مركز الحريري الثقافي
أبحاث وتوثيق

لبنان
في
تاريخه وتراثه

*

بيروت
١٩٩٣

مركز الحريري الثقافي
أبحاث وتوثيق

دراسات لبنانية

سلسلة بإشراف
عادل اسماعيل
سفير لبنان

١

لبنان
في
تاريخه وتراثه

*

بيروت
١٩٩٣

GIE 283166

شارك في هذا الكتاب

صاحب الغبطة البطريرك اغناطيوس الرابع هزيم

معالي الأستاذ فؤاد بطرس، معالي الأستاذ ميشال إده

والأساتذة المؤرخون

د. ليلى بدر، د. بطرس ديب، د. ابراهيم بيضون، د. أحمد حطيط، د. كمال الصليبي، د. سامي مكارم، د. خالد زيادة، د. ياسين سويد، د. عادل اسماعيل، د. منير اسماعيل، د. سعاد أبو الروس سليم، د. أحمد أبو حاقة، د. بطرس لبكي، د. عصام خليفة، د. عبد المجيد نعنعي، د. مسعود ضاهر، د. باسم الجسر، د. نواف كباره، د. خالد قباني، د. محمد مجذوب، د. أحمد بيضون، د. داود الصايغ(*).

(*) وضعت أسماء هؤلاء الأساتذة حسب تسلسل أبحاثهم في هذا الكتاب.

الطبعة الأولى
أيلول ١٩٩٣
جميع الحقوق محفوظة

مقدمة

الدكتور عادل اسماعيل

سفير لبنان

عندما قرر دولة الرئيس الشيخ رفيق الحريري انشاء «**مركز الحريري الثقافي. أبحاث وتوثيق**»، كان يحرص على أن يقوم هذا المركز بدور أساسي في العمل الفكري في لبنان وفي العالم العربي، وأن يكون منطلقاً لحوار ثقافي وسياسي بنّاء يشمل أيضاً العالم الإسلامي وبلاد الغرب.

ولتحقيق هذه الغاية عكف المركز على وضع دراسات سياسية واقتصادية واجتماعية وتربوية وغيرها تكون في المستوى الفكري العالي الذي يطمح إليه، وتعرض بروح علمية متجردة قضايا لبنان والقضايا العربية والدولية، لتكون موضع البحث والتقييم.

وقد رأينا، كمنطلق لهذا العمل الفكري الذي أراده دولته رسالةً للبنان الجديد، أن يعطي المركز الأفضلية لأربعة محاور من الدراسات، طُلب إليّ أن أتولى شؤونها، وتتعلق بلبنان الدولة والوطن والتراث، وبالعالم العربي في انطلاقته الحديثة وما رافقها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من أزمات كثيرة تجاوزت حدوده الجغرافية وأصبحت جزءاً من القضايا الدولية المعاصرة، ثم بالعالم الإسلامي في مداه الواسع على القارات الخمس الذي يطرح اليوم أمام المجتمع الدولي قضايا فكرية وإجتماعية وسياسية على غاية كبرى من الأهمية. أما المحور الرابع فيدور حول العلاقات بين هذه المحاور الثلاثة وبلاد الغرب، والأوروبية منها بصورة خاصة.

وقد أُقرت، في المحور الأول، دراسات لبنانية، مجموعة من الموضوعات ذات الطابع السياسي والإجتماعي والإقتصادي، كان أبرزها ما هو منها اليوم قيد التنفيذ: «لبنان، في تاريخه وتراثه» (وهو الكتاب الذي نقدّمه الآن)؛ «النموذج اللبناني للحوار الفكري والحياة

المشتركة بين الطوائف والأديان»؛ «الدولة اللبنانية ومقومات المواطنية»، «آثار لبنان، ذاكرة الماضي الحي»؛ ثم «معاهدات لبنان والإتفاقات الدولية المتعلقة به من سنة ١٦٠٨ إلى سنة ١٩٩١»، مع كامل النصوص الرسمية لتلك المعاهدات والإتفاقات.

أما في المجال العربي، فقد انصرف إهتمامنا إلى موضوعات شتى تاريخية وسياسية واجتماعية تتعلق بوضع العالم العربي اليوم وبالتحديات التي تحيق به، وطريق الحداثة التي ينتهجها، ثم مشكلات المدن العربية أمام تكاثر عدد السكان وتلوث البيئة في مجتمعنا الصناعي الحديث، بالإضافة إلى ترجمة عدد من الكتب القيّمة، الصادرة باللغات الأجنبية، إلى اللغة العربية والمتعلقة بأوضاع العرب في ماضيهم وحاضرهم.

أما على صعيد الدراسات الإسلامية، وهي ذات جوامع مشتركة بين الدراسات العربية والدولية، فتقرر وضع كتاب «الإسلام والمسلمون في العالم» يشمل خمس مجموعات جغرافية كبرى: أوروبا الغربية، أوروبا الشرقية وبلدان الإتحاد السوفياتي سابقاً، أفريقيا، آسيا وأوقيانيا، ثم بلدان الأميركتين الشمالية والجنوبية.

ويشارك في وضع هذه الكتب والدراسات، مجموعة كريمة من أعلام الفكر في لبنان، وفي البلاد العربية وأوروبا وبلدان القارات الأخرى المعنية بهذه الموضوعات.

ليست الغاية من وضع هذه الدراسات، في مجالاتها المتعددة وشمول موضوعاتها، إعطاء القارىء المزيد من المعلومات، بقدر ما رأينا أن تكون تلك الدراسات مجالاً لتوضيح الكثير من القضايا اللبنانية والعربية والإسلامية والدولية، ومدعاةً للتفكير فيها، وميداناً لحوار فكري بنّاء يساعد على حلّها ويتدارك الأخطار المقبلة التي قد تنشأ عنها. فقضايا العالم العربي والعالم الإسلامي، والشؤون الدولية تزداد تعقيداً بفعل الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية القائمة اليوم في مجتمعنا الآلي، تلك الأوضاع التي باتت فريسة آفات على قدر كبير من الخطورة نتيجة تلوث البيئة وانتشار البطالة وتكاثر عدد السكان والأزمات الاجتماعية التي نتجت عنها.

وكتابنا اليوم، «لبنان، في تاريخه وتراثه»، هو باكورة هذه الدراسات. وقد أردناه جامعاً، شاملاً، موضوعياً ما وسِعَ أهلَ الفكر أن يلتزموا الموضوعية في كتاباتهم.

ومن هنا كان حرصنا الشديد على مشاركة كبار المؤرخين وأعلام الفكر اللبنانيين، من أهل الإختصاص، لوضع هذا المؤلف. وقد جاءت أبحاثهم في المستوى العلمي العالي الذين هم أهل له وهو ما نطمح إليه. فباسم مركز الحريري الثقافي وباسمي الشخصي، أقدِّم لكل واحد منهم، ولهم مجتمعين، أخلص الشكر وأعمق التقدير للإسهام الكبير الذي قدموه من

أجل تحقيق هذا العمل العلمي الجليل الذي نعتبره خدمة جلّى لتاريخ لبنان ولتراثه الفكري والثقافي الغني المعطاء.

وقد قسّمنا هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب: الأول يتعلق بتاريخ لبنان العام من الألف الثالث قبل الميلاد إلى سنة ١٩٧٥؛ وخصصنا الباب الثاني للمحنة التي عصفت بلبنان في تلك السنة واستمرت تذر فيه النار والخراب إلى حين توقيع وثيقة الوفاق الوطني في الطائف سنة ١٩٨٩ التي وضعت حداً لقتال أرعن وأعادت لبنان إلى طريق السلام بوحدة شعبه وأرضه ومؤسساته.

ورغبنا في أن لا يشمل هذا الباب سرداً لأحداث الحرب. فقد صدرت في هذا المجال أعداد وفيرة من المؤلفات والكتب الوثائقية الغنية بالمعلومات الدقيقة والمفصلة. ويمكن للقارىء أن يعود إليها، وبعضها مبوّب تبويباً علمياً يسهّل كثيراً عمل الباحثين، وإنما حرصنا على أن يضم أبحاثاً وافية حول القضايا الكبرى التي كانت سبباً، قريباً أو بعيداً، من أسباب الحرب، وتلك التي شكّلت منذ الإستقلال، بل من قبله، أبرز قضاياه الشائكة كالطائفية التي دمغت المجتمع اللبناني، لا سيما منذ القرن التاسع عشر، بظواهر اجتماعية وفكرية لم يعرفها، بتلك الحدّة، خلال تاريخه الطويل.

أما الباب الثالث، فيتضمن مجموعة ملاحق تعتبر الجامع المشترك في تاريخه، ويتعلق الأول منها ببيان تأريخي مفصل لأبرز أحداث لبنان السياسية والفكرية والإقتصادية والإجتماعية منذ الألف الثالث قبل الميلاد حتى سنة ١٩٩٣. والغاية من هذا البيان وضع القارىء في الجو العام لتتابع تلك الأحداث في لبنان وفي المحيط العربي وفي المجال الدولي الذي تأثرت به.

أما الملاحق الأخرى وفهارس الأعلام والأسماء الجغرافية فهي ذات فائدة كبرى إذ تسهّل البحث العلمي في تاريخنا، وتوفر على القارىء كثيراً من الجهد والوقت اللذين يستطيع تخصيصهما لمجالات أخرى.

وقد انطلقنا في عملنا من اقتناعنا بأن التاريخ ليس عملية ترديد للأحداث كما ترويها كتب الآخرين دون مراجعة أو نقد، وإنما هو دراسة وتحليل وتوضيح عوالم ومقومات المجتمع الذي نشأت فيه تلك الأحداث وتطورت. وهذا المفهوم هو الذي اعتمده المؤرخون ورجال الفكر الذين شاركونا في وضع هذا المؤلف. ولذا كان حرصهم كبيراً، في توضيح رؤيتهم التاريخية، على اعتماد الكتب القيّمة لأعلام المؤرخين السابقين والمعاصرين والعودة إلى الأصول المخطوطة وغير المنشورة، الدبلوماسية وغير الدبلوماسية، المحفوظة في وزارات خارجية الدول الأوروبية ودور المحفوظات الوطنية فيها. وتبقى هذه المصادر المخطوطة، ولا سيما الرسمية منها، بنظر المؤرخين والباحثين، من أوثق المصادر وأكثرها دقة نظراً

للمسؤولية الكبرى الملقاة على عاتق واضعيها، وكانوا من كبار المسؤولين في العمل الدبلوماسي وفي إدارات الدولة العثمانية والدول الأوروبية الكبرى، لا سيما وأنهم كانوا، بطبيعة عملهم، ولاهتمامهم الكبير بالشؤون اللبنانية وبقضايا منطقة الشرق الأوسط، من مخططي سياسة دولهم وأصحاب القرار فيها.

ومن الضروري التوضيح، من جهة أخرى، أن هذا المؤلَّف ليس كتاباً مدرسياً وإنما أردناه كتاباً مرجعاً شاملاً لتاريخ لبنان، بقدر ما استطعنا أن نجمع في دفتيه، على كثرة عدد صفحاته، كامل المعلومات لأحقاب هذا التاريخ الممتدة على آلاف السنين.

ولا يدخل في روعنا أيضاً، ولا في روع المؤرخين وأهل الفكر الذين شاركونا في وضع هذا المؤلف، ان ما جاء فيه هو الحقيقة النهائية التي لا حقيقة بعدها. وأي مؤرخ رصين يجيز لنفسه القول إنه يملك، وحده، الحقيقة بكاملها؟ وهل في العمل التأريخي حقيقة نهائية؟ فـ«الحقيقة التاريخية» هي أمر نسبي في تصوراتنا. وهي معرَّضة في كل وقت للتبدل كلما زاد الأثريون من اكتشافاتهم ومن إبراز معالم الحضارات الكثيرة التي عاشت وازدهرت على هذا الكوكب وما تزال دفينة في الأرض، وكلما توسّع البحث وازداد عمقاً في ذخائر المحفوظات التي لم تطلها بعد يد الإنسان. وما اطلع الباحثون، على كثرتهم، وعلى أهمية عملهم الدائب إلا على القليل القليل منها. وندرك مدى الطريق الطويل الذي ما يزال أمامنا إذا علمنا أن هناك عشرات الملايين من الوثائق الرسمية المتعلقة بلبنان وبلدان الشرق العربي ما برح الغبار يكسو إضباراتها القديمة المتراكمة في دور محفوظات الحواضر العربية والأجنبية. ويدرك المؤرخون والباحثون أنهم ما فتئوا في أول الطريق، وان أمامهم رحلة السراب التي لا تنتهي. وكل عمل تاريخي، مهما كان عميقاً وشاملاً، لا يعدو كونه إسهاماً مرحلياً في البحث العلمي ومدماكاً يضاف إلى بناء التاريخ، هذا الصرح الشاهق الذي لا نهاية له. فالبحث التاريخي هو كالنبع الذي لا ينضب ماؤه، ويستمر في تدفقه وحيويته وعطائه ما دامت الحياة قائمة على هذا الكوكب.

وجعلنا في رأس اهتماماتنا في مؤلَّفنا هذا، إبراز معالم تاريخ لبنان، وتوضيحها، وتفسيرها للقارىء في إطارها الفكري والإجتماعي والإقتصادي والسياسي في لبنان وفي المنطقة العربية المجاورة التي تفاعل دوماً معها، والسعي، ضمن المعطيات المتوافرة لدينا، إلى وضعها في سياق الأحداث العامة لتاريخ الإنسانية.

وقد حرصنا، من جهة أخرى، استناداً إلى المصادر الموثوقة، على تصحيح بعض الأخطاء والأوهام التي دخلت تاريخ لبنان وتراكمت فيه منذ أجيال، سواء أكان ذلك عن سوء التفسير أم عن قلة المصادر وشحها آنذاك، ونحن نترك للقارىء التمعن بتجرد في تلك الأحداث وفي

مسارها الطويل، محاولين أن يكون مؤلَّفنا هذا قراءة جديدة لتاريخ لبنان القديم والحديث.

فالشعب الفينيقي، على سبيل المثال، الذي عاش وترعرع على الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط الممتد من عسقلان جنوباً، إلى اللاذقية شمالاً، وعرفت حواضره الهامة كصور وصيدون وجبيل وغيرها ازدهاراً كبيراً منذ الألف الثاني قبل الميلاد، لم يكن، خلافاً لما يعتقده الكثيرون، شعب تجارة وأعمال وملاحة فحسب، وإنما كان، عبر نشاطه التجاري، مؤسس حضارة تميزت بشخصية ذاتية منفردة بين حضارات العالم القديم. فقد قام الفينيقيون بدور رائد لم ينحصر فقط في الإطار الجغرافي المحدود لهذا الشاطىء الشرقي، وإنما شمل شعوب البحر المتوسط وبلدان العالم القديم. وكان من أبرز مظاهر تلك الحضارة ما قام به الفينيقيون، عبر تجارتهم، في مجال التعارف والامتزاج بين تلك الشعوب، فكانوا عنصر تفاعل بينها وإغناء لها قلما تمكنت شعوب العالم القديم الأخرى من القيام بدور مماثل.

وما يميز هذا الدور أن ميدان الفينيقيين التجاري والحضاري كان أكثر نشاطاً في الخارج مما كان عليه في الداخل لضيق مساحة الوطن الأم وقلة أراضيه الصالحة للزراعة، فاضطر أبناؤه، بفعل ذلك الوضع الذي فرضته ضرورات الجغرافيا ومشيئة الطبيعة، إلى الالتفات نحو البحر مجالاً واسعاً للعمل ولتحقيق طموحاتهم. وفي الوقت الذي كانت تنهار فيه حواضر الفينيقيين على الساحل اللبناني وفي جواره تحت ضربات الفاتحين الفراعنة والحثيين والأشوريين والبابليين والفرس وغيرهم، كانت حضارتهم ذات النزعة المحافظة تنمو وتزدهر في الخارج عبر قرطاجة والمستوطنات الأخرى التي أقاموها على سواحل أسبانيا وصقلية والأرخبيل اليوناني وغيرها من المناطق، وتدمغ بطابعها الخاص أوجه الحياة الدينية والفكرية في شعوب العالم القديم. وقد تميز ذلك الطابع بالروح العملية والتبسيط، وأبلغ ما فيها الأبجدية التي أوجدوا لها مقاييس واضحة سهلة المنال.

ولم يكن دور الحواضر اللبنانية خلال العهد الهليني في مجال الابداع والعطاء أقل مما كان عليه في العهود التي سبقته. ولا شك أن شخصية الرجال الذين تولوا المسؤولية في الأحقاب الهلينية الأولى من المقدونيين والسلوقيين والبطالسة، كانت عاملاً فاعلاً في تلك الحركة. فقد حوَّل الإسكندر، ومن بعده خلفاؤه، انتصاراتهم العسكرية في القسم الشرقي من البحر المتوسط وآسيا الوسطى إلى فتوحات فكرية وحضارية لم تعرف الحدود. ولعل من أبرز العوامل التي ساعدت حركة الإشعاع الهليني في هذه المنطقة ولا سيما على الشاطىء اللبناني وفي البلاد السورية ومصر، هو ذلك المستوى الفكري والثقافي العالي الذي تميزت به تلك البلدان والذي لم يكن يقل عمقاً وشمولاً عن حضارة الإغريق القديمة، وهذا ما سهل عملية الإنصهار بين تلك الشعوب، فلم يجد الفاتح المقدوني وخلفاؤه أية غضاضة في الزواج من

الشرقيات وفي تبني عادات البلاد المفتوحة وتقاليدها، واحترام ديانات الشرق وآلهته، وإبراز الجوامع المشتركة بينها، فدمجت الهلينية بين تلك الشعوب في عملية صهر كانت فريدة في العالم القديم وقامت على فلسفة جديدة تؤكد على وحدة الجنس البشري وعلى رفض الفروق بين الأمم والشعوب.

واستمرت هذه الحركة الفكرية والإمتزاج الحضاري بين الشرق والغرب خلال العهد الروماني الذي كان أوسع العهود انتشاراً في العالم القديم، إذ امتدت أمبراطورية القياصرة على كامل بلدان حوض البحر المتوسط وتوسعت شرقاً إلى ما وراء الفرات وشمالاً إلى ما بعد نهري الدانوب والراين. وكما قامت الحركة الهلينية بتفاعل مشترك بين العالم الاغريقي وأمبراطورية السلوقيين والبطالسة، فقد أعطى الشرق الحضارة الرومانية خيرة تراثه الفكري، ولا سيما في المجالات التي ميزت الرومان عن غيرهم طوال العهود الأولى بعد الميلاد ومن أبرزها علم القانون وتدوين الشرائع وتنظيم الإدارة. وقامت مدرسة الحقوق في بيروت طوال القرنين الثاني والثالث الميلاديين بدور كبير في هذا المجال فأسهمت في تدوين مجموعة القوانين الرومانية عهد الأمبراطور يوستنيانوس، وفاقت بأهميتها معاهد القانون في روما وآثينا والإسكندرية بحيث دعيت بيروت آنذاك «أم الشرائع» ومنحت في عهد كاراكلا، السوري الأصل، نظام المستعمرة الرومانية. ومن أشهر أساتذة تلك المدرسة أولبيانوس الصوري، وليونيسيوس البيروتي وبابينيانوس الحمصي الذين تركوا للإنسانية مجموعة رائعة من الدراسات القانونية بقيت طوال العهد الروماني والعهود الأولى التي تلته مرجعاً أساسياً في دراسة القانون.

وقدَّم أبناء هذه البلاد مساهمات أخرى في شتى حقول العلم منهم مارينوس الصوري مؤسس علم الجغرافيا، وبورفيروس الصوري أيضاً ولوقيانوس السوري الأصل وابولودور الدمشقي الذي كلفه الامبراطور تراجانيوس تجميل مدينة روما وإنشاء جسر على نهر الدانوب. وكان لهم أيضاً مساهمات أخرى في تنمية اللغة اللاتينية وإن لم تكن لغتهم الأم. ولم يكن الدور الذي قام به الأباطرة السوريو الأصل أقل أثراً في تطور الأمبراطورية واندماج شعوبها. فقد منح كاراكلا (٢١١ - ٢١٧ م) حق الرعوية الرومانية لكامل سكان الأمبراطورية في أي مكان أقاموا فيها، ولا يخفى ما ينطوي عليه هذا الحق من امتيازات ومساواة بين أهل الشرق والغرب.

وكان للسلْم الروماني أثر بعيد في تطور الحياة في شتى بقاع الأمبراطورية. فانتشرت في جبال لبنان القرى والدساكر، منها ما تميز بالطابع العسكري، ومنها ما كان له طابع مدني إسكاني. وأقيمت على شواطئه وعلى التلال المطلة عليها وفي سهوله الداخلية مدن ما تزال

آثارها قائمة حتى اليوم في بعلبك، وصور ونيحا ودير القلعة شرق بيروت كمظهر رائع للفن الروماني في هياكلها وملاعبها ومدرجاتها وأبنيتها المزينة بالتماثيل والفسيفساء.

بدأت عوامل الانحلال تدب في الدولة الرومانية ابتداء من القرن الخامس الميلادي نتيجة الشيخوخة واتساع رقعة الأمبراطورية وضعف التماسك بين مناطقها وكثرة حروبها الخارجية والانقلابات العسكرية المتتالية التي انهكتها وزعزعت مؤسساتها. فقد كان القائد المنتصر، وقد دغدغت أحلامه رياح انتصاراته، يطمح بعرش روما على أنه مكافأة «شرعية» له، وإن كان منهزماً تاقت نفسه للانتقام من رجال الدولة الذين طالما حملهم مسؤولية الهزيمة. وهكذا عرفت روما طوال حقب متتالية انقلابات زعزعت ركائز الأمبراطورية إلى أن انقسمت إلى دولتين شرقية وغربية، ما لبث أن دبَّ الهرم في الشرقية منها، بيزنطة، فلم تصمد أمام الفاتح العربي القادم من بطاح الجزيرة حاملاً رسالة دينية وإنسانية جديدة آلى على نفسه أن ينشرها في الخافقين.

ومن الخطأ الشائع القول بأن فتح العرب لبلاد الشام تم في بلاد غريبة عنهم. وهذا ما يدحضه الواقع التاريخي الذي يؤكد أن تلك البلاد كانت منذ القرن الثاني الميلادي محط موجات عربية مستمرة قدمت من شبه الجزيرة وأقامت فيها دويلات ذات شأن في تدمر، والبتراء وفي تخوم العراق وفي الداخل السوري حيث كان للمناذرة والغساسنة دور سياسي هام مع الفرس والبيزنطيين.

ويعطي غبطة البطريرك اغناطيوس الرابع هزيم في بحثه القيّم عن الفتح العربي لبلاد الشام مثالاً عن ذلك فيقول: «ويكتسب العهد الذي أعطاه أبو عبيدة لهذه المدينة [بعلبك] دلالة جديرة بالإنتباه، إذ يوضح أن العرب يشكلون العنصر السامي الغالب» فيها (ص ١٣٨).

وامتاز الفتح العربي بانطلاق عملية تمازج كبير بين الفاتحين وأبناء البلاد من شتى الأديان والأعراق. ولم يقم ولاء المسيحيين للدولة الجديدة بدافع الخوف أو الرغبة في كسب عطف الحكام الجدد، وإنما كان نتيجة حسن سلوك هؤلاء وتصرفهم الإنساني العاقل واحترامهم أماكن عبادة المسيحيين وعقيدتهم. ويعطي البطريرك هزيم أمثلة متعددة لهذا التصرف. ومما يذكره في هذا المجال ما رواه أبو يوسف يعقوب وما أكده البلاذري من أن أبا عبيدة، لما أدرك أن هرقل قادم على رأس جيش كبير لمواجهة العرب، «كتب إلى أمرائه في المدن التي وقَّعت عهوداً مع المسلمين، أن يعيدوا المال الذي تمت جبايته من الجزية والخراج. وأبلغ المسلمون أهل حمص أنهم سيعيدون أموالهم إليهم ذلك أن جيوشاً كبيرة العدد تحشد ضدهم ولأن العهد نص على حماية لم يعد باستطاعتهم القيام بها. فأثر هذا الموقف في نفوس

الحمصيين الذين أجابوا: نفضل حكمكم وعدالتكم على الجور والظلم اللذين تعرضنا لهما من قبل» (ص ١٣٩).

ونتج عن حسن المعاملة هذه، ذلك التعاون الوثيق الذي قام بين المسلمين والنصارى في بلاد الشام من حيث تنظيم الدولة الإسلامية الجديدة، وإقامة مؤسساتها، وتعريب دواوينها. وبرز من هؤلاء النصارى أعلام كبار أمثال منصور بن سرجون (القديس يوحنا الدمشقي) وابن آثال، وسرجون بن منصور، حتى أن هذا الأخير بلغ في عهد معاوية الثاني أعلى مراتب الدولة إذ عُيِّن عضواً في ما يشبه «مجلس الوصاية» للخليفة الأموي (ص ١٤٤).

ولما لمس معاوية بن أبي سفيان ضرورة الاعتماد على قوة بحرية لمجابهة البيزنطيين، وتوسيع الفتح، وضرب الحصار على شواطىء بيزنطة جهَّز في سنة ٦٤٧ أسطولاً كبيراً بمساعدة بحارة مسيحيين من مرافىء الشاطىء اللبناني وعكا. وقد تمكن المسلمون بها، وهم فرسان الصحراء، من السيطرة، في غضون سنوات قليلة من بدء الفتح، على شواطىء قبرص (٦٤٩) واحتلال رودس (٦٥٤) والانتصار على الأسطول البيزنطي بقيادة الأمبراطور قسطنطين الثاني ابن هرقل في معركة بحرية كبرى وقعت على ساحل ليكيا سنة ٦٥٤ وعرفت بذات الصواري لكثرة ما اشترك فيها من سفن حربية كبيرة. وكان الأسطول العربي بقيادة عبد الله بن سعد بن أبي سرح يساعده بسر بن أبي أرطاة الفهري.

وامتاز التعاون بين الدولة الإسلامية الجديدة ورعاياها المسيحيين من أبناء بلاد الشام بدرجة عالية من الثقة والاحترام عبَّر عنها الخليفة الأموي معاوية بن أبي سفيان حين بنى على نفقته للمسيحيين كنيسة في الرها بدلاً من تلك التي دمرها الزلزال احتراماً لشعائر دينهم وتقديراً لولائهم. ويقول البطريرك اغناطيوس الرابع هزيم في هذا المجال: «استمر المسيحيون يمارسون شعائرهم الدينية ولا يكتمون معتقداتهم، بل كانوا يجاهرون بها ويعلقون في أعناقهم صلباناً، كما ظلّ كتّاب الدواوين المسيحيون وحتى مطلع القرن الثاني للهجرة، يرسمون علامة الصليب على ظهر الوثائق الرسمية كما تشهد على ذلك مخطوطات البردي في مصر والمكتوبة باللغتين اليونانية والعربية. وكان المسلمون، رؤساء هؤلاء الكتاب، يثبتون ختمهم إلى جانب الصليب بدل أن ينهوهم عن ذلك» (ص ١٤٦).

وقد أدت هذه المشاركة في الحياة والحكم إلى حوار وتواصل اجتماعي وإلى نهضة أدبية رائعة استمرت طوال العهد الأموي وأوائل العهد العباسي ولا سيما في عهدي هارون الرشيد وابنه المأمون، وكان فيها لرجال الفكر من المسيحيين حضور فاعل.

أما في لبنان، فقد اضطرت الدولة الأموية إلى استقدام قبائل إسلامية عربية وغير عربية للإقامة في تخومه الساحلية وعلى المرتفعات المطلة عليها دفاعاً عنها ضد غارات البيزنطيين.

وتوسعت حركة التوطين هذه في العهد العباسي فبلغت معظم أنحاء الجزء الغربي من بلاد الشام. وأدى هذا الخليط من السكان إلى تبدل في العقلية العربية وفي تعامل الحكام مع أبناء البلاد بحيث شهدت المنطقة، ولا سيما في أواخر العهد العباسي، ونتيجة لضعف الدولة وتمزقها إلى دويلات صغيرة متناحرة، اضطرابات وانحلالاً اجتماعياً اتخذت في كثير من الأحيان وجهاً دينياً قاتماً. وحاول عدد من كبار العلماء وأهل الفكر المسلمين كالإمام الأوزاعي (٧٠٧ ـ ٧٧٤) وضع حد لها، إلا أن تلك الأوضاع ما لبثت أن زادت سوءاً ولا سيما في عهد الفاطميين، فاستغلت الدول الأوروبية هذا الوضع لإرسال جيوشها إلى الشرق تحت ستار الدين وبحجة حماية الأراضي المقدسة.

نجم عن هذا التدخل تأسيس المملكة اللاتينية في القدس واستمرار الوجود الأوروبي في الشرق طوال قرنين (١٠٩٨ ـ ١٢٩١) تخللتها حروب دامية متتالية. وتضعضعت أركان المملكة اللاتينية عندما تمكن المسلمون من توحيد صفوفهم في عهد صلاح الدين الأيوبي حاكم مصر الذي استعاد بيت المقدس بعد معركة حطين (١١٨٧) ثم ما لبثت هذه المملكة أن اندثرت نهائياً (١٢٩١) تحت ضربات الدولة المملوكية الناشئة.

ولسقوط المملكة اللاتينية في الشرق أسباب متعددة منها اثنان كانا أبعد أثراً في انهيارها ويعبِّران عن واقع كان وما يزال عنصراً مهماً في قيام الدول وازدهارها وزوالها، وهما:

أولاً: عدم اندماج الدولة اللاتينية في المجتمع العربي الإسلامي في الشرق، مما أبقاها طوال المئتي سنة من وجودها فيه، عنصراً غريباً في المنطقة ما لبث أن لفظه المجتمع الإسلامي عندما أنس في نفسه القوة. فقد اعتمدت المملكة اللاتينية، من أجل فرض وجودها واستمراريتها في الشرق، على قوة السلاح وحده. وكان من المحتم عليها، لضعف بنيتها الحضارية (كانت أوروبا في تلك الحقبة تتخبط في ظلمات الجهل والاقطاع) أن تواجه عراقة الحضارة العربية الإسلامية وسموَّها، بتنظيم عسكري متين بقي فاعلاً ما دامت الدول العربية الإسلامية المحيطة بها متفرقة ضعيفة. ولكن مقياس القوة أمر نسبي في تاريخ العلاقات الدولية، يتبدل بتبدل الحكام والأحوال.

أما السبب الثاني لإنهيار المملكة اللاتينية في الشرق فيعود إلى اضطرارها، في عزلتها التامة عن جيرانها، إلى الاعتماد على موجات الاستيطان التي كانت تأتيها على دفعات من البلدان الأوروبية. وقد عرفت تلك الموجات «بالحملات الصليبية» التي كانت تتوالى بدعوات من البابوات وأحبار الكنيسة، أو لحاجات التوسع الأوروبي السياسي والاقتصادي. وتولى تلك الحملات، لضمان نجاحها، ملوك أوروبا بأنفسهم وكبار رجال الإقطاع فيها.

ومنذ منتصف القرن الثاني عشر بدأت حماسة الأوروبيين للقدوم إلى الشرق كمحاربين

ومستوطنين تفتر، وبدأت تهتز منذ ذلك الحين أركان المملكة اللاتينية وتضيق حدودها شيئاً فشيئاً، وتضعف مقوماتها الاجتماعية وقوتها العسكرية. وكان ملك فرنسا لويس التاسع (القديس لويس) أول من أدرك أن الوجود الأوروبي في الشرق لا بد سائر إلى الزوال إذا لم يجد الأوروبيون بديلاً عنهم لقتال المسلمين. فتراءى له أن المسيحيين في مصر وبلاد الشام هم المؤهلون للقيام بهذا الدور. وقام على أثر ذلك بالحملة الصليبية السابعة متجهاً بها، ليس إلى الأراضي المقدسة في فلسطين، كما كان شأن الحملات السابقة، وإنما إلى مصر بغية إثارة الأقباط وحملهم على الإنضمام إليه لمقاتلة المسلمين، ثم ضرب القوى الإسلامية فيها التي كانت تشكل رأس الحربة في مقاومة الاحتلال الأوروبي للأراضي المقدسة.

وكانت نتيجة هذه الحملة، التي تميزت بقلة التنظيم وسوء التقدير السياسي، أن وقع لويس التاسع أسيراً في معركة المنصورة (١٢٥٠). ولم يخرج من الأسر إلا بفدية باهظة، بعد ما مُني أقباط مصر، الذين أرادوا نصرته، بالكثير من الضحايا، وتم نقل أعداد كبيرة منهم من ثغور المتوسط إلى مدن الداخل.

وحاول لويس التاسع، بعد هذا الفشل الكبير، الحصول على نصرة مسيحيي بلاد الشام طوال إقامته في عكا لمدة أربع سنوات (١٢٥٠ - ١٢٥٤)، فلم يلق أي نجاح إذ رفض هؤلاء النصارى ولا سيما رعايا الكنيسة الشرقية الأرثوذكسية الالتحاق به أو القيام بالمهمة التي دعا إليها لمقاتلة مواطنيهم المسلمين.

أما ما قيل عن قدوم «عشرين ألف مقاتل» من الموارنة للإنضمام إلى جيش لويس التاسع في عكا، وتوجيهه رسالة تقدير إلى البطريرك الماروني «لبسالة هؤلاء المقاتلين ودقتهم في رمي النبال» فلا أحد، على ما نعلم، من مؤرخي الحروب الصليبية أتى على ذكر هذه الرسالة أو نشر نصّها الرسمي، ولا أحد منهم أشار إلى قدوم «هذا الجيش الكبير» إلى عكا عبر مناطق كانت بمعظمها، في ذلك الوقت، تحت السيطرة الإسلامية، أو أتى على ذكر معارك بين المسلمين والموارنة تميَّز فيها هؤلاء «بدقة استعمال نبالهم»، ناهيك بأن معظم كبار مؤرخي الحروب الصليبية الذين أتوا في كتاباتهم وبشكل عرضي على دور مسيحيي الشرق في الحروب الصليبية، - وكان دوراً ثانوياً جداً لم يسترعِ انتباههم -، أشاروا إلى أن عدد أبناء الطائفة المارونية في لبنان كان ضئيلاً جداً. ومن الطبيعي أن الأعمال الزراعية التي كانت المورد الوحيد لسكان الجبل اللبناني لم تكن تسمح، في تلك الحقبة من أواسط القرن الثالث عشر، بتجنيد ذلك العدد الكبير من المقاتلين والاستغناء عن سواعدهم في الحقل الزراعي.

ومثل هذه الأمور التي لا تقوم على حقيقة تاريخية ثابتة أصبحت تتردد في الذاكرة الشعبية وكأنها واقع لا يرقى إليه الشك.

وبعد سقوط المملكة اللاتينية في الشرق، عرف لبنان أوضاعاً اجتماعية جديدة نتجت عن حركة استيطان واسعة قام بها المماليك على السواحل اللبنانية وفي المناطق الجبلية المحيطة بها، ولاسيما في بلاد الغرب المشرفة على بيروت، حيث أقاموا قبائل إسلامية عربية وغير عربية من أبرزها بنو بحتر التنوخيون. وقد أعطينا في مؤلَّفنا لهذه الحقبة ما تستحق من عناية بعد أن كانت موضع إهمال كبير وتشكل فراغاً في تاريخ لبنان لم يعد من الجائز الاغضاء عنه.

أما العهد المعني، الذي أشبع درساً في كتب التاريخ العامة، فقد خصّص له بحث شامل. ومما لا شك فيه أن شخصية فخر الدين الثاني قد دمغت هذه الحقبة بطابعها الخاص وتميَّزت عن غيرها من رجالات ذلك العصر بما حققه هذا الأمير الكبير من منجزات عمرانية واقتصادية وسياسية هامة.

والوثائق الرسمية التي قدِّر لنا أن نطلع عليها في المحفوظات المديتشية وفي المحفوظات الوطنية في باريس تحدد بوضوح شخصية الأمير وتصحح الكثير من التفسيرات الخاطئة التي ذكرت عن مسيرته السياسية وعلاقاته بتوسكانا واسبانيا والكرسي الرسولي طوال مدَّة إقامته منفياً في إيطاليا (١٦١٣ - ١٦١٨) أو بعد عودته منها إلى بلاده. وخلافاً لما قيل، ليس في تلك المحفوظات ما يشير إلى اتفاقات وقَّعها الأمير مع إحدى تلك الدول ضد الباب العالي. وقد تصرف فخر الدين في منفاه بحكمة وكرجل دولة مسؤول. أما في لبنان، فواكبه الخطأ مراراً في تقديراته، وقد يكون مردّ ذلك إلى أسباب عديدة منها مظاهر الأبهة التي يعيشها عادة الملوك والأمراء ولا سيما الشرقيون منهم، وكثيراً ما كانت تؤثر على تقييمهم المتجرد للأمور وتدفعهم إلى اتخاذ قرارات لا تخلو من الانفعالات والعواطف، هذا بالإضافة إلى أخطاء مستشاري فخر الدين في تقييمهم للوضع السياسي العام في الأمبراطورية العثمانية، وفي أوروبا. وكان معظم هؤلاء المستشارين من رجال الكنيسة المارونية أو من أرباب النفوذ في أوساطها، فصوروا للأمير، عن جهل أو عن حسن نية، عظمة الدول المسيحية في أوروبا وقوة جيوشها، وأنها تدين جميعها بالولاء للحبر الأعظم؛ وأن البابا هو أقوى الملوك وأعظمهم قدراً، وأطولهم باعاً، والقادر على جمع تلك الدول تحت لوائه، والعمل على نصرة الأمير المعني على الدولة العثمانية التي بدأ نجمها بالأفول.

لا شك أن مثل هذه التأكيدات دخلت شيئاً فشيئاً في روع فخر الدين، وكان قد رأى بنفسه طوال إقامته منفياً في إيطاليا لمدة خمس سنوات، قوة جيوش تلك الدول وعظم أساطيلها، وشاهد روائع الحضارة الغربية وغناها في روما وفلورنسا وغيرهما من الحواضر الايطالية، فوثق بتلك الوعود وانزلق في سياسة التعاون مع توسكانا، وكثرت مهام مبعوثيه إلى الكرسي الرسولي، وفاته أن الدول الأوروبية متفرقة متباعدة أنهكتها الحروب القائمة

بينها، وإن الحبر الأعظم، على ما له من نفوذ وهيبة لدى الدول الكاثوليكية، كان عاجزاً عن جمعها تحت لوائه ووضع حد للخلافات المستحكمة بينها، ناهيك بأن الدولة العثمانية لم تكن بذلك الضعف الذي صوره له مستشاروه، فقد كانت، في ذلك الوقت، ولا سيما في عهد مراد الرابع (١٦٢٣ ـ ١٦٤٠)، قوية منيعة الجانب تتحكم جيوشها بكامل بلدان أواسط أوروبا ويسيطر أسطولها على مياه شرق البحر المتوسط وأوسطه.

وإذا كان الخطأ في التقدير محدود النتائج في حياتنا اليومية، فإنه كبير الخطورة في العمل السياسي. وقد دفع فخر الدين غالياً ثمن سوء التقدير.

وحرصنا في هذا الكتاب على ألاّ يكون تاريخ لبنان فقط تاريخ الأمراء والأفراد بل تاريخ الشعب اللبناني أيضاً، وتطوره الاجتماعي والتعريف بشخصيته وبحضارته وبتراثه الفكري.
ومما لا شك فيه أن شخصية بعض صانعي التاريخ من الأمراء ومن أفراد الشعب كانت كثيراً ما تسيطر على الأحداث وتوجهها. وهذا ما كان قائماً في عهد الإمارة الشهابية، إذ برزت خلاله شخصيات كبرى كالأمراء حيدر ومنصور وملحم ويوسف وبشير الثاني والشيخ بشير جنبلاط وغندور السعد، تركت أثراً بعيداً في تاريخ لبنان ما تزال بعض نتائجه تتفاعل في المجتمع اللبناني حتى اليوم.

ولعل من أبرز ما تميز به العهد الشهابي انتهاء الصراع الحزبي السياسي في معركة عين داره سنة ١٧١١، وإنفراد القيسيين بشؤون الحكم في البلاد. وكان لزوال هذا التنظيم الحزبي الثنائي نتائج وخيمة على الوضع الاجتماعي في لبنان، ذلك أن هذه الحزبية التي جمعت طوال عدة قرون الطوائف اللبنانية في بوتقتها السياسية دون سواها وأقامت بينها نوعاً من التوازن الاجتماعي، ما لبثت، بعد معركة عين داره وإنفراد الحزب القيسي بالسلطة، أن أدت إلى قيام تكتلات جديدة ذات وجه طائفي، فانقسم الدروز إلى حزبين جنبلاطي ويزبكي، وانطوى المسيحيون في كنف كنائسهم أو تحت جناح رجال الإقطاع منهم، واستعيض هكذا عن الحزبين الرئيسيين السابقين اللذين لم يكن لهما أي وجه طائفي، بأحزاب محلية صغيرة تغذت من نسغ الطائفية والمذهبية والطبقية واستمدت قوّتها منها.

ومما لا شك فيه أن شخصية الأمير بشير الثاني الكبير دمغت العهد الشهابي بطابعها الخاص ليس فقط لاستمرار عهد الأمير طوال نصف قرن ونيف (١٧٨٩ ـ ١٨٤٠) وإنما لما تميز به من أحداث كانت عظيمة النتائج في المجتمع اللبناني طوال القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا.

ومن حق المؤرخ، بل من واجبه، بعد مضي قرن ونصف القرن على انتهاء حكم الأمير الشهابي، واستناداً إلى ما توافر لنا من وثائق رسمية كثيرة عن عهده تعود إلى مصادر متعددة

عربية وعثمانية وفرنسية وانكليزية واسبانية وايطالية وغيرها، أن نقيِّم ذلك العهد بروح الموضوعية والتجرد.

لقد ترك الأمير الكبير مآثر عديدة في تنظيم الدولة، وفي مجالات العمران والطرق والمواصلات، والزراعة والعمل الحرفي، وهي مرافق لا يمكن أن تنمو وتزدهر إلا في جو من العدالة والأمن والثقة بالحكم. وقد لقي الأمير في تحقيقها كثيراً من الصعوبات، من الولاة العثمانيين الذين ناصبوه العداء ومن كبار رجال الإقطاع الذين لم يطيقوا صبراً على مخططه السياسي فاضطر لمصادمتهم وللجوء إلى القوة لتثبيت دعائم حكمه.

ولئن اتسم العهد الشهابي، بايجابيات كثيرة في مجالي الإدارة والعمران خاصة، فإنه حمل في طياته، ولاسيما خلال حكم بشير الثاني، جذور نزاعات فكرية واجتماعية وسياسية ما تزال تتفاعل حتى اليوم في الجسم اللبناني. ويمكن تحديد أبرزها بما يلي:

١ ـ القضاء، عهد الأمير حيدر (١٧٠٦ ـ ١٧٢٩)، في معركة عين داره سنة ١٧١١ على مقومات التنظيم الحزبي السياسي غير الطائفي بزوال الحزب اليمني كعنصر توازن في المجتمع اللبناني، وقد بيَّنا ذلك آنفاً.

٢ ـ زعزعة أركان التعاون الدرزي ـ المسيحي بعد معركة السمقانية سنة ١٨٢٥ ثم مقتل الشيخ بشير جنبلاط في عكا بتحريض من الأمير بشير. وقد كان هذا الصدام وخيم العاقبة على العلاقات بين الدروز والنصارى، تلك العلاقات التي بقيت طوال العهود التنوخية والمعنية وأوائل العهد الشهابي الدعامة الكبرى للأمن الداخلي في الجبل، وكانت تعتبر من ثوابت العمل السياسي في لبنان.

٣ ـ تكريس التدخل الأجنبي في البلاد خلال العهد الشهابي عن طريق القناصل حيث أصبحت «الحماية» مؤسسة قائمة بذاتها يتمسك بها القناصل لفرض نفوذ بلادهم على الطوائف اللبنانية، ويتمسك بها بعض اللبنانيين للتخلص من سوء تصرف الولاة العثمانيين وجورهم. وقد أصبحت هذه «الحماية» مع الزمن وضعف الباب العالي جزءاً أصيلاً في العمل السياسي في لبنان (راجع البحث الخاص بهذا الموضوع صفحة ٣٤٥ وما بعدها).

ولئن بقيت هذه «الحماية» من حيث نتائجها، أساس التدخل الأجنبي في لبنان، فإن النشاط التبشيري للإرساليات الأجنبية الكاثوليكية والإنجيلية الذي بلغ أوجه في أواخر القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، كان له في المجتمع اللبناني نتائج عميقة الأثر في المجالات الفكرية والاجتماعية.

ومما لا شك فيه أن مدارس الإرساليات الأجنبية بعثت حركة ثقافية وفكرية طالت معظم

أبناء الشعب اللبناني، ورفعت من مستواهم الفكري والعلمي بحيث أوجدت طائفة كبيرة من أهل الاختصاص في شتى حقول الآداب والعلوم لم يعرفها لبنان والبلدان العربية من قبل، وكانت منطلقاً للنهضة الثقافية فيها التي حمل لواءها اللبنانيون طوال القرن التاسع عشر. إلا أن ايجابيات هذا النشاط، على أهميتها وكثرتها، أضعف من وهجها سوء التوجيه التربوي الذي لازمها، والذي كان من الأسباب الرئيسية «للغربة» الفكرية التي عاشها اللبنانيون في ما بينهم، وما يزالون حتى اليوم يتخبطون في متاهاتها. وقد عبَّر عن هذا الوضع الأميرال توربان الفرنسي الذي زار لبنان بعد الأحداث الطائفية التي عصفت بالجبل وأدت إلى تقسيمه إلى قائمقاميتين درزية ومسيحية، فقال في تقرير له بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٨٤٧، قيَّم فيه الوضع الثقافي في بلادنا بما يلي:

«لا مثيل للفوضى التربوية في لبنان. ولا يمكن للإنسان أن يتنبأ بمصير قوم تتجاذبهم سياسات مختلفة، ويطلبون العلم في مدارس لكل واحدة منها أغراض خفية وأساليب خاصة. فالتعليم هنا تقوم به على العموم مؤسسات دينية. فدير الأرض المقدسة له مدارس يتعلم فيها الطلاب مبادىء اللغة الإيطالية وإجلال النمسا، وللعازاريين واليسوعيين والمرسلين البريطانيين والأميركان مدارسهم الخاصة. وكل واحدة منها تستوحي سياسة الدولة التي ينتمي إليها مؤسسوها. ولا تغرس في نفوس طلابها إلا ما يخدم هذه السياسة. وقد باتت القلوب شتى نتيجة هذه الفوضى في التوجيه المدرسي. فهذا فرنسي وذاك أميركي والآخر بريطاني، والأرثوذكس للروس. وعبثاً تبحث عن لبناني بالمعنى الوطني الصحيح فلا تجده. ولا بد من وقت طويل جداً، وجهود كبيرة متواصلة ليقوم شيء من الوحدة، ضئيل كالظل، بين طوائف مختلفة ومتباعدة تعتمد كل منها على دولة أجنبية» (راجع ما بعده ص ٣٤٧ - ٣٤٨).

لا نبغي من كل هذه الأمثلة إلقاء المسؤولية التاريخية على العهد الشهابي، ولسنا هنا في صدد تحديد تلك المسؤولية، وإنما نستهدف استنتاج أوضاع عامة جرّت على البلاد كوارث ما تزال نتائجها تتفاعل في المجتمع اللبناني حتى اليوم. ومثل هذه الأمور تأتي في سياق النشاط التبشيري العام الذي رافق حركة الاستعمار الأوروبي في الشرق وبلدان المغرب العربي وافريقيا وآسيا منذ القرن الثامن عشر حتى بدء الحرب العالمية الثانية. وكان لبنان ميداناً رحباً لهذا النشاط، واللبنانيون من أبرز ضحاياه.

ولعل أهم عبرة يستنتجها اللبنانيون من أحداث العهد الشهابي نهاية بشير الثاني الكبير المفجعة. لقد حالف الأمير الشهابي محمد علي حاكم مصر، وقاتل إلى جانبه. وعارض بشدة السياسة البريطانية المناهضة له. وربط مصيره بمصيره. وعندما اجتمعت دول الحلف الرباعي

وعقدت مع الباب العالي معاهدة لندن في ١٥ تموز ١٨٤٠، قدمت لعدِّوه محمد علي عروضاً سخية لإنقاذ حكمه في مصر. وعلى الرغم من رفض العزيز كل هذه العروض وانهزامه وحليفه الشهابي أمام الجيوش المتحالفة، سعت الدول الأوروبية نفسها، الموقّعة على معاهدة لندن، لدى السلطان لضمان عرش محمد علي وانتقاله بالوراثة إلى أبنائه وأحفاده وذريتهم، ولم يكن العزيز قبل ذلك سوى والٍ من ولاة السلطنة. أما الأمير بشير فبقي موضع النسيان الكامل. ولم ينبس أحد من موقعي تلك المعاهدة بكلمة للمطالبة بمعاملته على قدم المساواة مع حليفه المصري. وفي الوقت الذي كان المفاوضون البريطانيون وحلفاؤهم يلحّون على السلطان بالإنعام على محمد علي بعرش مصر له ولسلالته من بعده، كانت إحدى بوارج الأسطول البريطاني تنقل بشيراً الثاني منفياً إلى مالطة، ثم إلى الآستانة حيث مات بعيداً عن أهله ووطنه. وعزَّ على الأمير وعلى اللبنانيين أن تكون قضيتهم هكذا موضع الإهمال من قبل الدول الكبرى.

وجاء عهد خلفه بشير الثالث ليحمل إلى الجبل هموماً جديدة. ولم تكن شخصية الأمير على مستوى الأحداث الصعبة التي خلفتها سياسة سلفه تجاه الدروز وتجاه رجال الاقطاع الذين بطش بهم دون أن يرحم. وما لبثت الفتنة أن ذرّت قرنيها سنة ١٨٤١ وكانت ذا وجه طائفي، وسجلت أول صدام بين المسيحيين والدروز منذ أن انتشر مذهب الموحِّدين في لبنان في القرن الثاني عشر وعاشوا مع جيرانهم وأبناء قومهم النصارى منذ ذلك التاريخ حياة تآلف وتعاون كانت ضماناً كبيراً لسلامة البلاد واستقرارها وازدهارها.

وتكررت تلك الأحداث في العام التالي (١٨٤٢) واستمرت تتصاعد طوال الأعوام الثلاثة التي تلته، مما حدا بالدول الأوروبية الكبرى آنذاك على الطلب من الباب العالي تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين، وضع قيد التنفيذ في ٧ كانون الأول ١٨٤٢ ثم اتخذ الشكل الإداري بنظام شكيب أفندي سنة ١٨٤٥، وصدر عن الآستانة في أيار من السنة التالية (١٨٤٦).

وتقسيم الجبل في تلك الظروف وفي الحدود الجغرافية والمعطيات الاجتماعية التي قررت له كان يعني «تنظيم الحرب الأهلية» فيه. وهذا ما حدث إذ جرَّت سياسة التقسيم إلى أزمات اجتماعية زادت القضية اللبنانية تعقيداً وأدت، كما كان متوقعاً لها، إلى فتنة سنة ١٨٦٠ التي قضت على ما كان قد تبقى من وشائج الصلة بين اللبنانيين مسلمين ونصارى. واغتنم نابوليون الثالث، امبراطور الفرنسيين، المناسبة فأرسل جيوشه إلى لبنان لتكون وسيلة لتحقيق سياسته الشرقية. وفي البحث الذي خصص لهذه القضية تفاصيل شاملة عنها (ص ٣٧٣ - ٣٧٦) لا مجال للعودة إليها الآن.

وقد أقرّ أعضاء اللجنة الدولية التي كانت أقيمت في اتفاق باريس بتاريخ ٣ آب ١٨٦٠

لدرس الأزمة اللبنانية ووضع الحلول لها، بأن تلك الأزمة جاءت نتيجة حتمية لنظام التقسيم، فأعيد الجبل إلى وحدته ووضع له نظام أساسي في ٩ حزيران ١٨٦١، عرف بنظام المتصرفية، عدل بعد تجربة ثلاث سنوات بنظام جديد صدر بإرادة سلطانية في ٦ أيلول ١٨٦٤.

كان لهذا النظام ايجابيات متعددة ولا سيما في شؤون تنظيم الإدارة والقضاء وجباية الضرائب وتنفيذ مشاريع عديدة في حقول التنمية والمواصلات والزراعة والحِرف والتعليم. إلا أن بعض سلبياته حجبت عنه حسنات العمل الإصلاحي الذي تم في البلاد. ومن أبرز تلك السلبيات أن اللبنانيين فقدوا الحكم الوطني الذي طالما تمسكوا به وجعلوه في رأس مطالبهم الوطنية. فقد نزلت الدول الموقعة على نظام لبنان الأساسي، عند إلحاح الباب العالي، بأن يتولى شؤون الجبل متصرف عثماني يختاره السلطان، وارضاءً للدول الأوروبية ولفئة من اللبنانيين قبل الصدر الأعظم بأن يكون هذا المتصرف مسيحياً. وكان هذا الحل يسمح للسلطان بأن يختار متصرفاً أحد أبناء الجبل من النصارى، بصفتهم من الرعايا العثمانيين، إلا أن هذا الاختيار لم يتم طوال عهد المتصرفية الذي امتد قرابة أربع وستين سنة (١٨٦١ - ١٩١٥).

واختيار مواطن عثماني من خارج الجبل كان خروجاً على التقاليد التي اتبعت فيه منذ عهود البحتريين في بلاد الغرب، والمعنيين والشهابيين في معظم انحائه، واستمرت على هذا المنوال حتى منتصف القرن التاسع عشر.

وبالإضافة إلى هذه «السلبية» الكبرى في نظام المتصرفية حمل بروتوكول سنة ١٨٦٤ آفة على درجة هامة من الخطورة وهي تكريس النظام الطائفي في الإدارة والقضاء ومؤسسات الدولة إذ وزعت المناصب على الطوائف حسب معدلات كرّسها النظام الجديد وجعلت كحصص في شركة تجارية لا في مؤسسات رسمية تُعنى بالشأن العام. وكان يتم اختيار المشرفين على هذه الوظائف استناداً إلى انتمائهم الطائفي لا إلى كفاءاتهم وخبرتهم وقيمهم الفكرية والأخلاقية والمسلكية. وقد أدى تطبيق هذه المقاييس إلى انهيار المؤسسات العامة نتيجة ضعف فعاليتها بقصور القائمين عليها في تأدية رسالتهم.

وهكذا وزعت الوظائف الادارية والقضائية والعسكرية في أجهزة المتصرفية حسب الحصص (الكوتا) التالية(*):

(*) راجع رسالة مظفر باشا إلى الكونت دي سرسيه (Comte de Sercey) قنصل فرنسا العام في بيروت بتاريخ ١٠ آذار ١٩٠٤ الملحقة بتقرير الكونت رقم ٢٥ تاريخ ١٠ نيسان ١٩٠٤. هاتان الرسالتان منشورتان مع لوائح تفصيلية بتوزيع الوظائف العامة الادارية والقضائية والعسكرية بين الطوائف اللبنانية عهد المتصرفية في كتاب:
Adel ISMAIL. Documents Diplomatiques et Consulaires. Tome 17. pp. 266 - 278.

الطائفة	الحصص	(النسبة المئوية)
الموارنة	٥٣,٨٢	٪
الروم الأرثوذكس	١١,٨١	٪
الروم الكاثوليك	٦,٠٠	٪
الدروز	٢١,١٣	٪
السنّة	٤,١٠	٪
الشيعة	٢,٦٩	٪
الأقليات	٠,٤٥	٪
المجموع	١٠٠,٠٠	٪

وما يلفت نظر المؤرخين وعلماء السياسة والاجتماع، أن هذا التوزيع الذي أقامه نظام المتصرفية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ما يزال متبعاً حتى اليوم في الإدارة اللبنانية مع تبديل في النسب المئوية للحصص قضت به الأوضاع السكانية في البلاد، على الرغم من مرور مئة وثلاثين سنة ونيِّف عليه. وهذا ما يفسر، مع غيره من الأسباب، جمود الإدارة العامة، ولاسيما في عصرنا الحديث الذي تميز عن العصور السابقة بسرعة التطور وبظهور تكنولوجيا دفعت مجتمعنا المعاصر بعيداً في طريق الحداثة. وقد أثبت اللبنانيون، كأفراد وعبر مؤسساتهم الخاصة، مقدرة رائعة في تطوير مؤسساتهم وتحديثها والتي أصبحت تُجاري مستلزمات المجتمع الدولي، وما ذلك إلّا لانعتاقهم، في عملهم الحر، من قيود الطائفية وتعقيداتها وعوامل الجمود التي تلازمها. ولم تكن المقاييس الطائفية يوماً، لا في لبنان ولا في غيره من بلدان العالم التي تحررت منها، العنصر الأفضل للمصلحة العامة.

وقد أدت قيود الطائفية وما جرَّته على الإدارة العامة من شلل، وضيق رقعة الجبل وقلة المناطق الخصبة فيه، بعد أن سلخ عنه البقاع وحرم من سهول الساحل ومرافئه، إلى ضائقة اقتصادية لم يكن إنتاج الحرير وغزله، على ما كان لهما من أهمية كبرى في اقتصاد البلاد، ليسدًّا حاجات السكان وهم في تزايد مستمر. ونتج عن هذا الوضع الصعب، بالإضافة إلى الأزمات السياسية التي تعرّض لها الجبل لسوء إدارة بعض المتصرفين، اغتراب عدد كبير من أبنائه إلى مصر ثم إلى بلدان العالم الجديد وافريقيا وأوقيانيا وغيرها بحيث عمَّت الهجرة معظم دساكر الجبل وقراه وكادت تفرغ بعضها من السكان. وأخطر ما فيها أنها طالت المثقفين منهم واليد العاملة المنتجة وأوجدت في البلاد فراغاً رهيباً كان بعيد الأثر على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فيها. وقد خصصنا في هذا الكتاب فصلاً وافياً لهذا الموضوع الذي يعتبر حدثاً تاريخياً كبيراً وفريداً من نوعه في بلدان المشرق العربي.

وغني عن القول إن العمل السياسي يستلزم كثيراً من الحكمة واليقظة ولا سيما في أثناء الأزمات الكبرى. وكل إهمال أو خطأ في التقدير يحمل غالباً في طياته نتائج خطيرة. وهذا ما جرى في لبنان في مطلع الحرب العالمية الأولى. فعندما دخلت تركيا الحرب، إلى جانب المانيا القيصرية، في ٣ تشرين الثاني ١٩١٤، أعلن جمال باشا، قائد الجيش الرابع في سوريا ولبنان وفلسطين الأحكام العرفية في البلاد، ودخلت جنوده حرم قنصليتي فرنسا في بيروت ودمشق وصادرت محفوظاتهما السرية وكانت تشتمل على مراسلات وملفات تتعلق بعدد من الشخصيات اللبنانية والسورية المعروفة بمعارضتها لنهج حزب الاتحاد والترقي ولسياسة التتريك التي يتبعها، وكانت أسماؤها واردة في مراسلات القنصليتين.

أدى استيلاء جمال باشا على هذه الملفات السرية إلى إحالة من وردت أسماؤهم فيها إلى المجلس العرفي في عاليه الذي قضى بالإعدام شنقاً على عدد منهم وبالسجن والنفي على عدد آخر. وقد نُفِّذ حكم الإعدام فيهم على دفعتين في ١١ تموز ١٩١٥ و٦ أيار ١٩١٦، في ساحة المرجة في دمشق، وساحة البرج في بيروت (التي أصبحت تعرف منذ ذلك الحين بساحة الشهداء). ويحتفل لبنان في ٦ أيار من كل عام بذكرى إعدام شهداء حركة التحرر من الحكم التركي.

وقد قُدِّر لنا، في أثناء أبحاثنا التاريخية في المحفوظات الأوروبية طوال أكثر من ثلاثين عاماً، أن نعثر في اضبارات وزارة الخارجية في باريس، على رسالة موجهة بتاريخ ١٥ تموز ١٩١٦ من موريس بومبار، سفير فرنسا السابق في استانبول، إلى أريستيد بريان، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسية، يقول فيها بأنه أصدر أوامره إلى جميع قناصل فرنسا في حواضر الامبراطورية العثمانية لإحراق أوراق الرموز لديهم وجميع الوثائق التي من شأنها أن تعرِّض للخطر حياة أبناء البلاد المعتمدين فيها والذين هم على علاقة بقنصلياتهم (راجع صورة نص هذه الرسالة في الصفحة التالية).

لم ينفذ فرانسوا جورج - بيكو، قنصل فرنسا العام في بيروت آنذاك، تعليمات السفير بومبار. فهل كان ذلك نتيجة إهمال منه وعدم تقدير لخطورة الوضع العام في البلاد؟ أم أن رسالة السفير لم تصله في حينه؟ أم أنها وصلته ورفض تنفيذ مضمونها لغاية في نفسه؟

لا تعطي محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية، التي قُدِّر لنا أن نطّلع عليها، جواباً عن هذه الأسئلة. وما يزال يكتنف هذا الأمر كثير من الغموض.

DIRECTION ... ET COM... 17 JUIL 1916 214
E
Série ... 3 4 H 2

Paris 15 Juillet 1916

Monsieur Maurice Bompard, Ambassadeur, à Son Excellence Monsieur Aristide Briand, Président du Conseil, Ministre des Affaires Etrangères

Parlant de l'exécution de nombreux personnages syriens dont les noms auraient été trouvés dans des documents saisis par les autorités turques dans divers consulats de France de l'Empire Ottoman, un journal du soir dit que l'on aurait peut-être pu éviter ces tristes événements si l'on avait donné aux consuls l'ordre de détruire leurs archives ou du moins les pièces capables de fournir un prétexte de vengeance aux Allemands.

Dans les instructions que j'ai données aux consuls au moment de la rupture, il leur était prescrit de ne laisser dans leurs postes, en caisses scellées, que les archives non politiques et il leur était expressément recommandé d'incinérer, avec leurs chiffres, les documents de nature à compromettre les gens du pays avec lesquels leurs consulats étaient en relations. Je crois devoir en informer Votre Excellence à toutes fins utiles.

M. Bompard

(Paris. Arch. AFF. ETR. COR. POL. ET COM. GUERRE 1914-1918. TURQUIE. Reg. 873).

ولما وضعت الحرب أوزارها، توقع العرب واللبنانيون أن يلقوا من الحلفاء في مؤتمر الصلح ما وعدوا به من حرية واستقلال. ولكنهم ما لبثوا أن أصيبوا بخيبة أمل حين تراجع البريطانيون عن الوعود التي قطعوها للشريف حسين، أمير مكة وقائد الثورة العربية الكبرى، في رسائل مكماهون إليه في سنتي ١٩١٥ و١٩١٦، كما كانت خيبة اللبنانيين أشد حين علموا أن اتفاق سايكس - بيكو الذي وقّع في لندن بين المسؤولين البريطانيين والفرنسيين في أيار ١٩١٦، لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى استقلال لبنان ووحدة أراضيه، بل اكتفى بجعل المنطقة الساحلية الممتدة من الناقورة جنوباً إلى كيليكيا شمالاً والموصل شرقاً، ومنها كامل الأراضي اللبنانية، منطقة واحدة وضعت تحت الحكم الفرنسي المباشر. وبقي هذا الاتفاق قائماً إلى أن ألغي باتفاقات سرية أخرى وقّعت سنة ١٩١٩، أي بعد انتهاء الحرب، بين كليمنصو رئيس وزراء فرنسا ولويد جورج رئيس وزراء بريطانيا، حيث قسّمت المنطقة من جديد إلى مناطق نفوذ بين الدولتين المنتصرتين.

وبقي وضع اللبنانيين قلقاً طوال مدة مؤتمر الصلح، يتنازعهم اتجاهان: **الأول** الرغبة في إبقاء الجبل على ما كان عليه ووضعه تحت الحماية الفرنسية، **والثاني**، وكان أكثر واقعية، يقضي بأن يضم إليه البقاع والأقضية الأربعة (حاصبيا، راشيا، بعلبك، البقاع العزيزي) والمدن الساحلية (طرابلس، بيروت، صيدا، صور) والمناطق التابعة لها. وهذا الحل هو الذي تمّ الاتفاق عليه بين فرنسا والكرسي الرسولي وبعض النافذين من أركان الجالية اللبنانية في باريس. وقد اعتبر هذا الحل ضماناً لاستمرار لبنان كدولة ووطن إذ أقام توازناً إيجابياً في تركيبته السكانية وأمناً اقتصادياً بأن ضمت إليه السهول الخصبة، في الساحل والداخل، ومرافىء بيروت وصيدا وطرابلس التي تؤمن له، عبر البحر، انطلاقة واسعة نحو الأسواق الخارجية.

اعتبر المسؤولون الفرنسيون وأحبار الكنيسة لدى الكرسي الرسولي، أن لبنان، في الوضع السكاني والإقتصادي والسياسي المقترح له، مهيأ لأن يكون دولة نموذجية في الشرق يشترك فيها المسيحيون والمسلمون على قدم المساواة في حياة بنّاءة تجعلهما، نظراً للتقدم الفكري والتقني والاجتماعي الذي يتمتع به أبناؤها، إضافة إلى الامكانات الإقتصادية الكبرى التي أعطيت لها، دولة يحتذى بها في المنطقة وفي العالم.

إلا أن ممارسات سلطات الإنتداب لم تكن لتسير في هذا المنحى الذي خطه لدور لبنان كبار المسؤولين في العاصمة الفرنسية. وكان معظم رجال الإنتداب، من مفوضين سامين ومستشارين لديهم، مناهضين لهذه السياسة ولا ينظرون إلى لبنان وسوريا كدولتين مستقلتين تحت الإنتداب الفرنسي المؤقت، عملاً بشرعة عصبة الأمم، وإنما كمستعمرتين في

الأمبراطورية الفرنسية المنتشرة في أفريقيا وآسيا وجزر المحيط الهادىء.

وأدى هذا المفهوم الخاطىء للإنتداب إلى تنكُّر فئة كبيرة من اللبنانيين له، وكانوا في السابق من كبار المتحمسين لإقامته، على الرغم مما حققه للبنان من المشاريع المهمَّة في حقول العمران والإدارة والقضاء والصحة والمواصلات وغيرها من الحقول الانشائية. . . إذ أن التناقض بين مفهوم اللبنانيين للإنتداب كما نصّت عليه شرعة عصبة الأمم، أي أنه مرحلة انتقالية الغاية منها قيادة لبنان وسوريا نحو الاستقلال، وبين ممارسات المفوضية الفرنسية العليا التي أوكل إليها أمر تنفيذه، أفقد سلطات الإنتداب صدقيتها وهيبتها. وزاد الأمر تعقيداً ضعف الحكم المركزي في باريس خلال الثلاثينات بحيث لم تستطع الحكومة الفرنسية إبرام المعاهدتين اللتين كانت قد وقّعتهما سنة ١٩٣٦ مع حكومتي بيروت ودمشق نتيجة معارضة عدد كبير من أعضاء الجمعية الوطنية في باريس (مجلس النواب) لأحكامهما ولا سيما ما يتعلق منها باعتراف فرنسا باستقلال لبنان وسوريا، على ما في كلتا المعاهدتين من نصوص ذات أوجه سياسية وإقتصادية وثقافية تراعي إلى حد كبير مصالح فرنسا العليا في البلدين. وكانت هذه الفئة من رجال السياسة ترى في الإنتداب وجهاً آخر للإستعمار، وأن فرنسا جاءت إلى الشرق لتبقى فيه، ومهمتها ليست مؤقتة كما تشير أحكام شرعة عصبة الأمم، وإنما هي مستمرة ما استمر قيام الأمبراطورية الفرنسية.

وتقضي الحقيقة بالقول، كما تشير الوثائق المحفوظة في إضبارات وزارة الخارجية بباريس، أن عدداً من اللبنانيين كانوا يشجعون هذه الفئة من السياسيين الفرنسيين ومن كبار المسؤولين في المفوضية العليا، على التمسك بهذا المفهوم الضيق للإنتداب ويرون في استقلال لبنان الناجز خطراً على مصالحهم وعلى التوازن الطائفي القائم فيه. وقد أدت هذه المواقف إلى زيادة البلبلة في السياسة الفرنسية وإلى التردد في اتخاذ قراراتها، ثم الضياع في متاهات المواقف اللبنانية المتناقضة.

وعندما دوّت مدافع الحرب العالمية الثانية ووصلت أصداؤها إلى شعوب بلدان المشرق وأفريقيا وآسيا، وإزاء تضييق دول المحور الخناق على جيوش الحلفاء في أوروبا والشمال الأفريقي، تنادت تلك الشعوب للمطالبة بالانعتاق والحرية، فاضطرت دول الحلفاء إلى إغداق الوعود لها بحياة حرة واستقلال كامل. وأفاد اللبنانيون بتضامنهم من هذا الوضع، فاغتنموا تلك الظروف المؤاتية وحققوا مطالبهم الوطنية فنال لبنان، ولأول مرة في تاريخه، الاستقلال الناجز دون أن يرتبط بمواثيق أو معاهدات تحد من حريته وسيادته.

ومما لا شك فيه أن وجود رجلين كبيرين على رأس الحكم آنذاك بشارة الخوري، في سدة رئاسة الجمهورية، ورياض الصلح كرئيس لمجلس الوزراء، كان العنصر الرئيسي لنجاح

عملية الاستقلال على الرغم من الصعوبات السياسية الخارجية والداخلية التي اعترضتها. وتمّ الاتفاق بينهما على ما عرف «بالميثاق الوطني» وهو اتفاق بقي شفهياً ويقوم على الالتزام السياسي التالي:

- يتخلى المسيحيون اللبنانيون عن تمسكهم بـ«الحماية» الفرنسية أو الأجنبية، ويعترفون بـ«الوجه العربي» للبنان؛

- يتخلى المسلمون عن المطالبة بالإنضمام إلى سوريا أو لأي كيان عربي آخر، ويعترفون بلبنان الدولة والوطن وبحدوده الدولية القائمة.

ورافق هذا الاتفاق الشفهي تفاهم أعمّ حول «حقوق» كل من الطوائف اللبنانية في الإدارات العامة والجيش والقضاء وغيرها من مرافق الدولة.

لم تكن مهمة بشارة الخوري سهلة في إقناع زعماء الموارنة باستقلال لا يرتبط بمعاهدة تحالف مع فرنسا، وبعروبة لبنان على الرغم من حصرها «بوجهها الظاهر الخارجي». ولم يكن الجدل الذي قام حول هاتين القضيتين ليسهل مهمة رئيس الجمهورية الجديد. وتشير الوثائق الدبلوماسية الفرنسية، التي تعود إلى السنوات الأولى للحرب العالمية الثانية، إلى أن عدداً كبيراً من الشخصيات المارونية الدينية والسياسية كانت تعتبر أن استقلال لبنان، دون معاهدة تحالف مع فرنسا، هو «استقلال صوري». إلا أن بشارة الخوري تمكن، بما تحلّى به من هدوء وحكمة وصبر، من تجاوز هذه الصعوبات مؤكداً أن المعاهدات لم تكن يوماً وفي أي بلد ضماناً للسيادة والاستقلال، وان الضمان الوحيد لهما يتوقف على إيمان اللبنانيين بوطنهم وتعاونهم مع بعضهم، مسيحيين ومسلمين، ومع جيرانهم العرب.

ولم تكن مهمة رياض الصلح أقل صعوبة نظراً لتعلق المسلمين، طوال عهد الإنتداب، بعروبتهم ومطالبة معظمهم، ولا سيما أبناء المدن الساحلية، بالوحدة السورية الكاملة، ناهيك بأن تعريف لبنان بأنه «ذو وجه عربي» لم يكن ليعبّر بنظرهم عن واقع اجتماعي وفكري وتاريخي يؤكد انتماءه الأصيل إلى الأسرة العربية.

وتمكن رياض الصلح بصلابة شخصيته، وقوة حجته، من إقناع زعماء المسلمين بأن الإستقلال الناجز البعيد عن أنواع المداخلات والحماية الأجنبية يبقى هو الهدف الأسمى الذي يسعى إليه لمصلحة لبنان والمسلمين والعرب، أما الاعتراض على تعبير «وجه لبنان العربي» فهذا لا يحد من إنتماء لبنان إلى الأسرة العربية «انتماءً كاملاً والتعاون معها إلى أقصى حدود التعاون».

وما المكاسب التي منحت للطوائف المسيحية في توزيع المناصب في المؤسسات العامة، كما

يراها رياض الصلح، إلاّ «وسيلة للإطمئنان وثمناً للإستقلال». وفي البحث المسهب، الذي خصص في هذا الكتاب لحقبة الإستقلال، الكثير من التفاصيل حول هذه الأمور.

لا شك أن نقطة الضعف في «الميثاق الوطني» هي أنه لم يكن نصّاً مكتوباً. وبقاؤه شفهياً جعله عرضة للتفسيرات والإجتهادات المختلفة والمتناقضة في كثير من الأحيان. ولذا لم يعمّر طويلاً وبدأ نجمه بالأفول بعد إغتيال رياض الصلح سنة ١٩٥١، واستقالة بشارة الخوري من رئاسة الجمهورية على أثر أحداث ١٩٥٢، ثم انتخاب كميل شمعون رئيساً جديداً للبلاد. ولم يكن الرئيس الجديد مؤمناً بحسنات هذا الميثاق، ولم يشارك إلا ظاهراً في وضعه، ولذا اعتبر نفسه في حلٍّ منه، ناهيك بأنه لم يكن يحمل لواضعَيه، بشارة الخوري ورياض الصلح، عواطف المودة لمعارضتهما له وحؤولهما دون وصوله إلى سدة الرئاسة سنة ١٩٤٣، كما تشير الوثائق الدبلوماسية الفرنسية العائدة لتلك الحقبة.

كانت باكورة أعمال رئيس الجمهورية الجديد تعديل قانون الإنتخابات التشريعية، بما أدى إلى سقوط معظم زعماء البلاد في الانتخابات التي جرت عام ١٩٥٣. وجاءت هذه النتيجة لتزيد من حدة المعارضة له خارج المجلس النيابي.

ولعل أبرز ما قام به رئيس الجمهورية وأدى إلى تعطيل «الميثاق الوطني» ودق ناقوس انتهاء العمل به إقدامه على إخراج لبنان من سياسة الحياد التي حدّدها الميثاق، وكانت دائماً من ثوابت العمل السياسي في لبنان، وقبوله بمشروع أيزنهاور، واتباع سياسة مؤيدة لحلف بغداد على الرغم من معارضة فئة كبيرة من اللبنانيين لهذا الاتجاه. وهكذا انزلق لبنان، الدولة الصغيرة الندية العود، في متاهات سياسة الأحلاف وفي لعبة الدول الكبرى في مجاليها الكبيرين السياسي والعسكري. وسها عن أرباب الحكم آنذاك أن معارضة هذا الإنزلاق لن تقتصر على الزعماء اللبنانيين في الداخل وإنما ستطال أيضاً الدول العربية المعادية للأحلاف الغربية، وعلى رأسها زعيم شعبي كبير هو جمال عبد الناصر الذي كان يحظى بتأييد واسع في الأوساط العربية وفي لبنان وسوريا بوجه خاص، لا سيما بعد خروجه منتصراً من أزمة السويس وفشل الاعتداء الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦.

وازداد الوضع سوءاً والمعارضة قوة بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة في أول شباط ١٩٥٨. ولما قربت ولاية كميل شمعون من نهايتها في أيلول من تلك السنة، ازدادت الإضطرابات في البلاد وأدت إلى الإنفجار في شهر أيار فإلى نزول جنود البحرية الأميركية على شاطىء بيروت الجنوبي على أثر وقوع انقلاب عسكري في بغداد في ١٤ تموز وإعلان سقوط النظام الملكي في العراق.

وكان اللواء فؤاد شهاب، الذي انتخب رئيساً للجمهورية خلفاً لكميل شمعون، مقيماً

على الاعتقاد الراسخ بأن أحداث ١٩٥٨ هي ذات جذور إجتماعية وإقتصادية عميقة، وأن العوامل السياسية التي واكبتها كانت الشرارة التي أشعلت النار في الهشيم. وانطلق الرئيس الجديد يعالج الوضع الإجتماعي والإقتصادي الذي كان ينبىء بشرٍ مستطير نتيجة الفقر والبطالة واضطراب الأوضاع السياسية في البلاد. وفوجىء، حين طلب من مستشاريه تزويده بمعلومات أساسية عن أوضاع المناطق اللبنانية، أن ليس لديهم أية معطيات دقيقة أو دراسات وافية حولها، فطلب عندئذ من المؤسسة الدولية «معهد البحوث والتأهيل نحو التطور المتناسق والمتكامل» (IRFID) القيام بهذه المهمة.

قدمت بعثة ايرفيد تقريراً وافياً عن الوضع اللبناني حذَّرت فيه من «أخطار سيطرة الروح الفردية على المجتمع اللبناني، وانتماء اللبنانيين القوي للجماعات ذات الأصول الدينية، وانعدام التوازن في توزيع الدخل الوطني». وهذه الأمور مجتمعة تشكل خطراً أكيداً على الأوضاع العامة في البلاد.

ولمعالجة هذا الوضع، قدَّمت الحكومة اللبنانية مشروعاً متكاملاً للتنمية مدته خمس سنوات يشمل كافة المناطق اللبنانية ولا سيما الفقيرة منها، تمت المصادقة عليه من قبل مجلس النواب على أن يبدأ تنفيذه سنة ١٩٦٤. وكان الأب لوبريه، رئيس البعثة، يحذر اللبنانيين ويذكرهم بأن لديهم عشر سنوات للقيام بتبديل جذري في بنية المجتمع اللبناني وإقامة نوع مقبول من التوازن بين فئاته ومناطقه.

واضطر الأب لوبريه للرد على بعض رجال الاقتصاد اللبنانيين الذين كانت قد أخذتهم النشوة بـ«المعجزة اللبنانية»، وبقدرة اللبنانيين على تجاوز الأزمات والصعوبات، وتمسكهم بالحرية الاقتصادية اللامحدودة، وباتكالهم أحياناً على الحظ في معالجة قضايا اقتصادية هي من صميم العلم والممارسة اليومية، إلى إلقاء محاضرة سنة ١٩٦٤ قال فيها:

«... وإذا ما كتب للمعجزة [اللبنانية] النجاح حتى اليوم، فليس لكم أن تأملوا أنها ستدوم أبداً دون بذل جهد عظيم في دراسة منهجية وتكيّف منطقي، ذلك أن تطور الظروف العالمية عميق وسريع... فالركون إلى النتائج المحصَّلة، والاعتقاد أن كل شيء على ما يرام من الكمال، والظن أنه بالامكان الخروج من المأزق فهو موقف شديد الخطورة...

«لقد حان الوقت لمجابهة تطور المرحلة التي ابتدأت بذهنية صافية، كما حان أيضاً لمواجهة المسألة بحذافيرها وجهاً لوجه، مع التسليم بأن التنظيم لا يحول دون الحرية، بل يزيد من فرص النجاح. فلا أشد من ضرر الحرية غير المستنيرة، وغير المتعاون فيها، والمستعملة استعمالاً سيئاً...» (راجع فيما بعده ص ٦٩٥ ـ ٧١٢؛ ٧٢٩ ـ ٧٥٧).

ولكن اللبنانيين أشاحوا بوجوههم عن هذا النصح العاقل الهادىء، وهذه التحذيرات الواضحة، واستمروا في سياستهم التقليدية السابقة.

وعند انتهاء ولاية الجنرال شهاب سنة ١٩٦٤، تمّ انتخاب شارل حلو رئيساً للجمهورية. وتكاثرت الضغوط على الرئيس الجديد من بعض الجماعات وأصحاب المصالح الذين كانوا يرون أن لا حاجة للتبديل في أوضاع لبنان الإجتماعية والإقتصادية لأن «البلاد بألف خير». واستجابت الحكومة اللبنانية لهذه الضغوط فألغت مشروع التنمية للسنوات الخمس بعد أشهر قليلة من التصديق عليه في مجلس النواب، واستعاضت عنه بمشاريع صغيرة بقيت هي أيضاً دون تنفيذ.

وازداد الوضع الإجتماعي والإقتصادي سوءاً بعد إلغاء خطة التنمية هذه، وتدهورت الثقة بالإقتصاد اللبناني بعد أزمة السيولة التي أصيب بها بنك انترا سنة ١٩٦٦، وبوضع البلاد الأمني بعد الاعتداء الإسرائيلي على مطار بيروت في ٢٨ كانون الأول سنة ١٩٦٨ وتفجير جميع الطائرات المدنية التابعة لشركة طيران الشرق الأوسط اللبنانية والرابضة على أرضه، ثم التوقيع على اتفاق القاهرة سنة ١٩٦٩، وكلها عوامل أدّت إلى تراكم النقمة الشعبية على سياسة الحكم ظهرت طلائع نتائجها في أحداث ١٩٧٣ وما لبثت أن انفجرت بعد عامين، في نيسان ١٩٧٥، فكانت الكارثة الكبرى.

وهكذا صدقت نبوءة الأب لوبريه وتحذيراته التي طالما ردّدها منذ سنة ١٩٦٤؛ إلا أنه أخطأ الحساب بسنة واحدة.

لسنا هنا في مجال سرد أحداث تلك الكارثة. فالأبحاث الوافية التي خصصت لها في هذا الكتاب تعطي القارىء فكرة واضحة عن أسبابها وتطورها. ولكننا نودّ، في هذا المجال، الإشارة إلى سوء التقدير الذي ارتكبه عدد من اللبنانيين والخطأ في حسابات بعضهم الذين أعلنوا مراراً عند بدء الكارثة سنة ١٩٧٥، أنها لن تستمر أكثر من ثلاثة أشهر أو ستة على أبعد حد، فإذا بتلك الأحداث تتتالى متصاعدة مدة خمس عشرة سنة ونيّفا حاملة معها الموت والخراب والدمار، والدموع والآلام، وذهب ضحيتها عشرات آلاف الجرحى والمعاقين وحوالى ١٦٠٠٠٠ قتيل أي ما يعادل خُمس عدد سكان لبنان، وهي من أعلى النسب التي بلغتها ضحايا الحروب الأهلية والحروب الكبرى في العالم منذ فجر التاريخ.

ومثل هذه المواقف الخاطئة تنم بالدرجة الأولى عن قصر النظر وفقدان التخطيط في العمل السياسي، وعدم أخذ العبر والعظات من أحداث التاريخ.

وجاءت وثيقة الوفاق الوطني في الطائف سنة ١٩٨٩ لتضع حداً لتلك المآسي، وتعيد لبنان

إلى أجـواء الأمن والاستقرار بعـد أن حسمت الجدل بـين اللبنانيـين وأقرت بـأن لبنان عـربي الهوية والانتـماء، وأنه وطن نهائي لأبنـائه المتسـاوين في الحقوق والـواجبات، وكـرَّست وحدة شعبه وأرضه ومؤسساته، ونظامه الديموقراطي القائم على التمثيل النيابي والاقتصاد الحر.

هذه هي مسيرة الأحـداث التي قدمنـاها في هـذا الكتاب، وأملنـا وطيد بـأن تكون مـادة للدرس والتفكير والتأمل. فالبحث التاريخي ليس سرداً لأحداث المـاضي بقدر مـا هو تفسـير للحاضر وانفتاح على آفاق المستقبل.

عادل اسماعيل

الباب الأول

تاريخ لبنان العام
من الألف الثالث ق.م الى سنة ١٩٧٥

الفصل الأول

تاريخ لبنان القديم

(من الألف الثالث إلى القرن الرابع قبل الميلاد)

الدكتورة ليلى بدر

مديرة المتحف الأثري في الجامعة الأميركية في بيروت

١ ـ المقدّمة

لم نعثر حتى اليوم، بالنسبة لتاريخ لبنان القديم، على دراسات كاملة ومحدّدة باستثناء ما يرد في بعض المقالات والأبحاث المتفرقة[1]. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى صعوبة فصل تاريخ لبنان عن تاريخ مناطق المشرق الأخرى. ومن الواضح أن موقع لبنان الجغرافي في إطار المنطقة يحدّد علاقاته الحضارية مع جيرانه.

وبالنسبة لكتابنا هذا، سنتناول في هذا الفصل تاريخ المدن أو «المدن ـ الممالك» التي نشأ معظمها على الشاطىء الشرقي للبحر الأبيض المتوسط والتي تشكل دولة لبنان الحالية. وكانت هذه «المدن ـ الممالك» تؤلف دويلات مستقلة نواتها المدن المنبثقة عنها، شأنها في ذلك شأن بداية غيرها من الحضارات في العالم. وما سنقدمه هو حصيلة تجميع أجزاء متفرّقة من وثائق تتعلق بالعديد من المدن «اللبنانية». إلا أن أكثر هذه المصادر ثانويٌّ ينبغي تفسيره في إطار المنظور التاريخي الأوسع لمجمل الساحل السوري ـ اللبناني.

٢ ـ تسمية لبنان

حافظت تسمية «لبنان» السائدة حالياً على التركيبة الأولى للكلمة القديمة[2]: ليباميم (Li - ba - mim) أو ليبانوم (Li - ba - num) كما في مدونات إيبلا، «لا ـ أب ـ نانا» (La - ab - na - na)، «لاب ـ أ ـ أن» (Lab - a - an) في المدونات الأكادية، «لا ـ أب ـ لانا» (La - ab - la - na)، «لا ـ أب ـ لا ـ ني» (La - ab - la - ni)، «ني ـ إب ـ لا ـ ني» (Ni - ib - la - ni)، «لا ـ أب ـ نا ـ نو» (La - ab - na - nu) في المدونات الآشورية والبابلية، «لبنون» (Labnoun) بالآرامية ولبنان بالفينيقية والعربية.

كل هذه التعريفات للفظة «لبنان» مشتقة من الجذر السامي ل ـ ب ـ ن الذي يُلفظ لَبَنْ ويرمز إلى اللون الأبيض. وفي سائر النصوص القديمة، يبدو اقتران اسم لبنان بسلسلة جباله التي تغطّيها الثلوج لمدّة طويلة من العام مُذكّرة بلون «اللبن» الأبيض. وثمة تفسيرٌ آخر لاسم لبنان يشير إلى رائحة البخور المنبعثة من الأشجار والجبال، وربما من الشجرة الزكية الرائحة التي أطلق عليها الساميون اسم «اللبان».

ومهما يكن من أمر، فإن نظرة عامة إلى النقوش القديمة تدل على أن اسم لبنان ورد دون انقطاع على امتداد التاريخ منذ حقبة إيبلا (٢٣٥٠ ـ ٢٢٥٠ق.م) حتى أيامنا هذه. ففي العصور القديمة، كانت لفظة لبنان تدل على سلسلة الجبال التي عُرفت باسمه، ومنذ نشوء لبنان الكبير أطلق هذا الاسم على الدولة الجديدة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المدن ـ الممالك كانت عبر التاريخ القديم مستقلة بعضها عن بعض، ولم تجمعها سلطة مركزية واحدة. فالمفهوم المعاصر للدولة لم يكن معروفاً آنذاك.

٣ ـ الحدود الجغرافية للبنان

إذا أردنا تحديد حضارة لبنان القديمة جغرافياً نجد أنه يتكوّن من حدود طبيعية؛ فغرباً البحر المتوسط المُعتبر تاريخياً بمثابة بوّابة مفتوحة نحو الغرب، سواء على صعيد التجارة أو على مستوى التوسع الجغرافي خلال الحقبة الفينيقية. أما سهل البقاع الخصب، حيث تنبع أنهار هامة كالعاصي والليطاني والحاصباني (أحد روافد الأردن)، فلم يكن معزولاً عن التطورات الخارجية التي بعثت الحياة في حضارة الساحل وشملت سهل البقاع متعدّية سلسلة جبال لبنان الغربية، جاعلة من سلسلته الشرقية حدوداً طبيعية لها. وبالنسبة للحدود الشمالية والجنوبية يجب التنبه في تحديدها لأنها كانت متحركة، عبر عصور التاريخ المتعاقبة، بين الجبل الأقرع شمالاً وجبل الكرمل جنوباً. إضافة إلى المدن الساحلية الواقعة جنوب هذه الحدود والتي كانت لها مع جيرانها في الشمال علاقات وطيدة على المستويات الاقتصادية والثقافية، والسياسية في بعض الأحيان.

٤ ـ لبنان في الألف الثالثة قبل الميلاد

قبل ظهور الكتابات الأولى في لبنان كان مجتمعه قد عاش آلاف السنين من حضارة ما قبل التاريخ. فأقدم استيطان بشري كان في جبيل ويعود إلى العصر الحجري الحديث (Neolithic) في الألف السادسة ق.م. وتُظهر الحفريات الأثريّة تواصلاً معيشيًّا طويل الأمد، يظهر أولاً في استيطان قروي زراعي تعقبه تطورات متقطعة ترافقت مع نشوء مستوطنات مدينية (الثورة الحضرية) ونمو الإنتاج فيها.

لقد حصل تغيّر جذري في «الساحل اللبناني» في الألف الثالثة ق.م. (المعروفة أيضاً بالعصر البرونزي)؛ فالتقدم الحضري وصل منطقة الساحل حيث ظهرت للمرة الأولى مجموعة معابد ومساكن وأبنية عامة وأسوار مكوِّنةً بذلك ما يمكن تعريفه «بالمدينة». وتشكل جبيل المثال الأفضل في هذا المجال، إذ تحوّلت في الألف الثالثة إلى مستوطنة متطورة لها مرفآن ويحيط بها سور دفاعي كبير، كما حوت منطقة سكنية هامة بالإضافة إلى معبدين، الأول عرّفه الآثاريّ الفرنسي موريس دونان(*) بـ «معبد شكل L»، والثاني مكرس لبعلة جبيل التي عُرفت في مصر باسم إيزيس ـ عشتار(**).

وظهرت الكتابة لأول مرة مرافقة لهذا التقدم الحضري، وجاءت نتيجة للحاجة الماسّة في إدارة وتدوين حسابات ثروة جبيل المتعاظمة من التجارة الزراعية. وأدّت المحاسبة هذه إلى نشوء الكتابة في مرحلتها البدائية وتطورها نحو الشكل المسماري. وبفضل هذا الإنجاز بدأ عصر التاريخ المكتوب في الألف الثالثة ق.م. ونشير هنا إلى عدم توافر وثائق مكتوبة آنئذٍ في لبنان، مما أدّى إلى الحدّ من معلوماتنا حول هذه الحقبة. فتنقيبات صيدا وصور الأثرية لم تصل إلى سوِّيات الألف الثالثة المذكورة لتكشف عن مكنوناتها الدفينة وبالتالي عن نقوشها المكتوبة. في حين أظهرت المكتشفات الأثرية المصرية في جبيل اتساع العلاقات بين جبيل ومصر مما يدفع إلى الاعتقاد بأنه كان ثمة نفوذ مصري حينذاك على هذه المنطقة(***)، ومن أهم هذه المكتشفات ختم أسطواني كبير باسم الإلّه خاي تاو، منقوش بالأحرف الهيروغليفية ويعود إلى الألف الثالثة ق.م.(٣). كما وُجدت في جبيلٍ أسماء بناة الأهرام من الأسرة الرابعة (خوفو وخفرع ومنقرع) منقوشة على عدة قرابين. وتبينّ هذه المنقوشات أن هؤلاء الفراعنة قد استوردوا أخشاب الأرز والصنوبر من لبنان(****). والشائع ذكره على أكثر القرابين هو الفرعون منقرع الذي يظهر اسمه على جعبر وعلى قطع من خمس أوانٍ مختلفة.

(*) يرجى مراجعة فهارس الأعلام في آخر هذا الكتاب حيث وضعنا الأسماء الأعجمية بأحرفها اللاتينية الأصلية.

(**) أفضل دليل على ذلك ما وجد منقوشاً على تمثال صغير لكاتب معاصر للفرعون بيبي الأول (Pepi I) (٢٣٢٥ ق.م.) الذي يشير إلى أن حاتور (Hathor) سيدة دندرة تقيم في جبيل. مما يثبت أن بعلة جبيل هي نفسها حاتور المصرية. وتقول المنقوشة حرفياً: «ذبيحة ملكية إلى حاتور سيدة دندرة المقيمة في جبيل».
Cf. M. CHEHAB, «Relations entre l'Egypte et la phénicie» in W.A. Ward ed., The Role of the Phoenicians in the Interaction of Mediterranean Civilizations, Beirut, 1968, p.3.

(***) والجدير بالذكر أننا نجهل حتى الآن كل شيء عن سكان هذه المنطقة المدعوة بـ «كنعان» والتي ظهر اسمها لأول مرة في حدود عام ١٥٠٠ق.م..

(****) ويذكر أن «الفرعون سنفرو عميد السلالة الرابعة استلم حمولة أربعين سفينة من خشب الأرز اللبناني». (المرجع السابق، موريس شهاب، ص ٢).

في نهاية الألف الثالثة ق.م. عصفت بمصر اضطرابات داخلية منعتها من إكمال سياستها التوسعية نحو آسيا الصغرى. فانقطعت علاقاتها فجأة مع جبيل، ويظهر ذلك جليًّا في نص «نحيب ايبو - وير» (Ipu - Wer): «اليوم لم يعد أحد يبحر شمالاً نحو جبيل، فما عسانا نفعل للحصول على الأرزِ لمومياءاتنا؟»[٤].

وزوال حضارة البرونز القديم (حوالى ٢٢٠٠ق.م.)، يضع حداً لحقبة انتهت، ويسجل بداية لعصر جديد، وقد عُرفت الفترة بينهما بالمرحلة الانتقالية. والملفت أن هذا الزوال المفاجىء يعتبر ظاهرة خاصة تتكرّر أحداثها بصورة دورية في تاريخ الشرق الأوسط. فهناك حقبات نمو حضري وأخرى من الانهيار الحضاري. وهناك عدة تفسيرات لتبرير هذا المنحى التاريخي لزوال حضارات وظهور أخرى بديلة. ويعود بعض الأسباب إلى الثورات الداخلية أو التسلل السلمي للشعوب «شبه - الرحّل» أو إلى التقلبات المناخية. إلا أن نظرية الاجتياح تبقى الأرجح بين هذه الأسباب. وكنتيجة لاضمحلال العديد من المدن المحصّنة، غابت الحياة المدنية عن الوجود ولم تعد إلى الظهور ثانية إلا بعد مضيّ قرون عديدة، وهذا لا يعني أن هذه المدن أصبحت قفراً في فترة تلاشيها إذ بقي بعضها مأهولاً، بينما كان سكانها الجدد يخيِّمون فوق أطلالها كأنهم «شبه - رحّل». وتُظهر الأسلحة التي وجدت في قبورهم أنهم كانوا من المحاربين، كما يُعتقد أنهم هم الآموريون الذين انطلقوا من السهول السورية لينتشروا خلال تلك المرحلة الانتقالية في مجمل بقاع الهلال الخصيب[*].

ولا يتوافر لدينا الكثير من المعلومات عن هذه المرحلة الانتقالية التي تشمل، حسب كتابات ماري وآلالخ (تل العطشانة)، جنوب سوريا ووسطها وامتداداً إلى منطقة جبيل.

ولم تقتصر الاضطرابات التي حدثت في نهاية الألف الثالثة ق.م. على سوريا وفلسطين وحدهما، فقد مرّت مصر أيضاً بفترة مشابهة بين السلالة السابعة والسلالة الحادية عشرة (٢٢٠٠ - ٢٠١٠ق.م.) عرفت بالمرحلة الانتقالية الأولى. وفي بلاد ما بين النهرين شكّلت الحقبة الممتدة بين سقوط سلالة أور الثالثة وإعادة توحيد البلاد بزعامة حمورابي (٢٠١٥ - ١٧٩٢ق.م.) هي أيضاً مرحلة انتقالية. وبالرغم من كون هذه الاضطرابات محلّية ومتعددة

(*) من الضروري الإشارة هنا إلى أن تاريخ الآموريين ينقسم إلى حقبتين، تعود الأولى إلى ما قبل عصر تل العمارنة (القرن الرابع عشر ق.م.)؛ والثانية إلى ما بعده، وهي المعروفة بمملكة آمورو (من النصف الثاني للألف الثانية ق.م.) والتي جاءت المعلومات عنها بشكل أوسع وأدقّ عن طريق الكتابات المسمارية من القرنين الرابع عشر والثالث عشر ق.م..

H. KLENGEL, Geschichte Syriens im 2 Jahratausend v.u.z. II - III, Berlin, 1969, pp.192ff.

الأسباب، إلاّ أن غزوات الشعوب شبه - الرحّل مثل الآموريين، زادت من حدتها وتفاقمها.

وكذلك لم تقتصر هذه التحركات الإثنية على الآموريين وحسب، فهناك شعوب أخرى كالحوريين، وهم من أصلٍ غير سامي، انحدروا من الجبال التي تحدّ أعالي بلاد ما بين النهرين شمالاً وشرقاً، مندفعين غرباً. وهكذا لم يُعثر على بقايا أثرية تدلّ على إقامتهم في المنطقة التي نحن بصددها، بينما وُجدت في أوغاريت وجبيل آثارٌ من طراز خاص ومعاصرة لهذه الفترة، تدلّ على ازدهار صناعة المعادن نتيجة لوصول شعب آخر جديد عرف بـ«ذي الأطواق المجدولة» (Torque Wearers).

ويتبيّن لنا من خلال هذه الأحداث أن نهاية الألف الثالثة قبل الميلاد كانت حقبة مضطربة وإن تمتّعت فيها المنطقة بشيء من الاستقلالية والوحدة الحضارية.

٥ - لبنان في الألف الثانية قبل الميلاد

وفي عهد السلالة الثانية عشرة (١٩٩١ - ١٧٨٦ق.م.)، عادت مصر إلى توسيع نطاق سيطرتها على غرب آسيا لاسترداد مكانتها كقوّة أولى في المنطقة. ويظهر من مذكرات سنوحي المصري بأنه كان هناك أكثر من مجرد علاقات تجارية بين الشاطىء الفينيقي ومصر. ولكن هذا لم يدم طويلاً، ففي القرن الثامن عشر ق.م. نصّب الهكسوس الآسيويون أنفسهم على عرش الفراعنة، مما دفع إلى قطع استمرارية تاريخ مصر القديمة وأدى إلى قيام علاقات متوترة بين الشاطىء الفينيقي ومصر الفرعونية بعد طرد الهكسوس. واستمرت هذه الحقبة مئة وستين سنة (١٧٣٠ - ١٥٧٠ق.م.) وعرفت بالمرحلة الانتقالية الثانية.

واستعادت مصر سيطرتها على المنطقة بفضل الحملات العسكرية التي شنّها الفرعون تحوتمس الأول (١٥٢٥ - ١٥١٥ق.م.) وخلفاؤه. وفي هذه الفترة، نما نفوذ دولتين هما المملكة الحثّية في الأناضول والمملكة الميتانية التي نشأت في المنطقة بين سوريا الشمالية وشمال ما بين النهرين. ولقد قاد تحوتمس الثالث سبع عشرة حملة ضد سوريا وفلسطين مما مكّن مصر من السيطرة على الشاطىء امتداداً حتى أوغاريت. وخلال الفترة من القرن السادس عشر حتى الرابع عشر ق.م. راوحت الامبراطورية المصرية بين مد وجزر وتبدّلت تحالفاتها بشكل مستمر. فالمدن السورية ذاتها كانت غارقة في مؤامرات معقدة نتيجة للتجاذب القائم بين القوى المتصارعة في المنطقة.

وفي النصف الأخير من الألف الثانية ق.م. بدأت المعلومات بالتوافر بشكل أوسع نظراً لاكتشاف الكثير من الكتابات المنقوشة ومن بينها «نصوص اللعنات» (The Execration

(Texts العائدة إلى حوالى منتصف القرن التاسع عشر ق.م.، وهي عبارة عن مجموعة مصرية منقوشة على قطع فخارية بشكل أوانٍ أو تماثيل صغيرة، تحمل أسماء الشعوب والمناطق المستهدفة بهذه اللعنات. وكان باعتقاد الفرعون أن كسر هذه الأواني والتماثيل له تأثير سحري من شأنه أن يحلَّ اللعنات على أصحابها ويقضي عليهم. ومن بين أسماء المدن والأمراء الوارد ذكرها على الشاطىء السوري ـ الفلسطيني أسماء أماكن جميعها آمورية، مثل كبني (جبيل)، وأولازا (شمال جبيل)، وسهل عكا، وصور.

وهكذا كان بالإمكان التعرف على الآموريين من خلال هذه الأسماء الشخصية التي تبيّن أنها كانت تشكّل مجموعة لغوية قائمة بذاتها. ولغة الآموريين، أو بالأحرى العناصر التي تشكل هذه اللغة، تبدو وكأنها من الفئة السامية الغربية. كان موطنهم في الصحراء السورية الشمالية غرب الفرات الأوسط، ولم تسقط هذه المنطقة تحت السيطرة المصرية المباشرة إلا في عهد السلالة الثامنة عشرة. وأقدم شاهد على ذلك نجده في حوليات تحوتمس الثالث الذي احتل قلعة أولازا في سنة حكمه التاسعة والعشرين (١٤٧٥ ق.م.) وكانت تحت حماية قوات من تونيب (حماه أو ما يجاورها حالياً). أما الحملة التي تلتها فوصلت إلى مدينتي أرداتا (أرده) وسمور (تل كزل؟). وقد تعزّزت مدينتا أولازا وسمور الواقعتان على ضفتي النهر الكبير الجنوبي (نهر الألوتيروس) وأصبحتا الثغرين الأساسيين للسيطرة المصرية[٥].

وباتت البقعة التي تحدّها مدينتا أولازا وسمور على الساحل غرباً ومدينة تونيب على نهر العاصي شرقاً تشكّل الولاية الشمالية لحدود الامبراطورية المصرية. وكوّن هذا الوضع الجيوسياسي للسيطرة المصرية في هذه المنطقة، مع بداية حكم السلالة الثامنة عشرة، أساساً لنشوء ما سمي بعدئذٍ بمملكة الآموريين. لكن هذه التسمية بحد ذاتها لم تعرف قبل ظهور رسائل تل العمارنة في القرن الرابع عشر ق.م.[٦].

٦ ـ مراسلات تل العمارنة

تؤلف رسائل تل العمارنة المرجع الأساس لتاريخ ولاية «كنعان»(*) المصرية في النصف الأول من القرن الرابع عشر وهي بالغة الأهمية، إذ تشكل المجموعة الأولى والوحيدة من نوعها التي تعطينا بعض التفاصيل عن أوضاع المدن الساحلية في هذه الفترة. وتدل هذه المراسلات بوضوح على تدهور السيطرة المصرية على الولاية قبل حكم الفرعون أخناتون،

(*) تشمل «كنعان» في مراسلات تل العمارنة المقاطعات التي كانت تحت السيطرة المصرية والساحل الفينيقي وبلاد آمورو.

H.J. KATZENSTEIN. The History of Tyre. Jerusalem, 1973, p.28, note 2.

الذي سببته التحولات الدينية في الامبراطورية المصرية إذ استبدل الفرعون أمنحوتب الرابع عبادة الإله آتون (الشمس المستديرة) بعبادة الإله آمون، واتخذ لنفسه اسم أخناتون تكريماً للإله آتون، ونقل عاصمة مُلْكِهِ من طيبة إلى مدينة جديدة على ضفة النيل الشرقية دعاها: «أخناتون» وهي المعروفة اليوم بتل العمارنة. هذه التحولات التي لم ترض عنها الأكثرية المصرية أدت إلى نزاعات داخلية وإهمال للسياسة الخارجية ظهر في مراسلات تل العمارنة.

وتتشكل هذه الرسائل من مجموعة لوحات خزفية وصل عددها إلى ٣٧٧ لوحة، عثر عليها في موقع تل العمارنة مكتوبة باللغة الآكادية، اللغة الدبلوماسية آنذاك، وهي بمثابة المراسلات الرسمية المتبادلة بين الفرعون المصري وولاته الآسيويين، والتي تكوّن الوثائق المباشرة والمصادر الأولية للتاريخ الكنعاني ـ الفينيقي. وقد صدر معظمها عن حكام سوريا وفلسطين، وهي تروي أخبار الثورات والخلافات الداخلية بين الأمراء وضغوطات الجيوش الحثّية التي أدت جميعها إلى الانهيار التدريجي للأمبراطورية المصرية في غرب آسيا. وتشمل المراسلات المتعلقة بالمدن الفينيقية ما يلي:

أ ـ الرسائل الخاصة بجبيل

وهي عبارة عن أربع وخمسين رسالة من رب ـ عدّي (Rib - Addi) ملك جبيل إلى الفرعون أمنحوتب الثالث (Amenhotep III) وأخناتون[٧]، تشير إلى وضع جبيل في القرن الرابع عشر ق.م.، حيث يتجنّب الملك الحثي بشكل عام الاصطدام المباشر مع مصر محرضاً الآموريين على مهاجمة المدن الساحلية الموالية لمصر.

كان القسم الأول من هذه المراسلات موجهاً إلى أمنحوتب الثالث بهدف التحذير من تقدم عبد ـ عشرتا (Abdi Ashirta) والحبيرو على الساحل مهددين بتطويق جبيل، ويبدو من هذه المراسلات تخاذل الفرعون في الدفاع ضد الحبيرو.

وفي القسم الثاني من المراسلات يطلب رب ـ عدّي المساعدة العسكرية من أخناتون وذلك بعد موت عبد ـ عشرتا ووصول الحالة في جبيل إلى حد اليأس بعد أن طوقها عزيرو (Aziru) (ابن عبد ـ عشرتا). ويظهر أن جبيل بقيت على ولائها لمصر خلال حقبة رسائل تل العمارنة كما حذت صور حذوها، بينما وقفت صيدا إلى جانب عبد ـ عشرتا والحبيرو.

وفي إحدى الرسائل يطلب رب ـ عدّي مئة حصان ومائتي فرقة للمحافظة على شكاتا (شكا). ومع تدهور الحالة لم تبق إلا جبيل وبيرونا (البترون) في تحالفهما مع رب ـ عدّي. أما المدن الباقية فقطعت علاقاتها مع مصر لتقف إلى جانب عبد ـ عشرتا والحبيرو. ويبدو من هذه المراسلات أن مجاعة رافقت تطويق جبيل اضطرت رب ـ عدي إلى تقنين الحبوب لمدة

سنتين. وقد تخلّت بيرونا عن ولائها لمصر ووقفت إلى جانب عبد ـ عشرتا الذي كانت قواته تحاصر جبيل.

من جانبها هددت صور بالتخلي عن ولائها لمصر، وقامت فيها ثورة أدّت إلى الإطاحة بالحزب الموالي للمصريين ومقتل أخت رب ـ عدّي وأولادها الذين كانوا نقلوا إليها في أثناء الحصار الذي فرضه عبد ـ عشرتا على جبيل والذي توفي أثناءه. لكن أبناءه تابعوا سياسة هجماتهم على مدن الساحل. ولم يتصدَّ لهذه الهجمات إلا مدينتا سومور وعرقة لفترة قصيرة فقط. والتفّت جميع المدن حول الحبيرو واستسلمت إلى عزيرو، بينما قاومت جبيل منفردة هذا التجمع. وكان المنفذ الأخير لرب ـ عدّي أن يتحالف مع عمونيرا (Ammunira) ملك بيروت. ولدى عودته إلى جبيل وجد أبوابها موصدة في وجهه بعدما سلمها إخوته إلى أبناء عبد ـ عشرتا. وانتهت المراسلات عند ذلك بالتوسلات، لينقضي معها دور رب ـ عدّي في التاريخ.

وتروي آخر رسالتين من رسائل تل العمارنة وهما لقائد جبيلي هو إيلي ربيع (Ilirabih)، فضائح عزيرو الذي قتل الداتا ملك أنفه (Ampe) وعرقه وجبيل، يطلب فيها اعتبار عزيرو عدواً لمصر كما يلحّ على إرسال فرقة عسكرية مصرية إلى جبيل.

وفي نهاية حقبة رسائل تل العمارنة، يظهر أن الحثيين اعتبروا التنازل عن أي شبر من ممتلكاتهم لمصر خيانةً كما اعتبروا عزيرو ممثلاً لهم. وفرض شوبي لوليوما، ملك الحثيين، على عزيرو أن يقسم يمين الولاء له ملحقاً مملكة الآموريين في سوريا ولبنان وكذلك شمال كنعان بالامبراطورية الحثّية دون أي مقاومة.

ب ـ الرسائل الخاصة بصور

تتكون مجموعة تل العمارنة المتعلقة بصور من عشر رسائل كتبها الملك أبي ملكي وهي صادرة من المدينة نفسها، وتعود إلى فترة أخناتون الثانية في مصر. وبالإضافة إلى هذه المجموعة هناك الرسالتان الواردتان من ملك جبيل رب ـ عدّي إلى البلاط المصري وتتعلقان بصور[٨]. وتتناول الأولى مسألة عجز ملك جبيل عن تسليم الكمية المطلوبة من النحاس (من المحتمل أن تكون جزءاً من ضريبة) لأن كل الكمية المتوافرة من هذا المعدن كانت قد أرسلت إلى ملك صور لـ «إنقاذه». وتبين هذه العملية مدى أهمية ملك صور بالنسبة لرب ـ عدّي. وتكلّلت هذه العلاقة بمعاهدة تُوِّجت بزواج أخت رب ـ عدّي من أبي ملكي ملك صور.

أما الرسالة الثانية، فقد جاء ذكرها أعلاه ضمن رسائل جبيل وتتعلّق بعواقب إقدام ملك

آمورو عبد ـ عشرتا على اغتيال أخت رب ـ عدّي وزوجها ملك صور مع جميع أفراد عائلتها. وقد أدى ذلك إلى الثورة على الحكم المصري.

وتظهر هذه الرسائل المسؤوليات الرئيسية للملك الكنعاني، وهي محددة في حماية المدينة وتأكيد ولائها للملك المصري وجباية الضرائب. كما كان على ملك صور أن يُطلع الفرعون على الأوضاع السياسية في المنطقة. ونظراً لقرب صور الجغرافي من مصر، فإن ملك صور كان على الأرجح الأعلى رتبةً بين أولئك الذين تم احتلال ممالكهم، ولذلك فقد كانت له مسؤوليات أكثر من غيره. وتظهر صور في رسائل تل العمارنة تحت عناوين عديدة فنقرأ: «مدينته» (مدينة الفرعون)، و«مدينة الملك»، و«مدينة سيدي الملك» و«خادم الملك»، و«مدينة مياتي = مريتاتن» و«المدينة العظيمة».

وتتحدث هذه الرسائل أيضاً عن علاقات صور الخارجية. فبخصوص جيرانها المباشرين يتذمّر الملك أبي ملكي من تصرفات ملك صيدون الذي احتل صور البرية (أوشو Ushu) التي كانت حيوية بالنسبة لاقتصاد صور البحرية. فأوشو كانت تمد الجزيرة بالماء كما كانت تحوي على المقبرة. وبدلاً من تأمين المياه، حاول ملك صيدون الضغط على أبي ملكي للانضمام إلى الجبهة المعادية للمصريين في آمورو، وكان هو نفسه جاسوساً لعزيرو ملك آمورو حينئذٍ. ولكل هذه الأسباب طلب أبي ملكي المساعدة ضد الملك الصيدوني وحصل عليها. وبفضل جيوش الفرعون تمكّن من صدِّ هجوم تحالف ملوك صيدون وآمورو، بالإضافة إلى القوة التي أرسلتها أرواد.

وتضاءل النفوذ المصري على المدن الساحلية في نهاية حقبة السلالة الثامنة عشرة فيما نما النفوذ الحثّي، الأمر الذي مكّن الحثيين من السيطرة على أراضي آمورو كافةً، وتعيين ملك أوغاريت والياً عليها. ويظهر أن المدن الساحلية الجنوبية كبيروت وصيدون وصور بقيت خارج أية سيطرة محققة شيئاً من الاستقلالية الذاتية.

جـ ـ الرسائل الخاصة ببيروت

جيء على ذكر بيروت في مراسلات تل العمارنة بين جبيل وصور مع البلاط المصري، كما أن هناك ثلاث رسائل من بيروت نفسها كتبها حاكمها عمونيرا[٩]. وهي بالرغم من كونها لا تُلقي الضوء على كثير من المعلومات، إلا أنها تتبع سياق الأحداث المعتادة في تلك الأيام: انفصال الممالك الصغيرة الواحدة تلو الأخرى في سوريا وفلسطين عن الامبراطورية المصرية، وغياب أي تحرك عسكري من قِبل مصر لمساعدة أتباعها.

وبالرغم من أن هذه الرسائل كانت تتعلق بأمور محلية في بيروت إلا أنها توضح بعض

الأمور. فعمونيرا يطلق على نفسه لقب «شروم بيروت» وترجمته عادة «ملك»، مما يضعه بين أهم الحكّام في المنطقة. وكانت بيروت تعتبر كجبيل ذات أهمية على الصعيد السياسي، الأمر الذي كان يخوِّلها حق طلب المساعدة العسكرية من مصر في حال تعرضها لأي خطر.

د ـ الرسائل الخاصة بصيدون

وُجدت في الوثائق الملكية المصرية رسالتان صادرتان عن ملك صيدون تبيِّنان موقفه بوضوح تام. وتظهر رسائل رب ـ عدّي وأبي ملكي أن زمريدا، ملك صيدون، وضع كل ثقله في مواجهة الفرعون، وتظهر مواقفه المعادية للمصريين جلية في مراسلات الملكين. وتتعلّق المعلومات التي تتناولها الرسائل بالصراع بين مصر والحثيين، ففي حين وقفت جبيل وبيروت وصور إلى جانب الفرعون، وقفت صيدون وأرواد ضده. ويظهر أن عدم مبالاة الفرعون بالملكين دفعهما للوقوف إلى جانب الحثيين.

هـ ـ الرسائل الخاصة بكوميدي (كامد اللوز)

اكتشفت في حفريات كامد اللوز سبع لوحات منقوشة بالكتابة المسمارية، يمكن أن ينسب بعضها إلى رسائل تل العمارنة، كما أنه ورد ذكر كوميدي (Kumidi) القديمة في خمس رسائل من تل العمارنة. وتبدو كوميدي وكأنها مقر لحاكم مصري (ربو). ويستخلص من جميع هذه الوثائق الإثبات المرجّح بأن تكون كامد اللوز الحديثة موقع مدينة كوميدي القديمة[١٠].

٧ ـ الفترة الحثّية

اتّسمت حقبة حكم أخناتون بإهمال وعدم اكتراث كانا سبباً رئيساً في وقوع قسم كبير من الأراضي السورية الفلسطينية في قبضة الأمير الحثّي شوبي لوليوما (١٣٦٥ ـ ١٣٢٥ق.م.) الذي يظهر بأنه كان المحرك الرئيس للثورة ضد المصريين في سوريا وفلسطين.

وبعد انقضاء فترة هرطقة أخناتون في مصر الوارد ذكرها في رسائل تل العمارنة، تعرضت المنطقة لتنكيل رعمسيس الثاني الذي قام باحتلالها معاقباً جميع الذين وقفوا مع الحثيين ضد المصريين. وتمثل المشاهد المنقوشة على معبد الكرنك إحدى مراحل استرداد فينيقيا، ويظهر أمراء محليون ممن كانوا موالين للحثيين يقطعون أشجار الأرز التي كانت ترمز إلى قوتهم الاقتصادية.

وبعد مضيٍّ وقت قصير وقعت معركة قادش الشهيرة في العام ١٢٧١ق.م. بين قوات رعمسيس الثاني وقوات سيلي الحثّية، ونتج عنها توقيع معاهدة صلح بين الفريقين كان من أبرز معالمها تحديد منطقة نفوذ كل منهما. وهكذا عاد الساحل الفينيقي إلى السيطرة المصرية.

وأعقبت هذه المعاهدة فترة أمن وازدهار وشهدت نمو العلاقات التجارية مع مصر وميسينا والجزر الإيجيّة. وشكّلت حقبة تل العمارنة أوج هذه العلاقات بين مدن الساحل الفينيقي وميسينا، والدليل على ذلك الكميات الكبيرة من الفخار الميسيني المستورد التي ظهرت في جميع المواقع الأثرية الساحلية العائدة لهذه الفترة، كما يظهر تأثير الفن الميسيني على العاجيات والأواني الذهبية التي اكتشفت في جبيل وأوغاريت.

٨ ـ شعوب البحر[١١]

تميز القرن الثالث عشر ق.م. بازدياد الاضطرابات والخضّات المعلنة عن اندثار حضارة العصر البرونزي في المشرق. ولتكوين فكرة واضحة عن هذه الحقبة، علينا الاطلاع على الشواهد المشتتة بين وثائق مسمارية وأخرى مصرية هيروغليفية، بالإضافة إلى الأساطير اليونانية. إلا أن الصورة التي تطالعنا تبقى مجتزأة نظراً لعدم نشر العديد من التقارير عن الحفريات الهامة في سوريا وفلسطين وقبرص.

لقد تعطّلت العلاقات التجارية الكبيرة مع الغرب، خلال حكم مرن بتاح، آخر فرعون من السلالة التاسعة عشرة (١٢٢٤ ـ ١٢١٤ق.م.). وتظهر الاكتشافات الأثرية أن استيراد الأوعية الميسينية إلى مصر وسوريا وكنعان قد توقف خلال فترة حكمه. ففي السنة الخامسة من تبوئه الحكم انضمت جماعات من شعوب البحر إلى سكان ليبيا في مهاجمة مصر. وتلت هذه الموجة الأولى من الاحتلالات هجمات متعاقبة لشعوب البحر، مما أدى إلى إضعاف قوة مصر العسكرية، وتدهور حركتها التجارية مع العالم الخارجي. وفي السنة نفسها ضربت مملكة حاتي (Hatti) مجاعة كبرى دفعت المصريين إلى إرسال كميات من الحنطة إليها. وهنا يمكننا التكهّن بوجود رابط بين هذه المجاعة وهجمات شعوب البحر بالرغم من عدم تمكننا من تحديد نوع هذه الرابطة. فهل كانت المجاعة نتيجة الهجرات أم أن الهجرات نجمت عن هذه المجاعة؟ وفي جميع الأحوال، نرى أن شعوب البحر، المطرودين من مواطنهم الأصلية، قد هاجموا مصر والشاطىء الشرقي للبحر المتوسط بموجات متعاقبة ومتلاحقة، مما أدى في النهاية إلى تعريض الشاطىء الفينيقي للخطر.

ونجح مرن بتاح في القضاء على المهاجمين، لكن قوة مصر مضت بالتلاشي بعد وفاته. وقام رعمسيس الثالث مؤسس السلالة العشرين بصد الهجوم على مصر في معركة بالبيسيوم (Pelusium) (١١٤٩ق.م.)، إلا أنه أخفق في طرد شعوب البحر من كنعان واضطر للسماح لبعضهم (الفلستي والتسيكالي) بالإقامة هناك بصفة ولاة رمزيين. ويذكر رعمسيس جماعات «بيراساتا» بالإضافة إلى «دانونا» و«واشاشا» و«شكروثا» و«تجيكار». ويمكن اقتفاء أثر الدمار الذي خلفته شعوب البحر على طول الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط من أوغاريت التي

دُمرت ولم تنهض ثانية في الشمال، عبر أرواد وصيدون وصور وتل أبو حوام ودور، وصولاً إلى عسقلان في الجنوب.

ونجح الفينيقيون بالاحتفاظ بقطعة ضيّقة من الأرض الممتدة بين أرواد وعكا، وتمكنوا برغم كل شيء من تجاوز الدمار الذي لحق بمدنهم الرئيسة. ويمكن تفسير ذلك باعتمادهم على أساطيلهم المتفوقة التي مكّنتهم من الالتجاء حيثما أرادوا. فحتى في تلك الأيام الكالحة، كان بتصرفهم أسطول هام وهو ما تؤكده إعادة إعمار صور وأرواد (الجزيرتين) من قِبل البحارة الفينيقيين. وقد أنهى احتلال شعوب البحر لهذه المنطقة السيطرة المصرية على أرض كنعان، مما سمح للمدن الفينيقية بالاستقلال الذاتي.

وبعد سقوط الامبراطورية المصرية لم تتمكن أي قوة منافسة من السيطرة على بقايا مستعمراتها في سوريا وفلسطين. فالامبراطورية الحثية كانت قد اضمحلّت، وآشور التي كانت في قمة عزّها في القرن الثالث عشر ق.م. عرفت بعد اغتيال الملك توكولتي نينورتا الأول (حوالى ١١٩٧ق.م.) فترة قرن من الضعف. حتى أن بابل التي كانت تحكمها سلالة بابلية في ذلك الحين (حوالى ١١٥٠ق.م.) طغت على آشور لبعض الوقت.

وعرفت آشور تحت حكم تغلات بلسر الأول (Tiglath - Pilasser) (١١١٦ - ١٠٧٨ق.م.) نهضةً قصيرة الأمد، فقد قام باحتلال بابل ووصلت به حملاته، باتجاه أرمينيا والأناضول شمالاً والبحر المتوسط غرباً، إلى شمال فينيقيا. إلا أن ذلك لم يدم طويلاً. ففي النهاية تلاشت آشور مرة ثانية وغرقت في بؤسها لحوالى قرنين.

٩ ـ الفينيقيون

أ ـ الاسم

نبدأ الآن بتسليط الضوء على أصل لفظة الفينيقيين ومعناها[١٢]. ماذا يعني الاسم «فينيقي»؟ إنه تعريف يوناني، فترجمة الكلمة Phoinike أو Phonikes اليونانية تعني الأحمر الأرجواني Phoinix وهو اللّون الذي ميّز صباغة الأقمشة التي كانت تمثل أحد أكبر الصادرات من فينيقيا والتي اشتهر بها الفينيقيون.

وهناك نظرية أخرى تعتبر لفظة Phoinike مشتقة من الصفة Phonos التي تعني الأحمر المحروق المائل إلى البني. وهكذا، فالاسم المعطى للفينيقيين كان يعني الأشخاص ذوي البشرة الحمراء المائلة إلى السُمرة. وليست هذه المرة الأولى التي يعرّف فيها اليونانيون شعباً بلون بشرته، فقد سمّوا النوبيين القدامى بـ Ethiopes التي اشتقت منها كلمة أثيوبيا، وتعني حرفيّاً «الأشخاص ذوي الأوجه المحروقة». ومهما كانت التسميات فالاسم «فينيقي»

هو تعريف يوناني يدل على أجنبي له طابع خاص ويعيش على الشاطىء السوري ـ اللبناني. وفي النصوص الميسينية من الكتابة المعروفة بـ«الخطية ب» (Linear B)، نجد الصفة «po - ni - ki - ja» التي تعني الأحمر الأرجواني. بالإضافة إلى ذلك نرى أن اسم الشعب الفينيقي Phoinikes والبلد Phonix عند الشاعر اليوناني هوميروس (مطلع القرن العاشر ق.م.)، واسم فينيقيا، لم يكونا متداولين من قِبل الشعب «الفينيقي» نفسه الذي كان يشير إلى بلاده بـ«كنعان». ويظهر هذا الاسم على مصكوكة اكتشفت في لاوذيقية (١٧٥ ـ ١٦٤ق.م.) وتحمل الجملة المنقوشة «لاوذيقية أيش بكنعان».

وهكذا نجد أن اليونانيين كانوا في الحقيقة أول من أطلق على سكان المدن الساحلية اسم فينيقيين، ولا نعرف تسمية شاملة أخرى لهم في الوقت الذي كانوا يعرِّفون أنفسهم فيه بالصيدونيين أو الصوريين أو الجبيليين...

ب ـ الشعب وجذوره

لم تجد قضية تحديد الانتماء الفينيقي الاثني في الإطار الذي طرحت فيه حلاً مُرْضياً حتى الآن. ففي مضمون الأبحاث التي نتوقع أن نجد فيها هذا التعريف، يقتصر الاسم المتداول على اللّفظ الكنعاني فقط، إلا أننا إذا رغبنا في التوصل إلى تحديدٍ أكثر دقةً لهوية الشعب الذي قطن الساحل اللبناني، والذي يعرف حاليّاً بالفينيقيين، علينا اعتماد اعتبارات أكثر دقة من تلك المتداولة حاليّاً.

فبالنسبة للمؤرخين: ايسفلدت وكونتنو وهاردن ودونان، نجد أنهم يرجعون بتاريخ هذا الشعب إلى الألف الثالثة ق.م. ويفترض ديمتري برامكي وكاليكان من جهة ثانية حصول تمازج العنصرين ما قبل الفينيقيين: الكنعانيين الساميين والغزاة الأندو ـ أوروبيين.

أما موسكاتي فيعتبر أنه لم يكن ثمة أمة فينيقية ذات أصل واحد، ولكن كان ثمة شيء من التجانس بين بعض «المدن ـ الممالك» المختلفة.

وتعود آخر دراسة عن هذا الموضوع إلى العالم الألماني روليغ[١٣] وتتناول المسألة من جوانبها المتعددة: الطوبوغرافيا، علم الآثار، اللغة، الديانة، وفي النهاية تطور الكتابة.

ويؤكد كاربيني في كتابه «الفينيقيون» أنه يجب اعتبار الكنعانيين سكان فينيقيا وفلسطين في فترة الألف الثانية قبل الميلاد، لكونهم لغويّاً وإثنيّاً ينتمون إلى الكنعانيين من الألف الثالثة ق.م.

ومن وجهة النظر الطوبوغرافية يمكننا تأكيد استمرارية عدة مدن ساحلية بين الألف الثانية

والألف الأولى قبل الميلاد، إلا أن هذا لا يعني وحدة إثنية للشعب الذي كان يقطن في المنطقة التي نحن بصدد دراستها. أما من وجهة النظر الأثرية، فمن الصعب غالباً إثبات هذا السياق نظراً لكثرة الأماكن الأثرية التي لم يُنقَّب فيها بعد سويات الألف الأولى قبل الميلاد.

ومن الناحية الألسنية، وبالرغم من قلّة النصوص المكتوبة بهذا الخصوص، تم التوصل إلى بعض الاستنتاجات الجديرة بالاهتمام. فبالنسبة لاثنين وخمسين من أسماء العلم المذكورة مثلاً في نصوص تل العمارنة، هناك أربعة فقط تظهر في نصوص فينيقية صرفة، ولكنها شائعة مشتركة في مجمل اللغات السامية. أما فيما يتعلق بالديانة، فيلاحظ روليغ أن الآلهة الأساسية عند الفينيقيين، مثل ملقرت (إله صور) وأشمون (إله صيدون) وأدونيس (إله جبيل)، غير معروفة في أوغاريت، وإذا عُرفت فإن مكانتها ثانوية.

وآخر الاستنتاجات المتعلقة بالكتابة يُقرّ اليوم بأن نصوص أوغاريت المسمارية كانت معروفة منذ القرن الرابع عشر ق.م.، بينما الكتابة الفينيقية الخطية (linear) لم تظهر إلا في القرن الحادي عشر ق.م.، إلا أنها هي التي أخذها اليونانيون عن الفينيقيين وأطلقوا عليها اسم Phonikeia Gramata. هذا التطور للكتابة، من الشكل المسماري إلى الشكل الخطي، يظهر تغيّراً أساسياً في نهاية العصر البرونزي الحديث. ويعزو روليغ هذا التغيير إلى مجموعة سامية جديدة هي «الفينيقيون»، مستنتجاً بأن كل هذه التبدّلات لا يمكن تفسيرها بتطور عابر وإنما جاءت نتيجة أحداث سياسية على الصعيد الإثني.

ويستنتج روليغ أنه في الحقيقة لا يمكن تمييز الفينيقيين بطابع إثني خاص نظراً لعدم إجراء أي تحليلات مختبرية في هذا المضمار. وفي تحديدنا لبداية التاريخ الفينيقي اصطلاحاً، تمثّل اللغة ذات الأصل السامي والكتابة الفينيقية برهانين أكيدين ومميزين بعد ظهورهما في الفترة الانتقالية بين الألفين الثانية والأولى قبل الميلاد.

١٠ - نشوء الأبجدية

قبل نشأة الأبجدية في الألف الثانية قبل الميلاد كان واقع الكتابة كالآتي: من جهة، النظام المصري (الهيروغليفي) الذي لم يتعدَّ حدود الأمبراطورية المصرية إلا في حالات نادرة. ومن جهة ثانية، النظام المسماري السومري - الآكادي الذي انتشر في جميع أنحاء الشرق الأوسط القديم. وقد تميّز كل من هذين النظامين بكونه إيديوغرافياً (Idiographique) أي مرسوماً، وفونوغرافياً (Phonographique) أي صوتياً بمقاطع لفظية (Syllabique). وقد كانا صعبي الاستعمال لتضمّنهما مئات الإشارات. وطبقاً للحاجة في تبسيط الكتابة وتسهيلها نشأ النظام الأبجدي.

قال كثيرون من الباحثين القدامى وعلى رأسهم هيرودوتس[14]، بالأصل الفينيقي للأبجدية، في حين أشار ديودورس الصقلّي[15] إلى أن كل ما فعله الفينيقيون كان عبارة عن إجراء تعديل على الأحرف المسمارية التي وُضعت في أوغاريت، وقدّم فيلون الجبيلي فكرة الأصل المصري للأبجدية السامية. هكذا نجد أنفسنا أمام ثلاث مراحل متتالية للأبجدية: المرحلة المصرية (الفرعونية)، والسورية، والفينيقية[16].

أ - المرحلة المصرية

وُجدت تباشير الأبجدية السامية الخطّية بشكل كتابات مقتضبة اكتُشِفت في سرابة الخادم غربي شبه جزيرة سيناء، وقد سُمّيت بالكتابة السينائية الأولى، وتعود إلى القرن الخامس عشر ق.م.، ويقدّر أن يكون قد خلّفها ساميون كانوا يعملون في مناجم الفيروز في سيناء. ويسلّم معظم الباحثين بوجود نظام أبجدي يُستخلص من الرموز المنقوشة حيث كان الحرف يُصوَّر بشكل تبدأ تسميته السامية بذات الحرف. هكذا، مثلاً إذا أخذنا حرف ألف وهو الحرف الأول في ألف = ثور في اللغة الفينيقية، نجد أنه كان يُصوَّر برأس ثور، وحرف باء وهو الحرف الأول في بت = منزل، نجد أمنه كان يُصوَّر على شكل بيت، إلخ...[17].

في الواقع، كان بالإمكان اعتبار المصريين القدماء مبتكري الأبجدية لولا أنّ طرق فكّ الرموز لم تسمح إلى اليوم بتحديد أكثر من أربعة أحرف تحديداً أكيداً، وخمسة أخرى تحديداً افتراضياً. لكن لا بد من الإشارة إلى أننا اكتشفنا في هذه الكتابات، للمرّة الأولى، وجود حروف صامتة تدلّ بخاصّة على تطوّر في نظام المقاطع اللفظية.

ب - المرحلة السورية

يقول ديودورس الصقلّي، الذي ينسب إلى أوغاريت اختراع الأبجدية، إن كل ما فعله الفينيقيون لا يعدو قيامهم بتعديل بعض الأحرف المسمارية التي وضعها أهل أوغاريت.

وهذه التعديلات طالت النظام الأبجدي نفسه ولم تكن مجرّد انتقال من نظام المقاطع اللفظية (Système Syllabique) لبلاد ما بين النهرين إلى الأبجدية الفينيقية.

في الواقع، قام أهل أوغاريت بتقليص نظام يتضمّن مئات المقاطع الصوتية المسمارية إلى ثلاثين حرفاً مسمارياً أبجدياً. وقد وُجدت هذه الرموز منقوشة بواسطة مسمار على لوحة من الطين الرطب.

وقد سمحت أبجدية أوغاريت هذه التي تعود إلى القرن الرابع عشر ق.م. بالمحافظة على العديد من الأساطير والمواضيع الإدارية التي تؤلّف اليوم أقدم أدب أبجدي معروف.

ونشهد قبل بداية القرن الثاني عشر ق.م. بقليل محاولات عدة لتقليص عدد الأحرف المسمارية من ثلاثين حرفاً إلى اثنين وعشرين. وفي الصرفند على الشاطىء اللبناني، نجد أن هذه الأبجدية عرفت لغة عامية فينيقية صرفة. في الوقت نفسه أو في فترة ليست بالبعيدة عنه، ظهرت بعض الكتابات الفينيقية بالشكل الخطّي.

جـ - المرحلة الفينيقية

الأبجدية الفينيقية الخطّية

تتألّف الأبجدية الفينيقية الخطّية من اثنين وعشرين حرفاً، وقد وُجدت في البدء بعض الكتابات على رؤوس نبال برونزية وعلى مخروطَيْن خزفيين كانا على الأرجح لنذر ما.

إلاّ أنّ كتابات الملكين أحيرام ويحيملك، وفي فترة لاحقة الملك يحواملك العائدة إلى بداية القرن الأول ق.م.، تبقى أهم الكتابات التي اكتُشِفت لغاية اليوم.

وقد اكتُشِفت الكتابة المنقوشة على ناووس أحيرام ملك جبيل حوالى الألف الأولى ق.م. وذلك منذ العام ١٩٢٣. ولأول مرة، نجد الأبجدية الفينيقية كاملة تقريباً باستثناء حرفين. وهذه الكتابة بالفينيقية الخطّية، التي تفوق الخمس كلمات ومعناها مؤكّد، تعتبر الأقدم ليومنا هذا. والمعنى العام للنص واضح: ايثوبعل بنى ناووساً لوالده أحيرام وكتب عليه ما معناه أنه يتمنّى بأن تنزل اللعنات على كل من يدنّس حرمة القبر.

ويبدو واضحاً أن ترتيب أحرف الأبجدية الفينيقية كان بمجمله مطابقاً لترتيب أبجدية أوغاريت، أمّا الأحرف التي لم تكن موجودة في الأبجدية القديمة فقد أُدرجت وسط اللائحة الثانية، أو في آخرها.

وأما بشأن التسميات التقليدية للحروف، فإن الجدل حولها ما زال مفتوحاً[١٨]، ويحكم هذه التسميات مبدأ متعارف على تسميته بالأكروفوني (Système Acrophonique): فالتسمية بيت تعرّف الحرف ب. إلا أننا نلاحظ أيضاً وجود علاقة ظاهرة بين أشكال هذه الأحرف وأسمائها وأن تسلسلها متأثر هو الآخر بهذه الأسماء. وعلى هذا المنوال نجد أن الحرف ي (يد) يتبعه الحرف ك (كف)، والحرف ع (عين) يتبعه الحرف ف (فم)، إلخ. ويحملنا هذا التسلسل على الاعتقاد بأن ترتيب الأحرف مرتبط بترتيب أسماء الحروف. ضمن هذا الإطار تكشف «ألف باء» أوغاريت التي تعود إلى القرن الرابع عشر ق.م. إضافة إلى قِدَمِ تسلسل حروف الأبجدية، عن ترتيب أسماء الحروف السامية. وإذا كانت أسماء غالبية الحروف معروفة في ذلك الحين، وهنا تصبح مرجّحة فرضية الأصل التصويري لمعظم رموز الأبجدية.

ويحتمل أن تكون هذه الأبجدية السّاميّة الساحلية المتضمّنة لحروف صامتة عبارةً عن الرسوم الأولى العائدة للأبجدية السينائية الأولى التي كانت معروفة في القرن الخامس عشر ق.م.، وحتى قبل ذلك. إلاّ أن الرموز السينائية الأولى بقيت بمجملها دون تفسير كما بقي نظامها الأبجدي ناقصاً. ولا تسمح لنا معلوماتنا الحالية إلاّ باعتبار أن أول أبجدية معروفة حتى اليوم هي الأوغاريتية.

ونصل مع الكتابة المنقوشة على ناووس أحيرام إلى التعبير الناجز للأبجدية الفينيقية وهو الذي سيتطوّر لاحقاً وينتشر في منطقة شرقي المتوسط (راجع صفحة ٦٧).

هذه هي الأبجدية التي نشرها الفينيقيون على طول ساحل المتوسط، من الشرق إلى الغرب، والتي وصلت إلى العبريين والآراميين، وبعد ذلك اعتمدها الإغريق ثم الرومان، وكان لها فضل في ازدهار حضارات العالم القديم وكل الحضارات التي تبعتها.

١١ - العصر الذهبي لفينيقيا

هنا، كانت مصر قد بدأت بالانهيار ولم تعد قادرة على فرض سيطرتها السياسية خارج حدودها الجغرافية.. ويمكن استنتاج هذا من مذكرات ون - آمون (Wen - Amon) الكاهن المصري المرسل بمهمة إلى جبيل من أجل شراء خشب الأرز لسفينة آمون. وتكمن أهمية المستند في الصورة التي يعكسها لوضع مصر التي أمست مجبرة على الاستجداء ودفع ثمن الخشب اللبناني الذي كان في السابق يُقدّم كجزية. وزيادة على ذلك اضطر ون - آمون للانتظار ٢٩ يوماً قبل أن يوافق زكر بعل (Zakar - Baal) ملك جبيل على استقباله. وتظهر استقلالية الملك الفينيقي جلية في قوله: «لست خادمك ولا خادم من أرسلك».

ومن المؤكد أن زكر بعل، الذي فاوض الرسول المصري من موقع قوة، حكم جبيل في حوالى ١١٠٠ ق.م..

١٢ - آسيا الغربية في الفترة ١٢٠٠ - ١١٠٠ ق.م.

في ما سبق ذكرنا أن الأمبراطورية الحثية اضمحلت ودخلت آشور قرنين من الانحطاط.

وعرفت آشور نهضة قصيرة في ظل حكم تيغلات بلسر الأول (حوالى ١١١٦ - ١٠٧٨ ق.م.) الذي وصلت حملاته إلى جنوب شرق آسيا الصغرى وتَقَدَّمَ نحو البحر المتوسط محتلاً أرواد وسمور. إلا أن أرواد وجبيل وصيدون دفعت جزية باهظة لرد بلاء الملك الآشوري مما ساعدها فيما بعد على درء أخطار الآشوريين عنها. ويعود السبب في ذلك إلى الآراميين الذين كانوا يمارسون آنئذٍ ضغطاً متصاعداً على مجمل الهلال الخصيب.

وسكنت سوريا وشمال بلاد ما بين النهرين جماعات ذات غالبية آرامية حيث نشأت دويلات كانت منها قارشيش ودمشق.

وبانحسار القوى الامبريالية، تعرّضت كنعان لغزوات جديدة: الإسرائيليون احتلوا المناطق الداخلية إلا أنهم لم يحاولوا السيطرة على الساحل البحري. كما احتلت قبائل آرامية معظم مناطق كنعان الداخلية. واضطر سكان المنطقة الساحلية الممتدة من شمال أرواد حتى الرأس الأبيض في الجنوب، الذين تشير إليهم الكتابات الإغريقية بالفينيقيين، للتوجه نحو البحر. وفي الفراغ الذي ساد المنطقة وجدت المدن الفينيقية نفسها حرة من أي ضغوط سياسية. ويأتينا أول فصل من تاريخ المدن الفينيقية بعد غزو «شعوب البحر» عبر مصدر غير مباشر. فالمؤرخ الروماني جوستان يقول إن سكان صيدون أسسوا صور. ونقرأ في مخطوطته[١٩]

«بعد عدة سنوات قام هؤلاء الفينيقيون (ومن المحتمل أنه يعني أولئك الذين أسسوا صور) الذين غزاهم ملك عسقلان (الفلستي) وركبوا سفنهم وأسسوا مدينة صور قبل احتلال مدينة طروادة بسنة (حوالى ١١٨٣ق.م.)». وهذا التاريخ لتأسيس صور هو الثاني في بداية القرن الثاني عشر ق.م. يؤكده فيما بعد المؤرخ الروماني جوزيفوس. والتقليد القائل بتأسيس صور على يد لاجئين صيداويين واضح من الكتابات الظاهرة على الصكوك الصيدونية.

نحن على يقين بأن صور قد وُجدت قبل التاريخ الذي يشير إليه جوستان حوالى (١٢٠٠ق.م.). وهنا يمكن تفسير هذه الرواية على أن صيدون ساهمت في إعادة إحياء مدينة صور. ولهذا التاريخ أهمية خاصة للدلالة على أسبقية صيدون في هذه الحقبة من بداية تاريخ الفينيقيين. وتأكيداً لذلك نجد بأن كلمة «صيدونيين» استعملت في العهد القديم وفي أشعار هوميروس معاً للإشارة إلى «فينيقيين».

١٣ ـ لبنان في الألف الأولى قبل الميلاد

سجل القرن العاشر قبل الميلاد بروز حقبة جديدة في تاريخ الساحل الفينيقي. فتاريخ الحكم في جبيل خلال هذه الفترة الواقعة بين منتصف القرن العاشر وبداية القرن التاسع ق.م.، يُستدل عليه من سلسلة نقوش ملكية باللغة الفينيقية، يزودنا أهمها بمفتاح عن سلالة ملوك جبيل في القرن العاشر قبل الميلاد، وتشير المنقوشة هذه إلى حائط بناه الملك شبيت بعل لمعبد بعلة ـ جبيل

«الحائط الذي بناه شبيت بعل ملك جبيل ابن إيلي ـ بعل ابن يحيى ـ يلك، ملك جبيل، لسيدته بعلة ـ جبيل...».

وتتمثل أهم ظاهرة في هذه الحقبة من التاريخ الفينيقي بنهوض مدينة صور المتميّز. فبعد تحررها من سيطرة صيدون السابقة بدأت بانتهاج سياسة خارجية مستقلّة وخاصة خلال حكم الملك حيرام (٩٦٩ ـ ٩٣٦ ق.م.).

ومع بداية قيام مملكة إسرائيل كانت سياسة الدولة الصُوْرية معادية للإسرائيليين ولكن موقفها هذا لم يلبث ظاهرياً أن تبدّل بعد انتصارات الملك داود على الفلستيين. فمن الممكن أن أبي ـ بعل ملك صور ووالد حيرام الأول أقام نوعاً من التحالف مع داود ملك إسرائيل للقضاء على الفلستيين. فهزيمة هؤلاء حوالى ٩٧٥ ق.م. أتاحت فرصةً جديدة لانطلاقة صُوْر كقوة بحرية، وشهدت الحقبة الأولى من القرن العاشر ق.م. علاقات ممتازة بين حيرام الأول والملك داود وابنه سليمان.

١٤ ـ حيرام الأول، ملك صور

دام حكم حيرام أربعة وثلاثين عاماً، ويتبين أنه كان ملكاً حكيماً يهتم بخير مدينته وازدهارها. ودوَّن مآثره المؤرخ جوزيفوس (Josephus) الذي يقول إنه استقى معلوماته من حوليات صور ومن العهد القديم في آن، مشيراً إلى نشاطات حيرام في الحقل الديني حيث نفّذ مشروعاً عمرانياً طموحاً بإعادته بناء معبدي ملقرت وعشتروت في صور. وطوّر حيرام إنجازاته العمرانية عن طريق علاقاته التجارية مع إسرائيل، فبنى لداود قصراً ولسليمان معبداً كبيراً، في أورشليم. وشيَّد على مدخل المعبد عمودين ضخمين من النحاس يعلوهما تاجان كبيران. ويظهر أنهما كانا شبيهين بعمودي معبد ملقرت في صور. وحسب المؤرخ هيرودوتس فإن أحدهما كان من الذهب والآخر من الزمرد. ومقابل هذه الأعمال حصل حيرام من سليمان سنوياً على منتوجات زراعية كالقمح وزيت الزيتون، بالإضافة إلى سماحه للتجار الصُوْريين باستعمال الطرق التجارية عبر المملكة المجاورة.

ويشير المؤرخ ميناندر إلى بداية التوسع الصُوْري باحتلال أبي ـ بعل والد حيرام لمدينة كيتيون (لارناكا الحالية) التي بقيت جزءاً من الأمبراطورية الصُوْرية حتى القرن السادس ق.م..

ويُعتبر حُكْمُ حيرام العصر الذهبي الأول لصُوْر حيث وصلت حدود الأمبراطورية الصُوْرية جنوباً إلى جبل الكرمل ومن ضمنها مدينتا أخسيف وعكا وبقيت حدوداً طبيعية لها حتى العصر الروماني. وكانت صيدون وجبيل مستقلتين ولكن مركزهما انحدر إلى المرتبة

الثانية. وتبقى المصادر الأساسية لتاريخ صور وخلفاء الملك حيرام نادرة لا تتعدى لائحة الملوك الذين حكموا صور منذ أيام حيرام وحتى تأسيس قرطاجة سنة ٨١٤ ق.م. (راجع ترجمة كتاب المؤرخ جوزيفوس المسمى Contra Apionem)(٢٠).

ودامت الحقبة التي تلت عهد حيرام اثنتين وعشرين سنة قام خلالها في صور حكم استبدادي فشل في تأسيس سلالة جديدة. وفي هذه المرحلة الانتقالية أخذ التوسّع الصُّوْري زخماً جديداً جاء نتيجة لهجرة العائلات الارستقراطية الصُّوْرية من موطنها هرباً من ظلم الحكم الجديد، مما أدى إلى تأسيس مستعمرات ومحطات تجارية في الحوض المتوسط. فمن قبرص انتقل التجار الصُّوْريون إلى رودوس وكريت ومنها إلى ليبيا وتونس، ومن ثم إلى مالطا وصقلية وسردينيا حتى وصلوا إلى اسبانيا، وتكللت هذه التوسعات بتأسيس قرطاجة.

١٥ ـ التوسّع الفينيقي

أثار موضوع توسع الفينيقيين على شواطىء البحر المتوسّط وإنشائهم للمستعمرات فيها الكثير من التساؤلات والنقاشات حول حيثيات هذا التوسع ودواعي حصوله وتاريخه.

يشير ديودورس الصقلّي إلى أن الهدف الرئيس للتوسّع الفينيقي كان بصورة خاصة للمتاجرة بالمعادن الثمينة. وأهم المناجم التي استغلّها الفينيقيون كان في شبه الجزيرة الإيبيرية (اسبانيا والبرتغال) حيث استخرجوا الفضّة والنحاس والقصدير وحتّى الذهب.

كان الفينيقيون بفضل معرفتهم الملاحية المتقدّمة يُبحرون على متن سفنهم الشهيرة بمحاذاة الشواطىء إبّان النهار ويباتون في الخلجان والجزر أثناء الليل ليتّقوا الأنواء والعواصف. وهكذا دفعتهم حاجتهم لملجأ دائم إلى إنشاء مستعمراتهم الأولى للتزود بالمياه والمؤن.

بقي التمدّد الفينيقي موضوع نقاش طويل، إلاّ أن دراسات أثرية مستندة إلى إثباتات تاريخية قديمة استنتجت أن الفينيقيين بدأوا بإنشاء مستعمراتهم قبل الإغريق ببضعة عقود.

ولإقفال باب النقاش حول هذا الموضوع تمّ الرأي على اعتبار سنة ٨١٣/٨١٤ ق.م. هو التاريخ الذي شيدت فيه قرطاجة التي تُعتبر أقدم مستعمرة فينيقية، في حين تعتبر بيتاكوسا (ايسكيا على الشاطىء الإيطالي الغربي) التي شيدت في عام ٧٧٥ ق.م. أقدم مستعمرة يونانية. لقد مر الفينيقيون مثل الإغريق بفترة يمكن أن يطلق عليها «المرحلة قبل الاستعمارية»، كانوا خلالها يتاجرون مع أهالي المناطق التي خضعت لهم في ما بعد.. ويستدلّ على ذلك من القطع التي وُجدت في صقلية وشبه الجزيرة الايبيرية والعائدة لحقبة ما قبل القرن الثامن الميلادي(٢١).

وعندما نباشر البحث عن مواقع التوسع الفينيقي في المتوسط، علينا أن نبدأ بقبرص حيث أظهرت بعض التنقيبات في كيتيون (لارناكا الحديثة) وجوداً فينيقياً يعود إلى القرن التاسع ق.م. ومن الأماكن الأخرى الهامّة نذكر: غولغوي، إيداليون، تاماسوس، بافوس، ماريون، ولابيتوس. كما تجدر الإشارة إلى أن المنتوجات الفينيقية في قبرص كانت كثيرة جداً (مؤلفة في معظم الأحيان من الخزفيات) بحيث يصعب تحديد ما إذا كان أصل القطعة فينيقياً أم قبرصياً دون اللجوء إلى تحليل مخبري.

وأقام الفينيقيون مستعمرات في أرخبيل بحر إيجه (رودس، كريت، أثينا) بالرغم من أننا لم نجد الكثير من مخلّفاتهم في هذه المنطقة...

وأغلب الظن أن الفينيقيين أقاموا على طول الساحل الأفريقي، مستوطنات متفرّقة (ممفيس على دلتا النيل). وإذا تتبعنا المستوطنات من الشرق إلى الغرب، نلاحظ أننا لا نستطيع في أماكن كثيرة أن نميّز بين هذه التي تعود إلى المرحلة الفينيقية وتلك العائدة إلى الحقبة التي أصبحت فيها قرطاجة تقيم بدورها مستعمرات لها، بعدما أصبحت دولة كبرى.

أ ـ قرطاجة

لقد حدّد الباحثون القدامى كما ذكرنا أعلاه، تاريخ تأسيس قرطاجة في العام ٨١٤ ق.م.، وهذا ما أكدته الاكتشافات الأثرية، إذ إنّ عدداً كبيراً من القبور المكتشفة في مدافن قرطاجة يعود تاريخها إلى القرن الثامن ق.م.. وتنسب الأسطورة إنشاء قرطاجة إلى أليسار أميرة صور، بحسب نصوص القدماء مثل فرجيل وجوستان. أما الباعث الأساسي على تأسيس هذه المدينة فكان التهديد المتزايد من قِبل الآشوريين والإغريق الذي دفع البحّارة الفينيقيين إلى تأمين قاعدة لهم في قلب البحر المتوسط، فوُلدت قرطاجة من هذه الحاجة.

ب ـ صقلّية

كان الاستعمار الفينيقي لجزيرة صقلّية كثيفاً في بادىء الأمر، وقد نتج عن ذلك حرب ضروس، وكانت الجزيرة محور معارك ضارية بين الإغريق والفينيقيين مما أجبر الفينيقيين على الانكفاء والتمركز في غرب الجزيرة، واستمرّت الأوضاع على حالها من التأزم فيما بعد بين الإغريق والقرطاجيين.

أمّا أهم ما قام به الفينيقيون في الجزيرة فكان تشييد مدينة موزيا التي تعود إلى القرن الثامن ق.م. والتي بقيت مزدهرة حتى القرن الرابع ق.م. حين دمّرها الإغريق. ونظراً

لعدم قيام أعمال تنقيب في المعقلين الآخرين، أي مدينتي سولانت وباليرمو، فإننا لا نعرف الكثير عنهما[٢٢].

ج ـ سردينيا

قدّمت سردينيا أقدم شواهد كتابية على وجود الفينيقيين في الغرب، فقد وُجدت كتابات في نورا وبوسا يُحتمل أن تكون عائدة إلى القرن التاسع ق.م. وجذبت سردينيا اهتمام الفينيقيين بسواحلها التي قدّمت موانىء ممتازة للبحّارة في طريقهم إلى الغرب، لا سيما وأنّ موقع الجزيرة كان ملائماً جدّاً كمحطّة لهم.

تركّزت المنشآت الفينيقية على ساحلي الجزيرة الجنوبي والغربي: كوراليس، نورا، بيتيا، سولسيس، تانوس وبوسا. وقد شكّلت هذه المواقع سلسلة مرافىء سهّلت الاتّصالات مع داخل الجزيرة. ونحو القرن السابع ق.م. قامت إدارة سياسية وعسكرية لداخل البلاد، وأنشئت قلعة مونتي ـ سيراي من أجل حماية مدينة سولسيس[٢٣].

د ـ إسبانيا

كان الجنوب الإسباني أول هدف للتوسّع الفينيقي في البحر المتوسّط. وكان ازدهار مملكة تارتيسوس (إشبيلية، وويلفا وقادش) يعود إلى غناها بمناجم الفضّة والنحاس والقصدير. وتُعتبر قادش مع أوتيك في تونس وليكسوس في المغرب أقدم المستعمرات الفينيقية غرب البحر المتوسّط.

بعد هذه المجموعة الأولى من المستوطنات أقيمت مستعمرات على سواحل ما يُعرف حالياً بـ ملقة وغرناطة وألميرية. أمّا أوج الاستعمار الفينيقي لإسبانيا فيتوافق مع تأسيس القرطاجيين لإيبيسوس (إيبيزا). وكذلك، فقد جرى اكتشاف مستوطنات أخرى في كل من توسكانوس، وألاركون، وتشورّيراس وغوادالورسي، والخراكي وجميعها تدلّ على توسع الفينيقيين نحو القرن الثامن ق.م.[٢٤].

هـ ـ المغرب

كانت مدينة ليكسوس تقع على الطرف الأفريقي مقابل مدينة قادش على الشاطىء الأوروبي، على طرفي مضيق جبل طارق، وكانت تعتبر أهم معقل فينيقي مطلّ على المحيط الأطلسي حيث بدأت معالم الوجوم الفينيقي بالظهور ابتداءً من القرن السابع ق.م..

أمّا المرفق الفينيقي الآخر الذي كان ذا أهمية في المغرب، فهو الجزيرة الصغيرة موغادور التي ما لبثت بعد فترة أن كبرت وزادت أهميتها مع التوسع القرطاجي.

و ـ الخاتمة

إذا نظرنا إلى التوسع الفينيقي في البحر المتوسط بمجمله نجد أنه يؤلف ظاهرة فريدة ومؤثرة تنمّ عن مبادرة كبيرة ومهارة ملاحية فذّة، وبالرغم من أن أهدافه في البداية، كانت دون شكّ تحقيق طموحات تجارية، إلا أن الأهداف ما لبثت أن تعدّت هذا الإطار لتدخل التاريخ وتضع أحد المعالم الحضارية الأكثر تأثيراً في تاريخ الإنسانية (راجع الخريطة ص ٦٦).

١٦ ـ لبنان والأمبراطورية الآشورية:

استعادت بلاد ما بين النهرين دورها التوسعي تحت سيطرة الآشوريين في مطلع القرن التاسع ق.م. ولم تكن آشور تستطيع أن تصبح امبراطورية كبيرة دون أن يكون لها منفذ إلى البحر مشكِّلة بذلك خطراً جسيماً على أمن الساحل الفينيقي.

ومنذ أول حملة للملك آشور ناجربال الثاني على الساحل الفينيقي حيث دمر كافة المدن التي صمدت له، فَهِمَ ملوك هذه المدن وخاصة ملك صور أن الحل الأفضل للسلم وللولاء المستقل هو عن طريق دفع الجزية.

عندما تولى الملك ات ـ بعل الأول عرش صور سنة ٨٨٧ ق.م.، دخلت البلاد في عصر ذهبي جديد.

وكما أشارت التوراة في السابق إلى حيرام الأول كملك لصور، تشير الآن إلى ات ـ بعل كملك للصيدونيين نجم عن «انقلابه» انصهار «المدينتين ـ المملكتين». فمنذ عهده وحتى نهاية القرن الثامن ق.م. كانت مدينة صيدون وتوابعها جزءاً لا يتجزأ من مملكة صور. وهذه الوحدة السياسية بين صور وصيدون كانت واضحة المعالم في عهد شلمنصر الثالث (Shalmanassar III). وتثبت ذلك ثلاثة مستندات من عهده أهمها أبواب بلاوات البرونزية[٢٥] التي تبرز الهدايا في حملة شلمنصر الأولى. وتظهر مدينة صور محاطة بسور عال ذي أبراج، وفي الحائط بابان يرمزان ربما إلى المرفأين، وفي وسط البحر سفينتان محملتان بالبضائع. ويبينّ المشهد هذا الوفد الصوري متوجهاً نحو شلمنصر الواقف على اليابسة لتقبُّل الهدايا.

لقد نجح ات ـ بعل نجاحاً كبيراً في سياسته الخارجية ووطد علاقاته مع بلاد آرام ودمشق

وإسرائيل. وتزوجت ابنته جيزبيل (Jezebel) من أحاب ابن عمري ملك إسرائيل وتميز عهدهما بازدهار سياسي وثقافي لفترة دامت ثلاثين عاماً. ومارست جيزبيل نشاطاً فعلياً في إدارة شؤون الحكم وأنشأت مع زوجها دولة قوية.

وترك حكم ات - بعل الطويل بصماته على مدينة صور نفسها، حيث أدى التوسع التجاري نحو الخارج إلى توسيع مساحة المرافىء. فقد جاب التجار الصوريون أنحاء شرق البحر المتوسط من الأناضول حتى مصر. وكان هناك إقبال كبير على منتوجات الحرفيين الفينيقيين في بلاطات إسرائيل وسوريا امتداداً إلى آشور.

وفي العام ٨١٤ ق.م.، السنة السابعة لحكم بغماليون (Pygmalion) أحد خلفاء ات - بعل الذي حكم صور من ٨٢٠ حتى ٧٧٤ ق.م.، وصل عدد من اللاجئين الصوريين إلى شواطىء شمال أفريقيا وأسسوا مستعمرة قرطاجة. ويروي لنا المؤرخ جوستان قصة تأسيسها، وهي بخلاصة تدور حول أميرة صورية تدعى اليسار - ديدو التي اضطرت للهرب من موطنها بعد اضطهاد أخيها الملك بغماليون لها، وانتهت بإحراق نفسها تجنباً للزواج القسري من ملك أفريقي بسيط يدعى يارباس (Jarbas).

وهكذا، مثّل القرنان التاسع والثامن قبل الميلاد فترة ازدهار لصور خاصة وباقي المدن الفينيقية عامة بالرغم من العلاقات التي كانت تزداد صعوبة مع الآشوريين. ويتضح هذا الازدهار في شكوى النبي حزقيال في صور وماضيها الأسطوري آنذاك (حزقيال ٢٧ : ١٠ - ١١).

حتى هذه الفترة كانت آشور تكتفي باستيفاء الجزية دون المسّ باستقلال الفينيقيين، ولكن هذه الحال تغيّرت في منتصف القرن الثامن قبل الميلاد، فقد وجّه تغلات بلسر الثالث (Tig-lat - Pilassar III) ٧٤٤ - ٧٢٧ ق.م. حملة لضم الأراضي الفينيقية التي تمت السيطرة عليها سريعاً.

وبعد انتصاره، ضم تغلات بلسر الثالث مدن فينيقيا الشمالية التي يقول عنها في مذكراته: «لقد أدخلتها ضمن حدود آشور». وجعل من أراضيها مقاطعة نصّب عليها عدة حكام. أما الممالك الجنوبية مثل جبيل وصور فبقيت مستقلة في الشكل إلا أنها أُجبرت على دفع الجزية. ويتباهى في احدى منقوشاته بالكلام عن الجزية التي تدفعها المدن الفينيقية وبالأخص جبيل وصور، وفي مرحلة لاحقة صيدون.

ودلالة على مدى اتساع الثقافة الفينيقية في حوالى منتصف القرن الثامن قبل الميلاد ما تطالعنا به منقوشة أزيتاوادا[٢٦] (Azitawada) في أضنا مكتوبة بالهيروغليفية الحثية وبالكتابة الفينيقية وليس بالآرامية، مما يظهر تأثير الفينيقيين الكبير على التجارة والثقافة. كما أنه كان

للتجار الفينيقيين تفوّقٌ ظاهرٌ باستعمالهم اللغة الفينيقية في سوريا الكبرى وهي التي فتحت المجال للّغة الآرامية التي أصبحت بعد فترة وجيزة اللغة الأساسية للدبلوماسيين لدرجة أصبحت فيها متداولة في البلاط الآشوري في نهاية هذه الحقبة.

ومن قبرص يأتينا اكتشاف لبقايا وعاء من البرونز صوري المصدر من عهد حيرام الثاني، وهو إهداء إلى الإله بعل لبنان من حاكم «قرت حدشت» المدينة الجديدة التي سميت لاحقاً كيتيون (Kition) وهي لارناكا الحديثة[٢٧].

واكتشفت قطعة من مذكرات تغلات بلسّر في نمرود، وهي تتحدث عن تحالف بين حيرام ورزين الدمشقي. واعتبر الملك الآشوري هذا الاتفاق بمثابة مؤامرة موجهة ضده. ويظهر أنه كان هناك شريك آخر في هذا التحالف هو ملك عسقلان. ودفع هؤلاء الملوك ثمناً باهظاً لتحالفهم باستثناء حيرام الذي غفر له الملك الآشوري فعله، فاجتاز البلاد وقبّل قدم تغلات بلسّر. وتولى ايلولايس (المعروف بلولي) عرش صور قبل بضع سنوات من وفاة تغلات بلسّر الثالث سنة ٧٢٧ ق.م.، وامتدّ حكمه عبر عهود شلمنصر الخامس وسرجون الثاني وسنحاريب. وفي حملته الثانية اجتاح شلمنصر سوريا وفينيقيا. وقاومته صور وكان انتصارها بارزاً في البحر. وانسحب الملك الآشوري بعدما وضع حرساً على «النهر وأقنية المياه»، وكأنه أراد بذلك أن يمنع الصوريين من الحصول على الماء. ودام الحصار خمسة أعوام تمكّن الصوريون فيها من الصمود باعتمادهم على مياه الآبار. وفشل هذا الحصار وانتهى بمعاهدة بين «لولي» وسرجون، الذي خلف شلمنصر، سامحاً للصوريين بالمتاجرة والصعود إلى جبل لبنان لقطع الأخشاب، معفياً إياهم من دفع ضريبة الخشب شرط عدم بيعه إلى المصريين أو الفلسطينيين. وهذا الخشب قد يكون جزءاً من الضريبة المرتفعة التي توجّب على لولي دفعها لقاء صداقة سرجون.

وتطالعنا منقوشات سنحاريب بأنه خلال حكم سرجون نجح لولي في تحقيق مطامعه السياسية بصورة كاملة حيث حكم ساحل فينيقيا الجنوبي مرة أخرى من صيدون شمالاً حتى جبل الكرمل جنوباً، بالإضافة إلى كيتيون في قبرص. وتبين نقوش كاراتيبي (Karatepe) باللغتين الحثية والفينيقية مدى التقدم الذي توصلت إليه الحضارة الفينيقية. فمجرد اكتشاف نقوش فينيقية في بقعة بعيدة كالأناضول يبرهن على مدى امتداد نفوذ هذه الحضارة.

وبعد سقوط الملك سرجون الثاني في إحدى المعارك سنة ٧٠٥ ق.م. رأت البلاد التابعة لآشور أن الوقت قد حان للتحرّر من النير الآشوري والاستقلال من جديد. هكذا كانت الحال عندما تبوأ سنحاريب (Senna'herib) العرش، وقاد لولي (الذي كان يعتبر أقوى ملوك الساحل الفينيقي) الثورة ضدّه، إلا أن أتباع الآشوريين تمكنوا من السيطرة على أنصار

لولي، الأمر الذي أدى إلى تمنّع المدن الساحلية عن معاونة لولي في المعركة. وبالرغم من ذلك لم يحاصر سنحاريب صور لعدم توافر السفن اللازمة لذلك، إلا أنه قام بفصل صيدون وتوابعها عن مملكة صور. ومن سنة ٧٠١ ق.م. اقتصر حكم ملك صور على المدينة وضواحيها على الشاطىء. وشكّل نهر الليطاني حدود مملكتي صور وصيدون كفاصل طبيعي بينهما.

وتسكت مصادرنا حول الساحل الفينيقي للعشرين سنة التي تلت هذه الفترة. ثم تطالعنا المصادر الآشورية أنه خلال المرحلة الأولى من حكم أسرحدون (Esarhadon) كان حاكم صور يدعى بعل الأول وانه كان ملكاً شرعيّاً «وأميراً بالوراثة».

وأنشأ بعل ملك صور كونفدرالية جمعت الممالك المستقلة على الساحل الغربي من غزة في الجنوب حتى أرواد في الشمال، بالإضافة إلى عشر مدن قبرصية.

في هذه الأثناء، انفجرت في صيدون التي كان يحكمها الملك عبد ـ ملكوتي ثورة قمعها الملك أسرحدون بقساوة بالغة. وتقول مذكراته أنه دمر صيدون عن بكرة أبيها وأعدم ملكها عبد ـ ملكوتي. ولقاء خدمات قدمها الصوريون تنازل العاهل الآشوري إلى الملك الصوري عن جزء هام من الساحل الفلسطيني بما فيه «عكا» و«دور»، إلى جانب الساحل الشمالي الذي يشمل جبيل.

وتتضمن المنقوشة الفخارية في نهايتها لائحة بأسماء الآلهة الآشورية والفينيقية التي ترعى الاتفاقية والتي قد تُعاقب بعل في حال خالف نص المعاهدة(*).

ولكن ثمة علامات تشير إلى أن بعل نكث بالمعاهدة مما أدى إلى قيام الآشوريين بمحاصرة صور مرة أخرى. واضطر بعل للاستسلام ولكنه لم يلبث أن تمرّد مرة أخرى على آشور بانيبال (ابن اسرحدون) الذي قمع التمرّد بدوره.

واجتاحت الاضطرابات الامبراطورية الآشورية بعد عهد آشور بانيبال وثار حاكم بابل نابوبلاسر (Nabopolassar) وألقى عن عاتقه النير الآشوري معلناً نفسه ملكاً. واستولى على نينوا ودمرها سنة ٦١٢ ق.م..

وبسقوط الأمبراطورية الآشورية لم تعد الممالك ـ المدن الفينيقية مثقلة بالضرائب، ووصلت صور إلى قمة عظمتها وامتدت تجارتها إلى أقاصي اسبانيا وشيبا.

(*) الآلهة الصورية هي: آلهة البحر بعل شيم وبعل ملاج (Baal - Malage) وبعل سافون. وآلهة البر وهي: ملكارت كبير آلهة صور وأشمون كبير آلهة صيدا وعشتروت الهة الحرب.

١٧ ـ لبنان والأمبراطورية البابلية

ارتاحت المدن الفينيقية لسقوط الأمبراطورية الآشورية سنة ٦١٢ ق.م.، وقد أتاح هذا السقوط لصور العودة إلى تصدّر الممالك ـ المدن، فأحكمت سيطرتها على الساحل البري واستعادت حدودها القديمة الممتدة من جبل الكرمل جنوباً إلى نهر الزهراني شمالاً، ضامة إليها مدينة صربتا (Sarepta). وانتعشت صيدون مرة ثانية واستلمت الحكم فيها سلالة جديدة من الملوك. إلا أن هذه الفترة من السلام النسبي التي أعقبت انهيار الأمبراطورية الآشورية لم تعمّر طويلاً، فقد قامت نهضة مصرية في أواخر القرن السابع ق.م. تبعتها انبعاثة بابلية قادها نبوخذ نصّر (٦٠٥ ـ ٥٦٢ ق.م.). ونتيجة انتصاره على المصريين وجهت بابل حملة ضد الفينيقيين.

وفي الواقع، كان هدف بابل السياسي هو فرض سيطرتها على آسيا الغربية. ووقوع الشاطىء الفينيقي تحت السيطرة البابلية كان يشكّل خطراً على مصر مما دفعها إلى السعي لتفشيل أهداف نبوخذ نصّر.

واعتبر الفرعون أبريس (Apries) (٥٨٨ ـ ٥٧٠ق. م.) أن الوقت قد حان لمهاجمة المدن الفينيقية، فأرسل جيشاً ضد صيدون وخاض معركة بحرية ضد صور. وقد ظن ملك صور ونبلاؤها أنه بوسعهم إيجاد توازن في العلاقات بين بابل ومصر، إلا أنهم فشلوا في تقدير مخاطرها المستقبلية. وتفجر الصراع نتيجة لعلاقات صور الحسنة مع مصر، ولإصرار نبوخذ نصّر على أن تصبح جميع الممالك ـ المدن الفينيقية تابعة لبابل، حيث كان يطمح للسيطرة على أسطول قوي وقاعدة انطلاق لتحقيق أهدافه. ولا نظن أن هجوم نبوخذ نصّر على صور كان موجهاً ضدها بالذات، أو أنه جاء نتيجة سياسة معادية اتبعها اث ـ بعل الثالث. وعندما رفضت المدن الفينيقية مطالبه جهّز حملة ضدها، ويظهر أنه تمكّن من السيطرة السهلة على صيدون وأرواد، وكذلك على صور البرية.. ولكن جزيرة صور لم تفتح أبوابها للملك البابلي. وهكذا، في حدود ٥٨٠ ق.م. الموافقة للسنة السابعة من حكم اث ـ بعل الثالث، بدأ حصار صور الشهير والأطول في تاريخها ليدوم ثلاث عشرة سنة، وهو الذي لم تُعرف نتائجه بوضوح. ويخبرنا النبي حزقيال أن صور لم تسقط، مما يُستنتج منه أن الفريقين توصلا إلى اتفاق معين. فبعد سقوط صور البرية (حزقيال ٢٦: ٨، ٦) بدأ حصار الجزيرة التي كانت محاطة بسور عال ومزنّرةً بأبراج شاهقة مما جعلها محصّنة صعبة الاحتلال. وهكذا، تحدّت صور جبروت الجيش البابلي وبقيت مسيطرة على البحر (حزقيال ٢٦: ١٦). لكن سكانها ذاقوا الأمرّين لشح المؤن لديهم وربما أيضاً الماء الذي كان عليهم أن يأتوا به بواسطة السفن. وسُدّت سبل التجارة الشرقية بوجه صور، ومن المشكوك فيه أن تكون قد تمكنت

من المتاجرة مع هذه المناطق ولو بصورة غير مباشرة. وكانت الحرب شديدة الوقع على الفريقين، ويظهر أن صور كانت الخاسر الأكبر. ومع نهاية الحصار اختفى اث ـ بعل كحاكم لصور وحل مكانه ملك جديد هو بعل الثاني.

ومن سجلات بلاط نبوخذ نصّر نستنتج أن مجمل الساحل الفينيقي والفلسطيني بالإضافة إلى مناطق يهودا والسامرة ودمشق كانت تحت السيطرة البابلية. ويشير هذا إلى هدف واحد هو تأمين قاعدة ثابتة وإبعاد مصر التي كان أسطولها الكبير والحديث يشكل خطراً على استراتيجية الملك البابلي ما دامت المدن الفينيقية مستقلة فعلاً.

وأجرى البابليون تغييراً جذرياً في نظام الحكم في صور بإلغاء الملكية بعد ١٣٠٠ سنة من الاستمرارية. وعينوا قاضياً هو ياكين ـ بعل الذي توفي (؟) بعد شهرين من حكمه. وخلفه كلب بن عبدي الذي حكم لفترة عشرة أشهر. وهكذا لم يتعدّ حكم الرجلين سنة كاملة. وكانت فترة تعيين قاضٍ يأتمر بالملك مباشرة انتقالية لأن مدة الحاكمية كانت لا تتعدّى الثلاثة أشهر.

توفي نبوخذ نصّر سنة ٥٦٢ ق.م. وخلفه ابنه أمل مردوك (٥٦١ ـ ٥٦٠ ق.م.)، الذي لم يعمّر طويلاً إذ اغتاله صهره نرغال شور أولور الذي حكم بابل ثلاث سنوات (٥٥٩ ـ ٥٥٦ ق.م.)، وخلالها خلف حكم القضاة في صور ملك هو بعل ازر (حوالى ٥٥٦ ق.م.)، وبعده جاء مهد بعل الذي حكم أربع سنوات (٥٥٥ ـ ٥٥٢ ق.م.)، وتبعه حيرام الثالث الذي «أخلى سبيله» الملك نبونيد لتمكينه من أن يصبح والياً شرعيّاً لصور.

١٨ ـ لبنان والامبراطورية الفارسية

في حدود سنة ٥٥٠ ق.م. توحّد الفرس والميديون مما أثار قلق الدول الكبرى كمصر وليديا وبابل التي ما لبثت أن تحالفت ضد فارس. واتجه قورش ملك فارس لمحاربة كريزوس ملك ليديا قبل أن تصله الإمدادات من حلفائه، قاطعاً ألف ميل عبر أراضٍ شاسعة، محتلاً سارديس سنة ٥٤٦ ق.م. ودخلت قواته بابل نفسها عام ٥٣٨ ق.م. دون مواجهة أية مقاومة.

وبقيت مصر بمعزل عن أي احتلال وهي التي كان أمر السيطرة عليها أساسياً بالنسبة لمخطط الفرس العسكري لاستكمال بسط نفوذهم على شرقي المتوسط. إلا أن افتقارهم إلى قوة بحرية اضطرهم للاتفاق مع المدن ـ الممالك الفينيقية. وقضى اتفاقهم بأن يقدم الفينيقيون السفن وطواقمها مقابل عدم احتلال مدنهم وبالسماح لها بأن تحتفظ بملوكها الذين استمروا على قيادة أساطيلهم طوال العهد الفارسي وعوملوا كحلفاء.

وفي عام ٥٢١ ق.م. تبوأ الملك داريوس العرش، ودفعته خشيته من قيام عصيان أو ثورة ما في أرجاء امبراطوريته المترامية الأطراف أو انفراد أحد الحكام بالسلطة إلى تعيين ثلاثة مسؤولين في كل مقاطعة، وكان كل واحد منهم مستقلاً عن الآخر ويأتمر بأوامر الملك مباشرة. وعدّد المؤرخ اليوناني هيرودوتس المرزبانات التي تؤلف الامبراطورية الفارسية بعشرين، وحدد الضرائب التي عليها أن تدفعها. وكانت المدن الفينيقية ضمن المرزبة (المقاطعة) الخامسة التي تضم سوريا وقبرص وفلسطين، وكانت تدفع ضريبة متدنية بالمقارنة مع المقاطعات الباقية. وحارب الفينيقيون إلى جانب الفرس عند قمعهم للثورة الأيونية، وخاضوا معركة بحرية مصيرية بالقرب من ميلتا سنة ٤٩٤ ق.م. انتصروا فيها على الأيونيين.

لقد استفادت المدن الفينيقية من علاقاتها الطيبة مع ملوك فارس في شتى المجالات وبالأخص في مجال توسعها. فصور زادت مستعمراتها التي أصبحت تمتد من صربتا حتى جبل الكرمل. وأُعطي ملك صيدون أشمون ـ عزر (٤٧٥ ـ ٤٦١ ق.م.) مدينتي يافا ودور الفلسطينيتين كما يظهر ذلك جليّاً في نقش له جاء فيه: «لقد أعطانا ملك الملوك دور ويافا وأراضي داغن (Dagon) العظيمة الموجودة في سهل شارون لقاء الأعمال المهمة التي قمت بها. وقد أضفناها إلى أرضنا لكي تبقى ملكاً لصيدون إلى الأبد».

وتوفي داريوس عام ٤٨٥ ق.م. ليخلفه ابنه قورش الذي عقد العزم على احتلال اليونان. وكان للفينيقيين دور رئيسي في مخطّطه لما لهم من معرفة ومهارة في الشؤون البحرية. وظهر تقدير قورش للملوك الفينيقيين حين عقد مجلس حرب قبل بدء معركة سلامين ضد اليونانيين، من خلال أماكن الجلوس التي اختارها لهم مُقَدِّماً عليهم ملك صيدون يليه ملك صور وبعدهما الباقون كل حسب أهميته.

وراقب قورش المعركة البحرية في سلامين من على عرشه على جبل أيغاليوس (Aegaleos) التي خاض خلالها الفينيقيون أصعب المواجهات مستهلين المعركة بدفع الأثينيين إلى التقهقر، إلا أن ضيق الخليج ومحاربة اليونانيين في مياههم، أديا إلى انحدار السفن الفينيقية وهربها. وعندما حاول بعض القادة المثول أمام قورش لشرح أسباب ما حصل أعطى أوامره بإعدامهم حالاً. ودفع هذا التصرف باقي القادة الفينيقيين إلى الإنكفاء والرحيل. وهكذا انسحب الفينيقيون بسفنهم من ساموس لحظة اقتراب الأسطول اليوناني بقيادة ليوتيشيدس (Leotychides). وبعد هزيمة سلامين تلاشت المعلومات حول قوات فينيقية في خدمة الفرس لمدة خمسة عشر عاماً، بالإضافة إلى أن الحرب كانت قد انتقلت من اليونان إلى آسيا.

وهدّد الأثينيون المنتصرون سنة ٤٦٥ ق.م. قبرص ليعود الأسطول الفينيقي مرة أخرى إلى الظهور مسانداً الفرس حيث كان العديد من المدن القبرصية مستعمرات فينيقية، فكان من الطبيعي أن تقوم المدن ـ الممالك الفينيقية بالمشاركة في الدفاع عن الجزيرة.

وتثبت بعض المراجع وجود مناجم ذهب في العصر الفارسي على القسم الجنوبي الشرقي من جزيرة ثاسوس (Thasos) اليونانية كان يقوم باستثمارها منقبون فينيقيون. ونعمت المدن ـ الممالك الفينيقية تحت الحكم الفارسي بتنظيم داخلي وأسست كل من أرواد وصيدون وصور مدينة طرابلس في بداية القرن الرابع قبل الميلاد، وكان يوحِّد هذه المدن علاقات فيديرالية ومجلس مشترك مقره طرابلس.

لقد شجع فراعنة السلالتين التاسعة والعشرين والثلاثين الثورات ضد الفرس في قبرص وفينيقيا. وجاهر الفرعون أكوريس (Achoris) بتأييده لـ إيفاغوراس الأول (Evagoras I) إبان الثورة القبرصية التي دامت من ٣٨٩ إلى ٣٨٠ ق.م. والتي شارك فيها بعض المدن ـ الممالك الفينيقية، إلا أن محاولات ملوك فارس لدرء الخطر المصري عن الساحل الفينيقي باءت بالفشل ناهيك بإخفاقهم في استعادة مصر بالذات.

وعرف عن ملوك صيدون في هذه الحقبة تأييدهم للفرس، ويظهر ذلك في بعض الأحيان متبايناً مع الموقف الذي اتخذته باقي المدن الفينيقية، بل مع موقف سكان صيدون أنفسهم.

والجدير بالملاحظة هنا أنه في القرن الرابع قبل الميلاد، ومع بداية انفراط عقد الأمبراطورية الفارسية وازدياد الثورات في العديد من المقاطعات بما فيها فينيقيا، بدأ يظهر تدريجياً تيار مؤيد لليونانيين مما زاد في النقمة ضد الفرس. وقد ظهر هذا جلياً عندما قدّمت صور ومدن أخرى الطاعة دون إبطاء للملك إيفاغوراس الذي احتلّ قبرص سنة ٣٩٢ ق.م. وهذا يفسر أيضاً انقلاب السياسة الصيدونية خلال حكم شراتون الأول (٣٧٥ ـ ٣٦٢ ق.م.) الذي نعت بـ «المناصر اليوناني» وخصوصاً إبان الثورة التي أعلنها ملك صيدوني آخر هو تنس (Tennes) (٣٥٧ ـ ٣٤٧ ق.م.). إلا أن الأمبراطور ارتحشستا قمع الثورة بشدّة وقتل تنس وأربعين ألفاً من أتباعه وأمر بتدمير المدينة ووضع على رأسها سلالة مؤيِّدة للفرس.

ليلى بدر

أسماء ملوك الشرق الأدنى بالتسلسل التاريخي

تاريخ ق.م	جبيل	صيدون	صور	بلاد ما بين النهرين	مصر
١٨٢٠	أبي شمو				امنحت الثالث
١٧٩٥	ابشمو ابي				امنحت الرابع
١٧٨٠	ياكين ـ ال				السلالة الثالثة عشرة
١٧٦٥	ينتن ـ حامو			زمري ليم	نفرحتب الأول
١٧٣٥	اليما ـ يابي؟				الهكسوس
	أبي شمو الثاني				نحسي
١٧٠٠	يابا ـ شموابي				(السلالة الرابعة عشرة)
١٦٩٠	عكري				
١٦٧٠	عكي				
١٣٧٥	رب ـ عدي	زمريدا			أمنحوتب الثالث
١٣٥٠		زمريدا	أبي ملكي		أخناتون
					(السلالة الثامنة عشرة)
-١٢٥٠					
١٠٠٠	أحيرام	بعل ت ـ ر ـ م ـ ج؟		تكلتي ـ نينرتا الأول	السلالة التاسعة عشرة
	اث ـ بعل			نبوخذ نصّر الأول	السلالة العشرون
				تغلات بلسّر الأول	
١٠٧٥	ذكر بعل				
٩٧٠			أبي بعل		السلالة الواحدةوالعشرون
	يحي ملك		حيرام الأول		
٩٣٠	أبي بعل		بعل أسر الأول		شيشونك الأول
					السلالة الثانية والعشرون
	إلي بعل		عبد عشترت	أدد نيراري الثاني	أسركن الأول
٩٠٠	شبت بعل الأول		متساعشترت		
٨٨٨			استريموس	تكلتي ـ نينرتا الثاني	
			فلس	آشور نصربل الثاني	
٨٨٣			اث ـ بعل الأول	آشور نصربل الثاني	
٨٥٥			بعل عذر الثاني	شلمنصّر الثالث	
٨٢٩			متان الأول		
			بغماليون	ادد ـ نيراري الثالث	

تاريخ ق.م	جبيل	صيدون	صور	بلاد ما بين النهرين	مصر
٧٤٠	شبت بعل الثاني		اث ـ بعل الثاني	تغلات بلسّر الثالث	
			حيرام الثاني		
		اليلاوس	متان الثاني	شلمنصر الخامس	
			اليلاوس	سرجون الثاني	
٧٠١	أور ملك	اث ـ بعل	اليلاوس	سنحريب	
٦٧٨	أور ملك	عبد ملكت	بعل الأول	اسرحدون	
	ملك ـ اسف		بعل الأول	أسرحدون	
٥٩١			اث ـ بعل الثالث	آشور بنبل الثالث	
			بعل الثاني	نبوخذنصّر الثاني	
٥٦٤ - ٥٦٣			ياكين بعل		
			شبس		
			عبار		
٥٦٢			متان الثالث		
			بعل عذر الثالث		
			مهان بعل	نبونيدس	
٥٥٠		أشمون عذر الأول	حيرام الثالث	قورش	
				داريوس الأول	
٥٠٠	شبت بعل الثالث	تبنيت			
٤٨٠	أور ملك الثاني	أشمون عذر الثاني	متان	قعرس الأول	
٤٧٠	يحر ـ بعل	بود عشترت			
		صدق يتن			
٤٥٠	يحي ملك	تتر منستوس			
٤٤٥		بعل شلم		ارتخششتا الأول	
		عبد آمن			
		بعنا			
٤٢٠		بعل شلم	عبد آمن	داريوس الثاني	
٣٧٤		ستراتن الأول		ارتخششتا الثاني	
٣٦٢	ال ـ بعل	تنس			
٣٤٨	عز ـ بعل	ستراتن الثاني		ارتخششتا الثالث	
٣٤٠	عدر ملك				
٣٣٣	أي ـ نل			داريوس الثالث	
٣٣٢		عز ملك			

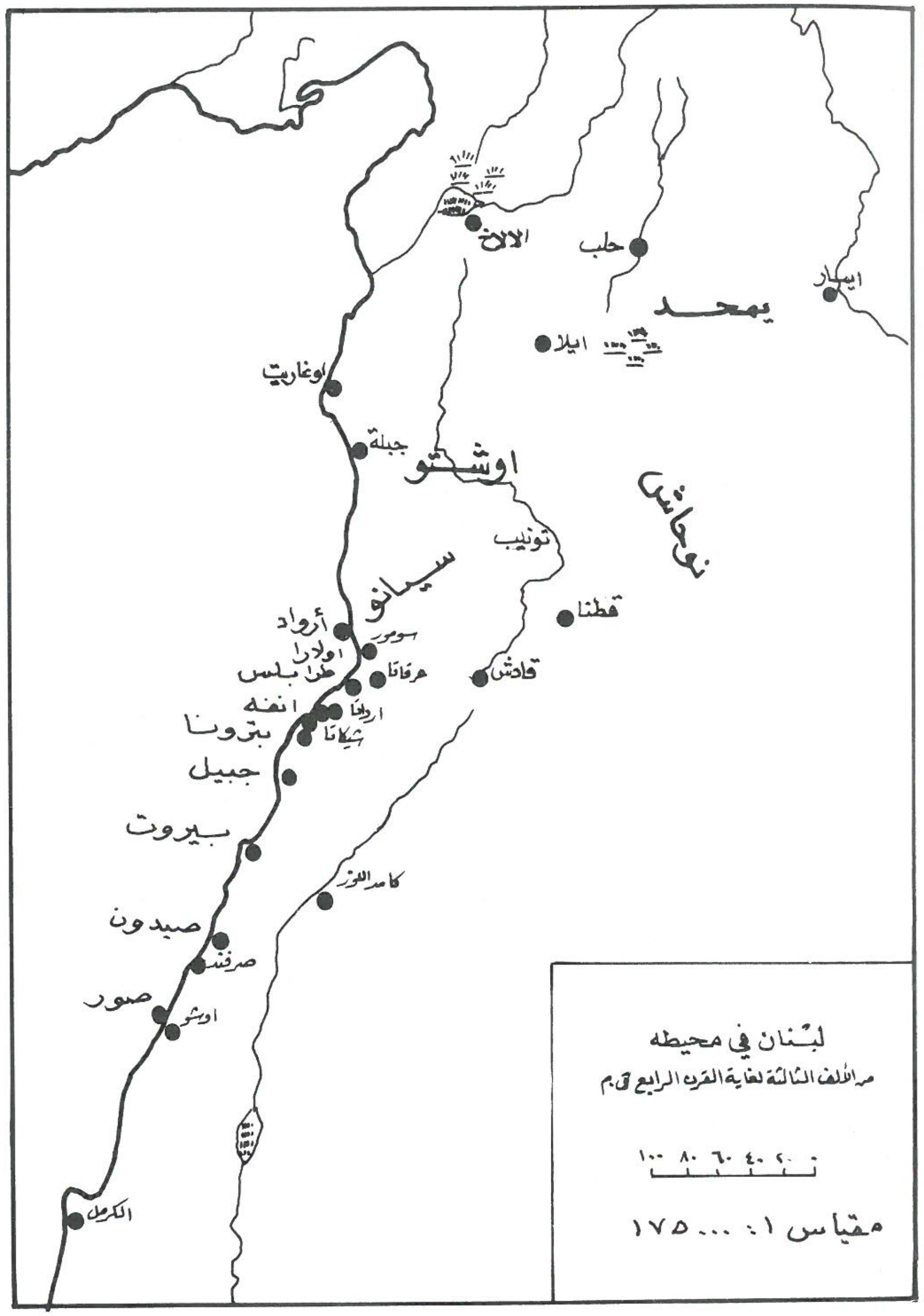

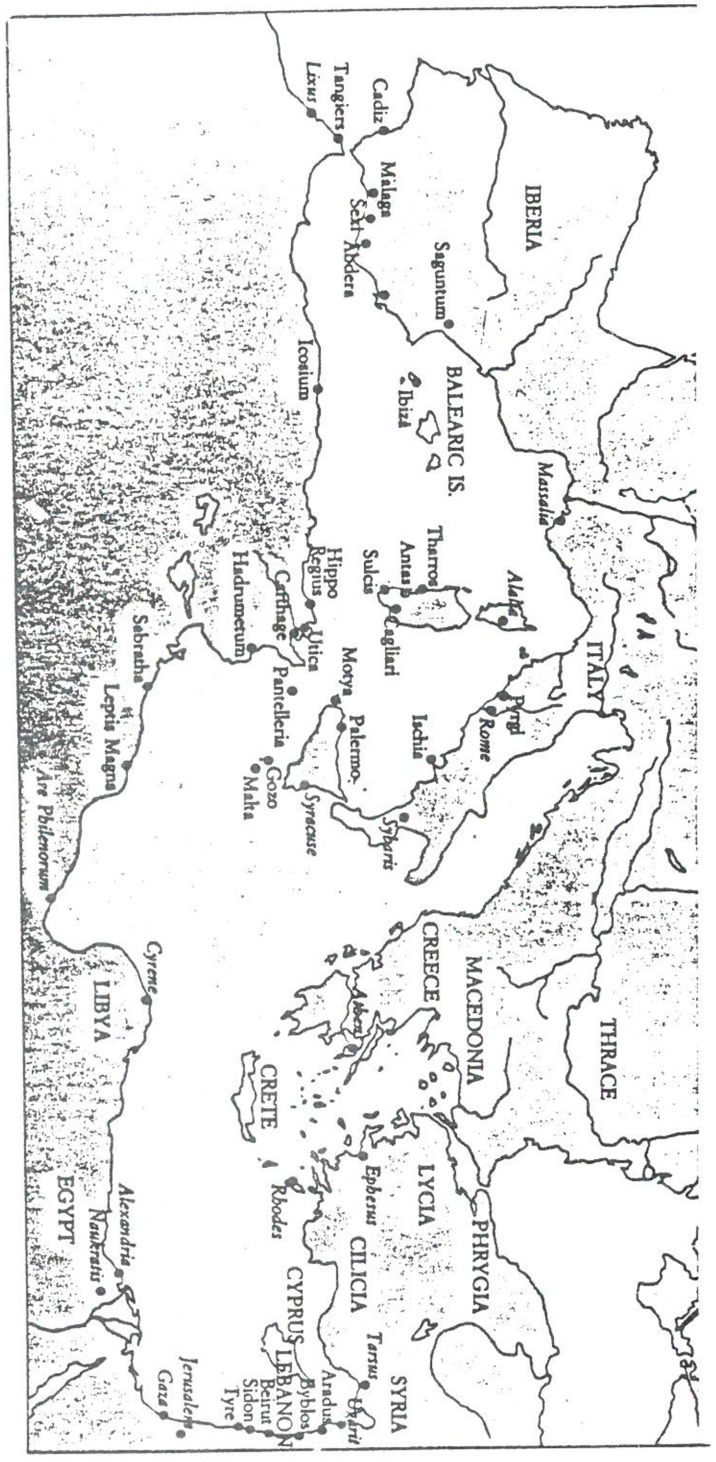

خريطة التوسع الفينيقي في المتوسط
(عن كتاب The Phenicians. Bompiani, 1988)

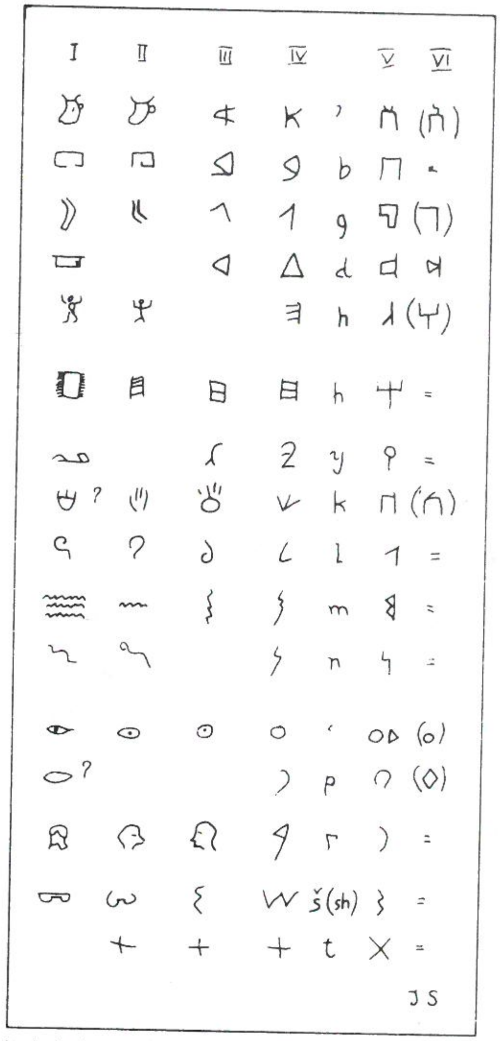

Fig. 3 : Les signes proto-sinaïtiques (II) et proto-cananéens (III) comparés aux signes égyptiens (I), phéniciens (IV), dédanite (V) et sud-arabique (VI)

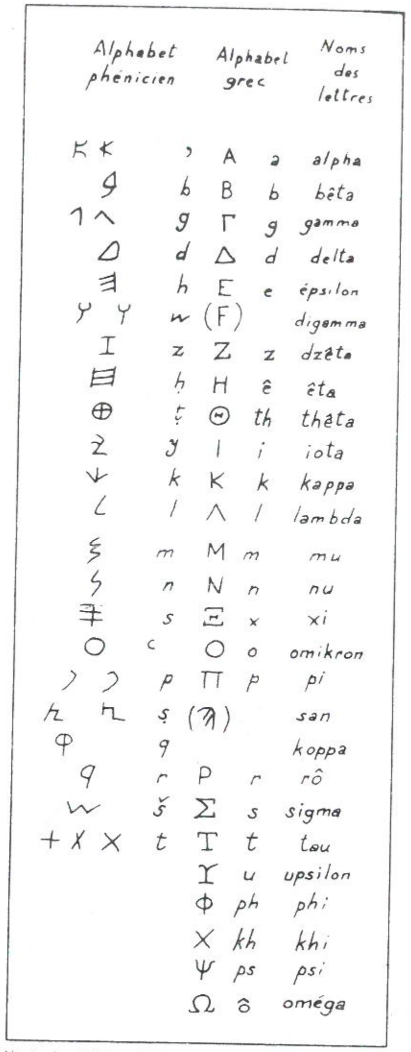

Fig. 6 : Les alphabets phénicien et grec

الأبجدية الفينيقية

(عن C. ABOUSSOUAN. LE LIVRE ET LE LIBAN. P.24)

هوامش الفصل الأول

(١) جواد بولس، تاريخ لبنان، بيروت ١٩٧٢.
(٢) Cf. L. BADRE. Le nom du Liban écrit sur les pierres, l'argile et le papyrus, in C. Abousouan. Le livre et le Liban. Paris 1982. pp17 - 20.
(٣) C f. M. CHEHAB. Relations entre l'Egypte et la Phénicie, in W.A. Ward. ed. The Role of the Phoenicians in the Interaction of Mediterranean Civilizations. Beirut 1968. p.3.
(٤) S.F. BONDI. The Origins in the East, in S. Moscati. The Phoenicians. Milano 1988. p.29.
(٥) W. Helck. Die Beziehungen Agyptens zu Vorderasien im 3 und2. Jahrtausend V. Chr. Wiesbaden. 1971. p.138.
(٦) I. SINGER. A Concise History of Amurru. Shlomo Isréel. Vol. II Atlanta. 1991. p.139.
(٧) N. JIDEJIAN. Byblos Through the Ages. Beirut 1968. pp.48 ff.
(٨) J. KATZENSTEIN. The History of Tyre. Jerusalem. 1973. pp. 28 ff.
(٩) N. JIDEJIAN. op. cit. pp.21.ff.
(١٠) R. HACHMANN. Kamid el - Löz. 1963 - 1981. German Excavations in Lebanon. Berytus. Vol. 37. 1989. pp. 89 - 94.
(١١) عن هذا الموضوع، مراجعة:
- N. K. SANDERS. The Sea peoples Warriors of the Ancient Mediterranean. 1250 - 1150 B.C. London. 1978. - H. J. KATZENSTEIN. op. cit. pp. 46 ff. - W.A. WARD Crisis Years. Brown. 1992.
(١٢) S. MOSCATI. Who Were the Phoenicians, in S. Moscati. The phoenicians. Milano. 1988. p.24.
(١٣) W. ROLLIG. On the Origins of the Phoenicians. Berytus. Vol. 31. 1983, pp. 74 - 93.
(١٤) هيرودوتس. Hist. V. 58.
(١٥) ديودورس الصقلي Bibl. Hist. V. 74. 1
(١٦) P. BORDREUIL. «La Syrie et l'alphabet» in Le Monde de la Bible, vol. 20. Paris, 1981, pp. 39 - 42.
(١٧) J. STARCKY - P. BORDREUIL. «L'invention de l'alphabet» in Les dossiers de l'Archéologie. no. 12. Bruxelles, 1975. pp. 93 - 96.
(١٨) M. SZNYCER. «L'origine de l'alphabet sémitique» dans l'espace et la lettre. Cahiers Jussieu. Paris, 1977, pp. 111 - 113.
(١٩) H. J. KATZESTEIN. op. cit. p. 59.
(٢٠) H. ST. J. THACKERAY. Josephus, Contra Apionem. Loeb Classical Library, vol. 1, 121-125.
(٢١) S. MOSCATI. «Colonization of the Mediterranean» dans: The phoenicians. Milano, 1988, p.46.
(٢٢) G. BUNNENS. «L'expansion de la Colonisation Phénicienne» dans: Les phéniciens et le monde méditerranén. Bruxelles, 1986. p.46.
(٢٣) Ibid. p. 45.
(٢٤) M. E. AUBET SEMMLER. «Tyr, Gadir et les colonies phéniciennes en Espagne» dans: TYR. Tyr et la formation des civilisations méditerranéennes. Actes du symposium du 6 novembre 1990. Paris. Araya, 1992, pp. 210 - 212.
(٢٥) J.B. PRITCHARD. The Ancient Near East in Pictures. Princeton. 1969. pp.123. 356. 357.
(٢٦) J.B, PRITCHARD. op. cit. pp. 653 - 654.
(٢٧) N. JIDEJIAN. Tyre Through the Ages. Beirut. 1969. p.45.

الفصل الثاني

المرحلة الهلّينية - الرومانية

الدكتور بطرس ديب

سفير لبنان

رئيس الجامعة اللبنانية سابقاً

تبدأ هذه المرحلة بفتوح الاسكندر المقدوني الكبير، في الثلث الأخير من القرن الرابع قبل الميلاد، وتمتدّ حتى الفتح العربي في النصف الأول من القرن السابع الميلادي. وسندرسها في قسمين: الهليني والروماني. ولئن جمعناهما في فصل واحد، فللتداخل العضوي بينهما تداخلا يبدو معه العهد الروماني امتداداً للعهد الهليني، علماً بأن التفاعل بين إيطاليا واليونان يرقى إلى عصور سبقت الحركة الهلينية ذاتها، وقد كان من جرائه أن دخلت إيطاليا الجنوبية في ما سمي باليونان الكبرى. ثم كان فتور نسبي في العلاقات عاد بعده العالمان إلى التلاقي حميماً في المرحلة الهلينية، إذ ضم الرومان اليونان وما كان تبقى من الفتوح الاسكندرية المهلّنة في الشرق الأدنى. وهنا بلغ التفاعل أشدَّه بين روما والعالم الهليني - ومنه لبنان - حتى قيل إن اليونان غزت حضارياً غزاتها الرومان.

قد يتبادر للذهن أن هذا التفاعل إنما حصل في نطاق حضاري محدود مقتصر مثلاً على حقلي العمران والعلوم من إنسانية ودقيقة. لكنه في الواقع تعدى هذين الحقلين إلى غيرهما من الميادين الحضارية ومنها تنظيم الدولة والنظريات المتعلقة بها. ولا غرو، فقد قفزت فتوح الاسكندر باليونان من مستوى الدويلات إلى مستوى دولة كبرى ذات حجم عالمي، فكان طبيعياً أن يتشابه تنظيم هذه الدولة وتنظيم الأمبراطورية الرومانية المسيطرة هي أيضاً على عوالم.

وهنا يجدر التنويه بأن الأنظمة الانتخابية، سواء منها الديموقراطية أم الارستقراطية، التي عرفتها كل من روما واليونان كانت قد اضمحلت أو ضعفت في كلتيهما قبل أن تغزوا شرقنا. وهكذا، وباستثناء بعض المراحل من تاريخ المدن الفينيقية القديم، ظل نظام الحكم في الشرق بوجه العموم، عبر آلاف السنين، ذا نزعة فردية مطلقة.

وكذلك كان شَبَه في السياسة الادارية. فسواء اليونانيون أم الرومان، فقد رسموا خريطة تنظيمهم الاداري على معطيات الجغرافيا الطبيعية، وبفضل ذلك كتب لتنظيمهم دوام طويل.

وكذلك أيضاً في الحقل التشريعي. فلئن غدا القانون الروماني في آخر المطاف أساساً للتعامل على الصعيدين العام والخاص في شطري الأمبراطورية الرومانية الغربي والشرقي، فهذا القانون تأثر تأثراً بليغاً وموفقاً بالأفكار الفلسفية اليونانية كان من نتائجه أن بزغت فكرة حقوق الإنسان منذ ذلك الزمان.

فإذا أخذنا بالاعتبار كل تلك المعطيات مجموعة، وأدخلّنا في الحساب امتداد المرحلة الهلينية ـ الرومانية طوال ما يناهز الألف عام، ووضعنا أيضاً في الميزان سياسة العهد التي اعتمدها الفاتحون مع احترامهم شخصية بلدان الفتوح وعاداتها، تبيَّنّا عمق الأثر الذي خلفته تلك المرحلة في تاريخ هذه البلدان والذي سنفصِّله في ما يلي.

القسم الأول

العصر الهلّيني (٣٣٣ ـ ٦٤ ق.م.)

أهمية هذا العصر تعود إلى امتداده في الزمان، وإلى شسوع الفتح الاسكندري في المكان، وهو أوسع ما عرفته العصور القديمة في البلقان والشرق الأوسط حتى ذلك التاريخ. لكنها تكمن أيضاً وأساساً في الانصهار الحضاري الذي اتَّسم به نتيجة التقاء عديد الشعوب، فاقترن الطبع بالتطبّع اقتراناً عجّلت به خطة عبقرية.

وتمييزاً بين التاريخ اليوناني الصرف وحضارته الأصلية، وبين ما جرّته الفتوح الاسكندرية من تفاعل حضاري، اعتمد المؤرخون الغربيون لفظتي «هلّينيك» للأول، نسبة إلى «هلّين» الجد الأسطوري لأبناء اليونان، و«هلّنستيك» للثاني، على غرار التمييز بين «شرقي» و«مستشرق». أما المؤرخون العرب، فثمة توافق بينهم على تسمية الحقبة الأولى بـ«الإغريقية» والثانية بـ«الهلّينية».

أولاً ـ الفتح الاسكندري

١ ـ أسباب الفتوح

قامت أمبراطورية الاسكندر في معظمها على أنقاض فارس. وهي، من هذا القبيل، تتمة للصراع المزمن بين الفرس والإغريق، وكان قد تجلّى بخاصة خلال الحروب المعروفة بالماديّة (أوائل القرن الخامس قبل الميلاد)، والتي أوقفت توسع الفرس غرباً، ورفعت معنويات خصومهم وزادتهم تحسساً بما بينهم من روابط.

انتاب الوهن مملكة فارس، وتعددت الصراعات الدامية بين أعضاء العائلة المالكة فيها، وقامت في مقاطعاتها النائية نزعات للاستقلال، فطمع بها جيرانها ومنهم اليونانيون. وكان في

بلاد اليونان توقان للثأر من غزوات الفرس الماضية، وبخاصة من إحراقهم مدينة أثينا إبان الحرب المادّية الثانية، حتى قيل إنه كان من أسباب استباحة الاسكندر مدينة «برسيبوليس»، أو برسا إحدى عواصمهم (فقرة رقم ١١)، رغم شدة حرصه على انضباط الجيش وخلافاً لقاعدة احترام الخصم التي اعتمدها عموماً. وثمة نزعة قومية كانت تحدو اليونانيين على تحرير مجموعة من المدن اليونانية في ساحل آسيا الصغرى من السيطرة الفارسية.

ومن أهم الأسباب ـ وسيكون الأبلغ أثراً ـ مناداة رجال الفكر بإشعاع الثقافة اليونانية في أوسع الآفاق، وهذا ما أوحى بتسمية المرحلة التي نحن بصددها بـ «التهلين» أو بـ «الهلّنة».

بيد أن تبعثر الطاقة الحربية الهجومية بين دويلات اليونان كأثينا وسبارطة وثيبة وقورنس حال دون القدرة على تحقيق «الحلم الكبير». فلما فرض ملك مقدونيا فيليبس الثاني أبو الاسكندر زعامته على اليونانيين فانضموا في قيادته، توافرت الأداة الحربية التي أعوزتهم من قبل. ورأى العاهل المقدوني أن يستعجل، عن طريق حرب خارجية، صهر الإغريق في بوتقة واحدة داخلياً، ووحدتهم لا تزال طريّة العود. لكنه، وهو يعدّ العدة، سقط صريعاً على يد أحد رجاله (٣٣٦ ق.م.).

٢ ـ اعتلاء الاسكندر العرش (٣٣٦ ق.م.)

ما أن ذاع نبأ الاغتيال حتى ثار البرابرة الخاضعون لمقدونيا وتنادى بعض اليونان للتمرد على زعامتها، لا سيما والمرشح لخلافته لم يتجاوز العشرين من العمر، وأن ثمة شكوكاً كانت تحاك حول شرعية نسبه: هل هو حقاً ابن فيليبس الثاني حتى يخلفه؟ لهذه النقطة أهميتها على صعيد الدولة بالذات، لما تركته في نفس الاسكندر من عُقد، فحثّته على حلّ ربقتها حتى لو اقتضى الأمر إعادة النظر في الحق الملكي، كما سنرى.

شعر المقدونيون بالخطر فأسرعوا إلى مبايعة الاسكندر، وكان برهن على مواهبه في غير ظرف، وبخاصة بقيادته المظفرة ـ وهو في الثامنة عشرة من عمره ـ خيالة جيش أبيه في موقعة «قيرونية» الحاسمة (٣٣٨ ق.م.) ضد تحالف دويلات يونانية تزعّمته أثينا وثيبة. وسرعان ما كبح الملك الشاب شبح الخطر البربري وأخضع المتمردين من اليونان بقسوة شاءها عبرة، فدان له الإغريق. وعظمت صورته في نفوسهم ولاقت ميلهم الأسطوري لرفع الأبطال فوق مصاف البشر، فجاء ذلك تأييداً لزعم يقول برابطة قربى بين الإسكندر والبطل الخرافي هرقل. وكان الاسكندر يدافع عن هذا الزعم ويروّج له، إذ يجد فيه أقلّ ما يجد، مخرجاً من عقدته النَّسبية بإعلاء أصله فوق أصل سائر الناس، فيصبح الجدل حوله بتصورات بشرية عادية عقيماً. خرافة سوف تدفع مدينة صور الفينيقية ثمنها غالياً، لاعتقاد شائع بأن هرقل هو نفس ملقارت إلّه صور. فلما بلغها الفاتح وهو في نشوة النصر، لم يكن من المعقول أن

يقبل بأن تُوصد تلك الحاضرة أبوابها في وجهه فتمنعه من دخول هيكل نسيبه ومن تقديم القرابين على مذبحه. فكان حصار صور وكانت الكارثة (فقرة رقم ٦).

ما أن استتب الأمر للاسكندر حتى راح يعدّ العدّة لغزو فارس. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تتلمذ على يد أرسطو، فكان من أشد اليونانيين حماسة لتحرير الإغريق، حيثما كانوا، من كل أجنبي، ونشر ثقافتهم في كل مكان، وتجاوب الإغريق معه طوعاً أو كرهاً ـ والتصدع ما زال منتشراً في صفوفهم ـ فتجمع لديه جيش قوي، نواته الجحافل المقدونية، وقد زادتها انتصاراتها خبرة في القتال، وثقة بنفسها ومهابة في نفوس الآخرين.

٣ ـ زحف الاسكندر

تحركت قوى الإغريق في ربيع ٣٣٤ ق.م.، شارعة في ملحمة عسكرية ـ حضارية هي من أروع ما سجّل التاريخ، جابت خلالها، في غضون اثني عشر عاماً، خمسة وعشرين ألف كيلومتر. ولئن أتى يوم ـ كما سوف نرى (فقرة رقم١١) ـ طالب الجيش فيه سأماً بوضع حد للتوسع، فأذعن الفاتح الكبير خوف التمرد، فأن أحداً لم يفكّر يوماً بالتخلي عن الرسالة الحضارية التي ما فتئت محطّ أنظارهم جميعاً.

عبر الإسكندر بحر مرمره دون أن يصطدم بما يعوق، وخاض أول معركة هامة على ضفاف نهر «غرانيكوس»، فقهر جيشاً فارسياً قوامه مرتزقة يونانيون بقيادة «ممنون» الرودسي. ثم سار ساحلاً ليحتل مرافىء آسيا الصغرى درءاً لإنزال بحري قد يهدّد خطوطه. وكان هاجسه عمليات قد تقوم بها أساطيل فينيقية، بالتآمر مع بعض اليونان الساكتين على مضض. وانعكف شطر الداخل، فاحتلّ مدينة «غورديون» حيث أعاد حشد قواته. وكان في تلك المدينة هيكل للإله اليوناني الأكبر «زفس» يحتوي على عربة في مقرنها حبل معقّد الربط، حيكت حوله أسطورة تقول بأن مُلك آسيا آيل إلى من يفكّ العقدة. فما كان من الاسكندر إلا أن استلّ سيفه وضربها به، فانفرطت، فكان الحل! وفي رواية، أنه تفحّص العقدة، فاكتشف وتداً صغيراً شُدّت عليه، فسحبه، فحصل الانفراط. أياً ما كان، فالنتيجة واحدة، وهي أن يقيناً ترسخ لديه بأن الأقدار أعدّته لتأسيس أمبراطورية عالمية. يقين سوف يلقى تحقيقه معارضة قوية في قلب حاشية الاسكندر ممن كانوا يخشون مغامرة من أدنى نتائجها ذوبان الشخصية اليونانية في خضم الشرق الفسيح وضياع ثقافتها. لكنها مخاوف لم تكن لتثني الاسكندر عن عزمه.

٤ ـ متابعة احتلال السواحل. معركة «ايسوس» (٣٣٣ ق.م.)

وكما فعل الإسكندر في آسيا الصغرى، حيث أمّن أولاً خطوطه باحتلال الشواطىء،

كذلك لم يهرع إلى مقارعة داريوس في عقر داره، بل آثر احتلال الثغور الفينيقية ليأمن عمليات إنزال. وكان من جهة ثانية، يأمل في أن ينضم إليه بعض المدن الفينيقية وفي أن تؤيده مصر، والشعب في كليهما ينتظر بفارغ الصبر سانحة للتحرر من النير الفارسي.

في خريف ٣٣٣ ق.م.، أنهى كل من الخصمين تعبئة قواه، فزحف الاسكندر بموازاة الشاطىء، ومشى إليه داريوس بقوات قُدّرت أضعاف جيش عدوّه. لكن دهاء الاسكندر جرّ داريوس إلى ممر «ايسوس» Issos المحصور بين جبال طوروس والبحر المتوسط، فحال ضيق المدى الجغرافي دون انتشار الجيش الفارسي لتطويق الإغريق. وقاد الاسكندر الميمنة بنفسه ولما بدأت المعركة بتصادم الجناحين، لمس خللاً في الصفوف المواجهة له، فاندفع عبره وبلغ القلب حيث داريوس، فانقضّ باتجاهه، فجبن الملك الفارسي ولاذ بالفرار، فانهزم جيشه في أثره، واستولى القائد المقدوني على غنائم طائلة، وأسر أم داريوس وزوجته وبعض عياله. وتخليداً لذكرى هذا الانتصار، أسّس مدينة الاسكندرون الحالية.

٥ - الاسكندر في لبنان (٣٣٣ - ٣٣٢ ق.م.)

تابع الفاتح زحفه على طريق الساحل، مكتفياً بتوجيه قوة صغيرة إلى دمشق حيث مركز للقيادة الفارسية. فتحت المدن أبوابها سلماً، إما عن إعجاب بتتابع الانتصارات الباهرة، وإما عن خوف، وإما عن كره للحكم الفارسي، وقدّمت له آراد (أرواد) تاجاً من الذهب اعترافاً بسلطانه. ولعل صيدا كانت أكثر الحواضر حماسة لأنها لم تنس إحراق الفرس وتدميرهم إياها. وردّ الاسكندر على حسن المواقف بحسن المعاملة. وكان الفينيقيون متعلّقين بتراثهم، محافظين على ذاتيتهم، فراعى مشاعرهم. ففي صيدا، حين أراد أن يتوّج ملكاً عليها أحد اثنين من وجهائها كانا يواليانه، اعتذر الوجيهان عن القبول لأن العائلة المالكة لم تنقرض، فقبل العذر، وتوّج أحد أبنائها ممن رقّت حالهم حتى الفقر. قدر الصيدونيون العمل وأخلصوا لسيد العهد الجديد.

وفجأة انقلب مجرى الرياح، فكان الإعصار الحربي الذي أودى بصور. ولم يأت نتيجة غرور صوري، أو اعتداد بمناعة حصون، أو إفراط في ثقة بقدرة البحرية على الدفاع عن الجزيرة. فالصوريون كانوا مدركين قوة الاسكندر، ولذا سلموا له بالزعامة وأرسلوا، على غرار أرواد، تاجاً من الذهب. لكن بينه وبين صور مشكلة خاصة هي مشكلة هرقل أي ملقارت إلهها (الفقرة رقم ٢). ثم إن قبول صور بتقديم التاج الذهبي ورفضها الذهاب إلى أبعد يعنيان أنها ترضى بطاعة رمزية لا أكثر. ولكن الاسكندر كان بلغ شأواً في نظر الناس وفي اعتقاده الشخصي، ولا سيما بعد حلّه عقدة غورديون وباهر انتصاره في إيسوس، فلم يعد يرضى معه بزعامة رمزية. أضف إلى ذلك المزاحمة فالعداء التقليديين بين الصوريين والإغريق

وما نجم عنهما من جو غير مؤاتٍ للتسويات.

٦ - حصار صور (أواخر ٣٣٣ - تموز ٣٣٢ق.م.)

كانت صور يومذاك مؤلفة من جزءين: مدينة برية ومدينة بحرية مبنية على جزيرة تبعد عن الشاطىء حوالى سبعمئة متر. على الجهة المواجهة للشاطىء شيد سور عالٍ يتكامل وقوة الأسطول. أما في سائر الجهات فللأسطول دور أبرز.

لما بدأت المعركة، استنجد الصوريون بأشقائهم من اللبنانيين وبقرطاجة. لكن احتلال الاسكندر مدن الشاطىء خيّب النداء. أما مساعدات قرطاجة، فقد جاءت أقرب إلى الناحية المعنوية منها إلى الفعلية. ومرجح أنها اقتصرت على المؤن والسلاح وبعض الخبراء.

طال الحصار سبعة أشهر استبسل خلالها كلا الطرفين، وكان من تجليات عزيمة الاسكندر وعبقريته أن بدأ باحتلال المدينة البرية، ثم هدّمها وراح يردم، بحجارتها وبما اقتلعه من صخور، ساعد البحر الفاصل بينها وبين الجزيرة. أما الأخشاب اللازمة، فقد اقتطعها من غابات لبنان، ولكم دمّر الصوريون بمعداتهم البرية والبحرية ما كان يشيده اليونانيون. لكن الاسكندر تمكن من أن يفرض على المدن الفينيقية التي احتلّها أن تقدم له بعض السفن، كما استقدم أسطولاً من قبرس ورودس، فاستطاع أن يشغل الأسطول الصوري ويضعف قدرته على إعاقة عمليات الردم التي استمرت رغم شجاعة الغواصين الصوريين ومهارتهم، ورغم وابل السهام، والمجانيق، وإحراق السفن والمحالات واستخدام الزيت المشتعل...

أما اليونانيون فقد استعانوا بأنواع الحيل لاتقاء سلاح المحاصرين، إلى أن تمكّنوا من بناء طريق فاق عرضها الستين متراً. ولما أشرفت عمليات الردم على نهايتها، أدرك الصوريون اقتراب الأجل، فأخذوا بترحيل غير المحاربين، يؤازرهم خفية إخوانهم بحارة المدن الشقيقة، وقد غلبوا على أمرهم في مساعدة الاسكندر، إلا أنهم، أمام ساعات الحسم الأخيرة، لم يتنكّروا للقربى.

توجهت طلائع النازحين إلى مدن المشرق وأريافها، لكن معظمهم قصد المغرب حيث قرطاجة بنت صور، وقد تولت عملية النقل بحرية صور ذاتها، مما يدل على أن الصوريين قطعوا الأمل. لكن إباءهم حداهم على الاستبسال دفاعاً عن الكرامة. فلما اقتحم الاسكندر أسوار المدينة بعد سبعة أشهر من شديد الحصار وأنواع الحرمان، خاض المدافعون معركة ضارية في الشوارع، إلى أن تقهقروا أمام تدفق الجحافل اليونانية التي برهنت بدورها عن قوة بأس ورباطة جأش. وأراد الفاتح أن يجعل من صور عبرة لغيرها، فأغمد السيف في رقاب بنيها ولم ينج إلا من لاذ بهيكل ملقارت وعلى رأسهم الملك.

الكارثة بالأرقام (التقريبية): ثمانون ألف قتيل في المعارك، عشرون ألف مصلوب على الشاطىء، وثلاثون ألف أسير بيعوا أرقّاء!

دخل الاسكندر المدينة دخول الفاتحين، وأقام الألعاب، وقدم ذبائح الشكر للإله ملقارت في هيكله. وطويت صفحة صور كمملكة قوية، وتغيّر حتى شكلها بفعل ما جرفته التيارات البحرية من الرمال والحصى حول السد الاسكندري، فاستحالت الجزيرة شبه جزيرة.

٧ - فتح مصر

توجه الاسكندر جنوباً قاصداً مصر، فاصطدم بمقاومة عنيفة في غزة، وجُرح في إحدى محاولات الاقتحام. وبعد شهرين من الحصار، احتل المدينة فاسترقّ أهلها.

أما فتح مصر، فكان يسيراً، واستقبل أبناء النيل الإغريق استقبال المحررين من نير الفرس. وتخليداً لذكرى الفتح، أسست مدينة الاسكندرية على جزيرة «فاروس» وسوف تشاد فيها منارة تعدّ من عجائب الدنيا السبع، وبها تسمت المنائر في غير لغة. واستمال الفاتح المصريين بتكريم آلهتهم وبتقديم الذبائح في هياكلهم.

٨ - وزار واحة سيوه، حيث الهيكل الكبير للإله آمون، فكانت المفاجأة المنعطف في تاريخ الاسكندر إذ خاطبه الكاهن الأعظم قائلاً: «يا ابن آمون»، وهنا تعود قصة النّسب وذيولها لكن على المستوى الأسمى، لأن آمون، في نظر اليونان، هو نفسه الإله الأكبر «زفس». فعندها اضمحل تماماً ما كان تبقى من شأن لبنوة الاسكندر البشرية، وارتفع إلى مصاف الآلهة، وليس أدلّ على اغتباطه من رضاه عن انتشار رواية - ولعله ضالع في نشرها - تقول إن فيليب الثاني المقدوني لم يكن والد الاسكندر، وأن الوالد الحقيقي هو فرعون مصري دخل مقدونيا خلسة متخفياً بزي عرّاف... وضاجع أم الاسكندر... ولما كان المصريون يؤلّهون فراعنتهم، فابن الفرعون هو ابن لآمون!

٩ - كان من الصعب أن يسلّم رفاق الاسكندر بمثل تلك الرواية. فقبل بمرحلة انتقالية ظل فيها، بين بني قومه، بطلاً يونانياً ذا هالة خارقة، وفي نظر المصريين إلهاً. لكن، لما اقتسم هؤلاء الرفاق فيما بعد ممالك سيدهم وأصبحوا ملوكاً، أدركوا قيمة الرواية. وبما أن تأليه الحاكم السيد لا يثير المشاعر الشرقية، ساروا الطريق لا سيما وأن فكرة تكريم الأبطال تكريماً فائقاً من تقاليدهم، وحسبنا منها قصة قرابة الاسكندر وهرقل. إلى ذلك يضاف شسوع الممالك، وتعدد الأعراق فيها، واللغات والعقائد، حتى غدا الملك، أو كاد، الرابطة الوحيدة بين أقطار مملكته، إذا قوي قويت. فإذا كان ثمة عقائد تعزّ السلطان، فما البأس بتبنّيها؟

١٠ - في هذا الجو، حيث الواقع ممتزج بالخيال، وَفَدَ رسل الفرس يعرضون الصلح على الاسكندر بشروط مغرية: يتنازل داريوس عما يعادل ثلث ممالكه أو يفوق، ويدفع من الذهب ما تقارب زنته مئتين وخمسين طناً، ويزوج الاسكندر بابنته، وهنا عاودت اليونانيين مخاوفهم من أن تذوب حضارتهم في شسوع آسيا، فارتأى بعضهم قبول العرض. ومن المأثور عن الجدل الذي دار في تلك المناسبة قول القائد «بارمينيون» «لو كنت الاسكندر لقبلت». فأجابه الملك: «وأنا لو كنت بارمينيون». ولعل حاشية الملك من عسكريين ومدنيين بمن فيهم رجال الفكر، كانت لا تزال تعيش في جو - أو في مستوى - حرب طروادة وأهدافها المحدودة. أما الاسكندر فكان تخطّى آنئذٍ ذلك الحدّ من الطموح فغدا على موعد مع أمجاد لا يحدها أفق، فأصر على متابعة الزحف واحتلال ممالك الفرس كافة.

١١ - تصفية مملكة فارس (٣٣١ق.م.)

استعد الخصمان للجولة الأخيرة، وجمع داريوس جيشاً جراراً واستحدث الاختصاصيون لديه أنواعاً جديدة من السلاح كان مفروضاً فيها أن تفتك بالجحافل المقدونية ولا مجال هنا لتفصيلها، بل نكتفي بالقول إن دهاء الاسكندر جنّبه أخطارها. وحاك مرة أخرى خدعة حربية انطلت على الفرس، مراهناً على نفسية داريوس وما فيها من ضعف وجبن. فقد استطاع القيام بمناورة قريبة من التي أكسبته النصر في إيسوس (٣٣٣ق.م.) إذ انقضّ باتجاه داريوس من خلال فجوات تُوصل إليه، فلاذ هذا بالفرار. واستبسل الفرس، ولا سيما الحرس الملكي، في القتال، وكان على رأسهم قادة مجرّبون. لكن فرار الملك شلّ جيشه. فأجهز الاسكندر على وحداته وأوقع بها هزيمة نكراء. كان ذلك في أعالي حوض دجلة، قرب أربيل، عام ٣٣١ ق.م. وبعده بحين اغتال أحد الحكام الفرس ملكه، فغضب الاسكندر، وطارد القاتل واعتقله وسلمه إلى المحاكم المحلية، فقضت بإعدامه.

وتعاقبت عواصم الفرس على الاستسلام دون مقاومة، فأحسن المقدوني معاملتها، مكتفياً بوضع يده على ما تحويه من كنوز طائلة كان في أمسّ الحاجة إليها. وإنما سمح بالنهب والحرق في «برسيبوليس» (أو برسا) لأسباب تنوّع تفسيرها: ألمحاولة حاكم المنطقة التصدي للاسكندر للحؤول دون بلوغه العاصمة التاريخية، فثأر الاسكندر؟ أم هو الانتقام لأثينا إذ أحرقها الفرس في الحرب المادية الثانية؟ أم لشعور الفاتح بتعب رجاله، فقرر استباق التململ بإباحة المدينة؟

وتابع الاسكندر فتوحه وبلغ الهند. وتوغل في منطقة البنجاب حيث طالبه جيشه بأن تضع الحرب أوزارها، فأذعن خوف التمرّد، وأقام نصباً نقش فيه جملة مقتضبة: «هنا توقف الاسكندر».

١٢ - **خلفاء الاسكندر يقتسمون الأمبراطورية**

إذا كانت الناحية الثقافية، والحضارية بصورة عامة، أهم وأثبت ما شيّده الاسكندر، فبهذا المعنى يمكن القول إن فتوحه استمرت بعد موته. ولئن عاد إلى الوجود بعض الحدود الدولية الذي كان قد أزيل، فقد استمر المدّ الحضاري عبر الحدود ولم ينحصر في اتجاه واحد، بل حصل تفاعل استمرّ عبر الرومان، فلئن طوّق الرومان المتوسط، واستولوا على اليونان عسكريّاً وسياسيّاً، فهي استولت عليهم حضارياً.

غاب الاسكندر عن دولته دون أن يترك خليفة من مستواه، بدءاً بأعضاء عائلته وبالمحسوبين منها. وأيّاً كانت مؤهلاتهم، فقد أبيدوا جميعاً بسيف الاغتيال. وفي رواية أن الاسكندر سئل عمن سيخلفه فأجاب: «أكثرهم جدارة بالمنصب». وبذلك فتح الباب لصراع بين قواده دام أربعين حولاً وانتهى بتقسيم ممالكه بين ثلاثة منهم. فكانت اليونان حصة «انتيغونوس»، ومصر حصة «بطليموس»، والبلدان الممتدة من شواطىء المتوسط إلى أقصى الحدود الشرقية حصة «سلوقس».

١٣ - وما لبث أن عاد التنازع التاريخي بين أسياد مصر، وأسياد الشواطىء الممتدة بين طوروس وسيناء، فكان لبنان في قلب الصراع. وقد بقي حقبة تقارب القرن (أكثرها خلال القرن الثالث ق.م.) في يد البطالسة المصريين، وحقبة أطول (القرن الثاني ق.م. وبعض الأول ق.م.) بيد السلوقيين. وتأرجح أحياناً كلياً أو جزئياً بين الطرفين. ومكث فترة عشرين عاماً يدور في فلك آسيا الصغرى. وأما استتباب الأمر في المناطق اللبنانية للسلوقيين، فقد بدأ في عهد أنطيوخوس الثالث الكبير اعتباراً من سنة ١٩٨ ق.م. ولما دخل هذا الملك في صراع مع روما، استعان بالأساطيل الفينيقية.

ثانياً - تنظيم الفتوح الاسكندرية - الهلّينية

١٤ - فتوح الاسكندر، من الناحية العسكرية، رائعة في الفن الحربي ولا تزال إلى اليوم تدرّس في المعاهد الحربية، وقد فرضت هيبة الإغريق، قادة وجنوداً، وسلّطتهم على الشرق. وهي، من الناحية الاقتصادية، حدث في التبادل الدولي بتنشيطه، وبتقريب المسافات بين بعيد الاقطار. أما الناحية التنظيمية - الاجتماعية - الثقافية، وهي الأبرز، فثورة خطيرة بعمقها وديمومتها.

١٥ - **السياسة الاجتماعية والحضارية**

يأتي هذا الباب في قمة تنظيمات الاسكندر من حيث بعد النظر والجرأة في القرار. أدرك

قيمة الحضارات التي أدخله الفتح ديارها، فعزم على ترسيخه بصهر حضاري في بوتقة تنسّي خصومات الأمس وتقرّب بين المتعايشين. من هنا كان القرار التاريخي بالتزاوج بين اليونانيين وسكان بلدان الفتوح. ورام الاسكندر أن يعطي بذاته المثل، فاختار زوجة له بنتاً من أعرق البيوت الفارسية، هي الأميرة روكسان بنت أوكسيارت حاكم مقاطعة بكتريان في شمال أفغانستان الحالية. وبحكم ما أصبح له من عظيم المهابة في نفوس الجميع، تمكّن من فرض أفكاره، فأقام حفلين كبيرين في «تاسوزا» (في الناحية الشرقية من حوض دجلة الأدنى)، ثم في «أوبيس» (قرب موقع بغداد الحالي)، وتزوج عدد كبير من قادة الإغريق بأميرات فارسيات واتخذ الاسكندر لنفسه ابنة داريوس الكبرى «ستاتيرا» زوجة ثانية له. ثم اقترن بعدها بباريساتيس بنت أرتحششتا الثالث وأخت أرسيس الذي خلف داريوس. وبذلك وفي آن معاً، أنشأ صلة عائلية بينه وبين العائلات المالكة الفارسية أضفت عليه مسحة من الشرعية في نظر الفرس.

١٦ - لم ترق تلك السياسة قادة الإغريق. وعلا التذمّر، وبخاصة إذ تبنّى الاسكندر عادات الشرقيين في أزيائهم وعلاقاتهم الاجتماعية، وبلغ أشده ساعة أراد فرض المراسم المرعية في بلاط فارس والتي ترفع الملك فوق الشعب إلى حدود لم يألفها الإغريق. وجدير بالذكر أن جميع قواد الاسكندر - باستثناء سلوقس نيكاتور مؤسس السلالة السلوقية - نقضوا الزواج الذي كان الاسكندر أرغمهم عليه بشرقيات. وبوجه العموم، اضطر المسؤولون اليونانيون أن يتراجعوا ولو جزئياً عن خطة الصهر الأساسية، وأن يقبلوا بالتمييز في بعض الحقوق بين العنصر الإغريقي وغيره من العناصر المختلفة في بلدان الفتح، إرضاءً لجيشهم.

١٧ - غير أن عوامل شتى تضافرت لإنجاح الخطة الجديدة. فالمستوى الحضاري الشرقي كان رفيعاً. فما جاز للإغريق أن يجدوا غضاضة في التعايش المطلوب معه. هذا ودرج أولو الأمر منهم على استحضار عناصر يونانية لتسريع التهلّين ولتغذية الجيش بمقاتلين كانوا معتبرين من الطراز الأول. وبما أنهم رجال حرب، فقد كَثَر الرجال النساء، فأدّى ذلك طبيعيّاً إلى تعدّد التزاوج بينهم وبين الشرقيات.

١٨ - وللطابع الدولي الذي اكتسبه الاقتصاد أثره أيضاً في عملية الصهر، بما أزاله من حواجز سياسية واقتصادية. إذ شقت طرقات جديدة وحُسّنت القديمة فقصرت المسافات وتقاربت الأمصار. وعلاوة على ذلك، فقد أصبحت اليونانية لغة التواصل في حقل الاقتصاد كما في حقل الفكر.

ومما سهّل أيضاً عملية الصهر انتشار الأفكار الجديدة القائلة - ولا سيما بتأثير الرواقية (فقرة رقم ٦٨) - بوحدانية الجنس البشري وبإزالة الفروق بين الناس في إطار حضارة إنسانية هي تراث مشترك للجميع.

١٩ - وهذه التعاليم عزّزت عُرفاً متّبعاً عند الأقدمين وهو تكريم المجتمعات آلهة مجتمعات أخرى استمالةً لها واتقاءً لميلها كليّاً إلى عبادها الأصليين. وتعدّى الأمر مظاهر التكريم الخارجية إلى الاعتقاد بأن ثمة آلهة هي نفسها التي تعبد هنا وهناك وإنما تختلف تسمياتها.

فالإله السامي شمس هو المصري نفسه آمون را، ويلتقي واليوناني زفس... وثمة التقاء أيضاً بين أدونيس الفينيقي وأوزيريس المصري، وهكذا... وسار اللبنانيون في الموجة وراحوا يكرّمون آلهة الآخرين ولا سيما أن آلهتهم عجزت عن حمايتهم فضعفت ثقتهم بها. وعلى صعيد آخر، كان من جراء أزمة العقيدة هذه أن ضعفت الرقابة الاجتماعية وازداد سلطان تعاليم الفلسفة المنادية بانفتاح الأفراد. وقد ساعد على هاتين الظاهرتين (الانفتاح وضعف الرقابة) اتساع رقعة الدولة وانتشار المواطنين في بعيد الآفاق.

٢٠ - المدن

من مميزات الحكم الهلّيني اعتماد المدن مراكز إشعاع للحضارة اليونانية، فأنشأوا مدناً جديدة واختاروا لها مواقع تتلاءم إجمالاً ومقتضيات المواصلات في مراكز استراتيجية عسكريّاً واقتصاديّاً. وجاء ذلك متناسقاً وسياسة الدولة العامة. فمن جهة، كان يجب إسكان المقاتلين المستقدَمين من اليونان، ومن جهة ثانية لا بد من إحداث مراكز تتولى نشر التهلّين وتعميق الأثر الإغريقي، لهذه الغاية ذاتها سعى المسؤولون لكسب ولاء المدن لا لفرضه عليها. فكان ذلك من أهم العوامل التي حدت على منح المدن استقلالاً وامتيازات وعلى إغداق الهبات. ولم تخل سياسة الدولة من التناقض: فهنا احترام لشخصية المدن، وهناك سعي إلى تذويبها.

٢١ - وما التركيز على المدن بالسياسة الغريبة على لبنان، بل هي في أساس كيانه بالذات ونظامه حينئذ قائم على المدن، وكانت صور أولى المدن اللبنانية التي نالت استقلالاً واسعاً وتلتها صيدا وبيروت وجبيل وطرابلس. وضربت هذه المدن النقود باسمها، ونقشتها بنقوش ورموز فينيقية وإغريقية. لكن لا بد من الإشارة إلى أن نشوء المدن الجديدة، وإن بعيدة عن لبنان، أخذ حصة من دور المدن الفينيقية الأصلية.

٢٢ - كان يدير شؤون المدن المستقلّة حكّام منتخبون ومجالس شيوخ، وكانت تتمتع باستقلال إداري واسع، وبامتيازات مالية، ومنها الإعفاء من الضرائب، وتحتفظ بأعرافها القضائية. وقد تُرك لبعضها إقامة علاقات شبه دبلوماسية مع غيرها من المدن وأعطيت نوعاً من حق منح اللجوء السياسي إليها، وقد مورس هذا الحق بالفعل. وحمل اللاجئون السياسيون معهم ما مكّنهم من الإسهام إسهاماً فاعلاً في إنماء ازدهار المدينة. غير أن المدن لم تكن متشابهة تماماً في امتيازاتها فمنها ما غلب فيها الطابع الإداري المحض، ومنها العسكري ومنها الاقتصادي... ولما تكاثرت الحروب، فعجزت خزينة الدولة عن التمويل، استعان

الملوك بواردات المدن، ومنحوها لقاء مساعدتها، امتيازاً يخولها التزام جانب الحياد إذا شاءت. وأيّاً كان الدور، فالمدينة مركز ثقل في المحيط تلتقي فيه القرى دون أن تذوب.

٢٣ - وأعار الملوك الهلّينيون عموماً ناحية التنظيم المدني قسطاً وافراً من العناية، فزيّنوا المدن بالشوارع العريضة والساحات والملاعب والحمامات، بالإضافة إلى الكثير من آيات الفن. وسيتأثر التنظيم المدني والهندسة المعمارية الرومانيين بالفن والتنظيم اليونانيين.

٢٤ - غير أن الاهتمام بالتهلّين لم ينحصر في المدن وحدها، بل شمل الأرياف أيضاً، وهنالك مجموعات بشرية من غير الإغريق أُنشئت في محيط الشعوب الآسيوية وكانت أشبه بالمستوطنات العسكرية والهدف منها ضبط الأمن أولاً، لكنها قامت بدور حضاري أيضاً. وجدير بالذكر أن آثار الهلّينية بقيت في لبنان وسائر الشرق حتى بعد زوال الممالك اليونانية.

٢٥ - مهما يكن من شأن التهلّين، لم تفقد الأقطار الشرقية، ومنها اللبنانية، شخصيتها، ولم تتخلّ عن ثقافتها. فمن الناحية الاجتماعية، ظلت التراتبية الطبقية المحلية قائمة. ومن هذا القبيل، تميّزت طبقتا الارستقراطية ورجال الدين بتنظيم خاص ومناصب رفيعة وثروة وافرة. وقد كان من حسن طالع السلوقيين أن نجحوا في التوفيق بين هاتين الطبقتين الحاكمتين المحليتين والطبقة الحاكمة اليونانية، بينما كانت السلطة في مصر على خلاف مستحكم مع الكهنة. وبذلك تفادى السلوقيون الاضطرابات الشعبية التي اضطر البطالسة إلى مجابهتها بين الحين والحين، حتى كأن ثمة تحالفاً عند الأولين بين الحكام ضد الشعب، بينما استفاد الشعب المصري من تصدّع جبهة الحكام...

وهنا يُسجَّلُ مأخذ هام على السلوقيين وهو قلة إكتراثهم بسواد الشعب فتركوا الأمور تسير دون كبير عناية من قبلهم بصحة السير.

٢٦ - ومن أبرز مظاهر الصمود للتهلّين احتفاظ الشعب بلغته. فبينما اليونانية لغة الدولة الرسمية، وقد أرادوها أيضاً لغة الثقافة، ظلّت اللهجات السامية حية وتمت الغلبة فيها للآرامية. وكثيراً ما يُستشهد على ذلك بأن السيد المسيح كان يخاطب الناس بالآرامية. وهذا الوضع فرض على طبقة الحكام اليونانيين أن تستعين بالعديد من الموظفين المحليين لتأمين الصلة بعامة الشعب بمخاطبته بلغته.

ومما يجدر التنويه به أن ظاهرة الطبع والانطباع لم تتجل في اتجاه واحد أي التهلّين. فكما أن الحضارة الهلّينية انتشرت في الشرق وطبعته بطابع جديد، كذلك تأثر الإغريق بحضارة الشرقيين، فكان تهلّينٌ وكان استشراق، وكلاهما صبّ في حقل الانصهار.

٢٧ ـ النشاط الاقتصادي

عوامل شتى نفصّلها في ما يلي تضافرت فنَشُطَ الاقتصاد. إلا أنه أصيب بنكسة عابرة، إثر وفاة الاسكندر بسبب الحروب التي دارت بين خلفائه واقتسامهم الأمبراطورية ثم انقسام الأجزاء المقتسمة ـ ولا سيما في دولة السلوقيين ـ وانحطاطها مقدمة لزوالها. ذلك أن ضبط الأمن والإدارة كان من عناصر الازدهار الفاعلة، فلما وهن وهنت معه. غير أن حقب الاستمرار الأمني التي مرت بها الممالك الاسكندرية أتت بحصيلة إجمالية إيجابية، بما وفرت من إطار عام سمح للعوامل المؤاتية التالية أن تفعل فعلها.

٢٨ ـ المواصلات والتجارة

أشرنا في ما تقدم إلى تحسين الاسكندر شبكة المواصلات التي أنشأها ملوك الفرس وتكثيفها وتوسيعها، فكان لها الدور الكبير في تنشيط التبادل التجاري، فازدهار الاقتصاد بصورة عامة. وزاد المواصلات فاعلية إنشاء «الإسكندريات» (أي المدن التي أطلق عليها اسم الاسكندر) في مراكز استراتيجية حربيّاً واقتصاديّاً، فجاءت بمثابة محطات ذات فائدة كبيرة. وثمة اختلاف حول عددها: فمن قائل إنه بلغ الأربعين، إلى زاعم أنه ناهز السبعين، إلى روايات أخرى بين الرقمين. ولئن بقي بعض تلك المدن قائماً إلى اليوم سواء بالاسم الأصلي أو باسم محرّف، فإن بعضاً آخر قد انقرض. والسبب الغالب في الانقراض هو اختيار المكان أحياناً لا على أساس الموقع الجغرافي وأهميته اقتصاديّاً واستراتيجياً، بل لمجرد تخليد نصر أو مآثر أخرى. أما المدن التي تَوَافَقَ فيها الاختيار السياسي والإطار الطبيعي فقد أصبحت عواصم ذات اسم فاعل في الازدهار العام كما في التهلّين. ولا ريب أن الدور الأول بين تلك الحواضر كان لاسكندرية مصر وقد أولاها البطالسة عناية فائقة وأرادوها مزاحمة للحواضر اللبنانية.

٢٩ ـ وتلك المدن، سواء أبُنيت في المكان الخصب أم في الصحراء، قامت بدور هام بالنسبة إلى المرافئ اللبنانية، إذ جاءت بمثابة معالم توجه القوافل البرية المنطلقة من الصين والهند وأواسط آسيا شطر البحر المتوسط فتصبّ بضائعها في مرافئه، ومنها اللبنانية، فيَرِدُها حرير الصين، وتوابل المحيط الهندي، والحجارة الكريمة من مختلف أنحاء آسيا. ومن تجليات هذه الحركة التجارية الناشطة إنشاء مستعمرات صورية وصيداوية في جنوب فلسطين، وفي اتجاه آخر، على سواحل المتوسط وفي بعض الجزر مثل رودس وديلوس... كما احتفظت الشواطئ اللبنانية إجمالاً بدور الوسيط بين سيناء وطوروس والمناطق المحيطة بها. وهذا النشاط كان من العوامل التي تفسّر تنافس السلوقيين والبطالسة على امتلاك موانئ لبنان. وقد أشرنا في ما تقدم إلى أن الغلبة كانت بوجه العموم للبطالسة في القرن الثالث ق.م. وفي

ما تبقى من الحقبة الهلّينية للسلوقيين (الفقرتان رقم ١٢ ورقم ١٣).

٣٠ ـ الملاحة

تطورت الملاحة، ونشطت المرافئ وأُحدثت موانئ جديدة، وأُنشئت في الخارج مستعمرات لبنانية قامت في آن معاً بدور المستودعات لبضائع بلدها. وتخصص بعض الموانى، أقلّه جزئياً، في أنواع معيّنة من البضائع، كالأرجوان، والزجاج، والفواكه، والزبيب... ونمت الرساميل النقدية والعقارية.

٣١ ـ النقد والرساميل

مما ساعد على النماء الاقتصادي وفرة النقد فتداوله، ووضع قواعد للمعادلة بين النقود المتداولة. أما التفاوت في قيم تلك النقود فكان ضئيلاً. وضرب الاسكندر سكّة جديدة باسمه أسهمت في تسهيل التبادل. وقد أدّت كثرة النقد إلى تدنّيه فإلى ارتفاع الأسعار. وصادف ذلك تدنّياً في الأجور نتيجة لمزاحمة الأرقاء ـ وأجورهم زهيدة ـ وقد كثر عددهم بتتابع الغزوات والحروب وأيضاً برواج أسواق النخاسة، فتولّدت ضائقة. ويجدر التنويه بأن خلفاء الاسكندر، يوم اعتمدوا مبدأ التمييز بين الإغريق وسائر شعوب الأمبراطورية، كان في جملة ما حفزهم على ذلك رغبة في استغلال المغلوبين اقتصاديّاً. لكن انخفاض مستوى الحياة ـ حتى إن الطبقات الدنيا وبعض المتوسطة اقترب وضعها من البروليتاريا ـ لم يكن ليقضّ مضاجع الحكام، ولا سيما أنه يؤدي إلى تدنٍّ في أجور اليد العاملة يستفيدون وأصحابهم منه. وظهرت هذه النظرة للأمور في مصر أكثر منها عند السلوقيين. ومن هذا القبيل أيضاً كان أن انصبّ اهتمام الحكام الهلّينيين على تشجيع التصدير، غير مبالين بالاستيراد إلا بمقدار ما يهم اليونانيين المقيمين في البلاد.

فإذا وضعنا في كفة من الميزان انتشار الرساميل وازديادها، وفي الكفة المقابلة تردّي أوضاع الطبقة الوسطى فما دون، فهمنا ردّات الفعل الاجتماعية، وما أثارته من أصداء على الصعيد الأخلاقي، إذ راح المصلحون يندّدون بأنواع البذخ ويتناولون، في جملة ما يتناولون، إسراف الأغنياء في استعمال الحرير لباساً أو زينة.

٣٢ ـ الزراعة والصناعة

سار الاسكندر وخلفاؤه من بعده على سياسة داريوس الزراعية فشجّعوا هذا القطاع بحفر الأقنية للري وتحسين مجاري المياه والسدود، وتعليم اتقان الزراعة. وكان أثر هذه السياسة أبلغ حيث المساحات واسعة والزراعة مصدر أساسي من مصادر الدخل.

٣٣ ـ أما لبنان، فلم يستفد الكثير، نظراً إلى نظام الملكية فيه وإلى ضيق المجالات

الزراعية. ووجّه الحكام عناية خاصة إلى صغار الملاكين، حتى قام بين هذين الطرفين تقارب على حساب الملاّكين الكبار ومنهم من كانوا زعماء محليين.

ربا الانتاج الزراعي، ودخلت لبنان أصناف جديدة من المزروعات، وتحسّنت جودة الزراعات التقليدية من كرمة وزيتون وفواكه. وعُنِيَ الحكام ولا سيما البطالسة بأحراج لبنان مصدراً للأخشاب الضرورية للأساطيل.

٣٤ - وكذلك احتفظت الموادّ الصناعية التقليدية بأولويتها وشهرتها ولا سيما الأرجوان، والنسيج والزجاج والبرونز والعطور والمجوهرات. ونمت أنشطة صناعية جديدة باستغلال مناجم متوسطة الغنى بالحديد والنحاس، واستُحدثت مراكز صناعية استقطبت عناصر ريفية أفادت من امتيازات المدن، وزادت عدد سكانها. لكن لبنان عموماً ظل طوال العهد الهلّيني، يعاني من مزاحمة المدن الجديدة التي أولاها الحكّام عناية خاصة كالاسكندرية وأنطاكية واللاذقية..

وكانت البلاد تزخر بيد عاملة حاذقة فغزت صناعاتها الأسواق. ووفر العمال فانتظموا في جمعيات حرفيين تشبه النقابات وقام أحياناً، بين المدن، اتحادات نقابية. وفي المقابل تنادى رجال الأعمال فتجمّعوا في نوادٍ لها نظامها وشأنها.

٣٥ - الإدارة، المالية، العدلية

قِصَر عمر الاسكندر، واتساع الفتح وسرعته عوامل لم تترك للفاتح الكبير متسعاً من الوقت كافياً لتنظيم الإدارة والعدلية جذريّاً في مملكته. وأدرك الاسكندر قيمة التنظيم الفارسي في كلا الحقلين، فاعتمده، واحتفظ بعدد كبير من الحكّام الفرس (المرازبة) تاركاً لهم صلاحيات واسعة. لكنه كان يراقبهم بدقة ويعاقب المرتشين منهم بشدة. وعيّن إلى جانب المرزبان مسؤولاً ماليّاً وحاكماً عسكريّاً كانا في غالب الأحيان يونانيين.

٣٦ - أما المدن الساحلية، فلم يتبعها لمرازبة، وأبقى لها كياناتها وعيّن على كل منها حاكماً متصلاً به مباشرة. وهذا الوضع الإداري كان يعكس المعطيات الاقتصادية المتركّزة حول البحر المتوسط. وفي المدن الفينيقية بخاصة، أقرّ الفاتح من والاه من ملوكها على عرشه، بعد الحدّ من صلاحياته.

هكذا بدت خريطة الأمبراطورية الإدارية فسيفساء من التنظيمات يربط بينها شخص الملك.

٣٧ - وتابع خلفاء الاسكندر نهجه لجهة اعتماد التقسيمات الإدارية الفارسية. أما على صعيد الأشخاص، فقد عيّنوا إجمالاً في المراتب العليا مقدونيين ويونانيين يليهم موظفون من

سكان البلد الأصليين، ومردّ الأمر أولاً إلى ما أشرنا إليه من رفض الفاتحين أن يتساووا والمغلوبين، واقتناعهم بتفوقهم الحضاري. يضاف إلى ذلك شعور الإغريق بالغربة وبالتالي بضرورة إسناد المسؤوليات إلى أشخاص لا يرقى إلى إخلاصهم شك. ومن الأسباب أيضاً كون اليونانية لغة الدولة الرسمية ولغة الطبقات العليا. أما سواد الشعب، فكان يجهل اليونانية، فتوجّب التعامل معه بالآرامية، فكان من الضروري تعيين الموظفين الصغار المحتكّين مباشرة به ممن يتقنون لغته، أما كبارهم فيتعاملون باليونانية.

٣٨ - وبقيت الفروق في ممارسة الإدارة بين المدن والريف. ففي الأرياف، تكاد سلطة الملك أن تكون مباشرة، لا تعوقها تنظيمات محلية تحجب بينها وبين الشعب، يضاف إلى ذلك حق الملك بامتلاك أراضي الفتوح - فكان يملك بالتالي تموين الريف - ويفرض أنواع الغرامات والسخرة مما زاد في إحكام قبضته. أما في المدن، فثمة تقليد يقضي بحد أدنى من الاستقلال ولا سيما أنها كانت عواصم لممالك. وتنافس السلوقيون والبطالسة على امتلاكها، فتأرجحت بينهما، فاكتسبت شخصيتها مزيداً من البروز والتميّز عن المرزبانات. وتجدر الإشارة إلى أن المدن التابعة للبطالسة كانت أوثق ارتباطاً بالسلطة المركزية من المدن السلوقية.

٣٩ - أما الناحية المالية، فلم تستوقف الاسكندر طويلاً، واكتفى بتدابير احترازية أشرنا إليها. كذلك وجد في خزائن ملوك فارس كنوزاً طائلة غطت أكلاف الحرب بل فاضت عليها كثيراً. أما خلفاؤه فقد أسرفوا في صرفها، فتضاءل المخزون الذهبي، فتوجب اللجوء إلى الضرائب، ولا سيما أن الحروب التي دارت بينهم أرهقت خزائنهم، وأن مصاريف الدولة تزايدت من جراء الحرب، وتضخم نفقات الجيش والموظفين، وأكلاف السياسة العمرانية والثقافية.

يمكن إيجاز الخطوط العامة للسياسة المالية كما يلي: تؤمن الواردات بتغريم بلدان الفتوح غير اليونانية بالدرجة الأولى. هذه الواردات متنوّعة (ضرائب، جمارك، سخرة...).

في ما يتعلق بالضرائب، تعطى الأفضلية لغير المباشرة لأن ضبطها لا يحتاج إلى تحريات متواصلة حول الأشخاص والأموال. وغالباً ما اختصر الملوك الجباية بإلزامهم مدينة أو منطقة أو مجموعة بشريّة تقديم مبلغ مقطوع، على أن تتولى الوحدة المعنية عمليتي توزيع الضرائب على المكلفين وتحصيلها. ومارست الدولة نظام الاحتكار لبعض مصادر الثروة ولا سيما المناجم والغابات.

٤٠ - في الحقل العدلي، كما في الإداري، آثر الاسكندر احترام تراث الشعوب الداخلة في طاعته، فتركها تسوسها شرائعها وأعرافها. وثمة حالات محدودة حصر بتّها بالعنصر

الإغريقي كالجرائم التي نيط النظر فيها بالجيش، ومنها، على سبيل المثال، جريمة الخيانة العظمى. غير أن خلفاء الاسكندر تشددوا في التهلّين، فأصاب العدلية منه ما أصاب سائر المرافق على حساب شخصيتها التقليدية، ولا سيما عبر ما أصدره الملوك الهلّينيون من تشريعات جديدة.

٤١ - الجيش:

يوم زحف جيش الاسكندر عام ٣٣٤ ق.م. لغزو فارس، كان عدده حوالى ثلاثين ألفاً من المشاة وخمسة آلاف خيّال، وعشية رجوعه من الهند عام ٣٢٧ ق.م. أصبح الرقمان المذكوران مئة وعشرين ومئة وخمسين ألفاً، يضاف إليهما عدد ضخم من المساعدين في حقول السلاح والتموين والإدارة والخدمات وغيرها من قطاع المعتمدية العسكرية. وإذا أدخلنا في الحساب - كما هو مفروض - عدد القتلى والمقعدين، يتضح لنا اضطرار الاسكندر إلى تجديد جيشه وتضخيمه باستمرار، فحاجته إلى الاستعانة بعناصر من غير الإغريق. هذا الأمر شكّل جزءاً من السياسة العامة التي اعتمدها الفاتح والمبتغية دمج المجتمعات ببعضها البعض.

وبلغت ثقة الاسكندر بنفسه وبتعلّق المحاربين به حدّاً راح معه يعهد إلى فُرسٍ بقيادة فصائل من جيشه. ولما تكاثر الغرباء، جعل لهم أنظمة خاصة بهم تتلاءم وعاداتهم والمناخ الذي تعودوا، حتى قيل إن كل بقعة أقام فيها الاسكندر كان لها جيش ذو طابع خاص.

٤٢ - غير أن العنصر اليوناني - والجحافل المقدونية بخاصة - ظل نواة الجيش وقوامه، كما كان الدعامة الأساسية لكيان الدولة وسياستها. وحرص الاسكندر وخلفاؤه من بعده على ألا يذوب هذا العنصر في الجموع الكبيرة المحيطة به، لا سيما وأن القاعدة العامة في الخطط العسكرية اليونانية كانت تؤثر النوعية على الكمية، فتعنى بتدريب نخبة من المقاتلين تدريباً عالياً يضمن لها إمكانية زعزعة صفوف العدو واختراقها، أما دور سائر وحدات الجيش فمساندة وتكامل. وليس من باب الصدفة أن يتعوّد الناس القول في ذاك الحين إن الجحافل المقدونية لا يصمد لها إلا جحافل مقدونية. وإلى ذلك لم يكن السلوقيون والبطالسة يثقون بغير اليونانيين كل الثقة.

٤٣ - من هنا سَعْيُ خلفاء الاسكندر إلى استقدام العناصر الإغريقية وعدم التردد في إغرائها. ولما كانت الممالك الشرقية قد ورثت عن فارس كنوزاً وافرة وتنظيمات مالية جيدة، فقد سمح لها وضعها المالي بدفع ما يجب من المال ردحاً من الزمن. لكن كثرة الحروب وتضاؤل النقد في الخزينة، فرضا نظاماً جديداً يقوم على الإتيان بالمقاتلين مع عيالهم وإسكانهم الأراضي الأميرية، يستغلونها بدلاً عن خدماتهم ويستقرّون فيها. ثم يتدرّب

الأبناء على أيدي الآباء، وتكمل الدولة تدريبهم في معسكراتها، فتؤمن استمرار التجنيد. ولما توجبت الاستعانة بعناصر غير يونانية، آثر الملوك تجنيد المرتزقة لما لديهم من الخبرة. وكانوا يزيدونهم تقنية بتدريب خاص مكثّف. وما لبثت أن أُنشئت أسواق يتجمع فيها أقوام عرفوا بشدة البأس وبإتقان فن القتال، يعرضون خدماتهم فيطوّعون في الجيش الهليني.

٤٤ - ومع الأيام، وبفعل الإرهاق المالي وضعف الدولة، فرض الواقع تنظيماً جديداً حصرت بموجبه القوة الدائمة والرئيسية بالحرس الملكي - وغالبية عناصره مقدونية أو يونانية - وفي حاميات الثكنات ولا سيما التخومية منها ومهمتها التهلّين إلى جانب الدفاع. وكان لهذا النظام حسنات أخرى، أهمها تجنّب انعكاس الحاجات العسكرية تجنيداً إجبارياً مثيراً للأهلين. أما الانعكاسات الضريبية فكان تحمّلها أسهل.

٤٥ - وتجدر الإشارة إلى أن تطوّر فن القتال فرض الاهتمام بغير سلاح: معدات الحصار، النقل، البحرية... غير أن الجيش، رغم تعزيزه كمؤسسة، ورغم كونه عماد الدولة، لم يُمنح صلاحيات سياسية. لكنه قد يؤثّر في توجيه القرار، وتُرك له حق القرار في الحقل الجنائي، ينظر في الجنايات الكبرى ولا سيما في ما يتعلق منها بالخيانة العظمى كما أشرنا سابقاً (فقرة رقم ٤٠).

٤٦ - على صعيد القيادة، كان الملك الهلّيني، كالاسكندر، قائد الجيش. وليس مجرد اتفاق أن عشرة من الملوك السلوقيين من أصل أربعة عشر لاقوا حتفهم في ساحات القتال. وهكذا طبعت الملكية بطابع عسكري حافظت عليه بحكم كثرة الحروب والخوف الدائم من الثورات، حتى قيل في العالم الهلّيني إنه عالم عسكري. وكان الاسكندر يحرص على مراعاة شعور أعوانه العسكريين فيعاملهم كإخوة في السلاح، وكانوا هم يبادلونه هذه المعاملة إخلاصاً واستعداداً دائماً للتضحية. واستمرت هذه الروح بعد الاسكندر كأنها تكريس لطابع البلاط العسكري.

السلطة المركزية - الملك

نوهنا في ما تقدم بميل الاسكندر إلى الأخذ بالعادات التي ترفع الملوك فوق مصاف البشر. ولم يكن ذلك وليد مجرد طموح أو تسامح، علماً بأن الشعورين متوافران لديه. فثمة تضافر بين واقع ويقين. أما الواقع فشسوع الامبراطورية وتنوّعها، وأما اليقين فتلاقٍ وتكامل بين نظريات فلسفية وعقائد دينية.

٤٧ - الواقع

بانحطاط الدول - المدن الديمقراطية في اليونان، ونموذجها المثالي أثينا، وبروز الملكيات

ولا سيما في مقدونيا، تغيرت نظرة الإغريق إلى نُظُم الحكم. فحجم الدويلة لم يعد يسمح لها بمواجهة مسؤوليات تعظم باستمرار، والحروب متواصلة ومتزايدة الأعباء. هذا الأمر كان حدا بالمدن على التكتل في ما يشبه الاتحادات الكونفدرالية، التي جاءت بمثابة مرحلة انتقالية على الطريق المؤدي إلى الملكية، فكان من باب أولى ألا يفكّر الفاتحون اليونانيون بفرض نظام المدينة في بلدان الفتوح، بل كان أحب إليهم أن يحترموا الكيانات القائمة ويظهروا بمظهر الورثة الشرعيين لها فيكسبوا تأييد سكانها.

وبتقهقر الدويلات، تقهقرت الثقة بآلهتها لعجزها عن حمايتها، فتزعزع عنصر من العناصر المكونة للكيانات القائمة وقوي الشعور بجدوى الكيانات الواسعة. ومن تجلياته انه رغم وفاة الاسكندر واحتراب قواده دهراً طويلاً، لم يتخل الناس عن فكرة الملكية، فلئن زال الملوك فقد بقيت الملكية. واتسع نطاق المملكة المقدونية، فاستحالت امبراطورية مترامية الأطراف تضم أنواع المناطق والأعراق واللغات والعقائد... حتى كاد العاهل أن يكون الرابطة الوحيدة الجامعة بين ممالكه المبعثرة. فإذا قوي، تجمعت وقويت. فطبيعي والحالة هذه أن يرحّب بكل نظام أو واقع أو نظرية تدعم العرش.

٤٨ ـ اليقين

أشرنا سابقاً إلى تقليد يوناني يرفع الأبطال فوق المستويات المألوفة، وينسب تميّزهم على سائر الناس إلى أسباب ماورائية. فمدينة «أفسس» شيّدت تمثالاً لفيليب الثاني أبي الاسكندر في هيكل أرتيميس. فإذا لم يكن الملك معتبراً إلهاً، فثمة إضفاء مسحة فيها شيء إلهي. وتقترب هذه النظرة من نظرة الفرس إلى ملوكهم. وكان الفرس قد اقتربوا في عقيدتهم الدينية من التوحيد إذ قالوا بإله كوني غير مادي هو «أهورامزدا». فأدى ترابط الحقلين الديني والدنيوي إلى تكوّن فكرة بأن سيّد دولة عالمية بحجمها، إنما اختاره إله هذا العالم لكي يسوسها، فأحيط بهالات الإجلال... أما في مصر، فقد بلغ الإجلال درجة التأليه، كما تقدم.

٤٩ ـ وانعكس الواقع واليقين أفكاراً فلسفية تؤيدهما. فالفيلسوف «ايزوقراطس»، معاصر فيليب الثاني أبي الإسكندر، كان يصف العاهل المقدوني بما يرفعه فوق البشر. وكانت المدرسة الأفلاطونية بشّرت بالملك المِثال وتصوّرت فيه فضائل ومناقب هي «صفات الألوهية بين البشر». ولاقت هذه الأفكار هوىً في نفوس الملوك، فراحوا يشجعون عليها علانية، وينكّلون بالمناوئين ومن أشهرهم ـ على ذمة الراوية ـ كاليستينس، وهو نسيب أرسطو وقد تتلمذ عليه الاسكندر. لكن ذلك الإطناب لاقى نفوراً بين الإغريق. وقد رأينا كيف أن الإسكندر نفسه اضطر إلى مداراة هذا الشعور. إلا أن النفور والمقاومة تضاءلا مع الأيام،

إلى أن زالا بعد موت الاسكندر، كأن القبول بتكريم الأموات أسهل منه بتكريم الأحياء. واستفاد خلفاء الاسكندر من هذا التطور وطوّروه بدورهم. وكانوا أشد حاجة إليه من الاسكندر. فهو ملك أخذ الملك شرعاً عن أبيه. أما هم فأبطال أمر واقع هو أشبه بالانقلابات ويفتقرون إلى الشرعية. فإذا ارتفعوا في سلم الماورائيات ضمنوا هذه الشرعية في أسمى تجلياتها.

٥٠ ـ ولئن تباينت آراء الفلاسفة حول نظرية الملكية ـ ولا غرابة ـ فثمة قواسم مشتركة يلتقون عندها. وهذه القواسم ما عتمت أن اتسمت بما يشبه الطابع القانوني. وحتى الإطراء وما فيه من تعداد لمناقب الملك غدا بمثابة قواعد للحكم، على الحاكم أن يتقيّد بها. فالملك مختار، اصطفته إرادة إلهية تولي الملك من تشاء، وحبته من الصفات ما عزّ. فإذا كانت الشجاعة مثلاً، مفروضة فيه وهو العسكري القائد الأعلى الذي يضيف، بكل نصر جديد، برهاناً جديداً على سموّه وتأييد الآلهة له، فالشجاعة وحدها لا تكفي. وإلى جانبها يفترض توافر البأس بمفهومه الشامل الأعم، والدراية السياسية، والحكمة، والحلم، والتُقى... من هنا ما نثر على الملوك من ألقاب مثل «المنقذ» و«المحسن»، وحتى «تجلي الألوهية».

٥١ ـ والملك قاض أعلى ورأس الإدارة. والعدلية والإدارة يومئذ صنوان، وتجمّعت الصلاحيات بين يديه، وبررتها الدعاية، عفوية أو بتشجيع منه، فأصبح سلطة في حقلي التشريع والإجراء. فهو «القانون الحي»، و«ما يسنّه من أحكام لا محالة عادل». وبذلك سبق تعاليم الفاشيين في القرن العشرين إلى قولهم «إن الزعيم دوماً على حق». وهو يعيّن الموظفين جميعاً ويبدّلهم ويعزلهم كما يرى. والتدرج في الوظائف كما في البلاط يحسب على أساس التفاني في خدمة العرش. وحتى انتقال التاج كان يحصل وفقاً لمشيئة الملك، فله ملء الحق في اختيار خلفه. ومن تجليات الطابع الشخصي للحكم، الاكتفاء بتسمية الملوك باسمهم الشخصي مسبوقاً بلقب «الملك»، فيقال: «الملك سلوقس» و«الملك بطليموس».

٥٢ ـ سلطات مطلقة كان لا بد أن تحد من حرية الشعب. إلا أن هذا الحد لم يكن يتناول سوى الحريات السياسية. أما في باقي الحقول، فإن تنوع تركيبة المملكة ساعد على ترجيح التسامح والاعتدال. بيد أن لذلك السلطان المطلق قيوداً. أولها الصفات الواردة في تعداد المناقب إطراءً كما قدمنا، وقد غدت بمثابة شروط يجب أن تتوافر في الحاكم. فعندما يُمدح الملك لعدله وحلمه مثلاً، فذلك يعني أن عليه أن يكون عادلاً وحليماً، وأن للشعب الحق بأن يحاسبه على هذا الأساس، وإن كان أتى وقت أصبحت فيه تلك القيود مبدئية أكثر منها فعلية.

٥٣ ـ وكان يحيط بالملك بلاط ينتقي منه أعوانه بمثابة الوزراء والمستشارين، وقد استحال

هذا الواقع واجباً باستشارة الآخرين والاستعانة بهم، فإذا بالشورى تقليد يصعب الخروج عليه. وأتى يوم لم يعد فيه انتقاء حاشية البلاط والأعوان متروكاً كليّاً لهوى سيد البلاط، لأن حاشيته أصبحت من العناصر التي يبني عليها الرأي العام حكمه عليه، فتوجب حسبان الحسابات لكل تحرّك. وتجدر الإشارة إلى أن الحاشية لم تشكل حاجزاً بين الملك وشعبه، إذ ظل باستطاعة أبناء الشعب أن يتصلوا دائماً برأس الدولة.

٥٤ - وكذلك الأمر بالنسبة إلى التدرج والرتب. إذ إن إدارة الدولة ازدادت تعقداً مع الأيام والتطور، فاقتضى تسييرها الاستعانة بذوي الكفايات وأصحاب الخبرة، لا التصرف وفق الميل أو التقدير الشخصي.

٥٥ - أما ناحية المراسم، فلم تسر في المنحى نفسه، بل غالباً ما بدت سعياً للتعويض عما فقده الملك من سلطات فعلية أو عما أصاب الدولة من وهن. ففي المراحل الأولى، كان اللباس العسكري المقدوني هو اللباس الرسمي، واقتصر التاج على عصابة من نسيج أبيض، يختلط أحياناً بالأرجوان. وتميّز البطالسة بحمل الصولجان والسلوقيون بخاتم خاص. هذه المراسم فقدت الكثير من بساطتها مع الأيام وتزايد الأثر الشرقي بما يتفق وهالة الإجلال التي اقترنت بالحضرة الملكية وضرورة الإطناب لتغطية الضعف.

٥٦ - الحياة الدينية

بنى الاسكندر سياسته الدينية على أسس التسامح واحترام شعائر الغير. وكان الفرس في المراحل الأولى من فتوحهم قد انتهجوا الطريق نفسه. لكن ضعف دولتهم في مراحلها الأخيرة تسبب بثورات عدة، فكان قمع واقتحام، وكان من الصعب ألا يرافقها تطاول على المقدسات. وصادف ذلك ـجة من الفتور الديني لدى البلاط الفارسي، فأراد الاسكندر استغلال الظرف وراح يزايد على خصومه في هذا الحقل، فاستمال رجال الدين وهم في الشرق أرفع شأناً وأبلغ تأثيراً من زملائهم في الغرب، فظهر بمظهر المصلح الديني، وما حصل أحياناً من تطاول وسطو لم يتعد حالات محدودة وعابرة، وكان الدافع إليه اعتبارات مادية أكثر منها روحية تعصبية.

٥٧ - وحذا خلفاء الاسكندر حذوه. ولم يفكر الإغريق بفرض معتقداتهم، بل على العكس أخذوا الكثير من معتقدات الشرقيين ووجدوا في آلهة اليونان صوراً لآلهة الشرق. وكانوا كلما أسسوا مدينة يبنون فيها هيكلاً. وحرصوا على أن تجري الأعياد وسط أبّهة باهرة. وقد لاقى حرصهم هذا أرضاً خصبة إذ إن العبادات كانت ترتدي طابع التحدي والمنافسة بين المدن والمناطق، في سعي لإضفاء صبغة من القداسة على المدينة أو المنطقة تحتميان بها. ذلك أن العلاقة بين الآلهة والخلق لم تكن مطلقة مجردة، بل مبنية على تأمين مصالح العباد. لذلك،

عند عجز الآلهة عن التأمين، اضطرب المعتقد. وصادف أن انتشرت تيارات فلسفية متسامحة (الفقرة رقم ٦٧ وما بعدها) وكثر اهتمام الناس بخلاص نفوسهم، فراحوا يتطلعون صوب الأديان الشرقية، وهي أوفر مادة من هذا القبيل. وهذا التطلع يتنافى واضطهاد تلك الأديان أو ازدراءها، بل يدعو إلى التعرّف إليها، واستكشاف تعاليمها، فنشّطت تلك الظواهر عملية الصهر الاجتماعي ضالّة الهلّينية المنشودة. وهكذا تبدو ثورة المكابيين (الفقرتان رقم ٦٠ ورقم ٩١) حالة فاردة.

٥٨ - وضع اليهود الخاص

كان اليهود منتظمين بمجتمع خاص يعيشون فيه وفقاً لتقاليدهم الدينية والعرقية. ومع ذلك فقد تأثروا بالحضارة الهلّينية وتبنّوا كثيراً من عادات الإغريق. ومن اليهود من اتخذوا أسماء يونانية. وضلع فريق من نخبتهم في الهلْيَنْةِ إلى درجة أصبحت معها اليونانية لغته حتى في التداول، لا الآرامية لغة الشعب يومئذ. من هنا كان القول بوجود «يهودية مجددة».

٥٩ - ومن أشهر المنادين بالتيار الجديد كاهن أعظم يدعى جازون، وقد أراد إدخال الهلْينة حتى إلى القدس، فاعتمد نظام المدينة اليونانية وأسس داراً للتربية على الطريقة اليونانية في قلب القدس. ومن هذا الاحتكاك على صعيد النخبة، نبعت فكرة ترجمة التوراة إلى اليونانية. وسيأتي يوم (أيام الرومان) يحاول فيه فيلون الاسكندري أو العبري (١٣ ق.م. - ٥٤م.) - وهو معتبر من طلائع الأفلاطونية الحديثة - عملية توفيق بين الدين اليهودي والفلسفة اليونانية.

٦٠ - واحترم الملوك الهلّينيون وضع اليهود عموماً، وتحاشوا أي مساس بشعائرهم الدينية. غير أن الحال تغيرت أيام انطيوخوس الرابع الذي أعلن نفسه إلهاً متجسّداً (ثيوس أبيفانيوس)، وأراد فرض عبادة شخصه في هيكل سليمان. وهذا مما يدل على أن السلوقيين ظلّوا بعيدين عن الشعب، يجهلون مشاعره، مقتصرين على إقامة علاقات حميمة مع النخبة، وقد جاءت الأحداث تبرهن أن ذلك غير كافٍ. فلما أرسل أنطيوخوس الرابع قوة دخلت الهيكل عنوة، شبت ثورة المكابيين عام ١٦٥ ق.م. وكانت المعارضة بدأت تشتد وتنتظم منذ عام ١٦٧ ق.م. فجاء تحدّي الملك الإله بمثابة الفتيل الذي ولّد الانفجار (الفقرة رقم ٩١).

نظرة عامة

٦١ - سجل العهد الهلّيني ثورة في ميادين الفكر والفن والدين، وتأثر الناس بمثل عليا جديدة وجّهت تفكيرهم وحتى نمط حياتهم. ونشطت في القرن الثالث ق.م. حركة فكرية تبلورت سعياً حثيثاً نحو عالم فكري متجدّد. وتعدّدت مراكز الفكر، فلم تعد وقفاً على أثينا.

إنما ظلت الحاضرة الكبيرة ملتقى الفلاسفة الرئيسي. ومن أهم أسباب اللامركزية الفكرية، سياسة التشجيع التي انتهجها الملوك وكبار البورجوازيين إزاء رجال الفكر الذين كانوا محاطين اجتماعياً باحترام كبير. وأعطى الاسكندر نفسه المثل إذ اصطحب، يوم قام بغزو فارس، كوكبة من الفلاسفة والكتاب ورجال الفكر عموماً. غير أن استبداد الملوك الهلينيين ضيّق من حرية التعبير التي كان يتمتع بها أهل الفكر في عهود الجمهوريات الانتخابية. وظهر أثر ذلك بتراجع الفصاحة في الحياة الأدبية، على كون المرحلة الدراسية الأخيرة ظلّت تسمّى «الخطابة»، وبالمبالغة بالتبجيل الذي اضطر رجال الفكر إلى ممارسته في البلاط.

٦٢ - من تجليات النشاط الفكري إنشاء المكتبات، أقلّه في بعض المدن الكبرى، ومن أشهرها مكتبة الاسكندرية، التي ضمت، على ما روي سبعمئة ألف مؤلف. وهذا يتلاءم ودور تلك الحاضرة قطباً من أقطاب الفكر الهليني على غرار ما سيكون لمكتبة بيروت من شأن في حقل التشريع الروماني (الفقرة رقم ١٤٦)، كذلك كان لتلك المكتبة ولشقيقاتها فضل كبير في نشر الثقافة في الشرق. وأنشأ البطالسة أيضاً حدائق حيوانات ونبات، وهم على وجه العموم أولوا هذه المجالات وكل نشاط فكري اهتماماً جاء اهتمام السلوقيين دونه، مع العلم أنهم لم يهملوا جانب الفكر من الحياة، وأن أنطاكية عاصمتهم كان فيها مكتبة ضخمة.

٦٣ - المدن

أدّت المدن قسطاً رئيسيّاً في حقلي الثقافة والتعليم. وقد سبق وأشرنا إلى الدور الذي كان ينتظره منها الاسكندر وخلفاؤه، لا من حيث الاعتبارات العسكرية والاقتصادية وحسب (الفقرة رقم ٢٠) بل من حيث فكرة التهلّين بالذات. لذلك تركوها تبادر وتتصرف، وقلما قيّدوها بقوانين أو تعليمات بهذا الخصوص، وحسبنا تذكير سريع بما قامت به البورجوازية في هذا الميدان (الفقرتان رقم ٢٠ ورقم ٢٧).

٦٤ - وكما أسهمت المدن في انتشار اللغة والفكر اليونانيين، كذلك اللغة اليونانية عادت بالنفع على ازدهار المدن لكونها اللغة الرسمية ولغة النخبة والتواصل على صعيد عالٍ حتى في حقل الاقتصاد.

٦٥ - ومن ميزات المرحلة الهلّينية اشتراك النساء في الحياة الثقافية اشتراكاً لم يعرف من قبل. وهنا أيضاً جاء المثل المحتذى من فوق، من البلاط بالذات. فالبنات يردن المدارس، والنساء عموماً يسرن في التيارات الثقافية التي لم تعد وقفاً على قلة معدودة من الرجال.

٦٦ - ولا بد من التنويه بأن جوّاً من الحرية، حرية الفكر، ساد الحياة الفكرية، وكان خير عون على نمائها، وإذا حصل ثمة استثناءات، فإنما هي حالات خاصة محصورة، كما في

القدس حيث السيطرة لرجال الدين، وكل مخالفة للتعاليم التقليدية يعاقب عليها بشدة تبلغ حد الإعدام.

٦٧ - الفلسفة

في العصر الهلّيني، طرأت تغييرات متنوعة وعميقة في ميدان الفلسفة التقليدي. أما الأسباب، فلا يمكن ولا يجوز حصرها. بيد أن ثمة عوامل لا ينكر أثرها تجدر الإشارة إليها، ومنها

١ - تقدّم العلوم وغزوها ميادين المعرفة حاملة إليها بخاصة طريقة البحث العلمي. ويعتبر القرن الثالث ق.م.، قمة في النشاط العلمي الهلّيني. وكان من جراء المدّ العلمي أن شرع العلماء يفصلون العلم عن الفلسفة أم العلوم.

٢ - صادف ذلك صدمة عقائدية نتيجة انهيار الكيانات اليونانية الصغيرة (المدينة ـ الدولة)، إذ تراجعت هيبة الآلهة حماة تلك الكيانات (فقرة رقم ٤٧). فكأن الناس في ضياع: أين هي الحقيقة؟ وجاء التضارب بين المذاهب المثالية والمذاهب المادية فعرمت موجة الشك حتى استحالت مذهباً علميّاً هو الارتيابية.

٣ - عمت الارتيابية العالم الهلّيني، فازداد التحوّل عن الاهتمامات الماورائية بالطرق التقليدية. وانبرى فلاسفة يقولون بأن الإله زفس وغيره من الآلهة إنما كان واحدهم إنساناً سويّاً، عاش عيشة البشر فأحسن التصرف فاستحق التأليه، ومن هؤلاء من كانوا ملوكاً فكوفئوا على حسن سياستهم. وقويت النزعة إلى كشف غيب ما بعد الموت بطرق جديدة، وهذا مما يفسّر ميل الإغريق إلى الاطلاع على الديانات الشرقية وتفسيرها في ضوء الأفكار المستحدثة، سعياً إلى سدّ فراغ روحي خطير.

٤ - ظهور مذاهب فلسفية جديدة اتخذت ـ ولو جزئيّاً ـ دور البديل عن القديمة، ومن أشهرها الأبيقورية، والرواقية. لكم تداخلت الأسباب والنتائج! فالفراغ الحاصل مهّد الطريق للأفكار الجديدة، وبزوغ هذه الأفكار ساعد بدوره على زعزعة المدرسة التقليدية وبالتالي على حصول الفراغ.

٦٨ - الرواقية (Stoïcisme)

وتُعرف أيضاً بمذهب زينون نسبة إلى مؤسسها اللبناني الأصل المولود في مستعمرة «كيتيوم» الفينيقية في جزيرة قبرص (٣٣٥ ـ ٢٦٤ ق.م.) وقد غلبت تسميتها بالرواقية، لأن زينون كان يعلّم تحت رواق (Stoa، ومنها Stoïcisme) في أثينا. لم تصلنا تآليفه إلا فتاتاً. ومما ساعد على ديمومة تعاليمه التقاؤها على الصعيد الأخلاقي وبعض التعاليم المسيحية.

في الرواقية نزعة روحانية أخلاقية مميزة. يقول المذهب بأن ذاتاً إلٰهية واحدة هي وجدان العالم ومسيرته. أما الآلهة فما هي إلا وجوه مختلفة لهذه الذات، والنفس جزء منها، لذلك فالبشر جميعاً متساوون، وللإنسان حقوق طبيعية وهو جدير بالمحبة والاحترام... والنفس بعد الموت تتّحد بالذات الإلٰهية، فلا خلود لنفس بمفردها، وبالتالي فمكافأة الفضيلة تحصل في هذا العالم، وذلك بإشعار الإنسان بالسعادة لعمله الخير.

وتعتبر الرواقية أن قمة النماء الأخلاقي هي في الانصراف للعلم، للحكمة، ومفروض في الحكيم أن يعيش وفقاً للنظام الكوني، وللتوصل إلى ذلك، عليه أن يتحرر من الأهواء وأن يسيطر عليها فيحرّر نفسه. وليس في استطاعة أحد أن يجرّد الحكيم من صفاته. ويوضح زينون نظريته العلمية فيقول: بما أن الفلسفة التقليدية فشلت، يجب التركيز على البحث العلمي، لا بمعنى التخلّي عن الفلسفة، بل بمعنى صبغها بالصبغة العلمية ولا سيما لجهة الطريقة.

في الرواقية ثورة إن من حيث العقيدة بالذات، أم من حيث النظرة إلى المجتمع الإنساني وإلى حقوق الإنسان. فلا غرو والحالة هذه أن يقترن اسم هذا المذهب بمعاني سمو الأخلاق.

٦٩ - ومن اللبنانيين المنتمين إلى المدرسة الرواقية بيتس الصيداوي (القرن الثاني ق.م.) وانتباتر الصوري (القرن الأول ق.م.). وتجدر الملاحظة هنا أن رجال الفكر عموماً كانوا يختارون أسماء يونانية. وفي ما وصلنا من تعاليم الأول أثر للفيثاغورية ولا سيما ما يخصّ به عالَم النجوم من اهتمام ويجعله عالَماً إلٰهياً. وبذلك أصبح الفلك جزءاً من فلسفة.

٧٠ - الأبيقورية

نسبة إلى الفيلسوف اليوناني «أبيقورس» (٣٤١ - ٢٧٠ ق.م.) وقد أسس في أثينا مدرسة أسماها «البستان». واشتهرت تعاليمه بالندب على السعي إلى السعادة في الحياة، فأسيء فهمها وغدت في نظر السواد دعوة إلى الانغماس في الملذات وهذا خطأ. فالسعادة المعنية هي انعدام الألم. والمدرسة تقاوم الانغماس المشار إليه وترى له عاقبة وخيمة، لا لذيوله الجسدية وحسب، بل لما فيه من استعباد التلذذ للمستلذّ. وهي من هذا القبيل تلتقي والرواقية في سمو التفكير. أما قولها بأن لا داعي إلى الخوف من قصاص إلٰهي، فهو لا يعني الإباحية، وإنما هو نتيجة منطقية لاعتقادها بأن الآلهة لا تتعاطى هذه الشؤون.

٧١ - أما الفلسفة التقليدية من مدرسة سقراط وأفلاطون وأرسطو، فقد ظلت رائجة ومحترمة. ولعل «ديودورس» الصوري أبرز اللبنانيين المنتمين إليها، وكان خلال حقبة من

الزمن على رأس المدرسة «المشائية» في أثينا. ومعلوم أن هذه المدرسة دعيت كذلك لأن أرسطو - وقيل أيضاً أفلاطون - كان يلقي دروسه وهو يمشي. ومن تعاليم ديودورس أن الخير الأعظم هو الجمع بين الفضيلة وعدم الألم، والفكرتان تمثلان عنصرين أساسيين في الرواقية والأبيقورية، مما يدلّ على مدى انتشار هاتين المدرستين. ويبدو أن تعاليم ديودورس كان لها أصداء تعدّت حدود لبنان إلى جواره.

٧٢ - وقامت الحركة «الكلبية» فأسيء أيضاً فهم مقاصدها، إلى درجة غدت معها التسمية مرادفاً للفظة «وقاحة»، لكن من المسلّم به أن هذه الحركة جاءت ثورة على القديم وحيث تطرفت ولا سيما لجهة اللهجة والأسلوب في مهاجمة ما كان مألوفاً، أثارت الاستنكار. ومع ذلك فقد كان لها مؤيدون. ومن أشهر أعلامها «ديوجينس» (٤١٣ - ٣٢٧ ق.م.) و«مينيبوس» (في القرنين الرابع والثالث ق.م.).

كتابات الكلبيين ملأى بالنقد اللاذع للحياة الاجتماعية، وبعبارات الاحتقار للمال والجاه والمراسم، وبالدعوة إلى حياة طبيعية بسيطة خالية من كل زخرفة. ومن المأثور عن ديوجينس حمله مصباحاً في وضح النهار «مفتشاً عن رجل». وكذلك جوابه الاسكندر إذ سأله ماذا يريد: «زح من شمسي إنك تحجبها عني». في هاتين الحادثتين مختصر مفيد لنوع تفكيره.

٧٣ - العلوم

بلغ الفكر العلمي أوجه في القرن الثالث ق.م. وعرفت العلوم ازدهاراً رائعاً في العصور الهلّينية بوجه العموم، وساد المجتمع الهلّيني جو علمي كان مدعاة إلى فضول علمي واسع الانتشار، خلاق. ولكانت العلوم سجلت تطوراً أوفى لو توافرت لها الوسائل المادية أو الفكرية اللازمة. فافتقارها إلى علم الجبر مثلاً كان عائقاً دون تقدمها بعيداً. وحسبنا هنا الإشارة إلى الخدمات الجلّى التي قدّمها هذا العلم للحركة العلمية العامة في العصر العباسي، ولا حاجة إلى التذكير بأن لفظة جبر عربية أصلاً. أما في ما يتعلق بالأدوات العملية المادية، فهي إنما توافرت بقدر مقبول في حقول الطب.

من أشهر الأعلام «أوقليدس» (القرن الثالث ق.م.) ذو الشهرة المتطايرة، وقد ظلت تعاليمه أساساً لمبادىء علم الهندسة حتى في المرحلة التاريخية المعاصرة. وكذلك تعاليم «أرخميدس» (٢٨٧ - ٢١٢ ق.م.) وتجاربه واختراعاته لا تزال، إلى أيامنا، جزءاً من الأسس العلمية المعتمدة.

وسجل علم الفلك تقدماً كبيراً. ومن أشهر رواده «أراستوتينس» الذي توصّل إلى قياس دائرة الكرة الأرضية بدقة خارقة بالنسبة إلى زمانه (٣٩,٦٩٠ ك.م. بدلاً من ٤٠,٠٧٥ لدائرة خط الاستواء، و٤٠,٠٠٧ للدائرة المارة بالقطبين).

وقاس «ارستارخوس» (٣١٠ - ٢٣٠ ق.م.) حجمي الشمس والقمر والمسافات التي تفصلها عن الأرض. وقال إن الأرض تدور حول الشمس مما أثار عليه الناس وحتى بعض أوساط العلماء.

٧٤ - الطب

يأتي الطب في الدرجة الأولى بين العلوم التطبيقية، ومعه علوم الأحياء. واستفاد الطب من سابقة المومياء المصرية، وما تفترض من اطلاع دقيق في حقل التشريح. وتطور هذا العلم فدخل في التفاصيل، فشُرِّح الدماغ، والنخاع الشوكي، والعين... واكتسب الطب كثيراً من التفاعل بين الحضارتين الشرقية واليونانية.

أما لبنان، فكانت حصته خفيفة في ميدان العلوم، ولم يبرز منه علماء لهم شأن رفيع.

٧٥ - التاريخ والجغرافيا

أفاد التاريخ والجغرافيا من الجو العلمي العام وما فيه من أبحاث ومناقشات، وحلقات فكر وما إلى ذلك، بحيث أصبحت البيئة العلمية متوافرة مؤاتية. ولا ريب أن أبرز الأسماء في تلك الحقبة هو «بوليبيوس» (٢٠٢ - ١٢٠ ق.م.) الذي أدخل طريقة جديدة ونظرة خلاقة إلى التاريخ. يوناني الأصل، قضى سنوات طويلة خارج بلاده ولا سيما في روما أو مع عظام الرومان من قادة عسكريين رافقهم في حملاتهم، إلى سياسيين، إلى غيرهم.. وقد ثار على الطريقة القديمة التي ترى في التاريخ نوعاً من الأدب أو حتى من الشعر. فالتاريخ في نظره علم الوقائع، يشمل الاطلاع على المصادر، ونقدها، وتقصّي الحقيقة واستنباط القواعد العامة للتاريخ استناداً إلى الجغرافيا والخبرة من عسكرية وسياسية وإنسانية بشكل عام، والأخذ بعين الاعتبار العوامل الدينية، والمؤسسات من مدنية وعسكرية، والطاقة الاقتصادية. يشرح الأسباب ويستعين بالفلسفة لاستنباط قواعد التاريخ وفلسفته. ولقد كتب لطريقته نجاح كبير هي جديرة به، وغدت بمثابة مدرسة، لم يأت بوليبيوس إلى الشرق، لكنه، أثّر فيه كما أثّر في بعض بلاد الغرب مما لم يزر.

أما في ما يخصّ فينيقيا، فنعود إلى تكرار الصدف وكأنها قدر عنيد إذ إن تاريخها، في هذه الفترة، كما في سواها، لم يكتبه الفينيقيون وإنما كتبه عنهم غيرهم أو أعداؤهم، وما قد يكونون كتبوه ضاع، أو لم يصلنا منه سوى النزر.

٧٦ - الأدب

تميز الأدب بعودة إلى القديم عن طريق الملاحم، وبنوع أخصّ عن طريق الشعر

الغنائي والشعر الرعوي أو الريفي. وقد تطور هذان النوعان وانتشرا انتشاراً واسعاً يدل على حنين إلى الطبيعة مردّه، في جملة العوامل، إلى طغيان العيش في المدن. وكذلك نلاحظ صبغة علمية في ذكر الشعراء للنبات، والطبّ، وعلم الفلك... وما ذلك إلا من مظاهر الجو العلمي العام.

٧٧ - أما النثر فكان أقل حظوة من الشعر. لكن شأنه علا في حقلين

١ - ضبط قواعد اللغة، والنقد الأدبي، والعناية بتحرّي النصوص القديمة بما فيها الشعرية بغية إرجاعها إلى أصالتها.

٢ - التاريخ وقد تأثر ببوليبيوس المتقدم ذكره، وتنوّع من تاريخ علوم، إلى تاريخ فن وشعر، وما إلى ذلك. والميل إلى نقد النصوص من أدبية وتاريخية يدخل في إطار النزعة العلمية العامة وما خلقت من جو شرحنا ميزاته في ما تقدم. لكن، بوجه الإجمال، يمكن القول إن الحقل الأدبي كان أقل الحقول غنىً وبروزاً، وأن النثر تراجع أكثر من الشعر.

٧٨ - أما الأدباء الفينيقيون، فقد كان دورهم، ومكانتهم محدودين، ويبدو من خلال ما وصلنا من آثار وأخبار أن اهتمامهم بزخرفة الكلام وصياغة الإنشاء طغى على اهتمامهم بعمق التفكير والإبداع. واشتهروا بنظم القطع الشعرية القصيرة في المناسبات: نكت في المجالس، وفيّات فأنصبة على القبور. وكثيراً ما عكس شِعرهم صوراً من الحياة الاجتماعية وما فيها من فروق في المستويات استحالت فروقاً طبقية.

٧٩ - الفن

امتاز العصر الهلّيني بازدهار فني، شجع عليه تجمع الثروات الضخمة في أيدي الملوك والطبقات العليا فانتشرت الكماليات. وكانت الفنون في بلدان الشرق دخلت طور انحطاط أخلى المجال للفن اليوناني فطغى الطابع الهلّيني. بينما لم تتأثر اليونان بالشرق إلا قليلاً، علماً بأنها أخذت عنه في غير ناحية ولا سيما في مجال هندسة القبب والقناطر.

حافظ الفن الكلاسيكي على رواجه إلا أن أنواعاً جديدة راجت في الوقت نفسه، نذكر منها المدرسة الواقعية التي تصور وقائع الحياة، وقد كثرت فيها المشاهد العاطفية. وفي الوقت نفسه باتت مسحة دينية. وهكذا سلك تطور الفن طريقاً متوازياً وتطور الأدب.

٨٠ - عظمت العناية بالتنظيم المدني ولا سيما بداعي تأسيس مدن جديدة. ومن ميزات التخطيط الجديد، كثرة الأماكن العامة كالمسارح والملاعب والنوادي وفقاً للتقاليد اليونانية، لكنهم جمعوها خلافاً للماضي، في أمكنة محدودة توخياً لمزيد من الوقع. وحتى التنظيم المدني

ساهم في إبراز التفاوت الطبقي الاجتماعي. ومن مظاهر ذلك، قيام أحياء تشبه مساكنها المساكن الشعبية في أيامنا. وكان ثمة تسابق بين المدن في ميدان التزيين والزخرفة. وقد تبلور كل ذلك في نشاط تجارة التحف، والنقل عن القطع الفنية الأصلية. وفي صور وبيروت شيدت فنادق يجتمع فيها التجار المحلّيون فيما بينهم وكانوا منتظمين في ما يشبه غرف التجارة الحالية - أو مع زوارهم من الأجانب. وقد أذن لهؤلاء أن يمتلكوا مستودعات تجارية وأمكنة عبادة.

* * *

٨١ - تعتبر المرحلة الاسكندرية - الهلّينية بحق من الأحداث الرئيسية في التاريخ. وقد شبّه بعض المؤرخين الغربيين نتائجها بنتائج اكتشاف أمريكا أو بالنهضة الغربية في مستهل العصور الحديثة. وسواء نظرنا إلى روعة الفتح أم إلى عمق آثاره، ترانا أمام منعطف تاريخي هام.

٨٢ - والمنعطفات التاريخية كثيراً ما تهيىء لها عوامل خفية أو غير محسوسة، إنما تستدعي الانتباه عند بلوغ المنعطف. فإذا كان من أهم ميزات الهلّينية تفاعل الحضارات وانصهار المجتمعات بسرعة لم تُعرف من قبل، فقد سبق أن مهّد لذلك قيام امبراطوريات خطيرة الشأن في ما بين النهرين وفي فارس، جاءت بضمّها الكيانات الصغرى المنتشرة في أنحاء الشرق، مقدمة لامبراطورية الاسكندر التي كبرت سابقاتها.

٨٣ - وكما أن الجحافل المقدونية، ومن حولها قوى الإغريق، كانت أداة للفتح، كذلك كان غنى اللغة والثقافة اليونانيتين أداة أساسية للتهلّين، وساعد انتشارهما واعتماد اليونانية لغة رسمية على نشاط التبادل التجاري الدولي، وعلى إشعاع الفكر اليوناني ونظريات الفلاسفة اليونانيين ولا سيما السياسية والاجتماعية منها، وبالتالي على إنجاح عملية الصهر. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سكان بلدان الفتوح الأصليين كانوا يعترفون بتفوق الإغريق في غير حقل. وجاءت هالة الفتح فقوّت هذا الشعور، لكن دون أن تؤدي إلى التذلل والخنوع، لا سيما وأن النظريات اليونانية المتعلقة بالدولة كانت أصلاً متأثرة بالشرقية وفي بعض الجوانب وليدتها.

٨٤ - وصادف أن عصر الفتوح كان عصر أرسطو في آن معاً. وتمتاز تعاليم الفيلسوف الكبير بولوجها نطاقي الفكر والواقع، المطلق والنسبي، الفرد والمجتمع، من خلال نظرة شاملة للإنسان والإنسانية كان من كنه طبيعتها أن تساعد على عملية الانصهار والتهلّين.

فمن تعاليم أرسطو وحدانية الألوهية. والألوهية هي الكمال، وإلى الكمال يسعى الخلائق، فهم في سعيهم هذا ملتقون. وكذلك في طلبهم السعادة، لكنه يضيف أن السعادة مقرونة بالفضيلة التي بدونها لا سعادة حقيقية.

٨٥ - مثل هذه الأفكار رأيناها في الرواقية، وهي ليست بالغريبة عن الأبيقورية وتلتقي - وبخاصة في نظرية النسبية - مع الارتيابية. وتتّفق والنظرية الفارسية المؤمنة بإلّه كوني غير مادي

هو زهورامازدا، ومع بعض وجوه الإلّه الشمسي المصري آمون - را، فتصبّ كلها في خانة التقريب بين البشر وتذويب مجتمعاتهم. ومما يسهل العملية أيضاً احترام أرسطو الأنظمة السياسية القائمة ونبذه التعصّب الذميم، وإعلانه أن لا نظام جيداً بحد ذاته، بل بالنسبة إلى كل شعب، وإلى الزمان والمكان. فهذه المبادىء من شأنها أن تكسب المبشّر بها ثقة الآخرين، فتزيل الحذر من بينهم وتحدو على التقارب.

٨٦ - ولم يقتصر العمل الهلّيني على العموميات من مبادىء وأعمال. فقد تدخل الملوك الهلّينيون في مختلف ميادين الدولة ونظّموا الإدارة والعدلية والمالية والجيش والاقتصاد... ومما أوجب ذلك ضرورة ضبط الخزينة بعد مرحلة بعزق فيها الفاتحون الأموال الطائلة التي وضعوا يدهم عليها في خزائن فارس دونما عناء بجباياتها. ومن خلال التنظيمات الجديدة أحكم الملوك الهلّينيون قبضتهم على الدولة والمجتمع فطبعوهما بطابعهم.

٨٧ - ولم ينحصر العمل الهلّيني في حدود الممالك الهلينية، بل ذاع أيضاً خارجها، وليس أدل على هالة الهلّينية من كون بعض الملوك من غير الإغريق كالفارثيين خصوم الممالك الهلّينية الألدّاء كانوا يفخرون بالقول إنهم أصدقاء الهلّينية أو من دعاتها.

٨٨ - أما في لبنان، وفي سواحله خاصة، فقد لاقت سياسة العهد الهليني رواجاً كبيراً. ومردّ الأمر في الدرجة الأولى إلى العامل التجاري ولا سيما البحري، والفينيقيون منذ قرون على موعد دائم مع سكان شواطىء المتوسط. ومن مظاهر ذلك أن السلوقيين لم يشعروا بالحاجة إلى الإكثار من المدن المهلّينة في لبنان.

ولا شك أن القرابة الحضارية لم تكن السبب الوحيد لعدم هذا الإكثار. ففي فينيقيا، كثافة بالمدن لم تكن لتترك متسعاً لإحداث الكثير من المدن الجديدة. وهنالك أيضاً قوة الشخصية الفينيقية، ومبدأ احترام ذاتية الشعوب المغلوبة الذي سار عليه الاسكندر وخلفاؤه. ولذلك ظلّت الصبغة السامية مميزة والكنعانية لغة الشعب المتداولة حتى في المعاملات الرسمية، إلى أن تمّت الغلبة لأختها اللغة الآرامية.

٨٩ - غير أنه لا مجال لنكران الأمر الهلّيني وعمقه، وأنه نال من الشخصية المحلية وطال عليها. ولكان الأثر أبلغ لولا أن اعترى الوهن الممالك الهلّينية بدافع عوامل داخلية وخارجية في آن. فكانت مؤامرات البلاط، وتحركات الأقباط في وادي عربة جنوبي البحر الميت - وكانوا مسيطرين منذ قرون على طرق نقل البخور والتوابل الآتية عبر الجزيرة العربية شطر المتوسط - وكان استقلال الايطوريين في البقاع، وهم قبائل من أصل عربي لغتها الآرامية، وقد بلغت غزواتهم شواطىء لبنان، وانتفاضة المكابيين، وغزوات البدو، وضغط الفارثيين إلى أن أتى الفتح الروماني وأصبح المتوسط برمته بحيرة رومانية.

القسم الثاني

العصر الروماني

الفتح الروماني ومقوماته

٩٠ - تاريخ روما العسكري سلسلة من الفتوح صيّرت المتوسط بحيرة رومانية. فقد تعددت الأسباب، داخلية وخارجية، وتتابعت تعكس ثوابت التاريخ من سياسية واقتصادية واجتماعية و... أنانية... ومنها أيضاً القاعدة القائلة بأن الفتوح تجرّ الفتوح، فكلما ضمّ فتح أمصاراً، التصقت الرقعة الرومانية بأمصار جديدة فحصل احتكاك فاصطدام فاحتلال.

لما خرجت روما ظافرة من حربها الثانية مع قرطاجة في آخر القرن الثالث ق.م. وتمت لها الزعامة على الحوض الغربي للبحر المتوسط، حوّلت أنظارها شطر الحوض الشرقي. وعجّل في هذا التحويل معادلات دولية كانت قد تمثلت في مثلثين متنازعين: قرطاجة - اليونان - المملكة السلوقية من جهة، وروما - برغامون - مصر من جهة ثانية.

احتل الرومان اليونان في مرحلتين: إخراج الملك فيليبس الخامس من اليونان وحصره في مقدونيا (١٩٧ ق.م.)، ثم احتلال ما تبقى من مملكة مقدونيا (١٦٨ ق.م.) فأصبح الوجود الروماني في شرقي المتوسط واقعاً يحسب له حساب، وكان من تجلّياته أن أنطيوخوس الرابع (ابن الكبير)، بعد أن احتلّ مصر، سارع إلى الانسحاب منها لمجرّد إنذار روماني بذلك في العام نفسه ١٦٨ق.م.

٩١ - وانتاب الدولة السلوقية، بعد انطيوخوس الرابع انحطاط عضال، وتتابعت فيها الصراعات على العرش، فالانقلابات، وراحت رقعتها تتقلص حتى صارت مقتصرة على جزء من الساحل الشرقي للمتوسط، ولا سيما بعد أن نجحت ثورة اليهود (١٦٥ ق.م.) بقيادة المكابيين (فقرة رقم ٦٠) فنالوا استقلالاً ساعدتهم روما، من بعيد، على انتزاعه. وما

لبثت المملكة السلوقية أن أصبحت أقرب إلى إمارة انطاكيّة تقوم بين عاصمتها وسائر مدنها روابط هزيلة.

واقترنت تلك الحقبة بظاهرة اقتصادية هامة. فقد أفادت المدن الفينيقية من استقرار النقد فضاعفت ازدهارها الاقتصادي بتنشيط تبادلها التجاري مع سائر موانىء المتوسط، وغدت تدور في فلك حركة تجارية دولية متركّزة على هذا البحر أكثر مما كانت تسير في ركاب الدولة السلوقية. فأصبحت مهيأة لتقبّل التبدّلات السياسية وبخاصة تلك التي من شأنها أن تخدم ارتباطاتها الاقتصادية المتوسطية.

٩٢ - وسنة ١٣٣ق.م. أوصى ملك برغامون أتالس الثالث بمملكته لحليفته روما، فازداد بذلك احتكاك الرومان بدول الشرق (أرمينيا، بنطس، المملكة السلوقية) وتوالت المشاكل والحروب بين المتجاورين إلى أن تمت الغلبة نهائيّاً للرومان. فأخضعوا الدول المناوئة على يد القائد بومبيوس الذي قضى، عام ٦٤ ق.م.، على المملكة السلوقية وضمها إلى روما.

٩٣ - صادف في السنة ذاتها، أن احتدم الخلاف بين الأحزاب وتنوعت النزعات في المملكة اليهودية، فاستغاث بعضها بالفاتح الروماني، فسارع إلى التدخل وضم المملكة (٦٣ ق.م.)، فزاد ذلك في إحكام روما قبضتها على سائر المنطقة. وسنة ٣١ ق.م. دارت معركة أكسيوم البحرية بين أسطول أوكتافيوس (أحد سيّدي الدولة الرومانية ومستقبلاً أغسطس قيصر)، وأسطول ماركوس أنطونيوس (السيد الآخر) وكيلوباترا، فانتصر أوكتافيوس وضم مصر، فاكتملت معالم البحيرة الرومانية. وكان الكلّ في حالة من الضنك الشديد جعلته يستسلم للفاتح الجديد دون مقاومة. وكان ماركوس أنطونيوس قد ألحق المناطق اللبنانية - وهي داخلة في نطاق حكمه - بمصر إرضاءً لكيلوباترا. لكن معركة أكسيوم أزالت هذا الوضع وأعادت النظر في تنظيم الشرق كافة، وألحقت المناطق اللبنانية مباشرة بحكّام تعيّنهم روما، فأصبح يديرها ولاة لا ملوك منها.

ولعل من أسباب قرار الرومان بإحكام قبضتهم على لبنان، شيئاً من الحذر حياله، بعد صراعهم المرير مع قرطاجة بنت صور، ومع السلوقيين أسياد المنطقة الفينيقية. وانتهجوا سياسة «تبتغي رَوْمَنَتَه»، وقد تركت آثاراً بليغة، إلا أنها لم تقضِ على شخصية الشعب وتعلقه بتراثه وتقاليده، وإن تكن نالت منه في آخر المطاف.

٩٤ - تتلاقى المرحلة الرومانية من تاريخ لبنان وثلاث ظواهر ذات بال:

١ - دخول لبنان حلبة المتوسط الروماني، وهو أوسع مجموعة عرفها التاريخ في تلك المنطقة إلى ذلك الحين. وستمتدّ حدود الأمبراطورية من الفرات والبادية شرقاً، إلى الأطلسي غرباً، ومن الدانوب والراين شمالاً، مع تجاوز محدود ومؤقت شمالي الدانوب (داسيا)

واستقرار أطول في بريطانيا (جدار الأمبراطور هدريان)، إلى تخوم الصحراء الأفريقية جنوباً.

٢ - ظهور المسيحية (القرن الأول الميلادي).

٣ - ظهور الإسلام (القرن السابع الميلادي).

على خلاف نهجنا في دراستنا العهد الهلّيني، سنبدأ هنا باستعراض نظام الحكم، باعتباره تواصلاً للنظام السابق، ومن الأفضل ألا نبعّد بينهما في الترتيب. ثم ننتقل إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فإلى مواضيع خاصة الأهمية كالمجتمع اليهودي، وظهور المسيحية.

أولاً - نظام الدولة

٩٥ - الأمبراطور

نظام الأمبراطورية الرومانية، على الصعيد المبدئي، استمرار للنظام الجمهوري الذي سبقه، أما على صعيد الواقع فحصر للسلطات بيد شخص واحد هو الأمبراطور.

حرص الأمبراطور الأول أغسطس قيصر على مراعاة شعور الرومان، فالسير بتؤدة بالنظام الجديد، لأنهم كانوا في حذر من الدكتاتوريات وقد ذاقوا منها الأمرّين طوال عقود من الحرب الأهلية، فأبقى قوام الحكم على قواعده القانونية الجمهورية، ولم يبتدع سلطات جديدة، وإنما سلب المؤسسات القائمة صلاحياتها بسلسلة من التدابير جاءت بمثابة الاحتيال على القانون، فغدا نظام الأمبراطورية تناقضاً مستمراً بين المبدأ والواقع.

٩٦ - أيام الجمهورية، كان يأتي في قمة الهرم الحكومي قنصلان منتخبان لعام واحد. بقي المنصبان ولم يترشح أغسطس لأحدهما، لكنه خوّل نفسه صلاحيات القناصل. وكانت الطبقات الشعبية فرضت على الدولة أن تخصّها بمنصب محام عنها وأن تمنحه الحصانة الجسدية، فأصبح محامي الشعب من كبار الموظفين ويتمتع بنفوذ كبير. هذه الوظيفة كانت محظورة على الطبقة الشريفة بحكم طبيعتها. فلم يكن في وسع أغسطس أن يتقدّم لهذا المركز لأنه ينتمي إلى إحدى كبريات عائلات المدينة لكنه مُنح امتيازات محامي الشعب، ومنها الحصانة الجسدية، ولها قيمتها الكبيرة في زمن كثر فيه الاغتيال. وأُعطي أيضاً صلاحيات الرقيب أمين الإحصاء وقيّم المدينة، وأمين العدلية وأمين الخزينة. أما الجيش فهو قائده ونيطت به سلطات تشريعية فغدا سيد الدولة.

٩٧ - وتعاقب الأباطرة بعد أغسطس، فزادوا في إحكام قبضتهم على ناصية الدولة، وقد ساعدهم على ذلك عوامل ثلاثة رئيسية:

١ - **قيادة الجيش الفعلية**: وقد أفاد الأباطرة من تغيير نظام الجيش، ومفهوم الجندية. فبعد أن كانت واجباً وطنياً مقصوراً على الرومان، أصبحت مهنة محترفة. وسواء في الحروب الداخلية أم في الغزوات الخارجية كان القائد يدفع الأجور للجيش نقداً وقسطاً من الغنائم، فتحوّل الولاء عن الوطن إلى القائد، مقدمة للانقلابات العسكرية التي ستحمل القادة إلى العرش.

٢ - **وراثة العرش**: قامت إجمالاً على تبنّي الأمبراطور من يخلفه. وفي أساس ذلك سبب رئيسي في جملة الأسباب وهو أن ثلاثة أباطرة فقط - قبل المرحلة البيزنطية - رزقوا أولاداً ذكوراً شرعيين: كلوديوس (٤١ - ٥٤م.)، فسبسيانوس (٦٩ - ٧٩م.) وماركوس أورليوس (١٦٢ - ١٨٠م.). ولئن كانت الكفاية هي مقياس الانتقاء، إلا أن اعتبارات القربى كان لها وزنها، وقد تزايد ثقلها وتسببت في غير نزاع عائلي وغير مؤامرة. وبوجه العموم، لم يخضع التعاقب على العرش لقاعدة ثابتة، ومع ذلك فهنالك شعور عام بالولاء للعائلة الحاكمة، وسيتكرس هذا الوضع في المرحلة البيزنطية، ولعله نابع من تمسك الشعب بالأمبراطورية، ومن تحسسه بضرورة وحدتها حتى بعد أن تعدّد أباطرتها بعد ديوقليسيانوس (٢٨٤ - ٣٠٥م.) راجع (الفقرة رقم ١٦٦)، وعواصمها (روما، القسطنطينية، رافينا...). وليس أدل على ذلك من تسليم الناس بارتقاء أولاد قاصرين عرش الدولة.

٣ - رفع شخص الأمبراطور إلى ما فوق البشر، حتى بلغت مكانته مصاف الآلهة. وفكرة التأليه تمتُّ بأصولها إلى مصادر شرقية وغربية نوّهنا بها في الحقبة الهلّينية (الفقرات، أرقام ٤٨ و٤٩ و٥٠). وفي روما ذاتها، كان يوليوس قيصر، نسيب أغسطس وأبوه بالتبنّي، قد استصدر مرسوماً يقضي بتأليهه، وذلك قبيل اغتياله (٤٤ ق.م.). ولعل نهاية يوليوس أثرت في تصرف أغسطس وفي تروّيه، إلى جانب حذره الطبيعي وإلى ورعه الديني فاحترامه لآلهة الوثنية. لكنه أذن لبعض ولايات آسيا الصغرى (بيثينيا في شمالي غربي الأناضول) بتأليهه دون أن يكون ذلك لزاماً على الرومان، ثم عمّ التأليه بعض المقاطعات، فسمح به أغسطس شرط تكريم روما معه التكريم نفسه. وتطور مفهوم الفكرة وفلسفتها، فراح المتحمسون يميّزون بين جسد أغسطس الإنساني وعبقريته أو روحه حيث يتجلّى العنصر الإلهي... وترك الأمبراطور الشعراء والمفكرين، ومنهم أمثال هوراثيوس وفرجيليوس، يمجّدونه حتى التأليه. وعرفت موجة التمجيد بإكثار البلديات من إقامة الاحتفالات تكريماً لسيد لدولة، وإنفاق المبالغ الباهظة لتتناسب وأهمية الموضوع. ولما تفشّت الأزمات الاقتصادية وفرضت على البلديات تخفيض نفقاتها وبالتالي احتفالاتها، كانت الفكرة قد قطعت من الطريق ما يكفي لترسيخها.

٩٨ - أما نظرة الأمبراطور نفسه إلى الدولة وإلى مكانته فيها، فقد اختلفت باختلاف الأشخاص والزمان، فراح كل من الأباطرة يركّز على ناحية بخاصة: التأليه، الجيش، الوراثة، المال، الإدارة... بيد أن تلك الاهتمامات صبّت كلها في خانة واحدة هي خانة استقرار النظام وطغيان سلطان سيده. وزاد في هيمنة الأمبراطور ما أحدق بالدولة من مخاطر خارجية ولا سيما بفعل ضغط البرابرة. فخشي الناس ضياع «السلم الروماني» وقوي التفافهم حول الأمبراطور واستسلامهم لمشيئته، فسيطر على الدولة دون منازع وأصبح سيداً في كل مرفق من مرافقها، يقرر، يشرّع، يعيّن، يرقّي، يعزل... ومن أوضح ما يظهر أثر ذلك ما في التعابير الرسمية. فبعد أن كان الأمبراطور يلقب بـ«برنسبس، وهو ما يعادل عبارة «المواطن الأول»، أصبح «السيد المتسلط»، وأصبح «المواطنون» تابعين، خاضعين.

ومن غرائب منطق الحكم، أن الأباطرة بعد أن تنصّروا وتخلّوا حكماً عن فكرة التأليه، تركوا الحرية لمن يريد أن يعبدهم بأن يفعل ذلك، كما احتفظوا لأنفسهم بمنصب الكاهن الأعظم (الوثني) لما في المنصب من نفع لسلطانهم. واستعاضوا عما خسروه بما أحاطوا به عرشهم من جلال المراسم: حمل الصولجان بيد رمزاً للسلطة، والكُرة باليد الأخرى دلالة على أن تلك السلطة عالمية، ركوع الزائرين أمام الأمبراطور وتقبيل معطفه واعتبار قبول الأمبراطور بذلك تشريفاً لهم... وهكذا انحصرت الحياة السياسية إلى حد بعيد في البلاط، مما يفسّر تزايد المؤامرات فيه، وقد بلغت أوجها أيام «الأباطرة السوريين» من سلالة سويروس وتميّزت بدور العنصر النسائي فيها.

٩٩ - غير أن تلك الهيمنة لم تُطح كلياً بالقيم التقليدية التي كان الرومان متمسكين بها. على سبيل المثال، ظلت فكرة «المصلحة العامة» و«الشأن العام»، من المبادىء المعتمدة أساساً لسياسة الدولة، وهي بمثابة معالم يتوجب على المسؤول الاهتداء بها. وإلى جانب ذلك، كانت تحيط بالأمبراطور بطانة من المستشارين. ولئن ظلت ردحاً من الزمن أقرب إلى ثلّة من الأصدقاء والموثوقين لا صلاحيات معينة لها، فقد توضحت مهمتها مع الزمن وبفعل التجربة، فأصبحت بمثابة مجلس وزراء (اعتباراً من القرن الرابع الميلادي). ولما تنصّر الأباطرة، ثم الدولة، قام آباء الكنيسة يكرّزون بتعاليم الدين الجديد ومنها أن الأمبراطور إذا آثر خوف الناس لا محبتهم وسيلة للحكم، كان طاغية. وكذلك إذا لم يتّخذ مثل العدل والفضيلة وخير الناس نبراساً.. لكن الأباطرة سيحاولون الأخذ من الدين الجديد بما يتفق وخطتهم وإهمال ما يزعجهم. ومن أشهر مناوراتهم، انطلاقهم من المبدأ القائل بأن الله هو مصدر كل سلطان، ليدّعوا حقاً إلهياً في سلطانهم (الفقرة رقم ١٦٨).

١٠٠ - مكانة الأمبراطور في الدولة وثيقة الصلة بتاريخ لبنان في العهد الروماني. من وجوه ذلك أن حكم المناطق الشرقية عموماً أُتبع مباشرة بالأمبراطور لقربها من التخوم (الفقرة

رقم ١٠٣)، فمن الأهمية بمكان معرفة وضع العاهل في دولته. وبلوغ تلك المكانة صعيد التأليه سيتسبب باضطهاد فريق من اللبنانيين لاعتناقهم المسيحية، لأن عقيدتهم التوحيدية تتنافى وعبادة الأمبراطور لما في هذه العبادة من معاني الشرك. ولم يتوقف هذا الاضطهاد إلا بتنصّر الأباطرة.

ولمفهوم الدولة والسلطة أهمية أخرى بما يمثله من تواصل بالنسبة إلى الحقبة الهلّينية وبما يعنيه من استمرار الأثر الهلّيني الذي كان الحدث والعامل الأساسي في تطوير وجه الشرق.

٢ - المجالس

١٠١ - أشهرها وأطولها ديمومة: مجلس الشيوخ. وهو أصلاً مجلس العائلات الشريفة التي كانت تسوس روما. وبحكم هذه الأصول ظلت تتمثل فيه - حتى بعد ما مرّ به من تغيرات - روح المحافظة على التقاليد. ومن هذا القبيل كان يراقب بدقة وحذر تمادي الأباطرة في سلطانهم، فتولّد بين الطرفين جو من المنافسة حمل الأباطرة على تقليص صلاحيات الشيوخ، وما انفكوا حتى أناطوا بأنفسهم حق تعيين الشيوخ. وسارع العاهل إلى استغلال الصلاحيات المستحدثة ليدخل دماً جديداً إلى هذا المجلس فأشرك فيه عائلات غير رومانية أثبتت جدارتها في تولي الشؤون المدنية أو العسكرية، وقد ضمت أعداداً من اللبنانيين ولم تلبث أن أصبحت أكثرية. أما ارتقاؤها المراتب فقد خضع لقاعدة التدرج السلّمي: مستوى حرفي (للفلاحين)، فبورجوازي، ففرسان، فشيوخ.

وأما المجالس الشعبية - حيث تتمثّل كبريات العائلات الرومانية -، والمئوية - حيث الطابع الأساسي عسكري -، والقبلية، فقد فقدت كل سلطة.

٣ - الإدارة - العدلية

١٠٢ - كان الرومان يميلون عموماً إلى احترام شخصية بلدان الفتوح في معتقداتها، وتقاليدها، وأعرافها القانونية، ونظامها المالي، تاركين لها حتى نظام الموازين والمكاييل المتّبع فيها. وقد ظلّ كل ذلك مرعي الإجراء، إلى جانب ما أتت به روما من تدابير جديدة. ولم يحلّ الجديد محلّ الأوضاع السابقة إلا بمقدار ما برهن واقعياً على تفوقه تفوقاً جعل الناس - قبل الحكام أحياناً - يفضلون العمل به.

هذا وقد تميّز حكم الرومان بالمرونة. ومن وجوهها تنوع العلاقة الرسمية مع الأمصار الداخلة في طاعتهم: تحالف، حماية، ضم... هذه المرونة ساعدت على التوفيق بين احترام ذاتية المغلوب والسعي إلى «رومَنته» في آن. وكان لا بد للرومنة أن تتفاعل والهلّينة في

النواحي الشرقية ولا سيما أن الثقافة اليونانية فيها منتشرة حتى في الريف، غير مقتصرة على المدن، علماً بأنها لم تكن بالغريبة على الرومان، بل كانت «غزتهم» على حدّ التعبير الرائج.

١٠٣ - ومن جهة ثانية، نتج عن حرص أغسطس قيصر على مراعاة الشيوخ، أن قسّم ولايات الامبراطورية إلى قسمين: قسم يدير الشيوخ شؤونه، وقسم آخر مرتبط بالأمبراطورية مباشرة. وكانت النسبة بين القسمين قريبة من المناصفة. إلا أن حصة الأمبراطور ما فتئت تزداد حتى تولّى وحده كل الأمور. وبانتظار تمام ذلك التحوّل، جرى توزيع المقاطعات بين القسمين على أساس فئة يغلب فيها الطابع العسكري نظراً لمقتضيات الأمن والدفاع، وهي التي ألحقت بالأمبراطور قائد القوات المسلحة، وفئة طابعها مدني وهي التي تولّاها الشيوخ. ولما كانت المناطق الشرقية تخومية فقد أُتبعت بالفئة العسكرية. ولا تزال آثار التحصينات الدفاعية الموازية للصحراء في شرقي المتوسط بادية إلى اليوم.

وعلى صعيد آخر، كانت روما أو إيطاليا وجوارهما أكثر ميلاً للأخذ بنظرية الشيوخ في الحكم. من هنا كان اتكال الامبراطور على بلدان الفتوح ولا سيما العسكرية منها، وعنايته بها، ووضعها في مأمن من جشع الشيوخ وتطرفهم في استغلال الامبراطورية لحساب روما أو إيطاليا، وطبيعي أن تزداد تلك العناية باعتلاء أباطرة شرقيين العرش.

١٠٤ - في أواخر القرن الثالث الميلادي، وبعد فترة من الاضطرابات، تسلم ديوقليسيانوس الحكم، فقسم الامبراطورية إلى قسمين شرقي وغربي، مع الحفاظ على وحدتها المبدئية. ثم أعاد قسطنطين الكبير وحدة الحكم وبنى مدينة القسطنطينية (٣٢٤ - ٣٣٠م.) واتخذها قاعدة لملكه. وظلت فكرتا التقسيم والتوحيد في سجال إلى أن تم الانقسام نهائياً بعد يوستنيانوس الأول (توفي عام ٥٦٥م.) فصارت المناطق الشرقية ومنها لبنان تدور في فلك بيزنطة (القسطنطينية) مصطبغة بالحضارة اليونانية، محتفظة من روما بنوع خاص بشرائعها المتمثلة بمجموعة يوستنيانوس (الفقرة رقم ١٤٥) حيث لمدرسة بيروت القانونية أثر بارز.

سواء وضعنا في الميزان سياسة الرّوْمَنَة العامة، أم اهتمام الأباطرة بالمقاطعات الشرقية، حتى قبل ضمها إلى بيزنطة، وحرصهم على ضبط الأمور فيها ضبطاً محكماً، فإنا نرى كل ذلك أن ذوّب شخصية الشعوب الداخلة في نطاق النفوذ الروماني. ومن أبرز تجليات الرّوْمَنَة توحيد النظام العدلي.

١٠٥ - في فينيقية، نزع الرومان لقب «الملوك» عن أسيادها، تاركين لهم فقط لقب «الحكام». ولا ريب أن الرومنة بلغت قمّتها، أقلّه على الصعيد القانوني، سنة ٢١٢ ميلادية، إذ منح الأمبراطور كركلّا حق الرعوية الرومانية لجميع سكان الأمبراطورية الأحرار

والمقيمين عامئذ على أراضيها، باستثناء فئات لا يزال تحديدها موضع جدل لكنه لا يعني المناطق الفينيقية. يضاف إلى ذلك سياسة الأباطرة بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ من غير الرومان. وسواء هذه السياسة أم تعميم الرعوية، فكلاهما يتجاوب والموجات الفلسفية المنداحة ولا سيما منها الرواقية والقائلة بالمساواة بين البشر، كما يتجاوب وسعي الأباطرة إلى وحدة شعوبهم، تدعيماً لملكهم، وربما تعزيزاً لخزينتهم بتعميم الضرائب الرومانية على الجميع. ومن نتائج الرومنة زيادة إمكانات التجنيد وتسهيل التزاوج بين حاملي الجنسية الرومانية والمجنّسين الجدد.

١٠٦ - المدن

وكما في العهد الهلّيني، كذلك في الروماني، خُصّت المدن - البلديات - بدور هام إداري وسياسي وحضاري في آن. فهي قاعدة للسلطة، وصلة وصل مع السكان الأصليين، ومركز إشعاع. وجاء نظامها الجديد مزيجاً من تقاليد محلية ومن معطيات رومانية - هلّينية. ولما انتشر هذا النظام، وأصبح عامل تقارب وتوحيد فعلي، ازدادت أهميتها في نظر الامبراطور. وساد المدن جوّ تميّز بالتحسّس بالمصالح المشتركة بين مختلف أجزاء الأمبراطورية. فراق ذلك المراجع العليا، وغدت المدن حقول اختبار للكفايات، ينتقي البلاط من موظفيها نخبة يدفع بها في سلم المراتب ويختار منها كبار الموظفين، ولعل هذا الوضع في أساس ارتفاع شأن المدن على حساب الريف.

١٠٧ - غير أن تمتع البلديات باستقلال واسع يتنافى وطغيان سلطان الأباطرة واستبدادهم في الدولة، فكان لا بد من تقليص الصلاحيات البلدية. وفي أواخر القرن الثالث الميلادي، رسم ديوقليسيانوس خطة إدارية وثّقت اتصال السلطة بالشعب مباشرة. فقوّت بالتالي قبضتها عليه، فجاء على حساب البلديات.

والأمبراطور صاحب السلطة القضائية العليا وقاضي القضاة. ولما كان الولاة يمثلونه في مقاطعاتهم، فقد اعتُبروا المرجع القضائي الأعلى فيها وسلطةً استئنافية بالنسبة إلى البلديات، فازداد تقلص صلاحياتها. وفي الشرق بخاصة، حيث الفرس والبارثيون مجاورون، أعطي الولاة صلاحيات واسعة لاعتبارات عسكرية كان لا بد أن تستحيل تعدّياً على صلاحيات البلديات.

وإلى جانب الولاة مجالس محلية تساعدهم وتزيد في ضمان المحافظة على التراث، ومن الضمانات أيضاً سياسة الأباطرة بعدم انتقاء الحكام من الرومان وحدهم. إلا أن صلاحيات المجالس، وهي محصورة أصلاً، ظلت في تضاؤل وتقلص مستمرين، انسجاماً مع نهج الدولة العام.

ومما قوى أيضاً قبضة السلطة المركزية، تعيين الأباطرة موظفين ماليين في المدن لضبط موازناتها، وتأمين حصة الدولة منها. وبازدياد الرقابة، تزداد وطأة المراقب.

الجيش

١٠٨ - من ميزات العهد الروماني، احتفاظه بقوات كبيرة من الجيوش حتى خارج أوقات الحروب. وقد ارتفع عددها من ثلاثمائة وخمسين ألف جندي في المراحل الأولى للأمبراطورية إلى نصف مليون جندي فيما بعد.

وبما أن الحروب هدأت زمناً طويلاً (السلم الروماني) فقد انحصر استعمال تلك القوات في المناطق الحدودية سواء للدفاع أو للهجوم. وظهر ضعف هذه الاستراتيجية في الأزمات الكبرى، حيث اقتحمت الحدود فلم يبق أمام المقتحمين قوة تذكر في الداخل. جلّ ما هنالك بعض المدن المحصّنة التي لا تصمد لحصار طويل يخنقها بقطع التموين، ولا سيما إذا كان السكان ضد الدولة كما في أيام الفتح العربي.

إبقاء الجيش دائماً تحت السلاح، وبعيداً عن روما وإيطاليا، وتطوّر فن الحروب ومقتضياتها، وتضخم العديد، كلها عوامل فرضت الاستعانة، إلى جانب الرومان والإيطاليين، بمتطوعين من أقوام آخرين، ولا سيما بعد أن غلب في الجيش طابع الاحتراف بدلاً من الطابع الوطني الصرف. وكان هذا التطور قد بدت ملامحه منذ أواخر القرن الثاني قبل الميلاد، إبان الحملات الرومانية في أفريقيا. ومنذ عهد أغسطس قيصر، طوعت جماعات من «البرابرة» الجرمان حتى في الحرس الأمبراطوري.

١٠٩ - وكان على المسؤولين أن يجابهوا مشكلة مبدئية نجمت عن الاستعانة بالأجانب. فالمبدأ هو «رومانية» الجيش، أي وجوب تكوينه من عناصر رومانية. فحل الأباطرة المشكلة بمنحهم المقاتلين المواطنية الرومانية وهي يومذاك شرف كبير، وكان ذلك من الأسباب التي حدت الكثيرين على الانخراط في الجندية. ولما تزايدت الحاجة إلى مقاتلين، خشي الأباطرة عاقبة الاسترسال في منح الرعوية، فأنشأوا فيالق خاصة سُميت بـ «المساعِدة» لم يكتسب أعضاؤها المواطنية الرومانية، لكنهم ساهموا في رَوْمَنَة بلدان الفتوح.

١١٠ - وإذا كان الجيش الدعامة الرئيسية للسلم الروماني، فالفضل في هذا السلم يعود أيضاً إلى ضعف خصوم روما وانقسامهم فانحطاطهم. لكن لما قوي جيرانها، وطمعوا بما كانوا يعاينون في الأمبراطورية - من وراء الحدود أو بحكم الجوار - من ثروات ورخاء، وهم برابرة لا يخسرون الكثير بالمغامرة، وحيال تعب الناس من الخدمة العسكرية، أراد الأباطرة معالجة الموقف عن طريق جعل المهنة العسكرية إلزامية عن طريق الوراثة على غرار ما

سيفعلون في سائر وظائف الدولة. واعتمدوا لذلك طريقة دفع الرواتب أموالاً عينية إلى جانب النقدية، وأسكنوا عائلات المقاتلين أراضي تخومية. ولما كان أيضاً من هواجس القيادة الرومانية تأمين المياه، فقد اختارت الينابيع والمجاري أماكن للرباطات.

١١١ - ومن الإصلاحات الرئيسية، فتح المناصب العسكرية العليا للجميع وإسنادها على أساس الكفاية بعد أن كانت محصورة بالشيوخ. وبذلك حدَّ الأمبراطور من إمكان الشيوخ مناوأته، وظل هو القائد الأعلى. وتفادياً لأي التباس قد ينبع من الألقاب، فقد أطلق على قادة الجيوش لقب «وكيل» أو «مولّج» أو لقب «مندوب» أو «موفد» فانحصر الفضل في تعاقب الانتصارات في شخص الأمبراطور وحده، فغدا الوسيط الوحيد لدى الآلهة واهبة النصر.

١١٢ - وإلى جانب الدور العسكري كان للجيش دور مشهود له في سياسة العهد، وبخاصة في الشرق، إذ اندمج بسكان المدن والأرياف في آن معاً ولا سيما حيث المسافات قريبة والتداخل بينها كثيف كما في لبنان، بينما في المناطق التخومية الأوروبية مثلاً (نهر الراين ونهر الدانوب)، أقام الجيش في معسكرات متلاصقة الحدود، بعيداً عن المدن. وجدير بالذكر أن عسكرة القوات الرومانية لم تتسم بطابع الاحتلال وهذا مما سهل التعايش والتمازج، ومن آثارهما شيوع ألفاظ وتعابير لاتينية في لغة العامة.

١١٣ - وكذلك ساهم الجيش بمشاريع العمران كشق الطرقات وبناء الجسور. والشواهد عديدة ولا تزال قائمة كالطريق المحفورة في صخور نهر الكلب (شمال بيروت) وضفتاه يومئذ مرتفعات تصب في البحر فتشكل «رأس الكلب» ولم يكن ثمة أنفاق.

ثانياً - الاقتصاد والمالية

خلافاً للترتيب الذي اتبعنا في القسم الأول، رأينا أن نعالج الناحية المالية إلى جانب الاقتصادية نظراً لعمق التفاعل الخاص بينهما في العهد الروماني.

كانت الاعتبارات الاقتصادية من الأسباب الرئيسية التي حملت الرومان إلى الشرق، وفي مقدمها تموين مدينة روما. غير أن مصادر التموين كادت أن تنحصر في مصر، لذلك لم تتأثر سائر المناطق به، ولا سيما في العهد الأمبراطوري الذي بدأ أقل جشعاً من الجمهوري.

١١٤ - المواصلات

فرض اتساع الأمبراطورية عناية كبرى بمواصلاتها سواء البرية أو البحرية على غرار ما فعل الفرس واليونان. وقد حسّن الرومان الطرقات، وشقوا منها الجديد، وبنوا الجسور، ووسّعوا

المرافئ - وقد نوهنا في ما تقدم (الفقرة رقم ١١٣) بدور الجيش في هذا المجال - ونظّموا البريد وعيّنوا موظفين عاليّ الرتب لتأمين حسن سيره ولا سيما بين العاصمة والمقاطعات، وأمّنوا سلامة التنقل فنشطت حركة الأسفار، وكثر التبادل يساعد عليه استقرار النقد، فقوي الشعور بالروابط الجامعة بين مختلف أجزاء الأمبراطورية.

وقبل أن يستولي القائد الروماني بومبيوس على المملكة السلوقية، كان ضرب القرصان ضربة أليمة زاد في فاعليتها استيلاؤه فيما بعد على شواطىء شرقي المتوسط واستخدامه غاباته، ومنها اللبنانية، لبناء السفن، لكن ثمة مصادر تشير إلى أن فريقاً من القرصان لجأ إلى جبال لبنان وتحصن فيها. أيّاً ما كان، فإنه لم يعد لهم من وزن يمكّنهم من تهديد السلم الروماني.

ولما اعتلى أغسطس قيصر عرش الأمبراطورية، أمر بإعادة حفر القناة الفرعونية الرابطة بين النيل والبحر الأحمر، فانطلقت عبرها القوافل من وإلى الهند والشرق الأقصى. وتأميناً للملاحة في البحر الأحمر، دخل الأمبراطور في مفاوضات مع عاهل الحبشة ليضمن عبور مضيق باب المندب. وزاد في نشاط الملاحة البحرية، اكتشاف الرياح الموسمية في إقليم المحيط الهندي، في أوائل القرن الأول الميلادي. ومرجّح أن البحّارة الرومان وحلفاءهم أفادوا من خبرة عرب اليمن ومعرفتهم تلك الأنحاء. ومن آثار ذلك أن تسمية الرياح الموسمية في اللغات الأجنبية مشتقة من لفظة «موسم» العربية. ويعتبر ذلك في آنٍ معاً مؤشراً من مؤشرات الوجه العالمي للتبادل التجاري في ذلك الزمان.

١١٥ - وساعد على الإفادة من تضافر تلك العوامل أن النظام الاقتصادي المتّبع كان أقرب إلى الليبيرالية الحالية، فاستغلّ خبرة أقوام المنطقة ومن طلائعهم اللبنانيون أصحاب التقاليد التجارية العريقة كما استغلّ شبكة علاقاتهم الواسعة.

١١٦ - وسعى الرومان أيضاً إلى توسيع حزام المنطقة الآمنة خارج المتوسط باحتلال بلاد ما بين النهرين، فيقتربون من الهند والصين عن طريقي القوافل، والخليج، وفي الوقت نفسه يستغلون ثروات العراق. لكن محاولاتهم باءت بالفشل أمام صمود الفارثيين أسياد المنطقة وتعب الرومان وابتعادهم استراتيجيّاً عن قواعدهم. فتحولت بلاد ما بين النهرين حدوداً فاصلة بدلاً من أن تكون ملكاً رومانيّاً وطريقاً مفتوحة حرة. ومن نتائج ذلك أن تجار الحرير، إذ اضطروا إلى دفع رسوم باهظة لنقل بضائعهم من الصين، راحوا يسعون إلى نقل دود القز ذاته من الصين فنجح سعيهم.

غير أن مردود المواصلات جاء، في آخر المطاف، سلبيّاً في الميزان التجاري الروماني. لأن سلع الهند والصين من أدوية وعطور ومجوهرات وحلي وحرير. . . كانت تشترى بالذهب،

فجرّت هذا المعدن الثمين إلى الخارج. وعظم النزف رغم نشاط الصناعات الكمالية في مدن الساحل اللبناني وسائر لبنان وسوريا، ورغم الحملات الداعية إلى التقشف التي قادها الفلاسفة، والتي زادها التبشير المسيحي قوة. لكن البلاط الأمبراطوري كان يعطي المثل المعاكس في الإكثار من البذخ والإسراف في الكماليات فحذا حذوه الأثرياء.

الأزمة الاقتصادية وتدخُّل الدولة

١١٧ - عجّل نزف الذهب في تفشي الأزمة الاقتصادية، فاضطرب أولو الأمر ووضعوا يدهم على العجلة الاقتصادية لتوجيهها، فاشتدت الضائقة - ولا سيما في أواخر القرن الثالث الميلادي - في المقاطعات الرومانية الغربية. أما الشرقية، فقد صمدت وبقي القسم الأكبر من التجارة الخارجية محصوراً فيها.

النقد

١١٨ - وتوالت المضاعفات في حقلي الاقتصاد والمال بشكل أدّى إلى تدهور النقد. وكانت حملات الأمبراطور تراجانوس في داسيا (رومانيا الحالية) واستيلاء الأمبراطور أورليانوس على تدمر قد أتيا بكميات من الذهب عوّمت الخزينة إلى حين. وكانت مادة النقد الذهب والفضة في آن معاً، فتدخلت الدولة أولاً لتحديد نسبة القيمة بينهما، ثم اعتمدت الذهب وحده، ثم خفضت قيمة النقد بتخفيض نسبة المعدن الثمين فيه، أي إنها اعترفت بإفلاس جزئي، ولا سيما في عهدي سبتيموس سويروس وابنه كركلا (القرن الثالث الميلادي). فتسبب ذلك بالتلاعب بالأسعار - وصادف أن تتابعت سنوات عجاف، فاضطر ديوقليسيانوس إلى إصدار قانون وضع فيه حدّاً أعلى لأسعار السلع تحت طائلة الإعدام للمحتكرين.

الضرائب

١١٩ - وأخيراً لم يكن مفر من زيادة الضرائب، فطرح موضوع النظام الضريبي برمته. وقد وضع أسسه الجديدة الأمبراطور ديوقليسيانوس (أواخر القرن الثالث الميلادي) وزاد فيها قسطنطين الكبير بعض التدابير لجهة العدالة. أما إصلاحات الأول فتلخّص كما يلي:

توحيد الضرائب بدمجها في «ضريبة رؤوس»، يدخل في حسابها مجموع واردات المكلّف. هذه الضريبة كانت تدفع في معظمها أموالاً عينية. لكن احتياج الدولة للنقد المعدني حداها على إبقاء بعض الضرائب غير المباشرة.

لما جاء قسطنطين، فرض ضريبة تدفع ذهباً أو فضة، وإنما تطال الطبقات الغنية كلاً بحسب إمكاناته.

وإلى تلك الضرائب، تضاف أنواع السخرة: شق الطرقات، تشييد أبنية الدولة، إسكان الجنود، تأمين بعض النقليات.

ويجدر التنويه بأن من أهداف تعميم الرعوية الرومانية إخضاع الأمبراطورية جميعاً للضرائب المفروضة على الرومان.

١٢٠ ـ تدابير اقتصادية ـ اجتماعية

انجرفت الدولة في سياسة التدخل العام في الحقلين المالي والاقتصادي، ولا سيما منذ أيام الأمبراطور كومودوس (١٨٠ ـ ١٩٢م.)، وتمادت فربطت بين الحقلين الاجتماعي والاقتصادي باعتمادها نظاماً حرفيّاً غدا المواطن بموجبه أداة إنتاج أولاً، وكبار المنتجين والأثرياء مسؤولين عن تأمين حاجات الدولة. وفرض الأمبراطور اسكندر سويروس (٢٢٢ ـ ٢٣٥م.) على كل من يعمل في الحقل الاقتصادي أن ينضم إلى مجموعة حرفية. وشمل النظام الجديد موظفي الدولة، فكان من نتائجه أن أصبحت الوظائف وراثية ونشأت طبقة جديدة هي طبقة الموظفين.

تأثرت مرافق الدولة كافة بذلك التحول، فغلب الطابع الفئوي حتى في العدلية، فحصل تباعد بين الموظف والسواد، وكان الأول يرى في الثاني مادة لامتصاص الضرائب، فتزايد النفور من الدولة ونما شعور بأنها غريبة عن الشعب.

بصورة عامة، جاءت الأزمة الاقتصادية أشد وطأة على المقاطعات الرومانية الغربية منها على الشرقية. وبلغت هذه الأخيرة أوج ازدهارها في القرنين الرابع والخامس الميلاديين، ثم انحدر الازدهار ولا سيما في القرن السابع وعشية الفتح العربي بالذات.

١٢١ ـ الاقتصاد اللبناني

ازدهر الاقتصاد اللبناني أيام الرومان ازدهاراً كبيراً. وسجلت مرافقه من زراعة وصناعة وتجارة نماءً محسوساً. لن ندخل في تفصيل هذه المرافق. حسبنا نظرة شاملة نتبيّن من خلالها نشاط الحركة الاقتصادية بصورة عامة وواضحة.

قوي الإقبال على غابات لبنان (بناء بيوت، سفن، صنع عجلات، وآلات حرب...) إلى درجة حملت الدولة على إصدار تدابير خاصة لحمايتها.

وراج بنوع خاص في الأسواق من إنتاج لبنان، زيت الزيتون، والزبيب والطحين والكتان

والصوف والفراء... والشواهد على قيمة الإنتاج اللبناني من تلك المواد متوافرة. وحافظت الصناعات الكمالية على مكانتها بفضل مهارة الحرفيين اللبنانيين، الأرجوان، الزجاج، الرخام، العطور، العقاقير...

بالإضافة إلى التصدير، نشطت تجارة الترانزيت فكان اللبنانيون يستحضرون من الهند والشرق الأقصى ومن شبه الجزيرة العربية السكر والأرز والحجارة الثمينة واللؤلؤ والحرير.

وقد أشرنا في ما تقدم إلى جلب دود القز من الصين إلى لبنان والأقطار المجاورة. ومن مظاهر كثافة العلاقات التجارية، إقدام اللبنانيين على إنشاء وكالات للتجار واتخاذ عملاء لهم في أوروبا، حيث كانت علاقاتهم وثيقة بنوع خاص بالسواحل الإيطالية والفرنسية.

ثالثاً ـ المجتمع

١٢٢ ـ أشرنا في ما تقدّم إلى نشوء طبقة اجتماعية جديدة هي طبقة الموظفين، فزادت في عدد الطبقات في مجتمع قائم على الطبقية.

في عهد الجمهورية وفي المرحلة الأولى من الأمبراطورية (حتى القرن الثالث الميلادي)، كان المجتمع ينقسم إلى ثلاث فئات: الأحرار، العبيد وما بينهما المعتقون. والأحرار مراتب: الرومان من أشراف فأبناء الشعب، الإيطاليون، الغرباء. أما العبيد فمتاع يتصرف بهم أسيادهم، تصرفاً مطلقاً، كثيراً ما خلا من الإنسانية.

١٢٣ ـ تطور هذا الوضع مع الأيام بفضل التطور الفكري العام وتأثير الفلاسفة ثم المسيحية، وبحكم التعايش بين أعضاء المجتمع الواحد. غير أن هذا التطور فرض أحياناً بالعنف من خلال الصراع بين طبقتي الأشراف والشعب. وما زالت الفوارق بينهما في تضاؤل إلى أن تساوتا. وكرّس هذا التساوي أن يوليوس قيصر وأغسطس قيصر، رغم انتمائهما إلى عائلة عريقة الشرف، كانا من زعماء «حزب الشعب». وقد نجم عن هذا التطور، وعن انحسار دور المجالس التمثيلية (الفقرة رقم ١٠١)، أن شاع بين الناس تمييز جديد: «المكرّمون» و«المتضعون». وبحكم عوامل اقتصادية واجتماعية، ازداد البون مع الأيام بين الطبقتين. أما البورجوازية فقد ظلت ذات شأن، من مؤشراته سخاؤها المستمر ودأبها في تشجيع معالم عمرانية ما تزال قائمة: ملاعب، مسارح، حمامات... لكن سياسة التدخل ـ حتى التأميم ـ التي انتهجها الأباطرة سدّدت ضربة أليمة لحرية التعامل وهي من مقومات ازدهار البورجوازية.

١٢٤ ـ في الربع الأخير من القرن الثالث الميلادي، طرأ تغيير اقتصادي ـ اجتماعي هام وهو فرض الانتساب الحرفي مع جعله تدريجيّاً وظيفيّاً، وراثيّاً (الفقرة رقم ١٢٠). ونجم عن

هـذا التغيير أن غـدا ممثلو الشعب وكبار المـوظفين والمـلاكين مسؤولـين عن جمـع الضرائب. ونشأت طبقة أخرى قوامها الجنود ـ الفلاحون. ومن أسباب تكوينها نفور الناس من الخدمة العسكرية لضعف الرواتب، والميل إلى الانغماس في الملذات وحياة الترف. فرأى الأباطرة ـ ولعل أبا الفكرة هو الأمبراطور اسكندر سويروس ـ أن الحل هو في إعطاء الناس بعض أراضي الدولة وإسكانهم فيها لقاء تعهدهم بالانخراط في الجيش (الفقرة رقم ١١٠).

١٢٥ ـ أما كبار الملاكين والرسميين فلم يلبثوا أن شكّلوا واقعياً طبقة واحدة، لها قوتها، لا المالية والاقتصادية فحسب، بل المسلحة أيضاً، بحجة الدفاع عن النفس وعن المصالح المشروعة، في غياب الدولة المتزايد. وشاع تعبير جديد: «المتسلطون» أو «أصحاب السلطان»، أطلق على هذه الطبقة الجديدة. ومع الأيام استحال الدفاع المشروع تحدّياً للدولة، ومنعاً لأجهزتها من ولوج أراضي الملّاك ـ الموظف، واستحالت تلك الأراضي ملجأ لكل ملهوف فازع من أنواع الجور. وحبذا لو توقف التحدي للدولة عند هذا الحد، لكن المالك ـ الموظف ما عتّم أن راح يجور لحسابه الخاص، ويدلّ على ذلك وجود سجون خاصة سلّمت الدولة بوجودها زمناً طويلاً، كما تشهد الانتقادات اللاذعة الصادرة عن الفلاسفة وجمهور آباء الكنيسة المسيحية، ومن أشهرهم القديسان أغسطينيوس وأمبروسيوس، وكان هؤلاء المتسلطون يقيمون، في القسم الغربي من الأمبراطورية، خارج المدن. أما في القسم الشرقي فظلوا يسكنون المدن ومنها يراقبون سير الأعمال الزراعية، متابعين في الوقت نفسه نشاطهم التجاري. وهكذا احتفظت مدن في لبنان بمكانتها من ناحية النفوذ، وباستقطابها أنواع الأنشطة، وإن في ذلك ما ينبىء بأهمية سقوط هذه المدن وغيرها أثناء الفتح العربي.

١٢٦ ـ وهكذا تكوّنت نواة إقطاعية كرّست تدهور الدولة وعجزها عن القيام بواجباتها، وعززت الطبقية الاجتماعية وباعدت بين الموظف والمواطن، أي زادت في شعور هذا الأخير بأن الدولة جسم غريب عنه. وبما أنها لم تعد تحميه، فقد تكونت ظاهرة جديدة ولا سيما في المقاطعات الشرقية حيث أخذ القرويون ينشئون تجمعات في القرى ثم راحت القرى تتحالف فيما بينها ضد الأسياد المحليين وضد الدولة. فلما تضافرت الأزمات من اجتماعية واقتصادية ودينية، وجاءت ويلات الحرب الطاحنة بين بيزنطة وفارس، قارب الوضع العام حدود الكارثة. في هذا الجو المتأزم، والدولة غاية في الضعف، انطلق الفتح العربي فلاقى أرضاً سهلاً.

١٢٧ ـ المجتمع اللبناني

كان لا بد أن تنعكس المعطيات والتطورات الاجتماعية العامة على لبنان، لا سيما وأنه لم يخرج عن تقاليد انفتاحه، يضاف إلى ذلك انتماؤه العضوي إلى الأمبراطورية الرومانية وتطبيق

شرائعها عليه. لكن أبرز ما تميز به وضع لبنان البشري والاجتماعي هو ازدياد عدد سكانه وانتشارهم في داخل البلاد كما في خارجها.

١٢٨ ـ في الداخل، تزايد عدد السكان وكانت الغابات قد شفّت في المرتفعات الوسطى بفعل قطع أشجارها المستمر، فراح الأهلون يقطنون تلك المرتفعات. ومرجح أن أوائل القادمين كانوا، ممن يتنقّلون بحكم طبيعة عملهم، الحطابين والصيادين... ثم ابتنى الأثرياء مساكن ربما غلب عليها الطابع الريفي في البدء، وأتت أفواج النسّاك فخرج الجبل عن طابعه الموحش وانتشر فيه السكن، إلا أن الكثافة ظلت ضئيلة إلى أن تدفقت هجرات الأقليات، فاستوطن الموارنة الجبل اعتباراً من القرن السادس الميلادي لأسباب عقائدية. والطائفة المارونية هي أولى الطوائف اللبنانية التي انتظمت في إطار محلّي خاص ديني ـ دنيوي. وسوف يختلطون بطوائف أخرى وبعدة أقوام، فيلتقي الجميع تحت شعار الحرية، ليكوّنوا مجتمعاً متناسقاً، ذا تراث وأعراف مشتركة، متّسماً بالانفتاح والمحافظة في آن معاً، مجتمعاً جديداً يجبه تحديات الدهر وقد ظفر بالكثير منها.

١٢٩ ـ في غربي المتوسط، قويت هجرة اللبنانيين وبخاصة أيام الأباطرة السوريين (القرن الثالث الميلادي) وكان المهاجرون ينتمون إلى بيئات مختلفة، من تجّار الجملة والمفرق، إلى الممثلين والراقصين والموسيقيين إلى أصحاب الفنادق. وقد نوّه المؤرخون «باستعمار الفينيقيين المقاطعات اللاتينية». وبالإضافة إلى شواطىء إيطاليا وفرنسا، نزل اللبنانيون أرض اسبانيا كما تشهد في جملة الشواهد «حدائق أدونيس». ومن السواحل توغّل اللبنانيون في الداخل وبلغوا غالباً الراين والدانوب.

رابعاً ـ الحياة الفكرية والفنية

١٣٠ ـ في مستهل هذه الفقرة، يحسن التذكير، مرة أخرى بالقول الذي شاع بأن «اليونان غزت غُزاتها الرومان». هذا القول ينطبق على الناحية الحضارية عامة والفكرية خاصة، نظراً للسبق الذي كانت اليونان أحرزته في هذا المضمار، وكان الرومان ينظرون إلى الثقافة اليونانية نظرة احترام وإكبار مقرونين ببعض الحذر، فهم يريدونها ويستوحونها، لكنهم يحذرون ما تعثرت به ولا سيما على صعيد مفهوم الدولة، حيث اليونان مبعثرة بين دويلات، بينما روما امبراطورية في سعي مستمر لشد الروابط الجامعة بين أجزائها المترامية.

١٣١ ـ ومن وجوه المفهوم الروماني للدولة ما سار عليه أغسطس قيصر مؤسس الأمبراطورية، واقتفى خلفاؤه أثره في التعامل مع الناس. فهو، على غرار الاسكندر، لا يريد أن يبني هذا التعامل على الخنوع المفروض بالقوة. بل على الاقتناع والثقة والاحترام،

ويعتقد أن في أساس تلك المقاييس التعارف. من هنا اهتمامه بالمعرفة ورعايته المدارس وقد شاءها في آن معاً منار معرفة وأداة تهدئة في بلد أصيب بحروب خارجية وداخلية دامية. ورأى في المدارس منابر للتبشير بأن قضية روما هي قضية الحضارة، ونظام روما سياج للمدنية ضد البرابرة. فالانضواء في الصفوف الرومانية يعني الدفاع عن مدنية مهددة. وهذا الدفاع يشترط الإيمان بوحدة العالم الروماني والانتظام فيه والانضباط، فترويض الأهواء. فعمّمت المدارس وانتشرت المكتبات، وكلها متأثرة في العمق بالنظرة الأغسطسية الأساسية.

١٣٢ - فلا غرو أن تتميز المدرسة الأغسطسية بالاتزان والاعتدال والواقعية، حتى في ميادين الفن والفكر المجرد، وأن يسير عليها خلفاء الأمبراطور الأول. ومما ساعد على ذلك غنى عصر أغسطس بالإنتاج الفكري فظلّ نموذجاً يُحتذى. فحتى الذوق الفني بقي محافظاً على «كلاسيكيته» أي أميناً لنهجه الأول حتى بعد تنصّر الأباطرة، مع ما فيه من ملامح وثنية. أما الكنيسة فإنما قاومت التعاليم ذات الطبيعة الوثنية أو المشركة. ولا بد من إنصاف خلفاء أغسطس بالتنويه بما حققوه في هذا المجال. ولئن جاء منهم من كانوا دون المستوى، فكثيرون منهم برهنوا عن جدارة سياسية وعلمية. وساعدهم في نهجهم أن الطبقات العليا من أشراف وبورجوازية سارت في الطريق نفسه فأسهمت في تشجيع الفكر والفن.

١٣٣ - غير أن وحدة الأمبراطورية السياسية وما يتصل بها من تحسين مواصلات، واستتباب أمن، وتبادل وتفاعل وصهر، لم تكن لتقضي على الفروق العميقة الجذور، ومن هذه الفروق انقسام العالم الروماني بين لاتيني وإغريقي ولا سيما ثقافياً، مع العلم أن اللاتينية انتشرت في العصور الأولى للأمبراطورية حتى على يد الأدباء والمؤرخين الشرقيين، لكنّ كفة الانقسام الثقافي رجحت نهائيّاً اعتباراً من القرن السادس الميلادي.

ولعل هذا التقلب في العلاقات الثقافية جاء متوازياً والأحوال السياسية. ففي المراحل الأولى من عهد الأمبراطورية، كانت السيطرة للقسم الغربي منها. هذه السيطرة انتهت اعتباراً من القرن الخامس الميلادي، فانتهت معها سيطرة اللاتينية، دون أن يعني ذلك أن اليونانية أصبحت وحدها لغة التعامل في الشرق، ففي النصف الشرقي للأمبراطورية حضارات عريقة لها لغاتها وثقافاتها ولم تضمحل. ولئن سادت الإغريقية مجالات الفكر عموماً، وسيطرت اللاتينية في حقل القانون، فقد ظل السواد يتعامل بلغته الأصلية كالقبطية في مصر، والآرامية ـ السريانية في لبنان وسوريا وفلسطين، وبها تكلم السيد المسيح، وقد كتبت الأناجيل باليونانية والسريانية بغية إيصال الرسالة إلى مختلف الطبقات. بذلك وباعتماد السريانية لغة طقسية (أي في المراسم الدينية)، كان للمسيحية بليغ الأثر في ديمومة هذه اللغة.

وما انتشار الآرامية إلا واحدة من تجليات كبوة الفينيقية، وقد بدأت منذ العهد الهلّيني واستمرت أيام الرومان، وظلت الفينيقية حية في أفريقيا الشمالية بفعل التراث القرطاجي حتى القرن الخامس الميلادي، مما يدلّ على أن تراجعها في الشرق أمام الإغريقية فالآرامية ـ السريانية جاء نتيجة للتّهْلين. ولعل ذلك من أسباب ندرة ما وصلنا من آثار رجال الفكر اللبنانيين. وما وصلنا عنهم جاءنا على أيدي غيرهم. كما أن تاريخهم وتاريخ قرطاجة كتبا بأيدٍ منافسة أو معادية لهم. وإلى ذلك يعود الإيجاز الذي سنضطر إلى التحدث به عن الحركة الفكرية الخاصة باللبنانيين. أجل لم يعش اللبنانيون على هامش الحياة الفكرية، بل كانوا في صميمها يعيشون تياراتها في مختلف الميادين. لكن تفاصيل نشاطاتهم ما زالت تعوزنا.

١٣٤ ـ الفصاحة والخطابة

من الحقول التي استوحى فيها الغرب الشرق، حقل الفصاحة والبيان، وقد اشتهر اللبنانيون بالخطابة. إلا أنها كانت مجالاً ما لبث أن اعتراه الخوف وبسبب تضاؤل النشاط السياسي في المجالس الشعبية التي كانت منبراً لهذا النوع من الأدب. غير أن المؤرخين أنقذوا منه وجوهاً بإدراجهم ـ وفقاً للطريقة التقليدية ـ نصوصاً من الخطب في عرضهم التاريخي.

من أشهر مؤرخي تلك المرحلة تيوتوس ليفيوس وبلوتارخوس، وكينتوس كورسيوس. وظهرت نزعة لـ «فلسفة» التاريخ واستنباط عظات كانت تتجاوب مع رغبة الناس بتفسير وقائع الحاضر في ضوء الماضي. لكن المستوى العام ظل دون ما وصل إليه بولوبيوس من قبل. ومن مؤرخي لبنان سنكنيتن الذي يرجع إليه فيلون الجبيلي في مؤلفه عن القصص الميثولوجي. وقد أصبح من المراجع المعتمدة بعد أن ظل ردحاً من الزمن موضع تساؤل: هل يوجد حقيقة أم إنه رجل أسطوري؟

١٣٥ - وسجل الأدب بصورة عامة ولا سيما الشعر نشاطاً هامّاً. واتسعت أبواب الشعر بانفتاحها على الطبيعة وتطلعها إلى دقائق الحياة، متميزة بالأوصاف الحسية الواقعية، دون أن تخلو من الخيال أو من جَيَشان العاطفة. وتأثر الأدب بضغط السلطة في معالجة المواضيع الوطنية والدينية. ومن كبار الأعلام فيرجيليوس وهوراثيوس وأوفيديوس. ولئن عاشوا بعيداً عن لبنان في الغرب وفي رومانيا إلا أنهم من الأسماء البارزة عالميّاً ويمثلون نزعات عصرهم وقد تأثر بها لبنان. أما لقيانوس السوري الأصل (سميساط) فقد كان متجولاً: أنطاكية، اليونان، إيطاليا، غاليا... إلى أن توفي في مصر. وثمة شعراء لبنانيون وصلنا عنهم أنهم حظوا بشهرة واسعة، لكن آثارهم لم تصلنا.

١٣٦ - في الجغرافيا، لمع اسم سترابون في القرن الأول الميلادي. ومن ميزاته محاولة تفسير المعطيات التاريخية بالعوامل الجغرافية. أخذوا عليه إسرافاً في الرجوع إلى المصادر

المكتوبة دون أن يتحرّى الحقيقة علميّاً. وفي القرن الثاني الميلادي، عكف العلامة بطليموس على رسم خرائط ظلت زمناً مديداً مرجعاً أساسيّاً. أما اللبناني مارينوس الصوري فقد ضاعت آثاره وإنما وصلنا منها بعض الصدى. وكثيراً ما يرجع إليه بطليموس الشهير. ويعتبر مارينوس من مؤسسي علم الجغرافيا الرياضية.

١٣٧ - على الصعيد العلمي، وبنوع أخص التقني، لم يسجلّ تقدم كبير، كما في العصور الهلّينية. لكن حصل تبادل - ظلّ محدوداً - في الوسائل والصناعات الحرفية. وبالنظر إلى سهولة المواصلات وإلى استتباب الأمن وتوحيد أساليب التعامل، كان يفترض بهذا التبادل أن يحصل بشكل أوسع وأدقّ. لم تهمل العلوم، لكنها لم تعمق. وقد عوض عن الافتقار إلى التعمق بنشر العلوم الموروثة، مع القليل المستحدث، نشراً واسعاً. ويحدثنا الجغرافي سترابون عن مهارة اللبنانيين في علمي الفلك والحساب.

أما الطب فقد سجل تقدماً في غير اتجاه، ولا سيما جراحيّاً. ويتوافق ذلك والاهتمام المتزايد بالعلوم الطبيعية.

١٣٨ - الفلسفة

لا بد من التسليم بأن المستوى الفلسفي قد تدنّى لجهة الخلق والإبداع. وطرأ تبدّل ذو مغزى، إذ ازداد اهتمام الناس والمفكرين بالناحية الأخلاقية. ويتلاقى هذا الاهتمام وانشغالهم المتزايد بالماورائيات والذي يفسر أيضاً شيوع بعض المعتقدات الشرقية (ايزيس، ميترا...) التي كانت تفوق الرومانية غنى في ما يتعلق بالحياة الآخرة. وقد تجلى ذلك في تعاليم الرواقية مثلاً حيث تزايد الاهتمام بالأخلاق وبالمواضيع اللاهوتية. وهذا المنحى جعل من الرواقية مرجعاً ينهل منه منتقدو سياسة الأباطرة حين تنحرف.

أما الأفلاطونية فكانت أكثر إشعاعاً وأثراً في الشرق منها في الغرب. وقويت نزعتها الروحانية، كما تركّز اهتمامها على الذات الإلهية. ومع تزايد اهتمام الناس بالأمور الدينية كثر الكلام عن العناية الإلهية، وهذا ما يفسر تكتل المذاهب والتيارات الفكرية ضد الأبيقورية.

١٣٩ - ولعل أشهر أعلام الفلسفة اللبنانيين فرفوريوس الصوري، الذي تتلمذ على يد أفلوطين فأسهمت كتاباته في حفظ آثار أفلوطين والتعرف بها. وتتلمذ عليه يمبليخوس وهو من مواليد عنجر البقاع ويعتبر من مؤسسي علم التاريخ. وكتب في المنطق واعتمد أحد مؤلفاته كتاباً مدرسيّاً في العصور المتوسطة. ويذكر الجغرافي سترابون المفكر ديودوتس كفيلسوف مشهور.

ولما نشط التبشير المسيحي، احتل النثر الديني الجديد مركز الصدارة في الإنتاج الفكري.

١٤٠ - القانون

من المتفق عليه أن الناحية الأهم في حياة الفكر الروماني هي الناحية القانونية، والتي بها تفوّق الرومان على اليونان. ومن تجليات ذلك أن اللاتينية كانت، حتى في مدارس القانون الشرقية، لغة التدريس، وقد ظلت مدرسة بيروت متربعة في المرتبة الأولى زمناً طويلاً - إلى أن دمرها الزلزال (٥٥٥م.) - ومثّل أساتذتها دوراً بارزاً في الحياة العامة، وكانوا مرجعاً أساسيّاً يوم قام الأمبراطور يوستنيانوس (القرن السادس الميلادي) بتدوين مجموعة القوانين الرومانية (الفقرة رقم ١٤٥).

١٤١ - وتميّزت الكتابات القانونية الرومانية بطابعها العملي، وقلما انتقل أصحابها إلى النظريات العامة، أقلّه في ما وصلنا سالماً من آثارهم. ولئن تفوق الرومان إجمالاً في حقل التشريع، فقد تأثروا، حتى في هذا الحقل، بالتعاليم الفلسفية اليونانية وبخاصة بالرواقية وبعض الفيثاغورية. والرواقية آنئذ في عنفوانها، ولا سيما في عهد الأباطرة «الأنطونيين» ومنهم الأمبراطور الفيلسوف ماركوس أورليوس (١٧٢ - ١٨٠م.).

١٤٢ - وصادف ذلك امتداد التعاليم المسيحية، فنمت، بفعل التيارين الفلسفي القديم والديني الجديد، فكرة حقوق الإنسان ومبدأ الحقوق الطبيعية، وقد تبلور التطور القانوني عمليّاً، في غير باب من أبواب القانون، باعتماد مبادىء ونظريات جديدة، كالمسؤولية عن الخطأ المرتكب، والتمييز بينها وبين القوة القاهرة والحالة الطارئة، وكإدخال حسن النية في حساب المسؤولية، وما إلى ذلك مما لا يزال إلى اليوم من القواعد الأساسية لعلم القانون. هذا في حقل الحقوق الخاصة. وفي ميدان القانون العام، تجلت مبادىء العدل والإنصاف مناداة بالمساواة بين البشر، فانعكست في القانون الخاص، في مجال الأحوال الشخصية، تحسيناً في أحوال الأرقاء والمعتقين.

١٤٣ - وقد رأينا آنفاً تأثير الشرق في تكوين فكرة الدولة وفي رفع الأباطرة فوق مصاف سائر الناس. فلما تنصّر الأباطرة، راحوا ومَن حولهم يسعون إلى إيجاد مبررات جديدة لذلك، مستوحاة من تعاليم الدين الجديد. فلما قال آباء الكنيسة بأن مبدأ السلطة مستمد من مشيئة إلهية، طوّر المشرّعون هذه الفكرة، فنتج عن تلاقيها والأفكار القديمة أن بزغت فكرة الحق الإلهي التي طالما استغلّها الفقهاء من مختلف البلدان والأزمان والأديان.

١٤٤ - ومن تقاليد الحياة الفقهية عند الرومان، ميلهم إلى التدوين، علماً بأن العرف ظل له شأنه كما هي الحال عند سائر الشعوب. أما النصوص القانونية، من تشريعية واجتماعية، فقد ظلّت مبعثرة ردحاً مديداً. وقامت محاولات عدة من رسمية وخاصة لجمعها، فلم تكلّل بكبير النجاح. لذلك جاء قرار التدوين الصادر عن الأمبراطور يوستنيانوس، في أواسط

القرن السادس الميلادي، حدثاً ضخماً إن لجهة أهميته، أو لجهة حجم العمل، نتيجة لتراكم النصوص.

١٤٥ ـ مدوّنة يوستنيانوس

لقد ترك عهد هذا الأمبراطور (٥٢٧ ـ ٥٦٥م.) أثراً بليغاً في الدولة الرومانية على غير صعيد، من سياسي (إعادة توحيد معظم أجزائها) إلى اجتماعي إلى عمراني وثقافي. وساعد على ذلك طول عهده (٣٨ عاماً). أما مدونته القانونية، فهي بلا ريب من أشهر مخلفاته.

وكان لمدرسة بيروت ولآثار أساتذتها دور رئيسي في هذا الإنجاز القانوني الكبير، والمدينة آنذاك في عنفوان ازدهارها قبل أن يدمّرها الزلزال (٥٥١ و٥٥٥م.). ولئن بذل يوستنيانوس قصارى الجهود لإعادة بنائها، إلا أنها لم تستردّ رونقها كاملاً.

تنقسم مدونة يوستنيانوس إلى أربعة أقسام

١ ـ **مجموعة التشريع**، وهي تجمع التشريع الصادر عن الأباطرة منذ هدريانوس (١١٧ ـ ١٣٨م.) حتى يوستنيانوس (بتاريخ التدوين).

٢ ـ **مجموعة الاجتهاد**، وقد نهلت من مؤلفات العالم القانوني الصوري أولبيانوس ما يربو على ستة آلاف نصّ من أصل تسعة آلاف ومئة نص. والعناية بالاجتهاد هي من تجليات تمسّك الرومان بتراثهم، واعتزازهم بثروتهم الفقهية، علماً بأن تعليمات يوستنيانوس قضت بتكييف النصوص القديمة لتطابق مقتضيات الحاضر.

٣ ـ **كتاب الطالب**، وقد وضع بأسلوب خاص تميز بالتحليل والمناقشة لتمرين الطلاب على نقد النصوص وتعويدهم معالجة وجهات نظر مختلفة. وكانت نسبة الأساتذة المؤلفين في هذه المجموعة أكبر منها في المجموعتين المتقدم ذكرهما، وقد غلب فيهما الطابع العملي.

٤ ـ **القوانين الجديدة**، وهي التي أصدرها يوستنيانوس بعد إنجازه مجموعتي التشريع والاجتهاد.

ظلت مدونة يوستنيانوس، طوال قرون، مرجعاً قانونياً تنهل منه الدول إلى أن ظهرت القوانين الحديثة.

١٤٦ ـ بيروت مدينة العلم

أشهر ما اشتهرت به بيروت معهدها القانوني. وهو أقدم معهد روماني من نوعه خارج روما، وقد فاق شهرة معهدي أثينا والاسكندرية، ودعيت بيروت «أم الشرائع».

ومن أشهر أساتذة بيروت بابينيانوس الحمصي وأولبيانوس الصوري، وليونيسيوس البيروتي (وأبوه وابنه زميلان له). وإلى علمهم، عرفوا بورعهم الأخلاقي وضميرهم المهني، وبالحكمة والجرأة في إبداء الرأي.

كانت مواد التدريس متنوعة، تجمع إلى القانون علم اللغات والبيان... أما لغة التدريس فاللاتينية ثم خلفتها الإغريقية. أما الطلاب فكانوا من أنحاء المشرق كافة ومن مختلف طبقات المجتمع. وكانوا ينتظمون في رابطات طلابية، كما في أيامنا. واتسع نطاق عمل المعهد فأصبح جامعة تضم ثلاث كليات: آداب، فلسفة، قانون.

وكان في بيروت معهد للدراسات اللاهوتية لرجال الكنيسة. ومن لاهوتييها المشهورين القديس غريغوريوس النازيانسي الذي أصبح أسقف القسطنطينية، ووقف في وجه «البدعة الآريوسية».

١٤٧ ـ وبيروت أول مدينة لبنانية مُنحت نظام «المستعمرة الرومانية»، وما ينطوي عليه من امتيازات الحكم الذاتي والإعفاء من ضريبتي الخراج والرؤوس. وقد سميت باسم جوليا بنت أغسطس قيصر. وعني الحكام الرومان بالمدينة فشيّدوا فيها البنايات الفخمة، والملاعب والحمامات... وكان نبتون (أو بوزيدون)، إله البحر، إله بيروت، مما يدلّ على مكانة البحر في حياة هذه الحاضرة.

١٤٨ ـ ضربت المدينة هزات أرضية عنيفة في السنوات ٣٤٩ و٤٩٤ و٥٠٢م. ولكن أشدها سلسلة من الزلازل بين عامي ٥٥١ و٥٥٥م.، طالت مدن الساحل كافة، وبلغت ذروتها في بيروت حيث رافقها اجتياح بحري غمر موجه المدينة، فكانت ضربة قاصمة لها.

١٤٩ ـ الفن

لم يتفوّق الفن الروماني بالخلق والإبداع، بل قلّد كثيراً وأخذ الكثير عن اليونان، وتقيّد بما أخذ. هذا لا يعني خلوّه من كل شخصية. لكن مميزات العمران الروماني تتجلى أكثر ما تتجلى في الإكثار من الأبنية الضخمة والغنية الزخرف. وقد أسس الرومان مدناً بكاملها، وحسّنوا مدناً موجودة فغيروا العديد من معالمها. حسبنا أمثلة على ذلك روما، القسطنطينية، صور، هياكل بعلبك.

سياسة عمرانية واسعة الرؤية، شجعت بخاصة فن النحت، وقد تجلّت فيه نزعة الروماني الواقعية، حتى النحاتون أنفسهم اضطروا إلى مجاراة الذوق الروماني لهذه الناحية. لكن الرومان تأثروا بدورهم باليونان، فنتج عن ذلك تمازج موفّق.

١٥٠ ـ وكان لتزايد الطلب فالسرعة في العمل لتلبيته أثره في التفاصيل كحجم الحجارة

وإتقان نحتها. فراحوا يبنون الأبنية العادية بحجارة صغيرة الحجم يجمعها ملاط متين، ثم تُكسى بالرخام وأنواع الزخرف ولا سيما الفسيفساء. وكثرت فيها التحف ومنها الحلي اللبنانية والزجاج الكمالي المعروف بالفينيقي. وهذا الواقع يزيد من إبراز الصروح ذات الحجارة الضخمة كما في بعلبك وصور... وللعناية بالمدن أسبابها السياسية أيضاً، نظراً لأن المدينة كانت مركز إشعاع للأفكار الجديدة.

ونعود إلى مسألة العدد لنقول إن الحمّامات والملاعب والمدرجات لم تكن مجهولة لدى الأقدمين، إلا أن الرومان زادوا فيها حجماً وعدداً. وأكثروا أيضاً من التماثيل ومن أشهرها تمثالا أغسطس وتراجانوس، وشيّد نيرون لنفسه، قرب ملعب كبير في روما، تمثالاً لقب بالعملاق لضخامته. أما التمثال فقد حُطم وزال، وأما اللقب فلا يزال، وقد غدا اسماً للملعب.

١٥١ - اعتباراً من القرن الثالث الميلادي، ظهر أثر الشرق بوضوح في هندسة المباني (كاستعمال القناطر) أو في تزيينها داخلياً. لكن ذلك صادف، من جهة، ضائقة اقتصادية تضاءلت معها إمكانات البذخ، ومن جهة ثانية، انتشار المسيحية، ومن تعاليمها الزهد في الأمور الدنيوية وبالتالي في فنون الفانية، فأصيب النشاط الفني بالفتور بفعل إدانة الإسراف في البذخ في مجتمع فتي ساده الورع.

١٥٢ - أما لبنان فكان نصيبه من الفن الروماني وافراً، والشهادات على ذلك عديدة: دير القلعة (قرب بيت مري) هيكل نيحا البقاع، الآثار الدفينة في بيروت وصور، وفي الدرجة الأولى، هياكل بعلبك...

نالت بعلبك نظام المستعمرة الرومانية منذ عهد أغسطس قيصر. وقد أسماها الإغريق هليوبوليس أي مدينة الشمس. وأصل التسمية يعود إلى الإله «هدد» إله البرق والرعد والمطر. ونظراً إلى علاقة هذه العوامل الطبيعية بالشمس، فقد اقترن تكريم «هدد» بتكريم الشمس ثم أصبح الإله السامي الأكبر المساوي بالإلهين الإغريقي زفس والروماني جوبيتر. وتكريم هذا البعل الفينيقي كان يمارس في كل البقاع المجاورة لهيكله كما تدلّ عليه نقوش سقف الرواق المحيط بهيكل باخوس، وهي تمثل آلهة الجوار. فكان رب الهيكل «بعل بقاع» ومنها اشتقت «بعلبك» عن طريق تحريف اللفظ في لغات أوروبا حيث لا يوجد حرف العين، ثم عرّبت اللفظة محرفة مع إعادة العين.

وبحكم أهمية الهيكل كان عرافه ذا شأن في سائر المنطقة، من جراء تلك المكانة التقليدية. لم تتأثر بعلبك باليونان والرومان كما تأثرت بيروت وصور مثلاً. وظهر أثر هذه المكانة في الاحتفاظ بالطابع المحلي لتكريم البعل وغيره من أرباب البقاع المجاورة. كما ظهر

في ترتيب الزخرف بحسب القواعد المتبعة في الشرق. وكان أن العسكريين الرومان الذين أدّوا خدمتهم العسكرية في المنطقة وتعودوا تكريم بعلها، حملوا معهم تلك العادة إلى الغرب حيث عمّت. يضاف إلى تلك الخصوصيات ما كانت الهياكل عموماً تنعم به من امتيازات.

بوشر البناء في عهد انطونيوس بيوس (١٣٨ - ١٦١م.) وانتهى في أيام «الأباطرة السوريين» (النصف الأول من القرن الثالث الميلادي). ومن المتفق عليه أن هياكل بعلبك هي من أروع ما خلّفه الفن الروماني بل والقديم عموماً. وقد أثارت ضخامة الحجارة تساؤلات جمّة حول المعدّات المستعملة لتحريكها ورفعها إلى حيث هي. ومرجّح أن استعمال البكرات المتحركة بأعداد كبيرة ضاربة تضاعف القوة العاملة هو الذي سمح بنقل تلك الأحجام غير العادية. وإنما تمكّنت قوة الزلازل من زعزعة أعمدة هيكل جوبيتر على ضخامتها.

خامساً - وضع اليهود الخاص

١٥٣ - كما في العهد الهلّيني، كذلك في العهد الروماني، كان اليهود يتمتعون بوضع قانوني خاص. وقد ساعد على ذلك عوامل عدة منها سياسة الاعتدال والتسامح التي انتهجتها روما حيال الشعوب الداخلة في طاعتها، فاحترمت معتقداتها. وثمة قاسم مشترك بين الأديان الوثنية القديمة وهو التبادل المألوف في تكريم الآلهة من باب الاسترضاء كما ذكرنا آنفاً. ولعل تنقل الحاميات الرومانية بين مختلف أنحاء الأمبراطورية ساعد على ذلك بفضل العادة المتبعة بأن يحمل العسكريون آلهتهم معهم (الفقرة رقم ١٥٢)، وبأن تحترم تلك الآلهة احتراماً لمشاعر عبّادها وضماناً لإخلاصهم في خدمة الدولة والدفاع عنها.

١٥٤ - وكان الرومان شديدي التمسك بتراثهم، يكرمون أجدادهم. ولما كان اليهود يدينون بدين أجدادهم، فقد رأى الرومان في ذلك - ربما بدافع من رغبة في التسامح - نوعاً من الأمانة لذكر السلف قدّروها. وثمة روابط ودّية قامت، قبل الفتح الروماني بين روما واليهود (الفقرة رقم ٩١)، لا سيما بمناسبة خلافاتهم مع السلوقيين الهلّينيين، فنجم عن كل ذلك أن ساد العلاقات الرومانية - اليهودية جو من الوئام.

١٥٥ - هذا الوضع تبدلت معطياته حين أراد الأباطرة أن يفرضوا على الشعب تكريمهم تكريماً فيه سمات التأليه، بانتظار إعلان تأليههم صراحة، وهذا ما يتناقض وعقيدة التوحيد التي يدين بها اليهود. فبدأت الخلافات على نحو ما كان حصل مع انطيوخوس الرابع (الفقرة رقم ٦٠). ولو بقيت المشكلة محصورة بين اليهود والأمبراطور لهان حلّها نسبياً. لكن الانفعالات الشعبية حيال قوم لا ينسجمون في تصرفاتهم وسائر الأقوام المنضوين في البوتقة

الرومانية، تلك الانفعالات أذكت الجوّ تأزماً. واتسعت رقعة التأزم باتساع التشتت اليهودي في العالم الروماني، فتكاثرت المشاكل ومعها النفور فالعداء.

١٥٦ - وكان المجتمع اليهودي مسرحاً لصراعات داخلية غالباً ما استدعت تدخل القوات الرومانية. وفكرة الحكم عند الرومان تتنافى والقلاقل ولا سيما أن روما خارجة من حروب داخلية طاحنة أنهكت الشعب ودفعت به إلى أحضان الدكتاتورية فاستسلم لها في مقابل الأمن والطمأنينة. فراح الرومان يراقبون عن كثب أمور اليهود. وضمّ خلفاء أغسطس بلاد «اليهودية» ضماً كاملاً، وعيّنوا عليها والياً متّصلاً مباشرة بالأمبراطور، فازدادت مناسبات الاحتكاك فالتصادم بين الطرفين، لا سيما وأن انتقاء الولاة لم يأت دوماً على ما يرام، وما لبث التصادم أن استفحل حتى حدث الانفجار الثوري، فتتابعت الانتفاضات ضد صديق الأمس ومحتلّ اليوم. وأشهر الثورات ثلاث

١٥٧ - الثورة الأولى (٦٦م. - ٧٠م.)

اندلعت نيران الثورة اليهودية ضد روما سنة ٦٦ ميلادية، أيام الامبراطور نيرون واستمرت حتى سنة ٧٠. وأهم أحداثها الحربية حصار القائد الروماني فسباسيانوس لمدينة القدس. ولما بلغه خلع نيرون، زحف بقسم من جيشه على روما حيث تبوأ العرش. وكان ترك حول القدس قوات كافية بقيادة ابنه تيطس الذي دخل الحاضرة اليهودية، ولم يتركها إلا والهيكل الكبير دمار والغالبية الساحقة من أهلها شتات. ومن بقي منهم أصبح في وضع المستسلم دون قيد ولا شرط تحت رحمة الخصم المنتصر.

١٥٨ - الثورة الثانية (١١٥م. - ١١٧م.)

لقد ارتدى هذا النزاع طابعاً خاصاً. فهو لم يتمثل بانفجار في «اليهودية» أو المناطق المجاورة بل جاء حركة شاملة كل أنحاء الامبراطورية حيث كان يهود. حصل ذلك في عهد الأمبراطور تراجانوس، وهو خارج حدود دولته في غزوه ضد الفارثيين، فاضطر إلى وقف زحفه الخارجي ليضرب الحركة الداخلية. وتنوّه المصادر القديمة بالضراوة التي تجابه بها الفريقان، وقدّر عدد الضحايا بمئات الآلاف من الطرفين.

١٥٩ - الثورة الثالثة (١٣٢م. - ١٣٥م.)

كان طبيعياً أن يؤدّي الجو المشحون نقمة وبغضاء إلى استعار نزاع جديد كبير، فوقع في عهد الأمبراطور هدريانوس (١١٧ - ١٣٨م.) خليفة تراجانوس، إثر القرار الروماني بإقامة جالية عسكرية في القدس. تزعّم الحركة الوطنية اليهودية شمعون الملقب «بركوكبا» أي «ابن الكوكب». ولبّى الشعب نداء الثورة بحماسة منقطعة النظير، ورأى في بطلها «مسيحاً

محرراً»، و«أمير إسرائيل». ودامت الحرب ثلاثة أعوام خسر اليهود خلالها ما قدّر بنصف المليون من أبنائهم، ودارت الدائرة عليهم، وهَجَرَ كثيرون منهم أراضيهم نهائيّاً.

على أنقاض الهيكل، بنى الرومان معبداً للآله جوبيتر، ووسّعوا المستوطنة العسكرية على حساب المدينة وأسموها ايليا كابيتولانا ومن هنا جاءت التسمية الأولى للقدس في صدر الإسلام بـ «إيلياء مدينة بيت المقدس». وطرد اليهود منها، ولم يسمح لهم بدخولها إلا في مناسبات حولية محددة، واتخذت بحقهم تدابير اضطهادية قاسية.

سادساً - المسيحية: ظهورها. اضطهادها. تنصّر الأباطرة

غني عن القول ان بحثنا لن يتناول شرح المسيحية كعقيدة، على اعتبار أنها تتعدى نطاق الموضوع، وأن تعاليمها الأساسية معروفة.

١٦٠ - ظهرت المسيحية في عهد الأمبراطورية، والقانون الروماني يشترط لممارسة العقائد الجديدة أن يجيزها مجلس الشيوخ. وبالنظر إلى ما ذاقه المسيحيون من اضطهاد اليهود بتأييد من السلطات الرومانية أو بتنصلّها من كل مسؤولية، فقد آثروا عدم طلب الإجازة، وعاشوا عيشة الأمر الواقع، متظلّلين، عوضاً عن القانون الصريح، بتسامح الرومان الذين اكتفوا بتجاهل الدين الجديد ما دام لا يخلّ بالأمن.

وكانت العلاقات الرومانية - اليهودية يومئذ حسنة، واليهود يتمتّعون بما أشرنا إليه من امتيازات (الفقرتان رقم ١٥٣ ورقم ١٥٤). فكان ذلك سيفاً ذا حدّين بالنسبة إلى المسيحيين، فمن جهة، كانوا معرّضين لخطر قيام تحالف معنوي يهودي - روماني ضدهم، ومن جهة ثانية، كان الرأي العام لا يميز بين المسيحية واليهودية، فأفاد أتباع الدين الجديد من حسن التعايش اليهودي - الروماني.

١٦١ - غير أن شيوع تكريم الأباطرة فتأليههم لم يلبث أن وضع المسيحيين في الحرج نفسه الذي جابه اليهود يوم طلب إليهم أن يشركوا بالله الأحد (الفقرة رقم ٦٠). فلما رفض المسيحيون رفضاً قاطعاً جوبهوا بنفور الوثنيين، سلطة وشعباً، ممن لا يشاركونهم تقاليدهم وشعائرهم، ولا سيما أن الرومان لا يفرقون بين الدين والدنيا. وقد تسبّب ذلك بغير اصطدام دامٍ مع المسيحيين على كونهم قلة قليلة، مما أزعج السلطات جدّاً، وحداها على تتبع أمورهم عن كثب فاستشفّت فروقاً بين المسيحية واليهودية، فمهدّ ذلك لقرار نيرون اضطهاد المسيحيين.

١٦٢ ـ الاضطهاد الرسمي

انطلقت الحركة إثر حادث مشهور خلق جوّاً من الاتهام، وصادف وجود الطاغية نيرون متربعاً على العرش. كان ذلك عام ٦٤م. إذ شب حريق هائل في روما أتى على جزء كبير من المدينة، فاتهم الرأي العام نيرون بتدبير الكارثة. ولم يكن ثمة أدلة ثبوتية. إلا أن نيرون اضطرب للأمر فأراد أن يحوّل التهمة عنه إلى آخرين. وبما أن الحريق اندلع من حي يكثر فيه التجار الشرقيون ـ ويبدو أن كثرة الزيوت والأخشاب المستوردة من لبنان وجواره هي التي جعلت ألسنة اللهيب تمتد بسرعة ـ فقد توجهت أنظار البلاط نحو الشرقيين وبينهم يهود ومسيحيون. وربما ارتئي إرجاع أسباب الكارثة إلى غضب آلهة روما من هؤلاء. لكن حصل تدخّل لدى نيرون أقنعه بحصر المسؤولية بالمسيحيين وحدهم دون اليهود. وهنا بدأت موجات الاضطهاد الكبير وقد دام ـ متقطعاً ـ سحابة قرنين ونصف.

١٦٣ ـ المسيحية تصبح جريمة في نظر الرومان

اعتباراً من ذلك التاريخ، أدخل نوع جديد من الجرائم إلى الجدول القانوني الروماني، هو جرم الانتماء إلى الدين المسيحي، فزاد ذلك في انكماش المسيحيين على أنفسهم، فارتدت اجتماعاتهم الطقسية طابعاً من السرية زاد بدوره في ارتياب البعض في أمرهم. واتسع الاطلاع على عقيدتهم فبانت ثورتها على الأوضاع القائمة، ولا سيما ما يتعلق منها بالشرك عموماً وبتأليه الأباطرة خصوصاً. وأثارت التعاليم الأخلاقية الجديدة كل من شعر بأنها تهدده في مصالحه أو تندد بتصرفاته، ومعلوم أن الفساد كان مستشرياً والإسراف في التنعّم حتى الفسق آفة اجتماعية... والمسيحيون الأولون، ككل مجتمع فتي، شديدو التعلق بمبادئهم وتعاليم دينهم، يتمسكون بها ويمارسونها بأمانة وورع. وكان من شأن ذلك أن عزّز لدى الناس تحسسهم بالفروق بينهم وبين الطائفة الناشئة، وزاد الجو إذكاءً بالعداء فمدعاة إلى التنكيل والاضطهاد.

بصورة عامة، يمكن تقسيم مراحل الاضطهاد الروماني للمسيحية إلى ثلاث مراحل وقد طالت فيمن طالت سكان المناطق اللبنانية.

١٦٤ ـ المرحلة الأولى وقد بدأت مع نيرون العام ٦٤م.

لم يكن اضطهاد العام ٦٤ أول ما عاناه المجتمع المسيحي، فالكنيسة تعتبر أن شهيدها الأول هو القديس اسطفانوس وقد قتله اليهود رجماً بعد أن حاكموه أمام مراجعهم الدينية، وسط هيجان شعبي يعتقد البعض أنه افتعل لخلق جو مؤات لإصدار حكم الإعدام. وغني عن التذكير بما قاده من حملات اضطهاد بولس الرسول نفسه قبل أن يعتنق المسيحية. أما

قرار نيرون فقد فتح باباً جديداً أثار عليه خلفاءه وهو الاضطهاد الرسمي باسم الدولة الرومانية، واعتبار الانتماء إلى المسيحية جريمة. ولتعويد الرأي العام هذه النظرة، سرت الشائعات تترى تختلق أنواع التشويه والاتهام. ومن ضحايا سنة ٦٤ م.، بطرس الرسول، مطران روما «وهامة تلامذة المسيح» وقد يكون القديس بولس أيضاً من ضحايا تلك الموجة أو من التي أتت بُعيدها.

١٦٥ ـ المرحلة الثانية وقد بدأت في عهد تراجانوس (٩٨ ـ ١١٧م)

في ذلك التاريخ، كانت العقيدة الجديدة قد سجّلت امتداداً واسعاً، وبخاصة في المقاطعات الشرقية، كما في لبنان وجواره، حيث انتشرت في المدن والأرياف، بينما اقتصرت في الأناضول مثلاً، على الأرياف مع تواجد نزر في المدن. وعلى صعيد آخر، أصبحت تعاليم المسيحية معروفة، وبالتالي من الصعب تلفيق ما يشوّهها، فانحصر مجال الاتهام في عقيدة وحدانية الله وتنافيها مع عبادة الأباطرة. وكان الولاة في غالبيتهم ميالين إلى التسامح يتحاشون التحديات ولا سيما أن الاضطهاد كان يزيد في حماسة المسيحيين وتصلّبهم ويدفع ببعضهم إلى السعي للاستشهاد.

وفي عامي ١١١ و١١٢م. ولّي بلينيوس الملقب بالحدث ـ للتمييز بينه وبين عمه بلينيوس الملقب بالعتيق ـ على مقاطعة بيثينيا، فكتب إلى الأمبراطور تراجانوس يستفتيه في أمر المسيحيين، فجاء الجواب بمثابة قرار مبدئي عام يلخّص كما يلي: لا تقوم السلطة بمبادرة التفتيش عن المسيحيين، أما التهمة فيجب أن تصدر عن شخص معلوم لا عن مجهول، وإذا أنكر المتهم تتوقف الملاحقة. أي أن ما تريده الدولة هو ألا يبلغ التمسك بالدين الجديد حدّ التحدي للسلطات. فتكون المسألة مسألة نظام أكثر منها عقيدة خاصة.

ولما اعتلى العرش هدريانوس (١١٧ ـ ١٣٨م.) وهو خليفة تراجانوس وابنه بالتبني، حصر تطبيق العقوبة في حال أثبت الواشي أن المتهم ارتكب عملاً مخالفاً للقوانين. ثم أضاف الأباطرة أنه في حال إنكار هذا المتهم التهمة، يعاقب الواشي.

في عهد سلالة سويروس (١٩٣ ـ ٢٣٥م) خفّت حدة الاضطهاد، ولا سيما أيام اسكندر سويروس، وقد روي من أخبار انفتاحه أنه كان يكرّم صورة للسيد المسيح. أما فيليبس الملقب بالعربي (٢٤٤ ـ ٢٤٩م.) فيقال انه اعتنق المسيحية. ولعل هذا التسامح النسبي ما يفسر تأسيس أول مطرانية في لبنان في أواخر القرن الثاني الميلادي (مطرانية صور). أما سائر المطرانيات (صيدا، بيروت...) فإنما أنشئت بعد توقف الاضطهاد. وهكذا كان أيضاً بالنسبة إلى انتشار الرهبانيات.

١٦٦ - المرحلة الثالثة: منتصف القرن الثالث الميلادي ومطلع الرابع.

بدأت في عهد الامبراطور ديسيوس (٢٤٩ - ٢٥١م.) وبلغت قمتها في عهد ديوقليسيانوس؛ (٢٨٤ - ٣٠٥م.). وهذا الموقف ينسجم والسياسة العامة التي انتهجها الأباطرة أمام تزايد الأخطار المحدقة بدولتهم، فعزموا على القيام بعملية إنقاذ جذرية تحشد طاقات الدولة ومنها الدينية. وقد حدت دقة الوضع ديوقليسيانوس على توزيع شؤون الأمبراطورية بين أربعة: امبراطوران، شرقي وغربي، ومع كل منهما أمبراطور مساعد، تسهيلاً لمهمات الدفاع. لكن المبدأ ظل وحدة الأمبراطورية. في إطار تلك الخطة، بدت المسيحية وضعاً شاذاً فقرروا إزالته.

أول الأمر، قامت حملة تطهير في أجهزة الدولة، عقبتها مطاردات عامة، ومصادرة أملاك، وهدم كنائس وإحراق كتب و... أشخاص... لكن، حتى في أعنف الشدة، كان بعض المسؤولين يكتفي بأي عمل يمكن تأويله انصياعاً للأمر، كحرق حبة بخور، مثلاً تكريماً للأمبراطور. واستمرت هذه المرحلة حتى قيام الأمبراطور قسطنطين الكبير.

١٦٧ - تنصّر الأباطرة. المسيحية دين الدولة

العام ٣١١م.، أصدر الأمبراطور غاليريوس قراراً يعترف فيه رسمياً بوجود المسيحية، بعد اضطهاده إياها. غير أن مكسيمينيوس حاكم الشرق رفض تنفيذ القرار، فاستمر الاضطهاد حتى انتحاره (العام ٣١٣م.).

في شتاء ٣١٢ - ٣١٣م.، اتفق سيدا الأمبراطورية قسطنطين وليسينيوس على اعتماد التسامح قاعدة لسياسة الدولة، فأعلنا حرية العقيدة والممارسة للجميع مع إرجاع الأملاك التي صودرت من المسيحيين إلى أصحابها.

ولما تنصر قسطنطين انقلبت المعطيات، لكن دور الكنيسة عاد إلى الانتكاس بعده، ثم إلى الاستقرار. وفي عهد ثيودوسيوس (٣٧٩ - ٣٩٥م.) أعلنت المسيحية ديناً رسمياً للدولة.

١٦٨ - العلاقة بين الدولة وكنيستها الرسمية

ظلّ المبدأ المعتمد قائماً على التمييز بين الحقلين الروحي والديني، أي الديني والدنيوي. لكن التعاون والتساند اللذين قاما بينهما أدّيا طبيعيّاً إلى تداخلهما. فالدولة تحمي الكنيسة وتغدق عليها الهبات، وفي المقابل تطلب تأييدها. وإذا كان الشأن الروحي في نظر الجميع يعلو الزمني، فإنما يتفوق عليه من حيث الأهداف السامية التي يتوخى. أما من حيث مصدرهما فهو واحد لأن من المسلّم به أن كل سلطة مردّها إلى الله. يضاف إلى ذلك أن استخدام الدولة قوتها لخدمة المبادىء العليا كان يعلي مكانتها روحياً. فانطلاقاً من كل ذلك،

أراد الأباطرة أن يستنتجوا أنهم أصحاب رسالة روحية وحق إلّهي بالعرش.

١٦٩ - وبدا طبيعيّاً أن يدّعي رعاة الكنيسة الحق بإرشاد الأباطرة إلى الصراط المستقيم في ضوء تعاليم الدين. وقد حصل ذلك غير مرة، ومن أشهرها يوم فرض القديس امبروسيوس مطران ميلانو على الأمبراطور ثيودوسيوس الكبير كفّارة عن مجزرة حصلت عام ٣٩٠م. في مدينة تيسالونيكي (اليونان) بمناسبة تنفيذ أوامر صادرة عن البلاط. غير أن المعاصرين لم يروا في الحدث ما يرجح كفة السلطة الروحية على كفة العرش، بل مجرد تدبير ذي طابع شخصي ابتغاءً لخير نفس صاحب العرش.

١٧٠ - بصورة عامة، تبوأت الكنيسة مكانة سامية ونيطت بها امتيازات عدة، نذكر منها ممارسة السلطة القضائية على رجال الدين، حق التحكيم حتى بين العلمانيين بناءً على طلبهم (وما هذا إلا تطبيق للقاعدة العامة القاضية بالعمل بالأفضل، والمحاكم الكنسية يومذاك أوفر ضمانة)، حق الامتلاك فتدفق الهبات من خاصة ورسمية (هبات الدولة)... تلك العوامل مكّنت الكنيسة من تقديم خدمات اجتماعية متنوعة فأنشأت المآوي والمستوصفات والمدارس...

١٧١ - غير أن الكنيسة لم تنجُ من تطاول السلطان الزمني. ولما كان الأباطرة يرون في إعزازهم إياها قياماً بواجب روحي هو جزء من مهمتهم، كما قدمنا، فقد استنتجوا من هذا الوجه أن من حقهم التدخّل في الشؤون الروحية. فكيف ولرجال الدين، ولا سيما لكبارهم، مركز اجتماعي ذو وزن لا تستطيع الدولة تجاهله، بل لا بد من أن تراقبه. فنتج عن ذلك أنواع التدخل في الأمور الكنسية، إما بحجة الدفاع عن النظام العام أو نظام الكنيسة بالذات، وإما بحجة حماية الحقل الروحي والسهر حتى على العقيدة.

١٧٢ - ومثلت المسائل العقائدية دوراً هامّاً اعتباراً من القرن الرابع الميلادي بصورة خاصة. ومن أسباب ذلك أن المجتمع المسيحي بعد أن كانت غالبيته، في العقود الأولى، من الطبقات المتواضعة اجتماعيّاً، لم يلبث أن انضم إليه كثيرون من الطبقات العليا نسباً وجاهاً وعلماً ومالاً، فكثر التحليل والجدل. ومما شجّع عليهما شعورٌ بالحاجة للرد على تهجمات أعداء الدين المسيحي بمحاربتهم بسلاحهم نفسه، أي بالفلسفة. ولم تلبث أن نشأت المذاهب وتعدّدت (مونتانوس، آريوس، أوريجينس...، مسألة الطبيعة الواحدة أم الطبيعتين، مذهب المشيئة الواحدة...) وتدخل الأباطرة في الحلول، وأرادوا أحياناً فرضها فما زادوها إلا تعقيداً، والجو تأزّماً، لا سيما وأن الفروق النظرية الصرف كثيراً ما اقترنت بمفارقات اجتماعية واقتصادية وسياسية. وقد تجلّى ذلك أحياناً بعنف، كما في مصر حيث التنافس القبطي - البيزنطي، وفي لبنان وجواره المباشر حيث الصراع السرياني - البيزنطي، وتململ

سواد الشعب والنخبة على السواء من سيطرة العنصر الإغريقي. ونشبت الحرب بين فارس وبيزنطة فجرّت معها ويلات أفقرت البلاد، فزادت في إضعافها أمام الفتح العربي.

من العصور القديمة إلى العصور الوسطى

١٧٣ - الحقبة الهلينية - الرومانية من المراحل الدامغة في التاريخ العام وفي تاريخ الشرق بنوع خاص. فالعالم الهليني - الروماني ككل بلغ من الاتساع ما لم تبلغه دولة في الشرق القديم، وعاش مدة مديدة عبر العصور القديمة والوسطى، فزاد ذلك في مدى تأثيره عمق الأثر. ومن أهم ما تجلى به هذا الأثر ظاهرة الانصهار على نطاق دولي، وقد ساعد على تحقيقه استتباب الأمن ولا سيما في الفترة المسماة بـ«السلم الروماني»، وتكثيف المواصلات فالتبادل، وإشعاع الأفكار المستقاة من المصادر نفسها في ميادين الفلسفة والقانون، والأدب والعلوم وتشابه النظم... ثم جاء انتشار المسيحية بمثابة تكريس للتراث وتعزيز له.

وحتى في الحقبة التاريخية المعاصرة، نرى أن مبادىء حقوق الإنسان الطبيعية التي تتصدر دساتيرنا اليوم تَمتّ بجذورها إلى هذا التراث وأن القانون الروماني ظل معمولاً به في بعض الأمصار دهراً طويلاً، فأحكامه ما زالت سارية المفعول من باب العرف في غير مكان. وكذلك الفلسفة اليونانية ما زالت مرجعاً، والقواعد الأساسية للعلوم المدرَّسة في مدارسنا تعود إلى ذلك الماضي البعيد. وفي الحقل الاجتماعي، كان للتيارات الفكرية أثرها البليغ، وإن بطيئاً، وقد تجلّى بخاصة بالنسبة إلى الطبقات الكادحة ولا سيما منها العبيد. وأتى التبشير المسيحي فازداد معه الوضع الإنساني تحسناً، وازدادت معالم الحق الطبيعي وضوحاً.

١٧٤ - ومعلوم أن من ميزات الرومان الانضباط. وقد تأصّل فيهم منذ مجتمعهم العائلي الأول المنظّم تنظيماً حربياً فطبعوا به. ولما اختل النظام، آثروا التنازل عن بعض الحريات احياء ولقاء عودته، فتمهّد السبيل لدكتاتورية الأباطرة. هذا وللذهنية الانضباطية أثرها أيضاً في نماء الواقعية التي فطر عليها الروماني والتي تجلّت في تفاصيل حياته اليومية.

١٧٥ - لما قوي احتكاك الرومان بالحضارة الإغريقية وغزتهم كما رأينا، حال الانضباط والواقعية دون أن يتأثروا على صعيد الدولة، بما لا يخدم وحدتها. أما النظام الروماني، فأخذ من مقوماته بواقعين: بشري وطبيعي. وقد تجلّى الوجه الأول تسامحاً واحتراماً لتراث الغير، ومن ذلك مثلاً إبقاء الرومان اللغة اليونانية على انتشارها، وممارستهم إياها في كل ميدان فاقت فيه لغتهم وثقافتهم. وتركوا سكان كل بلد يمارسون لغاتهم ويعيشون تراثهم الفكري بدليل استمرار السريانية (وأختها الآرامية) في حيز التداول (الفقرات أرقام ١٣٣ و١٧٩ و١٨٠). والوجه الثاني، يتّضح من خلال التقسيمات الإدارية المبنية على معطيات الجغرافيا

الطبيعية، وبفضل ذلك عمّرت طويلاً، وفي بلدان عديدة وحتى بعد أن انسلخت كليّاً أو جزئيّاً عن الأمبراطورية الرومانية.

١٧٦ - وسعى الهلّينيون والرومان إلى التوفيق بين احترامهم شخصية الشعوب المغلوبة ودأبهم على صهرها في بوتقة دولتهم. وقد خلّفت سياسة الصهر أثراً لا ينكر، ومن نتائجه أن اعترى الذاتية الفينيقية ضعف ساعد على شيوع اللغة الآرامية على حساب أختها الفينيقية التي ظلّت حية مدة أطول في محيط قرطاجة حيث لا تَهْلين.

وهكذا نرى أن عبارة «العالم الهلّيني - الروماني» تعكس ظاهرة حضارية حقيقية. وما قرار كركلا (الفقرة رقم ٢١٢) بمنح جميع سكان الأمبراطورية الأحرار حق الرعوية الرومانية بالتدبير المصطنع. إنه تتويج لتطور طويل.

١٧٧ - غير أن الحكمة السياسية الهلّينية - الرومانية، والواقعية الرومانية لم تتمكنا من صهر عناصر ذلك العالم صهراً كاملاً. نعم - وباستثناء وضع اليهود الخاص - لم تقم حركات عنيفة تطالب باحترام ذاتية الشعوب المنضوية تحت الراية الرومانية. فلا الغالب ألجأ المغلوب إلى الانتفاض، ولا المغلوب جحد جودة المعاملة وحسنات «السلم الروماني». لكن، مع ذلك، لم يضمحل الواقع التحتي. وما أن تغيّرت معادلات الدولة والمجتمع والاقتصاد اعتباراً من القرن الثالث الميلادي حتى أخذ ذلك الواقع بالانكماش. ومن أهم تجلياته بالنسبة إلى موضوعنا ما كان من تمايز اجتماعي وثقافي وحضاري وديني فسياسي بين سريان وبيزنطيين (الفقرة رقم ١٧٢).

وصادف ذلك أن تتابعت الأزمات الاجتماعية والانقلابات في الداخل، وبعد أن كان الجيش رمزاً من رموز المواطنية ومدرسة انضباط، أصبح خطراً دائماً على الشرعية والمجتمع. ومن الخارج عظم الخطر على الحدود وتكرر اختراق الأقوام البرابرة لها، وكثر نقل الجيوش من مكان إلى آخر بحسب المقتضيات الدفاعية، فتولدت فكرة تأمين الدفاع محليّاً. فضعف الشعور بتضامن أنحاء الأمبراطورية فيما بينها وبالتالي بتماسكها، وأذكيت النزعات الإقليمية.

١٧٨ - واضطرب الميزان الاقتصادي - علماً بأن المرحلة البيزنطية من تاريخ الأمبراطورية سجّلت رقماً قياسياً دوليّاً بالاستقرار المالي (حوالى الألف عام) - فاضطرت الدولة إلى تخفيض قيمة النقد (القرن الثالث الميلادي)، ثم إلى فرض سعر رسمي له دون قيمته الحقيقية فنجم عن ذلك ارتفاع في الأسعار، فازداد الشعور بالضائقة الاقتصادية، وبالتالي بفقدان عنصر من عناصر استقرار الأمبراطورية.

١٧٩ - حروب خارجية وانقلابات داخلية دامية، اضطرابات يقترن بها النهب، تفشّي

أمراض، تبدّل في الأخلاق، وأزمة اقتصادية كان من عديد نتائجها حدّ العائلات من التناسل، فنقصٌ في اليد العاملة، فتراجعٌ في الإنتاج. ولم يحسن الرومان ولا الهلّينيون استخدام العلوم لتطوير التقنية، فتنمية الانتاج، وربما للاستعاضة بالتقنية عن النقصان في اليد العاملة... فتقلصت موارد البورجوازية وقل معها ما كانت تقدمه للدولة وللمجتمع. ولما كانت الدولة قد ركّزت اعتمادها على المدن فأهملت الريف نسبيّاً، لذلك لم يكن هذا الريف مؤهّلاً للقيام بدور البديل، حينما ضعفت البورجوازية، فحصل فراغ. وزاد المشكلة خطورة احتدام صراع الطبقات.

ولما كانت الطبقات الكادحة هي التي أصبحت تمدّ الجيش بالرجال، فقد أقحم الجيش في الصراع الطبقي...

١٨٠ - وهكذا تضافرت العوامل، من اقتصادية وعقائدية وسياسية وعسكرية، لتنخر جسم الأمبراطورية الرومانية. وهذه النتيجة انقلبت بدورها سبباً لبعث شخصية الشعوب المغلوبة، فتسهيل انسلاخها عن الدولة الغالبة. فبعد أن جمع العهدان الهلّيني والروماني من مختلف البلدان كتلة ذات حجم عالمي في جسم دولة واحدة، فهدما الحدود، وذوّبا الكيانات، ممهدين بذلك لقيام نظام جديد، اعتراهما، كما يعتري كل نظام، وهن الهرم، فانبعثت شخصية المجتمعات المنضوية، واستحال انبعاثها تمهيداً للانسلاخ.

فسواء نظرنا إلى جانب الصهر فتعوّد الشعوب نظاماً وحدوداً، أم إلى جانب التفتت والتطلع خارجاً، نرى أن المرحلة التاريخية التي نحن بصددها مهّدت السبيل لقيام كيان ذي طابع دولي جديد. هذا الكيان سوف يحققه الفتح العربي.

بطرس ديب

الفصل الثالث

فتح العرب لبلاد الشام وآثاره الفكرية والاجتماعية

البطريرك أغناطيوس الرابع هزيم

جاء عن البلاذري قوله إن فتح العرب لبلاد الشام كان «فتحاً» يسيراً[1]. ويَحتمل هذا الوصف الذي نجد ما يماثله عند نفر غير قليل من المؤرّخين، دلالة لا تقف عند حدود الوقائع بل تتعداها إلى الخلفيات والآثار على حدٍ سواء. وإذا تأمّلنا في السياق الذي يسّر أمر الفتح، فضلاً عن السبل التي سلكها، انكشف أمامنا بعض ما يميّز شيئاً من نتائجه من حيث العلاقة بين الفاتحين والبلاد المفتوحة. لذلك رأينا، قبل الشروع في تناول أحداث لا يختلف المؤرخون إلّا في سرد بعض تفاصيلها، أن نحيط على نحوٍ مقتضب بأوضاع بلاد الشام في مطلع القرن السابع الميلادي متوقفين عند معطيات تُغني تفسيرنا لمسار الفتح اللاحق ومفاعيله المباشرة. أما آثاره الاجتماعية فسننظر إليها بالدرجة الأولى من زاوية العلاقات الإسلامية ـ المسيحية. وإذا ما اكتفينا بالنظر في أمر الآثار القريبة، فإننا نقيّد أنفسنا بحدود البحث التي يقترحها العنوان واعين أن ذلك يُسهم، على أي حال، في قراءة أعمّ لتاريخ العلاقات الإسلامية ـ المسيحية بين الثوابت ذات الأصل القرآني والمتغيّرات الاجتماعية والسياسية.

وفي الحديث عن الآثار الفكرية سنولي أفضلية للمنظور الإسلامي ـ المسيحي، وسنفرد مكانة خاصة للقدّيس يوحنا الدمشقي (منصور بن سرجون) ولعائلته. وننطلق في ذلك من اعتبارات عديدة، منها ما يتصل بإسهامه الفكري والمنزلة التي يحتلّها في ذاكرة المسيحيين التاريخية، والعرب منهم بوجه خاص. ومنها أيضاً دوره البارز، على غرار أبيه وجدّه، في الإدارة والسياسة. ولعلّ توافر المصادر التاريخية والدّراسات النقدية يسمح لنا بالحديث عنه أكثر من سواه.

أولاً: بلاد الشّام قبل الفتح

١ - الاسم والموقع

بلاد الشام اسم أطلقه العرب منذ القرن الرابع أو الخامس للميلاد على عموم الأراضي الممتدة من الفرات شرقاً إلى المتوسط غرباً، ومن حد برّ الأناضول عند جبال طوروس شمالاً إلى حد مشارف سيناء جنوباً. وكان العرب القدماء يميّزون بين مواطنهم الشمالية ويسمّونها الشامية، ومواطنهم الجنوبية وسمّوها اليمنية. والفاصل بينها رمال النَفود وما يليها من البادية إلى الشرق والغرب.

ولم يكن لبلاد الشام في البدء اسمٌ جامعٌ تعرف به حتى جاء الإغريق وبعدهم الرومان فدعوها «سوريا» وهو اسم مأخوذ من لفظة «آشور» وكان يطلق قبلاً على أجزاء شمالية منها خضعت في السابق للدّولة الآشورية التي قامت في شمال العراق. لقد أخذ الإغريق والرومان اسمَ الجزء وأطلقوه على الكلّ.

وكانت تتميّز بلاد الشام، في أطرافها الغربية بوجه خاص، بوفرة المياه مما أدّى إلى نزوح الشعوب «السّاميّة» إليها. والدليل على ذلك أن أسماء الأماكن، ومنها اسم «لبنان»، وأسماء القرى الجبلية والمدن الفينيقية هي بأكثريتها أسماء سامية أو كنعانية أو آرامية أو عربية[٢]. ويرجّح البعض بدء الخروج العربي من البادية وعلى نطاق واسع في غضون القرن الميلادي الأول، أي بعد أن تمّت سيطرة الرومان على بلاد المشرق.

٢ - اللغة

وفي القرن الخامس الميلادي كان العنصر العربي يغطّي أجزاء واسعة من البلاد الشامية. وقد سبق أن انتشرت اللهجات العربية وبدأت تطغى على سائر اللهجات السامية أو تمتزج بها. فأطلق العرب الأقحاح على الناطقين بهذا المزيج اللغوي اسم النبط أو الأنباط.

وما أن أقبل القرن الميلادي الخامس (أو السادس) حتى ظهرت اللغة العربية «الفصحى» لغة أدبية مشتركة بين العرب «العاربة» في البادية، و«المستعربة» في أطرافها[٣]. وكانت السريانية بالمقابل، وهي بمثابة «فصحى» الآرامية، اللغة الكنسية الأولى للمسيحيين الذين باتوا السواد الأعظم من سكان البلاد، منذ عهد الأمبراطور ثيودوسيوس الكبير (٣٧٩ - ٣٩٥ م). أما اليونانية فكانت، في البداية، لغة كنسية إضافية للمسيحيين، خاصة في المدن، وصارت لاحقاً تنافس السريانية عند من كانوا على الإيمان الخلقيدوني[٤]. وكانت، بالطبع، لغة الروم الذين استوطنوا بلاد الشام ولغة الجماعات التي تهلّينت بفعل اتّصالها معهم.

٣ - المسيحيون في بلاد الشام

من المعروف أن المسيحيين في بلاد الشام انقسموا منذ مجمع خلقيدونية (٤٥١م.) إثر الخلاف على صياغة العقيدة الخاصة بطبيعتي المسيح واتّحادهما، إلى سريان أو يعاقبة[٥] وملكية أو روم[٦]. ويشير المؤرخون إلى أن المذهب اللاخلقيدوني (اليعقوبي) كان واسع الانتشار بين القبائل العربية (مثل أياد وربيعة وقضاعة)، وكان لأتباعه أديار كثيرة غربي بادية الشام. أما القائلون بالمذهب الخلقيدوني (الملكية) فكانوا بمعظمهم يعيشون في المدن التي انطبعت بالثقافة الهلّينية مثل أنطاكية، وسلوقية واللاذقية وبعلبك وبيروت وقيصرية فلسطين والمدينة المقدسة. لكن ذلك لا ينفي انتساب عدد ممن كانوا على المذهب الخلقيدوني إلى القبائل العربية. فالغساسنة، على سبيل المثال، كانوا حماة اليعاقبة إلاّ أن بعض أفراد عائلاتهم «المالكة» كانوا على المذهب الخلقيدوني.

٤ - المسيحيون وبيزنطية

لقد استوطن الغساسنة الجنوب الشرقي من بلاد الشام (حوران والبادية) وحالفوا بيزنطية ضد الفرس، فعُهدت إليهم حماية حدود المملكة الشرقية وأُنعم على أمرائهم بلقب بطريق وملك. ولكن ولاءهم افتقر إلى الثبات، ولعلّ لاختلاف المذهب الديني بين معظمهم وبين البيزنطيين بعض الأثر في ذلك. وبلغ تزعزع الولاء هذا حدّاً ملحوظاً وتزامن مع التفكّك النسبيّ لقواهم العسكرية.

ومهما يكن من أمر ولاء الغساسنة للبيزنطيين، لا بد من الإشارة إلى أن نسبة عالية من اليعاقبة كانت على العموم مستاءة من الحكم المركزي. وليس غريباً القول ان بين اختلافهم المذهبي عن الحكام وأحاسيسهم «القومية» علاقة تأثير متبادل لا يمكن تجاهلها، من غير أن يعني ذلك بالضرورة اعتماد تفسير يكاد أن يكون آحادي الجانب فيرى مثلاً أن ما اصطُلح على تسميته عقيدة الطبيعة الواحدة المنسوبة إلى اليعاقبة ليس إلاّ تعبيراً دينيّاً عن النزوع إلى الاستقلال الثقافي والسياسي[٧].

ولم يكن استياء مسيحيي سوريا من الحكام البيزنطيين مقتصراً على اليعاقبة بل تعدّاهم إلى أتباع العقيدة الخلقيدونية، ذلك أنهم تحمّلوا على مضض تزايد الضرائب المفروضة عليهم وتحفّظوا حيال سياسة الحكم المركزي لجهة تعامله مع من هم في نظرهم هراطقة (كأصحاب مذهب المشيئة الواحدة) ومنحهم بعض الامتيازات. هذا التحفظ، بل الانزعاج، يعبّر عنه لاحقاً ابن البطريق عندما يتحدث عن سياسة هرقل المنحازة وموقف سكان حمص المعترضين على هذا الانحياز[٨].

ويشير عدد من المؤرخين إلى علامات الاستياء لدى مسيحيي سوريا الخلقيدونيين، ومن أبرزهم منصور بن سرجون (جد القديس يوحنا الدمشقي) الذي كان ناقماً على الحكم. فبعد أن عيّنه الأمبراطور موريق (موريس) مديراً عامّاً للمالية ثم حاكماً لدمشق، أبقاه هرقل في منصبه بعد اجتياح الفرس لها على أن يدفع مئة ألف دينار. وظن منصور أن من واجبه أن يؤدّي المبلغ المذكور إلى الساسانيين ما داموا في البلاد. فلم يرض هرقل بذلك وأرغمه على تسديد المال إليه مجدداً. فما كانت هذه المعاملة لتقوّي ولاء الموظف لعاهل بيزنطية[٩].

لا ريب أن مجموع الأحاسيس الموصوفة أعلاه، أسهم في تهيئة الظروف لموقف مرن حيال الفتح العربي. وهو لا يخلو عند البعض من استعداد للقبول به دون شعور بالخسارة كبير.

ثانياً: الفتح العربي

١ ـ فتح دمشق

احتلت الجيوش العربية، تحت إمرة يزيد بن أبي سفيان، فلسطين عام ٦٣٤م وواجهت في شباط جيشاً ألّفه بسرعة سرجيوس، شقيق الأمبراطور هرقل. وانهزم البيزنطيون في داثينا. ثم استعدّ الطرفان أشهراً لمتابعة الحرب. واستعان كل منهما بإمدادات جديدة. فأسرع إلى حوران جيش بيزنطي للدفاع عن طريق الشمال، وأتت من العراق فرق عربية تحت إمرة خالد بن الوليد وأبي عبيدة بن الجرّاح وعززت جيش يزيد. والتحم المسلمون مع البيزنطيين في أجنادين (تموز ٦٣٤م.) وانتصر العرب فتقهقر المنهزمون نحو دمشق.

وانطلقت مجموعات من الخيالة العرب أثر المنسحبين، واندفع فريق منهم على طول منحدرات جبال لبنان الشرقية حتى حمص. وفي ربيع عام ٦٣٥م.، حقّق البيزنطيون نصراً محدوداً على فيلق عربي قرب غوطة دمشق لكن ذلك لم يعدّل بشكل جذري ميزان القوى.

وفي شهر آذار من السنة نفسها، أحاطت القوات الإسلامية بدمشق واستسلمت المدينة في أيلول. وقبل فتحها بأسبوع أو اثنين، انسحبت الحامية البيزنطية من موقعها تاركة للدمشقيين تدبّر أمرهم بأنفسهم، فعزموا على التفاوض بعد أن أنهكهم الحصار. «فصعد منصور، عامل هرقل، على باب شرقي فكلّم خالداً بن الوليد أن يعطيه الأمان له ولأهله ولمن معه ولأهل دمشق ما عدا الروم حتى يفتح أبواب دمشق»[١٠].

إن روايات المؤرخين تتباين في وصف أيام دمشق الأخيرة قبل دخول العرب إليها، إلاّ أنّ معظمها يتفق على أن خالداً بن الوليد قاد عملية الحصار في القسم الجنوبي الغربي وقبالة الباب الغربي والباب الصغير، وأن الفاتحين دخلوا المدينة من بابين في وقت واحد: «عنوة»

من الأول، و«صلحاً» من الآخر. والتقوا في سوق النحاس أو في سوق الزيت قرب كنيسة تدعى المكسّلة. وبعد المناقشة، تقرر أن تنطبق المعاهدة على المدينة كلها تجاوباً مع طلب المفاوضين فجاء عهد خالد على الوجه التالي

«بسم الله الرحمن الرحيم. هذا ما أعطى خالد بن الوليد أهل دمشق إذ دخلها أعطاهم أماناً على نفوسهم وأموالهم وممتلكاتهم وسور مدينتهم ولا يسكن شيئاً من دورهم. لهم بذلك عهد الله وذمة رسوله (ﷺ) والخلفاء المؤمنين. لا يعرض لهم إلا بالخير إذا أعطوا الجزية»[١١].

إن الدور البارز الذي لعبه منصور بن سرجون في عمليتي الاستسلام والمفاوضة، دفع بعدد من المؤرخين، قدماء ومعاصرين، إلى البحث في تفسير هذا السلوك لمن افترض أنه يدين بالولاء للبيزنطيين بحكم الوظيفة والانتماء الكنسي على حد سواء. فتحدّث نفر منهم عن «خيانته»[١٢]، وشملت هذه الخيانة بحسب البعض «أرباب السلطة المدنية والروحية»[١٣]. ولم يكتفِ أحدهم بوصم تصرفه بالنعت ذاته بل تمادى في تعظيم أمرها وتعميمها على مجمل المسيحيين السوريين من الملكية أو الروم، فرأى أن «منصور ارتكب أكبر خيانة بحق المسيحية في الشرق» مضيفاً أن «الروم الخونة» الذين صاروا بيزنطيين في أوج الحكم البيزنطي باتوا الأوائل في التقرب إلى سادة البلاد الجدد، ولم يترددوا في الذهاب إلى «آخر الخيانة» فدبّروا تلك المؤامرة الدنيئة[١٤].

غنيّ عن القول إن هذا البحث يضيق بمناقشة مستفيضة مع أصحاب أحكام قيمية تحمّل الوقائع أكثر مما تتحمّله، أو تطلق العنان لمشاعر تتحكم بها اعتبارات لا تمتّ بصلة إلى القراءة الموضوعية لأحداث التاريخ. فدواعي استسلام الدمشقيين معروفة، المباشرة منها وغير المباشرة، أي المتصلة بموازين القوى العسكرية وبسلوك كلّ من الجيشين البيزنطي والعربي. وهذا يجعل وصف تصرف المنصور بالواقعية أقرب إلى الدقة. ويعزز ذلك افتراض جدي وهو أن هذا الأخير أدرك قلّة اكتراث الأمبراطورية الفعلي بمصير الأقاليم الشرقية وضعفها في ردّ الفاتحين، وعبّر عن رغبة الدمشقيين في تجنيب مدينتهم ويلات الاقتحام. أضف إلى ذلك اعتقاده أن طلب الأمان يسمح له بنيل أفضل الشروط الممكنة من فاتحين عُرِفَ اعتدالهم، فضلاً عن ظنّه أن سيطرتهم على المدينة لن تكون بالضرورة نهائية. ولا تقف فئة من المؤرخين عند هذا بل تشير إلى أن نوعاً من «النعرة القومية عند الدمشقيين قد تكون غلبت الرابطة الدينية»[١٥]. ويرى القائلون بذلك أن مسلك منصور بن سرجون يستحق في كل حال «عرفان الجميل لا اللوم»[١٦].

٢ ـ التوسّع العربي

وبعد فتح دمشق، تقدم العرب باتجاه الشمال. واستسلمت بعلبك من دون حادثة تستحق ذكر المؤرخين الذين اكتفوا بالحديث عن تنوّع سكانها المسيحيين من دون تحديد معتقداتهم المذهبية ونسب توزّعهم عليها[17]. ويكتسب العهد الذي أعطاه أبو عبيدة لهذه المدينة دلالة جديرة بالانتباه، إذ يوضح أن العرب يشكّلون العنصر السامي الغالب فيدعو للمحافظة عليهم ولا يأمر بإجلاء أحد منهم. أما اليونان فإنه يأمر بإجلائهم بظلّ شروط ميسّرة إذا ما أخذت بالحسبان الريبة الشديدة حيالهم. وتزداد دلالة هذا العهد أهمية من حيث صيرورته نموذجاً أمام أنظار أهل حمص، المدينة المجاورة لبعلبك.

كان الحمصيون يتوقعون دعماً من جيوش الأمبراطور لصدّ الجيوش العربية المتقدّمة. لكن هذا الدعم، لم يأت، مما هيّأ الظروف لاستسلام مستعجل[18]. لكن الخيالة البيزنطيين ما لبثوا أن تقدموا فخاض العرب ضدهم معركة منتصرة على مقربة من المدينة مما دفع أهل حمص إلى طلب الأمان فنالوه حسب الشروط التي باتت معروفة والتي تتضمّن دفع الجزية والحفاظ على حياة الناس وأملاكهم ودور عبادتهم (ما خلا في الواقع بعض الاستثناءات كتحويل ربع كاتدرائية القديس يوحنا إلى مسجد). وذهب الفاتحون في مسايرة مشاعر الحمصيين إلى حد بعيد فلم يدخلوا المدينة بل نصبوا خيامهم بالقرب منها على ضفاف العاصي.

وبعد فتح حمص، سقطت مدن كثيرة ونالت الأمان بالشروط نفسها كالسليمية، وحماه، وشيزر، وقنصرين، وحلب، ومعرّة النعمان. ولم يبق من سوريا الداخلية إلا أنطاكية وحصنها الطبيعي جبل اللكام.

وظلّت قوى البيزنطيين البحرية مسيطرة على المتوسط، تهدد من جهة الغرب المدن المفتوحة. وكانت اللاذقية بمثابة المحور الرئيسي لهذه القوى. وكان سكانها أكثر التصاقاً بالبيزنطيين من سواهم فلم يسلكوا السبيل «الدبلوماسي». واختار أبو عبيدة الحيلة عوض المجابهة المباشرة فحفر خنادق غير ظاهرة للعيان وبعيدة بعض الشيء عن المدينة، ونجح بإعطاء اللاذقيين انطباعاً أن جيشه انسحب بعدما أنهكته محاولة الاقتحام. فاطمأن هؤلاء وفتحوا أبواب مدينتهم وعاودوا حياتهم الطبيعية. عندئذ انقضّ عليهم العرب وأخذوا المدينة عنوة ففرّ عدد كبير من السكان. وفرض الفاتحون الجزية على من بقي وحافظوا على دور عبادتهم بما فيها الكاتدرائية. إلاّ أن أبا عبيدة أمر ببناء مسجد كبير قربها للدلالة على سيادة المسلمين[19]. ويسّر فتح اللاذقية من أمر دخول العرب إلى المدن الساحلية الأخرى كجبلة وطرطوس وبانياس.

وحشد هرقل جيشاً في الشمال وصلت أخباره إلى العرب عبر المسيحيين ممن باتوا في ذمتهم وصاروا يدينون لهم بالولاء السياسي. وتعززّ هذا الولاء عند طائفة منهم نتيجة حسن سلوك الحكام الجدد.

ويذكر الفقيه أبو يوسف يعقوب، مستنداً إلى شهادة المسيحي تحوّل الشامي أن أهل الذمة ما أن اكتشفوا مقدار احترام المسلمين لمواثيقهم حتى صاروا معادين لأعدائهم[20].

ضم جيش هرقل عدداً من الأرمن والعرب المسيحيين (على رأسهم جبلة بن الأيهم الغساني) فضلاً عن جنود جاؤوا من معسكرات الأناضول. وحاول هذا الجيش الالتفاف على العرب الذين شعروا بقلة عددهم إزاءه فانسحبوا من مواقع عديدة، بما فيها دمشق، وتمركزوا في الجابية وتحصّنوا وراء نهر اليرموك. ويروي أبو يوسف يعقوب وكذلك البلاذري أن أبا عبيدة أدرك أن البيزنطيين بصدد مواجهته، فكتب إلى أمرائه في المدن التي وقّعت عهوداً مع المسلمين أن يعيدوا المال الذي تمّت جبايته من الجزية والخراج. وأبلغ المسلمون أهل حمص أنهم سيعيدون أموالهم إليهم ذلك أن جيوشاً كبيرة العدد تحشد ضدهم ولأن العهد نصّ على حماية لم يعد باستطاعتهم القيام بها[21]، فأثّر هذا الموقف في نفوس الحمصيين الذين أجابوا: «نفضل حكمكم وعدالتكم على الجور والظلم اللذين تعرضنا لهما من قبل»[22].

وتغيرت الأحوال بسرعة وثار الأرمن في معسكر البيزنطيين، وامتنع السوريون عن القتال في خضمّ المعركة، فانكسر الجيش البيزنطي (آب ٦٣٦م.)، وتقرر مصير بلاد الشام في موقعة اليرموك. واستسلمت دمشق ثانية. وظلت معظم شروط الاستسلام على حالها ما خلا إرغام المسيحيين على التخلي عن بعض كنائسهم. فاحتفظوا بخمس عشرة منها وبنصف كنيسة القديس يوحنا المعمدان الكبرى بعد أن أخذ المسلمون النصف الآخر[23].

وأتى الخليفة عمر بن الخطاب ليشرف على البلاد المغلوبة ويقرر مع أبي عبيدة السياسة الواجب اتباعها في المناطق المفتوحة ويحدد واجبات المنتصرين والمنهزمين وحقوقهم. وعقد لهذه الغاية اجتماعات في الجابية وأسند إلى يزيد بن أبي سفيان منصب جند دمشق، وثبّت هذا الأخير منصور بن سرجون في المنصب الذي شغله أيام البيزنطيين ولعلّه منحه لقب «مولى حليف»[24].

وبعد انتصار اليرموك واستعادة دمشق، أخذ العرب المدن السورية كلها حتى وصلوا إلى أنطاكية التي غادرها الأمبراطور بعد هزيمة جيشه. وكانت أنطاكية قد شهدت نزوحاً إليها من المسيحيين الذين تركوا قنّصرين بعد استسلامها، وكان يدفعهم الأمل أن تصمد «المدينة المحميّة من الله»[25]. لكنه سرعان ما طلب أهل أنطاكية الأمان وفرضت عليهم الجزية

ومنحوا، في جملة ما تضمّنه العهد، الجلاء عنها بسلام.

وواجهت حركة الجيوش العربية المتقدّمة صعوبة في جبل اللكام بجوار أنطاكية. وكان يعيش في تلك المنطقة قوم عرف عنهم نزوع إلى التمرد على السلطات القائمة. وكانت بيزنطية تطلق عليهم اسم «المردة» فيما يسمّيهم المؤرخون العرب، كالبلاذري، «الجراجمة» نسبة إلى بلدة جرجومة في أعالي الجبل. وحين مرّ هرقل في منطقتهم بعد تركه أنطاكية أصابهم الخوف من تقدم الجيوش العربية نحوهم واستعدّوا لمغادرة معقلهم والانضمام إلى البيزنطيين المنسحبين. ولم يهتم العرب، بداية، بأمرهم. إلا أن تمرداً قام في أنطاكية ضد حبيب بن مسلمة حاكم المدينة دفعه إلى شنّ هجوم عليهم وذلك بسبب ضلوعهم في دعم المتمردين. وبخلاف ما كان متوقعاً سرعان ما طلب الجراجمة الأمان. وفي خطوة غير معهودة أخذت بالاعتبار الموقع الاستراتيجي الذي يحتلّونه، جرى إعفاؤهم من الجزية مقابل تعهدهم مراقبة تحركات الجيش البيزنطي وتقديم العون للجيش العربي، عند الحاجة، على أن تترك لهم الغنائم التي يجبونها في المعارك. وهكذا انتقلوا من وضعية «أهل الذمة» المعروفة إلى ما يشبه وضعية الحلفاء. إلاّ أنهم، حسب المؤرخين العرب، كانوا يدينون للعرب بالولاء تارة ويتآمرون عليهم طوراً لمصلحة أعدائهم البيزنطيين. وفي عهد عبد الملك بن مروان انتقل الجراجمة في مجموعات متعاقبة للإقامة في شمالي جبل لبنان، بتشجيع من البيزنطيين الذين وفّروا لهم دعماً مادياً على أمل الإفادة من وجودهم داخل مناطق نفوذ الخصم. ولعلّ هذه المجموعات شكّلت أحد العناصر التي تألف منها الموارنة[٢٦].

وقام أبو عبيدة بإخضاع مرفأ الاسكندرية (الاسكندرون حالياً) والمناطق التي تقع شماله كمرعش، ومنبج، واستقدم قبائل عربية للإقامة فيها.

وفي الوقت الذي كان أبو عبيدة يستعيد باقي بلاد الشام الداخلية كان يزيد بن أبي سفيان يستولي بسهولة على الساحل الواقع تحت جبل لبنان. ولا نجد عند المؤرخين إلاّ تعداداً للمدن الساحلية التي أُخضعت تدريجياً للجزية وهي على التوالي: صيدا وعرقة وجبيل وبيروت. ويشير البلاذري إلى أن معاوية قاد هذا «الفتح اليسير»[٢٧]. وعقب ذلك نزوح سكاني ومحاولات استرجاع بحرية لم يخل صدّها من الصعوبة. أما صور فيبدو أنها سقطت باكراً على يد شرحبيل بن حسنة فيما قاومت طرابلس محتمية بأسوارها ومعتمدة على الدعم البيزنطي البحري طوال خلافة عمر، إلاّ أنها سقطت في عهد الخليفة عثمان تحت ضربات معاوية بعدما صار حاكماً على سوريا.

٣ ـ العرب في القدس

ولم يبق في بلاد الشام خارج السيطرة العربية إلا فلسطين. وفي الوقت الذي كان أبو عبيدة يكتسح الشمال ويزيد بن أبي سفيان يستولي على شواطىء البحر المتوسط، قام عمرو بن العاص بالهجوم على المواقع البيزنطية في فلسطين. ونسبت الروايات التاريخية إليه أول انتصار على البيزنطيين في وادي الأردن وتلاه فتح غزّة ونابلس واللدّ ويافا ورفح. وباتت القدس (إيلياء في المصادر التاريخية العربية) معزولة وكذلك قيصرية، المرفأ الحصين على شاطىء المتوسط.

وكان البطريرك صفرونيوس، المدافع البارز عن العقيدة الخلقيدونية، يمارس مهامّ حاكم المدينة المقدسة بعد جلاء كبار الموظفين المدنيين والعسكريين عنها. وعندما ضُيِّق الخناق حول مدينته طلب باسم أهلها الأمان فأعطي لهم عهد في الجابية (حوران).

ويتميز نصّ العهد الذي أورده الطبري[٢٨] والذي ما زالت صحته مدار نقاش بين الباحثين، بعدد من الخصائص. فهو غني بالتفاصيل خلاف ما سبقه من عهود عرفت بالاقتضاب. ومن المرجح ردّ ذلك إلى الأهمية التي تمثلها المدينة لدى سكانها وفاتحيها على حد سواء. وهو يتصف أيضاً بتساهله الكبير تجاه الراغبين في مغادرة المدينة، والالتحاق بالبيزنطيين. كما يتميز بتشدّده حيال اليهود، إذ لا يسمح لهم بالإقامة مع المسيحيين في المدينة. ولعل هذا الموقف جاء تجاوباً مع رغبة البطريرك صفرونيوس وتأكيداً على استمرار الوضع القائم منذ أيام الفرس والذي جرى تثبيته خلال الحكم البيزنطي، عندما حرّم الأمبراطور هرقل على اليهود، وبشكل قاطع، الإقامة في القدس. أضف إلى ذلك أن ذلك العهد، من حيث تمييزه بين المسيحيين واليهود، يرجّع صدى الآية القرآنية القائلة: ﴿**لتجدن أشدّ الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ولتجدنّ أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا إنّا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وانهم لا يستكبرون**﴾ (سورة المائدة، الآية ٨٢).

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى مجيء الخليفة عمر بنفسه إلى القدس وصلاته في محراب سليمان وأمره ببناء المسجد الأقصى وإحجامه عن الصلاة في كنيسة القيامة، بناءً لدعوة صفرونيوس، حتى لا يأتي المسلمون من بعده ويضعوا يدهم على المكان الذي صلّى فيه الخليفة.

وبعد خروج عمر من القدس إلى المدينة المنورة بفترة لا تتجاوز السنة ضرب الطاعون أنحاء فلسطين وانتشر حتى دمشق وتسبب في موت عديدين أبرزهم أبو عبيدة بن الجرّاح[٢٩].

وعيّن الخليفة يزيد بن أبي سفيان محلّ أبي عبيدة وأعطاه أمراً أن يحسم الوضع في قيصرية التي قاومت طويلاً. لكن يزيد أصيب بدوره بالمرض المتفشّي فعهد بالمهمة قبيل وفاته إلى أخيه معاوية فاستطاع هذا الأخير إنجازها.

٤ ـ تنظيم الدولة ومؤسساتها

كان الاجتماع الذي عقده الخليفة عمر في الجابية (العام ٦٣٨ ـ ٦٣٩م. أو ١٦ ـ ١٧هـ.) بمثابة «استراحة المحاربين». وجرى خلاله ترتيب أمور بلاد الشام وتقسيمها إلى أجناد: جند حمص، الذي فصل عنه لاحقاً (عام ٦٨٠م.)، جند قنصرين، جند دمشق وجند الأردن وجند فلسطين. وكان جبل لبنان والساحل المحاذي له من طرابلس إلى صيدا تابعاً لجند دمشق وكذلك بعلبك والبقاع ووادي التيم.

ويذكر المؤرخون التنظيم الجديد والتعيينات التي ثبتها الخليفة (شرحبيل بن حسنة في الأردن، ويزيد في دمشق، وأبو عبيدة في بلاد الشام الداخلية). وظل هذا الأخير في منصبه قائداً عامّاً للجيوش. ويتضح لنا من عدم التفات المؤرخين إلى الحديث عن مؤسسات الحكم المحلية أنها استمرت على حالها وبقيادة من كانوا في السابق قيّمين عليها ما خلا كبار المسؤولين ممّن كان لمناصبهم طابع سياسي فلحقوا بأسيادهم البيزنطيين وحلّ محلهم عرب يتمتّعون بثقة الخليفة ومعاونيه.

وبقيت الأجهزة القضائية الكنسية على حالها وظلّت تتمتع بصلاحياتها السابقة بما فيها حقها بالنظر في النزاعات بين المسيحيين والحكم بشأنها.

وبدا في المراحل الأولى، أن نطاق اهتمام الإدارة الجديدة تضمّن، إضافة إلى الإشراف على عمل المؤسسات القائمة، الحفاظ على الأمن العام وجباية الضرائب وحماية البلاد ضد أي اعتداء خارجي. وقامت مؤسسة الديوان (وأولها ديوان الجند) وأوكل إليها، بالدرجة الأولى، تنظيم شؤون الدولة المالية.

٥ ـ أهل الذمة

باتت العهود التي أعطيت لأهل الكتاب أشبه بإطار عام لمنظومات قانونية تحدّد حقوق أهل الذمة وواجباتهم. وتشتمل الأولى على الحفاظ على الأبدان والأرزاق واحترام حرية العبادة والعقيدة والإبقاء على الكنائس والأديرة القائمة والسماح بترميمها، دون الحق في بناء غيرها. أما الواجبات، مقابل هذه الحقوق، فتتضمّن «خضوعاً» للسلطة ممثلة بالخليفة وعامله ومعاونيه وتأكيداً للولاء من خلال الامتناع عن الاتصال بالعدو بل مراقبة تحركاته لمصلحة

الدولة الإسلامية. وتتضمن أيضاً استضافة المحاربين لمدة ثلاثة أيام وتأمين بعض المساعدات لهم على صعيدَي التموين والنقل.

لكن أهم الواجبات تأدية الجزية. وهي ليست كالصدقة التي يدفعها المسلمون ولا ضريبة عادية (بالمعنى الحديث للكلمة). فالجزية، لغة، تتحمّل معنى الجزاء ويرتبط ذكرها في القرآن بالصغار، وهذا يفسّر اعتراض عدد من المسيحيين العرب، الذين لم يعتنقوا دين بني قومهم الجديد، على معاملتهم كالعلوج. ومن المعروف أن الخليفة عمر تجاوب مع اعتراض بني تغلب، آخذاً بالحسبان عددهم ومكانتهم في العربية، فأعفاهم منها.

كانت الجزية نوعاً من الضريبة الشخصية، الأمر الذي جعلها تدعى لاحقاً «جزية الرؤوس»، وبالإضافة إليها، جاء في المصادر العربية ذكر الخراج بالتلازم معها تارة أو بالاستقلال عنها طوراً. والخراج نوع من الضريبة العقارية تؤخذ من أهل الذمّة الذين لا تدخل أراضيهم في حكم الفيء الذي يصرف في سبيل الجماعة الإسلامية.

إن العهود الأولى رسمت إطاراً مرجعيّاً للعلاقة بين الحكام ورعاياهم من غير المسلمين. لكن الظروف السياسية والاقتصادية والديموغرافية المتغيّرة، فضلاً عن طباع الحكام الشخصية، ونوازعهم، تركت كبير الأثر على ممارسات تفاوتت بين الحلم والشدة. ومما يجدر ذكره أن عدداً من الفقهاء صاغوا لاحقاً أحكاماً تفصيلية تتناول أوضاع أهل الذمّة والسلوك المفروض عليهم فتحدّ من حرياتهم الدينية المنصوص عليها في العهود الأولى أو تغالي في إخضاعهم. وهذه الأحكام، كالتي يوردها في القرن الرابع عشر الميلادي ابن قيم الجوزية[٣٠] تستوحي «الشروط العمرية». إلّا أنه بات شائعاً اليوم أن النقد التاريخي أبطل صحة نسبة هذه الشروط إلى الخليفة عمر بن الخطاب لينسبها إلى الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز ثم خطا خطوة أخرى وصار يعدّها وثيقة مزيفة ترتقي إلى القرن الرابع للهجرة. ومن الممكن أن تكون خرجت من أروقة قصر الخليفة العباسي المتوكّل[٣١].

ثالثاً: آثار الفتح المباشرة

١ ـ المؤسسات والوظائف

اقتضت ضرورات تثبيت بُنى الدولة ومؤسساتها أن يعمد حكام بلاد الشام إلى اصطفاء الأكفّاء للوظائف دون تفرقة في الجنس أو الدين. فاحتلّ مسيحيون مناصب رفيعة. فأوكل معاوية إلى طبيبه ابن آثال جباية خراج حمص[٣٢]، واحتفظت أسرة المنصور الدمشقية بمنزلتها وكرامتها[٣٣] فلبث سرجون بن منصور «كاتب معاوية وصاحب أمره» ورجل ثقته حتى وفاة

الخليفة. ومما لا شك فيه أن خدمات أبيه أيام الفتح وولاءه لآل سفيان واحتياجهم إلى خبرة غنية اكتُسبت في خدمة دولة البيزنطيين لعبت دوراً في هذا الاختيار. ويضيف البعض سبباً آخر يتصل بعلم الخليفة علم اليقين أخلاق مواطنيه الإدارية وسهولة محاسبتهم، بينما يصعب ذلك مع أشراف المسلمين ممن افتقروا إلى المرونة أو جنحوا إلى الغلوّ في اعتبار أنفسهم أصحاب حق مكتسب في الإشراف على خزينة الدولة المسمّاة «مال المسلمين» والتصرف بها.

وقبل أن يرتقي معاوية سُدّة الخلافة عزم على إخضاع بيزنطية فعزز فتوحاته وأسكن في بلاد الشام جماعات أتى بها من العراق لتحلّ محلّ المسيحيين الذين هجروا ديارهم أو لحقوا بالبيزنطيين. وأدرك الحاجة إلى تطوير قوته البحرية فجهّز أسطولاً بمساعدة بحارة لبنان المسيحيين وسيطر على شواطىء قبرص (عام ٦٤٩م.) ثم جرى احتلال جزيرة رودوس (عام ٦٥٤م.). وبعد ذلك بقليل تحقق على سواحل «ليديه» انتصار على البحرية البيزنطية وكانت بقيادة الأمبراطور نفسه.

واستدعت الأعباء الجديدة أموالاً كثيرة لم يكن الحجاز ليوفرها. فاعتمد الخليفة على واردات بلاد الشام مما تطلّب وضع خطة فعالة لتنظيم الجباية وتحديد سبل إنفاقها على نحو مدروس. فاكتسبت «وزارة المالية»، التي عهد بها إلى سرجون بن منصور، أهمية متزايدة، وأنيطت بها الإنشاءات البحرية ونظارة مستودعات الذخيرة والمخازن العسكرية وبناء السفن[٣٥].

واتسعت لاحقاً صلاحيات وزارة المالية إلى أرجاء الخلافة كلها وظل سرجون يتمتع بثقة الخليفة حتى إنه وهو على فراش الموت كلفه أن يشترك مع الضحّاك بن قيس ومسلم بن عقبة في تسيير أمور الدولة بعد موته وحتى يتسنّى لوريثه يزيد، وكان يقود حملة حربية في آسية الصغرى، أن يعتلي الخلافة[٣٦]. وأبقى يزيد لسرجون جميع امتيازاته وجعله أحد مستشاريه المقربين.

وسار معاوية الثاني على خطى والده وثبت كبار الموظفين وجدد سلطتهم. وعندما تبيّن له عدم مقدرته، لأسباب صحية، على الاضطلاع بمهام الحكم عقد اجتماعاً في دمشق جرى فيه انتخاب الضحّاك بن قيس والوليد بن عقبة وسرجون بن منصور أعضاء في ما يشبه «مجلس وصاية»[٣٧].

لم يتأثر، إذن، موقع سرجون بالمنازعات التي عرفها عهدا يزيد ومعاوية الثاني ولا عند انتقال الخلافة من آل سفيان إلى آل مروان وظلّ في منصبه حتى خلافة عبد الملك (٦٨٥ - ٧٠٥م.)[٣٨].

٢ - تعريب الدواوين

وفي عام ٧٠٠م.، أراد عبد الملك أن يعرِّب لغة الدواوين بعد أن تعاظم الشعور بعدم الرضا عن معاملة أهل الذمة على نحو يبرز تفوقهم ثقافيّاً على العرب المسلمين. وتلازم هذا الشعور مع انزعاج قوي من محافظتهم على اللغة اليونانية في تدوين معاملات الدولة الرسمية.

لكن عبدالملك لم يستغن عن خدمات المسيحيين بل اكتفى بالتشديد على إدخال العربية في قيد حسابات الدولة واستبدل النقدَ البيزنطي الذهبي بالدينار العربي. ولربما كانت هذه الإجراءات سبب تنافر بين الخليفة وسرجون الذي عزّ عليه أن يغيّر نظاماً قائمة تعوَّدها. وتزامن مرض سرجون مع امتعاض الخليفة منه ورغبته في إقالته، ومات بعد أن استشاره الخليفة في اختيار من سيحلّ محلّه. وصار سليمان بن سعد أول مسلم تولّى الدواوين كلها وأبدل اللغة العربية باليونانية.

لم يكن إبعاد سرجون عن منصبه سبباً كافياً لإقصاء سائر الموظفين الكبار من المسيحيين ولا أدّى إلى استبعاد ابنه منصور (القديس يوحنا الدمشقي) الذي سرعان ما عُين في منصب مهم، ودعاه الراهب ميخائيل السمعاني، واضع سيرته «كاتباً لأمير دمشق متقدّماً عنده صاحب سرِّه وجهره وأمره ونهيه»[٣٩]. إلّا أن ممارسة سليمان بن سعد لإدارة المالية، وبشهادة معظم المؤرخين، تدفعنا إلى القول انه شغل، على الأرجح، وظيفة «أمين سر» في الإدارة.

٣ - أوضاع المسيحيين وأدوارهم

لم يعان المسيحيون في بلاد الشام الكثير من تبدّل الأوضاع في السنوات العشر التي عقبت الفتح. فلم يلجأ الفاتحون إلى الشدّة ليفرضوا على المغلوبين معتقداتهم الإسلامية بل لبثت سوريا بلداً «مسيحياً» فيها كنائس رائعة ذائعة الصيت على نحو كنيسة القيامة وكنيسة اللدّ والرّها[٤٠] وحافظت على طابعها حتى نهاية الحقبة الأموية. وكان السواد الأعظم من سكان المدن مسيحيّاً. غير أن إلغاء معسكرات الجابية وعمواس ودابق دفع بعدد من المسلمين إلى الإقامة في المدن، في الأحياء المهجورة خاصة. لكن معظمهم مال إلى الإقامة في المدن الصحراوية الصغيرة كالرصافة وتدمر فيما ظلّت دمشق وأنطاكية وحمص والقدس محافظة على خصائصها القديمة. أما القبائل المسيحية - باستثناء التنوخيين والتغلبيين - فلم تتمسك بالمسيحية بل استميلت من غير إكراه ظاهر إلى اعتناق الإسلام. ورغم ذلك حافظ الكثيرون من أبنائها على عاداتهم المسيحية ولم يأنفوا من تعلق ذويهم ونسائهم بدينهم الأول.

وليس مستغرباً أن يشعر المسيحيون بالطمأنينة التي وفّرت لهم إلا في بعض الحالات حيث

تأثروا بأحداث محلية الطابع كموت أسقف حمص محروقاً[٤١]. ورغم شعورهم بنوع من الهبوط في مستواهم الاجتماعي، لا يسجلّ المؤرخون حالة انزعاج لديهم واسعة النطاق.

ومن الوقائع التي تستحق الذكر بناء الخليفة معاوية كنيسة الرُّها الكبرى على نفقته بعد أن دمرها الزلزال وإتاحته لابنه يزيد أن يختلط بالمسيحيين ويتردد على رهبانهم. ويروي الأب لامنس، استناداً إلى ابن قتيبة، قصة لا تخلو من الدلالة على علاقة معاوية بالمسيحيين. فعندما طعن في السن أصابه الأرق وكان يفيق كل ليلة على أجراس الكاتدرائية المجاورة لقصره فلم يشأ أن يسكتها بالشدة بل اعتمد الحيلة واكتفى بذلك رغم عدم نجاحه[٤٢]. ولم يعمل على تحويلها إلى مسجد ومثله فعل عبدالملك بن مروان لاحقاً للأسباب السياسية ذاتها[٤٣].

وتحالف معاوية مع القبائل المسيحية مثل بني كلب التي تنتمي إليها زوجته ميسون. ومال أعضاء أسرته إلى السلوك ذاته. وقضى ابنه يزيد صباه في عشرة أخواله المسيحيين وفي صحبة أتراب كالأخطل ومنصور بن سرجون (القديس يوحنا الدمشقي) وسمح بأن يتتلمذ ابنه خالد على يد الراهب ماريانوس أو اسطفانوس[٤٤]. ويخبرنا ابن العبري، أنه أبقى، لاحقاً، مسيحيين حكاماً على بعض المقاطعات كالرها التي حكمها طويلاً انسطاس بن اندراوس[٤٥].

وكان قصر الخلفاء مفتوحاً للشعراء ومنهم عدد من المسيحيين كالأعشى والنابغة وبخاصة الأخطل الذي أباح لنفسه حرية كبيرة، بل مدهشة، في التصرف كما في الكلام.

واستمر المسيحيون يمارسون شعائرهم الدينية ولا يكتمون معتقداتهم بل كانوا يجاهرون بها ويعلّقون في أعناقهم صلباناً. كما ظل كتّاب الدواوين المسيحيون، وحتى مطلع القرن الثاني للهجرة، يرسمون علامة الصليب على ظهر الوثائق الرسمية كما تشهد على ذلك مخطوطات البردي في مصر والمكتوبة باللغتين اليونانية والعربية. وكان المسلمون، رؤساء هؤلاء الكتّاب، يثبّتون ختمهم إلى جانب الصليب بدل أن ينهوهم عن ذلك[٤٦].

وكانت الحِرف اليدوية كالبناء والخياطة غير مستساغة عند العرب فكادت تقتصر مزاولتها على المسيحيين. وكانوا الأكثرية أيضاً في تعاطي مهن أخرى كالطب والهندسة والكثير من فنون الصناعة والتجارة.

٤ ـ التفاعل الاجتماعي والفكري

ومن بديهيات الأمور أن يؤدي كل ذلك إلى تفاعل بل تداخل اجتماعي بين المسيحيين والمسلمين يغذّيه، فضلاً عن المودّة التي أوصى بها القرآن، شوق إلى الاطلاع وقابلية لأخذ المعارف ورغبة عند السادة الجدد ألا يقف اقتباسهم عن الحضارات الأخرى عند حدّ ضيّق.

لم يقتصر التفاعل بين الفاتحين العرب وسكان بلاد الشام على توظيف خبرات المسيحيين الإدارية والتربوية في خدمة الدولة الجديدة، ولا على اقتباس المعارف والفنون وإطلاق عملية سكبها في قالب حضاري جديد، بل تعدى ذلك، أيام الأمويين، إلى تشجيع الحركة الأدبية التي كان للمسيحيين حضور فاعل فيها كما سبق ذكره. وفي السياق نفسه، باستطاعتنا تلمّس حركة تبادل أفكار وحوار، مباشر وغير مباشر، عبر التواصل الاجتماعي، وسنكتفي بالتوقف عند بعض ملامحها في المجال الديني.

فالمسيحيون وجدوا أنفسهم إزاء دين جديد أثار عندهم أسئلة كثيرة، والمسلمون دخلوا في طور جديد من الدعوة بعد فتحهم لبلاد الشام. وتميَّز الموقف الإسلامي في الغالب ببعض الحذر من الغوص في مساجلات عقائدية مع المسيحيين. وليس مستبعداً أن يأتي هذا الموقف طلباً للأمانة الروحية القرآنية حسبما تعبر عنها آيتان، كثيراً ما استشهد بهما عبر التاريخ للتأكيد على المسالمة والمودة: **﴿ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن. إن ربك هو أعلم بمن ضلّ عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين﴾** (سورة النحل، الآية ١٢٥)، **﴿ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن إلا الذين ظلموا منهم وقولوا آمنّا بالذي أنزل إلينا وإليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون﴾** (سورة العنكبوت ٤٦).

إلاّ أن هذا الحذر لم ينف ممارسة الدعوة إلى الإسلام، رغم أنها لم تتخذ بالضرورة شكل المناظرة الدينية أو تفنيد المعتقدات. وأدرك المسيحيون أنها تستمدّ زخماً قوياً من مكانة الإسلام كدين للدولة الجديدة. فواجهوها بموقف دفاعي يشرح العقيدة المسيحية. وكان هذا الموقف يهدف بالدرجة الأولى إلى تثبيت المسيحيين في إيمانهم.

هذا، وتمتع المسيحيون بحرية أكيدة على هذا الصعيد، أكبر من تلك التي تتيح لهم تناول الإسلام نفسه. وتشهد على ذلك واقعة يأتي على ذكرها القديس يوحنا الدمشقي في نص يتناول «حياة وأعمال الكاهن الشهيد بطرس الجديد أسقف مايوما الذي تألم في مدينة كابيتولياس»[٤٧]. لقد دعا بطرس، وهو على فراش الموت، وجهاء المسلمين في مدينته وحدّثهم عن إيمانه المسيحي بطريقة لا تخلو من التعرض للإسلام ونبيِّه مما أثار غضبهم وتشاوروا في أمر إنزال عقوبة القتل به، ولما لم يفعلوا واستعاد الرجل صحته نزل إلى الساحات العامة وألقى خطباً نارية تهاجم الإسلام. فما كان من الخليفة الوليد الأول إلاّ أن دعاه ووبّخه مؤكداً له أنه حرّ في الإيمان بالمسيح إلهاً «رغم أنه بشر» لكنه حذّره بشدة من مغبّة التعرض للإسلام ونبيّه[٤٨].

٥ ـ يوحنا الدمشقي شاهد بارز

ويبقى القديس يوحنا الدمشقي الشخصية المسيحية الأبرز بلا منازع، من حيث سعة علمه وتقاه وشهرته وانتشار أفكاره الواسع وتأثيرها، فضلاً عن دوره الكبير في خدمة الدولة ومعرفته للإسلام والمسلمين على حد سواء.

كان يوحنا، على منوال أبيه، بمثابة زعيم للمسيحيين يمثّلهم ويدافع عن حقوقهم لدى السلطة، خاصة بعدما ساءت أحوالهم في النصف الثاني من حكم عبدالملك بن مروان (٦٨٥ ـ ٧٠٥م.) الذي عرّب الدواوين وأقال، بالتالي، عدداً لا يستهان به من الموظفين المسيحيين الكبار، متأثراً بتفاقم العداء بين الدولتين العربية والبيزنطية. وظلّ يوحنا في خدمة الدولة أيام الوليد الذي ضايق بدوره المسيحيين، وأيام سليمان أخيه الذي سار على خطاه، وأيام عمر الثاني الذي فاق أسلافه في القساوة بحقهم. وما لبث يوحنا أن ذهب بنفسه ضحية لإجراءات الخليفة المتشدد الذي حظّر على المسيحيين تسلّم وظائف رفيعة في الحكومة، ما لم يرتدّوا عن دينهم. فاستقال وترهّب في دير القديس سابا في فلسطين (بين عامي ٧١٨ و٧٢٠م.)، تحدوه الرغبة في عيش حياة الزهد والانصراف إلى التأليف اللاهوتي ونظم التسابيح الكنسية.

ويضيق المجال، في حدود هذا البحث، عن تعداد مؤلفات من أطلق عليه لقب «دفّاق الذهب». حسبنا أن نذكر أنه كتب عن الإسلام، تاريخاً وعقيدة[٤٩]، ووضع «حواراً» مع أحد الشرقيين[٥٠]. في هذا الأخير، وعلى غرار من سبقه من آباء الكنيسة، يستخدم الفلسفة وسيلة لإيضاح العقيدة المسيحية وشرحها. ويتناول فيها يتناول مسائل حرية الإرادة وهل إن كلمة الله مخلوقة أم غير مخلوقة. ويكفي مجرد ذكر هذه المسائل، لتعزيز فرضية شائعة بين المؤرخين والباحثين، تقول ان الدمشقي قصد طرح قضايا تعني المسلمين وأنه أثّر بشكل ما في «القدرية» بل في حركة علم الكلام الإسلامي الباكرة. فهذه الحركة قامت بعد شيوع آثار يوحنا مما يشكّل نوعاً من «القرينة الزمنية» تضاف إليها «قرينة المشابهة» التي لا يتردد البعض في الإشارة إليها[٥١].

ومهما يكن من أمر هذا التأثير، لا يمكن تجاهل الموازاة بين مقاربات الدمشقي والمحاولات الأولى لعلم الكلام، عند المعتزلة بوجه خاص، وذلك على صعيد المنهج واللغة والأسئلة. وهذا حد أدنى يقرّ به بعض من قلّلوا من شأن تأثيره المفترض كالدكتور علي جواد الذي كتب: «قد يكون يوحنا نجح بعض الشيء في إثارة جذوة تلك المشاكل الكلامية»[٥٢].

٦ ـ حركة خصبة وشراكة حضارية

يبقى أن الدمشقي يشهد على إمكانية التمييز بين الولاء للدولة الجديدة والتمسك بالانتماء الديني والدفاع عنه. وهو في الحالتين يلفتنا إلى حركة خصبة، أخذاً وردّاً، في السياسة كما في الفكر، تلت فتح العرب لبلاد الشام.

وهذه الحركة إذا ما استقرأناها، اليوم، تسهم تكراراً في تأصيل الشراكة الحضارية بين المسلمين والمسيحيين العرب فلا يَرى أحد نفسه، ولا يُرى، غريباً في بلاده.

البطريرك
أغناطيوس الرابع هزيم

هوامش الفصل الثالث

(١) البلاذري، فتوح البلدان، طبعة دي غويه، ليدن، ١٨٦٦م.، ص١١٦.

(٢) راجع Stefen WILD, Libanesishe Ortsnamen: Typologie und Deutung, Beirut, 1973

(٣) كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، الطبعة الأولى، بيروت، ١٩٧٩، ص٣٢.

(٤) أي الروم الأرثوذكس في المصطلح الشائع اليوم.

(٥) وهي تسمية تنسبهم إلى يعقوب البرادعي أطلقها عليهم، في البداية، خصومهم الكنسيون وظلّت معتمدة في المراجع العربية، لكنها اليوم غير مستساغة.

(٦) لفظة روم ملتبسة لجهة الخلط الذي توحي به بين المدلولين العرقي والمذهبي. أما لفظة ملكية فتشير إلى القائلين بصياغة مجمع خلقيدونية العقائدية من حيث هم على مذهب الملك.

(٧) راجع أطروحة أدمون رباط في كتابه

L'Orient chrétien à la veille de l'islam. Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1980.

(٨) راجع سعيد بن البطريق: النص العربي مع ترجمة فرنسية.

Eutychii Patriarchae Alexandrini. Annales. Texte arabe et traduction française de L. Cheiko. B. Carra de Vaux et H. Zayyat, Corpus Scriptorum Christianorum Orientalum, 3ème série, T VII, p.11.

(٩) ابن العميد Historia Saracenica, Edit, Thomas Erpenius, 1625, P.26.

مذكور في كتاب الأب جوزف نصرالله

Saint Jean de Damas: son époque, sa vie et son oeuvre. Harissa (Liban), 1950, p.18.

(١٠) سعيد بن البطريق، مرجع مذكور، ص ٥ - ٦.

(١١) البلاذري، فتوح البلدان، مرجع مذكور، ص١٢١.

(١٢) سعيد بن البطريق، مرجع مذكور، ص١٥ - ١٦.

(١٣) فيليب حتي وأدوار جرجي، جبرائيل جبّور، تاريخ العرب، الطبعة السابعة - جديدة ومنقحة -، بيروت، دار غندور، ١٩٨٦، ص٢٠٦.

(١٤) الأب بطرس ضو تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري، بيروت، دار النهار، ١٩٧٠ - ١٩٨٠، الجزء الأول، ص٢٩٩.

(١٥) Henri LAMMENS. Etudes sur le règne de Mo'awiya, extrait de MFO. I,II et III, Beyrouth, 1908. p.21.

(١٦) الأب جوزف نصرالله Saint Jean de Damas مرجع مذكور، ص٢٤.

(١٧) راجع Edmond RABBAT., La Conquête Arabe sous les Quatre Premiers Califes. Beyrouth, Publications de l'Université libanaise, 1985, p.198.

(١٨) ادمون رباط، المرجع السابق، ص٢٠٠.

(١٩) البلاذري، فتوح البلدان، مرجع مذكور، ص١١٨.

(٢٠) أبو يوسف يعقوب، كتاب الخراج، القاهرة، ١٣٥٢(هـ)، ص١٣٩.

(٢١) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(٢٢) البلاذري، فتوح البلدان، مرجع مذكور، ص١٣٢.

(٢٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق الكبير، طبعة بدران بعنوان تهذيب تاريخ دمشق، دمشق ١٣٢٩(هـ)، الجزء الأول ص١٩٩ و٢٤١.

(٢٤) لامنس، Etudes...، مرجع مذكور، ص٣٩٢.

(٢٥) التسمية أطلقها المسيحيون على هذه المدينة التي فيها دعي المسيحيون أولاً والتي صارت مركزاً للبطريركية المسمّاة

باسمها والممتدة حدود ولايتها إلى «سائر المشرق».

(٢٦) يظلّ الحديث عن العلاقة بين الموارنة والجراجمة مدار خلاف، في بعض جوانبه، بين المؤرخين ولا شأن لبحثنا هذا به.

(٢٧) البلاذري، فتوح البلدان، مرجع مذكور، ص١١١.

(٢٨) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، القاهرة، ١٩٣٩، ص١٠٥ و١٠٦.

(٢٩) البلاذري، فتوح البلدان، مرجع مذكور، ص١٤٦.

(٣٠) ابن قيّم الجوزية، أحكام أهل الذمّة، تحقيق الشيخ صبحي الصالح، الطبعة الثانية، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨١.

(٣١) راجع على سبيل المثال

جان موريس فييه، أحوال النصارى في خلافة بني العباس، بيروت دار المشرق، ١٩٩٠، ص١٤٠.

حسن الزين، الأوضاع القانونية للنصارى واليهود في الديار الإسلامية حتى الفتح العثماني، بيروت، دار الفكر الحديث، ١٩٨٨، ص٢٤.

(٣٢) أبو الفرج الأصفهاني، كتاب الأغاني، القاهرة، ١٩٨٢، الجزء الخامس عشر، ص١٣.

(٣٣) البلاذري، أنساب الأشراف، القدس، ١٩٣٨، الجزء الرابع ص٨١. .

(٣٤) لامنس، Etudes... مرجع مذكور، ص١١ - ١٢.

(٣٥) البلاذري، فتوح البلدان، مرجع مذكور، ص١١٨.

(٣٦) الأب هنري لامنس، **أسرة القديس يوحنا الدمشقي**، مجلة المشرق، بيروت، ١٩٣١، ص٦٩.

(٣٧) Henri LAMMENS. **Etudes sur le siècle des Ommayades,** Beyrouth, 1930, p.203.

(٣٨) الجهشياري، **كتاب الوزراء والكتّاب**، القاهرة ١٩٣٨، ص٣٣ و٤٠.

(٣٩) الراهب ميخائيل السمعاني الأنطاكي، **سيرة القديس يوحنا الدمشقي**، عن كتاب كمال اليازجي، **يوحنا الدمشقي: آراؤه اللاهوتية، وعلم الكلام**، بيروت، منشورات النور، ١٩٨٤، ص٣٦.

(٤٠) أبو عثمان الجاحظ، **كتاب الحيوان**، القاهرة، ١٩٣٨، الجزء الأول، ص٢٩.

(٤١) THÉOPHANE LE CONFESSEUR. **Chronographia ad annum,** 6157. Edition de Bonn, 1883 - 1885, cf Lammens. Etudes, op cit, p.3.

(٤٢) لامنس، **Etudes..** مرجع مذكور ص٢٨١.

(٤٣) البلاذري، **فتوح البلدان**، مرجع مذكور، ص١٢٥.

(٤٤) لامنس، **Etudes...**، مرجع مذكور، ص٣٥٩.

(٤٥) MICHEL LE SYRIEN. **Chronique Universelle.** Ed. de J.B. Chabot, 1910, I, II, p.474.

(٤٦) حبيب الزيات، **الصليب في الإسلام**، حريصا (لبنان)، ١٩٣٥، ص٥٨ - ٦٥.

(٤٧) يشكك الأب بيترز (Peeters) في صحة نسبة النص إلى الدمشقي إلّا أن الأب جوزف نصرالله، الذي يبحث المسألة على ضوء مختلف المصادر، لا يأخذ بهذا التشكيك. راجع الأب جوزف نصرالله، **Saint Jean de Damas...** مرجع مذكور، ص١٥٩.

(٤٨) النص منشور عند:

Adel - Théodore KHOURY. Les théologiens Byzantins et l'Islam. Textes et Auteurs. Editions Nauwelaerts, Louvain et Paris, 1969, p.67.

k. PEETERS. la Passion de S. Pierre de Capitolias, in Analecta Bolandiana 57, Bruxelles, 1939, pp.299 - 333.

(٤٩) الفصل ١٠١ من كتاب الهرطقات، راجع:

j.p. MIGNE. Patrologiae Cursus Completus. Series Graeca, 1851 - 1879, Vol. 94, pp. 763 - 773.

(٥٠) Ibid. Vol. 96, pp. 1335 - 1347.

الترجمة العربية معنونة «يوحنا الدمشقي في حوار مع أحد الشرقيين» نقلها عن اليونانية ونشرها موريس سيل، بيروت، ١٩٦٨.

(٥١) يذهب كمال اليازجي، (يوحنا الدمشقي: آراؤه مرجع مذكور) إلى حد مقارنة تبيّن المشابهة في المنهج والإشكالية والمسائل المطروحة بين فكر الدمشقي وكتاب مقالات الإسلاميين لأبي الحسن الأشعري.

(٥٢) الدكتور علي جواد، يوحنا الدمشقي، بيروت، الرسالة، ١٩٤٥، ص٣٠٨.

الفصل الرابع

لبنان في العهدين الأموي والعباسي

الدكتور إبراهيم بيضون

أستاذ التاريخ الإسلامي في الجامعة اللبنانية

١ ـ مدخل

لعلّ لبنان الجغرافية، هو أقدم ما يمكن التعرف عليه في أدبيات العرب المسلمين، مقترناً بذلك الجبل الذي وصفه ابن جبير بأنه «من أخصب جبال الدنيا، فيه أنواع الفواكه وفيه المياه المطردة والظلال الوارفة»[١]، كما لفت في خصوصيته هذه ياقوت الحموي الذي قال: «فيه من جميع الفواكه والزرع من غير أن يزرعها أحد»[٢]. وقبلهما وصفه المقدسي بأنه «كثير الأشجار والثمار المباحة وفيه عيون خفيفة»[٣]. وقد اعتبره الجغرافيون العرب امتداداً لجبل العرج (بين مكة والمدينة) الذي يمضي إلى الشام متصلاً بلبنان من حمص وسنير من دمشق قبل أن ينتهي إلى أنطاكية[٤]. ولبنان هذا الحاضر في «مسالك» الجغرافيين وحوادث المؤرخين، والمتردد على ألسنة الشعراء العباسيين مثل أبي نواس والمتنبي وابن الخراساني الطرابلسي... لا يعدو أن يكون كذلك جبلاً منيعاً، تملأه الخضرة ويدفق في شرايينه الماء، الذي رآه الشاعر الأخير أكثر عذوبة من ماء دجلة[٥]. وهو المكان نفسه الذي عرَّفه في وقت متأخر فيليب حتي، بأنه «لبنان الحقيقي أو لبنان الأصيل» أي سلسلة الجبال الغربيّة[٦]، دون أن يكون الساحل أو السهل، مما يضاف إليه لمسافة طويلة في الزمن.

أما لبنان التاريخ، فهو أكثر رحابة، إذا ما أخذنا في الاعتبار المدى الحضاري الذي تجاوز حجم الجبل، مُدرجاً ليس ككيان، ولكن كوجود متفاعل مع الحضارات المحلية أو الخارجية، ولعل هذا المدى متطابق بصورة ما مع النظرة القديمة التي يختصرها بلينوس ـ عبر لامنس ـ وترى بدء لبنان من صيدا وانتهاءه وراء مصب النهر الكبير الجنوبي[٧]، ملتقية في البداية مع نظرة اليعقوبي في قوله «ولبنان صيدا»[٨]، غير أن أحداً لم يسر بحدوده حينذاك نحو الشرق. فقد توقّف الجميع عند السلسلة الغربية، على نحو ما ذكره استرابون ـ عبر

لامنس أيضاً ـ الذي «يفرق بين لبنان والجبل الشرقي»[٩]، وهو ما ذهب إليه حتّي في قوله بأنه عُرف في العهد الروماني باسم «لبنان المقابل» (Anti-Libanus)[١٠] للبنان «الحقيقي»، كما سبقت الإشارة. وهذا التمايز أو بعضه في النظرة القديمة، تبدو مختلفة عنه النظرة المتأخرة لحتّي، موحّداً بين ما اعتبره سابقاً «لبنانين» إذ إن السلسلتين، برأيه «كانتا في ما مضى من العصور الجيولوجية سلسلة جبال واحدة»[١١]، قبل أن يشقّها سهل البقاع مثل «إسفين» إلى غربية وشرقية[١٢]، دون أن يتعدى في تفسيره ما أسماه «لبنان الحقيقي» و«لبنان المقابل»، وإن كانت هناك عوامل تاريخية موحدة لهما، بعد أن «شفت» بينهما عوامل الجغرافية.

وليس من السهولة في الواقع البحث في تاريخ لبنان القديم، بمعزل عن محيطه الذي ما انفك يشكل نقطة تفاعل دائم مع تغيّرات الأزمنة وتقاطع مع حضاراتها، لا سيما الفينيقية التي انتشرت على الساحل السوري متجاوزة ساحل لبنان اليوم، وكذلك الحضارات اليونانية والرومانية والبيزنطية التي كانت المنطقة عامة أحد محاورها المهمة. وإذا كان الساحل اللبناني في صميم هذه الحركة الحضارية عبر العصور، فإنه من غير الطبيعي تصوّر لبنان الجبل معزولاً عنها أو مفرغاً بالتالي من السكان. ولكن المؤرّخ لا يجد من المعطيات ما يعتبر كافياً لتكوين صورة واضحة في هذا المجال، قبل ما سمي بهجرة الموارنة التي حدثت على الأرجح في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي[١٣]. هذا في الجبل، أما في الداخل، أي في سهل البقاع، فقد كان الوضع أكثر تأثراً بالمتغيرات، خصوصاً تلك التي كان مسرحها خط الصراع على المنطقة، بدءاً من سورية الشمالية وانتهاءً بمصر عبر بيت المقدس، وهو الخط الذي شهد الحلقة الأخيرة من هذا الصراع، قبيل الفتح العربي الإسلامي للمنطقة، ما بين الدولتين الفارسية والبيزنطية.

كانت المنطقة حينذاك على أبواب تحوّلات لم تتعرض لمثلها سابقاً، حيث كان التمركز للقوى السياسية المتعاقبة عليها، يقتصر على مدن الساحل والخط العسكري الشهير السالف الذكر، دون أن تشتبك في نسيج المنطقة على نحو يجعل خطوطها طاغية فيه، خلافاً للتحوّل العاصف القادم من الحجاز، الأكثر تميّزاً وانتشاراً في مسامها. فقد كان الطابع العسكري الاقتصادي هو الغالب على حوافز القوى الكبرى السابقة، التي كان هاجسها الأساسي، تثبيت نفوذها في منطقة الأسواق الشامية، تلك الحوافز التي دفعت الدولة البيزنطية إلى اصطناع القبائل العربية المتنصّرة واتخاذ بعضها «حاجزاً» ضد الدولة الفارسية الساسانية، بينما تاقت الأخيرة إلى الخروج من عزلتها التي كرّسها ركود الطريق التجاري القديم أو ما سُمّي بطريق الحرير[١٤]، وانتعاش الطريق الجنوبي الذي كانت مكة حلقته المركزية[١٥]. ولم يكن انتصار البيزنطيين في الجولة الأخيرة على الفرس، نهاية المطاف كما تصوره الأمبراطور الظافر هرقل، عندما لجأ إلى اتخاذ ترتيبات جديدة في سورية، تجعل النفوذ البيزنطي أكثر مباشرة

فيها، مستغنياً عن الوسيط العربي في حركة التجارة. على أن هذه الترتيبات بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لم تكن كافية لتحصين النفوذ البيزنطي في سورية التي بدت مؤهلة بتناقضاتها الكثيرة، للتفاعل مع الحركة الجديدة التي قادها العرب المسلمون، كاشفةً ضحالة هذا النفوذ فيها، وفقدان الحماسة أو ضعفها في أحسن الأحوال للدفاع عنها.

٢ ـ مراحل الفتح العربي في بلاد الشام

وهكذا تقدّم العرب المسلمون، بعد عمليات أولية في عهد الرسول، أدّت إلى إحداث ما يمكن أن نعتبره صدمة لدى القبائل المتحالفة مع البيزنطيين في الشام، وهو الاسم الذي ستعرف به الأخيرة في العهد الجديد، ممهّدة لوضعها أمام الخيار الحتمي، بمثل ما أدت هدفها الآخر، وهو عرقلة المشروع الهرقلي، فضلاً عن إبرازها أهمية الشام في الخطة التوسعية للعرب المسلمين. وكانت سياسة الرسول هذه التي كرّستها حملة تبوك بوجه خاص، من أولويات خلافة أبي بكر الذي ما كاد ينتهي من إخماد حركة الردة، حتى كانت جيوشه تتحرّك عبر عدّة طرق نحو الشام. وليست تعنينا ملاحقة أخبار هذه الجيوش، فيما يتعدى الإقليم الغربي، وتحديداً الجزء الذي يدخل حالياً في لبنان، إذ كان عليها، لأسباب جغرافية وعسكرية، أن لا تهمل على الأخص مدينة كان لها موقعها الهام، وشكلت على ما يبدو إحدى القواعد البيزنطية التي اعتُمد عليها لصدّ موجة الزحف العربي الإسلامي، ولم تكن هذه المدينة سوى بعلبك التي كان الاحتكاك بها سابقاً لفتح دمشق، أي في السنة الثالثة عشرة للهجرة ويشير البلاذري إلى أن خالداً بن الوليد، وهو في طريقه إلى الشام، قادماً من العراق، بلغ حوارين من (جبل) سنير[١٦]، فأغار على أهلها، «فقاتلوه وقد جاءهم مدد من أهل بعلبك وأهل بصرى. . . فظفر بهم وقتل»[١٧]، وفي رواية للأزدي، أن أهل بعلبك حشدوا أكثر من ألفي رجل، «فكانت موقعة عظيمة وما وقفوا لها ساعة حتى انهزموا ودخلوا الحصن إلى أن انتهى أمرهم بالصلح»[١٨]. كما تكرر اسم بعلبك في العام التالي (١٤هـ.)، حين ذكر أن نجدة بيزنطية من عشرة آلاف مقاتل، وصلت إلى بعلبك من أنطاكية دعماً لأهل دمشق، ولكن سقوط الأخيرة حال دون خروجهم من المدينة التي مكثوا فيها وقتاً يرقبون تطورات الأحوال[١٩].

وكانت حمص الهدف التالي للعرب المسلمين بعد دمشق، ولكنهم انحرفوا أولاً إلى «أرض البقاع»[٢٠] بقيادة خالد بن الوليد، وذلك لفتح بعلبك التي كان أهلها ـ حسب رواية البلاذري ـ من الروم والفرس والعرب، «فصالحوه على أنفسهم وأموالهم وكنائسهم ودورهم»[٢١]. وقد وردت لدى ابن عساكر فئة أخرى وهي النبط[٢٢]، مما يعني أن هذه المدينة كانت تضم خليطاً من السكان، بينهم الفرس الذين يبدو أنهم من بقايا الحملة الفارسية على

الشام، حيث تردّد ذكرهم في مدن أخرى لا سيما حمص التي ذكر البلاذري أن معاوية نقل قوماً من فرسها إلى صور وعكا[٢٣]، وبينهم أيضاً العرب الذين استوطنوها في وقت سابق، وكذلك الروم الذين كان وجودهم طبيعيّاً بحكم السيطرة البيزنطية على المدينة. ولعل هذه الظاهرة لم تنفرد بها بعلبك وحدها، وإنما كانت شائعة أيضاً في مدن الساحل الشامي، يحتّم ذلك الموقع الجغرافي وعمليات التحرّك السكاني الدائم الذي ما انفكت تتعرّض له، تحت تأثير العوامل العسكرية والاقتصادية. وكان هذا التنوّع في بعلبك قد أوقع خلافاً بين أهلها إزاء كتاب الصلح الذي عقده معهم أبو عبيدة بن الجراح، إذ رفضه بَطْرِيقُها (هربيس)، فخرج في سبعة آلاف من الروم، لمقاومة العرب المسلمين، ولكن هؤلاء دفعوهم إلى قرية في الجبل وأرغموهم على الاستسلام لقاء شروط التزموا بها[٢٤]، فأذعنت لهم المدينة التي أصبحت تابعة لولاية دمشق وانتُدب والياً عليها رجل من قريش هو رافع بن عبدالله السهمي[٢٥].

والواقع أن الروايات التاريخية لا تمدنا بأية أخبار إضافية عن توغل العرب المسلمين في «أرض البقاع» عدا بعلبك التي اتّخذها البيزنطيون نقطة تجمّع لجنودهم بغية عرقلة تقدم أعدائهم في الشام، وكان سقوطها قد فتح الطريق للزحف غرباً نحو الساحل اللبناني. ويقول البلاذري، بعد سقوط دمشق، حيث غادرها يزيد بن أبي سفيان وأخوه معاوية، الذي فتح عرقة، بينما توجه الأول نحو جبيل وبيروت وصيدا، «ففتحها فتحاً يسيراً وجلا كثيراً من أهلها»[٢٦]. هذه العملية، وفقاً للبلاذري أيضاً، لم تكلّل بالنجاح التام، لأن البيزنطيين على ما يبدو، عادوا «فغلبوا بعض هذه السواحل في آخر خلافة عمر بن الخطاب أو أول خلافة عثمان بن عفان، فتصدى لهم معاوية حتى فتحها ثم رمّها وشحنها بالمقاتلة وأعطاهم القطائع»[٢٧]. وكانت طرابلس التي وصفها البلاذري بأنها ثلاث مدن قد تأخّر فتحها إلى عهد عثمان، حين أرسل إليها والي الشام (معاوية)، سفيان بن مجيب الأزدي الذي «بنى على أميال منها حصناً... وقطع المادة عن أهلها من البحر وغيره وحاصرهم، فلما اشتد عليهم الحصار اجتمعوا في أحد الحصون الثلاثة وكتبوا إلى ملك الروم يسألونه أن يمدهم أو يبعث إليهم بمراكب يهربون فيها، فوجه إليهم بمراكب كثيرة فركبوها ليلاً وهربوا»[٢٨].

على أن فتح طرابلس يبقى برغم هذه الرواية مشوباً بالغموض، فقد أورد الواقدي رواية عن محاولة لفتحها، متزامنة مع فتح بعلبك[٢٩]، بينما عملية الفتح بكامل فصولها غامضة لدى البلاذري الذي روى أن يزيد بن أبي سفيان «وجَّه معاوية إلى سواحل دمشق سوى طرابلس فإنه لم يكن يطمع فيها»[٣٠]، ولكنه يورد في الرواية نفسها أخباراً عن مقاومة شديدة يعتقد أنها واجهت العرب المسلمين قبل فتحها الذي ربما كان غير حاسم في وقته، لأن الوضع في المدينة كان ما يزال غير مستقرٍ حتى أيام عبدالملك ابن مروان[٣١]، مما كان يدفع معاوية إلى

توجيه «جماعة كثيفة من الجند يشحنها بهم ويوليها عاملا»[٣٢] في كل عام، دون أن يوضح لنا البلاذري توقيت هذه الإجراءات، إن كانت تتمّ في عهد معاوية الوالي، أم بعد ذلك في عهد معاوية الخليفة، لا سيما وأنه يتحدث عن استمرار هذا الوضع حتى خلافة عبد الملك الذي «قدم في أيامه بطريق من بطارقة الروم ومعه بشر كثير، فسأل أن يعطى الأمان على أن يُقيم بها (طرابلس) ويؤدّي الخراج، فأجيب إلى مسألته، فلم يلبث بها إلا سنتين أو أكثر منهما بأشهر حتى تحيّن قفول الجند عن المدينة، ثم أغلق بابها وقتل عاملها وأسر من معه من الجند... فقدر المسلمون بعد ذلك عليه في البحر وهو متوجه إلى ساحل للمسلمين في مراكب كثيرة فقتلوه»[٣٣]، حسب رواية هذا المؤرخ.

ولعل هذا الاضطراب في الروايات عن فتح طرابلس، مبعثه أن الأخيرة لم تستسلم بسهولة للعرب المسلمين شأن مدن الساحل الأخرى التي جاء فتحها «يسيراً» كما سبقت الإشارة. فقد أبدت مقاومة تساندها البحرية البيزنطية[٣٤]، في محاولة للإبقاء على ثغرة، تسهل عبرها العودة إلى الشام، تلك العودة التي لم تسقط من حساب البيزنطيين فترة طويلة من الزمن. كان ذلك خلافاً لما جرى في الثغر الواقع جنوباً، أعني به صور التي تم فتحها على الأرجح بُعيد بعلبك، ويعتقد أنها كانت أولى المدن التي سقطت في أيدي العرب المسلمين، دون أن تذكر لنا الروايات سوى القليل من التفاصيل عن فتحها الذي يرجّح أنه حدث من دون مقاومة ذات شأن، من جانب أهلها الذين وصفهم البلاذري بأنهم «خلق من الروم»[٣٥].

٣ - تنظيم الفتح العربي للبنان في العهد الأموي

هذا ما كان من أمر المدن الرئيسة في «لبنان»، حيث تم فتحها من غير صعوبة، باستثناء ما حدث من مقاومة في طرابلس، ربما مكَّنت البيزنطيين من استعادتها وقتاً[٣٦]، قبل أن تخضع نهائيّاً للعرب المسلمين في عهد عبدالملك بن مروان[٣٧]. ويبدو أن هذه المدن قد شهدت إعادة توزيع لسكانها بعد خروج قسم من الروم منها، لا سيما الذين شاركوا في المقاومة، إذ كان معاوية أول المبادرين إلى تنظيم هذه العملية، عندما نقل في سنة اثنتين وأربعين جماعة من أهل بعلبك، ربما كانوا من الفرس إلى أنطاكية[٣٨] وقبرص[٣٩]، كما نقل «جماعة كثيرة من اليهود» إلى طرابلس وأسكنهم في الحصن «الذي فيه الميناء» حسب رواية ابن الأثير[٤٠]، ذلك أن شعور معاوية بالخطر البيزنطي على الشام، كان ما يزال يرافقه منذ تعيينه والياً عليها، فسارع إلى تجديد الحصون في المدن الساحلية[٤١]، لاعتقاده أن الشام لن تزول سريعاً من ذاكرة البيزنطيين الذين سيحاولون العودة إليها حين تتاح لهم الفرصة السانحة. فاعتمد سياسة ذكية لإعمار هذه المدن، عن طريق منح إقطاعات للجند، تشجيعاً على

الإقامة فيها، حيث تحوّلت في ظلّها إلى ما يشبه القواعد البحرية[٤٢]، المشحونة بالمقاتلين الذين تهافتوا على السواحل من كل صوب[٤٣]. ولقد تتوّجت هذه السياسة، بإقامة دار لصناعة السفن في أعقاب غزوة عنيفة استهدفت سواحل الشام (٤٩هـ.)[٤٤]، دافعة بمعاوية إلى تصعيد الموقف العسكري مع البيزنطيين، واتخاذ قرار بغزو القسطنطينية في السنة ذاتها أو التي تلتها[٤٥]، وكانت عكا نواة هذه الدار التي استمرّت فيها حتى عهد هشام بن عبد الملك، حين أمر بنقلها إلى صور[٤٦].

وهكذا كان الخطر البيزنطي على الشام حافزاً رئيساً لتحصين المدن الساحلية ومدِّها دائماً بالمقاتلين، خصوصاً بعد ركود الأزمات الداخلية في دولة البيزنطيين واستعادتهم زمام المبادرة في البحر، مهدّدين الثغور الأموية بصورة مباشرة. وقد تجلى هذا الأمر بعد وفاة معاوية واضطرار يزيد ابنه إلى سحب حملة عسكرية من جزيرة رودس، حيث أمر جنودها بالمرابطة في بيروت وطرابلس وغيرهما من مدن الساحل، تفادياً لأي هجوم بيزنطي يفاجىء هذه المدن[٤٧]. وقد سار على هذه السياسة، الخلفاء المروانيون، فاهتموا بإعمار الساحل، إذ نسب لعبدالملك أنه جدّد عكا وصور، وقد «كانتا خربتا»[٤٨]، مما شجّع العرب على الإقامة فيه، وجذب إليه التجار والصناع وفئات أخرى أسهمت معاً في حركتي الإعمار والتحصين، وهذا ما دفع هشام بن عبد الملك إلى إقامة فندق ومشغلٍ في صور، حسب رواية البلاذري[٤٩].

٤ ـ حركة الاستيطان

وإذا أخذنا في الاعتبار، أن فتح العرب المسلمين للمدن الساحلية، وما أعقبه من إحكام للقبضة الأموية عليها، مستخدمين سياسة إسكانية هدفها الدفاع عن التخوم، قد جعل هذه المدن تعج بسكّانها العرب، مقابل خروج الكثيرين من سكانها الأوائل مع خروج النفوذ البيزنطي، فإن هذه المدن سرعان ما اتخذت طابعها العربي الإسلامي الجديد كمراكز جهادية في المقام الأول، وانتهت معالم شخصيتها القديمة إلى الزوال. ولم تعدم هذه الحركة تأثيراً في المواقع الخلفية التي يعتقد كمال الصليبي أنها تحوّلت إلى «مراكز للمرابطة الدينية والعسكرية، شأن الحاميات القائمة في ثغور الساحل، فنتج عن ذلك الانتشار السريع للإسلام في هذه المناطق»[٥٠].

وهكذا تمّ تعريب البقاع والساحل اللبناني، فضلاً عن جبل عاملة بصورة مبكّرة، واندرجت هذه المناطق في النظام الإداري الجديد الذي تكرّس في العهد الأموي، مع إضافة جند جديد هو قنسرين، بعد انفصاله عن حمص، ليصبح خامس الأجناد بعد الأخيرة ودمشق والأردن وفلسطين. وكان كل من البقاع والجبل وما يحاذيه على الساحل من طرابلس امتداداً إلى صيدا، تابعاً لجند دمشق[٥١]، بينما كانت صور وما يتصل بها من جبل عاملة حتى

الجليل الأعلى تابعة لجند الأردن[٥٢]. وكان تدفق القبائل ما يزال مستمراً نحو الغرب لهذه الأسباب الجهادية، خصوصاً تلك التي لم تحقق نفوذاً سياسياً في الدولة، فاستقرّ بعضها في مناطق نُسبت لها على غرار ما كان يحدث في أقطار أخرى من الخلافة الأموية، مثل الأندلس، حيث نزل أهل دمشق بالبيرة، وأهل الأردن بريّه وأهل فلسطين بشذونة وأهل حمص بأشبيلية وأهل قنسرين بجيان. . .[٥٣] فعرفت هذه المدن الأجناد بأسماء القبائل التي أقامت فيها. كانت تلك هي الصورة عينها لاستيطان القبائل العربية في «لبنان الأموي»، وإن كانت المصادر لا تمدّنا بالكثير من أخبار هذا الإقليم الذي اتّخذ حيّزاً يسيراً فقط من اهتمام المؤرّخين إذ استأثرت بهم الأحداث الساخنة في الأقاليم ـ المراكز مثل الشام والعراق والحجاز وغيرها من مناطق الصراع في العهد الأموي. ولذلك اكتفت هذه المصادر بإشارات عابرة إلى حركة الاستيطان في لبنان، مقتصرة على هجرات ثلاث من تلك القبائل التي لم يرد ذكرها في الحروب الداخلية التي خاضها الأمويون من أجل الخلافة، وانخرطت فيها قبائل كان لبعضها عراقة في الشام، مثل كلب، وقبائل أخرى معروفة من أبرزها فهر ومرّة، وجذام وكلاب وحِمْيَر وغيرها[٥٤]. ولم ترد كذلك في صفوف الجبهة المقابلة التي قادها علي، وضمت قبائل مثل همدان والأزد ومذحج وكندة وخزاعة وتميم وعبد القيس. . .[٥٥]. أما هذه القبائل التي هاجرت إلى لبنان، متحدرة من أصل يمني، فقد استقرت في وادٍ منه وجبلين، وهي عاملة التي استوطنت الجليل الأعلى، وتيم الله بن ثعلبة التي نزلت في وادي التيم، وبهراء التي اتخذت مقراً لها إلى الجنوب من اللكام، حيث لا تزال تعرف هذه المناطق بأسمائها حتى اليوم، باستثناء بهراء التي تُعرف الآن بجبل العلويين[٥٦].

ويعتقد كمال الصليبي أن الاستيطان العربي في هذه المنطقة كان سابقاً للفتح العربي الإسلامي، متأثراً بالدويلات التي قامت على أطراف شبه الجزيرة في العهدين الروماني ثم البيزنطي. وهو يرجح أن «الجليل الأعلى ووادي التيم والبقاع وربما كذلك الأجزاء الجنوبية من جبل لبنان، كانت جميعها مناطق تابعة في زمن الحكم الروماني لملوك نبط البتراء، ثم لملوك غسّان، مما يشير إلى أن معظم سكان هذه المناطق كانوا في ذلك الحين، إما من النبط وإما مزيجاً من النبط وأقحاح العرب»[٥٧]. وكان ثمة وجود كذلك لفئات أخرى مثل الفرس الذين يرجح انتشارهم، شأن العرب، في المدن الداخلية من الشام (حمص وبعلبك) إذ إن كلاهما لم تكن له تجربة في البحر، خلافاً للبيزنطيين أو رعاياهم من الأصول اليونانية والفينيقية والقبطية وغيرهم، ممن أقام في مدن الساحل. ولقد تردد بشكل خاص في تلك الفترة اسم الأقباط، في سياق العمليات البحرية التي استهدفت قبرص، إذ ورد في أحد النصوص أن معاوية خاطب الناس بشأن غنائم الجزيرة قائلاً: «إني قاسم غنائمكم على ثلاثة: سهم لكم وسهم للسفن وسهم للقبط، فإنه لم يكن لكم قوة على عدو البحر إلا

بالسفن والقبط»[٥٨]. ويبدو أن هؤلاء كان لهم دور بارز في الحروب البحرية في العهد الراشدي، حين تردد ذكرهم، بالإضافة إلى قبرص في موقعة ذات الصواري الشهيرة، فقد وقع حينذاك خلاف في جانب المسلمين بين محمد بن أبي حذيفة، وقائد الحملة عبدالله بن سعد بن أبي سرح الذي عنّف الأول ـ وفقاً لرواية الطبري ـ قائلاً: «والله لا تركب معنا... فركب (محمد) في مركب وحده ما معه إلا القبط حتى بلغوا ذات الصواري»[٥٩]. ولعل ما يعزز الاعتقاد بانتشار الأقباط في مدن الساحل الشامي في ذلك الحين، أن حضورهم فيها كان ما يزال لافتاً حتى منتصف القرن الثاني للهجرة، خصوصاً في بيروت حيث شاركوا في تشييع الإمام الأوزاعي مع فئات أخرى من سكانها[٦٠].

أما الفرس، فقد ارتبط اسمهم بحركة الاستيطان في المدن الساحلية، تلك التي كان معاوية أول المنظمين لها كما سبقت الإشارة بعد التفريغ الذي تعرّضت له هذه المدن بسبب نزوح كثير من الروم عنها بعد انحسام الوضع العسكري لمصلحة العرب المسلمين في الشام. فقد ذكر اليعقوبي واصفاً مدن الساحل اللبناني ما جاء فيه: «كورة عرقة ولها مدينة قديمة فيها قوم من الفرس ناقلة، وبها قوم من ربيعة من بني حنيفة، ومدينة طرابلس وأهلها قوم من الفرس كان معاوية بن أبي سفيان نقلهم إليها ولهم ميناء عجيب يحتمل ألف مركب، وجبيل وصيدا وبيروت وأهل هذه الكور كلها قوم من الفرس...»[٦١]. وفيما ذكر اليعقوبي بعلبك واصفاً أهلها بأنهم من الفرس وفي أطرافها قوم من اليمن، وجبل الجليل «وأهلها قوم من عاملة»، وصيدا «وبها قوم من قريش ومن اليمن»[٦٢]، تحدّث عن صور من غير أن يشير إلى وجود فرس فيها، مكتفياً بالقول: «إن أهلها أخلاط من الناس»[٦٣] لافتاً إلى أهميتها العسكرية، بقوله إنها «مدينة السواحل وبها دار الصناعة ومنها تخرج مراكب السلطان لغزو الروم، وهي حصينة جليلة»[٦٤].

ولا شك أن العرب المسلمين في العهد الراشدي كانوا بحاجة إلى تحصين ذلك الشريط الذي تمثّله المدن الساحلية، فحشدوا فيها من العناصر التي استسلمت في البلدان المفتوحة، في وقت كانوا منصرفين فيه إلى القتال على الجبهات العسكرية المتعددة. وقد حدا ذلك بمعاوية إلى الاستعانة بالفرس، الذين أبدوا ولاءً للحكم الجديد وتحمسوا للقتال ضد البيزنطيين وهم أعداء لهم من قبل، هذا إذا سلّمنا بأنهم كانوا فرساً في الأصل، وليسوا عرباً من أتباعهم في العراق، كما يعتقد مؤرخ لبناني[٦٥]، وهو رأي استبعدناه لعدم وجود أدلّة عليه. كما أدرك أهميتهم عبدالملك بن مروان، لا سيما بعد اختباره صدقية هذا الولاء الفارسي للدولة الأموية، حين قتل رجل من الروم عامل الخراج في طرابلس وحاول الفرار إلى القسطنطينية، فظفر به اثنان من فرس بعلبك كانا يقومان بمهمة استطلاعية ضد البيزنطيين على متن مركبين، وجاءا به إلى الخليفة الذي أمر بقتله وكافأهما بمنح الفرس خُمس مدينة

طرابلس على نحو ما يروي ابن عساكر[٦٦].

وقد تتعدى هذه الحاجة الفرس، إلى أقوام أخرى مثل اليهود الذين نقل معاوية «جماعة كبيرة» منهم إلى ميناء طرابلس بعد فتح هذه المدينة[٦٧]، والروم الذين ظلت بقايا منهم في المدن الساحلية، وهو ما يؤكّده البلاذري في رواية عن هشام بن الليث الصوري عن أشياخه: «نزلنا صور والسواحل وبها جند من العرب وخلق من الروم، ثم نزع إلينا أهل بلدان شتى فنزلوها معنا، وكذلك جميع سواحل الشام»[٦٨]. بالإضافة إلى ذلك، فإن العرب بعد ركود الفتوح في أيام عثمان بن عفان أخذوا يتكاثرون في المدن الساحلية، استجابة لخطة أقرّتها الخلافة بتحريض من معاوية، دفعت الناس إلى الانتقال إليها من كل ناحية حسب رواية البلاذري[٦٩]. فقد أمر الخليفة والي الشام «أن يعدّ في السواحل إذا غزا أو أغزى جيوشاً سوى من فيها من الرتب وأن يقطع الرتب أرضين ويعطيهم ما جلا عنه أهله من المنازل ويبني المساجد ويكبر ما كان ابتنى منها قبل خلافته.. ثم ان الناس بعد انتقلوا إلى السواحل من كل ناحية»[٧٠].

٥ ـ الجراجمة ـ المردة ـ الموارنة

ويشاء المؤرخون أو معظمهم أن يدرجوا الجراجمة أو المردة، موحّدين ما بين الاسمين في إطار الحركة الاستيطانية التي شهدها الجزء الغربي من بلاد الشام، لا سيما في بقعة الانتشار المسيحي المتمحور خصوصاً في «لبنان الجبل»، ذلك الانتشار الذي تعود بواكيره برأيهم إلى وقت مبكر من القرون الميلادية الأولى، معتمدين على آثار سريانية وآرامية في هذه المنطقة[٧١]. ولعل الأنباط كانوا من أوائل المجموعات التي تسرّبت إلى لبنان القديم، وتركت فيه مؤثّراتها الدينية والثقافية، حين تحول هؤلاء ومعهم بعض القبائل العربية المتوغلة في الأطراف الجنوبية للشام، فضلاً عن الآراميين، إلى المسيحية التي أخذت تنتشر في المنطقة منذ الربع الأخير من القرن الرابع الميلادي[٧٢]. وكانت السريانية، وهي الآرامية الفصيحة، «لغة الطقس الكنسي»[٧٣] التي استخدمتها هذه المجموعات دون أن تتخلى عن لغاتها الخاصة بما فيها العربية التي مهّد وجودها فيما بعد ـ كما يرى الصليبي ـ لانتشار هذه اللغة على ذلك النحو من السرعة[٧٤]، في أعقاب الفتح العربي الإسلامي لبلاد الشام.

ومن البديهي أن هذا الانتشار اللغوي، كان محصلة لانتشار الإسلام الذي ساد بسرعة أيضاً في المدن الساحلية والأجزاء الجنوبية من جبل لبنان الذي بقي على العقيدة المسيحية، دون أن تكون فيه معزولة عن الصراعات التي شهدتها في ذلك الحين، وأدت إلى قيام مذهبين في الشام: أحدهما عُرف باليعقوبية التي انتشرت في جنوبها امتداداً إلى مصر، والثاني هو مذهب الدولة البيزنطية المعروف بالملكية أو الملكانية التي لم تعدم تأثيراً في بعض أجزائها

خصوصاً الشمالية. ولقد دانت بهذا المذهب الأخير مجموعة اتخذت وادي العاصي مقرّاً لها وعُرفت بالموارنة تَيَمُّناً بقديسها مارون الناسك. وقد روى المسعودي في سياق تتبعه لـ «الطبقة الثانية من ملوك الروم» أنه ظهر في عهد موريق «رجل من أهل مدينة حماه من أعمال حمص يعرف بمارون وإليه تنسب المارونية من النصارى إلى هذا الوقت المؤرّخ به كتابنا، وأمرهم مشهور بالشام وغيرها، أكثرهم في لبنان وسنير وحمص وأعمالها كحماه وشيزر ومعرة النعمان»(٧٥).

وإذا كانت المصادر لا تشير إلى أصول هذه المجموعة، فإن وجودها في منطقة خضعت للنفوذ النبطي، لا سيما في أواخر القرن الثالث الميلادي (مملكة تدمر)، يرجح أصولها العربية كما يعتقد كمال الصليبي(٧٦). فقد كان هذا التأثير النبطي ما يزال قائماً حتى فتح العرب المسلمين للجرجومة حيث ورد في الاتفاق بين قائدهم وبين أهل الأخيرة، أن «ينقلوا أسلاب من يقتلون من عدو المسلمين إذا حضروا حرباً في مغازيهم ودخل في مدينتهم من تاجر وأجير وتابع من الأنباط وغيرهم من أهل القرى في هذا الصلح»(٧٧). أما عن أسباب هجرة الموارنة إلى جبل لبنان، فإن الآراء تكاد تكون متفقة على ربطها بالصراع المذهبي وضغط اليعاقبة عليهم(٧٨)، إذ كان مارون ـ كما يروي المسعودي ـ «قد حدّث بآراء بان بها عمن تقدمه من النصارى في المشيئة وغيرها وكثر متبعوه»(٧٩). وعلى الرغم من «موافقته الملكية»(٨٠) ومخالفة اليعاقبة(٨١) فإن ما ذهب إليه في اجتهاده المتوسط بين قول النسطورية والملكية حسب تعبير المسعودي(٨٢) كان وراء الضغط البيزنطي على الموارنة، خصوصاً بعد انعقاد المجمع المسكوني السادس (٦٨٠م.) الذي أقرّ تكفير أصحاب المشيئة الواحدة، مما دفع الموارنة إلى رفض الاعتراف بالبطريرك المعيّن على الكرسي الأنطاكي الذي تتبع له الكنيسة الملكية في الشام، والمبادرة إلى اتخاذ أحد رهبانهم، وهو يوحنا مارون، بطريركاً على ما أصبح يعرف بأنطاكية وسائر المشرق، متزامناً ذلك مع عهد الخليفة الأموي يزيد بن معاوية(٨٣).

ويتساءل هنا المؤرّخ عن صحّة ما رُوي عن الهجرة المارونية، بأنها جاءت نتيجة للخلاف مع الكنيسة البيزنطية، فضلاً عن التعرّض للاضطهاد اليعقوبي(٨٤)، تلك الهجرة التي تمّت في أواخر القرن السابع (٦٨٥م.)، أي بعد حوالى نصف قرن على الفتح العربي الإسلامي لبلاد الشام، ونحو ربع قرن على قيام الدولة الأموية التي اتخذت مقرّها في إحدى مدن الأخيرة (دمشق). وإذا كان ما أورده فيليب حتّي عن قتل اليعاقبة نحو ثلاثمائة وخمسين راهباً من أتباع مارون في وادي العاص إبّان العهد البيزنطي، مما يمكن قبوله على الرغم مما أورده أيضاً عن إعادة الأمبراطور جستنيان الكبير للموارنة ديرهم فيما بعد، فإنه من الصعب قبول الحديث عن اضطهاد يعقوبي لهؤلاء في العهد الأموي، يحملهم على هجرة قسرية من موطنهم الأصلي. ولعل ما أورده المؤرّخ نفسه عن خلافات عقائدية وصلت إلى الخليفة الأموي

معاوية الأول، بعد احتكام الفريقين إليه، وما أعقب ذلك من حروب ثأرية بينهما(٨٥)، ليس كافياً لإحداث هذا النوع من الهجرة الجماعية، التي ربما كان حدوثها أكثر إلحاحاً، من هذا المنظور، إبّان اشتداد هذا الصراع المذهبي في العهد البيزنطي. ومن الراجح أن تكون هذه الهجرة قد تمّت بصورة طوعية في وقت قطعت الشام شوطاً بعيداً في الانصهار في النظام الجديد، بعد انخراط قبائلها العربية المتنصرة في الإسلام، باستثناء قلة منها وبعض الأقوام الأخرى من السكان الأوائل، مما دفع الموارنة الذين تمسكوا بعقيدتهم، بمثل ما تمسكوا بمذهبهم من قبل، للهجرة في ظروف طبيعية إلى جبل لبنان والاستقرار فيه، دون أن يدور في خلدهم في ذلك الوقت بالذات، أي عهد الدولة الأموية الأولى (السفيانية) التي اتّسمت علاقتها مع النصارى بالمودة(٨٦)، أن يتخذوا أنفسهم رأس حربة للبيزنطيين داخل هذه الدولة، لا سيما وأن هجرتهم تزامنت مع بدء خروجهم من «الملكية»، بعد إجراءات طالت الكنيسة الشامية كما سبقت الإشارة.

ومن اللافت أن الهجرة المارونية تزامنت أيضاً، مع دخول المردة بتحريض من البيزنطيين إلى الشام، متوغلين فيها حتى جبل لبنان، ومندمجين، برأي بعض المؤرخين، مع سكان الأخير(٨٧)، وهي مفارقة من دون شك تجعل العنصر البيزنطي في هذه الهجرة ملتبساً، إن لم يكن متناقضاً، مما يصعب على المؤرخ من هذا المنظور تسويغ علاقة يجتمع فيها الخلاف (المذهبي) والوفاق (السياسي) في آن بين الموارنة والدولة البيزنطية، ولعل ما يواجه المؤرخ في هذه المسألة، ليس الربط بين الموارنة والمردة فقط، ولكن أيضاً بين هؤلاء أي المردة والجراجمة، إذ يحمل كلاهما في السياق التاريخي المضمون نفسه، في حين أن القراءة الدقيقة في أحداث تلك الفترة، تخلص إلى الفصل بينهما بما لا يدع مجالاً للّبس أو الاجتهاد.

ولعل «فتوح» البلاذري و«حولية» تيوفانيس، يشكلان مصدرين أساسيين للبحث في هذه المسألة بصورة متكاملة. فالأول لم يذكر المردة باسمهم، شأن مؤرخين آخرين مثل الواقدي والطبري والمسعودي وياقوت وابن الأثير والسيوطي وابن عساكر(٨٨)، مكتفياً بالوصف لهم بأنهم «خيل للروم»(٨٩). بينما ذكرهم الثاني تحت اسم Mardaitai(٩٠)، الذي تطور إلى الاسم المتداول في الكتابات التاريخية العربية وهو «المردة»، وقد جاء في روايته أن الأمبراطور كان يدفع بمجموعة من سكان آسيا الصغرى لتهاجم بلاد الشام، وتستقرّ في جبل لبنان وتصبح مصدر قلق دائم بالنسبة للأمويين(٩١). حدث ذلك أولاً في أيام معاوية حين سعى قسطنطين الرابع للحصول على اتفاق للسلام معه(٩٢)، دافعاً بكتيبة عسكرية من هؤلاء المردة تابعة للجيش البيزنطي(٩٣)، لتنفيذ مهمة ليست في كل الأحوال مندرجة في إطار الحرب المنظمة(٩٤) التي توقّفت منذ معركة ذات الصواري قبل وقت بعيد. كما تكرّر في أيام عبدالملك ومعاصره جستنيان الثاني الذي استمرت الغارات في عهده، محققة له ما كان يطمح إليه سلفه، من

اتفاق مع الخليفة الأموي، فوضع الأخير بذلك حدّاً لهذه المشكلة بعد أن قضى الاتفاق باستعادة المردة المقيمين في لبنان وكان عددهم حسب ما جاء فيه اثني عشر ألفاً[٩٥].

ولا ندري إذا كان البلاذري قد وصل إليه ما ذكره تيوفانيس في هذه المسألة، وإن كان من غير المستبعد أن يكون قد رشح إليه شيء من حولية المؤرخ البيزنطي، خصوصاً وأنه اعتمد في أخباره عنها على من سماهم بمشايخ أهل أنطاكية[٩٦]. ولعل فرادة البلاذري الذي عُرفت عنه الدّقة في تتبّع الأخبار، ليس عن طريق الرواية البعيدة دائماً، وإنما كانت الرحلة أحياناً سبيله إلى توثيق أخباره، مستمعاً إلى روايات محلّية ومتحدثاً إلى «مشايخ» المكان، كانت في هذه المسألة أنه تجنّب الوقوع في اللّبس التاريخي الذي ما زال قائماً، حول ما إذا كان الجراجمة الذين خضعوا للسيطرة الأموية، هم أنفسهم المردة[٩٧] الذين دفعت بهم الدولة البيزنطية إلى جبال الساحل الشامي بين حين وآخر[٩٨]، معتبراً المجموعة الأولى مجرد رافد للحركة التي قامت بها الثانية، وضمت آخرين «مماثلين» للأمبراطور البيزنطي. فقد نسب الجراجمة إلى مدينة تحمل هذا الاسم (الجرجومة) في اللكام، وكان أمرهم على ما يذكر البلاذري إلى «بطريق أنطاكية وواليها»[٩٩] في العهد البيزنطي، وكان قد تمّ فتح هذه المدينة على يد حبيب بن مسلمة الفهري الذي غزاها بأمر من أبي عبيدة، إذ بادر أهلها إلى «طلب الأمان، على أن يكونوا أعواناً للمسلمين وعيوناً ومسالح في جبل اللكام وأن لا يؤخذوا بالجزية»[١٠٠]. بيد أن الجرجومة التي كانت تفتح للمرة الثانية على يد الفهري، أول ولاتها من العرب المسلمين[١٠١]، لم يحسم الأمر فيها لمصلحة هؤلاء بصورة تامة، وإنما ظل أهلها متذبذبي الولاء الذي قد يجنح أحياناً نحو الدولة البيزنطية، أو كما وصفهم البلاذري نفسه، بأنهم «كانوا يستقيمون للولاة مرة ويعوجون أخرى، فيكاتبون الروم ويمالئونهم»[١٠٢].

هذا ما كان من موقف الجراجمة الذين كانوا تابعين - جغرافيّاً على الأقل - للسيادة الأموية، مما يجعلهم حُكْماً منفصلين عن مجموعة المردة التي استوطنت آسيا الصغرى كما أكد ذلك المؤرخ البيزنطي تيوفانيس[١٠٣]، ولعل تجاهل المؤرخين لهذه المسألة - باستثناء البلاذري - كان وراء هذا اللّبس الذي وصل إلى درجة الغموض. فالطبري - على شمولية «تاريخه» - يكتفي بذكر الصلح الذي تم بين عبدالملك وبين من أسماه ملكُ الروم، «على أن يؤدى إليه في كل جمعة ألف دينار خوفاً منه على المسلمين»[١٠٤]، دون أن يأتي على ذكر الأسباب التي حدت بالخليفة على دفع مثل هذه الضريبة. ولقد حاول لامنس التمييز بين المجموعتين، مدرجاً كلتيهما تحت عنوانين منفصلين، ومعتمداً على قرائن مهمة في هذا السبيل، ولكنه ينتهي إلى أن يكون أكثر تعاطفاً مع الاتجاه الذي يجعل منها مجموعة واحدة، مرتكزاً في ذلك على ما يوجد برأيه «من الاتفاق بين أحوال المردة وأمور الجراجمة، من حيث موقع بلاد الفريقين وبسالتهما في الحروب»[١٠٥] ومتوكّئاً في الوقت نفسه على رأي نولدكه الذي يرى بأن

«العرب في تواريخهم يدعون المردة باسم الجراجمة وأن كليهما أمة واحدة»[١٠٦].

لقد انتهى لامنس إلى هذا الاعتقاد الذي ناقض فيه ما أورده في سياق بحثه لهذه المسألة من روايات تخالف هذا الاتجاه، خصوصاً تلك التي استقاها من تيوفانيس وابن العبري[١٠٧]. وهو كعادته في كتابة التاريخ لا يتوخى الحقيقة فقط، برغم جهوده اللافتة في البحث والتنقيب، وإنما يحاول تسخيرها أحياناً لأغراض أخرى، ولذلك يعمد إلى التضليل وإلى الاجتزاء، لكي يثبت مقولته في نهاية الأمر. فهو يذكر على سبيل المثال ما أورده تيوفانيس عن عدد المردة في لبنان، ويصفه بأنه كان وافراً يبلغ اثني عشر ألف رجل[١٠٨]، دون أن يكون غرضه الحقيقي سوى دعم الفكرة القائلة بوحدة المردة والموارنة، والتأكيد على ما بينهما من علائق وثيقة، متجاهلاً بقية الرواية التي تشير إلى استعادة الأمبراطور البيزنطي لهؤلاء المردة كما سبقت الإشارة. ويخلص لامنس إلى حلٍّ ساذجٍ، هو أن المردة والجراجمة، واستطراداً الموارنة إن لم يشكلوا وحدة في أصولهم، فهم يلتقون برأيه في الانتماء، ويتجانسون في الظروف ويتزامنون في المرحلة الواحدة. ذلك ما حاول الوصول إليه في بحثه عن المردة والجراجمة، معتقداً بأن ما يوجد من الاتفاق في أحوالهما يحمله على المطابقة بينهما[١٠٩]، هذه المطابقة نفسها تتحكّم في نظرته إلى الاندماج بين المردة والموارنة، انطلاقاً من «علاقات متينة» بين الفئتين، نتجت عن تزامن ظهور الموارنة في لبنان مع حروب المردة فيه[١١٠]، على الرغم من اعترافه بصعوبة تسليم القارىء بأنها الجماعة نفسها[١١١].

ولا بد من العودة إلى نص البلاذري الفريد في هذا السياق، بما تضمنه من فصل حاسم بين المردة والجراجمة، متكاملاً مع ذلك الذي أورده تيوفانيس. فقد جاء في هذا النص أنه في الوقت الذي كان فيه عبدالملك منصرفاً في بداية عهده إلى معالجة الوضع الداخلي، خصوصاً حركة ابن الزبير، «خرجت خيل للروم إلى جبل اللكام وعليها قائد من قوادهم، ثم صارت إلى لبنان وقد ضوت إليها جماعة كثيرة من الجراجمة وأنباط وعبيد أبّاق من عبيد المسلمين»[١١٢] ذلك أن مجموعة واحدة من هؤلاء الذين ذكرهم البلاذري «خرجت» من آسيا الصغرى، وهي تقابلها عبارة «دخلوا» عند المؤرخ البيزنطي[١١٣]، وهي العبارة نفسها التي وردت مترجمة بصورة حرفية عند لامنس «أن المردة دخلوا إلى لبنان»[١١٤]. وإذا كان البلاذري لم يذكر هذه المجموعة باسمها الذي أورده تيوفانيس، فإن الدلالة واضحة في وصفه لها بخيل الروم، أي فرسان الروم في اللغة العربية[١١٥]، وهو مطابق أيضاً لما أورده لامنس بأن المردة هي «لفظة عسكرية يراد بها فرقة من الجند أو الطابور»[١١٦]، وهي كافية لتأكيد قصده (البلاذري)، في ضوء المقارنة مع نص المؤرّخ البيزنطي، فضلاً عن توافق الزمان والمكان لدى الاثنين، وتوافقهما معاً في المقابل مع معطيات الروايات العربية في هذه المسألة.

وتبقى العناصر الأخرى أكثر وضوحاً في نص البلاذري، إذ شاركت في حملة المردة أو

انضوت تحت لوائها عناصر أخرى «ممالئة» للبيزنطيين حسب تعبيره[١١٧]، وفي مقدمتهم الجراجمة الذين انخرطوا فيها مع آخرين بعد توغّلها في بلاد الشام، وصولاً إلى لبنان، وعلى رأسها قائد بيزنطي لم يسمّه البلاذري أيضاً، وإنما وصفه بأنه «قائد من قوادهم» كما سبقت الإشارة. ولعلّ ما يعنينا في هذا السياق، أن الحملة التي تزامنت مع ظروف حرجة مرت بها الدولة الأموية، إذ كان ابن الزبير يُحكم قبضته على الحجاز والعراق، بينما ثار في دمشق رجل من الأسرة الحاكمة (عمرو بن سعيد بن العاص)[١١٨]، لم يجد عبد الملك بدّاً من احتوائها والسعي إلى مصالحة البيزنطيين «على أن يؤدي إليهم مالاً وارتهن منهم رهناء ببعلبك»[١١٩]. ما يعنينا إذن أن هذه الحملة تم احتواؤها بعد الصلح مع الأمبراطور، والاستدراج لقائدها «الرومي» الذي نقل مع «من كان معه من الروم» على يد سحيم بن المهاجر حسب رواية البلاذري[١٢٠]. وتتابع الرواية، أن القائد الأموي «نادى في سائر من ضوى إليه بالأمان، فتفرَّق الجراجمة بقرى حمص ودمشق ورجع أكثرهم إلى مدينتهم باللكام، وأتى الأنباط قراهم فرجع العبيد إلى مواليهم»[١٢١].

وإذا كانت صفحة المردة قد طويت نهائيّاً في عهد عبد الملك، دون أن تُطوى في بلادهم حيث تردّد ذكرهم كفرقة عسكرية اتخذت مقرّها منطقة أضالية[١٢٢]، فإن جذوراً للجراجمة كانت ما نزال تتحرّك حتى عهد الوليد بن عبد الملك، إلا أن الرواية التاريخية لم تشر إلى امتدادها إلى لبنان، حيث «اجتمع الجراجمة (٨٩هـ.) إلى مدينتهم وأتاهم قومٌ من الروم. . . فوجّه الوليد. . إليهم مسلمة بن عبدالملك فأناخ عليهم في خلق من الخلق، فافتتحها على أن ينزلوا بحيث أحبوا من الشام ويجري على كل امرىء منهم ثمانية دنانير وعلى عيلاتهم القوت من القمح والزيت، وهو مدَّان من قمح وقسطان من زيت، وعلى أن لا يكرهوا على ترك النصرانية وعلى أن يلبسوا لباس المسلمين ولا يؤخذ منهم ولا من أولادهم ونسائهم جزية، وعلى أن يغزوا مع المسلمين»[١٢٣]. بيد أن مسلمة مقابل ذلك لم يشأ ترك مدينتهم، فدمرها «وأسكنهم جبل الحوار ومنح اللولون وعمق تيزين وصار بعضهم إلى حمص، ونزل بطريق الجرجومة في جماعة معه أنطاكية ثم هرب إلى بلاد الروم»[١٢٤].

وهكذا ينتهي أمر المردة في عهد عبدالملك وتتلاشى جذورهم عبر الجراجمة في عهد الوليد، ليس في لبنان فقط وإنما في كافة بلاد الشام، دون أن يبقى بعد ذلك ما يثير اللّبس في هذه الموضوعة، بأن الفئتين مجموعة واحدة على نحو ما كرّره المؤرّخون، وانتهى إليه كمال الصليبي مؤخراً، في دأبه على أن للمجموعتين دلالة واحدة، وذلك برغم اطلاعه على نص البلاذري في هذا الشأن، إذ يقول الصليبي: «إن الأمبراطور جستنيان الثاني أخرج معظم الجراجمة أو المردة من جبل اللكام وفرّقهم في بلاده»[١٢٥]، دون حساب للتناقض الذي وقع فيه وتعارض مع توجه المؤرخ السالف الذكر حين أضاف أيضاً: «إن المسلمين تمكّنوا من

القضاء على سطوة من تبقى منهم في جرجومة وجوارها في عهد الوليد بن عبد الملك، فخرّبوا مدينتهم ووزعوهم على مناطق مختلفة من شمالي الشام»[١٢٦]، ولعلّ هذا المفهوم كرّس مغالطة تاريخية لم ينج منها كثيرون، ممن أَلِفوا هذا المزج بين المردة والجراجمة، برغم المعطيات، التي يمكن أن توفّرها المصادر في هذا المجال. وربما كان عادل إسماعيل الأكثر تنبهاً لهذه المعطيات في دراسته القيِّمة باللغة الفرنسية عن المردة[١٢٧].

وليس البحث في هذه المسألة ما نتوخاه بحدٍّ ذاته، على الرغم من أهمية الموضوع واشتباكه بصورة ما في التكوين التاريخي للبنان خلال العهد الأموي، وإنما الغاية الأساسية منه ترمي إلى فضّ هذا الاشتباك الذي انعقد في الأذهان بأن المردة هم الجراجمة وأن كليهما مرتبط بصلات وثيقة في الزمان والمكان، فضلاً عن الظروف مع الموارنة. ولقد كان لامنس - كما رأينا - من أوائل الذين مهّدوا لهذه المراكمة التاريخية المفتعلة، برغم اقتناعه الضمني بالاختلاف بين المردة والموارنة، واعترافه بأن «الموارنة عند خروج المردة من لبنان لم يتبعوهم في مهاجرتهم إلى آسيا الصغرى بل ثبت معظمهم في جبلهم»[١٢٨]، وبرغم ما أورده من مقولة للمستشرق الألماني (نولدكه) الذي يصفه بالكاتب الثقة، تنفي العلاقة بين الطرفين، «بأن العلماء لم يثبتوا حتى الآن وحدة المردة والموارنة»[١٢٩].

وثمة كاتب معاصر سار في هذا الاتجاه مكرراً مقولة الدمج هذه، فوقع في مغالطات لتسويغ فكرته المسبقة عن الخصوصية المارونية، إذ يقول في سياق الحديث عن اندماج الموارنة «بالشعوب القادمة من أوروبة الشرقية. . . وهي الشعوب التي كانت تعمل مرتزقة في جيوش الروم، وقد أطلق عليها اسم المردة وأحياناً الجراجمة الذين عادوا إلى لبنان بأعداد كبيرة في خلافة عبدالملك. . . ولعلّ ما يسّر اندماج الجراجمة والمردة وحدة الشمائل التي كانت تجمع بينهما وخصوصاً الصبر والقوة والشجاعة، ومثلهم الموارنة الذين اختلطوا بهم ليشكّلوا نواة الشعب اللبناني»[١٣٠]. ومن الواضح أن هذا الكاتب تجنّب الغوص في المصادر التي أجمعت على «عودة» المردة إلى بلادهم، بينما هو يجعل هذه «العودة» إلى لبنان كما ورد في نصّه السابق، مكتفياً بالاعتماد على مراجع حديثة ينطلق أصحابها من اعتبارات فكروية أيضاً، مثل ميشال شيحا الذي يقول: «فما يطول الأمر بهم - أي المردة - حتى يندمجوا بالموارنة»[١٣١]، ومثل يوسف السودا الذي اعتبر المردة والجراجمة والموارنة شعباً واحداً[١٣٢]. وإذا كان هذا الكاتب قد جعل من الصفات النفسية والجسدية، عناصر وحدة بين المردة والجراجمة واستطراداً الموارنة، متماهياً في هذا السبيل مع نهج لامنس الذي اعتبر بدوره أن الظروف المتشابهة هي سبب هذا التلاحم، فإن الأمر يصل به إلى الدمج المطلق بينهم، متحدثاً عن الثلاثة كمجموعة واحدة، حيناً باسم الموارنة وآخر باسم المردة[١٣٣]، وكثير من اللبنانيين يعتبرون هذا الموقف موقفاً سياسياً أكثر منه موقفاً علميّاً يستند إلى معطيات تاريخية صحيحة.

وخلاصة القول في هذه المسألة، ان المردة لم يشكلوا شعباً أو قبيلة أو هجرة في سياق الموجات السكّانية التي حلّت في لبنان بل كانوا «فرقة من الجند»[١٣٤] كما وصفهم لامنس نفسه، توغلت في هذه الأرض بأمر من الأمبراطور البيزنطي، وهو ما ذكره أيضاً الكاتب السابق (الخازن) عبر نص مقتبس عن فيليب حتّي جاء فيه: «لم ينفك هؤلاء الأمراء (أمراء المردة) وجماعتهم عن السطو والغزو وشن الغارات بوسوسة من ملوك الروم أنفسهم»[١٣٥]. هذه الفرقة أو هذه الجماعة كما ورد سابقاً، تمّ سحبها بعد زوال المسوغات التي أدت إلى وجودها وفقاً للاتفاق بين الخليفة والأمبراطور. وقد حالت أسباب موضوعية دون اندماجها مع السكان المحليين، وبينهم الموارنة، وهي عدا التزامهم بقرار «العودة» المنصوص عليه في الاتفاق، أن الاختلاف المذهبي بين البيزنطيين ونصارى الشام، بمن فيهم الموارنة الذين كان من دوافع هجرتهم إلى جبل لبنان، احتجاجهم على قرار الكنيسة الملكية كما سبقت الإشارة، جعل هذا الالتحام بين المردة والموارنة أمراً لا يستند إلى الواقع والمعطيات التاريخية.

٦ ـ ملامح لبنان الأموي والعباسي

وهكذا، بعيداً عن حركة المردة ومن «ضَوتْه» من جماعات أخرى كانت ما تزال إلى حين «ممالئة» للدولة البيزنطية، يأخذ التكوين السكاني في لبنان الأموي في نسج خيوطه، ذلك التكوين الذي أصبحت معالمه أكثر وضوحاً واستقراراً في لبنان العباسي، دون تغيير كبير في نسيجه العام والخيوط المتداخلة فيه. فقد استقرّ الموارنة في الجبل انطلاقاً من «جهاته الشمالية»[١٣٦] حيث نزل بهم البطريك يوحنا مارون، ربما لأنه أكثر حصانة لعقيدته ومناعة لجماعته من الانصهار في عقيدة السلطة (الأموية) التي جذبت إليها غالبية القبائل الشامية. وليس ما يحول هنا دون التأكيد على طوعية هذا الخيار، في وقت كانت المسيحية ما تزال منتشرة في أكثر من بقعة من المساحة التي يقع فيها وادي العاصي حيث مهد الموارنة، ويدين بها بعض القبائل العربية مثل تغلب التي كان شاعرها الأخطل، الأكثر حظوة لدى عبد الملك. أما الحديث عن اضطهاد بيزنطي (ملكي) أو يعقوبي كان وراء هجرة الموارنة، فقد استبعدناه في حينه، بمثل استبعادنا لما ذكره الصليبي انطلاقاً من رواية للدويهي، عن غارة للبيزنطيين استهدفت معقل الموارنة في العاصي ودفعتهم للهجرة إلى جبل لبنان، الأمر الذي يصعب الأخذ به، لا سيما في الوقت الذي تمّت فيه الغزوة المزعومة، متقدمة تلك المسافة في عمق الدولة الأموية الي كان على رأسها حينذاك الخليفة القوي عبد الملك بن مروان، دون أن تكون هذه الغزوة مدعمة بالمصادر، وإنما على العكس من ذلك يعترف هذا المؤرّخ بأنها أخبار رواها الدويهي عن أصول «مفقودة»[١٣٧].

وفي الوقت الذي انكفأ فيه الموارنة على شيء من العزلة في الجبل، كانت المدن الساحلية

في حركتها الدائبة على اتصال مباشر بالسلطة المركزية التي كان من همومها المقلقة في العهد الأموي على الخصوص، تأهيل هذه المدن وتحصينها وشحنها بالجنود، من أجل القيام بواجبها الجهادي ضد البحرية البيزنطية. والواقع أن وقتاً طويلاً سيمر، وهذه المدن ـ الثغور متسمة بطابعها الجديد ومنخرطة في دورها الجهادي الذي رسمه لها الخلفاء الأمويون، متخلية عن طابعها الذي اتخذته في العهود القديمة كمراكز تجارية. بيد أن هذا التخلي ليس مرتبطاً بخضوعها للعرب المسلمين والتحولات الجديدة، وإن كان ذلك قد أسهم بنصيب فيه، لأن هذه المدن لم تكن بمنأى عن التغيرات التي شهدتها بلاد الشام، وأدت إلى ركود التجارة البحرية قبل مجيء العرب المسلمين[١٣٨]. ولقد تكاملت هذه الصورة للساحل الشامي امتداداً إلى الثغور المتاخمة للبيزنطيين، بظهور ما يسمى بأهل الثغور أو «زهاد الثغور» حسب تعبير المحاسبي[١٣٩]، أولئك الذين واكبوا الحركة الجهادية في هذه المدن، متخذة معهم خصوصية ما، لا نجد ما يماثلها على الجبهات العسكرية الأخرى في العهدين الأموي والعباسي. وقد تتّسع هذه الخصوصية رقعة فتتعدّى الساحل إلى الجبل الذي اتّخذ شيئاً منها بعد استقرار الموارنة فيه، منكفئاً إلى نمط خاص في حياته الدينية والاقتصادية[١٤٠]، يقابله نمط خاص آخر ربما في الشكل على الساحل مع ظهور «اتجاهات زهدية وقتالية وحياتية متميزة» في المنطقة حسب تعبير رضوان السيد[١٤١].

وهكذا ما بين الطابع التعبدي والزراعي في الجبل[١٤٢]، والطابع الجهادي الزهدي في الساحل، يمكن التعرّف على ملامح لبنان الأموي الذي شكّل جبهة قتالية ساخنة ضد البيزنطيين، من الصعب تحديد موقف الجبل منها، كما أنه من الصعب أيضاً الجزم بأن سكّانه الموارنة كانوا غير معنيين بها، خصوصاً وأن هؤلاء كانوا على خلاف مع الكنيسة البيزنطية، دون أن تكون العلاقة سيئة في المقابل مع الخلفاء الأمويين الذين تركوا لهم حرية المعتقد ولم يتدخّلوا في شؤونهم الخاصّة. ومن هذا المنظور، فإن المؤرخ لا يجد في صفحات تلك المرحلة، ما ينبيء عن أزمة بين الموارنة والخلافة، أو أي انتقاد من جانب الأخيرة لموقفهم من الصراع ضد الدولة البيزنطية التي تصاعدت محاولاتها الهجومية حينذاك على ساحل بلاد الشام. فقد استهدفت طرابلس حملة بحرية كبيرة (٨٩هـ.)، في وقت كان أسطول الأخيرة في مهمة أبعدته عن المدينة. وقد عاني واليها سحيم بن المهاجر من شدة الحصار وقلة المجاهدين، ولكنه تمكّن من الصمود وقتاً بانتظار وصول الحملة التي قادها من بيروت، أمير الساحل عبدالرحمن بن سليم الكلبي، ونجح في اختراق الحصار البيزنطي والوصول إلى المدينة، بينما كان جنود منها يقومون بأسر قائد الحملة المعادية[١٤٣]. وبذلك تم إنقاذ طرابلس ودخل الطرفان في مفاوضات تتوّجت بالاتفاق بين والي بيروت والقائد البيزنطي على إطلاق سراح الأخير (دراميس)، متعهّداً بأن لا يقوم بحملة معادية في ذلك العام[١٤٤].

وإذ تتابعت هذه الغزوات على الثغور الشامية، فإن المصادر لم تشر إلى مثل ذلك على الساحل اللبناني حتى عهد هشام بن عبدالملك، حين هاجم البيزنطيون بيروت واستولوا على سفينة تجارية كانت راسية في مينائها، مُحدثين الهلع في نفوس أهله، فخرج إليهم ـ أي للبيزنطيين ـ أمير البحر الأسود بن بلال المحاربي[١٤٥]، وتمكّن من ردهم عن المدينة وإنقاذ السفينة وتجّارها منهم[١٤٦]، وكان ذلك آخر ما تحدثت عنه المصادر بشأن الغزوات البيزنطية، إذ انحسرت أخطارها نتيجة لمناعة القوة الدفاعية في مدن الساحل التي حظيت باهتمام الخلفاء الأمويين، بدءاً بمعاوية مؤسّس نظام الثغور[١٤٧] مدعّماً بأول أسطول حربي[١٤٨] للعرب المسلمين، وانتهاءً بالخليفة الشاعر الوليد بن يزيد (١٢٦هـ.) الذي نُسبت له أبيات في بيروت[١٤٩]، أكثر ثغور الساحل الشامي سطوعاً في ذلك الحين، واستقطاباً للمجاهدين وأهل الحديث والزهّاد[١٥٠].

٧ ـ الإمام الأوزاعي ـ ثورة المنيطرة

ولعل شخصيةً من أولئك الذين عرفوا بأهل العلم والرواية[١٥١] كانت الأكثر حضوراً في تاريخ بيروت خلال تلك الفترة التي شهدت أفول نجم الخلافة الأموية وسطوع نجم خلافة العباسيين، أعني بها الإمام عبدالرحمن الأوزاعي، المتحدّر على الأرجح من قبيلة يمنية (أوزاع)، كانت قد هاجرت إلى بعلبك حيث وُلد في العام الثامن والثمانين للهجرة، أي في مطالع خلافة الوليد بن عبدالملك[١٥٢]. ويبدو أنه انتقل مبكراً إلى بيروت، ونشأ في هذا الثغر مكابداً غزوات البيزنطيين المتكرّرة عليه، مما أرهف إحساسه الجهادي وصقل نفسه المتأهبة لدفع الظلم ونصرة الحق. ولكن شهرة الأوزاعي لم تكن محصورة في هذا الجانب كمرابط في المدينة، بقدر ما ذاعت في جانب آخر هامّ أيضاً، كرائد في علم الحديث والرواية، إذ وصف بأنه «إمام أهل الشام وعالمهم»[١٥٣]، وقيل إنه «أجاب في سبعين ألف مسألة»[١٥٤]، الأمر الذي جعله يتّخذ مذهباً خاصّاً به عرف بالأوزاعية، سرعان ما انتشر في بعض أطراف الشام وامتد إلى الأندلس، حيث بقي مذهب أهلها حتى عهد أميرها هشام بن عبدالرحمن الملقب بالرضا الذي آثر عليه مذهب مالك بن أنس[١٥٥] فقيه المدينة المعاصر له في ذلك الحين.

وعدا ذلك، فقد واكب الأوزاعي متغيرات المرحلة التي كان من أبرزها، ذلك المنحى الشرقي في السياسة العباسية وما نجم عنه من تهميش لولاية الشام، بعد أن كانت مقرّ الدولة ومركز القرار في العهد السابق. وكان من محصلات هذه السياسة، تراجع النفوذ المركزي في الولايات العربية التي انتهى أمر بعضها المتطرف في هذا الاتجاه إلى الانفصال، في الوقت الذي حاولت الخلافة تقوية هذا النفوذ في الشام، حيث عهدت بها إلى القائد العباسي الظافر في معركة الزاب ضد الأمويين، عبدالله بن علي[١٥٦]، عم الخليفتين الأولين (أبو

العباس والمنصور)، قبل أن ينتدب لها الأخير عمه الثاني، وأحد قادة حرب الثغور صالح بن علي، الذي كان قبلها والياً على مصر[١٥٧]. وعلى الرغم من احتفاظ العباسيين بنظام الأجناد السابق في الولاية، ومن ثمّ استمرارهم في تحصين المدن الساحلية[١٥٨] التي ما انفك الخطر البيزنطي مهدّداً لها، إلا أن ابتعاد السلطة المركزية عنها، قد أفسح في المجال لجنوح ولاتها نحو التفرّد والاستبداد، مما كان له انعكاس سلبي عليها، لا سيما في الجانب الاقتصادي الذي ارتبط به ما عُرف بثورة المنيطرة ضد عامل الخراج في بعلبك[١٥٩].

ولم تكن «الثورة» سوى نتاج هذا الوضع الجديد الذي ساد بلاد الشام خلال تلك الفترة الانتقالية، دون التوقف طويلاً عند أسبابها الدينية التي أسهب فيها بعض المؤرخين وبينهم جواد بولس[١٦٠] الذي توكّأ في نظرته إليها على أخبار أوردها لامنس[١٦١] في سياق بحثه لهذه المسألة. والواقع أن المصادر العربية التي هي في منهاجها مأخوذة بأخبار المركز عازفة عن الأطراف أو مختصرة لأخبارها، لم تتوقف عند هذه الحادثة، باستثناء البلاذري الذي جعلته موضوعات كتابه (فتوح البلدان) أكثر اهتماماً بمثل هذه التفاصيل ذات الطابع الاقتصادي. فقد روى هذا المؤرخ أنه «خرج بجبل لبنان قوم شكوا عامل خراج بعلبك فوجه صالح بن علي بن عبدالله بن عباس من قتل مقاتلتهم وأقر من بقي منهم على دينهم وردّهم إلى قراهم وأجلى قوماً من أهل لبنان»[١٦٢]. هذا ما أوجزه البلاذري عن «الثورة» التي لم يذكر اسمها أو اسم قائدها، مكتفياً بالإشارة إلى ما عكسته تدابير الوالي العباسي من سخط عند الإمام الأوزاعي، خصوصاً إزاء ما حدث «من إجلاء لأهل الذمة من جبل لبنان من لم يكن ممالئاً لمن خرج على خروجه»[١٦٣]. ولعل ردّة الفعل من جانب الإمام كانت تعبّر عن موقف مبدئي أكثر من تعبيرها عن حالة خاصة تعني فريقاً من الناس تعرّضوا لتعسف الوالي العباسي، إذ كان في تصديه الشجاع للأخير يجسد انتفاضة على الظلم الذي عمّ صداه الولاية الشامية في عهد المنصور[١٦٤]. بيد أننا نجد مزيداً من التفاصيل عن «الثورة» لدى مؤرخ متأخر، وهو ابن عساكر، الذي روى أن الأمير بندر ثار في المنيطرة وخرج مع فريق من أهلها إلى البقاع، حيث أخذوا في الإغارة على القرى ونهبها وقتل أهلها، مهدّدين عامل بعلبك الذي سرعان ما تصدى لهم وأنزل بهم الهزيمة[١٦٥]. وقد التقى ابن عساكر بعد ذلك مع البلاذري في روايته عن إجلاء صالح بن علي لأهل الجبل عن قراهم، مضيفاً عن قائد «الثورة»، أنه التجأ إلى الروم الذين يعتقد أنهم كانوا يشنون حينذاك غارة على طرابلس[١٦٦]، ربما ارتبط توقيتها مع هذه الحركة.

وهكذا يترجّح اندراج «ثورة» المنيطرة في إطار السخط على سياسة العباسيين في ولاية الشام التي ظلّت لوقت غير قصير متّهمة بالولاء لبني أمية، دون أن يعدم ذلك تأثيرات سلبية على الوضع الاقتصادي الذي ألمح إليه البلاذري في نصّه السالف الذكر، مما جعلها ملاذاً

لمعارضي الدولة، لا سيما الشيعة الذين تكاثر عددهم في القرى التابعة لجند الأردن[١٦٧]، في وقت اشتدت فيه المراقبة على أئمتهم في العراق.

٨ ـ قدوم التنوخيين إلى لبنان

في هذا المناخ الذي لم يأنس له العباسيون كثيراً، آخذةً باهتمامهم تطورات الأجزاء الشرقية من الخلافة، عمدوا بعد «ثورة» المنيطرة إلى إعادة ترتيب الوضع في لبنان الجبل والساحل معاً، دون أن تكون هواجس الخطر البيزنطي بعيدة عنه. وقد أسفر ذلك عن تأمين شريط يصل بين الاثنين، وأحلّوا في قراه التي أُجلي عنها النصارى، جماعات إسلامية[١٦٨]، بينما شهد الساحل هجرة جماعية ـ كانت طليعتها من القبيلة الشهيرة (تنوخ) ـ دفعت بها الخلافة في عهد المنصور، وذلك بقيادة الأمير منذر بن مالك الذي رافقه أخوه الأمير أرسلان وآخرون من أبناء اخوتها، كانوا قد التقوا الخليفة قبل مسيرتهم إلى «جبال بيروت» والاستقرار فيها[١٦٩].

وكانت هذه القبيلة ـ وهي كما يعرّفها النسابون حيّ من اليمن ـ[١٧٠] قد هاجرت إلى البحرين (هجر)، وكان فرع منها يحترف الزراعة التي دفعته إلى التوجه نحو العراق والإقامة في منطقة شديدة الخصوبة ما بين الحيرة والأنبار، حيث اكتسبت اسمها (تنوخ) المترادف مع الاستقرار[١٧١]. وكان تزامن هذه الهجرة مع ارتفاع وتيرة الصراع بين دولتي البيزنطيين والفرس، وظهور ما سُمّي حينذاك بالحاجز في كل من العراق والشام، وذلك لأسباب أمنية واقتصادية فرضتها مصلحة الدولتين، قد دفع هذه القبيلة إلى الإفادة من هذه التطورات واتّخاذ دور فيها. فكانت نواة الإمارة اللّخمية التي تدين في نشوئها لتنوخ، طابعةً العراق، برغم تبعيتها للفرس، بطابع حضري، لم تستطع مجاراته إمارة الغساسنة التي قامت في فلك البيزنطيين في الشام.

ويبدو أن انحسار دور التنوخيين في العراق، قد دفع بهم، أو ببعضهم إلى الهجرة نحو الشام، حيث نزلوا في قنسرين[١٧٢] ومعرّة النعمان، مستجيباً فرع منهم بعد ذلك لدعوة أبي عبيدة بن الجراح إلى الإسلام، بينما ظل الآخر على النصرانية ـ التي ربما اعتنقوها في العراق ـ حتى خلافة المهدي العباسي[١٧٣]. ثم انتشروا بعد ذلك في عدة أماكن في الشام مثل حماة التي ذكر اليعقوبي أن أهلها من بهراء وتنوخ[١٧٤]، ومعرّة النعمان التي كان أهلها من القبيلة الأخيرة حسب رواية المؤرّخ نفسه[١٧٥]، والتي وصفها القلقشندي أيضاً بأنها «صليبة تنوخ»[١٧٦]. ولا ندري إذا كان لهذه القبيلة امتداد جنوبي إلى الغوطة التي عُرفت بأنها مقرّ غسان[١٧٧]، إذ وردت هذه القرية في أدبيات «صفين»، مرتبطة بصورة ما، بالنعمان بن جبلة التنوخي الذي استدعاه معاوية إلى القتال معه في هذه الحرب. ولكن ما ألمح إليه النعمان حينذاك، قد لا

يجزم بوجود التنوخيين في الغوطة التي كانت بالنسبة إليه، رمزاً لقضية تجسّد التعلّق الوثيق بالأرض، أكثر من الارتباط المادي بها كقرية من قرى النفوذ التنوخي في الشام. ولعلّ ما رواه المسعودي في هذا السياق، يمهّد لنا التعرّف على الطبيعة القتالية، وربما النزعة الجهادية عند هذه القبيلة، تلك التي لفتت على ما يبدو انتباه الخليفة العباسي المنصور حين عهد إليها بمهمة الدفاع عن الثغور في الساحل اللبناني، فقد أثار معاوية النعمان بقوله له: «لقد هممت أن أولي قومك من هو خير منك مقدماً وأنصح منك ديناً»[١٧٨]. فأجابه النعمان قائلاً: «قد بذلنا لك الأمر ولا بد من إتمامه كان غيّاً أو رشداً، وحاشا أن يكون رشداً، وسنقاتل عن تين الغوطة وزيتونها، إذ حرمنا أثمار الجنة وأنهارها»[١٧٩]، مضيفاً المسعودي، بأن النعمان «خرج إلى قومه وصمد في الحرب»[١٨٠].

ويبدو أن هجرة التنوخيين الجديدة انطلقت من معرّة النعمان التي كان بها «جمعهم المستكثر» حسب رواية القلقشندي[١٨١]، وانتشرت حتى تخوم الجبل في لبنان، محقّقة أول غرض من أهدافها، وهو منع الاتصال مع البيزنطيين في أعقاب «ثورة» المنيطرة[١٨٢]. وتواجه المؤرّخ هنا صعوبات في تتبع خريطة الانتشار التنوخي في المستقر الجديد، فلا يكاد يجد من تفاصيله ما يكفي في المصادر التقليدية التي تعاني فجوة ظاهرة في أحداث هذه المنطقة. ولعلّ «السجل الأرسلاني» يصبح مرجعاً في هذا السبيل، إذ يجعل قدوم التنوخيين في عام اثنين وأربعين بعد المائة، حيث نزلوا في وادي التيم قبل تفرّقهم بعد ذلك في المنطقة المتاخمة لبيروت، متخذاً الأمير منذر مقره في حصن سرحمور[١٨٣]، واستقر أخوه الأمير أرسلان في سن الفيل، وأبناء إخوتها: الأمير خالد بن حسان في طردلا[١٨٤]، والأمير عبدالله بن النعمان في كفرا[١٨٥]، والأمير فوارس بن عبدالملك في عبيه، بينما انتشر الآخرون «وكانوا اثني عشر مقدماً في البلاد»[١٨٦]. وإذا أضفنا ما كان من توسع للنفوذ التنوخي في البقاع والشوف، امتداداً ربما إلى الثغور الواقعة إلى الشمال من بيروت[١٨٧]، يمكن القول إن هذا النفوذ شكّل ظاهرة مبكّرة في بلاد الشام التي حرص العباسيون على إبقائها تحت المراقبة المباشرة للسلطة المركزية، إذ كانت هذه المنطقة، حيث انتشر التنوخيون، رائدة بهذا المعنى في الخروج على هذه السلطة، ممثّلة بعدد من الإمارات الإقطاعية المرتبطة اسميّاً بوالي الشام، بينما أمسك بالسلطة الفعلية «أمراء الغرب»[١٨٨]، وهو الاسم الذي عُرف به رؤساء القبيلة التنوخية فيما بعد.

ولعلّ هذه الظاهرة كانت رائدة أيضاً على مستوى الخلافة العباسية التي وجدت نفسها بحاجة إلى مثل هذه النماذج، خصوصاً في ولاياتها البعيدة متعاونةً مع أسر (قبائل) مخلصة لها، على غرار النمط الأغلبي في المغرب الأدنى. وكان الهاجس وراء هذه السياسة، الحؤول دون قيام حركات انفصالية في الداخل، والتصدي للخطر البيزنطي في الخارج. ولقد أدّى التنوخيون بإخلاص دورهم الجهادي الذي انتدبتهم له الخلافة العباسية، مستمدين

شرعيتهم في الأساس منه، ونجحوا في إقرار الأمن والهدوء في «إمارتهم» ورصد الوضع الداخلي عن كثب. فقد قام أحد أمرائهم وهو النعمان بن عامر في إخماد حركة عصيان في الجبل، مستهدفة مقر الإمارة في بيروت، وفقاً لرواية يذكرها الشدياق(١٨٩)، الأمر الذي كان له صدى إعجاب وتقدير من جانب الخلافة. ولم يحل اختلال النظام السياسي في بغداد، دون متابعة التنوخيين هذا الدور الهام، إذ بقيت إمارتهم وقتاً طويلاً بمنأى عن المتغيرات الكبرى، متجاوزة كذلك محنة انشقاق الأسرة في عهد النعمان الذي نجح في إعادة الوحدة إلى إمارته(١٩٠).

وليس ثمة شك أن الهجرة التنوخية إلى الساحل اللبناني شكّلت أحد الروافد الأكثر الغزيرة لحركة الاستيطان فيه، امتداداً إلى تخومه الغربية. ولقد أضْفَتْ فوق ذلك ملامحها الخاصة على هذه المنطقة، مؤكدة طابعها العربي الذي اكتسبته عبر ركام القبائل المتدفقة عليها منذ الفتح، لتسهم جميعاً في تكوينها التاريخي العربي الذي تكرس في العهدين الأموي والعباسي.

إبراهيم بيضون

هوامش الفصل الرابع

(١) رحلة ابن جبير، ص٢٠١.
(٢) معجم البلدان، ج٥ ص١١.
(٣) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص١٨٨.
(٤) ابن خرداذبّة، المسالك والممالك ص١٧٩، ياقوت، المعجم ج٥، ص١١.
(٥) وكيف التذاذي ماء دجلة معرقاً   وامواه لبنان ألذّ وأعذب
ياقوت، معجم ج٥، ص١١.
(٦) لبنان في التاريخ، ص١٤.
(٧) لامنس، تسريح الأبصار، ج٢، ص٧.
(٨) البلدان، ص٣٣٧.
(٩) لامنس، تسريح الأبصار، ج١، ص٦.
(١٠) لبنان في التاريخ، ص١٤.
(١١) المصدر نفسه.
(١٢) المصدر نفسه، ص١٨.
(١٣) تسريح الأبصار ج٢، ص٥١.
(١٤) نقولا زيادة، الجغرافية والرحلات عند العرب، ص٢٠٥.
(١٥) إبراهيم بيضون، الحجاز والدولة الإسلامية، ص٦٠ ـ ٦١.
(١٦) يقع بين حمص وبعلبك.
(١٧) البلاذري، فتوح البلدان ص١١٩.
(١٨) فتوح الشام ص٧٨.
(١٩) الواقدي، فتوح الشام ص٧٧.
(٢٠) اليعقوبي، تاريخ ج٢، ص١٤١.
(٢١) فتوح البلدان ص١٣٦.
(٢٢) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ص٣٦٨ ـ ٣٦٩.
(٢٣) فتوح البلدان، ص١٢٤.
(٢٤) المصدر نفسه، ص١٣٦.
(٢٥) ابن حوقل، صورة الأرض ص١٦٢، وعن تفاصيل فتح بعلبك أنظر بحث عمر تدمري، الفتح الإسلامي وسياسة الإسكان لساحل دمشق (لبنان)، المقدم إلى الندوة الثانية من المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام (١٦ ـ ٢٢ آذار ١٩٨٥).
(٢٦) البلاذري، فتوح، ص١٣٣.
(٢٧) المصدر نفسه.
(٢٨) المصدر نفسه.
(٢٩) فتوح الشام ص٣٠ ـ ٣١.
(٣٠) فتوح البلدان ص١٣٥.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) المصدر نفسه، ص١٣٣.
(٣٣) البلاذري، فتوح، ص١٣٤.
(٣٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ ج٢، ص٤٣١.

(٣٥) فتوح البلدان، ص١٢٤.
(٣٦) ابن الأثير، الكامل، ج٢، ص٤٣١.
(٣٧) البلاذري، فتوح، ص١٣٤.
(٣٨) المصدر نفسه، ص١٢٤ ـ ١٥٣.
(٣٩) المصدر نفسه، ص١٧٨.
(٤٠) الكامل، ج٢، ص٤٣١.
(٤١) البلاذري، فتوح، ص١٣٨.
(٤٢) إبراهيم العدوي، الأمويون والبيزنطيون، ص٨٥.
(٤٣) المصدر نفسه.
(٤٤) البلاذري، فتوح، ص١٢٤.
(٤٥) ابن الأثير، الكامل، ج٣، ص٤٥٨ ـ ٤٥٩.
(٤٦) البلاذري، فتوح، ص١٢٤.
(٤٧) عمر تدمري ثغور بحر الشام ودورها الجهادي في العصر الأموي، بحث مقدم إلى الندوة الثالثة من المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام (عمان ٢٤ ـ ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٧) ص١٥.
(٤٨) البلاذري، فتوح، ص١٢٤.
(٤٩) المصدر نفسه، ص١٢٥.
(٥٠) منطلق تاريخ لبنان، ص٤٧.
(٥١) اليعقوبي، البلدان، ص٣٢٥ ـ ٣٢٧.
(٥٢) المصدر نفسه، ص٣٢٧.
(٥٣) أخبار مجموعة لمؤلف مجهول، ص٣١. البيان، المغرب، ج١، ص٢٣.
(٥٤) نصر بن مزاحم، وقعة صفين، ص٩٧، الطبري، تاريخ، ج٦، ص٦، ابن الأعثم، فتوح، ج٢، ص٤٣٧.
(٥٥) الطبري، ج٦، ص٦. نصر بن مزاحم، وقعة صفين، ص٢٠٥ ـ ٢٠٧.
(٥٦) كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان، ص٣٢.
(٥٧) المصدر نفسه، ص٣٣ ـ ٣٤.
(٥٨) أبو نعيم الأصفهاني، حلة الأولياء وطبقات الأصفياء، ج٥، ص١٣٤؛ انظر: تدمري، الفتح الإسلامي وسياسة الإسكان لساحل دمشق، (لبنان)، ص٢١.
(٥٩) الطبري، ج٥، ص٧٠.
(٦٠) تدمري، المصدر السابق، ص٢١.
(٦١) البلدان، ص٣٣٧.
(٦٢) المصدر نفسه.
(٦٣) المصدر نفسه.
(٦٤) المصدر نفسه.
(٦٥) محمد جميل بيهم، عروبة لبنان، تطور في القديم والحديث، ص١٥.
(٦٦) ابن عساكر، تاريخ دمشق، ج١٦، ص٧٨.
(٦٧) البلاذري، فتوح، ص١٣٣.
(٦٨) المصدر نفسه، ص١٢٤.
(٦٩) المصدر نفسه، ص١٣٤.
(٧٠) المصدر نفسه، ص١٣٤ ـ ١٣٥.
(٧١) فيليب حتّي، لبنان في التاريخ، ص٢٩٧ ـ ٢٩٨. كمال الصليبي، منطلق ص٣٤.
(٧٢) الصليبي، منطلق ص٣٤.

(٧٣) المصدر نفسه.
(٧٤) المصدر نفسه.
(٧٥) التنبيه والإشراف، ص١٣١.
(٧٦) منطلق تاريخ لبنان، ص٣٧.
(٧٧) البلاذري، فتوح، ص١٦٤.
(٧٨) لامنس، تسريح، ج٢، ص٥١؛ حتّي، لبنان في التاريخ، ص٣٠٢.
(٧٩) التنبيه والإشراف، ص ١٣٢.
(٨٠) المصدر نفسه.
(٨١) المصدر نفسه.
(٨٢) المصدر نفسه.
(٨٣) الصليبي، منطلق، ص٤٠.
(٨٤) لامنس، تسريح، ج٢، ص٥١.
(٨٥) البلاذري، فتوح، ص١٦٥.
(٨٦) المصدر نفسه.
(٨٧) حتّي، لبنان في التاريخ، ص٣٠٢.
(٨٨) Adel ISMAIL. Histoire du Liban du XVIIe siècle à nos jours (Les Mardaites) p.173.
(٨٩) البلاذري، فتوح، ص١٦٤.
(٩٠) Adel ISmail. op. cit P. 170.
(٩١) لطفي عبدالوهاب يحيى، حولية تيوفانيس، مصدر بيزنطي عن بلاد الشام في العهد الأموي، ص٩. بحث مقدم إلى الندوة الثالثة من المؤتمر الدولي الرابع لتاريخ بلاد الشام. عمان ـ (٢٤ ـ ٢٩ تشرين الأول ١٩٨٧).
(٩٢) المصدر السابق نفسه.
(٩٣) THEOPHANES. Chronographia (Ed. de Boor) p.355.
(٩٤) منير إسماعيل، بحث عن المردة معد للنشر.
(٩٥) لطفي عبدالوهاب، المصدر السابق نفسه. راجع أيضاً. عادل إسماعيل، المصدر نفسه، البحث الخاص بالمردة، ص١٦٩ ـ ١٨٩.
(٩٦) البلاذري، فتوح، ص١٦٣.
(٩٧) أنظر نبيه عاقل، تاريخ خلفاء بني أمية ص١٨٥ ـ ١٨٦؛ وإبراهيم العدوي، الأمويون والبيزنطيون ص٢٠٦ ـ ٢٠٧، على سبيل المثال.
(٩٨) أسد رستم، الروم، ج١، ص٢٦٠.
(٩٩) فتوح البلدان، ص١٦٣ ـ ١٦٤.
(١٠٠) المصدر نفسه، ص١٦٤.
(١٠١) المصدر نفسه.
(١٠٢) المصدر نفسه.
(١٠٣) لطفي عبدالوهاب يحيى، المصدر السابق، ص٩.
(١٠٤) الطبري، تاريخ، ج٧، ص١٨١.
(١٠٥) لامنس، تسريح الأبصار، ج٢، ص٤٧.
(١٠٦) المصدر نفسه.
(١٠٧) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٢ ـ ٤٣.
(١٠٨) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٢.
(١٠٩) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٤، ٤٨.

(١١٠) المصدر نفسه، ص٤٤.
(١١١) المصدر نفسه، ص٤٤.
(١١٢) فتوح البلدان، ص١٦٤.
(١١٣) THEOPHANES. Chronographia p.336.
(١١٤) تسريح الأبصار، ج٢، ص٤٢.
(١١٥) لسان العرب، ج١١، ص٤٣١.
(١١٦) تسريح الأبصار، ج٢، ص٤٣.
(١١٧) البلاذري، فتوح، ص١٦٤.
(١١٨) المصدر نفسه.
(١١٩) المصدر نفسه.
(١٢٠) المصدر نفسه.
(١٢١) المصدر نفسه، ص١٦٥.
(١٢٢) إحسان عباس، العرب والمردة في تاريخ قسطنطين المولود في الأرجوان؛ مجلة تاريخ العرب والعالم، السنة الأولى - العدد الثالث (كانون الثاني ١٩٧٩).
(١٢٣) البلاذري، فتوح، ص١٦٥.
(١٢٤) المصدر نفسه، ص١٦٦.
(١٢٥) منطلق تاريخ لبنان، ص٤٢.
(١٢٦) المصدر نفسه.
(١٢٧) Adel ISMAIL. Histoire du Liban... op. cit., pp.169 - 189.
(١٢٨) تسريح الأبصار، ج٢، ص٤٤.
(١٢٩) المصدر نفسه، ج٢، ص٤٧.
(١٣٠) وليم الخازن، مظاهر الحضارة اللبنانية، ص١٦ - ١٧.
(١٣١) لبنان في شخصيته وحضوره، ترجمة فؤاد كنعان، ص٢٦.
(١٣٢) تاريخ لبنان الحضاري، ص١٥٣.
(١٣٣) مظاهر الحضارة اللبنانية، ص٢٤ - ٢٦.
(١٣٤) تسريح الأبصار، ج٢، ص٤٢.
(١٣٥) مظاهر الحضارة اللبنانية، ص١٨؛ انظر النص في تاريخ سوريا لحتّي، ج٥، ص١١٣.
(١٣٦) لامنس، تسريح الأبصار، ج٢، ص٥٢؛ يذكر الصليبي أنهم أول ما نزلوا في قرية كفرحي من أعمال البترون، منطلق تاريخ لبنان، ص٤٣.
(١٣٧) منطلق تاريخ لبنان، ص٤٣.
(١٣٨) المصدر نفسه، ص٤٥.
(١٣٩) المسائل في أعمال القلوب والجوارح والمكاسب والعقل، ص٢٦.
(١٤٠) جواد بولس، لبنان والبلدان المجاورة، ص٢٤٥.
(١٤١) المأثورات التاريخية الشامية بين أبي زرعة الدمشقي وابن عساكر. مؤتمر ابن عساكر دمشق (٢٥ نيسان ١٩٧٩)، ص٥٧٧.
(١٤٢) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص١٨٨.
(١٤٣) تدمري، ثغور بحر الشام ودورها الجهادي في العصر الأموي، ص٢٣.
(١٤٤) المصدر نفسه، ص٢٤.
(١٤٥) ورد اسمه المحاذي عند ابن الأثير في سياق الحديث عن غزوة قبرص (١٢٥هـ). الكامل، ج٥، ص٢٧٤.
(١٤٦) تدمري، المصدر السابق، ص٣٩.

(١٤٧) البلاذري، فتوح، ص١٦٨.
(١٤٨) المصدر نفسه، ص١٢٤.
(١٤٩) هي ثلاثة أبيات منها هذا البيت:
ألا يا حبذا شخص حمت لقياه بيروت
ياقوت الحموري، ج١، ص٥٢٥. صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، ص١٥.
(١٥٠) ذكر ياقوت لائحة من أهل العلم والرواية كما وصفهم، ومن أشهرهم الوليد بن مزيد العذري البيروتي (ت ٢٠٣هـ). معجم البلدان، ج١، ص٥٢٥. انظر أيضاً: ابن عساكر تاريخ دمشق، ص٧٠، ٢٨٠، ٢٨١.
(١٥١) صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، ص١٤.
(١٥٢) دائرة المعارف الإسلامية ج٣، ص١٣٩.
(١٥٣) صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، ص١٣.
(١٥٤) المصدر نفسه.
(١٥٥) المصدر نفسه. المقري، نفح الطيب، ج٢، ص١٥٨.
(١٥٦) ابن الأثير، الكامل، ج٥، ص٤٦٣.
(١٥٧) المصدر نفسه، ج٥، ص٤٨١، ٤٨٦، ٥٠٨، ٥٠٩.
(١٥٨) البلاذري، فتوح، ص١٦٧.
(١٥٩) المصدر نفسه، ص١٦٦.
(١٦٠) جواد بولس، لبنان والبلدان المجاورة، ص٢٦١ - ٢٦٢.
(١٦١) LAMMENS. La Syrie, Précis Historique p.131 - 132.
(١٦٢) فتوح البلدان، ص١٦٦ - ١٦٧.
(١٦٣) المصدر نفسه، ص١٦٧.
(١٦٤) الصليبي، منطلق، ص٥٥؛ إبراهيم بيضون، الشام والدعوة العباسية. بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الخامس لتاريخ بلاد الشام (آذار ١٩٩٠).
(١٦٥) ابن عساكر، تاريخ دمشق ج٥، ص٣٤١.
(١٦٦) الصليبي، منطلق، ص٥٦.
(١٦٧) المصدر نفسه، ص٥٩.
(١٦٨) المصدر نفسه، ص٥٨.
(١٦٩) شكيب ارسلان، روض الشقيق، ص٢٣٤.
(١٧٠) القلقشندي، نهاية الأرب، ص١٧٨.
(١٧١) لسان العرب، ج٢، ص٦٥. انظر أيضاً البكري، معجم ما استعجم، ص٢١، ٢٢؛ جواد علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، ج٣، ص١٦٦.
(١٧٢) البلاذري، فتوح، ص١٦٠.
(١٧٣) المصدر نفسه.
(١٧٤) البلدان، ص٣٣٤.
(١٧٥) المصدر نفسه.
(١٧٦) القلقشندي، نهاية الأرب، ص١٧٨.
(١٧٧) اليعقوبي، بلدان، ص٣٣٦.
(١٧٨) المسعودي، مروج الذهب ج٣، ص٣٨٤.
(١٧٩) المصدر نفسه.
(١٨٠) المصدر نفسه.

(١٨١) نهاية الأرب، ص١٧٨.
(١٨٢) إبراهيم بيضون، الأمير عادل أرسلان، القومي العربي الثائر، مجلة الوحدة ـ الرباط العدد ٥٤ (آذار ١٩٨٩)، ص١٩٧.
(١٨٣) سرحمول الحالية بالقرب من سوق الغرب. نديم حمزة، التنوخيون، ص٧٢.
(١٨٤) قرية بائدة بالقرب من عبيه. المصدر نفسه.
(١٨٥) قرية بائدة أيضاً بجوار عيناب. المصدر نفسه.
(١٨٦) روض الشقيق، ص٢٣٤.
(١٨٧) حمزة، التنوخيون، ص٥٢ ـ ٥٣.
(١٨٨) صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، ص٧.
(١٨٩) أخبار الأعيان، ج٢، ص٢٨٤.
(١٩٠) المصدر نفسه.

الفصل الخامس

لبنان في عهد الفرنجة
(١٠٩٨ ـ ١٢٩١م)

الدكتور أحمد حطيط

أستاذ التاريخ الوسيط في الجامعة اللبنانية

١ ـ مدخل

ما ان أطلق البابا أُربانوس الثاني نداءه الشهير في مدينة كلرمون ـ فرّان الفرنسية، في تشرين الثاني سنة ١٠٩٥م، داعياً إلى الإسراع في نجدة المسيحية المهددة في الشرق، واسترجاع «الأراضي المقدسة»، في فلسطين، من أيدي المسلمين، حتى تداعت جموع غفيرة، متعدّدة المناحي والاتجاهات، مظهرة استعدادها للانخراط في مشروع الجهاد الديني. فكانت حملات الفرنجة المتلاحقة إلى الشرق، والتي شارك فيها خليط من المتدينين، والفلاحين وفقراء أهل المدن. غير أن الملوك والأمراء الإقطاعيين والتجار الإيطاليين لم يستجيبوا لنداء البابا إلّا لأنهم رأوا في الإسهام في هذه الحملات وسيلة لتحقيق أحلامهم في بسط النفوذ والهيمنة على الشرق الإسلامي والتنعّم بخيراته[١]، مستغلّين حالة التشتّت والضّياع التي كانت تعاني منها الديار المصرية والشامية على حدّ سواء. وقد اتخذت حروب الفرنجة، في الشرق، من الصليب شعاراً لها، فاتفق على تسميتها بالحروب الصليبية.

اختلفت آراء المؤرّخين حول الدوافع التي حرّكت البابوية إلى دعوة الغرب الأوروبي لقتال المسلمين في الشرق، وإن أمكن إجمال هذه الدوافع ـ فيما يقال ـ في سوء معاملة الفاطميين لحجاج بيت المقدس، وما كان يلقاه المسيحيون على أيديهم من مآس، بلغت ذروتها زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي. وإلى جانب ذلك، تمسّكت البابوية بفكرة الفراغ الذي نجم عن هزيمة البيزنطيين في موقعة ملاذكرد أو منزكرت، سنة ٤٦٤هـ/ ١٠٧١م[٢]، واحتلال السلاجقة كامل برّ الأناضول وأنطاكية، وتهديدهم المباشر للقسطنطينية، فرأت في سلسلة النداءات التي وجّهها أباطرة بيزنطية، لنجدتهم، بدءاً من سنة ١٠٧٣م، فرصة لتوحيد

صفوف الفرنجة تحت لوائها، بعد أن ضجّت من كثرة المضايقات التي تتعرّض لها من قبل ملوك أوروبا وأمرائها الإقطاعيين، كما وجدت في الحرب ضد المسلمين مجالاً لتحقيق حلمها القديم في فرض سلطانها بوجهيه الديني والدنيوي على العالم المسيحي، بشقّيه الشرقي والغربي، والعمل على توحيد الكنيستين اللاتينية واليونانية، على المذهب الكاثوليكي، بعد الانشقاق الذي حصل بينهما سنة ١٠٥٤م.

٢ ـ الحملة الصليبية الأولى[٣] وملابسات العلاقة مع بيزنطية

تميّزت الحملة الأولى بأنها لم تكن تحت قيادة أمير واحد، بل تمثّل فيها الاقطاع الأوروبي أتمّ تمثيل؛ فكان لكل أمير، مشارك في الحملة، أتباعه ورجاله وأفصاله، بحيث، تكوّنت هذه الحملة من أربعة جيوش: قاد الجيش الأول الكونت دي تولوز، ريموند دي سان جيل (المعروف بصنجيل). وتولى قيادة الجيش الثاني غودفروا دي بويون، دوق اللورين الأدنى وأخواه أوستاش، كونت بولونيا، وبودوان (المعروف ببغدوين أو الغندفري أو جفري)، حسب المصادر الإسلامية. وكان الجيش الثالث بإمرة بوهيمند (بيمند) وابن شقيقه تنكريد، من أمراء النورمان في جنوب إيطاليا. أما الجيش الرابع فتزعّمه روبرت، كونت نورمنديا، إضافة إلى الأساطيل الحربية للمدن الإيطالية، وبخاصة جنوا والبندقية وبيزا، التي وُضعت في خدمة الحروب الصليبية.

حُدّد الخامس من شهر آب سنة ١٠٩٦م موعداً لرحيل الجيوش إلى الشرق، وعيّن الكردينال أديمار دي مونتيّ، أسقف لوبويّ، قائداً لها، ومندوباً عن البابا الذي أصرّ على أن الحرب المقدّسة ينبغي أن تناط قيادتها بأحد رجال الدين.

وفي ربيع سنة ١٠٩٧م، وصلت جيوش الفرنجة إلى القسطنطينية، فارتاع الأمبراطور البيزنطي ألكسي كومنين لما رأى كثرة عديدها، وأوجس من انقلاب ناجديه عليه، وخشي من تكرار عمليات النهب التي رافقت «الحملة الشعبية» الفاشلة[٤] بقيادة بطرس الناسك ووالتر المفلس في العام السابق. لذا، لم يسمح الأمبراطور للفرنجة بدخول عاصمته قبل أن يقسموا يمين الولاء والتبعية له، والتعهد بإعادة أملاكه التي يمكن استرجاعها من السلاجقة، فاستجاب قادة الحملة لطلب الأمبراطور، باستثناء تنكريد وريموند دي سان جيل اللذين اقتصر قسَمهما على حماية حياة الأمبراطور وشرفه[٥].

وعلى الأثر، عبرت قوات الفرنجة مضيق البوسفور إلى آسيا الصغرى، بواسطة مراكب بيزنطية، بعد أن اعتذر الأمبراطور عن قبول العرض الصليبي بقيادة الحملة، واكتفى بتزويد الفرنجة بالمؤن والعتاد، كما أرسل معهم بعض قواته، وعدداً من الأدلاء والمرشدين.

٣ ـ المواجهة مع السلاجقة وإنشاء إمارتي الرها وأنطاكية

وصل الفرنجة، في ٦ أيار سنة ١٠٩٧م، إلى نيقية، عاصمة سلاجقة الروم، وشرعوا في محاصرتها إلى أن استولوا عليها في ١٩ حزيران، وأعادوها إلى السيادة البيزنطية[٦]. وفي مطلع تموز سنة ١٠٩٧م، أوقع الفرنجة بقوات السلطان السلجوقي ألب أرسلان، المتحالفة مع قوات الأمير غازي الدانشمندي، على مقربة من دوريليوم (إسكي شهر الحالية)[٧]، فتراجع السلطان السلجوقي إلى قونية، بعد أن أخرب البلاد التي رأى أنه لا يستطيع الدفاع عنها. ثم سقطت قونية سلماً، بعد أن غادرتها حاميتها إلى منطقة الجبال المجاورة.

وفي الطريق إلى أنطاكية، عَبْرَ جبال طوروس، انفصل تنكريد وبودوان عن بقية الجموع، وتوجّها إلى قليقية، واحتلا طرسوس. ثم استولى تنكريد على أذنة (أضنة) والمصيصة، فأسرع بودوان لملاقاته إلى هناك، وانتقل بعدها إلى مرعش، ومنها توجه شرقاً قاصداً مدينة الرها، الخاضعة لنفوذ الأرمن، واستولى عليها، في شباط ١٠٩٨م، وأقام فيها أول إمارة لاتينية في الشرق[٨].

وفي ٢١ تشرين الأول سنة ١٠٩٧م، حاصر الفرنجة أنطاكية برّاً وبحراً، فصمدت المدينة عدة أشهر، ثم ما لبثت أن سقطت في ٣ حزيران سنة ١٠٩٨م[٩]، فأنشأ فيها بوهيمند إمارة اللاتين الثانية، وذلك في مطلع سنة ١٠٩٩م.

ولما تمّ للفرنجة الاستيلاء على أنطاكية، غادروها متّجهين جنوباً إلى القدس، من دون عقبات تذكر، فاحتلوا معرّة النعمان، ومصياف، وبعرين، ورفنية، وحصن الأكراد، ثم انحرفوا إلى منطقة الساحل، ليكونوا على مقربة من السفن الإنكليزية والإيطالية، للتزوّد بالمدد، في أثناء مسيرهم إلى فلسطين.

٤ ـ اجتياز الفرنجة الساحل اللبناني إلى القدس

بعد احتلالهم حصن الأكراد، دخل الفرنجة الأراضي اللبنانية، في ربيع سنة ١٠٩٩م، من الشمال الشرقي لعكّار، واقترب ريموند الصنجيلي من مدينة عرقة، الخاضعة لنفوذ صاحب طرابلس، القاضي فخر الملك بن عمار، فأوفد هذا الأخير رُسُلاً إلى ريموند «يسأله الموادعة والاتفاق»، مبدياً استعداده لتقديم المال والمؤن للفرنجة، لدفع الخطر عن إمارته، وتفادي القتال، فوافق كونت تولوز على مبدأ المسالمة، إلاّ أنه سرعان ما نقض ما سبق أن وافق عليه، عندما أبلغه مبعوثوه إلى طرابلس بما تتمتّع به المدينة من ثراء ورخاء، فقرر مهاجمة عرقة للضغط على ابن عمار حتى يزيد من قيمة الأموال التي تعهد بدفعها للفرنجة[١٠].

وبالفعل، ضرب ريموند الحصار حول عرقة، وأرسل، في الوقت نفسه، قوة عسكرية إلى أنطرطوس (طرطوس حالياً) الواقعة داخل حدود إمارة ابن عمار.

ولئن نجح الفرنجة في احتلال أنطرطوس، سنة ٤٩٢هـ/١٠٩٩م، وحاصروا جبلة، فإنهم فشلوا في الاستيلاء على عرقة، لمناعة أسوارها واستبسال أهلها في الدفاع عنها، مما اضطر ريموند، تحت وطأة إلحاح العامّة من الفرنجة، ومعارضة معظم القادة، إلى التراجع عن المدينة، بعد أربعة أشهر من الحصار، لمتابعة المسير إلى القدس(١١)، وبخاصة بعد أن وصلت إلى قادة الفرنجة رسائل من الأمبراطور البيزنطي يفصح لهم فيها عن استعداده للقدوم، شخصيّاً، إلى الساحل الشامي لتولي قيادة الجيوش اللاتينية إلى الأرض المقدسة.

وأثناء مرور الفرنجة بجوار طرابلس هاداهم ابن عمار، وقدّم إليهم قدراً كبيراً من المال والمؤن والخيول، وأفرج عن ثلاثمائة من الأسرى البيزنطيين، لقاء تعهد قادة الفرنجة لأمير طرابلس بعدم تعرّضهم، أثناء الزحف، لثلاث مدن كان يحكمها، وهي: عرقة، طرابلس وجبيل، والمناطق التابعة لها(١٢). وبذلك أنقذ ابن عمار مدينته من السقوط، ولو إلى حين.

غادر الفرنجة منطقة طرابلس، في ١٦ أيار ١٠٩٩م، بطريق الساحل، وتولى أدلّاء من المسيحيين المحليين إرشادهم إلى الطريق الموصلة إلى بيروت ـ وربما انضم هؤلاء الأدلاء إلى كشّافة طرابلسيين كان ابن عمار قد كلّفهم بمرافقة الفرنجة(١٣). وبعد اجتياز البترون وجبيل، وصل جيش الفرنجة، في ١٩ أيار، إلى حدود الممتلكات الفاطمية، على نهر الكلب، واخترقها.

وبسبب ضعف الحاميات الفاطمية، وَجَدَت المدن الساحلية نفسها تحذو حذو طرابلس لتحصل على الأمان؛ فحينما اقترب الفرنجة من بيروت، بادر أهلها إلى إمدادهم بالتموين وبالمال، وسمحوا لهم بعبور أراضيهم، مقابل عدم التعدي على بساتينهم وحدائقهم. ثم تحرّك الفرنجة من بيروت إلى صيدا، وعسكروا على الضفة الجنوبية لنهر الأولي في ٢٠ أيار سنة ١٠٩٩. ويشير **وليم الصوري**(١٤)، إلى أن ردّة فعل صيدا كانت مختلفة؛ فقد قامت حاميتها بعدة هجمات على الغزاة، فانتقم هؤلاء من المدينة بتدمير بساتينها ونهب الضياع القريبة منها.

تابع الفرنجة مسيرهم على الخط الساحلي، ووصلوا إلى صور في ٢٣ أيار، بعد أن عبروا الصرفند (صرفة)، ومنها انتقلوا إلى عكا وقيسارية، فأرسوف، وانحرفوا عن طريق الساحل شرقاً نحو الرملة، واستولوا عليها، بعد أن أخلاها سكانها، واحتلوا اللد، ثم ساروا باتجاه بيت المقدس التي كانت، آنذاك، بيد الفاطميين، بعد أن استردّوها من السلاجقة.

وصل الفرنجة إلى القدس، في ٧ حزيران سنة ١٠٩٩م، وحاصروها ما يقارب الأربعين

يوماً، إلى أن سقطت عنوة بيدهم، في ٢٢ شعبان سنة ٤٩٢هـ/١٥ تموز ١٠٩٩م، وأحدثوا فيها مذبحة رهيبة(١٥)، حيث ذُكر أن عدد القتلى، من أهل المدينة، جاوز سبعين ألف ضحية.

وبعد مناورات سياسية، لم تخلُ من الحِدّة بين دايمبرت أسقف بيت المقدس الجديد، وريموند الصنجيلي، وغودفروا دي بويون، تقرر تعيين هذا الأخير حاكماً لبيت المقدس، في ٢٢ تموز سنة ١٠٩٩م، إلاّ أنه لم يرغب أن يُسمى ملكاً، وفضّل أن يُلقّب بـ «حامي الضريح المقدس»(١٦). وإثر وفاته المبكرة، في تموز سنة ١١٠٠م، حلّ مكانه أخوه بودوان، أمير الرّها، واتخذ لنفسه لقب «ملك بيت المقدس».

٥ ـ احتلال مدن الساحل اللبناني

في أعقاب وقعة عسقلان التي هُزم فيها الفاطميون، في صيف سنة ٤٩٢هـ/١٠٩٩م، وحادثة الكمين الفاشل الذي نصبه دقاق، صاحب دمشق، للإيقاع ببودوان عند مضيق نهر الكلب، أثناء توجهه من الرّها إلى القدس، أيقن الفرنجة أهمية بسط نفوذهم على مدن الساحل، لضمان اتصالهم البحري، مع أوروبا، وتأمين الطرق البرية مع بيزنطية، وبخاصة عكا، وصور، وصيدا، وبيروت، الخاضعة لنفوذ الفاطميين، إضافة إلى طرابلس التي كان يحرص صاحبها ابن عمار على إعلان تبعيته للخليفة الفاطمي(١٧).

وفي ربيع سنة ٤٩٥هـ/ ١١٠٢م، شرع الملك بودوان بمهاجمة مدن الساحل، فاحتل عكا سنة ١١٠٤م، بعد أن شجع ريموند الصنجيلي على التوجّه إلى طرابلس والاستيلاء عليها. ولما علم فخر الملك بن عمار بدنو الفرنجة من مدينته، سارع إلى التماس النجدة من دقاق وجناح الدولة أمير حمص، فاستجابا لطلبه، وسارت قواتهما لقتال الفرنجة، في السهل الواقع خارج طرابلس، فأسفرت المعركة عن انتصار ريموند، لكنه لم ينجح في دخول المدينة، نظراً للمقاومة الضارية التي أبداها أهلها، فرجع إلى أنطرطوس يتحيّن الظروف الملائمة لمعاودة الهجوم على طرابلس.

ولم يمض وقت طويل حتى انبرى ريموند لمحاصرة طرابلس، في رجب سنة ٤٩٧هـ/ ١١٠٤م، بمعونة الأسطول الجنوي الراسي على مقربة من اللاذقية. لكن صمود المدينة أفشل الهجوم عليها، فانكفأ ريموند جنوباً إلى جبيل، واستولى عليها بالأمان، بمساعدة جنوا، بعد أن عقد معها صفقة نال الجنويون، بموجبها، ثلث جبيل(١٨). وباستيلاء الفرنجة على جبيل، أصبحت منطقة نفوذ ريموند تحيط بطرابلس من الشمال، حيث أنطرطوس، ومن الجنوب حيث جبيل.

ثم واصل ريموند حصار طرابلس، مستغلاً فرصة انشغال الفاطميين في قتال بودوان في فلسطين، وبنى قلعته الشهيرة على تلة مشرفة على طرابلس، لجهة الميناء، والتي اكتملت في ربيع سنة ١١٠٤م، وسماها «تلة الحجاج»، وعرفت في المصادر الإسلامية بـ «حصن صنجيل». ولوضع حد للمضايقات التي سبّبها الحصن المذكور لسكان طرابلس، قام ابن عمار بهجوم مباغت عليه وأحرقه، في ١٩ ذي الحجة سنة ٤٩٧هـ/ ١١٠٤م، وعاد إلى مدينته محمّلاً بالغنائم الوفيرة[١٩]. أما ريموند، فقد أصيب بحروق بليغة من جراء هذه الحادثة، ثم مات، سنة ٤٩٨هـ/ ١١٠٥م، بعد أن عقد مع ابن عمار اتفاقاً قضى بأن يكون لريموند ظاهر طرابلس، «بحيث لا يقطع الميرة عنها، ولا يمنع المسافرين منها»[٢٠].

تشدّد وليم جوردان، (المعروف بالسرداني)، الذي خلف نسيبه ريموند، في حصار طرابلس، وضيّق الخناق عليها، فتعذّر وصول المدد إليها من مصر. ولما طال أمد الحصار، ويئس ابن عمار من قدرته على الصمود، عزم على الرحيل بنفسه إلى بغداد، في رمضان سنة ٥٠١هـ/ ١١٠٨م، لطلب المساعدة من المستظهر بالله العباسي، والسلطان السلجوقي محمد بن ملكشاه، بعد أن أناب عنه في تدبير شؤون إمارته ابن عمه أبا المناقب محمد بن عبدالله بن عمار[٢١].

لم يجد فخر الملك بن عمار ضالته لدى السلطان السلجوقي، فعاد أدراجه خالي الوفاض. وما ان بلغ دمشق في طريقه إلى بلده، في محرم سنة ٥٠٢هـ/ ١١٠٨م، حتى علم بخروج طرابلس من يديه وانضوائها إلى الفاطميين، إثر تعهد الأفضل بن بدر الجمالي، الوزير الفاطمي القوي، لأهالي المدينة بحمايتهم من الفرنجة، وأرسل على الفور سفناً إلى طرابلس تحمل المؤن، ومعها حاكم، من قبله، لتولي شؤون المدينة، يدعى شرف الدولة بن أبي الطيِّب[٢٢]. أما فخر الملك، فقد مكث أياماً في دمشق، ثم سار إلى عرقة، وانتقل منها إلى جبلة، وقصد شيزر، ثم عاد إلى دمشق، حيث أقطعه طغتكين (٤٩٧ ـ ٥٢٢هـ/ ١١٠٣ ـ ١١٢٨م)، أتابك دمشق، أعمال الزبداني واستقر بها.

وبعد التوصل إلى صيغة توافقية لحل النزاع على إرث ريموند الصنجيلي، بين ولده غير الشرعي برتراند ووليم جوردان، نال برتراند، بمقتضاها، جبيل وحصن أبيه الذي كان قد أعيد بناؤه، واحتفظ وليم بمدينتي عرقة وأنطرطوس اللتين سبق أن استولى عليهما بنفسه[٢٣]. جمع الفرنجة شملهم، بقيادة بودوان، ملك بيت المقدس، وشدّدوا الحصار على طرابلس، برّاً وبحراً، بمؤازرة الأسطول الجنوي، وربما انضم إليهم جموع من مسيحيي المناطق الجبلية المجاورة، فسقطت المدينة، في ١١ ذي الحجة سنة ٥٠٢هـ/ ١٢ تموز ١١٠٩م[٢٤]، بعد أن تلكّأ الأسطول الفاطمي عن نجدتها، وقيل إنه وصل في اليوم الثامن لسقوطها، «بسبب معاندة الرياح».

وبسقوط بانياس وجبلة، أتمَّ الفرنجة سيطرتهم على إمارة طرابلس، وأقاموا فيها دويلة لاتينية رابعة، إلى جانب إمارتي الرّها وأنطاكية، ومملكة بيت المقدس. وتقرر حسب ابن القلانسي: «أن يكون للجنويين الثلث من البلد، وما نهب منه، والثلثان لريمند بن صنجيل (برتراند)، وأفردوا للملك بغدوين (بودوان) من الوسط ما رضي به»[٢٥].

تابع الفرنجة زحفهم على مدن الساحل، فحاصروا بيروت، سنة ٥٠٣هـ/ ١١٠٩م، في البرّ وفي البحر، إلاّ أنهم اضطروا للابتعاد عنها بعد قدوم الأسطول الفاطمي، واستيلائه على بعض السفن المعادية، فتوجه بودوان برفقة برتراند، صاحب طرابلس، إلى بلاد الغرب، ونهبها وأحرق قراها وقتل العديد من سكانها، ثم تقدّم إلى بيروت وضيّق الحصار عليها، بمساندة السفن الجنوية والبيزية الراسية في ميناء السويدية، جنوب أنطاكية، مما جعل المدينة في وضع صعب، فسقطت في ٢١ شوال سنة ٥٠٣هـ/ ١٣ أيار ١١١٠م[٢٦].

سار بودوان مع جموع الفرنجة إلى صيدا، بعد أن كان قد صدّهم عنها الأسطول الفاطمي، سنة ٥٠١هـ/ ١١٠٨م، فارتدوا عن المدينة، بعد حصار، برّي وبحري، دام خمسين يوماً، لقاء ستة آلاف دينار دفعها لهم الأهالي. ثم عاود الفرنجة حصار صيدا بمساعدة بحرية من النروجيين والبنادقة، ولم يتمكن الأسطول الفاطمي وقوات طغتكين، صاحب دمشق، من إنجادها، فاضطر أعيان صيدا إلى تسليم مدينتهم لبودوان لقاء الأمان، وذلك في ٢٣ جمادى الأولى سنة ٥٠٤هـ/ كانون الأول ١١١٠م، وخرج معظم أهاليها إلى صور ودمشق[٢٧].

وكان من الطبيعي أن تتوجّه أنظار الفرنجة إلى صور، القاعدة الهامة التي ينطلق منها الأسطول الفاطمي لنجدة المدن الساحلية المهددة، كما أن غارات ولاة صور الفاطميين المتواصلة كانت تعيق حركة الفرنجة على الطريق الرئيسة بين صور وطبرية، الأمر الذي دفع هيو دي سانت أومر، خليفة تنكريد في حكم طبرية، إلى بناء قلعة تبنين، سنة ١١٠٥م[٢٨]، لتكون معقلاً على قمة الجبل المطلّ على صور، وقاعدة لشن الهجمات عليها، وكذلك أمر بودوان ببناء حصن على تلة المعشوق، في ظاهر صور، إبان حصاره لها سنة ٥٠١هـ/ ١١٠٨م، فصانعه واليها «على سبعة آلاف دينار، فقبضها منه ورحل عنه»[٢٩].

بدأ الحصار المنظم لصور في ٢٥ جمادى الأولى سنة ٥٠٥هـ/ ١١١١م، بمساعدة بعض السفن البيزنطية، فاضطر واليها عز الملك أنوشتكين الأفضلي لطلب المعونة من طغتكين، فأجابه إلى طلبه، كما وصلت إلى صور إمدادات كثيرة من مدن الشام القريبة، مما عزز صمودها، فغادرها الفرنجة إلى عكا، وأضحت صور تحت سيطرة أتابك دمشق[٣٠].

وتقديراً منه لعواقب الأمور، أرسل طغتكين إلى الوزير الأفضل الفاطمي يعلمه بواقع

الحال، مبدياً استعداده لإخراج قواته من صور، شريطة أن يتعهّد الوزير الفاطمي بإرسال التعزيزات لحمايتها، فأبدى الأفضل موافقته على ذلك، وأمر شرف الدولة بن أبي الطيِّب، الوالي السابق لطرابلس، بالتوجه إلى صور، وزوّده بكل ما تحتاجه المدينة من مؤن.

ويبدو أن حالة عدم الاستقرار التي كانت تعيشها صور، آنذاك، أدّت إلى تأرجح ولائها بين طغتكين والفاطميين حتى ربيع الأول سنة ٥١٨هـ/ ١١٢٤م، حين عاد الفرنجة إلى مهاجمة صور، وضيّقوا الحصار عليها، فاستنجد طغتكين بالفاطميين، فلم يستجيبوا له. ولما ضاق الرجاء بالأهالي، استسلمت المدينة للفرنجة، في تلك السنة (١١٢٤م.)، مقابل السماح لمن فيها من الجند والسكان بالخروج منها، وحمل ما يستطيعون حمله من أموالهم(٣١).

وبسقوط عسقلان، سنة ٥٤٨هـ/ ١١٥٣م، استكمل الفرنجة سيطرتهم على المنطقة الشمالية من الشام، وعلى الشريط الساحلي الممتد من ميناء الاسكندرون حتى يافا وعسقلان مع تبسّط قليل في الجنوب. أما المدن الداخلية، كحلب، وحماه، وحمص، وبعلبك، ودمشق، فلم تذعن لمشيئة الفرنجة أبداً، مع أن بعضها اضطر لتأدية الجزية أحياناً؛ فقد ذكر ابن القلانسي، في حوادث سنة ٥٥١هـ/ ١١٥٦م، أن دمشق أدّت للفرنجة، في عهد نور الدين زنكي، «ثمانية آلاف دينار صورية»(٣٢).

٦ - لمحة في تنظيم مملكة بيت المقدس

بعد أن استتب للفرنجة الأمر، أنشأوا في رقعة البلاد الإسلامية التي احتلوها ثلاثة كيانات سياسية هي: إمارة الرّها (١٠٩٨ - ١١٤٦م)، وكونتية طرابلس (١١٠٩ - ١٢٨٩م)، وإمارة أنطاكية (١٠٩٨ - ١٢٦١م)، إضافة إلى مملكة بيت المقدس (١٠٩٩ - ١٢٩١م) التي كانت تتبع لها هذه الكيانات الثلاثة، على قاعدة النظام الإقطاعي القائم في أوروبا، آنذاك. فملك القدس، بصفته رأس الهرم الإقطاعي - كمقدم بين أسويائه - هو الرئيس الأعلى الذي يُرجع إليه في المهمات السياسية الرئيسة، وله حق السيادة على الكيانات الأخرى، وأمراؤها أفصال تابعون له، وعليهم أن يرسلوا إليه العساكر لمساعدته في حروبه(٣٣). لكن هذه السيادة، المحكومة بنظم وقوانين إدارية وقضائية ومالية، وأعراف إقطاعية، لم تكن فاعلة، إلّا بقدر ما كان الملك قادراً على فرضها(٣٤). ومن ذلك: ما حصل سنة ١١٣١م، عندما منع بونس، صاحب طرابلس، الملك فُولك من اجتياز أراضيه، فأنزل به الملك العقاب، وأرغمه على الإذعان لمشيئته، أو حين كان الملك يمد يد المساعدة لمُطالبٍ بحُكمٍ، كما حصل عندما دعم الملك بودوان الأول، سنة ١١٠٩م. برتراند الصنجيلي في وجه تنكريد ووليم جوردان، وثبّت له حقه في ميراث أبيه في كونتية طرابلس. وكان من أثر ذلك تحويل الاستخلاف بالوراثة في الكونتية إلى الأعقاب بصيغة نهائية، بحيث يتولى الابن الأكبر، دون

سواه من أخوته، وفقاً لما هو معمول به في النظم الإقطاعية في أوروبا خلال العصور الوسطى(٣٥). ثم ما عتم أن انسحب هذا الإجراء على منصب عرش مملكة القدس؛ فأضحى وراثياً، وكان على المحكمة العليا، وهي أعلى سلطة قضائية في المملكة، أن تتدخّل فيما كان يقع من اختلاف على وراثته، لا سيما وأن نظام التوريث يسوِّغ للوريث، إذا كان أنثى، أن تنقل التاج إلى زوجها، مما زاد في شقّة الخلافات بين المتنافسين على العرش، فانعكس ذلك سلباً على سلطة الملك الصليبي داخل المملكة وخارجها.

وإذا كان أمراء الفرنجة، قد خضعوا، مبدئياً لسلطة ملك بيت المقدس، بحكم التبعية الإقطاعية، فإن المنظمات العسكرية - الدينية التي عرفتها الحروب الصليبية، أعلنت، منذ البدء، ولاءها للبابا، وليس للملك؛ فلم يحارب فرسانها مع جيوش الملك إلّا على أساس أنهم حلفاء ومتطوّعون(٣٦). وكان لهذه المنظمات، وبخاصة فرسان الأسبتارية والدّاويّة (فرسان الهيكل)، مساهمات جُلّى في تدعيم سلطة اللاتين في الشرق، لا سيما في كونتية طرابلس، حيث كان لصمودهم، ولشراستهم في القتال، الفضل الأكبر في حفظ الكونتية من السقوط بأيدي المسلمين أيام نور الدين زنكي وصلاح الدين الأيوبي. كما أنهم كانوا يجسِّدون الطابع الديني في جميع الإمارات والبارونيات، في الوقت الذي انصرفت فيه الجماعات الإيطالية، المقيمة على طول الساحل، إلى تسخير الوجود الصليبي لخدمة مصالحها الاقتصادية والتجارية، وجمع الثروات الوفيرة.

٧ - المناطق اللبنانية وتوزّعها على دويلات الفرنجة

خضعت المناطق اللبنانية للفرنجة باستثناء الأجزاء الداخلية السهلية والجبلية منها، التي ظلّت تشكّل جزءاً من الأراضي الإسلامية التابعة لدمشق، وهي: جبل كسروان والبقاع، والقسم الشمالي من جبل الشوف، والمتن، ومنطقة وادي التيم، ولو أن هذه الأخيرة استمرت، لأمد طويل، في حالة تجاذب بين الفرنجة والسلاجقة.

كانت منطقة شمال لبنان الحالي تابعة لكونتية طرابلس التي امتدت على الساحل، من شمال أنطرطوس (طرطوس) إلى نهر الكلب شمال بيروت، حتى حدود المعاملتين، وتوغلت في الداخل حتى جبل المنيطرة وحصن عكار.

تمتّعت بارونية جبيل، الملحقة بكونتية طرابلس، بقسط وافر من الحكم الذاتي، في ظل أسيادها، من عائلة أمبرياتشو، الجنوية الأصل، الذين قُدّر لهم أن يحكموا جبيل طوال مدة الوجود الصليبي في الشرق. بينما كانت مطرانية البترون، التابعة لطرابلس، ولفترة طويلة، بيد عائلة أنجو (Anjou) الخاضعة لنفوذ البيازنة (سكان بيزا) الذين كانوا يتمتّعون فيها بامتيازات تجارية هامة.

أما بيروت، والمنطقة الجنوبية من لبنان الحالي، المعروفة بجبل عامل، فكانتا تابعتين لمملكة اللاتين بالقدس، وتشكّلان منطقتين، يحكم كلاً منهما بارون أو سيد. وهاتان المنطقتان هما: بارونية بيروت، وبارونية صيدا، إضافة إلى سنيورية صور.

امتدت بارونية بيروت، وفق ما ورد في المعاهدة المعقودة، سنة ١٢٦٩م[٣٧]، بين الظاهر بيبرس، سلطان المماليك، وإيزابيلا إيبلان صاحبة بيروت من حد جبيل إلى حد صيدا»، باستثناء بلاد الغرب المتاخمة لبيروت التي كانت بيد التنوخيين، بزعامة الأمير بحتر، حليف حكام دمشق. وقد عُرف التنوخيون المقيمون في هذه المنطقة، بدءاً من سنة ١١٢٤م، ببني بحتر.

وتتصل بارونية صيدا بنهر الليطاني جنوباً، ونهر الدامور شمالاً، وتبسط سيطرتها على عدلون، والصرفند، وجزين والأجزاء الجنوبية من جبل الشوف (الشوف نفسه). ولسيدها مكانة خاصة في مملكة القدس؛ فهو أحد أربعة يندرجون في الرتبة بعد الملك، وهم: أمراء يافا، والجليل، وصيدا، وشرقي الأردن. وقد عظم شأن بارونية صيدا في عهد سيدها أوستاش غارنييه، من عائلة غوتيار، سيد قيسارية، وعهود خلفائه، حيث كان للبارونية دور مؤثر في توجيه سياسة مملكة بيت المقدس اللاتينية[٣٨].

أما سنيورية صور، فضمّت إضافة إلى المدينة نفسها، ثلاثاً وتسعين قرية، وكانت، وفق ما ذكره **وليم الصوري** «تمتد جنوباً نحو عكا إلى موقع يُعرف حالياً باسم منطقة اسكندرون، على بعد أربعة أو خمسة أميال من مدينة صور، بينما تمتدّ في اتجاه آخر نحو الصرفند وصيدا على قدر المسافة ذاتها تقريباً، ويبلغ عرضها نحو ميلين في مداها الأضيق، بينما يبلغ نحو ثلاثة أميال في مداها الأعرض»[٣٩]. وكان للبنادقة ثلث صور، وامتيازات تجاريّة هامّة، حصلوا عليها بموجب الاتفاق المعقود بينهم وبين الفرنجة، إبّان احتلال المدينة، سنة ٥١٨هـ/ ١١٢٤م، مما أثار حفيظة أسيادها، فأخذوا يتحيّنون الفرص لوضع حدّ لنفوذ البنادقة في سنيوريتهم[٤٠].

٨ ـ مواقف اللبنانيين من الفرنجة

ثمة مسألة شديدة التعقيد تتعلّق بمواقف الجماعات اللبنانية من الصراع بين المسلمين والفرنجة، تباينت آراء المؤرخين فيها؛ فمنهم من اعتبر أن السكان المسيحيين عامة، والموارنة منهم خاصة، قد رحّبوا بقدوم الفرنجة، وتعاونوا معهم، مذ وطئت أقدامهم الأراضي اللبنانية (أثناء حصار عرقة)، وقدّموا لهم فرقة من الأدلاء، سارت في طليعة جيوش الفرنجة، وفرقة حملت السلاح واشتركت إلى جانبهم في القتال ضد المسلمين. ويرجع أحد

الباحثين[٤١] السبب في تعاون الموارنة مع الفرنجة إلى أنهم كانوا «ينظرون إلى كل غاز مسيحي نظرهم إلى حليف طبيعي تجمعهم وإياه رابطة الدين»، مؤكّداً أن الموارنة «قد أبلوا بلاءً حسناً في الحروب الصليبية، ومن ذلك مساعدتهم لسان جيل أثناء مهاجمة طرابلس سنة ١١٠٢م»، وإنجادهم لويس التاسع، ملك فرنسا في عكا، بحوالى عشرين ألف مقاتل، وان الملك لويس وجّه «رسالة» إلى بطريرك الموارنة يعلمه فيها أن «الأمة المارونية» هي جزء من الأمة الفرنسية، ويتعهّد له، باسم فرنسا، بإيلاء الموارنة الرعاية التي يتمتّع بها الفرنسيون أنفسهم. ولا علم لنا أن مؤرخي الحروب الصليبية: R. Grousset, J. Prawer, J. Richard, Cl. Cahen, K. Setton وغيرهم، أتوا على ذكر هذه الرسالة، أو عن مشاركة الموارنة إلى جانب الصليبيين في حروبهم ضد المسلمين[٤٢].

وثمة كلام آخر حول ترحيب «المسيحيين السوريين»، بقدوم الفرنجة، مفاده أن ابتهاج المسيحيين لم يتعدَّ حدود انتعاش الذاكرة بالعودة ببلاد الشام إلى ما قبل الفتح العربي الإسلامي، لكن «الآمال الكبار» سرعان ما تبدّدت، وبخاصة بعد احتلال الفرنجة لبيت المقدس، واقترافهم «مذبحة مخيفة»، على حد تعبير وليم الصوري[٤٣]، لم تتوقف عند حدود «الانتقام» من المسلمين واليهود من سكان المدينة، بل تعدّتهم إلى المسيحيين الأرثوذكس الذين استُبعد قساوستهم من كنيسة القيامة، وفُرض عليهم تأدية ضريبة العُشر لكنيسة اللاتين. واستمر الأمر كذلك إلى حين توصل ملك القدس، بودوان الأول والأمبراطور البيزنطي إلى تسوية مؤقتة، إثر الاضطرابات التي وقعت في بيت المقدس، سنة ١١٠١م، أثناء الاحتفال بيوم سبت النور، فأُعيد رجال الدين الأرثوذكس إلى الكنيسة، وأُجيز لهم مباشرة شعائرهم الدينية[٤٤]. إلا أن التسوية الآنفة الذكر لم تنجح في وضع حد لتدفّق الأرثوذكس إلى الداخل الإسلامي. وقد لعب نصارى الكورة، ومعظمهم من الأرثوذكس، دوراً هامّاً في تسهيل وصول التركمان، بقيادة بزواش (بزواج)، إلى مشارف طرابلس، سنة ٥٣١هـ/ ١١٣٧م، وانتصارهم على جيش الكونتية قرب تلة الحجاج، ومقتل بونس، صاحب طرابلس، في المعركة[٤٥]. فانتقم منهم ولده ريموند الثاني، إذ هاجم مناطقهم الجبلية القريبة من طرابلس، واعتقل عدداً كبيراً منهم، مع زوجاتهم وأطفالهم، ونقلهم مقيدين بالسلاسل إلى طرابلس، وأنزل بهم مختلف أنواع التعذيب حتى الموت، على مرأى من أهالي المدينة[٤٦].

والراجح أنه لم يكن للموارنة موقفٌ موحّدٌ من الفرنجة؛ ففي حين رحّب موارنة الساحل بالفرنجة، وتعاونوا معهم، تحفّظ موارنة المناطق الجبلية العالية ـ وهم أبناء العشائر في جبة بشري ومرتفعات بلاد جبيل والبترون ـ تجاه الفرنجة، كما تحفظوا تجاه المسلمين[٤٧]، ولعلّ هؤلاء الموارنة كانوا ممن استهدفتهم العمليات الانتقامية لريموند بن بونس.

وجاءت خطوة الاتحاد مع كنيسة روما، بمبادرة من بعض الموارنة، حوالى سنة ١١٨٠م[٤٨]، لتزيد من شقة الخلاف في صفوف الطائفة، وهو الخلاف الذي بلغ ذورته سنة ١٢٨٢م، حين أصبح للموارنة بطريركان؛ أحدهما، لوقا البنهراني، مناهض للفرنجة، يقيم في حدث جبة بشري، في حين كان الآخر، إرميا الدملصاوي، المنتخب بمعرفة سيد جبيل، يتخذ من حالات مقرّاً له. وانقسم الموارنة بين مؤيد ومعارض للفرنجة وللاتحاد مع كنيسة روما، فانعكس ذلك تصدّعاً في وحدة الكنيسة المارونية، استمر إلى حين زوال حكم الفرنجة في الشرق[٤٩].

أما النفوذ في المناطق الدرزية، من جبل لبنان وجواره، فقد توزع بين مملكة اللاتين في بيت المقدس التي خضع لها جبل صيدا (الشوف)، في إطار بارونية صيدا، وبين أتابكية دمشق التي بسطت سيطرتها على جبل بيروت ومنطقة وادي التيم.

وظل أمراء الدروز من بني جندل، أصحاب وادي التيم وجبل الشوف، على ولائهم للفاطميين، رغم تقلّص نفوذ هؤلاء في الشام، بعد سنة ١٠٩٩م - وربما كانوا، أيضاً، على علاقة جيّدة مع الفرنجة[٥٠] - الأمر الذي دفع أتابك دمشق، شمس الملوك إسماعيل بن طغتكين، إلى تجريد حملة ضد الجنادلة في جبل الشوف، في المحرّم سنة ٥٢٨هـ/ ١١٣٣م، وانتزع قاعدتهم، شقيف تيرون (قلعة نيحا)، من أميرهم الضحّاك بن جندل[٥١]. ولعل الصراع بين بني جندل والإسماعيلية النزارية، الذين سلّمهم طغتكين حصن بانياس، القريب من وادي التيم، سنة ٥٢٠هـ/ ١١٢٦م، لإبعادهم عن دمشق، بعد أن تكاثر أتباع زعيمهم بهرام الإسماعيلي في المدينة، وليشكّلوا، بالتالي، حاجزاً بشريّاً بين أتابكية دمشق ومملكة الفرنجة في القدس، كان العامل المحرّك لحملة شمس الملوك ضد الجنادلة، وطردهم من الشوف[٥٢]. ويشير **جان ريشارد**[٥٣] إلى أن انكفاء بني جندل عن جبل الشوف أثار الريبة في نفوس أسياد بارونية صيدا، فقاموا بعدة هجمات على جبل الشوف، أدت إلى احتلال الأطراف الجنوبية منه. وبعد فترة من الزمن، استولى الشهابيون السنّة على وادي التيم، وأقاموا إمارة لهم فيها، وذلك في أيام نور الدين زنكي، وفق ما جاء في التواريخ اللبنانية المتأخرة.

وبالمقابل، كان الأمراء التنوخيون، في جبل بيروت (المتن والغرب)، تابعين لأتابكة دمشق[٥٤]، وشكلت منطقتهم الجبلية سنداً أساسياً لبيروت خلال مقاومتها للفرنجة، كما لم تنقطع غاراتهم ضد الغزاة بعد احتلالهم المدينة.

وتقديراً منه للجهود التي بذلها الأمير بحتر بن علي التنوخي، في مواجهة الفرنجة، كافأه مجير الدين أبق الظهيري، آخر أتابكة دمشق (٥٣٤ - ٥٤٩هـ/ ١١٣٩ - ١١٥٤م) بتثبيت

إقطاعه الموروث عن أبيه في إمارة الغرب[٥٥]، واستمر هذا الحال مع ولده كرامة وأحفاده كذلك، في أيام الزنكيين والأيوبيين. بيد أن ولاء البحتريين لحكام دمشق لم يمنعهم، أحياناً، من مهادنة الفرنجة، أسوة بغيرهم من أمراء المسلمين، أو من تقديم الطاعة للمغول، عند احتلالهم دمشق، سنة ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م. كما أن السياسة «التوازنية» التي اعتمدها أمراء الغرب التنوخيون في عين جالوت، في ٢٥ رمضان سنة ٦٥٨هـ/ ٣ أيلول ١٢٦٠م[٥٦] - حين توافقوا على تقسيم قواتهم بين المماليك والمغول[٥٧] - ولئن نجحت، في بادىء الأمر، في إنقاذ الإمارة التنوخية، وإقرار السلطان المملوكي الظاهر بيبرس (٦٥٨ - ٦٧٦هـ/ ١٢٦٠ - ١٢٧٧م) الأمير حجي على إقطاعه، فإنها أدخلت الريبة في نفوس المماليك تجاه التنوخيين؛ فأمر الظاهر بيبرس، سنة ٦٦٩هـ/ ١٢٧٠م، بالقبض على أمرائهم وإيداعهم السجن، إلى أن أفرج عنهم سنة ٦٧٧هـ/١٢٧٨م[٥٨]، ولده السعيد بركة (٦٧٦ - ٦٧٨هـ/ ١٢٧٧ - ١٢٧٩م)، ثمّ جُرِّدوا من إقطاعاتهم، وألحقوا بأجناد الحلقة، سنة ٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م، في عهد قلاوون (٦٧٨ - ٦٨٩هـ/ ١٢٧٩ - ١٢٩٠م)، واستمروا كذلك إلى حين إخراج الفرنجة من بلاد الشام، سنة ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م، فأعيدت إليهم مناصبهم في أيام الأشرف خليل بن قلاوون (٦٨٩ - ٦٩٣هـ/ ١٢٩٠ - ١٢٩٣م)، وفي سلطنة أخيه الناصر محمد الأولى (٦٩٣ - ٦٩٤هـ/ ١٢٩٤ - ١٢٩٥م)[٥٩].

أما الطائفة الشيعية في جبل عامل، فنكاد لا نجد في المرويات التاريخية أية معلومات عن أوضاعها، في فترة الحروب الصليبية، باستثناء ما ذكره الرحّالة الأندلسي ابن جبير[٦٠]، أثناء زيارته لبلاد عاملة، وهو في طريقه إلى عكا؛ فأشار إلى أنه وجد الناس هناك (ويقصد الشيعة) على أحسن حال في ظل حكم الفرنجة، حيث ترك هؤلاء للأهالي أملاكهم وبيوتهم وحقولهم، لقاء جزية سنوية يدفعونها، هي أقل بكثير مما كان يدفعه السكان في المناطق الخاضعة لسلطة المسلمين. وعليه، استنتج بعض المحدَثين أن شيعة جبل عامل كانوا على وفاق مع الفرنجة، مبررين ذلك بسياسة التعصّب الديني التي اعتمدها الزنكيون، ومن بعدهم صلاح الدين، ضد غير القائلين بمذاهب السنّة الأربعة.

إن المعطيات التي بنى عليها أولئك المؤرخون أحكامهم، على ندرتها، ليست حقائق مجرّدة وغير قابلة للشك. فأثناء حصار الفرنجة لمدينة صور، سنة ٥٠٥هـ/ ١١١١م، «أتت أهل صور رجالة كثيرة من صور وجبل عاملة»[٦١]، وقاوموا الفرنجة بمؤازرة قوات طغتكين التي خفّت لنجدة المدينة، فانكفأ المهاجمون عن صور، بعد حصار دام أربعة أشهر ونيّفاً[٦٢]. كما أن الحجج التي ساقها بعضهم، كاضطهاد المسلمين من غير القائلين بالمذاهب الأربعة، لتبرير تعامل سكان جبل عامل مع الفرنجة، ضعيفة وقابلة للاهتزاز. فالسياسة التي اعتمدها صلاح الدين بن أيوب مثلاً مع غير المنتسبين إلى مذاهب السنّة لم تكن ثابتة، بدليل أن

صلاح الدين، وفي فترات مختلفة، وتبعاً لما اقتضته مصلحة الدولة، كان على وفاق مع الإسماعيلية، وتعاون معهم في قتال الفرنجة، وأن الإسماعيليين، كانوا في مراحل أخرى، من أشد المعارضين للسلطان الأيوبي، حتى انهم حاولوا اغتياله مرتين. كما أن ما ذكره بعض الدارسين حول «عاملية» الأمير حسام الدين بشارة الذي أقطعه صلاح الدين خيط بانياس، ومنها جبل عامل، (بلاد بشارة)، مكافأة له على مشاركته في فتح حصن هونين، هي رواية قابلة للمناقشة(٦٣).

تلك كانت حال سكان المناطق اللبنانية في ظل حكم الفرنجة، حيث تراوحت مواقفهم، في منظور بعض الباحثين، بين متعاون مع الفرنجة إلى حد التواطؤ، وبين رافض لهؤلاء ومقاوم لهم. والثابت أن هذه الجماعات السكّانية، على اختلاف مشاعرها وتوجهاتها، قد تساوت، في بداية الغزو، في موقفها من الفرنجة؛ فاختارت جميعها سياسة الإنحناء أمام العاصفة، ولم تختلف في مسلكها هذا عن حكام المدن الساحلية التي مر بها الفرنجة (باستثناء صيدا)، فتوافدوا حين اقترب الفرنجة من مناطقهم للترحيب بقدومهم، لتجنيب بلادهم الخراب والدمار. على أن ضبابية المناخ السياسي المخيّم على المنطقة، في تلك الأثناء، بفعل الملابسات والانقسامات داخل المعسكرين الإسلامي والصليبي، الناتجة عن تقاطع المصالح وتشابكها، جعلت مواقف معظم الجماعات السكّانية في تبدّل دائم تبعاً للمستجدات المتسارعة على امتداد الساحة الإسلامية.

٩ - حركة النهوض الإسلامي وانهيار مملكة اللاتين في الشرق (٥٣٩ - ٦٩٠هـ/ ١١٤٤ - ١٢٩١م)

أ - الأتابكة والفرنجة

أحدثت الانتصارات التي حققها الفرنجة في بلاد الشام صدمة كبرى في حواضر العالم الإسلامي، فسعى الحكام المسلمون إلى استنفار قدراتهم وتوحيد جهودهم لمناهضة الفرنجة. وكان طغتكين، أتابك دمشق، أول من تصدى للغزاة، حيث أمضى ست سنوات متواصلة في مجاهدتهم، ونجح، بالفعل، في تأخير سقوط مدن الساحل كبيروت وصور. ولما عجز عن الثبات وحيداً في وجه الفرنجة، استنجد بالأمير مودود، أتابك الموصل، والتقاه مع صاحب سنجار عند سلمية، وانطلق الأمراء الثلاثة، عبر سهل البقاع، إلى شمال فلسطين، وأوقعوا بالفرنجة في معركة الأقحوانة (جسر الصنّبرة)، بالقرب من طبرية، في المحرم سنة ٥٠٧هـ/ ١١١٣م(٦٤). ثم عمد طغتكين إلى مهادنة الفرنجة، بعد أن خشي على ملكه بدمشق من مودود، ÷ولم يهدأ روعه إلّا بعد مقتل هذا الأخير على يد أحد الباطنية، سنة ٥٠٧هـ/ ١١١٣م، وربما كان ذلك بإيعاز من طغتكين نفسه(٦٥).

إثر وفاة طغتكين، في سنة ٥٢٢هـ/ ١١٢٨م، أصبح عماد الدين زنكي، الذي أسند إليه السلطان محمود السلجوقي أتابكية الموصل، سنة ٥٢١هـ/ ١١٢٧م، مسؤولاً عن مجاهدة الفرنجة، وبخاصة بعد أن نجح الأتابك عماد الدين في ضم حلب، وحماه وحمص إلى الموصل.

تمثّلت الخطوة الهامة لعماد الدين باستيلائه على إمارة الرّها، في ٢٦ جمادى الآخرة سنة ٥٣٩هـ/ ١١٤٤م(٦٦)، مستغلاً حالة العداء المستفحلة بين البيزنطيين والفرنجة. فأضحت إمارتا أنطاكية وطرابلس عرضة للخطر الشديد، مما دفع الغرب الأوروبي إلى إرسال تعزيزات كبيرة إلى بلاد الشام، فيما سُمّي بـ«الحملة الثانية» (١١٤٧ - ١١٤٨م)، بقيادة أمبراطور ألمانيا كونراد الثالث، وملك فرنسا لويس السابع. بيد أن هذه الحملة باءت بالفشل، بعد أن تجاهل قادتها الرّها، وتوجهوا إلى فلسطين، ومنها هاجموا دمشق، وارتدّوا عنها. فوجد نور الدين زنكي، الذي خلف أباه المقتول عماد الدين، سنة ٥٤١هـ/ ١١٤٦م، في ذلك فرصة لانتزاع دمشق من الأتابك مجير الدين أبق، في صفر سنة ٥٤٩هـ/ ١١٥٤م(٦٧).

ويستفاد مما ذكره صالح بن يحيى(٦٨) أن نور الدين، عقب استيلائه على دمشق، أصدر مرسوماً، في ١٤ ربيع الأول سنة ٥٥٢هـ/ ١١٥٧م، بتولية زهر الدولة كرامة بن بحتر إمارة الغرب، ثم أتبع المرسوم بمنشور، تاريخه ١٧ رجب سنة ٥٥٦هـ/ ١١٦١م، يحدّد إقطاع زهر الدولة وجهاته «غالب قرايا الغرب، ومن غير الغرب: القنيطرة من البقاع، ظهر حمار من وادي التيم، تعلبايا من البقاع أيضاً. برجا من صيدا، بعاصير منها، المعاصر الفوقا، الدامور، شارون، مجدلبعنا، كفرعمية»، على أن يكون مقرّه في حصن سرحمور (سرحمول).

وباستيلاء الفرنجة على عسقلان، أصبحت الطريق مفتوحة أمامهم إلى مصر، التي كانت تعاني، آنذاك، من الاضطرابات الداخلية نتيجة التنافس على منصب الوزارة، إثر اغتيال الأفضل بن بدر الجمالي، سنة ٥١٥هـ/ ١١٢١م، مما حتّم التسابق بين نورالدين، وملك القدس، أماريك الأول، أو عموري الأول، (١١٦٣ - ١١٧٤م)، للسيطرة على مصر.

لذا، لم يتردّد نور الدين في الاستجابة للنداء الذي وجهه إليه العاضد الفاطمي، لقمع حركة التمرد التي تزعّمها وزيره شاور، بتشجيع ظاهر من الفرنجة، فأرسل إليه عسكراً بقيادة أسدالدين شيركوه بن شاذي، ومعه ابن أخيه صلاح الدين بن أيوب، فوصل شيركوه إلى مصر في ربيع الأول سنة ٥٦٤هـ/ أواخر ١١٦٨م(٦٩)، وتقلّد الوزارة فيها. وبذلك، أضحت الخلافة الفاطمية بعهدة نور الدين. ثم استغلّ صلاح الدين، الذي خلف عمه شيركوه في منصب الوزارة، وفاة العاضد الفاطمي، سنة ٥٦٧هـ/ ١١٧١م، وأجهز على الخلافة الفاطمية، وأتبع مصر لسلطان نور الدين. وفشلت، بعد ذلك، محاولات أماريك

لاحتلال مصر، بعد حصاره الفاشل لدمياط سنة ٥٦٥هـ/ ١١٦٩م[٧٠].

ب ـ صلاح الدين والفرنجة

وجد صلاح الدين في الصراع على السلطة بين أبناء نور الدين، المتوفى سنة ٥٦٩هـ/ ١١٧٤م، فرصته المنتظرة لإعلان استقلاله بمصر، فأرسل قواته إلى الشام، واستولى على دمشق وحمص وحماه، سنة ٥٧٠هـ/ ١١٧٤م، وحلب، سنة ٥٧٩هـ/ ١١٨٣م، وأقام السلطنة الأيوبية التي استمرّت ما يقارب نصف قرن من الزمن.

استأنف صلاح الدين عملياته العسكرية ضد الفرنجة سنة ٥٨٣هـ/ ١١٨٧م، متذرعاً بخرق رينو دي شاتيّون، (أرناط)، صاحب الكرك، الهدنة المعقودة بين صلاح الدين والفرنجة، سنة ١١٨٠م، والمجدّدة سنة ١١٨٤م، وكانت قمة انتصاراته على جيوش الفرنجة في سهل حطين، في ٢٤ ربيع الآخر سنة ٥٨٣هـ/ ١١٨٧م، حيث سحقت قواتهم في هذه المعركة[٧١]، وانهارت بعدها مملكة اللاتين، فاحتل السلطان طبرية، وعكا، ونابلس، وحيفا، وقيسارية وصفورية، والناصرة، وتبنين، وصيدا، وبيروت، ثم الرملة، والدارون، وعسقلان، وغزة، وبيت جبرين، والنطرون.

ويذكر صالح بن يحيى[٧٢] أنه حين وصول صلاح الدين إلى بيروت، قدم وفد من تنوخيي الغرب لملاقاته في خلدة، فأنعم السلطان على أميرهم جمال الدين حجي بن كرامة بتثبيت إقطاعه، المستمر منذ أيام أبيه وجده، وذلك وفق ما ورد في المنشور المؤرخ في العشر الآخر من جمادى الأولى سنة ٥٨٣هـ/ ١١٨٧م، الذي حصر إقطاع حجي بـ «ما بيده من جبل بيروت من أعمال الدامور. . . وهي: سرحمور، عين كسور، رمطون، الدوير، طردلا، درافيل (عين درافيل)، ومزارعهم» دون سواها من أراضي إمارة الغرب التي وُزّعت إقطاعات على أمراء الغرب الآخرين.

وفي ٢٧ رجب سنة ٥٨٣هـ/ تشرين الأول ١١٨٧م، دخل صلاح الدين مدينة القدس، بعد حصار قصير[٧٣]، ثم ما لبث أن استولى على حصون الفرنجة المنيعة، كالشوبك، والكرك، وصفد، وكوكب، والشقيف، وصهيون، واستكمل سيطرته على مدن الساحل، ما عدا صور، وطرابلس، وأنطاكية، وبعض القلاع المتناثرة في أرجاء الشام.

ويعتبر تراجع صلاح الدين أمام أسوار صور، في ٢ ذي القعدة سنة ٥٨٣هـ/ كانون الثاني ١١٨٨م[٧٤]، نقطة تحوّل في انتصاراته، ومن الأخطاء العسكرية التي أُخذت عليه، حيث أضحت صور، الخارجة على سيادة السلطان، مركزاً لتجمع فلول الفرنجة، وقاعدة انطلاق لعملياتهم العسكرية، فاستعادوا بها بعض مراكزهم على الساحل الفلسطيني.

أحدث سقوط القدس هزّة عنيفة في أوروبا، فسارع ملوكها إلى إرسال المزيد من الإمدادات إلى الشرق فكانت «الحملة الثالثة»، (١١٨٩ ـ ١١٩٢م) بقيادة ملوك ثلاثة: فردريك بربروسا ملك ألمانيا، وفيليب أوغست ملك فرنسا، وريشارد قلب الأسد ملك إنكلترا. وصلت القوات الجديدة إلى بلاد الشام، سنة ١١٩٠م وتخلّف عنها ملك ألمانيا، الذي لقي حتفه غرقاً وهو يعبر أحد أنهار آسيا الصغرى. ويبدو أن حصاد هذه «الحملة» كان هزيلاً، إذ اكتفى قادتها باحتلال عكا، سنة ٥٨٧هـ/ ١١٩١م[٧٥]، وتوقيع اتفاقية هدنة مع صلاح الدين، في شعبان ٥٨٨هـ/ ١١٩٢م، عُرفت بصلح الرملة[٧٦]، لمدة ثلاث سنوات، نصّت على أن تكون صيدا، وبيروت، وجبيل، وكافة المناطق الداخلية للمسلمين، والمنطقة الساحلية من صور إلى يافا للفرنجة.

جـ ـ خلفاء صلاح الدين والفرنجة

استغل ملك القدس، أماليك الثاني، انقضاء فترة الهدنة مع المسلمين، وانشغال أبناء البيت الأيوبي بصراعاتهم الداخلية، بعد وفاة صلاح الدين، في ٢٧ صفر سنة ٥٨٩هـ/ ١١٩٣م، فقرّر معاودة احتلال المدن الساحلية التي كانت بيد الأيوبيين، وأمر قواته بالتوجه من عكا نحو بيروت، حيث اشتبكت هذه القوات مع العساكر الإسلامية في نواحي صيدا، في ٨ ذي الحجة سنة ٥٩٣هـ/ ١١٩٧م، من دون أن تسفر هذه الاشتباكات عن نتائج حاسمة، ثم تابع الفرنجة زحفهم نحو بيروت. ولما اقتربوا منها هرب واليها عزالدين أسامة «بجماعته وأهله»، بعد أن بلغه نبأ كاذب بسقوط صيدا، فدخل الفرنجة بيروت من غير قتال، في ٩ ذي الحجة سنة ٥٩٣هـ/ ١١٩٧م[٧٧]، وأُقطعت لعائلة إيبلان التي استمرت في حكمها إلى حين تحريرها سنة ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م.

وفي شتاء سنة ٥٩٤هـ/ ١١٩٨م، حاصر الفرنجة صيدا وتبنين، لكنّهم اضطروا إلى رفع الحصار عنهما، بعد أن ترامت إليهم الأخبار بقدوم تعزيزات إسلامية كبيرة إلى صيدا. ولعل حالة الضعف والانقسام السائدة داخل المعسكرين الإسلامي واللاتيني، قد أقنعت كلا الطرفين بضرورة عقد اتفاق بينهما، جرى توقيعه في شعبان سنة ٥٩٤هـ/ ١١٩٨م، قضى بأن تبقى يافا، التي كان العادل بن أيوب قد هدم أسوارها، بيد المسلمين، مقابل أن يحتفظ الفرنجة بسيطرتهم على بيروت وجبيل، وأن تكون صيدا مناصفة بين الطرفين[٧٨]. بيد أن ما تقرر لصيدا جعلها موضع تجاذب مستمر بينهما، إلى أن استقرّت بيد الفرنجة حوالي سنة ٦٥١هـ/ ١٢٥٣م.

ومذ تولى العادل بن أيوب، أخو صلاح الدين، مقاليد السلطنة في القاهرة، سنة ٥٩٦هـ/ ١٢٠٠م، أخذت فكرة الاستيلاء على القدس، ومهاجمة مصر، تشغل بال ملوك

أوروبا، فأرسلت سلسلة حملات عسكرية إلى الشرق الإسلامي، ما بين ١٢٠٢ - ١٢٧٠م، فشلت جميعها في تحقيق أهدافها، لفقدان التعاون بين الأسياد الفرنجة، رغم النداءات المتتالية، والتهديد بالحرم، اللذين كان يطلقهما البابوات ضدهم.

استهدفت إحدى هذه الدفعات، «الحملة الرابعة»، القسطنطينية، بعد أن كانت وجهتها مصر، وأقامت مملكة لاتينية فيها استمرت من سنة ١٢٠٤م إلى سنة ١٢٦١م[٧٩]، وقصدت الحملات «الخامسة»، و«السادسة»، و«السابعة» مصر، وقصدت الثامنة تونس.

ولعلّ «الحملة السادسة» كانت أكثر «الحملات الصليبية» نفعاً للفرنجة، بفضل فطنة قائدها، فردريك الثاني، ملك صقلية وأمبراطور ألمانيا، لنجاحه في إبرام معاهدة يافا[٨٠]، في أول ربيع الآخر سنة ٦٢٦هـ/ شباط ١٢٢٩م، مدّتها عشر سنوات، مع الملك الكامل بن العادل الأيوبي، صاحب مصر (٦١٥ - ٦٣٥هـ/ ١٢١٨ - ١٢٣٨م)، المتخاصم، آنذاك، مع أخويه المعظم صاحب دمشق، والأشرف صاحب حلب. حصل فردريك بموجب هذه المعاهدة على القدس، وبيت لحم، والناصرة، وتبنين، وصيدا، لقاء تعهده بمساعدة الملك الكامل في حروبه ضد أعدائه من المسلمين والفرنجة.

ولم تمض فترة طويلة حتى تمكن الصالح نجم الدين أيوب بن الكامل (٦٣٧ - ٦٤٧هـ/ ١٢٤٠ - ١٢٤٩م) من استعادة القدس، سنة ٦٤٢هـ/ ١٢٤٤م[٨١]، ثم استولى على دمشق، بعد انتصاره على تحالف الفرنجة وملوك الشام الأيوبيين في غزة، سنة ٦٤٣هـ/ ١٢٤٥م[٨٢]، كما انتزع طبرية وعسقلان، سنة ٦٤٤هـ/ ١٢٤٦م[٨٣]، وأعاد توحيد الشام ومصر تحت سلطته، مما استدعى خروج ملك فرنسا، لويس التاسع، وتوجهه إلى مصر، لكنه هُزم في المنصورة وفارسكور، سنة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م[٨٤]، ووقع في الأسر، ثم أُطلق سراحه لقاء فدية ضخمة وانتقل إلى عكا. وما لبث أن عاد أدراجه إلى فرنسا، سنة ١٢٥٤م، بعد أن فشل في بلوغ الأهداف التي حضر من أجلها إلى الشرق، وهي تأليب نصارى الشرق على المسلمين، وحمل هؤلاء النصارى على الانخراط في المشروع الصليبي بعد أن ضعفت الرغبة لدى الأوروبيين في القدوم محاربين إلى الأراضي المقدسة.

ورافق الأحداث السالفة الذكر، حصول تطورات هامة على صعيد السلطة في مصر، تمثّلت بتسلّم المملوك عزالدين أيبك زمام الأمور في القاهرة إثر زواجه من شجر الدر، أرملة الصالح نجم الدين أيوب، المتوفى سنة ٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م. وسرعان ما أُعلن عزالدين أيبك سلطاناً، بعد مقتل توران شاه بن الصالح، سنة ٦٤٨هـ/ ١٢٥٠م، ليصبح بذلك، أول سلاطين دولة المماليك بمصر (٦٤٨ - ٦٥٥هـ/ ١٢٥٠ - ١٢٥٧م)، وتلقّب بالملك المعز، مما أثار استياء ملوك بني أيوب بالشام، وبخاصة الناصر يوسف صاحب حلب، الذي سار إلى

دمشق واستولى عليها، تمهيداً للهجوم على مصر لإسقاط دولة المماليك الفتية فيها. ثم جرت بين الطرفين منازعات وحروب إلى أن اتفقا، سنة ٦٥١هـ/ ١٢٥٣م، على أن تكون البلاد الشامية للناصر يوسف، والديار المصرية وغزة والقدس للمعز أيبك[٨٥].

وفي هذا الوقت بالذات، كان المغول، بقيادة هولاكو، يكتسحون بلاد المسلمين؛ فأجهزوا على الدولة الخوارزمية، واستولوا على قلاع الإسماعيلية، ثم أسقطوا الخلافة العباسية في بغداد سنة ٦٥٦هـ/ ١٢٥٨م[٨٦]، وتوغلوا في بلاد الشام، ووصلوا إلى دمشق، وأصبحوا على أبواب مصر.

د ـ المماليك يخرجون الفرنجة من بلاد الشام

بعد أن نجح المماليك، بقيادة المظفر قطز (٦٥٧ - ٦٥٨هـ/ ١٢٥٩ - ١٢٦٠م) في إبعاد الخطر المغولي - ولو إلى حين - عن بلاد الشام، إثر وقعة عين جالوت، كان عليهم مواجهة الفرنجة لتحرير البلاد عامة، والساحل الشامي خاصة، من سيطرتهم، وقد أُنجزت هذه المهمة على مراحل عدة، هي

١ ـ تحرير طرابلس وملحقاتها

قرّر الظاهر بيبرس، خليفة المظفر قطز، أن يوجّه أول نشاطاته العسكرية، في الشام، ضد فرنجة الشمال؛ فاستولى أولاً على حلبا والقليعات وعرقة، سنة ٦٦٤هـ/ ١٢٦٦م[٨٧]، وبذلك، احتك المماليك بأولى المناطق اللبنانية. ثم استولى، تباعاً، على أنطاكية[٨٨]، سنة ٦٦٦هـ/ ١٢٦٨م، وحصن بغراس في ١٣ رمضان من السنة نفسها، وحصن الأكراد[٨٩]، سنة ٦٦٩هـ/ ١٢٧١م. وباستيلاء بيبرس على حصن عكار[٩٠]، آخر حصون طرابلس الأمامية، سنة ٦٦٩هـ/ ١٢٧١م، بدت المدينة مهددة بالسقوط، بعد انهيار حامياتها البعيدة. ولعل السلطان، الذي نزل على طرابلس، في ٤ شوال سنة ٦٦٩هـ/ ١٢٧١م، وجد أنه من الخطأ التعرّض للمدينة، بعد أن انتشرت الأخبار بقدوم حملة صليبية جديدة، وأن طلائعها قد وصلت، فعلاً، إلى عكا، في أواخر رمضان ٦٦٩هـ/ ١٢٧١م، بقيادة ملك إنكلترا، إدوارد الأول[٩١]، فسارع السلطان، إلى عقد هدنة مع بوهيمند السادس، صاحب أنطاكية وطرابلس، واتُّفق على

- أن تكون عرقة وجبيل وأعمالها لبوهيمند.
- أن يكون ساحل أنطرطوس والمرقب وبانياس، وبلاد هذه النواحي مناصفة بين بيبرس وفرسان الداوية والأسبتارية، وأن تؤول بعرين وحمص القديمة إلى السلطان[٩٢].

ثم جُدِّدت الهدنة مع طرابلس، في ٨ المحرم سنة ٦٧٤هـ/ ١٢٧٥م[٩٣]، في عهد بوهيمند

السابع، رغم الأوضاع الصعبة التي كانت تعاني منها المدينة، مما طرح تساؤلات عدّة حول طبيعة الأسباب التي دفعت بيبرس لاتّخاذ مثل هذا القرار، في الوقت الذي كانت فيه الظروف مهيأة للاستيلاء على طرابلس، لا سيما، بعد تأزم العلاقات داخل معسكر الفرنجة، إن في طرابلس نفسها أم في خارجها؟

في الواقع، ثمة عاملان هامّان أخّرا سقوط طرابلس بيد السلطان هما

١ - تعاون الإسماعيلية والموارنة في شمال البلاد مع الفرنجة.

٢ - تعدد جبهات القتال (المواجهة مع المغول، والنوبيين والأرمن، والقبارصة...).

ولما كان نطاق البحث لا يتسع لدراسة تحليلية شاملة للعاملَين المذكورَين أعلاه[٩٤]، لذا، سنكتفي بالإشارة إلى الموارنة، كعنصر محلي، اعتمد عليه أسياد كونتية طرابلس في صراعهم مع المسلمين، حيث اشترك هؤلاء الموارنة في هجمات الفرنجة ضد المناطق الإسلامية؛ فكانوا ينقضّون من قراهم، بأعالي الجبال، ليقطعوا طريق العودة على جيوش المسلمين ويفتكوا بهم. وظهر تعاون الموارنة مع الفرنجة واضحاً في غزوات الظاهر بيبرس. وفي هذا الإطار يشير الدويهي[٩٥] إلى أن السلطان عندما حاول محاصرة طرابلس، سنة ٦٦٤هـ/ ١٢٦٦م، انحدر إليه الموارنة من معاقلهم الجبلية، وهزموا عساكره. وفي سنة ٦٦٥هـ/ ١٢٦٧م، سار بيبرس لحصار طرابلس، بعد أن افتتح حصن شقيف تيرون، «فانسكب عليه المردة (الموارنة) من قمم الجبال، واضطر إلى الانسحاب إلى حصن الأكراد».

ولم تتهيأ الفرصة لبيبرس للاقتصاص من الموارنة، بل تولى هذه المهمة، من بعده، المنصور قلاوون، سنة ٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م، فاقتحمت عساكره جبال لبنان الشمالية، واحتلت إهدن، بعد حصار دام أربعين يوماً «فنهبوا، وقتلوا، وسبوا، ودكّوا للأرض القلعة التي بوسط القرية والحصن الذي على رأس الجبل»[٩٦].

وصادف أن توافرت الفرصة المؤاتية بوفاة بوهيمند السابع، في تشرين الأول سنة ١٢٨٧م، دون وريث، وكان من الطبيعي أن ترثه أخته لوسي زوجة نارجوت دي توسي، أمير البحر في نابولي، ولكن سيبيل، والدة بوهيمند، سعت إلى الظفر بالإمارة معتمدة في ذلك على شعبيتها. فقام صراع بين الأميرتين على الحكم، أسفر عن فوز لوسي على منافستها بدعم من فرسان الأسبتارية. بيد أن فرسان طرابلس وتجارها لم يقبلوا بهذه النتيجة، وأعلنوا قيام حكم بلدي مستقل تزعّمه برتلمي أمبرياتشو[٩٧]، صاحب جبيل بمؤازرة جنوا.

ولاحت في الأفق بوادر حرب أهلية بين الجنويين وغيرهم من الإيطاليين واللاتين، لولا نجاح سفير جنوا، بنديتو زكريا، في عقد اتفاق، بين برتلمي والأميرة لوسي، قضى بوضع

طرابلس تحت حماية الجنويين الذين حصلوا على كثير من الشوارع والأسواق والمنازل فيها، إضافة إلى حقوق وامتيازات أخرى، مقابل اعتراف برتلمي، حليف الجنويين، بحقوق لوسي في طرابلس[٩٨]. نتج عن هذا الاتفاق استياء كبير لدى أهالي بيزا والبنادقة، فضلاً عن معارضة مقدّمي الداوية والأسبتارية والتوتون. وأدى الواقع المضطرب لحالة الفرنجة عموماً، وفي طرابلس خصوصاً، إلى انقسامهم شيعاً تتناحر فيما بينها، «حتى ذهب الصليبيون بأنفسهم إلى القاهرة يطلبون من السلطان قلاوون التفضل بالاستيلاء على المدينة»[٩٩].

استغل السلطان المملوكي حادثة اعتداء فرنجة طرابلس على بعض التجار المسلمين، وأعلن أن أهل طرابلس قد نقضوا الهدنة المعقودة بينهم وبين المماليك، فخرج من مصر إلى الشام، في المحرم سنة ٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م. ثم زحف إلى طرابلس، بعد أن تمّ تجميع عساكر نيابات الشام في دمشق، وحاصر المدينة، في مستهل ربيع الأول سنة ٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م، إلى أن استولى عليها، في ٤ ربيع الآخر من السنة نفسها[١٠٠]، فأمر قلاوون بهدمها، ثم رسم بإنشاء مدينة على ميل واحد من شرقيّها، بجوار النهر، لتكون بمنأى عن هجمات أساطيل الفرنجة[١٠١].

لم يُحدث سقوط طرابلس في أيدي المماليك أي ردة فعل في أوروبا، بل، على العكس من ذلك، بادر ملكا أرغون وصقلية إلى عقد تحالف مع المنصور قلاوون، وتعهّد كل منهما بمساعدة السلطان ضد أية حملة صليبية تخرج من الغرب، وحتى ضد قوى الفرنجة الباقية في الشام، في حال خرقها للهدنة. أما ملوك فرنسا، وانكلترا، وقشتالة، وكاتالونيا، فشغلتهم المشاكل القائمة بين صقلية وأرغون عن الاهتمام بما يدور في الشرق.

وبعد تحرير طرابلس، استولى السلطان قلاوون على أنفة والبترون[١٠٢] دون صعوبات تذكر. وكافأ برتلمي، صاحب جبيل، بإقطاعه المدينة، لتعاونه معه، لقاء أموال يدفعها، شريطة أن يعلن خضوعه للمماليك[١٠٣]. لكن هذه الحالة الشاذّة التي كانت عليها جبيل لم تكن لتدوم طويلاً، إذ عاود المماليك استيلاءهم على المدينة، بُعيد سقوط عكا، وخربوا قلعتها الحصينة[١٠٤].

٢ - تحرير مدن الساحل اللبناني التابعة لمملكة القدس

تركز اهتمام المماليك، منذ أيام الظاهر بيبرس، على تحرير عكا التي أضحت عاصمة مملكة بيت المقدس، بعد استيلاء صلاح الدين على القدس؛ فسقوط عكا سيؤدي بالضرورة إلى انهيار المناطق الأخرى الواقعة في دائرة نفوذها، لا سيما الشريط الساحلي، الممتد من بيروت إلى صور، وملحقاته الداخلية.

ففي سنة ٦٦٤هـ/ ١٢٦٦م، استولى المماليك على قلعتي هونين وتبنين[١٠٥]، كما استردّوا شقيف ـ أرنون من فرسان الداوية، سنة ٦٦٦هـ/ ١٢٦٨م. وجرت محاولات عدة قام بها بيبرس وقلاوون للاستيلاء على عكا، كانت تنتهي بإقرار هدنة مع أسيادها، إلى أن سقطت المدينة عنوة في عهد الأشرف خليل، في ١٧ جمادى الآخرة سنة ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م[١٠٦].

وبسقوط عكا أصاب الاضطراب باقي مدن الفرنجة، فاستولى المماليك على صور، وصيدا، وبيروت بغير قتال[١٠٧]. ثم أمر الأشرف خليل بتدمير أسوار المدن الساحلية وقلاعها تحسّباً لعودة الفرنجة إلى هذه المدن واحتلالها، وكانوا قد مرُّوا إلى رودس وقبرص، ورافقهم عدد من الموارنة الذين ربطوا مصيرهم بمصير العهد الصليبي، وما يزال أحفادهم مقيمين في هذه الجزيرة الأخيرة. وأوكل الأشرف خليل حراسة المنطقة الساحلية، ما بين طرابلس وصيدا، إلى بعض عشائر التركمان المسلمين «فتكون تلك العشائر فاصلة بين الفرنجة والنصارى من أبناء البلاد»[١٠٨].

وبتسلم الأشرف خليل عثليث وأنطرطوس، تكاملت فتوحات المماليك لجميع البلاد الساحلية، وتحرّرت الشام من الفرنجة، بعد أن كانوا قد أشرفوا على أخذ الديار المصرية، وعلى ملك دمشق، وغيرها من مدن الشام. وبذلك تكون حركة الجهاد ضد الفرنجة، التي رفع لواءها الزنكيون وصلاح الدين، قد بلغت أهدافها سنة ٦٩٠هـ/ ١٢٩١م.

* * *

١٠ ـ نتائج حروب الفرنجة في الشرق

إذا كان أرباب الحركة الصليبية قد فشلوا في تحقيق أهدافهم التي حضروا من أجلها إلى الشرق، إلّا أن تلك الحركة أفسحت المجال واسعاً للتواصل الإنساني بين المسلمين وشعوب غرب أوروبا، حيث أُتيحت لهؤلاء الفرصة للخروج من حالة البربرية والجهالة التي كانوا يرزحون تحتها، وتسنّى لهم، بفضل احتكاكهم المباشر بالحضارة العربية الإسلامية الناهضة، وعلى امتداد ما يقارب القرنين من الزمن، أن يفيدوا من منجزات هذه الحضارة، على غير ما صعيد، وبخاصة في الميادين الفكرية والاقتصادية والاجتماعية(*) ومن ذلك: ما اكتسبه الفرنجة في الشرق من معارف متنوعة في شتى حقول العلم، كالفلسفة، والطب، والرياضيات، والفيزياء، وعلم الفلك، والعلوم الطبيعية والجغرافية، وما عرفوه في ميدان

(*) تجدر بنا الإشارة إلى أن الحروب الصليبية لم تكن المسلك الوحيد للحضارة العربية ـ الإسلامية إلى أوروبا، بل كانت هناك مسالك أخرى عبر صقلية والأندلس.

الصناعة، كنسج الأقمشة الحريرية، وصبغها، وصناعة السجاد، والأواني الخزفية، والزجاج الملوّن، وصناعتي الورق والسكر.

وبسبب ازدهار النشاط التجاري بين ضفتي البحر المتوسط، في فترات السلم، انتقلت نباتات جديدة من بلاد الشرق إلى أوروبا، كالسمسم، والخرنوب، والأرز، وبعض أصناف الفاكهة، كالليمون، والبطيخ، والمشمش، إضافة إلى التوابل والبهار (الكارم) التي احتكرها المسلمون، ونقلوها من الشرق الأقصى، عبر البحر الأحمر إلى مرافىء الشام ومصر، ومنها إلى أوروبا بواسطة التجار الإيطاليين[١٠٩].

واتخذ الفرنجة لمنازلهم الخاصة الدور الرحبة، وأحاطوها بالجنائن والأشجار لتلطيف الهواء، وأكثروا من استخدام الأثاث الشرقي في بيوتهم. واستحسنوا الملابس الشرقية الفضفاضة، الواسعة الأكمام، الزاهية الألوان، كما عرفوا الآلات الموسيقية العربية وقلّدوها، كالقيثارة، والعود، والربابة، والمزمار، وأدخلوا في جوقاتهم الموسيقية الطنبور والطبول.

واستفاد الفرنجة أيضاً من خبرات العرب في فن الهندسة الحربيّة، وبخاصة في بناء التحصينات والاستحكامات، وأخذوا عنهم وسائل نقل المعلومات العسكرية العاجلة، كالحمام الزاجل نهاراً، وإشعال النار ليلاً.

أما ما تركه الفرنجة من أثر في بلاد الشرق، فتمثّل، أساساً، بالكنائس الواسعة الأرجاء المحكمة الهندسة، على الطراز القوطي، الشائع، آنذاك، في أوروبا، إضافة إلى ما شيّدوه من قلاع وحصون، وأبراج، على طول الساحل الشامي، وفي المراكز الاستراتيجية الداخلية، التي لمّا تزل آثارها شاهدة على روعة فن العمارة الحربية في العصور الوسطى. ومن أبرز هذه الآثار: قلعة صنجيل في طرابلس، وقلعتا البحر والقديس لويس في صيدا، وقلعة شقيف ـ أرنون قرب النبطية، وقلعة تبنين، ثم حصن الأكراد على الطريق الداخلية الممتدة بين طرابلس وحمص وحماه.

أحمد حطيط

هوامش الفصل الخامس

(١) من المفيد هنا العودة إلى التساؤلات التي أثارها «جان ريشار» حول ملابسات استجابة ملوك وأمراء أوروبا لنداء البابا، حيث ربط هذه الاستجابة بالبنية الفيودالية والذهنية الخاصة بالفروسية الأوروبية عامة والفرنسية منها بخاصة.

J. RICHARD. Croisade et mission en terre d'Orient; la participation française (Extrait du Colloque de lyon organisé le 23 - 31 Mai, 1980, sur «Les réveils missionnaires en France), p.19.

(٢) أرنست باركر، الحروب الصليبية، تعريب السيد الباز العريني (بيروت، ١٩٦٧)، ص١٨ - ١٩.

(٣) لم نراعِ في بحثنا التقسيم الشائع للحروب الصليبية، بجعلها ثماني حملات، وذلك لأن حركة المدد من الغرب إلى الشرق تواصلت بلا انقطاع طيلة حكم الفرنجة في بلاد الشرق.

(٤) عن نهاية هذه الحملة، انظر
وليم الصوري، تاريخ الحروب الصليبية، تعريب سهيل زكار (بيروت، ١٩٩٠م)، ج١، ص١١٨؛ أرنست باركر، الحروب الصليبية، ص٢٦.

K. SETTON. A History of the Crusades, London, 1970, I,p.281 - 284.

(٥) R. GROUSSET. Histoire des Croisades, Paris, 1936, I,p. 25.

(٦) س. رنسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، تعريب السيد الباز العريني (بيروت، ١٩٦٧م) م١، ص٢٥٦.

(٧) المرجع نفسه، ص٢٦٠ - ٢٦٤؛ GROUSSET. op. cit. I, p.33 - 34

(٨) وليم الصوري ج١، ص٢٦٤ - ٢٦٥؛ GROUSSET. Ibid, I,p.60

(٩) مؤلف مجهول، أعمال الفرنجة وحجاج بيت المقدس، ترجمة حسن حبشي (القاهرة، ١٩٥٨م)، ص٦٤ - ٧٠؛
وليم الصوري، المصدر نفسه، ج١، ص٣٣٠ - ٣٣١، GROUSSET. Ibid, p.74

(١٠) رنسيمان، تاريخ م١. ص٣٨٠ - ٣٨١؛ أمين معلوف، الحروب الصليبية كما رآها العرب، تعريب عفيف دمشقية (بيروت، ١٩٨٩م)، ص٦٨.

(١١) ابن الأثير، الكامل في التاريخ (بيروت، ١٩٦٧م)، م٨، ص١٨٧ - ١٨٨؛ وليم الصوري، المصدر السابق ج١، ص٣٨٧ - ٣٨٨، ٣٩٠ - ٣٩٢.

(١٢) مؤلف مجهول، أعمال الفرنجة، ص١١٣؛ وليم الصوري، المصدر نفسه، ج١، ص٣٩٧؛

H. LAMMENS. la Syrie. Précis historique Beyrouth, 1921 I,p.212.

(١٣) حول احتمال تزويد ابن عمار الفرنجة بأدلّاء يرشدونهم إلى طريق بيروت، راجع: رنسيمان، م١، ص٣٨٨؛ حسن حبشي، الحروب الصليبية الأولى (القاهرة، ١٩٥٨م)، ص١٧٠؛ أمين معلوف، الحروب الصليبية، ص٦٩. قارن بما ورد عند عمر عبدالسلام تدمري، تاريخ طرابلس السياسي والحضاري عبر العصور (بيروت، ١٩٨٤م) ج١، ص٣٩٥.

(١٤) وليم الصوري، تاريخ الحروب ج١، ص٣٩٨ - ٣٩٩.

(١٥) ابن القلانسي، تاريخ دمشق، تحقيق سهيل زكار (دمشق، ١٩٨٣م)، ص ٢٢٢؛ مؤرخ مجهول، أعمال الفرنجة، ص١١٩ - ١٢٠؛ وليم الصوري، المصدر نفسه، ج١، ص٤٣٦ - ٤٣٧.

(١٦) وليم الصوري، المصدر نفسه، ج١، ص٤٤٦ - ٤٤٩؛ GROUSSET. Histoire T. I,p.171.

(١٧) يذكر وليم الصوري (المصدر نفسه، ج١، ص٤٨٣) أن ابن عمار أحاط بودوان علماً بالكمين الذي نصبه له دقاق. ولعلّ السبب في ذلك يعود إلى تخوف ابن عمار من توجه دقاق، في حال فوزه ببودوان، للاستيلاء على طرابلس. حول ما ذهبنا إليه، راجع ما ورد في:
رنسيمان، تاريخ، م١، ص٤٥٦؛ أمين المعلوف، الحروب، ص٩٢.

(١٨) ابن القلانسي، تاريخ دمشق، ص٢٣١؛ ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٣٢١؛ GROUSSET. T.I,p.341

(١٩) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص٢٣٦؛ رنسيمان، تاريخ، م٢، ص١٠٠.

(٢٠) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص٢٣٨.

(٢١) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص٢٥٧ - ٢٥٨؛ ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٢٥٠؛ رنسيمان، المرجع السابق، م٢، ص١٠٥.

(٢٢) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص٢٥٨؛ ابن الأثير، المصدر نفسه، ج٨، ص٢٥١؛ -
GROUSSET. Histoire, I,p.350.

(٢٣) وليم الصوري، المرجع السابق، ج١، ص٥٣١؛ رنسيمان، المرجع السابق، ص١١٢؛
GROUSSET. Ibid, I,p.352 .

(٢٤) ابن القلانسي، المصدر السابق، ص٢٦٢؛ رنسيمان، المرجع نفسه، م٢، ص١١٣.

(٢٥) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص٢٦٢.

(٢٦) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص٢٦٨ - ٢٦٩؛ رنسيمان، المرجع السابق، م٢، ص١٥٠؛
LAMMENS. La Syrie, I,P. 215 - 216.

(٢٧) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص٢٦٩؛ رنسيمان، المرجع نفسه، م٢، ص١٥٠؛
LAMMENS. Ibid I,p.216 .

(٢٨) وليم الصوري، المرجع السابق، ج١، ص٥٢٥.

(٢٩) ابن القلانسي، المصدر السابق، ص٢٥٥.

(٣٠) ابن الأثير الكامل، ج٨، ص٢٦٣ - ٢٦٤؛ GROUSSET. op. cit, I,p. 264.
J. RICHARD. Le comté de Tripoli sous la dynastie toulousaine. Paris, 1945, p.28 - 29.

(٣١) ابن القلانسي، المصدر السابق، ص٣٣٦ - ٣٣٧؛ ابن الأثير، المصدر نفسه، ص٣١٥ - ٣١٦؛ وليم الصوري، تاريخ الحروب، ج٢، ص٦٢٥ - ٦٢٨؛

LAMMENS, op. cit. I,p.217.

(٣٢) ابن القلانسي، المصدر نفسه، ص٥١٦.

(٣٣) رنسيمان، تاريخ الحروب، م٢، ص٤٨٩.

(٣٤) رنسيمان، المرجع نفسه، م٢، ص٤٧٩ - ٥٠٣؛ LAMMENS, op. cit, I,p.236 - 254

(٣٥) RICHARD. Le comté de Tripoli, p.46.

(٣٦) رنسيمان، المرجع السابق، م٢، ص٥٠٠ - ٥٠٣؛ LAMMENS, op. cit, I,p.
Cl. CAHEN. Orient et Occident aux temps des Croisades. Paris, 1938, p.162.

(٣٧) راجع نصوص هذه المعاهدة في كتاب صبح الأعشى في صناعة الانشا للقلقشندي، ج١٤، ص٣٩ وما بعدها.

(٣٨) رنسيمان، المرجع السابق، م٢، ص٤٧٥ - ٤٧٦.

(٣٩) وليم الصوري، تاريخ الحروب، ج٢ ص٦١٣.

(٤٠) للاطلاع على نصوص المعاهدة بين البنادقة وأمراء مملكة القدس بشأن حصار صور، راجع: وليم الصوري، المصدر نفسه، ج١، ص٦٠١ - ٦٠٥. وحول مساعي أسياد صور للالتفاف على امتيازات البنادقة في مدينتهم، انظر: GROUSSET. Epopée des Croisades (Paris, 1936), p.371 - 372.

(٤١) يوسف مزهر، تاريخ لبنان العام (بيروت، ١٩٥٦م)، ج١، ص١٩٩.

(٤٢) قلما خلت كتابات مؤرّخي الموارنة، عن الحقبة الصليبية، من إثبات لمضمون هذه «الرسالة». انظر: الدبس، السمعاني، حتّي... ولم يثبت أحد حتى تاريخه وجود هذه الرسالة، كما أن البحث عنها، الذي أجراه السفير عادل إسماعيل، في المخطوطات الفرنسية لم يُسفر عن أية نتيجة.

(٤٣) وليم الصوري، تاريخ، ج١، ص٤٣٦ - ٤٣٧. ولعل كثرة المجازر التي رافقت العمليات العسكرية للفرنجة جعلت أسامة بن منقذ ينعتهم بأنهم «بهائم فيهم فضيلة الشجاعة والقتال لا غير، كما في البهائم فضيلة القوة والحمل».

أسامة بن منقذ، كتاب الاعتبار (بيروت، ١٩٨٨م)، ص١٢١.

(٤٤) رنسيمان، تاريخ، م٢، ص٥١٥ - ٥١٦.

(٤٥) ابن القلانسي، تاريخ، ص٤١٢؛ ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٣٥٧؛ وليم الصوري، المصدر السابق، ج٢ ص٦٨٤.

(٤٦) وليم الصوري، المصدر نفسه، ج٢، ص٦٨٤.

(٤٧) كمال الصليبي، منطلق تاريخ لبنان (بيروت، ١٩٧٩م)، ص٨٩.

(٤٨) رنسيمان، تاريخ، م٢، ص٥١٧ - ٥١٨.

(٤٩) كمال الصليبي، المرجع السابق، ص٩٤ - ٩٥.

(٥٠) ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٣٤٢.

(٥١) ابن القلانسي، تاريخ، ص٣٨٢؛ ابن الأثير، المصدر نفسه، ج٨، ص٣٤٢..

(٥٢) انظر: ابن الأثير، المصدر نفسه، ج٨، ص٣١٩ - ٣٢٠.

(٥٣) J. RICHARD. Le Royaume latin de Jérusalem (Paris, 1953), p.38.

(٥٤) صالح بن يحيى، تاريخ بيروت، تحقيق فرنسيس هورس اليسوعي وكمال الصليبي (بيروت، ١٩٦٧م)، ص٤١.

(٥٥) راجع نص منشور إقطاع الأمير بحتر التنوخي عند صالح بن يحيى، المصدر نفسه، ص٤٠.

(٥٦) B. LEWIS. Art «Ayn Djalût» EI2, I,p.810 - 811.

(٥٧) صالح بن يحيى، المصدر السابق، ص٥٩ - ٦٠.

(٥٨) المصدر نفسه، ص٦٣ - ٦٥.

(٥٩) المصدر نفسه، ص٧١ - ٧٢. ومن حصاد سياسة التنوخيين تجاه الأيوبيين والمماليك، أن شكّك الناصر يوسف الأيوبي، صاحب حلب ودمشق بهم، وجرّد حملة للاقتصاص منهم، سنة ٦٥٣هـ/ ١٢٥٥م. المصدر نفسه، ص٥٨ - ٥٩.

(٦٠) ابن جبير، رحلة ابن جبير (بغداد، ١٩٣٧م)، ص٢٥٠.

(٦١) ابن القلانسي، تاريخ، ص٢٨٤.

(٦٢) المصدر نفسه، ص٢٨٤ - ٢٨٥.

(٦٣) راجع في هذا الصدد ما ورد في دراسة: أحمد حطيط، إشكاليات كتابة تاريخ جبل عامل في العصر الوسيط، عدد جريدة السفير الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٩/٢٦، ص١١.

(٦٤) ابن القلانسي، تاريخ، ص٢٩٤ - ٢٩٥؛ ابن الأثير، الكامل، ج٨، ص٢٦٦.

(٦٥) ابن القلانسي، نفسه، ص٢٩٨؛ ابن الأثير، نفسه، ص٢٦٦.

(٦٦) ابن القلانسي، نفسه، ص٤٣٦ - ٤٣٧؛ ابن الأثير، نفسه، ج٩، ص٨؛ وليم الصوري، تاريخ، ج٢، ص٧٣٩ - ٧٤٠. وتشير المصادر ذاتها إلى استعادة جوسلين الثاني، أمير الرها، مدينته سنة ٥٤١هـ/١١٤٦م، إثر وفاة عماد الدين زنكي، ثم استردادها في السنة نفسها على يد نور الدين.

(٦٧) ابن القلانسي، نفسه، ص٤٦٢ - ٤٦٧، ٥٠٣ - ٥٠٥؛ ابن الأثير، نفسه، ص٢٠ - ٢١، ٤٥ - ٤٦، وليم الصوري، نفسه، ص٧٧٩ - ٧٨٥.

(٦٨) ابن يحيى، تاريخ بيروت، ص٤٣ - ٤٤.

(٦٩) بهاء الدين بن شداد، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية، تحقيق جمال الدين الشيال (القاهرة، ١٩٦٤م)، ص٣٩.

(٧٠) المصدر نفسه، ص٤١ - ٤٣.

(٧١) ابن الأثير الكامل، ج٩، ص١٧٧ - ١٧٩؛ ابن شداد، المصدر نفسه، ص٧٥ - ٧٩؛ باركر، الحروب الصليبية ص٨٣؛ رنسيمان، تاريخ الحروب الصليبية، م٢، ص٧٣٩ - ٧٤٣.

(٧٢) ابن يحيى، تاريخ بيروت، ص٤٥ - ٤٦.

(٧٣) ابن شداد، المصدر السابق، ص٨١ - ٨٢، رنسيمان، المرجع السابق، م٢، ص٧٥٠ - ٧٥٤.

(٧٤) ابن شداد، المصدر نفسه، ص٨٤.

(٧٥) ابن الأثير، الكامل، ج٩، ص٢١٤ - ٢١٥؛ ابن شداد، المصدر نفسه، ص١٧١ - ١٧٢؛ رنسيمان، المرجع السابق، م٣، ص١٠٢ - ١٠٦.

(٧٦) ابن الأثير، المصدر نفسه، ص٢٢١ - ٢٢٢؛ ابن شداد، المصدر نفسه، ص٢٣٣ - ٢٣٤؛ باركر، الحروب، ص٩١.

(٧٧) ابن الأثير، المصدر نفسه، ص٢٣٧ - ٢٣٨؛ ابن يحيى، تاريخ، ص٢١.

(٧٨) رنسيمان، تاريخ، م٣ ص١٨٠؛ عبدالعزيز سالم، دراسة في تاريخ مدينة صيدا في العصر الإسلامي (بيروت، ١٩٧٠م)، ص١٢٦ - ١٢٧.

(٧٩) باركر، الحروب، ص١٠٣؛ رنسيمان، المرجع نفسه، ص٢٢٤ - ٢٢٩.

(٨٠) ابن الأثير، الكامل، ج٩، ص٣٧٨؛ ابن واصل، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، ج٤، تحقيق حسنين محمد ربيع (القاهرة، ١٩٧٢م)، ص٢٤١ - ٢٤٣؛ باركر، المرجع نفسه، ص١١٣؛ رنسيمان، المرجع نفسه، ص٣٣٠ - ٣٣١.

(٨١) ابن واصل، المصدر نفسه، ج٥، تحقيق حسنين محمد ربيع (القاهرة، ١٩٧٧)، ص٣٣٦ - ٣٣٧.

(٨٢) المصدر نفسه، ج٥، ص٣٣٧ - ٣٣٩، ٣٤٨.

(٨٣) المصدر نفسه، ج٥، ص٣٧٨.

(٨٤) المقريزي، كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك، ج١، ق٢، تحقيق محمد مصطفى زيادة (القاهرة، ١٩٥٧م)، ص٣٥٥ - ٣٥٦؛ جان دوجوانفيل، القديس لويس، حياته وحملاته على مصر والشام، ترجمة حسن حبشي (القاهرة، ١٩٦٨م)، ص١٥٥ - ١٥٦؛ رنسيمان، تاريخ، م٣، ص٤٥٩ - ٤٦٧.

(٨٥) الصفدي، كتاب الوافي بالوفيات، ج٩، باعتناء يوسف فان اس (فيسبادن، ١٩٧٤م)، ص٤٧١ - ٤٧٢؛ المقريزي، المصدر نفسه، ص٣٨٥ - ٣٨٦. وحول تاريخ هذا الاتفاق، قارن بابن يحيى، تاريخ بيروت، ص٥٩.

(٨٦) ابن العبري، تاريخ الزمان، نقله إلى العربية اسحق أرملة (بيروت، ١٩٨٦م)، ص٣٠٧ - ٣٠٨؛ أبو الفدا، كتاب المختصر في أخبار البشر، ج٣ (بيروت - لا.ت)، ص١٩٣ - ١٩٤.

(٨٧) أبو الفدا، المصدر نفسه، ج٤، ص٣؛ المقريزي، المصدر السابق، ج١/٢، ص٥٤٥؛
Cl. CAHEN. La Syrie du Nord à l'époque des Croisades et la principauté d'Antioche. Paris 1942, p.717.

(٨٨) ابن عبدالظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق عبدالعزيز الخويطر (الرياض، ١٩٧٦م)، ص٣٢٥ - ٣٢٧.

(٨٩) N. ELISSÉEFF. Art. «Hisn al - Akrad, EI2, III, p.520 - 523.

(٩٠) ابن عبدالظاهر، المصدر السابق، ص٣٧٩ - ٣٨٠.

(٩١) ابن عبدالظاهر، المصدر نفسه، ص٣٨٣؛ CAHEN. La Syrie du Nord, p.718.

(٩٢) مفضل بن أبي الفضائل، النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد، نشر بلوشيه (باريس ١٩١٩ - ١٩٢٩م)، ص٥٣٤ - ٥٣٥.

(٩٣) ابن عبدالظاهر، المصدر السابق، ص٤٤٥ - ٤٤٧.

(٩٤) للاطلاع على هذين العاملين، راجع:
أحمد حطيط، تاريخ لبنان الوسيط/ دراسة في مرحلة الصراع المملوكي - الصليبي (بيروت، ١٩٨٦م)، ص٦٦ - ٧٠.

(٩٥) اسطفان الدويهي، تاريخ الأزمنة، ص١٣٥، راجع أيضاً:
K. SALIBI. Art. «Maronites of Lebanon under Frankish and Mamluk Rule», Arabica, IV, p.288 - 303.

(٩٦) الدويهي، المصدر نفسه، ص١٤٦؛ SALIBI, Ibid, p.294 - 295.

(٩٧) R. GROUSSET. Epopée des Croisades (Paris, 1936), p.377.

(٩٨) JACAPO D'ORIA. Annali du J.D'Oria. Parties I a - II, vol VIII, p. 204, 205 et 207.

(٩٩) SETTON. A History of the Crusades, II, p.592.

(١٠٠) أبو الفدا، كتاب المختصر، ج٤، ص٢٣؛ المقريزي، السلوك، ج١/٣، ص٧٤٧؛ GROUSSET. Epopée, p.378; CAHEN, la Syrie, p.721.

(١٠١) المقريزي، المصدر نفسه، ص٧٤٨.

(١٠٢) N. ELISSÉEFF. Art «Batrun» EI_2, I,p.1135.

(١٠٣) المقريزي، المصدر السابق، ج١/٣، ص٧٤٨.

(١٠٤) ابن يحيى، تاريخ بيروت، ص٢٤.

(١٠٥) CAHEN. op. cit, p.714.

(١٠٦) ابن عبدالظاهر، الروض، ص٢٩٥ ـ ٢٩٨.

(١٠٧) حول العمليات العسكرية المملوكية ضد صور وصيدا وبيروت وما تخللها من مفاوضات وهدن بين المماليك والفرنجة، راجع:
أحمد حطيط، تاريخ لبنان الوسيط، ص٨٨ ـ ١٠٢.

(١٠٨) يوسف الدبس، تاريخ سوريا، ج٦ (بيروت، ١٩٠٢م)، ص٣٠٨.

(١٠٩) أحمد حطيط. الكارمية وتجارة الكارم في عصر المماليك. مجلة الفكر العربي، عدد ٥٤، كانون الأول سنة ١٩٨٨، ص١٧٠.

الفصل السادس

جبل لبنان في عهد المماليك(*)
١٢٩١ ـ ١٥١٦م

الدكتور كمال الصليبي

أستاذ التاريخ في الجامعة الأميركية في بيروت

انتهى حكم الفرنجة ببلاد الشام في عهد الأشرف خليل (١٢٩٠ ـ ١٢٩٣م) بسقوط عكا سنة ١٢٩١م. وسيطر مماليك مصر على هذه البلاد وركّزوا اهتمامهم في إعادة تنظيمها، وأقاموا فيها ست ولايات دُعيت كل منها مملكة، أقيم عليها نائب للسلطنة تعيّنه الحكومة المركزية لدولة المماليك في القاهرة، فنعمت البلاد الشامية بإدارة منتظمة طوال قرنين ونيّف.

وكانت مملكة دمشق أكبر هذه الممالك الشامية وأهمها، تتبعها بالترتيب ممالك حلب، طرابلس، حماه، صفد والكرك. وتولّى نائب السلطنة في كلّ ولاية إدارة بيروقراطية، عسكرية ودينية ومدنيّة، شبيهة إلى حد بعيد بالإدارة المعتمدة في القاهرة. وطوال القرن الرابع عشر الميلادي شمل هذه البلاد استقرار عام لم تشهده منذ عهد الأمويين أو ربّما منذ العهد الروماني.

ويعود الاستقرار الذي عمّ بلاد الشام في ظل المماليك الأوائل إلى عدد من العوامل. فهناك أولاً ما تمتّع به المماليك من احترام عام، باعتبارهم أبطال الإسلام الذين حاربوا ـ ثم قضوا في النهاية ـ على عدوين للإسلام في الشام: الفرنجة والمغول. وهناك ثانياً كفاءة آلتي المماليك العسكرية والبيروقراطية، وكلاهما يعملان تحت الرقابة الدقيقة لسلسلة من السلاطين الأكفاء. وهناك ثالثاً ما تمتّعت به البلاد الشامية والمصرية في ذلك الحين من رخاء اقتصادي بسبب ازدهار تجارة التوابل مع أوروبا، وعلى الأخصّ مع مدينة البندقية بإيطاليا. وهناك رابعاً تزايد أهمية المدن الشامية، لا كمراكز للإدارة المدنية والعسكرية الكفوءة وحسب، بل

(*) مترجمة عن الإنكليزية.

كذلك كمراكز لثروة تجارية هائلة منحتها السيطرة على المناطق الريفية والقبلية المجاورة بشكل لم يسبق له مثيل.

ولعلّ أهمّ عوامل الاستقرار في تلك الفترة يعود إلى أن قيام دولة المماليك في الشام ترافق مع انتصار المذهب السنّي على سائر المذاهب الإسلامية فيها، وهي: مذهب الشيعة الإمامية، والإسماعيلية، والنصيرية، والدروز. وقد بدأت سيطرة المذهب السنّي في العقود الأخيرة من القرن الحادي عشر الميلادي، مع وصول حكم السلاجقة إلى البلاد. لكن انتصاره لم يكتمل إلا بقيام حكم المماليك، ومحاولاتهم لقمع الشيعة بالقوّة العسكرية في جبل لبنان بشكل خاص، وربّما في غيره من الأماكن. أضف إلى ذلك أن دخول بلاد الشام تحت حكم المماليك أنهى المعارضة المسيحية لهيمنة الإسلام على المنطقة. فقبل وصول الفرنجة إلى هذه البلاد، كانت التمرّدات المسيحية على الحكم الإسلامي فيها أكثر شيوعاً ممّا يُعتقد عادة. ففي ذلك الحين كان في وسع الملكيّين والأرمن في البلاد أن يعتمدوا دائماً على مساعدة بيزنطية. وكان هذا واقع الأمر بوجه خاص خلال القرنين العاشر والحادي عشر الميلاديين، عندما كان البيزنطيون يحتلّون أنطاكية ومناطق أخرى من وادي العاصي. أمّا بقية المسيحيّين - وهم من اليعاقبة أو الموارنة - فكانوا ينظرون إلى الإسلام آنذاك نظرة عداء. وعند قدوم الفرنجة تعاون المسيحيون الموارنة والأرمن فعلاً مع الحكم الفرنجي، وربّما فعل ذلك بعض الملكيّين الذين انقطعوا عن بيزنطية. ولمّا طُرد الفرنجة من الشام، لم يعد في وسع هؤلاء المسيحيين الاعتماد على الدعم الفرنجي. وفي الوقت ذاته كانت بيزنطية قد فقدت سيطرتها على الأناضول لصالح دولة السلاجقة التي قامت بعد عام ١٠٨٥م بمدينة قونية، ثم على الدويلات التركمانية ومنها إمارة آل عثمان - التي قامت على أنقاض مملكة قونية بعد العام ١٣٠٠م. وتركت هذه التطوّرات مسيحيّي الشام في عزلة سياسية لم يسبق لها مثيل، ممّا سهّل على المماليك إقامة هيمنة إسلامية سنّية في كل المناطق.

١ - إدارة المماليك في جبل لبنان

قبل مجيء المماليك كانت بعض أجزاء بلاد الشام (أنطاكية، طرابلس، الساحل الفلسطيني) تحت حكم الفرنجة، في حين كانت المناطق الداخلية منظمة كممالك أو مقاطعات أيوبية في حلب وحماه ودمشق وحوران وشرق الأردن. ولكي يتمكّن المماليك من إدارة البلاد أعادوا تنظيمها في ست ممالك كما سبقت الإشارة. وقُسِّمت أكبر هذه الممالك - وهي مملكة دمشق - إلى أربعة أقسام سُمِّيت «الصفقات»، يتولّى كلّاً منها نائب. كان من بين هذه الصفقات تلك المسمّاة الصفقة الشمالية، ومقرّ نائبها في بعلبك. والصفقة الشمالية هذه تضم أربع مناطق إدارية تشمل معظم الأراضي اللبنانية حاليّاً، وهي نيابة بعلبك الخاضعة

لنائب بعلبك، ونيابة البقاع، وعلى رأسها نائب مساعد يقيم في بلدة كرك نوح قرب زحلة الحالية، ثم ولاية بيروت وولاية صيدا، ولكل منها والٍ أو متولٍّ خاصّ. وكانت نيابتا بعلبك والبقاع تشملان كلّ الأرض البقاعية، من أطراف حمص شمالاً إلى منعطف نهر الليطاني جنوباً. أمّا ولاية بيروت فكانت تمتد على الساحل والجبل من نهر الكلب حتى نهر الدامور، وتتبعها أرض ولاية صيدا من هناك حتّى نهر الليطاني. وفي حين كانت المنطقة الجبلية التابعة لصيدا تسمّى الشوف، كانت المنطقة الجبلية التابعة لبيروت تضمّ نواحي الغرب والمتن وكسروان.

وكان جبل لبنان إلى الشمال من كسروان يشكّل جزءاً من مملكة طرابلس. وكانت أرض المملكة هذه تمتدّ شمالاً عبر جبل النصيريّة حتى الحدود التركية الحالية تقريباً. وإلى جنوب نهر الليطاني شكّلت منطقة جبل عامل (وهي المسمّاة بلاد بشارة) النصف الشمالي من مملكة صفد. وهكذا كانت أراضي لبنان الحالية تابعة أيام المماليك لثلاث ممالك شامية مختلفة. ولا يمكن تناول تاريخها إلا وفقاً لذلك.

وفيما يتعلّق بتاريخ جبل عامل، من مملكة صفد، فإن المعلومات عن الموضوع نادرة للغاية، وغير قابلة للسرد بشكل منتظم. وفي مدينة طرابلس، وهي عاصمة مملكة طرابلس، كان الحكم بإمرة نائب للسلطنة معيّن مباشرة من القاهرة. أمّا في بعلبك فكان النائب المعيّن من دمشق يترأس الإدارة المحلية وبإمرته قوّة عسكرية تتألّف من مماليك نظامية يُرسلون إليه من دمشق، ومجنّدين محلّيّين من نوعين

أولاً، «المجاهدون» المتطوّعون الذين يعيشون من إيرادات الأوقاف التي أوقفها على هؤلاء المقاتلين الأيوبيون وأسلافهم في بلاد الشام.

ثانياً، وهم أكثر أهمية، المجنّدون المحلّيّون المعروفون باسم أجناد الحلقة. وهؤلاء هم قوات من الخيّالة من غير المماليك كانوا يتمتعون تقريباً بوضع الخيّالة النظاميين، قبل أن ينتهي وجود الحلقة في أواخر القرن الرابع عشر الميلادي. وكان ضبّاط الحلقة، مثل ضبّاط المماليك، لا يتلقّون رواتب مباشرة، بل كانوا يعوَّضون بما يسمّى الإقطاع، أي الحق في جباية عائدات الضرائب لمناطق معيّنة، إمّا مباشرة أو عن طريق ديوان الجيش. وبتعبيرات ذلك العصر كان ضباط الحلقة - شأن ضباط المماليك الآخرين - يلقّبون بالأمراء.

وكان هؤلاء الأمراء، في جيش المماليك النظامي، من ثلاث مراتب: أمراء المائة أو كبار الأمراء، وأمراء الأربعين، وأمراء العشرة. وتشير الأرقام في هذه الألقاب الثلاثة إلى الحد الأدنى من الخيّالة الذين ينتظر من كل أمير أن يعولهم من إقطاعه حسب رتبته. وللضابط من رتبة أمير الأربعين أو أمير المائة امتياز «الطبلخانة»، أو فرقة الموسيقى العسكرية. ولهذا

السبب كان أمير الأربعين يسمى أمير الطبلخانة. ونادراً ما كان أعلى الضباط رتبة داخل الحلقة من أمراء الأربعين، وأحياناً ما كانوا أمراء لأقل من عشرة، مثل أمراء الخمسة، إلا أنه كان مسموحاً لهم - مراعاة لمكانتهم المحلية - ببعض الاستثناءات، كالحق في أن تكون لهم طبلخانة، حتى لو كانوا أدنى رتبة من أمير الأربعين.

ولجأ المماليك إلى استخدام المستوطنين القبليين أو بالأحرى المستوطنين العسكريين التركمان، إلى جانب قوات المجاهدين والحلقة، لحراسة بعض الأقاليم الاستراتيجية. وحتى عام ١٣٨٢م كان السلاطين المماليك وكبار أمرائهم من التركمان أي من المجموعات القبلية التركية، الأمر الذي قد يفسّر اعتمادهم على التركمان للأغراض العسكرية حيث تدعو الحاجة. وكانت إحدى مستوطنات هؤلاء التركمان في جبل لبنان عند نهر الكلب حيث توجد مسالك جبلية هامّة لا بدّ من الاهتمام بحراستها. ومن الأماكن الأخرى المستوطنة من التركمان سفوح جبل عكّار، وهو الجبل الذي يطلّ على الممرّ الاستراتيجي الرابط بين الداخل الشامي وساحل بلاد طرابلس.

٢ - الجغرافيا الطائفية نحو العام ١٣٠٠م

حين قام نظام المماليك في بلاد الشام أوّل الأمر كان سكان أراضي لبنان الحالية أساساً من المسلمين. ولكن في غياب التسجيلات لا يمكن التحدّث عن هذه المسألة بدقّة وإنما بشكل افتراضي. ومن المؤكد أن الطوائف المسيحية كانت موجودة آنذاك في المدن الساحلية: طرابلس وبيروت وصور وربّما أيضاً في صيدا. وليس هناك ما يشير إلى وجود مسيحي في المناطق الجبلية التابعة لبيروت وصيدا في ذلك الحين. وقد كانت الغلبة في كسروان للشيعة، مع أقلّية من الدروز، وربّما بعض المسيحيّين. وكان جنوب كسروان أرضاً درزية تضم مجموعات من القرى السنّية والشيعية المتفرّقة. وكان وادي التيم أرضاً درزية تقيم فيها نسبة كبيرة من السنّة، وربّما بعض المسيحيين. وكان جبل عامل شيعيّاً، ربّما مع أقلّية من المسيحيين. أمّا المنطقة التي كان يسودها المسيحيون، فكان ابتداؤها شمال كسروان - وفي واقع الأمر شمال نهر إبراهيم. والمنطقة المسيحية هذه تمتد من هناك حتّى تخوم طرابلس. غير أن الوجود المسيحي لم يكن قويّاً بعد منطقة جبة بشري. ففي جبل الضنّية، وكذلك في جبل عكّار، كان السكان أساساً من المسلمين السنّة. وربّما كان هناك وجود لمجموعات من طائفة النصيرية.

٣ - المقدّمون والشيوخ والأمراء

كان هناك في جميع أنحاء المنطقة التي نتحدّث عنها ثلاثة أنواع من القيادة، تميّزت عن

بعضها بعضاً باللّقب. أوّلاً، كان هناك رؤساء القرى المسمّون بـ «المقدّمين»، والذين يبدو أنهم كانوا من الأعيان الريفيين، يستمدون سلطتهم من نوع من اعتراف الحكومة بهم، كما يبدو أنه كان لهم دور في جباية الضرائب من مناطقهم، حيث كانوا مسؤولين أيضاً عن حفظ النظام. وكان أشهر هؤلاء المقدمين تاريخياً مقدمو جبة بشري الموارنة. إلا أن هناك مقدّمين آخرين معروفين، من بينهم آل صبح وآل حنش من مقدّمي السنّة في البقاع، وآل شهاب من مقدّمي السنّة في وادي التيم، وآل معن من المقدّمين الدروز في الشوف، وغيرهم. وكان آل الصواف وآل أبي اللمع من مقدّمي الدروز في المتن، وآل حرفوش من مقدّمي الشيعة في بعلبك. كما كان هناك مقدّمون من السنّة في جبل الضنية، وجماعة من مقدمي قرى ثانوية في أماكن أخرى.

أمّا الشيوخ فيبدو أنهم - على عكس المقدّمين - كانوا رؤساء عشائر محلّية. ففي حين كان المقدّم شخصاً حائزاً على لقب وظيفي، كان الشيخ فرداً من أفراد أسرة أو بيت من الشيوخ يقف تقليديّاً على رأس عشيرة ما. وفي الحالات التي كانت فيها العشيرة تسيطر على قرية أو ناحية، كان كبير أسرة مشايخها على ما يبدو هو رأس القرية أو الناحية، وإنما بطريقة تختلف عن طريقة المقدّم. ففي حين كان منصب المقدم يتم بالتعيين بشكل أو بآخر لم يكن الشيخ معيّناً، وإن كان من الممكن أن يعيّن الشيخ مقدّماً كما حدث في وقت من الأوقات في جبة بشري. أضف إلى ذلك أن المقدّمية اتجهت في معظم الأحوال إلى أن تكون حكراً على بعض العائلات التي تولّت المنصب لعدّة أجيال. وهي حقيقة كثيراً ما طمست من الفارق الأساسي بين طبيعة سلطة المقدّم وطبيعة سلطة الشيخ.

نحن نعرف المزيد عن المقدّمين والشيوخ من التواريخ التي كتبت عن هذه الفترة، والتي كتبها مؤرّخون موارنة ودروز. والمؤرّخون هؤلاء كانوا أكثر اهتماماً بالأثر الإداري والسياسي لدولة المماليك على طائفتهم منهم بالمنظمات فجاء بالتالي حديثهم عن المقدّمين أكثر منه عن الشيوخ. ورغم ذلك فإنه من الممكن أن نجمع بعض المعلومات عن طبقة الشيوخ من مصادر متفرّقة. ونحن نعرف من تاريخ الفترة العثمانية وجود مشيخات شيعية قديمة العهد في جبل عامل: آل منكر وآل صعب وآل بشارة. وكانت هناك مشيخات شيعية أخرى مثل آل المستراح في جبّة المنيطرة بين كسروان وناحية جبيل، كما كانت هناك أسر مشايخ من الموارنة قرب ناحية العاقورة، بعضهم على رأس الموارنة القيسيين المحليين، وآخرون على رأس الموارنة اليمنيين. والواقع أن موارنة العاقورة وحدهم هم الذين عرف عنهم الانقسام إلى قيسية ويمنية في جبل لبنان في فترة المماليك. كما كانت هناك عائلات مشايخ موارنة كذلك في جبة بشري مثل موارنة إهدن. وتشير التواريخ الدرزية إلى أسماء بعض مشايخ الدروز الأفراد، وأساساً في الشوف، وترد كذلك إشارات إلى بعض العشائر الدرزية، مثل

الطوارق، الذين كان لهم بلا شك شيوخهم.

أمّا الأمراء ـ سواء كان أصلهم من المقدمين أو من الشيوخ ـ فهم أسر من الأعيان المحليين، من المسلمين أو الدروز، انخرط أفرادهم في أوائل فترة المماليك في صفوف جند الحلقة، وتلقّوا الإقطاعات مقابل خدماتهم العسكرية. وكان لقب الأمير يطلق على ضابط الحلقة، كما سبق. وكان الإقطاع يمنح لكلّ أمير بمنشور خاص. غير أن لقب «أمير» أصبح يطلق محلياً على كل أفراد الأسر التي كان رجالها يعملون في الحلقة على أساس منتظم. وفضلاً عن ذلك، فقد استمرّت هذه الأسر تطلق على نفسها، ويطلق عليها الآخرون، لقب الإمارة حتى بعد أن حلّت الحلقة. ومن بين أسر الأمراء هذه نعرف آل بحتر الدروز في الغرب، في جبل بيروت، الذين بدأوا يعملون كضباط أو أمراء في ظل حكام دمشق في القرن الثاني عشر الميلادي، قبل وقت طويل من مجيء المماليك، كما عمل مقدّمو آل صبح في البقاع ورؤساء التركمان في كسروان في الحلقة كأمراء، وعمل كثيرون غيرهم ليس لدينا سوى معلومات أقل عنهم. وكان الأمراء ـ بخدمتهم العسكرية وبدرجة أكبر بحيازتهم للإقطاع ـ يتركون لأسرهم ثروة ومكانة اجتماعية توارثتها الأجيال في كثير من الحالات، مما جعل من هذه الأسر طبقة خاصّة.

٤ ـ الموارنة والكنيسة المارونية

لم يكن الموارنة ـ في فترة المماليك ـ أكبر وأهم طائفة مسيحية في أراضي لبنان الحالية فقط، بل كانوا كذلك الطائفة الوحيدة التي يُعرف تاريخها، أولاً لأنّه موثّق، وثانياً لأنهم حرصوا على كتابته. وفي الأصل كان الموارنة يقطنون كامل وادي العاصي بما فيه جبل لبنان الذي يعدّ بشكل ما الضفة الغربية لأعالي نهر العاصي. ووفقاً لما يقوله مؤرّخوهم فقد انفصل الموارنة عن الكنيسة البيزنطية، وجعلوا من أنفسهم كنيسة مستقلة في أواخر القرن السابع (بعد عام ٦٨٠م) حين كانت بلاد الشام في الواقع تحت الحكم العربي. وفي ذلك الحين ـ وأيضاً كما تقول تقاليدهم ـ كان الموارنة يعانون اضطهاد بيزنطية حين لم تكن الحدود السياسية بين بيزنطية والإسلام قد رُسمت بشكل قاطع. ويذكر المؤرّخون المسلمون أن الكنيسة المارونية الخاضعة لبطريركها الخاص (المسمى الأنطاكي) تأسّست في الواقع قبل التاريخ المذكور آنفاً بقرن، في زمن الأمبراطور البيزنطي موريس (٥٨٢ ـ ٦٠٢م). وأيّاً كان الأمر فقد انفصلت الكنيسة المارونية عن بيزنطية، التي استمرّت ـ ككنيسة وكدولة ـ معادية بشدة للموارنة. وثمة أمر واحد مؤكّد، وهو أنه حين بدأ البيزنطيون يعيدون احتلالهم لوادي العاصي في سنة ٩٦٩م كان الموارنة مقيمين هناك، كما يشهد بذلك المؤرخون المسلمون. وبانتهاء هذا الاحتلال البيزنطي للمنطقة في سبعينات القرن الحادي عشر الميلادي لم يكن من موارنة

خارج شمال لبنان، إلا موارنة حلب التي عجز البيزنطيون عن احتلالها. وظلّ الموارنة طائفة مسيحية شامية معزولة حتى وصول الفرنجة. وفي القرن الثاني عشر الميلادي بدأ البطاركة الموارنة للمرّة الأولى يقيمون علاقات مع روما. وفي ذلك الحين كان عدد من الزعماء الموارنة ـ وهم على الأرجح مقدمو القرى وأتباعهم ـ يلتحقون بالخدمة العسكرية لأصحاب طرابلس من الفرنجة أو لأعضاء أسرة امبرياشي الجنوية الذين كانوا سادة جبيل. وبحلول عام ١١٨٠م كانت الكنيسة المارونية قد وافقت من حيث المبدأ على الالتحاق بروما رغم المعارضة الشعبية القوية. وفي عام ١٢١٥م دعي البطريرك الماروني أرميا العمشيتي لحضور مجمع للكنيسة الكاثوليكية هو مجمع لاتران الذي دعا إليه البابا اينوسنتوس الثالث. لكن المعارضة المارونية للاتحاد مع روما استمرّت طوال القرن الثالث عشر الميلادي. ومع تفاقم هذه المعارضة حصل انشقاق في الكنيسة المارونية تمّ بموجبه انتخاب بطريركين مارونيين سنة ١٢٨٢ بدلاً من بطريرك واحد. وفي العام التالي قُتل أحد هذين البطريركين ـ ومن غريب الأمر أنه البطريرك الذي كان يعارض الفرنجة والاتحاد مع روما ـ حين أغارت قوات المماليك على قلعته في الحدث بناحية بشري. على أن الافرنج خرجوا من بلاد الشام تماماً بحلول عام ١٢٩١م تاركين الموارنة وحدهم. وإذ شعر الموارنة بالأمان بعد ذلك، صاروا يحبّذون تحقيق الاتحاد مع روما أكثر من قبل، على أمل أن يوفّر لهم هذا الاتحاد بعض الحماية من الخارج.

ومن حسن حظ الموارنة أن سلاطين المماليك كانوا على علاقة ممتازة بإحدى الدول الكاثوليكية، وهي جمهورية البندقية. ففيما بين القرن الثالث عشر الميلادي وأوائل القرن السادس عشر الميلادي كانت البندقية تسيطر على التجارة بين أوروبا والشرق، وخصوصاً تجارة التوابل، وكانت دولة المماليك بمصر شريكة البندقية في هذه التجارة، التي استخدمت موانىء الشام، ولا سيما بيروت وطرابلس، كمحطات هامّة. ولعلّ المماليك سمحوا للبعثات التبشيرية الكاثوليكية ـ بدءاً بالأخوة الصغار الفرنسيسكان ـ بإقامة مقر دائم لبعثة الأرض المقدّسة (تيرّا سنتا) الخاصّة بهم في القدس، مع كنيسة تابعة لهذه البعثة في بيروت، كإيماءة ودّية للبندقية. وكان الأخوة الفرنسيسكان، على كلّ حال، هم صلة الوصل بين الكنيسة المارونية والبابوية في روما حتى نهاية عهد المماليك.

وفي العقود الأولى من القرن الخامس عشر الميلادي توجّهت الأمبراطورية البيزنطية ـ وقد طوّقها الأتراك العثمانيون ـ إلى روما طالبة مساعدة العالم المسيحي الغربي، مقابل وعد بوضع حد لانشقاق بيزنطية عن كنيسة روما. وهو الانشقاق الذي بدأ سنة ١٠٥٤م. ولبحث إنهاء الانشقاق، دعا البابا يوجينيوس الرابع إلى مجمع مسكوني في فلورنسا سنة ١٤٣٩م، على أن يحضره البطريرك الماروني. ولما لم يتمكن البطريرك من الذهاب بنفسه أرسل كبير فرنسيسكان بيروت لتمثيله. لكن مجمع فلورنسا ـ الذي انتقل إلى فيرارا واستمر حتى سنة ١٤٤٤م ـ لم

ينجح في إقناع الكنيسة البيزنطية بإنهاء الانشقاق. وحتى ذلك الحين كانت بابوية روما تعترف ببطريرك الملكيين - الذي يتبع بيزنطية - كبطريرك لأنطاكية. وأمام اليأس من إنهاء الانشقاق بدأ بابوات روما، بعد مجمع فلورنسا، يخاطبون بطاركة الموارنة للمرة الأولى بلقب بطريرك أنطاكية. وفي العام ١٤٥٠م، عُين الأخ الفرنسيسكاني المسمّى غريفون مستشاراً رسمياً للبطريرك الماروني، واستمر في هذا المنصب حتى العام ١٤٧٥م حيث أرسى أسس توافق أوثق بين الموارنة والتقاليد والطقوس الرومانية الكاثوليكية. وفي العام ١٤٧٠م رتّب الأخ غريفون سفر ثلاثة شبان موارنة إلى إيطاليا للدراسة - ومن بينهم الأخ غبريال، واسمه الأصلي جبرايل بن القلاعي. وأصبح ابن القلاعي هذا، عند عودته من إيطاليا سنة ١٤٩٣م، هو المستشار الكاثوليكي الفرنسيسكاني للبطريرك الماروني.

وبحكم التقاليد، كان البطريرك الماروني يُنتخب على يد مجمع من أربعين أسقفاً، إلّا أن هؤلاء الأساقفة لم تكن لهم أبرشيات يعملون فيها، والأرجح أنهم لم يكونوا إلّا الممثلين القبليين أو الإقليميين لأهم العشائر أو النواحي المارونية على المستوى الكنسي. وكان البطريرك ذاته يتصرف كرئيس لاتحاد قبلي أكثر منه رئيساً لكنيسة. ولم يكن للبطريرك - من العام ١٢٣٠م حتى أربعينات القرن الخامس عشر الميلادي - مقرّ ثابت، إذ كان يحظى بتأييد بعض العشائر المارونية في حين كانت تعارضه في كثير من الأوقات عشائر أخرى. فكان يضطر بالتالي إلى الإقامة حيث يشعر بالثقة في تأييده. وفي العام ١٣٦٥م أدّت غارة بحرية شنّها ملوك قبرص الفرنجة على الإسكندرية إلى انفجار موجة من الاضطهادات للمسيحيين في مصر والشام. وانتهز الفرصة بعض الموارنة المعارضين للبطريرك - وكان حينئذ جبرائيل الحجولاوي - فاتهموه بالزنا والفساد أمام سلطات دولة المماليك في طرابلس، حيث أعدم حرقاً سنة ١٣٦٧م. والكنيسة المارونية تذكره كشهيد.

٥ - بشرّي وقنوبين

كان من الطبيعي أن ينظر المماليك إلى الموارنة نظر شكّ في أوائل عهدهم بسبب مساعدة أبناء هذه الطائفة للفرنجة خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين. ولا بدّ أن أيّ تسامح لقيه الموارنة من المماليك بعد ذلك الوقت كان راجعاً إلى الصداقة التي كانت تربط هؤلاء بالبندقية. على أنه بعد العام ١٢٩١م لحق كثير من الموارنة فلول الإفرنج إلى قبرص، حيث كانت أسرة لوزينيان الحاكمة حتى العام ١٤٢٥م تقف إلى جانب جنوى ضد كلٍ من البندقية والمماليك. وكان الجنويّون في ذلك الحين يستخدمون قبرص للإضرار بمصالح البندقية في شرق البحر الأبيض المتوسط، حيث كانت سفنهم تقوم بمهاجمة الموانىء المصرية والشامية التي تستخدمها سفن البندقية. ومن المؤكد أن المماليك لم يكونوا لينظروا بعين الرضا إلى

العلاقة بين الموارنة وفرنجة قبرص، ولا كانوا يرتاحون للنصارى الملكيين الذين اعتبرهم المسلمون دائماً عملاء طبيعيين لبيزنطية. وكان المسيحيون الوحيدون الذين وثق بهم المماليك هم أنصار مذهب الطبيعة الواحدة للمسيح المتمثّلون بأقباط مصر ويعاقبة الشام، لأن كلاً من البيزنطيين واللاتين كانوا ينظرون إلى أنصار الطبيعة الواحدة هؤلاء على أنهم هراطقة خبثاء. وبفضل تمتّع اليعاقبة برضا المماليك فقد ازدهروا في بلاد الشام أكثر من أي وقت سابق أو لاحق، وجاء كثير منهم للعيش بين الموارنة في شمال لبنان.

وفي العام ١٣٨٢م انتهى حكم أسرة المماليك الأتراك في القاهرة وجاء دور المماليك الشراكسة. وفي بشرّي أسرع المدعو يعقوب بن أيّوب إلى التقرّب من النظام الجديد، ممّا ساعده ليصبح مقدّماً أو كاشفاً (مسؤولاً عن جباية الضرائب) في جبّة بشرّي بكاملها. وهكذا قامت مقدّمية بشري، التي استمرّت في سلالة يعقوب بن أيوب حتّى العام ١٥٤٧م، ثم في فرع من فروع السلالة ذاتها حتى العام ١٦٢١م. وحين أطاح أنصار النظام التركي السابق في سنة ١٣٨٩م بالسلطان برقوق أول السلاطين الشراكسة في القاهرة (١٣٨٢ - ١٣٨٩م)، وفرّ هذا من سجنه ليستجمع قواته في بلاد الشام تمهيداً لعودته إلى السلطنة، كان مقدّم بشري وأتباعه من أشد أنصاره. بل إن هناك قصة تقول إن برقوق عند عودته إلى الحكم كافأ دير قنوبين وغيره من أديرة جبة بشرّي عرفاناً بالجميل. ومن المؤكد أن جبة بشرّي تمتّعت بوضع ممتاز في ظل حكمه وحكم خلفائه.

وكانت مقدميّة بشرّي قد ترسّخت العام ١٤٣٩م حين أرسل البطريرك الماروني راهباً فرانسيسكانيّاً ليمثله في مجمع فلورنسا. وأثار هذا العمل شكوك سلطات المماليك في طرابلس، وكذلك الرأي العام الإسلامي هناك. وكان البطريرك يقيم حينئذ في ميفوق بناحية البترون، وجاءت جماعة من مسلمي طرابلس لمهاجمة مقر البطريركية هناك ونهبه. وعندئذ قبل البطريرك يوحنا الجاجي دعوة مقدّم بشري، ونقل مقره إلى قنوبين.

وتأكيداً لهذا التكافل الجديد بين الكنيسة المارونية ومقدّمية بشري بدأ البطاركة المارونيون يعيّنون المقدّمين في منصب كنسي هو منصب الشدياق مضفين عليهم بذلك لقباً كنسيّاً، وإن كان متواضعاً.

ونظراً لما تمتّعت به جبة بشري من ازدهار وأمن في ظل المقدّمين جاء كثير من اليعاقبة الميسورين من مختلف المناطق الشاميّة للإقامة فيها. وإذ بدأ هؤلاء اليعاقبة بشراء أراضي تلك الناحية الخصبة أثاروا عداء الفلاحين ورجال القبائل من الموارنة، خصوصاً في ناحية إهدن. وكان اليعاقبة قد أقاموا أديرة وكنائس في بشري وإهدن وحولها، واجتذبوا عدداً من الموارنة للانضمام إلى طائفتهم، فكان في ذلك ما أثار عداء الكهنوت الماروني بمن فيهم البطاركة،

وقد وجد هؤلاء أن الوافدين الجدد يقوضون سلطتهم. وهذا ما وجدته أيضاً بعثات الفرنسيسكان التبشيرية التي كانت تحاول جاهدة تعزيز كثلكة الكنيسة المارونية. ومن ناحية أخرى مال المقدمون إلى محاباة اليعاقبة، الذين أسهمت إقامتهم في جبة بشرّي في إثرائها وإثراء زعمائها. لكن نفوذ اليعاقبة المتزايد انهار آخر الأمر نتيجة تحرّك شعبي ماروني في إهدن العام ١٤٨٨م. وعمل جبرائيل بن القلاعي جاهداً عند وصوله إلى جبة بشرّي كمستشار للبطريرك الماروني سنة ١٤٩٣م على مكافحة واجتثاث ما بقي من هذا النفوذ اليعقوبي بين الموارنة في هذه المنطقة وفي غيرها من الأماكن.

٦ - رسالة ابن القلاعي

تسيطر شخصية ابن القلاعي على تاريخ الموارنة في العقود الأخيرة من فترة المماليك، كمستشار للبطريرك الماروني، ثم كأسقف لقبرص في نيقوسيا، حيث توفي العام ١٥١٦م. وقد عمد هذا الراهب الفرنسيسكاني الماروني الأصل إلى استخدام الزجل كوسيلة لتلقين أبناء طائفته تعاليم الكثلكة البابوية القويمة. وأهمّ ما كتبه ابن القلاعي في الزجل هو قصيدته الشهيرة المسمّاة «مديحة على الجبل». وقد صوّر الموارنة في هذه القصيدة على أنهم شعب اختاره الله، ووضعه في جبل لبنان، وهو القلعة الطبيعية المنيعة، ليكون هو المدافع عن مسيحيي الشرق ضد الغزو الإسلامي، وعن استقامة المعتقد ضد أخطار الانشقاق الملكي الخبيث («سم» الملكيين حسب تعبيره) والهرطقة اليعقوبية. وقدم ابن القلاعي في ملحمته الصغيرة هذه تاريخاً خياليّاً لطائفته، مبرزاً مزايا الشعب الماروني، ومشدّداً على استقامة معتقدهم الدائم على المذهب الروماني الكاثوليكي. ويبدو عمله للذوق الحديث مليئاً بالتطرف العِرْقي والطائفي، فضلاً عن أنه مشوّش تاريخياً، ولا تكاد تكون له قيمة أدبية. غير أن هذا لا ينفي أن تأثيره على طائفته كان شديد الأهمية، وانه ظل الأساس الأول لصورتهم عن أنفسهم عبر الأجيال. ومن المصادفات أن ابن القلاعي توفي العام ١٥١٦م، وهو العام ذاته الذي وضع فيه الاجتياح العثماني نهاية لحكم المماليك في البلاد الشامية.

٧ - البحتريون في الغرب

من بين كل الأسر المحلية التي قامت في مختلف أجزاء لبنان الحالي في أثناء حكم المماليك، يعدّ البحتريون الدروز الأسرة الوحيدة التي يُعرف تاريخها جيداً، وذلك بفضل اثنين من المؤرخين الدروز هما صالح بن يحيى (توفي العام ١٤٣٥م)، وكان هو نفسه أميراً بحترياً، وأحمد بن سباط (توفي العام ١٥٣٣م) الذي كان كاتباً في خدمة الأسرة ذاتها. ويحفظ تاريخ صالح بن يحيى الوثائق التي كانت في يد البحتريين، وهي أمثلة أصيلة نادرة لمراسلات ومناشير رسمية أيام المماليك وما قبلهم.

كان الدروز قد ظهروا في بادىء الأمر كطائفة دينية في مناطق متعددة من الشام في العقود الأخيرة من القرن الحادي عشر الميلادي، حين دعا فريق من الشيعة الإسماعيلية إلى الاعتراف بشخص الخليفة الفاطمي في القاهرة الحاكم بأمر الله (توفي العام ١٠٢١م) على أنه التعبير الحيّ عن وحدة الله. وإذ عجز مؤسّسو العقيدة الدرزية عن تحقيق نجاح كبير في القاهرة فقد قاموا بنشر دعوتهم بين العشائر الإسماعيلية والقرامطة في بلاد الشام، ووجهوا رسائل إلى مختلف رؤساء هذه العشائر، ومنها رسالة إلى أحد أسلاف البحتريين في الغرب، وقد كان هذا أميراً في الخدمة العسكرية للدولة الفاطمية هناك. وفي جملة المناطق التي نجحت فيها الدعوة الدرزية مناطق المتن والغرب والشوف في الجزء الجنوبي من جبل لبنان. وشملت المناطق الأخرى التي صار للدعوة الدرزية شأن فيها وادي التيم، حيث نجح الدروز في استئصال جميع الأشكال الأخرى للإسماعيلية في العقود الأولى من القرن الثاني عشر الميلادي. وفي الوقت نفسه تقريباً دخل بحتريّو الغرب في خدمة دولة الأتابكة البوريّة في دمشق للمساعدة في تعزيز جبهتهم الجبلية ضد أسرة البريزبار، وهؤلاء آنذاك حكام بيروت باسم ملوك الإفرنج في القدس. وذلك ابتداء من العام ١١٤٧م، إن لم يكن من تاريخ سابق. وكان ملوك الفرنجة بالقدس يسيطرون على كامل جبل عامل في منطقة صور، وعلى الشوف في منطقة صيدا. وطوال نحو قرن كان الشوف يشكّل في الواقع الجزء الأساسي من إمارة صيدا الفرنجية. أمّا إلى الشمال من الشوف فلم ينجح الفرنجة إلا في السيطرة على بلدة بيروت، وعلى شريط ساحلي ضيّق تابع للإمارة الفرنجية بالبلدة. وقاد البحتريون الدروز من تخوم الغرب غارات ناجحة ومستمرّة ضد الفرنجة في بيروت إلى حد أن البريزبار تخلّوا عن إمارتهم أخيراً وأعادوها إلى ملك القدس (١١٦٦م). وفي سبعينات القرن الثاني عشر الميلادي أدّت غزوة فرنجية ناجحة ضد المناطق السفلى من الغرب إلى أفول نجم البحتريين عدة سنوات. إلاّ أن صلاح الدين قضى على قوات مملكة القدس في معركة حطين سنة ١١٨٧م. وبعد ذلك استردّ المسلمون بيروت لفترة من الوقت (١١٨٧ - ١١٩٧م)، وتمكن البحتريون بالتالي من القيام بانطلاقات جديدة في منطقة الغرب.

وحين ظهر المماليك على الساحة، وقضوا على آخر ما تبقّى من حكم الفرنجة في بلاد الشام العام ١٢٩١م، كان البحتريون من بين الزعماء المحليّين الكثيرين الذين دخلوا في خدمتهم كأمراء حلقة تابعين لنائب بعلبك. وكان من مهامهم حراسة بيروت التي كان ميناؤها النشيط، وكذلك ميناء صيدا، يتعرّضان لتهديدات دائمة من هجمات الفرنجة المقيمين في قبرص، ومن الجنويّين ومختلف القراصنة المسيحيين وخاصة قراصنة كتلونية بإسبانيا. وكان البحتريّون خلال الفترة الثانية من احتلال الفرنجة لبيروت (١١٩٧ - ١٢٩٠م) قد سلكوا سلوكاً مريباً، محافظين على صلات ودية مع أصحاب بيروت من

الفرنجة، ومع الأيوبيين في دمشق، ومع المماليك في القاهرة. وقد شنّ الدمشقيون عليهم غارة تأديبية في سنة ١٢٥٦م. وحين وصل المغول إلى دمشق، قسم البحتريون صفوفهم بين المغول والمماليك، وحاربوا إلى جانب الفريقين في معركة عين جالوت. وبعد أن كسب المماليك المعركة بقليل أخذ السلطان بيبرس (١٢٦٠ - ١٢٧٧) ثلاثة من كبار أمراء البحتريين أسرى إلى مصر، وأعلن أنه غير مستعد لإطلاق سراحهم قبل أن يغادر آخر الفرنجة البلاد الشامية. وبعد وفاة بيبرس، أفرج عن الثلاثة، لكن السلطان قلاوون (١٢٧٩ - ١٢٩٠م) صادر إقطاعاتهم، وأبقاهم تحت المراقبة الدقيقة، ولم يسمح لهم بالالتحاق بالخدمة العسكرية لدولة المماليك كأمراء في جند الحلقة إلا بعد العام ١٢٩١م. وكانوا في هذا الوقت قد تمكنوا من إثبات جدارتهم من جديد.

وكان الرجل الذي برز حينئذ كأمير بلا منازع بين آل بحتر بالغرب هو ناصر الدين الحسين (توفي العام ١٣٥٠م). ظهر على مسرح الأحداث العام ١٢٩١م، عندما أسندت إليه إمارة صغيرة في جند الحلقة، لكنه سرعان ما نجح بمختلف الوسائل في تطوير مهمته العسكرية المتواضعة إلى رتبة الطبلخانة، وأقام مقرّه في بيروت إلى الغرب من الميناء. وفي هذا الوقت تطور مقرُّه الجبلي في قرية عبيه ليغدو قصراً كبيراً. وحين أجرى المماليك مسحاً لأراضي الإقطاعات في مصر والشام العام ١٣٠٥م، بغية تركيز نظام الإقطاع، أعطوا البحتريين وغيرهم من أمراء الحلقة بالشام إقطاعات بعيدة عن مواطنهم، مما قلّل من سلطتهم المحلية. لكن الحسين نجح في مسعاه لدى السلطات المركزية بمصر بأن تلغي قرارها بالنسبة إلى البحتريين من أبناء أسرته. وهكذا تمكّن البحتريون من استعادة إقطاعاتهم في الغرب. وجمع البحتريون عموماً، والحسين وسلالته بوجه خاص، ثروات كبيرة من عائدات هذه الإقطاعات، وكذلك من إيرادات الصابون الذي كان يصنع من زيوت أشجار الزيتون في الغرب الأدنى، ومن سيطرتهم على ميناء بيروت.

وكان الحسين مهتماً أكثر ما يكون بتعزيز مكانته لا كمجرد أمير حلقة، وإنما كزعيم محلّي. وأقام له في كل من بيروت وعبيه بلاطاً فاخراً كان يستقبل فيه الفقهاء، والشعراء الذين كانوا يؤمونه من مختلف الأنحاء لينعموا بسخائه، ويقرظوه. وهو الوحيد بين شخصيات جبل لبنان وما حوله بين القرنين الثاني عشر والسادس عشر الميلاديين الذي ترد سيرته في كتب التراجم العربية التقليدية التي تسمّى «الطبقات».

وفي ظلّ المماليك الشراكسة تولّى أكثر من واحد من أحفاد الأمير ناصر الدين الحسين منصب متولّي بيروت، وأحياناً بيروت وصيدا معاً.

٨ - المماليك وكسروان

كان للموارنة في عهد المماليك نصيب طيّب من اهتمام الدولة، وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى الدروز، وإلى حدّ أبعد. لكن الأمر لم يكن كذلك بالنسبة إلى الشيعة. والواقع أن المماليك ما كادوا يستكملون طرد الفرنجة من بلاد الشام حتى حوّلوا جميع قواتهم ضد الشيعة في كسروان (كسروان والمتن الشمالي حاليّاً). ولم يكن هؤلاء الشيعة يعتنقون مذاهب دينية غير مقبولة من دولة المماليك السنّية فحسب، بل كان لدى تلك الدولة شعور بأنه لا يمكن الثقة بهم سياسيّاً. وكان السنّيون عموماً يتّهمون الشيعة بأنهم تعاونوا مع الفرنجة ضدهم، كما أنهم قدّموا الملجأ للمغول الهاربين من هزيمتهم في عين جالوت. وكان المغول من العام ١٢٦٠م حتى أوائل القرن الرابع عشر الميلادي ما زالوا يمثلون خطراً على دولة المماليك بالشام. وفي العام ١٢٩١م باءت بالفشل أول حملة للمماليك لإخضاع كسروان، وتبعتها حملة ثانية سنة ١٣٠٠م لم تحقّق كثيراً من النجاح. وفي العام ١٣٠٤م أرسلت بعثة خاصة إلى المنطقة لإقناع الشيعة المحليين بالتخلي عن مذاهبهم الخاصة، وقبول التعاليم السنّية، والتعاون مع الدولة القائمة. إلا أنها لم تحقق أية نتيجة. ومن ثمّ أعلن الجهاد في جميع أنحاء الشام ضد كسروان، وذلك بهمّة خاصة من ابن تيميّة، أبرز الفقهاء السنّيين في عصره. وفي صيف العام ١٣٠٥م شن المماليك هجوماً واسعاً على المنطقة من جهات متعدّدة. واستؤصل الشيعة من كسروان كلّية، وتشتّتوا لبعض الوقت، ودمرت كرومهم وبساتينهم، ونهبت قراهم وأحرقت. وفي كانون الثاني العام ١٣٠٦م دعيت قبائل من التركمان للاستيطان في كسروان، لمراقبة المنطقة وحراسة شعاب نهر الكلب الاستراتيجية الواقعة عند ساحلها.

وأعقب تدمير كسروان هذا أفول سياسي للشيعة في جبل لبنان وما حوله استمرّ طوال حكم المماليك. ولجأ الشيعة في كل مكان إلى التقيَّة. وبدأ شيعة بيروت المحلّيون يتظاهرون بالانتماء إلى السنّة. وفي تلك الأثناء بدأ شيعة كسروان يعودون إلى قراهم ويعيدون بناءها، إلا أنهم كانوا قد تلقّوا ضربة قاسية كقوة قبلية محلية. أضف إلى ذلك أنهم أزيحوا عن التلال الساحلية، ولم تبق لهم إلّا المرتفعات الجبلية الوعرة من منطقتهم، وذلك نتيجة لوجود التركمان قرب الساحل.

أما التركمان هؤلاء فكان رؤساؤهم مجنّدين مع آل بحتر في حلقة بعلبك، ولهم مثل البحتريّين رتبة الأمراء. وكان هؤلاء الأمراء التركمان يعرفون باسم آل كوروغلو، وترجمة الاسم بالعربية «أولاد الأعمى». وكانوا - مثل البحتريين - ينقسمون إلى فرق مناوبة تتولّى حراسة ميناء بيروت والطرق المؤدّية إليه. وفي العام ١٣٨٩ - ١٣٩٠م، حين كان السلطان برقوق، من أسرة الشراكسة، يسعى إلى استعادة عرشه، اتخذ آل كوروغلو موقفاً معادياً في

هذا الصدد. ومع عودة برقوق إلى العرش في سنة ١٣٩٠م خَبَتْ صورة تركمان كسروان، ولم يعودوا إلى الظهور ثانية إلا بعد وصول العثمانيين. وكان آخر ما عُرف عنهم في أيام المماليك حملة تأديبية شنّها برقوق عليهم ولقي مصرعه فيها أحد أفراد الأسرة.

٩ ـ الانبعاث الديني للدروز في القرن الخامس عشر الميلادي

في حين شهد القرن الخامس عشر الميلادي بداية إعادة تنظيم الموارنة ككنيسة، في بادىء الأمر تحت رقابة الأخ غريفون، ثم برعاية ابن القلاعي، كانت تطورات لها نفس الطبيعة تجري بين الدروز. ولم يكن الدروز في تاريخهم الأول كطائفة، وعلى الرغم من كل المظاهر، قد ابتعدوا كثيراً عن القواعد المقبولة للإسلام. أمّا المبادىء الخاصة بمذهبهم، فكان العلم بها مقصوراً على طبقة مختارة من المتديّنين العقّال، أما غيرهم فيبدون وكأنهم من المسلمين السنّة، كما هو ظاهر من كتابات صالح بن يحيى. وخلال القرن الخامس عشر الميلادي أقام بعض رؤساء الدروز مساجد في قراهم. وما زال أحد هذه المساجد (وهو مسجد دير القمر) قائماً حتى الآن كأثر من آثار تلك الفترة.

غير أنه في هذا القرن الخامس عشر الميلادي نفسه، جرت عملية انبعاث قوية للدرزية على يد أحد أفراد آل بحتر وهو الأمير السيد عبدالله التنّوخي (توفي العام ١٤٧٩م). واسمه نسبة إلى قبيلة تنوخ العربية التي كان البحتريون ينتمون إليها. وقد قام السيد عبدالله بدراسة الفقه السني في دمشق، ثم عاد إلى الغرب حيث ركّز على دراسة الكتابات الدرزية الخاصة. وسرعان ما ذاعت شهرته العلمية في كل أنحاء الغرب والشوف. ولا شك أن مكانته الاجتماعية كأمير بحتري عزّزت شهرته هذه. وكوسيلة لبعثه الديني أسس المجالس التي كان يحضرها بانتظام كثير من تلاميذه. وكانت قضاياهم الشرعية ومسائلهم الأخلاقية تعرض عليه. وتعكس أحكامه في بعض هذه المسائل ـ والتي حفظها تاريخ ابن سباط (وهو نجل أحد تلامذته) ـ تفسيرات شرعية ذات مفهوم اجتماعي خاص. ففي كل قضية كان السيد عبدالله يجد وسيلة مقنعة للحكم لصالح الفقير ضد الغني، وللضعيف ضد القوي. ولم يكن السيد عبدالله من أنصار اللجوء إلى القوة، وكان يعاقب المخطئين بحرمانهم من حضور مجلسه المهيب. ويمكن أن يعتبر هذا الأمير البحتري صاحب الفضل الأكبر في وضع أسس الدرزية كما مورست حتى اليوم.

ولا يمكن إضافة المزيد عن تاريخ جبل لبنان والمناطق المتاخمة له في ظل المماليك. وهو بشكل عام تاريخ إقليمي، ذو أهمية هامشية: تاريخ قبائل وقرى ونواحٍ، وتاريخ القادة الجبليين الغامضين الذين يديرون شؤونها. وأهم ما يمكن أن يُذكر عنه هو تطوّر طائفتين متماسكتين تمثلان استمرارية التقاليد الدينية والاجتماعية والسياسية: الموارنة والدروز. وقد

قُيض لهاتين الطائفتين أن تلعبا الأدوار الرئيسة في تاريخ جبل لبنان في القرون الأربعة التالية في ظلّ حكم آل عثمان.

كمال الصليبي

الفصل السابع

التنوخيون

الدكتور سامي مكارم

أستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة الأميركية في بيروت

١ ـ تنوخ مصطلحاً

يتفق الإخباريون على أن تنوخ حلف عقد قبل الإسلام في تهامة بين عدد من القبائل العربية التي كانت في أكثريتها يمنية الأصل. ثم انتقلت هذه القبائل المتحالفة إلى البحرين. من هذه القبائل الأزد وقضاعة وكهلان وبطون من ثمارة بن قم[١].

أما اسم تنوخ فبعضهم يردّه إلى عَلَمٍ كانت تسمى به امرأة من قضاعة. كما يذكر الفيروزآبادي في **القاموس المحيط** (مادة «تنخ»)، وهو لا يستبعد أيضاً أن تكون كلمة تنوخ من الإناخة على وزن تَفعُل. أما ابن دريد فيردّ الكلمة إلى جذر تنخ بمعنى أقام[٢]. أما ابن منظور فيردّ الكلمة إلى تنخ وإلى ناخ معاً (والنوخة هي الإقامة)[٣].

ومع أن ناخ فعل مُمات باتفاق جميع اللغويين فإن استعمال مضارع الفعل المُمات وارد عند العرب، كاستعمال يَذَر من وذر الماضي المُمات. ثم إن تنخ وناخ ليسا بالتأكيد جذرين منفصلين. فكما أن تخذ هو من أخذ بتوسط اتخذ، وتبل من وبل بتوسط اتّبل تقديراً فيجوز أن يكون تنخ من ناخ بتوسط اتّنخ. وهذا ما يفسر إيراد ابن منظور كلمة تنوخ في مادتي «تنخ» و«نوخ» معاً. لذلك يمكننا القول بجواز كون العَلَم «تنوخ» مشتقاً من مضارع ناخ. والعرب كثيراً ما استعملت صيغ المضارع أعلاماً مثل تغلب ويزيد.

أما أن يكون اسم الحي مرده إلى عَلَمٍ لامرأة من قضاعة كانت تدعى تنوخ فهو أمر محتمل، بخاصة أن قضاعة من كبريات القبائل التي انضمت إلى حلف تنوخ. وهذا لا يناقض بالطبع اشتقاق الكلمة من ناخ، وإلا كانت كل قبيلة تتنخ في مكان تسمى تنوخ.

غير أنه علينا أن نتذكر أن هذا التخريج اللغوي جاء به اللغويون والإخباريون بعد أن عقد هذا الحلف بقرون كثيرة.

٢ - تنوخ قبل الإسلام

ينبّه الدكتور جواد علي إلى أن بطليموس في كتابه **الجغرافية** ذكر تنوخ (Thanuetae, Tanuetae) في جملة قبائل العرب[٤]. وقد توفي بطليموس حوالى سنة ١٧٠م.

أخذت تنوخ بقبائلها تتطلع إلى الاستقرار على الطريق التجارية التي تصل الخليج العربي بشواطىء البحر المتوسط. وقد نشطت هذه الطريق البرية عند العرب بعد نزوح القبائل اليمنية شمالاً إثر سيطرة الأسطول الروماني على الطريق البحرية التي كانت تصل اليمن بأفريقيا والشرق الأقصى. ويبدو أن تنوخ قد استقرّت غربي الفرات ما بين الحيرة والأنبار بعد سقوط الدولة الارساسية من أسرة البارثين وقيام الدولة الساسانية سنة ٢٢٦م بقيادة أرداشير بابكان (٢٢٦ - ٢٤١م)[٥]. وبفضل هذا الحلف الذي أقامته قبائل من الأزد وقضاعة وكهلان ولخم وغيرها، فعرفت إثره بتنوخ، تمكّنت هذه القبائل من أن تنتقل من البحرين إلى غربي الفرات لتسيطر على قسم من الطريق التجارية التي تربط الخليج العربي وبلاد فارس شرقاً بالبحر الأبيض المتوسط غرباً.

في هذه المنطقة الستراتيجية أقامت تنوخ في النصف الأول من القرن الثالث الميلادي دولة كان أول ملوكها فيما يروي مالك بن فهم الأزدي[٦]. ثم تولى العرش فيها بعد ابنه جذيمة المعروف بجذيمة الوضّاح وبجذيمة الأبرش وبالتنوخي[٧]. وبالاطلاع على نقش نبطي يؤرخ لأحد أعوان جذيمة التنوخي هذا، وقد عثر عليه في قرية أم الجمال الواقعة جنوبي سوريا على الطريق التجارية البرية القديمة، نستطيع أن نتبيّن وجود صلة بين هؤلاء التنوخيين وعرب الشام[٨]، كما نستطيع أن نتبين الدور الذي كان لتنوخ على هذه الطريق التجارية التي تصل الخليج العربي بالبحر الأبيض المتوسط. والجدير بالذكر أن الإخباريين يجعلون مملكة تنوخ في عهد جذيمة بين الحيرة والأنبار، كما يفهم من بعض الروايات أن جذيمة التنوخي كان يحكم معداً وبعض اليمن[٩].

اعتلى عرش تنوخ بعد جذيمة ابن اخته عمرو بن عدي بن نصر بن ربيعة بن الحارث بن مسعود بن مالك بن غنم بن نمارة بن لخم[١٠]. وبذلك انتقل الملك من بني الأزد إلى بني نصر اللخميين. وعند إحكام أرداشير الطوق على العراق خرج من كان في تنوخ من قضاعة على سلطة الملك الساساني ولحقوا بمن كان في الشام من قضاعة فانضموا إليهم[١١].

وفي عهد امرىء القيس بن عمرو بن عدي، ويلقبه الإخباريون بامرىء القيس البدء،

تبوأت مملكة تنوخ مركزاً مرموقاً وامتد سلطانها من الحيرة شرقاً إلى بلاد الشام غرباً ووصل نفوذها إلى نجران جنوباً ليمتد إلى معظم الجزيرة العربية[١٢]. وكان لهذه الدولة دورها السياسي والعسكري لسيطرتها على القبائل العربية، فنظر كل من الرومان والفرس إليها بعين القبول، كما كانت تقوم بدور الوسيط بين الدولتين الكبريين[١٣]. وقد بقيت هذه الدولة حتى القرن الخامس للميلاد على الأقل تتمتّع بمركز مميز لدى كل من الدولة الساسانية والأمبراطورية البيزنطية.

غير أن هذه الدولة التنوخية أخذت تدور أكثر فأكثر في فلك الدولة الساسانية بدليل أن جيش النعمان بن امرىء القيس البدء المكوّن من خمس كتائب كان فيه كتيبتان من الفرس. أما الكتائب الخمس فهي: الرهائن، وكانت تتألف من خمسمائة رجل كانوا رهائن من قبائل العرب عند النعمان وكانوا يتبدّلون كل سنة، والصنائع، وتتألف من بني قيس وبني تيم اللات بن ثعلبة، وكانت هذه الكتيبة تؤلّف حرس الملك الخاص، والوضائع، وتتألف من ألف رجل من الفرس يتبدّلون كل سنة أيضاً، والأشاهب، وتتألف من الفرس أيضاً، ودوسر، وكانت مؤلّفة من بني تنوخ (وقد اشتهرت هذه الكتيبة بشدة بأسها حتى ضرب بها المثل فقيل «أبطش من دوسر»[١٤].

وبازدياد نفوذ الفرس أخذ نفوذ مملكة بني لخم التنوخيين على عرب الشام يتقلّص ليحل محلّه نفوذ دولة غسان. وبازدياد الصراع بين الفرس والروم ازداد الصراع بين تنوخ وغسان. وقد توالى على عرش المناذرة التنوخيين بعد النعمان بن امرىء القيس عدد من الملوك هم: المنذر بن النعمان فالأسود بن المنذر فالمنذر بن المنذر فالنعمان بن الأسود. ثم اعتلى العرش لخمي من غير بني نصر هو أبو جعفر بن علقمة، وذلك على أثر غزوة قام بها بعض عرب الشام للحيرة بعد مقتل النعمان بن الأسود في معركة ضد الروم سنة ٥٠٢م. ولكن أبا جعفر بن علقمة هذا لم يبق على العرش إلا ثلاث سنوات عاد الحكم بعدها إلى البيت المالك بشخص امرىء القيس بن النعمان بن امرىء القيس البدء. ثم خلف امرأ القيس ابنه المنذر الذي كان يُعرف بالمنذر بن ماء السماء نسبة إلى لقب أمه مارية ابنة عوف بن جشم بن هلال بن ربيعة بن زيد مناة بن عامر الضحيان بن سعد بن الخزرج بن تيم الله بن النمر بن قاسط[١٥].

كان المنذر بن ماء السماء معاصراً لقباذ ملك الساسانيين كما كان معاصراً لجوستينيوس الأول (justinus) أمبراطور الروم (٥١٨ - ٥٢٧م)، ثم لجوستينيانوس (Justinian). وقد تزوّج من ابنة عمرو بن حجر آكل المرار الكندي، فولدت له أولاداً هم: المنذر وثرد وقابوس الذين تولّوا الملك بعده. يقول الطبري إن ملك الساسانيين ملّكه على ما بين عمان والبحرين واليمامة إلى الطائف وسائر الحجاز ومن فيها من العرب[١٦]. غير أن ذلك لا يعني بالطبع إلا

أن الساسانيين أناطوا به هذه الأقطار وأطلقوا يده عليها، ليضبطها ويمنع اعتداءات العرب على مملكة الفرس. وكان الأمر في ذلك يختلف عما كان عليه في الأقطار الواقعة بين الفرس والروم حيث كان الساسانيون يستعملون ملك الحيرة درعاً يقيهم الروم أو أداة يضغطون بها عليهم. وقد أدّى هذا الأمر إلى عدد من المعارك بين التنوخيين والفرس من جهة، والروم وغسان وغيرها من عرب الشام من جهة أخرى. وقد أدت هذه الحروب إلى مقتل المنذر بن ماء السماء على يد الحارث بن جبلة الجفني الغساني سنة ٥٤٤ م[١٧].

ثم اعتلى عرش الحيرة بعد ذلك عمرو بن المنذر المعروف بعمرو بن هند نسبة إلى أمه هند ابنة عمرو آكل المرار الكندي، فواصل قتال خاله وقتال الروم. وقد حاول عمرو ابن هند إخضاع من لم يخضع له من العرب لينصرف إلى أعدائه التقليديين بني غسان. ولكنه قضى نحبه، كما تقول الرواية على يد الشاعر المعروف عمرو بن كلثوم سيد تغلب[١٨].

خلف عمراً على عرش تنوخ أخوه قابوس بن المنذر. ثم خلفه بعد موته أخوه المنذر ابن المنذر ليخلفه فيما بعد ابنه النعمان بن المنذر بن المنذر بن ماء السماء، وقد عُرف النعمان هذا بأبي قابوس. وتعدّدت الحروب في عهده بينه وبين بني غسان، ثم إنه توفي على مذهب النساطرة. وقد طرد اليعاقبة من مملكته إرضاء للروم على الأرجح. وكان اليعاقبة أخصام الروم البيزنطيين.

أدّى التقارب بين الروم والنعمان أبي قابوس إلى غضب كسرى بن هرمز على الملك التنوخي فحبسه ثم قتله، إما في سجنه وإما تحت قوائم الفيلة. كما قتل عدداً من أولاده بأن سقاهم السمّ[١٩]. ثم تولى أمر الحيرة من قبل كسرى إياس بن قبيصة الطائي بالاشتراك مع حاكم آخر فارسي[٢٠].

ربما يكون تقرّب أبي قابوس إلى الروم حدث بعد أن شعر بضعف الفرس سياسيّاً وعسكريّاً في مقابل الروم. وليس بمستبعد أن يكون هرقل الذي جرد حملة على الفرس سنة ٦٢٧ م فهزمهم، قد اتصل قبل ذلك بالنعمان عندما كان أمبراطور الروم يعد لحملته تلك. فلموقع مملكة الحيرة الستراتيجي من حيث هي قائمة بين الأمبراطورية البيزنطية ومملكة الفرس تأثير من سير العمليات العسكرية. ويبدو أن معاداة النعمان للفرس قد فعلت فعلها في العرب، فلما قُتل النعمان وقف العرب موقفاً عدائيّاً من الفرس. ولما أراد كسرى أن يقتص منهم، وكان على رأسهم هانىء بن قبيصة بن هانىء ابن مسعود الشيباني حليف النعمان، هبت بكر لمحاربة الفرس. وتمكّن هانىء بن قبيصة في يوم ذي قار أن يحرز على الفرس انتصاراً باهراً[٢١].

غير أن ولداً من أولاد النعمان أبي قابوس، وهو المنذر بن المنذر بن المنذر بن ماء السماء،

استطاع أن يفلت من كسرى. ويقال إنه تولى الحيرة بعد أن تولاها حاكم فارسي كان قد خلف إياس بن قبيصة الطائي، ويقال أيضاً إن المنذر بن النعمان هذا لم يحكم الحيرة قط وإنما تولّى الملك على ربيعة في البحرين بعد أن ارتدّت عن الإسلام. فلما حارب المسلمون أهل الردة في البحرين قبضوا على المنذر بن النعمان، ثم إنه أسلم بعد ذلك وتلقب بالمغرور بعد أن كان قبل الإسلام ملقباً بالمغدور[٢٢].

٣ ـ التنوخيون والفتح الإسلامي

قدم عون بن المنذر المغرور في الحملة التي قادها خالد بن الوليد من العراق إلى الشام. وكان عون على رأس رهط من لخم وغيرها من تنوخ. وقد أبلى بلاء حسناً في فتح بصرى، ولكنه جرح في صدره في آخر يوم من المصاف في واقعة أجنادين، وقضى نحبه بعد أيام. وكان ذلك سنة ١٣ هـ/ ٦٣٤ م. ثم خلفه على إمارة لخم ابنه الأمير مسعود، وقد حضر موقعة مرج الديباج ثم موقعة اليرموك على رأس لخم وجذام، وكانوا زهاء ألف وخمسمائة فارس. وفي فتح دمشق كان أول من دخل المدينة من ثقبٍ ثُقِب في سورها ثم فتح باب السور الشرقي ليدخلها خالد بن الوليد بجيوش المسلمين. وحضر أيضاً فتح بيت المقدس. وقابل أخوه عمرو الخليفة عمر بن الخطاب الذي أبدى لأبي عبيدة بن الجراح رغبته بأن يرابط مسعود بن عون بأهله وقبائله في معرّة النعمان عندما يتم فتحها. وقد سار مسعود مع أبي عبيدة لفتح حلب وكان في مقدمة من صعد إلى قلعتها[٢٣].

رابطت تنوخ إذاً في معرّة النعمان بعد فتحها. ويبدو أن معرة النعمان كانت موطناً لكثير من تنوخ قبل الفتح العربي. فياقوت ينسبها إلى النعمان بن غطفان التنوخي الملقّب بالساطع[٢٤]. كذلك كانت سائر بلاد الشام، وقد رأينا من قبل أن بني قضاعة التنوخيين كانوا قد خرجوا على سلطة أرداشير ولحقوا بمن في الشام من قضاعة، كما رأينا أن أمرأ القيس البدء ملك تنوخ مدفون في النمارة وهي من بلاد الشام[٢٥]. ويقول الطبري وابن الأثير أن خالد بن الوليد، بعد فتحه عين تمر سنة ١٢ هـ/ ٦٣٣ م وتوجهه إلى دومة الجندل، قاتله رهط من تنوخ، ولكنه أنزل بهم الهزيمة وفتح حصن دومة الجندل وقتل من فيه ولم يُبْقِ إلا على النساء والأطفال، وأن قسماً من تنوخ وقف مع من استنفرهم هرقل لقتال خالد بن الوليد في السنة ذاتها، وعندما اقترب خالد من تيماء عسكرت تنوخ مع متنصرة العرب جنوبي زيزاء لمدة ثلاثة أيام، لكنهم ما لبثوا أن تفرقوا أو دخلوا في الإسلام[٢٦]. كذلك تذكر المصادر وجود أقوام من تنوخ في أماكن عدة من بلاد الشام حتى إن بعضهم نزل في جبال لبنان[٢٧].

كل هذه المعطيات تشير إلى أن قبائل تنوخ قطنت بلاد الشام شمالها وأوسطها قبل الفتح الإسلامي وفي أثنائه وبعده. لذلك يمكننا القول إن تنوخ لم تكن بجميع قبائلها خاضعة دوماً

قبل الإسلام لبني لخم، بل إن بعض هذه القبائل القاطنة في الشام كان يدخل أحياناً تحت نفوذ الروم ونفوذ من والاهم من الدول العربية كدولة غسان. وربما كان من بعض أسباب الحروب بين لخم وغسان قبل الفتح الإسلامي أن لخم كانت تتطلع إلى ضم سائر قبائل تنوخ إلى سلطتها. لذلك يمكننا القول إن حروب لخم لم تكن دائماً بطلب من الفرس.

من هنا نفهم إقبال تنوخ بعد الفتح على بلاد الشام. وإذ أولى الخلفاء اهتمامهم بالثغور البحرية، نرى تنوخ بمختلف قبائلها وعشائرها تنشط إلى النزول في هذه الثغور.

٤ ـ التنوخيون في عهد الخلافة العباسية ـ عصر النزوح والاستقرار

عندما تسلم العباسيون الخلافة وبعدت المسافة بين بغداد عاصمة العباسيين وسواحل الشام أكثر الروم من مهاجمة السواحل. وكان ذلك في عهد قسطنطين الخامس كوبرونيموس (Constantin V Copronymus) (٧٤١ ـ ٧٧٥ م). فأرسل الخليفة أبو جعفر المنصور حوالى عام ١٤١ هـ/ ٧٥٨ م عشائر تنوخية من معرّة النعمان إلى المناطق المحاذية لبيروت. كانت هذه العشائر، كما يقول «سجل النسب الأرسلاني» بقيادة منذر بن مالك بن بركات بن منذر بن مسعود بن عون اللخمي. وكان برفقته أخوه أرسلان بن مالك وأبناء أخوته حسان بن خالد وفوارس بن عبد الملك وعبد الله بن النعمان. وقد استقرّوا عند قدومهم في وادي التيم أولاً، ثم انطلقوا إلى المغيثة قرب صوفر ثم انتشروا في البلاد. فاستوطن منذر بن مالك حصن سرحمور، وأرسلان بن مالك في سن الفيل، وخالد بن حسان في طردلا، وفوارس بن عبد الملك في عبيه، وعبد الله بن النعمان في كفرا[٢٨].

ويحدثنا طنوس الشدياق في كتابه «أخبار الأعيان في جبل لبنان»، دون ذكر المصدر الذي استقى منه، أن دفعة أخرى من تنوخ قدمت من الجبل الأعلى قرب حلب عام ٢٠٥ هـ/ ٨٢٠ م، أي بعد أكثر من ستين سنة على قدوم منذر بن مالك ورهطه. وكان السبب المباشر لقدوم هذه الدفعة أن أحد التنوخيين، ويدعى نبا، قتل أمير المنطقة من قبل والي حلب وهرب وعياله ليستقر به المقام في كسروان في قرية عمّرها وعرفت بقصر نبا. ثم إن والي حلب أخذ يشدد الخناق على التنوخيين في الجبل الأعلى طلباً لنبا. فرحلوا بقيادة الأمير تنوخ بن قحطان بن عون إلى كسروان ومنها رحل هذا الأمير التنوخي بعياله وعشيرته ليتوطن حصن سرحمور، وهو الحصن الذي كان قد استوطنه من قبل الأمير منذر بن مالك. أما باقي العشيرة، وكانوا عشر طوائف، فتفرقوا في البلاد[٢٩]. وهذه الطوائف، كما يقول الشدياق، هي: بنو فراس (وربما كانت فوارس)، وبنو زايم وبنو عبد الله وبنو عطير وبنو خضر وبنو هلال وبنو كاسب وبنو شجاع وبنو نمر وبنو شرارة[٣٠].

ومع أن الشدياق لا يذكر نسب تنوخ بن قحطان هذا فإننا نعلم من المؤرخ التنوخي صالح بن يحيى (عاش في النصف الأول من القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي) أن تنوخ بن قحطان يعود بنسبه إلى أخ للملك المنذر المغرور يدعى تميم بن النعمان[٣١]. وهكذا أصبح اللخميون التنوخيون الذين قدموا إلى لبنان ينتمون إلى عدة سلالات هي: سلالة أرسلان بن مالك وسلالة خالد بن حسان بن مالك، وسلالة فوارس ابن عبد الملك بن مالك وسلالة عبد الله بن مالك، وهؤلاء قدموا إلى لبنان، كما ذكرنا سابقاً، سنة ١٤١ هـ/ ٧٥٨ م. واستقر معظمهم في الغرب، ثم سلالة نبا التي استقرّت في كسروان، وسلالة تنوخ بن قحطان التي استقرت في الغرب أيضاً. ونبا وتنوخ بن قحطان قدما إلى لبنان حوالى ٢٠٥ هـ/ ٨٢٠ م. أما منذر بن مالك أخو أرسلان بن مالك فقد مات بلا عقب[٣٢]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بني تنوخ بن قحطان عرفوا بالتنوخيين نسبة إليه، مع أن كل هذه السلالات هي تنوخية لكونها من لخم إحدى قبائل الحلف التنوخي.

إذا نحن ألقينا نظرة على مواطن هؤلاء الأمراء وعشائرهم نستطيع أن نرى أنها مراكز ساحلية كسن الفيل ومراكز مشرفة على الساحل كقصر نبا في كسروان، وعبيه وطردلا القريبة من عبيه، وكفرا القريبة من عيناب. وهذه المراكز الثلاثة الأخيرة تكاد تكون على خط مستقيم يشرف على الساحل الممتد من جونية إلى صيدا، في حين أن كسروان تشرف على الساحل من جونية إلى شماليها. وإذا لاحظنا أن حصن سرحمور كان مستقرّاً لمنذر بن مالك ثم بعد حوالى ستين سنة استقر فيه تنوخ بن قحطان وبين الاثنين استقر فيه الأميران هانىء وعيسى ابنا الأمير مسعود بن أرسلان بن مالك الذي كان قد انتقل إلى الشويفات[٣٣]، الواقعة على الساحل، نعلم ما كان لسرحمور والشويفات من خطورة لموقعيهما المتقدمين المشرفين على بيروت، وهما بالنسبة للخط المؤلف من عبيه وطردلا وكفرا يكوّنان ثغرين مهمين ليس مستبعداً أنهما كان يملآن بأحد أمراء تنوخ كلما خَلَوَا. وهكذا كان تنوخ بن قحطان واحداً من أولئك الأمراء الذين استقرّوا في سرحمور. وكانت الشويفات مستقراً كذلك لسلسلة من الأمراء اللخميين أولاء، وهي ما زالت لهم موطناً إلى اليوم.

كان لموقع سن الفيل دور مهم في الدفاع عن ثغر بيروت لقرب هذا الموقع من هجمات المردة الموالين للروم. وقد وقعت بين أرسلان بن مالك والمردة عدة معارك كمعركتي أنطلياس ونهر الموت (سمي هذا النهر كذلك لكثرة القتلى)، وحالف النصر أرسلان بن مالك فأجبر المردة على الانكفاء عن ساحل بيروت[٣٤]. وكما اشتهر أرسلان بن مالك في حربه ضد المردة اشتهر ابنه الأمير مسعود الذي خلف أباه في سن الفيل. غير أن سفن الروم أخذت تغير على الشاطىء قرب خلدة، ربما لإحكام الطوق على الأمراء اللخميين وإضعاف خط الدفاع ضد المردة، فانتقل الأمير مسعود مع أخوين من إخوته هما مالك وعون إلى الشويفات، كما انتقل

أخ آخر هو عمر إلى رأس التينة غربي الشويفات وشمالي نهر الغدير على مقربة من البحر، وانتقل أخ رابع هو محمود إلى خلدة، وأخ خامس هو إسحاق إلى الفيجانية(٣٥). وهكذا أمنت الشواطىء وأعدّت لصد الهجمات البحرية، كما أعدّت التلال المشرفة على الثغور.

ولم يقتصر دور التنوخيين على المحافظة على الثغور، فقد رافق مسعود بن أرسلان وفرسانه الخليفة المأمون إلى مصر في حملته ضد الأقباط سنة ٢١٦ هـ/ ٨٣١ م، وكافأه المأمون بأن ولّاه على صفد ومقاطعاتها(٣٦) إلى جانب إقطاعه التقليدي. كذلك حارب الأمير النعمان بن عامر بن هانىء بن مسعود بن أرسلان مع رجاله سنة ٢٥٧ هـ/ ٨٧٠ م في صفوف أماجور التركي قائد الخليفة المهتدي بالله ضد تمرُّد عيسى بن شيخ الشيباني في بلاد الشام. وكان أمير الغرب إبراهيم بن إسحق بن ارسلان، وهو ابن أخي مسعود بن أرسلان، في صفوف الشيباني. وبانتصار أماجور على الشيباني تولى النعمان بن عامر الأرسلاني بيروت وصيدا وجبليهما ولقب بأمير الدولة(٣٧). وقد جعل المعتمد على الله فيما بعد ولاية النعمان وراثية. وذلك على أثر انتصار النعمان على المردة أعوان الروم في معركة دامت أياماً على نهر بيروت سنة ٢٦٢ هـ/ ٨٧٥ م(٣٨).

ولم يكن الأمير النعمان بن عامر قائداً وحاكماً وحسب وإنما كان عالماً وشاعراً أيضاً. وكان في شبابه، سنة ٢٤٩ هـ/ ٨٦٣ م، قد رحل إلى العراق طلباً للعلم فلازم عَمْراً بن بحر الجاحظ، وذلك قبل وفاة الجاحظ بسنة، كما قرأ على أبي العباس المبرِّد(٣٩). وقد ذكر «سجل النسب الأرسلاني» أن للنعمان بن عامر ديوان شعر وأن له كتابين هما: كتاب «تيسير المسالك إلى مذهب مالك» وكتاب «الأعمال الصحيحة» في أصول مذهب الأوزاعي(٤٠).

عاصر النعمان بن عامر في شبابه قيام إمارة تنوخية أخرى في اللاذقية ولكنها إمارة تنوخية قضاعية لا تنوخية لخمية. تأسست هذه الإمارة عندما خرج يوسف بن إبراهيم القضاعي التنوخي المعروف بالقصيصي في رهط من تنوخ وقضاعة من معرّة النعمان وسار إلى قنسرين وتحصن بها، وذلك في أيام المستعين بالله (٢٤٨ هـ/ ٨٦٢ م - ٢٥٢ هـ/ ٨٦٦ م). فولاه الخليفة اللاذقية وأعمالها(٤١). وقد استمرت هذه الإمارة التنوخية تدفع الروم عن ثغر اللاذقية إلى أن تمكنوا منها لتبقى تحت سلطانهم حتى سقطت بيد الفاطميين سنة ٣٧٠ هـ/ ٩٨١ م(٤٢). فأعيدت إلى التنوخيين واستمروا عليها حتى قدوم الفرنجة(٤٣). فأعيدت إلى التنوخيين واستمروا عليها حتى قدوم الفرنجة(٤٣). وإذا اطلعنا على المصادر التاريخية لتلك الفترة نستطيع أن نتبيّن الانتشار التنوخي في بلاد الشام. فهذه المصادر تحفظ لنا أسماء عدد من التنوخيين خلال تلك الفترة ممن اشتهروا في مختلف الحقول(٤٤).

إلى جانب ذلك انتشرت عشائر تنوخية أخرى في سهل البقاع وبلغت زحلة. ويورد كتاب

«قواعد الآداب حفظ الأنساب» لمؤلف مجهول الاسم، كما يورد الشدياق معتمداً عليه على الأرجح، أن قوماً من هذه العشائر هم بنو فوارس صعدوا في الجبال المجاورة حتى بلغوا عين دارة فعمروها وانطلقوا منها إلى المتن، وهم أسلاف بني أبي اللمع، وأن قوماً من هذه العشائر آخرين هم بنو شويزان بلغوا نهر الصفا ونهر الباروك وعمروا قرية عين زحلتا ثم ساروا منها إلى الكنيسة، وأن قوماً آخرين هم بنو عبد الله وبنو هلال ساروا إلى الأشواف المطلة على الساحل حيث استقروا في قرى عديدة كالبنّيه وكفرمتى ورمطون وطردلا وعرامون وعين كسور وعبيه(٤٥)، غير أننا لا نعرف من هذه الرواية التي يظهر فيها خلط بالأسماء وبالتواريخ واضح، هل بنو فوارس وبنو عبد الله يعودون بنسبهم إلى فوارس بن عبد الملك بن مالك وإلى عبد الله بن النعمان بن مالك اللذين قدما مع عمهما أرسلان بن مالك سنة ١٤١ هـ/ ٧٥٨ م أم إنهم أقوام آخرون؟

ثم إننا نرى أن أقواماً من تنوخ قد استقرت في المتن، كعشيرة الخضر. فنحن نعلم أن بعض بني الخضر كان يقطن في قرية كفرسلوان من شحّار المتن في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي. كذلك تفيد المصادر ذاتها عن وجود لبني تنوخ في قريتي المروج وعين عار(٤٦).

إلى ذلك نرى أن البيرة، وهي قرية في الشوف قريبة من مجدل معوش، كانت أيضاً مركزاً مهماً للأمراء التنوخيين. وتذكر بعض المصادر الدرزية أنها كانت موطناً لثلاثة أمراء من تنوخ كان أسلافهم في المنطقة منذ الربع الأخير من القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي على أقل تعديل(٤٧). والبيرة هذه هي البلدة التي كان فيها أميراً أبو إسحق إبراهيم بن أبي عبد الله سنة ٤١٨ هـ/ ١٠٢٨ م، الذي يعود بنسبه إلى تنوخ بن قحطان(٤٨).

٥ ـ التنوخيون في عهد الخلافة الفاطمية

ما أن سقطت مصر بيد الفاطميين سنة ٣٥٨ هـ/ ٩٦٩ م حتى سيَّر الخليفة الفاطمي المعز لدين الله حملة لفتح بلاد الشام بقيادة جعفر بن فلاح الكتامي. وما أن فتح دمشق حتى سار إليه سيف الدولة المنذر بن النعمان بن عامر أمير الغرب مبايعاً الإمام الفاطمي، فقرره جعفر بن فلاح على إمارته. ولكن المنذر ما لبث أن توفي في السنة التالية(٤٩) ليتولى إمارة الغرب ابنه عز الدولة تميم.

نازع تميماً على إمارة الغرب أمير أرسلاني آخر هو درويش بن عمرو بن الحسين بن محمود بن أرسلان. وقد أخذ تميم جانب الفاطميين في حين أخذ درويش جانب هفتكين التركي الذي كان القرامطة يناصرونه على الإمام المعز. وإذ انتصر هفتكين على أنصار الفاطميين في

الشام ولّى درويش بن عمرو إمارة الغرب ولقّبه بفخر الدولة. غير أن الإمام العزيز بالله الذي خلف المعز ما لبث أن أرسل حملة إلى الشام بقيادة جوهر الصقلي واستطاع أن يهزم هفتكين ويعيد تميماً إلى الإمارة. ولكن اضطرار جوهر للعودة إلى القاهرة بعد قدوم الروم في حملة على بلاد الشام واسعة وقدوم الحسن بن أحمد القرمطي لنجدة هفتكين المحاصر في دمشق أخّر استرجاع تميم لإمارته إلى السنة التالية حين جرّد الإمام العزيز حملة أخرى على الشام انتصر فيها على أخصامه، أما فخر الدولة درويش فتخفى مدة ثم عفي عنه ليموت بعد ست سنوات مسموماً(٥٠). وفي سنة ٣٦٥ هـ/ ٩٧٥ م جرّد أمبراطور الروم يوحنا تسيميسكس (Tzimisces) (٩٦٩ - ٩٧٦ م) حملة على بلاد الشام واستولى على بيروت. ولكنه ما لبث أن عاد إلى القسطنطينية(٥١)، فعاد عز الدولة إلى إمارته ليخسرها مرة أخرى سنة ٣٨٣ هـ/ ٩٩٣ م إذ عزله عنها بنجوتكين والي العزيز على الشام، وولّى مكانه ناصر الدولة منصور بن درويش الأرسلاني، ففرّ تميم إلى الحمدانيين في حلب. وكان سبب عزله أنه رفض المشاركة في إخضاع الحمدانيين الذين كانت تربطه بهم صداقة وعهد.

ولكن عندما تسلم الإمام الحاكم بأمر الله الخلافة سنة ٣٨٦ هـ/ ٩٩٦ م وعيّن على الشام سليمان بن جعفر بن فلاح، رفض بنجوتكين العزل فحاربه سليمان وهزمه. ثم ولّى عز الدولة تميماً على طرابلس وولّى ابنه أبا الفضل مطوّع بن تميم على بيروت والغرب. كما ولّى على كل من صيدا وصور أميراً أرسلانياً آخر(٥٢). وهكذا تكون الدولة الفاطمية قد ضمنت بهذا التدبير السواحل الشامية من صور إلى صيدا فبيروت، التي أعطتها جميعها إلى الإرسلانيين التنوخيين، واللاذقية التي كان عليها إبراهيم بن إسحق القضاعي التنوخي الذي كان تميم الأرسلاني متزوجاً من ابنته(٥٣). غير أن سليمان بن فلاح صرف في السنة التالية عز الدولة تميماً عن ولاية طرابلس ليعطيها ميسوراً الخادم، كما صرف هارون بن حمزة الأرسلاني عن صور وولّى عليها فحلاً الكتامي(٥٤). وربما يكون سليمان بن جعفر اتخذ هذا التدبير بعد أن استتب له الأمر ففضل أن يضع خاصته في أماكن حساسة من الثغور ويُبقي الأرسلانيين في ولايتي بيروت والغرب وصيدا، ذلك لأن هاتين الولايتين هما لهؤلاء الأمراء تقليداً. أما ناصر الدولة منصور بن درويش الأرسلاني الذي نازع الأمير تميماً على إمارة بيروت والغرب فقد عفا عنه أبو الفضل مطوّع بن تميم. ثم إن أمير الشام الجديد تموصلت بن بكار تخلى عن أبي الفضل وعيّن سنة ٣٩٣ هـ/ ١٠٠٣ م ناصر الدولة منصوراً أميراً على بيروت والغرب، فالتقاه أبو الفضل مطوّع في قرية مرتغون القريبة من الشويفات. وكان النصر حليف أبي الفضل. وقد قتل في هذه المعركة ناصر الدولة وعدد من مناصريه. أما تموصلت فما لبث أن مات بعد أشهر ليتولى إمارة الشام مفلح اللحياني فيقرر أبا الفضل على إمارته ليبقى فيها إلى حين وفاته سنة ٤١٠ هـ/ ١٠١٩ م(٥٥).

قامت دعوة التوحيد (الدرزية) في مصر سنة ٤٠٨ هـ/ ١٠١٧ م وانتشرت إلى الشام، وكانت دعوة مهّدت لها قد سبقتها منذ سنة ٣٨٦ هـ/ ٩٩٦ م بعد حوالى ثلاثة أشهر من تسلم الحاكم بأمر الله الخلافة. وكان عدد من الأمراء التنوخيين في الجبل اللبناني يخدمون في هذه الدعوة ثم في دعوة التوحيد(٥٦). وكان على إمارة الغرب في ذلك الوقت الأمير أبو الفضل مطوع بن تميم. إذاً يمكننا أن نستنتج أنه كان يرعى هاتين الدعوتين في إمارته وبالتالي استجاب لدعوة التوحيد كما استجابت لها عشيرته.

بعد وفاة الأمير أبي الفضل مطوع بن تميم انقسم أهل إمارة الغرب قسمين: قسم يناصر عماد الدين موسى بن مطوع، وقسم يناصر أبا الفوارس معضاد بن همام بن صالح ابن هاشم الفوارسي، وهو من سلالة فوارس بن عبد الملك الذي قدم إلى الجبل من معرّة النعمان مع عميه منذر وأرسلان ابنيْ مالك سنة ١٤٣ هـ/ ٧٦٠ م واستوطن عبيه. فتولى عماد الدين موسى، وكان عمره أربع عشرة سنة، الإمارة ليتخلى عنها في السنة التالية، للأمير الفوارسي، أي في السنة ذاتها التي تولى فيها الخلافة الفاطمية الظاهر لإعزاز دين الله. ويبدو أن السبب في ذلك هو أن الظاهر عند تسلمه الخلافة أخذ باضطهاد المستجيبين لدعوة التوحيد (الدرزية) الأمر الذي أوجب تنحي والي الحاكم على الغرب وتولّي أمير جديد هو هذا الأمير الفوارسي، حتى لو كان على مذهب التوحيد الذي تحوّل عند تسلم الظاهر الخلافة إلى مذهب سري. ومما يعزز هذا الاعتقاد أن المصادر التاريخية لا تذكر أية مواجهة عسكرية جرت بين الأميرين الأرسلاني والفوارسي(٥٧).

بعد وفاة الأمير أبي الفوارس معضاد بن همام سنة ٤٣٢ هـ/ ١٠٤٠ أو ١٠٤١ م تولى إمارة الغرب الأمير معروف بن علي وهو من سلالة فخر الدولة درويش بن عمرو منافس الأمير عز الدولة تميم(٥٨). وقد أقام الأمير أبو الفضل معروف في ولايته مدة سبع سنوات إلى أن توفي سنة ٤٣٩ هـ/ ١٠٤٧ أو ١٠٤٨ م. وفي زمنه أغلق باب الدعوة التوحيدية (الدرزية) سنة ٤٣٥ هـ/ ١٠٤٣ م(٥٩). وقد تولى إمارة الغرب وبيروت بعد الأمير أبي الفضل معروف أرسلاني شجاع الدولة عمر بن عيسى بن عماد الدين موسى الذي عزله والي الخليفة المستنصر على الشام، مظفر الصقلّي، بعد هزيمته ثمال بن صالح بن مرداس له في حلب ليولّي مكان شرف الدولة أبا سعيد قابوس الأرسلاني الذي ما عتم أن قتل في مواجهة أخرى مع ثمال فأُعيد شجاع الدولة عمر إلى إمارة الغرب ليبقى فيها إلى أن توفي سنة ٤٨١ هـ/ ١٠٨٨ م فخلفه ابنه عضد الدولة علي(٦٠).

٦ ـ التنوخيون في عهد الأتابكة

أ ـ أفول الفرع الأرسلاني

كانت ولاية عضد الدولة علي مليئة بالحوادث والاضطرابات. فبعد حوالى ست سنوات على تولّيه إمارة بيروت والغرب، أي في سنة ٤٨٧ هـ/ ١٠٩٥ م، تولى الخلافة الفاطمية المستعلي بالله مفتتحاً عصر الانحلال التدريجي لهذه الخلافة. وفي السنة ذاتها أعلن البابا أوربانوس الثاني في مجمع كليرمونت بدء الحملة الصليبية[٦١] على الأراضي المقدسة في فلسطين.

وصل الفرنجة بقيادة ريموند دي تولوز (Raymond de Toulouse) إلى الساحل الشامي سنة ٤٩٢ هـ/ ١٠٩٩ م، واتجهوا إلى القدس دون أن يتعرّضوا للمدن الساحلية بسوء. وتم لهم فتح القدس في شعبان سنة ٤٩٢/ تموز ١٠٩٩ م. وفي سنة ٤٩٥ هـ/ ١١٠٢ م قدمت دفعة ثانية من الفرنجة من أوروبا فتصدى لهم المسلمون هذه المرة. اعترضهم حاكم دمشق شمس الملوك دقاق وأمير بيروت والغرب عضد الدولة علي مع أميري صيدا وصور عند نهر الكلب، ولكن الفرنجة اخترقوا صفوفهم وأكملوا طريقهم إلى القدس[٦٢]. وكان من أسباب انهزام المسلمين أن فخر الدولة صاحب طرابلس، وكان خصماً لدقاق، أعلم الفرنجة بالكمين عند نهر الكلب[٦٣]. تراجع عضد الدولة برجاله إلى بيروت، غير أن شمس الدولة دقاقاً كافأه بأن ولاه على صيدا إلى جانب ولايته على بيروت والغرب، فأناب عنه على صيدا الأمير مجد الدولة محمد بن عدي الذي يعود بنسبه إلى عبد الله بن النعمان بن مالك ابن أخي أرسلان بن مالك الجد الأكبر لعضد الدولة علي[٦٤].

بعد هذه الموقعة قرر الفرنجة الاستيلاء على السواحل الشامية كلها، ضمانة لهم وخطوة في سبيل هدف الاستيلاء على بلاد الشام. وهكذا هاجموا في شوال سنة ٥٠٣ هـ/ ١١١٠ م، الساحل وحاصروا بيروت برّاً وبحراً واجتاحوا الغرب وأحرقوه بعد أن أعملوا فيه القتل والأسر والنهب، ثم أطبقوا على بيروت ففتحوها وحملوا عضد الدولة علياً ومن كان معه وقتلوهم. ثم توجه قائد الفرنجة بغدوين (بودوان) إلى صيدا فصالحه أهلها على ستة آلاف دينار[٦٥]. لم يبق حيّاً من الأمراء الأرسلانيين في اجتياح الغرب وبيروت إلا ابن صغير لعضد الدولة اسمه بحتر كانت أمه قد أخفته عن الفرنجة في قرية عرامون. كذلك انقطعت في هذا الاجتياح سلالة بني فوارس. أما مجد الدولة محمد بن عدي فقد تولى إمارة الغرب بعد مقتل عضد الدولة وبقي فيها حتى قتله الفرنجة في أرض البرج سنة ٥٣٢ هـ/ ١١٣٧ م[٦٦].

ب ـ بزوغ الفرع الجميهري

بمقتل الأمير مجد الدولة محمد بن عدي تضاربت المصادر في من خلفه على إمارة الغرب. ولم يكن هذا التضارب مقصوراً على من ولي الغرب وحسب وإنما تناول أيضاً ظهور سلالة في الغرب ثانية، استولت على الإمارة وحرمت منها السلالة الأرسلانية وأقرباءها. وقد عُرف هؤلاء الأمراء بالأمراء التنوخيين، كما عُرفوا بالجميهريين. كذلك عرفوا بالبحتريين أو بذرية بحتر بن علي.

أما نسبتهم إلى تنوخ فلم تكن عائدة إلى الحلف التنوخي الذي يجمعهم بالأرسلانيين وأقاربهم كما تجمعهم بهم نسبتهم إلى بني لخم، وإنما تعود إلى تنوخ بن قحطان الذي سبق القول فيه أنه قدم إلى لبنان سنة ٢٠٥ هـ/ ٨٢٠ م. كذلك تسميتهم بالجميهريين، فهي عائدة إلى جميهر بن تنوخ بن قحطان. أما نسبتهم إلى بحتر، فهي لكونهم من ذرية بحتر بن علي بن الحسين بن أبي إسحق إبراهيم بن أبي عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن عيسى بن جميهر، كما يذكر صالح بن يحيى في تأريخه لهذه الذرية[٦٧]. وقد زاد في تضارب المصادر وغموضها تشابه الأسماء عند هؤلاء وعند الإرسلانيين كما ورد في «سجل النسب الأرسلاني». ففي كلتا السلسلتين يبرز اسم واحد هو أبو العشائر بحتر بن علي، باتفاق في الكنية واسم الأب والمعاصرة، وباختلاف اللقب والنسب والسيرة. فبينما «سجل النسب الأرسلاني» يلقبه بناهض الدين نرى صالح بن يحيى يلقبه بناهض الدولة، وبينما «سجل النسب الأرسلاني» ينسبه إلى عضد الدولة علي بن شجاع الدولة عمر بن عيسى حتى المنذر المغرور بن النعمان أبي قابوس، نرى صالح بن يحيى ينسبه إلى شرف الدولة علي بن الحسين حتى تميم بن النعمان أبي قابوس. وبينما «سجل النسب الأرسلاني» يقول إن أمه أخفته صغيراً في قرية عرامون عندما اجتاح الفرنجة الغرب. نرى صالح بن يحيى يقول أنه لم يقف على شيء من أخباره إلا القليل[٦٨]. والجدير بالذكر أن «سجل النسب الأرسلاني» يجعل وفاة بحتر سنة ٥٦١ هـ/ ١١٦٦ م في حين يستنتج من صالح بن يحيى أن وفاة بحتر الجميهري كانت سنة ٥٥٢ هـ/ ١١٥٧ م[٦٩]. هذه المفارقات تجعلنا نرجح وجود رجلين متعاصرين باسم واحد وكنية واحدة، الأول هو ناهض الدين أبو العشائر بحتر ابن أمير الغرب وبيروت وصيدا، عضد الدولة علي وهو يعود بنسبه إلى أرسلان بن مالك جد الأرسلانيين، والآخر هو ناهض الدولة أبو العشائر بحتر بن شرف الدولة علي وهو يعود بنسبه إلى جميهر بن تنوخ بن قحطان.

ومن هنا نستطيع القول إن عضد الدولة علياً أمير بيروت والغرب وصيدا الذي قتل عند سقوط بيروت بيد الفرنجة سنة ٥٠٣ هـ/ ١١١٠ م، كان آخر أمير للغرب من سلالة

أرسلان بن مالك. أما إغفال صالح بن يحيى لعضد الدولة عليّ فراجع إلى أنه لم يكن يؤرّخ للأرسلانيين، كما أن العداوة التقليدية، كما سنرى فيما بعد، بين الأرسلانيين والجميهريين، وهو منهم، منعته من ذلك.

وهكذا نستطيع الاستنتاج أن الأتابكة، بعد مقتل مجد الدولة محمد بن عدي سنة ٥٣٢ هـ/ ١١٣٧ أو ١١٣٨ م، لم يحسموا الأمر في إمارة الغرب لمصلحة رجل واحد. والظاهر أن أبا العشائر بحتر بن علي الأرسلاني قُرِّر على إقطاع أبيه عضد الدولة، وقُرِّر كذلك سميه أبو العشائر بحتر بن علي الجميهري على إقطاع أبيه، كما هو واضح من المنشور المرسل إليه من أبق الظهيري الذي لا يلقبه بأمير الغرب وإنما يقضي «بإجرائه على رسومه المستمرة وقاعدته المستقرة من الضياع المنسوبة إلى رُسُمه المعروفة باسم والده واسمه»، ليستطيع بذلك أن يجري «معهوده من إمارة الغرب من جبل بيروت»(٧٠)، أي ليستطيع أن يجري على ما عهد إليه من الإقطاع في إمارة الغرب من جبل بيروت. وقد بقي الأمر كذلك، إلى أن عادت إمارة الغرب فتوحدت بالأمير زهر الدولة كرامة بن بحتر الجميهري التنوخي عندما ولّاه عليها الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي سنة ٥٦١ هـ/ ١١٦٦ م، إثر موت بحتر بن علي الأرسلاني حسب رواية «سجل النسب الأرسلاني»(٧١)، أو قبل ذلك حسب نص المرسوم المطلق الذي أرسله نور الدين في ١٤ ربيع الأول سنة ٥٥٢ هـ/ ١١٥٧ م(٧٢).

يبدو أن الملك العادل نور الدين كان يثق بزهر الدولة كرامة ويعتمد عليه فقد خصّص له أربعين فارساً ليعاونوه في المهمات الحربية. وقد رابط زهر الدولة في حروبه ضد الفرنجة في حصن سرحمور(٧٣). ولكن تولية نور الدين له دون بحتر الأرسلاني أوغر صدر هذا الأخير عليه وعلى الملك العادل نور الدين معاً. فتآمر مع وزير العاضد الفاطمي ضرغام بن عامر اللخمي الذي طلبّ منه تأليب أمراء الشام على نور الدين وعلى شاور خصم ضرغام. غير أن شاور ما لبث أن تغلب على ضرغام بمعونة نور الدين، وبقي زهر الدولة كرامة متمكّناً من إمارة الغرب. وقد توفي زهر الدولة في أواخر عهد نور الدين الذي توفي في ١١ شوال سنة ٥٦٧ هـ/ حزيران ١١٧٢ م(٧٤).

كان زهر الدولة كرامة عدوّاً لدوداً للفرنجة. فما أن توفي حتى حاك الفرنجة مؤامرة ضد أولاده. دبرت هدنة بين أولاد زهر الدولة الكبار وصاحب بيروت الأمير البيزنطي أندرونيكوس كومنينوس(٧٥). وكان لكرامة عدا أولاده الثلاثة ولد رابع كان ما يزال صغيراً. وفي غضون هذه الهدنة لبى الأمراء الثلاثة دعوة صاحب بيروت لمناسبة زواج ابنه. وفي احتفال الزواج غدر بهم وقتلهم ثم حمل ومن معه على الغرب فاجتاحوه ودهموا حصن

سرحمور فهدّموه وأعملوا في قرى الغرب الحرق والقتل والأسر. ولكن أرملة زهر الدولة استطاعت أن تهرب بابنها الصغير حجي بن كرامة(٧٦).

لا نعلم من تولّى إمارة الغرب بعد زهر الدولة كرامة بن بحتر. غير أن الشدياق ينفرد بالقول إن الفرنجة بعد اغتيالهم الأمراء التنوخيين الثلاثة وتهديمهم حصن سرحمور والقرى المجاورة وصلوا إلى عرامون، فالتقاهم الأمير عرف الدولة علي بن بحتر الأرسلاني وهزمهم واستقل بإمارة الغرب. ثم كتب الملك الصالح بن نور الدين الذي كان قد خلف أباه يقره على إمارة الغرب(٧٧). غير أن هذا الخبر لا يثبته «سجل النسب الأرسلاني» ولا يذكره أي من المؤرخين. والظاهر أن الغرب بقي تحت سلطة الفرنجة باستثناء عرامون التي كان فيها عرف الدولة الأرسلاني والقرى المجاورة لها، وربما باستثناء بعض المناطق البعيدة عن الساحل حيث تسنى لحجي بن كرامة أن يترعرع ويبلغ أشدّه.

٧ ـ التنوخيون في عهد الدولة الأيوبية

وصل السلطان صلاح الدين إلى خلدة في ١١ جمادى الأولى سنة ٥٨٣ هـ/ تموز ١١٨٧ م، وكان في طريقه إلى بيروت لاستردادها من الفرنجة. فلاقاه جمال الدين حجي بن كرامة واشترك معه في فتح المدينة. فلما تم للسلطان فتح بيروت لمس بيده رأس حجي، كما يقول صالح بن يحيى، وقال له: «قد أخذنا ثأرك من الفرنج، طيب قلبك، أنت مستمر مكان أبيك وأخوتك». ثم كتب منشوراً «بإجراء الأمير جمال الدولة حجي بن كرامة على ما بيده من جبل بيروت من أعمال الدامور لما وصل إلى الخدمة السلطانية وتحققنا ما جرى عليه من جانب الكفر (ة) خَذَلَهم الله، وهو ملكه وإرثه عن أبيه وجده وهي سرحمور، عين كسور، رمطون، الدوير، طردلا، عندرافيل ومزارعهم، وذلك حبساً منا عليه وإحساناً إليه لمناصحته وخدمته ونهضته في العدو المشاغر له. التاريخ: وكتب بأرض بيروت في العشر الآخر من جمادى الأولى سنة ثلاثة وثمانين وخمسماية»(٧٨).

بدراستنا لهذا المنشور لا نجد ما يثبت أن صلاح الدين ولّى جمال الدولة حجياً إمارة الغرب، فليس في هذا المنشور ذكر لذلك، وإنما قرره على إقطاعه الذي ورثه «عن أبيه وجده» في القرى التي عينها المنشور. والظاهر أن صلاح الدين أزال عن الغرب صفة الإمارة، ووزع المنطقة إقطاعات على الأمراء فيها مع إبقائه على أمير من الأمراء الجميهريين أميراً مميزاً عن غيره من الأمراء لُقب بالأمير المقدّم أو الأمير الكبير(٧٩). وقد كان هذا التدبير متفقاً مع سياسة صلاح الدين الإدارية التي اختطها لمصر والشام على السواء والتي كانت تقضي بربط المقطع ربطاً محكماً بالإدارة المركزية للسلطان الأيوبي. وبالتالي بطل أن يكون

للمقطع أية صلاحيات إدارية[٨٠]. وبهذا الإجراء خسرت منطقة الغرب صفة الإمارة وأصبح إقطاع المقطع يزيد أو ينقص على قدر رضا السلطان عنه.

مع أن هذا الإجراء أزال عن جمال الدولة منصب أمير الغرب فإنه أبقى له منصب الأمير المقدم على سائر أمراء الإقطاعات في منطقة الغرب. ويبدو أن ذلك كان سبباً لوقوع النفور بين عرف الدولة علي بن بحتر الأرسلاني وجمال الدولة حجي بن كرامة[٨١]. في غضون ذلك توفي السلطان صلاح الدين وخلفه ابنه الملك الأفضل نور الدين ليخلفه بعد مدة عمه الملك العادل ويبعده إلى قلعة صرخد جنوبي دمشق. غير أن الأفضل ظلّ طامعاً بالعودة، فأرسل سنة ٥٩٣ هـ/ ١١٩٧ م منشوراً إلى حجي بن كرامة يقطعه فيه الغرب كله ويحثه على أن «يحلف أقاربه على الطاعة السلطانية»[٨٢]. وكأن الملك الأفضل في منشوره هذا كان يحاول أن يرشو الأمير جمال الدولة بإقطاعه الغرب كله، أي باستعداده للتنازل عن سياسة أبيه صلاح الدين الإدارية وإعادة صفة الإمارة إلى الغرب وتعيين حجي أميراً عليه إن استطاع هذا الأمير أن يضمن للأفضل ولاء الأمراء الآخرين وأن ينصره على عمه الملك العادل. ويبدو من هذا المنشور أيضاً أن الغرب، لمتاغرته الفرنجة وبالتالي لمركزه الستراتيجي، كان ذا دور أساسي عند الأيوبيين في تصارعهم. ولكن، مما يجدر ذكره بصدد منشور الأفضل هذا أنه كان، كما يحدثنا صالح بن يحيى، جواباً عن كتاب من حجي إلى الأفضل[٨٣]. غير أن علاقة حجي بنور الدين كانت دائماً علاقة طيبة، وهذا ما يجعلنا نرجّح إما أن يكون حجي كتب إلى الأفضل قبل خلعه وإما أن المحادثات بين حجي والسلطان المخلوع كانت محادثات سرية لم تترجم إلى الواقع، ولكنها كانت تشير إلى أن الأمير التنوخي كان يسعى لدى الأفضل لإعادة صفة الإمارة إلى منطقة الغرب وإعادته أميراً عليها.

حيال هذا التصارع بين الأيوبيين على السلطة وحيال اغتنام الفرنجة لهذا التصارع الذي أضعف جبهة الأيوبيين فأدى إلى استيلاء الفرنجة على بيروت سنة ٥٩٣ هـ/ ١١٩٧ م[٨٤]، يبادر جمال الدولة حجي إلى أخذ الحيطة لتمتين جبهته الداخلية فيصالح خصمه علي بن بحتر الأرسلاني ويعيد إليه إقطاعه[٨٥].

ويستمر جمال الدولة حجي مقدّماً على أمراء الغرب طوال عهد الملك العادل نور الدين وعهد ابنه الملك المعظم. ويبدو أنه عاش حياة طويلة ولم يمت، كما يقول صالح ابن يحيى، إلا بعد سنة ٦٠٠ هـ/ ١٢٠٣ م بسنين كثيرة[٨٦]. وقد شاهد، كما ذكر أعلاه، انحلال الأيوبيين الذين هادنوا الفرنجة لينصرفوا إلى نزاعاتهم الداخلية. ويحدثنا صالح بن يحيى، أن جمال الدولة حجياً كان إذا شكا للسلطان استفراد الفرنجة له يطمئنه السلطان بأنه كتب إلى الفرنجة «بأن يجروا حجي وأصحابه على عادتهم ورسومهم وإطلاقاتهم وأن لا يغيروا عليهم عادة وإن خالفوا لا يلوموا إلا أنفسهم»[٨٧].

خلف الأمير نجم الدين محمد أباه جمال الدولة. وقد عاصر نجم الدين تصارع الأيوبيين على السلطة أيضاً، كما عاصر اغتنام الفرنجة لانحلال الأيوبيين. وقد قتل سنة ٦٤٠ هـ/ ١٢٤٢ م في معركة في كسروان[٨٨].

٨ ـ التنوخيون والمماليك البحرية

تولّى الأمير جمال الدين حجي الإمارة الكبيرة خلفاً لوالده الأمير نجم الدين محمد. ورأى الأمير الجديد ما كان عليه الأيوبيون من نزاعات داخلية يتلهّون بها عن الحكم الفعلي للبلاد وعن محاربتهم الفرنجة. ولم يمض وقت طويل حتى استولى المماليك على مصر سنة ٦٤٨ هـ/ ١٢٥٠ م وأخذوا يهددون الوجود الأيوبي في بلاد الشام. حيال هذا الوضع تيقّن التنوخيون أن عليهم أن يقفوا موقفاً يحفظ وجودهم ويصون منطقتهم إذا ما استولى المماليك على الشام كما استولوا على مصر. فقرروا أن يقوموا باتصالات مع هذه الدولة الفتية: فإذا كان الأمير جمال الدين حجي على وفاق مع السلطان الأيوبي الملك الناصر يوسف فعلى الأمير سعد الدين خضر شقيق جمال الدين حجي إذاً أن يكون على وفاق مع سلطان المماليك في مصر الملك المعز أيبك. وقد أثمرت هذه الاتصالات. إذ نرى أن المعز أيبك يرسل من مصر منشوراً سنة ٦٥٤ هـ/ ١٢٥٦ م إلى سعد الدين خضر يقطعه فيه قرى في الشوف وأخرى في إقليم الخروب ووادي التيم[٨٩]. والجدير بالذكر أن المعز أيبك كان قبل ذلك بسنة، أي سنة ٦٥٣ هـ/ ١٢٥٥ م قد وقّع مع الملك الناصر يوسف الأيوبي صاحب الشام اتفاقاً بوساطة الخليفة المستعصم بالله يقضي بأن تكون الشام إلى العريش للأيوبيين وتكون مصر للمماليك[٩٠].

غير أن التنوخيين أدركوا أن هذه المحادثات بينهم وبين المماليك ستؤدي بالملك الناصر يوسف الأيوبي إلى ضربهم عسكرياً. وقد يجر ذلك إلى اغتنام الفرنجة اشتباك التنوخيين مع الأيوبيين ليستولوا على الثغور ويجتاحوا الغرب. فاحتاطوا لهذا الأمر وأقام كل من جمال الدين حجي وسعد الدين خضر علاقات ودّية مع الفرنجة[٩١].

ما عتم الأيوبيون أن علموا بهذا التقارب المملوكي التنوخي. فجرد الملك الناصر يوسف الأيوبي حملة للاقتصاص من التنوخيين سنة ٦٥٣ هـ/ ١٢٥٥ م. وقد ضمت هذه الحملة إلى عساكر الأيوبيين في الشام عشائر بعلبك والبقاعين. وصلت الحملة إلى قرية عيتات، وهي بين عالية وطردلا مقر الأميرين جمال الدين حجي وسعد الدين خضر، وفي ٢ ذي القعدة/ ٣ كانون الأول دارت معركة طاحنة انتصر فيها التنوخيون ورجالهم على الجيش الأيوبي والعشائر انتصاراً كبيراً. وقد أبلى أحسن بلاء في هذه المعركة أمير تنوخي آخر هو الأمير زين الدين صالح بن علي بن بحتر[٩٢].

كانت هزيمة الأيوبيين في معركة عيتات دعوة صريحة للمماليك إلى القدوم إلى بلاد الشام بعد أن عرفوا قوة الأيوبيين العسكرية على حقيقتها. غير أن عنصراً آخر ما عتم أن ظهر على مسرح الأحداث. فالمغول، بقيادة هولاكو، أخذوا يتقدمون غرباً باتجاه بلاد الشام ناشرين الرعب والدمار أينما حلوا، وذلك بعد أن سقطت بغداد في أيديهم سنة ٦٥٧ هـ/ ١٢٥٨ م.

حيال هذا الخطر المفاجىء رأى التنوخيون أنفسهم مضطرين إلى مهادنة المغول. فالدولة الإسلامية المتطاحنة باتت لا تقوى على الحفاظ على دار الإسلام: بغداد، دار الخلافة سقطت في أيدي المغول، والحواضر الإسلامية تتبعها الواحدة تلو الأخرى، والدولة الأيوبية في الشام تندحر جيوشها من وجه المغول لا تلوي على شيء. ومنطقة الغرب باتت بين فكي كماشة: المغول من الشرق والفرنجة من الغرب، بخاصة أن الاعتقاد كان سائداً بأن الفرنجة والمغول كانوا يعملون معاً(٩٣). كان إذاً لا بد للتنوخيين من الحفاظ على معقلهم بالتي هي أحسن. أما دولة المماليك في مصر فهي ما زالت حديثة العهد لا يُعرف بعد من أمرها شيء، أو على الأقل لا يُعرف هل كانت ستجابه المغول في بلاد الشام أم لا، ولا يُعرف إذا ما جابهتهم هل ستنتصر عليهم أم ستنهزم كغيرها من الدول. وما أن اقترب المغول من دمشق حتى بادر جمال الدين حجي إلى الذهاب لمقابلتهم. وما لبث أن لحق به الأمير زين الدين صالح. أما الأمير سعد الدين خضر فيبدو أنه بقي في الغرب ينتظر تطورات الأحداث. وفي ٧ رجب سنة ٦٥٨ هـ/ ١٢٥٩ م - حزيران ١٢٦٠ م. أي بعد أقل من ثلاثة أشهر على سقوط دمشق في ربيع الآخر سنة ٦٥٨ هـ/ آذار ١٢٦٠ م(٩٤)، أصدر كتبغا، نائب هولاكو، منشوراً يقرّر فيه جمال الدين حجياً على إقطاعه الذي كان قد أقطعه إياه الملك الناصر الأيوبي. كذلك حظي زين الدين صالح برضا المغول وتسلم منهم الخلع والهدايا(٩٥).

غير أن المماليك ما لبثوا أن أدركوا الخطر المغولي. ووصل الملك المظفر قطز، سلطان المماليك آنذاك، إلى غزة التي كانت قد سقطت بيد المغول، واستطاع أن يستردها منهم. حيال هذا التطور المفاجىء قرّ رأي جمال الدين حجي وزين الدين صالح أن يتوجه الأخير إلى المماليك ويبقى جمال الدين حجي مع المغول في دمشق، حتى إذا ما انتصر أي من الفريقين شفع من كان من الأميرين في صفوفه بالآخر(٩٦). وهكذا كان، فعندما التحم المماليك في عين جالوت بالمغول، في ٢٥ رمضان سنة ٦٥٨/ ٣ أيلول ١٢٦٠، كان زين الدين صالح يبلي في صفوف المماليك أحسن البلاء، وهو المشهور ببراعته برمي السهام. وما أن تم النصر للمماليك على المغول حتى شهد المقاتلة أمام السلطان، ببطولة الأمير التنوخي فقرّبه وعفا عما كان من أمر ذهابه إلى المغول في دمشق(٩٧).

ما أن استتب الأمر للمماليك في الشام حتى أقر السلطان الملك الظاهر بيبرس الأمير جمال الدين حجياً على معظم إقطاعه وزاد عليه(٩٨). وحرص بيبرس على حض الأمراء التنوخيين

على مثاغرتهم ضد الفرنجة. وقد أورد صالح بن يحيى مكاتبات عدة بهذا المعنى موجهة من نائب بيبرس على دمشق جمال الدين أقوش النجيبي إما إلى الأمير جمال الدين حجي بمفرده وإما إليه وإلى زين الدين صالح معاً(٩٩). وقد عهد إلى التنوخيين بالمثاغرة في صيدا علاوة على المثاغرة في بيروت(١٠٠). وكان الأمراء التنوخيون بقيادة جمال الدين حجي وسعد الدين خضر وزين الدين صالح يقومون بمهامهم حق قيام حتى استحقوا شكر الظاهر بيبرس وتنويهه بهم(١٠١).

غير أن هذا التقارب بين بيبرس والأمراء التنوخيين الثلاثة ما عتم أن اصطدم بما عكره. ذلك أن واحداً من أولاد أبي الجيش زين الدين صالح بن الأمير عرف الدولة علي بن بحتر الأرسلاني، وكان قاطناً عرامون بلدة الأمير زين الدين صالح الجميهري، احتال حتى أوصل إلى بيبرس كتاباً موجهاً من بوهيمند السادس (Bohémond VI) أمير أنطاكية وطرابلس جواباً عن كتاب مزوَّر على لسان الأمراء التنوخيين الثلاثة. وكان في هذا الجواب ما يدين هؤلاء الأمراء لما فيه من إشارة إلى تواطئهم مع الفرنجة. فما كان من بيبرس إلا أن اعتقل هؤلاء الأمراء(١٠٢). ويبدو أن بيبرس لم يصدق تورط الأمراء الثلاثة، بدليل أنه اكتفى باعتقالهم دون تجريدهم من اقطاعاتهم وأملاكهم وقرّر إبقاءهم في الاعتقال بانتظار فتحه لطرابلس وصيدا وبيروت(١٠٣). غير أنه لم يتسنّ له هذا الفتح، فبقي الأمراء في الاعتقال حتى أفرج عنهم ابن بيبرس السلطان بركة خان حوالى سنة ٦٧٧ هـ/ ١٢٧٨ م، أي بعد سنة من اعتلائه العرش(١٠٤). غير أن هذه السنة التي سبقت الإفراج عن الأمراء الثلاثة شهدت تطورات في الغرب لم تكن في الحسبان. فقد قام الابن الأكبر لجمال الدين حجي، نجم الدين محمد، وكان على خلاف مع أبيه المعتقل، يعاونه أبناء عمته أولاد الأمير أبي الجيش، مغتنمين غياب الأمراء الثلاثة وقتلوا أحد الأمراء المماليك قطب الدين السعدي في كفرعمّيه التي كانت من إقطاع أُقطع إياه(١٠٥). وكان من نتيجة هذا الاغتيال أن حضرت في صفر سنة ٦٧٧هـ/ أيار أو حزيران ١٢٧٨م. العساكر السلطانية من دمشق ومنطقتي بيروت وصيدا تدعمها عشائر بعلبك والبقاعين للاقتصاص من القتلة واجتاحوا قرى الغرب وأعملوا فيها الإحراق والهدم والتخريب والقتل والسلب والأسر والتشريد مدة سبعة أيام(١٠٦). أما السبب الحقيقي لهذا الاجتياح فهو على الأرجح ضرب الغرب ضربة موجعة تعيد الهيبة للدولة بعد أن بقي سبع سنين يعيش في فوضى في غياب حكامه الأمراء الثلاثة، بخاصة أنه كان قد اعتلى عرش المماليك قبل ذلك بسنة سلطان جديد كان بحاجة إلى تثبيت سلطانه هو ونائبه على دمشق الذي كان يتوخى الظهور بمظهر النائب القدير في عيني السلطان الجديد بركة خان. هذا إلى جانب عامل آخر لا يقل أهمية عن الأول هو ذلك الحقد الذي كان يتفاعل في قلوب عشائر بعلبك والبقاعينْ على أهل الغرب بسبب اندحار هذه العشائر في موقعة عيتات قبل ذلك بحوالى ربع قرن.

ومهما يكن من أمر فقد أُفرج عن الأمراء الثلاثة، فعاد زين الدين صالح إلى عرامون، في حين انتقل جمال الدين حجي من طردلا إلى عبيه ليلحق به شقيقه سعد الدين خضر بعد مدة قليلة[١٠٧].

غير أن تبرئة صفحة الأمراء التنوخيين الثلاثة لم توقف محاولات السعي بهم لدى المماليك، كما حدث في عهد السلطان المنصور قلاوون سنة ٦٨٢ هـ/ ١٢٨٣ وسنة ٦٨٧ هـ/ ١٢٨٨ م[١٠٨].

أدرك الأمراء التنوخيون الثلاثة بعد أن رأوا ما رأوه من خراب ودمار وقتل وتشريد في منطقة الغرب أنهم بين عدوين لا يفترق الواحد منهما عن الآخر بشيء: المماليك والفرنجة. وبعد أن سويت الحال بينهم وبين المماليك واستعادوا ما نهب وعاد من سُبي وشُرِّد، كان لا بد لهم من مهادنة الفرنجة ليتوافر لهم قسط من الأمن يستطيعون به تحسين أوضاعهم وأوضاع منطقتهم وتعميرها. وهذا ما يفسر اتفاق الهدنة الذي عقد سنة ٦٧٩ هـ/ ١٢٨٠ م بين زين الدين صالح وهمفري دي مونفور (Humphray de Monfort) صاحب بيروت[١٠٩].

ما أن استتب الحال قليلاً للأمراء الثلاثة حتى واجهتهم مشكلة أخرى، وذلك في عهد السلطان المنصور قلاوون. فقد قرر هذا السلطان أن يضبط السياسة العسكرية في منطقة الغرب الستراتيجية لتصبح منسجمة مع نظام الإقطاع العسكري المعمول به في مناطق الشام الأخرى وفي مصر. ذلك أن نظام الإقطاع الذي كان معمولاً به في مناطق الجبل سواء في ذلك منطقة الغرب وغيرها، أفرز، كما يلاحظ الدكتور كمال الصليبي[١١٠]، إقطاعات خاضعة لنظام يكاد يكون محض وراثي بين الأمراء الذين لم يكونوا يضطلعون بمهمات محددة، وبالتالي لم تكن الدولة تستطيع أن تعتمد عليهم كل الاعتماد. فاستدعى قلاوون أمراء الجبال سنة ٦٨٧ هـ/ ١٢٨٨ م، وذلك قبل أشهر من استيلائه على طرابلس من الفرنجة، وصادر أملاكهم وإقطاعاتهم. ولما لم يجب التنوخيون دعوة قلاوون، اعتبر السلطان ذلك تمرداً عليه، فأمر أحد أعوانه، وهو علم الدين سنجر الشجاعي، بإلقاء القبض على زين الدين صالح وإيذائه، وأمر بانتزاع أملاك التنوخيين وإقطاعاتهم، ثم عهد بها بعد فتحه طرابلس سنة ٦٨٨ هـ/ ١٢٨٩ م إلى جند الحلقة الطرابلسية[١١١]. غير أن هذه الأزمة لم تدم طويلاً، فما لبث قلاوون أن مات فخلفه على العرش ابنه الأشرف خليل وذلك سنة ٦٨٩ هـ/ ١٢٩٠ م[١١٢]. وقد عمل السلطان الجديد على حل المشكلة، فدعا الأمراء التنوخيين إلى دمشق وسوّى الأمر بأن انضم الأمراء التنوخيون إلى الجيش ليلتحقوا بالحلقة الشامية[١١٣]. وربما اشتركت حلقتهم تلك مع بقية الجيش في فتح صيدا وبيروت، حتى إذا ما تم فتح هاتين المدينتين سنة ٦٩٠ هـ/ ١٢٩١ م أخذ السلطان الأشرف خليل ومن بعده أخوه

السلطان الناصر محمد يعيدان لهم إقطاعاتهم وأملاكهم من الحلقة الطرابلسية التي أنيط بها الدرك على بيروت، أي المحافظة على أمنها وحمايتها[١١٤].

كان من شأن هذا الإجراء الذي قام به السلطان الأشرف خليل أن ربط منطقة الغرب بالسلطة المركزية ربطاً محكماً مع الإبقاء على ارتباط الأمراء التنوخيين بأرضهم وبعشيرتهم، كما أدى إلى دمج الأمراء التنوخيين بنظام الحلقة العسكري، وبالتالي إلى إدخال ما يوجبه هذا النظام من أجناد إلى منطقة الغرب ذاتها. إذ بتعيين الأمراء التنوخيين أمراء حلقة أصبح متوجباً عليهم أن يدخلوا في صفوف رجالهم فرساناً ممن يعيّنهم السلطان، وقد عيّن نظام الحلقة هذا عدد هؤلاء الفرسان بالنسبة إلى رتبة كل أمير من هؤلاء الأمراء. فبتعيين الأمراء التنوخيين أمراء حلقة أصبح هؤلاء الأمراء خاضعين للنظام العسكري المملوكي وأصبح كل أمير يتولى إقطاعه طالما هو قادر على الخدمة العسكرية، فإذا بلغ سناً تمنعه من القيام بمهامه كان عليه أن يتخلى عن إقطاعه إلى من يورثه هذا الإقطاع من أولاده. وبهذا الإجراء سهل على السلطان الأشرف خليل الإمساك بمنطقة الغرب أكثر من أي سلطان سابق. ولم يقنع الأشرف خليل بهذا، وإنما نراه يجنّد جميع الأمراء في منطقة الغرب القادرين على الأعمال العسكرية، وذلك بأن جعل في نظام الحلقة ما يوجب على كل أمير تنوخي من أمراء الحلقة أن يدخل إلى صفوفه أيضاً عدداً آخر من الأمراء في المنطقة، سواء أكان هؤلاء الأمراء من أنسبائه أم من بني أبي الجيش. وقد شغل السلطان هؤلاء الأمراء بأعمال الدرك على بيروت[١١٥].

هذه التدابير العسكرية جعلت الأمير جمال الدين حجياً، وكان قد أشرف على الستين من عمره، لا يلبث طويلاً حتى يتنازل عن تبعات الإمارة وينصرف إلى ما كان مجبولاً عليه من طاعة الله وعبادته حتى قال فيه صالح بن يحيى أنه أصبح يُعد من الأولياء الكبار وأنه لزم القناعة والزهد في آخر عمره[١١٦].

أما الأمير زين الدين صالح فيبدو أنه بقي مبعداً عن المسرح السياسي والعسكري منذ أن توترت العلاقات بينه وبين السلطان قلاوون، حتى إذا ما تربع الناصر محمد بن قلاوون على العرش أصدر مرسوماً بالعفو عنه وإعادة أملاكه وإقطاعه إليه. وقد ألحق الناصر محمد بأملاك زين الدين وإقطاعه ما كان باسم جمال الدين حجي وأولاده من أملاك وإقطاع على أن يلتزم «الموانىء والثغور والمناظر لساحل بيروت»[١١٧].

بعودة التنوخيين إلى التزام الموانىء والثغور والمناظر بساحل بيروت رجعوا إلى مهمتهم الطبيعية التي يفرضها وجودهم في المنطقة وارتباطهم بها تاريخياً واجتماعياً واقتصادياً وجغرافياً وبالتالي نفسياً منذ ما يقارب خمسمائة سنة. وبالفعل فقد استطاعوا أن يردّوا محاولات الفرنجة

لاستعادة بيروت. وقد كانت هذه المحاولات تبلغ في بعض الأحيان مبلغ الحملة العسكرية المنظمة(١١٨).

ولكن بعد مضي أقل من سبعة عشر شهراً من تولي الأمير زين الدين صالح الدرك على الموانىء والثغور والمناظر في ساحل بيروت، أدركته الوفاة خاتمة حياة تتصف في أغلبها بالحنكة والدهاء وتتسم بالفروسية والشجاعة والدراية معاً، وتتميز بتواصل المحن والفتن وتتابع الأحداث. وقد أمضى ردحاً من حياته تلك يقارب نصف قرن مشاركاً في الحكم أميرين آخرين شراكة تميزت بالتعاون والتنسيق والوفاق. وكانت وفاته في ١٨ ربيع الآخر سنة ٦٩٥ هـ/ شباط ١٢٩٦ م(١١٩) وقد خلفه ابنه ناهض الدين بحتر(١٢٠).

بوفاة الأمير زين الدين صالح لم يبق من المثلث التنوخي إلا الأمير سعد الدين خضر الذي كان قد تلقى منشوراً من الناصر محمد بن قلاوون بإعادة معظم أملاكه وإقطاعه من الحلقة الطرابلسية، وذلك في الوقت ذاته الذي تلقى فيه زين الدين صالح منشوره، أي في سنة ٦٩٣ هـ/ ١٢٩٤ م(١٢١). واستمر الأمير سعد الدين خضر بمزاولة مهامه حوالى اثنتي عشرة سنة أخرى انتهت باعتزاله هو الآخر ونزوله عما كان في يده لولده الأمير ناصر الدين الحسين. وكان ذلك سنة ٧٠٥ هـ/ ١٣٠٥ م وقد بلغ من العمر ستاً وستين سنة(١٢٢).

أما الأمير ناهض الدين بحتر بن زيد الدين صالح فكانت إمرته التي ورثها عن أبيه معاصرة لسعد الدين خضر. وقد حدث في زمنه القصير ما هزّ دولة المماليك، وذلك عندما هاجم المغول مرة أخرى بلاد الشام بقيادة قازان بن محمود سنة ٦٩٩ هـ/ ١٣٠٠ م واندحر أمامهم عسكر السلطان وتشتتوا في البلاد. وقد استغل الشيعة أهل كسروان وأهل جزين انهزام العساكر فأخذوا ينكّلون بهم قتلاً وأسراً وسلباً. وإذا بناهض الدين بحتر يهبّ لإيواء الهاربين واستضافتهم. وكذلك فعل أمير آخر في البقاع وهو علاء الدين علي بن حسن بن صبح. وعندما انسحب المغول وعاد السلطان الناصر كافأ الأميرين ومنح كلاً منهما رتبة طبلخاناه(١٢٣). غير أن ناهض الدين ما لبث أن توفي بعد بضعة أشهر(١٢٤). فخلفه ابنه شمس الدين كرامة الذي قضى نحبه وهو ما يزال قاصراً فانتقلت إمرته وإقطاعه إلى الأمير ناصر الدين الحسين بن سعد الدين خضر الذي أصبح الأمير الكبير الوحيد(١٢٥).

كانت أولى المشكلات التي واجهها ناصر الدين الحسين صراع المماليك ضد أهل كسروان الذين كانوا يسبّبون المصاعب ويثيرون الفتن في وجه الدولة. وقد رأينا ما فعلوا بالعساكر السلطانية المنسحبة من أمام المغول سنة ٦٩٩ هـ/ ١٣٠٠ م. وكان أهل كسروان من المسيحيين الذين كانوا يوالون الفرنجة ومن الشيعة الاثني عشرية الذين كانوا يتلكأون في معاونة الدولة المملوكية التي تدين بالإسلام السنّي ومن بعض الدروز والإسماعيلية والعلوية.

وكان السلطان الأشرف خليل قد جرّد، إثر انتهائه من طرد الفرنجة من الساحل الشامي سنة ٦٩١ هـ/ ١٢٩١ م حملة على كسروان ما لبثت أن مُنيت بهزيمة نكراء(١٢٦). فلما استعاد السلطان الناصر محمد بن قلاوون سلطته على الشام إثر انسحاب المغول المفاجىء جرد سنة ٧٠٠ هـ/ ١٣٠٠ م حملة تأديبية محدودة على كسروان(١٢٧) ليتبعها بحملة أخرى لم يستطع الانتهاء من إعدادها إلا في أوائل سنة ٧٠٥ هـ/ تموز ١٣٠٥ م. وقد عزم بهذه الحملة القضاء نهائياً على الكسروانيين المتمردين على سلطته، فاستصدر من الإمام تقي الدين أبي العباس ابن تيمية فتوى تجيز له القيام بما كان ينوي القيام به من استئصال شأفة الكسروانيين مسيحيين واثني عشرية ودروزاً وإسماعيلية وعلوية(١٢٨). وكان من نتيجة هذه الحملة التي اشترك فيها الأمير ناصر الدين الحسين في جمع من أقاربه وعشيرته بموجب نظام الحلقة المتبع أن قضت على الكسروانيين قضاء مبرماً بعد قتال شديد قتل فيه كثير من المهاجمين كان منهم خمسة وعشرون من التنوخيين بينهم اثنان من الأمراء هما: نجم الدين محمد بن جمال الدين حجي وأخوه لأبيه شهاب الدين أحمد(١٢٩).

كان من شأن هذه الحملة أن تغيَّر وجه كسروان السياسي والاجتماعي والسكاني: اقتلع من تبقى من الكسروانيين على قيد الحياة ليتوزعوا في أنحاء البلاد، وأقطعت المنطقة لبني عساف التركمان السنّة الذين كانوا يقطنون الكورة، على أن يزوِّدوا المنطقة بثلاثمائة فارس يتدركون بهم الموانىء ودروب البحر من ظاهر بيروت إلى حدود مملكة طرابلس(١٣٠).

في السنة التالية لهذه الحملة على كسروان شنّ الفرنجة حملة انتقامية واسعة. وقد اختاروا صيدا ليسدّدوا ضربتهم، وتمكنوا من الاستيلاء على المدينة بعد أن أمعنوا فيها النهب وبحاميتها وأهلها القتل والأسر ثم غادروها بمراكبهم قبل أن يصل عسكر نيابة صفد ثم عسكر نيابة دمشق(١٣١).

لم يرق للسلطان الناصر محمد بن قلاوون التنظيم الإقطاعي الذي كان سائداً في بلاد الشام. فقد بات المُقطَعون مطمئنين إلى إقطاعاتهم يتوارثها الأبناء عن الآباء ولا يقدّمون للدولة ما يجب تقديمه من موارد إقطاعاتهم تلك، ولا يقومون بما يجب القيام به من خدمة عسكرية للدولة لقاء ما أقطعوا من قرى. فقرر القيام بمسح جديد للأراضي عرف بنظام الروك، على غرار ما كان معمولاً به في مصر، تُراعى فيه موارد الأراضي كما يُراعى فيه توزيع جديد للأراضي على أهل الإقطاع. فتم «كشف» البلاد هذا سنة ٧١٣ هـ/ ١٣١٣ م، وجُعل بعضٌ من الأراضي أراضي خاصة تؤول مواردها إلى الدولة ووزعت الأراضي الباقية إقطاعات على أمراء الإقطاع وغيرهم من أمراء الحلقة بالقرعة كل حسب رتبته. غير أن هذا الإجراء لم يوافق الأمراء التنوخيين، ذلك أنهم ليسوا طارئين على منطقتهم كغيرهم من أمراء الإقطاع.

توجه الأمير ناصر الدين الحسين إلى دمشق لمقابلة نائبها، ورفع إليه مظلمة بهذا الشأن ذكره فيها بلهجة لبقة ولكنّها حازمة بهذا الترابط التاريخي والعضوي الوثيق بين الأمراء التنوخيين وعشيرتهم وأرضهم وبيّن له أن «كشف» البلاد أظهر ما يوفّره التنوخيون على الدولة من أموال وما يقوم به أمراؤهم ورجال عشيرتهم من محافظة على الثغور، واسترعى نظره إلى أنه في حال طبق هذا الإجراء على الأمراء التنوخيين فنقلوا إلى مناطق أخرى وأبدل أمراء آخرون بهم فسيكون في ذلك هلاكهم وهلاك من معهم، إذ في أرضهم هذه مساكنهم ومساكن عشيرتهم. وأبدى استعداده واستعداد بقية الأمراء للإلتزام بكل زيادة في عدد الفرسان الذي تقضي به الدولة على قدر ما تتحمل طاقتهم[١٣٢].

استجاب السلطان لهذه المظلمة، فأعفى الأمراء التنوخيين من هذا الإجراء ورسم بأن تستمر الإقطاعات بيدهم وراثية كما كانت عليه. وقد قدّرت هذه الإقطاعات فتبين أنه يتوجب مضاعفة عدد الفرسان ليناسب عددهم ما أقطعوه من أرض، فأصبح عددهم اثنين وستين فارساً بدلاً من ثلاثين[١٣٣]. وقسم هؤلاء الفرسان على الأمراء المقدّمين في منطقة الغرب على النحو الآتي: عشرون فارساً للأمير الكبير الأمير ناصر الدين الحسين، وعشرة فرسان لكل من الأمير عز الدين حسين بن شرف الدين علي بن الأمير زين الدين صالح والأمير سيف الدين مفرّج بن بدر الدين يوسف بن الأمير زين الدين صالح، وخمسة فرسان لكل من الأمير عز الدين حسن بن الأمير سعد الدين خضر والأمير علم الدين سليمان بن غلاب الرمطوني والأمير سيف الدين إبراهيم بن نجم الدين محمد بن الأمير جمال الدين حجي، وأربعة فرسان للأمير شمس الدين عبد الله بن الأمير جمال الدين حجي، وثلاثة فرسان للأمير عماد الدين موسى بن مسعود بن الأمير أبي الجيش زين الدين صالح[١٣٤].

بدراستنا لهؤلاء الأمراء الذين أقطعوا الإقطاعات وعيّن لهم الفرسان حسب إقطاعاتهم نرى أنهم يمثّلون السلالات الرئيسة التي تولّت الإمارة في الغرب وكانت ما تزال موجودة إلى ذلك الوقت وهي:

أولاً: سلالة تنوخ بن قحطان وهي تنقسم إلى بيت سعد الدين خضر المتمثّل بناصر الدين الحسين، الأمير الكبير (عشرون فارساً) وأخيه عز الدين حسن (خمسة فرسان) وإلى بيت جمال الدين حجي المتمثّل بسيف الدين إبراهيم بن نجم الدين محمد (خمسة فرسان) وبشمس الدين عبدالله (أربعة فرسان) وإلى بيت زين الدين صالح بن علي المتمثّل بعزالدين حسين بن شرف الدين علي (عشرة فرسان) وسيف الدين مفرج ابن بدر الدين يوسف (عشرة فرسان).

ثانياً: سلالة عبد الله بن النعمان بن مالك المعروفة ببني عبد الله (ومنها ينحدر الأمير مجد

الدولة محمد بن عدي الذي تولى إمارة الغرب بعد استيلاء الفرنجة على بيروت سنة ٥٠٣ هـ/ ١١١٠ م) وهي تتمثّل بالأمير علم الدين سليمان بن غلاب الرمطوني (خمسة فرسان).

ثالثاً: سلالة أرسلان بن مالك المنحدر منها الأمير أبو الجيش زين الدين صالح بن عرف الدولة علي بن بحتر بن عضد الدولة علي، وهي تتمثّل بعماد الدين موسى بن مسعود بن أبي الجيش (ثلاثة فرسان).

كان من نتيجة هذا التدبير بزيادة الفرسان المخصصين لأمراء منطقة الغرب أن نشطت عمليات المحافظة على الشواطىء على طول الساحل الذي كان معروفاً بساحل بيروت. فقام الأمير الكبير بتقسيم الأمراء الموجلين بالمحافظة على الثغور إلى ثلاثة أبدال تتناوب عمليات المثاغرة في الساحل. وقد راعى الانسجام في تقسيم هؤلاء الأمراء تجنباً لأي احتكاك بينهم. وكان هذا التقسيم على الوجه الآتي:

البدل الأول: يتضمن الأمير ناصر الدين الحسين، الأمير الكبير، وأخاه الأمير عز الدين حسناً وابن عمهما الأمير شمس الدين عبد الله بن حجي.

البدل الثاني: يتضمن الأمير عز الدين حسين بن شرف الدين علي بن زين الدين صالح وابن عمه الأمير سيف الدين مفرج بن بدر الدين يوسف والأمير علم الدين سليمان بن غلاب الرمطوني.

البدل الثالث: يتضمن الأمير سيف الدين إبراهيم بن نجم الدين محمد والأمير عماد الدين موسى بن مسعود بن أبي الجيش. وقد ألحق الأمير الكبير بهذا البدل أميراً آخر من بني أبي الجيش هو الأمير ناصر الدين بن سعدان بن قطب الدين مفرج بن أبي الجيش. وبما أن هذا البدل هو أقل من البدلين الآخرين فرساناً فقد عوَّض الأمير الكبير على هذا البدل بأن ألحق به خمسة من الفرسان المناسبين من حيث القرابة والميول لبني أبي الجيش[١٣٥]. والجدير بالذكر أن الأمير عماد الدين موسى بن مسعود بن أبي الجيش كان متزوجاً بابنة الأمير الكبير ناصر الدين الحسين[١٣٦].

ولم تكن هذه الأبدال الثلاثة مقتصرة على الفرسان المخصصين لكل بدل، وإنما كان يعاونهم غيرهم من أبناء الغرب رجالة وفرساناً علاوة على فرسان السلطان الاثنين والستين. وقد كان لبيروت اهتمام خاص لدى المماليك، فهي محط أنظار الفرنجة الذين كانوا يشنون غزواتهم عليها من جزيرة قبرص محاولين فتحها واتخاذها قاعدة لهم في أعمالهم الحربية لاستعادة ممتلكاتهم السابقة في بلاد الشام. فباستيلائهم على بيروت يقطعون الساحل الشامي شطرين يكادان أن يكونا متساويين. فيتم لهم بذلك شل المسلمين، ويسهل عليهم بالتالي

الوثوب إلى القدس. من هنا اهتمام المماليك بالدفاع عن المدينة ومضاعفة عدد فرسانهم من المساعدين لأمراء الغرب، إلى جانب تجريديهم لأجناد حلقة بعلبك أبدالاً إلى بيروت يخدم كل بدل شهراً دعماً للتنوخيين في أعمال المثاغرة والدرك(١٣٧).

علاوة على ذلك كان الساحل الشمالي محروساً حراسة شديدة أيضاً، فبنو عساف التركمان قد كلّفوا بمهمة مثاغرة شواطئه فألزموا بفرسانهم الثلاثمائة أن يحافظوا عليها من مغارة الأسد وجسر المعاملتين على حدود مملكة طرابلس إلى أنطلياس جنوباً، وذلك بثلاثة أبدال أيضاً. وقد روقبت، زيادة في الحيطة، الطريق الضيّقة عند نهر الكلب التي كانت معروفة بدربند نهر الكلب مراقبة شديدة حتى إنه كان لايسمح باجتيازها إلا لمن يحمل إذناً خاصّاً إما من أمراء الغرب التنوخيين وإما من المتولي على كسروان(١٣٨). وقد ربطت بيروت إلى ذلك بدمشق بشبكة من المواصلات فعّالة، فوضع نظام للبريد لنقل الأخبار العادية فقسمت الطريق بين بيروت ودمشق إلى أربعة بُرُد: من بيروت إلى خان الحصين بين عالية وبحمدون، ومن خان الحصين إلى قرية زبدل في البقاع، ومن زبدل إلى خان ميسلون في وادي الحرير، ومن ميسلون إلى دمشق، كذلك وضع نظام للحمام الزاجل يستعمل في النهار. أما في الليل فقد وضع نظام النار توقد في ظاهر بيروت فتجاوبها نار ثانية في موقع خارج قرية بيت مري عند دير القلعة كان يسمى رأس بيروت العتيقة لتجاوبها نار ثالثة في جبل بوارش، وهو جبل الكنيسة حيث تقع على سفحه الشرقي قرية بوارج، فتشعل نار رابعة على جبل يابوس، فإذا ظهرت النار أشعلت نار خامسة على جبل الصالحية وهو جبل قاسيون، ومنه إلى قلعة دمشق(١٣٩).

غير أن هذه التدابير لم تمنع الفرنجة من مواصلة غزواتهم على الساحل وبخاصة على بيروت. ففي سنة ٧٣٤ هـ/ ١٣٣٤ م استغل الفرنجة عيد الأضحى وهاجمت شوانٍ جنوية ميناء بيروت. ونزل الجنويون إلى بيروت واشتبكوا مع المثاغرين من مماليك وتنوخيين وتركمان ودخلوا المدينة ودار القتال في الأزقة مدة يومين قتل خلالهما عدد من المسلمين وجرح عدد آخر. وعلى أثر هذه الحادثة استدعي أمراء الغرب وتركمان كسروان للتحقيق معهم في دمشق وألقي القبض عليهم وفي جملتهم الأمير ناصر الدين الحسين الذي أفرج عنه بعد بضعة أيام(١٤٠).

أدى انتصار الجنويين هذا إلى أن ألزم الأمير ناصر الدين الحسين وجميع الأبدال على الإقامة في بيروت(١٤١) ليكونوا أقرب إلى ساحة القتال وأسرع مبادرة عند الحاجة إلى الدفاع. وقد انتقل البدل الأول إلى حارة مجاورة للبحر حيث عمّر الأمير ناصر الدين الحسين أطباقاً على أقبية الحارة وبنى مسجداً وأحاط الحارة بسور. أما الثكنة التي كان يسكنها البدل المناوب

قبل حادثة الجنويين، وكانت في الأصل كنيسة للفرنجة داخل السور في شرقي بيروت وهي كنيسة القديس فرنسيس، فقد بقيت ثكنة للبدل الثاني، أي بدل العرامونيين. أما البدل الذي كان يضم أمراء عيناب من سلالة نجم الدين محمد والأمراء بني أبي الجيش فقد اتخذ هؤلاء الأمراء الدار التي كانت لصاحب بيروت الفرنجي وهي المجاورة للحمام ثكنة لهم(١٤٢).

وقد اشتهر هؤلاء التنوخيون وأبناء عشيرتهم من الدروز، كما يقول الدكتور كمال الصليبي، بدربتهم على القتال وبخاصّة برمي السهام، فكانوا فيه من خيرة المقاتلة في أيامهم. وكثيراً ما كانت الدولة تدعوهم إلى الاشتراك في معارك خارج نطاق المثاغرة(١٤٣).

من هذه المهمات كانت الحملة على الكرك. فبعد وفاة السلطان الناصر محمد بن قلاوون سنة ٧٤١ هـ/ ١٣٤١ م تولّى السلطنة ابنه الملك المنصور سيف الدين أبو بكر لحوالى السنة، ثم تولاها الملك الأشرف علاء الدين قجق لمدة قصيرة، ثم خلفه الناصر شهاب الدين أحمد بن الناصر محمد، وذلك سنة ٧٤٢ هـ/ ١٣٤٢ م وكان في الكرك، ثم نُوزع على العرش، نازعه أخوه الملك الصالح عماد الدين إسماعيل، ووافقه على ذلك من في الشام ومصر. فولّي السلطنة في شهر محرم سنة ٧٤٣ هـ/ حزيران ١٣٤٢ م. ولكن الناصر أحمد أبَى أن يتنازل، واعتصم وأعوانه في الكرك فجردت العساكر لإخضاع السلطان المخلوع. ومع أنه كان قد فُرض على معاملة بيروت مائتان وخمسون راجلاً وعلى معاملة صيدا مثلهم، فقد بلغ رجّالة معاملة بيروت ألفاً وتسعمائة رجل ما عدا الفرسان(١٤٤). وعاد الأمير ناصر الدين الحسين بهم بعد حوالى خمسة أسابيع إلى بيروت والغرب تحرّزاً من هجمات الفرنجة، وذلك بعد أن رأى ركن الدين بيبرس أن سقوط قلعة الكرك يمكن أن يتم بإطالة الحصار وتشديده دون أن تجنّد الأعداد الكثيرة من المحاصرين لذلك. وبالفعل فقد شدد الحصار على القلعة وأتلفت المحاصيل الزراعية التي كان أهل الكرك يعتمدون عليها إلى أن سقطت القلعة في سنة ٧٤٥ هـ/ ١٣٤٤ م وقُبض على السلطان المخلوع. وقد أثّر هذا الحصار في الحالة الاقتصادية في بلاد الشام بسبب ما أُتلف من المحاصيل الزراعية وما أنفق على الجنود المحاصرين(١٤٥).

بقي الأمير ناصر الدين الحسين على رأس الأمراء التنوخيين إلى سنة ٧٤٩ هـ/ ١٣٤٨ م حين تنازل عن الإمرة الكبيرة لولده الأمير زين الدين صالح. وبعد حوالى سنتين، أي في ١٣ شوال سنة ٧٥١ هـ/ ١٤ كانون الأول ١٣٥٠ م، توفي عن عمر جاوز الثمانين(١٤٦). وكان إلى جانب أعماله العسكرية وفروسيته وحكمته وتدبره الأمور بروية ودراية، واسع الثقافة محباً للأدب وسماع الشعر حافظاً له. قيل إنه كان يحفظ أغلب قصائد ديوان المتنبي. وكان في مكتبته الغنية أربع من أقدم نسخ ديوان هذا الشاعر. وكان إلى ذلك ينظم الشعر، مع ما في شعره من اختلال في قواعد العربية والوزن أحياناً(١٤٧). وقد اهتم هذا الأمير إلى ذلك بالعمران ولم يقتصر اهتمامه ذلك على عمائره الخاصة في بيروت وبلدته عبيه وإنما عمّر

العمائر العامة أيضاً. وقد ذكرنا من قبل ما بناه في بيروت، أما في عبيه فقد بنى مجلساً جنوبي البلدة كما بنى فيها مسجداً وقبة وعمّر حمّاماً وقناة[١٤٨]. وتجاوز اهتمامه بالعمران إلى منطقة الغرب عامة، وإليه يعود الفضل بترغيب نائب السلطان الصالح إسماعيل في دمشق تقزدمر الحموي بتخصيص المال اللازم لبناء جسر الدامور الذي يصل بيروت بصيدا[١٤٩]. وكان الأمير ناصر الدين الحسين إلى ذلك حائزاً على ثقة الصالح إسماعيل وثقة الأمراء المماليك وتقديرهم واحترامهم لوقاره وإخلاصه، حتى أن سلطان حماه ترجّل له وهو في طريقه إلى القدس عندما لاقاه ناصر الدين الحسين إلى الدامور[١٥٠]. وكان إلى ذلك سخياً عمّالاً للخير، يجري على المحتاجين ممن يستحقون الإحسان رواتب منتظمة فيفرّق عليهم كل ليلة جمعة ما يكفيهم الأسبوع كله. كذلك كان يقرّب إليه أهل الجودة من رعيته ويعمل بدعائم التوحيد السبع كما نرى في قصيدة له مخاطباً ابنه:

وقرب (لك) الأجوار وابعد سواهم   واعمل بسبع فضلت أيما فضل[١٥١]

كذلك اشتهر بشدّة البأس ومضاء العزيمة، حتى إنه كان إذا ركب من بيروت لا يلتفت وراءه إلا مرتين، الأولى عند الجميزة قبل خروجه من بيروت، والثانية عند الشاغور قبل دخوله عبيه، وذلك ليرى من تخلّف من رجاله وغلمانه[١٥٢].

وكان ناصر الدين الحسين إلى ذلك بعيد النظر. تجاوز المعالجة الحكيمة للأمور إلى معالجة أسباب وقوعها بروية وحسن تخطيط قبل أن تقع. وقد لاحظ ما يحيق بالتنوخيين وبالمنطقة من أخطار كأطماع التركمان وتقلب المماليك ودسائس المنافسين فرأى أن لا بد من تقوية الصف الداخلي بإيجاد الحلفاء. فقرّب آل علم الدين من بني عبد الله في رمطون وآل فارس الدين أمراء الشوف وهم على الأرجح من بني فوارس، وقرّب علم الدين سليمان بن سيف الدين غلاّب. وعندما نال ناصر الدين الحسين الإمرة الكبيرة قسّم إمرته الصغيرة، وهي امرة خمسة فرسان وما يستتبعها من إقطاع بين أخيه عز الدين حسن وعلم الدين سليمان. ولم يكن في سَلَفِ علم الدين، بعد تولية الجميهريين على الغرب أميرٌ، كما يذكر صالح بن يحيى - وكان الحسين قد فعل ذلك قبل قيام الروك، فلما حدث الروك تقرّر لعلم الدين سليمان امرة خمسة - وكان الحسين إلى ذلك يقعد الأمير علم الدين سليمان إلى يساره إذا جلس للناس ولا يقدم أحداً من الأمراء عليه إلا شجاع الدين عبد الرحمن الذي كان الحسين يقعده إلى يساره وذلك لتديّنه وعلمه ومكانته الروحية[١٥٣]. وكان الحسين إلى ذلك يشجّع الأمراء الجميهريين على الزواج ببنات هذا البيت فزوج ابنه زين الدين صالحاً ببنت علم الدين كما تزوج ابن عمه شمس الدين عبد الله بأخت علم الدين[١٥٤]. كذلك قرّب الأمير ناصر الدين الحسين الأمير فارس الدين معضاداً المقدم على الشوف وأصبحا صديقين حميمين حتى إن فارس الدين هذا آلى على نفسه، عندما كان ناصر الدين الحسين يشيّد

عمائره في عبيه، أن يساعده شخصياً في أعمال النجارة إذ كان يهوى هذا الفن ويتقنه[١٥٥]. وكان للأمير فارس الدين معضاد ابنتان فتزوج إحداهما حسام الدين عبد القاهر بن شهاب الدين أحمد بن الأمير جمال الدين حجي وتزوج الثانية أخوه جمال الدين حجي[١٥٦]. لذلك حاول التقرب من بني أبي الجيش، فزوج ابنته الأمير عماد الدين موسى بن مسعود بن أبي الجيش، كما زوج ابنه زين الدين صالحاً أخت عماد الدين موسى[١٥٧]، ولكنها ما لبثت أن توفيت فزوجه ابنة علم الدين سليمان بن غلاّب كما مر معنا.

وقع عهد الأمير زين الدين صالح بن الحسين في عصر سادت فيه الفوضى والاضطرابات بين الأمراء المماليك. إذ بعد أن توفي السلطان الناصر محمد بن قلاوون تعاقب على العرش بضعة عشر سلطاناً من أولاده وأحفاده وأبناء أحفاده مدة اثنتين وأربعين سنة. كان هؤلاء السلاطين خلالها ألعوبة بأيدي مختلف الأمراء من المماليك فكثرت المؤامرات والدسائس. من هنا الصعوبة التي واجهت الأمير زين الدين صالحاً في تصرفاته مع هؤلاء الأمراء من جهة ومع منافسيه وسعاياتهم به لدى هؤلاء الأمراء من جهة ثانية. ففي سنة ٧٥٠ هـ/ ١٣٤٩ م وصل نائب طرابلس ألجبغا المظفري إلى دمشق وقبض على نائبها أرغون شاه وقتله بموجب مرسوم من السلطان تبيّن فيما بعد أنه مزور، فقام كبار المماليك في دمشق على ألجبغا هذا واضطروه إلى الانسحاب إلى طرابلس فلحقوا به وحاصروه. وبعثوا إلى الأمير زين الدين صالح بمرسوم يقضي بأن يتقدم إلى دربند نهر الكلب ويقبض على ألجبغا ومناصريه من الجراكسة إن هم حاولوا اجتياز المضيق. فلمّا علم ألجبغا بوجود القوات التنوخية تقطع عليه الممر عدل عن العبور، وأُحكم عليه الحصار حتى قُبض عليه واقتيد إلى دمشق وقتل[١٥٨]. إن عدم ذكر المصادر لتركمان كسروان بمشاركتهم في قطع الطريق على ألجبغا عند دربند نهر الكلب وهو ضمن منطقتهم قد يكون لسبب تخوف وجود اتفاق بينهم وبين ألجبغا.

وربما كان الطلب من التنوخيين الاشتراك في حصار ألجبغا دون تركمان كسروان آثار حفيظة التركمان القديمة على التنوخيين. فعندما توفي الأمير علاء الدين علي بن الأمير زين الدين صالح سنة ٧٦٢ هـ/ ١٣٦٠ م أخرج نائب دمشق بيدمر اقطاع الأمير المتوفى وأعطاه بسعاية ربما من تركمان كسروان، إلى سعيد بن عيسى التركماني. ولم يخرجه منه إلا بعد أن تحقق أن الأمير التركماني لا يحضر إلى دركه في بيروت كما يوجبه عليه هذا الإقطاع، فأعطاه إلى علي بن أرسلان بن مسعود بن أبي الجيش ليسترجعه التنوخيون بعد ذلك باسم الأمير بدر الدين حسن بن الأمير المتوفى علاء الدين علي[١٥٩].

أدى تفكّك الدولة وضعفها من جراء تصارع الأمراء المماليك على السلطة إلى قيام الفرنجة في قبرص سنة ٧٦٧ هـ/ ١٣٦٥ م بالاستيلاء على الاسكندرية. ومع أنهم لم يمكثوا بها طويلاً، فقد ازداد تدرك المتاغرين في السواحل الشامية، وأخذ التنوخيون بالركوب ليلاً

ونهاراً يجوبون شواطىء بيروت ويحرسونها. وقد ألزموا أيضاً بالإقامة في بيروت[١٦٠]. وأمام أطماع الفرنجة هذه قرر الأمير يلبغا العمري الوصي على الملك الأشرف شعبان أن يطرد الفرنجة من قبرص ويستولي عليها، فأمر نائب الشام سيف الدين بيدمر بالتوجّه إلى بيروت لبناء عمارة ضخمة من أحراجها تستخدم في فتح قبرص. واستقدم جمعاً غفيراً من الصنّاع لهذه الغاية وأحضر جيشاً كبيراً من الشام للدفاع عن المصطبة التي أقيمت في بيروت لصنع العمارة[١٦١]. وفيما كان العمل جارياً على قدم وساق عرض التركمان على بيدمر أن يزودوا الحملة بألف رجل لقاء توليتهم على منطقة الغرب بدلاً من الأمراء التنوخيين. ولاقى هذا العرض قبولاً عند نائب دمشق ثم عند يلبغا الوصي على السلطان فكتب لهم المثالات بإقطاعات أمراء الغرب[١٦٢]. حيال هذا الأمر انتدب الأمير زين الدين صالح ولده سيف الدين، وسعد الدين خضر بن عز الدين حسن إلى مصر حيث اجتمعا بالقاضي علاء الدين علي بن يحيى بن فضل الله العمري كاتب السر الذي أدخلهما إلى يلبغا وعرض عليه أمرهما. فرسم يلبغا بتمزيق المثالات وإعادة الإقطاعات إلى التنوخيين. ومما قاله ابن فضل الله العمري ليلبغا:

«هؤلاء من غرس الملوك الأوائل. إن كان فيهم نفع فقد استحقوا به إقطاعهم، وإن لم يكن فيهم نفع فحاشا الله أن يكون معروف أسداه الملوك الأوائل يبطل في أيام الأمير الكبير»[١٦٣].

وقد كان ابن فضل الله العمري في ذلك يفي معروفاً أسداه إليه الأمراء التنوخيون. إذ كان بنو الحمراء، وهم من أمراء البقاع ومن منافسي التنوخيين في بيروت، قد استولوا على مزرعة لابن فضل الله العمري فردّهم الأمراء التنوخيون عنها[١٦٤].

سبّب وجود هذا الجمع الغفير من الصناع والعساكر عبئاً ثقيلاً على كل من التنوخيين وتركمان كسروان. فلمّا فشل التركمان في الاستيلاء على إقطاعات التنوخيين شقّ عليهم المشاركة في هذه الأعباء كما شقّ عليهم تقديم ما التزموا به من الرجال في عملية الفتح، فما كان منهم إلا أن هرب زعماؤهم المسؤولون عن هذه الالتزامات والتجأوا إلى الأتراك في بلاد الأناضول[١٦٥]. وقام التنوخيون وحدهم بهذه الأعباء «فازداد تعب أمراء الغرب (كما يقول صالح بن يحيى)، وكثرت كلفتهم على العساكر وكابدوا الأمور بمشقة زائدة وعناء ونصب فأعانهم الله على ذلك»[١٦٦]. وقد أدى هذا الأمر إلى تقوية مركز التنوخيين عند المماليك. ويحدثنا صالح بن يحيى أن بيدمر نائب دمشق أرسل يشكر لأمراء الغرب موقفهم هذا لدى الأمير يلبغا في مصر[١٦٧].

بعد حوالى سنة من الشروع في بناء العمارة قتل الأمير يلبغا، فمات بموته مشروع غزو

قبرص، ولم يكن قد أنجز بعد من العمارة إلا حمّالتان كبيرتان بقيتا راسيتين في ميناء بيروت. غير أن وقف بناء العمارة لم يتبعه، كما يبدو، سحب العساكر الشامية جميعها من بيروت. إذ ربما بقي بعض هذه العساكر لحماية مصطبة العمارة والسفن غير المنجزة إلى ما بعد سنة ٧٧٩ هـ/ ١٣٧٧ م[١٦٨]. ثم تلفت هذه السفن كما تلفت الحمّالتان اللتان كانتا قد أنجزتا. وكان قد أنفق على هذه العمارة، كما يقول صالح بن يحيى، «مال عظيم فذهب ضياعاً» ولم يستفد من هذا العمل الضخم إلا بعض الناس الذين جعلوا يأخذون الحديد المستعمل في بناء السفن[١٦٩].

بالعودة إلى الأمير زين الدين صالح نرى أنه بحكمته وجدّيته في القيام بمهماته وابتعاده عن التورط بمؤامرات المماليك استطاع أن يحافظ على مقامه ومكانته وأن يحمي منطقة الغرب من أطماع المنافسين وأن يحوز على احترام الأمراء المماليك وثقتهم ودعمهم ضد منافسيه المحليين كبني الحمراء وبني أبي الجيش[١٧٠]. وقد ساعدته مكانته هذه على النجاح في إبطال قرار سلطاني صدر سنة ٧٧٥ هـ/ ١٣٧٤ م بإقطاع منطقة الغرب مدة شهر رمضان وعيد الفطر لسيف الدين طبطق الرماح معلم الخاصكية السلطانية الأشرفية[١٧١]. والظاهر أنه كان يقصد بإقطاع الغرب مدة شهر رمضان وعيد الفطر للخاصكية السلطانية أن يسهم مدخول هذا الإقطاع في مختلف مصاريف شهر رمضان وعيد الفطر كإيلام الولائم وغير ذلك من الأعمال. ويبدو أن هذا القرار أعطي اسم «فطرة البلاد» أي إقطاع البلاد في سبيل حفلات الإفطار[١٧٢]. والجدير بالذكر أن زين الدين صالحاً عندما قام بمساعيه لإبطال هذا القرار كان قد نزل عن إقطاعه وإمرته لولديه الأميرين شهاب الدين أحمد وسيف الدين يحيى. وكان زين الدين قد جاوز السبعين من العمر[١٧٣].

بعد حوالى ثلاث سنوات من قيامه بهذا العمل الحكيم، أي في ١٧ صفر سنة ٧٧٩ هـ/ حزيران ١٣٧٧ م، توفي الأمير زين الدين صالح إثر مرض دام سبعة أيام أو ثمانية[١٧٤].

وقد اتصف زين الدين صالح إلى حكمته وحنكته بتدينه وبره بالمحتاجين وتصدقه عليهم. وكان مع أشغاله الكثيرة يجد وقتاً لممارسة هوايته وهي فن النجارة الدقيقة. يروي صالح بن يحيى حفيده أنه رأى من صناعته أقفالاً صغيرة لطيفة الحجم من خشب النارنج والعناب أنزل فيها تطاعيم ظريفة، وكان يهديها إلى أصحابه. كذلك يروي أنه كان عنده بعض معرفة بالطب ويقوم بتحضير الأدوية والأشربة والأكحال والمراهم يفرّقها على من يحتاج إليها بغية الثواب[١٧٥].

تولّى الإمرة الكبيرة بعد زين الدين صالح ولداه الأمير شهاب الدين أحمد والأمير سيف الدين يحيى. وذلك بموجب منشور مؤرّخ في ٢٦ جمادى الآخرة سنة ٧٧٤ هـ/ كانون الثاني

١٣٧٣ م، تنازل فيه الأمير الكبير عن الإمرة وإقطاعها لولديه المذكورين بالسوية[١٧٦].

ولد الأمير شهاب الدين أحمد في ٢٨ ذي الحجة سنة ٧٣١ هـ/ تشرين الأول ١٣٣١ م[١٧٧]. وقد اتّصف بأنه كان لبقاً لباقة أبيه في العمل السياسي وكثيراً ما كان يستعمل جمال خطه وبراعته في الصياغة لأغراضه السياسية، كما كان ماهراً في الرمي. وقد نال لذلك إعجاب بيدمر نائب دمشق. غير أنه كان لا يحابي على حساب أهله وعشيرته. فعندما يرسله بيدمر إلى عين زحلتا، وكانت تابعة لمعاملة صيدا، ليكشف هل أشجار البرقوق فيها صالحة لعمل النشاب، أخبره بعدم صلاحيتها وذلك لكي يجنب أهل البلدة الخسارة، كما يرى صالح بن يحيى[١٧٨].

غير أن الأمير شهاب الدين أحمد لم يعمّر طويلاً فبعد تسع سنوات من توليه الإمرة توفي عن عمر لم يتجاوز اثنتين وخمسين سنة. وكان ذلك سنة ٧٨٣ هـ/ ١٣٨١ م[١٧٩]. وبوفاته صار الأمر لأخيه سيف الدين يحيى وحده.

كانت المنافسات بين الأمراء المماليك ومؤامراتهم بعضهم ضد بعض تطغى على أي عمل من شأنه أن يقوي الدولة في وجه أطماع الفرنجة الذين كانوا من معقلهم في قبرص يؤلّفون خطراً دائماً على السواحل الشامية والمصرية. وقد رأينا كيف تخلّى المماليك بعد موت يلبغا عن فكرة غزو الجزيرة بعد أن كانوا قد أنفقوا الأموال الطائلة على بناء عمارة بحرية لهذه الغاية فتلفت السفن وهدرت الأموال ليبقى هذا المعقل وتبقى سفن الفرنجة تهدّد أمن السواحل كلّها. وقد استغل الجنويون هذا الإهمال فجرّدوا سنة ٧٨٤ هـ/ ١٣٨٢ م عمارة بحرية مؤلفة من اثنتي عشرة سفينة كبيرة. واستطاعوا أن يستولوا على صيدا فأعملوا فيها القتل والأسر والنهب، ثم غادروها إلى بيروت. وفي هذه الأثناء وصلت العساكر الشامية لنجدة حامية المدينة. وتظاهر الجنويون، إذ رأوا العساكر، بالعودة إلى قبرص فانسحبت العساكر الشامية من بيروت وعادت إلى دمشق مطمئنة، وقد خلّفت وراءها فرقة يعاونها أفراد من عشائر البقاع وغيره. وإذا بالجنويين يعودون بعماراتهم الكبيرة ويفاجئون ميناء بيروت وينزلون إلى اليابسة بجموع غفيرة وينصبون سنجقهم على مرتفع في المدينة. قام الأمير سيف الدين يحيى بحركة التفاف وفاجأ الجنويين بالانقضاض على حامل السنجق فيرديه. يصيب الجنويون بهلع جعلهم ينسحبون إلى مراكبهم متدافعين. وانقلبت فيهم السقايل المنصوبة بين المراكب واليابسة فغرق منهم جمع كبير، ورجال سيف الدين يتعقبونهم معملين فيهم القتل. وقد نسبت هذه المعركة إلى الأمير سيف الدين وعرفت به. وكان بيدمر في هذه الأثناء قد عاد بعساكره إلى بيروت ولكنه لم يصلها إلا وكان سيف الدين قد انتصر وعادت فلول الجنويين بمراكبهم إلى قبرص[١٨٠].

غير أن هذا النصر يحرزه الأمير التنوخي لم يرق لنائب دمشق وهو الذي يحمل الضغينة على سيف الدين منذ أن توقّف الأمير التنوخي عن صرف النفقة على مركب يملكه بيدمر في بيروت وذلك بعد اعتقال نائب دمشق في دمياط[١٨١] لخلاف طرأ بينه، كما يبدو، وبين السلطان، وقد ظن سيف الدين آنذاك أن بيدمر لن يرجع نائباً لدمشق. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد قام بعض أهالي بيروت بعد ذلك على الشيعة الذين كانوا يقطنون في المدينة، فبادر سيف الدين إلى إخماد الفتنة. ويبدو أن ذلك لم يرض بيدمر فزاد حقده على الأمير التنوخي، بخاصة أنه كان في حاشية بيدمر خصم لسيف الدين كان ما ينفك يوغر صدر نائب دمشق على الأمير التنوخي[١٨٢]. وقد بلغ الحقد بنائب دمشق أن أخرج إقطاع سيف الدين يحيى منه مرتين. غير أن الأمير التنوخي كان في كل مرة ينجح في استرجاع إقطاعه بمعونة أحد أصدقائه المماليك في مصر جركس الخليلي الذي كان شريكاً لسيف الدين في بعض أعماله التجارية[١٨٣].

والظاهر أن الحرب بين بيدمر وسيف الدين بقيت على حالها إلى سنة ٧٨٤ هـ/ ١٣٨٢ م، حين تربّع على عرش السلطنة الملك الظاهر برقوق الذي كانت تربطه صداقة بجركس الخليلي شريك سيف الدين[١٨٤].

وفي سنة ٧٩٠ هـ/ ١٣٨٨ م توفي الأمير سيف الدين يحيى[١٨٥] مخلّفاً ديوناً كثيرة نتيجة تبذيره. إذ علاوة على تشييده المباني المختلفة في كل من بيروت وعبيه فقد اشتهر بسخائه و«التوسع في أموره»، على حد تعبير ابنه صالح بن يحيى[١٨٦]. فعندما حج إلى بيت الله الحرام رافقته حاشية تضم عدا ابنه فخر الدين عثمان استاداره وبيطاره وخمسة آخرين وقد أرهقته تكاليف الرحلة وثمن الهدايا التي أهداها إلى نائب دمشق الطنبغا الجوباني وأصحابه من الأمراء وغيرهم عند رجوعه من الحج[٨٧]. وربما يكون سخاؤه وتبذيره وإقامته المباني العامّة والخاصّة هي التي جعلته يصرف قسماً كبيراً من وقته وجهده في أعماله التجارية.

٩ ـ التنوخيون والمماليك البرجية

تولّى الإمرة بعد سيف الدين يحيى ابنه فخر الدين عثمان وله من العمر حوالى ثماني عشرة سنة[١٨٨] كان عهده الذي لم يدم أكثر من ست سنوات مليئاً بالفتن والاضطرابات. عاصر انتقال سلطان المماليك البحرية إلى المماليك الجراكسة البرجية. ففي شهر صفر سنة ٧٨٣ هـ/ نيسان ـ أيار ١٣٨١ م، اعتلى عرش المماليك أمير حاج بن شعبان المعروف بالصالح حاجي بن شعبان. غير أن أحد المماليك الجراكسة وهو برقوق بن أنس بن برديك استطاع في السنة التالية أن يخلع حاجي بن شعبان ويعتلي العرش. فكان أول السلاطين الجراكسة وتلقب بالملك الظاهر. وفي سنة ٧٩٠ هـ/ ١٣٨٨ م، أي في السنة التي تولّى الإمرة في الغرب فخر

الدين عثمان بن يحيى، أعلن يلبغا الناصري نائب حلب وتمربغا منطاش الأفضلي نائب ملطيا العصيان على برقوق. وقد استطاع هذان الأميران أن يستميلا إليهما الأمير نعير بن مهنا الحياري أحد كبار أمراء الأعراب في الشام. وتمكن يلبغا ومنطاش هذان أن يعيدا حاجي بن شعبان إلى العرش سنة ٧٩١ هـ/ ١٣٨٩ م فلقّب بالملك المنصور عوضاً عن لقبه السابق الملك الصالح، أما برقوق فقد فرّ ليحصل فيما بعد على عفو عنه ويُنفى إلى قلعة الكرك مسجوناً. وأدى الاختلاف بين يلبغا ومنطاش على قتل برقوق أو إبقائه في السجن إلى خلاف بين الأميرين انتهى بالقبض على يلبغا وإيداعه السجن في الاسكندرية. غير أن برقوق تمكّن من الهرب ليجمع أنصاره ويتوجه إلى دمشق ويحاصرها. وقد حضر إلى برقوق وهو على حصار دمشق نائب حلب الأمير كمشبغا الحموي معلناً تأييده له، فقوي برقوق عدة وعديداً[١٨٩].

أرسل برقوق إلى أمراء الغرب التنوخيين مرسوماً يستدعيهم إلى دمشق للاشتراك في حصارها. وقد تضمّن مرسوم برقوق الطلب إليهم أن يعتقلوا متولّي بيروت الأمير دولت يار السنجاري إن هو رفض التوجه إلى حصار دمشق معهم. كذلك أرسل إلى متولّي بيروت مرسوماً مماثلاً[١٩٠]. وقد توجه الفريقان إلى حصار دمشق. ثم أن تمربغا منطاش قدم من مصر بالسلطان حاجي بن شعبان ومعه العساكر المصرية والخليفة العباسي وقضاة المذاهب الأربعة. فجرّد برقوق جيشه وفيه أمراء الغرب والتقوا بالعساكر المصرية في شقحب في نواحي الكرك[١٩١]. وبينما كان الأمير فخر الدين عثمان والأمراء التنوخيون يوالون الظاهر برقوق كان تركمان كسروان برئاسة بني عساف وعلى رأسهم بنو الأعمى يوالون المنصور حاجي بن شعبان وتمربغا منطاش. واستغل أرغون متولّي بيروت من قبل منطاش غياب الأمراء التنوخيين ودهم بيروت والغرب قرب ساحل بيروت يعاونه تركمان كسروان بقيادة بني الأعمى. وبرز أهل الغرب الأمراء بنو أبي الجيش في طليعة مقاتلي الغرب[١٩٢]. غير أن بني أبي الجيش لم يتوفقوا في هذه القيادة إذ هُزم أهل الغرب شر هزيمة، وقُتل منهم تسعون نفراً وأسر منهم جماعة وقد سُمّر عدد من الأسرى وأعدم آخرون توسيطاً[١٩٣]. ويذكر السجل الأرسلاني أنه قتل في تلك المعركة أربعة من بني أبي الجيش وجرح وأسر أربعة آخرون ليوسّطوا جميعاً بعد ذلك، أما الشدياق فيجعل الذين قتلوا في تلك المعركة من بني أبي الجيش أحد عشر أميراً. ويبدو أن هذه المعركة قد أودت بحياة جميع بني أبي الجيش إلا واحداً هو الأمير سيف الدين أبو المكارم يحيى بن نور الدين صالح بن مفرج بن يوسف بن أبي الجيش الذي سقط جريحاً ولكنه تحامل وفرّ إلى غارٍ كانت فيه أمه مختبئة فضمّدت جروحه[١٩٤]. كذلك نجا أمير آخر هو عماد الدين موسى بن حسان بن أرسلان ليقتل بعد هذه المعركة بقليل[١٩٥]. ومع أن هذه المعركة كانت كارثة على الجميهريين أيضاً كما كانت كارثة على أهل

الغرب أجمع فإننا نرى صالح بن يحيى لا يتردّد في إبداء انبساطه لما حلّ ببني أبي الجيش فيقول في معرض حديثه حول عداء بني أبي الجيش للبيت الجميهري: «وآخر الأمر دثروا بني أبي الجيش وخربت مساكنهم في أيام هذا البيت، إن العاقبة للمتقين»[١٩٦].

أما تركمان كسروان فلما علموا بانتصار برقوق وهزيمة منطاش خافوا من عاقبة الأمر فأطلقوا سراح الأميرين التنوخيين[١٩٧].

أما الأمراء الجميهريون الذين ذهبوا إلى دمشق لحصارها بدعوة من الظاهر برقوق ثم اشتركوا معه في معركة شقحب ضد منطاش فقد هزموا بدورهم في هذه المعركة. ذلك أنهم كانوا في ميمنة جيش برقوق تحت قيادة كمشبغا الحموي البلبغاوي نائب حلب. فلما التحم الجيشان هزمت ميسرة منطاش ميمنة برقوق واندحر كمشبغا واندحر معه أمراء الغرب. ثم أكملوا طريقهم عائدين إلى بلادهم ظنّاً منهم أن الدائرة دارت على برقوق. غير أن برقوق لم ينهزم بانهزام ميمنته بل أعاد تنظيم جيشه وأطبق على منطاش وهزمه شر هزيمة. ثم إنه اقتحم دمشق وأوقع الهزيمة بعساكر منطاش في ظاهر المدينة، واستتب له الأمر واستطاع أن يلقي القبض على السلطان وعلى الخليفة العباسي وعلى القضاة الأربعة[١٩٨]، ثم توجّه منصوراً إلى مصر وكان ذلك في أواخر شهر محرم سنة ٧٩٢ هـ/ كانون الثاني ١٣٩٠ م. ولما علم الأمراء الجميهريون بعودة برقوق منصوراً إلى مصر لحقوا به على وجه السرعة لخوفهم من أن يظن بهم الظنون بعد هزيمتهم وانسحابهم من المعركة. وقد توخوا أيضاً قطف ثمار اشتراكهم في حصار دمشق وفي معركة شقحب، وبلغوا مصر بعد وصول السلطان بقليل، فظن برقوق أنهم قدموا في جملة الجيش فأنعم عليهم كما أنعم على قواده وعساكره[١٩٩].

غير أن فرحة التنوخيين لم تكتمل. إذ ما أن غادروا إلى مصر حتى فاجأ تركمان كسروان بقيادة بني الأعمى منطقة الغرب بهجوم آخر فاجتاحوا المنطقة وقتلوا أربعين نفراً آخرين ونهبوا جملة من القرى هي عيناب وعين عنوب وشملان وعيتات، كما نهبوا أطرافاً من ضويعات أخر[٢٠٠].

ونحن إذا تتبعنا الخط الذي تقع عليه هذه القرى نستطيع أن نقفو أثر هذه الحملة التي شنها التركمان على الغرب على وجه التقريب. فقد صعدوا كما يبدو من بيروت إلى الحدث ملتفين حول الشويفات مركز الأمير سيف الدين أبي المكارم يحيى ليشرفوا عليها من علٍ لتكون تحت سيطرتهم ومرمى نبالهم في محاولة لشل قوات الأمير الأرسلاني. ثم تقدّم التركمان متبعين طريقاً بين أطراف بسابا ومحتلين في طريقهم عيتات. وعبر الممر الجبلي بين عيتات وبسابا وصلوا إلى عين عنوب فاستولوا عليها وأكملوا طريقهم من عيتات وعين عنوب إلى شملان ثم إلى عيناب. ويبدو أن التركمان تخوفوا من الجميهريين بعد اجتياحهم عيناب ولم

يكملوا طريقهم إلى عرامون وعبيه المركزين الرئيسيين للجميهريين. وربما يكون الأمير الأرسلاني عماد الدين موسى بن حسان قد قتل في هذه المعركة. فقد كان هذا الأمير مقرباً من الجميهريين بخلاف غيره من بني يبي الجيش[٢٠١].

أما السبب في قيام تركمان كسروان بهذه الحملة الثانية بعد انتصار خصمهم برقوق فهو وضعهم السلطان المنتصر تحت الأمر الواقع. فاستيلاؤهم على بيروت والغرب وضربهم التنوخيين ضربة قاضية يجعلانهم الوحيدين في الساحة فيضطر برقوق أن يعترف بهم سادة على المنطقة.

غير أن اجتياحهم للغرب وإن بدا انتصاراً لهم فقد كان في حقيقته هزيمة لهم. ذلك أنهم لم يقدروا على مواصلة اجتياحهم فوقفوا دون مركزي التنوخيين الرئيسيين وعادوا أدراجهم مكتفين بما غنموه من القرى ومن قتلوه من أهلها. وهكذا ما أن استتب الأمر للظاهر برقوق حتى جرّد حملة على تركمان كسروان بقيادة علاء الدين بن الحنش ضمّت في صفوفها عشائر البقاع[٢٠٢]. وقد اشترك في هذه الحملة الأمير سيف الدين أبو المكارم يحيى الأرسلاني الذي أوقع في التركمان، كما يقول «سجل النسب الأرسلاني»، «الدمار وقتل أمراءهم أولاد الأعمى وخرَّب أرزاقهم»[٢٠٣]. وقد تمكّنت هذه الحملة أن تجتاح كسروان وتنزل بأمرائه التركمان الخسائر المادية والبشرية. وقد قتل في هذه الحملة التأديبية علي بن الأعمى وأسر أخوه عمر وأذيق أنواعاً من المشقة والعذاب قبل أن يفرج عنه لاحقاً[٢٠٤]. غير أن السلطان برقوق لم يشأ أن يقضي على هؤلاء التركمان بالكلية. فالقضاء عليهم قضاء مبرماً يقتضي إيجاد بديل منهم. بخاصة أن الخطر الفرنجي الماثل في قبرص كان دائم الاستعداد للانقضاض على الساحل الشامي عند أدنى إشارة لضعف. ولم يكن من التركمان أولاء بديلٌ سوى التنوخيين. وبإحلال التنوخيين محل التركمان تضعف قوة التنوخيين وتشل مقدّمتهم الدفاعية إذ تكون قوتهم قد توزعت على شاطىء يمتد حتى نيابة طرابلس[٢٠٥].

لم يلبث منطاش بعد هزيمته في معركة شقحب وفراره أن عاد يلملم قوته ويأخذ من جديد بمناوأة سلطة برقوق في الشام. فحاربه يلبغا حليفه بالأمس ونائب دمشق من قبل برقوق مرات عديدة دون أن يقدر على إخضاعه، بخاصة أن الأمير نعيرا الحياري كان حليفاً قوياً لمنطاش. فقرر يلبغا التخلص من نعير الحياري ليخلو له الجو في محاربة منطاش. وقد جرّد لهذه الغاية حملة على هذا الأمير الأعرابي واستدعى لمساعدته أمراء النواحي بمن فيهم أمراء الغرب بقيادة الأمير فخر الدين عثمان وعشائر البقاع بقيادة علاء الدين بن الحنش. والتقى الجمعان في قرية عذرا في ظاهر دمشق. غير أن النصر كان حليف الأعراب ومني عسكر الشام بمن فيهم رجال الغرب والبقاع بهزيمة نكراء. وقد جُرح في هذه المعركة الأمير فخر

الدين عثمان نفسه كما قُتل علاء الدين بن الحنش وفُقد من التنوخيين الأمير شجاع الدين عبد الرحمن[٢٠٦].

وبقيت الفتن تعم البلاد إلى أن ولّي نيابة دمشق الأمير سيف الدين تنم الحسني الظاهري برقوق[٢٠٧]. ولكن فخر الدين عثمان لم ينعم بالاستقرار الذي جلبه على بلاد الشام نائب دمشق إذا ما لبث أن توفي. وكانت وفاته سنة ٧٩٦ هـ/ ١٣٩٣ م عن عمر بلغ نحو أربع وعشرين سنة[٢٠٨]. وكأنه كتب على هذا الأمير الشاب ألا يهنأ في حياته. فهل كان يستطيع تلافي بعض ما حل به لو كان أكبر سنّاً وأوسع خبرة وأكثر حكمة؟

لا نستطيع أن نعلم بالتحقيق ماذا حل بمنصب الأمير المقدّم أو الأمير الكبير عند الأمراء التنوخيين بعد وفاة الأمير فخر الدين عثمان. فنحن نرى صالح بن يحيى لا يلقب أحداً من الأمراء بعد الأمير فخر الدين بلقب أمير الغرب ولا يذكر أن أحداً من الأمراء بعد الأمير فخر الدين تسلّم مرسوماً سلطانيّاً يميّزه عن غيره من أترابه. من هنا نستنتج أن الأمير فخر الدين عثمان كان آخر أمير تنوخي يحوز رسميّاً على منصب أمير مقدّم على غيره من الأمراء، هذا المنصب الذي درج صالح بن يحيى ومعاصروه ومن جاؤوا بعدهم أن يسموه بمنصب أمير الغرب على سبيل الاختصار. فكما أن الأيوبيين من قبل أزالوا عن منطقة الغرب صفة الإمارة وألغوا بالتالي منصب أمير الغرب مستعيضين عنه بمنصب الأمير المقدّم أو الأمير الكبير[٢٠٩]. كذلك أبطل السلطان الظاهر برقوق على ما يبدو هذا المنصب بعد موت الأمير فخر الدين عثمان واكتفى بإقرار الأمراء في الغرب كافة على إقطاعاتهم. وقد يكون مؤسس دولة المماليك البرجية اتّخذ هذا الإجراء محاولة منه للحدّ من تلاحم التنوخيين فتصبح علاقته بكل مُقطع على حدة. صحيح أن صالح بن يحيى لم يذكر امتناع السلاطين البرجية عن إصدار مراسيمهم بتعيين أمراء مقدّمين في الغرب. ولكن كان له من الأمانة ما يكفي لعدم تلقيبه أحداً من الأمراء بعد الأمير فخرالدين عثمان بلقب أمير الغرب. وإذا كان ابن سباط، وهو لم يعاصر حكم برقوق كما صالح بن يحيى، يلقّب الأمير شرف الدين عيسى وغيره ممن جاء بعده بلقب أمير الغرب أو أمير الأمراء أو الأمير الكبير[٢١٠] فإنه يفعل ذلك لأن الإجراء الذي بدأه برقوق على الأرجح لم يمنع التنوخيين من تقديم بعض أمرائهم حسب التقاليد المتبعة في العشيرة. فبقي بينهم الأمير البارز تقليديّاً وإن لم يكن رسميّاً. وكان هذا الأمير بعد وفاة فخر الدين عثمان هو الأمير شرف الدين عيسى ثم من بعده الأمير صالح بن يحيى وغيره. ولم يكن ابن سباط المؤرّخ الوحيد الذي فعل ذلك، بل بقي هذا اللقب متّبعاً عند غيره من المؤرخين كسليمان بن حسين بن سليمان بن نصر الذي ترجم للولّي العالم السيد الأمير جمال الدين عبد الله التنوخي في كتابه «درة التاج وسلم المعراج»[٢١١].

مهما يكن من أمر، فبعد موت الأمير فخر الدين عثمان سنة ٧٩٦ هـ/ ١٣٩٣ م، قدَّم الأمراء التنوخيون كما يبدو ابن عم الأمير الراحل الأمير شرف الدين عيسى بن شهاب الدين أحمد. وقد كان هذا الأمير، كما يحدثنا صالح بن يحيى، «سيّداً جليل القدر عالي المنزلة موقراً بين الناس ذا عقل وحزم وحسن سياسة وتدبير». وقد كان إلى ذلك جامعاً بين جمال الخط ونظم الشعر[٢١٢]. يقول الشيخ محمد مالك الأشرفاني الذي أرّخ لأعلام الموحدين الدروز أن السيد الأمير جمال الدين عبد الله التنوخي، وهو كبير علماء الموحدين وأوليائهم بعد الدعوة التوحيدية، اعتمد في شرحه للآثار التوحيدية على تلك الآثار التي ضبطها ونسخها الأمير شرف الدين عيسى[٢١٣]. والجدير بالذكر أن الأمير شرف الدين عيسى هو خال الأمير جمال الدين عبد الله.

وباستثناء وباء الطاعون الذي ضرب الغرب وجرف عدداً كبيراً من الأطفال والأحداث بخاصة، فقد بقيت البلاد بعد مبايعة التنوخيين للأمير شرف الدين عيسى تنعم بأمن نسبي في ظل السلطان برقوق ونائبه في دمشق سيف الدين تنم حتى أواخر سنة ٨٠١ هـ/ ١٣٩٩ م حين توفي برقوق واعتلى العرش ابنه الناصر فرج. لم يدن سيف الدين تنم بالولاء للسلطان الجديد، فاضطر السلطان إلى تجريد حملة لإخضاع تنم وبقية المماليك الشامية. والتقى السلطان بأخصامه في الرملة في ٢٣ رجب سنة ٨١٢ هـ/ آذار ١٤٠٠ م، وانتصر عليهم وأعدم عدداً منهم وولّى على نيابة دمشق شرف الدين سودون[٢١٤].

بقي صالح بن يحيى وابن سباط صامتين حيال موقف الأمراء التنوخيين من تقاتل المماليك هذا. ويبدو أنهم اتخذوا جانب الحياد. إذ لم يذكر أن أيّاً من الفريقين تعرض لهم بسوء. ولكن لم يمض على معركة الرملة وقت طويل حتى منيت بلاد الشام باجتياح التتر مرة أخرى، ففي سنة ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠ م اجتاح تيمورلنك المناطق الشمالية من بلاد الشام فخرج السلطان الناصر فرج من مصر متوجّهاً إلى دمشق لمحاربته، ثم بعث إلى تنكز بغا نائب بعلبك والكاشف عن صيدا وبيروت يأمره أن يجهّز العشائر من البقاع ومعاملتي صيدا وبيروت ويلاقيه إلى دمشق[٢١٥]. غير أن السلطان لم يلبث أن غادر دمشق ليلاً هارباً من جيوش تيمورلنك المتقدّمة نحو المدينة[٢١٦]. والتقت العشائر القادمة من البقاع ومعاملتي صيدا وبيروت وفيهم أهل الغرب بالعسكر المهزوم في وادي دمر، فانضموا إلى الهاربين. ورأى الناس انهزام جيش السلطان والعشائر فأمعنوا فيهم سلباً وقتلاً. وقد وقعت هذه الهزيمة النكراء في العشر الآخر من جمادى الأولى سنة ٨٠٣ هـ/ شباط ١٤٠١ م. وفُقد في تلك الهزيمة من الأمراء التنوخيين بهاء الدين داود ابن أخي الأمير شرف الدين عيسى[٢١٧].

لم يغادر تيمورلنك الشام حتى حلّت بها مصيبة أخرى هي الجراد[٢١٨]. واضطر الأمير شرف الدين عيسى إلى التوجّه إلى مصر لابتياع القمح وإحضاره في البحر لإنقاذ أهل الغرب

من الجوع، «فحصل له وللناس»، كما يقول صالح بن يحيى، «بذلك خير كثير»[٢١٩]. غير أن الطاعون ما لبث أن عاد ليحصد الناس، وكان ذلك سنة ٨١٣ هـ/ ١٤١٠ م[٢٢٠].

وكأن البلاد لم تعانِ ما يكفيها من الضيق. فعمد الناصر فرج إلى أن يقطع الغرب لبعض أعوانه مدة شهر رمضان، كما فعل من قبله الملك الأشرف شعبان سنة ٧٧٥ هـ/ ١٣٧٤ م. وسعى الأمير شرف الدين عيسى، كما سعى من قبله جدّه زين الدين صالح، إلى إبطال هذا الإجراء متكلّفاً على ذلك من ماله الخاص دون أن يكلّف أحداً شيئاً[٢٢١]. وعندما نجح الأمير شرف الدين عيسى باسترداد الإقطاعات عمد إلى ضبط الفرسان المخصصين لكل إقطاع[٢٢٢] حسب نظام الدرك الذي كان ما يزال على ما يبدو قائماً رسمياً.

قتل الناصر فرج في أوائل سنة ٨١٥ هـ/ ١٤١٢ م، نتيجة للمنازعات الشديدة والمعقّدة القائمة بين مختلف الأمراء المماليك. وقد توالت في تلك السنة الاضطرابات إلى أن تولى السلطنة في ٣ شعبان من السنة ذاتها/ تشرين الثاني ١٤١٢ م، الأمير شيخ المحمودي الخاصكي أتابك الجيش في مصر وتلقّب بالملك المؤيّد[٢٢٣]. وقد استغل الفرنجة هذه الاضطرابات فتوجهوا في السنة التالية بشوانيهم وسفنهم إلى الدامور واستطاعوا الاستيلاء عليها وأخذوا يخرجون منها ويغيرون على السواحل المجاورة يقتلون ويأسرون وينهبون[٢٢٤]. وكان قبل ذلك بقليل قد خرج نائب دمشق نوروز الحافظي الظاهري برقوق على طاعة السلطان، فتوجه المؤيّد شيخ إلى الشام، فقضى على نوروز ثم انصرف إلى محاربة الفرنجة. وكان قد تصدى للفرنجة قبل قدوم السلطان الأمير سيف الدين أبو المكارم يحيى الأرسلاني[٢٢٥]. ويبدو أن الأمير شرف الدين عيسى وبقية الأمراء التنوخيين لم يشاركوا في هذا التصدي وذلك بسبب خلاف بينهم وبين الكاشفين أي جباة الضرائب على صيدا وبيروت من البعلبكيين كما يظهر من قصيدة أرسلها الأمير شرف الدين عيسى إلى السلطان المؤيّد[٢٢٦]. فلما قدم السلطان المؤيّد من دمشق استطاع هو والأمير سيف الدين أبو المكارم يحيى الأرسلاني أن ينتصرا على الفرنجة ويستوليا على الدامور. وقد قرر المؤيّد شيخ الأمير سيف الدين أبا المكارم على إقطاعه في الساحل وزاد عليه[٢٢٧].

لم تذكر المصادر أنه حدثت أية حوادث ذات بال في الغرب بعد هذه الموقعة، إلى أن توفي المؤيّد شيخ في أوائل سنة ٨٢٤ هـ/ كانون الثاني ١٤٢١ م[٢٢٨]. فعادت القلاقل والاضطرابات إلى دولة المماليك إلى أن تربّع الملك الأشرف برسباي على العرش سنة ٨٢٥ هـ/ ١٤٢٢ م[٢٢٩].

في السنة التالية توفي الأمير شرف الدين عيسى[٢٣٠]. وقد برز بعد وفاته على المسرح

السياسي أميران من الجميهريين هما الأمير عز الدين صدقة ابن الأمير الراحل والأمير زين الدين صالح بن الأمير سيف الدين يحيى[٢٣١].

ما لبث السلطان برسباي أن عيّن الأمير عز الدين صدقة متولّياً على بيروت. وكانت ولاية بيروت تابعة لنيابة الشام. وأصبح هذا الأمير التنوخي بذلك المنصب «له الميزة على جميع الأمراء»، على حدّ تعبير ابن سباط[٢٣٢]. وبحكم ولايته على بيروت أصبح هذا الأمير يحكم من حدود طرابلس إلى حدود صفد، بالسواحل البحرية وجبالها بجهات عديدة. ومسك درك بيروت وأمنها من الفرنج وغيرها. وكانت تقصده الأكابر من الأعيان من أقصى مكان. وكان لنائب دمشق به العناية البالغة[٢٣٣].

أما الأمير زين الدين صالح، وهو نفسه صاحب كتاب «تاريخ بيروت»، فيبدو أنه عني بالأمور التي تتعلق بحالة المنطقة الداخلية مع أترابه من الأمراء الجميهريين، كما عني أيضاً بالأعمال العسكرية التي كلّفه بها السلطان برسباي قائداً لرجال منطقة الغرب بخاصة في الحملتين اللتين وجههما برسباي إلى قبرص.

يمكننا أن نعدّ غزو جزيرة قبرص أحد الأعمال المهمة القليلة التي حدثت في عهد المماليك البرجية. وقد استغلّ برسباي خطف بعض القراصنة الفرنجة لقارب تجاري مصري ليقوم بهذا الغزو محاولاً وضع حدٍّ لتعديات الفرنجة على الشواطىء الشامية والمصرية. وبالفعل فقد وجه سنة ٨٢٧ هـ/ ١٤٢٤ م حملة استطلاعية تمكنت من أخذ قسم من مدينة اللمسون (ليماسول) ثم عادت إلى مصر، ليتبعها في السنة التالية بحملة أخرى اشترك فيها أهل الغرب بقيادة الأمير صالح بن يحيى. وقد تمكّنت هذه الحملة من الاستيلاء على مدينة الماغوصة (فاماغوستا) وعلى مدينة اللمسون. وألحق الغزاة الهزيمة بعمارة القبارصة وجيشهم ثم عادوا إلى مصر، ومن ثم عاد الأمير صالح بن يحيى إلى الغرب ليفاجأ بعد مدة قليلة بتحضير السلطان لحملة أخرى على قبرص. وقد لبى الأمير التنوخي هذه المرة، كما لبى في المرة السابقة، الدعوة إلى الاشتراك في غزو قبرص ثانية. ولكن ما أن وصل مع غيره من المقاتلة إلى دمياط حتى كانت سائر المراكب قد أقلعت باتجاه قبرص ولم يستطع صالح بن يحيى ورفاقه اللحاق بها بسبب تعطل سفينتهم لما واجهها في طريقها إلى دمياط من عواصف. فبقي صالح بن يحيى ورفاقه في مصر بانتظار رجوع الحملة من قبرص. وقد وصلت الحملة إلى قبرص واستطاع المقاتلة المسلمون أن يستولوا على حصن اللمسون وأن يأخذوا جانوس ملك قبرص أسيراً. وبالقبض على الملك انهارت معنويات القبارصة وانفتحت الجزيرة أمام المسلمين. فتقدموا إلى مدينة الأفقسية (نيقوسيا) وأحرقوا دار الملك وغيرها من المباني وخربوا كثيراً من القرى وأسروا ونهبوا ثم عادوا بملك قبرص إلى مصر[٢٣٤]. وقد ترك لنا صالح بن يحيى وصفاً دقيقاً لاحتفالات النصر وموكب الملك الأسير الذي شاهده مع المشاهدين[٢٣٥]. ثم إن معاهدة

وقعت بين السلطان برسباي وملك قبرص دفع الملك بموجبها فدية قدرها مائتا ألف دينار إلى جانب خمسة آلاف دينار تحمل إلى مكة والمدينة، علاوة على جزية مقدارها عشرون ألف دينار سنوياً. وقد عاد ملك قبرص بعد ذلك إلى مملكته[٢٣٦]. وحيال التزام الملك القبرصي بشروط الصلح رضي برسباي بتخفيض الجزية السنوية إلى خمسة آلاف دينار[٢٣٧].

عوداً إلى صالح بن يحيى، نرى أن هذا الأمير التنوخي في أثناء وجوده في القاهرة بعد الحملة الأولى على قبرص تعرّض إلى خسارة بعض من إقطاعه كغيره من الأمراء التنوخيين، وذلك عندما أقطع برسباي سيف الدين أبا بكر بن الحمراء إقطاعاً شمل عدة جهات من بيروت. غير أن سيف الدين بن الحمراء اغتيل في اليوم التالي على يد محمد بن مخيلد المعروف بكمبغا ثأراً لابنه وأخيه وجده وبني عمه الذين كان ابن الحمراء على ما يبدو قد أوقع بهم. وكان محمد بن مخيلد هذا أحد الأمراء المحليين الذين كانوا على احتكاك ببني الحمراء إما في البقاع وإما في بيروت. وربما كانت لمحمد هذا علاقة تحالف وصداقة بالتنوخيين. وقد استطاع صالح بن يحيى فيما بعد أن يستعيد ما كان قد أقطعه السلطان لسيف الدين بن الحمراء[٢٣٨]. وعندما وصل صالح بن يحيى إلى الشام علم أن أخا سيف الدين، واسمه أمير حاج، كان قد فاجأ منذ مدة قصيرة مع رجاله مقرّ متولّي بيروت الأمير عز الدين صدقة التّنوخي، فقتل عدداً من رجاله وكاد أن يقضي على الأمير نفسه[٢٣٩]. ثم إن صالح بن يحيى في طريقه من دمشق إلى قريته عبيه تعرض هو الآخر لكمين كان نصبه له أمير حاج بن الحمراء في قرية صغبين. ولكن كثرة الناس الذين كانوا مع صالح بن يحيى حالت دون قيام أمير حاج بتنفيذ خطته[٢٤٠].

غير أن أمير حاج ما لبث أن لاقى حتفه. إذ قبض عليه الأمير علاء الدين بن الحنش بأمر من نائب دمشق وقطع رأسه عقاباً على إثارته للفتن بوجه الدولة وعلى ما فعله بمتولي بيروت. وقد أرسل الرأس إلى نائب دمشق الذي أرسله بدوره إلى الأمير عز الدين صدقة[٢٤١].

إذا نحن استثنينا هذا الكمين الذي نصبه ابن الحمراء لصالح بن يحيى وما فعله برسباي بإقطاعه الأمير سيف الدين أبا بكر بعض إقطاعات تنوخ وما قاله صالح بن يحيى حول مشاهداته في قبرص ومصر، لا نرى هذا الأمير المؤرّخ يخبر عن نفسه كثيراً، ما عدا قوله أنه جمع ما جمعه في كتابه بعد أن تخطّى عصر الصبا ففاته الكثير من الحوادث التاريخية إذ مات الرعيل الأول ممن عاصرهم وهو في سن الشباب. وقد جمع ما جمع من أخبار السلف «والهمّ والغمّ قد طمس على الفكر»[٢٤٢]. وقد يكون كثير مما أصابه من الهمّ والغمّ نتيجة لاضطلاعه بشؤون الامرة. أما كتابه فقد كان آخر ما شمله سنة ٨٤٠ هـ وهي السنة التي تنتهي في أوائل تموز من سنة ١٤٣٧ م[٢٤٣]. وما فعله صالح بن يحيى بنفسه فعله أيضاً بالأمير عز الدين صدقة فلم يذكره إلا اتّفاقاً، وذلك بسبب كون هذا المؤرخ لم يترجم للأحياء في زمانه ولم

يتعرض لهم إلا لماما. لذلك فإن معرفتنا بهؤلاء الأحياء وبمن جاء بعدهم من الجميهريين تعتمد في الغالب على ما ورد في كتاب حمزة بن أحمد بن سباط «صدق الأخبار»[٢٤٤].

يصف ابن سباط الأمير زين الدين صالح بن سيف الدين يحيى فيقول:

«الأمير الكبير العالم المشهور بالذكاء والعلم والفراسة صاحب العزم والحزم جمع الكتب في علم النجم والكواكب والكرة والاصطرلاب وكتب التواريخ ودواوين الشعراء، صاحب التاريخ المشهور في نسب تنوخ أجاد فيه وأتقنه وهو صاحب الفتوحات، حضر فتوح قبرص وله أخبار السايرة والشهرة»[٢٤٥].

من خلال كلام حمزة بن سباط في الأمير صالح بن يحيى نلاحظ أن هذا الأمير التنوخي اشتهر في ثلاثة حقول هي: **أولاً**: العلم، لما جمع من كتب في مختلف العلوم ودواوين الشعراء والتأليفه كتابه التاريخي في الأمراء التنوخيين. **ثانياً**: سياسة الناس، لما تميز به من ذكاء وفراسة وعزم وحزم ورأي سديد. **ثالثاً**: القيادة العسكرية، لما قام به من فتوحات في قبرص وربما لاشتراكه في حروب أخرى.

ولا بد من أن يكون صالح بن يحيى بقي مقدّماً عند الأمراء التنوخيين إلى حين وفاته، غير أننا لا نعرف على وجه التحديد متى مات كما لا نعرف بالضبط متى وُلد. كل ما نعرفه هو أن أباه الأمير سيف الدين يحيى «أمير الغرب» توفي سنة ٧٩٠ هـ/ ١٣٨٨ م[٢٤٦] وأن هذا الأمير المؤلّف انتهى من كتابه سنة ٨٤٠ هـ/ ١٤٣٧ م. ولكننا لانعرف بعد انتهائه من كتابه من أمره شيئاً.

أما الأمير عز الدين صدقة فقد علمنا أنه وُلّي ولاية بيروت من قبل السلطان برسباي، وذلك سنة ٨٢٦ هـ/ ١٤٢٣ م أو بعد ذلك بقليل، وأن ولايته شملت ما بين حدود طرابلس وحدود صفد ومن ضمنها السواحل البحرية وجبالها، وأنه أمسك بدرك بيروت وأمنها وأنه كان مقصد الأكابر من الأعيان تأتيه من أقصى مكان وأنه كان له مع نائب دمشق علاقة حميمة.

ويحدثنا ابن سباط عن حادثة لا بد من أن يكون لعز الدين صدقة وربما لزين الدين صالح دور رئيسي فيها. فقد وجه السلطان الظاهر جقمق سنة ٨٤٢ هـ/ ١٤٣٩ م العساكر المصرية لقتال اينال الجكمي نائب دمشق. وكان اينال من أخصام السلطان وقد رفض الاعتراف به. فلمّا توجه جقمق لمحاربته جمع نائب دمشق الأمراء والعشائر ومقدّمي البلاد لمواجهة السلطان. وما أن التحم العسكران حتى تخلى أمراء الشام ومقدّمو البلاد عن اينال وانضموا إلى السلطان. فانهزم إينال وهرب. ثم قبض عليه وقتل[٢٤٧]. هذا الخبر يجعلنا لا نستثني من أمراء الشام مقدّميها أولاء أمراء الغرب. حيال هذا الأمر لا بد من أن يكون لمتولّي بيروت الأمير عز الدين صدقة يد في هذه الخطة. ذلك أن عدداً كبيراً من أمراء الشام ومقدّميهم ممن اشتركوا في هذه المعركة كانوا يصدرون من تحت أمر عز الدين صدقة الذي كان يحكم من حدود طرابلس إلى حدود صفد. ولا بد من أن تقوم شخصية هذا المتولّي بدور رئيسي. فلقد «كان ذا سطوة وحرمة وجاه بعزم وحزم وسياسة، وله اليد الباسطة، مسموع الكلمة عند الملوك والنواب»، كما يقول فيه ابن سباط[٢٤٨]. وهكذا كان عز الدين صدقة حائزاً على ثقة أمراء ولايته ومقدّميها فوحّد بينهم واجتمعت كلمتهم لأول مرة في تاريخ تلك الحقبة. وهكذا كان لهذا الأمير أن يقرر نتيجة المعركة لصالح السلطان الظاهر جقمق. وقد حفظ

السلطان هذا الفضل الذي أسداه إليه عز الدين صدقة فأبقى سلطته على ولاية واسعة الأرجاء وأغدق عليه الأموال والهدايا حتى قيل إنه كان في اسطبل هذا الأمير ما ينيف على ثمانين مهراً ومهرة غير مروضة[٢٤٩]. فإذا كانت المهار غير المروضة بهذا العدد فكم تكون الخيول المروضة؟ وكم يكون يملك من الأرزاق غير الخيول؟

غير أن هذه الثروة لم تدفع الأمير عز الدين صدقة إلى البطر وبالتالي إلى الظلم والعدوان. يقول ابن سباط إنه لم يعرف عن هذا الأمير أنه قتل أحداً في حياته أو سعى إلى هلاك أحد مع ما كانت عليه رقعة سلطانه من اتساع[٢٥٠]. ويبدو أنه في أيامه حدث ضيق في العيش فزادت الضرائب السلطانية وكثر الظلم في الرعية فكان الأمير عز الدين صدقة يحرص على فرض الحق ولو كان على ولده[٢٥١]. وقد اشتهر بمعاملته الرعية بدعة ورفق، فكان يقرض الفلاحين القمح بل كان يهبهم إياه عند تحققه من حاجتهم[٢٥٢].

وقد بقي الأمير عز الدين صدقة متولّياً على بيروت إلى أن وافته المنية نحو سنة ٨٤٨ هـ/ ١٤٤٤ م[٢٥٣].

لا نعلم بالتحقيق إن كان بويع أحد من الأمراء بعد موت الأمير عز الدين صدقة بالإمرة الكبيرة. فابن سباط لم يخصّص في تاريخه أميراً بهذا المركز دون أمير. ولكنه في معرض كلامه حول الأمير شرف الدين موسى الأخ الأصغر للأمير عز الدين صدقة يذكر أن الرعية كانت «في أيامه في رفق بعد صعوبة»، وأنه «ساس البلاد وكان يتعاطى الأحكام الشرعية في حكمه». ويشير هذا القول إلى أن شرف الدين هذا كان يُعد بعد موت أخيه الأمير الكبير. وقد عمر شرف الدين موسى، كما يواصل ابن سباط الكلام، حتى سنة ٨٩٢ هـ/ ١٤٨٧ م[٢٥٤]. كذلك يأتي ابن سباط على ذكر أمير آخر هو الأمير بدر الدين حسين بن الأمير عز الدين صدقة. ويبدو من كلام ابن سباط أن بدر الدين هذا كان أيضاً من أبرز الأمراء في ذلك الوقت من حيث علاقته الحميمة بالدولة. فقد وصفه ابن سباط بأنه نال من المماليك منالاً زائداً وأنه كان له، عند نائب دمشق جلبان، الرتبة السامية، حتى أنه عندما توجّه جلبان لبناء جسر الدامور جعل طريقه على بلد الأمير بدر الدين حسين. وقد اشتهر هذا الأمير بشجاعته في الحقّ. فعندما نزل جلبان في عبيه أذّن مؤذّنه ذات يوم أذان الظهر قبيل موعده. فتردّد مؤذّن المسجد في عبيه ـ وهو والد المؤرخ حمزة بن أحمد بن سباط ـ أن يؤذن في الوقت الصحيح احتراماً لنائب دمشق وتهيّباً. غير أن الأمير بدر الدين حسيناً أصر عليه بالأذان فأذّن. فقال جلبان للأمير: «إما فقيهنا وإما فقيهك قد كذب». وخرج ينظر إلى الشمس وقال: «مع فقيهكم الصواب». وبلغ الأمير بدر الدين إلى ذلك رتبة عالية في جمال الخط بقلم التوقيع[٢٥٥] وهو النوع الذي تكتب فيه المراسيم يوقّع عليها الخلفاء والوزراء وأعيان الدولة الكبار، ولعله لذلك سمي بالرياشي أيضاً[٢٥٦]. وهذا دليل آخر على علو منزلة هذا الأمير.

وقد توفي الأمير بدر الدين حسين سنة ٨٦٣ هـ/ ١٤٥٨ أو ١٤٥٩ م عن عمر بلغ أربعاً وستين سنة[٢٥٧]، فيكون مولده سنة ٧٩٩ هـ/ ١٣٩٦ أو ١٣٩٧ م.

كذلك برز في ذلك الوقت أمير آخر هو الأمير سيف الدين يحيى بن الأمير الكبير الأمير فخر الدين عثمان. يقول فيه ابن سباط انه ولد قبل وفاة والده بنحو سبع سنوات، فنشأ بعده وساد قومه[٢٥٨].

وبذلك يكون قد ولد سنة ٧٨٩ هـ/ ١٣٨٧ م(٢٥٩). ويقول فيه أيضاً إنه «بلغ أجلَّ المراتب بالعلم والحلم والبلاغة والبراعة والسياسة وحسن الأخلاق والورع» وقد اشتغل بالعلوم كما اشتغل بالعربية ونظم الشعر(٢٦٠). وله ديوان ما زال مخطوطاً(*). وكان الأمير سيف الدين يحيى إلى ذلك خطاطاً بارعاً، يصفه ابن سباط بأنه «بلغ في الخط الرتبة السامية فات فيها المتقدّمين وقصَّر عن إدراكها المتأخرون، وبرع في قلمي الثلث والنسخ وطريقة العجم»(٢٦١)، وله مصحف من خطه لا يزيد حجمه عن الكف وهو مكتوب بقلم النسخ الجميل. وبرع الأمير سيف الدين إلى ذلك بصناعة الرسم والخيط العجمي وتزميكه(٢٦٢)، كما برع في فن الصياغة غاية البراعة. وكان إلى جانب ذلك قائماً «على التقوى ودراسة الكتاب العزيز»(٢٦٣).

توفي الأمير سيف الدين يحيى سنة ٨٦٤ هـ/ ١٤٥٩ أو ١٤٦٠ م، أي بعد حوالى السنة من وفاة الأمير بدر الدين حسين. ولم يكن له ولد يخلفه. فأوقف الأوقاف على أكابر رجال العلم وعلى الصدقات، وخصّ بهباته السيد الأمير جمال الدين عبد الله الذي كان قد بلغ المراتب العالية في العلم والهداية والديانة، فحبسها عليه(٢٦٤).

كان الأمير جمال الدين عبد الله أبرز الأمراء التنوخيين في وقته على الإطلاق. فمع أنه لم يتدخل في العلاقات السياسية مع المماليك، فقد ساد قومه الموحّدين الدروز، ليس في منطقة الغرب وحسب وإنما في كل المناطق التي كان يقطنها أولئك الموحّدون، سواء في الشوف أم في المتن أم في وادي التيم أم في الجليل أم في الجبل الأعلى من مملكة حلب.

ولد الأمير جمال الدين عبد الله في عبيه في ١٢ ربيع الأول سنة ٨٢٠ هـ/ ٢٧ نيسان ١٤١٧ م. أما والده فهو الأمير علم الدين سليمان بن بدر الدين محمد بن صلاح الدين يوسف الابن الأصغر للأمير سعد الدين خضر الكبير. أما أمه فهي ريمة بنت الأمير شهاب الدين أحمد بن الأمير زين الدين صالح بن الأمير ناصر الدين الحسين الابن الأكبر للأمير سعد الدين خضر ووارث إقطاعه وإمرته. وهكذا يكون الأمير عز الدين صدقة وأخوه الأمير شرف الدين موسى المار ذكرهما ابني خال هذا الأمير الذي يدعوه ابن سباط «بثمرة الخيرات ومعدن البركات ومفتاح الصدقات»(٢٦٥).

نشأ الأمير جمال الدين عبد الله يتيماً. ومع أنه كان من ذرية الأمير سعد الدين خضر فإنه لم يكن يملك إقطاعاً، إذ كان سعد الدين خضر قد تنازل عما كان بيده لولده الأكبر الأمير ناصر الدين الحسين، أما ولده صلاح الدين يوسف والد جد جمال الدين عبد الله فلم ينل من إقطاع أبيه شيئاً(٢٦٦).

ختم جمال الدين القرآن ثم جوّده ثانياً، كما يقول ابن سباط، ودرسه حتى كان يقرأه مقلوباً سرداً(٢٦٧). وقد جمع الشروح وتفاسير القرآن الكريم كما جمع كتب اللغة وسير الملوك والأنبياء وكتب التاريخ ودواوين الشعراء والأخبار النبوية والكتب الفلسفية وكتب الفقه على المذاهب وكتب النحو وغير ذلك حتى بلغت كتبه ثلاثمائة وأربعين مجلداً. ويواصل ابن سباط فيقول إنه «كان يقرأ الكتاب

(*) يملك كاتب هذا البحث نسخة من مخطوطة هذا الديوان.

العزيز وشرحه ويتكلم في علم الفقه والحديث ويصحّح الأخبار ويشيِّد الإسلام ويرفع للحق منار[اً]. وكان له كرامات وأسرار»(٢٦٨). كذلك يقول فيه إنه: «أمر بعمارة المساجد في القرايا وتجديد الجوامع وإنشاء الوقوفات. ثم إنه حرَّج على القراءة الصحيحة في ا لقرآن المكرَّم، ثم إنه جلب الفقهاء إلى النواحي وأقام الخطب في الجوامع يوم الجمعة في كل قرية تكمل العدة، ثم جعل فقهاء معلمين تقرىء الأولاد الأحداث في أماكن عديدة، وكان يعطي أجرة التعليم عن جميع الأيتام في جميع البلاد قريب وبعيد، ثم إنه نهى عن الخمر وجميع المساكر بجميع أوصافها، وكان يحد الشارب والقاذف وينفي من داوم وخالف. فتابت الناس على يده وأجابت إلى أوامره وقطعت الكروم ونصبوا غيرها. وكان يكره بيع الزبيب إلى ديار مصر في البحر وذلك احتساباً بأنهم يعصروه خمراً»(٢٦٩).

ويذكر ابن سباط أن الناس أطاعته واقتدت به وأن الخصوم كانت تحتكم إليه وترضى بأحكامه. كذلك أطاعته أكابر النواحي ومشايخ البلاد. وقد كثر تلاميذه من مختلف النواحي يأمرون وينهون بأمره ونهيه في الأمور الشرعية والحقوق والواجبات(٢٧٠).

هذه الثقة التي أحرزها الأمير جمال الدين عبدالله جعلت الناس يتحولون عن الأمراء أصحاب الإقطاعات الذين كانت بيدهم السلطة السياسية والأمر والنهي على الناس، بخاصة أن الأمير جمال الدين عبد الله لم يكن من هؤلاء كما سبق القول. ويبدو أن ذلك أوغر صدور هؤلاء الأمراء عليه. فأضمروا له الشر. ومما زاد الأمر سوءاً أنه كان يريد الزواج بفتاة معروفة بفضلها وتدينها هي عائشة بنت الأمير سيف الدين أبي بكر بن شهاب الدين أحمد وهي ابنة خاله. ولكن أمير الأمراء، وهو على الأرجح شرف الدين موسى ابن الأمير شرف الدين عيسى أراد الزواج بها أيضاً. والأمير شرف الدين موسى هذا هو ابن عم عائشة وابن خال الأمير جمال الدين عبد الله. غير أن عائشة فضلت الدين على الدنيا فاختارت الأمير جمال الدين على أمير الأمراء، وقد سبّب ذلك نزاعاً بين الأميرين(٢٧١).

ويبدو أن الخلاف بين الأمير جمال الدين عبد الله من جهة وأمير الأمراء وأترابه من أصحاب الإقطاع والسلطة من جهة أخرى أخذ يزداد ويتفاقم كلّما كان الأمير جمال الدين يمعن في إصلاحاته الدينية الاجتماعية. فقد قرَّب إليه العامة من الناس وجعل فيهم آمراً وناهياً منهم، فكان المخالف للأوامر والنواهي يطرد من مجلس قريته ويشهَّر به، وإذا أحد ظلم أحداً أو تعدى عليه أو نال القوي من الضعيف يُمنع من دخول المجلس. وصار المخالف يخاف ذلك، كما يقول ابن سباط، أكثر مما يخاف «سطوة الملوك الدنياوية». وجُعل في كل ناحية «رجل جيِّد ديِّن نقيّ عالم مفيد يقوم بمثل ذلك»(٢٧٢). وهكذا أدخل الأمير جمال الدين نظاماً شعبياً قائماً على العدالة يفرضها أفراد الشعب بعضهم على بعض. ولتمكين الشعب من ذلك أقام في بيته مدرسة لمريديه، فاستخار من الأخيار، كما يقول تلميذه الشيخ علم الدين سليمان بن نصر، قوماً من التلاميذ أوقفهم بين يديه(٢٧٣)، يعلّمهم الحق والصواب

وسياسة الناس ثم يطلقهم في النواحي يعلّمون ويأمرون وينهون ويتولون أمور الرعية بالحق والعدل. وهكذا أقام في كل قرية مجلساً من العلماء التقاة الثقات من أهل القرية يتدبّرون أمور الناس بالحقّ، ويسوسونهم بالعدل والمحبة.

ازداد عداء الأمراء له فاضطر الأمير إلى الرحيل إلى دمشق يرافقه ابنه الوحيد الأمير سيف الدين عبد الخالق الذي كان لاتصافه بالعلم والمعرفة والتّقى يعقد والده عليه الآمال الكبيرة. وربما كان السعي في طلب العلم عاملاً آخر أدّى إلى رحيلهما[٢٧٤]. وقد قام في دمشق بما كان يقوم به في الغرب، فكثر مريدوه هناك وتلاميذه وحسّاده. وأقام نحو اثنتي عشرة سنة عاد بعدها إلى عبيه[٢٧٥] نتيجة لمكاتبات بينه وبين مريديه وإلحاحاً منهم عليه. ومن المتواتر بين الموحّدين الدروز أن لقب السيد الذي عُرف به الأمير جمال الدين عبد الله أُطلق عليه وهو في دمشق، كذلك أُلبس العمامة الخضراء. ويبدو أن ذلك كان بسبب انتسابه الروحي إلى الدوحة الفاطمية.

بعد عودته وابنه إلى عبيه بمدة قليلة توفي الأمير سيف الدين عبد الخالق برمحة فرس يوم زفافه، وكان ذلك سنة ٨٧٦ هـ/ ١٤٧١ م، فتلقى أبوه وفاته بالرضى والتسليم[٢٧٦] وواصل سيرته في الناس يهدي ويعلّم ويحكم بالعدل والنصفة. ويقول لنا تلميذه الشيخ أبو علي مرعي أنه بعد وفاة ابنه «أخذ في تدوين الشروحات وتبيين السنن والفروض والواجبات في التوحيد وإقامة الحجة وإيضاح المحجة واليوم الآخر ومعرفة رب الأرباب... وتربية الولد وحق الوالدة وما يجب له ولها، والصدقات والزكاة وصحة الأبدان، وعرفهم التزويج والقران والفراق وجميل المعاشرة وحسن السياسة والعدل والإنصاف إلى أبعد غاية، وحضّهم على الصلوات والخيرات وبنى مجالس الذكر ووقف لها الوقوفات»[٢٧٧].

وقد بقي على هذه الحال حتى وافته المنية في ١٧ جمادى الآخرة سنة ٨٨٤ هـ/ ٤ أيلول ١٤٧٩ م[٢٧٨].

اتفق تلاميذ السيد الأمير بعد وفاته على مبايعة الأمير سيف الدين أبي بكر بن الأمير سيف الدين زنكي مشيراً عليهم بعده يعاونه في ذلك تلميذان من تلاميذ السيد الأمير هما: الشيخ شرف الدين علي بن أبي ريدان من قرية الفساقين، والشيخ زين الدين جبرائيل بن الشيخ علم الدين سليمان بن حسين بن نصر من قرية المعاصر الفوقى[٢٧٩]. (الشيخ علم الدين سليمان بن حسين هو صاحب كتاب «درة التاج»)، فحسن حال البلاد، على حد تعبير ابن سباط، «بمشاركة بقية التلاميذ والمشايخ والأكابر ببلد الغرب وغيرها من المعاملة»[٢٨٠].

كان الأمير سيف الدين أبو بكر بن زنكي حفيداً لمتولّي بيروت الأمير عز الدين صدقة. وقد كان إلى جانب علمه وتقاه واتّباعه للسيد الأمير جمال الدين عبد الله، خطّاطاً برع في قلم

التوقيع وفي الكتابة الدقيقة. كذلك كان بارعاً في الصياغة ماهراً في تحريم الذهب والأشغال اللطيفة الدقيقة والنقش على الأختام. وعندما خلف السيد الأمير جمال الدين قام بسياسة الرعية خير قيام فأجابته الناس إلى أحكامه. ومهر في الأحكام الشرعية، وكان إذا حضر الخصوم بين يديه يعرض عليهم المصالحة فإن تعسر الأمر أوضح لهم الأحكام الشرعية. ويقول لنا ابن سباط أن أحكامه بلغت مبلغ الفتوى. وقد اشتهر أمره بين الناس وقصدوه، فكثرت عليه الأكلاف. وكان معروفاً من أهل الدولة وقد تكلّف في ذلك المبالغ الكثيرة بخاصة أنه كان موصوفاً بكرمه البالغ، فكان سماطه ممدوداً على الدوام. وقد حصل له من ذلك بعض العسر[٢٨١].

مما تقدم نستطيع أن نرى أن منطقة الغرب في النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/ النصف الثاني من القرن الخامس عشر الميلادي، أي منذ بروز السيد جمال الدين عبد الله، كان يتنازعها خطان في سياسة الرعية. خط تقليدي يقوم على «سطوة الملوك الدنياوية» على حد تعبير ابن سباط، وكان يمثّله الأمير شرف الدين موسى بن الأمير شرف الدين عيسى الذي امتدت أيامه إلى حوالى سنة ٨٩٢ هـ/ ١٤٨٧ م[٢٨٢]، وخط إصلاحي يقوم على إصلاح الشعب برعاةٍ له منه، ويمثّله السيد الأمير جمال الدين عبد الله ومن بعده تلاميذه وفي مقدمتهم الأمير سيف الدين أبو بكر بن زنكي بن الأمير عز الدين صدقة بن الأمير شرف الدين عيسى. غير أن هذا الخطّ ما لبث أن ضعف بعد وفاة تلاميذ السيد الأمير جمال الدين، إذ لم يخرجوا بدورهم تلاميذ لهم يكمّلون خطّهم وخطّ السيد الأمير في سياسة الناس القائمة على الجرأة في الحق وعلى العلم والفقه في الدين وعلى السهر على الناحية الخلقية فردية كانت أم جماعية، وذلك في مختلف النواحي والقرى.

وقد تسلّم زعامة الخط الأول بعد وفاة الأمير شرف الدين موسى سنة ٨٩٢ هـ/ ١٤٨٧ م ابنه الأمير جمال الدين حجي. وكان الأمير مُهاباً من الأمراء، عادى جماعة كبيرة، كما يقول ابن سباط، من مقدّمي النواحي والأمراء والأكابر من شيوخ النواحي المجاورة لمنطقة الغرب. كذلك كان يهابه أجناده ورجاله ورعاياه. ويقول ابن سباط إنه «مهّد السواحل البحرية ووطّأ أهلها بعد الفرعنة والتجبر الذي كانوا عليه»[٢٨٣]. وكان إلى ذلك على شيء من التديّن. قام بفريضة الحج في أول عمره. ولكنه كان معتدّاً بنفسه لا يستشير في أموره أحداً ولا يُطلع على أموره أحداً، حتى إنه كان يكتب رسائله بيده، وكان قلمه ضعيفاً، فوقع من جراء ذلك ومن جراء اعتداده برأيه في مشكلات عسيرة. وانتهى به الأمر إلى أن سجنه جان بردي الغزالي سنة ٩٢٥ هـ/ ١٥١٩ م ثم فُقد بعد ذلك فلم يُعرف عنه شيء[٢٨٤]. والجدير بالذكر أن جان بردي الغزالي كان نائباً لدمشق من قبل السلطان الملك الأشرف قانصوه

الغوري ولكنه فرَّ إلى معسكر السلطان سليم العثماني قبيل معركة مرج دابق سنة ٩٢٢ هـ/ ١٥١٦ م[٢٨٥]. فلمّا انتصر السلطان العثماني واستولى على بلاد الشام بعد هذه المعركة ثم استولى في السنة التالية على مصر وأنهى حكم المماليك، أودع جان بردي الغزالي الأمير التنوخي في السجن وكان ذلك آخر العهد به.

١٠ ـ التنوخيون والعثمانيون

بإنهاء السلطان سليم العثماني حكم المماليك بدأ نجم التنوخيين بالأفول أمام أسرة درزية أخرى هي أسرة بني معن. ذلك أن الأمير فخر الدين المعني الأول أمير منطقة الشوف كان من بين الذين انضموا إلى السلطان سليم العثماني. وقد كافأه السلطان بأن ضم إليه حكم منطقة الغرب أيضاً. غير أن ذلك لا يعني أن التنوخيين اختفوا عن المسرح السياسي بالكلية فقد استمرّوا بتأدية دور مهم في سياسة المنطقة لمدة من الزمن بعد استيلاء العثمانيين على البلاد. وقد برز في ذلك الوقت إلى جانب الأمير جمال الدين حجي بن موسى أمير تنوخي آخر هو الأمير شرف الدين يحيى بن سيف الدين أبي بكر بن زنكي. كان هذا الأمير، كما يصفه ابن سباط، «صاحب عزم وحزم وإقدام على الملوك». قصد مصر وقابل السلطان قانصوه الغوري في قلعة الجبل فاستقبله السلطان وقضى حاجاته، وتقرَّب أيضاً إلى أتابك العساكر المصرية. وعندما قضى السلطان سليم العثماني على المماليك في بلاد الشام قدم إليه الأمير شرف الدين يحيى وقبّل يده فرسم السلطان له بالعلامة على مناشيره. وعند عودة السلطان سليم من مصر بعد أن تملَّكها قدم إليه شرف الدين يحيى إلى دمشق مرحّباً وقبّل يده وقدّم الهدايا فقبلها السلطان[٢٨٦].

كان شرف الدين يحيى يحاول كما يبدو أن يحسِّن موقع التنوخيين في نظر السلطان سليم بخاصة أن الموقف الذي كان قد اتخذه الأمير جمال الدين حجي من المماليك لم يكن موقفاً يرضى عنه السلطان العثماني. غير أن جان بردي الغزالي كان للأمير شرف الدين يحيى بالمرصاد، ويبدو أنه لم يكن راضياً عن سياسة التقرب هذه التي كان يتبعها الأمير التنوخي، ربما لأنه كان يعتبر هذه السياسة في غير مصلحته، فلما توجّه جان بردي الغزالي بأمر من السلطان للقبض على الأمير ناصر الدين بن الحنش صاحب صيدا والبقاعين وهرب ابن الحنش من وجهه، اتهم الغزالي شرف الدين يحيى بالتوطؤ مع ابن الحنش. فقبض عليه وعلى ثلاثة أمراء من المعنيين هم زين الدين وقرقماس وعلم الدين سليمان. وقد سلَّم الغزالي الأمراء الأربعة للسلطان سليم وأودعهم السلطان في السجن في قلعة حلب. وبعد أن قتل ابن الحنش أفرج العثمانيون عن الأمراء وعاد الأمير شرف الدين يحيى بعد مدة إلى دمشق ليتقرّب إلى جان بردي الغزالي فيقره هذا على ما كان عليه من إقطاع[٢٨٧].

غير أن هذا الوجود الجميهري في الغرب عاد وجوداً لا يقوم بدور رئيسي، وإنما أصبح الدور الرئيسي للأمراء المعنيين. وتاريخ هذا الدور الجديد ليس موضوع هذا الفصل وإنما هو موضوع يتناوله فصل آخر في صفحة من تاريخ لبنان جديدة.

سامي مكارم

هوامش الفصل السادس

(١) راجع علي بن أحمد بن الأثير، **الكامل في التاريخ** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧)، ج ١، ص ١٩٦، محمد بن جرير الطبري؛ **تاريخ الرسل والملوك** (بيروت: مكتبة خياط، نسخة مصوّرة عن طبعة المطبعة الحسينية المصرية في القاهرة، ١٣٣٦ هـ)، ج ١، ق ٢، ص ٢٧؛ شهاب الدين ياقوت الحموي، **معجم البلدان** (بيروت: دار صادر، ١٩٧٧)، ج ١ ص ٣٢٩.

(٢) محمد بن الحسن بن دريد، **كتاب الاشتقاق**، تحقيق عبد السلام هارون (القاهرة ١٩٥٨) ص ٥٤٢.

(٣) ابن منظور، **لسان العرب**، (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر ودار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٥ م/ ١٣٧٤ هـ)، مادة «تنخ» ومادة «نوخ».

(٤) جواد علي، **تاريخ العرب قبل الإسلام** (بغداد: مطبوعات المجمع العلمي العراقي، شركة الرابطة للطبع والنشر المحدودة، ١٣٧٢ هـ/ ١٩٥٣ م)، ج ٣، ص ٤١١.

(٥) فيليب حتّي وإدوارد جرجي وجبرائيل جبور، **تاريخ العرب (مطول)** (بيروت: دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٤٩)، ج ١، ص ١٠٧.

(٦) جواد علي، **تاريخ**، ج ٤، ص ٢٤.

(٧) علي بن الحسن بن علي المسعودي، **مروج الذهب ومعادن الجوهر**، تحقيق يوسف أسعد داغر (بيروت: دار الأندلس، ١٩٦٥)، ج ١، ص ٦٦٢، أحمد بن إسحق اليعقوبي، **تاريخ اليعقوبي** (بيروت: دار صادر للطباعة والنشر، ١٩٦٠)، ج ١، ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

(٨) جواد علي، **تاريخ**، ج ٣، ص ١٠٢، ج ٤، ص ٢٨.

(٩) المرجع ذاته، ج ٤، ص ٢٦.

(١٠) المرجع ذاته، ص ٢٨.

(١١) المرجع ذاته، ص ٣٠.

(١٢) المرجع ذاته، ص ٣٣.

(١٣) المرجع ذاته، ج ١، ص ١٨٩، ج ٣، ص ٤٣٧، ج ٤، ص ٣٦؛ رينيه ديسّو (René Dussaud)، **العرب في سوريا قبل الإسلام**، ترجمة محمد زيادة (القاهرة: ١٩٥٩ م)، ص ٣٤.

(١٤) جواد علي، **تاريخ**، ج ٤، ص ٣٨.

(١٥) المرجع ذاته، ص ٤٩ ـ ٥١.

(١٦) المرجع ذاته، ص ٥٧.

(١٧) المرجع ذاته، ص ٧٠.

(١٨) المرجع ذاته، ص ٨١.

(١٩) المرجع ذاته، ص ٨٥ ـ ٨٩.

(٢٠) المرجع ذاته، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٢١) المرجع ذاته، ص ١٠١ ـ ١٠٢.

(٢٢) المرجع ذاته، ص ١٠٤.

(٢٣) **سجل النسب الأرسلاني**، (مخطوط)، الرقم ١.

(٢٤) ياقوت، **معجم البلدان**، ج ٥، ص ١٥٦.

(٢٥) أحمد بن علي بن جابر البلاذري، **فتوح البلدان**، تحقيق رضوان محمد صوان (القاهرة: المكتبة التجارية، ١٩٥٩ م)، ص ١٥٠.

(٢٦) الطبري، ج ٢، ق ٢، ص ٢٢ وما بعدها؛ ابن الأثير، ج ٢، ص ٢٧٠.

(٢٧) أبو محمد الحسن بن أحمد الهمداني، **صفة جزيرة العرب**، تحقيق محمد بلهيد النجدي (القاهرة: ١٩٥٣ م)، ص ٢٠٦.

(٢٨) **السجل الأرسلاني**، اثبات سنة ١٩٠ هـ، شكيب أرسلان، «نسب الأمير نسيب أرسلان بحسب سجل نسب العائلة الأرسلانية المحفوظ عندنا». الأمير نسيب أرسلان، **روض الشقيق في الجزل الرقيق**، جمعه وعلّق حواشيه وصدّره بترجمة الناظم وأردفه بنسب العائلة الأرسلانية شقيقه الأمير شكيب أرسلان (دمشق: مطبعة ابن زيدون، ١٩٢٥ م، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥، ٢٤١. وسنشير إلى دراسة الأمير شكيب أرسلان هذه بكلمة «ذيل».

(٢٩) طنوس الشدياق، **أخبار الأعيان في جبل لبنان**، تحقيق فؤاد أفرام البستاني (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠ م)، ج ٢، ص ٤٩٧.

(٣٠) يوسف إبراهيم يزبك، **ولي من لبنان. سيرة العارف بالله الأمير السيد جمال الدين عبد الله التنوخي ـ قدّس الله سره ـ** (بيروت: منشورات أوراق لبنانية، ١٩٦٠ م)، ص ٢٢ ـ ٢٣، حيث يقول إن هذه المعلومات هي في المخطوط الأصيل **لأخبار الأعيان** للشيخ طنوس الشدياق، ص ٣١ من المخطوط. أما في كتاب **أخبار الأعيان** المطبوع فهذه الطوائف ليست مذكورة. ويذكر الأمير شكيب أرسلان في «ذيل»، ص ٢٢٩ عن كتاب **النسبة** قوله في النعمان الأصغر عندما قدم من العراق، «رحل معه اثنتا عشرة طائفة أصحاب النسب إلى معرة حلب. وهم الأمير شهاب بن الأمير خالد والأمير مسعود بن أرسلان بن مالك والأمير فوارس والسيد عزائم والسيد عبد الله والسيد عطير والسيد معن والسيد خلال والسيد كاسب والسيد شجاع والسيد نمر والسيد شراء». أما كتاب **النسبة** الذي يذكره الأمير شكيب أرسلان فهو ذاته كتاب **قواعد الآداب في حفظ الأنساب**، الذي حقّقه الياس القطّار (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ٣٥، ١٩٨٦)، وفي ص ٢٨ منه يقول إن هذه الطوائف الاثنتي عشرة هي طوائف: «الأمير شهاب بن الأمير خالد والأمير مسعود بن أرسلان بن مالك والأمير فوارس والسيد عزايم والسيد عبد الله والسيد عطير والسيد حصن والسيد هلال والسيد كاسب والسيد شجاع والسيد نمر والسيد شرارة».

(٣١) صالح بن يحيى، **تاريخ بيروت، وهو أخبار السلف من ذرية بحتر بن علي أمير الغرب ببيروت**، تحقيق فرنسيس هورس اليسوعي وكمال سليمان الصليبي بالاشتراك مع أنطوان كوتان وبيار روكالف وأنطوان مدور ويوسف وهبة (بيروت: دار المشرق، ١٩٦٩ م)، ص ٣٩. وسنعتمد في هذه الدراسة على هذه الطبعة مع أن هذا الكتاب حققه قبل ذلك الأب لويس شيخو اليسوعي وطبع مرتين ثانيتهما سنة ١٩٢٨ م في المطبعة الكاثوليكية في بيروت. وسنشير إلى هذه الطبعة عندما نرى لذلك ضرورة.

(٣٢) **السجل الأرسلاني**، اثبات سنة ١٩٠ هـ.

(٣٣) **السجل الأرسلاني**، اثبات سنة ١٩٠ هـ، «ذيل»، ص ٢٣٥.

(٣٤) الشدياق، ج ٢، ص ٤٩٦، «ذيل»، ص ٢٣٨ نقلاً عن الشدياق، راجع أيضاً عباس أبو صالح بالاشتراك مع سامي مكارم، **تاريخ الموحّدين الدروز السياسي في المشرق العربي** (بيروت: منشورات المجلس الدرزي للبحوث والإنماء، دون تاريخ)، ص ٢٨.

(٣٥) الشدياق، ج ٢، ص٤٩٦، «ذيل»، ص ٢٣٨ نقلاً عن الشدياق.

(٣٦) **السجل الأرسلاني**، اثبات سنة ٢٥٢ هـ، «ذيل»، ص ٢٢٦؛ الشدياق، ج ٢، ص ٤٩٧.

(٣٧) الشدياق، ج ٢، ص ٤٩٨ ـ ٤٩٩.

(٣٨) **السجل الأرسلاني**، اثبات سنة ٢٩٩ هـ، «ذيل»، ص ٢٢٣؛ الشدياق، ج ٢، ص ٤٩٩، غير أن الشدياق يذكر أن ذلك حدث في أيام المتوكّل ولكنّ المتوكّل توفي سنة ٢٤٧ هـ/ ٨٦١ م.

(٣٩) **السجل الأرسلاني**، اثبات سنة ٢٥٢ هـ، «ذيل»، ص ٢٢٧.

(٤٠) **السجل الأرسلاني**، اثبات سنة ٣٦٣ هـ، «ذيل»، ص ٢١٤.

(٤١) اليعقوبي، ج ٢، ص ٤٩٥.

(٤٢) يحيى بن سعيد الأنطاكي، **تاريخ يحيى بن سعيد الأنطاكي**، تحقيق كراتشوفنسكي وفاسيلييف (باريس: ١٩٢٤ م)، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٤٣) راجع محمد الطويل، **تاريخ العلويين** (بيروت: دار الأندلس، ١٩٧٩ م)، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

(٤٤) من هؤلاء ابن ضليعة محمد بن عبد الله بن الحسين التنوخي في جبلة من رجال القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، والقاضي التنوخي المحسن بن علي من صور صاحب كتاب **نشوار المحاضرة**، وهو من رجال القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، والمحدّث الخضر بن محمد بن غوث التنوخي من عكا وهو أيضاً من رجال القرن الرابع الهجري، والقاضي حمزة بن أحمد التنوخي من مدينة عرقة وقد تولى القضاء في مصر في القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي.

(٤٥) **قواعد الآداب**، ص ٣٣، الشدياق، ج ٢، ص٤٩٥، راجع أيضاً نديم حمزة، **التنوخيون أجداد الموحّدين (الدروز) ودورهم في جبل لبنان** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م)، ص ٥٢، معتمداً على: Charles Churchill, **Mount Lebanon, a Ten Year Residence,** 1842 - 1852 (London: Sounders and Otely) vol. 1, pp. 222 - 226 وعلى إبراهيم الأسود، **ذخائر لبنان** (بعبدا: المطبعة العثمانية، ١٨٩٦ م)، ص ١٣٧ ـ ١٣٩.

(٤٦) مالك الأشرفاني، **عمدة العارفين** (مخطوط)، ج ٣، الورقة ١١٧. راجع كذلك نديم حمزة، ص ٥٣.

(٤٧) المصدر ذاته.

(٤٨) صالح بن يحيى، ص ٣٩. وهذا ينافي ما ذهب إليه الأب لويس شيخو من أن البيرة التي كان أبو إسحق إبراهيم أميراً فيها هي «مدينة على الفرات في شرقي حلب... كان يدعوها الأقدمون زغما (Zeugma) أي المعبر وتدعى اليوم بره جك ويزعم البعض أنها كركميش القديمة». (صالح بن يحيى (شيخو)، الحاشية ١، ص ٤٧). ويبدو أن الأب لويس شيخو لم يكن مطّلعاً على وجود بلدة البيرة في جبل لبنان، وهي بلدة ما تزال عامرة إلى اليوم، أو أنه لم يكن مطّلعاً على المصادر الدرزية التي تظهر بوضوح أنها في الجبل اللبناني. كذلك خفيت هذه الحقيقة على الأمير أمين آل ناصر الدين عند تأريخه للأمراء آل تنوخ. ويبدو أن أمين آل ناصر الدين الذي كان يكمل ما كتبه حسين آل ناصر الدين (توفي سنة ١٨٨٧ م) حول الأمراء التنوخيين، قد تأثر بما قاله الأب لويس شيخو قبل أكثر من عشر سنوات في كتاب **الأمراء آل تنوخ**، فذكر مؤلف هذا الكتاب أن أبا إسحق إبراهيم بن أبي عبد الله محمد بن علي التنوخي «كان أميراً على البيرة سنة ٤١٨ للهجرة و١٠٢٧ للميلاد وهي بلد على شاطىء الفرات في شرق حلب الشمالي يقال له (بيرة جك) ونزل أعقابه لبنان فاستقروا في القسم المشرف من الشوف على البحر» (أمين آل ناصر الدين)، «الأمراء آل تنوخ. بيوتاتهم، فروعهم، مواطنهم، أخبار رجالهم»، أوراق لبنانية، بإدارة يوسف إبراهيم يزبك (حدث بيروت: دار الرائد اللبناني)، ج ٦، السنة ٢ (حزيران ١٩٥٦ م)، ص ٣٠٧. مقدّمة هذا التاريخ هي بقلم أمين آل ناصر الدين، وهي مؤرّخة في ٢٥ رمضان ١٣٥٨ هـ و٧ تشرين الثاني سنة ١٩٣٩ م. هذا الخطأ الذي وقع فيه أمين آل ناصر وقع فيه أيضاً الدكتور كمال الصليبي، فعن الأب شيخو أخذ الصليبي ما قاله في مقاله «The Buhturids of the Gard Mediaeval». «Lords of Beirut and Southern Lebanon المنشور في **Arabica,** tome VIII (Janvier 1961) pp. 79 - 80 بأن «إبراهيم بن أبي عبد الله، جدّ علي (بن الحسين) كان أميراً في البيرة، وهي بلدة محصنة تقع قرب الحدود البيزنطية ـ الإسلامية حيث يرجح أن عشيرته كانت قد اكتسبت خبرة ملحوظة في حرب الثغور». ثم عاد وكرّر الخطأ ذاته عندما حقق مع الأب فرنسيس هورس اليسوعي وغيره **تاريخ بيروت** لصالح بن يحيى وقد نشر سنة ١٩٦٩ م، وعرف البيرة بأنها «بلدة قرب سميساط بين حلب والثغور الرومية وكانت بها قلعة حصينة». (صالح بن يحيى، الحاشية ٢، ص ٤١). وقد جر هذا الخطأ الدكتور كمال الصليبي إلى خطأ آخر عندما استنتج أن الأمير التنوخي علي بن الحسين (والد بحتر جدّ الأمراء البحتريين) كان أول من قدم إلى لبنان من بني تنوخ الذين عرفوا فيما بعد بالبحتريين. وهو الخطأ ذاته الذي وقع فيه أمين آل ناصر الدين.

(٤٩) **السجل الأرسلاني**، اثبات سنة ٣٦٣ هـ، «ذيل»، ص ٢١٦.

(٥٠) **السجل الأرسلاني**، اثبات سنة ٤٥٣ هـ، «ذيل»، ص ٢٠٢؛ الشدياق، ج ٢، ص ٥٠١ ـ ٥٠٢.

(٥١) A.A. Vasiliev, **History of the Byzantine Empire.** Madison: The University of Wisconsin Press, 1958) vol. 1, p. 311.

(٥٢) **السجل الأرسلاني**، اثبات سنة ٤٥٣ هـ، «ذيل»، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣؛ الشدياق، ص ٥٠٢ ـ ٥٠٣.

(٥٣) **السجل الأرسلاني**، اثبات سنة ٤٥٣ هـ، «ذيل»، ص ٢٠٨.

(٥٤) الشدياق، ج ٢، ص ٥٠٣، قابل السجل الأرسلاني، إثبات سنة ٤٥٣ هـ، «ذيل»، ص ٢٠٣.

(٥٥) **السجل الأرسلاني**، اثبات سنة ٤٥٣ هـ، «ذيل»، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤؛ الشدياق، ج ٢، ص ٥٠٣.

(٥٦) راجع Sami Nassib Makarem, «The Druze Faith, Delmar, N.Y. Caravan Books 1974». pp. 15 - 16. راجع أيضاً أبو صالح ومكارم، ص ٣٩ و٥٩.

(٥٧) يمكننا تتبع نسب الأمير أبي الفوارس معضاد بن همام الفوارسي مما ورد في **السجل الأرسلاني**، اثبات سنة ٤٥٣ هـ، ومما ورد في «ذيل»، ص ٢٠٤ و٢١٤. وإذا نحن رجعنا إلى **قواعد الآداب** ص ٣١ نجد أن معضاد بن همام الفوارسي هذا كان له أخ يدعى الخضر. وقد ولد الخضر علياً، وعلي ولد الحسين، والحسين ولد يرسف، ويوسف ولد معضاداً، ومعضاد هو أحد دعاة دعوة التوحيد الدرزية الذي كان ساكناً فلجين قرب عاليه. غير أن هذا الداعي كان معاصراً لمعضاد بن همام. ولذلك فإن نسبه هذا لا يمكن أن يكون صحيحاً. مع أن كلا المعضادين فوارسي النسب.

(٥٨) **السجل الأرسلاني**، اثبات سنة ٤٥٣ هـ، «ذيل»، ص ٢٠٤؛ الشدياق، ج ٢، ص ٥٠٤.

(٥٩) راجع Sami N. Makarem, **The Druze Faith,** p. 38.

(٦٠) **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٥٠٣ هـ، «ذيل»، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

(٦١) Frederic Duncalf, «The Councils of Piacenza and Clermont», in **A History of the Crusades,** editor - in - chief Kenneth M. Stetton, vol. 1, **The First Hundred Years,** ed. Marshall W. Baldwin (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1958), pp. 220 ff.

(٦٢) **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٥٠٣ هـ، «ذيل»، ص ١١٩، James Lea Cate «The Crusade of 1101», in **Ibid,** vol. 1, p. 364.

(٦٣) Steven Runciman, **A History of the Crusades** (Cambridge: Cambridge University Press, 1954), vol. 1 pp. 323 - 324.
راجع أيضاً أمين معلوف، **الحروب الصليبية كما رآها العرب** «Les Croisades vues par les Arabes» تعريب عفيف دمشقية (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٩ م)، ص ٩٠ ـ ٩٢.

(٦٤) **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٥٠٣ هـ، «ذيل»، ص ١٩٩.

(٦٥) أبو يعلى حمزة بن القلانسي، **ذيل تاريخ دمشق** (بيروت: مطبعة الآباء اليسوعيين، ١٩٠٨ م)، ص ١٦٨.

(٦٦) **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٥٩٥ هـ، «ذيل»، ص ١٨٦ ـ ١٨٧. راجع أيضاً الشدياق، ج ٢، ص ٥٠٦ - ٥٠٧ الذي يضع خطأ شجاع الدولة، بدلاً من عضد الدولة.

(٦٧) صالح بن يحيى، ص ٣٩.

(٦٨) **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٥٩٥ هـ، «ذيل»، ص ١٨٥ ـ ١٨٧. صالح بن يحيى، ص ٣٩ ـ ٤١.

(٦٩) **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٥٩٥ هـ، «ذيل»، ص ١٨٧ ـ ١٨٨؛ صالح بن يحيى، ص ٤٣، حيث يجعل مرسوم تعيين كرامة بن بحتر سنة ٥٥٢ هـ/ ١١٥٧ م. والجدير بالذكر أن الشدياق، ج ٢، ص ٥٠٧، وهو يخلط بين البحتريين، يجعل وفاة أبي العشائر بحتر سنة ١١٥٧ م الموافقة لسنة ٥٥٢ هـ.

(٧٠) صالح بن يحيى، ص ٤٠.

(٧١) **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٥٩٥ هـ، «ذيل»، ص ١٨٧ ـ ١٨٨.

(٧٢) صالح بن يحيى، ص ٤٣.

(٧٣) المصدر ذاته، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٧٤) المصدر ذاته، ص ٤٥.

(٧٥) صالح بن يحيى، الحاشية ١، ص ٤٥ نقلاً عن: Kamal S. Salibi, Moronite Historians of mediaeval Lebanon (Beirut; 1959) p. 199.

(٧٦) صالح بن يحيى، ص ٤٥.

(٧٧) الشدياق، ج ٢، ص ٥٠٨.

(٧٨) صالح بن يحيى، ص ٤٥. قابل ذلك بما ورد في **قواعد الآداب**، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٧٩) صالح بن يحيى، ص ٤٩ ـ ٥١.

(٨٠) راجع Claude Cahen, s.v. «Ayyubids» in **the Encyclopaedia of Islam**, new ed. vol. 1, p. 802.

(٨١) الشدياق، ج ٢، ص ٥٠٨.

(٨٢) صالح بن يحيى، ص ٤٦ ـ ٤٧. حول الأفضل وعمر نور الدين راجع Kamal S. Salibi, Buhturids of the Garb», p. 84. اعتماداً على Jean Sauvaget. «Corrections au texte imprimé de l'histoire de Salih b. Yahya».

(٨٣) صالح بن يحيى، ص ٤٦ ـ ٤٧.

(٨٤) Kamal Salibi, «The Buhturids of the Garb», p. 84.

(٨٥) الشدياق، ج ٢، ص ٥٠٨، يعزو الشدياق مصالحة حجي لعلي بن بحتر إلى خوف الأمير حجي على نفسه.

(٨٦) صالح بن يحيى، ص ٤٨.

(٨٧) المصدر ذاته، ص ٤٧.

(٨٨) المصدر ذاته، ص ٥٠. أما الشدياق، ج ١، ص ٢١٩، فيجعل وفاة نجم الدين محمد سنة ١٢٤٦ م الموافقة لسنة ٦٤٤ هـ.

(٨٩) المصدر ذاته، ص ٥٦.

(٩٠) المصدر ذاته، ص ٥٩. كان الواسطة بين أيبك المملوكي والناصر الأيوبي الشيخ نجم الدين عبد الله الباذراني مندوب الخليفة المستعصم بالله (راجع المصدر ذاته، الحاشية ١، بقلم المحققين الأب فرنسيس هورس وكمال الصليبي ومعاونيهما).

(٩١) المصدر ذاته، ص ٤٧ ـ ٤٨ ـ ٥٦.

(٩٢) المصدر ذاته، ص ٥٨ ـ ٥٩. يقول صالح بن يحيى أن زين الدين صالحاً ولد عندما كان أبوه علي بن بحتر (أخو كرامة بن بحتر) في أواخر أيامه. لذلك كان زين الدين صالح معاصراً لجمال الدين حجي وسعد الدين خضر. ويقول صالح بن يحيى أن زين الدين صالح بن علي ربي يتيماً في بيت حجي وخضر ونشأ معهما وأنه عندما شبّ تزوج أختهما وانتقل إلى عرامون (المصدر ذاته، حاشية (*)، ص ٥٨.

(٩٣) Kamal Salibi, «The Buhturids of the Garb», p. 85.

(٩٤) أحمد بن علي المقريزي، **كتاب السلوك لمعرفة دور الملوك**، تحقيق محمد زيادة (القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٥٧ ـ ١٩٧٠ م)، ج ١، ص ٤٢٣.

(٩٥) صالح بن يحيى، ص ٥٢، ٦٠.

(٩٦) المصدر ذاته، ص ٦٠.

(٩٧) المصدر ذاته، ص ٦٠.

(٩٨) المصدر ذاته، ص ٥١.

(٩٩) المصدر ذاته، ص ٥٣ و٦١ ـ ٦٢.

(١٠٠) المصدر ذاته، ص ٦٣.

(١٠١) المصدر ذاته، ص ٦٣.

(١٠٢) المصدر ذاته، ص ٦٣.

(١٠٣) المصدر ذاته، ص ٦٤.

(١٠٤) المصدر ذاته، ص ٦٣ ـ ٦٥.

(١٠٥) المصدر ذاته، ص ٦٧.

(١٠٦) المصدر ذاته، ص ٦٨.

(١٠٧) المصدر ذاته، ص ٥٥.

(١٠٨) المصدر ذاته، ص ٦٦ ـ ٦٧.

(١٠٩) المصدر ذاته، ص ٧٣ ـ ٧٤.

(١١٠) Kamal Salibi, «The Buhturids of the Garb», p. 88.

(١١١) صالح بن يحيى، ص ٧٠ ـ ٧١. أما مصطلح جند الحلقة فيعني الجنود الذين يؤلفون إحدى الفرق الرئيسية في الجيش المملوكي. وكانت الحلقة فرقة من الفرسان الأحرار من غير المماليك. راجع لذلك Kamal Salibi, op. cit. n, 1, p. 89.

(١١٢) صالح بن يحيى، ص ٧١.

(١١٣) المصدر ذاته، الحاشية (*)، ص ٧٢. هذه الحاشية التي ألحقها صالح بن يحيى بالمتن تقول بالحرف: «ولما استرجعوا الأملاك والإقطاعات بقي الجميع في ديوان الجيش». فعبارة «بقي الجميع» تدل على أن الأمراء التنوخيين أولاء كانوا قد انضموا إلى ديوان الجيش قبل استرجاع أملاكهم وإقطاعاتهم، وبالتالي قبل فتح بيروت وصيدا.

(١١٤) المصدر ذاته، ص ٧١ ـ ٧٢. حول مصطلح الدرك راجع إبراهيم طرخان، **النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى** (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٨ م)، ص ٤٨٢ و٥٠٢.

(١١٥) صالح بن يحيى، ص ٣٧ و٨٦.

(١١٦) المصدر ذاته، ص ٥٥.

(١١٧) المصدر ذاته، ص ٧٢ ـ ٧٣.

(١١٨) المصدر ذاته، ص ٧٢.

(١١٩) المصدر ذاته، ص ٧٦. أما وفاة سميه الأمير أبي الجيش زين الدين صالح بن علي الأرسلاني فقد كانت في ٢٢ شعبان من السنة ذاتها عن عمر تجاوز التسعين سنة (**السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٧١٤ هـ، «ذيل»، ص ١٨٠).

(١٢٠) صالح بن يحيى، ص ٧٧.

(١٢١) المصدر ذاته، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(١٢٢) المصدر ذاته، ص ٥٧.

(١٢٣) كان النوع الأول من أرباب السيوف في دولة المماليك الأمراء وهم على أربع طبقات: الطبقة الأولى هم أمراء المئين مقدمو الألوف وعدة كل منهم مئة فارس ومنهم يكون أكابر أرباب الوظائف والنواب. والطبقة الثانية أمراء الطبلخاناه وعدة كل منهم في الغالب أربعون فارساً. وربما زادت عدة بعضهم على ذلك إلى سبعين بل ثمانين فارساً، ولا تكون الطبلخاناه لأقل من أربعين فارساً. ومن أمراء الطبلخاناه تكون الرتبة الثانية من أرباب الوظائف والكشاف بالأعمال وأكابر الولاة. راجع لذلك أحمد القلقشندي، **كتاب صبح الأعشى** (القاهرة: دار الكتب الخديوية، ١٣٣٢ هـ/ ١٩١٤ م)، ج ٤، ص ١٤ ـ ١٥.

(١٢٤) صالح بن يحيى، ص ٧٦ ـ ٧٧ و٧٩.

(١٢٥) المصدر ذاته، ص ٨٠ ـ ٨١ وز٨٤.

(١٢٦) المصدر ذاته، ص ٢٤ ـ ٢٦؛ راجع أيضاً الشدياق، ج ١، ص ٢٠٧. وهو يجعل هذه الحملة في سنة ١٢٩٣ م وليس ١٢٩١.

(١٢٧) تقي الدين أحمد المقريزي، **كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق مصطفى زيادة (القاهرة: ١٩٣٩ م)، ج ١، ق ٣، ص ٩٠٢ ـ ٩٠٣.

(١٢٨) مرعي بن يوسف الكرمي، **الكواكب الدرية في مناقب ابن تيمية** (القاهرة: ١٣٢٩ هـ)، ص ١٦٥. راجع أيضاً: Moh. Ben Cheneb, s.v. «Ibn Taimiya», in the **Encyclopaedia of Islam.**

(١٢٩) صالح بن يحيى، ص ٩٦.

(١٣٠) المصدر ذاته، ص ٢٨ ـ ٢٩؛ الشدياق، ج ١، ص ٢٠٨ و٣٠٣. يقصد بظاهر بيروت الساحل من أنطلياس شمال بيروت إلى مدينة بيروت. أما حدود مملكة طرابلس فهي مكان يدعى مغارة الأسد، (راجع لذلك صالح بن يحيى، ص ٣٧).

(١٣١) المصدر ذاته، الحاشية (*)، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(١٣٢) المصدر ذاته، ص ٨٤ ـ ٨٧.

(١٣٣) المصدر ذاته، ص ٨٤ ـ ٨٧.
(١٣٤) المصدر ذاته، ص ٨٧ ـ ٨٩.
(١٣٥) المصدر ذاته، ص ٩١ ـ ٩٤.
(١٣٦) **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٧٨٣ هـ.
(١٣٧) صالح بن يحيى، ص ٣٧.
(١٣٨) المصدر ذاته؛ الشدياق، ج ١، ص ٣٠١.
(١٣٩) صالح بن يحيى، ص ٣٥.
(١٤٠) المصدر ذاته، ص ٩٦ ـ ٩٨.
(١٤١) المصدر ذاته، الحاشية (*)، ص ٩٧.
(١٤٢) المصدر ذاته، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.
(١٤٣) Kamal Salibi, «The Buhturids of the Garb», p. 92 - 93.
(١٤٤) صالح بن يحيى، ص ١٠٠ و١٠٢. يقول صالح بن يحيى (ص ١٠٢) إن قائد العساكر الأعلى في حملة الكرك ركن الدين بيبرس الأحمدي كان يصرف على رجالة بيروت كل يوم ألفاً وتسعمائة درهم نفقة لهم بمعدل درهم واحد لكل رجل.
(١٤٥) المصدر ذاته، ص ١٠٠ ـ ١٠٣.
(١٤٦) المصدر ذاته، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.
(١٤٧) المصدر ذاته، ص ٨٢.
(١٤٨) المصدر ذاته، ص ١٠٨ ـ ١٠٩.
(١٤٩) المصدر ذاته، ص ١٠٣ ـ ١٠٤.
(١٥٠) المصدر ذاته، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.
(١٥١) المصدر ذاته، ص ١١١، الحاشية (*)، ص ١٣٢. أما السبع التي يوصي بها ابنه فهي الدعائم السبع عند الفرق الشيعية وهي الشهادتان والصلاة والصوم والزكاة والحج والجهاد والولاية.
(١٥٢) المصدر ذاته، ص ١٣٢.
(١٥٣) المصدر ذاته، ص ١٦٨.
(١٥٤) المصدر ذاته، ص ١٨٥.
(١٥٥) المصدر ذاته، ص ١٨٥.
(١٥٦) المصدر ذاته، ص ١٥٨ ـ ١٥٩.
(١٥٧) **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٧٨٣ هـ.
(١٥٨) صالح بن يحيى، ص ١٤١، ١٧٧ ـ ١٧٨. وكان من أمراء الغرب الذين كانوا برفقة الأمير زين الدين صالح الأمير نور الدين صالح بن سيف الدين مفرج بن بدر الدين يوسف بن أبي الجيش (راجع الشدياق، ج ٢، ص ٥١٠).
(١٥٩) صالح بن يحيى، ص ١٨٩. عن علي بن أبي الجيش، راجع المصدر ذاته، الحاشية (*)، ص ١٨٠.
(١٦٠) المصدر ذاته، ص ٢٩، ٣٤، ١٧٨ ـ ١٧٩.
(١٦١) المصدر ذاته، ص ٣٠ ـ ١٧٩.
(١٦٢) المصدر ذاته، ص ١٧٩.
(١٦٣) المصدر ذاته. لقد أجاز المؤلّف لنفسه تصحيح النصّ لغويّاً ليناسب السياق.
(١٦٤) المصدر ذاته، ص ١٨٠.
(١٦٥) المصدر ذاته، ص ١٨٠.
(١٦٦) المصدر ذاته، ص ١٧٩.
(١٦٧) المصدر ذاته، ص ١٨٠.

(١٦٨) المصدر ذاته، ص ٣٠. يقول صالح بن يحيى إن حضور العساكر لحماية المصطبة حدث في عهد نيابة اقتمر عبد الغني الصالحي في دمشق. غير أن اقتمر تولّى نيابة دمشق سنة ٧٧٩ هـ/ ١٣٧٧ م. فإما أن يكون صالح بن يحيى قد قصد أن يقول بيدمر وليس اقتمر وإما أن يكون بعض العساكر الشامية قد بقيت في بيروت إلى عهد نيابة اقتمر.
(١٦٩) المصدر ذاته، ص ٣٠.
(١٧٠) حول مساعدته ضد بني أبي الجيش. راجع المصدر ذاته، ص ١٨٠.
(١٧١) الخاصكية هي الوظيفة التي تتعلّق بنظر الخاص، أي بما هو خاص بمال السلطان. وقد صار صاحب هذه الوظيفة كما كان عليه الوزير لقربه من السلطان وصار إليه تدبير أمور الوزارة. وقد أحدث هذه الوظيفة السلطان الناصر محمد بن قلاوون حين أبطل الوزارة (راجع القلقشندي، ج ٤، ص ٣٠). ويقصد صالح بن يحيى بمعلم الخاصكية السلطانية الأشرفية المتولّي على الخاصكية التابعة للسلطان الملك الأشرف شعبان.
(١٧٢) المصدر ذاته، ص ١٧٨.
(١٧٣) المصدر ذاته، ص ١٧٧.
(١٧٤) المصدر ذاته، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.
(١٧٥) المصدر ذاته، ص ١٨٤.
(١٧٦) المصدر ذاته، ص ١٧٧.
(١٧٧) المصدر ذاته، ص ١٩٠.
(١٧٨) المصدر ذاته، ص ١٩٠.
(١٧٩) المصدر ذاته، ص ١٩٠ ـ ١٩١.
(١٨٠) المصدر ذاته، ص ٣٠ ـ ٣٣، ١٩٤ ـ ١٩٥.
(١٨١) المصدر ذاته، ص ١٩٥.
(١٨٢) المصدر ذاته، ص ١٩٥.
(١٨٣) المصدر ذاته، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.
(١٨٤) كان جركس الخليلي بين الأمراء البارزين في سلطنة الظاهر برقوق الأولى، وقد ولّاه السلطان منصبي أمير أخور وشير الدولة (راجع ما قاله الأب فرنسيس هورس والدكتور كمال الصليبي ومعاونوهما في الحاشية ١، ص ١٩٥ من صالح بن يحيى).
(١٨٥) المصدر ذاته، ص ٢١٢.
(١٨٦) المصدر ذاته، ص ١٩٤.
(١٨٧) المصدر ذاته، الحاشية (*)، ص ١٩٣.
(١٨٨) المصدر ذاته، ص ٢١٢.
(١٨٩) المصدر ذاته، ص ٢١٢ ـ ٢١٣، ٢٣٣.
(١٩٠) المصدر ذاته، ص ٢١٢ ـ ٢١٣.
(١٩١) المصدر ذاته، ص ٢١٣.
(١٩٢) **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٨٣٣ هـ، «ذيل»، ص ١٦٨؛ الشدياق، ج ٢، ص ٥١٠ ـ ٥١١. والدليل على أن بني أبي الجيش كانوا البارزين في هذه المعركة إن لم يكونوا هم الذين قادوا أهل الغرب أن صالح بن يحيى يقول غير مرة عند ذكره لهذه المعركة أن أهل الغرب لم يحسنوا التدبير (ص ٢١٤ والحاشية (*) من الصفحة ذاتها). وكأنه بذلك القول ينحي باللائمة على بني أبي الجيش في هزيمة أهل الغرب، لما بينهم وبين الجميهريين من خصومة.
(١٩٣) صالح بن يحيى، ص ٢١٤. راجع أيضاً صالح بن يحيى، ص ١٩٧ من تحقيق شيخو حيث يقرأ الأب شيخو «ووسّطوا آخرين» بدلاً من ووسّطوا نفرين كما في تحقيق هورس والصليبي. والأرجح أن الأب شيخو هو المصيب بدلالة ما ورد في **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٨٣٣ هـ، حول توسيط أربعة من الأمراء من بني أبي

الجيش بعد أن أخذوا أسرى في تلك المعركة (راجع أيضاً «ذيل»، ص ١٦٨).

(١٩٤) **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٨٣٣ هـ، «ذيل»، ص ١٦٨ ؛ الشدياق، ج ٢، ص٥١٠ - ٥١١.

(١٩٥) صالح بن يحيى، ص٢١٥.

(١٩٦) المصدر ذاته، ص ٩٤. يقول الدكتور كمال الصليبي: «إن البحتريين فيما بعد، وذلك قبل نهاية القرن الرابع عشر على ما يبدو، هاجموا وهدموا منازل بني أبي الجيش وقتلوا جميع أفراد العائلة واستولوا على إقطاعاتهم» Kamal Salibi, «The Buhturids of the Garb», p. 94. وهو يحيل القارىء في ذلك إلى ما ورد في صالح بن يحيى (تحقيق شيخو) في الصفحات ٩٩، ١٨٥، ١٨٩، ١٩٠، ٢٠٠ (ولم تكن الطبعة التي حقّقها الدكتور الصليبي والأب فرنسيس هورس وغيرهما قد عرفت النور بعد). غير أن هذه الصفحات لا تشير من قريب ولا بعيد إلى قتل البحتريين لبني أبي الجيش وتهديمهم منازلهم. كما أن القارىء لا يجد في **تاريخ بيروت** أية إشارة لذلك في غير هذه الصفحات. أما استيلاء البحتريين على إقطاعات بني أبي الجيش الأرسلانيين بعد نكبتهم فهذا أمر طبيعي حدوثه، بخاصة أن هذه الإقطاعات كانت متداخلة بإقطاعات البحتريين وفي المنطقة ذاتها. أما الأمير الأرسلاني الوحيد الذي نجا وهو الأمير سيف الدين أبو المكارم يحيى فكان من سكان الشويفات على الساحل ولم يكن من سكان عرمون الجبلية.

(١٩٧) صالح بن يحيى، الحاشية (*)، ص ٢١٤.

(١٩٨) المصدر ذاته، ص ٢١٤.

(١٩٩) المصدر ذاته، ص ٢١٤ - ٢١٥.

(٢٠٠) المصدر ذاته، ص ٢١٥ والحاشية (*) على الصفحة ذاتها.

(٢٠١) المصدر ذاته، ص ٢١٥.

(٢٠٢) المصدر ذاته. يقول صالح بن يحيى: «فلما استقرّت قواعد الدولة الظاهرية جرّدوا إلى تركمان كسروان علاء الدين بن الحنش وعِشران البقاع». وقد أرجع الأمير شكيب أرسلان («ذيل»، ص ١٦٩) الضمير في «جردوا» إلى أمراء الغرب، في حين أن الذين جرّدوا هذه الحملة هم أمراء الدولة الظاهرية في دمشق. فلو كان أمراء الغرب هم الذين جرّدوا هذه الحملة لما جعلوها بقيادة أمير بقاعي هو ابن الحنش. فهو ليس تحت سلطتهم ولا يصدر بأمرهم.

(٢٠٣) **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٨٣٣ هـ، «ذيل»، ص ١٦٨.

(٢٠٤) صالح بن يحيى، ص٢١٥.

(٢٠٥) يقول الدكتور كمال الصليبي في مقاله «The Buhturids of the Garb», p. 96. إن برقوق امتنع عن القضاء كليّاً على تركمان كسروان لتخوفه من تقوية شأن التنوخيين.

(٢٠٦) صالح بن يحيى، ص ٢١٥، ٢١٧، ٢٣٣.

(٢٠٧) نسبة إلى الظاهر برقوق.

(٢٠٨) المصدر ذاته، ص ٢١٦.

(٢٠٩) راجع ص٢٥٦ من هذا الفصل.

(٢١٠) حمزة بن أحمد بن سباط، **صدق الأخبار**، الفصلان العاشر والحادي عشر (Appendix A)، تحقيق نائلة تقي الدين قائدبيه، من رسالة للماجستير في التاريخ في دائرة التاريخ وعلم الآثار في الجامعة الأميركية في بيروت سنة ١٩٨٠ م (مخطوط)، ص ٥٩، ٦٣.

(٢١١) سليمان بن حسين بن سليمان بن نصر، **درة التاج وسلم المعراج في ذكر تاريخ الأمير جمال الدين عبد الله التنوخي**، تحقيق اللجنة الثقافية في مؤسسة العرفان التوحيدية (السمقانية: مؤسسة العرفان التوحيدية، دون تاريخ)، ص ٢٥.

(٢١٢) صالح بن يحيى، ص٢٠٥.

(٢١٣) محمد مالك الأشرفاني، **عمدة العارفين**، «قصة الأمراء آل تنوخ» (مخطوط).

(٢١٤) صالح بن يحيى، ص ٢٣٤ ؛ ابن سباط (Appendix A)، ص ٢ - ٣.

(٢١٥) صالح بن يحيى، ص ٢١٨ - ٢١٩.

(٢١٦) ابن سباط (Appendix A)، ص ٢٨ - ٣٠.

(٢١٧) صالح بن يحيى، ص ٢١٨ - ٢١٩.

(٢١٨) ابن سباط (Appendix A)، ص ٣٣ - ٣٧.

(٢١٩) صالح بن يحيى، ص ٢٠٨.

(٢٢٠) المصدر ذاته، ص ٢٢٢.

(٢٢١) المصدر ذاته، ص ٢٠٨.

(٢٢٢) ابن سباط (Appendix A)، ص ٢٨ - ٣٠.

(٢٢٣) صالح بن يحيى، ص ٢٣٥ - ٢٣٨.

(٢٢٤) **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٨٣٣ هـ، «ذيل»، ص ١٧٠ - ١٧١ ؛ الشدياق، ج ٢، ص ٥١٢.

(٢٢٥) **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٨٣٣ هـ، «ذيل»، ص ١٧٠ - ١٧١ ؛ الشدياق، ج ٢، ص ٥١٢. راجع أيضاً ابن سباط (Appendix A)، ص ٥٠، حيث يذكر موقعة الدامور هذه دون أن يأتي على ذكر الأمير الأرسلاني.

(٢٢٦) راجع صالح بن يحيى، ص ٢٠٧ - ٢٠٨. إن عدم ذكر صالح بن يحيى لهذه المعركة بين الفرنجة والسلطان لا يعود إذاً إلى المنافسة التقليدية بين الجميهريين والأرسلانيين كما يقول الأمير شكيب أرسلان («ذيل»، ص ١٧١) وإنما سبب ذلك هو عدم اشتراك الأمراء الجميهريين في هذه المعركة، وصالح بن يحيى هو مؤرّخ البيت الجميهري. علماً بأن العداء المستحكم بين البيتين الجميهري والأرسلاني قد يكون أحد الأسباب ولكنه ليس السبب الوحيد.

(٢٢٧) **السجل الأرسلاني**، إثبات سنة ٨٣٣ هـ، «ذيل»، ص ١٧٠ - ١٧١ ؛ الشدياق، ج ٢، ص ٥١٢. قارن ابن سباط (Appendix A)، ص ٥٠.

(٢٢٨) صالح بن يحيى، ص٢٣٩ ؛ ابن سباط (Appendix A)، ص ٥٠.

(٢٢٩) صالح بن يحيى، ص ٢٣٥ - ٢٤١ ؛ ابن سباط (Appendix A)، ص ٥١ - ٥٤.

(٢٣٠) صالح بن يحيى، ص ٢٠٩ ؛ ابن سباط (Appendix A)، ص ٥٩ و٦٣.

(٢٣١) ابن سباط (Appendix A)، ص ٦٣، ٨٦ - ٨٧، راجع أيضاً ص ٧١ و٧٤.

(٢٣٢) المصدر ذاته، ص ٨٧.

(٢٣٣) المصدر ذاته، ص ٨٧.

(٢٣٤) صالح بن يحيى، ص٢٥١.

(٢٣٥) المصدر ذاته، ص ٢٥١.

(٢٣٦) المصدر ذاته، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

(٢٣٧) راجع: Gaston Wiet, «L'Egypte arabe de la conquête arabe à la conquête ottomane, 642 - 1517 de L'ère chrétienne», dans Gabriel Honotaux, **Histoire de la nation égyptienne** (Paris: Société de l'histoire nationale. Librairie Plon, 1937), tome IV, pp. 557 - 558.

(٢٣٨) صالح بن يحيى، ص ٢٤٧ - ٢٤٨.

(٢٣٩) المصدر ذاته، ص ٢٤٨. راجع أيضاً ابن سباط (Appendix A). ص ٨٨ - ٨٩؛ الشدياق، ج ١، ص ٢٣١، حيث يذكر مداهمة أمير حاج لبيت عز الدين صدقة بالتفصيل. غير أن الشدياق يجعل تاريخ هذه المداهمة في سنة ١٤٤٤ م الموافقة لسنة ٨٤٨ هـ.

(٢٤٠) صالح بن يحيى، ص ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٢٤١) المصدر ذاته، ص ٢٤٨ ؛ ابن سباط (Appendix A)، ص ٨٩ - ٩٠.

(٢٤٢) صالح بن يحيى، ص ٢٢٦.

(٢٤٣) المصدر ذاته، راجع أيضاً الحاشية (١)، ص ٢٥٢.

(٢٤٤) حقّقت السيدة نائلة تقي الدين قائدبيه الفصلين العاشر والحادي عشر من كتاب **صدق الأخبار** وعلّقت على حواشيها ورتّبت فهارسها وترجمت القسم الأكبر منهما إلى الإنكليزية وقدّمت هذا العمل العلمي رسالة للماجستير في التاريخ إلى دائرة التاريخ وعلم الآثار في الجامعة الأميركية في بيروت سنة ١٩٨١ م. ثم نشر المجلس الدرزي للبحوث والإنماء بالاشتراك مع دار العودة في بيروت أغلب حواشي هذين الفصلين التي تتعلّق بالأمراء الجميهريين تحت عنوان **تاريخ الدروز في آخر عهد المماليك حسب رواية حمزة بن أحمد بن سباط في كتابه صدق الأخبار** سنة ١٩٨٩ م.

(٢٤٥) المصدر ذاته، ص ٤٠.

(٢٤٦) صالح بن يحيى، ص ١٩٧.

(٢٤٧) ابن سباط (Appendix A)، ص ٨٤.

(٢٤٨) المصدر ذاته، ص ٨٧.

(٢٤٩) المصدر ذاته، ص ٩٤.

(٢٥٠) المصدر ذاته، ص ٩١ - ٩٢.

(٢٥١) المصدر ذاته، ص ٩٢ - ٩٣.

(٢٥٢) المصدر ذاته، ص ٩٣ - ٩٤.

(٢٥٣) المصدر ذاته، ص ٨٦ - ٨٧.

(٢٥٤) ابن سباط، **تاريخ الدروز**، ص ٤٣.

(٢٥٥) المصدر ذاته، ص ٢٣ - ٢٤.

(٢٥٦) راجع القلقشندي، ج ٣، ص ١٠٤.

(٢٥٧) ابن سباط، **تاريخ الدروز**، ص ٢٤.

(٢٥٨) المصدر ذاته، ص ٢١، ٤٠ - ٤١.

(٢٥٩) توفي الأمير فخر الدين عثمان والد الأمير سيف الدين يحيى في ٢٠ محرم سنة ٧٩٦ هـ/ تشرين الثاني ١٣٩٣ م. راجع صالح بن يحيى، ص ٢١٦.

(٢٦٠) ابن سباط، **تاريخ الدروز**، ص ٢١.

(٢٦١) المصدر ذاته، ص ٢٢.

(٢٦٢) يقصد بالخيط العجمي تنزيل الخيط من الفضة في حفر الرسوم على الخشب.

(٢٦٣) المصدر ذاته، ص ٢٣.

(٢٦٤) المصدر ذاته، ص ٢٣، ٤١.

(٢٦٥) المصدر ذاته، ص ٦٤. يجعل سليمان حسين بن نصر مولد الأمير جمال الدين عبد الله في ٢٢ ربيع الأول بدلاً من ١٢ ربيع الأول (راجع سليمان بن نصر، **درة التاج**، ص ١٢).

(٢٦٦) صالح بن يحيى، ص٥٧.

(٢٦٧) ابن سباط، **تاريخ الدروز**، ص ٦٩ - ٧٠.

(٢٦٨) المصدر ذاته، ص ٧١.

(٢٦٩) المصدر ذاته، ص ٧١ - ٧٢.

(٢٧٠) المصدر ذاته، ص ٧٢.

(٢٧١) ابن نصر، ص ٢٤ - ٢٦. ينفرد ابن نصر بذكر النزاع بين الأميرين بسبب زواج الأمير جمال الدين بعائشة بنت سيف الدين أبي بكر. أما الشيخ أبو علي مرعي الذي ترجم للأمير جمال الدين أيضاً فلا يذكر أي خلاف مع أنه يذكر أن بعض أهلها من الأمراء ذوي الإقطاعات الكثيرة والعز المنيع تقدّموا لخطبتها فلم تقبل أحداً منهم. أبو علي مرعي، «سيرة الأمير السيد جمال الدين عبد الله التنوخي» في عجاج نويهض، **التنوخي الأمير جمال الدين عبد الله والشيخ محمد أبو هلال المعروف بالشيخ الفاضل** (بيروت: دار الصحافة، ١٩٦٣ م)، ص ٩٤.

(٢٧٢) ابن سباط، **تاريخ الدروز**، ص ٧٢ - ٧٣.

(٢٧٣) ابن نصر، ص ١٦ - ١٧.

(٢٧٤) ينفرد الشيخ محمد مالك الأشرفاني (**عمدة العارفين**)، «قصص آل تنوخ»، (مخطوط)، بالقول ان رحيل الأمير جمال الدين عبد الله إلى دمشق كان بسبب خلافه مع بقية الأمراء التنوخيين. أما ابن نصر وأبو علي مرعي فلا يذكران سبباً لرحيله (راجع ابن نصر، ص ٣٠؛ أبو علي مرعي، ص ٩٥). أما ابن سباط فيبدو أنه لم يعط رحيل الأمير جمال الدين إلى دمشق اهتماماً كبيراً ولم يذكر إلا رحيل ابنه سيف الدين عبد الخالق (راجع ابن سباط، **تاريخ الدروز**، ص ٦٥).

(٢٧٥) الأشرفاني، المصدر السابق.

(٢٧٦) أبو علي مرعي، ص ٩٥ - ٩٦. يجعل أبو علي مرعي مولد الأمير سيف الدين عبد الخالق في ٢٨ شوال سنة ٨٥٨ هـ/ تشرين الأول ١٤٥٤ م (المصدر ذاته، ص ٩٤). أما ابن سباط فيجعل مولده في ١٨ رمضان سنة ٨٥٢ هـ/ تشرين الثاني ١٤٤٨ م. ويجعل وفاته في محرم سنة ٨٧٤ هـ/ تموز ١٤٦٩ م بدلاً من سنة ٨٧٦ هـ كما يقول أبو علي مرعي. ونميل إلى الأخذ بقول أبي علي مرعي لمعاصرته للسيد الأمير ولابنه سيف الدين. وقد ترك لنا ابن نصر وابن سباط نصّاً للخطبتين اللتين ألقاهما السيد الأمير جمال الدين عبد الله عند وفاة ابنه (راجع ابن نصر، ص ٣٥ - ٤١؛ ابن سباط، المصدر السابق، ص ٦٥ - ٦٧).

(٢٧٧) أبو علي مرعي، ص ١٠٠.

(٢٧٨) ابن سباط، المصدر السابق، ص ٨٣؛ ابن نصر، ص ٥٠؛ الأشرفاني، المصدر السابق.

(٢٧٩) ابن سباط، المصدر السابق، ص ٨٢.

(٢٨٠) المصدر ذاته، ص ٨٢.

(٢٨١) المصدر ذاته، ص ٤٧ - ٤٨.

(٢٨٢) المصدر ذاته، ص ٤٣.

(٢٨٣) المصدر ذاته، ص ٤٥. وهو يقصد بأهل السواحل البحرية بني الحنش بقيادة ناصر الدين بن الحنش (راجع كمال الصليبي، **منطلق تاريخ لبنان**)؛ (بيروت: نوفل، ١٩٩٢ م)، ص ٥٣.

(٢٨٤) ابن سباط، المصدر السابق، ص ٤٥ - ٤٦.

(٢٨٥) راجع عباس أبو صالح وسامي مكارم، **تاريخ الموحّدين الدروز**، ص ١٣١ نقلاً عن أحمد بن أبي الحسن علي بن أحمد، واقعة السلطان سليم خان في فتوح مصر مع السلطان الغوري وطومان باي (مخطوط، مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت).

(٢٨٦) ابن سباط، المصدر السابق، ص ٥١ - ٥٢.

(٢٨٧) المصدر ذاته، ص ٥٢ - ٥٣.

الفصل الثامن

لبنان في العهد المعني

الدكتور خالد زيادة

أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية

١ - مدخل

يتناسب صعود المعنيين على مسرح التاريخ، مع خضوع بلاد الشام للسيطرة العثمانية عام ١٥١٦ م. وفي الكتابة التاريخية التي تنتمي إلى حقبات لاحقة من القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين، جرى الربط بين الوقائع من خلال روايات متعددة يطالها الشك، فالنقد التاريخي المبني على وثائق ومعطيات أمكنهُ إعادة النظر بعدد من الوقائع والأحداث مما يؤدي إلى قراءة جديدة لتاريخ القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، أي الحقبة الطويلة التي أدمج فيها تاريخ المناطق اللبنانية بتاريخ السلالة المعنية.

إن الرواية التأسيسية، التي تبغي افتتاح فصل جديد من التاريخ، تقول أن الأمير المعني فخر الدين التقى مع أمراء محليين آخرين بالسلطان العثماني سليم الأول في دمشق بعد رجوعه من فتح مصر عام ١٥١٧ م، وألقى بين يديه خطبة مطوَّلة، منحه على أثرها حكم المناطق الجبلية التي تُعرف في المرحلة التي نحن بصددها باسم بلاد الدروز. وقد حكم أمراء من السلالة المعنية هذه المناطق خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، بين ١٥١٧ م و١٦٩٧ م، واتسع نطاق المناطق التي خضعت للأمير فخر الدين الكبير في الثلث الأول من القرن السابع عشر الميلادي بحيث شملت مدىً واسعاً من شمال سوريا وحتى جنوب فلسطين، إلا أن النفوذ المعني عاد ليضيق ويتقلص إلى حدود بلاد الدروز إلى أن تلاشت أسرة الأمراء المعنيين فآلت الامارة بعدهم إلى أقربائهم الشهابيين السُّنَّة.

والواقع أن بلاد الشام، التي قُسِّمت تبعاً للترتيبات الإدارية العثمانية إلى عدد من الولايات: حلب ودمشق وطرابلس، دخلت مع العثمانيين في متغيّرات بطيئة ولكن ثابتة،

نقلت هذه البلاد عبر تحولات تتجاوز حدودها، من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة. وخلال القرن السادس عشر الميلادي كانت المناطق التي تشكَّل منها لبنان لاحقاً تخضع لحكم كل من والي دمشق ووالي طرابلس. وفي الحوليّات التي تستعرض الأحداث في الفترة المذكورة، فإن صراعات الأمراء والعشائر والحكام المحليين تشغل تاريخ المناطق اللبنانية. ومع ذلك، فإن الدخول العثماني إلى بلاد الشام، كان أحد التحولات الحاسمة، منذ سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣ م وتلاشي الدولة البيزنطية، ثم سقوط الدولة المملوكية وخضوع بلاد الشام ومصر والحجاز للدولة العثمانية. وإبان ذلك كانت غرناطة قد سقطت وأُجْلِيَ عنها المسلمون، مما يعني نهاية الإسلام الأندلسي. وفي الوقت نفسه، كانت أوروبا تكتشف العالم الجديد وتقيم خطوطاً دولية جديدة للملاحة والتجارة. كل هذه التحوّلات الدولية الكبرى، جعلت الدولة العثمانية من جهة، وأوروبا الغربية من جهة أخرى، القوتين الكبريين المتنافستين اللتين تتقاسمان النفوذ في البحر المتوسط وتختصران انقسام الشرق والغرب والإسلام والمسيحية[١].

ومن هنا فإن صعود الإمارة المعنية مع بدايات القرن السادس عشر الميلادي، كان يترافق مع تبدلات كبرى على الصعيد الدولي ستترك آثارها بشكل اتصالات وعلاقات تجارية ودينية وسياسية سوف يكون مسرحها المناطق الساحلية والجبلية التي يتكون منها لبنان اليوم.

ولا شك في أن صعود فخر الدين الكبير (١٥٧٢ ـ ١٦٣٥ م) في بلاد الدروز وتوسعه وتحالفاته هي انعكاس لتبدلات محلية وإقليمية ولتأثيرات دولية. وقد أضفى فخر الدين ودوره هالة كبيرة على سائر الأمراء من الأسرة المعنية. وانعكس ذلك في الكتابة التاريخية التي صاغت تاريخ العائلات والأمراء وخصوصاً لدى البطريرك الدويهي في «تاريخ الأزمنة»، والأمير حيدر الشهابي في «الغرر الحسان»، وكذلك في «أخبار الأعيان» للشيخ طنّوس الشدياق. وتبدو بعض الروايات التي ساقها هؤلاء الكتاب المؤرخون حول نشأة الأسرة المعنية قبل الفتح العثماني وبعده عرضة اليوم للشك، وخصوصاً ما تعلق منها بأصل الأسرة المعنية، ولقاء أمراء لبنان للسلطان سليم في دمشق ثم في وقائع أخرى على امتداد القرن السادس عشر الميلادي وصولاً إلى تولي فخر الدين الكبير للإمارة عام ١٥٩٠ م.

والواقع، إن الروايات التي تسوقها الكتابات التاريخية المحلية تفتقر في كثير من الأحيان إلى التماسك[٢]. والعمل الوثائقي صار بإمكانه أن يكشف الكثير من المسائل الغامضة، خصوصاً أن المصادر الوثائقية من عثمانية وفرنسية وإيطالية تطَّرد كلما تقدمنا في القرن السادس عشر الميلادي، ويعود ذلك من جهة إلى أن الإدارة العثمانية كانت إدارة منظمة تنظيماً دقيقاً بمقاييس زمانها[٣]، وخلَّفت بالتالي سجلات إدارية ومالية، فضلاً عن مراسلات وفرمانات وأصول ذات طابع سياسي أو اقتصادي هائلة بوفرتها، ناهيك بما تتضمنه من معطيات

وتفاصيل حول الأحداث والوقائع. ومن جهة أخرى فإن اطراد نشاط القناصل والموفدين الكنسيين والتجار من إيطاليين وفرنسيين يوفر أيضاً كمية كبرى من الوثائق، وكذلك التقارير حول الفترة الممتدة منذ بدايات القرن السادس عشر الميلادي، وخصوصاً فترة حكم الأمير فخر الدين. كل ذلك يسمح بإعادة النظر في بعض الوقائع التي حفلت بها الكتابات التاريخية المحلية وتلك التي خلَّفها رحالة أوروبيون اعتمدوا الروايات السمعية المتأخرة.

إن تضافر الوثائق يخلق إمكانات جديدة للعمل لم تزل في بدايتها، ومع ذلك، فإن بعض الدراسات النقدية استطاعت أن تُعيد النظر في بعض الروايات التي كانت أشبه بمسلَّمات. وفي جميع الأحوال، فإن دراسة الحقبة المعنية وتاريخ المناطق اللبنانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، لا بد لها من أن تأخذ بالاعتبار ثلاثة خطوط من الوقائع المتداخلة: الوقائع في المناطق اللبنانية وخصوصاً، ما تعلّق منها بالصراعات بين الأسر المحلية والسيرورة التي آلت إليها هذه الصراعات؛ التأثير العثماني على الأحداث في بلاد الشام عامة، عسكرياً وسياسياً وإدارياً؛ التأثير المتزايد للقوى الأوروبية وللكنيسة الكاثوليكية على الأوضاع اللبنانية.

لا بد إذاً، للسياق التاريخي في الحقبة المعنية من أن يحفظ لكل من الأدوار المذكورة تأثيراته في صنع الوقائع في المناطق اللبنانية التي كانت تُشكِّل أجزاء من ولايتي طرابلس ودمشق.

٢ ـ المعنيون

ثمَّة روايات متعددة حول أصل الأسرة المعنية، من أبرزها تلك التي ذكرها الشدياق في تاريخ الأعيان. وقد طرح جانباً الزعم الذي ساقه فخر الدين إبان وجوده في إيطاليا حول أصل أسرته الإفرنجي أو الصليبي[*]. ومن المرجّح أنها أسرة درزية استوطنت جبل لبنان الذي كان يعرف آنذاك بجبل الدروز، أما حضور الأسرة في الوقائع فيُصبح مؤكداً في القرن الخامس عشر الميلادي[٤].

وخلال الحقبة المملوكية (١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م) كان للتنوخيين زعامة جبل الدروز. وعند انهزام المماليك تراجع دور حلفائهم التنوخيين دون أن يختفي[٥]. فبقي لهم نوع من النفوذ في الغرب بينما برزت الأسرة المعنية في جبال الشوف.

إن رواية لقاء وفد من الأمراء في الجبل للسلطان سليم إبان وجوده في دمشق يحيط بها

(*) جرى الزعم بأن الدروز هم حفدة وأبناء الكونت دي درو (Comte de Dreux) راجع عادل إسماعيل، «تاريخ لبنان من القرن السابع عشر حتى يومنا» (بالفرنسية)، الجزء الأول، صفحة ٢٨ ـ ٢٩، حاشية رقم ٤٦.

الشك؛ وبشكل خاص واقعة إلقاء الأمير المعني لخطاب في حضرة السلطان(*). والأمير المقصود هو فخر الدين عثمان الذي توفي عام ١٥٠٦ م تبعاً لمقارنة بعض الشواهد. وبناءً على ذلك تطلب الأمر البحث عن سلسلة نسب جديدة للمعنيين تسمح بتقليص المدة التي حكم خلالها قرقماس عائلته وإمارة الشوف حتى عام ١٥٨٥ م، سنة وفاته. ومن هنا يرى كمال الصليبي في دراسته «سر البيت المعني» أن الأمير قرقماس هو ابن يونس بن فخر الدين عثمان. ويرى أيضاً أن قرقماس كان لا يزال طفلاً صغيراً إبان الفتح العثماني لبلاد الشام، وأن قريباً له هو علم الدين سليمان شاركه في حكم الشوف حتى عام ١٥٢٨ م حين خلص الشوف لقرقماس بعد معركة نشبت بين الأميرين(٦).

وعلى هذا النحو فإن إمارة جبل الدروز لم تؤل إلى المعنيين، فقد شاركهم في حكمه أمراء آخرون. وعلى هذا النحو فإن الأمير قرقماس وُلّي على إمارة الشوف، ووُلّي جمال الدين اليمني، في الشويفات في الوقت الذي احتفظ التنوخيون فيه ببعض النفوذ في الغرب.

إن المعلومات التي توفرها المصادر التاريخية حول فترة حكم الأمير قرقماس في الشوف حتى العام ١٥٨٥ م ليست متّسقة اتّساقاً كاملاً. وقد أُعيد النظر في بعض الوقائع على ضوء الوثائق العثمانية وخصوصاً المتعلقة بمقتل قرقماس، فالرواية الشائعة تقول أن مقتل قرقماس كان نتيجة اتهامه بالسطو على أموال سلطانية في جون عكار. هذه الواقعة كانت موضع دراسة بناءً على معطيات وثائقية، تبين أن الحملة العثمانية على الشوف وجبل الدروز عامة تندرج في سياق حملات أخرى، هدفت إلى قمع العصيانات من قِبَل الأمراء المحليين وتمنّعهم عن دفع الضرائب وبسبب انتشار السلاح في أيدي العامة وعدم امتثالهم للإدارة العثمانية وحكامها(٧).

ويُحيط الشك أيضاً بمدة السنوات (١٥٨٥ ـ ١٥٩١ م)، التي تفصل بين موت قرقماس وتسلّم ابنه فخر الدين الإمارة في الشوف. ويُرجّح عادل إسماعيل وكمال الصليبي أن فخر الدين وأخاه يونس التحقا بخالهما سيف الدين التنوخي، لأن الشوف كان تحت سيطرة آل علم الدين من الحزب اليمني المتعاون مع العثمانيين. ومن هنا تضعف الفرضيّة، التي بُنيت على مصادر متأخرة والقائلة بأن فخر الدين وأخاه قد التجآ إلى آل الخازن في كسروان(٨).

إن إعادة النظر في هذه الوقائع التاريخية سمحت لنا بالتعرف على وجه أفضل على السلالة

(*) تجدر الإشارة إلى أن السلطان سليماً الأول كان يتقن اللغة العربية وكان ينوي في أول عهده جعلها اللغة الرسمية للدولة العثمانية، إلا أن رجال البلاط حملوه على اعتماد التركية لغة رسمية للدولة. راجع عادل إسماعيل، المصدر نفسه، ص ٤.

المعنية وحدود انتشار سلطتها، مما يسمح لنا بإعادة قراءة تاريخ تلك الأسرة التي استمر أبناؤها حكاماً على الشوف، ثم جبل الدروز حتى نهاية القرن السابع عشر الميلادي، عام ١٦٩٧ م، بوفاة آخر أمرائها أحمد المعني. ويمكننا أن نرسم مخططاً للسلالة المعنية على النحو التالي:

فخر الدين عثمان (ت ١٥٠٦ م)
↓
يونس (١٥١١ م)
↓
قرقماس (١٥٨٥ م)
↓
يونس (ت ١٦٣٣ م) ← فخر الدين (ت ١٦٣٥ م)
↓
ملحم (١٦٥٨ م)
↓
أحمد (ت ١٦٩٧ م)

كانت الأسرة المعنية تنشر نفوذها في حدود منطقة الشوف خلال مدة حكم قرقماس، وكان ثمة أسر درزية أخرى تحكم في الشويفات والغرب، وكان العسّافيون يُسيطرون على كسروان وآل الحرفوش في الهرمل. وآل سيفا في عكار الذين صاروا حكاماً لطرابلس في نهاية القرن السادس عشر الميلادي. ولا يظهر أن دور المعنيين أو نفوذهم قد تعدى الشوف طوال حكم قرقماس، بينما نجد أن النزاعات والتحالفات وضعت في المجابهة والصراع التنوخيين والعسافيين، ثم العسافيين وآل سيفا، ثم آل سيفا وآل شعيب من عرقا في عكار الذين التزموا للعسافيين بلاد الشوف والبترون والجبة والكورة والزاوية. وكانت هذه المنطقة التي انتشر الحمادية في جرودها منطقة نزاع بين أصحاب النفوذ من الأمراء، وقد شارك المعنيون بنصيب ضئيل في هذا النزاع.

إن تاريخ الأسرة المعنية في القرن السادس عشر الميلادي خضع لإسقاطات لاحقة من جانب مؤرخين أخذوا بالمجد الذي حققه الأمير فخر الدين الكبير وأضفوا قدراً منه على سابقيه(٩)، فقلّلوا من شأن عائلات درزية أخرى منافسة للبيت المعني مثل آل علم الدين في الشوف وأجداد الأرسلانيين في الشويفات، بينما كان التنوخيون حلفاء للمعنيين. ومع ذلك فإن الأسرة المعنية خلال القرن السادس عشر الميلادي أصبحت أبرز أسرة درزية حاكمة خصوصاً أنها نالت دعم الحزب القيسي الذي يضم أسراً من غير الدروز كالشهابيين السنّة في وادي التيم، وآل الخازن وحبيش الموارنة.

ولا شك في أن فخر الدين الكبير بن قرقماس هو الذي نهض بالأسرة المعنية لتلعب دوراً حاسماً على حساب الأسر التي تتقاسم بسط النفوذ على مناطق متعددة من الجبل. وقد وضعت المجابهة فخر الدين في وجه آل سيفا الذين تولوا طرابلس ومنطقتها، والذين كانوا يقفون في وجه طموحاته في التوسع والسيطرة على مناطق خارج الجبل. كان آل سيفا أبرز أسرة محلية في نهاية القرن السادس عشر الميلادي وبدايات القرن السابع عشر الميلادي، وقد حازوا على لقب الباشوية لتسلم كبيرهم يوسف آل سيفا ولاية طرابلس. وكان نفوذهم يمتد من اللاذقية شمالاً حتى نهر الكلب جنوباً. وأدت طموحات فخر الدين إلى تحالفه مع علي باشا جانبولاد الذي برز في منطقة حلب، فجابها معاً والي دمشق العثماني وحاصرا مدينة دمشق. إن مدة حكم فخر الدين الطويلة من العام ١٥٩١ م حتى ١٦٣٥ م، تنقطع حين اضطر إلى مغادرة بلاده منفياً إلى إيطاليا لمدة خمس سنوات وشهرين بين عامي ١٦١٣ و١٦١٨ م، وبعد عودته أمكنه أن ينشر نفوذه في مناطق لم تخضع له من قبل. وقد منحه السلطان العثماني مراد الرابع لقب سلطان البر عام ١٦٣١ م فصار نفوذه ممتداً من أنطاكية شمالاً وحتى العريش جنوباً.

إن مدة حكم فخر الدين الطويلة، مع ما تخللها من انتصارات وانكفاءات، بما في ذلك إقامته في إيطاليا وموته المأسوي في استانبول، هي التي أضفت هالة على كافة الأمراء المعنيين الذين سبقوه والذين خلفوه.

ولئن كان والده من قبله أميراً على الشوف فحسب، فإن خلفاءه كانوا حكاماً لبلاد الدروز، التي كانت عرضة للصراعات والتبدلات خلال القرن السادس عشر الميلادي.

٣ ـ تبدلات القرن السادس عشر الميلادي

إذا كانت السيطرة العثمانية على بلاد الشام قد أدَّت إلى تغيير جذري في نوع الدولة الحاكمة وقوانينها التي تعمل بها، فإن أثر ذلك كان ضئيلاً وشكلياً. إذ أدَّت السيطرة العثمانية إلى اختفاء بعض الأسر التي كان لها نفوذ واسع في نهاية أيام دولة المماليك وارتفاع شأن أسر أخرى. إلا أن السيطرة العثمانية أدت إلى استفحال الصراعات المحلية والعشائرية. وإذا كان النظام العسكري المملوكي قد انهار فإن القوات العسكرية الانكشارية العثمانية لم تُحكِم قبضتها على بلاد الدروز والمناطق المجاورة لها. وكان العثمانيون أكثر اهتماماً بتحصيل الضرائب منهم بنشر الأمن وفرضه، بل إن الأسر الحاكمة والمتصارعة فضلت حسم خلافاتها بقواها الذاتية على تدخل القوات العثمانية لحسم الصراعات.

وإذا ما أخذنا بالاعتبار الأوضاع التي نجمت عن السيطرة العثمانية بعد عام ١٥١٦ م،

نجد أن التشكيلات المحلية منقسمة إلى عدد من الأسر في المناطق الواقعة تحت السيطرة الإدارية لكل من ولاية دمشق وولاية طرابلس، فكانت كسروان وبلاد جبيل والبترون والكورة وبشري وعكار والهرمل تابعة لولاية طرابلس، بينما تبع المتن والغرب والشوف وبلاد بشارة ووادي التيم والبقاع لولاية دمشق. وبفعل انقسام هذه البلاد إلى مناطق نفوذ تابعة لأسر محلية، فإن التخاصم بينها كان يتجاوز التقسيم الإداري لحدود الولايتين التي لم تكن مستقرة، خصوصاً أن نظام الالتزام كان يجعل هذه المنطقة أو تلك خاضعة لنفوذ الأسر الملتزمة أكثر من خضوعها لسلطة الولاة أو ممثليهم الإداريين والعسكريين.

ويعود أصل النفوذ لدى بعض الأسر الحاكمة التي أقرها السلطان العثماني على مناطقها إلى الحقبة المملوكية. وهذا يعني أن الأوضاع في المناطق اللبنانية في بدايات العهد العثماني بقيت على ما كانت عليه من قبل في العهد المملوكي. فلم تكن الأسر التابعة لوالي طرابلس خالصة الولاء له، خصوصاً أن ولاية طرابلس أسندت إلى رأس الأسرة السيفوية صاحبة النفوذ في عكار والتي توزع ولاؤها بين الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة وبين مصالحها كعائلة ملتزمة. وكذلك الأمر بالنسبة للمناطق التابعة لولاية دمشق، فإنها كانت بعيدة عن أن تفي بما يتوجب عليها من دفع ضرائب ورضوخ للمتسلمين العسكريين المعينين من طرف الدولة.

وقد تمنَّع أمراء الجبل عن دفع ما يتوجب عليهم من مال. ولهذا، فإن الدولة العثمانية أمرت الولاة في دمشق بتجريد الحملات التأديبية لتحصيل الضرائب وفرض الأمن وجباية المتأخرات وسحب السلاح المنتشر في أيدي السكان. وفي هذا السياق جردت حملة عام ١٥٢٣ م على الشوف حيث الأسرة المعنية، وهدف الحملة تأديب الدروز وفرض الأمن الذي لم يستتب بسبب مهاجمة الأهالي من الدروز للضباط الذين عُيِّنوا لفرض الأمن والمراقبة. وهذا يدل على أن الأمر لم يكن قد استتب للسلطة العثمانية بعد سنوات قليلة من الفتح. ولا يبدو أن الحملة المذكورة قد حققت هدفها، مما اضطر الدولة إلى تجريد حملة ثانية في العام التالي ١٥٢٤ م، أُحرقت خلالها ثلاثون قرية وقُتل العديد من السكان وأسر آخرون[١١].

كانت البلاد عرضة للجراد والمجاعة وارتفاع الأثمان التي لم تؤثر على استمرار النزاعات بين الأسر المتصارعة، ولم تؤد إلى استقرار السلطة العثمانية في المناطق الجبلية في لبنان.

وفي عام ١٥٦٥ م، وبسبب مهاجمة الدروز للخيالة السباهية المكلفين بحفظ الأمن وجباية الضرائب، قامت سلطات دمشق بمهاجمة الجبل، حيث وقعت معركة في عين دارة. وحصلت حملة أخرى عام ١٥٧٤ م من أجل جباية الضرائب وتحصيل متأخرات ضريبية تعود إلى عشرين سنة سابقة، أي إلى وسط القرن السادس عشر الميلادي. ويعني ذلك، أن السلطة العثمانية لم تكن حتى ذلك الوقت، بل حتى عام ١٥٨٥ م وهو تاريخ الحملة على الشوف التي

قُتل فيها الأمير قرقماس ـ قد أحكمت قبضتها أو فرضت نظامها الإداري والضريبي على هذه المناطق[١١].

ليس ثمة مسؤولية على الأمير قرقماس عن خزنة سلطانية لم تسرق في جون عكار. فليس ثمة إشارة في الوثائق العثمانية إلى خزنة سُرقت، ثم ان منطقة عكار بعيدة عن المنطقة التي يُشرف عليها الأمير المعني. فهناك إذاً دوافع أخرى لحملة عثمانية على بلاد الدروز.

يمكن أن نربط، ولو جزئياً، بين الوضع في بلاد الدروز والمناطق اللبنانية، وبين الوضع القائم في شرق المتوسط، حيث كانت الدولة العثمانية لا تزال تسعى، في النصف الثاني من القرن السادس عشر الميلادي، إلى إحكام سيطرتها على الجزر القائمة في شرق ذلك البحر.

فالمحاولات لفتح جزيرة قبرص لم تُثمر إلا في عام ١٥٧١ م، حيث كانت الجزيرة خاضعة لسلطة البندقية. ومن هنا فإن النشاط العسكري والتجاري للمدن الإيطالية كان ملحوظاً. فكانت قبرص نقطة متقدمة لنشاط «أوروبي» باتجاه المناطق اللبنانية. والواقع أن السلاح، وبشكل خاص الفردي منه، «البنادق»، كان يُهرب من قبرص إلى أمراء الجبل الذين كانوا يُبدون مقاومة مسلحة للعسكر العثماني. وفي الوثائق التي استند إليها أبو حسين حول الاستعدادات لشن حملة برية ـ بحرية على بلاد الدروز عام ١٥٧٥ م، وهي حملة مُنِيَت بالفشل كما مُنِيَت بعض سابقاتها، ترِد وثيقة تعود إلى عام ١٥٧٦ م تُبينّ جانباً من الحالة على النحو التالي:

> «حكم إلى بيكلربكي الشام، وهو أنك أرسلت مكتوباً أخبرتنا فيه أن أهالي نواحي الجرد والمتن والغرب وشوف ابن معن الواقعة ضمن قضائَيْ صيدا وبيروت التابعينْ للشام قد حضروا إليك وأخبروك أن طائفة الدروز الموجودة هناك هي دائماً في حالة من العصيان والطغيان. وقد وصل عصيانهم وطغيانهم حدوداً جعلت أحداً لا يقبل الالتزام بجمع الأموال الميرية الواقعة في نواحيهم. وكلّما استحق عليهم مال كل عام، وكلف بعض الأشخاص بضبطها بطريق الأمانة فإنهم يرفضون. وهم لا يعيرون أصلاً أي اهتمام لمن يقوم بتحصيل المال ولا يدفعون أموالهم بموجب الدفتر. ويقولون «إننا ندفع بموجب الدفتر العتيق» غير أنهم لا يدفعون هذا أيضاً. ويحتجّون بأن قُراهم لا تُعطي محصولاً وأن بعض قراهم تحوّل إلى خراب، ولا يسمحون للقاضي بتفحُّص هذه الأمور وأمورهم عامة، كما أنهم لا يُعطون اعتباراً مطلقاً للأمناء. وهذا الحال يزيد من طغيانهم يوماً بعد يوم، بحيث إنه إذا لم يتدارك هذا الأمر ويؤدبوا، فسوف يفلت الأمر منا ويصبح من العسير ضبطهم. وعدا أنهم لا يقومون بدفع ما

> عليهم من أموال فإنهم يلحقون الضرر بكثيرمن المسلمين. ومنذ سنة ٩٧٠ هـ/ ١٥٦٢ م كانت قد بقيت في ذمتهم ٤٢ كرة من المال (مئة ألف وسبعماية وأربعة وعشرين اقجة) وكل سنة لا يخلون من أن يبقى في ذمتهم مثل ذلك، وأنه يلزم أن تُضرب عدة قرى من قراهم ويُؤدب المقدّمون منهم حتى يدفعوا المال.
>
> ولما كنت قد أخبرتنا بكل ذلك فقد أمرت عندما يصل هذا الحكم أن تتقيد بهذا الخصوص فتنظر في الأمر. فإذا كان المذكورون على عصيانهم وطغيانهم في الواقع، وكانوا يُلحقون الضرر بمال الميري ويتعدّون على الرعايا، وثبت على مقدميهم فساد وشناعة، فعليك أن تقبض عليهم وتُؤدبهم بموجب الشرع»[١٢].

تعكس هذه الوثيقة حقيقة الوضع في بلاد الدروز وتعترف بصعوبته وبفلتان السيطرة فيه. وفي هذا السياق تأتي الحملة العثمانية عام ١٥٨٥ م، وأهدافها تحصيل الضرائب وتجريد السكان من السلاح الذي يناهضون به عساكر الدولة ويعصون بواسطته عليها.

كان ثمة حالة من العصيان شبه دائمة. إلا أن الآثار التي خلّفتها الحملات العثمانية كانت كبيرة لجهة خراب القرى والمحاصيل الزراعية وكذلك قتل السكان أو نفيهم وأسرهم.

في إطار التطورات العائدة للقرن السادس عشر الميلادي، نجد أن هذه المناطق التي لم تكن الدولة العثمانية قد فرضت عليها سلطة فعلية، كانت عرضة لتبدلات ديموغرافية تتمثل بنزوح ماروني من الشمال حيث موطن الموارنة في بلاد بشري والبترون، باتجاه بلاد جبيل وكسروان والمتن. وعلى هذا النحو استقرت عائلات مارونية مثل آل الخازن في كسروان وآل الشدياق والجميل في المتن. وكان هذا الانتشار يتم في المناطق الجردية الجبلية أكثر منه في المناطق الساحلية. فمنطقة كسروان كانت تخضع لحكامها آل عساف السُّنَّة، عدا عن كونها تقع إدارياً تحت سلطة والي طرابلس. والانتشار الماروني في كسروان والمتن له مبرراته، فقد أظهر الموارنة أنهم مزارعون أكفياء وكانت حاجة الدروز إلى كفايتهم الزراعية ماسّة إزاء انصرافهم إلى حمل السلاح، فضلاً عن نقص في إعدادهم ورجالهم.

وكان العثمانيون أشد تساهلاً مع المسيحيين بالقياس إلى تشدّد أسلافهم المماليك. وقد تمكّن الموارنة أن يتنقلوا بحرية وأن يبنوا القرى وأن يُرمموا ويشيدوا العديد من الكنائس والأديرة على امتداد القرن السادس عشر الميلادي. ويذكر البطريرك الدويهي العديد من الأخبار المتعلقة ببناء وتجديد الكنائس والأديرة في مناطق الزاوية وبشري وكسروان والمتن.

وكانت الطائفة المارونية قد مرت بمرحلة مخاض منذ نهايات القرن الخامس عشر الميلادي وعلى امتداد القرن السادس عشر الميلادي. ولا يتعلق الأمر بنزوح سكاني من الشمال باتجاه

الجنوب فحسب، بل إن التطورات التي عاشتها الطائفة المارونية كانت تصيب العقيدة والتنظيم الداخلي والكنسي وارتباطها بكرسي البابوية في روما. وكانت روما عادة ما تُرسل المبعوثين الكنسيين لتفقد أحوال الطائفة المارونية وإصلاح شؤونها وضبط إيمانها الكاثوليكي[١٣]. وفرضت روما على أبناء الطائفة المارونية الانصياع للطقوس الغربية، عدا عن تشذيب طقوسهم وعقائدهم. ولعلّ الموارنة الذين كانوا مزارعين أكفياء، كانوا أيضاً مقاتلين أشداء إذ سيشكلون لاحقاً جزءاً هاماً من جيش فخر الدين المعني. ولكن علينا هنا أن نرصد جانباً من دورهم سواء في تهريب السلاح من قبرص باتجاه المناطق اللبنانية، أو بإقامتهم علاقات ثابتة مع روما ومع عدد آخر من المدن الإيطالية. وكان ثمة جالية مارونية في قبرص وثيقة الصلة بموارنة لبنان كما هي وثيقة الصلة بكرسي البابوية.

إن تصاعد دور البابوية لدى الكنيسة المارونية يندرج في إطار نهوض أوروبي سياسي واقتصادي، فضلاً عن المغزى الديني لدور الكنيسة الكاثوليكية العالمي عبر دعاتها وإخوانياتها. ومنذ نهاية القرن الخامس عشر الميلادي كان البحارة الأوروبيون قد توصلوا إلى إقامة خطوط بحرية عالمية جديدة واكتشاف قارة جديدة. وكان لاكتشاف أميركا دور في غنى أوروبا وصعود دورها العالمي. كما كان لهذا الاكتشاف الحاسم أن يترك آثاره على الأوضاع الاقتصادية داخل الدول الأوروبية فأدّى إلى بروز أزمة نقدية حادة لديها.

والأزمة العثمانية ذات الأوجه الاقتصادية والإدارية نجدها مبسوطة في أولى المحاولات النظرية لتدارك هذا التدهور، وذلك في الرسالة التي رفعها لطفي باشا إلى السلطان قبل نهاية القرن السادس عشر الميلادي، وفنّد فيها أسباب ومظاهر هذه الأزمة التي تُعلن بداية الضعف العثماني[١٤]. فإزاء الإهمال الذي أصاب الأراضي الزراعية بسبب شيوع نظام الالتزام، أقفرت الأرياف وساء حال الفلاحين الذين أخذوا يهاجرون إلى المدن سعياً إلى الرزق. وساد الفساد في الإدارة. ووقع الاقتصاد العثماني تحت ضغط تناقص الواردات الضريبية بعد اكتشاف خطوط التجارة عبر رأس الرجاء الصالح. ولم يكن العثمانيون مدركين تماماً لأسباب تدهور أوضاع اقتصادهم. فبسبب تدفق الفضة الأميركية إلى أوروبا تدنّت قيمة النقد العثماني وانهارت قيمة وحدته الفضية وارتفع سعر الذهب، وقلّ وجوده بسبب ازدياد قيمته بالنسبة للفضة. ونتيجة للإجراء الذي اتخذته الدولة العثمانية بتخفيض سعر الوحدة النقدية (الاقجة) ارتفعت الأسعار. وعمدت الدولة إلى زيادة الضرائب لتغطية عجزها النقدي فزاد تذمّر السكان ولجأوا إلى العصيان والثورة على السلطة[١٥].

هذه المظاهر التي برزت في نهاية القرن السادس عشر الميلادي كان لها انعكاساتها في أجزاء مختلفة من البلاد التي تحكمها الدولة العثمانية. وقد انعكست آثار هذا الوضع في المناطق اللبنانية، ويمكن أن يعزى نجاح فخر الدين إلى إفادته من ضعف الدولة العثمانية مالياً

وانشغالها عسكرياً. وقد ربط اقتصاده جزئياً بالدول الأوروبية، فكان بمقدوره أن يؤمن المال بكميات وافرة أمام عجز ولاة الدولة عن ذلك.

إن تجربة فخر الدين هي انعكاس لسلسلة من التطورات داخل المناطق اللبنانية وخارجها، وهي أيضاً تعبير عن طموحه في التوسع والسلطة.

٤ ـ فخر الدين، المرحلة الأولى

إن فترة السنوات التي تفصل بين مقتل قرقماس عام ١٥٨٥ م وتولية ابنه فخر الدين أميراً على بلاد الدروز هي سنوات غامضة. ومن المرجَّح أن يكون فخر الدين وأخوه يونس قد أمضيا الفترة في كنف خالهما سيف الدين التنوخي. وبسبب النكبات المتلاحقة التي حلت بالدروز وتشتُّت زعامتهم بين أسر مختلفة منقسمة إلى حزبين: قيسي ويمني ـ فإن تولية فخر الدين أميراً على بلاد الدروز يمكن إرجاعها إلى حاجة الدروز إلى أمير يجمع كلمتهم، وكذلك إلى انتصار القيسية عبر الدعم الذي لقيه فخر الدين من زعمائها في الجبل. ومعنى ذلك أن فخر الدين لم يرث الإمارة آلياً عن والده، بل واجه بعض المصاعب، وخصوصاً من جانب آل علم الدين في الشوف. إلا أن الأسرة المعنية بتولية فخر الدين للإمارة في بلاد الدروز كرّست نفسها في الزعامة على حساب الأسر الأخرى. وهو ما يذكره عادل إسماعيل في كتابه (بالفرنسية) «تاريخ لبنان من القرن السابع عشر حتى يومنا» ويشير إليه أيضاً كمال الصليبي الذي يقول: «اهتم الأمير سيف الدين التنوخي بتثبيت الأمير فخر الدين في زعامة الشوف. ولربما سعى في الوقت نفسه إلى إقناع القائمين على ولاية دمشق بتلزيم جميع المناطق الدرزية في جبل لبنان إلى فخر الدين. وكان أمراء الشويفات اليمنيون قد فشلوا في ضبط المناطق الموكلة إليهم بسبب مناوأة البحتريين القيسيين لهم، فاقتنع ولاة دمشق بالأمر، وجعلوا فخر الدين بن قرقماس عام ١٥٩١ م، ملتزماً للغرب والجرد والمتن، بالإضافة إلى إمارته التقليدية على الشوف. فأصبح فخر الدين أميراً على جميع المناطق الدرزية في جبل لبنان، كما أصبح أيضاً، بالاتفاق مع أخواله البحتريين، زعيماً على الدروز القيسية»[١٦].

أظهر فخر الدين في السنوات الأولى من إمارته انضباطاً وطاعة للولاة العثمانيين في دمشق، بما في ذلك تأديته للضرائب المطلوبة منه. إلا أنه سيدخل بعد فترة قصيرة في الصراعات التقليدية بين الأسر والعشائر الحاكمة. ومن هنا المواجهة التي خاضها مع آل الفريخ في البقاع. إلا أن هذه المواجهة وما نجم عنها كانت أيضاً من صنع ولاة دمشق الذين خشوا من قوة منصور الفريخ الذي تمكن من مد نفوذه إلى سناجق عجلون وصفد ونابلس، وصار فوق ذلك أميراً لقافلة الحج الشامي التي كانت تسند إلى أمراء محليين حتى ذلك الوقت.

وقد اشترك فخر الدين مع قوات والي دمشق في الحملة على آل الفريخ للتخلص من نفوذهم، الأمر الذي أدى إلى اتساع المناطق التي يُهيمن عليها فخر الدين، فآلت إليه منطقة واسعة وغنية بالموارد. وعلى هذا النحو صار فخر الدين نقطة ارتكاز في التحالفات العشائرية، فتحالف معه آل حرفوش في بعلبك والشهابيون في وادي التيم مما جعله أبرز الأمراء في المناطق التابعة لولاية دمشق، ومما سيؤدي إلى الشعور بخطره من جانب ولاة دمشق. لكن تمكُّن فخر الدين من الإيفاء بالتزاماته، فضلاً عن إرضاء الجهات النافذة في استانبول، عاصمة الدولة جعلاه قادراً على تفادي خطر أولئك الولاة.

وفي الوقت نفسه كان يوسف باشا سيفا، والي طرابلس، يوطِّد نفوذه في أنحاء ولايته والمناطق التابعة لها، فقضى على آل عساف في كسروان. وقد حظي أيضاً بنفوذ أكبر إذ عُيِّنَ من جانب السلطان قائداً لكل القوات الشامية التي أُنيطت بها مهمة القضاء على علي باشا جانبولاد (جنبلاط فيما بعد) الذي استولى بالقوة على ولاية حلب؛ إذ كان لديه جيش كبير من السكمان. لكن يوسف سيفا انهزم أمام قوات علي باشا جانبولاد وفر من المعركة باتجاه دمشق، الأمر الذي أدى إلى سلسلة من التطورات التي انخرط فيها فخر الدين وجعلته أحد أبرز الأمراء ليس في المناطق الخاضعة لنفوذه فقط ولكن أيضاً في بلاد الشام.

أدّى طموح فخر الدين لمد نفوذه باتجاه المناطق التابعة لولاية طرابلس إلى استفحال العداء التقليدي بينه وبين آل سيفا. لكن فخر الدين خطا خطوة تتجاوز إطار السياسة التقليدية لأمراء الجبل بعقده التحالف مع علي باشا جانبولاد والعمل معاً على مجابهة آل سيفا. فتوجهت جيوش الحليفين باتجاه طرابلس، فاحتلت قوات علي باشا المدينة، وعبرت قوات الحليفين البقاع باتجاه دمشق وتمكنت من حصارها وهزمت القوات العثمانية.

إلا أن الحليفين تراجعا عن المدينة وتوجه علي باشا جانبولاد باتجاه حصن الأكراد، بينما عاد فخر الدين إلى بلاده. وكان أمام علي باشا أن يواجه حملة عثمانية بقيادة الصدر الأعظم مراد باشا، وجهت للقضاء عليه بعد أن أبلغ السلطان نص اتفاق تحالف وقع في ٢ تشرين الأول ١٦٠٧ م بين علي باشا جانبولاد وفردیناندو الأول غراندوق توسكانا[١٧]. فبادر فخر الدين إلى دعم حليفه، إلا أن ذلك لم يحل دون هزيمة علي باشا في مرعش عام ١٦٠٧ م.

أبرزت هذه التطورات فخر الدين كأمير قوي، وخطير في الوقت نفسه، فأصبح موضع توجس ولاة دمشق. خصوصاً أنه استطاع أن يحتفظ بالمناطق التي كان مدّ سلطته إليها. وبتولية أحمد باشا الحافظ على الشام عام ١٦٠٩ م كان على فخر الدين أن يواجه خصماً قوياً ومصمماً، فلجأ أحمد باشا إلى تأليب الأمراء المحليين على فخر الدين وإلى إثارة أحقاد الدولة

تجاهه، لا سيما بعد أن نمي إليه أن الأمير المعني عقد سنة ١٦٠٨ م اتفاقاً سرياً (بقي شفهياً) مع فردیناندو الأول غراندوق توسكانا[١٨]. وفي عام ١٦١٣ م أولت الدولة لأحمد باشا الحافظ مهمة معاقبة فخر الدين، فلما كان من هذا الأخير، وقد لحظ حجم القوة العثمانية إلا أن تراجع، فرحل مع حاشية صغيرة على ظهر سفينة باتجاه إيطاليا، تاركاً الإمارة لابنه البكر الأمير علي.

تمثل إقامة فخر الدين في إيطاليا في ضيافة آل مديتشي أمراء توسكانا فصلاً هاماً من تجربته السياسية، وفصلاً مثيراً من علاقات الشرق بالغرب في هذا الوقت المبكر من القرن السابع عشر الميلادي. إن علاقة فخر الدين بفردیناندو أمير توسكانا تعود إلى سنة ١٦٠٣ م، حيث قامت بينهما مراسلات لعب فيها القناصل من جهة ورجال الدين الموارنة، من جهة ثانية، دور الوسيط من أجل توطيد تحالف بين الرجلين[١٩].

ومن جهته، بدا فخر الدين أميراً حامياً للموارنة معتمداً عليهم في بعض شؤونه الإدارية والعسكرية، فاتَّخذ منهم المستشارين، كما كوَّن جزءاً من جيشه من أبناء الموارنة. وقد حظيت سياسته بتأييد البابا في روما الذي حض أبناء الطائفة المارونية على الرضوخ لفخر الدين ودعمه. والواقع أن الأمير فخر الدين كان حريصاً على تقديم التسهيلات للموفدين البابويين، كما كان يقدم التسهيلات للقناصل والتجار الإيطاليين والفرنسيين. وعلى هذا النحو فإن ازدهار مرفأ صيدا يعزى إلى تجارته الأوروبية، هذه التجارة التي نشَّطت إنتاج الحرير ومنتوجات أخرى، ومدت فخر الدين بفائض من النقد الذي كان يسمح له بالإيفاء بالتزاماته المالية وتقديم الهدايا للنافذين في استانبول، فضلاً عما أمَّنه ذلك من رخاء نسبي في المناطق التي كان فخر الدين يبسط سيطرته عليها.

إن تأييد الموارنة لفخر الدين يعود إلى حد بعيد لأسباب مالية واقتصادية. ففي حين كان يوسف باشا سيفا مضطراً إلى طلب المزيد من الضرائب في المناطق التابعة لولايته استجابةً لطلبات الباب العالي ـ كان الفلاحون الموارنة ينعمون بالرخاء والعمل في المناطق التابعة لفخر الدين.

لقد أثارت رحلة فخر الدين إلى أوروبا بعض المخاوف لدى العثمانيين خصوصاً أن يحيى شقيق السلطان العثماني لجأ عام ١٦٠٩ م إلى الغراندوق (الدوق الكبير) التوسكاني. وكان فخر الدين يبدو لدى وصوله إلى إيطاليا كأمير شرقي مناوىء للدولة العثمانية. ومن جهته كان يريد الحصول على دعم عسكري يؤمن له الصمود عند عودته أمام القوات العثمانية. وقد أثار وجوده في إيطاليا وقضيته كخصم للسلطان العثماني حماسة بعض الأوساط التي كانت تتداول مشروعاً لإقامة حملة عسكرية على الدولة العثمانية والسيطرة على بيت المقدس بتأييد من

البابا. غير أن التقارير التي أعدّها الموفدون الأوروبيون لمعرفة مدى قوة فخر الدين في بلاده لم تكن مشجعة، ناهيك بأن اتصالاته غير المباشرة بملك اسبانيا لم تؤدِّ إلى النتائج التي كان يرجوها[٢٠].

إن إقامة فخر الدين في عدد من المدن الإيطالية لمدة تزيد على خمس سنوات، كانت تنتمي إلى الماضي أكثر من كونها تمثل أفقاً مستقبلياً، فقد قدم فخر الدين نفسه كأمير متحدِّر من أصول إفرنجية(*) مستثيراً بذلك ذكريات الحروب الصليبية التي تخلق حنيناً دينياً عند بعض الأوساط الأوروبية والكاثوليكية، ولكن هذه الذكريات لم يكن بمقدورها أن تصنع سياسة. وقد بيَّنت الوقائع اللاحقة أن فخر الدين لم يحصل على أي دعم عسكري ذي شأن، ومع ذلك، فقد أُحيط بالرعاية ليس كحليف ولكن تقديراً للخدمات التي يقدمها للتجار والقناصل والموفدين ولحمايته التجارة بين مرافئه والمدن الإيطالية.

لقد زار فخر الدين عدداً من المدن الإيطالية، واتصل ببعض الملوك وكبار المسؤولين الأوروبيين وشاهد معالم العمران والتنظيم. لكن نتائج هذه الرحلة، في جميع المقاييس، أقل من الأهمية التي تُعطى لها عادة، إذ لم يفد إلا من بعض الخبرات العمرانية والزراعية.

والواقع أن إقامة فخر الدين في إيطاليا تقع بين حقبتين، حقبة الحروب الصليبية التي لم يعد بالإمكان تجديدها، وحقبة الاستعمار الأوروبي التي لم تكن قد بدأت في ذلك الوقت، لاسيما وأن الدولة العثمانية في الثلث الأول من القرن السابع عشر الميلادي كانت لا تزال قوية إلى درجة تُخيف القوى الأوروبية، وقادرة على تطويق طموحات فخر الدين عندما ستشعر بخطره مجدداً.

٥ ـ فخر الدين: المرحلة الثانية

بعد عودته من إيطاليا عام ١٦١٨ م، استأنف الأمير فخر الدين مشروعه القديم. وحقق خلال سنوات قليلة توسعاً كبيراً عن طريق التزام المناطق أو عن طريق إزاحة خصومه بالقوة. فقد حارب بني سيفا وهزمهم والتزم بلاد جبيل والبترون من عمر باشا الذي عُيِّن والياً لطرابلس، وحصل، عن طريق الضمان، على سنجق اللاذقية وسنجق جبلة عام ١٦١٩ م. وفي عام ١٦٢١ م، حصل على جبة بشري وعكار عن طريق الضمان أيضاً. وفي عام ١٦٢٣ م، حقق فخر الدين أكبر انتصار له بكسبه معركة عنجر ضد والي دمشق مصطفى باشا فبلغ ذروة قوته التي ستستمر لنحو عشر سنوات أخرى. ومكّنه انتصاره هذا من مد نفوذه إلى نابلس وعجلون. وبموت يوسف باشا سيفا عام ١٦٢٤ م، تخلّص

(*) راجع ما قبله ص ٢٨٩.

فخر الدين من عدو قديم وتمكن بعد سنوات من أن يجعل ابنه والياً على طرابلس، بعد أن رفض تولي المنصب بنفسه.

إن ما سمح لفخر الدين بمد نفوذه إلى مناطق واسعة يعزى بصورة خاصة إلى انشغال الدولة العثمانية بمشاكلها الداخلية وأزماتها وتجدد القتال على حدودها. ففي عام ١٦٢٢ م، قتل السلطان عثمان الثاني إثر ثورة الانكشارية الذين أعادوا إلى عرش السلطنة مصطفى الأول. ولمدة ثمانية شهور كانت استانبول تعيش حالاً من الفوضى. فانتفض أباظة باشا في أرضروم وبرز التهديد الصفوي في العراق. ولم يستمر مصطفى الأول على العرش سوى شهور قليلة إذ خلع واستلم العرش مكانه مراد الرابع عام ١٦٢٣ م. وكان في الرابعة عشرة من عمره. وقد تراءى لفخر الدين أن الوقت مناسب للانقضاض على الدولة، فأوفد إلى أباظة باشا، الذي كان عازماً على مهاجمة أنقرة، رسولاً عام ١٦٢٧ م، لتنسيق الأعمال الحربية ضد السلطان[٢٠]. وكان أرسل موفداً إلى عباس شاه الصفوي الذي تمكن من احتلال بغداد عام ١٦٢٣ م، أي في السنة نفسها التي وقعت فيها معركة عنجر.

وكان فخر الدين لا يزال يأمل بدعم أوروبي، فبعث برسالة إلى البابا أوربانوس الثامن، على حد قول فرديناند كوستفيلد، يستحثه على السعي للاستيلاء على الأراضي المقدسة، نتيجة الفوضى القائمة في الأمبراطورية العثمانية[٢١]. وبالرغم من أن الحملة لم تحدث، فقد استطاع فخر الدين أن يحتفظ بالمناطق التي تقع تحت نفوذه. بل إن السلطان مراداً الرابع المنشغل بالخطر الصفوي اعترف لفخر الدين بسلطته على البلاد الواقعة تحت سيطرته، ومنحه فرماناً عام ١٦٢٤ م، ولاّه بموجبه على بلاد عربستان، أي المنطقة الممتدة من حلب إلى العريش جنوباً. ولا بد من الإشارة إلى أن المناطق التي خضعت لفخر الدين كانت تقع خارج المدن.

وقد تحدى فخر الدين سلطة الباب العالي حين رفض إقامة الجنود السباهية العثمانية في المناطق الواقعة تحت نفوذه، وقَبِل سنة ١٦٣٠ م أوراق اعتماد قنصل توسكانا الجديد في صيدا الكابتن فيراتزانو دون علم السلطان وموافقته كما تقضي الأصول، ومنحه جميع الامتيازات المعترف بها للقناصل[٢٢]. وكان الأمير يبتغي من وراء هذه الخطوات[٢٣] التصرّف بدرجة أعلى من الاستقلال. إلا أن ذلك أثار مخاوف السلطان، فعيَّن، بالرغم من انشغاله في قتال الصفويين، أحد كبار ولاته، أحمد باشا (الملقب بكجك أحمد) لقتال فخر الدين. توجه الوالي إلى لبنان بقوات برية كبيرة يساندها الأسطول الذي ضرب حصاراً على المدن الساحلية والمرافىء. طلب الأمير مساعدة عسكرية من توسكانا فلم تصل، وطلب أيضاً سفينة تساعده على الرحيل إذا ما اضطر إلى ذلك فلم ترسل له. وفي سنة ١٦٣٢ م ترك القناصل الأوروبيون وبعض التجار، والمهندسون الذين كانوا يعملون في خدمة فخر الدين البلاد.

وفي عام ١٦٣٣ م بدت مقاومة فخر الدين ضعيفة. ولا شك أن وصول الأسطول العثماني إلى الشواطىء اللبنانية وسقوط مرافىء بيروت وصيدا وعكا، والأماكن الساحلية الأخرى، التي كانت تحت سيطرة فخر الدين، أدَّيا إلى انهيار المقاومة لدى الأمير، فانسحب من تلك الأماكن دون أية مقاومة مبتعداً عن كل مجابهة مع الجيش العثماني[٢٤].

وفي مؤتمر عقده في دير القمر أجمع أعوانه وحلفاؤه على أن يقدم فخر الدين خضوعه للسلطان. فدخل فخر الدين في مفاوضات غير مثمرة مع قائد الأسطول العثماني. ولم يستطع أن يتدارك هزيمة عسكرية في تموز ١٦٣٤ م، مما اضطره للهرب إلى الجبال ثم الاستسلام للقوات العثمانية بعد حصاره في قلعة جزين، فأُرسل أسيراً إلى دمشق ثم إلى استانبول حيث أُعدم مع أولاده عام ١٦٣٥ م.

إن تجربة فخر الدين الطويلة تنطوي على أبعاد متعددة. فبالإضافة إلى مزاياه الشخصية كسياسي وقائد، مما سمح له بأن يعقد التحالفات وأن يخوض المعارك بنجاح، فقد تمكن من أن ينظم إدارة متميِّزة وأن يستفيد من القوى الأهلية التي خضعت لحكمه.

لقد ضم إلى بلاطه وإدارته عدداً من المعاونين الأكفياء كالحاج كيوان ذي الأصل الكردي. واعتمد على مستشارين موارنة من آل الخازن وحبيش، كما أفاد من خبرة رجال الدين الموارنة في اتصالاته بالدول الأوروبية. وكان بين أعوانه محاسبون من اليهود.

لا شك في أن سياسة فخر الدين كانت تقوم على التسامح وعلى تقريب جميع الفئات من كل الأديان إليه. فقد انخرط في جيشه الدروز والموارنة على سواء، كما عاونه في أعماله العسكرية السُّنَّة من آل شهاب والشيعة من آل حرفوش، فضلاً عن زعماء القبائل من البدو. وقد استفاد من الجنود السكمان الذين انخرطوا في جيشه النظامي.

مال فخر الدين إلى العمران فبنى العديد من القصور التي تتميز بطابع خاص، وقد صمّم بعضها مهندسون إيطاليون. وازدهرت في عهده بيروت وعكا وصيدا على وجه التخصيص، فضلاً عن عاصمته دير القمر. ورمّم الجسور وبنى بعضها وشقّ الطرقات معتمداً على خبرات إيطالية. وقد شجع فخر الدين الزراعة، فازدهرت صناعة الحرير وتجارته كما شجع على زرع الكتان والزيتون والأشجار المثمرة.

وقد حقق فخر الدين ازدهاراً نسبياً في المناطق التي مدّ نفوذه إليها. إلا أن المنطقة التي شكلت قاعدة حكمه، وهي المناطق الدرزية في الجبل بالإضافة إلى صيدا وبيروت، فقد عرفت ازدهاراً عمرانياً كبيراً بشكل خاص.

ركَّزت تجربة فخر الدين الملامح الأساسية لجبل لبنان كما سيُعرف في المراحل اللاحقة في

عهد خلفائه المعنيين ومن بعدهم الشهابيين، وأقامت الأواصر التي شدَّت الموارنة إلى الدروز فتقاسموا مناطق مشتركة في المتن والغرب والشوف، وعملوا معاً في الأرض الواحدة. وقد أدت سياسة فخر الدين هذه إلى إضعاف الأُسر الحاكمة في المناطق اللبنانية أمثال العسافيين والحرافشة وآل طربيه وآل الفريخ وغيرها. وأنهكت هذه الصراعات المتواصلة هذه الأُسر التي تمتد جذور حكمها إلى القرن السادس عشر الميلادي، أي إلى نهاية عهد المماليك. وبإضعافه لهذه الأُسر، بما في ذلك آل سيفا حكام طرابلس، مهّد فخر الدين الطريق أمام السلطة العثمانية لتفرض حكماً مباشراً في ثلاثينات القرن السابع عشر الميلادي. وقد قام السلطان مراد الرابع (١٦٢٤ ـ ١٦٤٠ م) بإعادة تنظيم بلاد الشام متخلصاً من الحكام المحليين ومعتمداً على ولاة عثمانيين قبضوا على زمام الحكم في بلاد الشام. وعلى هذا النحو استطاعت الدولة العثمانية أن تشدد قبضتها لما يزيد على قرن ونيِّف أي منذ أيام مراد الرابع وحتى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي حين عاد الحكام المحليون إلى البروز من جديد.

يبدو فخر الدين الكبير كأحد أبرز الأمراء الذين أرادوا مجابهة الدولة العثمانية. وقد راودته آمال إقامة إمارة واسعة حين صارت البلاد الممتدة من انطاكية إلى تدمر فإلى عمق فلسطين تحت سيطرته. ولكنه راهن على دعم أوروبي لم يسعفه. إلا أن فخر الدين كان هو أيضاً ابن عصره، فحكمه الحقيقي كان يقوم في جبل لبنان، أما المناطق الأخرى فحصل عليها بالضمان أو الالتزام تبعاً لتقاليد الدولة العثمانية في تلزيم الأراضي والحصول على مبالغ مالية لقاء ذلك.

ومن المؤكد أن عهد فخر الدين الطويل قد خلف ديناميكية في جبل لبنان بقيت آثارها ظاهرة في القرون اللاحقة.

كانت تجربة فخر الدين مثار تقويمات متلاحقة. وإذا كنا نبتعد اليوم عن الدوافع الأيديولوجية أو الطائفية في تقويم تجربته، فيمكننا أن ننظر بطريقة أكثر موضوعية إلى تلك الإنجازات التي حققها، وأن نبحث عن مغزاها في سياقها التاريخي.

لقد ظهر فخر الدين معادياً للدولة العثمانية، وقد واجه ولاتها بالفعل في عدة معارك، وسعى إلى التحالف مع أطراف أوروبيين لمناهضتها لكنه فشل في مسعاه.

كان فخر الدين عصرياً، بمعنى أنه استوعب المتغيِّرات التي أسهم العثمانيون أنفسهم في إيجادها في بلاد الشام، فنقلوا البلاد من عصر المماليك إلى عصر آخر رسمته علاقات التبادل والتحالف عند طرفي المتوسط، فإذا كان العثمانيون قد حالفوا الفرنسيين منذ زمن سليمان القانوني وفرنسوا الأول ملك فرنسا في النصف الأول من القرن السادس عشر الميلادي، فإن فخر الدين دُعي في مطلع القرن السابع عشر الميلادي للانضمام إلى تحالف مع أطراف

أوروبية أخرى أملاً في أن يساعده ذلك على تحقيق مشروع استقلاله، ولعلّه أبدى سذاجةً في محاولته مجابهة دولة عظمى مثل الدولة العثمانية في عهد مراد الرابع.

إن فخر الدين، وإلى حدٍ بعيد، هو نتاج الظروف التي أوجدها العثمانيون، لمحاولتهم استيعاب التقنيات العسكرية الأوروبية، الأمر الذي فشل فيه المماليك، وتمكنهم من إقامة علاقات واقعية مع الممالك والدول الأوروبية، وقبل ذلك إقامة نظام تعددي يجمع المِلل المختلفة، وهو أمر يمثله فخر الدين خير تمثيل.

وفي مطلع القرن السابع عشر الميلادي، بل قبل ذلك بوقت قصير، كانت الطبقة الحاكمة في استانبول تستشعر أزمتها وحاجتها إلى الإصلاح، وقد عبّر عن ذلك عدد من الكتاب أمثال لطفي باشا وقوجي بيك. والواقع أن فخر الدين معاصر للسلطان عثمان الثاني الذي سعى إلى عدد من الإصلاحات، بينها تقليص نفوذ قوات الانكشارية، إلا أن مشاريعه الإصلاحية انتهت بمقتله سنة ١٦٢٢ م، ولم يتحقق ما أراده فعلياً إلا في عهد محمود الثاني، أي بعد قرنين من الزمن. أما فخر الدين فإن مساعيه الإصلاحية قد أثمرت في بعض المجالات، إلا أن ما أراده لم يتحقق إلا فيما بعد في عهد والي مصر محمد علي باشا في بداية القرن التاسع عشر الميلادي، أي بعد قرنين من الزمن.

لقد عبّر فخر الدين عن نزعة شرقية إزاء أوروبا في إبدائه الإعجاب بالإنجازات العمرانية التي شاهدها خلال إقامته في إيطاليا. وهي الإقامة التي مدّته بكثير من الأفكار حول أعمالٍ قام بتحقيقها في ميادين العمران والبناء والزراعة والتجارة. وفي مجال أعمال العمران والبناء، استعان فخر الدين بخبراء أجانب، فلورنسيين استدعاهم من إيطاليا، وفرنسيين مقيمين في صيدا وبيروت[٢٥]. إن أعمال فخر الدين في هذا المجال ما تزال آثارها ظاهرة إلى اليوم في بعض مناطق لبنان. والواقع أن بيروت التي كانت مرفأ مهملاً ازدهرت في أيامه كمرفق بحري وتجاري. وقد اعتنى بغرس الأشجار في محيطها، وما زالت غابات الأشجار التي زرعها تحيط بها حتى يومنا. وتجدر بنا الإشارة إلى اهتمام الأمير بزراعة شجر الزيتون فباتت حتى أيامنا تسمى شجرة الزيتون المعمرة «بالزيتونة المعنية». وقد بنى في شرقها قصره. وشهدت صيدا أيضاً آثار عمرانه فبنى قصراً وخاناً ومنشآت أخرى. وبخصوص الخانات، فقد بنى العديد منها، كما بنى الجسور والأبراج في مناطق كانت تقع تحت سيطرته.

لقد اهتم فخر الدين بشكل خاص بطرق التجارة فشق العديد منها[٢٦]، وجرّ شبكات المياه، وشهدت فترته الثانية، أي بعد عودته من منفاه في إيطاليا، نشاطاً بارزاً في أعمال البناء أيضاً في مجال الصحة. واهتمامه بتأمين طرق التجارة حمله على توطيد الأمن في البلاد. وهذا ما لحظه الزوار الأجانب من الأوروبيين الذين طالما نوّهوا باستتباب الأمن في ظل إمارته.

ومن هذه الزاوية فإن فخر الدين، الذي استهوت شخصيته أقلام الكتاب فتحدثوا عن طباعه ومزاياه، يُعطي الانطباع عن العاهل الشرقي: المستبد والمستنير والعادل في آن معاً.

كان فخر الدين عادلاً متسامحاً، وقد مارس ما مارسه الولاة العثمانيون عادة، الذين احتفظوا لأنفسهم بحق الحكم في الجرائم، وتركوا لرؤساء الطوائف الحكم في القضايا المدنية والدينية والأحوال الشخصية[٢٧]. وهنا نستطيع القول أن فخر الدين قد تمثل نظام الملك العثماني وقوانينه، وهو النظام الذي أعطى للأديان والمذاهب الحق بأن ترعى شؤونها التربوية والقضائية بنفسها. ومن المؤكد أنه دفع الأمور خطوة كبرى إلى الأمام فتخطى الحواجز التقليدية التي كانت قائمة بين الطوائف، حين سعى إلى تأسيس جيشه الذي ضم إليه عناصر من الدروز والشيعة والسنّة والموارنة والروم الأرثوذكس. واستعان في إدارته بأعيان هذه الطوائف من أصحاب الجدارة والكفاية.

٦ - نهاية الأسرة المعنية

تتجلّى نهاية فخر الدين المأسوية في مقتل أبنائه قبله أو معه. فلم يبق منهم حياً سوى حسين الذي بقي في استانبول. وقد آلت زعامة الأسرة المعنية من بعده إلى أبناء شقيقه يونس بن قرقماس، فتولى الإمارة ملحم بن يونس سنة ١٦٣٥ و١٦٥٧ م، الذي كان لجأ أولاً إلى الشهابيين في وادي التيم حين أسندت إمارة الجبل عام ١٦٣٤ م إلى الأمير أحمد علم الدين. لكن الأمير ملحماً استطاع أن يجمع حوله العصبية القيسية وأن يستعيد إمارة الجبل عام ١٦٣٥ م، وأعاد الأمير ملحم الصلات مع الباب العالي وتمكن من أن يبسط سيطرته على بلاد الدروز وبيروت وصيدا. ولم يكن الأمير بالشخصية القوية فعمد إلى حماية الولاة في دمشق، وفي أيامه تجددت الانقسامات القيسية ـ اليمنية.

وبعد وفاة الأمير ملحم تولى حكم الجبل الأميران أحمد وقرقماس، وعرفت المناطق في الجبل ووادي التيم صراعات جديدة بين اليمنية والقيسية، مما أدى إلى تدخل الولاة العثمانيين، فجردوا حملة على وادي التيم. وقد قتل الأمير قرقماس بعد أن ألقي القبض عليه في عين مزبود عام ١٦٦٢ م، فاستمر الأمير أحمد على رأس الأسرة المعنية، في الوقت الذي عاد فيه نفوذ آل علم الدين من الحزب اليمني واستمر إلى عام ١٦٩٧ م، مخلِّفاً ابنة من زوجته ابنة الأمير يونس الشهابي. وعلى هذا النحو تولّى إمارة الجبل الأمير منصور بن يونس الشهابي، بحيث آلت الإمارة منذ ذلك الحين إلى الشهابيين بعد انطفاء الأسرة المعنية.

خالد زيادة

هوامش الفصل الثامن:

(١) GRUNEBAUM. G. MEDIAL Islam, The University of Chicago press P. 199.
(٢) ABU HUSAYN, A - R. THE KORKUMAZ Question.
(٣) البرت حوراني، الهلال الخصيب في القرن الثامن عشر، مجلة الواقع ـ العدد الأول (بيروت، ١٩٨١)، ص ٤٥ ـ ٧٦.
(٤) الصليبي، **منطلق تاريخ لبنان**، ص ١٧٣.
(٥) SALIBI. K, The Secret, pp. 272 - 287.
(٦) أبو حسين، **وثائق دفتر الأمور المهمة**، ص ٢٦٣ ـ ٢٧٦.
(٧) راجع، عادل اسماعيل، **تاريخ لبنان** (بالفرنسية)؛ المصدر نفسه، ص ٦؛ ومنير إسماعيل، النهار، الملحق ٢٩ تشرين الأول ـ ١٩٧٢.
(٨) انظر على سبيل المثال: كمال الصليبي، **فخر الدين والفكرة اللبنانية**، ص ٨٥ ـ ١١١.
(٩) أبو حسين، وثائق دفتر الأمور المهمة، ص ٢٧١.
(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.
(١١) المصدر نفسه، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤.
(١٢) انظر ZABBAL E.: L'oulama le chrétien et le soldat (Université de Paris III) 1984. pp. 212 - 231.
(١٣) خالد زيادة، **اكتشاف التقدم الأوروبي**، دار الطليعة (بيروت، ١٩٨١)، ص ٢٩ ـ ٢٠.
(١٤) انظر: الصليبي، **فخر الدين والفكرة اللبنانية**، ص ١٠٤ ـ ١٠٥؛ ورافق، **العرب والعثمانيون**، ص ١٥٢ ـ ١٥٥.
(١٥) عادل إسماعيل، **تاريخ لبنان** (بالفرنسية)، ص ٦؛ كمال الصليبي، **فخر الدين والفكرة اللبنانية**، ص ٩٠.
(١٦) عادل إسماعيل، **تاريخ لبنان**، المصدر نفسه، ص ٤٨ و٧٧.
(١٧) عادل إسماعيل، المصدر نفسه، ص ٦ و٧٧.
(١٨) **CHEBLI:** FAKHREDINE pp. 21 - 31, 41 - 45.
(١٩) كوستفيلد، ص ١٩٩ ـ ٢٠٤.
(٢٠) عادل إسماعيل، المصدر نفسه، ص ١٢٧ و١٢٨.
(٢١) كوستفيلد، المصدر نفسه، ص ٢٠١.
(٢٢) رافق، **العرب والعثمانيون**، ص ١٦٦.
(٢٣) ماريتي، **تاريخ فخر الدين**، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.
(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٩٦.
(٢٥) عادل إسماعيل، المصدر نفسه، ص ١٠٠.
(٢٦) انظر التفاصيل حول هذا الموضوع في كتاب عادل إسماعيل، المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٣٩.
(٢٧) بولس قرأي، **فخر الدين المعني الثاني، حاكم لبنان، ودولة توسكانا**، دار لحد خاطر (بيروت ١٩٩٢)، ص ٣٠.

الفصل التاسع

الإمارة الشهابية في جبل لبنان

الدكتور ياسين سويد

أستاذ التاريخ الحديث في الجامعة اللبنانية

١ ـ الشهابيون يرثون حكم الإمارة المعنية

توفي الأمير أحمد المعني، آخر الأمراء المعنيين، بلا عقب، في أواخر العام ١٦٩٧، فانقطعت، بوفاته، سلالة الأسرة المعنية التي حكمت بلاد الشوف، طوال قرنين من الزمن، وأسست فيها إمارة لها. ولم يبق من هذه الأسرة سوى الأمير حسين، ابن الأمير فخر الدين المعني الثاني الكبير، الذي كان مقيماً بالآستانة وموظفاً في بلاط السلطان العثماني، ويُقال إنه كان عازفاً عن العودة إلى البلاد لتسلم الحكم في إمارة أجداده.

وكانت الأسرة الشهابية، التي تحكم إمارتيْ حاصبيا وراشيا بوادي التيم، هي أقرب الأسر إلى المعنيين، من جهة النسب بالمصاهرة[1]، كما كانت على رأس الأسر المنتمية إلى الحزب القيسي الذي تزعّمه المعنيون طوال فترة حكمهم، مما جعل هذه الزعامة تؤول، بعد انقراض المعنيين، إلى الشهابيين.

كان الحزب القيسي، في إمارة الشوف، يضم أسراً ذات شأن، مثل اللمعيين والجنبلاطيين والتلحوقيين والخازنيين وسواهم. وكانت هذه الأسر متحالفة مع المعنيين في الحكم، إلا أن التنافس فيما بينها، وهي جميعها في المستوى نفسه تقريباً من حيث المركز الاجتماعي، جعلها تتطلع إلى خارج الإمارة، حيث الشهابيون يتبوأون مركز الصدارة في الحزب. لذا اجتمع أعيان تلك الأسر، وأعيان الإمارة المعنية، وهم: أعيان الشوف والمناصف والعرقوب والجرد والمتن والشحار والغرب، واختاروا، لحكم الإمارة خلفاً للأمير المعني المتوفى، أميراً شهابياً من وادي التيم، هو الأمير بشير، أمير راشيا، ورفعوا قرارهم هذا إلى مصطفى باشا، والي صيدا الذي رفعه بدوره إلى الباب العالي بالآستانة. ولكن الباب

العالي الذي يعود إليه حق القرار في هذا الأمر اختار لهذا المنصب الأمير حيدر بن الأمير موسى، أمير حاصبيا، باعتباره أحقّ من الأمير بشير في إرث الإمارة من جده الأمير أحمد. ولكن الأمير حيدراً كان لا يزال حينئذٍ، قاصراً (١٢ سنة) مما جعل الباب العالي يقرر إسناد الإمارة، بالوكالة إلى الأمير بشير، ريثما يبلغ الأمير حيدر السن التي تخوّله استلام الحكم فيها(٢). ويرى بعض المؤرخين(٣) أن ذلك قد تم برأي من الأمير حسين بن الأمير فخر الدين.

تسلّم الأمير بشير حكم الإمارة في مطلع العام ١٦٩٨، فاستطاع التغلب على معارضة الحزب اليمني بزعامة آل علم الدين، وأقام علاقات جيدة مع والي صيدا، قبلان باشا، وأخيه والي طرابلس أرسلان باشا مما أتاح له التصرف كأمير أصيل للبلاد، حيث أطلق على نفسه لقب «بشير الأول». ثم بدأ يتوسع جنوباً باتجاه جبل عاملة وشمالاً، باتجاه جبل لبنان، فقاتل الشيخ مشرف بن علي الصغير زعيم جبل عاملة في قرية المزيرعة عام ١٦٩٨، على أثر خلاف بينه وبين والي صيدا، حيث انتصر عليه وتمكن من اعتقاله وسوقه إلى الوالي الذي سجنه وأقطع الأمير بشيراً البلاد من صفد إلى المعاملتين مكافأة له(٤). ثم تولى بلاد جبيل والبترون بتفويض من أرسلان باشا والي طرابلس، وكان مشايخ هذه البلاد من آل حمادة قد تمرّدوا على الوالي فأخضعهم وفوّض إلى الأمير حق توليتهم على تلك البلاد، وحق جباية الأموال السلطانية منهم ودفعها إليه(٥). وقد توفي الأمير بشير في حاصبيا مسموماً، عام ١٧٠٦، فانتقلت الإمارة بعده إلى حيدر الأمير الأصيل.

٢ ـ معركة عيندارة (١٧١١) تحسم الصراع في الإمارة لصالح الحزب القيسي، وتوطّد حكم الشهابيين

تسلّم الأمير حيدر الإمارة سنة ١٧٠٦، وهو في الحادية والعشرين من عمره، ولم يكن أقل طموحاً وذكاءً ومقدرة من سلفه الأمير بشير، إلا أن حظه مع الوالي الجديد لصيدا بشير باشا (وهو أخ لقبلان وأرسلان) لم يكن كحظ سلفه مع واليي صيدا وطرابلس في عهد هذا الأخير، لذا، ما أن تسلم بشير باشا الولاية عام ١٧٠٦ (وهو العام نفسه الذي تولى فيه الأمير حيدر الإمارة) حتى انتزع من الأمير كل المقاطعات الجنوبية التي أُلحقت بإمارة الشوف في عهد سلفه قبلان باشا، فأعاد مشايخ بني علي الصغير إلى حكم بلاد بشارة، ووُلّي الشيخ ضاهر العمر الزيداني (ضاهر بن عمر بن أبي زيدان) على صفد وعكا، وأقرّ مشايخ بني منكر (من جبل عاملة) على إقليمي الشومر والتفاح، وبني صعب على مقاطعة الشقيف. وهكذا لم يبق للأمير الشهابي سوى إمارته الأصلية في الشوف وتوابعه(٦). وهذا ما جعل بعض مشايخ جبل عاملة من أنصار الوالي، يستقوون على الأمير «فيخرقون في بعض أطراف» بلاده(٧).

ولكن الأمير استطاع إرضاء الوالي بعد ذلك واسترداد بلاد بشارة (أو مقاطعات جبل عاملة) إلى حكمه، فقرر إزاحة أولئك المشايخ عن مقاطعاتهم، وقصدهم إلى النبطية فقاتلهم فيها، مجتمعين، عام ١٧٠٨ وانتصر عليهم، ثم وضع على بلاد عاملة متسلماً من قبله هو الشيخ محمود أبو هرموش(٨).

أتت النتائج العسكرية لوقعة النبطية في صالح الأمير حيدر، إلا أن نتائجها السياسية، لم تكن كذلك. فقد أثار انتصار الأمير على العامليين في هذه الموقعة إحساساً لدى الوالي بتعاظم شأن الأمير وتفاقم قوته، فهو لا يرغب في أن يراه بالقوة التي ظهر فيها تجاه خصومه، إضافة إلى أن الأمير أساء اختيار متسلمه على تلك البلاد مما أتاح للوالي إغراء هذا المتسلم للانحياز إلى صفه ضد الأمير. وهكذا، نشأت بين الوالي والمتسلم علاقة تحالف وطيدة انتهت إلى خصام عنيف ثم إلى حرب شرسة بين المعسكرين: اليمني بزعامة الأمير يوسف علم الدين ومعه الشيخ محمود أبو هرموش ويدعمها الوالي، والقيسي بزعامة الأمير حيدر ومعه حلفاؤه القيسيون من الدروز، والخازنيون والحبيشيون من الموارنة. وكانت وقعة غزير (١٧١١) أولى المعارك بين المعسكرين. وقد جرت هذه الوقعة بعد أن عزل الوالي الأمير حيدراً عن إمارة الشوف وسلّمها إلى الأمير يوسف علم الدين، مما اضطر حيدراً إلى الفرار والالتجاء إلى غزير بكسروان. ولكن الأمير يوسف وحليفه أبا هرموش داهماه فيها معزَّزيْن بعسكر الوالي، فهُزم الأمير الشهابي وعاد الأمير اليمني إلى دير القمر حاكماً(٩). وكان ذلك في مطلع العام ١٧١١.

ولكن حكم الأمير يوسف علم الدين لإمارة الشوف لم يستمر طويلاً، إذ عزله الوالي بعد أشهر فقط من تعيينه عليها (أيار ١٧١١) وعيَّن، بدلاً منه، الشيخ محموداً أبا هرموش بعد أن منحه لقب الباشوية(١٠).

باشر محمود باشا أبو هرموش حكم الإمارة بالتحالف مع اليمنيين من جهة، وبدعم من والي صيدا من جهة أخرى، إلا أنه أساء ممارسة الحكم ممّا حدا بالأهالي ـ وكان معظمهم من القيسيين ومن مؤيدي الأمير حيدر ـ لأن يتصلوا بالأمير المنفي ويفاتحوه بأمر عودته إلى الحكم، فخرج الأمير حيدر من مخبئه إلى المتن وجمع حوله جيشاً من أنصاره ـ اللمعيين والعماديين والخازنيين وغيرهم من أعيان الشوف وكسروان ـ قُدر بأربعة آلاف رجل، كما خرج أبو هرموش بجيشه، مدعوماً بعسكر بشير باشا والي صيدا، وعسكر نصوح باشا، والي دمشق. وتدليلاً على تحالف الواليين مع محمود باشا، انتقل بشير باشا بعسكره إلى حرج بيروت، كما انتقل نصوح باشا بعسكره إلى صحراء قب الياس، وأبديا استعدادهما للتدخل في القتال لمصلحة محمود باشا، مما دفعه للانتقال بجيشه إلى عيندارة استعداداً للمعركة(١١)، بينما حشد الأمير حيدر رجاله في ثلاث فرق تجمَّعت في كل من عين زحلتا ورأس المتن.

هل كان الواليان صادقين في تحالفهما مع محمود باشا أبي هرموش وعازمين، فعلاً على مساندته عسكرياً عند اندلاع القتال؟ أم أنهما كانا، في حقيقة الأمر، ينتظران نتيجة المعركة لكي يقررا موقفهما على ضوئها؟ إننا نرجِّح الرأي الأخير، ذلك لأن الواليَيْن ظلاّ بعيديْن، بجيشيهما، عن ساحة المعركة المرتقبة.

ومهما يكن من أمر، فقد قرر الفريقان المنازلة في عيندارة البوابة الشمالية لإمارة الشوف المتنازع عليها.

انطلق الأمير حيدر بجيشه في ثلاث فرق من رأس المتن وعين زحلتا، باتجاه عيندارة، فوصل إلى مشارفها عند آخر الليل، فحاصرها من الشمال والشرق والغرب. وعند الفجر أطبق على مداخلها مباغتاً أبا هرموش وحلفاءه اليمنيين. ودارت بين الفريقين معركة انتهت بهزيمة أبي هرموش وجيشه، ودخل الأمير حيدر البلدة منتصراً بعد أن قتل العديد من خصومه، ومن بينهم ثلاثة من الأمراء اليمنيين، كما أسر أربعة أمراء من آل علم الدين ومعهم أبو هرموش بعد أن قطع لسانه و«باهميه»، ثم عاد إلى دير القمر ليستعيد حكم الإمارة[١٢].

كانت نتائج معركة عيندارة حاسمة ومصيرية على الصعيدين الحزبي والسياسي في إمارة الشوف وجبل لبنان، سواء بالنسبة إلى حكم الإمارة أو إلى صراع الحزبين المتنافسين عليها: القيسي واليمني، إذ قُضي على الحزب اليمني نهائياً، واستقر الحكم للقيسيين في البلاد بزعامة الشهابيين. أجرى الأمير حيدر، بعد انتصاره، تغييرات جذرية في هيكلية الإمارة بغية توطيد الحكم الشهابي فيها على أسس متينة وثابتة. فأعاد توزيع الإقطاعات على العائلات التي أبلت بلاءً حسناً في وقعة عيندارة، فأقطع آل عبد الملك إقليم الجرد ومنحهم لقب المشيخة؛ وآل تلحوق إقليم الغرب الأعلى ومنحهم أيضاً لقب المشيخة بعد أن أنهى حكم الأرسلانيين فيه بسبب انحيازهم إلى جانب خصومه اليمنيين؛ وأقطع النكديين منطقة الناعمة، جنوب بيروت، بالإضافة إلى إقطاعة المناصف التي كانت لهم، وأقطع آل القاضي إقليم جزين؛ وأبقى آل حمادة على بلاد جبيل والبترون، مضيفاً إليها جبة بشري والمنيطرة، وذلك مكافأة لهم إذ آووه في بلادهم مختبئاً في مغارة الهرمل بعد معركة غزير.

وأبقى الأمير حيدر العائلات الإقطاعية المسيحية التي ناصرته في قتاله ضد اليمنيين على الإقطاعات التي كانت لهم، فأبقى الخازنيين على كسروان، والحبيشيين على غزير وضواحيها، وآل الدحداح على الفتوح، وآل عازار على الكورة، وآل الضاهر على الزاوية، كما منح آل الخوري من رشميا لقب المشيخة. أما اللمعيون الذين آزروه في محنته ورافقوه في مخبئه، فمنحهم لقب الإمارة وصاهرهم بأن تزوج ابنة كبيرهم المقدّم حسين اللمعي، ثم

أقطع أحدهم وهو المقدم عساف بن حسين المذكور، اقطاعة بيت شباب[١٣].

استقر الحكم للأمير حيدر بعد معركة عيندارة، كما أقرت ولايته على مقاطعات جبل عامل جنوباً وكسروان شمالاً. وقد حكم الأمير طوال ستة وعشرين عاماً حكماً هادئاً مرضياً، فكان «حاكماً عادلاً حليماً كريماً أحبّه أهالي البلاد وأرضى الدولة واستراح في ولايته إلى النهاية»[١٤]. ولما أحسَّ بالعجز والمرض، سلّم الإمارة إلى ابنه ملحم عام ١٧٢٩، وتوفي الأمير بعد ذلك بنحو ثلاث سنوات، أي في عام ١٧٣٢، عن عمر يناهز الخمسين عاماً[١٥].

٣ ـ حروب الإمارة الشهابية مع جيرانها

تميَّز حكم الأمير ملحم بطموحات توسعية على حساب المقاطعات المجاورة أدَّت إلى حروب مستمرة مع أربابها، فقد تسلّم هذا الأمير الحكم خلفاً لأبيه وفي حياته، لذا ظل ملتزماً بالخط الذي اتّبعه أبوه ومارسه في السلطة، وذلك حتى وفاة هذا الأخير عام ١٧٣٢، حين وافق والي صيدا على تنصيبه أميراً وأرسل إليه خلعة الإمارة، فاعترف به باقي الأمراء في البلاد وكذلك زعماء الشوف، أميراً عليهم[١٦].

لقد تجاوز طموح الأمير ملحم إمكاناته المادية والعسكرية، فقد كان يطمح إلى التوسع في البقاع وجبل عامل وجبل لبنان وبيروت. وكان لا بد لهذا الطموح أن يستند إلى جيش قوي. وليس لدينا معلومات ذات ثقة عن جيش الأمير، إذ اختلف المؤرخون في تحديد عدده، فقال بعضهم أنه بلغ ستة آلاف رجل[١٧]، وقال آخرون ١٥ ألفاً[١٨]، وبالغ آخرون في تقدير عدده فجعلوه ٤٥ ألفاً[١٩] وفي هذا الرقم مغالاة كبيرة. وما يمكن تأكيده، في هذا المجال، هو أن الأمير الشهابي سعى لأن يجعل من نفسه أميراً على كل المقاطعات المجاورة التي كان يعتبرها المدى الحيوي لإمارته. وقد كان بحاجة إلى البقاع لخصب أرضه، وإلى مرفأي بيروت وصيدا[٢٠] ليتصل بواسطتهما، بالغرب وتجارته. لذا، نراه يسعى مع الولاة تارةً، ومع زعماء البلاد المجاورة تارةً أخرى، بالسلم حيناً، وبالحرب حيناً آخر، ليتولى البقاع وجبل عامل وبيروت وجبل لبنان الشمالي (كسروان وبشري وجوارهما)، فيمد إلى تلك المقاطعات نفوذه وسلطته، وقد خاض من أجل ذلك العديد من المعارك والحروب.

تولى الأمير ملحم الحكم في مقاطعة جبل عامل بواسطة والي صيدا سعد الدين باشا العظم، وخاض ضد مشايخها الذين تمردوا على سلطته معارك عديدة انتصر في معظمها، وأهمها: وقعة يارون عام ١٧٣٤[٢١]، ووقعة أنصار عام ١٧٤٣[٢٢]، ووقعة مرجعيون عام ١٧٤٤[٢٣]، ووقعة جباع الحلاوة عام ١٧٤٩[٢٤]، وتولى مقاطعة البقاع عام ١٧٤٨ بواسطة والي دمشق أسعد باشا العظم، ووضع عليها أخويه الأميرين أحمد ومنصوراً.

إلا أنه ما لبث أن اختلف مع الوالي بسبب تمنعه عن دفع ضرائب مترتبة عليه، فكانت بينهما وقعة بر الياس عام ١٧٤٨، التي انتهت بانتصار الأمير[٢٥]، ثم وقعة تعنايل عام ١٧٥٠ التي انتهت أيضاً بهزيمة نائب والي دمشق سليمان باشا. وقد انتهى هذا الصراع باتفاق تعهد الأمير فيه بأن يدفع للوالي ما يستحق عليه من ضرائب[٢٦].

بعد أن حقَّق الأمير طموحه بتولي مقاطعة جبل عامل ثم البقاع، تحالف مع اقطاعيي جبل لبنان الشمالي. ثم وجّه جهوده نحو بيروت للاستيلاء عليها. وكان يقوم على المدينة والٍ تركي يُدعى ياسين بك، وكان خصماً للشهابيين، فأوعز الأمير إلى أحد حلفائه الشيخ شاهين تلحوق ببث رجاله في بيروت ليُثيروا فيها الفتن والاضطرابات، ولم يكن باستطاعة الوالي أن يضع حداً لها. ولمّا تفاقم أمرها، قرر والي صيدا حينذاك عثمان باشا المحصل أن يُسلِّم المدينة للأمير، فأصبحت بيروت في عهدته عام ١٧٤٩[٢٧].

لم يستمر الأمير ملحم في الحكم مدة طويلة إذ أُصيب بداء «ريح الشوكة» أفقده القدرة على ممارسة مسؤوليات الإمارة، فتنازل عنها سنة ١٧٥٤ (طوعاً أو كرهاً) إلى أخويه، الأميرين أحمد ومنصور، ولازم داره منقطعاً إلى التأمل ودراسة الكتب الدينية والفقهية حتى وافته المنية عام ١٧٦٠ عن عمر يناهز الستين عاماً، ودُفن في جامع الأمير منذر التنوخي في بيروت[٢٨].

خلف الأمير ملحماً، أخواه الأميران أحمد ومنصور، فحكما الإمارة مشاركة من عام ١٧٥٤ إلى عام ١٧٦٣، حيث تفرَّد الأمير منصور بالحكم حتى عام ١٧٧١، حين اعتزله بسبب عجزه الصحي، فخلفه الأمير يوسف بن الأمير ملحم. وكان هذا الأمير قد تنصر، على المذهب الماروني، عام ١٧٥٤.

٤ ـ التطورات السياسية والاجتماعية في إمارة الشوف

أ ـ نشوء الحزبين الجنبلاطي واليزبكي

أدت معركة عيندارة (١٧١١) إلى القضاء نهائياً على الحزب اليمني وأتاحت للحزب القيسي، بزعامة الشهابيين، أن يحكم البلاد بلا منازع. إلا أن حكم الحزب الواحد لم يستمر في البلاد مدة طويلة، إذ سرعان ما برزت فيه بوادر الشقاق وتفاقم الصراع بين الأسر الإقطاعية. ولم يكد القرن الثامن عشر يبلغ سنوات أفوله حتى نشأ في الجبل حزبان جديدان هما الجنبلاطي واليزبكي. ولم تكن الحزبية الجديدة استمراراً للحزبية السابقة القيسية واليمنية كما توهّم بعض المؤرخين[٢٩]، بل إنها نتجت عن خلاف في الحزب القيسي نفسه، بين يزبك بن عبد السلام جد آل عماد وزعيمهم، وبين جنبلاط جنبلاط جد آل جنبلاط وزعيمهم، في

عهد فخر الدين المعني الثاني[٣٠]، وقد استمر هذا الخلاف بين الأسرتين حتى العهد الشهابي، حيث ظهر إلى العلن بشكله الجديد في عهد الأمير ملحم نتيجة استئثار الحزب القيسي بالسلطة بعد معركة عيندارة كما أشرنا سابقاً[٣١].

ولم تتضح معالم هذه الحزبية الجديدة إلا بعد أن دبَّ الخلاف بين الأميرين الحاكمين أحمد ومنصور، إذ انقسم الشوفيون من جراء ذلك إلى فئتين: الأولى تؤيد الأمير منصوراً، وعلى رأسها آل جنبلاط بزعامة الشيخ علي جنبلاط، والثانية تؤيد الأمير أحمد وعلى رأسها آل عماد بزعامة الشيخ عبد السلام العماد. وقد شملت هذه الحزبية أو «الغرضية» كما يسمونها جميع الأسر الشوفية على اختلاف طوائفها، كما تفرّعت عن هذه الغرضية، غرضيات أخرى ثانوية شملت الطبقات الدنيا من مختلف الأسر في جميع أنحاء البلاد[٣٢].

أما أهم العائلات التي انضوت تحت لواء كل من الحزبين المتنافسين فهي:

الحزب الجنبلاطي: بزعامة آل جنبلاط (في المختارة)، ويضم من الدروز: آل أبو شقرا، آل تقي الدين، طليع، البعيني، أبو كروم، سيف، هلال، أبو الحسن، يقظان، تاج الدين وغيرهم، ومن المسيحيين: آل الخازن، أبو عبسي، آل القهوجي وغيرهم.

الحزب اليزبكي: بزعامة آل العماد، ويضم من الدروز: آل أرسلان، عبد الصمد، الأعور، حمادة، علامة، ناصر الدين، هاني وتلحوق. ومن المسيحيين: آل الدحداح.

ولزمت أسر كثيرة في الجبل موقف الحياد من الحزبين الجنبلاطي واليزبكي. وكان هؤلاء الحياديون متماسكين في مواقفهم بزعامة آل النكدي في عبيه، فإذا مالوا لأحد الفريقين ضمنوا له النصر على خصمه، ولذ لُقِّب هذا التجمع «ببيضة القبّان» في السياسة الشوفية.

وكان آل النكدي مقربين إلى الحزب الحاكم في دير القمر، وكان لهم دور كبير في استمرار توازن القوى في الإمارة أو في قلبها متى شاءوا لمصلحة فريق على آخر.

هذا بالإضافة إلى غرضيات ثانوية شكلت بين الأسر في القرى والدساكر كالغرضية الشقراوية ـ الصمدية في عماطور، والغرضية الأحمدية ـ الصابغية في شارون، والغرضية الأعورية ـ الهلالية في قرنايل[٣٣].

ب ـ تنصّر الشهابيين أمراء الشوف

أما الحدث الأبرز على الصعيدين السياسي والاجتماعي، في هذه الفترة، فهو تنصر عدد من الأمراء الشهابيين على المذهب الماروني. ففي سنة ١٧٠٧ تنصَّرت أرملة الأمير بشير الأول مع ابنها وابنتيها[٣٤]. ويذكر الشدياق أنه، في عام ١٧٥٤ «نصّر الخوري ميخائيل فاضل

الماروني الأمير علي حيدر، ثم تنصَّر من أولاد الأمير ملحم: الأمير قاسم والأمير سيد أحمد والأمير حيدر، وتبعهم أكثر الأمراء الشهابيين، ثم الأمراء اللمعيُّون»(٣٥). أما الدكتور ادمون رباط فيذكر أن الأميرين اللذين تنصّرا من أبناء الأمير ملحم في ذلك العام (١٧٥٤) هما: الأمير يوسف والأمير قاسم، دون أن يذكر تنصّر الباقين(٣٦). ولكن إسماعيل حقي يؤكد أنه في أيام الأمير ملحم «دان أولاده بالنصرانية وتابعهم عليها غيرهم من أمراء شهاب، واقتدى بهم بعض الأمراء اللمعيين تاركين مذهبهم الدرزي»(٣٧). كما يذكر الشدياق أنه في العام ١٧٦٤ «نصّر البطريرك يوسف اسطفان الغسطاوي الماروني الأمير قاسم عمر»(٣٨)، والد الأمير بشير الثاني الكبير. وهكذا تخلت أسرتان من أشهر الأسر الإسلامية وأقواها عن الدين الإسلامي لتعتنقا المسيحية، فأثرتا بذلك تأثيراً حاسماً ومصيرياً على الخط السياسي والاجتماعي العام في لبنان، ولزمن طويل. أما الأكليروس الماروني فإنه «سوف يدعم، من الآن وصاعداً، وبهمة لا تكل، الشهابيين في كل سياستهم، وضد الأعيان خاصة»(٣٩).

ويرى الدكتور ادمون رباط أن تنصُّر الشهابيين واللمعيين في إمارة الشوف «أحدث انعطافاً في تطور لبنان»، فقد أعاد الشهابيون، بتنصرهم «وصل السلك الذي انقطع مع الغرب، والذي ورثوه عن فخر الدين الثاني، واتجهوا بأنظارهم نحو أوروبا، باستمرارية أكثر»، كما أنهم «أدخلوا إلى إمارتهم، بفضل الموارنة، وبواسطة البعثات الدينية، تيارات سياسية وثقافية جديدة هيَّأت الجبل ليقوم، في القرن التالي، بدور الخلية المحركة للنهضة العربية»(٤٠).

وفي رأينا أن هذا الحدث التاريخي كان، ولا شك، مصيرياً وفاعلاً، فقد أحدث تغييراً جذرياً في المجتمع الشوفي خاصة، ثم في المجتمع اللبناني عامة، فيما بعد. أما إذا كان «قرار التغير» هذا الذي اتخذه الشهابيون واللمعيون من أمراء الشوف، قد ساعد على إدخال «تيارات سياسية وثقافية جديدة» هيأت التواصل ما بين الشرق المسلم والغرب المسيحي، بل هيأت «الجبل ليقوم، في القرن التالي، بدور الخلية المحركة للنهضة العربية» كما يرى الدكتور رباط، فإن القول بحتمية سببية تربط بين ذلك الحدث وبين التطور الحضاري والقومي لمجتمعنا، يظل قابلاً للنقاش والجدل، لا سيّما أنه يغفل، ببساطة مذهلة، الخلفيات السياسية والطائفية والاجتماعية لذلك الحدث، التي ما يزال يئن منها لبنان حتى اليوم، ويُهمل بالتالي، وبدون أي تبرير، نماذج التواصل بين الشرق المسلم والغرب المسيحي، التي جرت قبل تنصّر الشهابيين وبعده، بعيداً عن أحداث مماثلة. ولعلّ أبرز الأمثلة على ذلك الأمير فخر الدين المعني الكبير في لبنان خلال القرن السابع عشر، وقد ذكره الدكتور رباط نفسه وحاكم مصر محمد علي باشا خلال القرن التاسع عشر، وكلاهما من غير معتنقي ديانة أهل الغرب.

٥ ـ التحالفات الإقليمية والحروب الداخلية في عهد الأمير يوسف

لم يكن الأمير يوسف أقل طموحاً من سلفه الأمير ملحم، فقد كان حاكماً على بلاد جبيل قبل أن يتسلم إمارة الشوف، سنة ١٧٧٠ في ظروف محلية وإقليمية معقدة. لقد كان ينافسه على الحكم فيها أمراء آخرون لا يقلون عنه قوة ولا نَسَباً، ويُحيط به ولاة أقوياء كالشيخ ضاهر العمر صاحب عكا، وعلي بك الكبير حاكم مصر، وأحمد باشا الجزّار أقوى الولاة وأعتاهم في بلاد الشام، الأمر الذي حدّ من طموحه وجعل منه، في النهاية، قطباً يدور في فلك الولاة تارة، وفي فلك القوى الإقليمية ذات النفوذ تارةً أخرى. وعلى الرغم من ذلك لم يدخل اليأس إلى قلب الأمير فسعى لإحراز القوة التي تُخوِّله الوقوف على قدم المساواة مع تلك القوى. وحاول إنشاء جيش لم تعرف الإمارة مثيلاً له منذ عهد فخر الدين الثاني المعني الكبير. ويُحدِّثنا الرحالة الفرنسي فولني، الذي زار لبنان عام ١٧٨٤، أنه كان بوسع الأمير يوسف أن يجمع في خلال ثلاثة أيام من إعلان النفير العام «خمسة عشر ألف مقاتل»(٤١)، ثم يعود فولني إلى القول، إنه طبقاً للإحصاءات الأخيرة، بلغ عدد الرجال المسلحين في بلاد الأمير «أربعين ألفاً»(٤٢)، ويُشير في مكان آخر إلى أن الأمير يوسف قاتل المتاولة عام ١٧٧١ بجيش بلغ «خمسة وعشرين ألف مقاتل»(٤٣) ولكنه هُزم أمامهم. وهكذا نجد أن الأمير كان قادراً على أن يُجنِّد، حسب تقدير فولني، بين ١٥ و٤٠ ألف رجل من القادرين على حمل السلاح.

ولم يختلف باقي المؤرخين اللبنانيين كثيراً مع فولني في تقديرهم لجيش الأمير، إذ راوح تقديرهم لهذا الجيش بين ٢٠ و٣٠ ألف رجل(٤٤)، بينما لم يتعدّ عدد العساكر النظامية في الولايات المتاخمة للإمارة عام ١٧٨٤، الستة آلاف جندي، وَفقاً لتقدير فولني نفسه(٤٥).

استطاع الأمير يوسف، بقوته هذه وبطموحه الكبير، أن يدخل في لعبة الكبار فيشارك في التحالفات الإقليمية التي قامت في ذلك الحين، فكان، على هذا الصعيد، أول أمير شهابي، بعد فخرالدين المعني الثاني الكبير، يخوض غمار السياسة الإقليمية من بابها الواسع، فيربح حيناً ويخسر أحياناً ولكنه، كسلفه المعني، يُهزَم في النهاية.

ففي أواخر عام ١٧٧٠ قام تحالف بين قوى إقليمية ثلاث هي: الشيخ ضاهر العمر صاحب عكا، وعلي بك الكبير حاكم مصر، ومشايخ جبل عامل بزعامة ناصيف النصار، وكان هدف هذا التحالف الذي سماه النائب التجاري الفرنسي دراغون «تحالفاً كونفدرالياً»(٤٦)، الوقوف في وجه السلطة العثمانية في كل من مصر وفلسطين وجبل عامل. وقد انضم الأمير يوسف إلى العثمانيين للوقوف في وجه هذا التحالف، وأسهم، مع درويش باشا، والي صيدا، عام ١٧٧١، في الدفاع عن هذه المدينة، ضد قوى التحالف، بجيش

بلغ نحو «خمسة عشر ألفاً إلى عشرين ألف درزي»[٤٧] وقيل نحو «خمسة وعشرين ألف مقاتل»[٤٨]، وذلك في وقعتي صيدا الأولى وكفرمان ـ النبطية (تشرين الأول ١٧٧١) ووقعة صيدا الثانية أو وقعة سهل الغازية (حزيران ١٧٧٢). وعلى الرغم من هزيمة الأمير وحلفائه العثمانيين، فقد وضعت هذه المعارك الأمير في عداد القوى النافذة في بلاد الشام[٤٩]، وكان من نتيجة انهزام العثمانيين وسوء تصرفهم أن فقد الأمير يوسف الثقة بهم فبادر في حزيران ١٧٧٣، إلى عقد تحالف مع الشيخ ضاهر العمر وحليفه الشيخ ناصيف النصار (شيخ مشايخ جبل عامل)، أنهى حالة العداء التي كانت قائمة بينه وبين الشيخين ووطّد علاقاته بهما حتى وفاة ضاهر العمر سنة ١٧٧٥.

ولا شك أن الشيخ ضاهر العمر كان بحاجة إلى الهدوء والاستقرار بعد فترة طويلة من النزاعات والحروب مع أخصامه، وخاصة عندما يئس من الاستيلاء على القدس وهذا ما حمله على الانتقال إلى يافا والتحصن فيها[٥٠]. وكذلك كان وضع الأمير يوسف ومشايخ جبل عامل الذين كانوا، هم أيضاً، بحاجة إلى مرحلة من الهدوء، لا سيما بعد أن فشل الأمير في ضمّ تلك المنطقة إلى إمارته. وهكذا أضحت فرص التحالف متوافرة وملائمة، مما دفع بالفرقاء الثلاثة للتلاقي والتحالف. يذكر دي توليس (de Taulès) قنصل فرنسا في صيدا، في تقرير له عن أحوال البلاد في هذه الفترة وخلال شهر تشرين الثاني عام ١٧٧٣، ان «المتاولة والدروز الذين تتداخل أراضيهم الواحدة بالأخرى، هم بحاجة متساوية للسلام. وفي مقابلة واحدة تمت في ٨ حزيران ١٧٧٣، في جبل الريحان، على بعد ستة فراسخ من صيدا، بين الشيخ علي جنبلاط ممثلاً الأمراء الشهابيين، والشيخ ناصيف النصار ممثلاً الشيخ ضاهر العمر، انتهت بلحظة جميع خلافاتهم»[٥١].

كانت علاقة الأمير يوسف بالولاة العثمانيين في دمشق وطرابلس وصيدا، علاقة ولاء مستمر، فقد أوصى به عثمان باشا الصادق الكرجي، والي دمشق، عند ولده محمد باشا، والي طرابلس، فولّاه بلاد جبيل عام ١٧٦٣. ثم أوصى به عند ولده درويش باشا، والي صيدا، فولّاه إمارة الشوف عام ١٧٧١، فكان والحالة هذه مديناً لكل من الولاة الثلاثة بما آل إليه من سلطة وجاه. إلا أنه ما أن اشتدّ عضده بالتحالف مع الشيخ ضاهر العمر والشيخ ناصيف النصار عام ١٧٧٣ حتى أنس في نفسه المقدرة على مقارعة الولاة، أو هكذا تراءى له، فكان أول خلاف له مع عثمان باشا المصري والي دمشق ـ وكان قد خلف عثمان باشا الصادق الكرجي على هذه الولاية بعد وفاة هذا الأخير عام ١٧٧٢[٥٢] ـ وجرت بينهما وقعة في بر الياس عام ١٧٧٣ استنجد الأمير خلالها بحليفيه الشيخ ضاهر العمر والعامليين، مما اضطر والي دمشق إلى الانسحاب من ساحة المعركة[٥٣].

ولكن تلك الخصومة لم تستمر طويلاً بين الأمير والوالي، ولم تعد العلاقات بينهما كما كانت

في عهد الوالي السابق، علاقة ولاء مستمر، بل باتت علاقة مصلحة تراوح بين الصفاء والعداء وفقاً للظروف والأحوال.

ما أن تسلم أحمد باشا الجزّار ولاية صيدا (عام ١٧٧٥) حتى بدأ الصراع المضني بين الأمير والوالي الجديد، هذا الصراع الذي كان غالباً ما يؤدي بدسائس من الجزار نفسه إلى اضطرابات داخلية في بلاد الأمير وعلى حدود تلك البلاد بينه وبين الولاة المتاخمين لها. وقد استمرت هذه الاضطرابات طوال حكم الأمير، تتأجّج تارة وتخبو تارة أخرى. أما حروب الأمير يوسف الداخلية فكانت في معظم الأحيان ضد أخويه الأميرين سيد أحمد وأفندي، وأقربائه من الشهابيين، أو ضد بعض العائلات الشوفية كآل أبي علوان. وقد استطاع الأمير يوسف التغلب على هؤلاء جميعاً، فهزم أخاه الأمير سيد أحمد في عدة وقعات في البقاع وكسروان وبلاد جبيل (١٧٧٤ ـ ١٧٨١)، وقتل أخاه الأمير أفندي عام ١٧٨١، وقاتل آل أبي علوان عام ١٧٧٨، كما قاتل خاله الأمير إسماعيل، أمير حاصبيا، وابنه علياً خلال سنتي ١٧٨٤ و١٧٨٨[٥٤]. وكان الجزار في هذه الحروب، إلى جانب خصوم الأمير حتى اضطره سنة ١٧٨٨ إلى التنازل عن الحكم لقريبه الأمير بشير الذي ما لبث أن انقلب عليه وطارده، فترك الأمير يوسف البلاد إلى بعلبك ومنها إلى الزبداني، ثم إلى قرية منين بالشام، حيث استقر فيها[٥٥]. ولكن باشا طرابلس منح الأمير المنفي ولاية بلاد جبيل فقَدِم إليها عام ١٧٨٩. هذه العودة أغضبت الجزار، فجهّز جيشاً لطرد الأمير يوسف من تلك البلاد، وسلّم قيادته إلى الأمير بشير، أمير الشوف آنذاك.

أدرك الأمير يوسف خطورة الوضع، فترك جبيل وانتقل إلى الزبداني وأوفد رسلاً إلى الجزار يتوسل الصفح، فكان له ما أراد. استدعى الجزار الأمير يوسف إلى عكا، فأقام في ضيافته خمسة أشهر تمّ في أثنائها الاتفاق بينهما على أن يعود الأمير يوسف إلى حكم إمارة الشوف. ولّما علم الأمير بشير بذلك عزم على التخلص من قريبه، فراح يوغر من جديد صدر الجزار على الأمير وعلى مدبِّره الشيخ غندور الخوري، الذي كان قد وافاه إلى عكا. وفي حزيران ١٧٩٠، أمر الجزار بقتل الشيخ غندور ثم بشنق الأمير يوسف وكان يومئذ في الأربعين من عمره. وألقى في السجن خدم الأمير وحاشيته ومن معه من أعوانه[٥٦].

٦ ـ التحوُّل الاجتماعي في إمارة الشوف في عهد الأمير يوسف

كان الأمير يوسف أول أمير ماروني، من أصل سني، يتسلم الحكم في إمارة الدروز. وقد كان هذا التحول الاجتماعي في الإمارة هاماً ومصيرياً إلى درجة أنه رسم الملامح الأساسية للكيان الذي قام بعد ذلك في جبل لبنان.

وإدراك التحولات السياسية والاجتماعية في لبنان خلال القرن الثامن عشر يفرض علينا الإجابة بدقة عن السؤالين التاليين:

١ ـ لماذا اختير الشهابيون، دون سواهم، لخلافة المعنيين لحكم إمارة الشوف؟ وما هي النتائج السياسية والاجتماعية لهذا الاختيار؟

٢ ـ ما هي أسباب تنصّر الشهابيين، أمراء الشوف، دون سواهم من أمراء المقاطعات في بلاد الشام؟ وما هي النتائج السياسية والاجتماعية لهذا التنصّر؟

فيما يتعلق بالأمر الأول، يصعب الاقتناع بأن اختيار الأسرة الشهابية الآتية من وادي التيم، خلفاً للأسرة المعنية الحاكمة لإمارة الشوف، كان بفعل المصاهرة فحسب، فالشهابيون (القيسيون حزبياً كالمعنيين) هم غرباء عن الشوف اجتماعياً، إذ لا فروع فيه لهذه الأسرة، ومذهبياً وهم أسرة سنّية تختلف، مذهبياً، عن الأكثرية الدرزية والأقلية المارونية في هذه المنطقة، ولذا فهم يفتقرون إلى القاعدة الشعبية اللازمة للحكم في الإمارة كما يفتقرون أيضاً إلى القوة التي توفّر لحكمهم الثبات والاستمرار. ومن هنا اعتقادنا بأن السبب الأساسي لهذا الاختيار كان، بالإضافة إلى القرابة التي تربط الأمير الشهابي المختار بالأسرة المعنية، هو رغبة أعيان الشوف في إقامة توازن «عائلي» بين الأسر القيسية من جهة، وتوازن حزبي بين القيسيين واليمنيين من جهة أخرى. وكانت الغاية من هذا التوازن الحؤول دون وصول أية أسرة قيسية أو يمنية إلى سدّة الإمارة، وهي جميعها أسر متساوية إلى حد كبير قدراً وقوة ومالاً. ولا شك في أن ما رجّح هذا الاختيار لدى السلطة العليا في الآستانة هو موافقة والي صيدا ووالي دمشق عليه، بالإضافة إلى ما يمكن أن ينسب إلى الأمير حسين بن فخرالدين، أحد كبار الموظفين في بلاط السلطان، من استشارة نافذة.

أما فيما يتعلق بالأمر الثاني، فقد أتى الشهابيون ـ السنّة ـ إلى الشوف، وهم أقلية لا سند شعبياً لهم، لكي يحكموا إمارة عريقة ذات طابع درزي غالب، وأقلية مارونية نافذة إلا أنها ليست ذات قوة. فكان من الطبيعي أن يجد هؤلاء الحكام أنفسهم غرباء في مجتمع انقطعت صلتهم القربوية ـ أو النَسَبية ـ به بعد وفاة آخر المعنيين، ولم يعد يربطهم بذلك المجتمع إلا رابط حزبي قيسي لم يكن كافياً ليوفر لهم القوة اللازمة في محيط غني بالأسر التي تساويهم وجاهةً وتفوقهم عدداً وغنىً، بعكس أنسبائهم المعنيين الذين كانوا متجذّرين في أرض الشوف وعريقين في زعامته وبين عائلاته، وكانوا، بالإضافة إلى زعامتهم للحزب القيسي، قيّمين على الأسر الشوفية كلها، مما جعلهم في غنىً عن اللجوء إلى قوة خارجية منظمة. . .
وهكذا راح الأمراء الشهابيون، بعد نصف قرن فقط من حكمهم للشوف وعلى الرغم من انتصارهم في معركة عيندارة على خصومهم اليمنيين، عام ١٧١١، يندفعون، الواحد تلو

الآخر، لاعتناق المذهب الماروني. فهل كان ذلك بفعل الإيمان أم كان عملاً سياسياً قضت به أوضاعهم الخاصة والظروف الداخلية في إمارتهم؟ ومما لا شك فيه أن هناك أسباباً أخرى ساعدت على اتخاذ هذا القرار، بالإضافة إلى ما ذكرنا أعلاه، يمكن تلخيصها بما يلي:

أ ـ الدور الكبير الذي لعبه المدبرون الموارنة، الذين كانوا في بلاط الأمراء الشهابيين، في تحول هؤلاء الأمراء إلى المذهب الماروني، وانتقال الإمارة بالتالي من الدروز إلى الموارنة، نتيجة لما كان لهؤلاء المدبرين من سلطة أدبية كبيرة على الأمراء كباراً وصغاراً، إذ لم يكن المدبر «مجرد مشرف على تنظيم مداخيل الأمراء وثرواتهم وتعليم أبنائهم»، بل أضحى، في ظل الحكم الشهابي بالذات، يتمتع «بامتيازات سياسية واسعة، حتى بات يتحكم أخيراً بالأمير الشهابي نفسه»[٥٧].

ب ـ الدور الكبير الذي قامت به الرهبانية المارونية والزعامات المارونية والإرساليات الدينية الأجنبية في مساندة الأمراء الشهابيين المتنصّرين بهدف وصولهم إلى القيادة السياسية وتولّي شؤون الإمارة[٥٨].

جـ ـ وقد ساعد ذلك شعور الأمراء الشهابيين بالعزلة في محيط يكاد يكون غريباً عنهم، خاصةً وأنهم فقدوا السيطرة على المقاطعات المجاورة التي كانت تدخل في المدى الحيوي للإمارة في العهد المعني، مما جعلهم يشعرون بالحاجة إلى السند الشعبي اللازم لاستمرارهم في الحكم، وقد وجدوا هذا السند لدى موارنة جبل لبنان.

د ـ وللأسباب السياسية والاجتماعية المبينة أعلاه، يجدر إضافة عنصر الإيمان الديني الذي تجلى لدى الأمراء الشهابيين بتأثير اتصالهم اليومي والمباشر بأحبار الكنيسة المارونية. وكان هؤلاء الأمراء يحرصون، من جهة ثانية، على عدم التظاهر بانتمائهم الديني رغبة منهم في المحافظة على وحدة الصف لدى رعاياهم، والحؤول دون إعطاء السلطات العثمانية مبرراً للتدخل في شؤونهم.

٧ ـ الحزبيات والتحالفات الداخلية والإقليمية في عهد الأمير بشير الثاني

تسلّم الأمير بشير الثاني الكبير حكم الإمارة عام ١٧٨٨، وكان في الحادية والعشرين من عمره، وكان أبوه الأمير قاسم عمر قد نصّره على المذهب الماروني في عام ولادته سنة ١٧٦٧[٥٩]. وكان الأمير على قسط كبير من الدهاء والحنكة والذكاء والفطنة، مما أهّله للقيام بدور كبير في السياستين المحلية والإقليمية، وللتأثير على مسار السياسة في بلاد الشام.

لقد أمضى الأمير بشير في حكم الإمارة زهاء نصف قرن ونيف (١٧٨٨ ـ ١٨٤٠) لم ينقطع عنها سوى فترة وجيزة لا تتعدى السنوات القلائل. وكان خلال ممارسته الحكم، بارعاً

في الدهاء السياسي، يُقيم التحالفات الداخلية والإقليمية، عند الضرورة، ويقف على الحياد في المنازعات المحلية والإقليمية والدولية عندما يرى ذلك مناسباً، وينضم إلى حلف المحاربين عندما يتطلب الأمر موقفاً جريئاً. وكان في كل ذلك قادراً على التحرك والمناورة كأبرع ما يكون المناوِر. ولكن الفترة التي قضاها الأمير في الحكم خلال ولاية الجزار (١٧٨٨ ـ ١٨٠٤) كانت مشحونة بالقلاقل والاضطرابات، إذ كانت الحرب سجالاً بين الأمير وخصومه، وذلك بسبب المناورات التي كان الجزار يُمارسها تارةً مع الأمير وتارةً ضده، ولكنها كانت في كلا الحالين لمصلحة الجزار نفسه. وهذا ما حمل الأمير على عقد تحالفات مختلفة رَدَّ بواسطتها على مناورات الجزَّار هذه.

وكان الجزار ينقل خلعة الإمارة من أمير إلى أمير وفقاً لمزاجه ومصلحته، دون أي معيار، مّما جعل الأمير مضطراً في كثير من الأحيان إلى تغيير تحالفاته وفقاً لما يطرأ على أسلوب الجزار في ممارسة الحكم من تغيّرات.

وهكذا، رأينا الأمير يحالف الجزار نفسه لطرد سلفه الأمير يوسف من البلاد عام ١٧٨٨ وحتى مقتل هذا الأخير عام ١٧٩٠، ثم رأيناه معزولاً عن الإمارة للمرة الأولى من عام ١٧٩١ إلى عام ١٧٩٣، وللمرة الثانية عام ١٧٩٥، وللمرة الثالثة عام ١٧٩٩، وللمرة الرابعة من عام ١٧٩٩ إلى عام ١٨٠١.

ولم تستتب السلطة للأمير إلا بعد وفاة الجزَّار عام ١٨٠٤، فاستمر في الحكم دون انقطاع حتى ١٨٢١، عرف في أثنائها فترة من الاستقرار لم يعرفها أمير قبله في تلك الإمارة. فقد أقام بشير الثاني في هذه الفترة علاقات ود وتحالف مع ولاة عكا، وخاصة، مع سليمان باشا الذي خلف الجزار سنة ١٨٠٤، فقاتل إلى جانبه ضد الوهابيين حين هاجموا دمشق عام ١٨١٠، كما سانده ضد والي دمشق يوسف باشا في العام نفسه. وقد كافأه سليمان باشا بتوليته حكم الشوف وكسروان مدى الحياة، وبتولية ولديه الأمير قاسم على بلاد جبيل والأمير خليل على البقاع، وحليفه الأمير جهجاه الحرفوش على بعلبك، فدانت هذه البلاد للأمير الشهابي وامتد حكمه مباشرة أو بالواسطة من حدود دمشق شرقاً إلى حدود طرابلس شمالاً، وإلى البحر غرباً فحدود صيدا جنوباً. واستطاع الأمير بحنكته أن يجمع حوله أهل البلاد جميعاً من جنبلاطيين ويزبكيين. ولم يعرف أنه جابه، في خلال هذه الفترة، تمرداً أو عصياناً من أي فريق أو من أي حزب أو عائلة من أبناء البلاد.

واستمر التحالف قائماً بين الأمير ووالي عكا سليمان باشا حتى وفاة هذا الأخير عام ١٨١٩. واستمر هذا التحالف قوياً مع خلفه عبدالله باشا الخازندار فنصره على أعدائه وقاتل إلى جانبه في معارك عديدة منها معركة المزَّة عام ١٨٢١ ضد درويش باشا والي دمشق، وضد

مصطفى باشا، والي حلب، الذي هبَّ لنصرة زميله الدمشقي.

ولكن رياح الخصومات ما لبثت أن هبت على الأمير من داخل إمارته، حيث تمرَّد عليه نصارى الجبل وعقدوا ضده سنة ١٨٢١ «عامية انطلياس» الشهيرة. وعلى الرغم من أن هذه «العامية» لم تكن ضد الأمير بقدر ما كانت ضد حليفه عبدالله باشا الذي أرهق كاهل أبناء البلاد بالضرائب، فقد هزَّت مركز الأمير الشهابي وزعزعت سلطته. وفي العام نفسه (١٨٢١) انضم الشيخ بشير جنبلاط، حليف الأمير التقليدي، إلى والي دمشق مما أتاح لهذا الأخير أن يخلع بشيراً عن الإمارة ويمنعه من البقاء في الجبل ويولي مكانه نسيبه عباس أسعد شهاب. فاضطر الأمير للارتحال منفياً إلى مصر، وبقي لدى واليها محمد علي إلى أن توسط له عبدالله باشا، والي عكا، مع الباب العالي فعاد إلى الحكم سنة ١٨٢٢.

وقد أدت تلك الأزمة إلى انفصام عرى التحالف الذي استمر مدة طويلة بين الأمير بشير والشيخ بشير جنبلاط. وبلغ الخلاف بينهما ذروته عام ١٨٢٤، حين أعلن الشيخ بشير ومعه آل العماد الثورة على الأمير. ووقعت بين البشيرين معارك عنيفة في السمقانية وبقعاتا انتهت بهزيمة الشيخ بشير ولجوئه إلى حوران ثم إلى عكا مع حليفه الشيخ أمين العماد، حيث أمر عبدالله باشا سنة ١٨٢٥ «بشنقهما على بوابة عكا تنفيذاً لأمر محمد علي باشا حاكم مصر»[٦٠] واستجابةً لطلب بشير الثاني. وتجدر الإشارة إلى أن عبدالله باشا أرسل جنداً من عنده لمساعدة الأمير في حربه ضد الشيخ بشير، كما أن حليفه محمد علي باشا كان على استعداد لتجهيز عشرة آلاف جندي لينتقلوا بقيادة الأمير أمين بن الأمير بشير، «إلى بر الشام لأجل إسعاف والده»[٦١].

وهكذا توطَّدت العلاقات بين الأمير بشير ومحمد علي. وعندما بدأت الجيوش المصرية عام ١٨٣١ تزحف إلى بلاد الشام بقيادة إبراهيم باشا ابن محمد علي، انضم الأمير بشير بقواته إلى الجيش المصري، وشارك إلى جانبه في حصار عكا (تشرين الثاني ١٨٣١ ـ أيار ١٨٣٢)، وفي الدفاع عن طرابلس ضد هجوم قام به الجيش العثماني لاسترجاعها من الجيش المصري (آذار ١٨٣٢)، وفي احتلال دمشق (حزيران ١٨٣٢) وحمص (تموز ١٨٣٢). كما أسهم الأمير وجيشه في إخماد الثورات التي قامت ضد الحكم المصري في الشوف (نيسان ١٨٣٢) وفي صفد بفلسطين (تموز وآب ١٨٣٤)، وفي طرابلس وعكار (تموز ـ أيلول ١٨٣٤)، وفي بلاد النصيرية (آب ـ كانون الأول ١٨٣٤)، وفي عكار وبعلبك وحوران وبلاد بشارة (١٨٣٩)، كما أسهم إسهاماً فعالاً في مقاومة الثورة الكبرى التي عمَّت سنة ١٨٤٠ بلاد الشام ضد الحكم المصري، وغذّاها الباب العالي وبريطانيا بالمال والسلاح. وقد أدت هذه الثورة إلى خروج محمد علي نهائياً من بلاد الشام. وانسحاب الأمير بشير من الحكم بعد أن كان قد ربط مصيره بمصير عزيز مصر[٦٢]. ولعل أسوأ قرار اتخذه الأمير في تحالفه مع القائد

المصري، هو محاربة الدروز الثائرين في حوران ووادي التيم (١٨٣٨)، وجر النصارى إلى هذه الحرب بعد أن قدم لهم إبراهيم باشا ستة آلاف بندقية «أسلحة مؤبدة لهم ولذريتهم»[٦٣]. وقد حاول إبراهيم باشا دون نجاح، سنة ١٨٣٩، استرداد هذه الأسلحة من النصارى بعد أن أنهى ثورة الدروز، فكان تصرفه هذا دافعاً للمسيحيين وللدروز معاً للقيام بثورة عامة عليه عام ١٨٤٠.

وقد اعتبر المؤرخون أن وقوف الأمير ومعه نصارى الشوف والجبل إلى جانب المصريين في حربهم ضد الدروز سنة ١٨٣٨، من أهم الأسباب التي قادت البلاد، بعد عامين فقط على خروج إبراهيم باشا من بلاد الشام، إلى حرب طائفية مدمِّرة بين الدّروز والنصارى أنفسهم.

ولا بد من التوقف، في سيرة الأمير بشير، أمام الحدثين الهامين في سياسته الخارجية:

١ - الحدث الأول، هو علاقة الأمير ببونابرت في أثناء حصار هذا الأخير لعكا عام ١٧٩٩. فقد كان القائد الفرنسي يتوقع أن يجد لدى نصارى الجبل الدعم والعون العسكريين فور وصوله إلى الساحل الشامي. وفي هذا السياق كتب إلى الأمير بشير رسالة بتاريخ ٢٠ آذار ١٧٩٩ يدعوه فيها لمؤازرته في سعيه لاحتلال عكا وبلاد الشام، ويعلن عن نيته في أن يحقق «استقلال الأمة الدرزية» ويُخفف عنها «الجزية المفروضة عليها» ويُعيد إليها «مرفأ بيروت والمدن الأخرى التي هي بحاجة إليها لتؤمن حرية تجارتها واتساعها»، كما يُعلن عن رغبته في أن يحضر الأمير إليه شخصياً «في أقرب وقت ممكن» أو أن يرسل له من ينوب عنه للاجتماع به «أمام عكا»، ويطلب منه أن يعلن على رعاياه رغبته في أن يحملوا إلى جيشه «المؤن، وخصوصاً النبيذ والعرق» على أن تدفع أثمانها «بكل دقة»[٦٤].

توقف الأمير طويلاً عند رسالة القائد الفرنسي، فقد كان يرغب في قرارة نفسه بأن يُلبّي رغبات فرنسا التي تربطها بالموارنة علاقات قديمة يحلو لهم القول بأنها تعود إلى أيام الغزو الصليبي لبلاد الشام، ولكنه هاب في الوقت نفسه، غضب الباب العالي والجزّار الذي كان يُقارع الجيش الفرنسي عند أسوار عكا، فقرر أن يلتزم موقف الحياد في تعامله مع كل من الخصمين المتحاربين: الجزّار وبونابرت.

أجاب الأمير عن رسالة القائد الفرنسي مُعْرباً عن استعداده للاجتماع به، «بعد أن يستولي بجيشه على عكا»[٦٥]. وقد برّر موقفه هذا، حسب ما ذكره لامارتين في كتابه «رحلة إلى الشرق» بقوله: «على الرغم من رغبتي الحارة في الانضمام إلى الجنرال بونابرت، والكره العميق الذي أكنه للباشا (الجزار)، فليس باستطاعتي أن أتبنّى قضية الجيش الفرنسي، إذ إن الخمسة عشر أو العشرين ألف رجل الذين كان بإمكاني أن أُرسلهم إليه من الجبل لما

استطاعوا القيام بأي عمل يؤدّي إلى إنجاح الحصار. ولو نجح بونابرت باحتلال عكا، دون معونتي، لتمكّن من اجتياح الجبل بلا قتال واستقبله الدروز والمسيحيون بحرارة. وكنت فقدت في هذه الحال سلطتي على البلاد».

«ولو أنني ساعدت الجنرال بونابرت ولم نتمكن معاً من احتلال عكا، لانتقم الجزار مني بلا رحمة. ومن ينقذني منه عندئذ؟ وأية حماية أستطيع الحصول عليها؟ أمن فرنسا... وهي بعيدة جداً، وتُناصبها بريطانيا وأوروبا العداء، وتمزّقها الانقسامات والحرب الأهلية»[٦٦]. بهذه الحجج الواقعية فسر الأمير تلكّؤه عن مساعدة بونابرت. وقد تفهّم القائد الفرنسي هذا الموقف وأهدى الأمير، برهاناً منه على صداقته له، بندقية فخمة احتفظ بها الأمير كذكرى من القائد الكبير[٦٧]. إلا أن المؤرخ الفرنسي دومينيك شيفالييه يرى أن الكومودور البريطاني سدني سمث، صديق الأمير، هو الذي حمل هذا الأخير على الابتعاد عن بونابرت والامتناع عن تقديم المساعدة له[٦٨].

أما بشأن ما ورد عن لسان الأمير، حسب قول لامارتين، بأن الدروز والمسيحيين كانوا على استعداد لاستقبال الجنرال الفرنسي بحرارة في حال انتصاره، فيقول جوبلان: «كان الدروز يخشون انتصار الفرنسيين والمسيحيين. ولكن المتاولة، قدامى حلفاء ضاهر العمر، فقد ساعدوا بونابرت نكاية بالجزار. أما الموارنة فلم يجرؤوا على حمل السلاح إلى جانب الفرنسيين، بل اكتفوا بمدهم بالمؤونة في أثناء حصارهم لعكا، مظهرين بذلك تعاطفهم الحارّ معهم»[٦٩]. وهو رأي مشابه لرأي الأب لامنس[٧٠].

أما فيما يتعلق بإلحاح الجزار على بشير الثاني لمدّه بالجند بغية فك الحصار عن عكا، فيقول المؤرخ الفرنسي بورون أن الأمير اعتذر عن تلبية الطلب بقوله: «إن لقوتي حدوداً. وإن رعاياي لن يطيعوني إذا ما قدتهم للقتال ضد الفرنسيين»[٧١]. فسكت الجزار وكظم غيظه من الأمير.

ومما لا شك فيه أن بشيراً الثاني كان واقعيّاً في موقفه السلبي من بونابرت، واكتفى بالتغاضي عن إقدام بعض أبناء الجبل على إمداد الجيش الفرنسي ببعض المواد الغذائية والعرق والنبيذ، واعتبر ذلك عملاً فرديّاً وتجاريّاً.

ولما لمس الأمير أن حظوظ بونابرت باتت عاثرة، حاول التقرّب من الجزّار، وفتح أبواب بلاده للجيش العثماني القادم، برئاسة الصدر الأعظم يوسف باشا، لفك الحصار عن عكا وتحرير مصر من الاحتلال الفرنسي، فقدّم له ما استطاع من خيل ومؤونة ووضع بتصرّفه «أهراء الحنطة في بعلبك والبقاع». وقد كافأه الصدر الأعظم على موقفه فأصدر فرماناً بتعيينه حاكماً على «جبل الدروز ووادي التيم وبلاد بعلبك والبقاع وجبل عامل ومنطقة جبيل»[٧٢].

ولم يدم حكم الأمير على هذه المناطق طويلاً، إذ أقدم الجزّار، بعد انسحاب بونابرت من أمام عكا سنة ١٧٩٩، على عزل الأمير، متحدياً بذلك أوامر الصدر الأعظم بالذات.

٢ - أما الحدث الثاني الذي كان له أثر بعيد في حياة الأمير بشير السياسية، فهو تحالفه مع محمد علي، حاكم مصر، ذلك التحالف الذي ظلّ قائماً منذ دخول الجيش المصري إلى بلاد الشام سنة ١٨٣١ بقيادة إبراهيم باشا ابن محمد علي، إلى حين خروجه منها سنة ١٨٤٠. والتساؤل الذي يتبادر إلى الأذهان في هذا المجال هو التالي: لماذا بادر الأمير بشير، وهو العليم في شؤون السياسة، إلى المغامرة بمستقبله في تحالف مصيري مع محمد علي، الثائر على السلطنة والطامح إلى بناء مجد خاص به؟ أوَلم يكن تحالفه مع باشا مصر مغامرة غير محمودة النتائج؟

يبدو للكثيرين أن حسابات الأمير لم تكن مغلوطة. فقد كان يعتقد أنه يراهن على الحصان الرابح. وما انتصارات إبراهيم باشا الباهرة في عكا وعلى الجيش العثماني في طرابلس وحمص وحماه وحلب وقونية ونصيبين إلا تأكيد لسلامة وجهة نظره.

ولكن خطأ الأمير يكمن في اعتقاده بأن الدول الكبرى غير جادة في نصرة السلطان، وأن فرنسا لن تترك محمد علي فريسة للسياسة البريطانية.

وهكذا خسر محمد علي معركة سوريا بعد التحالف الرباعي ضده في معاهدة لندن في ١٥ تموز ١٨٤٠، وعاد مهزوماً إلى مصر، وخسر الأمير بشير إمارة الجبل ونُقل منفيّاً إلى مالطة في السنة نفسها، ثم إلى الآستانة حيث وافته المنية سنة ١٨٥٠م عن عمر يناهز الثالثة والثمانين.

ويبقى السؤال الذي لا بد منه: هل كان الأمير بشير قويّاً، عسكريّاً وسياسيّاً، إلى الحد الذي يجعل كلاًّ من بونابرت والجزّار ومحمد علي يتطلع إلى التحالف معه؟

من الوجهة العسكرية، لم يخرج الأمير، في تنظيمه لجيشه، عن تقاليد الإقطاع التي كانت سائدة في عصره. ومهما قيل عن قوة الأمير العسكرية، فما يمكن تأكيده هو أنه لم يشكّل جيشاً نظاميّاً بالمعنى المألوف للجيوش، ولم يكن يحتفظ لديه، من الجند النظامي، بأكثر من ألف نفر، نصفهم من الخيالة، والنصف الآخر من المشاة[٧٣]، إلا أن الأمير كان يعتمد، في حروبه من جهة على رجال الإقطاع في إمارته، ومن جهة ثانية على حلفائه وأنصاره في المقاطعات الأخرى وخاصة جبل لبنان ووادي التيم والبقاع، ومن جهة ثالثة على الوالي العثماني إذا كان إلى جانبه. وكان هؤلاء خليطاً من أبناء البلاد ومن الهوارة والأرناؤوط والمغاربة والعرب وبعض السكمان[٧٤].

ورغم أن الأمير لم ينشىء جيشاً نظاميّاً لإمارته إلا أنه لم يهمل الشأن العسكري في نظام

حكمه، خاصّة وأنه، منذ تسلمه الحكم سنة ١٧٨٨م حتى خروجه منه عام ١٨٤٠م، ظلّ في حروب مستمرة مع خصومه داخل الإمارة وخارجها. لذا، فقد كان صارماً في مطالبته رعاياه بوجوب الالتزام، التزاماً تامّاً، بالموجبات العسكرية التي يفرضها الإقطاع عليهم، سواء أكانوا مقاطعجيين أم رعايا عاديين. وكان، ككل قائد مدرك لمسؤولياته القيادية، يسهر على تطبيق تعليماته وتنفيذ أوامره بحذافيرها، وغالباً ما كان يشرف بنفسه على ذلك، إذ كثيراً ما كان يستعرض رجاله قبل القتال، قادة ومقاتلين على السواء[٧٥]، ليتأكد من نوعية أسلحتهم ومستوى استعدادهم. وكان يستنفرهم جميعاً، أو يستنفر قسماً منهم، حسب الضرورات القتالية، وحسب حجم العدو وقرب المعركة.

أما القوات التي كان في وسع الأمير أن يعدّها للقتال فقد قدّرها بعض المؤرخين بنحو ٤٠ ألف مقاتل[٧٦] مسلحين بالبنادق والرماح والسيوف والغدارات والطبنجات والمدافع. وكان في صفوف مقاتلي الأمير عدد كبير من الخيالة[٧٧].

أما من الناحية السياسية، فقد سبق وقدمنا نماذج عن ممارسة الأمير في الحكم، سواء في الشؤون الداخلية أو في السياسة الإقليمية، مما يؤكّد المستوى الرفيع لأدائه السياسي، الأمر الذي جعله في تلك الحقبة، محط أنظار رجال الدولة والملوك والولاة الطامحين للتحالف معه.

لقد استجمع الأمير في شخصيته من صفات الزعامة والقيادة ما جعله أهلاً لهما معاً، فقد عرف بالذكاء والحنكة والدهاء والحكمة وبعد النظر والفطنة، بالإضافة إلى الهيبة وقوة الشخصية والقدرة على تقييم الأمور تقييماً سليماً وعلى تجنّب المخاطر وعلى التروّي في اتخاذ القرار وعدم المغامرة إلا إذا كانت مأمونة العواقب، وعلى عدم الانحياز إلى فريق ما إلا إذا ضمن الفوز له، كما أنه كان يتحاشى أن يقف إلى جانب الضعيف والمهزوم. ولا نظن أن تحالفه مع عزيز مصر كان نوعاً من المغامرة، فقد كان يعتقد اعتقاداً راسخاً أنه اختار الجانب الأقوى والأضمن للنصر.

ولكن حسابات السياسة مرهونة بالظروف وبتطور مصالح الدول الكبرى. ولما ربط الأمير بشير مصيره بمصير محمد علي، فإنه قيّد عمله السياسي وحكم على نفسه بالعزلة. وشاءت الظروف أن الحصان الرابح الذي راهن عليه في مرحلة السباق الأولى كبا في المرحلة الأخيرة، فخسر الرهان وخسر حكم الإمارة، بعد أن رفض التخلي عن حليفه محمد علي والعودة إلى حظيرة السلطان[٧٨].

ولعلّ من المفيد أن نورد هنا رأياً في الأمير لرستلهوبر، يرسم خلاله شخصية الأمير الشهابي السياسية إذ قال: «كان الأمير بشير تارة شرساً وطوراً مرناً، تارة فظاً وطوراً ماكراً، إلا أنه كان دائماً حذراً، وغالباً ما كان قليل التردد»، واستطرد في مكان آخر: «كان الأمير

بشير يمثل الصورة الكاملة للحاكم الشرقي الذي يفرض الاحترام بمهارته وأبهته»[٧٩].

لقد وصف أوجين بوريه نهاية الأمير بقوله: «لم يقدّر أرباب الحلف الرباعي سنة ١٨٤٠م، الأمير حق قدره، فألقوه جانباً كممثل انتهى دوره أو كعجوز استهلكته السنون»[٨٠].

٨ ـ الأمير بشير الثالث ونهاية الحكم الشهابي

في التاسع من تشرين الأول عام ١٨٤٠م تسلم الأمير بشير (الثالث) الفرمان السلطاني الذي عُيّن بموجبه أميراً على «قبائل الدروز» أو «عشائر الدروز»[٨١]. وتضمن الفرمان أيضاً القرار بعزل الأمير بشير الثاني من الحكم. وكان عرابا الأمير الجديد المستر ريتشارد وود والسير بولدوين ووكر، وهما إنكليزيان، قد حملا صورة الفرمان السلطاني وراحا يقتفيان أثر الأمير بشير الذي كان على رأس القوات التي تطارد فلول المصريين في الجبل، فلحقا به في ميروبا حيث زفّا إليه بشرى تعيينه أميراً على البلاد[٨٢].

استقر بشير الثالث في بعبدا وقد اتخذها مقراً لإمارته. وكان هذا الأمير ضعيف الشخصية، عاجزاً عن مواجهة الظروف الصعبة التي تمر بها الإمارة، مما جعله طيّعاً للسياسة البريطانية وخاضعاً لنفوذ ممثليها في سوريا ولا سيما ريتشارد وود، قنصلها العام في بيروت[٨٣].

انتدب هذا الأخير أحد أعوانه من آل مسك ليقيم في بعبدا كمستشار لدى الأمير، فتولى فعلاً إدارة البلاد، وكان بشير الثالث لا يقضي أمراً إلا بعد الرجوع إليه[٨٤].

ولعلّ من أبرز أخطاء الأمير في إدارة شؤون الحكم، وفي تلك الظروف الصعبة، سوء معاملته زعماء الدروز ولا سيما أولئك الذين كان سلفه بشير الثاني قد نفاهم إلى مصر وعلى رأسهم نعمان جنبلاط وعبدالسلام وخطار العماد، وناصيف النكدي وولده عباس وغيرهم. ولما عاد هؤلاء إلى لبنان، بعد زوال الحكم المصري، ونفي الأمير بشير الثاني إلى مالطة، أساء استقبالهم ورفض تلبية مطالبهم باستعادة حقوقهم الإقطاعية التي كان سلفه الشهابي الكبير قد انتزعها منهم بتأييد من محمد علي. وما لبث بشير الثالث أن اعتقل بعضهم وجرّد بعضهم الآخر مما كان قد تبقى له من امتيازات[٨٥]. ومما زاد الأمر تعقيداً أن زعماء الموارنة رفضوا التنازل عن الامتيازات التي كان بشير الثاني قد أغدقها عليهم، على حساب أخصامه الدروز.

هذه المواقف السلبية حملت زعماء الدروز على إشعال الثورة ضد الأمير، فهاجموا دير القمر في ١٣ تشرين الأول ١٨٤١، ولم ينجُ بشير الثالث منها إلا بحماية القنصلية البريطانية. وشد الموارنة أزر أميرهم. وما لبث الخصام الدرزي ـ الشهابي، الذي كان ذا وجه سياسي يتعلق

بامتيازات إقطاعية، أن انقلب إلى فتنة طائفية بين الدروز والموارنة. وقد استغل العثمانيون هذه الفتنة، وكانوا قد ساعدوا على إشعالها، فأصدر والي صيدا فرماناً في ١٣ كانون الثاني ١٨٤٢م بعزل بشير الثالث وإنهاء الحكم الشهابي في الجبل[٨٦].

غادر الأمير قصره في بعبدا إلى الآستانة ليقيم فيها لاجئاً. ولكنه ما لبث أن آثر العودة إليه، ليلقى مصرعه على يد أخصامه الدروز (أو الجنود العثمانيين) في أثناء الحرب الأهلية التي عصفت بالجبل سنة ١٨٦٠، وكان قد ناهز الخامسة والثمانين من عمره[٨٧].

٩ ـ علاقات الإمارة الشهابية بالمقاطعات المتاخمة للجبل

كان يتاخم الإمارة الشهابية في الجبل المقاطعات التالية:

ـ سنجقية طرابلس، شمالاً، ومن ضمنها جبل لبنان الشمالي، وكانت تابعة لباشوية طرابلس.

ـ مقاطعة البقاع، شرقاً، وكانت تابعة لولاية دمشق.

ـ إمارة وادي التّيم، شرقاً ـ جنوباً، وكانت تابعة أيضاً لولاية دمشق.

ـ مقاطعة جبل عامل، جنوباً، وكانت تابعة لولاية عكا.

وفيما يلي لمحة عن علاقات الإمارة بهذه المقاطعات.

أ ـ سنجقية طرابلس

ما أن تسلم الشهابيون حكم إمارة الشوف، أو جبل الدروز سنة ١٦٩٧ حتى بدأ نوع من التعاون السياسي بينهم وبين الأسر الإقطاعية في جبل لبنان. واشتدت أواصر هذا التعاون مع الموارنة حين تنصّر الشهابيون وأصبح بنتيجته موارنة الجبل عامة من رعاياهم. وقد اختار الأمراء رجال الإقطاع في المناطق، من العائلات المارونية الكبيرة سواء بمبادرة منهم أو بالتنسيق مع والي طرابلس. وقد برز هذا التعامل بشكله الطائفي في عهد الأمير يوسف (١٧٧١ ـ ١٧٨٨).

وكانت إمارة الشوف تضمّ، في هذه الفترة، ما سمّي «بمعاملة صيدا» أي البلدان الممتدة من نهر الأولي جنوباً إلى وادي المعاملتين (أو جسر المعاملتين) شمالاً، وكانت دير القمر[٨٨] قاعدة هذه المعاملة التي كان يحكمها أمير الجبل (جبل الشوف أو جبل الدروز) معنيّاً كان أم شهابيّاً. وكان والي صيدا مرجعه الرسمي لدى السلطات العثمانية. أما جبل لبنان، فكان يضم ما سمي «بمعاملة طرابلس» أي البلدان الممتدة من وادي المعاملتين جنوباً، حتى المرتفعات الواقعة شرق طرابلس، شمالاً، وكانت جبيل قاعدة هذه المعاملة التي كان يحكمها

مقدمون ومشايخ يعيّنهم والي طرابلس[٨٩]. وقد تم توحيد هاتين المعاملتين تحت حكم الأمير يوسف الشهابي عام ١٧٧١.

لم يتبدل هذا الوضع في عهد الأمير بشير الثاني الذي حكم «الجبلين» معاً[٩٠]، جبل الدروز وجبل لبنان، محتفظاً في الوقت نفسه، بلقبه «أمير الدروز». وهكذا اتسعت رقعة الإمارة الشهابية حتى أصبحت تمتد من حدود صيدا إلى ضواحي مدينة طرابلس طولاً، وعرضاً من الدامور إلى رأس الجبل الذي يفصله عن أرض البقاع[٩١].

ويحدد هنري غيز، قنصل فرنسا ببيروت في تلك الحقبة، في الكتاب الذي وضعه عام ١٨٤٢، إقطاعات الإمارة الشهابية وحكّامها قبل أحداث ١٨٤٢ الطائفية، على الوجه التالي:

- جبة بشري: الشيخ جرجس، بونار (؟).
- الزاوية: آل الضاهر.
- الكورة: الأمير خليل ابن الأمير بشير الثاني.
- البترون وجبيل: الأمير أمين ابن الأمير بشير الثاني.
- كسروان: الأمير عبدالله شهاب.
- المتن: الأمراء من آل أبي اللمع.
- العرقوب: الأمير قاسم شهاب وآل عماد.
- الجرد: آل عبد الملك.
- الغرب الفوقاني: آل تلحوق.
- الغرب التحتاني: آل شهاب وآل أرسلان.
- الشوف: الأمير خليل شهاب وآل جنبلاط.
- إقليما البلّان والتفاح وجبل الريحان: إقطاعات تخص المتاولة إلا أن أمراء الدروز استولوا عليها بتشجيع من الجزّار[٩٢].

ويصعب إثبات ما قاله غيز حول ضم إقطاعات المتاولة إلى الإمارة الشهابية، وإن كان الشهابيون قد حكموها من حين إلى آخر. غير أن المؤكد هو ذلك الارتباط الإداري والسياسي بين جبل الدروز وجبل لبنان الذي استمر طوال عهد الأمير بشير الثاني وخلفه الأمير بشير الثالث. إلا أن هذا الارتباط انتهى بانتهاء الإمارة الشهابية سنة ١٨٤٢.

وبينما كان جبل الدروز وجبل لبنان يشكلان، في هذه الفترة من العهد الشهابي، جناحي الإمارة الشهابية وكانت دير القمر مركزها الرئيسي والذي نُقل فيما بعد إلى بيت الدين، كانت باقي المقاطعات (وادي التيم وجبل عامل والبقاع وطرابلس) تشهد انفصالاً يكاد

يكون تاماً عن هذه الإمارة. وعلى الرغم من أن إبراهيم باشا قد منح الأمير بشيراً سلطة كاملة على إمارته وعلى المقاطعات الممتدة من طرابلس إلى صور ومن البقاع، إلى وادي التيم[٩٣]، فإن هذه السلطة لم تدم أكثر من دوام سلطة إبراهيم باشا نفسه على بلاد الشام، حيث عادت سلطة بشير الثالث لتنحصر، بعد ذلك، في إمارته، جبل الدروز دون غيرها[٩٤].

ب - مقاطعة البقاع

كانت منطقة البقاع خاضعة بكاملها إلى ولاة دمشق الذين كانوا يقيمون عليها حكّاماً ومتسلمين من قبلهم، وغالباً ما كان المعنيون، وبعدهم الشهابيون، يطمعون في التزامها نظراً لما كانت تضم من المزارع والقرى والدساكر، التي كانت ملكاً لرعاياهم من أهل الجبل. وقد تمكّنوا من التزامها في كثير من الفترات. ففي العام ١٧٤٨ تولى هذه المقاطعة الأمير ملحم الشهابي، أمير الشوف، بأمر من والي دمشق، أسعد باشا العظم، فأوكل شؤونها إلى أخويه أحمد ومنصور. وفي العام ١٧٧١ تسلّم الأمير يوسف الشهابي بدوره حكم البقاع، وظل ملتزماً لها حتى أمر الجزار برفع يده عنها وعن بلاد الشوف العام ١٧٨٨. وفي العام ١٨١٠ عين سليمان باشا، والي دمشق، الأمير خليلاً ابن الأمير بشير، حاكماً على مقاطعة البقاع. وظلت هذه المقاطعة في عهدة الأمير الشهابي حتى العام ١٨٢١ حيث انتزعها منه درويش باشا والي دمشق، إلا أن الأمير بشيراً لم يستسلم لقرار الوالي وراح يهاجم بجنده حكّامها المعينين من قبله مصرّاً على المطالبة بأن تعاد تلك المنطقة إليه، وأن تسلّم بعلبك إلى واحد من آل حرفوش يختاره الأمير بنفسه[٩٥].

وظل الصراع مستمراً بين الأمير والوالي حتى العام ١٨٣١ حيث آلت مقاطعة البقاع بكاملها إلى الشهابي وبقيت لديه طوال الحكم المصري.

وكانت هذه المقاطعة تتضمن إقطاعاً هاماً يشمل منطقة بعلبك توالى عليه ردحاً طويلاً من الزمن الأمراء المتاولة من آل حرفوش.

جـ - إمارة وادي التيم

كان وادي التيم مقسّماً إلى منطقتين: وادي التيم الأعلى أو الشمالي ومركزه راشيا، ووادي التيم الأدنى أو الجنوبي ومركزه حاصبيا. وقد تولى الشهابيون حكم هاتين المنطقتين طوال العهدين المعني والشهابي في بلاد الشوف.

وكانت علاقة أمراء وادي التيم بأنسبائهم الشهابيين في الشوف تراوح بين التعاون والتخاصم، وفقاً للظروف. وغالباً ما حرص شهابيُو وادي التيم على إقامة تحالف مع

شهابيي جبل الدروز دون أن يتّحدوا إدارياً بهم. أما الخصام فكان في أكثر الأحيان نتيجة النزاعات التي كثيراً ما وقعت بين أمراء حاصبيا وراشيا، فإذا تحالف أحد من هؤلاء مع أنسبائه أمراء الشوف، عمد الفريق الآخر إلى التحالف مع خصومهم على الرغم من أواصر القربى التي تربط بين فروع الأسرة الواحدة.

د - مقاطعة جبل عامل

وكما كان المعنيون والشهابيون يطمحون إلى حكم البقاع والتزامه من ولاة دمشق، كانوا يطمحون أيضاً إلى حكم جبل عامل والتزامه من ولاة عكا. ولكن المقاومة التي كان يبديها مشايخ الجبل ضد الشهابيين، جعلت تلك المنطقة في حال ثورة وعصيان شبه دائمين على أمراء الشوف. وقد عمد هؤلاء إلى العنف لتثبيت حكمهم فيها الذي لم يكن، على الرغم من وسائل الشدة، حكماً مستقراً.

وقد أدّى ذلك إلى تقليص دور الشهابيين في تلك المنطقة، وإلى معاونة ولاة صيدا أو عكا في جباية الضرائب المترتبة على العامليين حين يمتنع هؤلاء عن دفعها. وهكذا نرى بشيراً الأول، بعد عام واحد من توليه الحكم، أي سنة ١٦٩٨، يلبي دعوة أرسلان باشا المطرجي، والي صيدا، ويزحف على جبل عامل بجيش قوامه ثمانية آلاف مقاتل ليخضع أحد زعمائه، الشيخ مشرف بن علي الصغير الذي كان قد خرج على الوالي، فينتصر عليه ويسوقه مع أخيه إلى أرسلان باشا. وكانت مكافأة الأمير لقاء ذلك، إطلاق يده في أقاليم جبل عامل (بلاد بشارة والشقيف والشومر والتفاح).

وحين تولّى الأمير حيدر شهاب شؤون الإمارة سعى سنة ١٧٠٨ إلى السيطرة على جبل عامل. وتمكن بمال وفير من التزام تلك المنطقة من والي صيدا. إلا أن العامليين رفضوا الخضوع له، فزحف عليهم بجيش كبير واحتل الجبل بالقوة بعد أن فرّ منه آل الصغير وحلفاؤهم. ونصب الأمير حيدر متسلّماً عليه أحد أعوانه الشيخ محمود أبو هرموش.

ولم تكن الحال بين الشهابيين والعامليين، في عهد الأمير ملحم، بأفضل منها في عهد سلفه الأمير حيدر. ففي العام ١٧٣٢، طلب الأمير من سعدالدين باشا العظم، والي صيدا، أن يقطعه بلاد بشارة، وكان زعماؤها من آل الصغير، قد خرجوا على الوالي وامتنعوا عن أداء الأموال الأميرية، فأقطعه تلك المنطقة. إثرها قام الأمير ملحم بحملة على هذه البلاد فنازل زعماءها في بلدة يارون العام ١٧٣٤ وهزمهم، وفرّ آل الصغير إلى القنيطرة.

وفي العام ١٧٤٣، خرج المناكرة والصعبية على الوالي سليمان باشا العظم، والي صيدا، فأرسل الأمير ملحماً الشهابي لتأديبهم، فقدم إليهم بخمسة عشر ألف مقاتل، فنازلهم في قرية

أنصار، وقبض على مشايخهم وسلمهم إلى الوالي وعاد إلى عاصمته دير القمر[٩٦].

وفي العام ١٧٤٩ اعتدى المناكرة على إقليم جزين، وكان داخلاً في حكم الجنبلاطيين حلفاء الأمير ملحم، فجرّد الأمير عليهم حملة وقاتلهم في جباع الحلاوة وفتك بهم[٩٧].

لم تعرف العلاقات بين العامليين والشهابيين هدوءاً واستقراراً إلا في عهد الأميرين أحمد ومنصور (١٧٥٤ - ١٧٦٣). وطوال حكم الأمير منصور منفرداً (١٧٦٣ - ١٧٧١) ونتيجة انشغاله في الصراعات الداخلية في الإمارة، أتيح للعامليين أن ينعموا بنوع من الاستقلال الذاتي والتصرّف الحرّ. إلا أن ذلك لم يمنعهم من التحسب واليقظة. وهذا ما حدا بزعيمهم الشيخ ناصيف النصار إلى عقد تحالف مع الشيخ ضاهر العمر صاحب عكا، وعلي بك الكبير حاكم مصر، وحمل العامليين على المشاركة في القتال إلى جانب حليفيهم ضد العثمانيين وحليفهم الأمير يوسف شهاب. وقد أدّت هزيمة العثمانيين وحليفهم الشهابي إلى قيام تحالف جديد بين العامليين والشهابيين وضاهر العمر ظلّ قائماً حتى وفاة هذا الأخير العام ١٧٧٥.

ولما تولّى الجزّار ولاية صيدا بعد ضاهر، أدخل جبل عامل في دائرة سلطته المباشرة بعد أن قضى على خصومه في معركة يارون العام ١٧٨١ حيث قتل الشيخ ناصيف النصار مع عدد كبير من رجاله وأعوانه[٩٨].

ولما توفي الجزّار عام ١٨٠٤، عاد جبل عامل إلى دائرة اهتمامات الأمراء الشهابيين، إلّا أن الثورة التي قامت في هذا الجبل وفي بلاد صفد، دعت الولاة الذين خلفوا الجزّار للاهتمام بشؤونه، مما أبعده عن متناول يد الشهابيين، ولما خلف سليمان باشا الجزّار في ولاية عكا، سنة ١٨٠٤، كان العامليون يقومون مع الصفديين بحرب عصابات ضد الدولة العثمانية بقيادة زعيمهم الشيخ فارس بن ناصيف النصار. فاضطر سليمان إلى عقد اتفاق معهم اعترف لهم فيه بنوع من الحكم الذاتي لجبل عامل، الأمر الذي لم يحصلوا عليه طوال حكم الجزّار[٩٩]. وقد بقي هذا الاتفاق قائماً حتى ولاية عبدالله باشا على عكا، حيث عقد الوالي الجديد، العام ١٨٢١، اتفاقاً جديداً مع مشايخ جبل عامل، أعاد إليهم، بموجبه، حكم بلادهم كما كان في السابق. وظلّ هذا الاتفاق ساري المفعول إلى حين احتلال إبراهيم باشا لبلاد الشام سنة ١٨٣٢، فدخل جبل عامل عندئذ في الحكم المصري الذي ألحقه بالإمارة الشهابية.

وكان إلحاق جبل عامل بهذه الإمارة أحد أهم الأسباب التي دعت العامليين للاشتراك في الثورة التي قامت سنة ١٨٤٠ على المصريين وعلى حليفهم الأمير بشير الثاني الكبير.

١٠ ـ الحياة الفكرية والثقافية إبان الامارة الشهابية:

قام اللبنانيون في العهد الشهابي بدور رائد في الحركة الفكرية والثقافية فنهضوا بها وأغنوا التراث العربي واللغة العربية بروائع نتاجهم في شتى حقول العلوم الانسانية. وقد ساعد على نهوض هذه الحركة وازدهارها، انتشار المدارس في الجبل وبيروت ومدن الساحل سواء عن طريق الإرساليات الأجنبية، الكاثوليكية والإنجيلية، أو المدارس الوطنية الدينية التي كان يشرف عليها أحبار ورهبان الكنائس الشرقية ولا سيما بعد مجمع اللويزة سنة ١٧٣٦ الذي خص التعليم بباب كامل في مقرراته، أو علماء المسلمين ولا سيما في بيروت وطرابلس وصيدا وحواضر جبل عاملة، كما شارك في هذه النهضة كبار رجال الفكر والأدب أمثال بطرس البستاني وناصيف اليازجي وغيرهما(*).

وقد رافق هذه الحركة الفكرية نشاط كبير في الطباعة والنشر تميّز به لبنان عن سائر الدول العربية. وكان هذا النشاط قد بدأ في العهد المعني، ولكنه عرف نمواً متزايداً خلال العهد الشهابي. ومن أبرز المطابع التي ازدهرت طوال تلك الحقبة مطبعة عبدالله زاخر التي أنشأها في دير مار يوحنا الصايغ في الخنشارة سنة ١٧٣٤ بمساعدة الآباء اليسوعيين. وقد امتازت هذه المطبعة بنشر كتب عديدة «حسنة الطبع محكمة العمل أقر العلماء بفضل أصحابها»(١٠٠). وبعد إنشاء هذه المطبعة بسنوات، أنشأ نقولا الجبيلي مطبعة أرثوذكسية في بيروت(١٠١) وتبعتها مطابع أخرى في أنحاء الجبل ومدن الساحل كان أبرزها المطبعة الأميركية التي نقلت من مالطة إلى بيروت سنة ١٨٣٤ وتبعتها سنة ١٨٤٨ مطبعة الآباء اليسوعيين في بيروت.

وكانت هذه المطابع متنوعة الانتاج في منشوراتها وكتبها وإن كان يغلب على معظمها الطابع الديني، كما كانت تطبع باللغات العربية والسريانية والفرنسية والإنكليزية والإيطالية وغيرها من اللغات الأجنبية(*).

ولئن كانت الحركة الفكرية والثقافية قد ازدهرت في لبنان منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلا أن جذور تلك النهضة تعود إلى ما قبل ذلك بأجيال أي إلى العهد المعني أيام فخرالدين الثاني الكبير وإلى الحقبة الشهابية ولا سيما في عهد الأمير بشير الثاني. فقد تميز عهد هذا الشهابي الكبير بانفتاح على الثقافة والعلم اقتداء بكبار السلاطين والأمراء وبحليفه المصري محمد علي باشا، فقرب إليه أهل القلم وجعل من بلاطه في دير القمر ثم في بيت الدين محور الحركة الفكرية والأدبية في لبنان(١٠٢) وملتقى رجال العلم والأدباء والشعراء أمثال الشاعر نقولا الترك (١٧٦٣ ـ ١٨٢٨) صاحب «تاريخ نابوليون» و«تاريخ أحمد باشا الجزار»،

(*) راجع البحث الخاص بهذا الموضوع صفحة ٤٧٩ ـ ٥١١.

والشاعر بطرس كرامة (١٧٧٤ ـ ١٨٥١) صاحب «سجع الحمامة»، والمؤرخ حيدر أحمد الشهابي (١٧٦١ ـ ١٨٣٥) صاحب «الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان»، والشاعر أمين الجندي (١٧٥٦ ـ ١٨٤٠) صاحب «المنظومات»، وكاتب الأمير ناصيف اليازجي (١٨٠٠ ـ ١٨٧١) صاحب «طوق الحمامة» و«مجمع البحرين» والراهب حنانيا المنير (١٧٥٧ ـ ١٨٢٠) صاحب «تاريخ الرهبانية الشويرية».

١١ ـ النشاط الاقتصادي في جبل لبنان في العهد الشهابي

لم تكن طبيعة لبنان الجبلية لتساعد على نمو اقتصاد غني يقوم على زراعات متنوعة وصناعات تجارية واستهلاكية. فقد كان انتاجه الزراعي ضحية فقر التربة وتقلبات الطقس والجفاف فانحصر بالزراعات التي لا تتطلّب أرضاً غنية ورياً مستمراً كزراعة الزيتون والكرمة والتبغ والتوت.

وقد أدى ضعف الانتاج الزراعي وقلة المواد الأولية إلى عدم قيام صناعة في البلاد، فاقتصرت على الأعمال الحرفية المحدودة الانتاج، ولا سيما الحرير الذي بقي ردحاً طويلاً من الزمن من أبرز انتاج الجبل اللبناني لجودته ونعومته، ومن أهم مواد التصدير للخارج ولا سيما إلى فرنسا وبريطانيا. وتثبت الإحصاءات الرسمية الصادرة عن مرافىء بيروت وصيدا وطرابلس أهمية هذا الانتاج واستمراريته منذ القرن السادس عشر حتى مطلع الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤(١٠٣).

وزاد في الأوضاع الاقتصادية حرجاً افتقار الجبل اللبناني إلى مرافىء ذات أحواض صالحة لاستقبال السفن الكبيرة مما حد من الحركة التجارية فيه والتي انحصرت آنئذ في مرافىء صيدا وبيروت وطرابلس.

وإذا كان جبل لبنان منفصلاً إدارياً خلال العهود السابقة عن مناطق الساحل والبقاع وجبل عاملة ووادي التيم وبلاد عكار، إلا أن هذه المناطق كانت تشكل جميعها وحدة اقتصادية متنامة ومتكاملة. ولذا لا يستطيع المؤرخ أن يبحث في اقتصاد الجبل خلال عهود الامارة الشهابية إلا في إطار الوضع الاقتصادي العام للمناطق اللبنانية داخل الجبل وخارجه. كما أن العهد الشهابي كان يعتبر، من الناحية الاقتصادية، استمراراً للعهد المعني الذي سبقه، ومنطلقاً لعهد المتصرفية الذي تلاه. والأبحاث التي يتضمنها هذا الكتاب عن النشاط الاقتصادي في مختلف حقول الانتاج الزراعي والصناعي والحرفي وحول الحركة التجارية، توضح تلك النشاطات في العهود المتلاحقة، ووحدتها واستمراريتها حيث كان العهد الشهابي الحلقة الوسطى فيها والأبرز في تاريخ لبنان الحديث.

ياسين سويد

هوامش الفصل التاسع:

(١) كان الأمير بشير بن الأمير حسين، أمير راشيا وكبير الأسرة الشهابية، ابناً لأخت الأمير أحمد المعني، المتوفى. كما كان الأمير موسى، أمير حاصبيا، زوجاً لابنة الأمير أحمد المذكور.

(٢) الشدياق، طنوس، أخبار الأعيان في جبل لبنان، ج٢: ٣١١، والشهابي، الأمير حيدر أحمد، تاريخه، ج٢: ٧٤٩ (طبعة مصر)، وهشّي، في المخطوطة التي حققها بعنوان «تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم» ص٨٧. وانظر اختلاف الآراء حول تحديد السنة التي وُلد فيها الأمير حيدر وذلك عند: الشدياق (ج١: ٤٦) وهشّي (ص٨٠).

(٣) الشدياق، م.ن. ج٢: ٣١١ وهشّي، م.ن. ص٨٧.

(٤) الشهابي، المصدر السابق، ج٢: ٧٤٩، والدويهي، تاريخ الأزمنة، ص٣٨٣، والدبس، تاريخ سوريا، ج٧: ٢٢٤.

(٥) الشهابي، المصدر السابق، ج٢: ٧٤٩، والدبس، المصدر السابق، ج٧: ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٦) الشهابي، تاريخه، تحقيق رستم والبستاني (طبعة الجامعة اللبنانية)، ج١: ٨، وقد ورد عند الشهابي نفسه (طبعة مصر)، ج٢: ٧٥١، أن كسروان ظلّت في عهدة الأمير الشهابي، بالإضافة إلى الشوف.

ملاحظة: بين أيدينا طبعتان لتاريخ الأمير حيدر أحمد الشهابي، الأولى صادرة عن مطبعة السلام بمصر العام ١٩٠٠ والثانية عن الجامعة اللبنانية ببيروت العام ١٩٦٩، وقد اعتمدنا الطبعتين، أحياناً، لوجود بعض الفوارق بينهما.

(٧) الشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٣١٣، والدبس، المصدر السابق، ج٧: ٣٦٧، والشهابي، (طبعة الجامعة اللبنانية)، ج١: ٨.

(٨) الشدياق، م.ن. ج٢: ٣١٣، والدبس، م.ن. ج٧: ٣٦٧، والشهابي، م.ن. طبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ٩.

(٩) الدبس، المصدر السابق، ج٧: ٣٦٧ - ٣٦٨، والشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٣١٤، والشهابي، المصدر السابق (طبعة الجامعة اللبنانية)، ج١: ١٠ - ١١. إلا أن هؤلاء المؤرخين اختلفوا في تحديد السنة التي جرت فيها الوقعة، فأرخها الدبس العام ١٧١١م وأرّخها الشدياق العام ١٧١٠م وأرّخها الشهابي العام ١١٢٠هـ (بدؤها في ١٣ آذار العام ١٧٠٩م).

(١٠) ذكر القنصل الفرنسي ببيروت، في رسالة منه إلى الكونت دي بونتشارتران (Comte de Pontchartrain) وزير الدولة الفرنسية، بتاريخ ١٥ نيسان ١٧١١م أن باشا صيدا قد عاد، في مطلع شباط، من بلاد الشوف، بعد أن عزل أميرها الأمير حيدراً وولّى عليها مكانه الأمير يوسف علم الدين. ثم ذكر في رسالة أخرى إلى الوزير نفسه بتاريخ ٢٣ أيار (١٧١١م) أن الباشا عزل الأمير يوسف عن الإمارة وولّى عليها بدلاً منه الشيخ محموداً أبا هرموش، راجع (Adel ISMAIL. Documents diplomatiques et consulaires, Tl. pp.91 et 94).

(١١) الشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٣١٤ - ٣١٥، والدبس، المصدر السابق، ج٧: ٣٦٩، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ١٢ - ١٣ وطبعة مصر، ج٢: ٧٥٣ - ٧٥٤.

(١٢) الشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٣١٥، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ١٤ وطبعة مصر، ج٢: ٧٥٤.

(١٣) الشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٣١٤ - ٣١٦، والدبس، المصدر السابق، ج٧: ٣٦٩ - ٣٧٠، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ١٣، و:

- TOUMA, Toufic. Paysans et institutions féodales, Tl p.71.
- RABBATH, Edmond, Formation historique du Liban politique et constitutionnel, p.177.
- Adel ISMAIL. Documents, Tl pp.95 - 96.

(١٤) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ٢٨ وطبعة مصر، ج٢: ٧٦٦.

(١٥) الشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٣١٧، والدبس، المصدر السابق، ج٧: ٣٧١. وانظر، بهذا الصدد، رسالة النائب غريمو (Grimaud) القائم بأعمال قنصل فرنسا بصيدا، إلى الكونت دي موريباس، (Comte de Maurepas) بتاريخ ١٦ آذار ١٧٣٢م، حيث تؤكد هذه الرسالة وفاة الأمير حيدر في شهر نيسان من العام المذكور.

(Adel ISMAIL. op. cit. Tl, p.276.)

(١٦) رسالة غريمو المشار إليها أعلاه (Adel Ismail, Ibid). وقد أورد غريمو، في رسالته، اسم (عبدالله باشا) كوالٍ على صيدا، إلا أن معظم المراجع العربية اتفقت على أن الوالي على صيدا في هذه الفترة (١٧٣٢م) كان أسعد باشا العظم (أنظر: الشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٣١٧، والدبس، المصدر السابق، ج٧: ٣٧٥، والشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ٢٩، وطبعة مصر، ج٢: ٧٦٧ - ٧٦٨).

(١٧) - BOURON, Les Druzes, p. 132; PUGET DE ST. PIERRE. Histoire des Druzes, p. 127; et DIB, l'église Maronite, T2 p.167.

(١٨) Adel ISMAIL. Documents, T2 p.77.

(١٩) NANTET. Histoire du Liban, p.120.

(٢٠) Ibid, pp. 120 - 121.

(٢١) الشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٣١٧، والدبس، المصدر السابق، ج٧: ٣٧٥، والشهابي، المصدر السابق، طبعة مصر، ج٢: ٧٦٨ وطبعة الجامعة اللبنانية ج١: ٢٩، وآل فقيه، جبل عامل في التاريخ، ج٢: ٧٤. وفي هذا العام، تسلم سعدالدين باشا العظم ولاية صيدا بدلاً من أخيه أسعد باشا الذي تسلّم ولاية دمشق.

(٢٢) الشدياق، م.ن. ج ٢: ٣١٨ - ٣١٩، والدبس، م.ن. ج ٧: ٣٧٦ - ٣٧٧، والشهابي، م.ن.: طبعة مصر. ج ٢: ٧٦٩، وطبعة الجامعة اللبنانية، ج ١: ٣١ - ٣٢، وآل فقيه م.ن. ج ٢: ٧٦، وانظر: رسالة القنصل الفرنسي دي لأن (DE LANE) إلى الكويت دي موريباس بتاريخ ٢٠ آب ١٧٤٣.

(Adel ISMAIL, op. cit. T2 pp. 66 - 77).

(٢٣) الشهابي، م.ن. طبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ٣٢ وطبعة مصر، ج٢: ٧٦٩ - ٧٧٠، ولم يذكر هذه الوقعة كل من الدبس والشدياق.

(٢٤) الشهابي، م.ن. طبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ٣٤، وطبعة مصر، ج٢: ٧٧٤، والشدياق، م.ن. ج٢: ٣٢١، والدبس، م.ن. ج٧: ٣٧٩، وقد ذكر الشدياق والدبس هذه الوقعة العام ١٧٥٠م.

(٢٥) الشهابي، م.ن. طبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ٣٧ - ٣٩، وطبعة مصر، ج٢: ٧٧٢، والدبس، م.ن. ج٧: ٣٧٧ - ٣٧٨، والشدياق، م.ن. ج٢: ٣١٩ - ٣٢٠، ومحمد كرد علي، خطط الشام، ج٢: ٢٩٤.

(٢٦) الشدياق، م.ن. ج٢: ٣٢١، والدبس، م.ن. ج٧: ٣٧٩ - ٣٨٠ (وقد ذكرها العام ١٧٤٩م)، والشهابي، م.ن. طبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ٤١، وطبعة مصر، ج٢: ٧٧٣. ويذكر أن والي صيدا كان، في هذه الفترة، مصطفى باشا القواس، وهو الذي قام بمساعي الصلح بين الأمير ووالي دمشق، وكان صديقاً للأمير.

(٢٧) الشدياق، م.ن. ج٢: ٣٢٠ والدبس، م.ن. ج٧: ٣٧٩، والشهابي، م.ن. طبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ٤٠، وطبعة مصر، ج٢: ٧٧٤. وانظر: Adel ISMAIL. Doc. T2 pp. 112 - 113. ويذكر أن ولاية صيدا كانت لعثمان باشا المحصل في هذا العام، وقد تولاها، بعده مباشرة، مصطفى باشا القواس، (العام ١٧٥٠م).

(٢٨) الدبس، م.ن. ج٧: ٣٨١، والشهابي، م.ن. طبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ٤٩، وطبعة مصر، ج٢: ٧٨٣.

(٢٩) يرى حتّي، خطأ، أن اليزبكية حلّت محل القيسية والجنبلاطية حلت محل اليمنية (حتّي، لبنان في التاريخ، ص٤٣٩).

(٣٠) المعلوف، فخرالدين، ص٣٠، والشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٣١٤ - ٣١٥، والصليبي، تاريخ لبنان الحديث، ص٣٨ - ٣٩، وانظر أيضاً:

- TOUMA. op. cit. T1 p.70.
- JOUPLAIN. La question du Liban, p.121.
- RABBATH. op. cit. p.177.

(٣١) اليازجي، رسالة تاريخية، ص١٩، وهشّي، تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد أمرائهم من وادي التيم، ص٩٨ و١٠٠.

(٣٢) - TOUMA, op. cit. T1 p.79.

(٣٣) - Ibid, T1 p. 79 - 80, et LAMMENS. La Syrie, T2 p. 101.

وانظر: أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص٨٤. وهشّي، المصدر السابق، ص١٠١ - ١٠٢.

(٣٤) رسالة القنصل أستيل Estelle قنصل فرنسا بصيدا، إلى الكونت دي بونتشارتران، الوزير وسكرتير الدولة الفرنسية، في ٥ آب العام ١٧٠٧م .Adel ISMAIL. Doc. T1 p.73.

(٣٥) الشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٣٢٢.

(٣٦) - RABBATH, op. cit. p. 178.

(٣٧) حقّي، إسماعيل، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، ج١: ٣٤١. مع الإشارة إلى أن الشهابيين كانوا على مذهب السنّة.

(٣٨) الشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٣٢٧، والحتّوني، نبذة تاريخية عن المقاطعة الكسروانية، ص١٤٠.

(٣٩) - JOUPLAIN, op. cit. p.122.

(٤٠) - RABBATH, op. cit. p. 178.

(٤١) - CONSTANTIN - FRANÇOIS CHASSE - BOEUF (Volney), voyage en Egypte et en Syrie, p. 240.

(٤٢) Ibid, p. 241.

(٤٣) Ibid, p. 246.

(٤٤) أنظر: الشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٣٣٠، والشهابي، المصدر السابق، طبعة مصر، ج٢: ٨٠٩، وطبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ٩١، والمعلوف، دواني القطوف، ص٢٠٨، والأسود، إبراهيم، تنوير الأذهان في تاريخ لبنان، ج١: ٣٧٤، وكرامة، روفائيل، مصادر تاريخية، ص٣٩، والدبس، المصدر السابق، ج٧: ٣٠٦، وانظر كذلك:

- LAMMENS. Henri, La Syrie, T2 p. 109 et Nantet, Histoire du Liban, p. 126.

(٤٥) قدر فولني مجموع العساكر النظامية، خيّالة ورجّالة، في ولايات حلب وطرابلس وعكا ودمشق وفلسطين، بـ ٥٧٠٠ جندي (Volney, op. cit. p.356).

(٤٦) في رسالته إلى الدوق دي غوبون، الوزير، وسكرتير الدولة الفرنسية، بتاريخ ٢ أيار ١٧٧١م Adel ISMAIL. op. cit. T2 p.169.

(٤٧) الرسالة المشار إليها أعلاه (Ibid, pp.172 - 173)

(٤٨) VOLNEY, op. cit. p.257.

(٤٩) انظر تفصيلاً لهذه الوقعات في كتابنا: التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، ج٢: ١٠٠ - ١٢٤.

(٥٠) Adel ISMAIL, op. cit. T2 p.315.

(٥١) Ibid.

(٥٢) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ٩٢. ويذكر الشهابي وفاة عثمان باشا الكرجي وتولّي عثمان باشا المصري ولاية دمشق في أحداث العام ١٧٧١م. والأصح أن ذلك كان العام ١٧٧٢م، إذ إن وقعة صيدا الثانية قد جرت في حزيران العام ١٧٧٢م وكان الوالي الجديد لدمشق قد تسلّم مهامه حديثاً.

(٥٣) الشهابي، م.ن. ص١٠٣ - ١٠٤، والشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٢٣٥، والدبس، المصدر السابق، ج٧: ٤٠٠ - ٤٠١.

(٥٤) انظر تفصيلاً لهذه المعارك في كتابنا: التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، ج٢: ١٢٩ - ١٤٩.

(٥٥) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ١٤٨ - ١٤٩، وطبعة مصر، ج٢: ٨٥٧ - ٨٥٨: والشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٣٥١ - ٣٥٢، والدبس، المصدر السابق، ج٧: ٤١٧ - ٤١٨.

(٥٦) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية ج١: ١٥٩ - ١٦١، وطبعة مصر، المصدر السابق، ج٢:

٣٥٣ - ٣٥٥، والدبس المصدر السابق، ج٧: ٤٢٥ - ٤٢٦.

(٥٧) ضاهر، مسعود، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، ص١٨١.

(٥٨) - JOUPLAIN. La question du Liban; p. 122, et Dib, Pierre, L'Eglise Maronite, T2 p.196.

(٥٩) حقّي، إسماعيل، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، ج١: ٣٤٥ و

- JOUPLAIN. op. cit. p.151.
- LAMMENS. H., op. cit. T2 p.117.

(٦٠) أبو شقرا، الحركات في لبنان، ص١٣، ومشّاقة، مخايل، منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب، ص١٠٣. و

- HICHI. Salim. Sheikh Béchir Djoumblatt et son temps, pp. 109 - 110.

وانظر تفصيلاً لوقعتي السمقانية وبقعاتا في كتابنا: التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، ج٢: ٣٤٧ - ٣٥٥.

(٦١) رستم، أسد، المحفوظات الملكية المصرية، مجلد ١: ٥٩ - ٦٠.

(٦٢) أنظر تفصيلاً للمعارك التي خاضها الأمير بشير إلى جانب الجيش المصري في بلاد الشام، في كتابنا: التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، ج٢: ٤١٩ - ٤٦١.

(٦٣) رسالة إبراهيم باشا لوالده بتاريخ ٢٤ جمادى الآخرة العام ١٢٥٥هـ، الموافق لـ ٤ أيلول ١٨٣٩م (رستم، المحفوظات الملكية المصرية، مجلد ٤: ٢١٠، وثيقة رقم ٦٠٠٨)، والشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٤٥٥.

(٦٤) خوري، إميل، وإسماعيل، عادل، السياسة الدولية في الشرق العربي، ج١: ١٢٢، وانظر النصّ الفرنسي للرسالة عند:

- BOURON. Les Druzes, pp. 158 - 159.

(٦٥) - LAMARTINE. Voyage en Orient, vol 1, p.206.

(٦٦) - Ibid, pp. 206 - 207.

(٦٧) - Ibid.

(٦٨) - CHEVALLIER. Dominique, La société de Mont - Liban, p. 96.

(٦٩) - JOUPLAIN, op. cit. p.153.

(٧٠) - LAMMENS, op. cit. Vol 2, p.123.

(٧١) حتّي، فيليب، لبنان في التاريخ، ص٥٠٢ - ٥٠٣.

(٧٢) - BOURON, op. cit. p.162.

(٧٣) - Dib, op. cit., vol 2, p. 207.

(٧٤) المعلوف، دواني القطوف، ص٢٥٩.

(٧٥) - JOUPLAIN, op. cit. p. 164.

(٧٦) أنظر مختلف تقديرات عديد جيش الأمير في كتابنا: التاريخ العسكري للمقاطعات اللبنانية، ج٢: ٢٧٦ - ٢٨٠.

(٧٧) أنظر تفصيلات عن أنواع الأسلحة وتشكيلات المشاة والخيالة والمدفعية في جيش الأمير، م.ن. ج٢: ٢٨٤ - ٢٩٢.

(٧٨) - RISTELHUEBER. Les traditions françaises au Liban, p. 24.

(٧٩) - BORÉ Revue orientale, 1949, cité par Bouron, Les Druzes, p.193.

(٨٠) رستم، أسد، الأصول العربية لتاريخ سورية في عهد محمد علي باشا، ج٥: ١٧٢ - ١٧٤، وثيقة رقم ٥٧٠، والخازن، مجموعة المحررات السياسية، مجلد ١: ٢١ - ٢٢، وثيقة رقم ١٥.

(٨١) رستم، بشير بين السلطان والعزيز، ج٢: ٢٠٧.

(٨٢) م. ن. ص٢٠٨.

(٨٣) Adel ISMAIL. Histoire du Liban, T 4, p.107 - 108.

(٨٤) الشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٤٧٤.

(٨٥) الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص٧٦ ـ ٧٧.
(٨٦) Adel ISMAIL. Documents, T 7, p.86.
(٨٧) الصليبي، المصدر السابق، ص١٢٨. وقد نقل الصليبي عن جريدة التايمز اللندنية بتاريخ ٢٧ تموز ١٨٦٠م أن المهاجمين ذبحوه وقطعوا جسده بالسيوف (م. ن. ص. ن.).
(٨٨) انتقلت قاعدة هذه الإمارة إلى «بيت الدين» في عهد الأمير بشير الثاني.
(٨٩) الشدياق، المصدر السابق، ج١: ١٩ ـ ٢٨. وحقي، إسماعيل، المصدر السابق، ج١: ٤٣ ـ ٤٨.
(٩٠) Adel ISMAIL. Documents, T3, p.51.
(٩١) مشّاقة، منتخبات، ص١٥٤.
(٩٢) - GUYS. H. Relation, T 1, pp. 279 - 280.
(٩٣) - NANTET, op. cit. p.146.
(٩٤) انظر الفرمان السلطاني الذي صدر العام ١٨٤٠م والذي عيّن، بموجبه، الأمير بشير الثالث أميراً على «قبائل الدروز» (رستم، الأصول العربية، ج٥: ١٧٢ ـ ١٧٤، وثيقة رقم ٥٧٠).
(٩٥) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، ج٣: ٦٩٨.
(٩٦) انظر، لهذه الوقعة، رسالة قنصل فرنسا بصيدا (دي لان De Lane) إلى وزير الدولة الفرنسية (الكونت دي موريباس Comte de Maurepas) بتاريخ ٢٠ آب ١٧٤٣م. Adel ISMAIL. Documents, T2, p.7.
(٩٧) الشهابي، المصدر السابق، طبعة الجامعة اللبنانية، ج١: ٤١، وطبعة مصر، ج٢: ٧٧٤، والشدياق، المصدر السابق، ج٢: ٣٢١، والدبس، المصدر السابق، ج٧: ٣٧٩.
(٩٨) انظر، لهذه المعركة، رسالة «أرازي Arazy» قنصل فرنسا العام بصيدا، إلى «الكونت دي فيرجين Comte de Vergennes» وزير الدولة الفرنسية، بتاريخ ٢ تشرين الأول ١٧٨١. وقد جرت المعركة في أيلول من العام نفسه. (Adel ISMAIL. Documents, T2 p.385) وآل صفا، تاريخ جبل عامل، ص١٣٧، وآل فقيه، جبل عامل في التاريخ، ج٢: ١٥٥.
(٩٩) انظر الشروط التي وضعها الثوار ورضي بها سليمان باشا، عند: آل صفا، م. ن. ص١٤١.
(١٠٠) حقي، إسماعيل، لبنان، مباحث علمية واجتماعية، ج٢.
(١٠١) المصدر نفسه.
(١٠٢) الصليبي، كمال، تاريخ لبنان الحديث، ص١٧٠.
(١٠٣) راجع في هذا المجال: Adel ISMAIL, Documents Diplomatiques, op. cit. Correspondance Commerciale

الفصل العاشر

عهد الفوضى والاضطرابات ١٨٤٠ ـ ١٨٦٠ التقسيم والفتن الطائفية

الدكتور عادل إسماعيل

سفير لبنان

عرف لبنان خلال تاريخه الطويل اضطرابات وفتناً كثيرة لم تنج من مثيلاتها بلدان العالم في مراحل تطورها التاريخي. ولم تأت تلك الأزمات بالمصادفة وإنما كانت نتيجة لأوضاع سياسية ولظروف اجتماعية واقتصادية ناشئة.

والفتن الطائفية أشد هذه الفتن خطورة لأنها ترتكز بصورة خاصة على العواطف والغرائز، وعندما تندلع لا تقف عند حد.

ويرى كثير من المؤرخين أن الأحداث الطائفية التي عصفت بلبنان منذ العام ١٨٤١ بفعل التدخل الأجنبي وسوء التوجيه التربوي في مؤسسات التعليم، انفجرت، كل واحدة منها، نتيجة الأزمة التي سبقتها، وغذّى قيامها فساد الإدارة العثمانية وضعف المقومات الاجتماعية في الجسم اللبناني. ولم تتوقف تلك الأزمات إلّا بعد الانفجار الكبير سنة ١٨٦٠، وتدخل الباب العالي بشكل حاسم لوضع حدّ لها نتيجة تهديد الدول الأوروبية التي خوّلت نابوليون الثالث، أمبراطور الفرنسيين، في بروتوكول ٣ آب ١٨٦٠ إرسال جيوشه وأسطوله إلى لبنان.

وقد دمغت هذه الأحداث تلك الحقبة من تاريخ لبنان بوصمة سوداء أضعفت كيانه وباعدت ما بين أبنائه ولا تزال آثارها قائمة في نفوس الكثيرين منهم حتى اليوم. ولا بد لتفسير تلك الأحداث من العودة إلى أسبابها الخفية القريبة والبعيدة، الداخلية والخارجية، السياسية والفكرية والاجتماعية.

أولاً: ثورة ١٨٤٠

كانت هذه الثورة، التي اتسمت بالطابع الشعبي، الانطلاقة الكبرى ضد الحكم المصري

في لبنان، وضد حليفه الأمير بشير الثاني الكبير. ولعل من أبرز أسبابها البعيدة خروج الأمير عن القاعدة الأساسية في الحكم التي اتبعها على التوالي معظم أمراء لبنان والتي ضمنت للبلاد أمنها واستقرارها طوال أحقاب عديدة، وهي سياسة الحياد في الصراعات بين الولاة، وبين هؤلاء والدولة العثمانية. وكما دفع الأمير فخرالدين الثاني غالياً ثمن انحيازه في صراع الدولة العثمانية مع اسبانيا ودول الحلف الصغير[١] فقد دفع الأمير بشير الثاني الثمن نفسه بدخوله طرفاً في النزاع بين محمد علي والسلطان العثماني الذي كان يحظى بتأييد الدول الكبرى آنذاك[٢].

اتسمت سياسة محمد علي في السنوات الأولى من حكمه لبلاد الشام، بالعدل والتسامح، إلّا أنه ما لبث، بفعل تطور الأحداث في الشرق وضغوط الباب العالي والدول الأوروبية عليه، أن لجأ إلى العنف لتوطيد سلطته في البلاد. ولم يحل الأمير بشير دون هذه السياسة، بل أسهم في تنفيذها، إما لشعوره بالضعف أمام الحاكم المصري المسيطر بجيشه الكبير على الساحل اللبناني ومدن الداخل، أو لشعوره انه بانزلاقه بعيداً في تأييد محمد علي فقد ثقة حكام الآستانة به، أو لأنه وجد نفسه أخيراً قد سار في طريق اللاعودة في نزاعه الشديد مع الدروز وقد قضى سنة ١٨٢٥ على زعيمهم الشيخ بشير جنبلاط[٣] وشرد أعيانهم واستولى على ممتلكاتهم وأقطعها بعض أقاربه والطيعين لأمره، وللأمراء ممن لا يشكلون خطراً على سلامته وعلى انتقال الحكم من بعده إلى أولاده وأحفاده.

وكان لا بد عندئذ للأمير، وقد قضى على خصومه بسيف محمد علي، من أن يماشيه إلى كل ما أراد، ففرض على رعاياه ضرائب جديدة طالت المواطنين جميعاً وما يملكون من معامل الحرير والمطاحن والحيوانات وكل ما هو مُنتج لتأمين حاجات بلاطه المتزايدة ونفقات الجيش المصري المرابط في بلاد الشام[٤].

وهكذا أصبح رعايا الأمير، على قلة عددهم، يدفعون سنة ١٨٣٩ ضرائب شتى بلغت حوالى تسعة ملايين قرش في السنة بعد أن كانت لا تتجاوز المليونين ونصف المليون من القروش حين بدء الاحتلال المصري سنة ١٨٣٢، أي أنها زادت أربعة أضعاف في مدة تقل عن ثماني سنوات[٥].

ولعل أكثر التدابير التي نفر منها اللبنانيون وفرضها عليهم إبراهيم باشا وأقرها الأمير بشير ونفذها هي أعمال السخرة، في داخل البلاد لنقل الفحم والحديد الخام من قرنايل وصليما إلى مدن الساحل لإرسالها إلى مصر، وفي خارجها لإقامة التحصينات والقلاع على حدود مناطق الاحتلال المصري. وكانت هذه التدابير أشد المظالم إيلاماً على أبناء البلاد إذ أذلتهم وعصفت بكراماتهم وكادت تفقدهم الأمل بالعودة يوماً إلى بلادهم.

وزاد الوضع خطورة، سنة ١٨٤٠، حين أمر إبراهيم باشا بنزع السلاح من أبناء الجبل وطالب المسيحيين بإعادة ستة عشر ألف بندقية[*] كان قد منحهم إياها عن يد الأمير بشير ليكونوا عوناً له في القضاء على الثورة الدرزية التي قامت عليه في حوران وامتدت سنة ١٨٣٨ إلى وادي التيم. وقد أسهم الأمير بشير ورجاله في القضاء، بذلك السلاح، على تلك الثورة قبل أن يستفحل أمرها. وقد تركت تلك الحادثة أثراً عميقاً في نفوس الدروز[٦].

وعقب نزع السلاح، أقدم إبراهيم باشا بموافقة الأمير بشير على فرض الخدمة العسكرية الإلزامية على أبناء الجبل دروزاً ونصارى. ولم يكن النصارى ملزمين بها من قبل. وعزّ عليهم أن يفرضها الأمير بقوة السلاح الذي نزعه منهم. وعبثاً حاولوا ثنيه عن هذا القرار، فرفضوا القيام بتلك الخدمة وأبلغوا الأمير أنه من الأجدر بهم أن يحاربوا في بلادهم دفاعاً عن حياتهم وكرامتهم من أن يحاربوا في بلاد بعيدة لا أمل لهم بالعودة منها ولمصلحة من يُنزل بهم أنواع الظلم والمذلة.

استغل العثمانيون والبريطانيون سوء الأوضاع في الجبل وتنكر أبنائه لإبراهيم باشا وللأمير بشير الثاني فأطلقوا عملاءهم فيه يحرضون أبناءه على الثورة، ويقدمون لهم المال والسلاح ويعدونهم باسم السلطان، بإلغاء السخرة والجندية وجميع المظالم التي أنزلها بهم محمد علي وبتخفيض الضرائب إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال المصري سنة ١٨٣٢.

لقيت تلك الدعوات استجابة سريعة لدى اللبنانيين، فأعلنوا الثورة على الأمير بشير وإبراهيم باشا في أيار ١٨٤٠ وألّفوا نواة «جيش الخلاص» انضمت إليه جموع الفلاحين المغلوبين على أمرهم. وما لبثت تلك الثورة، بوجهها الشعبي الجامع للنصارى والمسلمين، من دروز وسنة وشيعة، ان امتدت إلى معظم أنحاء الجبل والمدن الساحلية ومناطق الشمال. وسجل هؤلاء على الرغم من افتقارهم إلى الكثير من السلاح والذخيرة ومن ضعف الخبرة العسكرية لدى قياداتهم المستحدثة، انتصارات باهرة إذ كانوا يشكلون من شبابهم فصائل متنقلة تقطع الطرق على القوافل المصرية وتسلبها المؤن والسلاح، فكانت عملياتهم العسكرية هذه أقرب إلى حرب العصابات منها إلى المجابهة المباشرة مع الجيش المصري[٧].

عز على الأمير بشير أن يثور أبناء الجبل بوجهه، فحاول إطفاء نار الثورة قبل أن يستفحل أمرها، فاعتقل معظم زعماء الدروز والنصارى ممن لم يسيروا في نهجه السياسي، وأمر بترحيل عدد كبير من سكان الساحل إلى الجبال لمنع اتصالهم بالأساطيل البريطانية والعثمانية التي كان يتوقع قدومها لتغذية الثورة بالمال والسلاح. وراح جنود إبراهيم باشا من الأرناؤوط يتلفون

(*) وهي التي تعرف الآن في لبنان بالبارودة الإبراهيمية.

الزرع والضرع ويبطشون بلا رحمة بمن يقع بين أيديهم رجالاً ونساءً.

ولم يكن هذا العنف الذي لم يطل إلا الأبرياء والعجزة ليقضي على الثورة وهي في أشد مراحلها. ولكن عاملاً آخر أصابها في الصميم، وزعزع مسيرتها، وعطل إلى حد كبير دور الدروز والمسلمين عامة في تحقيق أهدافها. هذا العامل الجديد يتعلق بالدعوة التي نادى بها يومذاك بوريه، قنصل فرنسا في بيروت، لقيام «إمارة مسيحية في لبنان تكون مرتبطة بفرنسا». ولتحقيق هذه الغاية وجه بوريه سنة ١٨٤٠ عدة تقارير سياسية إلى حكومته يقول في أحدها بتاريخ ٢١ نوار ١٨٤٠ مبرراً مشروعه الجديد بأن قضية محمد علي في بلاد الشام أصبحت خاسرة، وأن قيام الثورة اللبنانية وما جرّته من اضطرابات في الشرق فرصة سانحة لإقامة تلك الإمارة. ونفى بوريه في تقاريره أن يكون متأثراً فقط بالحرص على سلامة المسيحيين في لبنان وإنما كان يرمي أيضاً من مشروعه إلى تمكين الوجود الفرنسي في هذه البلاد للحد من انتشار النفوذ البريطاني في بلاد الشام والذي بدأ يشكل عن طريق الإرساليات الإنجيلية خطراً حقيقياً على مصالح فرنسا في الشرق[٨].

وكان بوريه يعرف أهمية ارتباط أدولف تيار، رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها، بقضية محمد علي، فراح يؤكد أنه من الخطأ اعتبار قيام الإمارة المسيحية في لبنان عملاً عدائياً ضد العزيز، بل هو دعم لسياسته في الشرق «إذ يعطيه حليفاً قوياً يشاركه الدأب في أهدافه لارتباط مصالح هذه الامارة المسيحية ارتباطاً وثيقاً بالمصالح المصرية، ويضع بينه وبين تركيا سداً مؤلفاً من أربعين ألف مقاتل جبلي من النصارى... وهكذا تصبح سوريا، برأي بوريه، مقفلة بوجه البريطانيين والروس، إذ يقوم بينها وبينهم حاجز متين من الأحقاد الدينية القوية. وكما أن هذا الوضع سيزيد محمد علي قوة ومناعة بالنسبة إلى الدول الأخرى، إلا أنه سيجعله ضعيفاً بالنسبة إلينا، ذلك أن فرنسا ستكون، بفعل الواقع وحده ودون الحاجة إلى المعاهدات والاتفاقات، الحامية الطبيعية للأمير المسيحي الكاثوليكي في لبنان...»[٩].

أثار الكونت دي بونتوا، سفير فرنسا في الآستانة هذا الموضوع مراراً في تقاريره السياسية إلى حكومته ولا سيما في التقريرين الرقم ٤٩ تاريخ ١٧ تموز والرقم ٧٧ بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٨٤٠، فبدا، في أول الأمر، مؤيداً له، ثم ما لبث أن تراجع عنه حين لمس أن النمسا تود الانطلاق منه للمطالبة بإقامة إمارات مسيحية مماثلة في البلقان والجزر اليونانية التابعة للسلطان[١٠].

ولكن موقف السفير الفرنسي لم يحل دون استمرار مطالبة أرباب بعض الإرساليات الأجنبية بتنفيذ هذا المشروع سيما من قبل فريق من المرسلين اليسوعيين وفي طليعتهم الأب ريلو، وهو ليتواني الأصل، اشترك في ثورة بولندا سنة ١٨٣٠ وحكم عليه الروس بالإعدام

فهرب إلى لبنان واتخذ لنفسه اسم «بونا منصور» وراح يستحث زعماء الموارنة والثوار على اغتنام الفرصة وإعلان «الدولة المسيحية» على أنها الضمان الوحيد لسلامتهم وسلامة مسيحيي الشرق[١١].

رفض عقلاء الموارنة قبول المشروع ورأوا فيه ضرراً بمستقبلهم وإجهاضاً للثورة التي يقومون بها مع شركاء من غير معتقدهم، من دروز الشوف ووادي التيم، وسنّة طرابلس وعكار وإقليم الخروب، وشيعة بعلبك وجبيل.

ولكن دعوات الأب ريلو وأحاديث السفير دي بونتوا والقنصل بوريه أيقظت الشكوك لدى المسلمين عامة، ولدى الدروز خاصة، وأثارت لدى الباب العالي وبريطانيا نقمة كبرى تجاه السياسة الفرنسية ومراميها في الشرق.

وأدرك تيار، رئيس الحكومة الفرنسية خطورة الوضع وأن ممثليه الدبلوماسيين في لبنان يتهاونون في تنفيذ تعليماته بل يعملون في النهج المعاكس لها، فوجه إلى كوشيله، قنصل فرنسا العام في الإسكندرية، رسالة بتاريخ ١٧ تموز سنة ١٨٤٠ صب فيها جام غضبه على قنصله في بيروت وأبلغه فيها قرار نقل بوريه من بيروت، قائلاً: «إن الأخبار التي جاءتني بها البحرية الفرنسية تقضي بهذا النقل. فبقاء بوريه في مركزه، في تلك المنطقة المضطربة، يشكل خطراً أكيداً. وقد علمت أنه تألفت في بيروت هيئة من شبان فرنسيين وأوروبيين يرون أن ثوار لبنان جديرون بالعطف والتأييد. وخطأ بوريه انه يشاطرهم أفكارهم وعواطفهم، فاقترح عليّ خلق إمارة مسيحية مرتبطة بفرنسا. وقد امتطى هذا الوهم، فكاد يجرنا إلى أصعب المواقف. إن كل شدة سياسية نستعملها ضد هذا القنصل تكون أقل وأخف مما يستحق. وما قيمة أوهامه بالنسبة إلى ما لنا من مصلحة في أن تكون سوريا خاضعة لإرادة محمد علي»[١٢].

وفي ٢٩ تموز سنة ١٨٤٠ أرسل تيار إلى بوريه كتاباً يقيله من منصبه. وعينت الحكومة الفرنسية دي ميلواز قنصلاً جديداً في بيروت بديلاً منه.

فوجىء القنصل الجديد لدى تسلمه منصبه بعمق تغلغل الإرساليات الكاثوليكية، ولا سيما جمعية اليسوعيين، في الأوساط المسيحية في لبنان، وتسلطها على الأكليروس المحلي، ودورها الكبير في قيام الثورة وإشعال نارها كلما خمدت. ولما ضاق ذرعاً باليسوعيين وبالعراقيل التي وضعوها في طريقه، طلب من حكومته أن تسعى لدى الكرسي الرسولي ليأمرهم والإرساليات الأخرى بعدم التدخل في شؤون السياسة وسحب الأب ريلو من لبنان لأنه بات يشكل خطراً على المصالح الفرنسية[١٣].

وقد أقام نشاط الإرساليات هذه حاجزاً فكرياً وروحياً واجتماعياً بين أبناء الوطن الواحد،

المسلمين والمسيحيين، أفاد منه العثمانيون لتوطيد دعائم حكمهم في البلاد بدعم فريق على فريق. وهكذا أدى نشاط الإرساليات وعملاء الباب العالي، على ما بين الفريقين من عداء وتباعد، إلى غاية واحدة، التفرقة بين اللبنانيين تحت ستار توطيد العقيدة والغيرة على الدين.

وجاءت معاهدة لندن في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠ بين السلطان العثماني ودول الحلف الرباعي (بريطانيا، روسيا، النمسا، بروسيا). تكرس انتصار السياسة البريطانية في الشرق، بقدر ما تعبر عن حقيقة السياسة الدولية آنذاك، تلك السياسة التي خفيت تماماً عن عقول اللبنانيين. فقد اكتفت تلك المعاهدة بتقديم حلول لتسوية قضية محمد علي في خلافه مع السلطان العثماني. أما الأمير بشير نصيره الأول، وثورة اللبنانيين سنة ١٨٤٠ التي تذرعت بها دول الحلف لعقد معاهدة لندن، فلم تأت تلك المعاهدة على ذكرهما لا في نصوص التسوية لأزمة الشرق الأوسط ولا في المداولات التي سبقت تلك المعاهدة[14].

اضطر الأمير بشير، وقد جرحه في كبريائه هذا التجاهل المتعمد، وآلمه أن يكون وحده الضحية في تلك الأزمة، إلى إرسال أحد رجاله إلى الكومودور نابيير، قائد الوحدات البريطانية التي أنيط بها احتلال بيروت والساحل اللبناني، ليقنعه بالتدخل لدى حكومته كي توافق على بقائه أميراً على الجبل كما وافقت على بقاء محمد علي والياً على مصر. وكان جواب الكومودور أنه غير مخوّل بحث هذا الأمر ومهمته أن يضمن للأمير، إذا استسلم، سلامته وسلامة أفراد حاشيته.

وساء الأمير أن يعامل بمثل هذا التحيز وبمثل تلك الشدة، وأدرك، من جواب الكومودور أنه وإمارته لا يشكلان، عكس ما كان يتصور، أي جزء أساسي من قضية الشرق الكبرى، وأن دوره السياسي قد انتهى، فترك بيت الدين في ١١ تشرين الأول ١٨٤٠ متوجهاً إلى صيدا ليضع نفسه في ذمة البريطانيين، وفي ١٣ منه أقلته سفينة من وحدات الكومودور نابيير إلى بيروت حيث أبلغه الأميرال ستوبفورد، قائد الأسطول البريطاني في المتوسط، أنه أصبح أسير حكومة صاحبة الجلالة.

وفي اليوم التالي، ١٤ تشرين الأول، ألقى الأمير الشهابي آخر نظرة على الجبل ومضت به السفينة إلى مالطة مع ١١٥ رجلاً أخلصوا إليه وربطوا مصيرهم بمصيره[15].

وهكذا ابتعد عن لبنان رجل تولى شؤونه نيفاً وخمسين سنة فجعل منه تارة باللين وتارة بالقوة بلداً آمناً مزدهراً مستقراً، إذ لزم طوال مدة حكمه سياسة الحياد بين الولاة المتصارعين على السلطة، متذرعاً في كل مرة بولائه للسلطان العثماني رئيسه الشرعي. ولم يقف إلى جانب أحد منهم إلا من كان يتمتع برضى السلطان وتأييده.

وكانت سياسة الحياد في تلك الظروف نقطة الثقل في سياسة لبنان طوال عهود الامارة منذ

أن دفع فخرالدين المعني الثاني غالياً ثمن انحيازه في صراعات الدول الكبرى على السيطرة والنفوذ في الأمبراطورية العثمانية.

ثانياً: تدخل قناصل الدول الأجنبية في أوضاع لبنان الداخلية

قلبت معاهدة لندن في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠ الأوضاع في الشرق وفتحت لنشاط الدول الأوروبية عهداً جديداً من التدخل المركز في بلدان هذه المنطقة نتيجة تدهور الأوضاع العامة فيها. فقد خرج محمد علي من سوريا مهيض الجناح مكتفياً بالبقاء على عرش مصر. وعاد السلطان العثماني إلى بلاد الشام ضعيفاً مديناً باستعادتها لدول الحلف الرباعي، ولبريطانيا منها على الأخص، وفُرض على فرنسا، حليفة محمد علي، سياسة العزلة في أوروبا. واضطرت، للخروج منها، إلى القيام بتعديل جذري في سياستها الخارجية وفي أجهزة الحكم فيها.

وكانت أولى نتائج هذا الوضع القلق في الشرق، ان حشدت الدول الأوروبية ما استطاعت من وسائل لبسط نفوذها فيه. وكان عامل الدين أكثر هذه العوامل مضاء وأبعدها أثراً. فهو في تلك الظروف، التي دمغتها حروب استمرت حوالى عشر سنوات أنزلت بالبلاد الخراب وبأبنائها البؤس والفاقة، كان أعمق ما تتأثر به الجماهير المشرقية المعروفة بنزعاتها العاطفية. وهكذا جعل الأوروبيون والعثمانيون عنصر الدين قاعدة لنشاطهم ولا سيما في لبنان الذي كان وما يزال يحتضن مجموعة أديان ومذاهب وعشائر متباعدة الميول، ضعيفة في تربيتها السياسية.

وكان هذا التفتت الطائفي والاجتماعي من أبرز العناصر التي جعلت لبنان موضع استهواء الدول الكبرى بالإضافة إلى أهمية مركزه الجغرافي في صدر بلاد الشام وعلى مقربة من مصر، فأرسلت إليه ممثلين من أوسع رجالها الدبلوماسيين خبرة وأكثرهم اطلاعاً على شؤون الشرق. فعينت بريطانيا الكولونيل روز قنصلاً عاماً لها في البلاد السورية تاركة له حرية اختيار المدينة التي يفضل الإقامة فيها. فاختار بيروت لوقوعها في مركز وسط بين عكا والجبل ودمشق وسوريا الشمالية.

وكان روز تلك الشخصية التي تلبي حاجة بريطانيا في تنفيذ سياستها الجديدة في الشرق. فقد وصفه أحد معاصريه من رجال السياسة بقوله: «إن الكولونيل روز، ككثير من ممثلي بريطانيا الذين عرفتهم في الخارج، رجل حاد الشهوة، لا يردعه عن هدفه رادع، ويذهب غالباً في عمله إلى أبعد مما تطلبه منه حكومته. وجاء إلى بيروت سنة ١٨٤٠ ونفسه مشبعة بكره فرنسا. ومحاربة النفوذ الفرنسي في الشرق ليس في نظره واجباً سياسياً فحسب بل شهوة روحية وجسدية معاً...».

استغل الكولونيل روز ما لدولته من مركز منيع في الآستانة أحرزته بوقوفها إلى جانب السلطان ضد محمد علي وإلزامها هذا الأخير بالانكفاء إلى مصر، فعزز موقعه في لبنان وجعل لمهمته هدفين رئيسيين: القضاء على النفوذ الفرنسي فيه، والتقرب من زعماء الدروز ونيل ثقتهم وإقناعهم بأهمية صداقة بريطانيا لهم[١٦].

وعينت الحكومة الروسية بازيلي قنصلاً عاماً لها في بيروت. وكان لا يقل دهاء عن زميله البريطاني. فانصرف إلى تقوية مركزه في الأوساط الأرثوذكسية يحدثها عن طول باع القيصر، وعظمة الكنيسة الروسية التي لا ملجأ للأرثوذكس في لبنان إلا في ظلالها. وقد وفق بازيلي في مهمته، كما قال أحد الدبلوماسيين الأوروبيين، فأوجد عند الطائفة الأرثوذكسية شعوراً بحقيقة قيمتها، وأنشأ صلات بينها وبين المعاهد والجمعيات الدينية في المدن الروسية. وهكذا نشأ في سوريا ولبنان نفوذ ديني جديد يجاهد النفوذ الفرنسي القديم، تارة لمجرد الكيد للموارنة والكاثوليك، وتارة نكاية بالدول الأوروبية وانتقاماً منها لأنها أهملت روسيا ولم تقم لها وزناً في تخطيط سياستها في الشرق[١٧].

ووقع اختيار المستشار النمساوي مترنيخ على فون دي فكبيكر فأرسله سنة ١٨٤٠ قنصلاً عاماً لبيروت. وكانت مهمته استغلال الخيبة التي أصابت الموارنة والكاثوليك عامة في لبنان من السياسة الفرنسية والعمل على بسط حماية النمسا عليهم. وقد أوجز دي فكبيكر سياسة حكومته بقوله: «إن حماية الكاثوليك في الشرق أصبحت الآن من حق النمسا. أما فرنسا التي كانت قوية في عهد نابوليون الأول لم تعد سوى دولة ضعيفة منعزلة عن العالم الأوروبي وعرضة لأزمات داخلية مستعصية ففقدت كل حق في أن تستقل بحماية الكاثوليك في الشرق. والعرش النمساوي الكاثوليكي الذي تشده إلى السلطان روابط الودّ القوي والذي أرسل أسطوله وكتائب من جيشه إلى لبنان لإنقاذ النصارى من مظالم الحكم المصري الذي كانت تؤيده فرنسا، فانه أحق من أي عرش كاثوليكي آخر بالاضطلاع بهذه الحماية»[١٨].

ولم تغب مرامي هذه الدول الأوروبية الثلاث عن حكومة باريس، فخشيت أن يجهز نشاطها على نفوذ فرنسا في لبنان وعلى سياستها العامة في الأمبراطورية العثمانية، فقررت إعادة بوريه إلى عمله الدبلوماسي في بيروت لما يشده إلى أعيان الطوائف المسيحية، والأكليروس الماروني على الأخص، من علاقات وطيدة حملته على مؤازرة ثورتهم سنة ١٨٤٠ والمناداة بضرورة إقامة إمارة مسيحية في لبنان تشدها إلى فرنسا روابط الوصاية الدينية والسياسية(*).

(*) راجع ما قبله ص ٣٤٢ - ٣٤٣.

وهكذا تركز في لبنان، عقب ثورة سنة ١٨٤٠ وزوال حكم الأمير بشير ومحمد علي، أربعة من الدبلوماسيين الأوروبيين لكل منهم مخططه وأهدافه، ولديه من الإرادة والوسائل ما يسمح له بتنفيذها. وقد عبّر القنصل الفرنسي بوريه عن هذه الحال في تقرير إلى حكومته بتاريخ ٢٨ كانون الأول ١٨٤١ قال فيه:

«لقد تبنى القناصل في بيروت ذهنية الطوائف في لبنان وسوريا، وأصبح كل منهم مصدر الوحي والتوجيه والإرشاد والحماية لطائفة معينة. فكلما حدثت هزة اجتماعية أو اكفهر الجو السياسي تتجه أنظار العرب الكاثوليك إلى القنصلية الفرنسية. فإليها دون سواها يقصدون طلباً للرأي، فإما أن يسمعوا كلام التشجيع وإما أن يزوّدوا النصح بالصبر والتأني. ومثل هذا تفعل الطوائف الأخرى من غير الكاثوليك في قنصليتي روسيا وبريطانيا إذ تدق أبوابها طالبة الحماية من مظالم تعلم أن ممثلي الباب العالي يدبرونها. وإني لفي غنى عن التأكيد أني لا أرسل هذا القول اعتباطاً أو أني استوحي فيه خيالي. انه وصف صحيح للحقائق المادية كما تجلت لي. فإذا انحدر اليوم شيخ معمّم أو غير معمّم من قريته الجبلية ودخل بيروت من بابها الجنوبي أو من بابها الشرقي فكل إنسان يعرف إلى أي قنصل هو ذاهب وماذا هو آتٍ ليقول»[١٩].

وهكذا انقسم اللبنانيون، بفعل انعدام هيبة الحكم، وتزاحم العملاء والممثلين الأجانب، إلى جماعات وشيع تحتكم كل منها إلى القنصل الذي أغدق عليها الوعود وزين لها محاسن الحماية، فاحتضن الفرنسيون الموارنة، والبريطانيون الدروز، والروس الطائفة الأرثوذكسية، وتأرجح الروم الكاثوليك بين النمسا وسردينيا. وبات كل قنصل لا يرى في الطائفة التي تنضوي تحت لوائه إلا حسناتها، أما الطوائف الأخرى فلم يكن يرى إلا مثالبها ومعايبها.

ونظرة إلى تقارير قناصل الدول في بيروت وصيدا وطرابلس بين ١٨٤٠ و١٨٤٥ تعطي فكرة عن الانحدار المريع الذي وصلت إليه الدبلوماسية الأوروبية في لبنان طوال تلك الحقبة[٢٠].

وإلى جانب هذا الصراع السياسي بين القناصل على حماية الطوائف اللبنانية قام صراع آخر ذو وجه ثقافي ديني بين الإرساليات الكاثوليكية ومن ورائها قناصل فرنسا والنمسا وسردينيا، والإرساليات الإنجيلية التي كان يرعاها الكولونيل روز، وشاسو، قنصل الولايات المتحدة في بيروت. وكان لكل من هذه الإرساليات مدارس ناشطة تدرس على هواها مبادىء الدين مغموساً بالتوجيه السياسي. وقد عبر عن هذا الوضع الأميرال توربان الذي زار لبنان في تلك الفترة فقال في تقرير له بتاريخ ٣٠ كانون الثاني ١٨٤٧: «لا مثيل للفوضى التربوية في لبنان. ولا يمكن للإنسان أن يتنبأ بمصير قوم تتجاذبهم سياسات مختلفة، ويطلبون العلم في

مدارس لكل واحدة منها أغراض خفية وأساليب خاصة. والتعليم هنا تقوم به على العموم مؤسسات دينية. فدير الأرض المقدسة له مدارس يتعلم فيها الطلاب مبادىء اللغة الإيطالية وإجلال النمسا، وللعازاريين واليسوعيين والمرسلين الإنكليز والأمريكان مدارسهم الخاصة، وكل واحدة منها تستوحي سياسة الدولة التي ينتمي إليها مؤسسوها، ولا تغرس في نفوس طلابها إلا ما يخدم هذه السياسة. وقد باتت القلوب شتى نتيجة هذه الفوضى في التوجيه المدرسي. فهذا فرنسي وذاك أمريكي والآخر بريطاني، والأرثوذكس للروس. وعبثاً تبحث عن لبناني بالمعنى الوطني الصحيح فلا تجده. ولا بد من وقت طويل جداً وجهود كبيرة متواصلة ليقوم شيء من الوحدة، ضئيل كالظل، بين طوائف مختلفة ومتباعدة تعتمد كل واحدة منها على دولة أجنبية»(٢١).

وقد استهوى اللبنانيين هذا الوضع، فوجدوا في الإرساليات الأجنبية من يتولى تعليم أبنائهم مجاناً، وفي القناصل من يدافع عنهم في الحق وفي الضلال.

ثالثاً: نهاية الحكم الشهابي. الحكم العثماني المباشر (١٨٤٠ - ١٨٤٢)

لم يكن تعيين بشير الثالث في سدة الإمارة في ٣ أيلول ١٨٤٠(٢٢) خليفة للأمير المنفي، وفي تلك الظروف الصعبة، عملاً من شأنه أن يعيد إلى الجبل أجواء الهدوء والأمن والطمأنينة، ويكبح جماح الزعماء العائدين من المنفى والسجون ونفوسهم ملأى بالحقد على الحكم الشهابي، وبالرغبة في الانتقام بعد كبت عانوه حوالى خمسين سنة(*) تحت هراوة بشير الثاني الكبير.

ولم يكن بشير الثالث، المعروف بهزال الشخصية وضعف الإرادة وقصر النظر في شؤون السياسة، ليلقي الهيبة في نفوس أولئك الساخطين، كما لم يكن قادراً على حل شؤون الجبل المستعصية أو الحد من طموح المغامرين فيه.

وقامت أولى تلك الصعاب حين طالب زعماء الدروز، في أواخر سنة ١٨٤٠، باستعادة ما احتجز من أملاكهم وتولي إقطاعاتهم السابقة. وأبرزوا فرمانات سلطانية بتلك الحقوق. رفض الأمير استجابة طلباتهم وأصر على الاحتفاظ بالوضع الراهن مطمئناً إلى مساندة العثمانيين والبريطانيين له، ولم يكن يدور في خَلَده أن هؤلاء كانوا يعطفون على أولئك الزعماء الذين رفعوا راية السلطان العثماني ضد محمد علي، وكانوا يشجعونهم في السر والعلانية على المطالبة بممتلكاتهم وبحقوقهم الإقطاعية.

(*) تولى الأمير بشير الثاني الحكم في سنة ١٧٨٩ وبقي فيه، باستثناء فترات قصيرة، حتى سنة ١٨٤٠.

وجاء رفض الأمير ليحمل هؤلاء الزعماء على اللجوء إلى الوعيد والتهديد، فقرر البطش بهم بالطريقة التي قام بها محمد علي في قلعة القاهرة ضد المماليك سنة ١٨١١، فاستدعاهم إلى قصره في بعبدا، في آذار ١٨٤١، بحجة التداول معهم في قضايا الضرائب والأوضاع العامة في البلاد. ولم يكن ليقدر خطورة ما سيُقدِم عليه وقد سها عن باله أن سلفه بشيراً الثاني، على ما عرف عنه من قوة الشكيمة وشدة البطش، لم يجرؤ في ظروف أكثر ملاءمة له على تنفيذ مثل تلك الخطة.

ولكن قنصل فرنسا الذي أحيط علماً من قبل عيونه في قصر الأمير بما يبيت للزعماء الإقطاعيين وجلهم من الدروز ومن آل حبيش والخازن الموارنة، نصح هؤلاء بألا يلبوا الدعوة، ففشلت مؤامرة الأمير وزادت شقة الخلاف اتساعاً بينه وبين زعماء الدروز الذين راحوا، بعد تلك الحادثة يطالبون جهاراً بعزله ويهددون بالثورة عليه إذا بقي في سدة الحكم كما ثاروا على بشير الثاني من قبل(٢٣).

وقام القنصل الفرنسي، بوريه، وكان ذا نفوذ واسع لدى مشايخ الدروز، بمحاولة إقناع زعماء الموارنة بالتخلي عن أمير لا يحظى بتأييد شعبي، ويحذرهم من أن سياسته المتهورة قد تجر البلاد إلى حرب أهلية طاحنة. وفي أواسط آب ١٨٤١، زار البطريرك الماروني يوسف حبيش في مقره بالديمان وأسرّ إليه بأن زعماء الدروز يستعدون للثورة على الأمير بتأييد من العثمانيين، وان استمرار الوضع القائم يشكل خطراً على مستقبل الحكم الوطني في الجبل، واقترح على البطريرك حلاً مؤقتاً يقضي بتعيين الأمير سلمان شهاب، المعروف بالحكمة وحسن الدراية، بديلاً من بشير الثالث، فيحقق بهذا الحل استمرار الحكم الشهابي ويضع حداً لاضطرابات بدأت تذر قرنها في البلاد.

ولخص القنصل حديثه مع البطريرك في تقرير أرسله إلى حكومته بتاريخ ٢٥ آب سنة ١٨٤١ قال فيه:

«لم يوافق البطريرك على عزل الأمير بشير الثالث وتعيين الأمير سلمان شهاب لأن هذا الأخير مسلم ويخشى أن يعمد العثمانيون بعد وفاته إلى تعيين والٍ تركي، فاقترحت عليه تأييد ترشيح الأمير حيدر أبي اللمع فرفض قائلاً: إن الأمير حيدر ليس من الأسر العريقة ذات النفوذ القوي، وإن الشهابيين والأمراء الآخرين لا يقبلون السير تحت لوائه وهو دونهم نبلاً ومقاماً... فقلت له: إن ما أقترحه تدبير مؤقت ولمدة قصيرة ويجب في كل حال التفكير في وضع أمير آخر مكان الأمير الحالي، فأطرق البطريرك وفكر ملياً ثم قال لي: يجب أن يبقى الأمير الحالي، ففيه الكفاية في هذه الظروف، وبعد سنة يكون جميع الناس قد سئموا حكمه وانفضوا من حوله وصار موضوعاً لسخريتهم وتندرهم، وعندئذ يكون الزمن قد بعد بهم عن

عهد الأمير بشير الكبير وأنساهم أسباب شكواهم منه وإعراضهم عنه، ويصبح نصف الشعب، لا ربعه كما هو الوضع الآن، مستعداً لتقبل فكرة رجوعه. ثم قال لي: أتظن أن البريطانيين يسمحون له بالعودة؟ فأجبته إني لا أدري ماذا سيكون موقفهم ولكني لا أجد أسباباً قاهرة تحول دون هذه العودة. فقال: وهل أن فرنسا، في حال إصرار البريطانيين على عدم السماح له بالعودة، مستعدة لفرضها؟ ففاجأني هذا السؤال الغريب الذي أقدّمه لكم دليلاً على غرور الجبليين واعتقادهم بأنهم شيء كبير في هذا العالم، فقلت له إن هنالك أموراً تفوق بخطورتها هذا الأمر المحلي تحلها الدول أو تتفق عليها فيما بينها دون أن تفرضها إحداها على الأخرى.. ومهما يكن من أمر فلا بد لحكومتي من أن تكوّن لها فكرة ورأياً في لزوم عودة الأمير بشير الثاني أو عدم لزومها»(٢٤).

وهكذا فشلت مهمة القنصل الفرنسي في استبدال شهابي آخر أو أمير لمعي ببشير الثالث. وفي موقف البطريرك يوسف حبيش، على ما عرف عنه من حكمة وروية، خطأ في التقدير وبعد عن الواقعية، فقد اعتقد أن ازدياد تدهور الوضع الداخلي في لبنان سيؤدي إلى إقناع العثمانيين بضرورة عودة بشير الثاني إلى الحكم، وقد سها عن باله انهم وراء هذا التدهور وانهم يخططون لينفذوا منه لإنهاء الحكم الشهابي في لبنان.

ولما وقف زعماء الدروز على حديث البطريرك مع القنصل الفرنسي تيقنوا بأن سياسة الاكليروس الماروني ومن هم وراءه من أعيان الطائفة تقوم على العمل لإعادة الحكم إلى يد رجل أرهقهم وأذلهم وبطش بهم، فقرروا القيام بحملة للتشهير بالأمير المنفي، فوجهوا إلى السلطان العثماني عرائض عددوا فيها المظالم التي ارتكبها بشير الثاني ضد شعبه، والأرواح التي أزهقها، والممتلكات التي وضع يده عليها، والأموال التي انتزعها من أصحابها، كما قرروا الثورة على خليفته بشير الثالث(٢٥).

ورأى أعيان الدروز أن من عوامل نجاح تلك الثورة ضرورة توثيق علاقاتهم بالسلطات البريطانية، فاغتنم الكولونيل روز تلك الفرصة وعقد اجتماعاً في ٢٤ أيلول سنة ١٨٤١ على ظهر البارجة البريطانية «انكونستنت» المرابطة في مياه صيدا، ضم مسؤولين بريطانيين ووفداً من زعماء الدروز مؤلفاً من نعمان وسعيد جنبلاط وحيدر أرسلان وإسماعيل وعباس القاضي وحوالى ثلاثين من المشايخ والأجاويد. وتم الاتفاق في أثنائه بين الفريقين على أن تتعهد حكومة لندن المحافظة على سلامة الدروز وأمنهم وحماية مصالحهم من أي اعتداء، وتؤيدهم لدى الباب العالي في المطالبة باستعادة أملاكهم وحقوقهم الإقطاعية التي اغتصبها بشير الثاني منهم ويرفض خليفته بشير الثالث إعادتها إليهم، ووعد الدروز من جهتهم بأن يسهلوا مهمة المرسلين الإنجيليين في أنحاء الجبل وراشيا وحاصبيا، وأن لا يطلبوا مساعدة أية دولة أخرى غير بريطانيا(٢٦).

وما لبثت أخبار هذا الاجتماع أن وصلت إلى أسماع البطريرك الماروني، فأخذه القلق من أن ينتج عنه توتر في العلاقات بين الطائفتين، وهو ما يسعى إليه العثمانيون ويتمناه الكولونيل روز، فطلب من بوريه أن يتدخل لدى نعمان جنبلاط، زعيم الدروز، لحمله على التراجع عن هذا الاتفاق وتحذيره من مغبة الانزلاق في التعامل مع البريطانيين.

عقد القنصل الفرنسي اجتماعات عديدة مع نعمان جنبلاط وشاء الزعيم الدرزي أن يعرف إلى أي حد تستطيع فرنسا أن تذهب في تأييدها المصالح الدرزية، فطالب القنصل الفرنسي بضمانات لا تقل عما قدمه له البريطانيون. تردد بوريه في إعطائها وبرّر موقفه بشتى الذرائع التي جعلت الزعيم الجنبلاطي يزداد اقتناعاً بأن فرنسا لا تستطيع أن تناصر الدروز إلّا بقدر محدود وبما لا يتعارض مع مصالح الموارنة، كما لمس أن قنصلها في بيروت لا يملك حق التقرير في أية قضية مهمة إلا بعد الرجوع إلى وزير خارجيته في باريس أو إلى السفير الفرنسي في الآستانة، بينما يتمتع القنصل البريطاني في مثل تلك القضايا بحرية تامة وصلاحيات واسعة(٢٧).

ومنذ ذلك الحين توثقت العلاقات بين البريطانيين والدروز وظلت راسخة إلى حين قيام الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان في أعقاب الحرب العالمية الأولى.

وراح الدروز، وقد اشتد عضدهم بالدعم البريطاني، يجددون مطالبهم بعزل بشير الثالث. وقدموا عرائض إلى الباب العالي يشكون سوء تصرفه وفشله في إدارة البلاد. وانتصر للأمير البطريرك الماروني وأعيان طائفته اقتناعاً منهم بأن ذهاب الأمير سيؤدي إلى تعيين حاكم عثماني في بيت الدين. وسرعان ما اصطبغ هذا الصراع السياسي بصبغة طائفية، فانزلق الجميع في طريق ملأى بالمخاطر، وقد استولت العواطف والغرائز الطائفية على النفوس فوقعت بين الفريقين في تشرين الأول سنة ١٨٤١ اضطرابات دامية ذهب من جرائها العديد من الضحايا(٢٨)، وكانت أول اصطدام بين المسيحيين والدروز منذ أن انتشر مذهب الموحدين في لبنان في القرن الثاني عشر، حيث عاشوا مع جيرانهم النصارى في ظل إمارات التنوخيين والمعنيين والشهابيين حياة تآلف وتعاون.

وكانت أحداث سنة ١٨٤١ الشرارة الأولى لأحداث أخرى عقبتها كانت أشد خطورة وهولاً.

اتبع الباب العالي طريقته التقليدية في معالجة الأزمات التي كانت تتعرض لها امبراطوريته الواسعة، فأوفد إلى لبنان السرعسكر مصطفى باشا (القائد العام للجيش العثماني) للتحقيق في الحوادث وأسبابها واتخاذ التدابير التي يراها مناسبة لوضع حد لها(٢٩).

وبدل أن يجد المبعوث العثماني الحل الشافي، أقدم على حلول أخرى زادت الأزمة تعقيداً وخطورة، فأصدر فرماناً في ١٥ كانون الثاني ١٨٤٢ بعزل بشير الثالث عن الإمارة «لضعفه وعجزه عن معالجة الأمور بحكمة وقوة إرادة». وآخر بإنهاء الحكم الشهابي في لبنان وبتعيين عمر باشا، المجري الأصل (ميشال لاتاس قبل إسلامه) حاكماً على الجبل[٣٠].

وبعد أن كان اللبنانيون مختلفين على قضية واحدة، هي قضية بشير الثالث، وجدوا أنفسهم، بفعل تهورهم وانصياعهم لإرادة الآخرين، أمام قضايا أخرى أشد خطورة وتعقيداً: انقسام طائفي يهدد وحدة البلاد، نهاية الحكم الوطني الذي عاشوا في ظله طوال عدة قرون، ثم قيام الحكم العثماني المباشر عليهم. ولم يكن الخروج من هذه الأمور بالأمر اليسير.

كان مصطفى باشا يعتقد بأن مهمة عمر باشا لن تكون شائكة، وأن الصعوبات التي سيلقاها لن يستعصي عليه حلها إذا اعتمد إرضاء شهوات الطامعين في الحكم. فأعاد للزعماء الدروز إقطاعاتهم وعين عدداً من أرباب العائلات على إقطاعات جديدة، وفي وظائف عليا، وأكثر الوعود للجميع بالطمأنينة والرخاء.

وأراد عمر باشا أن يضفي على حكمه صبغة من الشرعية فطلب من الذين أغدق عليهم خيراته أن يرفعوا للباب العالي «مضابط وعرضحالات يعربون فيها عن شكرهم لإنهاء الحكم الشهابي ويسترحمون السلطان تثبيت الحكم العثماني المباشر في لبنان». وقع هذه العرائض القسم الأكبر من الزعماء والأعيان، وأعرض عنها الفلاحون وأصحاب المهن الصغيرة وجلهم من الفقراء.. ولم يكترث السرعسكر وعمر باشا بهؤلاء «الصعاليك» فزوّر مساعدوهما أختاماً بأسماء أشخاص غير معروفين أو متوفين وذيلوا بها عشرات المضابط، وأرسلها مصطفى باشا إلى الآستانة دليلاً على رضى الشعب اللبناني بما ارتآه السلطان لهم[٣١].

ولما عاد مصطفى باشا إلى اسطنبول مزهواً بما فعلت يداه، وجد أن أخبار العرائض قد سبقته إليها، وأن سفراء الدول استنكروا لدى الباب العالي طريقته في معالجة القضية اللبنانية واتهموه بالتزوير والرشوة والإرهاب. وفي ١٥ أيلول سنة ١٨٤٢ قام السفراء بزيارة صارم أفندي وزير الخارجية العثمانية وأبلغوه رفض حكوماتهم تعيين حاكم عثماني على الجبل.

وهكذا اتخذت القضية اللبنانية منحى جديداً على الصعيد الدولي.

أما عمر باشا فلمس أن تلك العرائض، على كثرتها، لم تقم لحكمه أي وزن شرعي، فقرر اللجوء إلى وسيلة أخرى أشد مضاءً وهي القضاء على معارضيه الموارنة بسيف الدروز حتى إذا تم له ذلك استفرد الدروز وبطش بهم.

طلب عمر باشا من زعماء الدروز في الشوف أن يجمعوا له ستة آلاف مقاتل يتعهد بتسليحهم لمهاجمة كسروان والمناطق المسيحية الأخرى في الجبل، ووعدهم بأن تكون تلك المناطق إقطاعات جديدة لهم، وتعهد بأن يكون للدروز بعد اليوم الرأي الأول في حكم البلاد.

ولما اجتمع أعيان الدروز في الباروك للتداول في هذا الأمر، قر رأيهم أن لا مبرر للتمادي في النزاع مع مواطنيهم النصارى وأن لا مصلحة لهم في سفك دماء جديدة، وأدركوا أن عمر باشا يريد أن يستعين بهم للقضاء على النصارى ثم يستفردهم ليقضي بعد ذلك على زعمائهم الواحد بعد الآخر.

أسقط بيد عمر باشا حين أبلغ رفض الدروز اقتراحه على ما تضمن من وعود مغرية، فقرر عندئذ البدء بالدروز بدل أن ينتهي بهم، فوجه عدداً من عملائه إلى زعماء الموارنة في كسروان يدعوهم للأخذ بالثأر ويعدهم بالمساعدات اللازمة. ولم يكن جواب الموارنة أقل وضوحاً من جواب الدروز فأبلغوا الباشا أن علاقاتهم بمواطنيهم الدروز ذات جذور بعيدة في التاريخ، وما يفرق بينهم اليوم هي قضايا عابرة لا تحل بسفك الدماء[٣٢].

لمس عمر باشا من هذين الموقفين أن معارضة الدروز للحكم العثماني المباشر لا تقل صلابة عن معارضة النصارى، فقرر دعوة زعمائهم إلى بيت الدين بحجة التداول في شؤون البلاد وتوزيع الضرائب. وفي أثناء الاجتماع تم اعتقالهم وأودعوا السجن بتهمة التمرد على أوامر السلطان[٣٣].

لم يكن الحاكم العثماني ليعرف خطورة ما أقدم عليه. وهو بجهله أوضاع البلاد الاجتماعية، لم يكن ليقدر صلابة التضامن الذي يجمع بين الدروز في أي بلد كانوا. ولما وصلت أنباء الاعتقال إلى وادي التيم وجبل الدروز في سوريا، توجهت فصائل منهم بقيادة شبلي العريان إلى الشوف فطوقوا بيت الدين ووجهوا إنذاراً إلى عمر باشا بإطلاق سراح المعتقلين فوراً وبإعادة الشهابيين إلى الحكم[٣٤].

اضطر الحاكم العثماني أمام الواقع الجديد الذي لم يكن في حسبانه، واشتداد الهيجان في المناطق الدرزية، إلى القبول بالتفاوض مع شبلي العريان على كل المطالب «ما عدا عودة الشهابيين إلى الحكم».

وإزاء تفاقم الوضع في الشوف، ورفض الدروز الحكم العثماني المباشر، وتهديدهم بثورة جامحة في حوران وجبال لبنان، وحيال ازدياد ضغط سفراء الدول الكبرى في الآستانة، اتخذت القضية اللبنانية بعداً دولياً، حمل الباب العالي، على اعتماد سياسة جديدة لا تقل سوءاً عن تلك التي اتبعها في السابق فطلب إلى السرعسكر مصطفى باشا أن يلغي قراره

بإقامة الحكم العثماني المباشر في الجبل، ودعوة عمر باشا إلى الانسحاب من بيت الدين[٣٥]. وراح وزير الخارجية العثماني يتفاوض مع الدول لتقسيم الجبل إلى إدارتين طائفيتين منفصلتين، واحدة للنصارى والأخرى للدروز، فكان هذا التدبير أسوأ حل للمسألة اللبنانية وانطلاقة لحروب أهلية جديدة في البلاد.

رابعاً: مشاريع تقسيم الجبل والخلافات التي نشأت حين البدء بتنفيذها (١٨٤٢ - ١٨٤٥)

تعقدت المفاوضات في الآستانة لحل المسألة اللبنانية واختلفت المواقف حولها بين السفراء المؤيدين للحكم العثماني المباشر يرعاهم ممثلو بريطانيا وبروسيا، وبين السفراء المتشددين في المطالبة بإعادة الحكم الوطني للبلاد وعلى رأسهم ممثلو فرنسا وسردينيا.

ولما طال الأمر بهم وبدأ النقاش يدور في حلقة مفرغة، طلع مترنيخ، مستشار النمسا، باقتراح يقضي بتقسيم الجبل إلى منطقتين، الأولى للنصارى وعليها حاكم ماروني، والثانية للدروز وعليها حاكم منهم.

تبنى الباب العالي والدول الكبرى هذا التقسيم في ٧ كانون الأول سنة ١٨٤٢ بعد أن أخفقت روسيا في سعيها لإنشاء إدارة ثالثة خاصة بالروم الأرثوذكس، وفشلت النمسا في إيجاد إدارة رابعة للروم الكاثوليك[٣٦].

رأت كل من الدول الأوروبية في هذا التقسيم ما يحقق أهدافها. فهو يعطي، في نظر الحكومة البريطانية، أنصارها الدروز حكماً إدارياً وسياسياً خاصاً بهم ويكون لها فيه بالتالي نفوذ غير منازع عليه. وقبلته الحكومة الفرنسية بعد أن فشلت في إقناع الدول الأخرى بعودة الحكم الوطني على كامل منطقة الجبل، ورأت فيه نواة الإمارة المسيحية التي كانت الأوساط الكاثوليكية في فرنسا تعمل جاهدة على تحقيقها. وكتب القائم بالأعمال الفرنسي في الآستانة إلى قنصله في بيروت بتاريخ ١٩ كانون الأول ١٨٤٢ يقول: «لا يَغِبْ عنكم أن حكومة الملك [لويس فيليب] كانت قد وضعت كل إمكانات سياستها في خدمة المبدأ الذي انتصر الآن، أي أن يحكم كلاً من النصارى والدروز أمير منهم...». ويختم رسالته بقوله: «عليك أن تجعل منذ اليوم لمواقفك وأحاديثك هدفاً واحداً هو تركيز الحكم الجديد الذي سينعم به اللبنانيون بفضل جهود أوروبا ومثابرتها...».

أما القائم بأعمال سفارة النمسا في دار السلطنة العثمانية فذهب بعيداً في تفسير قرار التقسيم إذ طلب من ممثله في بيروت أن يساعد الوالي على وضع ذلك القرار موضع التنفيذ، وأكد له أن الدول الكبرى اتفقت حين إقراره على إبعاد الشهابيين عن الحكم وانه يتوجب عليه بالتالي العمل على الحؤول دون اختيار أحدهم حاكماً على إحدى الإمارتين.

وكانت تعليمات سفراء الدول الأخرى في الآستانة إلى قناصلهم في بيروت مماثلة في روحها ونصها[٣٧].

وهكذا اعتبرت الدبلوماسية الأوروبية أن التقسيم جاء تكريساً لسياستها في لبنان وانه الحل الأفضل لتوطيد الأمن والسلام فيه.

والحقيقة أن اتفاق ٧ كانون الأول ١٨٤٢ كان انتصاراً باهراً للسياسة العثمانية وفشلاً ذريعاً للدبلوماسية الأوروبية. فالوثائق العديدة التي تزخر بها محفوظات وزارات خارجية الدول الكبرى تثبت أن فكرة التقسيم لم تكن من مبتكرات مترنيخ وأن سفير الباب العالي في فيينا هو الذي أوحى بها فتبناها المستشار النمساوي وقدمها للدول الأوروبية على أنها الحل الأمثل للبنان. وتشير هذه الوثائق إلى أن الباب العالي كان مصمماً، في حال إخفاق مساعيه في وضع الجبل تحت حكمه المباشر، على اعتماد مبدأ التقسيم، اقتناعاً منه أنه الحل الأفضل لضمان مصالحه وتعزيز نفوذه في البلاد. فالتقسيم يقضي بصورة نهائية على الحكم الشهابي الذي قام في وادي التيم منذ القرن الثاني عشر، وفي مناطق الجبل بعد سنة ١٦٩٧، ويضعف في الوقت نفسه المسيحيين والدروز وهم من أشد معارضي السياسة العثمانية ويستمدون القوة في معارضتهم من اتحادهم ووحدة كلمتهم واعتمادهم على مناعة جبالهم. والتقسيم يعني انهيار كل هذه المعطيات إذ يقضي على تلك الوحدة ويغذي الحقد والبغضاء بين أبناء الشعب الواحد.

ومهما يكن من أمر، فالتقسيم لم يكن وليد إرادة سليمة. فقد قبلته الدول الكبرى لا عن سذاجة الجاهل وإنما بعلم العارف المطلع، إذ وجدت فيه كل منها ما يحقق أهدافها في هذا البلد الصغير المطل على بلدان الشرق الأدنى.

وعندما حمل القائم بالأعمال النمساوي في الآستانة، مشروع التقسيم باسم مترنيخ، إلى صارم أفندي، وزير الخارجية العثمانية، تظاهر هذا الأخير بعدم الرضى عنه بحجة انه يحد من حقوق السلطان في بلد هو جزء من أمبراطوريته. ولدى مناقشة المشروع مع السفراء المعتمدين في دار السلطنة أعلن الوزير العثماني انه يقبله على مضض، لا إيماناً بإيجابياته بل حرصاً من الباب العالي على عدم إحراج الدول الكبرى في أزمة قالوا بأنها «أدمت قلوبهم جميعاً»[٣٨].

ولم تخف مساوىء هذا الحل عن كثير من رجال الفكر والسياسة في أوروبا. فأنكر بعضُهم على الدول حقها في «تقسيم ما لا يقسم»، وشكك آخرون في نجاح حل غير عملي ولا يقوم على واقع التاريخ ولا على معطيات الجغرافيا ولا على متطلبات الظروف الاجتماعية في لبنان. وانتقده آخرون على أنه يشكل خطراً على سلامة الشعب اللبناني ووحدته.

وكـان الأميرال دي لاسـوس من أشد المعـارضين للتقسيم، فكتب بعـد زيارتـه للبنان في أواخر سنة ١٨٤٢: «إن تطبيق هذا النظام معناه إدخال الحرب الأهلية في دستور البلاد. ولا أظن أن أحداً سيجرؤ على تنفيذه. ففي كل مكان من لبنان يقيم دروز، وفي كل قـرية منـه يعيش مسيحيـون. فإذا قـام حاكم مسيحي في قسم منـه، وحاكم درزي في القسم الآخـر، فسيكـون النصـارى في القسم الـدرزي مـرهقـين مضـطهـدين، ويكـون الـدروز في القسم المسيحي أذلاء منطوين على أنفسهم. وعندئذ يبدأ هؤلاء بهجر بيوتهم إلى المنطقـة الدرزيـة، وينتقل أولئك من مواطنهم الأصلية إلى المنطقة المسيحية. فيسعى كل من الحـاكمين إلى منـع الهجرة بالقوة، فتضطرب الأمور وتكثر المظالم والجرائم وفـاقاً لعـادات البلاد البـدائية، فيعمّ الخراب المنطقتين على السـواء ويجفّ الضرع ويتلف الزرع ولا سيـما في القطاع الـدرزي لأن الدروز، وهم القلة، لا غنى لهم عن اليد العاملة المسيحية لاستصلاح أراضيهم واستغلالها. فأي عاقل لا يرى والحالة هذه أن هذا النظام فوضوي بروحه ونصه؟»[٣٩].

وبعد إقرار مبدأ التقسيم، وجه صارم أفندي تعليمات إلى أسعد باشا والي صيدا، لوضـع النظام الجديد في حيِّز التنفيذ.

ومـا أن بدأ الـوالي مهمته حتى بـدت له صعـوبة التنفيـذ بسبب تدخـل القناصـل وترابط المصالح بين اللبنانيين، فأخذ كل فريق يفسر النظام الجديد حسب مـا تمليه عليـه مصالحـه. فتضاربت وجهات النظر، وراح كل قنصل يتشدد في تأييد الفريق الذي يعتبر أنه في حمايته.

وكان اختيار القائمقامين في رأس الصعوبات التي لقيها أسعـد باشـا. ولئن كان الاختيـار سهلاً فيما يتعلق بالقائمقام الدرزي إذ أجمع أعيان الـطائفة عـلى اختيار الأمـير أحمد أرسـلان رئيساً للمنطقة الدرزية، إلا أن اختيار القائمقام المسيحي لم يخل من الصعوبة. وبدا لأسعـد باشا، وقد استبعد الأمراء الشهابيين، أن الأمير حيدر أبي اللمع هـو أكثر المـوارنة أهليـة لهذا المنصب، فأصدر في شباط سنة ١٨٤٣ قراراً بتعيينه أميراً على النصارى.

وما لبث هذا الاختيار أن أثار القنصل البريطاني الكولونيل روز وأغضب القنصل الروسي بازيلي، فاحتجا عليه وأعلن الكولونيل روز أنه لا يجوز للأمير حيـدر أن يكون إلاّ قـائمقاماً على الموارنة وحدهم لا عـلى النصارى جميعـاً. وصرح بازيـلي بأنـه لن يقبل في أي حـال بأن يخضـع أتبـاعـه الـروم الأرثـوذكس لسلطان الأمـير اللمعي لأن بينهم وبـين المـوارنـة عـداء استحكمت حلقاته يوم وقفوا إلى جانب الدروز في أحداث ١٨٤١، وراح القنصلان يكيلان التهم لأسعد باشا بأنه متحيز للموارنة، ويتعمـد تفضيلهم على غـيرهم، ويتجاهـل شخصية وحقوق ومصالح الطوائف المسيحية الأخرى.

ولما اشتدت معارضة روز وبازيلي لهذا الاختيار ولمس أسعد باشا بعض التردد لدى قنصلي

النمسا وبروسيا، تراجع عن موقفه وأصدر أمراً ثانياً بتعيين الأمير حيدر قائمقاماً على المـوارنة دون سـائر المسيحيـين. فثارت ثـائرة القنصـل الفرنسي بـوريـه واتهم الـوالي بمـالأة الـروس والبريطانيين، واعتبر قراره الثاني خروجاً على مقررات الآستانة، وأن اتفـاق ٧ كانـون الأول لحـل الأزمة اللبنـانية يقـوم على أسـاس الفصل بـين الدروز والمسيحيـين وليس الفصل بـين الموارنة ومواطنيهم المسيحيين الآخرين.

وانـبرى كل من هؤلاء القنـاصل الثـلاثة يـدافع بحـماس عن وجهة نـظره. وكان بـازيلي أعنفهم في المطالبة بأن يكون للروم الأرثوذكس قائمقام منهم مدعياً أن اتفاق ٧ كـانون الأول لا يفرض عليهم قبول الحكم الماروني، ويترك لهم حرية الاختيار بين الانضمام إلى القائمقامية المارونية أو إنشاء قائمقامية خاصة بهم.

واستغل قنصل النمسـا هذا الاقـتراح ليطالب بـدوره بقائمقـامية رابعـة للروم الكاثـوليك الذين تربطهم بعرش الأمبراطور روابط المصلحة والدين.

ولما بلغت المشادة ذروتها بين القناصل أدرك الأمير حيدر حجم المشاكل التي تسببها سياسة قناصل الدول وما تحمل من مخاطر على سلامة مواطنيه، وكيف تعمل على ذر الفتنة بين أبنـاء الشعب الواحد، فأبلغ أسعد باشا أنه يأبى الإضطلاع بالمسؤولية في جو يعكره الفرقاء لغايات بعيـدة عن المصلحة العـامة، كـما رفض أن يكون في الحكم شـاهداً عـلى خـراب بلده. وفي أواسط شباط سنة ١٨٤٣ قدم للوالي كتاب استقالته وانطوى منعزلاً في بيته.

أدرك الوالي العثماني أن قناصل الدول ذهبوا بعيداً في مطالبهم ومنـاوراتهم وقد بلغت حـد المهاترات، وان في استمرارها مساً بكرامة الباب العالي وكرامته شخصياً، وخشي فيما إذا نزل عنـد رغبات هؤلاء أن يقـدم بعضهم على المـطالبة بـإنشاء قـائمقاميـة للسنة وأخـرى للشيعة وأخرى للأقليات التي يتكاثر عددها يومـاً بعد يـوم، فحزم أسعـد باشـا أمره واستـدعى إليه الأمير حيدراً وأصدر قراراً بتعيينه قائمقاماً على النصارى من أية طائفة كانوا[٤٠].

وما أن حلت هذه العقدة حتى بدأ خلاف جديد بين القناصل حول تحديد صلاحيات كل من القائمقامين. وقد قرر أسعد باشا أن توضع في عهدة الأمير أحمد أرسلان مناطق الشـوف والشحـار والغرب وإقليم الخـروب وجزين، وفي عهـدة الأمير حيـدر أبي اللمع منـاطق المتن وكسروان وبلاد جبيل ولبنان الشمالي.

لم يُرضِ هذا التقسيم قنصل فرنسا فاحتج عليه قائلاً انه جائـر ومخالف لـروح مذكـرة ٧ كـانون الأول ١٨٤٢. وطلب من أسعد باشـا أن لا يكون تحـديد الصـلاحيات قـائـماً عـلى اعتبارات جغرافيـة بل عـلى الأسـاس المـذهبي أي أن يحكم الأمير أحمد جميع الـدروز في أية

منطقة كانوا، والأمير حيدر جميع النصارى أينما كانت إقامتهم. وقال بوريه أن الباب العالي وسفراء الدول لما اتفقوا على أن يكون للدروز حاكم درزي وللمسيحيين أمير مسيحي «قد عنوا وأرادوا أن لا يحكم الأمير المسيحي الدروز ولا الحاكم الدرزي الرعايا المسيحيين».

ودعم بوريه نظريته هذه بجذور تاريخية مشيراً إلى أنه كان معمولاً بها في أوروبا عهد الأمبراطورية الرومانية وطوال القرون الوسطى، حيث كان قانون الأحوال الشخصية هو الذي يرعى الإنسان ويرافقه في تنقلاته إلى حيث يسافر أو يقيم.

وانبرى الكولونيل روز يرفض هذا التفسير ويتهم زميله الفرنسي بأنه يعيش بذهنية القرون الوسطى ويحاول بعث أنظمتها التي لم تعد معتمدة في أي مكان، حتى في وطنه فرنسا، وطالب أسعد باشا بأن يطبق المفهوم الحديث للقانون، أي في إطاره الجغرافي، فيقسم الجبل إلى منطقتين، الأولى شمالي طريق بيروت ـ دمشق وعلى رأسها حاكم مسيحي يرجع إليه جميع أهالي المنطقة إلى أية طائفة انتموا، والثانية جنوبي هذه الطريق وعليها حاكم درزي يقوم بالأمر في سكانها بمختلف طوائفهم دروزاً كانوا أم من الطوائف الإسلامية الأخرى أم من النصارى(٤١).

واستحكم النزاع مجدداً بين ممثلي الدول، وانتقل الجدل إلى أعيان الطوائف ورجال الدين. وراح القناصل يثيرون الخوف والهلع في صفوف أتباعهم من جراء تطبيق النظام الجديد بمفهومه الجغرافي. وانبرى آخرون منهم يحذرون من الفتن والفوضى التي ستعصف بالبلاد في حال تطبيق التقسيم استناداً إلى قانون الأحوال الشخصية الذي عفا عليه الزمن.

وراح بعض القناصل ومساعدو الوالي يتبرعون باقتراحات جديدة، ظاهرها طيب وباطنها خبيث كوضع نظام خاص للقرى الآهلة بالطائفتين، (وهي تشمل معظم قرى الشوف والمتن) ووضع دير القمر تحت الحكم العثماني المباشر، وإقامة تنظيمات خاصة لبعض المناطق الأخرى.

ولما اشتد الخلاف بين قناصل الدول في بيروت وانتقل إلى الأهلين وكاد أن يتحول إلى نزاع مسلح، طلب أسعد باشا من الباب العالي أن يحدد أسس صلاحيات القائمقامين. وتوالت الاجتماعات حول هذا الموضوع بين صارم أفندي وسفراء الدول في الآستانة، وراح كل منهم يفسر حدود تلك الصلاحيات على هواه. ولما اشتد تباين وجهات النظر فيما بينهم أثاروا مسألة الهجرة وتبادل السكان بين القائمقاميتين.

وفي أثناء ذلك النقاش العقيم، كانت الأوضاع تزداد سوءاً في لبنان والأجواء تنذر بتجدد القتال بين الدروز والنصارى، فقر الرأي في الآستانة، في آذار سنة ١٨٤٤، على أن يرسل

السلطان أحد كبار وزرائه لتنفيذ التقسيم على الأسس الجغرافية، وتنظيم الشؤون الإدارية والمالية والقضائية في كل من القائمقاميتين.

اختار السلطان لهذه المهمة خليل باشا أمير البحر، فوصل إلى بيروت في أوائل حزيران من تلك السنة، وهو مقيم على اقتناع بأن إرادة السلطان ومرابطة الأسطول العثماني في المياه اللبنانية كافيتان لحمل أبناء الجبل على الخضوع والتزام السكينة. إلا أنه ما لبث أن اصطدم بصعوبات كأداء حين بدأ البحث بتحديد صلاحية كل من القائمقامين في المناطق التي تقيم فيها طوائف متعددة، إذ رفضت تلك الطوائف، بتشجيع من بعض القناصل والإرساليات الأجنبية وأصحاب المصالح من رجال الإقطاع، الخضوع لحاكم ليس منها.

تجاه هذه الصعوبة اقترح الكولونيل روز تبادل السكان بين منطقة ومنطقة ودفع تعويضات عن الأراضي والمساكن التي يملكها المنتقلون، ودعم اقتراحه بقوله إن تبادل السكان من الأمور المألوفة في العالم أجمع، فالبروتستانت الفرنسيون تركوا بلادهم إلى هولندا وأميركا الشمالية، وكاثوليك بريطانيا هاجروا إلى إيرلندا وبلاد الكثلكة، وقوزاق حوض الدون انتقلوا إلى آسيا، وهاجر قسم من الجزائريين إلى تونس ومراكش هرباً من الاحتلال الفرنسي(٤٢).

ولما عرض أمر الهجرة وتبادل السكان على أصحاب العلاقة من اللبنانيين رفضه دروزهم ومسيحيوهم وقالوا انهم لن ينزحوا عن أرض رأوا فيها نور الحياة وعاشوا من خيراتها وتضم رفات آبائهم وأجدادهم، فاضطر المبعوث العثماني وأسعد باشا والقناصل أن يعدلوا عن هذه الفكرة. ورأوا بعد التداول أن الخروج من المأزق قد يكون في وضع الأقاليم الآهلة بطوائف مختلفة تحت إدارة وكلاء عن القائمقامين المسيحي والدرزي، وإعطاء دير القمر إدارة بلدية ذاتية، وترك المناطق الأخرى في ذمة السلطان يحكمها والي صيدا العثماني حكماً مباشراً. وكانت هذه الاقتراحات أقصى ما يمكن أن يبلغه التفكيك والتهشيم، إذ يصبح لبنان، البلد الصغير بمساحته وبعدد سكانه، مقسماً إلى خمس مناطق مستقلة إحداها عن الأخرى على الرغم من تشابك المصالح بين سكانها وعلى ما بين عائلاتها من وشائج القربى والجوار.

وفي هذا الجو القلق برزت أزمة جديدة زادت الأمور تعقيداً، إذ قام خلاف شديد في خريف سنة ١٨٤٤ بين الكولونيل روز والقنصل الروسي بازيلي سببه نشاط قام به المرسلون الإنجيليون من البريطانيين والأميركيين في الأوساط الأرثوذكسية في حاصبيا وراشيا كان بنتيجته أن اعتنق عدد من الأرثوذكس المذهب البروتستانتي. فكبر الأمر على بازيلي، وراح يتهم المرسلين الإنجيليين بأنهم يخرجون الناس عن دينهم وتقاليدهم بوسائل الغش والرشوة واستغلال الفقر والجهل فيدفعون لمن يعتنق البروتستانتية سبعة قروش للرجل وخمسة للمرأة وللقاصر. ودفع بازيلي الأكليروس وأعيان الأرثوذكس إلى تقديم عرائض احتجاج للوالي.

اغتنم قنصل فرنسا هذه الشكاوى وأصرّ على خليل باشا وأسعد باشا أن يأخذا هذه القضية بما تستحق من اهتمام مؤكداً أن النشاط التبشيري الإنجيلي لن يقف عند حد. فقد بدأ بالدروز ثم امتد إلى الأرثوذكس وسيدق في وقت قريب أبواب الطوائف الإسلامية. لم يخفِ أسعد باشا استياءه من أعمال المبشرين فأصدر أمراً بإعادة كل أرثوذكسي اعتنق البروتستانتية ونقل بالإكراه من قريته إلى مقر الإرساليات الإنجيلية في عبيه إلى أهله، فتصدى له الكولونيل روز وشاسو قنصل الولايات المتحدة في بيروت، قائلين للوالي بأن اعتناق هؤلاء الأرثوذكس المذهب البروتستانتي يجعلهم حكماً في حماية بريطانيا العظمى والولايات المتحدة!!!(٤٣).

ولم يكتف الكولونيل روز بهذا التحذير فكتب إلى سفيره في الآستانة بأن أسعد باشا يناصب بريطانيا العداء، ولا بد من نقله من بيروت.

رضخ الباب العالي لطلب السفير البريطاني واستدعى أسعد باشا إلى الآستانة في أواسط آذار سنة ١٨٤٥، وعيّن مكانه وجيهي باشا، والي حلب السابق، وكان معروفاً بتطرفه وبمعاداته لكل ما هو أوروبي ولكل من لا يدين للسلطان بالولاء الكامل.

وكان من نتيجة إقصاء أسعد باشا عن مركزه في بيروت ان ازدادت الأوضاع سوءاً في الجبل وتطور الخلاف التبشيري ليعم وجوه الحياة اليومية في البلاد.

ولما يئس خليل باشا من إيجاد حل للأزمة اللبنانية يحظى بقبول جميع الأطراف، بفعل تدخل القناصل والإرساليات الأجنبية في شؤون البلاد كبيرها وصغيرها، وأدرك عجزه عن معالجتها، قفل عائداً إلى الآستانة في أيار ١٨٤٥ تاركاً البلاد في حالة مريعة من الفوضى وفي فراغ سياسي خطير، إذ كان الوالي الجديد وجيهي باشا لا يخفي عدم اكتراثه بما يجري حوله وبما له علاقة بشؤون اللبنانيين(٤٤).

واستشرت النقمة، في ذلك الفراغ، بين الدروز والنصارى. وراح كل فريق يتربص الدوائر بالفريق الآخر، فالدروز ناقمون على المسيحيين لأنهم رفضوا التقسيم بحدوده الجغرافية والقبول بحكم الأمير أحمد أرسلان، والمسيحيون حاقدون على الدروز لأنهم رفضوا دفع التعويضات المقررة لهم عن حوادث ١٨٤١.

وما لبثت الفتنة أن تفاقمت وعاد الفريقان إلى الإقتتال، وجرت في أنحاء الجبل خلال أيار وحزيران سنة ١٨٤٥ أعمال مريعة من العنف وقف منها وجيهي باشا موقف المتفرج وكأن الأمر لا يعنيه(٤٥).

ولما تأزمت الحالة وتوالت الاصطدامات الدامية احتج السفراء في الآستانة على سلبية

الوالي وفقدان هيبة الحكم في الجبل فقرر الباب العالي ندب شكيب أفندي، وزير الخارجية الجديد، للسفر إلى لبنان ووضع حد لما هو جارٍ فيه.

خامساً: نظام شكيب أفندي ونتائجه السياسية والاجتماعية (١٨٤٥ - ١٨٦٠)

جاء تدهور الأوضاع في لبنان وقيام الفتن الطائفية وما نتج عنها من أحداث دامية ليثبت للدول الأوروبية خطأ تقديرها بالموافقة على تقسيم الجبل وإقامة الدويلات الطائفية فيه، فقرر غيزو، رئيس وزراء فرنسا، أن يتدارك النتائج المقبلة لذلك الخطأ والتي قد تكون أشد قساوة وهولاً مما سبق فأوفد بوريه، في حزيران ١٨٤٥، إلى لندن للاجتماع بلورد أبردين وزير الخارجية البريطانية ومفاوضته في إلغاء التقسيم والعودة إلى نظام الوحدة التي عاش جبل لبنان في ظله قروناً عديدة. وكان غيزو على يقين بأن لندن لا الآستانة هي مركز الحل للمسألة اللبنانية ولقضايا الشرق عامة.

وأراد غيزو أن يكون مبعوثه لمحاربة فكرة التقسيم في الأوساط البريطانية هو نفسه صاحب مشروع إقامة الوطن المسيحي في لبنان سنة ١٨٤٠، الذي تجند له ودافع عنه، ولكنه ما لبث أن كفر به بعد أن لمس أن لبنان أصبح بسببه مسرحاً للاضطرابات وان المسيحيين، الذين توخى خدمة مصالحهم، لم يجنوا منه إلا الخسارة ومعاداة أبناء قومهم، فيكون والحالة هذه لكلام موفده لدى لورد أبردين وزن كبير وقيمة خاصة.

وفي ٢٥ حزيران ١٨٤٥، قدم بوريه لغيزو تقريراً على جانب كبير من الأهمية عن مباحثاته في لندن يوضح الكثير من خفايا القضية اللبنانية وسياستي بريطانيا وفرنسا تجاهها، قال فيه:

«استقبلني اللورد بمظاهر العطف التي يخص بها كل من يتمتع بثقة سعادتكم... وكان أول سؤال ألقاه علي: أصحيح أن العلم الفرنسي أصبح راية للموارنة المسلّحين، وأن الرهبان يرفعونها على أديرتهم؟ أجبت أن لا علم لي بما يفعله المسلحون. وهذه أول مرة أسمع بهذا الأمر. وإني أعتقد أن الكولونيل روز لم ينقل إليكم هذا الخبر إلا من قبيل العلم بشائعة لا يثبتها شيء. وكان في استطاعته أن يتحقق من صحتها أو كذبها قبل أن ينقلها إليكم. وأضفت انه في حال صحتها لا نكون مسؤولين عن أمر لا يد لنا فيه. وأما عن الأديرة فالذي أعرفه شخصياً هو أن الرهبان كانوا يرفعون العلم الفرنسي في أيام القلق والخطر أي لما كان العساكر الترك والأرناؤوط ينتشرون في أنحاء الجبل... على أمل أن يصونها العلم من غاراتهم وأعمالهم التخريبية. ولكنه في الواقع لم يصنها إلا في ظروف قليلة جداً. وعلى كل حال فإن هذه العادة قديمة تعود إلى ما قبل الاحتلال المصري.

«وقد فهمت من كلام اللورد أنه يعلق على هذه التظاهرات المارونية أهمية ليس لها شيء منها. . . ولما أتى اللورد على ذكر اسم الكولونيل روز قال: إن بعضهم أكدّ لي أنه يكره المسيحيين. والذي أعلمه أنه عرّض نفسه أخيراً لخطر كبير بغية إنقاذ مئة ماروني كان الدروز على وشك القضاء عليهم، وان قنصلكم أبى أن يرافقه. . . فقلت له: . . . يؤلمني حقاً يا سيدي اللورد أن يكون الكولونيل روز قد خلق من التباعد بين الموارنة والدروز تزاحماً بين البريطانيين والفرنسيين، فكان هذا التزاحم السبب الأول في الكوارث التي نشكو منها. . .

«وهنا لفتُّ نظر لورد أبردين إلى أن الدول الأوروبية قد ضلّت السبيل وضيّعت على نفسها وعلى لبنان الغاية التي كانت تصبو إليها وهي أن يحتفظ الباب العالي بالإشراف على الإدارة وجباية الضرائب وأن يكون للبنانيين قضاء محلي وإدارة داخلية لبنانية وخصوصاً درك لبناني يأتمر بأمر القائمقامين. هذا ما أرادته الدول. فما هو الواقع الآن؟ هو أن ليس في الأقاليم التي يُظن أن النظام مطبق فيها أي أثر للمحاكم. وليس فيها أمن ولا رجال مسؤولون، ولا وسائل للضرب على أيدي اللصوص والمجرمين. والحرب القائمة بين الطائفتين تخرب الأملاك والبيوت التي كانت الضرائب تجبى من أصحابها. . . فالأتراك لا يكتفون بجعل التفرقة قاعدة لحكمهم، بل وجدتهم يخربون ليحكموا. . .

«والرعاية والمساعدة اللتان يلقاهما الدروز الآن من الترك ليس سببهما انهم أحبُّ إليهم وأقرب إلى قلوبهم من النصارى، بل لأن الدروز قلة ولا يقبل الترك أن تسحقها الكثرة المسيحية، حتى إذا ضعف المسيحيون، نقل الحكام الترك حمايتهم من جانب إلى آخر، وألقى جنودهم كل قوتهم ضد الدروز، وهكذا دواليك حتى لا يبقى في البلاد إلا شعب متهدّم تسوده الفوضى، وهو أفظع أنواع الطغيان، فيسرح جنود تركيا في ربوعها ويمرحون.

«ثم قلت للورد: إن في لبنان واقعاً مؤلماً يفرض على كل ذي ضمير أن يضع حدّاً في أسرع وقت للحرب الأهلية فيه، ذلك أن الحرير هو ثروة اللبنانيين الوحيدة، وليس لهم في سواه ما يمكنهم من شراء القمح والأرز من القطر المصري. والدروز يفتتحون أعمالهم الحربية بإتلاف أشجار التوت التي تخص الموارنة. وهؤلاء ينصرفون من جانبهم إلى قطع أشجار التوت التي يملكها الدروز.

«وأخيراً إذا استمر عمل الحرق والقطع والإتلاف شهرين كاملين، والشجرة لا تنمو وتعطي فائدة إلا بعد مضي ثماني أو عشر سنوات على زرعها، فلا بد لنا من التساؤل كيف يعيش هؤلاء الناس بعد أن قضى كل فريق منهم على مورد رزق الآخر، وكيف يمكنهم دفع الضرائب التي لا يستغني الباب العالي عنها مهما تكن الأحوال. والجواب أن هؤلاء الناس

ستزيدهم الفاقة وغلاظة أكباد الجباة نقمة ونفوراً فيستسلمون للشقاوة وأعمال الثأر وكل ما يدفع إليه اليأس.

«أصغى اللورد بكل انتباه لهذا الوصف وأقرّني على أن الحالة خطرة وأن إصلاحها بات أمراً ضرورياً. ولكنه استدرك فقال إن رجوع الدول عما طلبته بإلحاح شديد من الباب العالي سنة ١٨٤٢ أمرٌ لا يخلو من الصعوبة. . . فقلت للورد أبردين: إن نظام القائمقاميتين لم يكن من صنع البريطانيين ولا من وحي النمساويين. وإن فكرته نشأت في الآستانة وبيروت. وان وزير الخارجية العثمانية والقائد العام العثماني مصطفى باشا وجّها إليها الهر شتورمر سفير النمسا لدى الباب العالي، كما زيّنها السفير العثماني في فيينّا للمستشار مترنيخ فتبنّاها، وبعد سنة طلع بمشروعه على أساسها كأنه من بنات أفكاره. وأرسله إلى الباب العالي فقبلته الدول في أواخر سنة ١٨٤٢. . .

«عندها سألني اللورد: قل لي، أنت الذي رأيت الحالة بعينيك ولمستها بيديك، أي دواء تنصح به لمعالجتها؟ فقلت: لست أرى يا سيدي اللورد سوى دواء واحد. وأعتقد أن ليس هناك دواء غيره. لقد فشلت الدول لأنها أرادت أن تقسم ما لا يقسم، فما عليها إلا أن تعود إلى النظام السابق أي نظام الوحدة. .

«أجاب اللورد ان الوحدة ليست سوى كلمة، ولو أن في استطاعتنا العثور على باشا له من المناقب والمزايا ما يتطلبه الوضع لكان ذلك خير الحلول. ولكن أنّى لنا أن نجد باشا ذا مزايا ومناقب. إن الناس والباب العالي ورجال الدول جميعاً مجمعون على أن الأمير قاسماً [بشير الثالث]، رجل هزيل لا مؤهلات له. والأمير أمين ابن الأمير بشير الثاني مال عن النصرانية إلى الإسلام ففقد بهذا كل حق في أن يقوم بالحكم في لبنان. والباب العالي ينفر من البيت الشهابي نفوراً شديداً. ولا أظن أننا نملك حق معارضته في هذا. وأنا على كل حال سأنتظر اقتراحات المسيو غيزو. . .»[٤٦].

وقبل أن يسافر شكيب أفندي إلى لبنان بالمهمة التي انتدبه إليها السلطان وجه إلى سفراء الدول في الآستانة مذكرة بتاريخ ٢٨ تموز سنة ١٨٤٥ حدد فيها الغاية من مهمته وهي وضع مذكرة ٧ كانون الأول ١٨٤٢ موضع التنفيذ أي تطبيق التقسيم بمفهومه الجغرافي، وتحديد صلاحية كل من القائمقامين المسيحي والدرزي. وكان الوزير العثماني واضحاً في مذكرته بإلقاء تبعة الحوادث التي وقعت في الجبل على القناصل وردها إلى تدخلهم في شؤون البلاد، وتبنيهم الخلافات المحلية بين الأهلين، ومناقشة المقررات التي تتخذها السلطات العثمانية ومعارضتها وعرقلة تنفيذها إذا لم تكن مناسبة لهم. وخلص من هذه الاتهامات إلى الطلب من ممثلي الدول في الآستانة أن يبلغوا قناصلهم في بيروت بالتوقف عن التدخل في شؤون

اللبنانيين وعن مناقشة أي من التدابير التي سيتخذها في تنفيذ مهمته «لا في الروح ولا في الكلمة»(٤٧).

وصل شكيب أفندي إلى بيروت في ١٤ أيلول سنة ١٨٤٥، فأمر المشير وامق باشا باحتلال الجبل عسكرياً ونزع السلاح من الأهلين، وطلب في اليوم التالي من قناصل الدول أن يمتنعوا عن أي تدخل في شؤون البلاد ويسحبوا رعاياهم من جميع أنحاء الجبل في مدة عشرة أيام ليتسنى له تهدئة الأمور وإعادة الأمن إلى نصابه، وفي هذا اتهام صريح بأنهم كانوا وراء الإخلال بالأمن وأن الاضطرابات ما وقعت في لبنان إلّا بتحريض منهم ومن الأوروبيين المقيمين فيه. نزلت القنصليات عند رغبته وامتنعت القنصلية الفرنسية عن الاستجابة للطلب معتبرة أنه تدبير موجه ضد الوجود الفرنسي بوجه خاص، لأن معظم الأوروبيين المقيمين في الجبل من رعاياها أو من الأوروبيين الذين يعملون في معاهدها أو في مؤسسات تجارية تابعة لها، أو هم رهبان في أديرة تحت حمايتها. وأصر شكيب أفندي على موقفه فما كان من القنصل إلا الإذعان والاحتفاظ بحق الاحتجاج إلى حكومته وإلى الباب العالي(٤٨).

وفي ٣٠ تشرين الأول ١٨٤٥ أصدر الوزير العثماني قراراً مؤقتاً بتنظيم شؤون الإدارتين المسيحية والدرزية في الجبل اتبعه ببيورولدي صادر عنه في شهر جمادى الأولى سنة ١٢٦٣هـ (أيار ١٨٤٦م)(*) يحدد بصورة نهائية نظام القائمقاميتين وهو المعروف بنظام شكيب أفندي. ويقضي هذا النظام باعتبار طريق بيروت ـ دمشق حداً فاصلاً بين القائمقاميتين ويجعل لكل منهما، برئاسة القائمقام، مجلساً له صلاحيات إدارية ومالية وقضائية ويتألف من قضاة ومستشارين يمثلون جميع الطوائف وينتخبهم رجال الدين ووجهاء الطائفة التي ينتمون إليها. ووضع شكيب أفندي شرطاً أساسياً للترشيح للمجلس وهو أن لا يكون المرشح قد سبق له القيام بخدمة مؤسسات أجنبية، رسمية، أو قنصلية، وأن لا يكون حاصلاً على حماية أجنبية مهما كان نوعها وسببها. وهكذا أقصى عن المجلس جميع الذين كانوا على صلة بالقناصل أو بالمؤسسات والجمعيات الأجنبية.

وفرض النظام الجديد مبدأ الإجماع في كل قرار يتخذه كل من المجلسين الإداريين فإذا لم يتم الإجماع كان الرأي الفصل للوالي العثماني(٤٩).

وهكذا قسم الجبل إلى إدارتين لا حول لهما ولا قوة نتيجة انحدار اللبنانيين في مواقفهم السياسية إلى التمسك بأهداب الطائفية، والاقتتال باسمها، والخضوع تحت تأثيرها لإرادة الأجانب. فضربت وحدة البلاد. وتفسخ شعب كانت عناصره طوال قرون عديدة متآخية

(*) راجع النص الرسمي لهذا البويورولدي: عادل إسماعيل، الوثائق الدبلوماسية (بالفرنسية)، ج٢٨، ص٢١٠ - ٢٢١.

متعاونة حريصة على حريتها وكرامتها. وقد كتب أحد كبار الدبلوماسيين الفرنسيين، الكونت دي لالمان، الذي أرسلته حكومته في تلك السنة بمهمة إلى لبنان، يقول في تقرير له بتاريخ ٥ كانون الأول سنة ١٨٤٧:

«لم يكن عند النصارى والدروز أي استعداد طبيعي للإقتتال. وقبل أن ينقسموا ويتسلحوا ويتصادموا كانوا متآلفين متحدين تجمعهم تقاليد وعادات متشابهة، وتقوم بالأمر فيهم إدارة واحدة. وكانوا متعاونين أتم التعاون على منع ولاة الباب العالي من حكم بلادهم حكماً مباشراً. ولم يكن عند هؤلاء أو أولئك أي ميل فطري للاضطهاد أو الاستشهاد»(٥٠).

وكان الأديب الفرنسي الكبير جيرار دي نرفال في لبنان لما نشبت الحرب الأهلية، فشهد فصولها، ووقف على خفاياها، فذكر في كتابه «رحلة إلى الشرق» شيئاً غير قليل مما رأى وسمع فقال فيما قال: «... والحقيقة التي لا يرقى إليها الشك هي أن طوائف هذا الشعب تقيم لنفسها وزناً يزيد كثيراً عن حقيقة الواقع. ولكنها لا تنسى الروابط التي تشد بعضها إلى بعض. وقد انتشر فيها العملاء والجواسيس من جهة، والمبشرون والرهبان من جهة أخرى فاستعانوا عليها بجهلها، واستثاروها لخدمة مصلحة أوروبية أو نفوذ أجنبي معيّن، فقام بعضها على بعض، وراح الجميع يتحاربون ولكن على طريقة المأجورين الأوروبيين القدامى الذين كانوا ينزلون في معارك تلمع فيها السيوف وتعلو القرقعة ولا يسفك من الدم إلا القليل القليل. وكل لبناني يعلم ماذا تريد هذه الدولة وإلى أي غرض تسعى تلك، فإذا خطب راهب قال له الموارنة: لبيك، وإذا وزع المبشرون البريطانيون أموالاً قال لهم الدروز: نحن لكم، ولكن ما في القلب غير ما يظهره اللسان»(٥١).

قبل اللبنانيون بنظام شكيب أفندي وقد تعبوا من تناحر كان وبالاً عليهم. واضطر ممثلو الدول وقد هالهم سوء ما فعلته أيديهم بشعب آمن فكفوا عن سياسة التهييج، وتغذية الأحقاد، وتخويف فئة من فئة، وانصرف كل منهم إلى تدعيم سياسة بلده في لبنان بالوسائل السلمية أي بالتبشير والتعليم. فأنشأ البريطانيون مدارس عديدة لإرسالياتهم وجمعياتهم في بيروت وعين عنوب وسوق الغرب وبكفيا وبرمانا والشوير وشملان وزحلة وبعلبك وراشيا وحاصبيا وصور حشدوا فيها بضع مئات من المبشرين وفتحوا أبوابها لألوف الطلاب. وحذا الأميركيون حذوهم، فأقاموا معاهد للعلم في بيروت وصيدا وطرابلس وزحلة وعبيه، ثم توسعوا في عملهم التبشيري ففتحوا من المدارس في سوريا وفلسطين ما لا يقل عن ثلاثمائة مدرسة اتسعت في تلك الحقبة لواحد وعشرين ألف طالب. ولم تتخلف روسيا والنمسا ومملكة سردينيا في هذا المضمار فأنشأت كل منها المدارس والمعاهد وتعهدتها بمساعدات جمة. وجدّت فرنسا من جانبها، وكانت أول من جعل التعليم قاعدة للسياسة في الشرق، بتعزيز ما كان للمرسلين الدومينيكيين والفرنسيسكان واليسوعيين والعازاريين من مؤسسات ومعاهد

وفتحت مدارس جديدة طبعت العلم في لبنان بطابع ثقافتها اللاتينية. ولم تكن بعض ارسالياتها الدينية لتخفي رغبتها في «ليتنة» الطوائف الكاثوليكية فيه.

لم يكن الأكليروس اللبناني مرتاحاً إلى نشاط الإرساليات الأجنبية. وكان الموارنة أكثر المستائين من تدخل أعضائها في شؤونهم الدينية وفي القضايا الاجتماعية لأبناء طائفتهم. وقد عبر عن هذا الاستياء قنصل فرنسا في بيروت في تقرير له بتاريخ ٥ تشرين الأول ١٨٥٠ قال فيه:

«إن الاكليروس الماروني ينظر بعين الحذر والقلق إلى اعتداء روما والمرسلين اللاتين في لبنان على حقوقه وتقاليده. وقولي روما معناه القاصد الرسولي وجمعية اليسوعيين. وهؤلاء يريدون أن لا يكون في لبنان إلا اكليروس ضعيف ليكون طيعاً لهم...

«واليسوعيون لم يتغير فيهم شيء. ولهذا نجدهم يقعون في مثل الأخطاء التي كانت تثير عليهم في السابق الضجة والاحتجاج. مثال ذلك أنهم يتسللون بواسطة تلاميذهم إلى بيوت الأمراء والمشايخ. ويتدخلون هنا كما يتدخلون في كل مكان بالشؤون المدنية التي لا تعنيهم. وقد تمت لهم السيطرة على القاصد الرسولي. وامتد نفوذهم إلى دار الأمير حيدر. القائمقام المسيحي. ولم تخف دسائسهم على أمين أفندي المبعوث العثماني فجاءني يشكو منها أمرّ شكوى. وخلاصة القول أن هؤلاء المرسلين يؤذون للدين الكاثوليكي في لبنان خدمة جلّى، ولكني أخشى أن يكونوا هنا في المستقبل سبباً في وقوع اضطرابات. وإذا أردنا أن نتحاشاها ونحول دون حدوثها فلا بد لنا من السعي لإبعادهم عن البلاد...»(٥٢).

وعلى الرغم من هدوء الأوضاع في لبنان وتوقف القتال وتركيز عمل القائمقامين، فقد استمر القلق يساور نفوس النصارى على مستقبلهم. ولم يكن من السهل نزع ذلك القلق تجاه ضعف إدارة الأمير حيدر وعودة الصراع على السلطة بين رجال الاقطاع، والتوجيه السلبي في مدارس الإرساليات الأجنبية الذي كان قائماً على التخويف ويدعو إلى قوقعة المسيحيين في مناطقهم. وقد غذت هذه الأجواء سياسة العثمانيين وسوء نواياهم وتصرفاتهم الرعناء تجاه القائمقاميتين.

وهنا انبث بعض المغامرين يستغلون ما عند الموارنة من قلق وخيبة أمل فراحوا يزينون لهم، منذ سنة ١٨٤٧، فوائد الهجرة إلى الخارج، ولا سيما إلى الجزائر الغنية بالخيرات، والطيبة المناخ ليكونوا جنوداً في الجيش الفرنسي، أو مزارعين لحسابهم أو لحساب المستعمرين فيها.

وأنشأ أحدهم، لويس دي بوديكور، بمساعدة الأب حنا عازار من جزين ومرعي الدحداح من كسروان، شركة باسم «شركة أفريقيا والشرق» مهمتها المساعدة على نقل

الموارنة إلى الجزائر. وبعد تسجيل هذه الشركة في غرفة التجارة في مرسيليا سنة ١٨٤٨، راح المؤسسون يعملون لنيل موافقة الحكومة الفرنسية على مشروعهم. فاتصلوا بأعضاء مجلس النواب في باريس وقاموا في الأوساط الصحفية فيها بدعاية قوامها «أن المسيحيين في لبنان معرضون للفناء ولا ضمان لسلامتهم إلا في نزوحهم إلى بلاد تحت الحكم الفرنسي...».

وقابل دي بوديكور الملك لويس فيليب وابنه الدوق دومال، حاكم الجزائر، فشجعاه على الاستمرار في مشروعه، ثم طلب بركة البابا بيوس التاسع «وعطفه على نصارى الشرق المضطهدين» فمنحه بركته واكتتب الكرسي الرسولي بعشرة أسهم في الشركة كعمل طوباوي وتشجيعاً لها(٥٣).

غير أن موارنة لبنان كانوا على غير ما ظن بهم مؤسسو الشركة، فلم يؤخذوا بالدعاية، وصموا آذانهم عن التشويق. وقالوا إذا كان عليهم أن يذهبوا إلى الجزائر للقتال فإنهم يفضلون حمل السلاح في بلادهم للدفاع عنها، وليس بعيداً للدفاع عن بلاد الآخرين، وإذا كانت هجرتهم للعمل في حقل الزراعة، فالعمل في لبنان متوافر في هذا المجال.

وهكذا رفض الموارنة مغادرة بلادهم مفضلين الفاقة في جبالها على النعمة في بلاد غريبة. ولكن فكرة الهجرة التي زرعها لويس دي بوديكور وشريكاه بقيت تختمر في أذهان اللبنانيين وما لبثت أن نمت وأخذت طريقها إلى التنفيذ بعد أحداث ١٨٦٠ وقيام نظام المتصرفية في الجبل.

سادساً: الصراع الطبقي في لبنان، ثورة طانيوس شاهين (١٨٥٨)

في أجواء الترقب والقلق التي سيطرت على قائمقامية النصارى طوال السنوات الأولى من تطبيق نظام شكيب أفندي، تمكن الأمير حيدر أبي اللمع، بنزاهته وحسن إدارته، أن يوحد بين الاتجاهات والتيارات التي كانت تتجاذب أركان الطائفة المارونية.

ولكن بعد وفاة الأمير حيدر سنة ١٨٥٢، انشق النصارى على بعضهم، فقامت فيهم فئة يشد أزرها القنصل البريطاني تنادي بتعيين الأمير بشير عساف أبي اللمع خلفاً له، وفئة أخرى، يؤيدها العثمانيون وقنصل فرنسا، تطالب بتسمية نسيبه الأمير بشير أحمد. وتجاوز الوالي العثماني اعتراض خصوم هذا الأمير، ومعظمهم من رجال الاقطاع من آل الخازن وحبيش فعينه قائمقاماً على النصارى. فما كان من هؤلاء المشايخ إلا أن أعلنوا رفضهم الاعتراف بولايته. ولما لقوا من البريطانيين ولا سيما من الكولونيل تشرشل المقيم في لبنان (المعروف شعبياً بشرشر بك) تشجيعاً صريحاً، رفعوا راية العصيان على القائمقام الجديد، فقطعوا الطرق وعبثوا بالأمن وبطشوا برجاله فهرب لاجئاً إلى بيروت. وأعاد الوالي الأمير

بشير أحمد إلى مركز عمله وألزم المتمردين بإلقاء السلاح والركون إلى الهدوء(٥٤).

ولكن مظاهر القوة هذه لم تنل من عزم خصومه فلجأوا إلى التجريح به، واستعانوا بالطائفية للنيل منه، وراحوا يعلنون أنه درزي حديث العهد بالنصرانية اعتنقها لا عن عقيدة بل لأسباب سياسية ولمطامع شخصية، وقدموا دليلاً على بقائه في الإيمان الدرزي احتفاظه باسمه. وأراد الأمير بشير أحمد أن يدفع هذا القول فاغتنم حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦) ليظهر نفسه لا مارونياً فحسب بل حامياً للكثلكة فاتخذ من التدابير والإجراءات ما أثار عليه مواطنيه الروم الأرثوذكس فانضموا إلى خصومه من أهل الإقطاع.

وكان صدور الخط الهومايوني سنة ١٨٥٦ بالإصلاحات السياسية والاجتماعية في الأمبراطورية العثمانية، قد بعث في الأوساط المسيحية في الشرق الأمل في مستقبل قائم على التجديد والمساواة. وحرصت الدول الأوروبية على وضع تلك الإرادة السنية موضع التنفيذ وجعلتها جزءاً من معاهدة باريس (٣١ آذار ١٨٥٦) التي أنهت حرب القرم(٥٥). وكانت الطبقات الشعبية المسيحية في لبنان قد وعت حقوقها بفعل المستوى الثقافي الذي وصلت إليه في المدارس الأجنبية المنتشرة في الساحل وأنحاء الجبل، واطلاعها على ما يتجاذب البلاد الأوروبية من تيارات فكرية وسياسية، فقامت في أوساطها حركات تحرر من نير الاقطاع الذي أثقل كاهلها طوال قرون عديدة.

ومنذ وفاة الأمير حيدر أبي اللمع واحتدام حدة الصراع بين الأميرين بشير عساف وبشير أحمد، لمس الموارنة، ولا سيما المثقفون منهم ورجال الاكليروس خاصة، فراغاً سياسياً في قائمقاميتهم حدا بالطامحين منهم للعمل على ملئه. وقد حاول الكونت دي بنتيفوليو، قنصل فرنسا في بيروت، في تقريرين سياسيين هامين بتاريخ ٣٠ حزيران و١٠ آب ١٨٦٠، أن يلقي ضوءاً على الدور الذي قام به الاكليروس الماروني في هذه الحركة الشعبية وعلى الأسباب التي مالت به إلى الفلاحين فقال: «ظل الهدوء مخيماً على كسروان طوال اثني عشر عاماً، من ١٨٤٥ إلى ١٨٥٧. ولكن عملاً خفياً كان يجري في صفوف أهاليه وفي أوساط رجال الدين غايته التحرر. وكان رجال الاكليروس، منذ سنة ١٨٤٢، قد بدأوا يتدخلون في الشؤون العامة فأدى نشاطهم إلى بروز تيّارات تبلورت في حزبية شعبية جديدة رفعت كبارهم إلى المقام الأعلى في المنطقة، فكبر ذلك على رجال الأرستقراطية المارونية ولم يقبلوا إلا مرغمين بأن يكون البطريرك والمطارنة متقدمين عليهم. وتفتحت جوانح الكهنة للروح الجديدة فراحوا يدعون لها ويبثونها في الأوساط الشعبية الشديدة التأثر بأقوالهم، وزادهم رغبة في الحدّ من سلطة الأمراء والمشايخ طموحهم بأن يكون لهم شأن ونصيب في حكم الجبل. وهكذا بدأت حرب خفيّة بين فريقين أحدهما يصرّ على الاحتفاظ بامتيازاته، والثاني يسعى إلى ما يعتبره حقاً طبيعياً له...»(٥٦).

ولكن طبيعة تنظيم الاكليروس، ورسالته الأساسية القائمة على العناية بشؤون الدين والسهر على مصالح الفقراء دفع كبار رجاله للعمل على تأهيل طبقة المثقفين ورجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة لقيادة حركة التحرر هذه. ولئن كان نمو هذه الحركة بطيئاً في تلك الأوساط، إلاّ أنه كان عميقاً في جذوره، ولا سيما في منطقتي الفتوح وكسروان حيث تشتد وطأة رجال الاقطاع وتزداد معاملتهم سوءاً للفلاحين والمرابعين لديهم.

وكان البطريرك بولس مسعد، وعدد من المطارنة، وهم من صلب الطبقات الشعبية، يتحسسون ألم ومرارة أوضاع رعيتهم من الفلاحين، فعطفوا عليهم وشجعوهم في العلن على مقاومة نظام جائر في جباية الضرائب وكبت الحريات والاستغلال والإذلال. فهبّ الفلاحون، وكان أبناؤهم قد بلغوا بفضل مدارس الإرساليات الأجنبية القائمة في ربوعهم، مستوى علمياً واجتماعياً يجعلهم يأنفون من هذه المظالم، ويطالبون بالمساواة في الحقوق والواجبات وإلغاء السخرة والعدول عن ضرائب الزواج والأعياد التي كان المشايخ يفرضونها عليهم، وبأن يحاكم كل إقطاعي يعتدي على فلاح كما يحاكم الفلاح الذي يعتدي على حقوق الآخرين.

رفض الأقطاعيون هذه المطالب وتمسكوا بالتقاليد الموروثة التي أنزلوها منزلة الحقوق الثابتة. ولم يكونوا ليدركوا عمق التيارات الاجتماعية التي تجتاح البلاد، فتداعى الفلاحون عندئذ للثورة وانقضوا سنة ١٨٥٨ بقيادة أحدهم طانيوس شاهين، وهو بيطار من ريفون، على المشايخ من أهل الإقطاع، فلاذ هؤلاء بالفرار ولجأوا إلى بيروت أو إلى المناطق الجبلية الوعرة.

وكانت هذه الحركة، على قلة رجالها وضعف مواردها، بداية صفحة جديدة في تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي(٥٧).

هذا هو الوضع الذي كان قائماً في قائمقامية النصارى. أما قائمقامية الدروز، فلم تكن أحسن حالاً، إذ بعد وفاة القائمقام الأمير أمين أرسلان في ٣ أيار سنة ١٨٥٩، عين الوالي خورشيد باشا ابنه محمداً خلفاً له بالوكالة، وكان في نشأته الأولى، ولم تكن شخصيته السياسية قد اكتملت بعد، فظهرت في أوساط الدروز دلائل على أن نفوس فريق من الفلاحين باتت هي أيضاً متفتحة لفكرة التحرر من الإقطاع. وكانت أخبار التطور الاجتماعي السريع في القائمقامية المسيحية والأحاديث عن ثورة كسروان وما نتج عنها من ضعضعة في صفوف مشايخ الاقطاع، أصبحت موضع التداول السري والعلني في المنطقة الدرزية.

في هذا الجو، وبينما كانت طبقات الفلاحين تتنادى في الجبل للمطالبة بحقوقها ورفع نير

الظلم عن كاهلها، وجد خورشيد باشا في الوضع الجديد ما يهدد مصالح دولته، ورأى أصحاب النفوذ في الجبل وكل من خشي على نفسه ومركزه من حركة التحرر هذه أن النعرات الطائفية، ولم تكن نارها قد خبت بعد، أمضى سلاح للقضاء على الوثبة الاجتماعية وهي في مهدها، فانطلق دعاة السوء يثيرون الأحقاد الدفينة ويبعثون في النفوس الرعب والقلق، فيتحدثون في أوساط الدروز عن استعدادات يقوم بها النصارى للأخذ بالثأر، وفي أوساط المسيحيين عما يلقاه أبناء دينهم من سوء المعاملة في المناطق الدرزية لأنهم نصارى وحسب، وأن الدروز يخططون، بمساعدة العثمانيين، للإطاحة بالأمير بشير أحمد وضم قائمقاميته إليهم.

ومثل هذه الأخبار، القائمة على الخيال والمغالاة، تجد دائماً في النفوس المشحونة أرضاً صالحة تتقبلها على علاتها، وتتضخم كلما تناقلتها الألسن وسرعان ما تنتشر كالنار في الهشيم في طول البلاد وعرضها، ولا سيما في أوساط شعب تهزه العواطف وتثيره الشائعات خاصة إذا كان لها علاقة بالدين، فيتقبلها كما هي دون تحقيق ويضخمها رجال السوء حباً بالإثارة. وهكذا لم يطش سهم رسل الشر فتغلبت الشهوات الطائفية في نفوس الفريقين على مصلحة الوطن وحاجة الانعتاق والتحرر، وشحنت الأحقاد الصدور تنتظر الفرصة للانفجار.

سابعاً: فتنة ١٨٦٠ والحملة الفرنسية على لبنان

في أيار سنة ١٨٦٠ وقع خلاف في بيت مري بين ولدين ماروني ودرزي، انتقل إلى نزاع بين أهليهما، فبين أبناء القرية وما لبث أن تحول إلى فتنة طائفية عمت، في أيام معدودة، أنحاء الجبل ولا سيما الشوف والمتن وزحلة والساحل. ووقف خورشيد باشا من هذه الأحداث موقف اللامبالي مبرراً سلبيته بأن ليس لديه قوى عسكرية كافية لتهدئة الحال. وشجعه على موقفه هذا ما لمسه من خلاف بين قناصل الدول، وقد انقسموا إلى نصير للدروز ومؤيد للنصارى. فوقف قنصل بريطانيا مور ينفي عن الأولين كل تبعة، وأخذ قنصل فرنسا بنتيفوليو ينادي بأن الأخيرين معتدى عليهم وبريئون من كل ما جرى. وكان القنصل الروسي يتأرجح بين الاثنين يؤيدهما في وجه ويلومهما في وجوه، ولا همّ له سوى خلق الصعوبات للوالي العثماني[٥٨].

ولما اشتدت حدة الأزمة، خشي خورشيد باشا مغبة عدم تدخله، وهو المسؤول عن أمن البلاد وسلامة أبنائها، فاتصل بالقائمقامين وببعض الوكلاء المدنيين له بما هم فيه من نِعَم وجاه، واستكتبهم في ٦ تموز سنة ١٨٦٠، اتفاقاً وقّع عليه بعض زعماء الدروز والنصارى قالوا فيه إن كل ما وقع بين الطائفتين من خلاف وأحداث دامية يعود إلى تقسيم البلاد، ويطلبون من الباب العالي إلغاء هذا التقسيم وإعادة الجبل إلى الحكم العثماني المباشر.

وكاد هذا الاتفاق أن يحظى بموافقة الكثرة من أبناء الجبل وقد أتعبهم نزاع طال أمره ولم تنجح فيه وسيلة. ولكن أحداثاً دامية وقعت في دمشق في ١٠ و١١ تموز ذهب من جرائها كثير من الضحايا المسيحيين ولم يوقفها سوى تدخل الأمير عبدالقادر الجزائري برجاله المسلحين، قلبت الموقف السياسي رأساً على عقب وأدت إلى التدخل الأوروبي[٥٩].

اجتمع سفراء الدول في الآستانة وطلبوا من الصدر الأعظم التدخل السريع لوقف الاقتتال في الجبل، فأبلغهم أن السلطان قرر إيفاد فؤاد باشا، وزير خارجيته، إلى بيروت مع بعض الفرق النظامية وعدد من وحدات الأسطول العثماني، لوضع حد للفتنة. لم يقنع هذا الموقف أمبراطور الفرنسيين نابوليون الثالث فقرر التدخل في لبنان بحملة عسكرية «حيث يتلكأ السلطان ويتردد». ولكن المادة التاسعة من معاهدة باريس في ٣٠ آذار سنة ١٨٥٦، كانت تحول دون هذا التدخل إذ تنص على أن ليس للدول «منفردة أو مجتمعة، حق التدخل في علاقات السلطان مع رعاياه أو في الشؤون الداخلية في أمبراطوريته».

تلمس وزير الخارجية الفرنسي دي توفنيل مخرجاً قانونياً لهذا التدخل فأفتى بأن الدول الموقعة على معاهدة باريس جعلت من الخط الهومايوني المتعلق بالإصلاحات في الأمبراطورية العثمانية جزءاً من تلك المعاهدة، وأخضعت بالتالي، أمر الإشراف على تنفيذه للدول الموقعة عليها. واعتبر دي توفنيل أن أحداث لبنان نتجت عن عدم تنفيذ السلطان أحكام الإرادة الهومايونية، وخلص من ذلك إلى القول بأنه يحق للدول، في هذه الحال، أن تتدخل لوضع حد لأحداث لبنان لأنها ناتجة عن إخلال الباب العالي بتعهداته لها.

ولما لمس دي توفنيل تردداً من الأمبراطور ومن مساعديه في قبول هذه الفتوى القانونية، التي تعطي روسيا والنمسا وبريطانيا حقاً مماثلاً بالتدخل في شؤون الامبراطورية العثمانية اقترح بأن يستند إرسال الحملة على مذكرة ٧ كانون الأول سنة ١٨٤٢ التي كرست تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين، على اعتبار أن الاضطرابات الأخيرة فيه كانت نتيجة إخفاق هذا النظام، وان الدول الأوروبية ملزمة بالتدخل في قضية تتعلق بنتائج تلك المذكرة وهي شريكة فيها.

وما أن وصلت أخبار أحداث دمشق إلى باريس في ١٦ تموز حتى جاوز نابوليون الثالث كل الاعتبارات القانونية، وقرر إرسال قوات عسكرية إلى لبنان، سواء رضي الباب العالي أم أبى[٦٠].

فاجأ موقف الأمبراطور لورد رَسَل وزير الخارجية البريطانية. فحاول إقناع السفير الفرنسي في لندن بعدم جدوى الحملة، وبأن الفرق النظامية التي ترافق فؤاد باشا كافية لإعادة الأمن والطمأنينة إلى لبنان.

وأسقط بيد الوزير البريطاني حين أعلنت روسيا والنمسا وبروسيا موافقتها على موقف نابوليون الثالث لأسباب تتعلق بسياسة كل منها في الأمبراطورية العثمانية، فاضطر رَسَل مرغماً إلى الموافقة، ولكنه اشترط أن تعطى الحملة صفة دولية وأن يتم إرسالها بموافقة الباب العالي.

شق على فؤاد باشا أن تنتزع جيوش أجنبية من يده المهمة التي أوكل إليه السلطان القيام بها، فأعلن أنه كفيل بإعادة الأمن والنظام إلى الجبل بالقوة العثمانية وحدها. ولما وصلت سفينته إلى قبرص جاءته أخبار مذابح دمشق، فأبحر فوراً إلى بيروت وانتقل منها إلى دمشق وهو يعتزم أن يضرب فيها ضربة كبرى تلقي الهلع في أوساط الشعبين السوري واللبناني وتقنع الدول الأوروبية بأن للسلطان من الوسائل والعزم ما فيه الكفاية لفرض الأمن في أقاليم أمبراطوريته. وغداة وصوله إلى دمشق، شكل فؤاد باشا محاكم خاصة لمحاكمة المسؤولين عن حوادث تموز، قضت بعد تحقيقات سريعة مختصرة، بالإعدام على مئة وأحد عشر عسكرياً رمياً بالرصاص، وعلى سبعة وخمسين من المدنيين بالتعليق على أعواد المشانق في الساحات العامة، وبالسجن المؤبد على ثلاثمائة وسبعة وعشرين آخرين، وبنفي مئة وخمسة وأربعين، وبالإعدام غيابياً على ثلاثمائة وثمانين. وأرسل فؤاد باشا مئات آخرين من أبناء المدينة، الذين اشتركوا بدرجات مختلفة في الفتنة، إلى المعتقلات والسجون. وكان بين الذين شنقوا أحمد باشا والي دمشق وصديق فؤاد باشا، وقائدا قلعة المدينة، وقادة القلاع في منطقتي راشيا وحاصبيا[٦١].

في هذه الأثناء كانت الخارجية الفرنسية تقيم المباحثات مع عواصم الدول الكبرى لوضع أسس اتفاق للحملة الدولية. وفي ٣ آب اجتمع ممثلوها في العاصمة الفرنسية ووضعوا بروتوكولاً من سبع مواد حددت صفة الحملة وشروطها على الوجه التالي:

١ - تشكل حملة عسكرية أوروبية من اثني عشر ألف جندي تقدّم فرنسا نصفهم.

٢ - يقوم قائد الحملة لدى وصوله إلى لبنان بالاتصال بفؤاد باشا للتفاهم معه على الوسائل اللازمة لإعادة الأمن إلى البلاد واحتلال المناطق التي يجدان لزوم احتلالها.

٣ - تتعهد الدول الموقعة على الاتفاق بإرسال قوات بحرية كافية إلى الشواطىء السورية - اللبنانية.

٤ - تحدّد مدة الاحتلال بستة شهور، وتعتبر الدول الموقعة هذه المدة كافية لإعادة الأمن إلى نصابه.

اعتبر هذا البروتوكول نصراً دبلوماسياً لبريطانيا لأنه حصر الحملة الفرنسية في إطار أوروبي وحدّ من سلطة قائدها إذ فرض عليه الاتصال بالوزير العثماني والتفاهم معه على ما يجب

عمله، وحدّد عدد العساكر الفرنسيين في الحملة ومدة إقامتها في الشرق ولم يحدّد عدد الوحدات البحرية الأوروبية التي سترسل إلى المياه اللبنانية والسورية ولا مدة بقائها فيها تاركاً بذلك لبريطانيا حرية مطلقة في إرسال ما تريده من أساطيلها وفاقاً لمصالحها ولتطورات الوضع في البلاد.

ووضعت الدول الأوروبية في اليوم نفسه بروتوكولاً آخر كان لبريطانيا اليد الطولى فيه، تعهدت فيه تلك الدول بأن «ليس لها أو لإحداها، ولن يكون لها أو لإحداها، فكرة توسعية في الأمبراطورية العثمانية أو مطمع بنشر نفوذ خاص أو الحصول لرعاياها على امتيازات تجارية أوسع من التي يتمتع بها رعايا الدول الأخرى في تلك الأمبراطورية. والممثلون الموقعون لا يجدون بدأ من الرجوع إلى الخط الهومايوني الذي سجلته المادة التاسعة من معاهدة باريس في ٣٠ آذار سنة ١٨٥٦ والتأكيد على أن حكوماتهم تعلّق أكبر أهمية على تنفيذ وعود جلالة السلطان باتخاذ تدابير إدارية جدية لتحسين أحوال الطوائف المسيحية بمختلف مذاهبها في جميع الأراضي العثمانية.

«وقد أخذ الممثل العثماني علماً بهذه الرغبة وتعهد برفعها إلى البلاط السلطاني بعد أن أكّد أن الباب العالي قد بذل وسيبذل كل جهد لتحقيقها»[٦٢].

وأُرسِل البروتوكولان إلى حكومات الدول الممثلة في المؤتمر فوافقت عليهما وأعطتهما الصفة الدولية التنفيذية.

وكانت الحملة الفرنسية على لبنان بقيادة الجنرال دي بوفور دي هوتبول...

وكانت أولى نتائج هذه الحملة أن رسخ في أذهان الموارنة أنها لم تتحرك إلا للدفاع عنهم، لا لشيء سوى أنهم موارنة تشدّهم إلى فرنسا روابط الكثلكة. وجبلت ضمائر المسلمين ليس في سوريا ولبنان فحسب بل في جميع الأقطار العربية، بفكرة أن الجيش الفرنسي جاء إلى الشرق للعبث بهيبة الخليفة والاعتداء على سيادته في عقر داره، فنفروا منها ومن المسيحيين اللبنانيين عامة وقد اعتبروهم السانحة التي افترصتها فرنسا للقيام بذلك الاعتداء.

ولم يشمل نفور الجماهير العربية وعداؤها الدول الأخرى الموقعة على اتفاق باريس في ٣ آب سنة ١٨٦٠ لأن عملاء بريطانيا وروسيا بثوا في أوساط تلك الجماهير أن هذه الدول لم توقع ذلك الاتفاق إلا بقصد تعطيله والحد من صولة فرنسا ومنعها من التمادي في المس بهيبة السلطان والافتئات على حقوقه وسيادته. وما زال عالقاً إلى اليوم في ضمائر المسلمين والموارنة، حتى المثقفين منهم، أن الأمر كان كذلك. وشعور الجماهير متى كان مصدره دينياً، يستعصي على كل إيضاح ويرتد عنه كل تفسير، ولا يطول به الزمن حتى يصبح إيماناً راسخاً يتوارثه الناس جيلاً بعد جيل. وهكذا أصبحت فرنسا في نظر المسلمين طليعة أعداء العرب

والإسلام، وغدا الموارنة في نظر هؤلاء أرصاداً للأجانب عليهم. وغذى هذا الشعور سوء تصرف المبشرين في لبنان، وعززه بعض غلاة الطائفية فيه.

وشعور الجماهير هذا، من كلا الفريقين، كان شعوراً عاطفياً لا يقوم على أساس صحيح ولا تنعكس عليه الحقيقة التاريخية. فقد سها عن بال المسلمين والمسيحيين أن سياسة الدول الكبرى كانت وما تزال وستبقى في كل زمان ومكان، قائمة على الدفاع عن مصالحها العليا، ولم تكن، كما يتبادر للبعض، وليدة العواطف والأهواء. فلا فرنسا جاءت إلى لبنان سنة ١٨٦٠ لنصرة الموارنة على أبناء قومهم، ولا هي كانت أكثر عداء للعرب والمسلمين من بريطانيا وروسيا وغيرهما من الدول الأوروبية. وقد جاء الجيش الفرنسي إلى الشرق تنفيذاً لمخطط سياسي. وما أحداث لبنان ودمشق في أيار وتموز من تلك السنة إلا الذريعة لتنفيذ ذلك المخطط. وتفسر هذه الحقيقة الوثائق الدبلوماسية المحفوظة في إضبارات وزارات خارجية الدول الكبرى، التي تعتبر، بعد مرور قرن ونيف على تلك الأحداث، المصدر الرسمي الأكثر أهمية في تفسيرها وفي توضيح سياسة الدول الكبرى تجاه الأمبراطورية العثمانية في تلك الحقبة الدقيقة من تاريخ الحركة الاستعمارية في الشرق.

ويذهب بعض الدبلوماسيين والمؤرخين[٦٣] في تفسيرهم السياسي للحملة إلى أن نابوليون الثالث سعى من ورائها للحد من نقمة الأوساط الكاثوليكية في فرنسا عليه بسبب أخذه بيد دعاة الوحدة الإيطالية، ومعارضته سياسة البابا ودولته الزمنية «فجعل حكمه امتداداً لحكم نابوليون الأول من حيث التنكر للمذهب الكاثوليكي ولرمز هذا المذهب».

وقال دبلوماسيون آخرون أن نابوليون الثالث أراد من الحملة محو آثار الهزيمة التي منيت بها فرنسا في الشرق سنة ١٨٤٠[٦٤] نتيجة إرسال بريطانيا حملة عسكرية إلى لبنان في أيلول من تلك السنة أرغمت حليف فرنسا محمد علي على الانسحاب من سوريا والانكفاء إلى مصر، وأن امبراطور الفرنسيين، بتسجيله انتصاراً عسكرياً في لبنان، يثبت للباب العالي أن الجيش الفرنسي، الذي قهر الروس في حرب القرم وهزم جيوش النمسا في إيطاليا الشمالية، يملك من أسباب القوة ما يمكنه من فرض احترام المصالح الفرنسية في الشرق فيوافق، بعد طول تلكؤ، على فرمان محمد سعيد باشا والي مصر الذي منح فيه فردينان دي لسبس سنة ١٨٥٦ حق شق قناة السويس، فيتحرر الباب العالي، أمام مظاهر القوة الفرنسية، من التسلط البريطاني عليه.

وبالإضافة إلى هذه الأسباب الهامة، تتضمن إضبارات وزارتي الخارجية والحربية بباريس وملفات حكومة الجزائر العامة وثائق على قدر كبير من الأهمية وتحتوي على تفاصيل مشروع سياسي وضعته حكومة الأمبراطورية الثانية عقب اجتماع نابوليون الثالث بالأمير عبدالقادر

الجزائري بعد نقله من معتقله إلى قصر أمبواز في وادي اللوار. ويقضي هذا المشروع بسلخ بلاد الشام عن حكم الباب العالي المباشر وإقامة دولة عربية فيها تكون، على غرار مصر، تحت سيادة السلطان الاسمية، وتتمتع باستقلال ذاتي واسع. وتشير هذه الوثائق إلى أن نابوليون الثالث كان ينوي، في حال نجاح المشروع، العمل على إقامة الأمير عبدالقادر حاكماً على هذه الدولة يتمتع بالصلاحيات نفسها التي يتمتع بها حكام مصر من ذرية محمد علي.

وهكذا تكون فرنسا قد أمنت، عَبْر هذا المخطط السياسي، سلامة قناة السويس في الشمال بعد أن اطمأنت إلى سلامتها من الغرب لما تربطها بمحمد سعيد عزيز مصر من صلات قوية وعلاقات وطيدة.

وتتضمن الإضبارات المتعلقة بهذا المشروع معلومات مثيرة عن مراحل تنفيذه وما رافقها من دعاية مركزة محكمة وكيف تمكن الأمير عبدالقادر في وقت قصير، منذ ١٨٥٧، من أن يحيط نفسه بما يزيد على ألف مسلح من أتباعه الجزائريين قدموا إليه بداعي الحج إلى بيت الله الحرام، وكانوا من القدرة والقوة بحيث تمكنوا وحدهم من إيقاف فتنة دمشق في ٩ و١٠ تموز ١٨٦٠ وحماية الأحياء المسيحية فيها من اعتداءات الجماهير ومن هم وراءها من عساكر العثمانيين.

وتشير هذه المحفوظات إلى رسائل كان يحملها ضباط الحملة الفرنسية إلى الأمير الجزائري، نذكر منها على سبيل المثال رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان ١٨٦١ كانت موجهة إلى الجنرال ديكرو، رئيس أركان الحملة، تتحدث عن مشروع الدولة العربية في بلاد الشام جاء فيها:

«يجب أن تشمل الأمبراطورية العربية المنوي إقامتها الدويلات والإمارات التابعة أو المستقلة القائمة الآن في شبه الجزيرة العربية، وأن تكون رئاستها لعبدالقادر على أن يستبقي، إذا قضت الضرورة، الأمراء والحكام الحاليين، ويعلن الضمانات المدنية والسياسية لجميع الطوائف، ويطبق قانوناً تتفق أحكامه وأحكام قانون نابوليون والنظام العشري الفرنسي، ويفصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية. ويستحسن أن تكون دمشق أو بغداد العاصمة السياسية للأمبراطورية، ومكة أو المدينة مركزاً للسلطة الدينية. ويجب أن تشق قناة السويس في الحال، وأن تكون كل الأمم ذات حق باستعمالها لقاء رسوم تحددها المعاهدات مقابل إعلان حرية الملاحة في البحر الأحمر»[٦٥].

والتعليمات التي أعطتها الحكومة الفرنسية إلى الجنرال دي بوفور، قائد الحملة، كانت «أن يحسن معاملة المسلمين ويحترم شعورهم وكرامتهم، وأن يكون حذراً جداً فلا يُعطِ ولا يسمح بأن يكون للحملة أية صفة دينية»[٦٦].

بالإضافة إلى هذه الأسباب السياسية التي كانت وراء الحملة الفرنسية، تجدر الإشارة إلى الأسباب الاقتصادية العديدة التي تتحدث عنها بإسهاب تلك الوثائق ومنها حاجة المصانع الفرنسية بصورة متزايدة إلى ما تنتجه بلاد الشام من القطن والحرير، ورغبة القيادة الفرنسية في بسط سيطرتها على أسواق الخيول السورية التي كانت تعتبر آنذاك من أفضل الجياد لفرق الفرسان في الجيوش الأوروبية[٦٧].

هذه هي أبرز وجوه الأسباب السياسية والاقتصادية والعسكرية لحملة نابوليون الثالث على لبنان. وليس هنا مجال لذكر أسباب أخرى تتحدث عنها تلك الوثائق.

* * *

لما وصل دي بوفور إلى بيروت في ٢٦ آب سنة ١٨٦٠، تعمد فؤاد باشا البقاء في دمشق ليشل تحرّكه لأن الاتفاق الدولي يقضي بأن لا يقدم قائد الحملة على أي تدبير إلا بالاتفاق معه. وفي ١٧ أيلول عاد الوزير العثماني إلى بيروت فطلب منه دي بوفور الموافقة على تقدم الحملة إلى الداخل السوري، أي إلى دمشق، فأجابه الوزير بأن «لا حاجة بعد اليوم لمثل هذا التقدم لأن عدالة السلطان قطعت دابر الإجرام. والأمن مستتب في دمشق وفي جميع الأنحاء السورية، وإذا كان لا بد له، أي الجنرال دي بوفور، من عمل شيء فعليه أن يتوجه نحو الدروز ويفعل عندهم ما فعله هو في دمشق». وكانت غاية فؤاد باشا أن يوقع بين الفرنسيين والبريطانيين ليقينه أن الأخيرين لن يتخلوا عن أصدقائهم الدروز.

حاول دي بوفور الاتصال بالأمير عبدالقادر فوجد أبواب دمشق مقفلة في وجهه ووجه رسله، وبدا له أن الأجواء لم تعد كما كان يراها رجال الحكومة الفرنسية في باريس.

وهكذا اضطر دي بوفور إلى حصر نشاطه في لبنان. ولما وصلت قواته إلى دير القمر، في أواخر أيلول ١٨٦٠، فوجىء بأن معظم زعماء الدروز في الشوف قد انتقلوا إلى حوران عبر منطقة الاحتلال العثماني في جزين وفي جنوب لبنان، فعزم على اللحاق بهم. ولكن الكونت بنتيفوليو، قنصل فرنسا في بيروت، أقنعه بأن هذا العمل ضرب من الجنون لأن إبراهيم باشا المصري، والعثمانيين من قبله فشلوا في أكثر من مرة، وبجيوش يزيد عددها على أربعين ألف مقاتل، في إخضاع الدروز في ذلك الجبل، وأن الستة آلاف جندي الذين هم تحت إمرته سيقضى عليهم قضاءً تاماً لا لقلة عددهم فحسب، بل لجهلهم تلك المنطقة الصعبة المسالك، ولتنكر أبناء البلاد لهم[٦٨]. فعدل دي بوفور عن خطته واكتفى بتقديم احتجاج للوزير العثماني، كما قدم سفير فرنسا في الآستانة احتجاجاً مماثلاً للباب العالي. ولم يكن بوفور، وهو الذي شارك في حملة إبراهيم باشا على بلاد الشام، يجهل هذه الأوضاع ومواطن الخطر فيها.

وأمر فؤاد باشا بتوقيف الوالي خورشيد باشا ومساعديه المدنيين والعسكريين في بيروت ودير القمر وصيدا وزحلة والمناطق الأخرى التي وقعت فيها أحداث ١٨٦٠، وأحالهم على المحاكمة. وطلب من زعماء الدروز الحضور إلى بيروت وتسليم أنفسهم للسلطات العثمانية، فلم يحضر منهم سوى خمسة عشر رجلاً لم يكن لمعظمهم أي دور مهم في تلك الأحداث. وظل كبار المسؤولين عنها معتصمين في أعالي الجبل وفي منعرجات حوران.

أصدرت المحاكم العثمانية أحكاماً خفيفة على المعتقلين والمتهمين فقضت بالنفي على بعضهم وبالسجن على الآخرين.

وفي ٥ تشرين الأول سنة ١٨٦٠ بدأت اللجنة الدولية، التي قُرِّر إنشاؤها في اتفاق ٣ آب باريس، مهمتها بالتحقيق في أسباب الفتنة وتحديد تبعات المسؤولين عنها، والتعويض على عائلات الضحايا، ودرس المشكلات الاقتصادية في لبنان، ووضع الحلول لها ثم تقديم الاقتراحات لتعديل نظام الإدارة فيه، وكان فؤاد باشا قد أصدر قراراً بإلغاء نظام القائمقاميتين ووضع الجبل مؤقتاً تحت الإدارة العسكرية العثمانية.

وقد أدت أعمال اللجنة الدولية، بعد مناقشات بين أعضائها وصلت إلى حد المهاترات، إلى إقرار نظام جديد للجبل هو نظام المتصرفية.

عادل إسماعيل

هوامش الفصل العاشر :

(١) حول صراع فخرالدين الثاني والسلطان، إقامة الحلف الصغير، راجع :
Adel ISMAIL. HISTOIRE DU LIBAN DU XVIIe SIECLE A NOS JOURS. Tome 1, pp.73 - 97.

(٢) حول علاقة بشير الثاني بمحمد علي، راجع المصادر الأساسية التالية: أسد رستم، بشير بين السلطان والعزيز. جزءان. الأصول العربية لتاريخ سوريا في عهد محمد علي باشا، بيروت ١٩٣٠- ١٩٣٤. المحفوظات الملكية المصرية، بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير. بيروت ١٩٣٠ - ١٩٤٣. إميل خوري وعادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي، الجزء الثاني، بيروت ١٩٦٠، ص ٥١ - ٦٦، ٨٣ - ١١٢، ٢٢١ - ٢٧٣.
Adel ISMAIL. HISTOIRE DU LIBAN. op. cit Tome IV. pp.39 - 88.
وهو يتضمن مصادر دبلوماسية وفيرة.

(٣) بشأن الخلاف بين بشير الثاني وبشير جنبلاط، راجع المصادر نفسها في الرقم ٢.

(٤) حول الضرائب والسخرة التي فرضها على اللبنانيين إبراهيم باشا وبشير الثاني، راجع :
AF. ETR. TURQUIE CONSULATS DIVERS. Tome 12. Dép. de Ratti - Menton des 25, 27 septembre 1840; TURQUIE. COR. POL. DES CONSULS. Beyrouth. Tome 1. Dép. Nos2, 3 et 13 des 7 et 20 - 2 - 1840, et du 2 - 6 - 1840. Ibid. Tome 2. Dép. N° 2 du 24 - 10 - 1840, Dép. No 47 du 29 - 4 - 1841.
راجع أيضاً: TURQUIE. Tome 280. Fos 244, 245

(٥) المصادر نفسها في الرقم ٤.

(٦) Adel ISMAIL. HISTOIRE DU LIBAN.Tome IV. op. cit. Tome IV. pp. 54 - 55, وهو يتضمن مصادر دبلوماسية وفيرة.

(٧) حول ثورة ١٨٤٠ على إبراهيم باشا والجيش المصري: راجع إميل خوري وعادل إسماعيل. السياسة الدولية، الجزء الثاني، ص٢٢١ - ٢٧٣.
Adel ISMAIL. DOCUMENTS DIPLOMATIQUES ET CONSULAIRES. Tomes 5, 6, 24.
Adel ISMAIL. HISTOIRE DU LIBAN, Tome IV, op. cit. Tome IV, pp.39 - 88.
وهو يتضمن مصادر دبلوماسية وفيرة.

(٨) تقرير القنصل بوريه إلى الوزير تيار، راجع :
Beyrouth. Tome 1, Dép. N° 8 du 21 mai 1840.
راجع أيضاً: Adel ISMAIL. Doc. Dipl. op. cit. Tome 6, pp. 24 - 30.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) TURQUIE. Tome 280. Dép. de Pontois à Thiers N° 49 du 17 - 7 - 1840.
Ibid. Tome 281. Dép. N° 77 du 27 - 11 - 1840.
راجع أيضاً:
Adel ISMAIL. Doc. Dipl. op. cit. Tome 24. pp. 286 - 291, pp. 421 - 425.

(١١) حول إنشاء الامارة المسيحية في جبل لبنان. راجع المصادر أعلاه في الرقم ١٠. راجع أيضاً:
TURQUIE. COR. POL. des CONSULS. Beyrouth. Tome. 1. Dép. N° 8 du 21 mai 1840. Ibid CPR. POL. TURQUIE. Tome 281.
وحول سياسة اليسوعيين وبالأخص سياسة الأب ريلو ومساعيه لإنشاء الامارة المسيحية في لبنان راجع المصادر نفسها المبينة أعلاه في الحواشي رقم ٨ - ٩ - ١٠. راجع أيضاً:
Beyrouth. Tome 1. Dép. de Des Méloizes N° 42 du 23 - 3 - 1841. Ibid. Dép. de Bourée N° 8 du 21 - 5 - 1840 et N° 31 du 3 - 7 - 1840, TURQUIE. Consulats divers. Tome 12. Dép. de

Beaudin N°3 p. 83, TURQUIE N° 280. Dép. d'Aubigny du 16 - 7 - 1840. p.304.

(١٢) محررات قنصلية الاسكندرية. سجل رقم ٢٨. حول إقامة القنصل بوريه ونقله من بيروت راجع :
Beyrouth. Tome. 1. Dép. de Thiers à Bourée du 29 - 7 - 1840.

(١٣) حول شكاوى قنصل فرنسا من سياسة اليسوعيين ونشاطهم في لبنان، راجع :
Beyrouth. Tome 1. Dép. de Des Méloizes N°42 du 23 - 3 - 1841.
راجع أيضاً:
Ibid. Dép. de Bourée N° 8 du 21 - 5 - 1840, et N°31 du 3 - 7 - 1840. Ibid Tome 9. Dép. de Lesparda N° 13 du 5 - 3 - 1851. TURQUIE. Consulats divers. Tome 12. Dép. de Beaudin, N°3. p.83; TURQUIE. Tome 280. Dép. d'Aubigny du 16 - 7 -1840. p.304.

(١٤) بشأن معاهدة لندن في ١٥ تموز ١٨٤٠، راجع: إميل خوري وعادل إسماعيل. السياسة الدولية. الجزء الثاني. ص٢٤٠ - ٢٥٦. راجع أيضاً:
Adel ISMAIL. Doc. Dipl. Tome 24. pp.231 - 353.

(١٥) في شأن استسلام الأمير بشير الثاني ونقله إلى مالطة، راجع :
Beyrouth. Tome 1. Dép. de Des Méloizes N°19 du 17 - 10 - 1840; Tome 2. Dép. de Jules de Bertou du 24 - 10 - 1840. TURQUIE. Tome 281. pp. 219, 224.

(١٦) حول سياسة الكولونيل روز في لبنان، راجع :
Adel ISMAIL. HISTOIRE DU LIBAN. Tome IV. op. cit. Tome IV. pp. 16 - 76, 134 - 135, 164 - 296.

(١٧) المصدر نفسه، ص٧٨ - ٣٧٤.

(١٨) المصدر نفسه، ص١٢ - ٣٧٤.

(١٩) Beyrouth. Tome 2. Dép. de Bourée N° 15 du 28 - 12 - 1841. Fos. 318 et sqq.

(٢٠) حول سياسة قناصل الدول في بيروت وصيدا وطرابلس، ١٨٤٠ و١٨٤٥، راجع :
Adel ISMAIL. Doc. Dipl. Tomes 6, 7, 8, 24, 25, 26, 27. Beyrouth. Tome 8. Dép. du contre - amiral Turpin du 8 - 1 - 1847. Fos. 10 - 12.

(٢١) Beyrouth. Tome 7. Dép. du contre - amiral Turpin du 30 - 1 - 1847.
راجع أيضاً: Beyrouth. Tome 8. Dép. du contre - amiral Turpin du 8 Janvier 1847. Fos. 10 - 12.

(٢٢) Adel ISMAIL. HISTOIRE DU LIBAN. Tome IV. op. cit. pp.104 - 105.

(٢٣) Beyrouth. Tome 2. Dép. de Des Méloizes N° 43 du 21 mars 1841. Fos. 90 - 191.

(٢٤) Beyrouth. Tome 2. Dép. de Bourée N° 5 du 25 août 1841. Fos. 193 - 195.
راجع أيضاً: COR. POL. AUTRICHE. Tome 430. F.49.

(٢٥) Beyrouth. Tome 2. Dép. de Bourée N°13 du 15 octobre 1841. F.230 - 231.
راجع أيضاً مجموعة العرائض ضد بشير الثاني في السجل: Beyrouth. Tome 3.

(٢٦) Beyrouth. Tome 2. Dép. de Bourée N°11 du 7 octobre 1841. F.221;
Ibid, Dép. de Conti, agent consulaire de France à Saïda, des 24 et 25 septembre 1841. F.209, voir aussi F. 214 et sqq.

(٢٧) Beyrouth. Tome 2. Dép. de Bourée N°ll du 7 octobre 1841. Fos. 222 - 223.

(٢٨) حول فتنة ١٨٤١، راجع : Adel ISMAIL. Doc. Dipl. Tomes 6, 7, 25.
Adel ISMAIL. HISTOIRE DU LIBAN. Tome IV. op. cit. pp. 123 - 166.
وهو يتضمن مصادر دبلوماسية وفيرة.

(٢٩) المصادر نفسها في الحاشية ٢٨.

(٣٠) حول سياسة الباب العالي تجاه الأمير بشير الثالث وإنهاء الامارة الشهابية ووضع الجبل تحت الإدارة العثمانية المباشرة بتعيين عمر باشا النمساوي حاكماً عليه، راجع :

Adel ISMAIL. HISTOIRE DU LIBAN. Tome IV. op. cit. pp; 167 - 201.
وهو يتضمن مصادر دبلوماسية وفيرة.

(٣١) راجع نصوص هذه العرائض في سجل: Beyrouth. Tome 3.
وهي محفوظة في ملف بعنوان: «Suppliques adressées à la Porte par les habitants du Liban».
راجع أيضاً: Ibid. Tome 3. Dép. de Bourée N° 43, 45 et 48 des 26 avril 7 et 25 mai 1842.
راجع أيضاً: Adel ISMAIL. HISTOIRE DU LIBAN. Tome IV. op. cit. pp. 178 - 186.
وفيه مصادر وفيرة من المحفوظات الدبلوماسية.

(٣٢) Beyrouth. Tome 3. Dép. de Bourée N° 55 bis et 61 du 8 juillet et 26 août 1842.

(٣٣) Beyrouth. Tome 3. Dép. de Bourée N° 41 du 7 avril 1842.
راجع أيضاً في المصدر نفسه. التقارير، الأرقام ٥٩، ٦٣ و٧١ بتاريخ ١٢ آب و١٩ تشرين الأول و٢٥ تشرين الثاني ١٨٤٢.

(٣٤) المصدر نفسه في الحاشية ٣٣. راجع أيضاً:
Beyrouth. Tome 3. Dép. de Bourée Nos 44 et 66 des 29 avril et 8 novembre 1842.
راجع أيضاً: Adel ISMAIL. HISTOIRE DU LIBAN. Tome IV. op. cit. pp. 190 - 200.
وفيه مصادر وفيرة من المحفوظات الدبلوماسية.

(٣٥) Beyrouth. Tome 3. Dép. de Bourée N° 68 et 69 du 19 novembre 1842.

(٣٦) حول المداولات التي تمت في الآستانة وبيروت لإقرار تقسيم الجبل إلى قائمقاميتين في ٧ كانون الأول ١٨٤٢،
راجع: Beyrouth. Tome 4. Dép. N° 33 et annexe. Protocole de la conférence du 15 septembre 1842; Ibid. Dép. de Bourée N° 78 du 2 janvier 1843.
راجع أيضاً: Adel ISMAIL. HISTOIRE DU LIBAN. Tome IV. op. cit. pp. 204 - 207.
وهو يتضمن مصادر كثيرة من المحفوظات الدبلوماسية.
راجع أيضاً: TURQUIE. Tome 286. Dépêches Nos 37 et suivantes, et Tomes 287, 288, 289, 290, 291, 292.

(٣٧) راجع تعليمات سفراء الدول الكبرى إلى قناصلهم في بيروت لتنفيذ نظام التقسيم:
Beyrouth. Tome 3. Annexes à la dépêche N° 67 de décembre 1842.
راجع أيضاً: COR. POL. AUTRICHE. Tome 430. Fos. 113, 156, 157, 226.

(٣٨) Beyrouth. Tome 4. Notes sur le règlement des affaires de Syrie. 1844.

(٣٩) راجع مراسلات الأميرال دي لاسوس: Beyrouth. Vol. 2, 3.

(٤٠) حول المداولات المتعلقة بتعيين الأمير حيدر أبي اللمع قائمقاماً للنصارى والخلافات التي قامت بين القناصل حول تحديد صلاحيات القائمقامين، راجع:
Adel ISMAIL. HIST. DU LIBAN. Tome IV. op. cit. pp.207 - 219, 232 - 233.
وتتضمن مصادر وفيرة من المحفوظات الدبلوماسية.

(٤١) المصدر نفسه في الحاشية ٤٠.

(٤٢) حول مشروع الكولونيل روز بتبادل السكان في جبل لبنان:
Beyrouth. Tome 5. Dép. de Poujade N° 19 et 27 des 10 septembre et 17 novembre 1844.
راجع أيضاً: Adel ISMAIL. HISTOIRE DU LIBAN. Tome IV. op. cit. pp. 233 - 234, 245 - 246.

(٤٣) حول الخلاف الذي قام بين قنصلي بريطانيا وروسيا بشأن نشاط الإرساليات الإنجيلية في الأوساط الأرثوذكسية،
راجع: Beyrouth. Tome 5. Dép. de Poujade N° 20, 21, 22, 31, 33 des 19 et 20 octobre, 10, 12, 30 décembre 1844, N° 39 du 17 février 1845, et N° 47 du 9 avril 1845.
راجع أيضاً: COR. POL. AUTRICHE. T.431. F. 262. TURQUIE. Tome 292. Dép. N°5 du 6 - 11 - 1844.

(٤٤) Beyrouth. Tome 5. Dép. de Poujade N° 47 du 9 avril 1845.

راجع أيضاً: COR. POL. AUTRICHE. Tome 431. F.262.

(٤٥) حول أحداث ١٨٤٥، راجع: Adel ISMAIL. HISTOIRE DU LIBAN. T. IV. op. cit. pp. 268 - 276.
وتتضمن مصادر وفيرة من المحفوظات الدبلوماسية.

(٤٦) راجع النص الكامل لهذا التقرير: Beyrouth. Vol. 6. Dépêche (s.n) de Londres du 25 juin 1845.

(٤٧) راجع النص الكامل لمذكرة شكيب أفندي إلى السفراء في الآستانة بتاريخ ٢٨ تموز ١٨٤٥:
Beyrouth. Tome 6. Fos.143 - 152.
راجع أيضاً: TURQUIE. Tome 294. Dépêche de Bourqueney N° 15 du 30 juillet 1845.

(٤٨) Beyrouth. Tome 6. Dép. de Poujade N°83 du 23 septembre 1845. F.216 - 220.

(٤٩) راجع النص الكامل لنظام شكيب أفندي، ولمداولاته في بيروت:
Beyrouth. Tome 7. Dép. N° 20 du 15 mai 1846, Fos 108 - 118. TURQUIE. Tome 296. Dép. 56 du 7 juin 1846. Adel ISMAIL. HISTOIRE DU LIBAN. Tome IV. op. cit. pp. 277 - 298.

(٥٠) Beyrouth. Tome 8. Dép. de Lallement N°1 du 5 décembre 1847. F.177.
راجع تقارير دي لالمان الأخرى: Beyrouth. Tome 8. Dép. Nos 2 à 6. Fos. 177 et sqq.

(٥١) Gérard de Nerval. Voyage en Syrie. Tome II. pp. 29, 30.

(٥٢) راجع النص الكامل لهذا التقرير وللتقارير الأخرى المتعلقة بنشاط الإرساليات واستياء الموارنة من ذلك النشاط:
Beyrouth. Tome 9. Dép. N° 6 du 5 - 10 - 1850, N°10 du 4 janvier 1851, N°11 du 4 - 2 - 1851, N°12 du 14 - 2 - 1851, N°13 du 5 - 3 - 1851, N°18 du 12 - 5 - 1851, N°20 du 16 - 6 - 1851.

(٥٣) حول المداولات لإنشاء هذه الشركة، ونظامها الأساسي، ومقابلات بوديكور مع المسؤولين في فرنسا والجزائر والكرسي الرسولي، راجع: Beyrouth. Tome 9. Dép. en dates du 24 et 27 mars 1848. Fos. 111, 112.
راجع النظام الأساسي لهذه الشركة، المصدر نفسه ص١١٣ - ١١٦.

(٥٤) بشأن الخلاف بين الأميرين بشير أحمد وبشير عساف أبي اللمع، راجع:
Beyrouth. Tome 11. Dép. de Lesparda Nos 54, 56 bis et 58 des 11 janvier, 2 et 25 avril 1858. Fos. 175, 195, 196, 201, 202.

(٥٥) حول الخط الهومايوني ومعاهدة باريس سنة ١٨٥٦، راجع:
Adel ISMAIL. Doc. Dipl. et Consulaires. op. cit. Tome 29. pp.: 196 - 206, 214 - 223.

(٥٦) راجع النص الكامل لتقارير بنتيفوليو حول هذه الموضوعات:
Beyrouth. Tome 12. Dép. de Bentivoglio N° 30 du 30 juin 1860. F. 126, N° 45 du 10 août 1860. F.259.

(٥٧) بشأن حركة طانيوس شاهين سنة ١٨٥٨، راجع: Beyrouth. Tome 12. Dép. N°8 du 7 - 1 - 1860, Dép. N°10 du 28 - 3 - 1860; Archives diplomatiques de Nantes. Poste de Beyrouth. Cart. 57 et 58 (1858 - 1860).
راجع أيضاً: Adel ISMAIL. HISTOIRE DU LIBAN. Tome IV. op. cit pp. 322 - 326.

(٥٨) حول الفتنة الطائفية في لبنان سنة ١٨٦٠ وموقف السلطات العثمانية وقناصل الدول منها، راجع: مجموعة هامة من الوثائق الدبلوماسية: Adel ISMAIL. Doc. Dipl. et Consulaires. op. cit. Tomes 10, 11, 28, 29.
راجع أيضاً: Beyrouth. Tome 12. Dép. de Bentivoglio Nos 10 à 46 en dates de mai - août 1860. Fos. 18 - 286.

(٥٩) حول أحداث دمشق في تموز ١٨٦٠، راجع مجموعة وفيرة من التقارير الدبلوماسية:
Beyrouth. Tome 12. Dép. N°37 du 19 - 7 - 1860.
وما يليه من تقارير، راجع أيضاً: COR. POL. Consulat de Damas. Reg. 6.

(٦٠) في شأن الاتصالات بين الدول الكبرى حول أحداث ١٨٦٠ وإرسال الحملة الفرنسية إلى بيروت، راجع مجموعة

كبيرة من الوثائق الدبلوماسية:

Adel ISMAIL. Doc. Dipl. et Consulaires. op. cit. Tomes 10, 11, 28, 29.

(٦١) راجع مجموعة وفيرة من التقارير حول الأحكام التي أصدرها فؤاد باشا ضد المسؤولين عن أحداث دمشق في تموز ١٨٦٠:

Adel ISMAIL. Doc. Dipl. et Consulaires. op. cit. Tome 28 pp. 244 et sqq, Tome 29. pp. 20 et sqq.
COR. POL. Consulat de Damas. Tome 6.

(٦٢) راجع النص الكامل لاتفاق ٣ آب ١٨٦٠ وملحقاته:

Adel ISMAIL. Doc. Dipl. et Consulaires. op. cit. Tome 29. pp. 49 - 53.

(٦٣) راجع في أسباب الحملة الفرنسية سنة ١٨٦٠:

EMERIT. La crise syrienne et l'expansion économique française en 1860. Revue historique. 76 année. T. CCVII. pp. 209 et sqq.

(٦٤) راجع ما قبله صفحة.

(٦٥) حول هذا الموضوع، راجع: المصدر ذاته في الرقم ٦٣.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) المصدر نفسه.

(٦٨) Beyrouth. Tome 12. Dép. de Bentivoglio. N° 64 du 28 septembre 1860. F. 386.

الفصل الحادي عشر

جبل لبنان في عهد المتصرفية
١٨٦١ - ١٩١٥

الدكتور منير إسماعيل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في الجامعة اللبنانية

القسم الأول
الأوضاع السياسية والإدارية

أعادت فتنة ١٨٦٠ طرح المسألة اللبنانية بكل تعقيداتها أمام الدول الأوروبية الكبرى والرأي العام العالمي. وسارع نابوليون الثالث، أمبراطور الفرنسيين، إلى إرسال حملة عسكرية إلى لبنان تنفيذاً لأحكام اتفاق باريس في ٣ آب ١٨٦٠، وبتأييد لا يخلو من التردد من قبل بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا، لمساعدة السلطات العثمانية على ضبط الأمن وإعادة السلام إلى الجبل.

وكان اتفاق باريس قد أقر، بالإضافة إلى إرسال الحملة العسكرية، تشكيل لجنة دولية للتحقيق في أسباب الفتنة، وتحديد التعويضات للمتضررين منها، وإعداد نظام أساسي للجبل ينظم أوضاعه الإدارية والمالية والقضائية ويضمن الأمن والاستقرار في ربوعه.

أولاً - أعمال اللجنة الدولية
المداولات والمساومات السياسية بين أعضائها

عقدت اللجنة الدولية أول اجتماع لها في ٥ تشرين الأول ١٨٦٠ برئاسة فؤاد باشا، وزير الخارجية العثماني وعضوية لورد دفرين عن بريطانيا، وبيكلار عن فرنسا، ودي فيكبيكر عن النمسا، ورهفوس عن بروسيا ونونيكوف(*) عن روسيا. وتقرر في حال تغيب الوزير العثماني

(*) يرجى مراجعة كتابة أسماء الأعلام الأجنبية بنصها الأصلي في الفهارس الخاصة بها في آخر هذا الكتاب.

أن ينوب عنه مساعده في وزارة الخارجية، آبرو أفندي.

بدأ التباين في الآراء بين المندوبين منذ الجلسات الأولى. وسرعان ما نشأت عنه صعوبات كبرى عرقلت أعمال اللجنة وحدّت من فاعليتها، وقد تجلى ذلك في أربعة اتجاهات سياسية متناقضة لم تكن في مصلحة استقرار لبنان وسلامة أبنائه. فقد أصر مندوب الباب العالي على وضع الجبل تحت الإدارة العثمانية المباشرة كسائر ولايات السلطنة، بينما طالب المندوب الروسي بتقسيمه إلى ثلاث قائمقاميات: واحدة للموارنة، وأخرى للدروز، وثالثة للأرثوذكس، في الوقت الذي أصر فيه المندوب الفرنسي على المطالبة بوحدة الجبل في ظل حكم وطني.

أما المندوب البريطاني، لورد دفرين، فذهب بعيداً في مطالبه إذ قدّم مشروعاً يتجاوز حدود الجبل ويقضي بجعل سوريا، على غرار مصر، رِدافة ملكية يحكمها نائب للسلطان. وهذا المشروع يحقق أهداف السياسة البريطانية في الشرق التي كانت تهدف إلى إخراج البلاد السورية من الهيمنة العثمانية تمهيداً لوضعها، حين تسنح الفرصة، تحت وصايتها المباشرة.

أما جبل لبنان، فقد أوصى دفرين بجعله إمارة تتمتع بحكم ذاتي داخل هذه الردافة على أن يكون عليها أمير مسيحي من غير أبنائه. وتشير الوثائق الدبلوماسية العائدة إلى تلك الحقبة إلى احتمال ترشيح أحد أعضاء أسرة الأمبراطور الفرنسي لهذا المنصب[١]، أو أحد أعضاء الأسرة المالكة في سردينيا ممن تتوافر فيهم الصفات المطلوبة[٢]، كما ذكر اسم إسماعيل باشا (الجنرال كميتز) الذي أنقذ بيروت في ٢٣ حزيران ١٨٦٠ من حرب أهلية دامية[٣].

لقي مشروع لورد دفرين القبول لدى رئيس وزراء بريطانيا، وراحت الأوساط البريطانية تتحدث سراً عن إمكانية اختيار فؤاد باشا، وزير الخارجية العثماني، لمنصب نائب السلطان في سوريا.

أغرى هذا المشروع في بادىء الأمر كبرياء الوزير العثماني، وراح رجاله يسعون لتأمين دعم أعيان البلاد له. ولكنه ما لبث أن أعلن عن رفضه له وقد ترامى إليه غضب السلطان وإعلان الباب العالي رفضه مناقشة أي مشروع يرمي إلى جعل سوريا ولاية مستقلة. وقد تناهى إليه تردد الأعيان السوريين في تأييده، ولم يزد عدد مناصريه على الثلاثين حسب قول فيلانيس قنصل سردينيا في بيروت[٤].

ولم تكن فرنسا، هي الأخرى، بعيدة عن سياسة بريطانيا لإقامة دولة كبرى في سوريا في ظل زعيم عربي واسع الصيت والشهرة هو الأمير عبدالقادر الجزائري. إلا أن سياستها هذه

باءت بالفشل وتراجع نابوليون الثالث عن مشروعه السياسي للبلاد السورية(*)، كما تراجعت بريطانيا بدورها عن مشروع دفرين مدركة خطورة عواقب معارضة السلطان له.

ركز مندوبو الدول في اللجنة الدولية اهتمامهم عندئذ على وضع نظام خاص لجبل لبنان، فطرحت مشاريع عدة أبرزها مشروع من ٤٧ مادة يكرر بوجه عام أحكام نظام شكيب أفندي(**) ويقسّم الجبل إلى ثلاث قائمقاميات مارونية ودرزية وأرثوذكسية، ويحدد صلاحيات القائمقاميات الثلاث والمجالس الإدارية والقضائية فيها بما لم يكن ليلبي طموح أبناء البلاد.

جرت مشادات حادة بين الأعضاء حول هذا المشروع أدت إلى فشله، كما أدت إلى فشل مشروع آخر من ١٧ مادة يقوم على وحدة الجبل، ولكنه لم يكن مقبولاً لدى بعض المندوبين، لا سيما المندوب الروسي منهم. وانقلبت أعمال اللجنة عندئذ إلى جدل عقيم بلغ حد المهاترات بين الأعضاء، خصوصاً في أثناء بحث أسباب أحداث ١٨٦٠ والمسؤولين عنها، والتعويضات المتوجبة للمتضررين منها؛ مما حمل الدول الأوروبية على الاقتناع بأن اللجنة الدولية عاجزة عن إيجاد الحل المنشود، فقررت نقل القضية اللبنانية إلى سفرائها في استانبول، وهم دبلوماسيون متمرسون وأهل خبرة وزودتهم بتعليمات جديدة تقضي باعتماد الواقعية والمرونة والابتعاد ما أمكن عن إغضاب الباب العالي وتجاوز صلاحيات السلطان وهو صاحب السلطة الشرعية في البلاد.

ثانياً - إعلان نظام لبنان الأساسي في ٩ حزيران ١٨٦١

عقد ممثلو الدول الخمس في العاصمة العثمانية اجتماعهم الأول في ٣١ نوار ١٨٦١ في ديوان عالي باشا الصدر الأعظم، فقر رأيهم على التخلي عن مجمل المشاريع التي قدمت لهم، تحاشياً للتناقضات التي أجهضت مداولات أعضاء اللجنة الدولية في بيروت، وأظهروا مرونة كبيرة حيال الباب العالي بقبولهم، منذ الجلسة الأولى، طلب عالي باشا بأن يكون اختيار حاكم الجبل من اختصاص السلطان وحده، بعد أن أكد لهم بأن الباب العالي يرفض بحث أي بند من شأنه أن يحد من حرية السلطان في هذا الاختيار وفي سيادته الكاملة على مناطق أمبراطوريته وعلى رعاياه.

واستناداً إلى هذا المبدأ، قدم الكونت غولتز، ممثل بروسيا، اقتراحاً وافق عليه المندوبون، ينص على ما يلي: «يتولى إدارة جبل لبنان حاكم مسيحي معين من قبل الباب العالي وخاضع له مباشرة». وقد حرص غولتز، في اقتراحه هذا، على أن يستجيب لرغبة عالي باشا من دون

(*) راجع ما قبله، ص ٣٧٤ - ٣٧٦.

(**) راجع ما قبله، ص ٣٦٣ - ٣٦٥.

أن يستبعد اختيار السلطان لأحد مسيحيي لبنان، وهم من رعاياه، لإدارة شؤون الجبل.

بعد زوال هذه العقبة، وضع الأعضاء في جلسات قليلة استغرقت تسعة أيام نظاماً جديداً للجبل، مؤلفاً من ست عشرة مادة ومادة إضافية تم التوقيع عليه في بيرا بضواحي استانبول في ٩ حزيران ١٨٦١، عرف بنظام لبنان الأساسي أو بالبروتوكول، اعترف بموجبه للجبل، الذي أصبح متصرفية، بالاستقلال الذاتي، وكرس لأول مرة في تاريخه حق الدول الأوروبية بالتدخل لدى الباب العالي لضمان حسن تنفيذ هذا النظام.

ولم يكن هذا التدخل بدعة جديدة. فقد كان نظام الامتيازات الأجنبية التي منحها سلاطين بني عثمان للدول الأوروبية منذ القرن السادس عشر مصدراً «قانونياً» لهذا التدخل الذي كان، في البداية، ذا وجه ديني وتجاري، فأصبح مع مرور الزمن وضعف الباب العالي وبروز أهمية بلدان المشرق في سياسة التوسع الأوروبي، يطال شؤون الرعايا المسيحيين في لبنان وباقي مناطق الأمبراطورية العثمانية.

وجاء بروتوكول ١٨٦١ يثبت هذا التقليد الذي تمارسه الدول الأوروبية منذ قرنين ونيف.

قُسّم جبل لبنان وفق النظام الجديد إلى الأقضية التالية:

١ - الكورة بما فيها القسم الساحلي والأقسام الأخرى من الأراضي المجاورة التي ينتمي سكانها إلى المذهب الأرثوذكسي، باستثناء بلدة القلمون الساحلية التي يقطنها مسلمون.
٢ - القسم الشمالي من لبنان، ما عدا الكورة، حتى نهر الكلب.
٣ - زحلة وأراضيها.
٤ - المتن مع الساحل وأراضي القاطع وصليما.
٥ - المنطقة الواقعة إلى الجنوب من طريق دمشق، حتى جزين.
٦ - جزين وإقليم التفاح.

وكانت هذه الأقضية الواردة في المادة ٣ من نظام سنة ١٨٦١ مقسمة إلى ٤٠ ناحية، تعادل مساحة كل منها مساحة الأقاليم القديمة (المادة ٥). وكانت المتصرفية تضم حسب الإحصاءات في حينه بين ٩٠٨ و٩٣٤ قرية بما فيها القرى الصغيرة (كَفْر) التي دمرت في أحداث ١٨٦٠ وهجرها سكانها.

أوكلت إدارة هذه الأقضية إلى مدراء يعينهم المتصرف، ويتم اختيارهم، في كل قضاء، من الطائفة السائدة، سواء بأهميتها العددية أو بثرواتها وأملاكها العقارية (المادة ٣).

ومن أهم أحكام هذا النظام، إلغاء جميع الامتيازات في الجبل ومنها امتيازات

الإقطاعيين، «المقاطعجية»، وإنشاء جهاز ذي سلطة إدارية ومالية وقضائية يعاون المتصرف، هو مجلس الإدارة المركزي الكبير، ويتألف من ١٢ عضواً، يمثلون بالتساوي، الطوائف اللبنانية الست(*)، كما أنشىء مجلسان آخران هما: مجلس وكلاء الطوائف ومجلس المحاكمة الكبير.

أما حدود المتصرفية، فبقيت غامضة لأسباب متعددة. وكانت تلك الحدود: من الشمال، حدود قضاءي الضنية وعكار، ومن الشرق، سهل البقاع، باستثناء زحلة وضواحيها، والهرمل وشمسطار مع أراضيهما الأميرية، ومن الجنوب، حدود قضاءي صيدا ومرجعيون، ومن الغرب، استثنيت مدينة بيروت(**).

كانت هذه الحدود سبباً للنزاعات الإقليمية بين المتصرفية والمناطق المجاورة، لا سيما ولايتي دمشق وطرابلس. وفي ١٩ حزيران ١٨٦١، أدخل بند إضافي إلى النظام الأساسي يتعلق بالصلاحيات المعطاة للمتصرف بزيادة الضرائب عن قيمة ٧٠٠٠ كيس(***).

وتم اختيار داود أفندي براميان، مدير البريد في استانبول، متصرفاً للجبل لمدة ثلاث سنوات «على سبيل التجربة»، ومنحه السلطان كامل الامتيازات المعترف بها لرتبة المتصرف ومنها لقب الباشوية.

لم يكن للبنان عهد بهذا النوع من الحكم. فقد كانت إدارته قبل ذلك تقوم في معظم الشؤون، على العرف والتقاليد. وهذا النوع من الحكم الذاتي كان قائماً في عدد من ولايات السلطنة. ولئن كان فيه بعض الهنات، إلا أنه نظم شؤون الجبل الإدارية والقضائية والمالية

(*) كان توزيع المقاعد في مجلس الإدارة المركزي الكبير كما يلي:
اثنان مارونيان، اثنان درزيان، اثنان من الروم الأرثوذكس، اثنان من السنة واثنان من الشيعة واثنان من الروم الكاثوليك. وهذا التوزيع وضع توافقياً وألغي فيما بعد باعتماد الأكثرية العددية بناءً على طلب الموارنة، حيث أصبح على الشكل التالي بعد العام ١٨٦٤:
أربعة موارنة وثلاثة دروز واثنان للروم الأرثوذكس وعضو للروم الكاثوليك وعضو للسنة وعضو للشيعة. وفي عام ١٩١٢ عند تعيين أوخانس باشا زيد عدد أعضاء الموارنة فأصبح خمسة، بعد أن منحت دير القمر حق انتخاب مندوب ماروني في مجلس الإدارة المركزي. وأصبح عدد أعضاء هذا المركز ثلاثة عشر عضواً بعد أن كان اثنا عشر، حسب النظام الأساسي للمتصرفية (١٨٦١).
راجع: Mounir ISMAIL, Le Liban sous les mutaṣarrifs. Situation Intérieure et politique Internationale p.164, 534.

(**) يجدر أن نورد هنا، على سبيل المثال، المفارقات التالية: لم تكن بلدتا القلمون في الشمال، وجباع في الجنوب داخل أراضي المتصرفية، في حين أدخلت إليها القرى المجاورة لأسباب طائفية. كذلك كانت حال قريتي: درب السيم ومغدوشة قرب صيدا، وغيرهما من قرى ساحل الجبل (محفوظات المتحف الوطني، بيروت، سجل مجلس الإدارة الرقم ١، الصفحات ٧٩، ٤٣٢، ٤٣٧، ٤٥٠).

(***) الكيس يساوي خمسمائة قرش.

على أسس ثابتة تراعي ظروف البلاد وتقاليدها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية.

أدى إعلان النظام الأساسي وتعيين داود باشا إلى انقسام اللبنانيين وتباين آرائهم تجاههما. فأعرب المسيحيون، لا سيما الموارنة منهم، عن خيبة أملهم في النظام الجديد، وعدم ثقتهم بمتصرف غريب عنهم في اللغة والتقاليد، ولا تجمعهم به سوى رابطة الدين. ورفضه رجال الإقطاع لأنه حرمهم من «امتيازات» تمتعوا بها طوال قرون عديدة[٥]، واتهموا رجال الاكليروس بأنهم سبب هذه التدابير للسيطرة على العامة والتدخل في شؤون البلاد[٦].

أما أحبار الموارنة فلم يكتموا استياءهم من النظام الجديد الذي ألغى بعض امتيازاتهم وألقى شؤون البلاد بين يدي حاكم أجنبي لا يعرف منها إلا ما تردد صداه في أستانبول، وهو عثماني الاتجاه، وموظف لدى الباب العالي. واعتبر الاكليروس الماروني تعيينه خيانة من الدول الأوروبية لقضية مسيحيي لبنان عامة لتخليها عن مبدأ الحكم الوطني في الجبل الذي استمر فيه سبعة قرون ونيفاً. ولم يُخفِ الموارنة خيبة أملهم في سياسة نابوليون الثالث حيث انتهت حملته العسكرية إلى لبنان بفشل ذريع، فلا هي تمكنت من معاقبة المسؤولين عن فتنة ١٨٦٠، ولا من تأمين تعويض عادل للخسائر الجسيمة التي نزلت بالمسيحيين، ولم تضمن الإصلاحات المنشودة لإدارة الجبل في ظل حكم وطني شهابياً كان أم لمعياً أم بقيادة أحد مشايخ الموارنة من أهل الكفاية والزعامة.

أما الطبقة البورجوازية من المسيحيين المؤلفة من رجال الفكر والتجار والحرفيين وأصحاب الصناعات الصغيرة، وهي التي تشكل الفئة العاملة النشيطة في الجبل، فقد اعتبرت النظام الجديد أفضل ما يمكن الحصول عليه نظراً للخلافات المستحكمة بين أبناء البلاد والتناقضات القائمة بين الدول الكبرى حيال القضية اللبنانية.

وعلى نقيض موقف الموارنة، رحب الدروز بالنظام الجديد، وهلل زعماؤهم، لا سيما الجنبلاطيون منهم، لتعيين داود باشا وإقصاء الشهابيين عن الحكم؛ إذ لم يغفروا لهم إعدام الشيخ بشير جنبلاط في عكا سنة ١٨٢٥، بتحريض من الأمير بشير الثاني. كما أنهم لم ينسوا رفض خلفه بشير الثالث إعادة حقوقهم الإقطاعية إليهم سنة ١٨٤١.

أما أعيان الطوائف الإسلامية والمسيحية الأخرى (السنة والشيعة والكاثوليك والأرثوذكس) الذين لم يشاركوا، إلا بقدر محدود جداً، في إدارة الجبل أيام الشهابيين وفي عهد القائمقاميتين، فانضووا تحت لواء حكومة المتصرفية الجديدة.

ثالثاً - مصاعب إدارة داود باشا

لئن كان نظام ٩ حزيران قد ألغى امتيازات رجال الإقطاع، إلا أن نفوذ هؤلاء بقي ذا

شأن كبير لدى الأهلين. ورأى داود باشا، تجاه هذا الواقع، أن يكسب تأييدهم، وهو في بداية عهده، بالوسائل التي تخوّله إياها سلطاته الشرعية. وقد سهلت له المادة الثالثة من النظام الأساسي هذه المهمة، فعهد إلى بعض أعيان الجبل من أصحاب النفوذ بالوظائف العليا في الإدارة والقضاء والدرك، وأحجم عن إجراء الانتخابات لاختيار أعضاء المجالس التي نص عليها النظام الأساسي (المادة ١١)، اقتناعاً منه بأن هذه الانتخابات قد تؤدي، والوضع الداخلي في الجبل دقيق، ولم تمض على أحداث ١٨٦٠ سوى شهور قليلة، إلى اضطرابات دامية جديدة. قرر داود باشا عندئذ، استثناءً، تعيين أعضاء المجالس الثلاثة الأولى للهيئات التشريعية بالاتفاق مع رؤساء الطوائف على أن يتم بالانتخاب اختيار أعضاء هذه المجالس في الدورات اللاحقة.

ولكي يضمن المتصرف ولاء الخصمين الرئيسيين لإدارته: عبدالمجيد شهاب، ويوسف كرم، عمد إلى تعيين الأول مديراً لقضاء كسروان، والثاني مديراً لقضاء جزين. قبل الأمير الشهابي بالمركز المناط به. أما يوسف كرم فاستصغر قضاء جزين واعتبر القبول به انتقاصاً من قدره وطالب بمديرية كسروان. رفض داود باشا استجابة هذا الطلب اقتناعاً منه أن مشايخ كسروان لن يرضوا بحكم شيخ من الشمال لا يعتبرونه مساوياً لهم بل دونهم مالاً وجاهاً.

وكانت حجة كرم أن كسروان منطقة مارونية صرف، ويعود إليه وحده الحق بإدارتها. أما الأمير عبدالمجيد فحديث العهد بالمسيحية وقد سبق له أن ارتد مرتين عن الإسلام ومرتين أخريين عن انتمائه الماروني[٧].

وكان داود باشا يرى في الأمير الشهابي ممثل أسرة عريقة تولت شؤون الجبل طوال قرن ونصف (١٦٩٧ - ١٨٤٢) بعد أن حكمت وادي التيم أحقاباً عديدة. أما حياته الخاصة فأمر لا شأن لأحد فيه، وعند تعيينه مديراً على كسروان كان الأمير عبدالمجيد ماروني المذهب والعقيدة.

إزاء هذا الموقف الحازم، وجد كرم أن لا مجال لتحقيق أهدافه، فقدم استقالته من المنصب الذي عهد إليه، وعاد غاضباً إلى مسقط رأسه في إهدن[٨]، معلناً العصيان على النظام الجديد، فمنع الأمير عبدالمجيد من تسلم أعمال مديريته في زغرتا وبشري، ودفع مؤيديه من أبناء المنطقة إلى عدم الانصياع لسلطة الأمير الشهابي[٩].

ولما تعكر جو العلاقات بين المتصرف والزعيم الإهدني اصطحب فؤاد باشا كرماً معه إلى استانبول على أمل أن يجد حلاً لقضيته لدى السلطان.

رابعاً - نظام ١٨٦٤

بعد إبعاد يوسف كرم ورحيل الحملة الفرنسية عن لبنان في حزيران ١٨٦١ وانتهاء أعمال لجنة التحقيق الدولية، انصرف داود باشا إلى العمل لتثبيت أركان إدارته وتوطيد مركزه في لبنان. حاول التقرب من رجال الأكليروس الماروني، فأوصدت الأبواب في وجهه. وقد أدرك البطريرك بولس مسعد أن سفر كرم إلى الآستانة لم تكن الغاية منه مراجعة أركان الباب العالي، وإنما كانت إبعاداً قسرياً فرضه داود باشا وغلف بغلاف سياسي. عمد المتصرف عندئذ إلى توطيد علاقاته بالأسر الإقطاعية المارونية في الجبل، فأعاد لآل الخازن الأموال والممتلكات التي كانت قد سلبت منهم في عامية ١٨٥٨[١٠] ومنح مشايخ العائلات الأخرى مراكز عليا في الإدارة والقضاء.

ولما استتبت الأمور في الجبل، ولقي داود باشا التأييد التام من قبل الدول الموقعة على بروتوكول ١٨٦١، قدم للباب العالي في نوار ١٨٦٤ طلباً بإدخال تعديلات على هذا البروتوكول تقضي بإلغاء المجالس المحلية لعدم جدواها، وبإلغاء وظيفة الوكلاء لما تجر من نفقات غير مجدية، وبإصلاح القضاء وبصورة خاصة المحاكم التجارية ومحاكم البداية، وبفرض الخدمة العسكرية الإلزامية لمدة سنة أو سنتين، بدلاً من التطوع الاختياري المعمول به في ذلك الحين، لتأسيس الجندرمة اللبنانية حسب أحكام المادة ١٥ من النظام الأساسي. وكان داود باشا مقتنعاً بأن الخدمة العسكرية الإلزامية عنصر فعال في توثيق الوحدة الوطنية بين الطوائف في لبنان، التي كانت تفصل بينها ريبة عمياء وجهل كل طائفة للقيم الفكرية والروحية للطوائف الأخرى[١١]. وطلب المتصرف في مشروع إصلاحاته تقسيم كسروان إلى وحدتين إداريتين، بحجة اتساع مساحته وكثرة عدد سكانه؛ إذ يضم وحده نصف أبناء الجبل. ولئن كان ظاهر هذه الحجج مقنعاً، إلا أن الغاية الحقيقية التي كان يرمي إليها داود باشا كانت التقليل من نفوذ وسلطة مدير هذه القائمقامية، وإرضاء شخصيتين مارونيتين بدلاً من شخصية واحدة.

أما فيما يتعلق بالضرائب، فاقترح المتصرف الإبقاء على قيمة ٧٠٠٠ كيس المقررة في نظام ١٨٦١، وإضافة ضرائب جديدة غير مباشرة تخصص لتمويل المشاريع ذات النفع العام[١٢]. وكان داود باشا يدرك أهمية الضرائب وطرق جبايتها لتوطيد أركان إدارته أو للإساءة إليها، ويعرف أنها كانت دائماً من أبرز أسباب نجاح أو فشل الحكم في لبنان منذ عهود الإمارة الأولى. فالضرائب واستعمال العنف في جبايتها كانا من أبرز أسباب سقوط الأمير بشير الثاني وانهيار الحكم المصري في بلاد الشام(*). وذلك يعود إلى أن الضرائب كانت

(*) راجع ما قبله صفحة ٣٤٠.

ملقاة عملياً على كاهل الشعب وحده. فرجال الإقطاع والكنيسة لم يكونوا يدفعون شيئاً منها، وممتلكاتهم معفاة منها أو من معظمها. ولذا، أعطى داود باشا هذه القضية أهمية كبرى، فحرص على تحديد الضرائب في العهد الجديد بصورة عادلة وثابتة بين الطوائف وبين أقضية المتصرفية. فخفف ما أمكن عن كاهل الشعب، من دون أن يحمِّل خزانته أعباء جديدة.

وقد وزعت الضرائب في الجبل وفق البيانات التالية:

جدول بياني للضرائب المجباة في لبنان وفقاً لأحكام النظام الأساسي، تاريخ ٩ حزيران سنة ١٨٦١(*)

١ - التوزيع الضرائبي حسب الطوائف

الطوائف	المكلفون الذكور	ضريبة	الأعناق	دراهم	قراريط	حبات	ضرائب		المجموع	
		بارات	قروش	مساحة			بارات	قروش	بارات	قروش
موارنة	٥٧٤٢٠	-	٥٠٢٤٢٥	٦٤٠٣٠	-	-	-	١٣٤٤٦٣٠	-	١٨٤٧٠٥٥
أرثوذكس	١٣٥٥٢	-	١١٨٥٨٠	١٣٨١٢	-	-	٢٠	٢٩٠٠٥٢	٢٠	٤٠٨٦٣٢
دروز	١٢٤٦٧	١٠	١٠٩٠٨٦	٢٩٤٤٩	-	-	-	٦١٨٤٢٩	١٠	٧٢٧٥١٥
كاثوليك	٨٦١٧	٣٠	٧٥٣٩٨	٦٣٥٥	-	-	-	١٣٣٤٥٥	٣٠	٢٠٨٨٥٣
شيعة	٤٢١٢	-	٣٦٨٥٥	٢٨٤١	-	-	-	٥٩٦٦١	-	٩٦٥١٦
سنَّة	٣٣٩٤	٢٠	٢٩٦٩٧	٨٢٥١	-	-	-	١٧٣٢٧١	٢٠	١٠٢٩٦٨
بروتستانت وأرمن	١٧٢	-	١٥٠٥	٣٣١	٤	٧	-	٦٩٥٤	-	٨٤٥٩
	٩٩٨٣٤	٢٠	٨٧٣٥٤٧	١٢٥٠٦٩	٤	٧	٢٠	٢٦٢٦٤٥٢	-	٣٥٠٠٠٠٠ (٧٠٠٠ كيس)

(*) لبنان، مباحث علمية واجتماعية، نشر تحت رعاية إسماعيل حقي، بيروت، سنة ١٣٣٤ (هـ) ١٩١٨ (م) - أعاد نشره فؤاد أ. البستاني، بيروت ١٩٦٩ - ١٩٧٠، المجلد ٢، ص ٦٢٦.

٢ - التوزيع الضرائبي حسب الأقضية(*)

القضاء	الضريبة عام ١٨٦٧	المجموع بالدراهم	التوزيع الضريبي الجديد	النقص الفارق	الزيادة
الشوف	١١٣٠٠٩٩,٠٤	٤١٧٩٨١/٢٤	١١٣٨٤٦٨,٢٠	-	٨٣٦٩,١٦
دير القمر	٢٨٣٢٠,٠٤	١١٠٤٢/٢٤	٣٠٠٧٢,٢٠	-	١٧٥٢,١٦
جزين	٢٥٥٦٠٢,٠٦	٧٦٠٥٢١/٢٤	٢٠٧١٦٤,٢٠	١٨٤٣٧,٨٦	-
المتن	٤٥٤٣٦٩,٣٢	٢٦٦٦٣ ٢٢/٢٤	٧٢٦٢٥٤,٥٠	-	٢٧١٨٨٥,١٠
زحلة	٥٠٩٣٧,١٠	٢١٢٣ ٢١/٢٤	٥٧٨٤٨,٣٠	-	٦٩٠٩,٢٠
كسروان	٦٢٧٢٤٩,٣٠	١٧٤٨١ ١٣/٢٤	٤٧٦١٥١,٣٠	١٥١٠٩٨,٤٠	-
الكورة	٢٥٥١٤٣,٠٣	١٠٢١٢ ١٩/٢٤	٢٧٨١٦٩,١٠	-	٢٣٠٢٦,٠٧
قرى البقاع	٢٧٧٩٦,٠٣	-	-	٢٧٧٩٦,٠٣	-
	٣٥٠٠٠٠٠ (٧٠٠٠ كيس)	١٢٨٥٠٠	٣٥٠٠٠٠٠	٣١٣٩٤٤,٢٤	٣١٣٩٤٤

وفي ٦ أيلول من سنة ١٨٦٤، تم توقيع بروتوكول جديد أعده في استانبول ممثلو الدول الخمس ونشر بفرمان من السلطان، وهو يُدخل بعض التعديلات التي اقترحها داود باشا على نظام سنة ١٨٦١. فقسم لبنان إلى سبعة أقضية، بدلاً من ستة، كما كان في البروتوكول السابق، ونزع من المؤسسات الدينية «حق اللجوء»، فلم يعد بإمكانها حماية الأفراد المدنيين أو رجال الاكليروس الملاحقين من قبل النيابة العامة. واتفق كذلك على تمديد ولاية داود باشا لمدة خمس سنوات، ليتسنى له إنجاز مهمته التي اعتبرت في استانبول بنّاءة ومفيدة لأبناء الجبل.

استقبل خبر تمديد ولاية داود باشا لخمس سنوات جديدة بارتياح في لبنان، من قبل المسلمين ولا سيما الدروز، وكذلك من قبل الأكثرية الساحقة من أبناء الطائفة الأرثوذكسية. أما الموارنة فتلقوه، كما في المرة الأولى يوم تعيينه، بمرارة وخيبة أمل(١٣).

خامساً - ثورة يوسف كرم

انتهز يوسف كرم، تجديد ولاية داود باشا، فأعلن الثورة من جديد على المتصرف، وتبعه عدد كبير من أبناء الطائفة المارونية ومن شيعة بعلبك. وعمت الثورة مناطق الشمال وكسروان وجزءاً من البقاع. فاضطر داود باشا، في سبيل القضاء عليها، إلى تقوية جهاز الدرك الذي

(*) Adel ISMAIL. Documents. op. cit. T.13, p.212, Beyrouth. T.19. F, 109.

أنشأه وإلى الاستعانة في كثير من الأحيان بالجيش العثماني على الرغم من أحكام النظام الأساسي الذي يحصر وجود هذا الجيش على الطريق الساحلية والطرق الرئيسية المؤدية إلى دمشق.

استمرت ثورة كرم لسنوات وانتهت إلى الفشل، نتيجة ثبات داود باشا في مواجهتها وتأييد الدول الكبرى له ولا سيما فرنسا، ثم للخلاف الذي دب بين كرم والبطريرك بولس مسعد وبعض كبار أحبار الكنيسة المارونية، فاضطر الزعيم الزغرتاوي، وقد ضاقت به الحيلة، وبدأ ينفضّ عنه أتباعه، وتجف موارد المال والسلاح لديه، لأن يقبل سنة ١٨٦٧ عرض السفير الفرنسي في استانبول، بوريه، بالإقامة في الجزائر كمنفى اختياري له. وترك كرم الجبل على ظهر بارجة فرنسية وفي نفسه غصّة، واستمر في منفاه بمعارضة نظام المتصرفية على أنه حكم أجنبي جائر.

ولئن صدر عن كرم هفوات وأخطاء كثيرة، وتصرف بعيداً عن الواقعية التي تفرضها ظروف السياسة والأوضاع الداخلية في البلاد؛ وهو تصرف أبعد عنه كثيراً من الأنصار والمعجبين به، من زعماء لبنان وكبار أحبار الكنيسة المارونية، وعلى رأسهم البطريرك بولس مسعد، إلا أنه بقي لدى خصومه ولدى داود باشا بالذات، موضع الاحترام. وأثبت أنفة وثقة بالنفس وترفعاً عن المال، حين قبل «ضيافة» فرنسا له في الجزائر على أن تكون نفقات إقامته فيها من ماله الخاص(١٤).

بعد فشل ثورة كرم، انصرف داود باشا إلى العمل على تنظيم المتصرفية وفقاً لأحكام النظام الأساسي الجديد. فأولى عناية خاصة بالقضاء الذي اعتبره الدعامة الأولى لنجاح مهمته(١٥).

أدرك المتصرف العجز المالي والوضع الاقتصادي الخطير الذي تعاني منه البلاد، وتبين له أن لا مندوحة، من أجل إصلاح اقتصاد لبنان، البلد الجبلي القاحل الخالي من المواد الطبيعية، من توسيع حدود المتصرفية لتشمل سهل البقاع الخصيب والمنطقة الساحلية الممتدة من صيدا إلى طرابلس، بما فيها مرفأ بيروت.

وافق الباب العالي، عند إصرار داود باشا على مطالبه، على أن يعهد إليه بصورة شخصية بشؤون منطقة البقاع، شريطة أن تعود، عند نهاية مهمته، إلى ولاية دمشق. لم يرض المتصرف هذا الحل المؤقت، فأصر على أن يكون البقاع جزءاً من المتصرفية. وفي سنة ١٨٦٨ قرر الذهاب إلى الآستانة، لإقناع المابين بجدوى مطالبه وبالموافقة على إصلاحات إدارية ومالية أخرى، وبضرورة زيادة دعم الخزينة العثمانية لميزانية المتصرفية.

وبوصوله إلى العاصمة العثمانية، أبلغه أصدقاؤه عن لسان الصدر الأعظم، أن مطالبه

محققة وعليه التشبث بها، وأنه لو قدم استقالته فسوف ترفض، لأنه يتعذر على الباب العالي أن يجد الشخص المؤهل لمنصبه، والذي يتحلى بمثل مزاياه ويتمتع بالثقة التامّة التي يتمتع بها هو لدى الباب العالي وممثلي الدول الكبرى في استانبول.

وقع داود باشا في الشرك، وقدّم استقالته، كردة فعل لتردد الباب العالي حيال مسألة توسيع حدود لبنان، فقبلت على الفور. وفي حزيران عام ١٨٦٨، وبعد التشاور مع الدول الست[١٦]، عين السلطان متصرفاً جديداً للبنان، هو فرنكو نصري باشا اللاتيني المذهب الحلبي الأصل. وأقر هذا التعيين في بروتوكول ٢٨ تموز من العام ١٨٦٨، الذي حدد ولاية المتصرف الجديد بعشر سنوات.

وهكذا انتهت ولاية أول متصرف للبنان، دامت سبع سنوات، ولم تؤلْ إلى الفشل، وإنما سجلت نجاحاً محدوداً. ولكن من الإنصاف الاعتراف بأن داود باشا عرف كيف يرسي، خلال ولايته، أسس إدارة سليمة وذكية، على الرغم من المعارضة الشديدة التي واجهها من قبل رجال الاكليروس، بالإضافة إلى ثورة كرم المسلحة، وسياسة التجاهل والجفاء من قبل رؤسائه في المابين، وجيرانه باشوات دمشق وطرابلس. إلى هذا كله، يبقى عمله في تاريخ لبنان إنجازاً مهماً ومرموقاً.

سادساً - السياسة الإصلاحية في عهد فرنكو باشا (١٨٦٨ - ١٨٧٣)

استُقبل تعيين فرنكو باشا بارتياح وترحيب لدى السكان الموارنة في كسروان ولبنان الشمالي. ويعود هذا الترحيب إلى رحيل داود باشا أكثر منه إلى تقدير صفات المتصرف الجديد. ولم يكن فرنكو باشا يجهل لبنان وأوضاعه، وقد سبق له أن جاء في حاشية فؤاد باشا إثر أحداث ١٨٦٠، واطلع على المناورات السياسية التي كانت بيروت ثم الآستانة مسرحها الواسع.

أما المسلمون وخصوصاً الدروز، وكذلك الروم الأرثوذكس، فأسفوا لرحيل المتصرف السابق، وقد ألفوه وتكيفوا معه خلال السنوات السبع من ولايته، وتلقوا خبر تعيين خلفه بهدوء وترقب[١٧].

أعرب فرنكو باشا لدى صدور فرمان تعيينه عن حرصة على السير على خطى سلفه، والعمل على حل القضايا المستعصية التي لقيها طوال ولايته، مقدراً الصعوبات الجمة التي ستقف في وجهه. وكان يدرك أن أوضاع الجبل الإدارية والمالية، والانقسامات القائمة بين الطوائف لن تكون عناصر إيجابية لنجاح مهمته.

قرر فرنكو باشا السير بخطى وئيدة في طريق الإصلاح معتمداً على حظوة له في الأوساط

الدبلوماسية في الآستانة، وعلى خبرة واسعة اكتسبها في الإدارة العثمانية، وعلى معرفته العربية لغته الأم، إضافة إلى حسن التقدير وواقعية خليقة برجل الدولة، وجميعها عناصر من شأنها أن تساعده على تخطي الصعوبات وترسيخ دعائم إدارة سليمة وثابتة.

وبالإضافة إلى هذه العوامل، كان فرنكو باشا مقيماً على الاعتقاد بأن رجال الاكليروس الماروني ويوسف كرم وبعض رجال الإقطاع من معارضي النظام الجديد، باتوا يدركون أن السعي لتبديله والعودة إلى نظام الامارة أصبحا أمنية بعيدة المنال.

انكب فرنكو باشا منذ وصوله إلى بعبدا على معالجة معضلات الجبل ومشاكله الاقتصادية والمالية. وكانت قضية الضرائب في رأس هذه المشكلات. فقرر إرساءها على أسس سليمة ثابتة، وذلك بمسح عقاري جديد لأراضي الجبل. وكان داود باشا قد أقر إقامة تلك المساحة، إلّا أنه اضطر إلى إرجائها مرات عديدة بسبب ثورة يوسف كرم وضعف إمكاناته المالية.

صمم فرنكو باشا على استئناف العمل في هذا المشروع والإسراع في تنفيذه[١٨]. وفي سنة ١٨٧٠ انتهت أعمال المساحة، وتبين له أن أبناء الجبل يدفعون ضرائب عن ١٢٨٥٠٠ درهم مساحة[١٩] فوزع الضريبة بنسبة الثلثين على الأملاك العقارية، وهي الضريبة المعروفة بالويركو، في حين وزع الثلث المتبقي كضريبة فردية (الفردة) على الذكور ممن تجاوزوا سن الثامنة عشرة وبمعدل ٨ قروش لكل فرد[٢٠]. كما فرض على معامل غزل الحرير ضريبة ١٠ قروش عن كل مغزل[٢١].

وفي العام ١٨٧١، خطط فرنكو باشا لتنفيذ بعض المشاريع في حقل الأشغال العامة، من طرق وجسور، وبعض المشاريع الاجتماعية قدرت نفقاتها بحدود ١٢٠٠٠ كيس أي قرابة أربعة أضعاف موازنة الجبل السنوية. ورأى المتصرف أن يطلب هذا المال من صبحي باشا والي بيروت على أساس أن لحكومة المتصرفية حقاً ثابتاً في الحصول عليه من جمارك الولاية التي تتغذى، في قسم كبير من دخلها، من البضائع الواردة إلى الجبل وتلك المصدرة منه. فاقتصاد بيروت، كما أكد مراراً فرنكو باشا، مرتبط ارتباطاً وثيقاً باقتصاد الجبل.

رفض صبحي باشا تلبية هذا الطلب، فاضطر المتصرف، وقد أعوزه المال لتنفيذ مشاريعه العمرانية والإنمائية، إلى فرض ضرائب جديدة، أدت إلى قيام نقمة شعبية عليه في لبنان الشمالي كان يغذيها أنصار يوسف كرم، وبعض رجال الاكليروس، ويشجعها بصورة خفية صبحي باشا والي بيروت[٢٢].

حاول فرنكو باشا إقناع الأهلين بصواب موقفه، وأن لا بد من المال لتنفيذ مشاريع إنمائية كشق الطرقات، وجر المياه، وإقامة الجسور، وهي وحدها كفيلة بالنهوض باقتصاد الجبل

وبتسهيل نقل الانتاج بين المناطق الجبلية والساحل، وأن موازنة المتصرفية المحدودة لا تسمح له بالقيام بمثل هذه المشاريع. ولكن حملته هذه فشلت أمام مكائد أخصامه، فعزم على تقديم استقالته بعد أن لمس من الباب العالي تردداً في تمويل هذه المشاريع، من جمارك بيروت أو من خزينة الآستانة.

ولكن المرض الذي أصابه سنة ١٨٧٢ حمله على الابتعاد عن الشؤون العامة، فأوكل إلى ابنه نصري بك تصريف الأعمال الملحة بالتعاون مع مجلس الإدارة المركزي الكبير[٢٣].

كان من نتائج تدهور الأوضاع الداخلية في الجبل أن أوفد الصدر الأعظم مساعده سامي بك، في كانون الثاني ١٨٧٣، بمهمة استطلاعية إلى بيت الدين. فاغتنم أعوان يوسف كرم الفرصة وقدموا للمبعوث السلطاني عرائض ضد إدارة فرنكو باشا، وضعت بإيعاز من بعض رجال الاكليروس الذين عارضوا بطريركهم بولس مسعد، لوقوفه إلى جانب فرنكو باشا في صراعه مع يوسف كرم[٢٤].

أما الدروز والمسلمون بوجه عام، فأعربوا لسامي بك عن رضاهم التام عن سياسة المتصرف، التي «تتميز بروح العدالة والنزاهة». ودعمهم في هذا الموقف أعضاء مجلس الإدارة المركزي[٢٥]. ولكن وفاة فرنكو باشا في ١١ شباط ١٨٧٣ جعلت هذه العرائض غير ذات موضوع.

دفن المتصرف في منطقة الحازمية شرقي بيروت، وهي المعروفة اليوم «بقبر الباشا».

عهد الباب العالي بنيابة المتصرفية إلى عيد أبو حاتم، نائب رئيس مجلس الإدارة المركزي، بانتظار وصول رستم باشا المتصرف الجديد والإيطالي الأصل، الذي عين لهذا المنصب في ١٢ شباط ١٨٧٣، أي في اليوم التالي لوفاة سلفه.

سابعاً ـ الإصلاح وإعمار الجبل في عهد رستم باشا (١٨٧٣ ـ ١٨٨٣)

تلقى اللبنانيون نبأ تعيين رستم باشا بقلق وتشاؤم مردهما إلى الشائعات التي وردت من الآستانة بأن المتصرف الجديد رجل صلف، متعجرف، فظ الطباع يصعب التعامل معه.

عمد قنصلا بريطانيا وروسيا في بيروت، كل من جانبه، إلى طمأنة الدروز والأرثوذكس إلى حسن نوايا المتصرف الجديد تجاههم. أما قنصل إيطاليا، فهلل لاختيار أحد مواطنيه القدامى لأعلى منصب في الجبل، وكان لا يأنف من الترديد بأن من أبرز مهماته وضع حد لنفوذ فرنسا لدى الموارنة، وهو نفوذ يجب أن يعود لإيطاليا بعد المعاهدة التي عقدها مليكه مع الكرسي الرسولي.

أما الموارنة، فبدا على زعمائهم القلق لهذه الأخبار، مما حدا بالمطران يوسف الدبس، راعي أبرشية بيروت، إلى طلب توضيحات عنها من القنصل الفرنسي و«ضماناً حول مستقبل الطائفة المارونية»[٢٦].

وصل رستم باشا إلى بيروت في ٢٦ نيسان ١٨٧٣، فأبدى خلال الأشهر الأولى بعض الترفع في متابعة أعمال الإدارة، معتبراً أن الحكومة العثمانية انتقصت من قدره وكرامته حين انتزعته من سفارته في سان بطرسبورج، لتدفع به إلى الجبل اللبناني الموحش، الغريب عن عاداته وعقليته الأوروبية، فانطوى على نفسه منعزلاً في قصر بيت الدين، وترك شؤون البلاد بين أيدي اثنين من المساعدين رافقاه من استانبول: سادات أفندي، وهو عثماني الجنسية، وموريل بك، الفرنسي الأصل. واغتنم هذا الأخير عزوف المتصرف عن تسيير أعمال الإدارة، للإثراء بسرعة وعلى حساب المواطنين، فأحاط نفسه برجال سوء. وانتشرت فضائح الرشوات في البلاد ووصلت إلى أسماع رستم باشا، فذعر لها لا سيما وأنها تمس بسمعته كرجل دولة يتحلى بالنزاهة ونظافة اليد. فخرج من عزلته وأمسك بناصية الحكم، وسرح موريل والمتواطئين معه، وأقال عدداً من كبار المسؤولين اللبنانيين في الإدارة والقضاء[٢٧].

وكان لا بد للمتصرف، كي يستقيم له الأمر، من أن يعيد تنظيم الإدارة، ويحسن اختيار مساعديه. فعين الأمير مصطفى أرسلان قائمقاماً على الشوف، وأسعد كرم ابن شقيق يوسف كرم مديراً على منطقة إهدن، واختار من آل شهاب وأبي اللمع والخازن من تولى شؤون الإدارات الأخرى. وأعلن عن عزمه على إنشاء مديرية جديدة في الشوف يعهد بها إلى نسيب جنبلاط الابن الثاني لسعيد جنبلاط الذي توفي بعد أحداث ١٨٦٠.

ثامناً ـ العراقيل التركية لمشاريع رستم باشا الإصلاحية

كان لإعلان الدستور العثماني في ٢٣ كانون الأول من العام ١٨٧٦، ولخطة مدحت باشا الإصلاحية، نتائج سيئة على العلاقات بين الباب العالي ومتصرفية جبل لبنان. فقد نصت خطة مدحت باشا على أن الدستور يلغي كل نظام إداري آخر في السلطنة، ما دام يكفل، حسب قوله، المساواة والرخاء لجميع السكان العثمانيين ويسمح لهم بتمثيل عادل في مجلس «المبعوثان» في استانبول، المكلف بسن القوانين المناسبة لكل مقاطعة[٢٨].

وهكذا، فإن نظام ٩ حزيران كان، في رأي المصلح العثماني، وثيقة لم يعد لها صفة شرعية. ولم يكن الباب العالي، منذ البداية، يعتبر ذلك النظام صكاً دستورياً ثابتاً، بل عقداً مؤقتاً أملته ظروف أحداث ١٨٦٠. وقد رضي، على مضض، آنذاك، بتدخل الدول الأوروبية في شؤون الجبل اللبناني؛ وهو جزء لا يتجزأ من أمبراطوريته.

وفي كانون الأول ١٨٧٦، قرر مدحت باشا دعوة «مجلس المبعوثان» للانعقاد في الآستانة، كتعبير أول عن خطته لإصلاح الدولة العثمانية. ودعيت ولايات السلطنة جميعها، بما فيها جبل لبنان، لانتخاب ممثلين عنها إلى المجلس الجديد.

أبلغ رستم باشا هذا القرار إلى أعضاء مجلس الإدارة المركزي، ودعاهم مع أبناء الجبل إلى اختيار ممثليهم، وبعد مداولات عديدة، قرر المجلس عدم تلبية هذه الدعوة، بحجة أنها اعتداء على امتيازات الجبل وحقوقه، ومناقضة لأحكام نظامه الأساسي. وأبلغوا المتصرف بأن وجود النواب اللبنانيين في استانبول لا مبرر له، فالإصلاحات التي تنوي تركيا إعلانها عن طريق هذا المجلس، تهدف إلى تنظيم ولايات السلطنة، وتحسين الأحوال المعيشية لسكانها؛ وبما أن نظام لبنان القائم يضمن له السلام والطمأنينة والرخاء في حدود احتياجاته، فإن الشعب اللبناني راض كل الرضى عنه وعن مصيره. وأكد أعضاء مجلس الإدارة لرستم باشا أن نظام لبنان الأساسي لا يخولهم حق التنازل عن صلاحياتهم إلى الغير[٢٩].

رفض صفوت باشا، وزير الخارجية العثماني، الأخذ بهذه الحجج، وأرسل في ٣١ كانون الأول عام ١٨٧٦، تعليمات جديدة إلى رستم باشا، يدعوه فيها إلى معاودة السعي لدى أعضاء مجلس الإدارة، مشيراً إلى أن سفيري إنكلترا وفرنسا، المشاركين في ضمان تنفيذ نظام ٩ حزيران، وافقا على دعوة الباب العالي السكان اللبنانيين إلى اختيار نوابهم، وتعهدا بالطلب إلى معتمديها القنصليين، تقديم مساعدتهما له[٣٠].

وفي رأي صفوت باشا، كان على قنصل إنكلترا في بيروت أن يتدخل لدى الدروز، وعلى قنصل فرنسا أن يتدخل لدى الموارنة. بيد أن هاتين الوساطتين، لم تؤثرا على أي من هؤلاء وأولئك، إذ بقي أعضاء المجلس، وهم أعيان البلاد، على موقفهم الثابت في التشبث بالنظام الأساسي للجبل نصاً وروحاً.

أغضب هذا الموقف مدحت باشا الذي هدد بإلغاء امتيازات جبل لبنان من طرف واحد، بحجة بطلانها بعد إعلان الدستور الجديد، وبإلغاء الإعانات المالية التي يدفعها الباب العالي سنوياً لصندوق الجبل[٣١].

أثارت هذه التهديدات القلق في الأوساط الرسمية في المتصرفية. إلا أن تلك التخوفات ونداءات قنصلي فرنسا وإنكلترا المتكررة إلى أعضاء المجلس بضرورة الانصياع لأوامر السلطان، لم توهن من عزم هؤلاء على رفض المشاركة في الانتخابات التشريعية العثمانية.

اضطر الباب العالي أخيراً للتراجع عن موقفه، دون أن يفقد الأمل في إقناع اللبنانيين بالمشاركة في الانتخابات المقبلة. وهكذا حُمل صفوت باشا على الإعلان بمناسبة افتتاح

المجلس بأن لبنان أعفي، في هذه الدورة التشريعية، من إرسال ممثلين إلى «مجلس المبعوثان» في استانبول[٣٢].

تاسعاً - الأزمة المالية في لبنان - قضية المطران بطرس البستاني

لم يحد الباب العالي عن هدفه في تعطيل نظام لبنان الأساسي، ولا خفت حدته مع وصول مدحت باشا إلى سدة الحكم على الرغم مما عرف عنه من مواقف متحررة وفكر منفتح. ولبلوغ هذه الغاية قررت الحكومة العثمانية خلق أزمة مالية في موازنة الجبل، فأوقفت دفع الإعانات المقررة له بموجب بروتوكول ١٨٦٤، على اعتبار أنه أصبح خارجاً على النظام العام في السلطنة.

اضطر رستم باشا، للتخفيف من حدة هذه الأزمة المالية، إلى تخفيض نفقات الإدارة، بحيث تصبح في مستوى حجم واردات الخزينة. فانتهز أعوان يوسف كرم المناسبة، وراحوا، بتشجيع من بعض الأساقفة، وفي طليعتهم المطران بطرس البستاني، يثيرون النقمة على المتصرف، ويتناقلون في الجبل عرائض ضد سياسته مصاغة بأسلوب مقذع لا يخلو من عبارات اعتبرها رستم باشا ماسَّة بكرامته. عندئذ طلب المتصرف من الباب العالي الموافقة على إبعاد المطران بستاني عن لبنان بعد أن اتهمه بتحريض الأهلين على التمرد على الدولة.

وفي نوار ١٨٧٨ أذن الباب العالي لرستم باشا بإبعاد المطران البستاني عن لبنان، وحدد له منفاه في مدينة القدس. ودعمت السفارة الفرنسية في الآستانة هذا التدبير كما أيده قنصل فرنسا في بيروت، إذ كتب لحكومته في ٦ حزيران ١٨٧٨ يقول: «ليس علينا أي ضير في مراعاة هذه الرغبة لأننا نرى الأمور عن كثب، وندرك بالتالي أنه يستحيل إعادة الطمأنينة إلى لبنان ما لم يتم تأييد رستم باشا في مواجهة رجل ذي انفعالات عنيفة يتمرد علناً على السلطات المدنية وعلى سلطات الكنيسة أيضاً، وذلك بإبعاده عن مسرح ممارسته مثل هذا الدور التخريبي. إن موقف البطريرك [بولس مسعد] مشكور جداً، فغبطته لا يخفي استياءه من مواقف المطران بستاني إزاء المتصرف»[٣٣].

حيال الفوضى المتفاقمة في الجبل، والصعوبات المالية التي تعانيها إدارة المتصرفية، قرر رستم باشا التوجه إلى الآستانة لمعالجة هاتين المعضلتين مع الباب العالي. فغادر بيروت في ٢٤ حزيران ١٨٧٨، وبقي في العاصمة العثمانية زهاء شهرين، دون أن يتمكن من حمل الصدر الأعظم على زيادة المساعدات المالية للخزينة اللبنانية.

أما قضية المطران البستاني، فأظهر الباب العالي مرونة في حسمها، وعاد الأسقف إلى لبنان في ٩ تشرين الثاني ١٨٧٨، وطويت تلك القضية التي شغلت البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الآستانة وبيروت مدى شهور عديدة[٣٤]، إلا أنها خلفت بين المتصرف ورجال

الاكليروس الموارنة حاجزاً كثيفاً من الريبة والحذر يذكر بالسنوات الأولى من ولاية داود باشا.

ومنذ عام ١٨٨١، أخذت فكرة تجديد الولاية تراود مخيلة رستم باشا، مما أثار مخاوف معارضيه من الأهلين، فراحوا يرسلون العرائض إلى السلطان وإلى الدول الأوروبية الموقعة على بروتوكول ١٨٦٤، يدينون فيها إدارة رستم ويلتمسون عدم تجديد ولايته[٣٥].

أما مؤيدو المتصرف من الدروز والأرثوذكس، فأعربوا في العلن عن تأييدهم له. فتعكرت أجواء الأمن في الجبل، وباتت معرضة للانفجار عند أي حادث عارض.

رأى الباب العالي والدول الأوروبية، عند ذاك، حسم الأمر بتعيين متصرف جديد حين انتهاء ولاية رستم باشا. وفي ٨ نوار ١٨٨٣، صدر فرمان سلطاني بتعيين واصا باشا، الألباني الأصل، متصرفاً لجبل لبنان لمدة عشر سنوات. وكان، يوم تعيينه، متصرفاً لولاية أدرنة في القسم الأوروبي من تركيا.

عاشراً - ولاية واصا باشا

عهد الفساد والرشوة (١٨٨٣ - ١٨٩٢)

استقبل نبأ تعيين المتصرف الجديد بارتياح من قبل المسيحيين في الجبل، ولا سيما الموارنة منهم، وبتحفظ وحذر من قبل الدروز والمسلمين عامة. ولدى وصول واصا باشا إلى بيت الدين، أعلن للجموع الغفيرة التي جاءت لاستقباله، عن تصميمه على احترام «حقوق السلطان في لبنان، وصيانة مصالح رعاياه». وأضاف، غامزاً من قناة سلفه، بأن السنوات العشر المنصرمة شهدت في الجبل الكثير من العمل السياسي والقليل من العمل الإداري المنتج[٣٦]، مؤكداً لمستقبليه أن ولايته ستكون مرحلة بناء وإصلاح وعدالة.

كان واصا باشا على قسط وافر من الثقافة، وله ديوان شعر بالإيطالية، وبعض الرسائل بالفرنسية والإنكليزية[٣٧]. وعندما عين متصرفاً لجبل لبنان، كان قد بلغ من الكبر عتياً، وخفت همته على العمل، فاعتمد على بطانة لا يعرف عن ماضي أفرادها سوى أنهم رجال كل عهد. وآنس هؤلاء في المتصرف الجديد وهناً وضعفاً في الشخصية وحباً للمال، فأوقعوه في حبائلهم وحملوه على الانزلاق في الرشوة، حتى باتت جزءاً من تقاليد إدارته.

تولى كوبليان أفندي، صهر المتصرف، «رئاسة» تلك البطانة. وكان الحاكم الفعلي في البلاد. وكانت باكورة أعماله «الإصلاحية» تسريح جميع القائمقامين ومعظم كبار الموظفين ليتسنى له ابتزاز المال من المرشحين لتلك المناصب.

وعمد واصا، بغية توطيد مركزه في الباب العالي، إلى تعديل النظام القضائي في الجبل

ليصبح على مثال ما هو جار في سائر ولايات السلطنة، فطبق القانون العثماني الصادر عام ١٨٧٩ والمتعلق بإنشاء المحاكم النظامية مخالفاً بذلك نصوص بروتوكول ١٨٦٤. فأبدل المحاكم من ثلاثة قضاة، بنظام الحاكم المنفرد وزاد عددها فجعلها ثماني، واحدة في كل من الأقضية السبعة، وأقام المحكمة الثامنة في دير القمر، وكانت مديرية مستقلة تخضع مباشرة للمتصرف.

وأقام المتصرف في بعبدا محكمة استئناف من دائرتين، واحدة للقضايا الحقوقية والثانية للقضايا الجزائية، وجعل كل دائرة من ستة أعضاء يختارهم من الطوائف الست التي اعترف بها النظام الأساسي. أما محكمة التمييز فبقيت في استانبول كما ينص القانون العثماني[٣٨].

لم تكن غاية واصا وصهره كوبليان من هذه التدابير إصلاح القضاء بقدر ما كانت إكثار عدد القضاة والموظفين ليتسنى لهما ابتزاز المال من المرشحين لهذه المهمات. وهذا ما جرى فعلاً؛ إذ كانت تلك الوظائف معروضة لمن يدفع المبلغ الأكبر.

احتج اللبنانيون على خرق المتصرف النظام الأساسي للجبل، ولا سيما في مواده: ٦ و٧ و١٠. وتبنى السفراء في الآستانة والقناصل في بيروت هذا الاحتجاج، ولكنه ذهب سدى؛ إذ أصر الباب العالي على تطبيق القانون العثماني العام في جميع ولايات السلطنة[٣٩].

ولما شعر الدروز أن واصا باشا وصهره كوبليان يحرصان على ذر الخلاف بين المواطنين وعلى تسلم الوظائف العليا بالمزايدة بين المرشحين، اتفق زعيما الحزبين الجنبلاطي واليزبكي على إبعاد مواطنيهما الدروز عن سوق المزايدات تلك، ووضعا في حزيران ١٨٨٤ اتفاقاً سرياً ينظم المصالح الأساسية للطائفة. وقد وقع هذا الاتفاق المؤلف من ١٢ بنداً، نسيب جنبلاط عن الفريق الجنبلاطي، وملحم تلحوق عن الفريق اليزبكي، وتم بموجبه الاتفاق على توزيع مناصب الإدارة المخصصة للدروز على الوجه التالي: . . .

«**المادة** (٧) - اتفق الفريقان الموقعان أدناه على الاعتراف بنسيب بك جنبلاط قائمقاماً للدروز، بعد إقالة الأمير مصطفى ارسلان من قبل الحاكم. وتعود وظيفة القائمقام الدرزي إلى الجنبلاطيين كما إلى اليزبكيين، وإذا ساء سلوك الذي يشغل هذا المركز، ولم يحظ بتأييد الجميع، تتخذ إجراءات لخلعه ويستبدل به أحد أعضاء الفريق الآخر الأكثر جدارة، والذي تجمع عليه أصوات الفريقين.

«**المادة** (٨) - إن المركز الثاني في إدارة لبنان والذي يعود للطائفة الدرزية، هو رئاسة محكمة الجزاء، ويشغله يزبكي عندما يكون القائمقام جنبلاطياً، والعكس بالعكس.

«**المادة** (٩) - أما الوظائف الثانوية الأخرى، فيشغلها دروز، من دون أي تمييز بين فريقيهم[٤٠]».

وتمكن زعماء الدروز بهذا الاتفاق من تجنيب طائفتهم سوق الاتجار بالنفوذ من قبل المتصرف وصهره. وعندما عرض هذا الاتفاق عليهما لم يبديا أي اعتراض، لا سيما وأنه كان يحظى بموافقة كل من قنصلي فرنسا وبريطانيا في بيروت.

لم يخل عهد واصا باشا من مشاريع لبناء السرايات والطرق والجسور وغيرها من المشاريع ذات النفع العام. ولكن موازنة الجبل لم تكن تلحظ أموالاً لها، فحمل مجلس الإدارة المركزي على أن يقر ضرائب جديدة، وأن تكون ضريبة الطرق مجيديا واحداً بدلاً من ربع مجيدي في المناطق التي تمر بها الطرق المنشأة أو التي يتم إصلاحها، وربع مجيدي في باقي المناطق.

وفي سبيل الحصول على مزيد من المال، طلب المتصرف فرض ضريبة مجيدي واحد على كل «خلقينة» في مصانع الحرير، التي كانت معفاة من الضرائب تشجيعاً لهذه الصناعة، وللحد من هجرة أبناء الجبل إلى المدن، ولكن المجلس أبى أن يقر هذه الضريبة.

لم يتراجع واصا باشا عن موقفه، فأرسل مشروع الضريبة إلى الحكومة العثمانية لنيل موافقتها، استناداً إلى المادة الإضافية من بروتوكول عام ١٨٦١. ولم يتردد الباب العالي في الموافقة، على الرغم من معارضة المجلس وأصحاب معامل الحرير وبعض سفراء الدول الأوروبية في الآستانة. وأكد المتصرف بأن الغاية من فرض هذه الضريبة هي سد عجز موازنة الجبل، وصرف القسم الآخر منها على المشاريع ذات المنفعة العامة. وأعلن أن الوقت قد حان لإجبار الأجانب، الذين يملكون معامل النسيج في الجبل، على دفع هذه الضريبة وتجريدهم من صفة الوضع المميز الذي طالما تمتعوا به.

وكان جواب أصحاب معامل الحرير أن المتصرف يحاول عبثاً إثبات حرصه على الدفاع عن المصلحة اللبنانية، وان اصلاحاته ذات المظهر البريء تخفي فضائح بطانة السوء التي تحيط به.

ولم يطل الوقت حتى بدأ اللبنانيون يتبرمون من الوضع الذي أصبحوا فيه، وانهم غدوا عرضة للسلب والنهب المنظمين. ولكي يقمع التململ الشعبي، الذي أخذت بوادره في الظهور، عمد واصا باشا إلى خنق الحريات في الجبل. عندئذ اختار الناقمون مدينة بيروت مسرحاً لفضح سياسة الباشا وصهره في الرشوة والابتزاز، فألصقوا إعلانات معيبة ومهينة بحقهما في مختلف أحياء المدينة. ولم يخل أسلوبها مع ذلك، من الروح الفكهة بحيث تتلاءم مع العقلية السائدة في تلك المرحلة(*).

(*) جاء في أحد الإعلانات الملصقة على جدران سراي بيروت، في أيار ١٨٨٧ ما يلي:

حاول واصا باشا اعتماد الشدة ضد «المفترين» عليه، كما ادعى. إلا أن هؤلاء كانوا في منأى عن متناول يده؛ إذ لم تكن تعوزهم وسائل التعبير عن انتقاداتهم اللاذعة ضده وضد بطانته. . فحين تعوزهم الوسائل في بيروت، كانوا يلجأون إلى الصحافة الأجنبية. وكان أبلغ المعبرين عن هذا الوضع المتردي الدكتور شاكر الخوري، الذي ضاق ذرعاً بالسرقات التي يقترفها كوبليان. فكتب إلى صحيفة الأهرام في القاهرة التي أسسها ويديرها صحافيون ومفكرون لبنانيون مهاجرون بالخبر التالي:

من مراسلنا في بيروت: «ظهر في لبنان تنين قصير القامة، أسمر اللون، ذو لحية سوداء، ينظر إلى جميع الجهات في آن واحد. لا يأكل لحماً ولا نباتاً بل معدناً، وخصوصاً معدني الفضة والذهب. ويجوب لبنان بالطول والعرض، ويستخرج المعادن من الجيوب لا من الأرض. إذا أكل ضحك ولعب ومسح شاربيه وفرك يديه. وبالعكس، إذا لم يقدم له الطعام هاج وماج ورفس الأرض برجليه. لم يظهر حيوان مثله في الكون وقيل انه من الحيوانات التي ظهرت قبل الطوفان. لأنه عندما جمع نوح عليه السلام الحيوانات في الفلك، وطاف على وجه الماء استقرت السفينة على جبال أرارات في أرمينيا(*)، فخرج هذا الحيوان قبل الجميع لشراهته، وأفلت من السفينة وبقي في بلاد أرمينيا. فنسأل دولتلو واصا باشا أن يقي البلاد منه، وله من أهلها الدعاء والممنونية»[٤١].

لم تؤثر هذه الحملة على مركز المتصرف، إذ كان مدعوماً بقوة من كبار المسؤولين العثمانيين، الذين كان يعرف كوبليان الطرق الناجعة لإرضائهم... وكان واصا باشا مطمئناً، من جهة أخرى، إلى أن اللبنانيين المنقسمين إلى شيع وأحزاب وطوائف دينية متعددة ومتخاصمة، عاجزون عن توحيد صفوفهم ضده. أما قناصل الدول في بيروت، فلم يكن المتصرف ليقيم وزناً لمعارضتهم، لعلمه ان جل ما يريده هؤلاء هو ضمان حرية عملهم وترسيخ نفوذهم لدى الطوائف الموضوعة «بحمايتهم»، وهذا ما أمنه لهم على حساب العدالة ومصلحة البلاد العليا[٤٢].

وفي سنة ١٨٨٧ بلغ الفساد في إدارة الجبل حداً شل الأعمال فيها. وحيال الالتماسات

=

«إعلان عاجل

معروض ٥٠ ليرة، لمركز رئيس محكمة في لبنان، و٢٠ ليرة لمركز عضو محكمة، ولسائر الوظائف الأخرى، ما عدا رجال الميليشيا، دفع مرتب ستة أشهر مقدماً. ولكل دعوى، نصف المبالغ المتنازع عليها. إعلان لكل من يهمه الأمر، أن يتفق مع وكيل التفليسات، موزع الأرزاق، الرجل الظريف، مولانا سيد العالمين كوبليان أفندي، صهر واصا باشا. يقفل المزاد قبل شهر حزيران».

Adel ISMAIL, Documents..., op. cit. T. 15, p.216.

(*) إشارة إلى أصل كوبليان الأرمني.

الملحة من قبل العقلاء في البلاد، تنادى القناصل في بيروت إلى اجتماعات لحل قضية كوبليان. وبعد مداولات استمرت طوال شهر حزيران من تلك السنة، أعلنوا فشلهم في الاتفاق على حل مجد. فقد اقترح قنصل بريطانيا أن يطلب القناصل من سفرائهم في الآستانة التدخل لدى الباب العالي لعزل كوبليان «شيطان واصا باشا»، وأيد موقفه قنصل إيطاليا على الرغم من أن اسمه كان يرد باستمرار في ملصقات بيروت على أنه «حامي كوبليان»[٤٣]. أما قنصلا فرنسا وروسيا فارتأيا عدم خلق ارباكات جديدة لأوروبا في حال إقدام واصا باشا على الاستقالة احتجاجاً على عزل صهره، وهو مسؤول ضمناً عن سرقاته وتجاوزاته، واقترحا الاكتفاء بالتدخل لدى المتصرف ليضع هو نفسه حداً لتصرفات الصهر المجيد[٤٤]. أما قنصلا النمسا وبروسيا فأعربا عن عدم اكتراثهما بشؤون لبنان، وأعلنا أن اللبنانيين شعب صعب المراس ويستحيل حكمه في العقلية السائدة بين أبنائه، وأشارا إلى أنه عندما يرسل إليه الباب العالي رجالاً ذوي جدارة، يتحلون بالاستقامة والنزاهة أمثال داود وفرنكو ورستم، كان اللبنانيون «يستجيرون من الطغيان ويتملكهم القنوط واليأس ويعلنون على هؤلاء المتصرفين الحرب، جاعلين حياتهم لا تطاق». وعندما يرسل إليهم الباب العالي حاكماً عابثاً جشعاً، لا أخلاق له، ولا كفاءة لديه، ينادون بالثبور وعظائم الأمور. ويضيف هذان الدبلوماسيان: «إن واصا وكوبليان لم يشرِّعا الفساد والاتجار بالنفوذ، إلا بالتعاون مع كبار الموظفين والأعيان وأصحاب الرتب العليا من اللبنانيين». وخلصا إلى القول «بأن ألمانيا والنمسا تلتزمان الحياد التام حيال مشاكل لبنان، وحتى انتهاء ولاية واصا باشا»[٤٥].

ولما شعر اللبنانيون انهم تركوا وحدهم هكذا لمصيرهم البائس، تنادوا إلى العصيان وأنذروا المتصرف بثورة عارمة[٤٦]، فاضطر الباب العالي بموافقة واصا باشا على استدعاء كوبليان إلى استانبول في تشرين الثاني من عام ١٨٨٧. واحتفل أبناء الجبل برحيله بمهرجانات الفرح والتهليل[٤٧]. إلا أن هذا الغياب لم يدم طويلاً، فقد عاد كوبليان إلى بيت الدين، بعد إقامة في استانبول لم تتعد السنة، استمر طوالها في قبض راتبه من خزينة المتصرفية كمستشار للعدلية فيها.

وفي سنة ١٨٩٠، بدأ واصا باشا يستطلع آراء سفراء الدول الست الكبرى، الموقعة على النظام الأساسي، حول تجديد ولايته. إلا أن مساعيه لم تبلغ غايتها، فقد عاجله الموت في ٢٩ حزيران ١٨٩٢.

تلقت البلاد بأسرها نبأ وفاته بسرور. ورفض اللبنانيون المشاركة في جنازته، وأقام له رجال الاكليروس، على مضض، احتفالاً دينياً لائقاً به.

وتغنى الشعراء بموته كحدث تاريخي كبير الأهمية. وخلافاً للتقاليد التي تقدر حرمة

الأموات، فقد ذكره بعضهم بلغة جارحة، وآخرون بفكاهة فظة(*). ويحفظ الأدب الشعبي اللبناني حتى اليوم، حكايات عديدة عن الراحل السيِّء الذكر(**).

أحد عشر - ولاية نعوم باشا
تبدل السياسة العثمانية في متصرفية الجبل (١٨٩٢ - ١٩٠٢)

قرر أصحاب السلطة في الباب العالي ومندوبو الدول الموقعة على النظام الأساسي، وقد هالهم ثقل التركة التي خلفها واصا باشا في لبنان، اختيار خلفه من بين الشخصيات المعروفة بالنزاهة، والقادرة على إصلاح أوضاع بالغة التردي. ووقع اختيارهم على نعوم باشا، أمين عام وزارة الخارجية في استانبول. وفي ١٥ آب من عام ١٨٩٢، صدر في الآستانة فرمان سلطاني بتعيينه. وتقرر بالاتفاق مع الدول المعنية، أن تختصر الولاية للمتصرف من عشر سنوات إلى خمس.

كان اختيار نعوم باشا المعروف بشدة ميوله التركية، ذا مغزى في توجه سياسة الباب العالي حيال نظام المتصرفية، وهي سياسة تخطط لتقليص دور نظام ١٨٦١ وإزالة امتيازات جبل لبنان تدريجياً. وقد أتاح لنجاح هذا التوجه، انشغال الدول الموقعة على النظام الأساسي بمعضلات بالغة الخطورة تتعلق بالتوازن الأوروبي وبأمن امبراطورياتها.

كانت قضية الالزاس واللورين، تقلق حكومة باريس أشد القلق. وكانت بريطانيا في شغل شاغل برياح الثورة التي أخذت تهب على الهند وعلى المستعمرات البريطانية في جنوب أفريقيا، كما أن التوازن الأوروبي كان مهدداً بسبب النهضة الألمانية الصاعدة في ظل الأمبراطور غليوم الثاني (١٨٨٨ - ١٩١٤) وتقربه من السلطان عبدالحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٩). أما روسيا فقد انصرفت، بعد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨، الذي عدل معاهدة سان ستيفانو خلافاً لمصالحها، إلى معالجة أوضاعها الداخلية المتردية، وإلى مواجهة الصعود السريع لدولة آسيوية هي اليابان، التي أخذت تهدد ممتلكاتها في الشرق الأقصى والمحيط الهادىء.

أما النمسا، التي اعتراها الوهن، فقد قنعت بمصيرها كدولة من الدرجة الثانية، جاهدة

(*) احتفى الشاعر تامر الملاط بوفاة واصا باشا بقوله:

قالوا قضى واصا وواراه الثرى ... فأجبتهم، وأنا العليم بذاته
رنّوا الفلوس على بلاط ضريحه ... وأنا الكفيل لكم برد حياته

(**) هذه الروايات ذات المغزى حول جشع واصا، تذكر أن اثنين من المكارين في طريق عودتهما من بيروت إلى قريتهما، توقفا في الحازمية، حيث دفن واصا، كي يحصيا أرباحهما الزهيدة، فسقط من يد أحدهما متليك واحد (قطعة نقدية تركية ذات قيمة زهيدة) وأحدث رنة خفيفة فقال له رفيقه مازحاً: مهلاً مهلاً، لئلا توقظ الباشا.

للحفاظ، ما أمكن، على نفوذها ومصالحها في البلقان وأوروبا الوسطى.

وهكذا أصبحت المشكلة اللبنانية، التي طالما شغلت السفارات خلال العقود الأولى من النصف الثاني للقرن التاسع عشر، ذات أهمية ثانوية بالنسبة إلى الدول الأوروبية نتيجة تزاحم الأحداث السياسية والاقتصادية في هذه الدول نفسها.

ولم يكن من شأن هذه التركة المرهقة التي خلفها واصا باشا، أن تجعل مهمة المتصرف الجديد سهلة ومريحة. وكان ممثلو الدول الست في استانبول يدركون هذا الأمر، ولهذا السبب حرصوا، في نص بروتوكول تعيين نعوم باشا، على توصية الباب العالي بضرورة القيام ببعض التغييرات في أحكام نظام لبنان، وأكدوا بنوع خاص على ما يلي:

١ ـ أن تجرى انتخابات مجلس الإدارة المركزي بحرية واستقلال كاملين وأن تحترم صلاحيات هذا المجلس.

٢ ـ أن يعاد النظر بالتنظيم القضائي الذي أنشىء بموجب نظام عام ١٨٦٤، وجرى تعديله من قبل بعض المتصرفين دون موافقة الدول الست.

٣ ـ أن تحترم الضمانات المعطاة للقضاة، فلا يحق نقل هؤلاء الموظفين أو صرفهم من الخدمة، إلا بعد إجراء تحقيق من قبل مجلس الإدارة المركزي(٤٨).

وهكذا أعلن نعوم باشا لدى وصوله إلى بيروت في ٤ أيلول من عام ١٨٩٢، انه سيركز اهتماماته على استئصال الفساد كلياً، وعلى تطهير الإدارة والقضاء من العناصر الفاسدة ومن السماسرة الذين تكاثروا في الزوايا(٤٩). وما لبث أن أقال، في غضون شهر من وصوله إلى بيت الدين، جميع الموظفين الذين اشتهروا بالرشوة والفساد(٥٠).

واغتنم قنصل روسيا المناسبة، ليطالب بإلغاء منصب نائب رئيس مجلس الإدارة المركزي، الذي أنشأه داود باشا ومنحه لأحد أعيان الموارنة، بحجة أن إنشاءه كان مخالفاً لنظام ١٨٦١، وانه من غير المقبول أن يكون على رأس مجلس منتخب من قبل الشعب نائب رئيس معين، أي موظف، يمكن تسريحه في أي وقت من قبل المتصرف، وأن ينعم هذا الموظف بحقوق وامتيازات رئيس المجلس ولا سيما حق التصويت(٥١).

احتج أعيان الموارنة ورجال الاكليروس على هذا التدخل غير المقبول من قبل قنصل روسيا، وردوا بأن إنشاء هذا المركز، بمبادرة من داود باشا، كان عملاً منصفاً، يهدف إلى التعويض عن الحيف الذي لحق بهم سنة ١٨٦٤، في توزيع المقاعد داخل مجلس الإدارة المركزي (٤ أعضاء من أصل ١٢ عضواً)، في حين أنهم يمثلون بمفردهم ثلثي سكان الجبل، وأضافوا أنهم يحتفظون بهذا المركز منذ ثلاثين عاماً، أي منذ تأسيس المجلس،

ولا يرضون بالتخلي عنه إلا إذا أصبح التمثيل داخل المجلس على أساس النسبة العددية للطوائف.

لم يكن نعوم باشا راغباً في أن يلغي أو يعدل نظاماً قائماً، نال قبول السكان على مدى ثلاثين عاماً. كما كان يدرك أن إلغاء هذا المنصب سوف يحمله على أن يرئس بنفسه جلسات المجلس. ولهذا، رفض مطلب قنصل روسيا. وكان، إلى ذلك، واثقاً من أن وجود نائب للرئيس يتحلى بالقيم الأخلاقية والمسلكية المطلوبة، سوف يكون عنصراً مفيداً داخل المجلس، ومساعداً قيماً على إنجاح سياسته الجديدة في لبنان(٥٢).

كرس نعوم باشا السنتين الأولين من ولايته، لإعادة تنظيم إدارته، وتوطيد مركزه في البلاد، معتمداً على العائلات الأرستقراطية والبورجوازية في البلاد(٥٣). ولكنه لم يلبث أن أدرك تعذر وضع حد للرشوة واستئصال الفساد من الإدارة، ما دام الموظفون يعانون العوز ويتقاضون رواتب زهيدة لم تجر إعادة النظر فيها منذ عام ١٨٦٩. فاقترح المتصرف على مجلس الإدارة المركزي في نوار ١٨٩٦، فرض ضرائب جديدة ترصد لتصحيح رواتب الموظفين، ولتنفيذ بعض مشاريع الأشغال العامة التي باتت ضرورية لامتصاص الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلاد(٥٤).

إلا أن المجلس رفض التصديق على هذه الضرائب، مما ألزم الباشا الاكتفاء بالنظام السابق ومحاولة التوفيق، ما أمكن، في موازنة لم تتغير فصولها منذ عقود عديدة(*).

أثار موقف المجلس السلبي استياء المتصرف. وتوترت العلاقات بينه وبين أعضائه،

(*) كانت معادلة الموازنة اللبنانية في عهد نعوم باشا كالتالي: (السنة ١٨٩٦):

النفقات: الجهة	النفقات: القيمة (قروش)	الواردات: المصدر	الواردات: القيمة (قروش)
الحكومة العامة	٤٤١١٠٠	ضرائب (باستثناء ضرائب منطقة المعيصرة)	٣٤٤٠٨٥٩
الداخلية	١٤٢٢٨٩٣		
العدلية	٤٩٠٠١	رسوم مختلفة (المحاكم، المرافىء، جوازات سفر، الماعز، وغيرها)	٣٧٨٧٩٠
المالية	١٦٠٥٨٩		
الموظفون	٣١٦٣٦		
إدارة الضرائب	٩٠٦٠	تحصيل، تصديق عقود، إلخ...	٢٢٢٦٩٣
الدرك	١٩٢٨١٦٣		
المجموع	٤٠٤٢٣٤٢		٤٠٤٢٣٤٢

راجع في هذا الموضوع: Beyrouth. T.40 Fo.132.

عندما طالبه هؤلاء بتنفيذ التوصيات الواردة في بروتوكول تعيينه متصرفاً سنة ١٨٩٢، لا سيما ما يتعلق منها بالإجراء الواجب تطبيقه لدى انتخاب أعضاء المجلس. فرد نعوم باشا بإصدار نظام يلزم الناخبين بتوقيع بطاقات الاقتراع أمام قائمقام القضاء. ورد أعضاء المجلس بأن هذا الأسلوب يشوه طبيعة الاقتراع، بإلغاء صفة السرية عنه، وهي الضمانة الرئيسية لحرية الناخبين(٥٥).

انتهت ولاية نعوم باشا في آب ١٨٩٧، ولم تُبد الدول الست، الموقعة على نظام لبنان الأساسي، أية معارضة لتجديد ولايته خمس سنوات أخرى. وفي ١٥ آب من تلك السنة، تم توقيع بروتوكول بهذا التمديد(٥٦). وتابع نعوم باشا مهمته مطمئناً إلى دعم الباب العالي ولامبالاة أوروبا.

وبعد نهاية هذه الولاية، سنة ١٩٠٢، عينه السلطان سفيراً له في باريس، بغية تحسين العلاقات مع فرنسا، وقد تزعزعت بسبب التقارب الذي قام آنذاك بين السلطان عبدالحميد الثاني وغليوم الثاني امبراطور ألمانيا.

كان الانتقاد الرئيسي الذي وجهه اللبنانيون إلى نعوم باشا، تبعيته التامة لحكومة استانبول، تلك التبعية التي جعلته في كثير من الأحيان لا يتردد في التضحية بمصالح لبنان، المؤتمن عليها، حفاظاً على المصالح التركية.

ثاني عشر - عهد مظفر باشا

انتشار الرشوة وفساد الإدارة (١٩٠٢ - ١٩٠٧)

اختار الباب العالي والدول الست الموقعة على النظام الأساسي، مظفر باشا (سابقاً الكونت زايكوفسكي) البولوني الأصل، وقائد لواء في الجيش العثماني، لمنصب متصرف جبل لبنان. ولدى إعداد بروتوكول تعيينه، ارتأى ممثلو الدول في الآستانة، تعديل المادة ١٠ من بروتوكول ٦ أيلول ١٨٦٤، معتبرين أن الباب العالي أخل بتعهداته السابقة حول إصلاح المؤسسات اللبنانية، خصوصاً ما يتعلق منها بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة المركزي(*). غير

(*) كان موضوع تعديل هذه المادة على النحو التالي:
«ينتخب أعضاء مجلس الإدارة من قبل مشايخ القرى بمعزل عن تدخل السلطة المركزية. ويجري الانتخاب في مركز القضاء برئاسة القائمقام، يعاونه محكمة القضاء ومكتب يعينه المشايخ، بمعدل شيخ واحد لكل طائفة موجودة في القضاء. ويضع المشايخ بأنفسهم، في صندوق اقتراع مختوم بختم المجلس، بطاقات المقترعين التي يجب أن لا تحمل أي علامة فارقة. ويتم فرز الأصوات من قبل المجلس بحضور المتصرف الذي يعلن نتيجة الاقتراع». يراجع:
Adel ISMAIL, Documents... op. cit; T.17. p.188 - 189, George YOUNG, Corps de droit ottoman... op. cit. vol. 1,p.145.

أنهم تراجعوا عن المطالبة بهذه التعديلات، مخافة أن تؤدي إلى مطالبة الباب العالي بتعديلات أخرى تعطل مفعول نظام ١٨٦٤. فاكتفوا، عندها، بأن يشيروا في بروتوكول تعيين مظفر باشا (٢٧ أيلول ١٩٠٢) إلى التعهد الذي قطعه لهم سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية عام ١٨٩٢، بأن يوصي المتصرف الجديد للبنان بأن يضع الضمانات لحرية انتخاب أعضاء المجلس موضع التنفيذ، وبأن يحترم صلاحيات هذا المجلس، ولا يقدم على تعديل النظام القضائي، المنشأ بموجب نظام ٦ أيلول لعام ١٨٦٤، دون موافقة الدول الست، وأخيراً تأمين استقلال القضاة، وحصانة كبار الموظفين في ممارسة مسؤولياتهم، وأن لا يتم نقلهم أو تسريحهم من الوظيفة إلا بعد تحقيق يتولاه أعضاء المجلس.

واتفق كذلك على إلغاء التدبير الذي اعتمده نعوم باشا، بإلزام الناخبين بأن يوقعوا بطاقاتهم في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، لكونه منافياً لسرية الاقتراع(٥٧).

وصل مظفر باشا إلى بيروت في تشرين الأول من عام ١٩٠٢، على متن سفينة روسية. فاستقبل بحفاوة من قبل المحافل الماسونية في المدينة، بوصفه ذا مركز رفيع في سلم محافلهم في العاصمة العثمانية.

خلال الجلسات الأولى لمجلس الإدارة المركزي، عرض المتصرف برنامج عمله، وتعهد بإعادة تنظيم الإدارة والقضاء والجندرمة، وبإعادة النظر في النظام الانتخابي، وتطهير الإدارة، وكبح جماح الهجرة عن طريق تشجيع الصناعة والحِرف وتنمية التجارة. كما وعد بتزويد مرافىء جونية وجبيل والبترون بتجهيزات حديثة، لتتمكن من استقبال السفن الشراعية الكبيرة والسفن البخارية ذات الحمولة المتوسطة(٥٨). وأعرب كذلك عن تصميمه على رسم حدود لبنان نهائياً مع ولاية سوريا، كي يضع حداً لحوادث الحدود، التي أخذت تتكرر في الشمال وفي ضواحي بيروت.

وأكمل مظفر باشا برنامجه الإصلاحي بتعهده تحديث أجهزة الإدارة اللبنانية، وإعداد الموازنة على أسس جديدة، وتحسين أحوال الموظفين بإنشاء صندوق تقاعد لهم، ولم يفته أن يعد بتوزيع ضريبي أكثر إنصافاً، وبشق طرقات جديدة تلبي الاحتياجات الاقتصادية للمناطق الأكثر حرماناً في البلاد(٥٩).

ولكن انتماء المتصرف إلى المحافل الماسونية دفعه، منذ بداية ولايته، إلى محاربة نفوذ رجال الاكليروس ورجال الإقطاع. ورد هؤلاء على سياسة المتصرف هذه بوضع العراقيل في وجهه، مما أدى إلى التباعد فالجفاء بين الفريقين.

لم يكن المتصرف في مستوى المسؤولية الملقاة عليه. فقد كان ضعيف الشخصية، سهل الانقياد، تعوزه الهيبة والإرادة في العمل. وأفقده تصرف حاشيته السيىء الاحترام لدى

مرؤوسيه إذ ترك شؤون البلاد بين أيدي زوجته وولديه. وكان ولداه مقامرين كبيرين، فحولا قصر بيت الدين إلى صالة للميسر. ورغبا في الإثراء السريع لتلبية متطلبات حياتهما الماجنة، فأحاطا نفسيهما بزمرة من أهل السوء قامت بتنظيم تجارة النفوذ على نطاق واسع يُذكر بأساليب كوبليان أفندي[٦٠].

عمد مظفر باشا، تحت شعار الإصلاح، إلى تسريح عدد كبير من الموظفين، ثم أعادهم بعد فترة إلى وظائفهم السابقة، أو إلى مناصب أعلى منها، بعد أن ابتز منهم «الفدية» التي حددتها الزوجة وسماسرتها. وهكذا بيعت المناصب في الإدارة والقضاء لمن يدفع أكثر. في هذه الفوضى، أخذ المغامرون والمهربون وقطاع الطرق يفدون إلى الجبل مطمئنين إلى الافلات من العقاب، وازداد اضطراب الأمن في المناطق وعلى الطرقات، وأدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية التي كان يعاني منها لبنان منذ عقود عديدة. وهذا ما دفع بسكان الجبل، وقد ضاقت بهم سبل العيش، وأقلقهم فقدان الأمن، إلى الهجرة نحو مصر والبلدان الأميركية والأفريقية[٦١]. وكان من جراء ذلك أن ازدادت نقمة المخلصين من أبناء البلاد وأعضاء مجلس الإدارة المركزي، على المتصرف وبطانته[٦٢]. ولم يطل الأمر على تلك الحال؛ إذ أصيب مظفر باشا بمرض عضال شل تحركه. وضاعف من تدهور صحته إعلان الصحف في أوروبا والآستانة نبأ اعتقال ولده رشيد في مونت كارلو بتهمة الاحتيال وإساءة الأمانة، فعجل هذا الخبر بنهايته وتوفي في ١٩ حزيران ١٩٠٧[٦٣].

اجتمع ممثلو الباب العالي والدول الست في الآستانة، لاختيار المتصرف الجديد للجبل، فتنازعهم اتجاهان: الاتجاه المعادي لرجال الدين، والذي تبناه سفير بريطانيا، ولقي تأييداً من بعض الزعماء الدروز والمسيحيين، وفي طليعتهم مصطفى وشكيب ارسلان ونسيب جنبلاط وحبيب السعد، الذين طالبوا أوساط الباب العالي والدول الكبرى بتعيين متصرف بعيد عن التبعية الدينية[٦٤]. والاتجاه الأكليركي، الذي رعاه سفير فرنسا في استانبول، والذي كان ينادي بتعيين متصرف مسيحي كاثوليكي يمارس الحكم على هذا الأساس.

وبنتيجة هذا الانقسام في الرأي، اقترح وزير الخارجية العثماني حلاً وسطاً بترشيح مدير مكتبه يوسف فرنكو باشا متصرفاً للجبل، فقبل بالإجماع.

ثالث عشر ـ عهد يوسف فرنكو باشا
وسياسة التتريك في متصرفية الجبل (١٩٠٧ ـ ١٩١٢)

وصل المتصرف الجديد إلى بيروت في ٢٤ تموز ١٩٠٧، وانتقل في اليوم التالي إلى بيت الدين حيث استقبل بحذر وترقب، وقد علّمت التجارب أبناء الجبل، أن لا ينساقوا بعيداً في مظاهر التكريم والترحيب[٦٥].

ولم يخطىء اللبنانيون هذه المرة في حدسهم، إذ بدأت مصاعبهم مع المتصرف على أثر ثورة تموز ١٩٠٨ التي أوصلت إلى الحكم في استانبول أعضاء حزب الاتحاد والترقي الذي عرف أيضاً في بعض فروعه بتركيا الفتاة[٦٦].

تلقى الزعماء العرب بارتياح أخبار هذه الثورة كفاتحة عهد في الانعتاق والحرية[٦٧]. ولكن خيبة الأمل ما لبثت أن استولت عليهم، حين كشف الاتحاديون عن قوميتهم الطورانية وعن عزمهم على تتريك جميع مؤسسات الدولة، وجعل اللغة التركية وحدها لغة رسمية في التعليم والإدارة دون أي اعتبار لخصوصيات ولايات الأمبراطورية، ولا سيما العربية منها.

أعاد الاتحاديون العمل بدستور ١٨٧٦، ودعوا جميع الولايات للمشاركة في انتخاب المجلس النيابي الجديد في الآستانة، وقيدوا الترشيح بشروط قاسية، منها رفض كل مرشح لا يتقن اللغة التركية.

استنكر العرب هذه الشروط ورفضوا التقيد بها. وتجددت في البلاد القلاقل، وضعفت حركة المعتدلين المطالبين باللامركزية، بينما اشتد ساعد الوطنيين المطالبين بالاستقلال التام عن الدولة التركية.

أما في الجبل، فدعا يوسف فرنكو باشا الأهلين للمشاركة في الانتخابات كسائر الرعايا العثمانيين[٦٨]. وألقى بثقله كي يستجيب أعضاء مجلس الإدارة ويحملوا مواطنيهم على الاستجابة لهذا الطلب، ملوحاً بالمكاسب التي سيحظون بها، وبالأخطار التي ستحيق بهم وببلادهم في حال الرفض[٦٩].

انصاع المجلس لرغبات المتصرف وأعلن في آب ١٩٠٨ موافقته على المشاركة في الانتخابات[٧٠]. ولكن أبناء الجبل رفضوا هذا القرار اقتناعاً منهم بأنه سيؤدي تدريجياً إلى إلغاء امتيازاتهم ونظامهم الأساسي، وقدموا عرائض احتجاج للمتصرف ولممثلي الدول الكبرى في بيروت، فاضطر مجلس الإدارة إلى الرجوع عن قراره[٧١].

أما اللبنانيون المقيمون في الخارج، وكانوا يتبوأون مراكز عليا ذات تأثير كبير على الرأي العام في مصر وعدد من البلدان الأوروبية والأميركية، فشكلوا لجاناً سرية لمناهضة سياسة الاتحاديين بالتعاون مع الجمعيات السرية التي شكلها القوميون العرب في تلك البلاد. وكان أبرز هذه الجمعيات وأكثرها نشاطاً «الرابطة العثمانية» التي أنشأها في باريس صيف ١٩٠٨ شكري غانم وجورج سمنة وألفريد سرسق ونجيب طراد وغيرهم. وكانت خطة هذه الجمعية، في المرحلة الأولى، دعوة الاتحاديين إلى فهم القضية القومية في العالم العربي، والتعاون معها في إطار من الحرية والكرامة والمساواة. ووجه أعضاؤها في تشرين الأول ١٩٠٨ نداء إلى حكومة تركيا الفتاة «لتفتح أمام الجميع بدون استثناء ومن غير أية فكرة

مبطنة أبواب الوطن القومي . . . وتطمئنهم بالأفعال بأن لا وجود للتمييز العنصري في سياستها . وبأن جميع المواطنين متساوون في الحقوق ما داموا متساوين في الواجبات . . . »[٧٢] .

لم يلق هذا النداء أي تجاوب لدى الاتحادين فاستمروا في سياستهم الطورانية ، وزوّروا الانتخابات التشريعية التي أجروها في أيلول ١٩٠٨ ، وجاؤوا إلى المجلس الجديد بمن أرادوا من المرشحين . وكانت هذه السياسة بداية الفراق بين الترك والعرب ، الذين راحوا بعد ذلك يطالبون علناً بالاستقلال التام عن الدولة التركية .

أما في لبنان ، فاستمر الاتحاديون في خطتهم بتعطيل أحكام نظام ١٨٦٤ ، وأخذوا يذكرون في الوثائق الرسمية الصادرة عن الحكومة المركزية في استانبول «ولاية لبنان» ، وهو لقب لم يطلق يوماً على الجبل ، الذي عرف طوال قرون بـ «إمارة جبل لبنان» ، وبعد بروتوكول ١٨٦١ بـ «متصرفية جبل لبنان»[٧٣] .

اعترض اللبنانيون على هذه التسمية التي رأوا فيها إشارة واضحة إلى إلغاء نظامهم الأساسي واعتبار بلادهم مجرد ولاية من ولايات السلطنة .

حرص يوسف فرنكو باشا على تنفيذ سياسة الاتحاديين هذه ، مما أفقده ثقة اللبنانيين به ، لا سيما حين أصر على أن يطبق في الجبل بعض القوانين العثمانية ، وأحكام الضرائب التركية (الضرائب على الملاّحات ، إنشاء بطاقة الهوية للأحوال الشخصية . . .) ، على الرغم من معارضة أعضاء مجلس الإدارة[٧٤] . ولكي يحد من معارضة الأهلين حظر دخول السفن التجارية إلى مرفأ جونية ، بغية تصعيد الأزمة الاقتصادية الخانقة التي كانت تعصف بالبلاد في تلك الفترة[٧٥] .

استحكم الخلاف عندئذ بين المتصرف وأعضاء مجلس الإدارة وأعيان البلاد . وبلغ حده الأعلى سنة ١٩١٢ مع انتفاضة القوميين العرب ، الذين كانوا يلجأون إلى الجبل هرباً من التعسف التركي ، مستفيدين مما تبقى له من استقلال ذاتي . ثارت ثائرة الاتحاديين على جعل الجبل ملجأ للوطنيين العرب ، فهددوا باحتلاله[٧٦] متهمين نظام ١٨٦٤ بأنه «أصبح عقبة في تنفيذ الإصلاحات الجديدة التي أقرتها السلطة المركزية في استانبول»[٧٧] .

لم يزعزع هذا الوعيد تصميم اللبنانيين على التمسك بالقليل المتبقي لهم من استقلالهم الداخلي . وزاد ارتيابهم من يوسف فرنكو باشا مما ترك في نفسه أثراً عميقاً ، إذ أصبح موزَّع الفكر بين التزاماته كموظف عثماني ، وبين واجباته حيال بلد مؤتمن على سلامته وعلى أمن أبنائه . غير أن رياح الثورة الاتحادية أخذت به ، فانتصر لقضية أسياده .

وبانتهاء ولايته في تموز ١٩١٢ ، عاد يوسف فرنكو إلى الآستانة ، دون أن يلتمس تجديداً

لولايته لخمس سنوات إضافية كما جرت العادة من قبل أسلافه . وكان يدرك كل الإدراك ، أن أهالي الجبل باتوا لا يطيقون وجوده بينهم ، وأن الدول الموقعة على البروتوكول ليست مستعدة ، هي الأخرى ، لتجديد ولاية محكوم عليها بالفشل . وبدا للاتحاديين أن اختيار متصرف جديد أمر متعذر . فكلفوا عندها سعدالله الحويك ، نائب رئيس مجلس الإدارة ، أن يتولى بالوكالة شؤون الجبل . وقد برهن الحويك ، خلال ولايته القصيرة ، عن كفاية ومزايا رجل حكم وإدارة .

وفي ٢٣ كانون الأول ١٩١٢ ، صدر في استانبول قرار بتعيين أوخانس قيومجيان ، من كبار موظفي الخارجية العثمانية ، متصرفاً لجبل لبنان ، وحددت ولايته ، كسلفه ، بخمس سنوات .

رابع عشر - ولاية أوخانس قيومجيان
بداية النهاية لعهد المتصرفية (١٩١٢ - ١٩١٥)

على غرار بروتوكول تعيين مظفر باشا في ٢٧ أيلول ١٩٠٢ ، أضاف ممثلو الدول الست في استانبول إلى بروتوكول تعيين أوخانس باشا قيومجيان ، التوصيات التالية في موضوع صلاحيات المجلس وتنظيم القضاء :

١ - ينتخب أعضاء مجلس الإدارة المركزي الكبير في كل ناحية من قبل مشايخ الصلح في القرى ، ويضاف إليهم في القرى ذات الكثافة السكانية ، مندوب واحد عن كل مئة مكلف .

أما ممثل مدينة زحلة فينتخبه ، كما كان يجري في السابق ، مندوبون يمثل كل واحد منهم خمسين مكلفاً .

٢ - اتفق على منح مديرية دير القمر الخاضعة مباشرة للمتصرف ، حق انتخاب مندوب ماروني في مجلس الإدارة المركزي ، مما رفع عدد أعضاء هذا المجلس إلى ١٣ عضواً بدلاً من ١٢ عضواً(*) .

٣ - يعترف البروتوكول الجديد صراحة بحصانة أعضاء مجلس الإدارة المركزي ، فيورد النص التالي : «بعد انتخاب عضو مجلس الإدارة المركزي ، لا يجوز تعليق عمله من

(*) حصل الأمير شكيب ارسلان من وزارة الخارجية العثمانية على وعد ، لم ينفذ ، بزيادة عدد ممثلي الشوف في مجلس الإدارة المركزي عضوين درزيين إضافيين ، وإنشاء مرفأ للمنطقة الدرزية في النبي يونس شمال صيدا ، أسوة بمرفأ جونية المخصص لمنطقة الموارنة . حول هذا الموضوع ، راجع : الأمير شكيب أرسلان ، رسائل . . . مصدر سابق .

قبل المتصرف بسبب الخطأ أو المخالفة أو الإخلال بواجبات وظيفته الإدارية، إلا بعد إجراء تحقيق وإبلاغ نتائجه للمجلس وموافقة المجلس عليه»[٧٨].

٤ - اعترف كذلك في هذا البروتوكول للسلطات القضائية اللبنانية بالصلاحية المطلقة في الفصل بالدعاوى التجارية بين المواطنين اللبنانيين، بداية واستئنافاً[٧٩].

٥ - رفع البروتوكول عدد رجال الدرك اللبناني من ٨٠٠ إلى ١٢٠٠ عنصر، واتفق على أن يعهد بتعليمهم إلى الضباط المكلفين بتنظيم الدرك التركي، من دون تحديد جنسياتهم. إلا أن ممثلي الدول الست كانوا واثقين من أن هؤلاء المدربين سوف يختارون من بين الضباط الألمان المجندين في الجيش العثماني.

٦ - كان المتصرف، حتى ذلك الحين، هو السيد المطلق في إعداد موازنة الجبل، فتقرر أن يتم ذلك بالتعاون بين المتصرف ومجلس الإدارة المركزي، وأن تنسق الموازنة وتنشر قبل ثلاثة أشهر من بدء السنة التي تعود إليها.

بالإضافة إلى هذه الأحكام الرئيسية، أشار البروتوكول إلى أحكام أخرى على قدر من الأهمية، كدعوة الباشا إلى إصلاح إدارة المساحة والإحصاء والنظام الضريبي ونظام الأراضي الأميرية، والقيام بإحصاء جديد في البلاد، والطلب إليه أن يتقدم باقتراحات حول هذه الأمور قبل ستة شهور من انتهاء ولايته، لتّطلع عليها الدول الست الموقعة على النظام الأساسي لعام ١٨٦٤، بهدف تعديل نص مواده وفقاً لاحتياجات لبنان[٨٠].

تقبلت حكومة الأحرار التي خلفت حكومة الاتحاديين هذه التوصيات، حرصاً منها على عدم إغضاب الدول الأوروبية، ورغبة في المصالحة مع الحركات الوطنية العربية، التي نشطت في لبنان وفي أنحاء السلطنة. بيد أن هذه السياسة لم تعمر طويلاً، إذ أطاح بالأحرار انقلاب ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣، وعاد الاتحاديون إلى الحكم. وكان هؤلاء مصممين أكثر من أي وقت مضى، على إلغاء سائر الخطط الإصلاحية التي أعدتها حكومة الأحرار، مهما كانت خجولة، فأصبح استقلال لبنان الذاتي مهدداً بالزوال.

عندما وصل أوخانس باشا إلى لبنان، استقبل بعدم الاكتراث، فالأهلون الذين أرهقتهم سياسة الاضطهاد من قبل أسياد استانبول، فقدوا كل أمل يرجى من وجود متصرف متسلط، فضلاً عن الفوضى في مالية الجبل وفراغ خزينته[٨١]. واضطر أوخانس، من أجل تعويم صندوق الدولة، إلى فرض رسم جديد على الملح، يعادل ١٥٪ من سعر الشراء، وأباح إدخاله إلى الجبل محرراً من أي عائق[٨٢]، مما جعل منتجي الملح في جهات البترون في ضائقة مالية كبرى. فاحتجوا على هذا التدبير. وتوترت العلاقات بين أعضاء مجلس الإدارة والمتصرف حين تولى هذا الأخير، سنة ١٩١٣، الدفاع عن مصالح إدارة حصر التبغ

العثمانية، التي خلقت أزمة جديدة لمزارعي التبغ في الجبل. واتسمت جلسات المجلس منذ ذلك الحين بالنقاش الحاد وتحولت في بعض الأحيان إلى اشتباكات بالأيدي بين مؤيدي المتصرف ومعارضيه.

وتفاقمت الأزمة في الجبل، فيما بعد، على أثر انعقاد المؤتمر العربي في باريس سنة ١٩١٣. وقد شارك فيه عدد من أعيان لبنان وقادة حركات الإصلاح في البلاد العربية الأخرى.

طلب الاتحاديون، وقد بدأ القلق يستولي عليهم، بسبب اتساع الحركات القومية الاستقلالية في العالم العربي، من الحكومة الفرنسية أن تمنع عقد المؤتمر على أراضيها. ولكن فرنسا، وكانت علاقاتها يومئذ، في تدهور مستمر مع الاتحاديين، بسبب ارتباطاتهم الوثيقة بألمانيا، رفضت الطلب. وعُقد المؤتمر في قاعات الجمعية الجغرافية في باريس من ١٨ إلى ٢٣ حزيران عام ١٩١٣.

وكانت السياسة التركية موضع انتقادات قاسية من قبل المشاركين فيه. جرى التصويت على قرارات بطلب إقرار اللامركزية وإجراء إصلاحات جذرية في إدارة الدولة، والاعتراف بالكيان العربي الخاص، ككيان مواز للكيان التركي، كما طلب المؤتمر من حكومة استانبول أن تؤمن، لمتصرفية جبل لبنان، الوسائل الفعالة لتحسين الوضعين الاقتصادي والمالي في البلاد[٨٣].

لم تأخذ الحكومة التركية بهذه المطالب، رغم الاتفاق الذي وقع في استانبول بين طلعت بك وزير الداخلية، وعبدالكريم الخليل ممثل المؤتمرين في باريس ورئيس «منتدى الشبيبة العربية»[٨٤].

استمر الاتحاديون في سياستهم القمعية ضد الحركات القومية العربية، ولم ينج منها أبناء الجبل. وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى، إثر اغتيال أرشيدوق النمسا في ساراجيفو (٢٨ حزيران عام ١٩١٤)، انضمت تركيا إلى قوات المحور وكلف جمال باشا، قائد اللواء الرابع، باحتلال الجبل، خارقاً بذلك أحكام نظامه الأساسي سنة ١٨٦١.

فقد أوخانس باشا حظوته لدى الباب العالي، بسبب أصله الأرمني، وفي ١٥ آذار ١٩١٥ استبدله جمال باشا، بعلي منيف بك[*]، ووضع لبنان تحت سلطته المباشرة، على غرار ولاية بيروت، فأنهى بذلك نظام المتصرفية بعد ٥٤ عاماً من التجارب الحافلة بالمآسي والآمال.

(*) بقي علي منيف بك في مركزه حتى منتصف العام ١٩١٨، إذ حل محله إسماعيل حقي بك الذي لم يحكم البلاد سوى فترة قصيرة. ففي ١٦ آب من عام ١٩١٨ حل محله ممتاز بك الذي هرع لدى هزيمة الجيوش التركية وإعلان الهدنة في مودروس، تشرين الأول سنة ١٩١٨، إلى مغادرة البلاد.

القسم الثاني
الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

أولاً - الوضع القانوني لأراضي متصرفية جبل لبنان

نادرة هي المعلومات المتوافرة لدينا عن النشاط الاقتصادي في جبل لبنان. وما هو صادر منها عن غرف التجارة، والغرف النقابية، والمجلات المتخصصة فقليل أيضاً. أما إدارات الجمارك التي يترتب عليها، بحكم مهامها، إعداد معطيات إحصائية بشكل دوري، فلم تكن حسنة التنظيم، ولا هي كاملة في التسلسل التاريخي. أما ما كان ينشر في الصحف المحلية، فلم يكن يتعدى معلومات تجارية قليلة الفائدة تقتصر على أسعار السلع الضرورية في السوق المحلية(٨٥).

ولهذا، نرى أنفسنا مضطرين للالتزام بما نشر في بعض الدراسات المتخصصة(٨٦)، واعتماد العناصر الإحصائية الواردة في المراسلات الاقتصادية والتجارية عن مرافىء لبنان والمتوافرة في المحفوظات القنصلية والتجارية الأوروبية.

كان النشاط الاقتصادي في جبل لبنان خلال عهد المتصرفية، خاضعاً لعدد من العوامل القانونية والاجتماعية، وأهمها نظام الأراضي، ومتطلبات النظام الاقطاعي، وطبيعة الضرائب.

لم تكن الأراضي المستثمرة في الجبل تزرع بمجملها من قبل المالك، الذي كان عادة من رجال الإقطاع ويملك أراضي شاسعة، وإنما كانت تعطى بالإيجار أو المزارعة، وكان «العقد» يرتكز على مبدأ تقاسم الانتاج بين المالك والمزارع، فيخصص الثلث للمالك، والثلث للبذار والثلث الأخير للمزارع. وعندما يقدم أحد الفريقين البذار، تصبح حصته ثلثي الغلال.

واعتمدت شروط أخرى، وفقاً لطبيعة العمل الزراعي، ففي حقل تربية دود القز لإنتاج الحرير الخام، كان المربي يتقاضى ثلث الإنتاج أو ربعه، وفقاً للحالة، فإذا قام بتقديم نصف البزر ودفع نصف الرسوم، حق له تقاضي نصف الانتاج. وكان هذا النظام يطبق أيضاً في زراعة الكرمة.

أما قوانين العمل والعمال الزراعيين، فلم يكن لها إلا وجود استثنائي في نظام المتصرفية.

ويقدر الريع الإجمالي من الاستثمار الزراعي في لبنان خلال تلك الحقبة، بين ٥ و٦٪، ونادراً ما يبلغ ٧٪(٨٧) من الريع العام.

كانت الأراضي في لبنان، كما في سائر أنحاء السلطنة العثمانية، مقسمة إلى خمس فئات أكثرها شيوعاً هي:

أ - الأراضي الملك

وهي الملك المطلق للفرد، يتصرف به كما يشاء: البيع، الهبة، الاسقاط، (التنازل) الميراث، إلخ... ولم تلحظ أي حدود لهذه الحقوق...

ب - الأراضي الأميرية

(أي أملاك الدولة) وهي ملك للدولة وتعود بالتالي إلى الأملاك العامة.

ولم تكن هذه الأملاك قابلة للتحويل مبدئياً. فشاريها لا يحصل إلا على حيازتها، أي حق الانتفاع بها، وتشمل هذه الفئة كذلك الأملاك السلطانية(٨٨)، التي تُسمّى الملكانة(*).

جـ - الأراضي الموقوفة

هي الأملاك المرصودة، وتخضع عادة للوقف، ويمارس مدير الأوقاف على هذه الأراضي جميع حقوق الملكية وفقاً للشريعة الإسلامية ولإرادة المؤسس.

(*) لا يزال المصدر والطبيعة القانونيان لهذه الأملاك السلطانية، غامضين. ويبدو أنه في زمن الأمراء الشهابيين، كان السلطان يمنح ريع هذه الأملاك لأمير الجبل بصفة شخصية، لسد احتياجات «مطبخه» باعتبار «واجب» الضيافة الذي كان عليه تأديته.
وبعد سقوط الأسرة الشهابية سنة ١٨٤٢، كانت واردات هذه الأراضي تدفع مباشرة إلى الخزينة السلطانية في استانبول. وقد استطاع داود باشا سنة ١٨٦٤، بعد مسحها (تسجيلها في المساحة) الحصول على رصد هذه الواردات لخزينة الجبل.
بلغت مساحة هذه الأملاك، حسب الإحصاءات في تلك الفترة: ٧٢٤٠ درهماً مساحياً، موزعة في المناطق التالية: ١١٤٠ درهماً في البترون وتشمل قرى المجدلية وتخوم ومزرعة آصاف وحرج الهرمل - ٨٠٠ درهم في كسروان وتشمل قرى القبو، جبيل، والسلوقية وشمسطار - ٥٣٠٠ درهم في الكورة وتشمل قرى بشمزين وبطرام ودار بعشتار وكفرعقا وبزيزا والهري وراز نحاس وكفرحاتا وبتاعبورا واجدبرين وبصرما وبديه وفيع وابا وبترومين وزكرون وكفرقابل وبازبكفتين وأنفة وحريشة وشكا. ويضاف إلى هذه القرى مطحنة غدير في المتن.
كانت الملكانة تؤجر عادة للأمير أو للمقاطعجية. ويقدر ريعها، البيكاليك، في لبنان، بقيمة ٤٥٥٦١٩ قرشاً في السنة: تراجع الأرقام: ٩ - ١٠ - ١١ (مصادر القسم الثاني).

د ـ الأراضي المتروكة

وهي الأراضي المهملة، ومنها الأراضي التي ليست ملكاً لأحد، ولم تورّث أو تتحول إلى السكان، وتمتد خارج القرى والأقضية، على بُعد لا يسمع معه صوت الإنسان من أقصى نقطة في الأماكن المأهولة، أي على مسافة ميل ونصف الميل (٢,٥كلم تقريباً)[٨٩].

هـ ـ الأراضي الموات

وهي الأراضي التي لا تمثل أي نفع ولا تصلح لأي إنتاج زراعي، بسبب طبيعة تربتها وتركيبها.

كانت الأراضي الصالحة للزراعة التي أحصاها رستم باشا سنة ١٨٨١، تشكل مساحة ١٢٦٩٤٤ درهماً[٩٠]، موزعة كالتالي على الأقضية بحسب عدد السكان[٩١].

القضاء	عدد السكان	درهم	قيراط
الكورة	٦٠١٠	١٠٤٧٥	١٠
البترون	١٥٦٩٦	٢١١٦٧	١٤
كسروان	١٩٩٩٥	١٧١٩٤	١٩
المتن	٢٣١٦١	٢٤٥٨٧	-
الشوف	٢٤٠٠١	٤١١٣٢	١٩
جزين	٥٤٤٢	٧٤٩٣	٢٠
زحلة	٤٢٦٢	٢١٠٠	-
دير القمر	١٣٦٠	١٠٨٧	-
المجموع	٩٩٩٢٧	١٢٥٢٣٨	١٠

وكانت هذه الأراضي الزراعية موزعة على الطوائف كما يلي[٩٢]:

الطائفة	درهم	قيراط	الطائفة	درهم	قيراط
موارنة	٦٢٦٤٢	١٧	كاثوليك	٦٦٣٦	-
دروز	٣٠٠٥٣	-	شيعة	٢٩٢٠	-
أرثوذكس	١٤١٥٠	-	بروتستانت وأرمن	١٩٠٧	-
سنّة	٨٦٤٦	-			
				١٢٦٩٤٤[٩٣]	٣٥

ثانياً ـ الزراعة

إذا كانت الطبيعة سخية في منحها لبنان معالم رائعة، فهي على العكس من ذلك شحيحة العطاء في حقل الزراعة. فباستثناء الشريط الساحلي الضيق وبعض الوهاد المرتفعة، لم يكن لبنان يمثل في الواقع سوى جبل وعر، يقطنه سكان فقراء، إلا أنهم قنوعون جلودون.

لقد جعلت السياسة حظ اللبنانيين أشد قساوة، عندما اقتطعت منه، لدى إعداد نظام ٩ حزيران ١٨٦١، سهل البقاع الفسيح (أهراء رومة) وأهم مرافىء الساحل، خصوصاً بيروت وصيدا وطرابلس.

ونظراً لضيق الأرض وشدة انحدارها، كان على سكان الجبل، من أجل استصلاحها، أن يحولوها إلى مدرجات أو جلول لا يزيد عرضها عن عدة أمتار. وعلى هذه الجلول الضيقة، ولد ونما الاقتصاد الريفي في البلاد. وكان لا بد لها من زراعات ملائمة، تكتفي بالقليل من السعة والمقومات، وتقاوم الشوادن والجفاف. وهكذا كان الزيتون والكرمة والتوت والتبغ أفضل الزراعات الصالحة.

وثمة بعض التقاليد الملازمة للزراعة، كان الفلاحون في معظمهم يتبعونها. فهم يعتقدون أن الغرس والبذار لا ينجحان إلا في أيام معينة من الشهر القمري، وفقاً للجدول الآتي[٩٤]:

فترات ملائمة للغرس والبذار	فترات غير ملائمة للغرس والبذار
من أول إلى خامس يوم قمري	من سادس إلى عاشر يوم قمري
من ١١ إلى ١٤ يوم قمري	من ١٥ إلى ١٨ يوم قمري
من ١٩ إلى ٢١ يوم قمري	من ٢٣ إلى ٢٤ يوم قمري
من ٢٥ إلى ٢٦ يوم قمري	من ٢٧ إلى ٢٨ يوم قمري
اليوم الـ ٢٩ يوم قمري	اليوم الـ ٣٠ يوم قمري

ويذكر بأن الفلاحين كانوا يتشاءمون من حلول السنة الكبيس، ويعتبرونها غير ملائمة لتكاثر المواشي، لا سيما الماعز والأبقار.

ولقد جهد المتصرفون ما أمكنهم الجهد لتشجيع الزراعة، فأصدر فرنكو باشا في سنتي ١٨٦٨ ـ ١٨٦٩ مجموعة قرارات تهدف إلى الحفاظ على الثروة الحرجية في الجبل[٩٥]، كما شجع التشجير وبخاصة الزيتون والتوت والصنوبر والكرمة والأشجار المثمرة، وذلك بتقديم أغراس هذه الأشجار مجاناً للأهلين[٩٦]، وبإعادة تحريج الأملاك العامة في الجبل على نفقة الحكومة[٩٧]. وحاول أخيراً إدخال زراعة الفستق إلى الجبل، وكلف المدعو يوسف أبا شعيب، سنة ١٨٧٠، بإجراء تجارب في هذا الحقل، إلا أنها لم تكلل بالنجاح[٩٨].

ونظراً لطبيعة الأرض وضعفها، كانت الزراعة في جبل لبنان فقيرة وقليلة التنوع. ويقتصر نشاط المزارعين على القليل من الزراعات، أهمها التوت والزيتون والتبغ، والاهتمام كذلك بالملاّحات وصيد الإسفنج.

التوت: التوت هو الشجرة الأفضل تكيفاً مع تربة الجبل الفقيرة المحصبة وغير المروية، وكان يشكل مع الزيتون رمز الحياة الزراعية في لبنان. يقول الرحالة الفرنسي تيفنو: «ما أن تكون لهم [اللبنانيون] قطعة صغيرة من الأرض، فإن أمسكوا فيها بأصبعين من التربة، زرعوا فيها شجرة توت»[٩٩].

وكانت القزازة (تربية دود القز لانتاج الحرير) هي النشاط الريفي الأهم والأكثر انتشاراً وتدل الإحصاءات على أن إنتاج الشرانق زاد من ٩٦٠ طناً سنة ١٨٦١ إلى ٤٦٣٦ طناً سنة ١٨٩٠(*)، وبلغت قيمته حوالى ١٥ مليون قرش.

كان الانتاج المحلي من بزر دود القز المقدر بنحو ٣٠٠٠/ كلغ، لا يكفي لسد احتياجات المربين في الجبل، فاضطر هؤلاء، ابتداء من العام ١٨٦٥، إلى استيراده من اليابان، وهو ما كان السكان يطلقون عليه تسمية «الصيني». وأدى إدخال هذه البزور اليابانية، بعد عشر سنوات من التجارب المتواصلة، إلى تحسين نوعية الشرانق اللبنانية، فأصبحت مع حلول السبعينات، أكبر حجماً، وأصبح حرير البلاد أكثر نعومة وجودة.

(*) حسب الإحصاءات المنقولة عن المراسلات التجارية، كان هذا الانتاج كما يلي:

السنة	الانتاج
١٨٦١	٩٦٠ طناً
١٨٦٥	٢٠٠٠ طن
١٨٧٠	١١٥٢ طناً
١٨٧٥	١٧٩٥ طناً
١٨٨٠	٢٤٦٨ طناً
١٨٨٥	٣٠٧٥ طناً
١٨٩٠	٤٦٣٦ طناً

راجع في هذا الخصوص: لبنان، حقي... مصدر سابق، ج٢ ص٢٨٧ ـ ٢٩١، إبراهيم الأسود، دليل لبنان، ص ٥٣٩، ٥٠٧ وكذلك:
Beyrouth. T.20. dépêche de Péretié à Decazes, no.2, 8 Juillet 1874, Fos. 148 - 150;
Beyrouth. T.27. Dépêche de Patrimonio à Jules Ferry, no 187, 15 Juin 1884. Fos. 312 - 316.
راجع أيضاً: عادل إسماعيل. الوثائق الدبلوماسية والقنصلية (بالفرنسية) المحررات التجارية ٥ أجزاء وتشمل دراسات شاملة ولوائح إحصائية وافية عن إنتاج الحرير.

كان قسم من إنتاج الشرانق يستهلك في مصانع فرنسيه، ولا سيما مصانع ليون وسانت اتيان. في حين كان يصدر القسم الآخر إلى مانشستر في بريطانيا. أما الباقي، فكان يخصص لمصانع الغزل اللبنانية الموزعة في السهل الساحلي وفي الجبل.

التبغ: كانت أهم مناطق زراعة التبغ في لبنان، البترون وجبيل والكورة وجزين والجنوب. وكانت نوعيته جيدة ومرغوبة في ولايات السلطنة العثمانية، لا سيما في مصر. ويصفه أدمون بورتاليس، صاحب أحد أكبر معامل الحرير في لبنان: «بأنه تبغ لطيف ومعطر»[١٠٠]. وكان السكان يجدونه خفيفاً ويخلطونه مع تبغ أشد منه». ويضيف: «إلى هذا، فالسوريون عموماً من كبار المدخنين»[١٠١]. وكانت زراعة التبغ في لبنان تغطي مساحة ٢٣٤٠ هكتاراً تقريباً، وتنتج بحدود مليوني كلغ، تبلغ قيمتها حوالى عشرة ملايين قرش[١٠٢].

وفي العام ١٨٩٠، تلقى انتاج التبغ في لبنان صدمة أعاقت تقدمه، عندما قررت حكومة استانبول أن تدخل إلى البلاد إدارة حصر التبغ والتنباك العثمانية، وهو احتكار هدد بتدمير هذا الفرع من الاقتصاد اللبناني(*)، لا سيما إذا أقفلت الحدود في وجه تصدير هذه السلعة[١٠٣]. وهذا ما حمل إدارة المتصرفية على التفاوض مع حكومة الآستانة لإيجاد حل يحفظ مالية البلاد. وانتهت المفاوضات إلى اتفاق، تمنح بموجبه إدار حصر التبغ والتنباك العثمانية حكومة الجبل، إتاوة قرشين عن كل كيلوغرام من التبغ، أي ما يعادل ٥٠٪ من قيمة الشراء، وبذلك ضمنت خزينة الجبل دخلاً يقدر بـ ٢٠٠٠٠٠ قرش في السنة، خصصت لمشاريع الأشغال العامة[١٠٤].

وبذلك، تمكنت إدارة الحصر العثمانية من بسط احتكارها على الجبل، فانخفض انتاج التبغ اللبناني انخفاضاً شديداً، بفعل منافسة التبغ العثماني.

وكان من نتيجة أزمة التبغ هذه أن زادت أعمال التهريب[١٠٥] ونشط التيار المعادي للمتصرف الذي اعتبر هذا الاتفاق سابقة قد تقود فيما بعد إلى استيلاء تركيا على احتكارات أخرى تهدد اقتصاد البلاد.

حاول نعوم باشا وأعضاء مجلس الإدارة تبديد هذه المخاوف، بإعطائهم تأكيدات عن نوايا الباب العالي باحترام أحكام نظام ١٨٦٤ الأساسي.

واضطر نعوم باشا، لمواجهة حملة المعارضة هذه، إلى اختصار مدة امتياز شركة حصر التبغ

(*) كانت إدارة الحصر العثمانية تشتري التبغ من المنتجين بسعر أربعة قروش للكيلوغرام، وتبيعه للمستهلكين بسعر سبعة عشر قرشاً. وبالتالي، كان من مصلحة المنتج أن يبيع إنتاجه في السوق السوداء، وتولى التجار والمغامرون في الجبل هذه السوق التي نشطت من حينه وازدهرت ازدهاراً كبيراً.

والتنباك العثمانية إلى خمس سنوات قابلة للتجديد خمس سنوات أخرى بالتراضي بين الفريقين. إلا أن المتصرف أجبر، تحت ضغط السلطات التركية، على منح الشركة العثمانية تعويضاً ذا شأن كبير يقضي بإلغاء الحد الأدنى المضمون والمحدد في الاتفاقية. وهو ما رفضته الأوساط اللبنانية[١٠٦].

اغتنم قنصل روسيا في بيروت الفرصة، وكانت علاقته سيئة بنعوم باشا، ليتهمه بالانصياع لكبار المسؤولين العثمانيين المنتفعين من أعمال إدارة الحصر[١٠٧].

الملاّحات: كانت الملاحات في لبنان ذات شهرة واسعة. ويقع معظمها على الساحل الشمالي بين جبيل وطرابلس، لصفاء مياه البحر في هذه المنطقة ولحؤول شاطئها الصخري دون الرياح، وعلى شواطىء الجزر الصغيرة المحيطة بطرابلس، وقد تحولت إلى ملاّحات تحت إشراف فرق الصواري.

تجاوز إنتاج هذه الملاحات الخمسة ملايين كلغ في السنة يستهلك معظمه في الأسواق المحلية، ويصدر ما يتبقى منه إلى المناطق الداخلية السورية، حمص وحماه ودمشق وحلب.

وبرغم أهمية هذا الانتاج، كان الجبل يستورد من الخارج ما يزيد على الخمسة ملايين كلغ من الملح يستقدمها من بنغازي ومن مناجم تدمر[١٠٨].

وفي أواخر عهد المتصرفية، أهمل معظم هذه الملاّحات، إثر التدابير التعسفية التي اتخذتها إدارة الديون العمومية العثمانية[١٠٩].

صيد الاسفنج: كان هذا الفرع من النشاط الاقتصادي في لبنان ذا شأن على الشواطىء الشمالية من البلاد، ولا سيما في طرابلس والبترون وجبيل. وكان يستخدم فيه، عام ١٨٦٥، أسطول صغير من ٣٠٠ قارب، يملك أهالي البلاد[١١٠] نصفها وتعود ملكية النصف الآخر إلى صيادين يونانيين من جزر الأرخبيل. وتبلغ حمولة كل من هذه القوارب من ٥٠ إلى ٦٠ كيلة تقريباً[١١١] أي من برميلين ونصف البرميل إلى ثلاثة براميل، وعلى كل منها طاقم قليل العدد، نادراً ما يزيد على أربعة رجال. أما القوارب اليونانية، فكانت على العموم أكبر حجماً وتنتهي، حيث تبلغ في حد وسط بين ٤ و٥ براميل وتضم طاقماً من ٦ إلى ٧ رجال.

وتتراوح فترة الصيد بين أربعة أشهر وأربعة أشهر ونصف الشهر، تبدأ في أوائل حزيران، وتنتهي في ١٥ تشرين الأول. وكان يقدر صيد كل قارب بـ ١٠٠ أقة حداً وسطاً أي ما يعادل ١٢٨/ كلغ، تبلغ قيمتها ١٠ آلاف/ قرش (٢٠٠٠/ فرنك فرنسي).

كان الشاطىء اللبناني ينتج ثلاثة أنواع من الإسفنج: الإسفنج الأبيض الناعم، ويمثل ١٠٪ من الصيد، ويباع بسعر ٥٠٠/ قرش للأقة، والإسفنج العادي، ويسمى الكبا، وهو

يمثل ٥٠٪ من الصيد ويباع بسعر ٨٠/ قرشاً للأقة. والإسفنج الأحمر، ذو النوعية الخشنة، الذي يمثل ٤٠٪ من الصيد ويباع بسعر ٢٥/ قرشاً للأقة.

وفي سنة ١٨٦٥، قدر صيد الإسفنج على شواطىء لبنان، بحوالى ٣٠ ألف/ أقة (٣٨ ألف/ كلغ) بلغت قيمتها حوالى ٦٠٠ ألف فرنك فرنسي تقريباً[١١٢].

ثالثاً ـ الحرف والصناعة

بقي النشاط الصناعي في لبنان خلال عهد المتصرفية على غرار الزراعة، في الطور الحرفي، باستثناء ما خص مصانع الغزل وإنتاج الحرير، التي نعمت بازدهار كبير لم يستمر طويلاً بفعل المنافسة الأجنبية وظهور الحرير الاصطناعي. إلا أن هذه الصناعة بقيت مألوفة تقليدياً. وكان الحرير والقطن يصنعان في نسيج مقصب، تتخلله صفاحات من الذهب والفضة، «بالغ التقدير ومرغوب جداً»[١١٣].

وفي سنة ١٨٦٩، قام فرنكو باشا، بغية وضع حد للبطالة في الجبل، بتشجيع صناعة السجاد في بعقلين ودير القمر؛ والتي كانت قد بدأت في عهد سلفه داود باشا وفقاً للأساليب المتبعة في إيران. كلف فرنكو باشا الشيخ قعدان الدحداح، من كسروان، بإعطاء سر هذه المهنة لمن يرغب من الحرفيين اللبنانيين البارعين في صناعة النسيج. وتبين لنا سجلات مجلس الإدارة المركزي أسماء بعض المرشحين الذين تدربوا على يد الشيخ الدحداح[١١٤]. وأقنع فرنكو باشا المجلس المركزي بمنح هؤلاء الحرفيين إعانات مالية لمساعدتهم على إقامة مشاغل لهم في قراهم[١١٥]. وأمضى الشيخ الدحداح ثمانية شهور في دير القمر، في العمل على تدريب تلاميذه، ومنحه الباشا مكافأة خاصة بقيمة ٤ آلاف/ قرش، وهو مبلغ ضخم في تلك الفترة[١١٦]. وبعد انتهاء مرحلة التدريب، كلف المتصرف الحرفيين بأن يعطوا سر هذه المهنة إلى أهالي قراهم. إلا أن هذه المهنة اضمحلت واندثرت فيما بعد، بسبب الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت في البلاد، وبسبب معدل الفائدة المرتفع الذي كان عقبة أمام توظيف الأموال. فقد كان معدل الفائدة المتداول في السوق، بنسبة ١١/٢ إلى ٢٪ شهرياً[١١٧].

ـ المغازل (مصانع الغزل)

بقي الغزل في عهد المتصرفية من أبرز نشاطات الصناعة اللبنانية. ففي أواخر القرن التاسع عشر، كان في الجبل ١٧٥ مصنعاً لحل الشرانق، تحتوي على ٨٦٦٩ خلقينة و١١٢٨٤ مغزلاً (دولاباً)، ويعمل فيها أكثر من ١٢ ألف عامل. وكانت هذه المصانع قادرة على حل أكثر من ٦ ملايين كلغ من الشرانق سنوياً. وكان يمتلك معظم هذه المصانع متمولون فرنسيون وبريطانيون.

أما سبب ازدهار هذه الصناعة، فيعود لسببين: أولهما انخفاض أسعار الشرانق في لبنان، وكانت أدنى مما هي عليه في أوروبا بنسبة ٥٠٪، أي فرنكين ونصف الفرنك الفرنسي في لبنان، مقابل أربعة فرنكات وتسعة أعشار الفرنك في فرنسا على سبيل المثال.

والسبب الثاني، يعود لليد العاملة التي كانت أدنى كلفة منها في البلاد الأوروبية، مع ضمان مرانة وتقنية مقبولتين بل مساويتين لتقنية العمال الأوروبيين ومرانتهم. فالنتائج التي أعطتها هذه المغازل في مجالات إنتاج الحرير وجودته كانت باهرة. إذ كان حرير لبنان «يضاهي الحرائر الفرنسية العالية الجودة»، كما يذكر أحد التقارير الاقتصادية عن تلك الفترة[١١٨].

وكان هذا النجاح مديناً لمهارة العامل اللبناني. يقول ج. شميدت، نائب القنصل الفرنسي في بيروت: «إن قضاء كسروان هو القضاء الذي كان فيه العرب [الموارنة][*] يغزلون أجود الحرير، وقد اشتهروا دوماً بمهارتهم»[١١٩].

ومن أهم هذه المصانع مغازل بتاتر في الجرد التي تضم ٨٠ مغزلاً، ومعامل غزير في كسروان (٤٠ مغزلاً) وصليما (٢٤ مغزلاً) والقريَّة (٢٠ مغزلاً) والأخيرتان في المتن إلى الشرق من بيروت. ومصنع شملان في الغرب (٦٠ مغزلاً) وغيرها في جميع أنحاء الجبل. وكان للبريطانيين أيضاً مغازلهم الخاصة التي تعمل لمصانع الأقمشة والحرير في لندن ومانشستر، أهمها في سهل بيروت الساحلي[١٢٠].

ولا بد من الإشارة إلى صناعات أخرى، ازدهرت في لبنان إبان عهد المتصرفية، كالصناعات الغذائية، وصناعة الصابون، والنسيج، والنبيذ وغيره من المنتجات الروحية، إلا أن إنتاج هذه الصناعات بقي محدوداً ومحلياً.

رابعاً ـ النشاطات التجارية

بقيت التجارة اللبنانية خلال السنوات الست الأولى من عهد المتصرفية، في وضع جامد بسبب ثورة يوسف كرم والاضطراب الأمني الذي نتج عنها. ولم يعد الاستقرار إلى الجبل إلا اعتباراً من سنة ١٨٦٧، تاريخ نفي يوسف كرم إلى الجزائر. فاستعادت عندها التجارة حركتها الطبيعية، مترافقة مع النشاطات الزراعية والحرفية والصناعية.

كان النشاط التجاري يتم عبر الأسواق الأسبوعية والشهرية، في القرى والمناطق. وكانت هذه الأخيرة تمثل المظهر الاقتصادي الأكثر حيوية بين سائر النشاطات التجارية في لبنان.

(*) يلاحظ أن مسيحيي لبنان كانوا يعرفون خلال القرنين الأخيرين «بالعرب»، ومواطنيهم المسلمين بالترك.

وتقديراً من رستم باشا لأهمية هذه الأسواق في الحياة الاقتصادية في البلاد، أصدر في ٧ تموز سنة ١٨٨٢ قراراً ينظم تواريخها وأماكنها ونشاطاتها وفقاً لروزنامة محددة بشكل دقيق[*].

قبل عهد المتصرفية، كانت الطرقات تصل كيفياً ما بين القرى، وفقاً لمزاجات المكارين والدواب، وكانت المواصلات بالتالي بطيئة، والنقل مكلفاً وصعباً. وقد أعار داود باشا اهتماماً خاصاً لشق الطرق وبناء الجسور، اقتناعاً منه بأن ذلك كان أفعل الوسائل لتنشيط التجارة وتشجيعها. ومنذ ولاية فرنكو باشا، وبخاصة في ولاية رستم باشا، كانت الطرقات محددة جيداً، وتصان بانتظام على نفقة الخزينة، وأحياناً على نفقة الجماعات والمناطق المستفيدة منها[**].

وبالرغم من عجز خزينته، أنشأ فرنكو باشا ١٨ كلم من الطرق المعبدة، وزرع على جانبيها أشجار الازدرخت، و٣٥ قناة، و١٨ جسراً أطلق عليها أسماء ذات مغزى لإثارة القيم الأخلاقية بين سكان الجبل [***]. ووزعت نفقات إنشاء وإعداد هذه الجسور

(*) كانت روزنامة هذه الأسواق الأسبوعية محددة كما يلي:
الأحد: رأس المتن.
الاثنين: مرج بعقلين، بيدر زحلة، الحدث، مزرعة كفرذبيان، دوما، تنورين، أميون.
الثلاثاء: بكفيا، غزير.
الأربعاء: برجا، بسكنتا، قرطبا.
الخميس: رشميا، الشوير، جبيل، البترون، اهدن، بشري، كفرحزير.
الجمعة: دير القمر، جزين، سوق الغرب.
السبت: بعبدا، ذوق مكايل، بشمزين.

(**) كانت الطرقات في لبنان مؤلفة من ثلاث فئات:
أ ـ الطرق الوطنية (الرئيسية)، وكانت تلزم لشركات كبيرة مكلفة بالإنشاء وبدفع تعويضات نزع ملكية الأراضي، وتتقاضى بالمقابل مكساً (رسم مرور) يحدده مجلس الإدارة.
ب ـ الطرق المحلية التي كان إنشاؤها على عاتق سكان القرى الذين يتقاضون من الخزينة إعانة زهيدة.
جـ ـ الطرق الإقليمية، حيث كان على سكان القرى المعنية أن يدفعوا ضريبة وأن يقدموا اليد العاملة اللازمة.
حول هذا الموضوع، راجع: CUINET. Syrie, Liban et Palestine, op. cit pp.225 - 266 وأيضاً سجلات مجلس الإدارة الرقم ١ ص ٢٩٤، ٣١٨، حقي ج ٢، ص ٦٠٣ ـ ٦١٦.

(***) على سبيل المثال، أطلق على:
جسر الرميلة اسم جسر الحمية.
جسر بريح اسم جسر الغيرة.
جسر المختارة اسم جسر السلامة.
جسر عين اللبن اسم جسر الاتحاد.
جسر الجعماني اسم جسر النجاة.
جسر المتين اسم جسر المساعدة.
جسر غدير اسم جسر المساواة.

والطرقات، بين سكان القرى المستفيدة، وفقاً لثرواتهم وأوضاعهم الاجتماعية.

ولتنظيم النقل على الطرقات، طلب رستم باشا من مجلس الإدارة في ٢٠ آذار عام ١٨٧٤، إصدار قرار ينظم وسائل النقل هذه ويحدد الشروط لإعطاء الرخصة لسائقي عربات الجياد. ومن جملة هذه الشروط: اختيار هؤلاء من بين الأشخاص الشرفاء المحترسين، البعيدين عن المشاحنات والجدل الكلامي، والمعروفين بنبل أخلاقهم وسلوكهم...

وفي سنة ١٨٧٥، أوصى رستم باشا مجلس الإدارة بتنشيط قيام الشركات التجارية، وبمنحها التسهيلات اللازمة لتنمية نشاطاتها.

وعني المتصرف بإنشاء كرغولات بمحاذاة الطرقات، وهي نوع من المخافر تقيم في كل منها مفرزة من الدرك بشكل دائم، لتأمين سلامة المسافرين ومساعدة الذين يواجهون الصعوبات.

استطاع رستم باشا خلال السنوات الأخيرة من ولايته، بناء ٩ جسور و٦٠ كلم من الطرق، في حين لم يتمكن سابقاه داود باشا وفرنكو باشا من إنجاز سوى عدد قليل منها. فربط بيت الدين بطريق عريضة إلى صيدا، وبطريق أخرى إلى دمشق عبر الشوف الأعلى. كما ربط بين مختلف مناطق الجبل بطرق ثانوية سهلة العبور[١٢١]. وفي سنة ١٨٨١، دشن الطريق التي تصل بين انطلياس على الساحل، وبكفيا في المتن الأعلى. وأراد مد هذه الطريق إلى زحلة، إلا أن سكان المتن، وبتحريض من قنصلي روسيا وفرنسا، رفضوا المساهمة فيها. واعترض قنصل فرنسا عليها رسمياً بحجة أنها، كما قال، غير مفيدة كسائر طرقات لبنان، ولا تهدف إلا إلى عزل كسروان وتقسيم هذه المنطقة، المارونية في معظم سكانها، إلى قسمين يستطيع الدروز أو الجنود العثمانيون بسهولة احتواء القسم الجنوبي منها المطل على الساحل، فيسهل بذلك السيطرة على القسم الشمالي منها[١٢٢].

وخلال ولاية واصا باشا، اتخذت شبكة الطرق مزيداً من الأهمية. فقد تمكن المتصرف، على الرغم من الصعوبات المالية التي واجهته، من أن ينجز، خلال سنوات، إكمال إنشاء ١٣١ كلم من الطرق، دشن منها ٤٢ كلم، وقرر إنشاء ١٢٩ كلم أخرى. ودشن أيضاً ٤١ جسراً، وتعهد بإنشاء ٧٤ جسراً أخرى في مختلف أنحاء الجبل[١٢٣].

ولكن إنشاء هذه الطرق والجسور والأقنية تم بهدف الكسب أكثر مما كان للصالح العام. وقد تم تلزيمها، من قبل كوبليان، إلى متعهدين متواطئين تعوزهم الكفاءة، فقاموا بتنفيذها كما تيسر[١٢٤]، وتركوها عرضة للشوادن (تقلبات الطقس). وكثيراً ما دمرتها الأمطار بعد

بنائها. فكان كوبليان يحقق بذلك مكسبين بدلاً من مكسب واحد[١٢٥]. أما الجسر ذو القناطر الثلاث، الذي بني سنة ١٨٨٨ على نهر الكلب شمالي بيروت، والذي بلغت أكلافه ٤٥ ألف فرنك فرنسي، فانهار لدى بدء الأمطار الأولى من السنة التالية. وكان مهندس هذا «الإنجاز» واصا باشا نفسه، والمتعهد، معلم عمار (بناء) من حاشية كوبليان. وتقاضى واصا تعويضات بوصفه «مهندساً»، كما تقاضى قسماً كبيراً من الأرباح، بوصفه شريكاً للملتزم[١٢٦].

واعتباراً من ١٨٧٦، كلفت شركة فرنسية مدّ خطوط للسكة الحديدية تصل بين بيروت ودمشق، وبين طرابلس وحمص وحماه في سوريا[١٢٧]، فأفادت التجارة من ذلك كثيراً، وقامت من بعدها حركة تجارية نشيطة بين مرافىء الساحل ومدن الداخل.

وفي ما يخص التجارة الخارجية للمتصرفية، فإن العناصر الإحصائية المتوافرة لدينا قليلة ومتفرقة. ويعود تفسير هذا إلى أن التجارة كانت تجري عادة عبر مرافىء الولاية وخاصة مرفأ بيروت.

وفي الواقع، كان اقتصاد بيروت مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً باقتصاد الجبل، إذ كانت هذه المدينة مرفأه الطبيعي، وسوقه الأقرب والأنشط. فالفصل بين اقتصادَي هذين الكيانين الجغرافيين، اللذين يكمل أحدهما الآخر بشكل وثيق، لم يكن أمراً واقعياً. وهكذا اعتبر جميع المتصرفين أن من حقهم المطالبة بجزء من واردات جمارك بيروت التي كانت تقدر بحوالى ٢٤ مليون قرش سنوياً[١٢٨]؛ على اعتبار أن هذه الواردات ناتجة، في قسم كبير منها، عن تجارة الجبل.

ونظراً لعدم وجود إحصاءات عن تجارة الجبل الخارجية، فلا بد من اللجوء إلى إحصاءات تجارة بيروت، التي كانت تتقدم وتزدهر، تبعاً لتطور اقتصاد جبل لبنان واقتصاد مناطق الداخل السورية[١٢٩].

القسم الثالث

الحركة الثقافية ـ نهضة الآداب والفنون

شهد لبنان، خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، نشاطاً ثقافياً منوعاً وغزيراً، شمل مجالات العلوم الإنسانية. وقد انطلق هذا النشاط، في البداية، من المدارس والنوادي التي أنشأها رهبان مسيحيون وعلماء مسلمون منذ القرن الثامن عشر. وأسهمت الإرساليات الأجنبية بقسط كبير منها، لا سيما عبر مدارس الرهبان اليسوعيين والعازاريين والمريميين والكرمليين وغيرهم من المبشرين الكاثوليك، ومدارس الإرساليات الإنجيلية الأميركية والبريطانية.

وكانت بيروت ملتقى هذا النشاط الفكري، تدعمها مراكز ثقافية أخرى في نواحي الجبل ومدن الساحل. وبفضل هذه الحركة وما تبعها من إنتاج كبير في جميع مجالات الفكر، أصبح لبنان المركز الثقافي الرئيسي في الشرق(*).

كانت أشهر المؤسسات الثقافية والتعليمية في بيروت، الجامعة الأميركية، التي أسست سنة ١٨٦٦، وجامعة القديس يوسف التي أسسها اليسوعيون سنة ١٨٧٥، ومدرسة الثلاثة أقمار (١٨٥٢)، والمدرسة الوطنية لبطرس البستاني (١٨٦٣)، والكلية البطريركية (١٨٦٥)، ومدرسة الحكمة (١٨٧٢)، وكلية المقاصد الخيرية الإسلامية (١٨٧٨)، وكلية الشيخ أحمد عباس الأزهري (١٨٩١)، وغيرها في طرابلس وصيدا وصور وسوق الغرب. وكان أقدمها في الجبل المدرسة الداودية التي أسسها سنة ١٨٦٢ أول متصرف للبنان، داود باشا.

كونت هذه المراكز الناشطة جمهرة من المثقفين ورجال الفكر، حملوا علومهم إلى بلدان العالم العربي، وقدموا دفعاً خيِّراً للنهضة العربية الحديثة.

وكان في طليعة هذه النخبة الرفيعة، من رجال الأدب والكتاب والشعراء والفلاسفة واللغويين، الشيخ ناصيف اليازجي وابنه إبراهيم، والشيخ يوسف الأسير، ومحمد الحوت،

(*) يرجى مراجعة البحث الخاص في هذا الكتاب حول الحركة الثقافية في لبنان ودوره في النهضة العربية الحديثة. صفحة ٤٧٩ ـ ٥١١.

وأحمد فارس الشدياق، وعبد الله البستاني، والأب لويس معلوف، وأحمد عباس الأزهري، وإبراهيم الأحدب، والموسوعيان بطرس وسليم البستاني، والمؤرخان البطريرك مكسيموس مظلوم والمطران يوسف الدبس.

وتبعت هذه الحركة الأدبية في لبنان حركة فكرية، لا تقل عنها شأناً، قامت بها نخبة كريمة من اللبنانيين في بلاد الاغتراب، ولا سيما في مصر والولايات المتحدة الأميركية والبرازيل، وسائر بلدان أميركا اللاتينية، كان في طليعتها جبران خليل جبران وأمين الريحاني وإيليا أبو ماضي وميخائيل نعيمة، وفي مصر خليل مطران وجرجي زيدان ويعقوب صروف وفارس نمر وغيرهم.

ودعم هذه النهضة الأدبية حركة مزدهرة في النشر والصحافة. فتزايد عدد المطابع في لبنان على مدى القرن التاسع عشر. كان أهمها المطبعة الكاثوليكية، التي أسسها الآباء اليسوعيون في بيروت سنة ١٨٤٨(١٣٠).

أما نشاط الصحافة، فكان عارماً ومزدهراً، وتخطى حدود لبنان ليصل إلى معظم بقاع العالم العربي وبخاصة مصر، وبلدان الاغتراب في العالم الجديد وخاصة نيويورك وساو باولو وريو دي جانيرو في البرازيل. أما في بيروت والجبل، فنشأ العديد من الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية والشهرية، السياسية والأدبية والعلمية، نذكر منها: حديقة الأخبار (١٨٥٨) لخليل الخوري، ونفير سورية (١٨٦٠) والجنان (١٨٧٠) لبطرس البستاني، والزهرة (١٨٧٠) ليوسف شلفون، وثمرة الفنون لعبدالقادر قباني، والصفاء (١٨٨٦) للأمير علي ناصر الدين، ولسان الحال (١٨٨٧) لخليل سركيس، وبيروت (١٨٨٨) لمحمد الدنا، والمشرق (١٨٩٨) للآباء اليسوعيين، إلخ . . .

وقد ازدهرت هذه الصحف وكثُر انتشارها، على الرغم من الصعوبات التي وضعتها في طريقها الحكومات العثمانية المتعاقبة. ولما اشتدت الرقابة عليها في العهد الحميدي، اضطر أربابها للانتقال إلى مصر، حيث قاموا بحركة صحافية، كانت أساس النهضة الصحافية الحالية في وادي النيل. ومن أهم الصحف التي كانت تصدر في مصر: المقتطف لفارس نمر ويعقوب صروف، والهلال لجرجي زيدان، والضياء لإبراهيم اليازجي، والأهرام لسليم وبشارة تقلا.

ولا يزال تأثير هذه المدرسة الصحافية قائماً حتى يومنا هذا، في لبنان ومصر، وفي أقطار العالم العربي.

* * *

الخاتمة

حاولنا في هذه الدراسة تقديم أبرز المظاهر السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية في جبل لبنان خلال عهد المتصرفية. وقد شكلت هذه الفترة من تاريخ لبنان، على قصرها (١٨٦١ ـ ١٩١٥)، منعطفاً كبير الأهمية، إذ دمغت مجتمع الجبل بطابع جديد، وركزت مؤسسات الدولة على أسس لم يعهدها لبنان من قبل.

لقد رسخ نظام المتصرفية وحدة الجبل بعد أن شرّع نظام شكيب أفندي تقسيم لبنان إلى قائمقاميتين، درزية ومسيحية، وأقام في الوقت نفسه قواعد جديدة للحكم الديموقراطي في البلاد، بإنشاء مؤسسات ثابتة في الإدارة والقضاء والشؤون الاقتصادية والمالية، حدد النظام الأساسي مجالات نشاطاتها ومسؤولياتها. ومن أبرز هذه المؤسسات، مجلس الإدارة المركزي الكبير الذي كان بمثابة مجلس للنواب، ينتخب أعضاؤه بالاقتراع على درجتين، وكانت تتداول فيه، على غرار ما يجري في الدول الحديثة، قضايا البلاد العامة، وتناقش فيه موازنة الدولة. ولئن كان المتصرف يسيطر على مقدرات المجلس وقادراً على توجيه مداولاته، بكونه رئيسه الشرعي والحاكم العام للبلاد، إلا أن تلك السيطرة وذلك التوجيه لم يكونا، في الواقع، بالقدر الذي يتصوره الكثيرون. فقلما رئس المتصرفون أعمال مجلس الإدارة، سواء عن ترفع أو عن عدم رغبة منهم أو من بعضهم في العمل الإداري، وتركوا تلك المهمة لنائب الرئيس، وهو لبناني، كما تركوا لأعضائه، بصورة عامة، إلا في حالات خاصة، حرية القرار والتصرف في إطار النظام العام. ومن مطالعة محاضر جلسات مجلس الإدارة وتقارير المعتمدين القنصليين في بيروت، ندرك أهمية المواقف الشجاعة التي وقفها عدد من الأعضاء في مواجهة السياسة العثمانية وسياسة المتصرف بالذات، ورفضهم، في كثير من القضايا، توجيهات المتصرف حين لا تنطبق على أحكام النظام الأساسي ومصلحة البلاد العليا.

ويجدر بنا القول إن عهد المتصرفية كان مثالياً في الممارسة الديموقراطية، ولكنه كان، على الرغم مما فيه من نقص وعيوب، أفضل مما كان عليه الحال في الجبل طوال عهود الإمارة، ومما كان عليه في الحقبة نفسها في معظم البلاد العربية المجاورة؛ إذ كان أمراء الجبل وباشوات الولايات وحدهم مصدر السلطات «التشريعية» والتنفيذية والقضائية والعسكرية.

لقد كان عهد المتصرفية مرحلة انتقالية تعلم فيها اللبنانيون ممارسة الديموقراطية في شكلها الانتخابي التمثيلي، حسب ما قضت به ظروف المنطقة في القرن التاسع عشر، وفي حقول التنظيم المدني، عن طريق مجالس البلديات التي أقيمت في مدن الجبل، والمجالس الاختيارية

التي أنشئت في جميع قراه ودساكره. كما تمرس اللبنانيون بالعمل القضائي المنظم في جميع درجات المحاكم؛ من الحاكم المنفرد إلى المحاكم البدائية والاستئنافية، المدنية والجزائية، التي أقيمت، حسب نصوص النظام الأساسي، في مراكز المديريات والأقضية. كما تمرسوا بتنظيم التعليم بمراحله المتعددة، وتنفيذ مشاريع الأشغال العامة، حسب التخطيط الذي وضع لها وما قضت به ظروف الخزينة، وإقامة شبكة من الطرق، ما يزال لبنان ينعم اليوم ببعض منها، بالإضافة إلى مرافق أخرى أتينا على ذكرها تفصيلاً في الفصول السابقة.

ولا شك أن أفضل منجزات حقبة المتصرفية، كان ذلك الدور الرائع الذي قام به اللبنانيون في مجالات الثقافة والصحافة والفنون والعلوم الإنسانية كافة، حيث بقيت مدارس بيروت وأنديتها، ومدارس الجبل والجمعيات الثقافية فيه ملتقى رجال العلم ومنطلقاً للعمل الفكري المبدع.

ومن أبرز الإنجازات أيضاً ما قام به اللبنانيون من نشاط كبير في إبراز معالم الحضارة العربية وثقافتها الإنسانية الشاملة، واعتماد الفكر العربي كأساس ومنطلق لقومية تجمع روابط الشعوب العربية كافة، فحملوا هذه الرسالة ونشروها عبر صحافتهم وأدبهم وشعرهم. وقد آمن اللبنانيون بالقومية العربية على أنها المظلة الواقية لهم من أخطار التسلط العثماني وسياسة التتريك، التي بدأت تنمو في استانبول وبلاد الأناضول منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لاسيما بعد أن تولى حزب الاتحاد والترقي السلطة في الآستانة بعد ثورة ١٩٠٨.

ولا بد للمؤرخ من أن يعترف بأن نظام لبنان الأساسي قد وطّد، إلى حد بعيد، الاستقرار والأمن في الجبل طوال نصف قرن، لم يعكرهما سوى ثورة يوسف كرم في مطلع عهد المتصرفية، وبعض الاضطرابات الداخلية التي كانت محدودة النتائج. ولئن كانت ضمانات الدول الست قد أسهمت في توطيد ذلك النظام، إلا أنها كانت تشتد أو تتراخى حسب الظروف وما تمليه عليها مصالحها الكبرى في المنطقة. ولكن تلك الضمانات السياسية ما لبثت أن انقلبت إلى سياسة تدخّل في شؤون لبنان غذتها الانقسامات الطائفية والخلافات الداخلية بين الأسر الإقطاعية الحاكمة.

وقد ظهرت إيجابيات مرحلة المتصرفية في تنظيم مؤسسات الدولة الإدارية والقضائية بصورة خاصة، وفي حقول الثقافة والتعليم والصحافة، وفي إقدام اللبنانيين على إبراز الفكر العربي كحركة قومية وسياسية لمناهضة حركة التتريك الطورانية في لبنان وفي العالم العربي. ومسألة التتريك كانت محاولة لاستئثار الأتراك بالحكم دون العرب وسواهم. وقد أدّى ذلك إلى تعسفهم وإذلال المحكومين وبخاصة الشعوب العربية، حفاظاً على حقوق يعتبرونها لهم وحدهم. أما فكرة احتواء هذه الشعوب بتتريكها فأمر يتناقض مع نظريتهم العرقية. لم تصل

الحركة الطورانية إلى نهايتها كما شاء واضعو هذه النظرية العنصرية خشية تصدُّع السلطة، فاقتصر عملهم على إبعاد العرب من «مراكز القرار»، والافادة من الحكم وخيراته في جميع الولايات العثمانية بما فيها الولايات العربية.

إلا أن عهد المتصرفية لم يخل من أزمات اجتماعية واقتصادية، كانت على جانب كبير من الأهمية. وقد برزت هذه الأزمات في موجات الهجرة التي حملت عدداً كبيراً من أبناء الجبل على النزوح إلى بعض البلاد العربية وأفريقيا والأميركيتين وأوقيانيا. وقد بلغت كثافة الهجرة حداً أفقدت معه الجبل، في غضون العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، عدداً وافراً من رجال الفكر وقسماً كبيراً من اليد العاملة المنتجة.

وليس من الإنصاف القول بأن نظام المتصرفية مسؤول عن حركة الهجرة هذه. فلبنان لم يكن وحده ميداناً لها، إذ شملت أيضاً معظم بلدان البحر المتوسط الفقيرة، الممتدة من تركيا إلى شبه جزيرة ايبيريا. ومن البديهي القول إن تكاثر عدد سكان الجبل، وضيق أرضه، وقلة خصبها، وطموح اللبنانيين في حياة أكثر رخاء، واضطراب حبل الأمن في الجبل والمنطقة عامة، وتسلط العهد الحميدي وما جرّ من آلام ودموع طالت جميع السكان، بالإضافة إلى ما كانت تنعم به بلدان الاغتراب ولا سيما الأميركية منها من سعة وغنى، كانت جميعها من العوامل التي ساعدت على تشجيع الهجرة وحملت الفقراء والعاطلين عن العمل والتائقين إلى الحرية من أبناء الجبل، على الانطلاق نحو الخارج، تحدوهم آفاق جديدة للسعة والثراء(*).

ولا شك أن من أبرز سلبيات نظام المتصرفية، أنه كرس الطائفية في جميع مؤسسات الدولة وجعلها مرتكزاً أساسياً للنظام العام وعنصراً بارزاً في ممارسة الحكم. فوزعت حصص الطوائف في الوظائف العامة، كما لو كانت حصصاً في شركة تجارية، لا في مؤسسات تُعنى بالخير العام.

وقد دمغ نظام المتصرفية إدارة لبنان بهذه الآفة التي ما تزال، حتى يومنا، تنخر في الجسم اللبناني وتعطل فاعلية الحكم، لأن مقاييس الانتماء الطائفي لا تضمن بالضرورة لمؤسسات الدولة الرجل الصالح في المكان الصالح.

منير إسماعيل

(*) حول الهجرة اللبنانية واسبابها، راجع البحث الخاص بها صفحة ٥١٥ - ٥٦٣.

قائمة متصرفي لبنان
(١٨٦١ - ١٩١٥)

الاسم	الأصل	المذهب	بداية الولاية	مدة الولاية
داود باشا	أرمني	أرمن كاثوليك	١٨٦١/٧/١٨	٦ سنوات و١١ شهراً
			١٨٦٤/٩/٦	
فرنكو باشا	حلبي	لاتيني	١٨٦٨/٧/٢٨	٤ سنوات و٧ شهور
رستم باشا	إيطالي	لاتيني	١٨٧٣/٤/٢٢	١٠ سنوات و٣ شهور
واصا باشا	ألباني	لاتيني	١٨٨٣/٥/٨	٩ سنوات وشهر واحد
نعوم باشا	حلبي	لاتيني	١٨٩٢/٨/١٥	١٠ سنوات وشهر واحد
			١٩٠٢/٨/١٤	
مظفر باشا	بولوني	لاتيني	١٩٠٢/٩/٢٧	٤ سنوات و١٠ شهور
يوسف فرنكو باشا	حلبي	لاتيني	١٩٠٧/٧/٢٤	٥ سنوات
أوخانس باشا	أرمني	أرمن كاثوليك	١٩١٢/٩/٢٧	سنتان و٦ شهور

متصرفية جبل لبنان

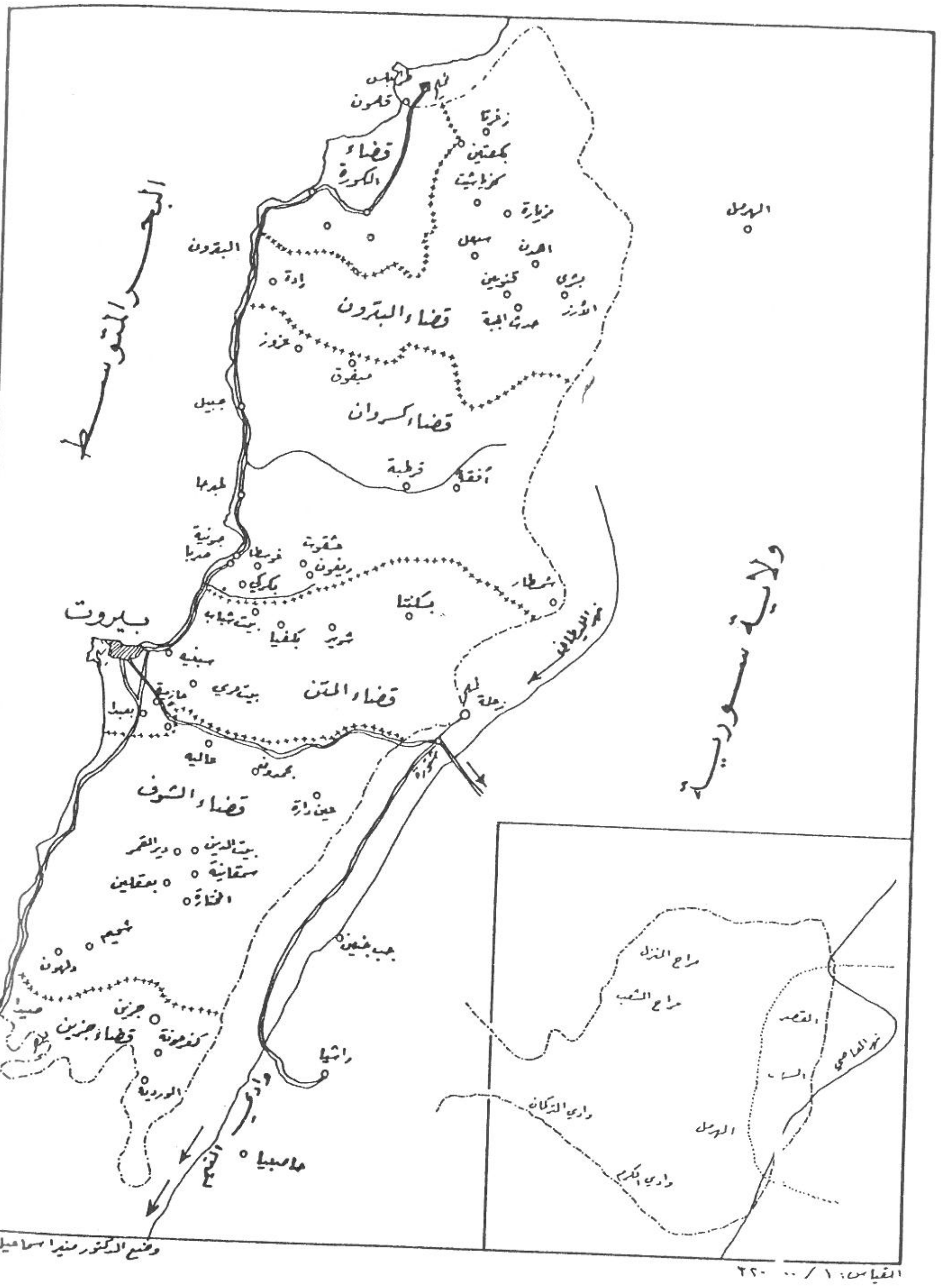

هوامش الفصل الحادي عشر:

(١) وثائق وزارة الخارجية الإيطالية في روما:

Segretaria del Regno di Sardegna. Cart no. 223. Dépêche de Villanis à Cavour, no. 71, 27 février 1861 - Cart no 2. Dépêche de Villanis à Cavour no. 68, 17 Janvier 1861.

(٢) PANTCHENKOVA. M.T. La politique française au Moyen - Orient et l'expédition militaire française en Syrie (1860 - 1961) p. 195. Dépêche de Labanow à Gortchakow, 25 avril 1861 (Chancellerie d. 35, 1.422).

(٣) ANGLETERRE. T.719. Dépêche de Flahaut à Thouvenel, no.28, 19 avril 1861.

(٤) Segretaria di Stato del Regno di Sardegna. Cart no. 2. Dépêche de Villanis à Cavour no. 74, 21 avril 1861.

(٥) Segretaria di Stato. Sardegna. Cart.223. Dépêche de Villanis à Ricasoli. no.87, 25 Août 1861 et annexe

راجع المادة ٦ من النظام الأساسي، ٩ حزيران ١٨٦١.

(٦) BEYROUTH. T. 13. Dépêche de Bentivoglio à Thouvenel, no. 114, 26 juin 1861. Fos. 331 - 332.

(٧) Archivo Historico - Madrid. Turq. Cart. XB. 1774. Dépêche de Pedro Sorella Y Maury no. 89, 23 décembre 1861; Min. Af. ext. del Regno d'Italia. Cart. 223. Dépêche de villanis à Cavour no. 74, 21 avril 1861.

(٨) المطران يوسف الدبس، الجامع المفصل في تاريخ الموارنة المؤصل، ص٥٢٦، تاريخ سورية، المجلد ٨، ص٧٢٠.

(٩) BEYROUTH. T.13. Dépêche de Bentivolio à Thouvenel, no. 140. 15 novembre 1861. Fos 441 - 418.

(١٠) D. CHEVALLIER, la Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe. P.273 - 279, 289; Que possédait un cheikh maronite en 1859? Un document de la famille al - Khâzen, Arabica, VII 1960. p.74.

(١١) راجع نص التعديلات المقدم من قِبَل داود باشا، BEYROUTH. T. 15 Fos. 213 - 229

(١٢) راجع الجدول ص.

(١٣) Dépêche du capitaine Fain du 30 septembre 1864. Fos. 354 - 357; Min. Af. Esteri. Italia. Dépêche de Martino, no. 13 du 2 mars 1864, no. 19 du 14 avril 1864, no. 45 au 30 Juin 1864.

(١٤) Au sujet de l'exil de Karam en Algérie, puis en Belgique, en Grèce et à Rome, voir Adel ISMAIL, Documents Diplomatiques et Consulaires. Tome 12, pp. 425, 427, 429, 451.

(١٥) حول التنظيم القضائي راجع:

ENGIN AKARLI. Judiciairy Organization in ottoman Lebanon as a Mechanism of Social Consolidation. 1861 - 1918, in les provinces arabes et leurs sources documentaires à l'époque ottomane, Tunis, 1984, pp. 59/72. Voir aussi BEYROUTH. T. 18. Fos. 197 - 198.

(١٦) للمرة الأولى، وقّعت سفارة إيطالية في الآستانة، على بروتوكول تعيين فرنكو باشا في منصب حاكم لبنان، وبهذا العمل دخلت المملكة الإيطالية في سياسة أوروبا في لبنان، وحصلت على مثل ما كان للدول الخمس الموقعة على نظامي عام ١٨٦١ وعام ١٨٦٤، من حقوق المراقبة في القضية اللبنانية. راجع:

Adel ISMAIL, Documents... Op. cit., T29, pp. 189 - 196. BEYROUTH T.18. Fos.195.196.

(١٧) BEYROUTH. T. 18 Dépêche de Rousseau à de Moustier, no 12 du 10 juin 1868; Fo. 297; Adel ISMAIL, Documents diplomatiques. Op. cit. T. 13, p.96. Voir aussi Min. Af. Esteri d'Italia, Cart. 223, Dépêche de Villanis no 103 du 13 Juillet 1862.

(١٨) سجلات مجلس الإدارة المركزي الكبير، سجل رقم ٤ ص٦٥، ٨٣، ١٨٥.

(١٩) راجع الجدول اللاحق.

(٢٠) في موضوع الإصلاحات المالية التي طبقها فرنكو باشا، يراجع سجلات مجلس الإدارة المركزي الكبير، سجل رقم ٣، ص١٧٦، سجل ٤ ص٣
BEYROUTH T. 19 Fos. 101 - 103;

(٢١) سجلات... المصدر المذكور، سجل ٤، ص٣.
Adel ISMAIL. Documents, op. cit., CORR. COMM. T. VI. p.276.

(٢٢) سجلات... المصدر المذكور. سجل ص١٠٤.

(٢٣) BEYROUTH. T. 9, Dépêche de Péretié à Résumat; no 11 du 18 novembre 1872. Fos. 567 - 570.
BEYROUTH. T.18, Dépêche de Rousseau à de Moustier, no 10 du 31 mai. Fo. 288.

(٢٤) سجلات المجلس، سجل رقم ٤، ص٣٢٦.

(٢٥) BEYROUTH. T. 20. Dépêche de Roustan, consul de France à Beyrouth, no 4, du 7 avril 1873.

(٢٦) Ibid. Fo. 27. no.5 du ler Mai 1873. Fo.33
BEYROUTH. T. 20. Dépêche de Roustan à de Broglie, no. 8 du 9 septembre 1873. Fos. 67 - 72.

(٢٧)

(٢٨) سعى عبدالحميد عن طريق نشره الدستور عام ١٨٧٦ أن يقدم لأوروبا عامل تهدئة، فقد كان هذا الدستور المؤلف من ١١٩ مادة، حدثاً حاسماً في تاريخ تركيا السياسي، إذ يعلن الحقوق الأساسية لجميع العثمانيين من دون استثناء، ويحمي حرية الممارسة لسائر العبادات المعترف بها في السلطنة، ويصون الامتيازات الدينية الممنوحة لمختلف الطوائف. راجع بهذا الصدد: الدستور العثماني المعلن في ٧ ذي الحجة ١٢٩٣ (هـ) - ٦٣ كانون الأول عام ١٨٧٦، وبخاصة المواد: ٨، ٩، ١٠، ٧١، راجع أيضاً:
B. LEWIS, Encyclopédie de l'Islam, art. Dustur, T. II L.32. p.656, T. II. L.33. p.657 s99; ENGELHART, la Turquie et le Tanzimat. T.II. p. 166.
BEYROUTH. T.20. Dépêche de Tricou à Decazes, no. 5, du 11 septembre 1875. Fo.222.

(٢٩) راجع بهذا الخصوص، نص المادتين ٢، ١٠ من نظام ٦ أيلول ١٨٦٤ وكذلك:
BEYROUTH. T.20. Dépêche de Tricou à Decazes, no 37 du 20 décembre 1875. Fo. 447 - 453.
BEYROUTH. T. 21. Dépêche chiffrée de Decazes à Tricou, no 2 du 3 juin 1877. Fo.5

(٣٠) BEYROUTH. T.21 Dépêche de Tricou à Decazes, nos: 43 et 44, en dates des 1er et 6 février 1877. Fos. 23 - 26, 28.

(٣١) BEYROUTH. T. 21. Guys à Waddington, no 22 de 6 juin 1878. Fo. 263.

(٣٢) BEYROUTH. T. 21. Dépêche de Guys à Waddington, no 21 du 27 mai 1878. Fo. 260.

(٣٣) BEYROUTH. T.21. Fos. 263 - 268, 268 - 271.

(٣٤) BEYROUTH. T. 24. Dépêche de Patrimonio à St. Hilaire no. 9 du 23 mai 1881, F. 277. voir aussi:

(٣٥) BEYROUTH. T.23 Dépêches de Sienkiewiez à Tissot, nos: 18 et 20 en dates des 6 et 12 juin 1880. Fos. 144 - 149, 150 - 155.
Voir le texte de ces pétitions: BEYROUTH. T.26. Fos. 108 - 113.

(٣٦) BEYROUTH. T.27. Dépêche de Patrimonio à Challanel - Lacour, no 157 du 14 juin 1883. Fos. 133 - 134, 366.

(٣٧) منير إسماعيل، الجندي اللبناني، الجزء الخامس، تشرين الأول ١٩٥٩، ص٤ - ٥.
Engin AKARLY. Judiciary organization, op. cit.

(٣٨) يراجع بحث:
G. YOUNG. Corps de droit ottoman, V.I.pp.151 - 152

(٣٩) يراجع فرمانا تعيين نعوم باشا ومظفر باشا:

(٤٠) راجع النص الأصلي الكامل لهذا الاتفاق BEYROUTH. T. 27. Fos. 368 - 369.

(٤١) شاكر الخوري، مجمع المسرات، ص٤٨٢.

(٤٢) BEYROUTH. T.30. Dépêche de Petiteville à Flourens, no 38 du 22 juin 1887, Fos, 224 - 231.

(٤٣) BEYROUTH. T. 30. Dépêche de Petiteville à Flourens, no 38 du 22 juin 1887. Fos. 232 - 233.

(٤٤) BEYROUTH. T. 30. Dépêche de Petiteville à Flourens, no 38 du 22 juin 1887. Fos. 232 - 233.

(٤٥) Au sujet de l'attitude des agents consulaires à Beyrouth à l'égard de Wassa Pacha, voir: BEYROUTH.T.30. Dépêche de Petiteville nos: 24, 38 et 49 en dates des 18 mai, 22 juin et 17 septembre 1887, FOS. 194 - 197, 224, 231, 309 - 316.
BEYROUTH. T.30 Fos. 233 - 234.

(٤٦) BEYROUTH. T. 30. Dépêche de Petiteville à Flourens, no 69 du 19 décembre 1887. Fos. 469.
Voir aussi:

(٤٧) BEYROUTH. T.35. Petiteville à Spuller, no. 2 du 22 janvier 1890. Fos. 23;

(٤٨) George YOUNG, Corps de droit ottoman... op. cit., vol. I,P. 154.
BEYROUTH. T.27. Dépêche de Saint - René Taillandier à Ribot, no 34 du 7 septembre 1892. Fos. 18 sqq.

(٤٩) سجل المجلس... رقم ٧، ص١٧٣.

(٥٠) BEYROUTH. T. 37. Dépêche de Saint - René Taillandier à Ribot, no 34 du 7 septembre 1892. Fos. 180 - 184. voir aussi:
BEYROUTH. T. 38. Dépêche de Jullemer à Hanotaux, no 57 du 7 octobre 1894. Fos. 351 - 355.

(٥١) Adel ISMAIL, Documents... op. cit. T. 16. p.145 - 155.

(٥٢) BEYROUTH. T.37. Dépêche de Saint - René Taillandier à Ribot, nos: 33 et 34 en dates des 3 et 7 septembre 1892. Fos. 162 - 177, 180 - 184.

(٥٣) الياس الشويري، عضو مجلس الإدارة، مذكرات نشرت في صحيفة (الحياة) العدد ٢١١١ وما يتبع.
شكيب أرسلان، رسائل.. مرجع مذكور سابقاً.
راجع أيضاً: BEYROUTH. T.39 Dépêche de Souhart à Berthelot no 61 du 24 novembre 1895. Fos. 293 - 295.
BEYROUTH. T. 40. Dépêche de Souhart à Hanôtaux, no 64 du 22 septembre 1896. Fos. 218 - 220.

(٥٤) سجل المجلس مصدر سابق.. ص١٠٠.
المصدر نفسه، ص١٤٢.

(٥٥) حول إجراءات انتخاب أعضاء المجلس، راجع: جرجي تامر، الهدية الوطنية...، ص٢٥٤ - ٢٥٥.

(٥٦) Adel ISMAIL. Documents. op cit. T17. p.179.
George YOUNG. corps de droit ottoman. op. cit. p. 152 - 153.

(٥٧) Adel ISMAIL. Documents... op. cit. T.17 p.196 - 197.

(٥٨) Adel ISMAIL. Documents... op. cit. T17. p. 229, 232 - 235.

(٥٩) Voir aussi: T.18 p.216 - 219.
Sur ce sujet, voir:

(٦٠) Adel ISMAIL, Documents.. op. cit. T.17 p.280 - 281.

(٦١) Adel ISMAIL. Documents... op. cit. T.17 p.220 - 229.

(٦٢) سجل مجلس الإدارة الرقم ٥٤، ص١٤٦ - ١٤٧.

(٦٣) Adel ISMAIL, Documents.. op. cit. T.17 p.303 - 304, 335 - 336.

(٦٤) الأمير شكيب أرسلان، رسائل...، الياس الشويري؛ عضو مجلس الإدارة المركزي، مذكرات...

(٦٥) Adel ISMAIL. Documents.. op. cit. T17 p.449.

(٦٦) George ANTONUIS. The Arab Awaikening. p.175 - 180.

(٦٧) Adel ISMAIL. Documents. op. cit. T.18. p.99.
Sur ce sujet, Voir: Adel ISMAIL, Documents... op. cit. t18 p.131.

(٦٨) سجل المجلس. . . ، الرقم ٦٤ ص٢٣٨ .
Adel ISMAIL. Documents... op. cit. T.18. p.105.

(٦٩) Adel ISMAIL. Documents... op. cit. t18, P.106 - 107.

(٧٠) سجل المجلس. . . ، الرقم ٧٠، ص٣٦ .

(٧١) سجل المجلس. . . ، الرقم ٧٠، ص١٨٣ .

(٧٢) Adel ISMAIL. Documents. op. cit. T18. p.107 - 108.
Correspondance d'Orient, ler novembre 1908.
Georges SAMNÉ, La Syrie, P.62 - 63.

(٧٣) Correspondance d'Orient, ler juillet 1910; G. SAMNÉ, La Syrie op. cit. p.72.

(٧٤) سجل المجلس. . . ، الرقم ٧٠، ص١٨٣، المصدر نفسه، الرقم ٧٢، ص٢١ ـ ٢٢ ـ ١٥٩ ـ ١٦٠. انظر القسم الثاني من هذه الدراسة .

(٧٥) Adel ISMAIL, Documents... op. cit. T.18, p.215, 223.

(٧٦) Georges SAMNÉ, La Syrie op. cit. p.221.

(٧٧) الأمير شكيب أرسلان، مراسلات. . . مصدر سابق .

(٧٨) حول هذا الموضوع، راجع : سجل رقم ٩٢، ص٣٠ ـ ٣١ .

(٧٩) كانت هذه الدعاوى سابقاً من صلاحيات محاكم بيروت، وفقاً لأحكام المادة ٩ من نظام ٦ أيلول ١٨٦٤ الأساسي .

(٨٠) راجع النص الكامل لهذا البروتوكول: Adel ISMAIL. Documents... op. cit. T.19. p.237 - 239.

(٨١) سجل رقم ٩٢ ص٢٢, Sur ce sujet, voir: Adel ISMAIL. Documents.op. cit. T.19. p.213 - 214, 375 - 378.

(٨٢) سجل رقم ٩٢، ص١٥٩ ـ ١٦٠ .

(٨٣) حول مؤتمر باريس، راجع : Adel ISMAIL. Documents... op. cit. T.20: Objectifs du congrès, pp. 164, 165, 196, 224; Programme pp. 189 - 190; Tenue des séances. pp. 170, 171, 221, 222; Résolutions. pp. 225, 226, 227.

(٨٤) راجع نص هذا الاتفاق: عادل إسماعيل، السياسة الدولية في الشرق العربي، الجزء ٤، ص٢٦٨ ـ ٢٧٠ .

(٨٥) Adel ISMAIL. Documents Diplomatiques. Correspondance Commerciale T. VI p.4.

(٨٦) نذكر من هذه الدراسات : Arthur RUPPIN, La Syrie, domaine économique, (Tra. Francaise. Texte dactylographié). Paul HURELIN, Que vaut la Syrie (Congrès Fr. de la Syrie, fasc, I, section économique, H. GROIZAT, Rapport sur la séricilture en Syrie, Marseille 1919; Gaston DUCOUSSO, L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban, N. VERNEY et G. DAMBMANN, Les puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine; V. GUINET, Syrie, Liban et Palestine; D. CHEVALLIER, la Société du Mont Liban; D. CHEVALLIER, Lyon et la Syrie. Les bases d'une intervention; Engin AKARLI, Taxation in ottoman Lebanon, 1861 - 1915;

(٨٧) إسماعيل حقي، لبنان. . . مرجع سابق .
Adel ISMAIL, Documents. op. cit. Corr. com. Tome 6 pp.277 - 281.

(٨٨) حول هذا الموضوع، راجع سجل مجلس الإدارة الرقم ١، ص١٥١، ١٧١، ٢١٩، ٣٧٥، ٣٧٧، ٥١٦ .
K. PITKOVITCH, Le Liban et les Libanais... op. cit. pp. 195 - 196; Dustûr OTTMAN, op. cit. pp.14 - 43, 63, 83;

لبنان، إسماعيل حقي جزآن، مصدر سابق: =

= P. H. LAMMENS, Quarante ans... op. cit. pp. 157 -159; A. RUPPIN, La Syrie, domaine économique... op. cit. pp.146 - 147; Said Chuqayr, Rapport sur les finances du Liban.

(٨٩) Adel ISMAIL. Documents. op. cit. CORR. COMM. T.VI pp.277 - 281.
وحدة مساحية تقدر قيمتها العقارية بـ ٢٤٠٠ قرش، وتستوعب كمية من البذار تعادل تسعة/كلغ من الحنطة .

(٩٠) K, PITKOVITCH, Le Liban et les Libanais... op. cit. pp. 156 - 159.

(٩١) PITKOVITCH. op. cit. pp. 156 - 159.

(٩٢) المؤلف .

(٩٣) يعود الفارق في أرقام هذين الجدولين على الأرجح إلى عقارات تملكها هذه الطوائف خارج لبنان أو في مناطق متنازع عليها .

(٩٤) راجع في هذا الموضوع : حقي، لبنان ج١ . . . ، ص٢٠١ ـ ٢٠٢ .

(٩٥) سجل مجلس الإدارة، الرقم ٤، ص١٤٦، ٢٥٨ ـ ٢٨٧ ـ ٢٨٩ ؛ سجل رقم ٥، ص٢٨٠ .

(٩٦) سجل رقم ٦، ص٢٣٦ .

(٩٧) سحل رقم ٦، ص٢٨١ .

(٩٨) سجل رقم ٦، ص٢٨٦ .

(٩٩) THEVENOT. Voyage en Terre Sainte p.20.

(١٠٠) Adel ISMAIL. Documents. op. cit. CORR. COMM. Tome V. p.275.

(١٠١) Ibid.

(١٠٢) حول إنتاج وتجارة التبغ في لبنان، راجع : Adel ISMAIL, Documents, Ibid Tome 1.
راجع أيضاً: جرجي تامر. الهدية الوطنية، ص١١٣ ـ ١٢٨، ٣٣١ .

(١٠٣) BEYROUTH. T. 35 Dépêche de Petiteville à Ribot no 14 au ler avril 1890 F.110.

(١٠٤) BEYROUTH. T. 35. Dépêche de Petiteville à Ribot no. 14 au ler avril 1890. F.110.

(١٠٥) جرجي تامر، الهدية الوطنية، ص١١٣ ـ ١٢٨، ٣٣١ .
BEYROUTH. T. 40. Dépêche de Souhart à Hanotaux, no. 76 du 16 novembre 1896. FO.256.

(١٠٦) BEYROUTH. T. 40. Dépêche de Souhart à Hanotaux, no.65 et 67 en dates des 6 et 17 octobre 1896. Fos, 221 - 224, 232 - 233.
BEYROUTH. T. 40. Dépêche de Souhart à Hanotaux, no.69 du 31 octobre 1896. Fo.240.

(١٠٧) BEYROUTH. T. 40. Dépêche de Souhart à Hanotaux, no.69 du 31 octobre 1896. Fo.240.

(١٠٨) حول الملاحات، راجع : Adel ISMAIL. Documents, op. cit. Tome 18 p.235, Tome 19. pp. 34, 46; Tome VI CORR. COMM. p. 269;

(١٠٩) Adel ISMAIL. Documents. op. cit. T IV p.269.

(١١٠) كان يذكر في تلك الفترة: خمسة وثلاثون ـ خمسون قارباً من طرابلس، خمسة وأربعون ـ سبعون قارباً من البترون، ومن خمسة إلى عشرين من جبيل، بحسب السنين، وقسوة الشتاء فيها .

(١١١) كانت الكيلة وحدة قياس السعة، تساوي في الوزن ثلاثين/ كلغ تقريباً .

(١١٢) حول إنتاج وتجارة الإسفنج، راجع : Adel ISMAIL. Documents.. op. cit. Tome 3: p.96, Tome: 4 pp.56, 58, 79, 80, 85, 90, 108, 281, 311, 373, 375, 396, 402, 429. Tom 5: pp. 66, 67. CORR. COMM. Tome 11, p. 305, 420 - 427. Tome 111, p.78.

(١١٣) QUINET. Syrie, Liban et Palestine... op. cit. p.260.

(١١٤) سجل المجلس الرقم ٤ ص٣٠٩ .

(١١٥) المصدر نفسه .

(١١٦) Adel ISMAIL. Documents, op. cit. CORR. COMM. Tome VIp p276.

(١١٧) Adel ISMAIL. Documents. op. cit. CORR. COMM. Tome VI p.276.

(١١٨) Adel ISMAIL. Documents. CORR. COMM. T.111. p.207. T. VI pp.280 - 281.

(١١٩) Adel ISMAIL. Documents. op. cit. CORR. COMM. T. III. p.207.

(١٢٠) Adel ISMAIL. Documents. op. cit. CORR. COMM. Tome III. p.207 - 208.

(١٢١) حول شبكة الطرقات في عهد فرنكو باشا، راجع:
سجل رقم ٣ ص١٤، ١٧، ١٢٩، سجل رقم ٤ ص١٣، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٣، ٢٠٣، ٢٠٤.

(١٢٢) خلال ولايات المتصرفين الثلاثة الأول، كانت أشغال المنفعة العامة كالتالي:

المتصرف	أقنية	جسور	طرقات
داود	٣٨	-	٨,٥/كلم
فرنكو	٣٥	١٨	١٧,٥/ كلم
رستم	٢٠	٩	٦٠/كلم

BEYROUTH. T. 25. Dépêche de Patrimonio à Saint - Hilaire no. 26 du 20 juillet 1881. F.49

(١٢٣) حول الطرق والأشغال العامة التي أنجزت خلال ولاية واصا باشا، راجع:
Adel ISMAIL. Documents. op. cit. Tome 16 pp.39 - 40; CUINET.
Syrie, Liban et Palestine, op. cit. pp.225, 227, 229, 237. 253 إسماعيل حقي، ج٢، ص٦٠٣؛

(١٢٤) يقول غبريال شارم Gabrial CHARMES الذي زار لبنان سنة ١٨٩١: «... ونجد إلى أبعد قليلاً، نهر الدامور الذي يُعبر عموماً بالمخاضة (على الأقدام) مخافة التعرض لحادث ما على الجسر المشكوك في متانته...».
Gabriel CHARMES, Voyage en Syrie, Paris 1891, p.126.

(١٢٥) BEYROUTH. T. 33. Dépêche de Petiteville à Spuller. no 23 du 1er avril 1889. Fos.181.

(١٢٦) Ibid. Petiteville à Spuller, no. 23 du ler Avril 1889 Fos. 181 - 182.

(١٢٧) حول شبكة السكك الحديدية وتمديداتها في سورية، راجع:
Adel ISMAIL. Documents op. cit.T.16, p.16 - 18, 84, 95, 168 - 182; T17 p.30 - 36, 100, 106;
CORR COMM. T.VI, p.69, 80.

(١٢٨) حول واردات الجمارك في بيروت، راجع:
S. CHUQAYR. Rapport... op. cit. pp.20 - 21;
V. CUINET. Syrie. Liban et Palestine... op. cit. pp. 9, 10, 11, 20, 25.

(١٢٩) راجع في هذا المجال: عادل إسماعيل، الوثائق الدبلوماسية والقنصلية، المحررات التجارية (بالفرنسية) الأجزاء من ١ إلى ٦.

(١٣٠) يُذكر أن أول مطبعة في الشرق استقدمت من روما وأُقيمت سنة ١٦١٠ في دير مار قزحيا، وكانت تطبع باللغتين العربية والسريانية.
ويأخذ النجاح الباهر الذي حققه لبنان في هذا المجال كل قيمته، عندما نعرف أن أول مطبعة أنشئت في تركيا، كانت في أستانبول على عهد السلطان عبدالحميد الأول، سنة ١٧٨٤، أي بعد مطبعة مار قزحيا في لبنان بـ ١٧٤ عاماً.

الفصل الثاني عشر

الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المناطق اللبنانية (١٨٦١ ـ ١٩١٥)

الدكتورة سعاد أبو الروس سليم
أستاذة التاريخ في جامعة القديس يوسف
في بيروت وفي جامعة البلمند

١ ـ مقدمة

يشمل هذا البحث مناطق متفرقة لم تكن تنتمي إلى المرجعية الإدارية نفسها: ولاية، سنجقية، قضاء، ... في الفترة الممتدة من ١٨٦٠ إلى ١٩١٤. ورغم تنوع مواقعها الجغرافية، فقد اتحدت بعض المناطق وتفرقت بحسب قرارات الدولة العثمانية ومصلحتها في إدارة الولايات وتنظيمها. فهذه المناطق عاشت ضمن مفاصل تاريخية تمحورت، ليس فقط حول تأسيس متصرفية جبل لبنان، بل أيضاً حول صدور قانون الولايات سنة ١٨٦٤، وتأسيس ولاية بيروت سنة ١٨٨٨، وثورة ١٩٠٨.

إلا أن العامل السياسي والجغرافي الذي يجمع بين هذه المناطق (مناطق لبنان الشمالي ـ لبنان الجنوبي ـ البقاع ـ بيروت)، هو كونها كلها خارج النواة التاريخية لإمارة جبل لبنان، فهي إذاً خارج نظام المتصرفية وقد ألحقها الفرنسيون عام ١٩٢٠ بدولة لبنان الكبير. وبعد أن شكل انتماؤها موضوع أخذ ورد خاصة في مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة عام ١٩٣٠، حيث طالبت هذه المناطق بإعادة إلحاقها بسوريا، إلا أن انتماءها إلى الجمهورية اللبنانية لم يكن موضوع شك.

وعلى الصعيد التاريخي تشكل هذه الفترة مرحلةً انتقاليةً أساسيةً يبرز فيها تناقض بين الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدولة العثمانية. فعلى الصعيد السياسي تأثرت هذه المرحلة بما نسميه فترة التنظيمات التي تميزت بمحاولات عدة: خط شريف غلخانة (١٨٣٩)، خط شريف همايون (١٨٥٦)، ومرحلة الدستور (١٨٧٦)، واتسمت بسعي الدولة العثمانية إلى أن تصبح دولةً حديثة من حيث مؤسساتها وقوانينها وبنيتها التنظيمية. إلا

أن المحاولات الإيجابية هذه لم تكن ناتجةً عن تطور فعلي طرأ على الاقتصاد والمجتمع العثمانيين ولم تكن تعبر بشكل أو بآخر عن حاجة السكان في الداخل الذين استمروا في النمط التقليدي سواء أكان على الصعيد الفكري أم الانتاجي، بل على الأرجح، إن هذه الإصلاحات والتغييرات أتت نتيجة الضغوطات الأجنبية على الدولة العثمانية. فهذه التنظيمات في توقيتها ومحتواها كانت نتيجة حوادث سياسية وعسكرية، حيث الدولة العثمانية في أصعب ظروفها. وكانت هذه الإصلاحات محاولة من قِبَل الدولة العثمانية لاستعادة تأييد الدول الأوروبية واهتمامها: روسيا، بريطانيا، فرنسا، النمسا وبروسيا، التي كانت بالفعل تسعى لاقتسام ممتلكات الرجل المريض، وتعمل مرحلياً على زيادة مصالحها ومشاريعها في هذه الدولة.

فالمحاولة الأولى، أي خط شريف غلخانة (١٨٣٩) كانت تهدف إلى استقطاب اهتمام الدول الأوروبية بعد تقدم محمد علي والي مصر وسيطرته على الأراضي المصرية والولايات السورية. وكانت نتيجة هذه الإصلاحات إعلان الدول الأوروبية في مؤتمر لندن (١٨٤٠) تأييدها الدولة العثمانية، وانكفاء محمد علي وجيوشه إلى مصر، وعودة الولايات السورية إلى السيادة العثمانية.

أما المحاولة الثانية المتمثلة بالخط الشريف همايون (١٨٥٦) فقد جرت بعد حرب القرم بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية التي سجلت فيها تراجعاً عسكرياً وسياسياً. وقد كرست هذه الإصلاحات دعم الدول الأوروبية وتضامنها مع الدولة العثمانية، مانعةً أو مؤجلةً هذه المرة أيضاً انهيارها النهائي. ونتج عن هذه الإصلاحات انفتاح أكبر على الدول الأوروبية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية، ومحاولة تحديث من الناحية الإدارية الداخلية.

والمحاولة الثالثة، كانت نتيجة تزايد ديون الدولة العثمانية وتراكم الفوائد عليها. فهذه الفترة من حركة الإصلاح عرفت بالتنظيمات الخيرية وكانت أساسية في حياة السلطنة. فقد صدر في عهد السلطان عبدالحميد أول دستور في الدولة العثمانية، في ٢٢ كانون الأول ١٨٧٦، كما صدر قانون للانتخابات تم بموجبه إجراء أول انتخابات نيابية في الدولة العثمانية. لكن الفترة الدستورية لم تستمر طويلاً إذ أمر السلطان عبدالحميد في ١٤ شباط ١٨٧٨ بتعليق الدستور وحل البرلمان(١).

إلا أن هذا التيار من الإصلاحات كان في الأساس عدة قوانين وترتيبات أحدثت تغييرات أساسية في حياة السلطنة. فالمناطق الريفية التي تعرضت إلى عدة نكسات بسبب توسع البدو نحو السهول الشمالية شهدت تحسناً في الأوضاع الزراعية في أواخر القرن التاسع عشر. فالمحاكم النظامية التي أُنشئت عام ١٨٧١ ساهمت في الحد من غارات البدو وتوطيد دعائم

الأمن. فعاد الفلاحون إلى ممارسة الزراعة بانتظام، وتحسنت أحوالهم بعد ارتفاع أسعار الحبوب والغلال. كما ساعد تحسن طرق المواصلات على تسويق المنتوجات الزراعية في المدن الساحلية القريبة. هذا التحسن في الأوضاع الزراعية رافقه تطور للأوضاع الاقتصادية في المدن التي انفتحت بشكل أكبر على التجارة الخارجية. وفي هذه المرحلة تمركزت الإرساليات والمدارس الأجنبية في المدن الكبرى، وتأسست مدارس محلية وطنية اهتمت بنشر العلم والوعي الثقافي(٢).

أخذت الدول والشركات الأجنبية تتسابق لتحقيق المشاريع وتأسيس المنشآت في مدن الدولة العثمانية، خلال هذه الفترة. وتوزعت المشاريع على منشآت البنية الأساسية، وتحسين المواصلات من طرق وخطوط حديدية، وعلى بناء المرافىء. وقد نُفذت هذه المشاريع برساميل أجنبية وبموافقة عثمانية، على أن تُسجل عليها قروض مع فوائد مرتفعة مقابل ضمانات وإيرادات تؤمن للشركات العاملة. هذه المنافسة في تحسين أوضاع الدولة العثمانية لم تكن تهدف إلا لتأمين الوسائل والمواصلات الضرورية لإدخال المنتوجات الأوروبية إلى الولايات العثمانية وسحب ما تيسر فيها من المواد الأولية(٣). فالدول الأوروبية في أوج ثورتها الصناعية كانت تسعى إلى الحصول على الطاقة والمواد الأولية، وإلى إيجاد أسواق جديدة لمنتوجاتها التي تحاول تهيئتها حسب الأذواق المحلية.

وقد حصلت الولايات السورية ولبنان على حصة لابأس بها من هذه المشاريع التي ساهمت في إنماء البلاد ونهضتها. فانتشار التعليم والانفتاح الاقتصادي وازدهار التجارة وإعادة الاهتمام بالزراعة، كلها عوامل ساعدت في تطور الولايات ونهوضها اقتصادياً واجتماعياً. هذا التطور كان نتيجة تزايد تدخل الدول الأجنبية في شؤون الدولة العثمانية السياسية والاقتصادية. فالتدخلات السياسية، التي كانت نتيجة الانتكاسات العثمانية، كرست حركة الإصلاح وإصدار القوانين الجديدة. كما أن التدخلات الاقتصادية جاءت نتيجة إفلاس مالية الدولة وتراكم ديونها وكرست تبعيتها الاقتصادية.

إلا أن هذه التدخلات لم تقتصر على النواحي الإيجابية من إصلاحات سياسية، وانفتاح تجاري، وازدهار اقتصادي، بل أدت بالدولة إلى الانهيار الكامل حتى الزوال بعد الحرب العالمية الأولى.

لم يشمل هذا الازدهار كل المناطق والولايات على حد سواء. فالتطور في ولاية بيروت والولايات السورية كان حكراً على المدن الكبرى والمرافىء الساحلية التي كانت مركزاً للمصالح الأوروبية والشركات الأجنبية التابعة لها. أما المناطق الريفية فقد بقيت على حياتها التقليدية ولم تستفد من ازدهار المدن إلا في حال وجودها على خط إحدى طرق المواصلات

التي أحدثتها الشركات، من سكك حديد أو طرق معبدة. وفي هذا المجال انقسمت البلاد من حيث نمط معيشتها إلى فئة استفادت من الإصلاحات السياسية والنمو الاقتصادي، واقتبست عقلية الغرب ومظاهر تمدنه، وأخرى حافظت على اقتصاد الاكتفاء الذاتي وعلى كل مظاهر الحياة التقليدية فبقيت من حيث نمط معيشتها بعيدة عن التطور الذي طرأ على المدن.

٢ ـ الوضع الإداري

كانت هذه المناطق، قبل عام ١٨٦٤، تتوزع على الولايات السورية: ولاية طرابلس، ولاية صيدا وولاية دمشق. إلا أن صدور قانون الولايات في ٨ تشرين الثاني سنة ١٨٦٤ أدخل تعديلات إدارية في الولايات العثمانية. وجاء في مقدمة هذا القانون أن السلطنة تتألف من ولايات تنقسم إلى ألوية، تتجزأ بدورها إلى أقضية تضم قرى مختلفة، ويكون لكل قرية إدارة بلدية. وبموجب هذا القانون أُلغيت الولايات الصغيرة وبرزت ولاية شامية كبيرة هي ولاية سوريا، التي تألفت من ثمانية سناجق كان سنجق بيروت أحدها. وقد تشكل هذا السنجق من أربعة أقضية هي: قضاء بيروت، قضاء صيدا، قضاء صور وقضاء مرجعيون. أما السناجق السبعة الباقية فهي سنجق الشام، سنجق طرابلس، سنجق اللاذقية، سنجق عكا، سنجق حماه، سنجق البلقاء وسنجق حوران[٤]. وقد تضمن هذا النظام الجديد خمسة أبواب تتحدث عن الإدارة المركزية، وعن إدارة أمور اللواء، وشرح إدارة أمور القضاء، ثم إدارة القرى وكيفية إجراء الانتخابات فيها. إلا أنه نتيجة لصعوبة المواصلات خلال هذه الفترة، ونتيجة لعدم ارتياح الأهالي للتشكيلات الإدارية الجديدة التي حرمت بعض المدن من أهميتها، تقدم أهالي بعض المناطق (راشيا وحاصبيا وصيدا) بعرائض إلى الدولة يطالبون فيها بالانضمام إلى متصرفية جبل لبنان كي يستفيدوا من الامتيازات الضريبية التي يتمتع بها سكان الجبل بفضل نظام المتصرفية الأساسي الذي أقرته الدولة العثمانية، وكانت ست دول أوروبية تكفله وتحميه. وتلافياً لذلك صدرت التعليمات إلى الوالي بأن يقيم ستة شهور في دمشق، وستة شهور أخرى في بيروت حيث كانت تُنقل معه الدوائر الرسمية الرئيسية في الولاية ويقوم الوالي خلال هذه الفترة بزيارة المناطق والاطلاع على أحوالها[٥].

ثم صدر عام ١٨٧١ نظام إدارة الولايات العمومية الذي توسع في شرح مهام موظفي الجهاز الإداري المشكل بموجب نظام الولايات. وبناء على ما ورد في بنود هذين النظامين يمكننا رسم صورة الجهاز الإداري من الولاية إلى القضاء: الوالي، المتصرف، القائمقام، النائب، المفتي، مدير المال، أمين الصندوق، مدير التحريرات، كاتب الطابو، مجلس إدارة القضاء، مجلس الدعاوى، المأمورون، وظائف قلم الطابو، قوى الأمن، المختار، مجلس الاختيارية، كاتب الوقوعات وكاتب النفوس.

والهدف الأساسي من هذا النظام، كان بالنسبة إلى الدولة العثمانية، ربط البلاد بالإدارة المركزية في الآستانة. وقد تم ذلك بعد أن أرسلت الدولة إلى الولايات والأقضية أعداداً كبيرة من الموظفين لم تكن المنطقة تعرفها من قبل.

وقد كان كل موظف، بدءاً من أصغرهم شأناً ومروراً بالأعلى رتبة حتى القائمقام، مسؤولاً أمام رئيسه المباشر، حتى تنتهي المسؤولية إلى والي الولاية الذي يرتبط بدوره بالعاصمة. وقد أدت هذه المركزية المفرطة إلى تأجيل العديد من المشاريع حتى البسيطة منها بانتظار ورود موافقة وزارة الداخلية في الآستانة[٦].

وفي هذه الفترة من عهد السلطان عبدالحميد وبإيعاز من الصدر الأعظم مدحت باشا، صدرت المجموعة الثالثة من الإصلاحات. فكان أول دستور عرفته الدولة العثمانية في ٢٢ كانون الأول ١٨٧٦. كما صدر قانون للانتخابات تم بموجبه إجراء أول انتخابات نيابية في الدولة العثمانية. ونصّ قانون الانتخابات الأساسي على إيجاد مجلسين: الأول للمبعوثين أو النواب، والثاني للأعيان أو الشيوخ. ويجري انتخاب أعضاء المجلس الأول من الشعب، ويُعين السلطان أعضاء المجلس الثاني من أرباب الوظائف العليا، ومن الوزراء السابقين ووجهاء البلاد وأعيانها. وكانت التعليمات من الولاية توصي بوجوب انتخاب رجل مسلم يحسن اللغة التركية. فكان ممثلاً عن لواء بيروت حسين بيهم ونقولا النقاش، وعن لواء طرابلس نقولا لطف الله نوفل، ذهبوا إلى الآستانة مع بقية مبعوثي البلاد العربية سنة ١٨٧٧ حيث افتتح السلطان عبدالحميد البرلمان العثماني الأول في سراي بشكطاش. لكن الفترة الدستورية لم تستمر طويلاً، فقد أمر السلطان عبدالحميد بتعليق الدستور في ١٤ شباط ١٨٧٨، وحل البرلمان، وطلب من نواب الولايات العودة إلى مناطقهم[٧].

وفي سنة ١٨٧٨ قدمت معظم مدن الساحل عرائض إلى السلطان تطلب فيها مرة ثانية أن تنفصل عن ولاية سوريا لما يسببه التحاقها بها من صعوبات اقتصادية لبعد مركز ولاية دمشق عن الساحل. وقد اتهمت السلطات رائف أفندي متصرف بيروت بأنه كان وراء كل العرائض، لكن الواقع أن مصالح السكان أملت عليهم تلك المطالب.

لم تؤد هذه العرائض إلى نتيجة، فبقيت المدن الساحلية جزءاً من ولاية سورية حتى عام ١٨٨٨. في تلك السنة، واستجابة لمطالب السكان الملحة، ونتيجة لازدياد أهمية بيروت وبعض المدن الساحلية من الناحيتين الاقتصادية والعمرانية، فُصلت ولاية بيروت عن ولاية سوريا لتكون ولاية مستقلة مرتبطة مباشرة بوزير الداخلية العثماني، وتدار بواسطة موظفين مدنيين وعسكريين. وقد شملت ولاية بيروت المدن الساحلية وبعض المناطق الداخلية، وانقسمت إلى خمسة سناجق: سنجق بيروت، سنجق عكا، سنجق نابلس، سنجق طرابلس

وسنجق اللاذقية، وانقسمت بلاد الشام إلى ولايات: دمشق وبيروت وحلب، ومتصرفيتي جبل لبنان والقدس[٨].

كان سنجق بيروت أكثر الألوية تقدماً وازدهاراً وأصغرها مساحة. تألف هذا السنجق من ثلاثة أقضية هي: قضاء صيدا، قضاء صور وقضاء مرجعيون. وشمل ٩ نواحٍ و٣٢٣ قرية. في حين أن الولاية بمجملها كانت تشمل ٥ سناجق، و٢١ قضاء و٤٩ ناحية و٢٥٦٤ قرية. وقد أجريت بعض التعديلات من حيث توزيع النواحي والقرى على الأقضية[٩].

وفي عام ١٩٠٨ قام أعضاء جمعية الاتحاد والترقي التركية بانقلاب على الحكم. فخلعوا السلطان عبد الحميد وأجلسوا السلطان محمد رشاد على العرش. وأُعيد نشر الدستور العثماني الذي سبق ووضعه مدحت باشا. وأُعيد العمل بقانون انتخاب ممثلي الولايات والمناطق للاشتراك في البرلمان في اسطنبول. وفي سنة ١٩١٣ صدر قانون تنظيم الولايات الذي قام بتحديد واجبات الموظفين بشكل أدق[١٠].

كانت بيروت مركز السلطة السياسية والمدنية في الولاية والسنجق، فالوالي المقيم فيها كان يدير في الوقت نفسه شؤون السنجق والقضاء ويشرف أيضاً على إدارة بقية السناجق الموكلة إلى خمسة متصرفين يهتم كل واحد منهم بمنطقة، وعلى الأقضية الموكلة إلى ستة عشر قائمقاماً. أما النواحي والقرى فيشرف على أحوالها المخاتير الذين ينتخبهم الشعب، ويساعدهم مجلس من الاختيارية في توزيع الضرائب والمحافظة على أوضاع الأمن والعدل. وهذه المدينة هي مركز المحاكم الشرعية الإسلامية التي يشرف عليها القاضي والنائب، ومركز المحاكم البدائية التي تحكم على أساس القوانين الحديثة في الدولة العثمانية.

وأقيمت في المدينة المحاكم التجارية التي تحكم في القضايا المحلية وفي القضايا المختلطة التي تنشأ بين المواطنين العثمانيين والأجانب.

ولجمارك مدينة بيروت صلاحية الإشراف على جمارك باقي المرافىء في الولاية التي كانت تؤمن إيرادات مالية مهمة موزعة على الوجه التالي:

الإدارة العامة في بيروت	١٢١٥٨٠٣ غروش
جمارك بيروت	٢٢٨٧٩٤٥٠ غرشاً
جمارك صيدا	٢٥٦٥٧٢ غرشاً
جمارك عكا	٧٢٥٧٣٥ غرشاً
جمارك اللاذقية	٣٨٦٩١٣ غرشاً

جمارك طرابلس	١٤٥٧٣٢٠٨ غروش
المجموع	٤٠٠٤٠٦٨١ غرشاً

وإلى جانب الجمارك توفر الولاية دفع ضرائب سنوية تبلغ ٤٩ مليوناً و٣٠٠ ألف غرش سنوياً[١١].

أما المناطق الأخرى في البقاع فقد أُلحقت بسنجق دمشق في ولاية سوريا. واعتبرت هذه المناطق إدارياً أقضية يحكمها قائمقام يعاونه مجلس إدارة. وكانت هذه الأقضية الأربعة في وضعها ونموها مختلفة عن المناطق التابعة لولاية بيروت، وذلك ليس بسبب وضعها السياسي والإداري وإنما بسبب محافظتها على نمط انتاجها الزراعي التقليدي حيث كانت بعيدة عن المرافىء الساحلية التي استفادت من نمو التجارة. والعديد من المناطق النائية التابعة لولاية بيروت لم تستفد هي أيضاً من موقعها على طرق المواصلات كمناطق: الضنية، عكار، مرجعيون، الريف الجنوبي التابع لسنجق بيروت، صور، صيدا، بنت جبيل... بل حافظت على نمط اقتصاد الاكتفاء الذاتي واستفادت أكثر من علاقتها التجارية مع الداخل السوري، فمنطقة مرجعيون وقرى الجنوب استفادت من التجارة بين مناطق فلسطين والجولان وحوران في حين أن عكار كانت تصرِّف قسماً من إنتاجها نحو حمص وحماه...

أما مناطق البقاع فقسمت إلى أربعة أقضية: قضاء بعلبك وفيه ٧٦ قرية و٣٠ ألف نسمة، قضاء البقاع العزيزي وفيه ٦٧ قرية و١٣٣٠٠ نسمة، قضاء حاصبيا وفيه ١٩ قرية و١٤ ألف نسمة، وقضاء راشيا وفيه ١٦ قرية و١٤ ألف نسمة.

إن أهمية دراسة هذه الأوضاع في المناطق اللبنانية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، تكمن في أن هذه المناطق قد فُرزت منذ ذلك الحين من حيث الانتاج الاقتصادي والنمط المعيشي والانفتاح على الغرب بين مناطق داخلية ريفية تقليدية، ومناطق ساحلية ومدن انضمت إليها عام ١٩٢٠، مناطق متصرفية جبل لبنان وشكلت نواة حياة اقتصادية وسياسية متطورة في حين بقيت مناطق الأطراف تشكو من التخلف وإهمال المسؤولين لها رغم التغييرات الجذرية التي حصلت في هذه المناطق منذ ذلك الوقت.

أولاً - المدن والمرافىء الساحلية

١ - ازدهار التجارة في المدن والعلاقة مع الغرب

بقيت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الولايات العثمانية والمناطق اللبنانية، حتى منتصف القرن التاسع عشر، سائرة ضمن النطاق الاقتصادي التقليدي الذي يعتمد على الاكتفاء

الذاتي المبني على الانتاج الزراعي في الريف وعلى المهن والتجارة في المدن. وظلت الحرف التقليدية على أنواعها تلبي رغبات الناس وترضي أذواقهم. وكان التجار والحرفيون ينتظمون ضمن طوائف بحسب نوع السلع التي يبيعونها أو يستوردونها. وكانت تجارة الاستيراد والتصدير تزدهر في الخانات والمراكز التجارية في المدن ولها أهمية ملحوظة في اقتصاد المنطقة. وغالباً ما كان التاجر يشرك معه ولده أو أخاه ليقوما معه بمختلف العمليات التي تتطلبها المبادلات التجارية[١٢].

بقيت تجارة المدن الساحلية مع الغرب تسجل فائضاً لصالح المنطقة التي لعبت دور الوسيط بالنسبة إلى تصدير بعض المنتوجات الأفريقية والعربية والهندية... إلا أن هذا الوضع لم يستمر طويلاً. فالنصف الثاني من القرن التاسع عشر شهد تغييراً أساسياً في كميات المبادلات التجارية ونوعياتها. والشرق الذي كان يصدر بعض المواد كالأقشمة والبن والسكر والبهارات أصبح يستوردها بكميات أكبر من أوروبا التي تستحضرها من مستعمراتها[١٣].

ونتيجة تطور التجارة العالمية ووسائل النقل البحري ونمو المواصلات البرية والبحرية تدفقت البضائع الأوروبية على الأسواق وزاحمت المنتجات المحلية عامة والصناعات النسيجية خاصة بسبب رخص ثمنها. وأخذت طوائف حرف النسيج وما يتصل بها تعاني كساد بضائعها وانتشار البطالة بين عمالها وتناقص أنوالها وهبوط كمية إنتاجها. وأخذت أهمية بعض الحرف في المدن والقرى تتضاءل وتختفي تدريجياً، بسبب عدم قدرتها على منافسة البضائع الغربية المدعومة بقوة الاقتصاد الأوروبي. وخسرت المنطقة معظم معادنها الثمينة كالذهب والفضة، بعد أن سحبها التجار الأجانب ثمناً لبضائعهم، ومال الميزان التجاري لصالح أوروبا بعد أن كان لصالح المنطقة في المرحلة السابقة[١٤].

وهنا لا بد من النظر في الأسباب الأساسية التي سهلت تعاظم شأن التجارة وسيطرة الرساميل الأجنبية على الاقتصاد المحلي. فقد تأثر الوضعان الصناعي والتجاري في لبنان والمنطقة بنظام الامتيازات الأجنبية الذي تميز في القرن التاسع عشر بثلاث خطوات أساسية كان لها الأثر البالغ في دفع المصالح والرساميل الأجنبية إلى الأمام.

أ ـ **الخطوة الأولى** تميزت باتفاق بالطا ليمان الذي عُقد بين بريطانيا والدولة العثمانية عام ١٨٣٨ والذي ينافي كل قوانين الحماية الجمركية. فهو يفرض على البضائع المستوردة إلى السلطنة رسوماً لا تتعدى الـ ٣٪ من قيمتها في حين أن البضائع التي تصدرها السلطنة أخذت تخضع لرسم جمركي لدى خروجها يصل حتى ١٢٪ من قيمتها.

وقد كان لهذه الخطوة تأثير بالغ على المناطق التي كانت، كجبل لبنان، تعتمد على تصدير

الحرير. وكانت هذه الخطوة بداية الانهيار التدريجي الذي شهدته المهن والحرف المحلية. حتى على الصعيد المحلي، كان التجار الأجانب الذين يعملون على أراضي الدولة العثمانية يدفعون على بضائعهم رسوماً أقل بكثير من تلك التي يدفعها التجار الوطنيون على بضائعهم في الاستيراد والتصدير والمرور. ذلك أن متوسط الرسوم التي يدفعها الأجانب لا يتجاوز نسبة ٤٪ من ثمن بضائعهم، في حين كان يدفع الوطنيون نسبة تتراوح بين ١٨٪ و٢١٪ مما ألحق أضراراً بالغة بالاقتصاد المحلي انعكس تأثيرها السلبي على الأحوال الاجتماعية والاقتصادية[١٥].

ب ـ **أما الخطوة الثانية** فقد كرست الامتيازات الأجنبية برفعها الحظر عن بيع الأراضي للأجانب سنة ١٨٦٧. وأتت هذه الخطوة نتيجة الضغوط الشديدة التي مارستها الدول الأجنبية، صاحبة الامتيازات، على الدولة العثمانية وبذلك أصبح الحصول على عقود امتياز لاستغلال المناجم والسكك الحديدية أمراً ميسوراً. وهذه الفترة شهدت تأسيس العديد من المصارف الكبيرة التي اعتمدت بشكل أساسي على الرساميل الأجنبية في مناطق عدة من الدولة العثمانية، ما عدا المصرف الزراعي الذي تأسس عام ١٨٨٥. وبذلك سيطر الرأسمال الأجنبي تدريجياً على صادرات السلطنة ووارداتها، كما سيطر على مشاريع سكك الحديد والموانىء وإمدادها بالطاقة والمياه ومصادر التعدين[١٦].

وقد استكملت هذه السيطرة كلياً عندما أعلنت الخزانة المركزية إفلاسها سنة ١٨٧٩ نتيجة الظروف القاسية التي مرت بها، فأسست مجموعة الدائنين الغربيين صندوق الدين العام لتحصيل ديونهم مضاعفة بوضع يدهم على إيرادات بعض المرافق المهمة في السلطنة[١٧].

جـ ـ كان لهذا الانهيار الذي لحق بالمهن والاقتصاد التقليدي المحلي أثر إيجابي على المدن الساحلية التي كانت المحور الأساسي لتجارة الغرب. وقد استفادت من هذا التغيير بشكل خاص مدن الساحل اللبناني التي أُلحقت بولاية بيروت في ما بعد (طرابلس، صيدا وبيروت). وترافقت حركة النمو هذه مع ورشة عمران على صعيد البنية الأساسية خاصة في حقل المواصلات. وكانت الشركات الأجنبية هي الرائدة في هذا المجال كما في المجالات الأخرى، فباشرت بإنشاء شبكة من الطرق البرية الجديدة تربط مدن الشام وتسيِّر عليها العربات. وحتى ثمانينات القرن التاسع عشر كانت معظم طرق المنطقة تعبرها قوافل المسافرين على الدواب. أما بالنسبة إلى المنطقة التي نتحدث عنها فأهمية المواصلات فيها تتمحور حول طريق بيروت ـ دمشق التي أنشأتها شركة فرنسية بطول ١١٢ كلم وعرض ٧ أمتار وقد افتتحت سنة ١٨٦٣ وسارت عليها عربات المسافرين التي تتوقف في ١٢ محطة أو خان لتبديل الجياد واستراحة الركاب. وفي سنة ١٨٦٩ صدر نظام يقضي بتعبيد طرق

السلطنة مما ساعد على تحسين أحوال الطرق وتوسيع الشبكات بين المدن الأساسية والقرى في الأرياف وسهّل نقل المنتجات وتسويقها في المدن. وتم وصل المدن السورية بخطوط التلغراف كما أدخلت خدمة البريد في عام ١٨٦٩[١٨].

وفيما بعد أقدمت الشركات الأجنبية على مد الخطوط الحديدية في جميع أنحاء السلطنة. وكان للولايات السورية قسط وافر من هذه المشاريع التي ساهمت في خفض أجور النقل إلى الثلث. فبعد تراجع السلطان عن متابعة إصلاحات المرحلة الثالثة وتطبيق الدستور عُين مدحت باشا والياً على سوريا (١٨٧٨ - ١٨٨٠) فشكلت هذه الخطوة انطلاقة قوية للنهضة الاقتصادية والاجتماعية في سوريا. فعلى صعيد مشاريع المواصلات تم إنشاء شبكة خطوط حديدية ربطت سوريا بالعراق وتركيا والحجاز. غير أن تنافس الشركات الأجنبية لم يجعل هذه العربات والتمديدات موحدة بحيث أصبح من المتعذر الانتقال من خط حديدي إلى خط آخر.

فخط دمشق - بيروت عبر جبل لبنان تم إنشاؤه بواسطة شركة فرنسية، أما خط بيروت - طرابلس - حمص - حلب فتولت تنفيذه شركة بريطانية. وخط الحجاز المنطلق من دمشق كان برعاية الدولة العثمانية. ورغم ذلك كله فقد أخرجت هذه الخطوط المجتمعات الزراعية القروية من عزلتها وساهمت في تصدير المحاصيل الزراعية بكميات أكبر إلى الخارج. إلا أن الهدف الذي وضعته الدول والشركات التي نفذت هذه المشاريع كان، بشكل أساسي، إدخال المزيد من البضائع والسلع إلى البلاد وتسهيل تسويق المنتوجات الأجنبية.

وعلى صعيد المواصلات داخل المدن، شجع مدحت باشا أهالي مدينة طرابلس على إنشاء خط للترام بين البلدة والميناء، وكان التنقل بينهما في بادىء الأمر يتم بواسطة البغال[١٩].

أ - مدينة بيروت

توسعت بيروت خارج أسوارها التقليدية. وسهّل آل الداعوق وصول العمال من داخل المدينة إلى معمل الحديد الذي أسسوه في رأس بيروت بمد خط الترام الذي كانت تجره البغال. وفيما بعد حصلت شركات أجنبية على امتياز إنشاء مواصلات الترام الحديثة في المدن وألغيت الشبكات القديمة. وانطلقت هذه الشبكة من المواصلات في المدن الساحلية ولا سيما في مدينة بيروت. فبعد أن كانت هذه المدينة تجمعاً سكنياً ومرفأً بسيطاً أخذ التجار الأجانب يلتجئون إليها هرباً من مضايقات الباشوات في صيدا وطرابلس، ومن تقلبات الأحكام السياسية في عكا[٢٠]. فهذه المدينة ذات التجارة المزدهرة كانت تتصل بحلب ودمشق بالخطوط الحديدية، وبالمدن الساحلية والداخلية الأخرى بواسطة الطرق المعبدة. وفي هذا المجال

تقلص دور بقية المرافىء الساحلية وتراجع الدور الذي كانت تلعبه المدن الداخلية الوسيطة، ومرفأ صيدا خاصة بعد أن وُصلت المدن الداخلية السورية بواسطة الخطوط الحديدية بدمشق التي كانت بدورها قد وُصلت ببيروت. فهذه المدينة كانت في الوقت ذاته مرفأ لدمشق ولكل سوريا الداخلية ومرفأ لمتصرفية جبل لبنان. وعندما أصبحت هذه المدينة فيما بعد مركز ولاية بيروت تحولت إلى سوق رئيسية للولاية ولجبل لبنان، إذ اتخذت فعاليات الجبل منها مركزاً لشؤونها الاقتصادية. أما الدعاوى ذات الطابع التجاري التي كانت تنشأ في الجبل فكانت تحول في معظم الأحيان إلى بيروت[٢١]. واكتسبت هذه المدينة أهميتها بفضل ازدهار مرفئها وتوسع بنيانه ونشاطه. ورغم هذا النشاط لم تكن حمولة البضائع كبيرة. إذ كانت معظم المراكب شراعية: ٢٥٠٠ مركب شراعي مقابل ٥٠٠ مركب على البخار. وفي عام ١٨٩٣ تم بناء المرفأ الحديث وجرى توسيع الأحواض وتجهيز الأرصفة وأصبح يستقبل ٦٠٠ باخرة في عام ١٨٩٤، و٧٤٥ باخرة عام ١٨٩٥، و٨٤٥ باخرة عام ١٨٩٦، و١٠٢٤ باخرة عام ١٩١٣.

وازدادت حمولة هذه البواخر من ٤٥٠ ألف برميل قبل توسيع المرفأ إلى ١٧٧٩٤١٤ برميلاً عام ١٩١٣. فمعظم هذه البواخر الحديثة كانت تأتي من بريطانيا (٢٣٢ باخرة) تليها كل من فرنسا (١٧١ باخرة) وروسيا (١٤٧ باخرة) والنمسا (١٤١ باخرة). ورغم أهمية البواخر الحديثة التي كانت تقصد مرفأ بيروت، فهنالك العديد من المراكب الشراعية التي كانت لا تزال ترسو في هذا الميناء، وما لبث أن انخفض عددها من ٢٢٩٤ مركباً عام ١٩١٠ إلى ١٨٢٦ عام ١٩١٣. ونلاحظ أن معظم هذه المراكب، إن لم نقل كلها، كانت شراعية عثمانية تؤمن النقل البحري بين العاصمة اسطنبول وموانىء الحوض الشرقي للمتوسط: إزمير، اسكندرون، اللاذقية، طرابلس، بيروت والإسكندرية[٢٢].

وتنص الاتفاقية الأساسية التي عقدت بين الشركة الفرنسية والدولة العثمانية عام ١٨٨٧ على توسيع المرفأ وتمديد الأرصفة إلى أن تصل إلى منطقة الكرنتينا، ثم تمديد الرصيف الذي يبلغ طوله ٨٠٠ متر ليؤمن الحماية لخليج القديس جاورجيوس وتوسيع ذلك الرصيف ليصبح من الممكن استعماله على الجهتين. كما نصت الاتفاقية على بناء محلات تجارية وعنابر واسعة[٢٣].

وكانت معظم شركات النقل البحري العالمية تجوب هذا المرفأ قبل الحرب العالمية الأولى خاصة تلك التي تؤمن المبادلات التجارية مع الشرق، ومن أبرزها الميساجيري ماريتيم، بخطيها نحو اسطنبول والاسكندرية، وشركة اللويد النمساوية، والدوتش ليفانت الألمانية، والشركة الروسية للملاحة، وخطوط البريد الخديوية، والبرنس لاين البريطانية بالإضافة إلى شركات إيطالية أخرى[٢٤].

وتعود أهمية مرفأ بيروت إلى كونه المركز الرئيسي للتجارة الداخلية بين المناطق السورية. فإذا ألقينا نظرة على الميزان التجاري للولايات السورية نرى أن هناك عجزاً هائلاً يعود إلى أن قيمة الواردات (١٣٠ مليون فرنك) تبلغ ضعف قيمة الصادرات (٦٠ مليون فرنك). وكان من شأن هذا الأمر أن يؤدي إلى إفلاس البلاد، لو تحتم عليها دفع قيمة كل هذه الواردات. وتجدر الإشارة إلى أن قسماً فقط من هذه البضائع كان مخصصاً للاستهلاك في الولاية وأن معظم الصادرات لم يكن ذا منشأ محلي بل كان من مصادر متعددة. فسوريا كانت تعتمد على التجارة بين المناطق الآسيوية كافة. وبيروت كانت تستقطب ثلاثة أرباع كمية هذه البضائع المستوردة إلى سوريا. إلا أن تجارة العبور (الترانزيت) هذه لم تكن تتعدى حدود السلطنة، وأسواق بيروت كانت ممراً للبضائع الموجهة إلى الحجاز وفلسطين والعراق وكيليكيا والأناضول. وقد مكن هذا النوع من التجارة الولايات السورية، ليس فقط من دفع كل المتوجبات الضرائبية تجاه الدولة العثمانية وصندوق الدين العام، بل لأن تصبح من أكثر الولايات العثمانية تقدماً وازدهاراً ونمواً. وهذا النوع من التجارة الذي تمحور معظمه في مدينة بيروت جعل هذه المدينة منطلقاً لعمليات تجارية ضخمة أتى روادها من كل المناطق ليتسوقوا مباشرة من بعض مستوردي البضائع فيها. وكانت البضائع، تمر في بعض الأحيان، بما لا يقل عن ثلاثة وسطاء قبل أن تصل إلى المرفأ. وهذا النوع من التجارة المزدوجة كان له الأثر الفعال في إغناء المدينة وازدهارها(٢٥).

وإلى جانب المناطق الآسيوية، كان لمصر حصة أساسية في البضائع المستوردة إلى الولايات السورية عبر مدينة بيروت. إلا أن هذه البضائع لم تكن مصرية المنشأ ما عدا المنتوجات القطنية والغذائية كالسكر والحبوب والأرز، وكانت تشمل أيضاً البضائع الآتية من الشرق الأقصى عبر ميناء بور سعيد، والبضائع الآتية من أوروبا عبر ميناء الإسكندرية(٢٦).

وقد سجلت الحركة التجارية في هذا المرفأ نمواً تصاعدياً خلال السنوات العشر الأولى من القرن العشرين، قبل أن تتعرض لنكسة بسبب الحرب الإيطالية ـ العثمانية عام ١٩١٢، إلا أنها ما لبثت أن عادت إلى ازدهارها حتى الحرب العالمية الأولى.

ورغم العجز في ميزان الولايات السورية التجاري، سجلت الحركة التجارية في مرفأ بيروت ربحاً ملحوظاً في عملية الاستيراد والتصدير. فالصادرات بلغت ٤٥ مليون فرنك في العام بينما لم تتعد الواردات ٤٢ مليوناً و٦٠٠ ألف فرنك. ونرى في هذا المجال أن الشرانق والحرير أخذا المرتبة الأولى وشكلا ثلث قيمة هذه الصادرات، أما المرتبة الثانية فكانت للقطن والصوف وزيت الزيتون. ولهذه الصادرات أيضاً أهمية أساسية في تصدير الانتاج الحيواني، حيث بلغ عدد رؤوس الماشية المصدرة ٦٢٠ ألف رأس تتعدى بقيمتها قيمة الانتاج الزراعي المصدر.

أما الواردات فكانت بمعظمها موادَّ أولية: مواد البناء، المعادن وخاصة المواد الاستهلاكية. فالقطن والصوف والحرير المدرجة في لائحة الصادرات بشكل مواد أولية، نجدها على لائحة الواردات بشكل مواد نسيجية مصنعة. ونرى أن خمس هذه الواردات تشغله الأقمشة المصنعة في إنكلترا وفرنسا والنمسا وألمانيا (ثمانية ملايين فرنك). وترد هذه الأقشمة في لائحة الواردات تحت أسماء مختلفة: حرير وقطن ومخامل... مما يدل على تنوع الاستهلاك في هذا المجال خلال تلك الفترة.

وثمة مواد متفرقة وردت تحت اسم بضائع من باريس دخلت إلى الأسواق البيروتية وقدرت بقيمة نصف مليون فرنك. وإلى جانب المنتوجات المصنعة في الخارج والتي خرجت بشكل مواد أولية، نجد بعض المنتوجات المدرجة في الوقت نفسه على لائحة الصادرات وعلى لائحة الواردات كالجلود والنبيذ والنحاس والزيوت...(٢٧).

إلا أن الملفت للنظر في لائحة الدول التي تعاملت في تلك الحقبة مع مرفأ بيروت هو أنها كانت تنتمي جميعها إلى العالم الأوروبي في حين أن القليل منها كان في لائحة الدول التي تتلقى الصادرات من مدينة بيروت كدول الحوض الشرقي من البحر المتوسط كاليونان وتركيا ومصر وقبرص. وتجدر الإشارة إلى أن إنكلترا كانت ترسل وحدها ثلث البضائع المصدرة إلى المنطقة. أما من حيث الصادرات فكانت فرنسا تشغل المركز الأول في استيراد المواد الأولية الأساسية المنتجة محلياً، والحرير منها بوجه خاص.

ونرى بالمقابل أن بقية المرافىء في ولاية بيروت (عكا، صيدا، طرابلس واللاذقية)، كانت على علاقة أفضل مع مرافىء آسيا الصغرى ومصر من علاقة بيروت بتلك المرافىء(٢٨).

وازدهار التجارة في بيروت كان مرتبطاً بشكل أساسي بتطور التعليم فيها. فمع زيادة حجم المبادلات التجارية ازداد عدد المدارس في المدينة بشكل ملحوظ، فبلغ عددها في أواخر القرن التاسع عشر ٦١٢ مدرسة، منها ٢٤ للتعليم العالي، و٢٠ مدرسة ثانوية و٥٦٥ مدرسة ابتدائية تضم ٢٣ ألفاً و٢٥٧ تلميذاً بينهم ١٦ ألفاً و٦٥ طالباً و٦٨٩٢ طالبة. ومعظم هذه المدارس (ثلاثمائة وسبعون) كان تابعاً لإدارة المعارف أي للتعليم الرسمي، بينما تتبع حوالى مئتي مدرسة الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية.

كان لمدارس الإرساليات الأثر الفعال في تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بيروت. فعلى الرغم من تفوق عدد المدارس التابعة لإدارة المعارف، نرى أن معظم طلاب المدينة كانوا يرتادون مدارس الإرساليات. فقد كان في مدارس المعارف ٧٠٢٠ طالباً مقابل ١١٥٠٠ طالب تقريباً في مدارس الإرساليات. وإذا قابلنا عدد المدارس والطلاب في مجمل

مدن الولاية، نرى أن مدارس الإرساليات، ما عدا بعض المؤسسات التي توزعت على طرابلس وصيدا، تمركزت بأكثريتها في مدينة بيروت[٢٩].

بلغ عدد سكان بيروت، مركز الولاية، في أواخر القرن التاسع عشر حوالى ١٢٠ ألف نسمة وأخذ يزداد بشكل تلقائي بسبب ازدهار أحوال المدينة. فبعد أن كانت محصورة داخل الأسوار توسعت وظهرت خارجها المنازل الفخمة المحاطة بالجنائن. وقدر عدد المباني الجديدة كل سنة في مدينة بيروت بمعدل مئتي مبنى. وبعد توسع المدينة خارج أسوارها، ازدهرت حركة التجارة في أسواقها الداخلية القديمة، وزاد فيها عدد الفنادق والصناعات المحلية، لا سيما بعد أن وصلت إليها مياه الشفة سنة ١٨٧٦ ووزعت على بيوتها سنة ١٨٨٢، وتمت إنارتها بواسطة الكاز سنة ١٨٨٨. وقد قسمت حسب تنظيم بلديتها إلى ثلاثين حياً لم يكن فيها سوى طريقين أساسيين فقررت السلطات العثمانية إنشاء طرق جديدة[٣٠].

كان لحركة الازدهار والنمو آثار متفاوتة على بقية المدن الساحلية. فقد كان للمدن التابعة لولاية بيروت تجارتها الخاصة وكان بعضها مركزاً لولايات هامة قبل أن تلحق بولاية بيروت. وكانت هذه المدن المنطلق الأساسي للتجارة الخارجية التي تمر عبر مرافئها. إلا أن تحولات القرن التاسع عشر بدلت هذه المدن من عواصم سياسية واقتصادية إلى مراكز ثانوية، من دون أن تنزع عنها كلياً الصفة الرسمية. وبقيت هذه المدن الساحلية منفذاً أساسياً للمناطق المجاورة لها واستمرت مركزاً لإيالة أو لقضاء ولكنه تابع لولاية دمشق أو لولاية بيروت.

ب ـ مدينة صيدا

بقيت مدينة صيدا على الرغم من إلحاقها بدمشق ثم ببيروت، تشكل قضاء من المرتبة الأولى يضم مدينة صيدا نفسها وضواحيها والمناطق المجاورة لها. وعندما أُلحقت صيدا فيما بعد بولاية بيروت، كان قضاؤها يضم ١٢٨ قرية تمتد على مساحة ٣٥٥ كلم². وفي عام ١٨٩٣ أُجري تعديل على حدودها وأضيفت إليها نواحي الشقيف والشومر وجباع فبلغت قرى القضاء عندئذ ١٤٩ قرية[٣١].

بلغ عدد سكان قضاء صيدا ٥٤٣٨٤ نسمة منهم ١٢ ألفاً يعيشون في المدينة. وبقيت صيدا تلعب دوراً تجارياً مهماً فكان مرفأها في أواخر القرن التاسع عشر يستقبل ٣٥ سفينة تجارية و٨٥٦ مركباً شراعياً حمولتها الإجمالية ٤٣٩٨٧ برميلاً. وتتمحور صادرات صيدا حول إنتاجها الزراعي من الحبوب، فهي تصدر الشعير (٣١٣٠ طناً) والقمح (٦١٦٠ طناً) والترمس (٥٢٤ طناً). كما تصدِّر الحمضيات من بساتينها إلى أوديسا في روسيا وإلى اسطنبول

والجزر الأيونية، وشرانق الحرير إلى فرنسا، والزيت إلى مصر، والفاكهة إلى كل من مصر واسطنبول. كما أن للقضاء إيراداً مهماً من تربية الماشية التي تبلغ ٦٢٧٥٠ رأساً يدفع عليها ضريبة سنوية تبلغ ٢١١ قرش.

أما استيراد المدينة فمعظمه يمر بمرفأ بيروت ما عدا الجلود والبلح والأرز المستوردة من مصر[٣٢].

عرفت صيدا شيئاً من الازدهار ظهر جلياً في عمران القسم الشمالي الشرقي من المدينة، فالبيوت المبنية على الطراز البيروتي تحتوي على طبقتين، سقوفها من القرميد الأحمر وتحيط بها الجنائن. أما واجهات هذه البيوت ونوافذها من جهة الطريق فمغطاة بأقفاص خشبية مزخرفة في بعض الأحيان وهي شعريات تحجب أنظار المارة عن الداخل. وتحيط بالمدينة بساتين جميلة من الحمضيات يتراوح عددها ما بين ٣٠٠ و٣٥٠ بستاناً. وفي هذه المنطقة من المدينة نزل كبير ومخازن حديثة واسعة. وهذا الجزء من المدينة يتعارض مع الجزء الجنوبي، والجزء الغربي القديم الذي يحوي الأحياء والمنازل التقليدية. فالدور ذات الطبقة الواحدة تتوزع فوق القبب التي تغطي الأسواق والطرقات الضيقة. إلا أن هذه البيوت المحكمة البناء كانت ذات داخل مظلم وجدران سوداء بسبب الدخان[٣٣].

ومما ساعد على استمرار الحياة الاقتصادية المزدهرة في صيدا هو انتشار المدارس في المدينة وأنحاء القضاء. فهنالك ما لا يقل عن ١٢٦ مدرسة، خمس منها فقط ثانوية. وتضم هذه المدارس ٢١٤٠ تلميذاً وتلميذة، وهي على نوعين: مدارس المعارف العثمانية التي تشرف عليها وزارة المعارف، وتعلم بالإضافة إلى التركية اللغة العربية وتتبع البرامج المقررة في اسطنبول. أما مدارس الإرساليات فتعلم بشكل أساسي لغة الدولة التي تنتمي إليها. فالبروتستانت يعلمون اللغة الإنكليزية، وراهبات مار يوسف الظهور والرهبان اليسوعيون اللغة الفرنسية، وآباء الأرض المقدسة اللغة الإيطالية. وفي مدارس البنات تتعلم الفتيات الأشغال اليدوية وبعض الأعمال المنزلية[٣٤]. وكانت المدارس في صيدا مقصداً للرسميين والولاة الذين كانوا يقومون بزيارات تفقدية للقضاء. فزار والي دمشق في صيف ١٨٧٥ المدينة مع متصرف بيروت للإشراف على ضريبة الاعشار. كما زار المدينة في السنة نفسها متصرف جبل لبنان رستم باشا.

وفي عام ١٩٠١ أشرف والي بيروت بنفسه على الطريق المرصوفة التي كان يجري إنشاؤها بين صيدا وبيروت. كما زار المدينة سنة ١٩٠٩ والي بيروت الذي قدم إليها عبر البحر[٣٥].

جـ - مدينة صور

أما صور فلم تحظ بالنمو نفسه الذي عرفته صيدا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان قضاء صور يضم ثلاث نواح هي: قانا ومعركة وتبنين و١٣٣ قرية تمتد على ٥٠٠ كلم^2 منها ١٦٥ كلم^2 صالحة للزراعة. وبلغ عدد سكان المدينة حوالى ٦ آلاف نسمة في حين بلغ عدد سكان القضاء ٤٢١٤٠ نسمة[٣٦].

وكانت صور عبارة عن مدينة صغيرة متواضعة، تمتد أسواقها على خط واحد وتحتوي على ٤٠ أو ٥٠ حانوتاً مبنية على الطراز القديم، جميع طرقاتها ضيقة وترابية. أما الزراعة في قضائها فكانت محدودة ما عدا أشجار النخيل الذي تكاثر حول المدينة، وقد تراجعت صور كمرفأ بحري، كما تراجع دورها التجاري بشكل ملحوظ، فانحصرت تجارتها بتصدير الحبوب التي ترد إليها من حوران، وبالقليل من القطن والتبغ والأثمار التي بلغت قيمتها حوالى ٨٣٥٦٢٨ غرشاً في السنة.

أما تربية الماشية في هذا القضاء فكانت أكثر ازدهاراً مما هي عليه في قضاء صيدا، إذ بلغ عدد رؤوس الماشية فيها ١٠٢٣٧٤ رأساً تدفع ضريبة سنوية تقدر بحوالى ٣٢٦٣٠٠ غرش.

وقد فقدت صور الموقع الهام الذي شغلته خلال تاريخها القديم والوسيط نتيجة تعرضها للزلازل سنة ١٢٠٢، ثم لزلزال أصابها عام ١٨٣٧ هدم بنيانها وأثّر على نموها. وفي القرن التاسع عشر، عاشت المدينة أزمة اجتماعية أدت إلى مزيد من الفقر والبؤس بين أبنائها تبلورت في مشكلتين أساسيتين. المشكلة الأولى هي مسألة الزعامة في المدينة. فالفئة الثرية من السكان توصلت إلى شيء من النفوذ ولم تتورع عن التزوير والفساد للحصول على المزيد من النفوذ والإثراء؛ وأفراد هذه الطبقة على خلاف مستمر فيما بينهم لا يتفقون إلا للإبقاء على قيمة التزام الاعشار على ما هي عليه من سنة إلى أخرى.

أما المشكلة الثانية فهي قضية الهجرة، حيث ترك المدينة آلاف السكان إلى بلدان القارة الأميركية مخلفين وراءهم عائلاتهم من دون معيل. ولم يتمكنوا طوال سنين الهجرة من إرسال المساعدات المالية إليهم، سوى القليل منها؛ مما كان له أثر واضح في تناقص عدد السكان في المدينة وتدني وضعهم الاجتماعي.

في صور مدارس عديدة، منها ست مدارس ابتدائية وواحدة ثانوية تضم ٦٨٥ تلميذاً يتوزعون على مدرستين للمعارف وخمس مدارس للطوائف المسيحية والإرساليات[٣٧].

د - مدينة طرابلس

أما مدينة طرابلس فكان حظها من ازدهار التجارة الأوروبية في الشرق، ومن تطور وسائل النقل البحري، أوفر بكثير من حظ كل من صيدا وصور، وأقل من الازدهار الذي عرفته مدينة بيروت خلال هذه الفترة. وعلى الرغم من ذلك، فقدت طرابلس، هي أيضاً، موقعها القديم كمركز للولاية عندما أُلحقت بدمشق ثم ببيروت. ورغم أهلية مينائها لاستقبال السفن بشكل طبيعي إلا أنه بقي موجهاً أكثر نحو التجارة المحلية والإقليمية ولم يحظ بالتوسيع والتجهيز اللذين كانا من نصيب مرفأ بيروت. ولم تكن طرابلس مجرد قضاء ملحق بولاية بيروت بل اعتبرت سنجقاً قُسم إدارياً إلى أربعة أقضية: طرابلس، صافيتا، عكار وحصن الأكراد وإلى ست نواح: طرابلس، الميناء، المنية، طرطوس، أرواد وحزور. وفي هذا السنجق ٥٦٧ مدينة وقرية تتوزع على ٥٩٦٩ كلم^2.

بلغ عدد سكان السنجق ١٤٠٣٣١ نسمة منهم ٣٠١١٠ أشخاص يعيشون في العاصمة طرابلس التي هي مركز إقامة المتصرف (الوالي) والمدير، ومركز المحاكم المدنية البدائية والمحاكم الشرعية الدينية. كما أنها مركز لأهم الدوائر العثمانية الرسمية كفرقة الدرك (٣٠٠ نفر)، ومكاتب البريد والتلغراف وإدارة التبغ والتنباك ودوائر الصندوق الدولي للدين العام[٣٨].

ورغم عراقة المدينة في المجالين التجاري والسياسي كمركز للولاية، فقد ظل الطابع الزراعي طاغياً عليها، فبساتين الليمون التي تحيط بها تؤمن لها مبلغ مئة ألف ليرة تركية في السنة، كما توفر كروم الزيتون العمل لإحدى عشرة مصبنة في المدينة تنتج سنوياً حوالى ٤٠ ألف قنطار من الصابون يُصدر ربعه إلى مصر واليونان وتركيا ويستهلك الباقي في ولايتي سوريا وبيروت ومتصرفيتي جبل لبنان والقدس. وإلى جانب الانتاج الأساسي من الحرير والحمضيات والزيتون، ينتج اللواء كمية كبيرة من الحبوب: الحنطة، الشعير، الذرة الصفراء والبيضاء، وأنواع القرنيات، والتبغ، والبطاطا وأنواع الفاكهة والخضار. كما أن تربية المواشي كانت تشكل مورداً أساسياً فيه، فهنالك حوالى ١٨٧٥٣٧ رأساً تعطي ضريبة سنوية تبلغ ٦٢٢٩٥٥ غرشاً[٣٩].

وأهمية طرابلس أنها متصلة بالمدن الساحلية الكبرى الممتدة من بيروت إلى اللاذقية فالإسكندرون وبالطريق الداخلية المؤدية إلى حمص وحماه. وتؤمن هذه الطريق المعبدة انتقال العربات بين حمص وطرابلس مقابل ثلاث مجيديات للراكب الواحد. وتنقل البضائع بين ولاية بيروت والولايات السورية الأخرى. وقد شجع مدحت باشا خلال زيارته طرابلس

الأغنياء فيها على تأسيس شركة مساهمة لإنشاء خط ترامواي يصل البلدة بالأسكلة وأصدر الفرمان اللازم لها. وكان لهذا الوالي الفضل في إنشاء طريق معبدة عريضة بين طرابلس والميناء والطريق بين حمص وطرابلس التي سبق الحديث عنها[٤٠].

وعمل مدحت باشا، على تحسين مرافق المدينة، فاهتم بطرقاتها الداخلية وبجنائنها وأحاط رابية التل العليا بجدار حجري وأنشأ فيها المقاهي[٤١]. وازدادت أوضاع المدينة تحسناً بعد إنشاء السكة الحديدية التي تربطها بمدينة حمص عام ١٩٠٦، فتحول إليها قسم كبير من التجارة عبر الخط الحديدي الذي يربطها بالداخل السوري[٤٢].

ومما زاد من أهمية طرابلس مرفأها الذي جعل منها منفذاً لمنتوجات المناطق التابعة لها، وحتى البعيدة قليلاً عنها والملحقة بولاية أخرى، بحيث أصبحت المرفأ الطبيعي لمناطق عكار والضنية وجبال العلويين ولتصدير البضائع المصنعة والمنتوجات الزراعية والحيوانية من مدينتي حمص وحماه والمناطق التابعة لهما. ويستقبل ميناء طرابلس في السنة ١٥٠٨ مراكب شراعية معظمها عثماني (١٤٨١)، و٣٥٩ سفينة بخارية معظمها مصري (١٠٦) و٧٦ سفينة بريطانية و٤٦ سفينة روسية. وبلغت الحمولة الإجمالية لهذه البواخر حوالى ٤٢٩٧٢٣ طناً في السنة.

وتجارة مدينة طرابلس رابحة إذ تفوق قيمة صادراتها ١٨ مليوناً و٥٩٨٨٠٧ فرنكات في السنة، قيمة الواردات ١١ مليوناً و٩٩٩٠١٩ فرنكاً، بحيث يبلغ فائض الميزان التجاري لهذا المرفأ حوالى ستة ملايين و٥٩٩٧٨٨ فرنكاً في السنة.

أما الصادرات الأساسية فهي المنتوجات الزراعية وخاصة الحمضيات والحبوب والانتاج الحيواني والمنتوجات الصناعية وخاصة الصابون والنسيج والحرير الذي يصدر إلى فرنسا، والأقمشة التقليدية المصنوعة في حمص وحماه، والتي تصدر إلى مصر وأزمير واسطنبول، والصوف الذي يصدر إلى النمسا وفرنسا وإنكلترا. أما الواردات فمعظمها من المواد الأولية المعدة للبناء أو التصنيع وبعض البضائع الاستهلاكية الداخلة حديثاً إلى الأسواق الشرقية.

وفي لائحة المواد المستوردة إلى مرفأ طرابلس والمصدرة منه، في أواخر القرن التاسع عشر، نجد بعض المواد الخام الأجنبية التي تصنع محلياً ثم تصدر نذكر منها خيوط القطن المستوردة بكميات كبيرة من أسواق إنكلترا، والحرير المستورد من الصين ليصنع في حمص وحماه ويصدر عن طريق مرفأ طرابلس إلى المناطق المجاورة. كما أن بزر دود القز كان يستورد من فرنسا لإنتاج الحرير الذي كان يرسل حصراً إلى فرنسا، لتصدره بدورها إلى النمسا واليونان وقبرص... وهذه الأمثلة تعطي فكرة عن تجارة الوسيط التي كانت تقوم بها هذه المرافىء والتي جعلتها تزدهر لتصبح مركزاً للعلم والثقافة. فقد بلغ عدد المدارس في هذا اللواء

٥٨٩ مدرسة منها فقط ثماني مدارس ثانوية. ومعظم هذه المدارس تابع للمعارف و١٨ مدرسة فقط تابعة للإرساليات أو الطوائف المسيحية واليهودية[٤٣].

٢ - الأوضاع الاجتماعية

أ - الوعي العلمي وتحول الذهنيات

مما لا شك فيه أن تطور التجارة في المدن الساحلية وازدهار الأوضاع الاقتصادية وتمركز مدارس الإرساليات في المدن الكبيرة لم يقتصر تأثيرها فقط على النواحي المادية والاقتصادية وإنما تعداها إلى قيام نهضة علمية في البلاد شاركت فيها مؤسسات دينية لاتينية. فإلى جانب المؤسسات التعليمية الكاثوليكية كان للمدارس والإرساليات البروتستانتية أثر فعال في إحياء الحياة الثقافية والتربوية. فالمدارس التي أقيمت قبل هذه الفترة، شهدت تطوراً وتكاثر عدد طلابها وتوسعت أبنيتها. والإرساليات لم تأخذ على عاتقها وحدها دعم المجال العلمي، فالمدارس العثمانية التابعة لمديرية المعارف ومدارس الطوائف المحلية، كان لها أيضاً الدور الفعال في فتح مجالات العلم أمام أكبر عدد من الطلاب الذين انفتحت أمامهم مجالات التخصص. فبالإضافة إلى التعليم الثانوي أصبحت مدينة بيروت مركزاً للتعليم العالي، ففي سنة ١٨٦٦ أنشأ المرسلون البروتستانت الكلية الإنجيلية السورية التي أصبحت فيما بعد الجامعة الأميركية[٤٤]، وأنشأ المرسلون اليسوعيون سنة ١٨٧٥ جامعة القديس يوسف.

وكانت هذه المدارس والجامعات توفر التعليم بلغات البلاد التي تنتمي إليها. فالمدارس الألمانية كانت تعلم اللغة الألمانية، وإرساليات اللاتين تشدد على اللغة الفرنسية، في حين أن الإرساليات البروتستانتية كانت تدرِّس باللغة الإنكليزية.

وقد ساهمت مدارس الإرساليات هذه في دعم حركة النهضة الثقافية العربية، إذ حاولت التأثير على الأجيال الصاعدة بواسطة التعليم وشددت عليه في كل مجالاته الليبرالية والعلمية والمهنية والتقنية. وقد أسست إرساليات أخرى عدداً من المدارس والمعاهد الألمانية والإيطالية في بيروت وصيدا وطرابلس وغيرها في خارج حدود الجبل.

هذه المؤسسات الحديثة التي أسستها الإرساليات في الشرق وفي بيروت خاصة، أيقظت روح المنافسة لدى الطوائف المحلية. فأخذ علماء الدين المسلمون ورؤساء الطوائف المسيحية يعملون على إنشاء المدارس الحديثة في مختلف المناطق سواء بدوافع خيرية من جهة أو بدوافع ثقافية ووطنية من جهة أخرى[٤٥].

وقد وعت الدولة العثمانية أيضاً أهمية التعليم، فأدخلته مرحلة التنظيمات وإصدار القوانين الحديثة في مجال الحداثة والتطور. وبعد صدور قانون المعارف وتخصيص جزء من الضرائب

الرسمية (الأعشار والأميرية) للتعليم، لاقت الأفكار الحديثة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ترحيباً لدى عدد من المثقفين. وكان للجهد الذي بذله مدحت باشا في هذا الشأن الأثر الكبير في مجال الانفتاح والتعليم. فخلال العشرين شهراً التي عمل فيها والياً على سوريا قاد حركة «التمدن والإصلاح» متعاوناً مع نخبة من أصحاب الثروات والثقافة. فأسسوا الجمعيات الخيرية التي موَّلها أعيان المدن. وأنشأت هذه الجمعيات بدورها المدارس الابتدائية من تبرعات الأهالي وإيرادات الأوقاف، فحلَّت مكان المدارس الدينية التي اقتصر فيها التعليم على قراءة القرآن وتعليم الكتابة ومبادىء الحساب والدين والمختصرات اللغوية والفقهية التي عُرفت في العصور الماضية بمدارس الكتاتيب والتي كان لها الفضل في المحافظة على استمرارية العلم خلال فترات طويلة من عصور الانحطاط والجهل. وفي هذا المجال شجع مدحت باشا على تأسيس جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية التي عنيت بشكل خاص بالتعليم، وبذل الوالي أيضاً جهده في تحقيق متطلبات الإصلاح والعمران والتحديث حتى بعد القضاء عليه من قبل السلطات العثمانية عام ١٨٨٣، فتكاثرت المدارس وتطورت العلوم فيها وتزايد عدد طلابها وأصبحت اللغة العربية لغة التعليم الأساسية في البلاد.

وشق هؤلاء الطلاب طريقهم إلى الوظائف الرسمية والمناصب الإدارية وتشكلت منهم فئة من الكتاب والشعراء والأدباء ساهمت في إطلاق النهضة الأدبية والسياسية التي عرفتها الولايات العربية في ظل انحطاط الدولة العثمانية وتقهقرها، وقامت تلك الفئة بدور هام في تطور الطباعة والصحافة والنشر وتقدم المعارف العلمية والأدبية. وازدهرت اللغة العربية في هذا المجال وكثر الانتاج الأدبي والعلمي فيها كوسيلة للتعبير عن الفكر المتطور ومركز انطلاق للثقافة العربية الحديثة.

ومع تطور الصحافة والطباعة والنشر، أصبحت الثقافة والعلوم بمتناول عامة الناس، وبذلك لم يعد العلم حكراً على فئات الأثرياء ومحصوراً في خزائن عائلات معينة.

وبالإضافة إلى الفضل الذي كان لهذه المؤسسات في دعم العلم وإدخال الأفكار الحديثة، سجلت مدارس الإرساليات، في نوعية تعليمها، تغييرات أساسية في بنية البلاد الأساسية. فالقيم الغربية والتعاليم الحديثة أحدثتا تغييراً ملحوظاً في المفاهيم وفي ذهنيات الفئات الاجتماعية التي تلقت دروسها في هذه المدارس. وللتأثير الغربي أسباب أخرى مستقلة عن التربية والتعليم تعود إلى الأوضاع السياسية التي سادت السلطنة العثمانية خلال فترة التنظيمات التي تكثفت فيها الاتصالات بالغرب. فقد تمثلت بهذا التيار الإصلاحي نزعة الاقتباس من الغرب، وكان لذلك تأثير عميق على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ظهر خاصة في المدن الساحلية التي بسبب تجارتها وازدهارها وانفتاحها الثقافي والتربوي كانت

علاقتها مع الغرب أكثر انتظاماً وزخماً. فإلى جانب التقلبات الاقتصادية وزيادة استهلاك المصنوعات الأوروبية والكماليات وتضاؤل أهمية الحِرَف والصناعات المحلية، نرى أن تأثير الغرب الأساسي كان في التغيير الجذري لبنية الشرق الاجتماعية. فقد تطور شكل الأسرة من النظام الأبوي التقليدي إلى نظام الأسرة الصغيرة. ونتيجة لتطور النزعة الفردية أخذت الأسرة الأبوية تتجه تدريجياً نحو التفكك وانحلال الروابط بين أفرادها مما أدى إلى زعزعة الصلات العائلية وانقسام ولاءاتها. وأخذت بعض مفاهيم الأخلاق والعادات تتقلب بسبب دخول الأفكار الغربية الحديثة التي قامت على أساس حرية الفرد واحترام حقوق الآخرين[٤٦].

وبالنهاية نرى أن هذا الاختلاف في أنماط التعليم أوجد توجيهات مختلفة في مجال التوظيف الاجتماعي والمهني والأيديولوجي. فالتعليم الفرنسي أمّن أجهزة إدارة جبل لبنان وإدارة لبنان الكبير لاحقاً، وهيّأ فئة من المشرِّعين والمهندسين من النخبة الاجتماعية المحلية التي اعتمد عليها الانتداب في حكمه لاحقاً. أما التعليم الإنكليزي الأميركي فقد أهّل مثقفين متحمسين لاتباع النموذج الغربي السياسي، والتعليم الرسمي العثماني الشعبي أمّن استمرار ثقافة إسلامية عربية حافظت على التراث التقليدي[٤٧].

ب - نمو الطبقة البورجوازية ونشأة الجمعيات

هذا الانهيار في البنى الاجتماعية التقليدية الناتج عن الازدهار في المجالات التجارية والتربوية، أدى إلى نشوء طبقة وسطى حديثة العهد تولت عملية الاستيراد والتصدير في المدن الساحلية. هذه الفئة كانت سابقاً من التجار المحليين الذين تعوَّدوا التعامل مع الغرب في تأمين الخدمات ولعبوا دور الوسيط بشكل بسيط.

هذه الفئة الاجتماعية الجديدة في الشرق المدعوة بورجوازية لم تخلق من العدم. فمنذ القرن الثامن عشر نشأت فئة من سكان المدن عملت في مجالات التجارة والصيرفة وجباية الضرائب. وقام أفراد هذه الفئة بدور هام في المجال السياسي كملتزمين للضرائب وكمستشارين وكتّاب للولاة العثمانيين في المدن وللأمراء في الجبل. نذكر من هؤلاء بشارة الدهان، أبو يونس نقولا الجبيلي، إبراهيم العودة وجرجي عائدي. ومع تدهور طبقة المقاطعجيين والأعيان التقليديين أخذ أبناء هذه الطبقة يلتزمون الضرائب في المناطق معتمدين على رصيدهم المالي في التجارة، كضمانة للحكام في توفير أموال الخزينة، وكانوا إلى جانب عملهم في التجارة والاقتصاد يقرضون الأمراء والمشايخ في أثناء ضائقاتهم المالية. وتابعوا عملهم في المجال السياسي واشتهروا كمدبرين في خدمة الأمراء والحكام كآل مشاقة الذين

كانوا في خدمة أمراء آل شهاب في الشوف ووادي التيم وبطرس كرامي مع الأمير بشير الثاني. وعرف أيضاً آل الدحداح وآل مدور وأصفر وطوبيا في مجالات التجارة والعمل المصرفي.

ومع تمركز معامل الحرير الفرنسية في الجبل وتطور تجارة هذه المادة مع مدينة ليون الفرنسية، أصبحت الشركات التجارية المستوردة توفر بزر دود القز للفلاحين الذين يعملون في زراعة التوت وتربية القز وتجمع بواسطة هؤلاء التجار الغلال من شرانق وحرير في آخر الموسم لتصدرها إلى المعامل في فرنسا. وبانتظار بلوغ الموسم كان التجار المحليون يمدون الفلاحين ببعض القروض المالية ضامنين بذلك شراء المواسم المقبلة بأسعار تناسبهم. ولم ينحصر عمل هؤلاء التجار في الاستيراد والتصدير والوساطة بل تمكنوا أيضاً من تأسيس معامل حل الحرير، الكرخانات، في المناطق اللبنانية عامة وفي الجبل خاصة. إلا أن المدن الساحلية وبيروت خاصة حيث اقامة هذه العائلات[٤٨]، كانت أماكن تجميع وتصدير كل الانتاج المحلي.

لم ينحصر عمل هذه الطبقة وتأثيرها في المجال الاقتصادي فقط، بل تعداه إلى المجالين الثقافي والسياسي. فقد شهدت هذه الفترة تأسيس جمعيات ثقافية وأدبية وسياسية مختلفة، دخل في صفوفها ومجالسها أدباء ووجهاء عائلات مدنية ينتمون إلى الفئات الاجتماعية التي استفادت من الواقع الاقتصادي الجديد. وكان وراء هذا الواقع الاقتصادي بعض العائلات التي عملت في حركة التبادل الواسعة مع الغرب على مستوى استيراد السلع واقتباس الأفكار[٤٩].

ويمكن تصنيف هذه الجمعيات حسب نشاطاتها وانتماءاتها وأهدافها. فهناك الجمعيات العلمية، والجمعيات العلمية ذات الطابع المهني أو الاختصاصي، والجمعيات الطائفية الدينية، والجمعيات الخيرية العلمانية، والجمعيات الخيرية الدينية[٥٠]. هذه الفئات الخمس من الجمعيات كانت تعمل على نشر العلم والثقافة وعلى تحسين أوضاع الفئات الشعبية، وإدخال مبادىء المدنية الحديثة والتغيير مما أدى إلى تطور الأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في البلاد. وانطلق معظم هذه الجمعيات في ثلاث مراحل أساسية: الأولى مع انطلاق حركة الإصلاح وإصدار الخط همايون (١٨٥٦) وتأسيس مدارس الإرساليات في المنطقة. أما الدفعة الثانية فكانت مع وصول مدحت باشا والياً على سوريا (١٨٨٠) وتشجيعه الهيئات والأعيان على تأسيس الجمعيات وإنماء المجتمع. أما الدفعة الثالثة فكانت بعد الانقلاب الذي جرى عام ١٩٠٨ وإعادة العمل بالدستور.

إلا أن هذا النشاط لم ينحصر بالمجالات الثقافية والأدبية والتعليمية فحسب بل تعداها إلى

المجال السياسي. فالنشاط الأدبي جعل المثقفين يفكرون بالوضع السيىء الذي يعيشه سكان المناطق العربية من جراء الاستبداد الحميدي فكان لهذه النهضة الأدبية الأثر الفعال في إحياء التراث العربي وانطلاق الجمعيات السياسية[٥١].

وكان العديد من هذه الجمعيات مختلطاً على الصعيد الطائفي وأساساً لانطلاق أفكار معادية للوجود العثماني في الشرق. فالمحافل الماسونية التي تأسست منذ عام ١٨٦٩ كانت الإطار الأساسي لتبادل هذه الأفكار ونشرها. فقد اهتمت هذه المحافل بالمشاكل الاجتماعية وعملت على أساس الإخاء والمساواة بين البشر، وكانت المرجع الفكري في العمل السياسي المناهض للسيطرة التركية. وظهر ذلك في كتابات «جمعية بيروت السرية» ونشاطاتها بين ١٨٧٦ و١٨٨٢، وقد اضطر أعضاؤها للهجرة إلى مصر عام ١٨٨٥ نتيجة الملاحقات، حيث أسسوا جريدتي المقطم والمقتطف (فارس نمر، شاهين مكاريوس، يعقوب صروف...) عاملين على نشر أفكارهم ودعم الاتجاه الليبرالي[٥٢]. ويبدو أن أعضاء الجمعية اتصلوا بوجهاء المسلمين في إطار المحافل الماسونية، ويعتبر العديد من أهل السياسة أن الجمعية الخيرية الإسلامية (المقاصد) التي تأسست عام ١٨٧٨ كانت المسؤولة عن ظهور المناشير الثورية المعادية للأتراك في صيدا وبيروت وطرابلس ودمشق.

ومن هذه الجمعيات ما كان علنياً يدعو إلى اتحاد الأتراك والعرب ضمن كيان سياسي يضمن لهم جميعاً حقهم في الحرية والمساواة. وأهم هذه الجمعيات «المنتدى الأدبي» و«حزب اللامركزية الإدارية العثماني». أما الجمعيات السرية فكانت أكثر تشدداً وتدعو إلى تدعيم دور العرب بل إلى استقلالهم كلياً عن السيطرة العثمانية أو عن أية سيطرة أجنبية أخرى. ومن أهم هذه الجمعيات: «القحطانية» و«الجمعية العربية الفتاة»[٥٣].

والجدير بالذكر أن هذه الجمعيات السياسية سجلت تحركات أساسية في مجال معارضة العثمانيين وكانت بيروت مركز انطلاقتها. فالمحاولة الأولى كانت عام ١٨٧٧ على يد أحمد الصلح الذي أجرى اتصالات سرية مع عدد من وجهاء المدن لوضع الخطط اللازمة لتجنب سيطرة الدول الأجنبية على البلاد العربية والسعي لتحقيق استقلال بلاد الشام، مع الاعتراف بالخلافة العثمانية على المسلمين.

أما المحاولة الثانية فكانت حركة الإصلاح التي نشأت في بيروت عام ١٩١٣ وقامت عليها هيئة مؤلفة من ٨٦ عضواً من جميع الطوائف دُعيت بلجنة الإصلاح، وكان هدفها السياسي أن تنال الولايات العربية الحكم الذاتي. واعترفت هذه اللجنة، التي تعاونت مع حزب اللامركزية في القاهرة، بالسيادة التركية واستمرار سيطرتها على الشؤون الخارجية والدفاع والمواصلات العامة والاقتصاد الوطني في حين تكون المصالح المحلية وإدارة الولايات

وإيراداتها تابعة لحكم كل ولاية. ومن أهم الإصلاحات التي طالبت بها هذه اللجنة: الاعتراف باللغة العربية واعتمادها في البرلمان العثماني والتخلي عن تجنيد الرجال العرب للخدمة العسكرية في زمن السلم خارج ولاياتهم.

ورضخت الإدارة الحكومية في ولاية بيروت لجزء من هذه المطالب، ونشر الوالي نظاماً جديداً يمنح مزيداً من السلطات للهيئات التمثيلية في الولايات(٥٤).

ثانياً: المناطق الريفية الداخلية

لم تستفد المناطق التابعة لولاية دمشق: بعلبك، راشيا، حاصبيا والبقاع أو تلك التابعة لولاية بيروت: مرجعيون، عكار، الضنية والمناطق الداخلية لمدينتي صيدا وصور من الازدهار الذي لحق بالمناطق الساحلية والمرافىء كافة. فالمناطق الداخلية بقيت على النمط الزراعي التقليدي رغم نمو نسبي في الانتاج الزراعي خلال هذه الفترة وظهور زراعات استثمارية جديدة في بعض المناطق. كما أن الصناعات التقليدية في الأرياف سجلت نمواً ملحوظاً إلى جانب المهن التي عانت بعض الركود في المدن نتيجة منافسة البضائع الأجنبية لها. وهذا النمو الجزئي في المجالين الزراعي والصناعي ساعد على استمرار حركة التجارة في الأسواق الداخلية التي لعبت دور المحطات بين المناطق والمرافىء الساحلية. فعلى الصعيد الاقتصادي ارتبطت المناطق الريفية، من حيث تأمين معيشتها، بالمدن الساحلية. أما على الصعيد الاجتماعي فقد تراجعت طبقة الإقطاعيين الذين استبدوا لعدة قرون بأحوال الأرياف وحلت مكانهم طبقة واسعة من الموظفين الرسميين تعمل على تصريف أعمال الأهالي. إلا أن ذلك التغيير الذي كان لا يزال في بدايته لم يؤدِ إلى تحسين ملموس في أوضاع الأرياف الاجتماعية فاستمرت حالة الفقر والجهل في المناطق النائية.

١ - الزراعة التقليدية ونمو بعض الزراعات الاستثمارية

في النصف الثاني من القرن التاسع عشر سجلت الزراعة في هذه المناطق تطوراً ملحوظاً نسبة إلى الحالة الرديئة التي كانت عليها سابقاً. فبسبب هجمات البدو المتتالية على القرى والمناطق الريفية، وهجرة أهاليها، وإهمال الزراعة الناتج عن ذلك، ضعفت قوة التربة وقلت الأحراج وكثرت المستنقعات والبحيرات وتبدلت مجاري بعض الأنهر(٥٥). هذا التطور في بادىء الأمر أتى نتيجة بعض الخطوات الصادرة عن السلطات الرسمية العثمانية. وقد ساهم إنشاء المحاكم النظامية عام ١٨٧١ بشكل فعال في الحد من غارات البدو وتوطيد الأمن في المناطق النائية. وكانت الدولة العثمانية قد سبق لها أن اتخذت عام ١٨٦١ عدة خطوات لتشجيع زراعات متعددة كزراعة القطن، وكافأت المجدّين في إنتاجه ورفعت ضريبة الرسوم الجمركية عن المعدات الحديثة المستوردة والعائدة لهذه الزراعة. كما رفعت ضريبة الاعشار

عن أغراس الزيتون لمدة ثلاث سنوات اعتباراً من بدء الانتاج. واتخذت الخطوة نفسها بالنسبة إلى أغراس التوت. وأمرت مديري الزراعة بأن يرغّبوا الأهالي بزراعة القطن والأرز والنيلة إضافة إلى الحبوب ونظمت تحسين نسل الخيل مجاناً لمنفعة الأهالي(٥٦). ونرى أن الاهتمام الأساسي في هذا المجال كان منصبّاً على المزروعات الاستثمارية المعدة بمعظمها للتصدير والتي توفر إيرادات وأرباحاً لا يستهان بها. وفي ولاية بيروت، اهتمت نظارة الزراعة منذ عام ١٣٢٥هـ (١٩٠٧م) بتأسيس تشكيلات زراعية وخصصت ميزانية عمومية لمدير الزراعة ومعلميها في كل الأقضية التابعة للولاية. وفي عام ١٣٣١هـ (١٩١٢م) خصص في الموازنة مبلغ ١١٣٨٠٠٠ قرش لتنظيم الشؤون الزراعية، وافتتح عزمي بك أفندي في السنة نفسها داراً نموذجياً للحليب خصص له ١٢١ ألف قرش سنوياً. أما في عام ١٣٣٢هـ (١٩١٣م) فأمر بافتتاح مكتب للألبان، وتقرر تأسيس مكتب زراعي في كل لواء من ألوية الولاية، وابتاعت الولاية الأراضي اللازمة لهذه المكاتب(٥٧). ونتيجة لهذا الاهتمام أصبحت الزراعة تدرّ أرباحاً وفوائد وفيرة. وبقيت الزراعة في هذا المجال تشكل منفذاً أساسياً لتوظيف رؤوس الأموال المتراكمة من فوائد التجارة في المدينة. فالنمو التجاري في المرافىء الساحلية وجد مجالات واسعة في زراعات استثمارية جديدة حيث بدأت عائلات بيروتية تشتري أراضي زراعية شاسعة في سواحل صيدا وصور وفي سهل البقاع لزراعة التوت. ثم أخذت زراعة الحمضيات والتبغ والفاكهة تحل تدريجياً مكان زراعة التوت وتربية دود القز. وكذلك الأمر بالنسبة إلى تجار طرابلس وعائلاتها الذين تملكوا في منطقتي الضنية وعكار.

في بداية القرن العشرين أخذت الخضار والحمضيات تحل مكان أشجار التوت في السواحل، أما في الجبال فالتحول كان جزئياً لمصلحة زراعة التبغ والبطاطا، فارتفاع أسعار الأراضي جعل الناس تتجه نحو زراعات توفر أرباحاً أكثر. ففي الوقت الذي كان دنم الأرض المزروع توتاً يؤمن إيراد ٩٩٠ قرشاً كانت المساحة نفسها المزروعة خضاراً تؤمن ٥٢٠ قرشاً والزيتون ٤٢٦ قرشاً والكرمة ٢٧٠ قرشاً والتفاح ٢٠٠ قرش(٥٨).

وتجدر الملاحظة بأن ملاّكي الأراضي الزراعية الجدد والاقطاعيين القدماء أخذوا منذ ذلك الحين يسكنون المدن ويعيدون توظيف الإيرادات الزراعية فيها وفي حياة اللهو والترف. فالمال الذي كان يخرج من الريف لا يعود إليه بل يوظف في المدينة.

ورغم التجدد في رأس المال الزراعي، بقيت وسائل الانتاج على حالها التقليدية، ولم يجر أي تحديث أو تحسين في هذا المجال. فالفلاح لم يكن باستطاعته شراء الأسمدة والآلات الزراعية الحديثة لأنه كان دائماً بحاجة إلى المال، وتحت رحمة التجار والمرابين الذين يتحكمون

بالأسعار. هذا الوضع جعله في معظم الأحيان يتابع العيش ضمن مجال المقايضة، نتيجة لانعدام ثقة الأهالي بالعملة الورقية التي كانت دائماً تتعرض لتدني قوتها الشرائية، ولكون معظم السلع المتبادلة تُنتج وتُستهلك محلياً[٥٩].

وعلى الصعيد الإنتاجي بقيت الزراعة بمعظمها في المناطق التابعة لبيروت وفي سهل البقاع مخصصة لانتاج الحبوب وتربية الماشية. فالمناطق البقاعية التابعة لولاية سوريا أي أقضية بعلبك والبقاع العزيزي وحاصبيا وراشيا وقضاء مرجعيون التابع لولاية بيروت تميزت بإنتاج القمح خلافاً لباقي الولايات السورية، التي كانت تنتج الشعير. وإلى جانب القمح، نجد في إنتاج هذه الأقضية، أنواع الحبوب والقرنيات والزيتون وبعض الفاكهة والخضار. إلا أنه بالإضافة إلى هذا الانتاج الزراعي التقليدي نجد بعض المزروعات الاستثمارية الجديدة التي أخذت تنمو بشكل تدريجي كالتوت وإنتاج الحرير والقطن والتبغ. وقد تميز كل قضاء إلى جانب ذلك بإنتاج نوع معين من المزروعات، فاشتهرت منطقة مرجعيون بالخضار بسبب خصب سهولها ووفرة مياهها، أما قضاء عكار فنشطت في سهوله زراعة البصل بحيث كانت المنطقة تُصدر إلى مصر وحدها ألفي طن سنوياً. أما المناطق العالية من القضاء فكانت مغطاة بالأحراج والغابات. وفي البقاع طورت منطقة بعلبك زراعة التوت بحيث بلغت قيمة الشرانق المصدرة ٧٠٠٠ قرش، واشتهرت هذه المناطق بعسلها وبتصدير الأصواف والجلود والمنتوجات الحيوانية كالزبدة والبيض. أما المنطقة الوسطى أي قضاء البقاع العزيزي ومنطقة شتورا فعرفت بإنتاج الكرمة وصناعة الخمور. أما حاصبيا فكانت تعد في جوارها ما لا يقل عن ٢٤ ألف شجرة زيتون، وكانت راشيا تحوي ما لا يقل عن عشر معاصر ومشهورة بإنتاج الدبس.

وكذلك الأمر في تربية الماشية حيث كان يُصدر الكثير من الحيوانات التي كانت تُربى في هذه المناطق. وكان لكل منطقة صنف معين اهتمت بتربيته. فالمراعي الشاسعة كانت أكثر انتشاراً في سلسلة جبال لبنان الشرقية وفي سفوح جبل حرمون، فاشتهرت منطقة بعلبك بنوعية خيولها، ومرجعيون بالبغال والحمير المعدة لنقل البضائع وراشيا وحاصبيا بتربية الماعز[٦٠].

٢ - استمرار الصناعات والمهن التقليدية

تعرض الانتاج الصناعي والحرفي في المناطق اللبنانية التابعة لولاية بيروت ولولاية سوريا لانتكاسة أساسية بعد نمو حركة التجارة في البلاد وتطور شبكة المواصلات التي سمحت بدخول أكبر قدر من المنتوجات الأوروبية إلى الشرق.

لقد حقق أصحاب الصناعات والحرف، في استيراد بعض البضائع المصنعة أرباحاً تفوق

بكثير الأرباح المحققة فيما لو صنّعت هذه البضائع محلياً. ثم إن التطور الذي طرأ على الناحية الاقتصادية والتغير الذي حصل في الذهنيات، جعلا أهالي البلاد ينطلقون في الأعمال التجارية ويتوجهون نحو المهن الحرة والمؤسسات العامة، سعياً وراء الأرباح السريعة. فالقليل منهم كان يوظف أمواله ونشاطه في المجالات الصناعية. وقد أدى اختلال حبل الأمن ومضايقات الدولة العثمانية وضيق الإمكانيات إلى تأخر الاستثمار الصناعي. إلى جانب هذه العوامل الاقتصادية والإنسانية هنالك عوامل طبيعية جعلت من الصعب تأسيس المعامل الواسعة في البلاد. فالمنطقة تفتقر إلى المعادن والمناجم الضخمة والمحروقات التي تشكل المواد الأولية الأساسية لانطلاق الصناعة. فالمحروقات الأساسية التي اعتمدت عليها المعامل المحلية خلال فترة طويلة هي أخشاب الأحراج. وقد استعيض عنها لمدة وجيزة بالفحم اللينيت المستخرج محلياً، وبالفحم الحجري من كارديف المستورد من مارسيليا. إلا أنه بعد الحرب العالمية الأولى عاد الصناعيون إلى استهلاك أخشاب الأحراج التي أخذت تتضاءل حتى انها لم تعد تشكل سوى رقاع محدودة من مساحة البلاد[٦١].

لذلك اقتصرت الصناعة المحلية في هذه المنطقة على معالجة المنتوجات الزراعية المتوافرة محلياً والمواد الأولية المستوردة مستخدِمة اليد العاملة التي اكتسبت خبرتها في مجالات العمل الحرفي في المدن. إلا أن هذه الصناعة بقيت تفتقر إلى اليد العاملة المتخصصة للإشراف على سير العمل وتصليح الآلات الحديثة وصيانتها. والعائق الأساسي لنمو الصناعة المحلية كان يتلخص بالمنافسة التي شكلتها البضائع الأجنبية المعروضة في الأسواق بأسعار مغرية.

ولا شك أن القطاع الذي تأثر أكثر من غيره من المنافسة الأجنبية هو قطاع النسيج. إلا أنه رغم تراجعه النسبي تمكن هذا القطاع من المحافظة على استمرارية ملحوظة بفضل قدرته على تلبية الحاجات والتقاليد والأذواق المحلية في شتى بقاع السلطنة العثمانية. فإن استمرار الأنماط والأزياء التقليدية في العادات والملابس في سوريا جعل هذه الصناعة تستمر رغم التوقعات بحتمية زوالها. فرئيس البعثة الفرنسية الموفدة إلى المنطقة عام ١٩١٩ بول هوفلان قال في تقريره الموجه إلى الصناعيين والتجار في مرسيليا: «إن هذه الحرف والصناعات التي تستمر في المدن منذ ٥٠٠ سنة لا بد وأن تنهار إن لم تتحول إلى صناعة حديثة وفق النموذج الرأسمالي الأوروبي وأقترح لذلك المشروع التكنيكي الامبريالي لإنقاذ هذه الحرف»[٦٢]. إلا أنه على عكس ما جرى في لبنان، فإن معامل الحياكة وأنوالها استمرت في سوريا حتى فترة قريبة بسبب ارتباطها بالاستهلاك المحلي الذي لا يزال خاضعاً للنماذج التقليدية، في حين أن معامل الحرير في لبنان كانت مرتبطة بشكل أساسي بالصناعيين الفرنسيين في مدينة ليون من حيث التصدير والتمويل، إلى جانب كون الأذواق والعادات، في بيروت وجبل لبنان كانت قد تغيرت كلياً ولم تعد تستوعب من الأزياء سوى ما هو آتٍ من الغرب، في حين استمرت

مدن حلب وحمص ودمشق وطرابلس وبيروت تنتج كل أنواع النسيج القطني والحريري الذي تحتاجه سوق الاستهلاك المحلي وأسواق اسطنبول وبغداد ومصر ومناطق أخرى في الدولة العثمانية. واستوعبت هذه الحرف عدداً مهماً من اليد العاملة بما يعادل ١٠ إلى ١٥٪ من السكان في المدن[٦٣]. واليد العاملة هذه مكونة بمعظمها من النساء اللواتي يعملن في بيوتهن بالمدن أو في المعامل الواسعة كما في جبل لبنان. فإلى جانب الأقمشة والخيوط المعدة للتصدير، كانت النساء يعملن في حياكة الأقمشة الصوفية والقطنية للثياب التي يرتدينها ويصبغنها بأنفسهن بواسطة بعض الأعشاب المحلية أو المواد الكيماوية المستوردة. ونجد أيضاً اليد العاملة هذه في المعامل المنتشرة في المدن الكبرى كمعامل القطن في طرابلس وبيروت التي تخصصت في صناعة الديما ومختلف المنسوجات الأخرى المختلطة مع الحرير. أما معامل الصوف فكانت تعتمد على قطعان الماشية المنتشرة في المناطق، لا سيما لصناعة النسيجيات الصوفية المحلية والسجاد والأكياس لنقل الحبوب والانتاج الزراعي أو لعصر الزيتون وصناعة الزيت كما أن أوبار الجمال كانت تستعمل لحياكة أقمشة الخيم للبدو.

إلا أنه رغم العوامل السلبية السابق ذكرها، فقد تأسست بعض معامل الحرير الأجنبية الفرنسية خاصة في جبل لبنان وشكلت انطلاقة لتحديث هذه الصناعة. وكانت المعامل الفرنسية تشمل سنة ١٨٦٧ حوالى ٧٠٠ حوض على البخار، إلا أن عددها في المنطقة ما لبث أن تناقص وحلت مكانها، وعلى النموذج نفسه، معامل حديثة ذات رأسمال محلي يساندها رجال أعمال من مدينة ليون بتمويل مباشر أو بواسطة المصارف المحلية. وبلغ عدد هذه المعامل ٩٣ معملاً قبل الحرب العالمية الأولى تشمل ٥٤٠٠ حوض على البخار. لكن هذا العدد تضاءل بعد الأزمة التي تعرضت لها معامل مدينة ليون عام ١٩١٣ وتراجع عدد هذه المعامل بعد الحرب إلى ٤٥ معملاً تضم حوالى ٢٢٠٠ حوض فقط[٦٤].

لم يحظ انتاج الحرير في مناطق ولاية سوريا وولاية بيروت بالأهمية نفسها التي حظي بها في جبل لبنان. فقد بلغ معدل إنتاج جبل لبنان بين عامي ١٩٠٠ و١٩٠٤ حوالى ٤ ملايين كلغ من شرانق الحرير في حين لم يبلغ معدل الانتاج في بقية المناطق السورية كلها، لهذه الأعوام، أكثر من مليون كلغ من الشرانق. فإلى جانب الانتاج المحلي للمناطق المحيطة بسناجق طرابلس وبيروت وصيدا، كانت طرابلس تستهلك ٣٥٠ ألف كلغ من شرانق الجبل، في حين لم تستهلك بيروت منها أكثر من ٢٠٠ ألف كلغ. وكان يصدر حوالى ٢٠٠ ألف كلغ من الحرير المحلول يدوياً في القرى على الطريقة العربية إلى مدن الولايات السورية لتغذية الصناعات التقليدية المحلية. واشتهرت صناعة الحرير في هذه المنطقة بليونة خيوطها وقدرتها على استيعاب الألوان، مع أنها، في كثير من الأحيان، كانت تسبب بعض الصعوبات لدى حياكتها[٦٥].

وقد نشأت بفضل صناعة النسيج صناعة تابعة لها هي صناعة الصباغة التي كانت ملحقة بصناعة الحياكة والخيوط. فمواد هذه الصناعة الأولية كانت تستورد من ألمانيا وفرنسا وإنكلترا لتلبي حاجات المعامل في بيروت وطرابلس، كما اشتهرت كل من صيدا وصور بصباغة الزنانير المحلية وحياكة الأقمشة والسجاد والبسط. واعتمدت هذه الصناعة على الأصواف الطبيعية التي تميزت بألوانها الأصلية أو بالألوان الحمراء والسوداء كما في طرابلس. أما الرسوم والتزيينات فكانت، في كثير من الأحيان، بدائية تعتمد على المربعات أو الخطوط والأزهار. وتعتمد حياكة السجاد على الأنوال التقليدية التي لا يتعدى عرضها متراً ونصف المتر. وأشهر منطقة في هذا المجال كانت منطقة عكار التي بلغ عدد الأنوال فيها ٢٧ نولاً: ٢٠ في عيدمون، و٣ في رماح، و٤ في شدرا وامتازت في اختيار ألوانها وجودة إنتاجها. وتعمل على هذه الأنوال النساء في بيوتهن حيث تنتج المنطقة الأنواع التي تدعى شام شهر ويبلغ حجم القطعة ١٦م^2 وكانت تُباع بـ ٣٠٠ إلى ٤٠٠ قرش. وتسوّق هذه السجادات في الأسواق المحلية التي تقام موسمياً، واشتهر من هذه الأسواق في مجال البسط والسجاد أسواق دير مار جريس الحميرا، ودير مار الياس الريح قرب صافيتا[٦٦].

ومن الصناعات التحويلية والغذائية، نذكر إلى جانب طحن الحبوب وتوضيبها ثلاث صناعات أساسية تعتمد على الانتاجين الزراعي والحيواني وهي صناعة الزيوت والصابون، وصناعة الخمور، وصناعة الزلال والصفار المستخرجين من البيض. وقد بدأت مصانع فرنسية في إقامة هذه الصناعات إلا أن المصانع المحلية، التي كانت تكتفي بقدر أقل من الأرباح وتستعمل الوسائل نفسها، أخذت تنافسها. ويستهلك هذا النوع من الصناعات، ما لا يقل عن ٤ ملايين و٨٥٣ ألف بيضة[٦٧].

أما استخراج الزيت والصناعات المشتقة عنه فتنتشر في كل المناطق التي يزرع فيها الزيتون: راشيا، حاصبيا، صيدا، صور وخاصة منطقة شمال لبنان، ولا تزال هذه الصناعات تعتمد على الوسائل الأولية نفسها التي اعتمدها الفينيقيون في المنطقة، فالمطاحن الحجرية لا تزال منتشرة في أنحاء البلاد، إلا أن إنتاج الزيت يعاني قلة الانتظام، إذ إن موسم انتاج الزيتون يكون وافراً مرة واحدة كل سنتين مما يجعل المعامل تتوقف لفترة طويلة من الزمن. وأهم هذه المعامل وأحدثها كانت تلك الكائنة في طرابلس والميناء والتي تستخدم المحركات البخارية وتعيد استهلاك الدق (كسر بزر الزيتون) كمحروقات لتشغيل محركات المعامل (٢٠ ألف طن من الدق يومياً) ويقدر انتاج سنجق طرابلس من الزيت بـ٢٥٠٠ طن سنوياً.

أما صناعة الصابون الملحقة بصناعة الزيت فهي أيضاً قديمة جداً ومزدهرة في شمال لبنان،

بحيث تنتج المنطقة سنوياً ٢٥٠٠ طن من الصابون نصفها من مدينة طرابلس التي تحتوي على ١٣ معملاً مخصصاً لهذا الانتاج[٦٨].

وهنالك أيضاً صناعة استخراج الخمور التي ازدهرت في منطقة البقاع ولا سيما في شتورا حيث تكثر زراعة الكرمة. وكانت الوسائل التقنية المعتمدة في الانتاج هي نفسها المعتمدة في فرنسا. إلا أن بعض التعديلات أُدخلت على عملية التخمير بسبب الاختلاف في الطقس فأجريت تحسينات على الشتول كما أدخلت نوعيات جديدة منها إلى البلاد[٦٩].

ولم تكن صناعة الخمور الوحيدة المنتشرة في البقاع فهناك صناعة الجلود التي نمت على شواطىء البحر وعلى ضفاف الأنهر في المناطق التي كثرت فيها تربية الماشية. لقد ظهر في منطقة البقاع معملان لصناعة الجلود ودباغتها في زحلة ومشغرة. هذان المعملان يوفران المواد الأولية لصناعات وحرف منتشرة في البلاد خاصة في بيروت ومدن سوريا كصناعة الأحذية وسروج الخيول... إن معظم المواد الأولية الضرورية لدباغة الجلود وصباغتها متوافرة في البلاد، إلا أن الوسائل المعتمدة للانتاج بقيت تقليدية مما يجعل نوعية الجلود المنتجة محلياً غير جيدة[٧٠].

أدى الازدهار الذي لحق بالمدن وزيادة عدد سكانها وتأسيس بعض الفنادق فيها وثراء طبقة من تجارها، إلى الحرص على استعمال نوعية من المفروشات من الطراز الأوروبي بدلاً من المفروشات النسيجية المنتشرة سابقاً حسب الطراز العربي: برادي، فرش، طنافس، أغطية.. أما الخشب الخاص بهذا النوع من الصناعة الناشئة فكان يُستورد من منطقة كيليكيا ومن النمسا. أما الآلات والمحركات فكانت ذات منشأ بريطاني. وكانت طرابلس وبيروت أهم مراكز صناعة المفروشات. وأقيمت في طرابلس أربع مناشر حديثة يُستعمل إنتاجها في صناعة الصناديق لتوضيب الحمضيات وتصديرها.

وكانت هذه الأخشاب المستوردة المادة الأولية لصناعتين أساسيتين أُخريين في البلاد هما: صناعة وسائل النقل التقليدية كالعربات والطنابر التي كانت تشغل عدداً كبيراً من المعلمين والعمال المتخصصين في هذا المجال، وصناعة السفن في المرافىء الساحلية التي أخذت مركزاً هاماً في النشاط الصناعي. فمهارة النجارين على طول الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط كانت تسمح ببناء سفن ذات حمولة كبيرة بوسائل لا تتعدى المنشار والمطرقة، فالمعلم مع ستة من عماله يحتاج إلى ستة شهور لإتمام سفينة شراعية حمولتها ٦٠ طناً.

إلا أن تطور وسائل النقل في المدن واعتماد الترامواي وسكك الحديد والسيارات أوجدا نموذجاً جديداً من الأعمال يتطلب مهارة ومعدات أكثر تقنية وحداثة ويعتمد على المعادن. ومن أجل ذلك أسست في المدن مشاغل بسيطة تؤمن العديد من الخدمات على صعيد

تصليح المركبات والمعدات الكهربائية والزراعية...»[٧١].

أما صناعة الصياغة فما تزال تلاقي رواجاً ونمواً خاصة في بيروت وطرابلس. والطرق المعتمدة لصياغة الذهب على الذوق الرفيع والمهارة والدقة في ما يسمونه، في مجال الصناعات التقليدية، (كسر جفت) أكسبت بيروت جوائز رفيعة من المرتبة الأولى في معرض فيينا[٧٢].

إلا أن العديد من المهن التقليدية الأخرى التي كانت منتشرة في المدن وبعض القرى والتي ارتبطت بمتطلبات الحياة اليومية التقليدية فقد أخذت تتدهور وتزول تدريجياً، نذكر منها النحاسيات والفخاريات على أنواعها.

٣ - الوضع الاجتماعي: تراجع الإقطاعيين واستمرار حالتي الفقر والجهل

لقد أدت الإصلاحات السياسية التي حققتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر والتغييرات الإدارية التي فرضتها من خلال قانون تنظيم الولايات، بالإضافة إلى التحولات الاقتصادية الجارية في العالم وفي المنطقة، إلى تغيير جذري في الطبقات الاجتماعية في البلاد. فالتنظيم العثماني القديم المبني على التيارات العسكرية وعلى نظام الالتزام الضرائبي أوجد طبقة من العائلات الإقطاعية التي حكمت البلاد خلال ثلاثة قرون واستبدت بمواردها. هذه الطبقة أخذت تنهار تدريجياً من حيث مستواها الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر، مع ظهور رساميل جديدة واستثمارات أجنبية استفاد من ريعها تجار من سكان المدن. وكانت الإصلاحات السياسية والإدارية الضربة القاضية التي ألغت امتيازات هؤلاء الإقطاعيين السياسية. وكان بنتيجة ذلك أن حلت مكانهم في إدارة البلاد طبقة من الموظفين عينتهم الحكومة من خارج المناطق.

لم يرض هؤلاء الإقطاعيون بوضعهم الجديد فحاولوا مرات عديدة السيطرة على الوظائف الرئيسية في البلاد. ولدى فشلهم، تقربوا من المعارضة السياسية خلال عهد السلطان عبدالحميد الثاني، وانتموا إلى الجمعيات وعارضوا الإدارة العثمانية وعملوا في بعض الأحيان على تشكيل عصابات مسلحة تلجأ إلى الجبال وتتخذ أعمال النهب وقطع الطرق وسيلة لعيشها[٧٣].

وعمل هؤلاء «البكوات» والمتنفذون من جهة أخرى على توظيف أموالهم في مشاريع إنشائية واستثمارية في المدن واحتفظوا في بعض القرى بنشاطهم السابق كملتزمين للضرائب مستفيدين من نفوذهم على الفلاحين. والحقيقة أن النظام الإداري الجديد لم يقض كلياً على الإقطاع ونرى أن المنافسة بين المتزعمين وتحالفات القرى والقبائل شجعت على عزلة المناطق اقتصادياً وانغلاقها على بعضها بعضاً وعلى المناطق المجاورة لها مما ساهم إلى حد بعيد في أن

تحافظ على تقاليدها وعاداتها الاجتماعية القديمة. وكانت المناطق مرتبطة بالمدن الساحلية الكبرى أو بالقصبات الداخلية التي تؤمن تصريف انتاجها دون أي مقابل، وقد كرست هذه الأوضاع تبعية هذه المناطق للمدن عبر ربطها بتلبية حاجات الأسواق العالمية. وهذه التبعية لم تكن ذات مردود ملموس لمصلحة القرى إذ إن الأموال التي توافرت من تسويق المواسم والانتاج عبر التجار و«البكوات» أعيد توظيفها في مجالات المشاريع الصناعية والاستثمارات التجارية القائمة في المدن.

هذه الحالة من العزلة والتبعية لم تؤد إلا لزيادة سوء أوضاع الفلاحين الذين استمروا في حياة الجهل والفقر التي عرفوها سابقاً. فعلى الصعيد الأمني لم تتمكن قوى أمن الدولة من القضاء على العصابات التي أسسها المتزعمون، وفي كثير من الأحيان كانت هذه القوى النظامية أقل انضباطاً من العصابات وغالباً ما اقترفت المظالم وفرضت على الأهالي القيام بأعمال السخرة ولم تتعفف عن الرشوة من الذين كانوا في وضع يمكنهم من دفعها.

ومما زاد من بؤس المزارعين في المناطق هو أنهم، إلى جانب افتقارهم إلى النقد وتعاملهم على أساس المقايضة، اضطروا في بعض الأحيان إلى دفع كميات من الأموال نقداً. فإلى جانب الأعشار التي كانت تُدفع عيناً استحدث عصر التنظيمات ضرائب جديدة كالبدل العسكري والويركو التي حملت الفلاحين على الاستدانة من «البكوات» والمرابين الذين رفعوا أسعار البذار وفوائد القروض مستغلين حاجة الفلاح الملحة. وغالباً ما كان الفلاح يحصل على هذه القروض مقابل رهن المحاصيل أو ابتياع المحصول سلفاً بثلثي سعره أو بنصفه[٧٤].

وفي حال تمكن الفلاح من ادخار شيء من المال، فكان يحوله إلى مصكوكات فضية أو ذهبية متحسباً لمصاعب المستقبل، نتيجة انعدام الثقة بالدولة وتدهور العملات المحلية المعتمدة، مما حرم المزارعين في المناطق من إمكانية تحسين زراعاتهم وإنتاجهم كشراء الأسمدة الكيماوية وتسهيل مشاريع الري...

وعلى الرغم من المعطيات السلبية هذه فقد عملت الإدارة الجديدة على تحسين أوضاع الفلاحين. وحاول بعض القائمقامين تخفيف الأعباء ومنع الممارسات التعسفية ضدهم. وقد أحيا هذا الأمر لدى العاملين في الأرض الوعي للمحافظة على حقوقهم، ويتضح ذلك جلياً من انتشار العقود المكتوبة بين المالك والفلاح بشكل لم نعهده من قبل[٧٥].

لكن المشكلة الأساسية التي عاشتها هذه المناطق والتي أثرت في الوقت نفسه على المدن الساحلية النامية، هي مشكلة الهجرة. فبعض الذين هربوا من الفقر وقصدوا دول العالم الجديد للإثراء، أوصلوا أخبار نجاحاتهم إلى أهلهم، مما أحدث تدفقاً كبيراً من المناطق والقرى إلى بلاد الاغتراب. وكانت المدن الساحلية والمرافىء المحطة الأولى لهذه الهجرة،

فقصدها عدد كبير من أهل المناطق والجبل لتدبير أمورهم بغية السفر. وقد عاش هؤلاء فترات متفاوتة في هذه المدن سعياً للعمل والارتزاق، وشكلوا إلى جانب السكان الأصليين طبقة جديدة من الفقراء الغرباء، محاولين، حسب الظروف، الاندماج في أجواء المدن أو متابعين طريقهم نحو دول العالم الصناعي. ورغم العراقيل والضوابط التي وضعتها الدولة العثمانية لمنع هذا النزف السكاني، فقد تخصص العديد من شركات النقل البحرية في هذا النوع من التجارة التي سهلت للمهاجرين الوصول إلى بلاد الاغتراب. وقد رفضت الدولة العثمانية، الموافقة على هذه الهجرة لأنها تحرم الأمبراطورية من شباب صالحين للخدمة العسكرية، ولكنها فشلت في موقفها هذا إذ تأسست في المدن وكالات لتهريب الشباب خلال الليل إلى البواخر الراسية في المرفأ. وهكذا فرغت البلاد من الشباب الذين لم تتوافر لهم وسائل العيش فيها[*].

واشتدت المزاحمة بين شركات البواخر، فشركة «المساجيري ماريتيم» الفرنسية تولت نقل المهاجرين عن طريق مرسيليا، وشركة «فلوريو فلورينو» الإيطالية تولت نقلهم عن طريق جنوى، بالإضافة إلى شركات نمساوية عملت عن طريق تريستا في النمسا. واشتدت هذه الظاهرة خلال الحرب العالمية الأولى واستمرت حتى عام ١٩٢٥[٧٦].

هذه الأوضاع التي تحدثنا عنها والمعطيات التي فرضت نفسها خلال تلك الفترة على المناطق اللبنانية، أثرت على مجرى الأمور في البلاد وما يزال أثرها قائماً في وقتنا الحاضر إذ إن تأثير هذه الفترة ونتائجها لم ينحصرا بالمدة التي عاشتها هذه المناطق منفصلة بعضها عن بعض وإنما استمرا طوال عهد الانتداب وما يزالان يتفاعلان منذ إعلان استقلال لبنان سنة ١٩٤٣. والمعطيات التي فرضت نفسها خلال هذه الفترة تتمحور حول الثوابت التالية: التفاوت بين المناطق الساحلية والمدن التي عاشت عهداً من النمو والازدهار والانفتاح، ومحافظة عدد من المناطق على اقتصاد الاكتفاء الذاتي الزراعي والنمط المعيشي التقليدي، ثم انطلاق الاقتصاد المحلي باتجاه سيطرة قطاعي الخدمات والتجارة على حساب الزراعة والصناعة. وقد وجه هذا الخيار اقتصاد البلاد نحو التبعية إلى الخارج مما أهلها لأن تستفيد، أكثر من غيرها، من التطورات الاقتصادية والبنيوية التي حصلت في الشرق الأوسط.

نتج عن هذه التحولات الاقتصادية والتفاوت في نمو المناطق تفاوت مماثل في الأوضاع الاجتماعية رافقه تباين ملحوظ في الذهنيات والخيارات الثقافية والسياسية. هذه الأوضاع أدت إلى هجرة الأدمغة وهجرة اليد العاملة من البلاد نحو بلدان الاغتراب. فقد كانت

(*) راجع البحث المتعلق بالهجرة اللبنانية، ص ٥١٥ ـ ٥٦٣.

النخبة المثقفة والمتفوقة علمياً حريصة على إيجاد منفذ تحقق من خلاله خبراتها المهنية وتطلعاتها الفكرية المتطورة. أما الفئات الفقيرة فقد هجرت هي أيضاً الأرياف والمدن بحثاً عن موارد العيش وضمانات المستقبل. وهذه الأمور، على الرغم من النهضة الثقافية والاقتصادية التي شهدها لبنان في تلك الحقبة، أدت إلى تدهور البنى السياسية والاقتصادية في البلاد.

سعاد أبو الروس سليم

هوامش الفصل الثاني عشر:

(١) انجلهارت، أدوارد: تركيا والتنظيمات، جزءين.
ENGELHARDT Edward, La Turquie et les Tanzimat 2V.
(٢) طربين، أحمد: ملامح التغيير الاجتماعي في بلاد الشام في القرن التاسع عشر ١٩٨٣، ص٨.
(٣) عيساوي شارل: تاريخ الشرق الأوسط الاقتصادي.
ISSAWI Charles, Economic History of the Middle East.
(٤) مجذوب، طلال ماجد: تاريخ صيدا الاجتماعي ١٨٤٠ - ١٩١٤، ص١٢.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٣.
(٦) حبلص، فاروق: تاريخ عكار الإداري والاجتماعي والاقتصادي ١٧٠٠ - ١٩١٤، ص٧٠ - ٨٠.
(٧) الزين، سميح وجيه: تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً منذ أقدم الأزمنة حتى عصرنا الحاضر، ص٣١٥ - ٣١٦.
(٨) مجذوب ط، المصدر السابق، ص١٣ - ١٤.
(٩) كوينيه، فيتال: سوريا ولبنان وفلسطين: جغرافية إدارية إحصائية ووصفية، ص٤.
(١٠) مجذوب ط، المصدر السابق، ص٢٢.
(١١) كوينيه، فيتال، المصدر السابق، ص١٠ - ٥٠.
(١٢) طربين، أحمد، المصدر السابق، ص١٣.
(١٣) عيساوي، شارل: تاريخ الشرق الأوسط الاقتصادي.
(١٤) طربين، أحمد، المصدر السابق، ص١٠.
(١٥) لبكي، بطرس: مدخل إلى تاريخ لبنان الاقتصادي: الحرير والتجارة الخارجية في آخر العهد العثماني ١٨٤٠ - ١٩١٤، ص٢٢.
LABAKI Boutros, Introduction à l'histoire économique du Liban.
(١٦) طربين، أحمد، المصدر السابق، ص١٢.
(١٧) عيساوي، شارل، المصدر السابق.
(١٨) كوينيه، فيتال، المصدر السابق، ص٤٢.
(١٩) الزين، س، المصدر السابق، ص٣١٩.
(٢٠) فواز، ليلى طرزي: تجار ومهاجرون إلى بيروت في القرن التاسع عشر، ص٤٠ - ٤١.
FAWAZ Layla Tarazi, Merchants and migrants in nineteenth century Beirut.
(٢١) كوثراني، وجيه: الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠، ص١٠٣.
(٢٢) سوريا ولبنان عام ١٩٢٢، ص١٨٨.
Haut - Commissariat de la République- La Syrie et le Liban en 1922 p.188.
(٢٣) المصدر نفسه، ص١٩٦.
(٢٤) المصدر نفسه، ص١٨٨.
(٢٥) المصدر نفسه، ص١٨٣ - ١٨٤.
(٢٦) المصدر نفسه، ص١٧٨.
(٢٧) كوينيه، فيتال، المصدر السابق، ص٦٧ - ٦٨.
(٢٨) لبكي، بطرس، المصدر السابق، ص٢٦١.
(٢٩) كوينيه، فيتال، المصدر السابق، ص٥٩ - ٦٠.
(٣٠) المصدر نفسه، ص٥٦ - ٥٧.
(٣١) مجذوب، طلال، المصدر السابق، ص٢٢.

(٣٢) محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك، ولاية بيروت، الجزء الأول، ص٣٠.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٣٠٠ ـ ٣٠١ ـ ٣٠٨.

(٣٤) كوينيه، فيتال، المصدر السابق، ص٧٣ ـ ٧٤.

(٣٥) مجذوب، طلال، المصدر السابق، ص٢١.

(٣٦) باشا، أديب، لبنان بعد الحرب، ص١٠٧.
BACHA Adib, Le Liban après la guerre p.107.

(٣٧) محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك، المصدر السابق، ص٢٨٤ ـ ٢٨٨ ـ ٢٩٤ ـ ٢٩٥. وكوينيه، فيتال، المصدر السابق، ص٨٢.

(٣٨) حكمت بك شريف: تاريخ طرابلس الشام من أقدم أزمانها إلى هذه الأيام، ص١٩٧ ـ ١٩٩. وكوينيه، فيتال، المصدر السابق، ص١٢١ ـ ١٢٢.

(٣٩) كوينيه، فيتال، المصدر السابق، ص١٢٤.

(٤٠ و٤١) الزين، سميح وجيه، المصدر السابق، ص٣١٩.

(٤٢) سوريا ولبنان عام ١٩٢٢.
Haut - Commissariat de la République... op. cit. p.180.

(٤٣) كوينيه، فيتال، المصدر السابق، ص١٣٠ ـ ١٣١ ـ ١٣٥.

(٤٤) باشا، أديب، المصدر السابق، ص١٠٥.

(٤٥) طربين، أحمد، المصدر السابق، ص ٢١.

(٤٦) طربين، أحمد، المصدر السابق، ص٢٠ ـ ٢٥ ـ ٢٦.

(٤٧) كوثراني، وجيه: المسيحيون من نظام الملل إلى الدولة المحدثة في «المسيحيون العرب»، ص٧١.

(٤٨) سليم، سعاد: نظام الشراكة والضريبة في جبل لبنان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.
Le métayage et l'impôt au Mont Liban du XVIII au XIX siècles.

(٤٩) كوثراني، وجيه، المصدر السابق، ص ١٣٣.

(٥٠) عون، سامي: ابعاد الوعي العلمي، ص١٨٢.

(٥١) كوثراني، المصدر السابق، ص١٣٦.

(٥٢) المصدر نفسه، ص١١٣.

(٥٣) انطونيوس، جورج: يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ص١٨٦ ـ ١٨٧.

(٥٤) المصدر نفسه، ص١٩٠.

(٥٥) محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك، المصدر السابق، ص٥٨.

(٥٦) طربين، أحمد، المصدر السابق، ص٨.

(٥٧) محمد رفيق بك ومحمد بهجت بك، المصدر السابق، ص٦٢ ـ ٦٣.

(٥٨) لبكي، بطرس: حياكة الحرير في جبل لبنان نمو صناعي في كتاب الاقتصاد والمجتمع في السلطنة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ١٨١٠ ـ ١٩١٤.

(٥٩) حبلص، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٦٠) كوينيه، فيتال، المصدر السابق، ص٤٠٨ ـ ٤٢٧.

(٦١) Haut - Commissariat, la Syrie et le Liban en 1922, p. 261 - 263.

(٦٢) كوثراني، المصدر السابق، ص١٠٠ ـ ١٠١.

(٦٣) المصدر نفسه، ص١٠٠.

(٦٤ و٦٥) المصدر السابق Haut - Commissariat... p. 263.

(٦٦) المصدر نفسه، ص٢٦٧.

(٦٧) كوينيه، فيتال، المصدر السابق، ص٤٧.

(٦٨) Haut - Commissariat, p.270.

(٦٩) كوينيه، فيتال، المصدر السابق، ص٤١٥ ـ ٤١٦.

(٧٠) Haut - Commissariat p.276 - 278.

(٧١) المصدر السابق، ص٢٧٩ ـ ٢٨١.

(٧٢) كوينيه، المصدر السابق، ص٣٦٩.

(٧٣) حبلص، المصدر السابق، ص٨٠ ـ ٨١.

(٧٤) المصدر نفسه، ص٢٥٠.

(٧٥) المصدر نفسه، ص٨١.

(٧٦) الزين س، المصدر السابق، ص٣٣٨.

الفصل الثالث عشر

دور لبنان في النهضة العربية الحديثة
١٨٥٠ ـ ١٩٧٥

الدكتور أحمد أبو حاقة

أستاذ الأدب العربي في الجامعة اللبنانية

أولاً ـ معنى النهضة

إن البحث في النهضة العربية الحديثة ودور لبنان فيها، يقتضينا بادىء بدء، أن نحدد معنى النهضة وأن نعرف ميادينها. لذلك ننطلق أولاً من المعنى اللغوي[*]، لننتقل منه إلى المعنى الاصطلاحي أو الفني.

---

* **المعنى اللغوي:**

نهض، ينهض، نهضا ونهوضا	قام
ونهض عن مكانه	ارتفع عنه
وينهض النبت	استوى
ونهض للأمر	قام واستعد
وأنهضه	حركه للنهوض وأقامه
والناهض	فرخ الطائر الذي وفر جناحه وقدر على الطيران
ومكان ناهض	أي مرتفع
والنهضة وجمعها نهاض	المرة من نهض، والطاقة والقوة
والنهضة	العتبة من الأرض ينقطع فيها نفس الدابة أو الانسان الصاعد فيها من غمض
وكان منه نهضة إلى كذا	أي حركة
وهو كثير النهضات	أي الحركات
والنهاض من الطرق	صعدها وعتبها
ومكان نهاض	أي مرتفع

ابن منظور: لسان العرب ـ مادة: نهض

من قراءتنا لهذه المعاني اللغوية، نستنتج أن في معنى النهضة قياماً بعد قعود، وارتفاعاً بعد انخفاض، واستواء بعد التواء، واستعداداً بعد خمود، وحركة بعد جمود، وقدرة بعد عجز، وصعوداً بعد هبوط، وطاقة وقوة بعد ضعف، ومستوى مرتفعاً لا يبلغ إلا بعد مشقة وتعب، وحركة مستمرة نحو الصعود والارتفاع. والنهضة في الإجمال قوة ونشاط، وصعود وارتفاع وبروز.

المعنى الاصطلاحي

انطلاقاً من التطور اللغوي الذي ينتظم في ما ينتظم تطور معاني المفردات، وانتقالها من الإطار المادي إلى الإطار العقلي، ومن الإطار الحسي إلى الإطار التجريدي، نلاحظ أن معنى النهضة قد انطلق من القيام والارتفاع والصعود والحركة والقوة بمفاهيمها المادية أو الحسية، إلى المفاهيم العقلية والتجريدية، ومن نطاق الإنسان الفرد، إلى نطاق المجتمع البشري.

فلم تعد النهضة مقتصرة على الأعمال المادية، ولم تعد منحصرة في نطاق الشخصية الفردية، بل امتدت معانيها إلى مجمل الحياة البشرية في جوانبها السياسية والاجتماعية والفكرية والاقتصادية والأدبية والدينية والفنية والحضارية بصورة عامة. فصارت النهضة تعني التطور الإيجابي والتقدم والرقي الحضاري في سلم الحياة البشرية. فالمجتمع الناهض سياسياً هو المجتمع الذي أصاب تحسناً ورقياً وتقدماً في نظامه السياسي وجهاز حكمه، وفي مؤسساته السياسية والاجتماعية والإدارية، وفي تعامل هذه المؤسسات مع الأفراد، وتعامل الأفراد معها، وفهمهم لها، ومعرفتهم أصولها وأهدافها وفوائدها ووعيهم حدودها وطرق تحسينها وتنظيمها وتطويرها، وممارستها والنهوض بها.

والمجتمع الناهض اجتماعياً هو الذي أصاب تقدماً ورقياً في أنظمته الاجتماعية، ومؤسساته التي تطبق هذه الأنظمة وتمارسها، كما أصاب رقياً في عاداته وتقاليده وأزيائه، وعلاقات أفراده بعضهم ببعض، وعلاقاتهم بالمؤسسات الاجتماعية، ورقياً في البنى التي تنظم هذه المؤسسات وتنظم الهيئات التي يتكون منها المجتمع. ويرتبط بهذه النهضة الاجتماعية نهضة في العمران والبناء والمواصلات، وحسن استخدام لهذه الأمور في سبيل المصلحة العامة، وفي سبيل رفاهية الشعب وتسهيل أمور عيشه، وتحسينها في نطاق المطعم والمشرب والملبس والمسكن والنظافة والصحة العامة.

ولا ريب في أن الأمور السياسية والاجتماعية أياً كان طابعها وهدفها مرتبطة أشد الارتباط بالشؤون الاقتصادية، زراعة وتجارة وصناعة وخدمات، وربما كانت انعكاساً لهذه الشؤون أو تنظيماً لما يخدمها أو يساعدها على الازدهار. فالعامل الاقتصادي يأتي أكثر الأحيان في المقدمة، ثم تتبعه العوامل السياسية والاجتماعية والفكرية والحضارية. فالنهضة العامة في أي وطن من

الأوطان إنما تقتضي نهضة اقتصادية، أي نمواً في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات. وإذا كانت النهضة الاقتصادية تمثل المظاهر المادية لنهضات الأمم، فإن ما يوصل إلى هذه النهضات ويمهد لها السبل ويفتح أمامها الأبواب هو نهضة معنوية إنسانية فكرية وعلمية وأدبية وفنية وثقافية بصورة عامة تنطلق منها شرارات النهضة الحقيقية وأنوارها الساطعة. وأول بوادرها نمو العقل، وتفتح الأذهان، ومعرفة الخير من الشر، والنافع من الضار، والجميل من القبيح، والجيد من الرديء. ويتم ذلك مع مرور الأيام وتعاقبها، عن طريق الخبرة التي يكتسبها الإنسان فرداً كان أو جماعة.

ولقد كان الإنسان القديم يحتفظ بهذه الخبرة عن طريق اختزانها في الذاكرة وينقلها بواسطة الكلام والممارسة من جيل إلى جيل. وفي هذه المناسبة، لا بد من الإشارة إلى أن الرقي الحضاري، أو ما يسمى بنهضات الأمم، مدين في الدرجة الأولى إلى هذه الخاصية التي منحها الله الإنسان وميزه بها عن سائر مخلوقاته، وهي الكلام الذي لا يقتصر على اللسان ولفظ المفردات، وإنما ينتظم أيضاً في العقل والشعور والخيال وسائر القوى الذهنية والنفسية التي تحدد الكلام بالصور والمعاني وضروب التعبير، فضلاً عن المرونة الجسدية وغير الجسدية التي تساعد الإنسان على التفنن في تنفيذ ما يمليه العقل، وما توحي به القوى الذهنية والنفسية المختلفة. ومن الكلمة وتدوينها، انطلقت الحضارات والثقافات والعلوم والآداب والفنون ونهضات الأمم على مر العصور. وكان من شأن الخبرة التي اكتسبها الإنسان على اختلاف أنواعها أن جعلته يهتدي إلى إنشاء المدارس لتعليم الأجيال وتزويدها بالمعرفة التي تساعد على تحقيق كل أنواع النهضات والرقي في معارج التقدم والتطور.

والتعليم في المدرسة مستويات، تتناسب تناسباً طردياً مع سن المتعلم وعقله وقدرته على التحصيل، ومع مستويات الحياة ومدى رقيها. فهناك المدرسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية، وهنالك الجامعة التي تنظم بدورها مستويات متعددة ومتكاملة أيضاً، ومتنوعة بتنوع فروع الاختصاص، وهنالك التعليم النظري والتعليم العملي وكثيراً ما يكون الأول منطلقاً للثاني وأساساً له وذخيرة، أو بالأحرى لا بد من أن يكون الأمر كذلك حتى تتحول الفكرة أو الخاطرة التي تلتمع في الذهن وتخطر في البال إلى كلمة تحددها وتعبر عنها وتوضحها، ثم تتحول الكلمة إلى فعل يكون مسرحه في الحياة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الفكرية أو الأدبية أو الفنية أو الدينية أو غير ذلك مما تتشكل فيه النهضة وتتوضح وتتحقق.

والمدرسة والجامعة في حاجة إلى الكتاب الذي يحتوي المعرفة والثقافة، سواء في الحقول العلمية أو في الحقول الأدبية أو الفنية أو الفكرية أو غير ذلك.

ومن مقتضيات النهضة الحضارية في أي بلد أن تنتشر فيه المدارس والجامعات والمطابع

والمكتبات والصحف، وأن ينمو فيه عدد الأدباء والعلماء والشعراء والفنانين والمفكرين والصحافيين، وأن يتسع مدى المعارف والعلوم والفنون والآداب أفقياً وعمودياً. فيكثر عدد المتعلمين والمثقفين، وتتعمق ثقافتهم ومعارفهم على اختلاف أنواعها، ويكثر إنتاجهم من الكتب والأبحاث والمخترعات والمكتشفات، والأعمال الفكرية والأدبية والفنية، وينمو فيهم الرأي العام، ووعي المقومات الأساسية التي تربط بينهم، وتجعل مجتمعهم قوياً ومتماسكاً وقادراً على حل مشكلاته، وتخطي العقبات التي تعترض سبيل تقدمه.

هذا هو معنى النهضة الحقيقية. ويعد ناهضاً كل مجتمع أخذ يسير في هذه السبل أشواطاً، سواء بخطى وئيدة أو بخطى على جانب من السرعة حتى يتحقق له مستوى حضاري متطور، تتجلى فيه معالم الرقي الحضاري بنسبة معينة[1].

ثانياً ـ النهضة العربية الحديثة في إطارها الزمني

ليس في هذا العنوان ما يقتضي كلاماً مفصلاً على العرب، وعلى التعريف بهم وبتاريخهم، فيكفي أن نشير في هذا المقام إلى أن العرب أمة عريقة في التاريخ، عرفت منذ زمن بعيد، وكان لها وجود سياسي واجتماعي واقتصادي وحضاري قبل ظهور الإسلام بعدة قرون، سواء في جنوب شبه الجزيرة العربية أو في شمالها، وسواء في بلاد اليمن أو بلاد الحجاز أو أطراف شبه الجزيرة من جهات سوريا والعراق وسواها من الأماكن. وكان لها في ثنايا التاريخ نهضات متعددة.

غير أن النهضة الكبرى التي حققها العرب واشتهروا بها كانت بعد ظهور الإسلام. وكان الإسلام العامل الأول والمهم في هذه النهضة، والسبب الأكبر في إيقاظ الوعي العربي وتكوين الدولة الإسلامية وانطلاقها بدعوتها إلى أصقاع العالم، منذ عهد النبوة والراشدين إلى عهد الأمويين الذي بلغت فيه الدولة الإسلامية أقصى اتساعها، فعهد بني العباس الذي وصلت فيه الحضارة العربية، ولغة العرب، ونهضتهم إلى مدى بعيد من القدرة والتوسع والانتشار، فعهود الدول المتتابعة التي راوح فيها العرب بين التقدم والتأخر، وبين النهوض والركود، والحركة والجمود، وانتهوا إلى العهد العثماني الذي تكونت فيه الدولة العثمانية منذ القرن الخامس عشر الميلادي، وورثت الخلافة العباسية، وقامت على أنقاضها، وتوسعت حتى حكمت معظم العالم الإسلامي في ذلك الزمن، ومن ضمنه العالم العربي. ثم أخذت تنحسر عن بعضه رويداً رويداً، حتى زالت في نهاية الحرب العالمية الأولى.

إن المرحلة الفاصلة بين دخول هولاكو المغولي مدينة بغداد عام ١٢٥٨م ومنتصف القرن التاسع عشر، تعد في نظر معظم الدارسين والمؤرخين مرحلة الانحطاط في تاريخ العرب، لأن الكيان العربي في أثنائها قد تفكك، ولأن قدرة العرب قد ضعفت حتى كادت أن

تتلاشى، وتوقفت الحضارة العربية عن التطور صعداً، وأخذت في الهبوط والانحدار، وضعف شأن اللغة العربية وشأن علوم العرب وفنونهم وآدابهم ونشاطهم الفكري والثقافي، وتفشى فيهم الجهل والأمية والتخلف والفقر، وانهارت المؤسسات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي كانت ترافق النهضة الإسلامية الكبرى وازدهارها وأصبح العرب محكومين لا حاكمين، ومتخلفين لا متقدمين، وضعفاء لا أقوياء، وقاعدين لا ناهضين. ولقد استمر الأمر على هذا النحو بضعة قرون حتى إذا شارف القرن الثامن عشر على نهايته، أو بالأحرى انتصف القرن التاسع عشر، أخذت بوادر النهضة العربية تظهر رويداً رويداً، قليلة خفيفة ضيقة النطاق في البدء، ثم أكثر وأقوى وأوسع نطاقاً فيما بعد. وكان ذلك يزداد مع الأيام حتى شكل ما يدعوه الدارسون والمؤرخون «النهضة العربية الحديثة».

ولقد مرت هذه النهضة بثلاث مراحل، تبدأ أولاها في مطلع القرن التاسع عشر وتنتهي بنهاية الحرب العالمية الأولى. أما الثانية فتمتد من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى نهاية الحرب العالمية الثانية. وأما الثالثة فتمتد من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اليوم. لكننا سنقف في دراستنا عند العام ١٩٧٥، لاعتبارات خاصة بلبنان الذي كان له دور بارز ومشاركات ذات أهمية كبرى في تحقيق هذه النهضة وتكوين مرافقها، وسنرى ما عرفته البلاد العربية من وجوه النهضة في كل مرحلة من هذه المراحل، وما كان للبنان من دور في تحقيقها.

ثالثاً ـ المرحلة الأولى من مراحل النهضة العربية الحديثة (١٨٥٠ ـ ١٩١٨)

خرج العرب من القرن الثامن عشر مرهقين بالانحطاط، وبمساوىء الحكم العثماني. وكانت نفوسهم تضج في أعماقها بالتذمر والتبرم بالأحوال الرديئة، يريدون التحرر منها، ويتطلعون إلى سبل الخلاص ولو بعيون مغشاة بغشاوة من الجهل والتخلف. وقد رافق هذه التطلعات عوامل متعددة، كان من شأنها أن تفتح عيونهم على صور من الحضارة الأوروبية، وعلى صيغ من المجتمع الأوروبي. من أبرز هذه العوامل:

١ ـ التبادل التجاري الذي نشط في تلك المرحلة بين الشرق والغرب.

٢ ـ الثورة الفرنسية وانتشار تعاليمها شرقاً وغرباً، وفي البلاد العربية بوجه عام.

٣ ـ حملة نابليون بونابرت إلى مصر، وما تركته وراءها من معالم النهضة التي أفاد منها المصريون في الزراعة والصناعة والطب والهندسة والعلوم والآداب والصحافة وسواها.

٤ ـ البعثات العلمية التي كانت تنطلق من الشرق العربي إلى العواصم الأوروبية، فتمضي فيها سنوات للدراسة، وتختبر الحضارة الأوروبية عن كثب، ثم تعود إلى بلادها حاملة شيئاً من هذه الحضارة ومن أسرار تطورها وتفوقها.

٥ - الإرساليات الأجنبية التي قصدت بلاد العرب، فساعدت على نشر الثقافة بين الناس، وعرفتهم على حقيقة الحياة في الغرب المتمدن، وما تقوم عليه من أنظمة وإصلاحات ومؤسسات هي سبيل التغيير والتطوير[٢].

لقد أعجب العرب بما وقفوا عليه من رقي المجتمع الأوروبي، ومن تطور أساليب الحياة فيه. وودوا لو يتحقق لبلادهم شيء من قبيل ذلك. ولكن هيهات أن يحدث مثل هذا الأمر طفرة، فهو تغيير جذري في نواحي الحياة كافة، والتغيير الجذري في حاجة إلى تراخ في الزمان، وإلى اختمار وتفاعل بطيء، وإلى جهاد طويل، وطاقة عظيمة قادرة على التحمل والثبات في وجه المصاعب التي تعترض مسيرة الأمم في طريق التقدم.

وهكذا وجد العرب أنفسهم أمام تحديات كثيرة، ومشكلات معقدة ومتناقضات لا حصر لها، وكان عليهم أن يجابهوا في آن معاً، كي يحققوا لبلادهم شيئاً من النهضة، كثيراً من العوائق الناشئة عن الأمور الآتية:

١ - الحكم العثماني وما كان يتصف به من استبداد وفساد وفوضى وإرهاب ودسائس ومكائد، وتعسف في فرض الضرائب وجبايتها، وفي معاملة الأهلين مما لا يزال الناس يذكرونه لدى ذكر الانكشارية أو ذكر السلاطين والولاة العثمانيين.

٢ - مطامع الدول الأوروبية وسعيها إلى الإفادة من ضعف الأتراك والحصول على الامتيازات الأجنبية، والتدخل في شؤون البلاد، واحتلال أجزاء منها تحت شعارات مختلفة، وبحجج متنوعة، كلها ترمي إلى التحكم بالمواد الأولية والخامات اللازمة في الصناعات، والسيطرة على الأسواق لتصريف البضائع وبسط النفوذ في بلاد العرب[٣].

٣ - الانحطاط والتخلف وما يرافقهما من جهل وأمية وسذاجة في التفكير، وعجز عن إدراك حقائق الأمور، وقصر في النظر وتنابذ وبغضاء وتشبث وجشع وأنانية واستغلال وإقطاعية وذل وفقر ومسكنة، ومنازعات داخلية وما إلى ذلك من ضروب التخلف في السياسة والاجتماع والاقتصاد والفكر.

لذلك، سارت أمور النهضة في النصف الأول من القرن التاسع عشر سيراً بطيئاً، وكان من مقتضيات ناموس التطور والنمو أن تمر تدريجاً بمراحل متعددة، فإذا هي في النصف الأول من القرن المنصرم محاولات ضيقة النطاق ترمي إلى الحصول في بعض البلاد العربية على شيء من الاستقلال الذاتي، وفي بلاد أخرى على شيء من الإصلاح السياسي والإداري، كما ترمي إلى الاقتباس عن المجتمع الأوروبي علماً وتنظيماً وتطويراً في العمران وأساليب العيش والانتاج والقوة العسكرية. وأبرز مثال على ذلك ما تم في عهد محمد علي بمصر من إصلاحات إدارية وعسكرية، وإنشاءات زراعية وصناعية وتجارية وعلمية، وبعثات ثقافية إلى

الخارج، وترجمات ومؤلفات ومطبوعات، وما عرفه لبنان من نهضة علمية تجلت في انتشار المدارس وانتشار التعليم وظهور المطابع والمؤلفات والصحف والجمعيات[٤]. وفي هذه الظروف نفسها ظهر في العالم العربي نخبة من المفكرين وزعماء الإصلاح كانوا ينشرون أفكارهم بين الناس، وينادون بضرورة الخروج من الأحوال السيئة التي تتخبط فيها البلاد، ويلحون على ضرورة بث الوعي في صفوف المواطنين: الوعي السياسي، والوعي الاجتماعي، والوعي الفكري والثقافي والديني والأدبي والفني والحضاري بصورة عامة. وكان طبيعياً أن يؤدي التفاعل بين الحضارتين العربية والغربية إلى إثارة مجموعة من الأفكار والمواقف تتعلق بكيفية النهضة العربية وكيفية التعامل مع أوروبا، ومع الدولة العثمانية، للتحرر والخروج من الضعف، وعلى أي أساس يكون تصرف الأقطار العربية وتعاملها فيما بينها ومع الآخرين.

لكن هذه الأفكار لم تنضج في النصف الأول من القرن التاسع عشر. أما في النصف الثاني من ذاك القرن وبخاصة في آخره، وفي مطلع القرن العشرين، فقد تم للمجتمع العربي أن يخطو بضع خطوات نحو التقدم، وأن يتوضح ذلك في عدد من المواقف والاتجاهات والأفكار ومرافق العيش، وأن يواكب ذلك بوادر نهضة علمية وأدبية واجتماعية وسياسية واقتصادية وفكرية يعبر عنها جماعة من مفكري تلك المرحلة، أبرزهم رفاعة الطهطاوي، وخير الدين التونسي، وبطرس البستاني، وأحمد فارس الشدياق، وجمال الدين الأفغاني، وأديب إسحق، وعبدالرحمن الكواكبي، وفرح أنطون، ومحمد عبده، وإبراهيم اليازجي، وسليم البستاني، ونجيب العازوري، وقاسم أمين وسواهم.

هؤلاء المفكرون بدأوا بمطالبة الدولة العثمانية بإجراء إصلاحات جذرية في السياسة والإدارة وأنظمة الحكم، من أجل النهوض في جميع الأقطار الإسلامية والعربية المنضوية تحت الحكم العثماني. ولكن شيئاً من ذلك لم يتحقق، لأن الخلافة العثمانية كانت في طور الاحتضار، لذلك نرى الغيورين من أبناء العرب على بلادهم ينادون بنفض الأيدي من الدولة العثمانية، والسعي إلى التخلص من سيطرتها، واعتبار الخلافة التي تتذرع بها لحكم المسلمين ليست من حقها وإنما هي من حق العرب. فلماذا لا تعود الخلافة إلى العرب؟ ولماذا لا تتحقق في ظلها وحدة قومية عربية تضم الناطقين بالضاد جميعاً؟ وفي ظل هذه الوحدة يستطيع العرب أن ينهضوا نهضة حقيقية تنطلق من التحرر السياسي ومن تنظيم الدولة على أسس جديدة تنتظم فيها الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والتربوية والعلمية والأدبية والفكرية والفنية وما إلى ذلك من معطيات الحضارة.

وقد بدأت الحركة بتأسيس جمعيات وأحزاب سياسية تدافع عن قضايا العرب وحقوقهم. فقابل العثمانيون ذلك بإقصاء عدد كبير من العرب عن مناصبهم، وتجاهلوا المطالب العربية،

وعارضوا كل مشروع علمي أو ثقافي في البلاد العربية. وقد أجمل شكري غانم، أحد الأدباء اللبنانيين، مظالم الترك للعرب في رسالة بعث بها إلى صحيفة «Le Temps» الفرنسية التي نشرتها في عدد ٥/٤/١٩١٠، وفيها إظهار لسوء السياسة التركية تجاه العرب، ولتجاهلها أمانيهم. هذا الشعور بالظلم دفع العرب إلى الانتفاض والسعي إلى الاستقلال واعتبار الخلافة العثمانية غير شرعية، والدعوة إلى خلافة عربية قرشية. وهكذا يتضح أن الاتجاه القومي العربي هو أبرز مظاهر النهضة العربية الفعلية آنذاك[٥].

أضف إلى ذلك أن أفكاراً أيديولوجية جديدة أخذت تنتشر في العالم العربي منذ أواخر القرن التاسع عشر حول الحرية والديموقراطية، والمساواة والعدل، ودستورية الحكم، والأنظمة البرلمانية والإصلاح الاجتماعي وعلمانية الدولة. وكانت الصحف والمجلات والكتب تتناول هذه الأفكار كلها وتنطلق بها من اعتبارات قومية عربية كما هي الحال في كتابات بطرس البستاني في «الجنان» و«نفير سوريا»، وكتابات ابنه سليم البستاني، وفرح أنطون وشبلي الشميل وأحمد فارس الشدياق ويعقوب صروف وأحمد فارس نمر ونجيب العازوري وجرجي زيدان وسواهم. وكانت موضوعات الفكر القومي العربي تراوح آنذاك بين نداءات الوحدة العربية، ومشكلات المجتمع العربي، وإحياء اللغة العربية وتراث العرب في العلم والأخلاق والآداب والتقاليد، وانك لتجد صدى ذلك كله في كتابات مفكري تلك المرحلة وفي مقدمتهم لبنانيون من أمثال بطرس البستاني ونجيب العازوري وجرجي زيدان وأحمد فارس الشدياق ومصطفى الغلاييني وشكيب ارسلان، وعيسى اسكندر المعلوف، وحسين الجسر، كما تجده في شعر إبراهيم اليازجي وعبدالمسيح الأنطاكي، وفؤاد الخطيب وأنيس المقدسي، ورشيد سليم الخوري وأبي الفضل الوليد وسواهم.

رابعاً ـ دور لبنان في المرحلة الأولى
من مراحل النهضة العربية الحديثة (من ١٨٥٠ إلى ١٩١٨م)

لقد كان طبيعياً أن ينسحب على لبنان ما انسحب على البلاد العربية بصورة عامة، فهو جزء منها، وقد خضع منذ انتشار الإسلام وتوسع الدولة العربية لما خضعت له سائر المناطق العربية رغم بعض الخصوصيات التي كانت تميز منطقة عن منطقة.

ولما أشرقت شمس النهضة على العالم العربي، كان إشراقها على لبنان مبكراً بعض التبكير، وقد شملته كما شملت المناطق العربية، أو أكثر مما شملتها، مما هيأه لدور ريادي فعال في هذه النهضة العربية الحديثة التي اتفق المؤرخون على أنها بدأت تقريباً في مطلع القرن التاسع عشر وأخذت تتضح معالمها منذ منتصفه.

فمنذ الأيام الأولى لانتصار العثمانيين على المماليك عام ١٥١٦م ودخولهم مدينة دمشق،

سارع الأمير فخرالدين المعني الأول، أقوى حكام الإقطاعات في لبنان، آنذاك، إلى تقديم الولاء للسلطان المنتصر. وزاره في دمشق على رأس وفد من أتباعه، فعامله السلطان وأمثاله من حكام الإقطاعات اللبنانيين بشيء من اللين والمهادنة، وأقرهم على إقطاعاتهم وعلى ما كان المماليك قد منحوهم سابقاً من امتيازات لقاء ضريبة مخففة يدفعونها للدولة العثمانية[٦].

وسار الأمر على هذا المنوال ردحاً من الزمن، وقد بلغ لبنان ذروة قوته وازدهاره آنذاك في عهد الأمير فخرالدين المعني الثاني الكبير (١٥٩٠ ـ ١٦٣٥م) الذي وسع دائرة حكمه حتى شملت البقاع شرقاً والشاطىء غرباً من نهر الكلب إلى جبل الكرمل، وعمل على ترسيخ هذا الحكم وعلى تقوية إمارته، سواء بالسلاح أو بالمال، أو بالمنشآت الحضارية. وبدأ مسيرة نهضة مباركة، فاهتم باستغلال موارد بلاده الطبيعية وبتحسين حالة الشعب الاقتصادية، فعني بزراعة العنب، وبتربية دود القز لصناعة الحرير، وبنى جسوراً وخانات للقوافل، وشجع التجارة مع مدن أوروبية عديدة، ومنح التجار الأوروبيين بعض الامتيازات وراح يعمل جاداً في سبيل الاستقلال ووضع بلاده على طريق التقدم والرقي. وعقد «اتفاقاً» مع دوق توسكانا بإيطاليا. وليس من الضروري أن نتوسع في تاريخ الأمير فخرالدين الثاني، لكننا نشير بصورة خاصة إلى ما قام به بعد عودته من إيطاليا. فقد استدعى مهندسين ومعماريين وخبراء في الزراعة من توسكانا، وأذن للمبشرين الكاثوليك بأن يعملوا في البلاد تحت رعايته، وأن يفتحوا المدارس، ويبتنوا الأديرة، وينشروا التعليم. فعرف لبنان آنذاك بوادر نهضة حقيقية تجلت في مضاعفة عدد المتعلمين، وفي خطوات علمية وثقافية وئيدة، وخطوات سياسية وعسكرية واجتماعية وعمرانية واقتصادية، لا سيما في حقلي الزراعة والتجارة والمنشآت التي تساعد على ازدهار هذين المرفقين[٧].

في هذه المرحلة، لم يكن في البلاد العربية الأخرى حركة موازية لما جرى في لبنان.

لكن المخاوف ساورت من جديد الدولة العثمانية فحاربت فخرالدين حتى وقع أسيراً في يديها، واقتيد عام ١٦٣٣ إلى الآستانة، حيث أعدم مع أولاده الثلاثة.

لم يحقق فخرالدين أهدافه ومطامحه، ولكنه شق طريقاً لمستقبل لبنان[٨].

بعد موت الأمير فخرالدين المعني الثاني، لم تتوقف حركة النهضة التي بدأها، ولكنها لم تتقدم كثيراً بسبب الظروف الصعبة التي واكبتها إلى أن جاء عهد الأمير بشير الشهابي الثاني (١٧٨٨ ـ ١٨٤٠) الذي حاول أن يسير على خطى فخرالدين وأن ينهض بالبلاد سياسياً وحضارياً. وكان لاعتناقه الدين المسيحي على المذهب الماروني، أسوة بسلفه الأمير يوسف الشهابي، أثر فعال في توثيق علاقاته بالمبشرين الكبوشيين واليسوعيين، فأشرعت أمامهم أبواب البلاد لإقامة مدارسهم وأديرتهم ومؤسساتهم التي ساعدتهم على القيام برسالتهم

التبشيرية، أما بيروت فأصبحت منذ مطلع القرن التاسع عشر ملتقى التجار الأوروبيين، والسوق الأساسية لتبادل السلع الأوروبية في الشرق، ومركزاً لاستيراد بضائع الترانزيت إلى مختلف البلدان المجاورة[٩].

والخلاصة أن الأمير بشيراً الشهابي الثاني قد تابع سياسة فخرالدين المعني الثاني، فحكم البلاد بحنكة ودهاء، ووفر لها نهضة اقتصادية في حقلي الزراعة والتجارة، وأنشأ قصراً فخماً واسعاً في بيت الدين فجمع حوله الشعراء والأدباء كالشيخ ناصيف اليازجي، والمعلم بطرس كرامة، ورشيد الدحداح، والشاعر نقولا الترك، واتخذ منهم كتبة في ديوانه وشعراء في بلاطه. وفي عهده دخل المبشرون الإنجيليون الأميركيون والبريطانيون إلى لبنان عام ١٨٢٠ وجعلوا منه مركزاً ثقافياً وتعليمياً ينبعث منه الفكر إلى البلدان المجاورة[١٠].

بعد غياب الأمير بشير الشهابي الثاني عن لبنان، عمت الفوضى والصراعات الطائفية التي كانت تشجعها الأيدي الغريبة، وكانت الفتنة الطائفية الكبرى عام ١٨٦٠ التي قتل فيها عدد كبير من الموارنة والدروز، مما جعل الدول الكبرى، آنذاك، وهي فرنسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا، تضع يدها على القضية اللبنانية وتتفق مع الدولة العثمانية على جعل جبل لبنان متصرفية ذات استقلال داخلي، يحكمها متصرف مسيحي من الرعايا العثمانيين يعينه السلطان. ودامت المتصرفية نحواً من نصف قرن وانتهت بقيام الحرب العالمية الأولى. وفي عهد المتصرفية عرف لبنان شيئاً من الاستقرار السياسي والإداري، والازدهار الاقتصادي والعلمي، حتى شاع بين الناس القول السائر «هنيئاً لمن له مرقد عنزة في جبل لبنان».

في هذه المرحلة الطويلة الممتدة من حكم الأسرة المعنية في أواخر القرن السادس عشر إلى نهاية عهد المتصرفية في مطلع القرن العشرين، عرف لبنان معالم نهضة سياسية واجتماعية واقتصادية وفكرية وثقافية وأدبية وعلمية وفنية لم تتيسر إلا لقليل من البلدان العربية تأتي مصر في طليعتها، ثم سوريا وفلسطين والعراق وبعض أجزاء من شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا. حتى أن مصر التي كان لها نصيب كبير من النهضة العربية في القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين لم تعرف ما عرفه لبنان في القرون الثلاثة السابقة، (السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر). وهذا هو السبب الذي حدانا إلى القول: إن لبنان قد عرف بوادر النهضة في زمن مبكر، وسبق سائر البلاد العربية إلى ذلك. فإذا كان الدارسون يرجعون بالنهضة غالباً إلى أواسط القرن التاسع عشر، فليس معنى ذلك أن النهضة قد قامت بين ليلة وضحاها، من غير أن ترسو لها أسس في الأزمنة السابقة. «وليس غريباً أن ندعو إلى استقراء أصول النهضة في عصر الانحطاط عينه، ففيه برزت أولى بوادرها»[١١]. وتتجلى هذه البذور أكثر ما تتجلى في لبنان منذ أيام الأمير فخرالدين المعني الثاني الذي أراد أن ينهض بإمارته، فراح يوفر لها مقومات النهضة، مستمداً بعض هذه المقومات مما وقف عليه في إيطاليا

من تطور في الحياة الزراعية والعمرانية والثقافية، وما كان من شأن مدرسة روما المارونية، والبعثات اللبنانية إليها، واستقبال البعثات الدينية الإيطالية والإرساليات الأجنبية، ثم ما كان من عهد الشهابيين الذين احتضنوا الثقافة أيضاً، فسمح الأمير حيدر بإنشاء مطبعة في الشوير، ودرس الأمير ملحم الفقه، وألف الكتب في الشرع، ووضع الأمير حيدر تاريخه «الغرر الحسان». أما الأمير بشير الشهابي الثاني فقد بز أقرانه في ذلك، ولم يفته أن العلم عامل فعال في تربية الشعوب، وتحسين حالها ورفاهيتها وإسعادها، فقرب إليه رجال العلم والأدب والشعر وأكرمهم، وأعلى منزلتهم، وعهد إلى بعضهم إدارة الدواوين بما فيها من إنشاء وكتابة ورسائل وتدوين، وإلى آخرين تثقيف أولاده[١٢]. وقد فتح الأمير المدارس وأوفد البعثات إلى الخارج كتلك التي أمّت الديار المصرية لدراسة الطب في مدرسة قصر العيني[١٣].

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر، كان لبنان في طليعة المسهمين في تحقيق النهضة العربية الحديثة، سواء عن طريق المدارس، أو المطابع، أو الصحف، أو الجمعيات، أو الإرساليات الأجنبية، ومركزاً للتفاعل بين الحضارتين العربية والغربية، ومنطلقاً لإرسال البعثات العلمية إلى الخارج، وللهجرة إلى مصر وإلى الأميركتين الشمالية والجنوبية، وملتقى الشخصيات العلمية والأدبية والصحفية والتربوية وتلك التي قدمها لبنان لنهضة العرب.

١ - المدارس

أما المدارس، فانطلقت في بداياتها من كتاتيب المساجد والأديرة التي كانت تقوم بتعليم الناشئة مبادىء القراءة والكتابة والحساب واللغة والدين والإنشاء، وتفتح أمامهم بعض المجالات لدراسة الآداب، وكانت تهتم بصورة خاصة بتخريج رجال الدين، مسلمين ونصارى، ليتولوا هداية الناس الدينية والخلقية، وليقوموا بالأعمال الشرعية في نطاق صلاحياتهم. لكن نطاق هذه المدارس كان ضيقاً، وعدد المعلمين والطلاب كان قليلاً في أعقاب عصر الانحطاط. ولم تكن كل المساجد ولا كل الأديرة تتولى الأعمال التعليمية بل القليل منها.

إلى جانب ذلك، كان بعض الأمراء والأشراف يستقدمون إلى قصورهم معلمين يتولون تعليم أولادهم وأولاد حاشيتهم على نحو ما وصف الدكتور شاكر الخوري، في كتابه «مجمع المسرات»، طريقة التعليم في مدرسة المختارة بقصر آل جنبلاط، فقال: «أحضرني والدي من بكاسين[١٤] وكنت أعرف القراءة والكتابة العربية والسريانية. وكان في هذه المدرسة من أولاد سعيد بك [جنبلاط] نجيب بك الذي كان من عمري، ونسيب بك الذي كان أصغر مني سناً. وكان معلمنا حضرة العلاّمة والشاعر العظيم الشيخ إبراهيم الأحدب الطرابلسي الذي صار فيما بعد، كاتب المحكمة الشرعية في بيروت. وكان الشيخ إبراهيم يعلمنا، وكنا

سبعة ما عدا البيكين. وكنا نجلس في الغرفة. فكل منا يسمِّع درسه بعد انتهاء دور البكوات»[١٥].

ومع تعاقب الأيام، أنشئت في لبنان مدارس الإرساليات الأجنبية، والمدارس الوطنية، التي قدَّمت للنهضة أجيالاً من رجالها وقادتها ومثقفيها.

كانت بدايات المدارس الإرسالية بمدرسة روما المارونية التي أنشئت في العهد المعني منذ القرن السادس عشر، وكانت تخرِّج كهنة من الموارنة، يعود معظمهم إلى لبنان ليتولوا الوعظ الديني والتعليم. وكان التعليم يتضمن بالإضافة إلى الأمور الدينية القراءة والكتابة، واللغات، والحساب، والأدب، والتاريخ، والجغرافية وما إلى ذلك. وكانوا يفتحون المدارس في المدن والقرى والأديرة، ليتلقى فيها الصبيان العلوم، ويحثون الأهالي على إرسال أولادهم إليها. وإلى جانب كل كنيسة كانت تقام مدرسة مجانية عرفت بـ «مدرسة تحت السنديانة» لتعليم الناشئة وتهذيبهم[١٦].

ويقول جرجي زيدان في «تاريخ آداب اللغة العربية»: «إن أقدم المدارس النصرانية في لبنان كان للموارنة، فقد أنشأوا مدارس في إهدن وصوفر وبقرقاشة[١٧] ناهيك بالمدارس الصغرى التي أنشأوها في الأديرة»[١٨].

أضف إلى ذلك اليقظة التبشيرية الأوروبية الكاثوليكية والبروتستانتية والأرثوذكسية التي اتجهت نحو لبنان منذ القرن الثامن عشر وعملت على إنشاء المدارس التي هي أفضل وسيلة للتبشير، فأسس اليسوعيون الكاثوليك مدرسة عينطورة عام ١٧٣٤، ثم جامعة القديس يوسف عام ١٨٧٥ فمدرسة راهبات المحبة عام ١٨٧٤. وأنشأ الإنجيليّون مدرسة عبيه عام ١٨٤٧، والمدرسة الإنكليزية عام ١٨٦٠، والمدرسة الإنجيلية للبنات عام ١٨٦٤ ثم «المدرسة السورية الإنجيلية» عام ١٨٦٦ التي أصبحت فيما بعد «الكلية السورية» ثم «الجامعة الأميركية». وأنشأ الأرثوذكس المدرسة المسكوبية عام ١٨٧٧، ثم مدرسة الشويفات عام ١٨٩٤، ومدرسة روما عام ١٨٩٥، ومدرسة أميون عام ١٨٩٧ ومدارس كوسبا، وزحلة، وبسكنتا، وحاصبيا وراشيا عام ١٩٠٠[١٩].

كما أنشأ داود باشا، أول متصرف للبنان مدرسة في عبيه سنة ١٨٦٢ عرفت بالمدرسة الداودية.

ولم يكن المرسلون الإنجيليون الألمان بعيدين عن لبنان رغم أنهم نشطوا أكثر في فلسطين. فبعد عام ١٨٦٠ ومآسيه الاجتماعية، قدم إلى لبنان «شماسات جمعية الكيزرزفرتر الألمانية»[٢٠] ورهبنة فرسان يوحنا[٢١]. هاتان المؤسستان بدأتا العمل لمساعدة اللاجئين المسيحيين في بيروت وصيدا الآتين من جبل لبنان، ثم اتجهتا بعد ذلك نحو الدروز والمسلمين عامة. في عام

١٨٦٤ أنشأت شماسات الكيزرزفرتر داراً للأيتام ومؤسسة للأرامل دعيت «مؤسسة الحساء المجاني» وتعاونت مع جمعيات بروتستانتية أخرى في رعاية المرضى واللاجئين في صيدا، وأنشأت مدرسة لتعليم الخياطة وتثقيف المرأة العربية[٢٢].

هذا ما كان من أمر المدارس الأجنبية التي كانت تهتم كلها بتدريس اللغة العربية إلى جانب اللغات الأجنبية العائدة إلى أصحابها، كالفرنسية والإنكليزية والألمانية والإيطالية والروسية وسواها. أما المدارس الوطنية فيرجح أن أقدمها مدرسة «عين ورقة»، التي كانت ديراً على اسم مار أنطونيوس، فجعلها البطريرك يوسف اسطفان عام ١٧٨٩ مدرسة على مثال مدرسة روما. وكانت تدرس العربية والسريانية واللاتينية والإيطالية. ثم أنشأ الأرمن الكاثوليك مدرسة بزمار عام ١٧٩٧، وأنشأ الروم الكاثوليك مدرسة عين تراز عام ١٨١١، ومدرسة المخلص عام ١٨٣٠، والمدرسة البطريركية في بيروت عام ١٨٦٥، كما أنشأ الموارنة مدرسة الحكمة عام ١٨٦٥ والأرثوذكس مدرسة الثلاثة أقمار في بيروت عام ١٨٦٥ أيضاً، ومدرسة زهرة الإحسان للبنات في بيروت أيضاً عام ١٨٨٠ ومدرسة البلمند عام ١٨٨٣.

لكن أهم هذه المدارس الوطنية وأبعدها أثراً في النهضة وأعمها نفعاً بين المواطنين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم هي المدرسة الوطنية التي أنشأها في بيروت المعلم بطرس البستاني عام ١٨٦٣ في أعقاب الفتنة الطائفية الكبرى التي اجتاحت لبنان عام ١٨٦٠.

وإذا كانت المدارس التي ذكرناها حتى الآن هي مدارس مسيحية، سواء أكانت أجنبية أم وطنية، فإن تلاميذها كانوا من المسيحيين ومن المسلمين. وكانت هذه المدارس موزعة بين مدارس للصبيان ومدارس للبنات. لكن عدد الصبيان كان أكثر.

ومن الطبيعي أن تعمد الأوساط الإسلامية إلى إنشاء المدارس لتعليم أبنائها وبناتها، لأن المدارس العثمانية الرسمية لم تكن كافية لتعليم أبناء المسلمين. والظاهر أن هذه المدارس كانت مختلفة في نظمها وتعليمها عن المدارس الأجنبية والوطنية المسيحية، مما دفع المثقفين المسلمين والجمعيات الإسلامية إلى إنشاء مدارس إسلامية وطنية في طرابلس وبيروت وصيدا وسائر مناطق لبنان الجبلية.

وأشهر ما يذكر في هذا المجال أن الشيخ عبدالقادر القباني وعدداً من وجهاء المسلمين في بيروت قد أنشأوا جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية عام ١٨٧٨، وجعلوا من أهدافها الاجتماعية والعلمية «تفقد أحوال الفقراء من أبناء الطائفة الإسلامية، وإيجاد المعاهد العلمية للذكور والإناث منهم وخدمة الأمور الخيرية»[٢٣]. وبعد شهرين، أنشأت الجمعية مدرسة للبنات في بيروت، أتبعتها بثانية بعد مدة قليلة، ثم بمدارس متعددة للبنين.

أما في طرابلس فأنشئت الكلية الوطنية الإسلاميه ومجموعة من المدارس الابتدائية للبنين والبنات أيضاً.

وبعد إعلان الدستور عام ١٩٠٨، أنشأ الشيخ أحمد عباس الأزهري الكلية العثمانية الإسلامية في بيروت، عاونه فيها جماعة من الأدباء والوجهاء المسلمين، وخرّجت شخصيات وطنية كثيرة كان لها تأثير فاعل في النهضة السياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية والأدبية. وفي عبيه أنشأ الأمير ملحم أرسلان مدرسة وطنية أصابت كثيراً من الشهرة والنجاح، ناهيك بمدارس إسلامية متعددة أنشئت في صيدا والبقاع وجبل لبنان وجبل عامل.

وجدير بالذكر أن اللبنانيين والسوريين الذين هاجروا إلى أميركا الجنوبية أنشأوا فيها مدارس لرعاية أبنائهم وتعليمهم اللغة العربية وآدابها، منها «المدرسة اللبنانية» في البرازيل عام ١٩٠٠، ومدرسة «سارة شاهين» عام ١٩١٤، والمدرسة الأطلسية عام ١٩١٩، والمدرسة الوطنية للعلوم والآداب عام ١٩١٩ أيضاً، بالإضافة إلى إنشاء صف عربي في المدرسة الإنكليزية البرازيلية، وتخصيص كرسي لتدريس اللغة العربية في جامعة ساو باولو، يتعهده أبناء العرب بأموالهم[٢٤].

إن المدارس التي انتشرت في لبنان في القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، كان لها دور فعال في تحقيق النهضة الحضارية التي أسهمت في النهضة العربية العامة، وفعلت على نحو ما تفعل الخميرة في العجين، فكثر المتعلمون والمثقفون والمتخصصون وشاركوا في الإبداع العلمي والأدبي والفكري ونشروا الوعي في صفوف المواطنين. وطبيعي ألا ينحصر ذلك في لبنان الذي كان على علاقات وثيقة بما جاوره من البلدان العربية، وأن تستتبع حركة التعليم لزاماً حركة في التأليف والترجمة والنشر والطباعة لتأمين ما تحتاج إليه النهضة الثقافية والفكرية والأدبية والفنية، فضلاً عن إحياء اللغة العربية وإغنائها وبعث تراثها، وهي المرتبطة أشد الارتباط بالبعث القومي العربي، وتأليف الكتب في قواعدها وبلاغتها وأدبها وعلومها ووضع المعاجم، ناهيك بما فتّحت المدارس العيون عليه من حضارة الغرب ولغاته وآدابه وفنونه ونُظُمه وتطور أساليب الحياة فيه.

٢ - المطابع

لا ريب في أن المطبعة تسير جنباً إلى جنب مع المدرسة ومع الصحافة. فالمدارس قد استوجبت إنشاء المطابع لتؤمن لها ما تحتاج إليه من الكتب والمنشورات.

لا ندري إذا كان ما أشار إليه جرجي زيدان في الجزء الرابع من كتابه «تاريخ آداب اللغة العربية»[٢٥] صحيحاً من أن عرب الأندلس قد عرفوا الطباعة على الحجر والخشب، لكننا

واثقون من أن البلاد العربية قد عرفت المطبعة للمرة الأولى في القرن السابع عشر وفي لبنان بالذات حيث أنشأ الكهنة الموارنة العائدون من روما مطبعة في دير مار قزحيا عام ١٦١٠م. لكنها لم تطبع بالحرف العربي وإنما طبعت بالحرف السرياني كتاب «المزامير» ليقرأ باللغة العربية. وهذا ما يسمى بالكتابة الكرشونية. وقد تولى الطباعة في هذه المطبعة رجل إيطالي يدعى باسكالي إيلي[٢٦]. ولكنها لم تعمر طويلاً ولم تشتهر وإنما اشتهرت بعدها مطبعة في حلب طبعت باللغه العربية للمرة الأولى عام ١٧٠٦ بمساع من البطريرك اثناسيوس الرابع الدباس وبجهود الشماس عبدالله الزاخر الذي وضع حروفها العربية وتولى الطباعة فيها. وكان كتاب المزامير أول كتاب عربي خرج من تلك المطبعة[٢٧].

ثم توالى إنشاء المطابع في لبنان فعمد الشماس عبدالله الزاخر أيضاً إلى إنشاء مطبعة في دير مار يوحنا الصايغ بالشوير وذلك عام١٧٣٢. وفي عام ١٨٠٨ أنشئت في دير مار قزحيا المطبعة الثانية وتبعتها في بيروت المطبعة الأميركية عام ١٨٣٤ والمطبعة الكاثوليكية عام ١٨٤٨ ومطبعة القديس جاورجيوس الأرثوذكسية عام ١٨٥١ بالإضافة إلى بعض المطابع الصغيرة الخاصة ببعض الأشخاص أو ببعض الصحف، التي كثرت في لبنان منذ المرحلة الأولى من عصر النهضة.

٣ - الصحافة

إن الصحافة اللبنانية، سواء ما قام منها في لبنان أو في الخارج تمثل وجهاً مشرقاً من التراث اللبناني والعطاء الحضاري لا يقل سناء وإشراقاً عن الجوانب الأخرى لهذا التراث الفكري، الذي يشكل العطاء الصحفي فيه هرماً شامخاً من البذل الروحي والفكري والأدبي والفني. وهذا العطاء يتحدى الزمن ويبقى على الدهر حديث الخلف عن السلف[٢٨].

هذا العطاء اللبناني المتمثل بالصحافة وبأجيال اللبنانيين الذين خدموها، كتّاباً كانوا أو محررين أو منشئين أو مراسلين أو مخبرين أو ناشرين أو موجهين أو ممولين، يعد رسالة علم وحضارة بما نشر في مشارق الأرض ومغاربها من آراء وأفكار ومبادىء ومذاهب ومناهج ونظريات وتيارات علمية وفنية وسياسية وأدبية وما روّج له من مصطلحات الحضارة في العلوم والفنون واللغة[٢٩]، وقد نشر اللبنانيون العديد من الصحف والدوريات بالعربية والفرنسية والإنكليزية والأرمنية والتركية والأسبانية والبرتغالية والإيطالية واليونانية.

هذه الصحافة اللبنانية كانت منذ فجر ميلادها مع خليل جبرائيل الخوري عام ١٨٥٨، وهو العام الذي أصدر فيه جريدته «حديقة الأخبار»، أهم منابر التعبير عن الثقافة العربية والإسلامية عامة، ونشرها بين الملأ، وأهم وسائل الإعلام والتبليغ إلى الجماهير العربية.

إن المتتبع لهذا التفجر الصحفي الذي قام به اللبنانيون في لبنان وفي العالم العربي، وفي المهاجر الأميركية، تعتريه الدهشة عندما يرى أن الأقطار العربية الأخرى كانت في فراغ صحافي بعد الفراغ السياسي الطويل الذي عاشت فيه. وأية محاولة تأريخية للعقل العربي عامة وللثقافة اللبنانية والإشعاع الفكري اللبناني تكون ناقصة ما لم تهتم الاهتمام الكافي بالدوريات التي أصدرها اللبنانيون داخل لبنان وخارجه ولا سيما في العالم العربي. فلقد كان لهذه الدوريات في عصر النهضة مركز الصدارة في مجالات الإعلام والإعلان، والتثقيف، والدعوة إلى القومية العربية، والدفاع عن الحرية، ونشر الأنوار التي أطلقت النهضة الحديثة في الشرق العربي، فتركزت عليها قمم الانبعاث الفكري في العالم العربي عامة وفي مصر ولبنان خاصة، فكان واضعو حجر الزاوية في بنائها الضخم، أدباء كباراً وأئمة في اللغة والعلم والمعرفة والثقافة منهم على سبيل المثال: بطرس البستاني، إبراهيم اليازجي، سليم تقلا، يعقوب صروف، فارس نمر، فرح أنطون، أحمد فارس الشدياق، عبدالقادر القباني، أديب إسحق، خليل سركيس، سليم سركيس، الشيخ إبراهيم الأحدب، الشيخ يوسف الأسير، الشيخ أحمد عباس الأزهري، محيي الدين الخياط، حسين بيهم، إبراهيم سليم النجار، أسعد خليل داغر، محيي الدين النصولي، بطرس سليمان البستاني، كرم ملحم كرم، ميشال زكور، الشيخ رشيد الشرتوني، نجيب حبيقة، الشيخ مصطفى الغلاييني، الأب لويس المعلوف، عيسى اسكندر المعلوف، نعوم مكرزل، الشيخ رشيد رضا، الأمير شكيب أرسلان وسواهم ممن كانوا دعاة القومية العربية وروادها الأولين ودعاة الاستقلال العربي، واليقظة العربية منذ منتصف القرن التاسع عشر، ونشير في هذا المقام إشارة خاصة إلى نجيب العازوري في جريدته «الاستقلال العربي» وإلى جرجي زيدان في «الهلال» ويعقوب صروف في «المقتطف» وإبراهيم اليازجي في «البيان» و«الضياء» وخليل سعادة في «الجريدة» وأبي الفضل الوليد في «الحمراء» وأسعد داغر في «القاهرة» وبطرس البستاني في «نفير سوريا» وفي «الجنان»، فضلاً عن آخرين كانوا من أبرز الداعين إلى القومية العربية ونشرها بين الملأ العربي، ناهيك بما كان للصحافة اللبنانية في المرحلة الأولى من عصر النهضة من إسهام في نشر العلم والأدب والثقافة والإبداع الفني والفكري والوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي والديني والتربوي، وإحياء اللغة العربية وإغنائها وتنقيتها من الشوائب، وإمدادها بالمصطلحات اللازمة للتعبير عن الحاجات والأفكار الجديدة، وتطوير الفنون الأدبية الشعرية والنثرية والاهتمام بالقصة والرواية والمسرح والتمثيل والمقالة على أنواعها والأبحاث العلمية واللغوية والتاريخية والجغرافية والفلكية والرياضية والطبية، والفيزيائية والكيميائية والطبيعية وسواها. والذي يعود إلى «قاموس الصحافة اللبنانية» ليوسف أسعد داغر، يجد أن نحواً من سبعمائة صحيفة ومجلة لبنانية قد أنشئت بين عام ١٨٥٨ حيث كانت «حديقة الأخبار» لخليل الخوري فاتحة هذه الصحف وعام ١٩١٨ حين وضعت الحرب

العالمية الأولى أوزارها، صدر ما يقرب من نصفها في بيروت وطرابلس وصيدا وجبل لبنان وما يقرب من مئتين في القاهرة والإسكندرية وبعض الأنحاء المصرية، وسائر هذه الصحف موزع بين باريس ولندن والآستانة وقبرص والأميركتين الشمالية والجنوبية وسواها. ومعظم هذه الدوريات كان باللغة العربية، لكن ما لا يقل منها عن مئة كان باللغات: الفرنسية والإنكليزية والتركية والإسبانية والبرتغالية والإيطالية وسواها. وإذا كان من الملاحظ أن شطراً عظيماً من الصحافة اللبنانية قد انتقل إلى مصر وإلى المهاجر الأميركية، فإن ذلك يعود إلى نشدان الحرية في الدرجة الأولى وإلى سعة الأفق مما لم يكن متوافراً على النحو المطلوب في الأراضي اللبنانية. ورغم ذلك تحملت صحافة لبنان الضغط والتشدد والملاحقة والتعطيل في ظل الدولة العثمانية ولا سيما في العهد الحميدي.

خامساً ـ بيروت نموذج للتطور الحضاري
في المرحلة الأولى من مراحل النهضة العربية الحديثة

لا ريب في أن الحركة التعليمية والتربوية التي أحدثها إنشاء المدارس والجامعات في لبنان، منذ مستهل القرن السابع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، قد أحدثت في البلاد حركات فكرية وثقافية واسعة المدى رأينا بعض ملامحها وآثارها في الصحافة اللبنانية، كما أحدثت نهضة اجتماعية واقتصادية وعمرانية وحضارية. إن الثقافة والفكر ينعكسان في سلوك الناس وعاداتهم وأخلاقهم وتقاليدهم وأزيائهم وأنظمتهم ومرافق عيشهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، أو قل في حضارتهم بصورة عامة. فالتفجر العلمي والثقافي والتربوي الذي عرفه لبنان في منتصف القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين ظهرت ملامحه على جميع وجوه الحياة، فتطور المجتمع وتطورت عاداته ومظاهر عيشه بعد أن تفاعلت الحضارة العربية مع الحضارة الغربية، بفضل التفاعل الثقافي في المدارس والجامعات من جهة، والتفاعل الاجتماعي الناشيء عن اختلاط اللبنانيين بالأجانب من جهة ثانية، هؤلاء الأجانب الذين أموا لبنان عن طريق الإرساليات وعن طريق التجارة والصناعة بعد أن نالوا الامتيازات الوفيرة من الدولة العثمانية، فعمدت الأجيال الجديدة إلى المحافظة على ما هو قيِّم وجدير بالبقاء في موروثها الحضاري، كما عمدت إلى الاقتباس عن الغرب فكراً وأدباً وفناً ونُظماً سياسية واجتماعية، وعادات وتقاليد وأزياء وأساليب في الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات ووجوه العيش. فغدا المجتمع اللبناني مجتمعاً متطوراً بالنسبة إلى ما حوله من مجتمعات عربية، وتجلى هذا التطور في المناطق الجبلية على نطاق ضيق نسبياً، وفي مدينة بيروت على نطاق واسع، فغدت هذه المدينة تضج بالحياة العصرية على مختلف الصعد، كما غدت مركز التجارة والثقافة والتحول الجذري في الحياة الفكرية والاجتماعية والاقتصادية

والحضارية في الشرق العربي إجمالاً. ولم تكن السياسة الأوروبية الاستعمارية بعيدة عن ذلك، «فقد ظل الرأسماليون الفرنسيون محتفظين بمراكز مهمة في سوريا ولبنان، وقامت فرنسا بتحويل هذين البلدين إلى مصدر للخامات الزراعية الرخيصة الكلفة. ففي بداية القرن العشرين استهلكت فرنسا ثلث صادرات سوريا ولبنان، وسيطرت على إنتاج الحرير وتصريف خاماته التي كانت تستخدم في معامل النسيج في مدينة ليون الفرنسية. وكانت صناعة الحرير وتجارته في قبضة الرأسمال الفرنسي وعملائه. أما زراعة التبغ فكانت تعتمد بكاملها في سوريا ولبنان على شركة «الريجي» التي يسيطر عليها الرأسمال الفرنسي. ومن أجل استيراد الخامات، أنشأ الفرنسيون مرفأ بيروت باتفاق مع الدولة العثمانية، ومدوا جملة من خطوط السكك الحديدية التي كانت تؤمن الاتصال بين أنحاء البلاد العربية، كسكة حديد يافا ـ القدس، وسكة بيروت ـ دمشق. وفتحت فرنسا في سوريا ولبنان وفلسطين العديد من المصارف أهمها بنك «كريدي ليونه»(*) الذي لعب دوراً قيادياً في استغلال الاقتصاد اللبناني والسوري»[٣٠].

وعلى الرغم من أن مدينة بيروت لم تكن تتبع متصرفية جبل لبنان، إلا أنها لعبت دوراً مهماً بالنسبة إلى هذه المتصرفية وإلى سوريا وفلسطين. فبعد إدخال الدول الأوروبية الشحن التجاري إلى مرفأ بيروت، تطورت المدينة كمرفأ ومركز تجاري، ومالي، مما حمل الدولة العثمانية على الاهتمام بها فعمدت عام ١٨٨٨ إلى جعلها ولاية تمتد حدودها من طرابلس إلى عكا. وصاحب الازدهار الاقتصادي والمالي والثقافي والاجتماعي تضاعف عدد السكان في بيروت فبلغ ثلاثة أضعاف ما كان عليه من قبل. ففي عام ١٨٦٠ لم يكن يعدو ستة وأربعين ألفاً (٤٦٠٠٠) فأصبح عام ١٨٩٥ مئة وعشرين ألفاً (١٢٠٠٠٠)، وفي هذه الأثناء بلغ عدد الأجانب في بيروت أربعة آلاف نسمة[٣١].

والجدير بالذكر أن مدينة بيروت كانت آنذاك تمتلك المرفأ الوحيد على الشاطىء الشرقي للبحر المتوسط الذي يقوم بأعباء التجارة الخارجية. فمنذ أن بنته الشركة الفرنسية ووضعته قيد العمل عام ١٨٩٣، فإنها ربطته بخط ملاحة بحرية مع مدن أوروبا ومصر والآستانة، وقدمت عبره جميع الخدمات البريدية والتلغرافية[٣٢].

ثم مدت بمعاونة شركة بلجيكية خط بيروت ـ دمشق الحديدي. ولقد رصدت عين الباحث الروسي كريمسكي صاحب «رسائل من لبنان» كثيراً من الظواهر التي تؤكد كسر التقاليد القديمة، وتشير إلى تحديث الوعي الاجتماعي، والتحولات في الحياة السياسية والاقتصادية اللبنانية، فكان يراقب تطور بيروت وجبل لبنان والمجتمع اللبناني. وفي تلك

(*) Crédit Lyonnais.

الحقبة كانت بيروت تشهد نهضة اقتصادية عاصفة وبخاصة في حقل التجارة. وكانت تلفها حمى رأسمالية، وتنمو فيها بورجوازية تجارية ومرابون من أصحاب الأموال والأغنياء الذين بنوا لأنفسهم دارات فخمة غيرت الوجه المعماري للمدينة وأصبح الأغنياء الجدد أعيان البلاد بدلاً من الملاكين الكبار. وكانت تعقد في بيروت صفقات تجارية ضخمة مع الخارج، ويتدفق عليها الرأسمال الأوروبي الذي بدأ يغزو الأسواق السورية واللبنانية منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر، وينشط أعمال المرفأ البحري والطرق المعبدة والسكك الحديدية. وقد سارعت المصارف الأوروبية الكبرى لفتح فروع ومكاتب لها في بيروت، وتدعمت بشكل خاص مواقع فرنسا، وباتت اللغة الفرنسية لغة الأعمال والمدارس، وانتشرت بشكل واسع في المجتمع[٣٣].

كتب القنصل الروسي في بيروت ك. بيتكوفيتش: «من المستبعد العثور على مقاطعة أخرى [غير بيروت] ليس في تركيا وحسب، بل في الدول الأوروبية أيضاً. مقاطعة تجمع هذا العدد الكثيف من المؤسسات العلمية والدوائر الثقافية المتعددة الاتجاهات كما في سوريا. وهي مدينة بهذا الموقع الاستثنائي للإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية التابعة للبلدان الأجنبية المختلفة التي لم تكن لتبخل بأي تضحيات للقيام بدعاية دينية وسياسية ناجمة عن طريق المدارس والمؤسسات الخيرية»[٣٤].

ولقد أدى ذلك إلى انتشار الثقافة الأوروبية وعادات أوروبا وأزيائها. ويصف كريمسكي بتهكم ظاهر في كتابه «أقاصيص بيروتية» تعلق الأوساط الثرية بالملابس الآتية من باريس ومرسيليا، وبحفلات الرقص والأدب الشعبي الفرنسي. ولكن هذه البدع، على براءتها، كانت تثير الذعر لدى القروي الذي كان يرى في ذلك إفساداً للأخلاق[٣٥].

إن الاستيعاب الجدي للثقافة الأوروبية في ظروف يقظة الوعي القومي قد ترافق مع تنامي الاهتمام بالتراث الثقافي القومي مما يدل على أن الشباب اللبناني المثقف، الذي كان يتكلم الفرنسية والإنكليزية بطلاقة، كان يتفهم الآراء والمبادىء الأوروبية التي يستقيها من الصحف والكتب بهاتين اللغتين، وكان يكتسب وجهات النظر الأوروبية في السياسة والديموقراطية وأنظمة الحكم ويتقبل الأفكار الخارجية التي كانت تحفز لديه العمل القومي والسعي إلى التحرر.

لقد تشكلت بين الشباب جمعيات علنية وسرية مختلفة لم يكن النقاش فيها مقتصراً على مسائل اللغات والجغرافيا والتنقيب عن الآثار، وإنما كان يتناول أيضاً أمجاد القبائل العربية، ومصير الدولة الإسلامية والخلفاء والسلاطين العثمانيين، وقضايا الظلم والاضطهاد والاستبداد والاستعمار. وكانت هذه الجمعيات ذات تأثير عميق في الأوساط الشعبية ولدى

الرأي العام، لا سيما بعد أن أصبحت اجتماعاتها واسعة الانتشار يحضرها ويشارك في مناقشاتها كل الجموع المثقفة في بيروت من رجال ونساء، بمن فيهن المسلمات، ويدور الكلام فيها حول الثقافة العربية ولغة العرب وتاريخهم وآدابهم، وحول العلم وآثاره في المجتمع، والقيم الخلقية، ومنجزات الحضارة[٣٦]. وفي رسائل كريمسكي الموسومة «رسائل من لبنان» مادة غنية جداً عن مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية لسكان بيروت وبعض مناطق جبل لبنان في أواخر القرن التاسع عشر. فهي تتضمن إشارات إلى الأسعار وأنواع السلع وأجور المساكن والنقل والفنادق، والأعمال المصرفية والعملات والبنوك وكل ما يجعل من مدينة بيروت المركز الأول لتجارة العملات في الشرق الأوسط كله، مع إشارات واسعة إلى السياح الإنكليز والألمان وغيرهم من الذين يؤمون مدينتي بيروت وبعلبك وسائر المدن السورية، فضلاً عن الحياة الثقافية المزدهرة المتسعة النطاق حول الجامعتين الموجودتين في بيروت: الجامعة الأميركية وجامعة القديس يوسف اللتين حققتا خطوات واسعة جداً في حقل الثقافة والعلوم ولعبتا دوراً بارزاً لا في لبنان وحده، بل في معظم بلدان العالم العربي وذلك قبل قيام أية جامعة رسمية فيها.

وجاء في رسائل كريمسكي عن بيروت قوله: «بيروت هي الأبهى، بيروت هي الأجمل، كم هي عظيمة رائعة! وكم أنا شديد التعلق بهذه المدينة! فهي بالنسبة إليّ وطن ثان... هي أجمل مدن الشرق التي شاهدتها. القسطنطينية جميلة من جهة البحر، لكنها قبيحة من الداخل. أما بيروت فجميلة من الخارج، وجميلة ونظيفة من الداخل. هي منطلق الأدمغة في سوريا... أنا أحترم تطلعات بيروت الفكر، بيروت النهضة وأقدر طلائع التقدم فيها»[٣٧].

* * *

من خلال ذلك كله ومن دراسة التاريخ اللبناني لتلك الحقبة الواقعة بين منتصف القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الأولى، ودراسة الحياة الفكرية والأدبية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والفنية والحضارية بصورة عامة، يبدو أن لبنان قد اضطلع بدور فاعل جداً في النهضة العربية إبان القرن التاسع عشر وفي مطلع القرن العشرين، ويكفي دليلاً على ذلك مجموعات الكتب التي طبعت آنذاك والمجلات والجرائد والمنشورات والمؤسسات العلمية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والمستشفيات والمستوصفات والمطابع والمكتبات والجمعيات والمعجمات والمنشآت العمرانية في بيروت وطرابلس وصيدا وجبل لبنان. والمثقفون والمفكرون والأدباء والشعراء واللغويون والكتاب والنقاد والباحثون والأطباء والمهندسون والزعماء والسياسيون والعاملون في الحقول الوطنية والاجتماعية ممن كانت الدولة العثمانية تضطهد بعضهم فتشردهم وتنفيهم وتسجنهم وتحكم عليهم بالموت على نحو ما فعل بالشهداء في أثناء الحرب العالمية الأولى على يد جمال باشا، تلك السياسة التي حملت الكثير

من اللبنانيين للهجرة إلى الأميركتين: الشمالية والجنوبية، وإلى أوروبا والبلاد العربية ولا سيما مصر التي انتقل إليها أعلام الصحافة وأهل الأدب والفكر والعلوم أمثال جرجي زيدان، ويعقوب صروف، وفارس نمر، ورشيد رضا، وأديب إسحق، وفرح أنطون، وشبلي الشميل، وخليل مطران، وإبراهيم اليازجي، وأحمد فارس الشدياق، وأنطون الجميل، ومصطفى صادق الرافعي وسواهم كثيرون ممن يضيق المجال بذكرهم. ناهيك بالمهجريين أمثال جبران خليل جبران وإيليا أبي ماضي وأمين الريحاني، وميخائيل نعيمة، وفوزي المعلوف، وشفيق المعلوف، وشكرالله الجر، ورشيد سليم الخوري، وسواهم ممن اشتهروا في دنيا الاغتراب.

وكانت بيروت وجبل لبنان مفتوحَين أمام المثقفين العرب وطلاب العلم والمعرفة، وأمام الاغنياء الذين يصطافون في جبل لبنان، والتجار وأهل الصناعة والزراعة، والصيارفة، فضلاً عن الأجانب الذين أمُّوا مدينة بيروت وجبل لبنان مع عاداتهم وتقاليدهم ولغاتهم وعلومهم وأزيائهم وأخلاقهم ومعارضهم ومؤسساتهم الدينية والعلمية والصناعية والتجارية، مما جعل لبنان مركزاً مرموقاً في الشؤون الحضارية والثقافية والتجارية.

أما الشخصيات العلمية والثقافية والأدبية والفكرية والفنية والتربوية التي حققت للنهضة اللبنانية والعربية دورها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، فتعد بالمئات، وما علينا إلا أن نقلب صفحات الكتاب الموسوم «مصادر الدراسة الأدبية» ليوسف أسعد داغر، لنطلع على قسم كبير من ذلك، بينهم الشعراء والكتاب والنقاد والصحافيون والأطباء والعلماء والمهندسون والتجار والصناعيون والسياسيون مع ذكر مؤلفاتهم وأعمالهم، أمثال: إبراهيم الأحدب، شكيب ارسلان، أديب إسحق، يوسف الأسير، محسن الأمين، فرح أنطون، رشيد أيوب، يوسف حبيب باخوس، أحمد البربير، داوود بركات، بطرس البستاني، سليم البستاني، سليمان البستاني، عبدالله البستاني، وديع البستاني، نقولا الترك، سليم تقلا، أمين تقي الدين، الدكتور حبيب تابت، جبران خليل جبران، عقل الجر، حسين الجسر، نجيب حبيقة، أمين الحداد، نجيب الحداد، أسعد خليل داغر، المطران يوسف الدبس، رشيد الدحداح، مصطفى صادق الرافعي، الشيخ رشيد رضا، أمين الريحاني، جرجي زيدان، سليم سركيس، أحمد فارس الشدياق، رشيد الشرتوني، اسكندر الشلفون، شبلي الشميل، الأب لويس شيخو، الياس صالح، يعقوب صروف، جبر ضومط، نجيب طراد، وديع عقل، مصطفى الغلاييني، الياس فياض، بطرس كرامة، خليل مطران، أمين المعلوف، جميل المعلوف، عيسى اسكندر المعلوف، ناصيف اليازجي، إبراهيم اليازجي وسواهم كثيرون[٣٨].

سادساً - المرحلة الثانية من النهضة العربية الحديثة (١٩١٨ - ١٩٤٥)

في مطلع القرن العشرين، اشتد تململ العرب من الأوضاع التي ظلت تتحكم بهم، وازداد تطلعهم إلى فجر حياة أفضل. لكنهم كانوا ما يزالون مشتتين، ضعفاء، يتخبطون في أزمات فكرية وسياسية واجتماعية رغم الوثبات التي حققوها في القرن التاسع عشر. وكانت بلادهم ما تزال رازحة تحت السيطرة العثمانية في جزء كبير منها، وتحت النفوذين الاستعماريين البريطاني والفرنسي في الجزء الآخر. تتجاذبها هنا وهناك تيارات متباينة وتطمع فيها دول أوروبية قوية على رأسها بريطانيا وفرنسا وألمانيا. ولسنا ننكر أن البلاد العربية قد أنبتت في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين جماعة من المفكرين والزعماء المناضلين الذين حملوا على عواتقهم قضية النهوض بأوطانهم، فكافحوا في سبيل ذلك في السر والعلانية، وقاوموا الاستبداد بكل ما أوتوا من وسائل، وصبروا على الاضطهاد والنفي والتشريد وطالبوا لبلادهم بالحرية والاستقلال والعيش الكريم، لكنهم لم يستطيعوا أن يحققوا ما صبت إليه نفوسهم، وانتهت نخبة منهم على أعواد المشانق.

ومما لا يجوز إغفاله في هذا الصدد أن العلاقات الدولية كانت في مطلع هذا القرن على شيء كثير من الاضطراب والتدهور. وكانت «المسألة الشرقية»، وتطلع الدول الأوروبية إلى اقتسام إرث «الرجل المريض» قد بلغت ذروتها من النضج، فاشتد التنافس بين ألمانيا من جهة وبين بريطانيا وفرنسا من جهة ثانية على تقاسم الدولة العثمانية وتوزُّع مناطق النفوذ.

وما أن أقبل العام ١٩١٤م حتى وقعت الحرب بين دول المحور التي تتزعمها ألمانيا، وبين الحلفاء الذين تتزعمهم بريطانيا وفرنسا. وفي الثالث من شهر تشرين الثاني عام ١٩١٤ دخلت تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا. ولما كانت بلاد العرب واقعة تحت السيطرة العثمانية، بات من الطبيعي أن يكون للحرب تأثير كبير عليها. وقد زاد من حدة هذا التأثير كون تلك البلاد في منطقة ذات أهمية استراتيجية كبيرة.

ولم تكن بريطانيا غافلة عن ذلك، إذ كانت تقدر هذه الأهمية حق قدرها، لا لمجرد الموقع الجغرافي وحسب، بل لأن بريطانيا صاحبة مصالح كبرى في هذه المنطقة، لا تقل عن مصالحها في الهند وفي سائر المستعمرات(٣٩). ففاوضت الشريف حسيناً أمير مكة مبدية استعدادها واستعداد فرنسا لحماية دولة عربية مستقلة، أو حلف دول عربية مستقلة، برئاسة الشريف حسين أو أحد أبنائه. وقد أسفرت المفاوضات عن اقتناع الشريف حسين بالوعود البريطانية فأعلن الثورة العربية ضد تركيا في العاشر من حزيران عام ١٩١٦، وكانت بريطانيا تزود هذه الثورة عسكرياً ومالياً. وقد وقع الاختيار على الأمير فيصل ابن الشريف

حسين ليكون قائداً للقوات العربية، والتحق به الكولونيل لورنس العالم البريطاني بالآثار الذي عمل تحت امرته(٤٠).

وإذا كانت ثورة الشريف حسين قد استقبلت بالتهليل والتأييد في البلاد العربية، فقد تلقاها بوجوم المسلمون من غير العرب، لا سيما في تركيا والهند. وقد سعت تركيا غير مرة للإيقاع بين العرب والحلفاء(٤١)، لكن العرب، وعلى رأسهم الشريف حسين وأبناؤه كانوا مصممين على المضي في هذه الثورة أملاً بنيل الاستقلال وتحقيق الوحدة العربية، لا سيما بعد أن تيقنوا من أن النصر سيكون للحلفاء.

كانت سنة ١٩١٨ حداً فاصلاً في التاريخ، تحققت فيها انتصارات ساحقة للحلفاء في الشرق، وانتهت بالقضاء على الأمبراطورية العثمانية. لكنها كانت في الوقت نفسه بداية مرحلة شديدة الحرج، تشابكت فيها العلاقات الدبلوماسية في جو من الفوضى والاضطراب، وخلفت وراءها في أرض العرب إرثاً ثقيلاً من التشكيك والريبة وتعكير العلاقات السياسية بين العرب والدول الغربية مما لا تزال رواسبه قائمة حتى اليوم(٤٢).

في اليوم الثالث من شهر تشرين الأول سنة ١٩١٨م، دخل الأمير فيصل مدينة دمشق على رأس قوة عسكرية عربية في جو من الابتهاج والحماسة، وارتفع لأول مرة منذ ستة قرون «علم التحرير العربي» بألوانه الأربعة:

الأسود: رمز راية العقاب التي اتخذها الرسول الأعظم للدولة الإسلامية ورمز شعار الدولة العباسية.

الأبيض: رمز راية الدولة الأموية البيضاء.

الأخضر: الذي هو بين الأسود والأبيض، شعار آل البيت في كربلاء.

الأحمر: الذي يحيط بهذه الرموز التاريخية الثلاثة على شكل مثلث هو لون الراية التي اتخذها الشريف حسين شعاراً لأسرته وهو شعار مضر الحمراء أيضاً في الزمن القديم.

وهكذا يكون علم التحرير الذي رفع في دمشق آنذاك دلالة على أن الدولة ستكون وريثة الأمبراطوريات العربية في جميع عهودها، وباعثة أمجادها، وجامعة كلمة العرب في دولة موحدة قوية، من شأنها أن تعيد إليهم حريتهم واستقلالهم ومكانتهم العالية بين الأمم.

شكل الأمير فيصل في الخامس من تشرين الأول سنة ١٩١٨ حكومة عربية «دستورية مستقلة استقلالاً تاماً باسم مولانا الشريف حسين». وأصدر نداء إلى الشعب العربي، أكد فيه «أن هذه الحكومة هي حكومة عربية تقوم على أساس العدل والمساواة بين جميع العرب

الذين سيتمتعون بالحقوق ذاتها سواء أكانوا مسلمين أم نصارى أم يهوداً»[٤٣].

وراح الأمير يتصرف على أساس الحلم بإقامة امبراطورية عربية موحدة تضم العرب جميعاً وتنهض بهم نهضة حضارية جديدة لتثبيت قدميها بين الدول المعاصرة.

لكن بريطانيا وفرنسا كانتا تعملان في الخفاء على اقتسام الغنائم، وعلى تنفيذ اتفاق سايكس ـ بيكو، الذي يتعارض تمام التعارض مع أماني العرب، ومع الوعود البريطانية للشريف حسين وأبنائه. فاتفقتا على خنق الحركة التي يقوم بها فيصل وإحباط خططه، وترسيخ قدمي فرنسا في كل من سوريا ولبنان[٤٤]. وتم لهما ذلك في مؤتمر سان ريمو في نيسان ١٩٢٠، الذي أقام الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، والانتداب البريطاني على فلسطين والعراق، وفاقاً للمادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم.

وهكذا خرجت البلاد العربية من مغامرة الحرب العالمية الأولى على غير ما كانت تتوخى، وشعرت بخيبة الأمل وبالتواءات السياستين البريطانية والفرنسية آنذاك، وغدت مشتتة خاضعة للنفوذ الأجنبي في معظم أجزائها.

وعلى الرغم من تخبط البلاد العربية في المشكلات والأزمات التي ورثتها عن الحرب، فإن التطورات والتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية ما لبثت أن امتدت إليها، فكان من جراء ذلك أن تطور الفكر العربي في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، وتطورت معه الحياة الأدبية والفنية، كما تطورت الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعمرانية، وسجلت استمراراً في مسيرة النهضة التي رأيناها تنمو باطراد منذ منتصف القرن التاسع عشر.

وإذا كانت شعلة الشعور القومي العربي التي أضاءت بلاد العرب قبل الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها، قد ضعفت في مرحلة ما بين الحربين، إلا أنها استمرت بالنبض، رغم ذلك، في قلوب جماعة من المفكرين والسياسيين والشعراء والأدباء، يزيدها قوة نزوع العرب في كل قطر من أقطارهم إلى التعاون مع سائر الأقطار، وشعورهم بأن توحيد جهودهم يمنحهم القدرة على التخلص من أكثر العوائق التي كانت تعترض سبيل نهضتهم وتقدمهم، فأقاموا سنة ١٩٤٥ في القاهرة «جامعة الدول العربية» محاولين انتزاع أكبر قدر ممكن من الاستقلال من أيدي الدولتين المنتدبتين، والإبقاء على فكرة الوحدة العربية حية في النفوس، رغم ما كان يهددها من تقسيمات سياسية جزأت قوى العرب، وجعلت دولهم الصغيرة تغرق في معضلات محلية لا طائل منها، وتأييد البلاد العربية جميعها لعرب فلسطين في مقاومتهم للهجرة اليهودية وفي شراء الأراضي، وتحذيرهم من نمو الحركة الصهيونية التي تهدف إلى إضعاف العرب في فلسطين، وطردهم من ديارهم، والتفرقة فيما بينهم.

ولم تتنكر النهضة العربية رغم ذلك للمدنية الغربية وأنظمتها، بل كانت ترى في هذه المدنية بعض أمنياتها، وتحث المواطنين على بلوغ ما أحدثه الغرب من تقدم في ميادين العلوم والفنون والتنمية والاقتصاد.

وقد احتضنت حركة النهضة في مرحلة ما بين الحربين اللغة العربية والاستمرار في بعثها وإحيائها، واعتبارها عنصراً من أهم عناصر هذه النهضة، كما احتضنت العمل السياسي من أجل الاستقلال عن الحكم الأجنبي واعتبرت أنه يقع في صلب رسالة هذه النهضة، كما يقع في صلبها أيضاً بناء الحكم على أسس ديموقراطية مستمدة من إرادة الأمة، تحترم فيها حقوق الأفراد وحرياتهم في القول والعمل. ناهيك باستكمال المساعي لبعث الحضارة العربية وإحياء تراثها وقيمها، واعتبار الحضارة الأوروبية المعاصرة ولا سيما في مجالات الإنماء والتكنولوجيا وشؤون الفكر، نموذجاً يمكن احتذاؤه لتحقيق نهضة العرب الحديثة[٤٥].

سابعاً ـ دور لبنان في النهضة العربية الحديثة

في مرحلة ما بين الحربين العالميتين (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)

بعد الحرب العالمية الأولى، وضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي، بموجب قرارات مؤتمر سان ريمو في نيسان ١٩٢٠. وفي أول أيلول من تلك السنة، أعلن الجنرال غورو في بيروت إنشاء دولة لبنان الكبير بعد أن ضم إليه مناطق بيروت وصيدا وطرابلس وأقضية راشيا وحاصبيا وبعلبك والبقاع[٤٦].

ولم تكن فرنسا حديثة العهد في التعامل مع اللبنانيين، إذ كان نفوذها الثقافي والاقتصادي قد بدأ بالتوسع في لبنان طوال عهد المتصرفية، نتيجة افتتاح مدارس الإرساليات في مدن الساحل والجبل، وإنشاء المؤسسات التجارية والصناعية والمالية في لبنان وتمديد سكة الحديد بين بيروت ودمشق، وبين طرابلس وحمص وحلب، وانتشار اللغة الفرنسية وآدابها وفنونها وعادات فرنسا وتقاليدها وأزيائها وصناعاتها في المجتمع اللبناني. هذه الأمور مهَّدت للانتداب الفرنسي بعد الحرب العالمية الأولى.

ولكن الوهج القومي العربي، الذي عرفه لبنان في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وكان للمسيحيين من أبنائه دور رائد فيه، أخذ يتضاءل أمام فكر قومي إقليمي شجعه الانتداب الفرنسي، ويسَّر له وسائل الظهور والانتشار. وفي ما عدا ذلك، استمر لبنان، كما عهدناه في القرن التاسع عشر، صاحب إسهام في النهضة العربية الحديثة ثقافياً واجتماعياً وفي حقول التنمية والاقتصاد.

فعلى الصعيد الثقافي زاد عدد المدارس في لبنان في فترة ما بين الحربين العالميتين وزاد إقبال

الطلاب عليها، وفتحت مدارس رسمية ابتدائية ومتوسطة، وازدهرت الجامعة الأميركية وجامعة القديس يوسف، وأصبح الطلاب يؤمونها من مختلف البلاد العربية. وقد ضمت الجامعة الأميركية على مقاعدها إلى جانب اللبنانيين طلاباً سوريين وفلسطينيين وعراقيين وأردنيين ومصريين وسودانيين ويمنيين وخليجيين وإيرانيين، فضلاً عن طلاب من الهند وأفغانستان وأندونيسيا، وسواها. وقد تخرج منها آلاف من المهندسين والأطباء والاقتصاديين والسياسيين والأدباء والشعراء والمفكرين.

أما جامعة القديس يوسف، فكانت تخرج المحامين والقضاة، والإداريين وموظفي الدولة، والمدرسين والمهندسين، والأطباء والسياسيين والصيادلة، والأدباء والشعراء والمفكرين. وكان خريجو الجامعتين يتوزعون في البلاد العربية وسواها، واتجه منهم عدد غير قليل نحو العراق والسعودية والكويت وسائر مناطق الخليج، بعد اكتشاف النفط، وإقبال الشركات على استخراجه، وجلها شركات أجنبية تحتاج إلى فنيين يتقنون أعمال الإنشاءات والتجهيز والإدارة وتأمين الخدمات في البلاد، في حقول الهندسة والطب والإدارة والأعمال. وقد ازداد هذا القطاع ازدهاراً، وامتص مزيداً من الخبراء اللبنانيين وغير اللبنانيين بعد الحرب العالمية الثانية.

ومن مستلزمات المدارس والجامعات التأليف والنشر والطباعة والمكتبات، وكلها قطاعات ازدادت في لبنان ازدهاراً واتساعاً في مرحلة ما بين الحربين، فتضاعف عدد المطابع وعدد المكتبات الخاصة والعامة وعدد القراء في داخل لبنان وخارجه، وراجت سوق الكتاب وتجارته بين لبنان والبلاد العربية والأجنبية، كما تضاعف عدد الصحف والمجلات اللبنانية في لبنان وفي الخارج، ونبغ في هذا البلد شعراء وكتاب وصحافيون وعلماء وأطباء ومهندسون وأساتذة ورجال قانون ومال وتجارة وصناعة وزراعة وأعمال مختلفة، أضيفت أسماؤهم إلى أسماء الرعيل الذي سبقهم قبل الانتداب ممن استمروا بعده في عطائهم وفي إسهامهم في النهضة العربية المعاصرة. ولقد تضاعف في لبنان عدد الأجانب أيضاً من فرنسيين وأميركيين وبريطانيين وإيطاليين ويونانيين وألمان، وكثرت الفنادق في بيروت وطرابلس والجبل، وقامت الأبنية المتسعة المتعددة الطبقات والأسواق والمساكن والمتاجر والمصانع والمصارف، واستخدمت الأساليب العلمية والفنية في العمران ومستلزماته من ماء وكهرباء وطرق معبدة وجسور ووسائل نقل، وأنشىء مطار بيروت، وتوسع مرفأها ومرفأ طرابلس ومرفأ صيدا، ومُدت أنابيب نفط العراق إلى طرابلس. واستخدمت السيارات السياحية والشاحنات والقطر الكهربائية والحديدية في لبنان للنقل الخاص والعام، واتسع نطاق استخدام الآلات الصناعية والزراعية يوماً بعد يوم. وقد أثر ذلك كله في الحياة الإنسانية العامة في لبنان وفي العالم العربي الذي كان على اتصال وثيق بما يجري في لبنان الذي أصبح مركزاً ثقافياً وتجارياً

وسياحياً للبلاد العربية، ومركزاً للاصطياف والإشتاء ولخدمات المصارف والترانزيت والتعليم وغيرها، ونموذجاً لتفاعل الحضارتين العربية والغربية على كل صعيد. وقد يكون في ذكر الشخصيات الأدبية والعلمية والفنية والفكرية وفي ذكر الصحف والمجلات دليل على ما وصلت إليه النهضة في لبنان في تلك الحقبة وعلى مدى إسهامها في النهضة العربية الحديثة.

أما الشخصيات الأدبية والعلمية والفنية فإن قسماً منها قد ذكر في نهاية حديثنا عن دور لبنان في المرحلة الأولى من مراحل النهضة التي تنتهي بنهاية الحرب العالمية الأولى[٤٧]، وذلك لأن فئة غير قليلة منهم عاشت بعد تلك الحرب واستمرت بالعطاء حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، أمثال:

الدكتور سعيد أبو جمرة (١٨٧١ - ١٩٥٤)، أمين ناصر الدين (١٨٧٦ - ١٩٥٤)، الأمير شكيب ارسلان (١٨٧٠ - ١٩٤٦)، الدكتور حبيب اسطفان (١٨٧١ - ١٩٤٩)، وديع البستاني (١٨٨٥ - ١٩٥٤)، أمين تقي الدين (١٨٨٤ - ١٩٤٧)، عقل الجر (١٨٨٦ - ١٩٤٧)، مصطفى صادق الرافعي (١٨٨٠ - ١٩٣٧) الشيخ رشيد رضا (١٨٦٥ - ١٩٣٥)، أحمد رضا (١٨٧٢ - ١٩٥٣)، أمين الريحاني (١٨٧٦ - ١٩٤٠)، يعقوب صروف (١٨٥٢ - ١٩٣٧)، مصطفى الغلاييني (١٨٨٥ - ١٩٤٤)، مي زيادة (١٨٨٦ - ١٩٤١).

ونضيف إليهم:

عمر فاخوري، ميشال أبو شهلا، إيليا أبو ماضي، جورج أبيض، صلاح الأسير، عمر الأنسي، كرم البستاني، سعيد تقي الدين، منصور جرداق، رستم حيدر، فؤاد الخطيب، بشارة خليل الخوري (الأخطل الصغير)، محيي الدين الخياط، أسد رستم، أسعد رستم، عبدالحسين شرف الدين، حسن كامل الصباح، وديع صبرا، جرجي صفا، توفيق ضعون، مارون عبود، ميخائيل نعيمة، عبدالله غانم، خليل غانم، أمين الغريب، يوسف غصوب، بشر فارس، مصطفى فروخ، أنيس فليحان، نقولا فياض، جورج كفوري، نعوم لبكي، نجيب ليان، أمين مشرق، أديب مظهر، أنيس الخوري المقدسي، شبلي الملاط، أنيس النصولي، نجيب خلف، ميخائيل صوايا، فؤاد حبيش، يوسف إبراهيم يزبك.

ولهؤلاء جميعاً مؤلفات كثيرة يضيق المجال بذكرها، ففي كتاب يوسف أسعد داغر «مصادر الدراسة الأدبية»[٤٨] ما يغني عن ذلك.

أما الصحف والمجلات، فقد أنشأ اللبنانيون منها بين عامي ١٩١٩ و١٩٤٥، نحواً من خمسمائة دورية، ثلثها تقريباً في مدينة بيروت وبعض المدن اللبنانية، وربعها في أميركا الجنوبية، والباقي موزع بين البلاد العربية، وبخاصة دمشق والقاهرة والإسكندرية، وبين

أوروبا والولايات المتحدة الأميركية وكندا. وقد يكون في أسماء بعضها ما يدل على اتجاهاتها نذكر منها:

الاتحاد العربي، بريد الشرق وأمريكا، الجامعة السورية، الرائد، العلم العربي، فتاة الوطن، الفجر، فرنسا والشرق، الكلمة الحرة، المجلة، النجمة السورية، يقظة العرب، الاتحاد السوري، الأخلاق، التفاهم، الثريا، الجريدة، جريدة لبنان الكبير، العمران، فتى الأرز، الحياة الجديدة، الاستقلال، لبنان الكبير، الإصلاح، البرق، الحرية، لواء الإسلام، المرأة الجديدة، التائه، النهضة، صدى الشعب، القصص، النديم الروائي، الوطن الحر، الجمهورية، الأنوار، الحوادث المصورة، الدبور، الشرق العربي، صدى المسارح، العصر، المجلة الطبية، الدستور، المستقبل، المنبر، الأحرار، الحضارة، مجلة التعليم، الإنسانية، الروايات العصرية، كل شيء، المجلة الشهرية، وفاء العرب، التمدن وغيرها... وجدير بالذكر أن هذا العدد الذي ذكرناه هو جزء مما أنشئ بين عامي ١٩١٩ و١٩٢٦.

ثامناً ـ النهضة العربية الحديثة من نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ إلى عام ١٩٧٥

في عام ١٩٤٥ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، ودخل العالم كله في عهد جديد. وقد حمل هذا العهد إلى بلاد العرب جملة من التغييرات والتطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحضارية، أهمها استقلال الدول العربية في المشرق والمغرب الذي تم على التوالي بين ١٩٤٥ و١٩٦٢. ولكن هذا الاستقلال لم يحل دون بقاء الدول العربية متفرقة الأقاليم، ومختلفة الاتجاهات، ومفككة الأوصال، وعاجزة عن تحقيق الأماني القومية التي تجعلها جبهة واحدة متماسكة، أو ما يصهرها في بوتقة سياسية واجتماعية موحدة. وجل ما توصلت إليه أنها أنشأت سنة ١٩٤٥ منظمة إقليمية عرفت بـ«جامعة الدول العربية»، التي ضمنت ميثاقها عدداً من الأهداف والتطلعات والأماني القومية، إلا أنها ظلت أقرب إلى الإطار النظري منها إلى الوقائع العملية، فلم تستطع أن تحول دون خسارة فلسطين، ولا أن تمنع التوتر بين بعض الدول العربية التي هي أعضاء فيها.

وعلى الرغم من ذلك، فقد كان لجامعة الدول العربية خدمات لا تنكر، سواء على الصعيد القومي داخل العالم العربي أو على الصعيد العالمي في المحافل الدولية. فلقد أسهمت بقوة في تثبيت الشعور العربي وتقويته، «وإذا كانت مواقفها المضطربة قد أثارت أحياناً في الرأي العام ضيقاً وشكوكاً وخيبة آمال، إلا أنها بهذه الأمور نفسها، قد أرست الأسس لنقد مفيد، وقوّت الشعور بوجود كيان عربي أسمى من القوميات التي يتألف منها. وقد دفعت جامعة الدول العربية إلى الأمام الحركة العربية ذات الرسالة الكونية، بخلفيتها التي يرتسم عليها التيار الإسلامي، وفي الوقت ذاته المفهوم الحديث للأمة، أو حتى لجمعية الأمم.

وتقوم جامعة الدول العربية بعمل لا جدال في قيمته بسعيها إلى التقدم الثقافي العربي، وتنمية البحث العلمي عن طريق معهد الدراسات العربية في القاهرة، الذي يبذل جهوداً كبيرة بقسمه المختص بالأفلام الوثائقية، وبمؤتمراته العديدة التي تتناول مشكلات التربية والتقنية والمفردات والمصطلحات»[٤٩].

ومن أبرز النتائج لسياسة الجامعة أنها أكسبت كلاً من الدول الأعضاء فيها قوة لم تكن لتتحقق لأي منها لو بقيت منفردة. وعلى الرغم من ذلك، بقيت القضية الفلسطينية وما واكبها من حروب وتهجير وتشريد قائمة حية في ضمير الإنسانية لشعب مظلوم طرد من أرضه وحرم من أبسط الحقوق التي تضمنها له أنظمة الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان.

وقضية فلسطين، إلى جانب كونها قضية سياسية عربية كبرى، هي أيضاً قضية حضارية تمس النهضة العربية مباشرة، وتؤثر فيها، وتحدد اتجاهاتها وأولوياتها واهتماماتها الكبرى. وعلى الرغم من آثارها السلبية على مسيرة هذه النهضة، فسيكون لها ولا شك آثار إيجابية لما تسببه للمجتمع العربي وللأسرة الدولية من تحديات للأخلاق والقانون الدولي، سيعرف العرب آجلاً أو عاجلاً كيف يتصدون لها.

وجدير بالذكر، أن الأزمات السياسية والاجتماعية التي عصفت بالعالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية، أدت إلى ضروب من الصراع كان من نتيجتها أن تعرض الضمير العربي لهزات وأزمات، واكتسب في أثنائها مزيداً من الوعي والنمو والتحرر. أما التطور الاجتماعي والثقافي الذي نتج عن حركة النهضة فنشير إليه بادئ بدء بما قاله جاك بيرك في كتابه «العرب من الأمس إلى الغد»:

«عندما ينظر إلى الشرق العربي من زاوية الرقعة الكبرى، والمدى الزمني الرحب، يبدو كما لو أنه اجتاز شوطاً طويلاً على الطريق الذي يقود من الحرمان الكامل تقريباً إلى عملية امتلاك تزداد إيجابية يوماً بعد يوم. لقد كانت صدمة الحضارة الآلية قاسية بالنسبة إليه، لأنها أتته من الآخرين، ولأنها لا تتسلسل من أي تحضير داخلي، وأن حياة عصرية فرضت تقريباً عليه أكثر مما تلقاه منها بالاكتساب، وقد أحدثت عنده مع ذلك الاضطرابات البناءة ذاتها التي أحدثتها في كل مكان. إن الملامح العتيقة البالية لا تزال باقية في كثير من أرجاء البلاد العربية، ولكن، لا يمكن نكران الطريق الذي تم اجتيازه. هو كبير، رغم أنه اجتيز بصورة متفاوتة من بلد إلى بلد. والذي يبهر الانتباه هو هذا التحول السريع الذي بدأ على نطاق واسع في العلاقات المثلثة بين العرب والعالم الآخر وأنفسهم. انه يبهر أكثر مما يبهر الانتقال العام تقريباً من حالة التبعية إلى حالة الاستقلال»[٥٠].

والذي يفهم من هذا الكلام، أن العرب كانوا قبيل النهضة يعيشون في حرمان من نعم

المدنية الحديثة. ثم أخذوا يسيرون في طريقها شيئاً بعد شيء منذ مستهل القرن التاسع عشر، حتى تحقق لهم اليوم قسط وفير من امتلاك أسبابها ووسائلها.

لكن ذلك لم يحدث بطريقة عفوية، لأن الحضارة الآلية، التي أصبح العربي اليوم يتمتع بجوانب كثيرة منها، لم تكن في الأساس بنت بيئته ومجتمعه. ولذا كان من الطبيعي أن تحدث لديه صدمة قوية لما يفترضه التكيف معها من صراع بين الأصالة وما تجذّر حولها من عادات وتقاليد ونظم ومعتقدات من جهة، والمدنية الحديثة وما يرافقها من مقتضيات خلقية واجتماعية وثقافية من جهة ثانية. وبدل أن يلفظ العربي هذه المدنية وقيمها، نراه يقبل عليها، ويوسع لها مكاناً في حياته وأخذ يتكيف معها يوماً بعد يوم، محتفظاً منها بما يناسبه، معدلاً ما يقبل التعديل ومطّرحاً ما دون ذلك. وليس معنى هذا الكلام أن موقف العرب من الحضارة الحديثة قد انتهى إلى مستقر. فواقع الحال أن الشوط ما يزال طويلاً أمامهم، وأن بعض العرب قد توغل في الحياة العصرية، وبعضهم ما يزال على الطريق. فما أكثر العتيق البالي الذي يحتاج إلى اطراح! وما أكثر الجديد الذي لا يلائم الحياة العربية الحاضرة، ولا يمكن البت بعد بقبوله أو رفضه! لكن سرعة تكيف العربي، ومرونته في تقبل الحضارة الجديدة تلفتان نظر الباحثين، وتثيران إعجابهم، وتفتحان نافذة على المستقبل. فلقد تخلى بسرعة مذهلة عن عادات وأزياء ونُظم ومرافق ومؤسسات وقيم شديدة الالتصاق بماضيه القريب واستبدل بها عادات وأزياء ونظماً ومرافق ومؤسسات وقيماً حديثة أوروبية وأميركية كالملابس والمآكل والمشارب والعمران وأثاث المنازل، والمقتنيات واحتفالات الأعراس والأعياد والعلاقات الاجتماعية وتحرر المرأة، وتنظيم المعامل والمتاجر والمؤسسات الصناعية والزراعية والمالية والأحزاب ومؤسسات التعليم وغيرها من شؤون الحياة اليومية التي تزخر بها حياة العصر في الشرق وفي الغرب. «وكان على تقليد الغرب أن يعمّ المجالات العربية كافة، إذ لن يوقف منحى الانحطاط سوى قطيعة حاسمة مع الماضي وتنكّر كامل للانحطاط، وبعد ذلك ازدراع الغرب في الأرض العربية لتثبيت النهضة»[٥١].

والذي يسوغ هذا التوغل في المدنية الحديثة والاقتباس من ميادينها هو إرادة النهوض بالحياة العربية والقفز بها إلى المستوى العصري. فقد كان العصر على الأبواب في مواجهة حاسمة. ولم يكن العرب مستعدين للتخلي عن ذاتيتهم وأصالتهم المرتبطتين بكيانهم الأساسي التاريخي، وإنسانيتهم الخاصة. وكان لهم وعي وطني ووعي قومي عام ونضال سياسي واجتماعي وامتداد للأنا التاريخي وحرص على مزايا الشخصية العربية، مما حملهم على رفض الانحراف ورفض التبعية، والقيام بدراسة واعية للميدان الوطني المسترد من خلال بعديه التاريخي والاجتماعي، لتعرية ما يكوّن خصوصيته الذاتية ثم لإثرائه بإضافات من الحضارة الصناعية الحديثة جديرة بدفع التقدم المادي والفكري وتعجيل مسيرته نحو الأمام.

ولقد تحولت البلاد العربية بفضل ذلك، وبفضل التفتح على الحضارة الحديثة، إلى بلاد نامية آخذة في التطور. وأدركت في كثير من المجالات أقصى ما تنعم به البلاد المتطورة من رخاء الحياة العصرية ومظاهر تمدنها، كالسيارات والقطر الحديدية، والطائرات والأبنية الفخمة المجهزة بأحدث وسائل الراحة واستخدام التقنيات العلمية في الهندسة والإنشاءات والتنظيم والعمران، وما أقيم في البلاد العربية من الصناعات المتنوعة الخفيفة والثقيلة، الانتاجية والاستهلاكية. وتلافياً للمغالاة والغموض، لا بد من التنبيه إلى أن النمو الصناعي والزراعي في البلاد العربية لم يبلغ بعد مرحلة الازدهار والجودة والتطور الصحيح، فواقع الحال أن هذه البلاد لا تنتج سوى جزء قليل من حاجاتها الاستهلاكية. فهي ما تزال تستورد أكثر مما تصدر ما عدا النفط والخدمات، وفي عدد محدود منها.

تاسعاً ـ دور لبنان في النهضة العربية الحديثة؛
من نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ حتى عام ١٩٧٥

لقد كانت ميزة لبنان منذ فجر النهضة العربية الحديثة إلى ما بعد منتصف القرن الحالي، أنه شارك مبكراً في هذه النهضة، كما ذكرنا في الفصول السابقة، فقد تيسر للبنان من المدارس ووسائل النشر ما لم يتيسر لغيره من البلدان العربية، كما تيسر له أن يقف منذ القرن السابع عشر على معالم الحضارة الغربية، وأن يتفاعل معها ويقتبس منها، وينقل تجربته إلى البلاد العربية المجاورة، ناهيك بالازدهار الاقتصادي والتطور الاجتماعي والعلمي والثقافي الذي عرفه اللبنانيون مبكرين، ونقلت آثاره ونتائجه وسبله إلى سائر العرب. وكأنما بات طبيعياً.

صحيح أن لبنان لم يكن وحده في هذا المجال، لكنه كان مع الأوائل. والذي ساعد على ذلك وحتمه ودعمه كون اللبنانيين قد اكتسبوا علماً وخبرة وممارسة في ميادين النهضة، وكون البلاد العربية المجاورة، ولا سيما في الخليج العربي، قد تفجرت فيها مقومات التطور والنهوض مع تفجر ينابيع النفط، والرغبة الشديدة في اللحاق بركب الحضارة المدنية، وقد اقتضى ذلك أن تجتذب منطقة الخليج إليها خبرة اللبنانيين (وغير اللبنانيين من العرب) ليعملوا فيها مهندسين وأطباء ومحامين ومدرّسين وصحافيين وموظفين في المرافق الخاصة والعامة إلى جانب المواطنين الخليجيين.

لا شك أن أهل الخبرة من اللبنانيين، الذين اتجهوا نحو الخليج العربي وسواه من الأقطار العربية، كانوا يبتغون أيضاً الارتزاق ويسعون إلى توفير المال الذي لا يستطيعون توفيره في وطنهم. وقد استقبلتهم البلاد العربية بترحيب وسهلت لهم الإقامة والعمل فيها، وفضلتهم على عناصر أخرى غير عربية لم تكن بمستوى كفاءتهم وبخبرة مثل خبرتهم.

ولقد كانت علاقات اللبنانيين، قبل الحرب العالمية الثانية، وثيقة بهذه البلدان العربية بفضل التجارة والتعليم وخدمات الاصطياف والاشتاء. فلما مست الحاجة فيها إليهم، انتقلوا إليها وتولوا المشاركة في تنفيذ المشاريع العمرانية والتطور الثقافي والاقتصادي والاجتماعي فيها. ولم يقتصر الأمر في ذلك على البنية العليا من أصحاب الخبرة اللبنانيين، وإنما انتظمت أيضاً اليد العاملة الفنية وغير الفنية في مشاريع البناء وشق الطرقات وغيرها من الأعمال الإنشائية العامة والعمل في المؤسسات النفطية والصناعية والزراعية والتجارية والتربوية، قد تعوزنا الإحصاءات في هذا المجال لتقدير إسهام الدور اللبناني بالأرقام في النهضة العربية الحديثة. ولكن يمكن التقدير أن أعداد اللبنانيين الذين انتقلوا إلى العمل في البلاد العربية، إبان المرحلة الواقعة بين نهاية الحرب العالمية الثانية وبدء الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥، كانت بعشرات الألوف وبخاصة في الخمسينات والستينات من القرن الحالي، لأن الحاجة كانت شديدة إليهم وكانت البلاد التي استقبلتهم، ولا سيما المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج، في طور إعداد مواطنيها ليصبحوا ذوي علم وخبرة وقدرة على النهوض ببلادهم. وعندما تيسر لهؤلاء المواطنين أن يكتسبوا الخبرة والقدرة على ذلك، أخذت أعداد اللبنانيين العاملين فيها تتناقص سنة بعد سنة. فالنهضة العمرانية الواسعة التي قامت في بلدان عربية متعددة، والنهضة العلمية والثقافية والأدبية والفنية، ونهضة الصناعة والزراعة والخدمات المالية والتجارية والفندقية التي عرفتها البلدان العربية وبخاصة في منطقة الخليج كان للبنانيين دور ملحوظ فيها إلى جانب أصحاب الخبرة في البلاد العربية الأخرى، وربما كان الدور اللبناني مميزاً في بعض المرافق كالهندسة والطب والعمل المصرفي والطباعة والصحافة على سبيل المثال لا الحصر على نحو ما كان الدور المصري مميزاً مثلاً في مرافق التعليم والخدمات العامة وغيرها.

هذا في خارج لبنان من المنطقة العربية. أما في داخل لبنان، فإن مدارسه وجامعاته التي تزايد عددها واتسع نطاقها وتنوعت مناهجها وفروع الاختصاص فيها، كانت تستقبل الطلاب العرب للدراسة فيها إن على المستوى الجامعي أو على مستويات ما قبل الجامعة.

لم يقتصر الأمر على شؤون التعليم والثقافة وإنما شمل أيضاً سائر فروع التجارة والمال. فكانت المصارف اللبنانية تستقبل الودائع العربية بكثافة نتيجة الثقة بها ولسرية المصارف التي يحميها القانون، كما كانت رؤوس الأموال العربية توظف في لبنان في مشروعات عمرانية وتجارية وصناعية وفندقية، مما جعل مستوى الدخل القومي في لبنان يصيب مزيداً من الارتفاع فيزداد معه مستوى الدخل الفردي ومستوى المعيشة، وهكذا تيسر للبنان أن يعرف في الربع الثالث من القرن العشرين ازدهاراً اقتصادياً ملحوظاً. وطبيعي أن يرافق هذا الازدهار الاقتصادي ازدهار ثقافي وعلمي وأدبي وفني وأن يكون الشعراء والأدباء والمفكرون

والفنانون والعلماء اللبنانيون ذوي دور فاعل في النهضة الثقافية العربية الحديثة، سواء عن طريق مؤلفاتهم أو عن طريق مجلاتهم وصحفهم ودور النشر والطباعة، حتى أصبحت بيروت في تلك الفترة مدينة الكتاب بلا منازع.

ولم يكن الأمر مقتصراً على نتاج اللبنانيين وحدهم، بل ان رجال الفكر العرب، من المشرق ومن بلدان المغرب، كانوا يؤمون لبنان لنشر مؤلفاتهم وللإقامة في ربوعه والإفادة من مناخه الثقافي الحر المنفتح، وكانت بيروت إلى جانب ذلك ملتقى الندوات والمؤتمرات الثقافية العربية والدولية.

ولبنان يطمح اليوم، بعد أن وضعت الحرب الأهلية أوزارها، لأن يستمر في رسالته الثقافية والاجتماعية والإنمائية هذه، التي يعتبرها جزءاً أساسياً من وجوده وكينونته.

أحمد أبو حاقة

هوامش الفصل الثالث عشر:

(١) للتوسع في هذا الموضوع يراجع:
قسطنطين زريق: في معركة الحضارة. دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٣.

(٢) أحمد أبو حاقة: الالتزام في الشعر العربي. دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩، ص١٠٤ - ١٠٥.

(٣) زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، دار النهار، بيروت ١٩٧١، ص٣٨ - ٧٦.

(٤) للتوسع في هذا الموضوع، يراجع: أحمد أبو حاقة: الالتزام في الشعر العربي، ص١٠٦.

(٥) للتوسع في هذا الموضوع يراجع: أحمد أبو حاقة: الالتزام في الشعر العربي، ص١٢٦ - ١٣٠.

(٦) فيليب حتي: موجز تاريخ الشرق الأدنى - ترجمة أنيس فريحة. دار الثقافة، بيروت، ط ١، ١٩٦٥، ص٣٣٢.

(٧) راجع في هذا المجال: عادل إسماعيل، تاريخ لبنان من القرن السابع عشر حتى يومنا (بالفرنسية)، الجزء الأول، ص٩٩ - ١١٧.

(٨) فيليب حتي: موجز تاريخ الشرق الأدنى، ص٣٣٣ - ٣٣٤.

(٩) عباس أبو صالح: التاريخ السياسي للإمارة الشهابية في جبل لبنان، بيروت ١٩٨٤، ص٢٩٥.

(١٠) فيليب حتي: موجز تاريخ الشرق الأدنى، ص٣٣٥.

(١١) جبران مسعود: لبنان والنهضة العربية الحديثة، منشورات بيت الحكمة، بيروت، ج١، ١٩٦٧، ص٣٣.

(١٢) صغير الخوري بطرس: الأمير بشير الشهابي، ص٩٦ - ٩٧.

(١٣) هنري غيز: بيروت ولبنان منذ قرن ونصف قرن، ج٢، ص٢٢٩.

(١٤) بكاسين: قرية في الشوف.

(١٥) شاكر الخوري: مجمع المسرات، ص٢٠.

(١٦) RAPHAËL: Le rôle du collège maronite romain, p.106.

(١٧) إهدن، وصوفر وبقرقاشة: قرى في لبنان.

(١٨) جرجي زيدان: تاريخ آداب اللغة العربية، ج٤، ص٣٨.

(١٩) للاطلاع على مزيد من التفاصيل يراجع في ذلك: فؤاد إفرام البستاني: تاريخ التعليم في لبنان.

(٢٠) Kaisersverter.

(٢١) Johanmierorden.

(٢٢) عبدالرؤوف سنو: المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين بين ١٨٤١ و١٩٠١؛ معهد الإنماء العربي للدراسات التاريخية، بيروت ١٩٨٧، ص١٤٣.

(٢٣) جهينة الأيوبي: جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، ص٤١.

(٢٤) توفيق ضعون: ذكرى الهجرة (أخبار المدارس والحركة التعليمية في المهجر)، ص١٧٧ - ١٨٧.

(٢٥) ص، ٤٤.

(٢٦) NASRALLAH J.P. L'imprimerie au Liban p.7.

(٢٧) جبران مسعود: لبنان والنهضة العربية الحديثة، ص٤٢.

(٢٨) يوسف أسعد داغر: قاموس الصحافة اللبنانية (١٨٥٨ - ١٩٧٤)، المكتبة الشرقية، بيروت ١٩٧٨، ص٥، مدخل البحث.

(٢٩) يوسف أسعد داغر: م. ن.، ص٥ أيضاً.

(٣٠) لوتسكي: تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة الدكتورة عفيفة البستاني، دار التقدم، موسكو، لا. ت، ص٢٩١.

(٣١) عبدالرؤوف سنو: المصالح الألمانية في سوريا ولبنان وفلسطين، ص١٥٦.

(٣٢) مسعود ضاهر: بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين. دراسة في التاريخ الاجتماعي من خلال مذكرات العالم الروسي الكبير أ. كريمسكي «رسائل من لبنان» (١٨٩٦ - ١٨٩٨)، دار المدى للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص١٠.

(٣٣) مسعود ضاهر: م.ن، ص١١.

(٣٤) مسعود ضاهر: م.ن، ص١٠.

(٣٥) مسعود ضاهر: م.ن، ص١١.

(٣٦) مسعود ضاهر: بيروت وجبل لبنان على مشارف القرن العشرين، ص١١.

(٣٧) مسعود ضاهر: م. ن، ص٤٣.

(٣٨) لم نذكر هنا سوى قسم مما جاء في الجزء الثاني من مصادر الدراسة الأدبية لداغر، وما هو في القسمين الباقيين من الجزء الثالث أضعاف ما ذكرناه.

(٣٩) زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ص٩٠.

(٤٠) مذكرات الملك عبدالله، ص٦٧.

(٤١) من ذلك ما فعله جمال باشا حين أرسل إلى الأمير فيصل نص اتفاقية سايكس - بيكو التي تظهر أن وعود بريطانيا شيء ونواياها شيء آخر، وطلب منه أن يعقد العرب صلحاً مع الأتراك. لكن الإنكليز عادوا إلى طمأنته وطمأنة والده مؤكدين لهما عزم بريطانيا على مساعدة العرب من أجل الوحدة والاستقلال.
زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ص٧٥ وما بعدها.
عادل إسماعيل: السياسة الدولية في الشرق العربي، الجزء الرابع، ص١٦٣ - ٢٣٠.

(٤٢) زين نور الدين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ص٧٦.

(٤٣) ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص١٩٤.

(٤٤) ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص١٩٥.

(٤٥) للتوسع في هذا الموضوع، يراجع:
أحمد أبو حاقة: الالتزام في الشعر العربي، ص١٧ و١٧٥.

(٤٦) فيليب حتي، موجز تاريخ الشرق الأدنى، ص٢٥٢.

(٤٧) راجع ما قبله صفحة.

(٤٨) يوسف أسعد داغر: مصادر الدراسة الأدبية - الفكر العربي الحديث - المكتبة الشرقية، بيروت ١٩٧٢.

(٤٩) جاك بيرك: العرب من الأمس إلى الغد، ترجمة علي سعد، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ص٣٦٢ - ٣٦٣.

(٥٠) جاك بيرك: العرب من الأمس إلى الغد، ص٤٣٦ - ٤٣٧.

(٥١) أنور عبدالملك: الفكر العربي في معركة النهضة، دار الآداب، بيروت ١٩٧٤، ترجمة بدرالدين عردوكي، ص٣٦.

صورة رقم ١ - غابة الأرز (عن LEON de LABORDE)

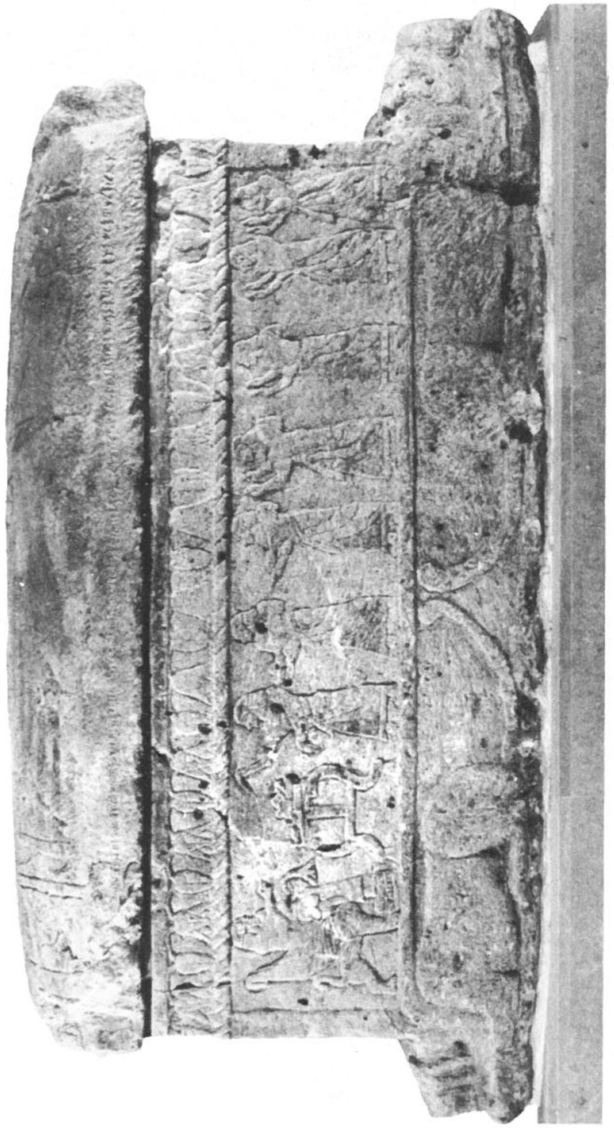

صورة رقم ٢ - ناووس أحيرام (المتحف الوطني - بيروت)

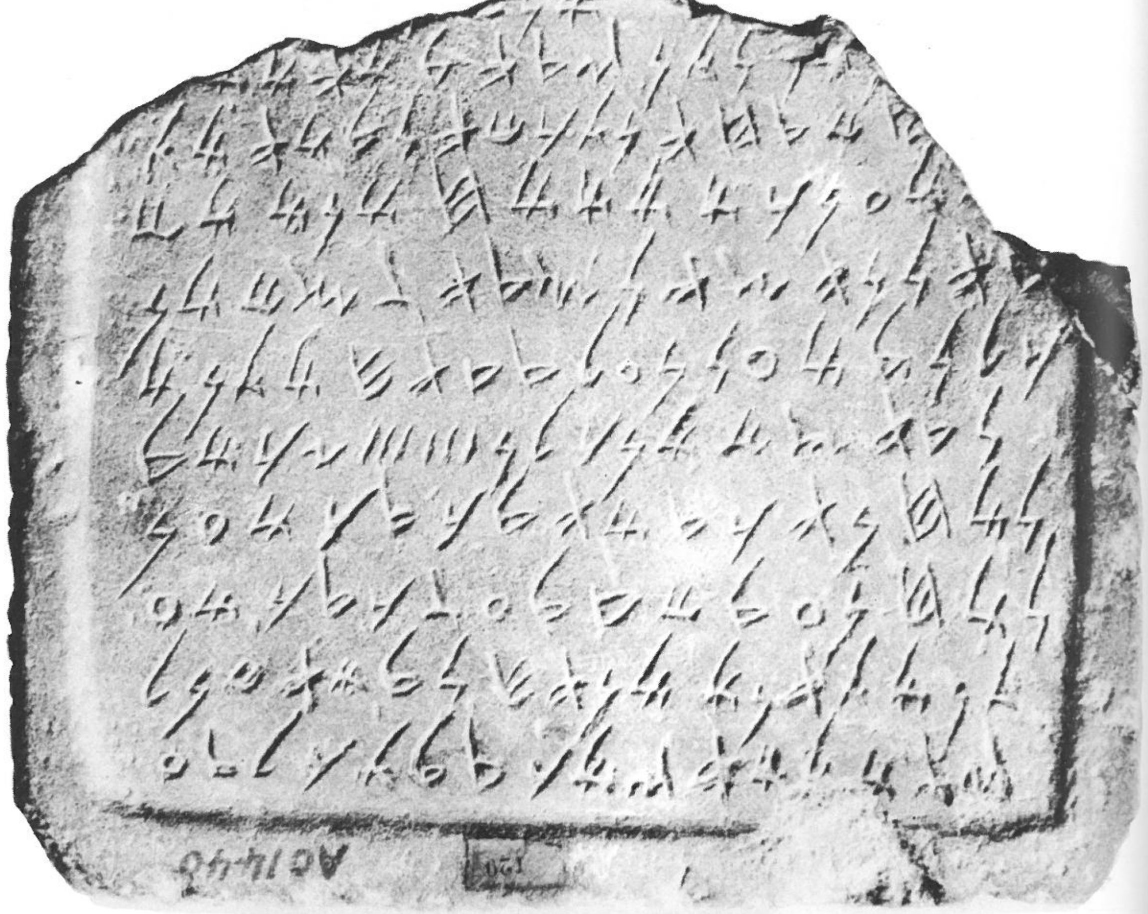

صورة رقم ٣ - كتابة بالأبجدية الفينيقية (متحف اللوفر - باريس)

صورة رقم ٤ - نقود فينيقية (المتحف الوطني - بيروت)

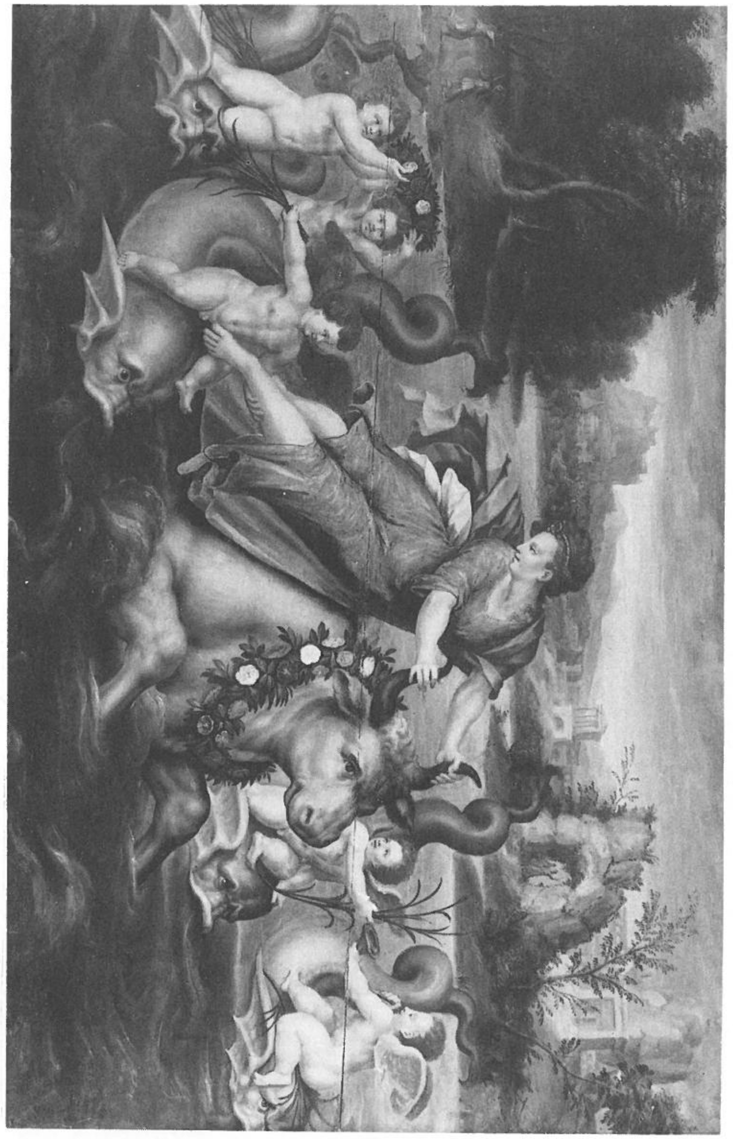

صورة رقم ٥ - اختطاف أوروبا (متحف مدينة بلوا)

صورة رقم ٦ - سفينة فينيقية (المتحف الوطني - بيروت)

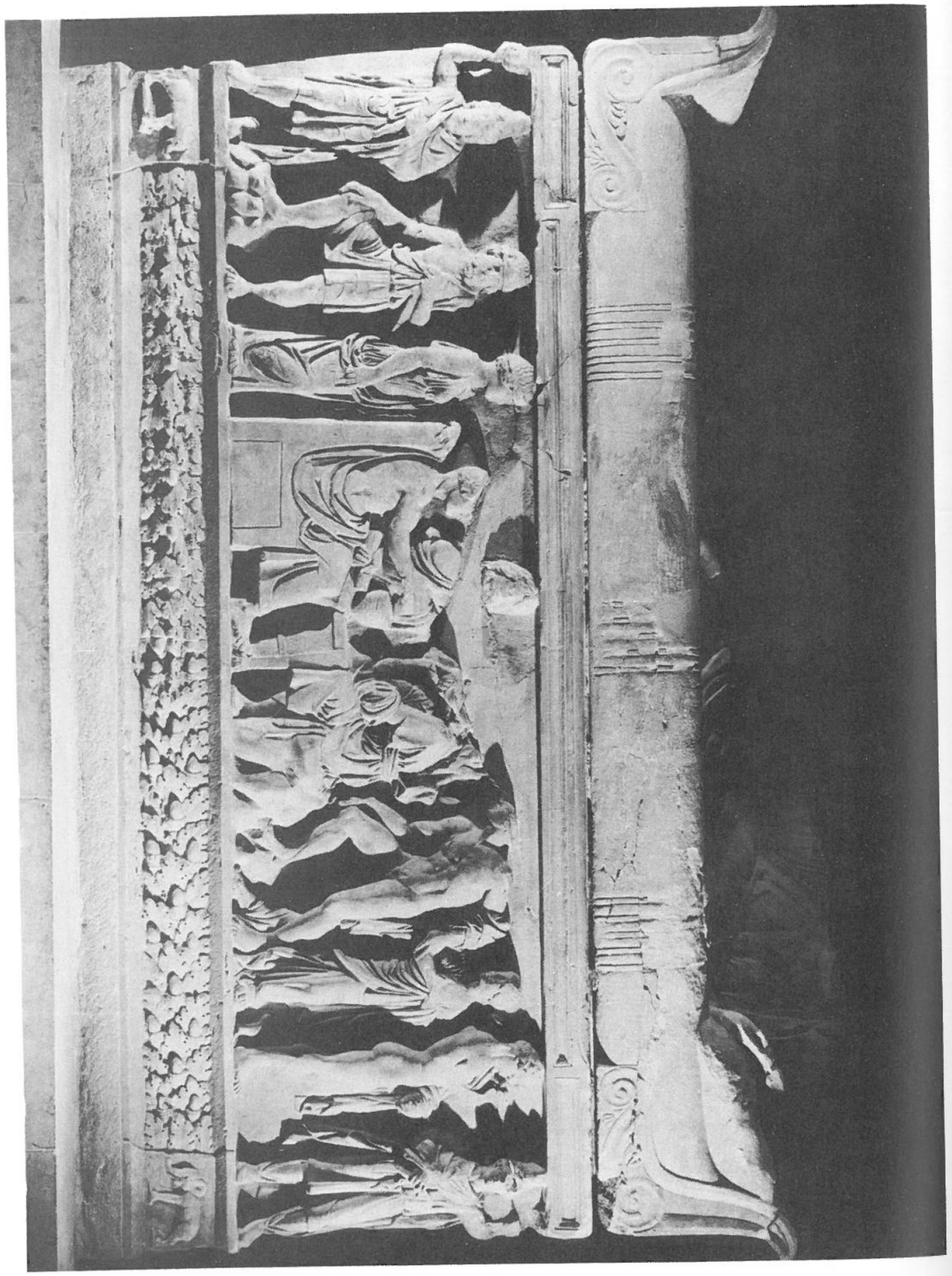

صورة رقم ٧ - ناووس من القرن الثاني للميلاد (المتحف الوطني - بيروت)

صورة رقم ٨ - تمثال إله فينيقي في مدخل معبد نيحا - البقاع
(المجلس الوطني للسياحة - بيروت)

صورة رقم ٩ - فسيفساء معبد أشمون - صيدا
(المجلس الوطني للسياحة - بيروت)

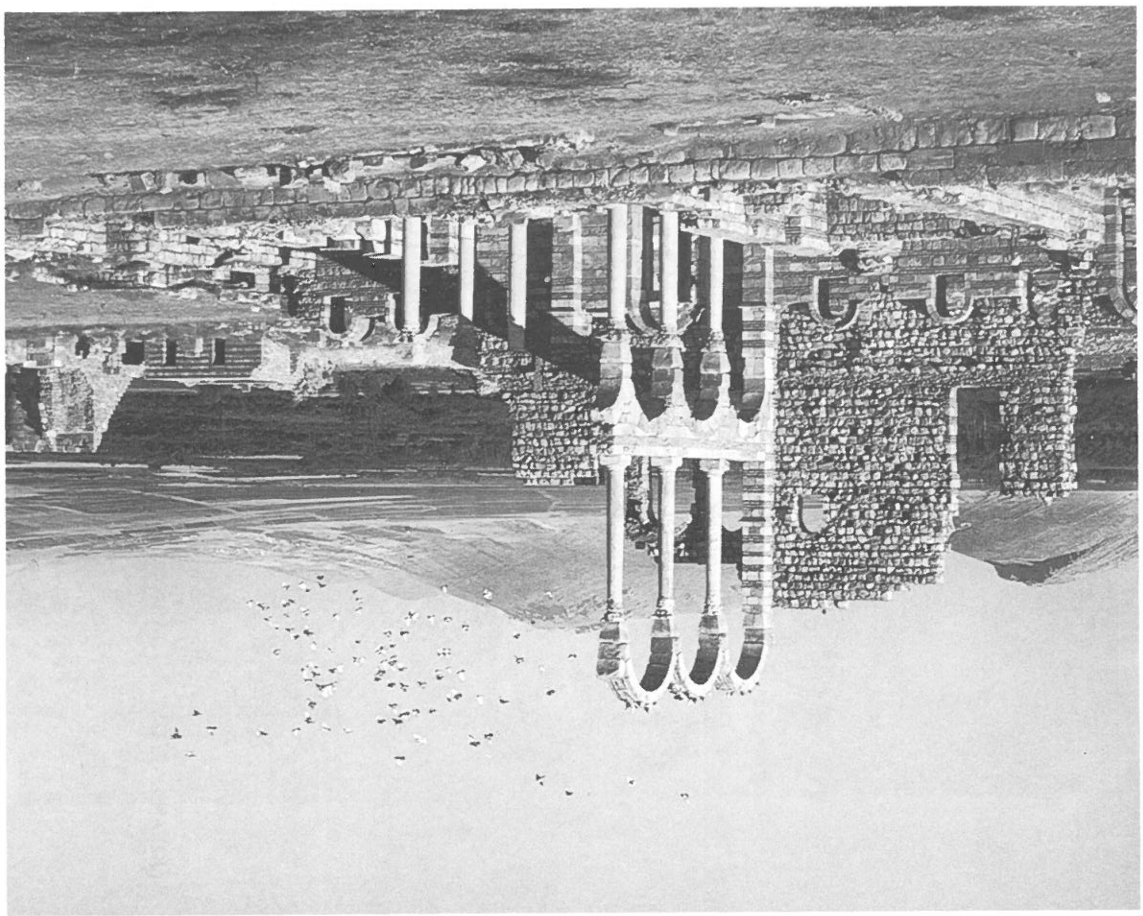

صورة رقم ١١ - القصر الأموي في عنجر - البقاع ، القرن الثامن (المجلس الوطني للسياحة - بيروت)

صورة رقم ١٠ - فسيفساء الجناح - جنوب بيروت ، نهاية القرن الخامس للميلاد (المجلس الوطني للسياحة - بيروت)

صورة رقم ١٢ - السلطان عثمان الأول ،مؤسس الدولة العثمانية (عن JOUANNIN et GAVER)

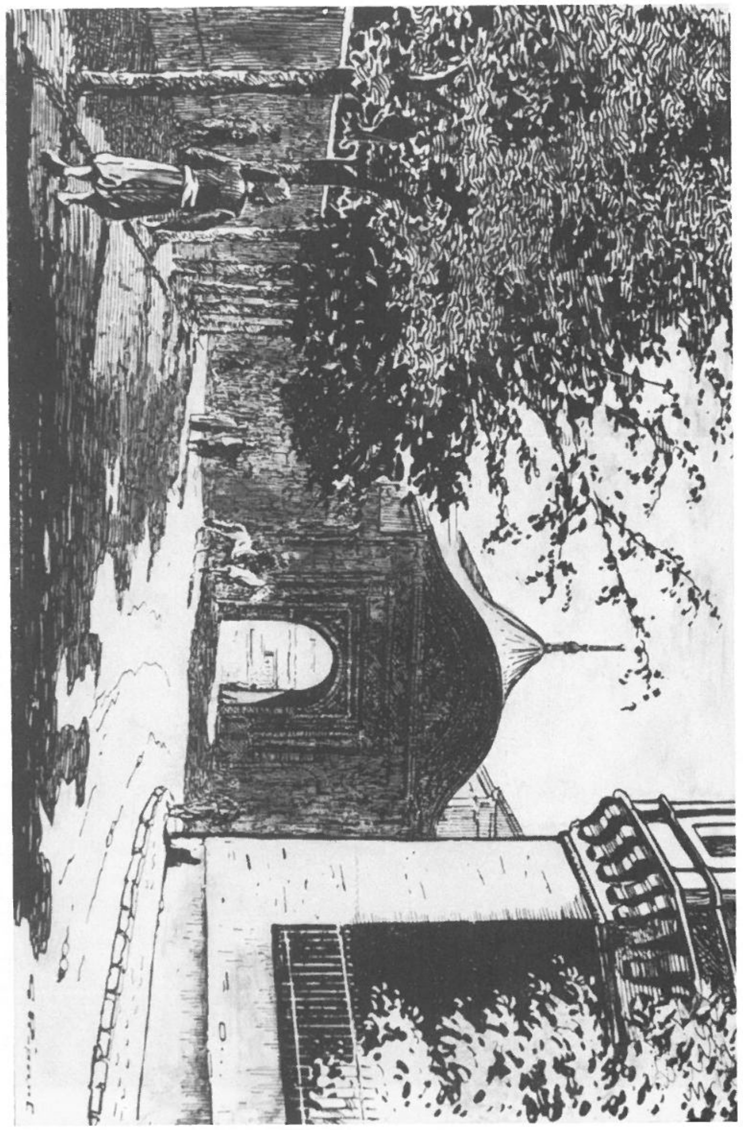

صورة رقم ١٣ - الباب العالي الذي نسبت إليه الدولة العثمانية (عن LA TOUR DU MONDE)

صورة رقم ١٤ ـ السلطان سليم الثاني (متحف توب كابيه. استانبول)

صورة رقم ١٥ ـ الأمير فخر الدين المعني الثاني (المتحف الوطني ـ بيروت)

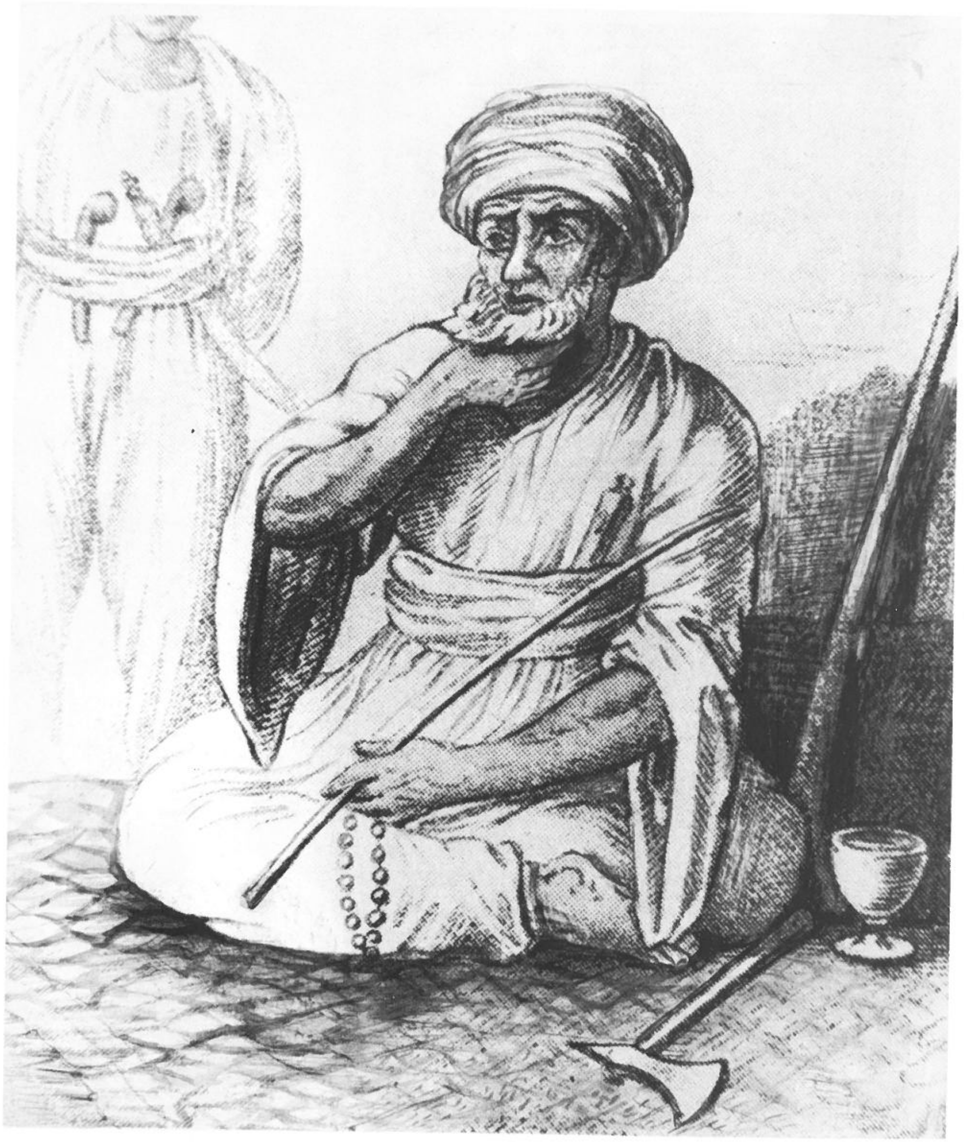

صورة رقم ١٦ - أحمد باشا الجزار

(FR. CH. ROUX. Les échelles de Syrie et de Palestine au XVIIIe siècle : عن)

صورة رقم ١٧ - الجنرال بونابرت (DAVID D'ANGERS عن)

صورة رقم ١٨ - الأمير بشير الشهابي الثاني (المتحف الوطني - بيروت)

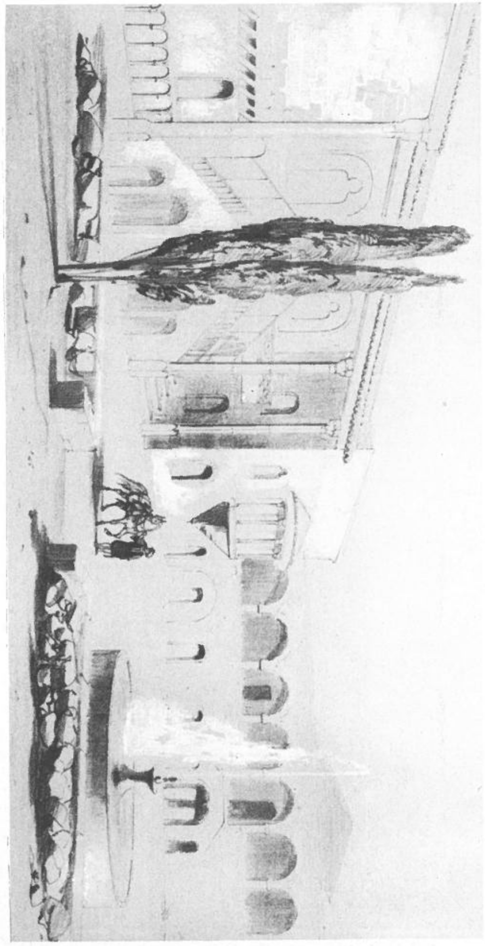

صورة رقم ١٩ - قصر بيت الدين (عن D'ESTOURMEL)

صورة رقم ٢٠ - اجتماع الأمير بشير الثاني بابراهيم باشا، قائد الجيش المصري في حملة سوريا سنة ١٨٣٢
(عن GEORG EMANUEL OPIZ)

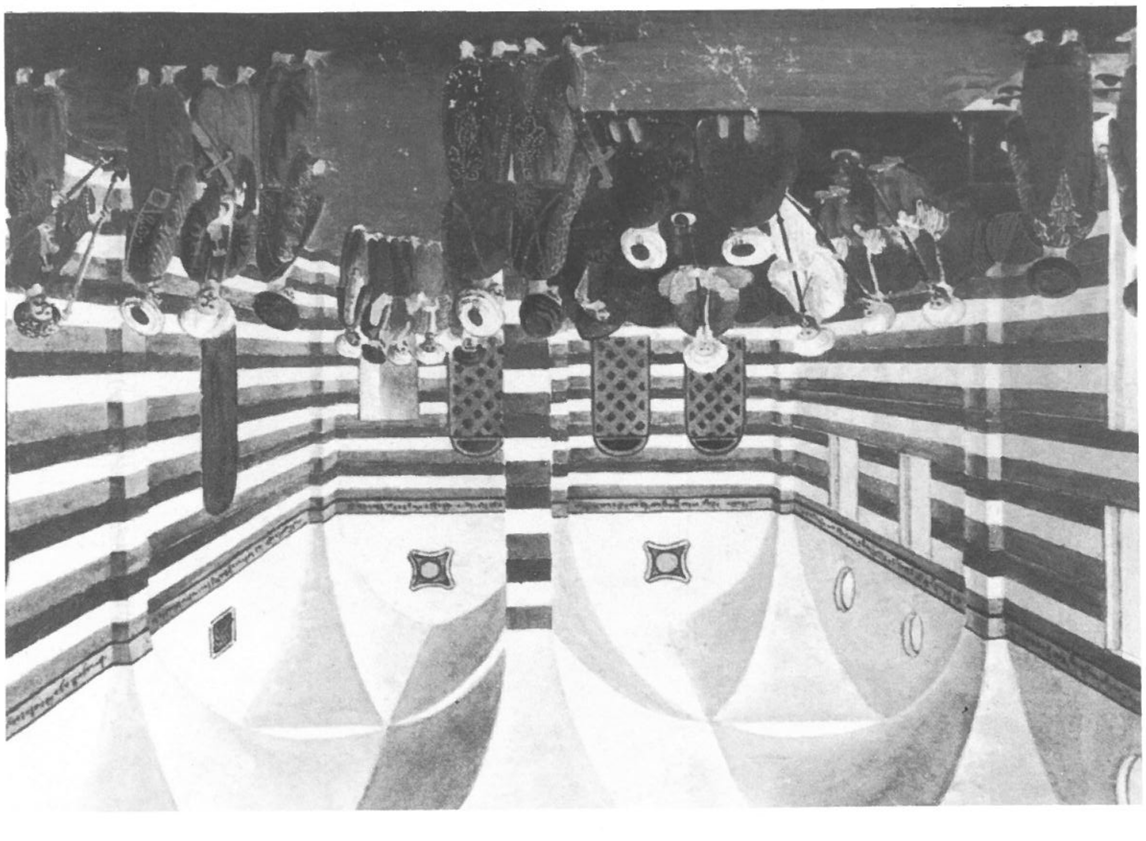

صورة رقم ٢١ - استقبال الأمير بشير لأحد الرعايا البريطانيين في قصر بيت الدين (عن ALBERT WAY)

صورة رقم ٢٢ - محمد علي باشا (لرسام مجهول. مجموعة الملك فؤاد الأول)

صورة رقم ٢٣ - ابراهيم باشا (عن L. CHERY مجموعة LASSERAY)

صورة رقم ٢٤ ـ الأمير بشير الثالث (لرسام مجهول)

صورة رقم ٢٥ ـ عمر باشا، حاكم جبل لبنان، ١٨٤٢ (لرسام مجهول)

صورة رقم ٢٦ ـ شكيب أفندي، وزير الخارجية العثمانية (المكتبة السليمانية ـ استانبول)

صورة رقم ٢٧ ـ الأمير حيدر أبي اللمع (لرسام مجهول)

صورة رقم ٢٨ - الشيخ سعيد جنبلاط (؟) حسب ما تصوره رسام هولندي (غير واضح الاسم).

صورة رقم ٢٩ - فؤاد باشا، وزير الخارجية العثمانية (المكتبة السليمانية - استانبول)

صورة رقم ٣٠ - الأمير عبد القادر الجزائري (المكتبة الوطنية - باريس)

صورة رقم ٣١ - الامبراطور نابوليون الثالث (المكتبة الوطنية - باريس)

صورة رقم ٣٢ - لورد دفرين، ممثل بريطانيا في اللجنة الدولية لبحث القضية اللبنانية، سنة ١٨٦٠
(عن WANNER)

صورة رقم ٣٣ - بيكلار، ممثل فرنسا في اللجنة الدولية لبحث القضية اللبنانية، سنة ١٨٦٠
(المكتبة الوطنية - باريس)

صورة رقم ٣٤ ـ داود باشا، أول متصرف لجبل لبنان (المكتبة السليمانية. استانبول)

صورة رقم ٣٥ ـ الشيخ يوسف كرم (عن REVEILLE DE BEAUREGARD)

صورة رقم ٣٦ - قلعة البحر في صيدا (عن PORTER)

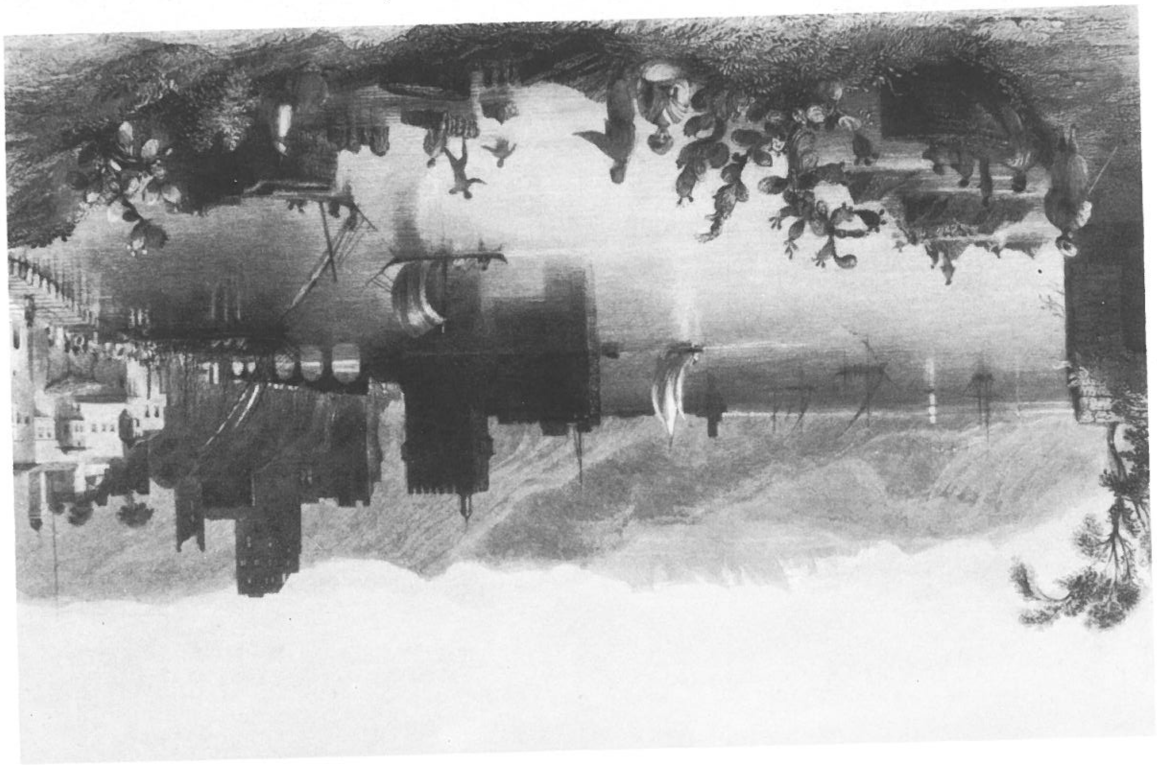

صورة رقم ٣٧ - مدينة بيروت (عن BARTLETT)

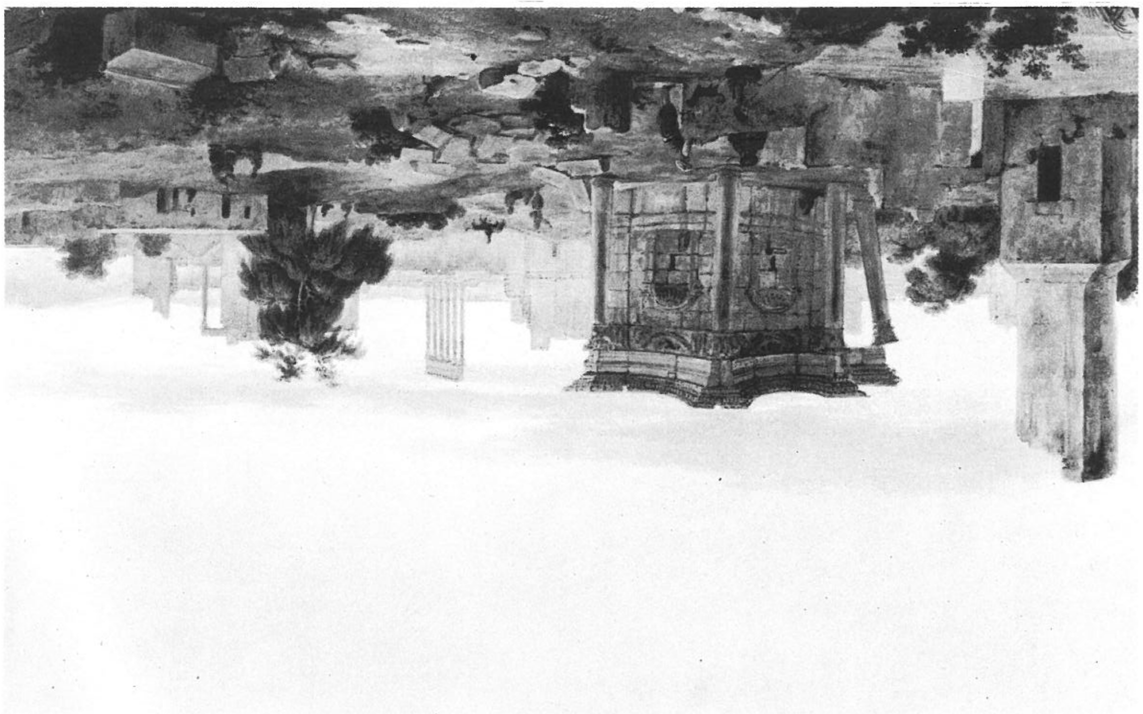

صورة رقم ٣٨ - قلعة بعلبك (لوحة منسوبة إلى ANTON SCHRANZ, the Younger)

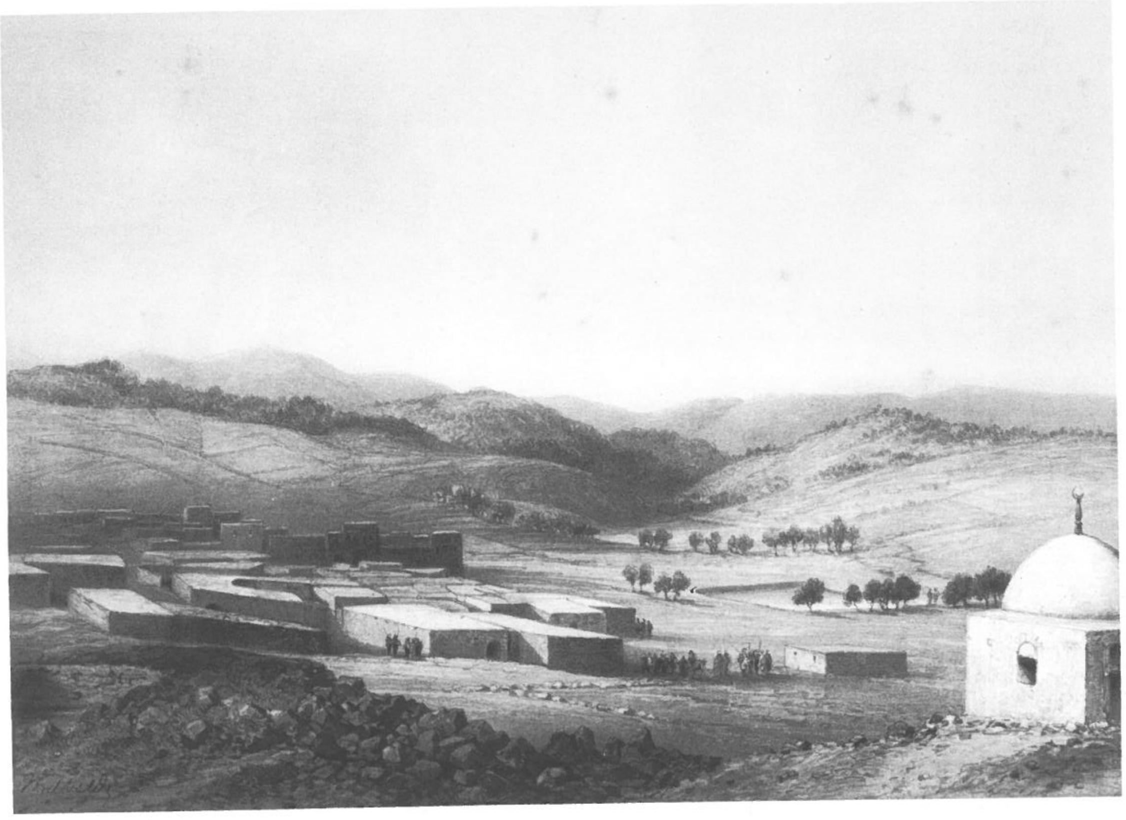

صورة رقم ٣٩ - بنت جبيل (عن VAN DER VELDE)

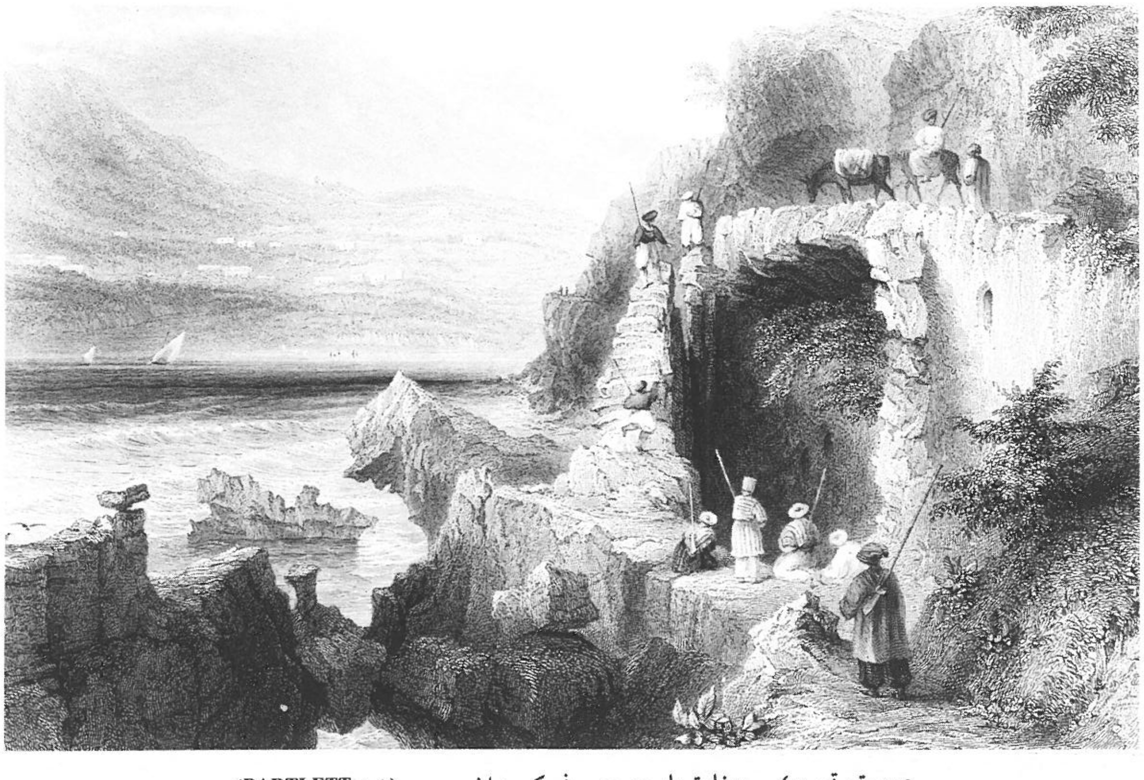

صورة رقم ٤٠ - مغارة مار جرجس في كسروان (عن BARTLETT)

مركز ا

لُـ

تاريخ
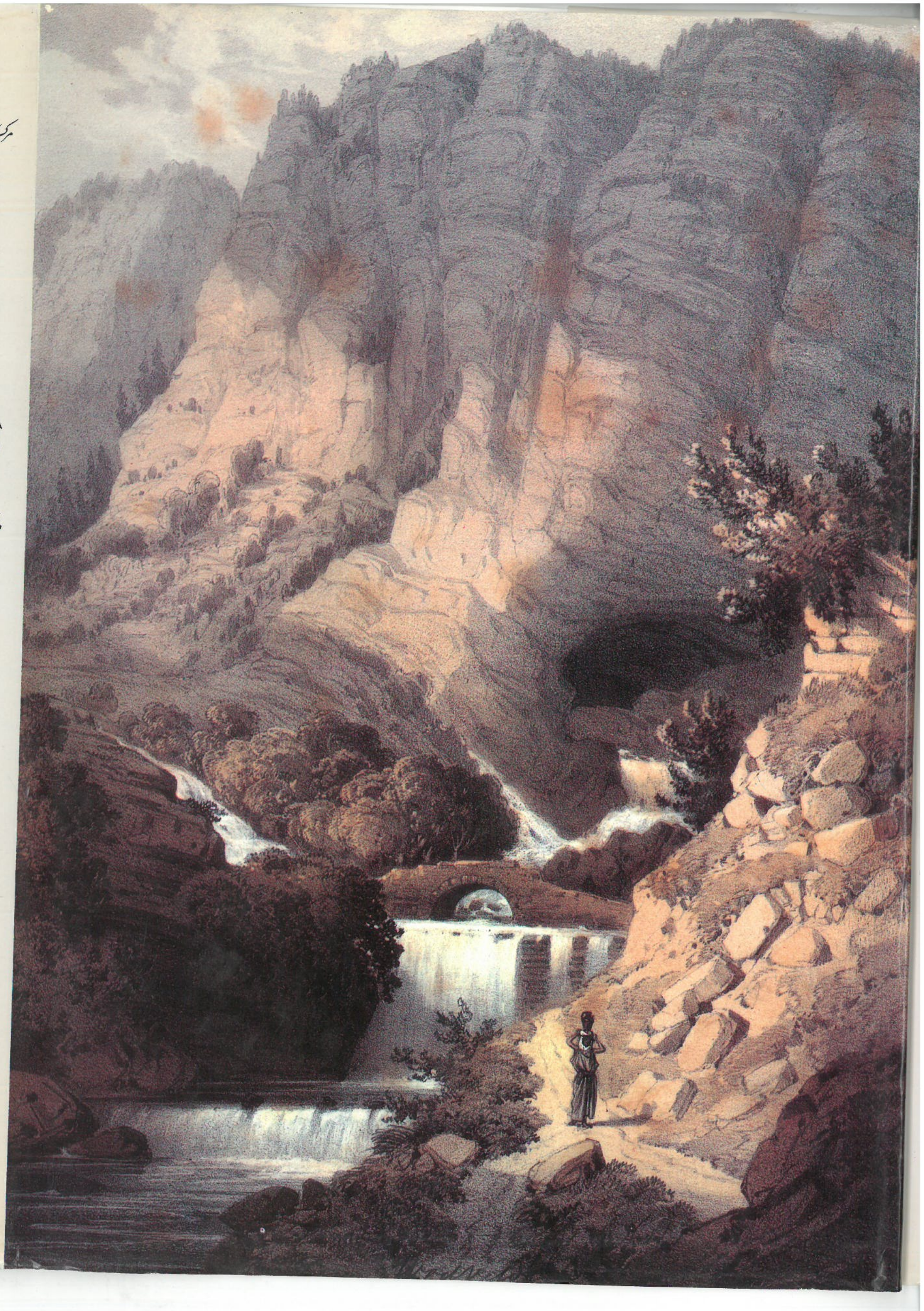
بـ